

# حاشيتان

الأولى : لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي

المصري للتوفى سنة ١٠٦٩ هـ

الثانية : لشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بميرة

للتوفى سنة ٩٥٧ هـ

على

شرح جلال الدين محمد أحمد المحلى

للتوفى سنة ٨٦٤ هـ

على

## منهاج الطالبين

للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي

للتوفى سنة ٦٧٩ هـ

في فقه الشافعية

تنبيه : وضعنا شرح منهاج الطالبين بهامشي الكتاب . وحشية القليوبي  
في الصلب بأعلى الصفحات . وبأسفلها حاشية عميرة .

## المجلد الرابع

الطبعة الثالثة

١٣٧٥ - ١٩٥٦ م

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ

[حديث شريف]

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كتاب الرجعة

بفتح الراء أفصح من كسرهما قاله الجوهري . وقال الأزهرى : الكسرا كثر ، وأصلها الإباحة ، وتعريفها أحكام النكاح ، وهى لغة المرة من الرجوع ، وشرعا ما ذكره الشارح ، وتؤخذ أركانها الثلاثة مما ذكره : وهى صيغة ، ومحل ، ومرجع ، وهى كابتداء النكاح تارة ، وكدوامه أخرى وهذا أكثر كما يعلم مما يأتى (قوله بالغا عاقلا) شمل المحرم والسفيه والعبد ومطلق أمة تحته حرة والسكران ، ويشترط الاختيار أيضا كما يأتى (قوله فلا تصح رجعة مرتد) وفارق المحرم بأن الردة تزيل النكاح (قوله ولا صبى) أى فرضا أو بنحو وكالة أو بعد حكم حاكم بطلاقه (قوله ولو طلق بغير الخ) سكت عن ولى الصبي لعدم تصوّره فلا وجد جار بشرط المصلحة كابتدائه أيضا (قوله بأن يحتاج الخ) اقتضى هذا وجوب الرجعة له كابتداء النكاح ، وقال بعضهم : لا تجب لامكان أن يزوجه غيرها ، ونظرفيه بأن فيه غرامة لمداف آخر من غير حاجة إليه ، والولى ممنوع من مثله فتأمل (قوله والخلاف مبنى الخ) يشير الى أن الخلاف هنا طريقان : فلا يناسب تعبيره بالصحيح (قوله براجعتك) ولو قال للضرب مثلا إلا ان قصد الضرب وحده فلا تحصل الرجعة (قوله وهذه الثلاثة صريحة) ومثلها كل ما اشتق من الرجعة كانت مراجعة ويقوم مقام الضمير هذه أو فلانة ولو حاضرة فلا يكتفى راجعت فقط وهل

### كتاب الرجعة

هل هى كابتداء النكاح أو كدوامه . قال الشيخان : لا يطلق الترجيع بشئ لاضطراب فروعه . قال الزركشى : وسكتوا عن سببها لاختلاف ذلك بحسب الحال [قوله ولا صبى] أى بأن يوكّل فيه مثلا أى فالصبي لا يتصور طلاقه [قوله على الصحيح] نوقش من وجهين . الأول : أن المقابل بحث للرافى . قاله الزركشى : وهو غير مساعد عليه من جهة المعنى فإن تصرف الولى أقوى من تصرف الوكيل لأنه بالولاية فالظاهر الجواز وإن منعنا التوكيل فى الرجعة . الوجه الثانى : اعتبار جواز الابتداء بحث فيه الزركشى وغيره أيضا بأنه إنما يتجه إذا قلنا الرجعة كالابتداء . فإن قلنا كالدوام : فقد يقال يكتفى بالمصلحة وإن توقف الابتداء على الحاجة لأن الابتداء يلزم بلا خلاف قرب مصلحة تنهض بالتسوية فى الدوام دون الابتداء [قوله صريحة] أى لشيوعها وورودها

(كتاب الرجعة)  
هى الردة الى النكاح من طلاق غير بائن فى العدة كما يؤخذ مما ساقى (شرط للمرجع أهلية النكاح بنفسه) بأن يكون بالغا عاقلا فلا يصح رجعة مرتد ولا صبى ولا مجنون (ولو طلق بغير فلولى الرجعة على الصحيح حيث له ابتداء النكاح) بأن يحتاج المجنون اليه كما تقدم والخلاف مبنى على الخلاف فى جواز التوكيل فى الرجعة فالصحيح جوازه كالتوكيل فى ابتداء النكاح لأن كل واحد من النكاح والرجعة يستباح به محرّم (وتحصل الرجعة براجعتك ورجعتك وارتجعتك) وهذه الثلاثة صريحة ويستحب الإضافة معها كأن يقول راجعتك الى أوالى نكاحي (والأصح أن الردة والامساك)



كقوله رد ذلك أمسكتك (صريحان) أيضا لورودهما في القرآن قال تعالى وبعولتهن أحق بردهن في ذلك أي في الصفة إن أرادوا إملاحا أي رجعة كما قال الشافعي رضي الله عنه وقال تعالى الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان والثاني أنهما كنايةتان يحتاج معهما إلى التنية لأن الأول لم يتكرر في القرآن والثاني يحتمل الإمساك في البيت أو باليد (وأن التزويج والنكاح) كقوله تزوجتك أو نكحتك (كنايتان) والثاني هما صريحان لأنهما صالحان لابتداء الحل (٣) فلأن يصلحا للتدارك أولى برفع هذا

بأن ما كان صريحا في بابه لا يكون صريحا في غيره كالطلاق (وليقل ردها إلى أو إلى نكاح) بناء على أن الرد صريح ولم يقترن بنية وقبل لا يشترط الإضافة المذكورة كافي لفظ الرجعة وقرق بينهما بأن لفظ الرجعة مشهور في معناها بخلاف لفظ الرد المطلق لإيهامه المعنى المقابل للقبول أو الرد إلى الأوبين بسبب الفراق قال الرافعي ويشبه أن يجيء خلاف اشتراط الإضافة في لفظ الإمساك بناء على أنه صريح والذي أورده في التهذيب أنه يستحب أن يقول أمسكتك على زوجتي مع حكاية الخلاف في الاشتراط في لفظ الرد وتبعه في الرخصة على ذلك وأفهم ما ذكرناه لا يأتي الاشتراط بناء على أنهما كنايةتان لوجود التنية (والجديد أنه لا يشترط الأشهاد) في الرجعة لأنها في حكم استدامة النكاح السابق والقديم المنصوص عليه في الجديد أيضا أنه يشترط أيضا

نكفي الإضافة إلى جزئها (قوله كقوله الخ) يفيد أن المراد المشتق منهما فإن المصادر كلها كنايةات كالطلاق (قوله صريحان أيضا) هو المعتمد لكن مع شرط الرد الآتي في كلامه (قوله لورودهما) لأن المعتمد أنه يكفي في الصراحة الورود باللفظ في الكتاب مطلقا أو بالمعنى مع الشهرة ولا يشترط التكرار (قوله أحق) أي مستحقون إذ لاحق لغيرهم (قوله لا يكون صريحا) أي فهو كناية لأنه لم يجد نفاذا في موضوعه الذي هو الأجنبية (قوله أنه يستحب) أي فليست الإضافة شرطيا في صراحته على المعتمد بخلاف الرد (قوله لأنها في حكم استدامة الخ) ولذلك لا يبحث بها من حلف لا يتزوج على المعتمد ولوحلف لا يرجع حث برجعه بنفسه أو وكيله (قوله على الاستحباب) فيمن الأشهاد على الرجعة سواء كانت بلفظ صريح وهو واضح أو كناية على اللفظ المنطوق به كما قال الزركشي ويسن على الإقرار بها أيضا يثاب على ذلك وإن كان فيه ارشاد لأنه ليس لمحض الارشاد (قوله وتصح بغير العرية) وترجة الصريح صريحة والكناية كناية وفي إشارة الأخرس هنا في غيرها (قوله ولا تقبل تعليقا) أي ولا توقينا نحو راجعتك شهرا مثلا (قوله ان شئت) بكسر الهمزة فلو فتحها أو أبدلها بأدحت من النحوى دون غيره وناء شئت مكسورة لأنه خطاب لها فلو ضمها فقال بهض مشايخنا بالصحة لأنه تصرع بالمقتضى وفيه بحث فتأمل (قوله بفعل) غير كناية أو إشارة أخرى (قوله كوطه) خلافا لآي حنيفة فلو كانت شافعية فوطئها وهو حنفي فله الطلب وعليها الحرب نعم لو وجد من كافر واعتقدوه رجعة أقرناهم عليه بعد الترافع أو الاسلام بخلاف ما لو ترافع حنفيان فلا تقرهم إلا أن حكمهما بصحته حاكم (قوله وتختص الرجعة الخ) جلة ما ذكره ستة شروط وهي كونها موطوءة مطلقة بحانا باقية في العدة لم يستوف بددطلاقها قابلة للحل وسياق كونها معينة (قوله بموطوءة) ولولم تزل بكارنها ولو في الدبر واستدخال المني ولو في الدبر

في الأخبار وأفهم الإسناد إلى الضمير جواز الظاهر بالأولى ، وينبغي أن تكون المصادر كناية كظاير من الطلاق [قوله بناء الخ] كلامه يوم أن الخلاف السابق في صراحة الرد مع قطع النظر عن هذه الصلة وفيه نظر لا يقال قد نقل الزركشي عن الإمام التصريح بذلك قلنا لعل الإمام يرى أنه صريح معتبر عند الصلة [قوله وعلى المفارقة] قد أجمعوا على أنه ليس بواجب على المفارقة فكان ذلك قرينة على عدمه فيما قرن بهاوله اقل الزخمشي عن الشافعي استحباب الأشهاد لظاهر الآية اه [قوله على الاستحباب] لو تركه فهل يستحب بعد ذلك على الإقرار وجهان في الحاوي [قوله ولا تصح بها الخ] هو استفاد من الفاء في المتن (نبيه) اجراء هذا الخلاف يشكل على قولهم في البيع أن الذي يستقل به الشخص ينفذ بالكناية قطعوا واختلقت القرائن بالكناية هنا قال الزركشي صح قطعها كقولهم في البيع اه أقول فيه نظر لا يشترط الشهود على قوله [قوله لأن ذلك الخ] عبارة غيره لأن الوطء يوجب العدة فكيف يقطعها بخلاف الوطء فيزمن الخيار فانه لا يوجب الخيار بحال فجاز أن يقطعه ولأن الملك يحصل

لا لكونها بمنزلة ابتداء النكاح بل الظاهر قوله تعالى فأمسكوهن بمعروف أو فأرقدوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم أي على الإمساك الذي هو بمعنى الرجعة وعلى المفارقة وأوجب بحمل ذلك على الاستحباب كافي قوله تعالى وأشهدوا إذا تباعتم للأمن من الجحود (فتصح بكناية) بناء على عدم الاشتراط ولا تصح بهامع التنية بناء على الاشتراط لأن الشهود لا يطلعون على التنية (فرع) تصح الرجعة بغير العرية وقبل لا وقيل إن أحسن العرية لم تصح بغيرها ولا يصح بها (ولا تقبل) الرجعة (تعليقا) كالنكاح فاذا قال راجعتك ان شئت فقلت شئت لا تحصل الرجعة (ولا تحصل بفضل كوطه) ومقدماته لأن ذلك حرم بالطلاق كما سيأتي ومقصود الرجعة حله فلا تحصل به (وتختص الرجعة

بمطوعة طلق بلاعوض لم يستوف عدداً طلقها باقية في العدة ( بخلاف من طلق قبل الوطء أو بعده بموض أو بدون واستوفى عدد طلقها أو لم يستوف وانقضت عدتها (٤) لحصول البينة فيما ذكر وبخلاف من انفسخ نكاحها لاختصاص الرجعة

بالطلاق ( محمل لحل لاسرعة ) فانها لا تحل لأحد كما تقدم في عمله فلوارتدت الرجعية في العدة لم تصح رجعتها لأنها آتية الى الفراق بالردة حتى لو راجعها ثم عادت الى الاسلام قبل انقضاء العدة لا بد من استئناف الرجعة (واذا ادعت انقضاء عدة أشهر) كأن تكون آيسة ( وانكر صدق بيمينه ) رجوع ذلك الى الاختلاف في وقت طلاقه والقول قوله فيه (أو وضع حل لمدة امكان وهي بمن تحيض لا آيسة فالأصح تصديقها بيمين) لأن النساء مؤتمنات على أرحامهن والثاني لا يتطلب بالينة لامكانها فان القوابل تشهدن الولادة غالباً أما الآيسة من الحيض فلا تصدق في دعوى الوضع لأنها لا تحبل وأما مدة الامكان فينبى بقوله (وان ادعت ولادة) وله (ثم) فامكانه ستة أشهر ولحظتان من وقت النكاح) لحظة للوطء ولحظة للولادة (أو) ولادة (سقط مصور فائة وعشرون يوماً ولحظتان) من وقت النكاح (أو) ولادة ( مضفة بلا صورة

كالوطء (قوله خلقت) ولو احتسب (قوله باقية في العدة) خرج المعاشرة فلارجعة بعد فراغ العدة وان لحقها الطلاق بعدها والمراد قبل انقضاء عدتها كما أنشأ الى الشارح فيدخل ما لو طلقت في الحيض فله الرجعة فيه وان لم تشرع في العدة ومالو وطئت في أثناء عدة الطلاق التي بغير الحمل بشبهة فملت فله الرجعة فيها وان لم تكن في عدة الطلاق وله الرجعة قبل انفصال تمام الولد أو قبل ثانی التوأمين نعم لارجعة له مادامت فراشا للوطء ولو كان الوطء للشبهة منه راجع فيما بقي من عدة الطلاق فقط وان تداخلت العدتان الان حلت فله الرجعة الى الوضع لوقوع الحمل عن العدتين معا (قوله من طلقت) فلو شك في طلاقها فراجع ثم ظهر له الحال صح لأن العبرة بالواقع فيما لا يتوقف على نية (قوله قبل ووطء) وتصديق في نفي الوطء ونفي استدخال المني فلارجعة له (قوله وانقضت عدتها) ولو معاشرة (قوله فلوارتدت) أو ارتدت هو لم تصح الرجعة وتستأنف لوعاد المرد الى الاسلام (فتبينه) بقي شرط سابع وهو كونها معينة فلو طلق زوجته ثم راجع احدها بمهمة لم يصح أو طلق احدى زوجتيه بمهمة ثم راجع قبل التبيين ولو بقوله راجعت المطلقة منكما أو احداً كما لم يصح أو نسي المطلقة وراجع كذلك قبل البيان لم يصح خلافاً لابن حنبل في هذه (قوله وانكر صدق) وفي عكس هذه تصديق هي من حيث تطول العدة عليها فلا يجوز لها النكاح ولها النفقة ويصدق هو من حيث جواز نكاحه نحو أخنوخا خرج بأنكر ما لومات فتعد دلولة ولا تصدق في انقضاء عدتها قبل موته ولا تزنه قال الأذرى فان كان الطلاق بائناً صدقت ولومات فادعى وارثها الانقضاء قبل موتها صدق الوارث في عدة أشهر كما في غيرها (قوله فيه) أي الوقت كالطلاق (قوله تصديقها) أي من حيث انقضاء العدة وان خالفت عادتها وخرج بالعدة غيرها كطلاقها وطلاق ضرمتها كما سر وكشوت الاستيلاد في الأمة والنسب للولد فلا بد من بينة على الولادة لأن السيد والزوج ينكرانها ولها نفيه ان لم تقم بينة ولحق الولد للزوج بالفراش فيما لم ينكر وضعه (قوله أما الآيسة من الحيض) وكذا الصغيرة ونحوها كقرب زمن الطلاق (قوله فلا تصدق) ويصدق هو بيمينه كما تقدم وقال بعضهم لاحاجة لليمين خصوصاً فيما لا يمكن عقلاً (قوله في دعوى الوضع) وأما الحيض فتقدم قبول الآيسة فيه (قوله ستة أشهر) قال شيخنا تبعاً للبطيनी عددية أخذاً بما بعده وفيه نظر مع الاستدلال بالآيتين وفي شرح شيخنا عددية هلالية وفيه نظر فراجع (قوله مصور) أي فيها صورة ظاهرة أو خفية بقول القوابل وهذه يثبت بها الاستيلاد ولا يجب فيها الغرة (قوله بلاصورة) أي لا ظاهرة ولا خفية لكن لا بد من شهادة القوابل أنها أصل آدمى

بالفعل كالسبي [قوله بمطوعة] قيل هو أحسن من قول غيره معتدة لشموله من طلقت في حيض فانها تراجع في حال الحيض وهي غير معتدة بل في حكمها كما قال الزركشي [قوله باقية في العدة] لو وطئها في أثناء العدة استأنفت ودخل فيها باقية الأولى وراجع في تلك البقية لا غير كإسباتي في المتن ولو خالطها في العدة لم تنقض ولكن الرجعة في زمن الأقراء أو الأشهر خاصة تعليظاً عليه [قوله فالأصح تصديقها] لقوله تعالى ولا يحل لمن أن يكتمن الآبوة له الرجعة بين التوأمين قبل تمام انفصال الولد ثم تصديقها فاصر على باقي الولد دون النسب وكذا في استيلاد الأمة ونحوها [قوله فمائة وعشرون يوماً] ذكر الرافعي في باب العدة أنه يصور في ثمانين وكذا قاله في الشامل والحاوي ونقل عن العراقيين قال الزركشي ويشهد له رواية في مسلم [قوله أو مضفة بلاصورة] اذا لم يكن فيها صورة ظاهرة ولا خفية فلا بد في انقضاء العدة بها

فما نون يوماً ولحظتان) من وقت النكاح وهذه الثلاثة أقسام الحمل الذي تنقضي به العدة على خلاف في الثالث يأتي أن في بابها فان ادعت الوضع في أي قسم لأقل مما ذكر فيه لم تصدق وكان للزوج رجعتها وقوله من وقت النكاح بناء على الغالب

من امكان اجتماع الزوجين وقت النكاح وفي غير الغالب كما اشرفى مع المغربية تكون المدد المذكورة من حين امكان الاجتماع ودليل  
للمدة الأولى أى اعتبار مدة الحمل بستة أشهر قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله وفصاله في عامين ودليل المدة الثانية والثالثة  
حديث الصحيحين ان أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما منتهى فمكونة من ثلثة أشهر ثم يكون علقه من ثلثة أشهر ثم يكون مضغة من ثلثة أشهر ثم يرسل  
الملك فينفخ فيه الروح الى آخره (أو) ادعت (انقضاء أقراء فان كانت حرة وطلقت في طهر فأقل الامكان اثنان وثلاثون يوما  
ولحظتان) وذلك بأن تطلق وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض (٥) يوما وليلة ثم تطهر أقل الطهر

خمس عشرة يوما ثم تحيض  
وتطهر كذلك ثم تطعن  
في الحيض لحظة وهذه  
اللحظة لاستبانة القرء  
الثالث وليست من نفس  
العدة وقيل هي منها حتى  
تصح الرجعة فيها واللحظة  
الأولى قيل لا تعتبر بناء  
على القول المرجوح أن  
القرء الانتقال من طهر  
الى دم ويصور على ذلك  
بما اذا علق بآخر جزء  
من طهرها (أولى حيض  
فسبعة وأربعون يوما  
ولحظة) وذلك بأن يعلق  
الطلاق بآخر جزء من  
الحيض ثم تطهر أقل الطهر  
خمس عشرة يوما ثم تحيض  
أقل الحيض يوما وليلة ثم  
تطهر وتحيض كذلك ثم  
تطهر أقل الطهر ثم تطعن  
في الحيض لحظة وهذه  
اللحظة لاستبانة كإتقدم  
ولاحاجة هنا الى لحظة في  
الأول (وأمة وطلقت في  
طهر فسنة عشر يوما  
ولحظتان) وذلك بأن

والامتنع بها العدة كالعلقة وثبت لها حيفئذ من الأحكام وجوب الفصل وثبوت النفاس وفطر  
الصائمة (قوله من امكان الاجتماع) أى عادة ولا نظر لكانه خرقا للعادة من نحو ولي (قوله وفصاله)  
أى رضاعه في عامين أى مدة عامين وهما أربعة وعشرون شهرا فاذا سقطت من ثلاثين شهرا بقي  
سنة أشهر فهي مدة الحمل واعتبار زيادة اللحظتين لما سر (قوله إن أحدكم) أى كل واحد منكم  
يا بني آدم يجمع أى يضم ويحفظ خلقه أى مادة خلقه وهو المني أربعين يوما أى فيها بعد سبعة منها  
أوفى آخرها ففي رواية ان النطفة اذا وقعت في الرحم وأراد الله أن يخلق منها بشر اطارت في بشرة المرأة  
تحت كل ظفر وشعر وعرق وعضو فاذا كان يوم السابع جمعه الله تعالى وفي رواية أنها تمسكت كذلك  
أربعين ليلة ثم تصير دما في الرحم فذلك جمعها ثم تكون عقب ذلك الأربعين في ذلك الحمل علقه أى قطعة  
دم تجمد شيئا فشيئا مثل ذلك أى أربعين يوما ثم عقب هذه الأربعين الثانية تكون في ذلك الحمل أيضا مضغة  
أى قطعة لحم قدر ما يعضغ وتقوى شيئا فشيئا مثل ذلك أى أربعين يوما ثم عقب هذه الأربعين الثالثة يرسل  
الله الملك الموكل بالرحم ومعنى إرساله أمره بالتصرف فيها لما في الحديث إن الملك الموكل بالرحم من ابتداء  
يقول أى رب نطفة أى رب علقه أى رب مضغة فينفخ فيه بعد تشككه على هيئة الانسان الروح وهو ما يعيش  
به بأمر الله تعالى وفي هذه الرواية أن إرسال الملك في أول الأربعين الرابعة وفي أخرى في الثالثة وفي أخرى  
في الثانية وفي أخرى في الأولى وقد انتشرت أقوال العلماء في ذلك ووقع الجمع بينها بأقوال مختلفة منها أنه بعد  
الأولى لتصويره الخفي والثانية لتصويره الظاهر والثالثة لتشككه والرابعة لتنفخ الروح ومنها أنه بعد الأولى  
لمبادئ تخطيطه الخفي وبعد الثانية لمبادئ تخطيطه الظاهر وبعد الثالثة لمبادئ تشككه وهكذا وانما ذكرنا  
ذلك لميسر الحاجة اليه واضطراب الأحوال فيه فانه زبدة ما يحتاج اليه في ذلك وتصوير الأحداث ثم  
المتنضية للتراخي مؤول فراجع (قوله لاستبانة القرء) أى لمعرفة تمامه فلا رجعة فيها وبصح العقد  
فيها لو وقع (قوله فسبعة وأربعون ولحظة) ومثلهما لو علق طلاقها بولادتها ولم تر نفاسا وكانت معتادة  
فتنقضى عدتها بذلك (قوله وأمة) أى من فيبارق (قوله ولحظة) هي اللحظة الثانية في الحرة والأمة

أن يكون مبتدأ خلق آدمي بشهادة القوابل [قوله واللحظة الأولى الخ] كذلك لنا قول إن اللحظة  
الثانية لا تكفي بل لابد من مضى يوم وليلة لاحتمال انقطاع ذلك قال الزركشى وهو قوى نظرا  
للاحتمال [قوله ويصور] أى يصور الامكان على هذا بهذا [قوله بآخر جزء] وهذا بخلافه على  
الأول فانه لابد أن يبقى من الطهر بعد الطلاق لحظة وان أوهم قول المنهاج في طهر خلاف ذلك  
[قوله أو حيض الخ] لو شككت فلم تدري هل هي طلقت في الحيض أو الطهر قال الماوردي حل أمرها  
على الأقل وقال شيخه الصيمري لم يخرج الايقين وهو الوجه

يطلق وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض وتطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة لاستبانة القرء الثاني وهو تمام  
عدة الأمة وقيل لاجابة الى اللحظة في الأول لما تقدم (أو) في (حيض فأحد وثلاثون) يوما (ولحظة) وذلك بأن يعلق الطلاق  
بآخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر وتحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة  
(فتبينه) قوله في طهر المستلثين أى مسبوق بحيض أمان من ابتداء الحيض بعد الطلاق فأقل الامكان فيها حرة ثمانية وأربعون  
يوما ولحظة وأمة اثنان وثلاثون يوما ولحظة بناء فيهما على الراجح أن القرء الطهر المحتوش بدمين فان قلنا بالرجوع



فإنكم حكم من حلت قبل الطلاق وقد تقدم (ونصدق) المرأة في ادعاء انقضاء العدة بأقل مدة الامكان بيمينها (إن لم يخالف) فيها لصحة (طه) لها (مأثرة وكذا ان خالف في الأصح) لأن العادة قد تتغير والثاني لا تصدق للتمهة (ولو وطئ) الزوج (رجعية واستأنفت الأقراء من وقت الوطء (٦) راجع فيما كان بقي) من أقراء الطلاق دون مايزاد عليها للوطء (ويجوز

ولا حاجة لاعتبار اللحظة الأولى فيهما لاجتماع طلاقهما في آخر جزء من الحيض ونظريه في شرح الروض ولو جهلت المطلقة أنها طلقت في حيض أو طهر حل الأمر على الحيض احتياطاً للانقضاء قال شيخنا وله الرجعة فيها ونظر بعضهم فيها راجعاً (قوله في ادعاء انقضاء العدة) وكذا في بقائها وان وصلت إلى سن اليأس ولها النفقة (قوله بأقل مدة الامكان) فلا تصدق لو ادعته قبلها فان عادت وادعته بعده صدقت (قوله بيمينها) ظاهره أنها تخلف وان لم تنهم وأنها لا يجب استفساها وفي شرح شيخنا وجوب استفساها وإنما تخلف اذا اتهمت (قوله رجعية) وفي نسخة بهاء الضمير بعد الفوقية ونقل أنه بخط المصنف فراجع (قوله الأقراء) خرج الحل فله الرجعة ما لم تضع كاسراً لأنه عن العديتين والأشهر كالأقراء (قوله من وقت الوطء) أي فراغه لتوقع الملقوق قبله وبذلك فارق الصوم بل لا اشكال ولا فرق فتأمل (قوله دون ما زاد) فلو وطئها بعد مضي قرنين من عدة النكاح استأنفت ثلاثة أقراء والفرد الأول منها واقع عن العديتين فله الرجعة فيه دون القرين الأخيرين لتمتعهما لعدة الوطء (قوله وغيره) منه النظر واليس (قوله فلاحده عليه) ولا عليها وان تكرر وعلم بالحرمه (قوله ولا يعزّر) هو مبنى للجهول بضميره عائد للوطئ ومحل ان رفع الحاكم لعقده التحريم وكذا يعزّر معتقداً لحل اذا رفع لعقده التحريم أيضاً لأن العبرة بعقيدة الحاكم ولو قرى يعزّر بالبناء للفاعل لشمّل الصورتين وضميره للحاكم وكلام الشارح بخلافه فكان الأولى له حمله على ذلك فتأمل (قوله ويجب مهر المثل) لبكر في البكر ونيب فيها ولا يتكرر بتكرّر الوطء لاتحاد الشبهة وهو للشبهة لا للعقد نعم ان دفعه لها تكرّر بقدر الدفع (قوله أنه لا يجب مهر) هو المعتمد كما ذكره (قوله أن أثر الردة) وهو القتل وحرمه الوطء وأثر الطلاق وهو نقص العدد فبالاسلام يبين حل الوطء بخلاف الرجعة فلا يجب المهر فيه بخلافها (قوله واذا ادعى والعدة منقضية) أي ولم تنكح غيره فان نكحت غيره فله الدعوى عليها وعلى الزوج على المعتمد لاتفاقهما على زوجية الأول فان ادعى على الزوج فأنكر صدق بيمينه لصحة العقد ظاهر ابعداً انقضاء العدة وعدم الرجعة فان أقروا ونكل خلف المدعى بطل نكاح الزوج ولها عليه مهر المثل ان استحقها المدعى والا فالمدعى أو نصف أحدهما ولا ترجع زوجة الا باقرار جديده

[قوله فالحكم الخ] أي فيكون للحررة اثنان وثلاثون يوماً ولحظة وللأمة ستة عشر يوماً لحظة وقوله وقد تقدم أي في كلام الشرح قال المحشى هذه حاشية صحيحة فينبغي تأملها [قوله ان لم يخالف عادة] وذلك بأن لا تكون لها عادة مستقيمة أو عادتها أقل الحيض والظهر أو لم تكن لها عادة أصلاً [قوله والثاني لا تصدق] قال الشيخ أبو محمد انه المذهب والرواية انه الاختيار في هذا الزمان قال الزركشي وحكاها الشيخ أبو محمد عن النص ونص عليه في الأم وهو الصواب لأنه يعضده أصل ظاهر اه ولو مضت العادة فادعت مزبداً وأن العادة تغيرت فنقلنا في العدد عن الامام أن الذي يدل عليه كلام الأصحاب تصديقها وجهها واحداً وعلى الزوج السكنى ثم أبدى الامام فيها احتمالاً بأن لو صدقناها لربما عادت إلى سن اليأس وفيه إجحاف بالزوج [قوله لا يرتفع الخ] أي لأن تلك المطلقة حسبت ولم تمنحها الرجعة ثم قضية اطلاق المتن أن المهر يجب ولو علمت الزوجة التحريم واعلم أن ابن عبد البر قال لأعلم أحداً أوجب مهر المثل في وطء الرجعية غير الشافعي رحمه الله قال وشبهته قوية لأنها محرمة عليه الابرجعة [قوله لبقاء الولاية عليها] ولأن

الاستمتاع بها) أي بالرجعية بوطء وغيره لأنها مظروعة كالباثن (فان وطئ فلا حد) وان اعتقد تحريمه لشبهة اختلاف العلماء في حله فان الامام أباحه قال بحله لحصول الرجعة به عنده (ولا يعزّر) لا المعتقد تحريمه بخلاف معتقد حله والجاهل بتحريمه (ويجب مهر المثل ان لم يراجع وكذا ان راجع صلى المذهب) المنصوص والطريق الثاني لا يجب في قول محرز من نصه فما اذا اردت بعد الدخول فوطئها الزوج ثم أسلفت في العدة أنه لا يجب مهر وخرج قول بوجوبه من النص في وطء الرجعية والراجع تقرير النص والفرق أن أثر الردة يرتفع بالاسلام وأثر الطلاق لا يرتفع بالرجعة والحل بعدها كالمستفاد بعقد آخر (ويصح ايلاء وظهار وطلاق ولعان) من الرجعية لبقاء الولاية عليها بملك الرجعة (ويتوارثان) أي الزوج والرجعية لبقاء آثار الزوجية فيها بصحة ما ذكره وتقدم مسئلتنا

التوارث والطلاق في بابها وستأتي الإشارة الى المسائل الباقية في أبوابها والفرض من جمعهم الخس هنا الإشارة الى قول الشافعي رضي الله عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أي آيات المسائل الخمس المذكورة وسيأتي في النفقات وجوب نفقتها (واذا ادعى والعدة منقضية رجعة فيها فأنكرت فان انفقا

على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت يوم الخميس فكانت بل السبت صدقت بيمينها ) أنها لا تعلمه راجع يوم الخميس لأن الأصل عدم الرجعة الى يوم السبت ( أو على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت الخميس وقال السبت صدق بيمينه ) أنها ما انقضت يوم الخميس لأن الأصل عدم انقضائها الى يوم السبت ( وان تنازعا في السبق بلا (V) اتفاق ) بأن اقتصر الزوج على

منها أو حلفه بعد نكحها وان ادعى عليها فان حلفت سقطت دعواه وان أقرت له أو نكحت خلف غرمت له مهر المثل لحيلاتها بينه وبين حقه باذنه في نكاح الآخر أو تمكينه ولأحد عليه لأن إقرارها لا يسرى عليه واذا مات أو طلق رجعت للأول ويرد عليها ما أخذ ولو أقام المدعى بينة برجعته قبل الانقضاء نزع من الثاني وسلت له ولها على الثاني مهر مثل ان وطئ والا فلا شيء ( قوله على وقت الانقضاء ) أى على وقت يحصل به الانقضاء كفراغ الشهر مثلا فلا ينافى ما قيل انه كيف يدعى الزوجية مع موافقته على الانقضاء ( قوله إنها ما انقضت ) فلا يكفي الحلف على نفي العلم به هنا وما بعده وفارقا ما قبلها بأنه حلف على فعل الغير ( قوله سبق الدعوى ) لاستقرار الحكم بقول السابق ولأنه ان سبقت فقد اتفقا على الانقضاء وان سبق فقد اتفقا على الرجعة على ما تقدم ( قوله صدق بيمينه ) سواء تراخى كلامهما عن كلامه أو أولا على المعتد و يصدق هو أضافيا لوعلم الترتيب في الدعوى وجهل أيهما السابق أو علم ثم نسي ولم يرج بيانه والا فينبى الوقف اليه ( نفيه ) ما ذكره هنا لا يخالف ما ذكره في العدد فيما لو ولت وطلقها واختلعا في المتقدم منهما من أنه لو اتفقا على وقت الولادة صدق الزوج أو الطلاق صدقت الزوجة أو لم يتفقا صدق وان سبقت فهو على العكس مما هنا والولادة كالاتقضاء والطلاق كالرجعة لأنهما نظرا للأصل في الموضعين كان المصدق في أحدهما غيره في الآخر وبأنهما اتفقا هنا على انحلال العصمة في الثاني ثم لافرق في سبق الدعوى بين أن تكون عند حكم أو محكم على المعتد ( قوله وقيل الخ ) فيه اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف وعطف منى على ترجيح بعيد جدا ( قوله لقد رتته على انشائها ) فدعواه اقرار لانشاء ويترب على كونه اقرارا عدم الجواز له باطنا اذا كان كاذبا وعلى كونه انشاء الجواز مطلقا ولو وطئها في العدة وادعى سبق الرجعة عليه صدق ولا مهر ولو سأل الرجعية زوجها أو نائبه عن انقضاء العدة وجب عليها اخباره بخلاف الأجنبي لو سألهما ولو راجعها بعد اخبارها له بالا نقضاء ولم يصدقها ثم اعترفت بكذبها صحت الرجعة ( قوله قبل اعترافها ) وان تزوجت وقهره المهر كاسر وانما قبل اعترافها لأن الرجوع عن نفي لا ينافيه وبذلك فارق الاقرار ( قوله صدقت بيمين ) وطئ الزوج حالا ويمتنع عليه نكاح أختها لاقراره ( قوله لأن الأصل عدم الوطء ) وفارق عدم قبولها في نفي وطء المولى والعنين لأن النكاح فيها ثابت وهي تريد رفعه والأصل بقاءه ( قوله عملا بانكارها ) ولا نفقة لها ولا كسوة ولا سكنى ولا توارث واذا أخذت النصف ثم اعترفت بالوطء لم تأخذ النصف الآخر الا باقرار جديد

لغة ساء بعلا في قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن فثبتت أحكام البعولية الا فيما استثنى كالوطء [ قوله الانقضاء ] للراد وجود ما به الانقضاء عادة لاحقيقة لأن دعواه الرجعة قبل ذلك يمنع من اتفانها عليه حقيقة [ قوله الأصل الخ ] علل أيضا بأن دعواه الرجعة بعد فوات سلطتها يشبه دعوى الوكيل بعد عزله التصرف قبله [ قوله انها ما انقضت الخ ] قضيته أنه لا يكفي أن يحلف أنه لا يعلم انقضاءها يوم الخميس وكان الفرق بينه وبين ما سلف في الأولى من أنها تحلف على نفي العلم بالرجعة يوم الخميس كون الانقضاء ليس من الأفعال الحاصلة بالاختيار بل ليس فعلا وإنما هو أثر الفعل وحكمه [ قوله ان عدتها انقضت الخ ] قضيته أنه لا يكفي بحلفها على نفي علمها بسبق الرجعة [ قوله صدق ] اقضى اطلاقهم

وطئت في رجعة وأنكرت ) وطأه ( صدقت بيمين ) أنه ما وطئها لأن الأصل عدم الوطء ( وهو مقر لها بالمهر فان قبضته فلا رجوع له ) بشئ منه عملا باقراره ( والا فلا تطالبه الا بنصف ) منه عملا بانكارها ، وترك المصنف ذكره اليمين في بعض صور التصديق للمرجوع من البعض الآخر

ونظريه بعضهم بأنه في ضمن معاوضة وفيها حاجة لاقرار جديد فتأمل (نفيه) ما ذكره المصنف في الصداق اذا كان ديناً فان كان عينا امتنع من قبول نصفه رقبته كافي الوكالة ليأخذه أو يبرئها منه فان صمم على الامتناع أعطاهما النصف ووقف النصف الآخر الى الصلح أو غيره والله أعلم .

## (كتاب الايلاء)

بكسر الهمزة مصدر آلى بالمد بولي اذا حلف فهو لغة الحلف وكان طلاقاً لرجعة فيه في الجاهلية فغير الشرع حكمه الى ماسيأتي وشرع الحلف زوج على الامتناع من وطء زوجته مدة على ما يأتي وهو كبيرة كالظهار وقال الخطيب إنه صغيرة (قوله يصح طلاقه) ويمكن وطؤه أيضاً (قوله من وطئها) أي المشروع لفظاً أو تزيلاً في مسألة لاوطؤك الا في الدبر بخلاف غيرها وسيأتي ما فيه فخرج الاستمتاع بغير الوطء والوطء في نحو حيف أو دبر وسيأتي (قوله مطلقاً) أي من غير تقييد مدة أخذها بعده (قوله أوفوق أربعة أشهر) خرجت الأربعة وما دونها فليس إيلاء وإن أتم به للإيلاء وهو دون اثم الإيلاء وقال في المطلب يجوز أن يكون فوقه لأنه في الإيلاء يمكن زوال الضرر بطلبها بعد الأربعة بخلاف هذا فراجعته وشملت الزيادة ما لم توسع الرفع الى القاضي وهو كذلك وإن انحلت الإيلاء بفراقها (قوله ويصح إيلاء العبد) والذمي والمريض والغصبي كما سيذكره والعين (قوله من الأمة) أي من زوجها والأمة والمريضة ولوم متحيرة ولا تحسب المدة الا من زوال المرض أو الشفاء من المتحيرة (قوله والصغيرة) ولو غير المحتملة للوطء ولا تحسب المدة الا من طاقها فان لم يبق بعدها قدر المدة فلا إيلاء (قوله أنه لا يختص بالحلف بالله وصفاته) لأنه ما يتعلق به حث أو منع كما مر فهو أعم من اليمين الذي لا يكون الا بالله أو صفته وحيث قد علمني الشرعي أعم من القوي وفي معنى الحلف الظاهر كأنه على كظهر أمي سنة كما يأتي (قوله أو صوم) محله ان لم يقيد الصوم بكونه من المدة والا فلا إيلاء لانحلال اليمين قبلها ولو قال ان وطئتك فعلى صوم الشهر الذي أطأ فيه فهو إيلاء فاذا وطئ في أثناء شهر لزمه مقتضى اليمين ويجزئه صوم بقية الشهر ويقضى يوم الوطء (قوله من وقوع الطلاق) فان لم يكن بصيغة التعليق بل بصيغة التزام كعلى طلاقك أو طلاق ضررتك فلا يقع الطلاق لو وطئ لأن الطلاق لا يلزم بالنذر وهو مولى وعليه كفارة وفي شرح شيخنا الميل الى عدم الإيلاء من أصله (قوله أو التزام القرينة)

هذا أن الحكم كذلك ولو كان وطؤها في العدة ثم أسند الرجعة لوقت سابق على الوطء لأن المرأة تحاول رفع النكاح فيها وهو ثابت وهناك قد وقع الطلاق وهو يدعى اثبات الرجعة بالوطء قبله والأصل عدمه [قوله لأن الأصل عدم الوطء] أي وان وقعت خلو .

## (كتاب الايلاء)

هو مصدر آلى بولي إيلاء أي حلف [قوله زوج] خرج به السيد والأجنبي [قوله من وطئها] أي المشروع خرج غيره من بقية الاستمتاع [قوله أوفوق أربعة أشهر الخ] الآية الكريمة تفيد أن الأربعة فما دونها لا إيلاء فيها وذلك لأن هذه المدة لا معنى لأمره فيها بالتر بص أربعة أشهر لأن المدة تنقضي قبل ذلك أو معه ويكون بعد ذلك بمنتهى أربعين فلا يكون مولى وفي هذه رد على ابن حزم حيث زعم أن الإيلاء يحصل بأي زمن وأما الترتيب حكم من الشارع بعد ذلك (نفيه) قوله أوفوق أربعة أشهر في معنى هذا تعليقه بمسبب الحصول فيها فلا يرد ذلك على الحد نعم قيل هو ليس بجامع لعدم شموله ما لوعلق بالوطء التزام شيئاً ولا مانع لشموله لما جاز عن الوطء بحجب ونحوه قلت يجاب عن الشق الأول بأن التعليق المذكور حلف فهو داخل وعن الثاني بأنه غير مراد بقرينة ذكره في المتن بعد ذلك [قوله يؤلون من نسايتهم] ضمن معنى الامتناع فعدى بمن وكذا يقال في استعمال الفقهاء ذلك [قوله والجديد الخ] أي لأن ذلك يسمى

( هو حلف زوج يصح طلاقه ) بأن يكون بالغاً عاقلاً ( ليجتمع من وطئها ) أي الزوجة ( مطلقاً أو فوق أربعة أشهر ) كأن يقول والله لا أطؤك أو والله لا أطؤك خمسة أشهر فيمهل أربعة أشهر ثم يطالب بالوطء أو الطلاق كما سيأتي والأصل فيه قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم الآية ويصح إيلاء العبد والذمي والمريض كغيرهم وإيلاء السكران كطلاقه صحيح على المذهب وتقدم صحة الإيلاء من الرجعية في باب الرجعة وسيأتي ضرب المدة من الرجعة ويصح الإيلاء من الأمة والأمة والمريضة والصغيرة ( والجديد أنه لا يختص بالحلف بالله تعالى وصفاته بل لوعلق به ) أي بالوطء ( طلاقاً أو عقداً ) كقوله ان وطئتك فضررتك طالق أو فعدى حر ( أو قال ان وطئتك فقله على صلاة أو صوم أو حج أو عتق كان مولى ) لأنه يجتمع من الوطء لما علق به من وقوع الطلاق أو العتق أو التزام القرينة كما يجتمع منه بالحلف بالله تعالى والتقديم أنه يختص بالحلف بالله تعالى أو صفة من صفاته لأنه المهود لأهل الجاهلية الحاكمين بأن الإيلاء طلاق وقد أبطل الله الحكم



هون الصفة بقوله للذين يؤلون من نسائهم الآية (ولوحلف أجني عليه) أى على الوطء كان قال والله لأطوئك (فيمضى خمسة) أى خالية عن الإيلاء (فان نكحها فلا إيلاء) بحلفه المذكور فلا تضرب له مدة ويلزمه بالوطء قبل النكاح أو بعده كفارة يمين في الحلف بالله تعالى (ولو آلى من رتقاء أو قرناء أو آلى محبوب) أى مقطوع الذكركله (لمصح) هذا الإيلاء (على المذهب) لأنه لا يتحقق فيه الغرض في الإيلاء من قصد إيذاء الزوجة بالامتناع من وطئها لامتناعه في نفسه والقول الثاني يصح لصوم الآية السابقة وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني وعلى الصحة لا تضرب مدة للرتقاء أو القرناء لأن الامتناع من جهتها قال ابن الصباغ وفائدة الصفة التأنيم فقط ومن جب بعض ذكره وبقي منه قدر الحشفة يصح إيلاؤه ولو بقي دون قدرها فكجب جيعه والخصى يصح إيلاؤه ومن جب ذكره بعد الإيلاء لا يبطل إيلاؤه على الراجح (ولو قال والله لاوطئتك أربعة أشهر فادامضت فوالله لاوطئتك أربعة أشهر وهكذا صارا فليس بمول في الأصح) لا تنفاد فائدة الإيلاء من (٩) المطالبة بموجبه في ذلك إذ بعد

مضى أربعة أشهر لا يمكن المطالبة بموجب اليمين الأولى لانحلالها ولا بموجب الثانية لأنه لم يمض مدة المهلة من وقت انعقادها وبعد مضي الأربع الثانية يقال فيه مثل ذلك وهكذا إلى آخر حلفه والوجه الثاني هو مول بمقاله لا ضرارها به فانه يتمتع به عن رطتها حذرا من الخنث وفائدة الإيلاء على هذا أنه يأثم به ثم المولى وعلى الأول هل يأثم أم الإيذاء أولا يأثم أصلا لعدم الإيلاء احتمالا لان للإمام قال في الروضة الراجح تأنيبه (ولو قال والله لاوطئتك خمسة أشهر فاذا مضت فوالله لاوطئتك سنة) بالنون (فايلا أن لسكل) منهما (حكمه) فلها المطالبة في

نعم ان خرج الى التبرك كأن كانت مريضة مثلا وقال ان وطئت فعلى صوم مثلا وقصد المجازاة فلا إيلاء ولا أثم ويصدق في ذلك (قوله محبوب لم يصح) أو أشل كذلك نعم ان تأخذ ذلك عن الإيلاء لم يبطل حكمه وسيأتي (قوله لا امتناعه في نفسه) فهو ممتنع شرعا كما لو قال لأطوئك في المسجد أدنى نهار رمضان أو في الدبر أدنى الحيض وكذا لو قال لأطوئك الا في ذلك على المعتمد عند شيخنا تبعنا لشرح شيخنا وفي الخطيب خلافة واستوجهه بعضهم لأن فيه الامتناع من الوطء الجائز ضمنا فان أراد شيخنا أن يمينه لا تنعقد فهو ظاهر لكنه يبعد جدا نعم لو قال لأطوئك الا في الدبر قول واستثنى هذا المنع في ذاته (قوله من جهتها) ظاهره انها تضرب لنحو المحبوب وفيه باللسان كما لوجب بعد الإيلاء وسيأتي (قوله على الراجح) هو المعتمد (قوله ولو قال الخ) أى قال ذلك بعنه متصل ببعض فان فصله بزيادة على نحو سكتة تنفس فليس واحد منهما إيلاء قطعاً (قوله واذا مضت) لاحاجة اليه الامن حيث انه اذا حذفه تداخلت المدتان وانحلا بوطء واحد كما علمت (قوله فوالله) ولوحذف لفظ الله فهو إيلاء واحد (قوله الراجح تأنيبه) هو المعتمد ثم الإيذاء وهو دون اثم الإيلاء كما مر (قوله بالنون) لأنه انتهى في الروضة وفي المحرر سنة أشهر وهي صحيحة لذكر المضاف اذ لو أسقطه احتمل ستة أيام أو جمع وليس مرادا ولذلك حل الشارح كلام المصنف على سنة بالنون ولو حمله على ما في المحرر لمكان أقرب (قوله بمسئد الحصول) فمحقق عدم الحصول بالأولى كصعود السماء (قوله كنزول عيسى صلى الله عليه وسلم) أوحى حلفاً فشملته الآية [قوله دون الصفة] أى الصفة التي كانوا يفعلونها وهي الحلف بالله على الامتناع من الوطء [قوله للرتقاء والقرناء] احتراز عن المحبوب لأن المدة تضرب له ويطلب بالفيئة باللسان بأن يقول له في قول لو قدرت لا صبتك (تنبيه) لو طرأ العجز بعد الحلف لم يبطل الإيلاء على المذهب وسيأتي تصريح الشارح بذلك في الجب الموهوم أن الرقي والقرن بخلافه وقد يوجه كلام الشارح بأنه لا معنى لبقائه فيها إذ لا مطالبة مع قيام المانع والمعين بقاؤه فيها لاحتمال الزوال وان كانت المطالبة متمتعاً مادام المانع في الزوجة قائماً [قوله وهكذا صارا] قبل الاحسن أن يقول وان قاله صارا [قوله كنزول عيسى] قد يقال انه الآن محقق البعد نظرا الى ما ورد من تأخير عن الدجال [قوله حيث تأخر الخ] يريد أن هذا هو محل الوجه

(٣ - (قيلوبى وعميره) - رابع) الشهر الخامس بموجب الإيلاء الأول من الفيئة أو الطلاق فان طالبته فيه وفاء خرج عن موجبه وبانقضاء الشهر الخامس تدخل مدة الإيلاء الثاني فلها المطالبة بعد أربعة أشهر منها بموجبه كما تقدم فان أخرت المطالبة في الإيلاء الأول حتى مضى الشهر الخامس منه فلا تطالبه به لانحلاله وكذا اذا أخرت المطالبة في الثاني حتى مضت سنة (ولو قيد) الامتناع من الوطء (بمسئد الحصول في الأربع) الأشهر (كنزول عيسى صلى الله عليه وسلم) أو خروج الدجال كان قال والله لا أطوئك حتى ينزل عيسى عليه السلام أو حتى يخرج الدجال (فول) لظن تأخر حصول المقيد به عن الأربع الأشهر (وان ظن حصوله قبلها) أى حصول المقيد به قبل مضى الأربع الأشهر كان قال في وقت غلبة الأمطار والله لا أطوئك حتى تنجى الأمطار (فلا) أى فليس بمول للظن المذكور وهو عاقد يميناً (وكذا لو شك) في حصول المقيد به قبل مضى الأربع الأشهر أو بعد مضىها لا يكون مولياً (في الأصح) لا تنفاد ظن التأخر عن الأربع الأشهر حتى لو تأخر عنها لا تطالبه

أموت أدخوني أو يموت فلان نعم إن بقي لنزول عيسى دون الأربعة أشهر كالיום الثاني من ألبم  
الجمال أو كان فلان المذكور غائبا وبقي من مدة يحكم القاضي بموته فيها دون الأربعة فلا يلايه  
فيها لعدم المدة كاسر (قوله لا تنفاه تحقق الخ) لو قال لا تنفاه عن التأخر المقتضى للاضرار لو افق  
ما قبله بل هو أولى فتأمل .

(تنبية) إنما قيدت المدة بالأربعة أشهر لأنها المدة التي تصبر المرأة عن الجماع فيها وبعدها  
يفنى مبرها أو يقل كما نقل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه مر ليلة في شوارع المدينة فسمع  
امرأة تنشد :

لقد طلق هذا الليل وازدد جانبه وأرتقى أن لا خيل إلا به  
فوالله لولا الله تخشى عواقبه لحرك من هذا السرير جوانبه  
مخافة ربي والحياه يصدني مخافة بطل أن تلك مرهاته

فسأل عنها فقالوا إن زوجها في الغزاة فرجع إلى ابنته حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فسألها كم  
تصبر المرأة عن التكاح فقالت أربعة أشهر وبعدها يفنى مبرها أو يقل فنادى حيث قد أن لا تزيد غزوة على  
أربعة أشهر (قوله ولفظه) ولو بالجمية حيث مرفعت عن اعلى المعتمد والا فلا ولا كلفظ الكتابين وإشارة  
الأخرى (قوله ذكرى) وأراد الحشفة أو أطلق لفظه عند الإطلاق عليها فإن أراد جميع الذكرين فإن قال  
جميع ذكرى أو كل ذكرى فلا يلايه لدفع ضررها بإدخال الحشفة منه (قوله بفرجك) ولم يقل أردت الذكر  
والأدين فلا يكون موليا باطنا (قوله لا أجامعك) أولا أجامع فربك أو نصفك الأسفل ولا يلايه في غير ذلك  
من الأعضاء أو الأجزاء كيدك ورجلك ورجلك ونصفك ولم يرد الأسفل (قوله وهي بكر) وإن كانت  
غوراء وعلم حالها ولا تحصل الفية الإبزوال بكارنها كإبائي (قوله وكذا في الثالث) هو المعتمد ومعنى  
التدين مامر ومحل ذلك ما لم تقم قرينة على ما أراده والاقبل ظاهر أو لا يدين في النيك كما في التنبية والحدادي  
(قوله وتقيب الحشفة) فلو قال أردت حشفة تمر مثلا لم يقبل ويدين ولو قال لأجاء معك إلا جاع - وه - فإن  
أراد ما دون الحشفة فول أو غير ذلك فلا وفي شرح شيخنا مع هذه ما لا ينبغي القول به فراجع وتأمل (قوله  
فزال ملكه عنه) أي كاه وانظر لوزال عن بعضه وظاهر كلام الشارح بقاء الأيلاء لليلة المذكورة والموت والحياة  
كالبيع بخلاف الاستيلاء والتدين ونحوهما ولا يعود الأيلاء بموته بعد زوال ملكه كاذكره (قوله أو باعه)  
أي يباع لازما أو بشرط الخيار للشترى وحده ولا يعود الأيلاء بفسخه لتجدد الملك فيه (قوله أو وهبه)

المرجوح لا مآلومه العبارة من الحكم به حال على هذا الوجه ثم قضية قوله فلها المطالبة أنه بمجرد  
التأخر عن الأربعة تنوجه المطالبة من غير توقف على مضي مدة أخرى وهو ظاهر [قوله تقيب ذكر]  
صوره الشارح فيما يأتي بأن يقول لا أغيب ذكرى وهو الواقع في كلامهم قال ابن الرفعة وله تأويلان الأول  
أن يراد لا أغيب شيئاً من الثاني أنهم عبروا بالذكر عن الحشفة لأنها العمدة في ترتيب الأحكام انتهى  
[قوله واقتضاض بكر] لو كانت غوراء وعلم حالها قبل الحلف قال الزركشي فلا ينبغي أن يكون موليا إلا أن  
يقال الفية في حق البكر تخالف الفية في حق الثيب [قوله فإن قال أردت بالوطء الخ] اقتضى منعه أنه  
لو قال أردت بالتقيب تقيب جميع الذكر لا يدين وفيه نظر بل ينبغي أن يدين ولا يكون موليا في الباطن  
[قوله أو باعه] أي يباع لازما قال الزركشي بخلافه في زمن الخيار وإن قلنا بزوال ملكه انتهى ذلك  
أن تقول إذا زال ملكه لكون الخيار للشترى فقط ثم فسخ فكيف يعتق وقد تجدد الملك .

[قوله]

لحصول الضرر لحاق  
فلك (ولفظه) أي اللفظ  
المستعمل في الأيلاء لا فائدة  
معنى الوطء (مخرج وكناية  
عن مخرج تقيب ذكر  
بمخرج الوطء وجماع  
واقتضاض بكر) كان  
يقول والله لا أغيب ذكرى  
بفرجك أولا أطوك أولا  
أجامعك لولا أنفذك وهي  
بكر لا شتار ذلك في معنى  
الوطء فإن قال أردت بالوطء  
الوطء بالقدم وبالجماع  
الاقتضاض وبالاقتضاض  
الاقتضاض بغير الذكر  
لم يقبل في الظاهر ويدين  
في الأولين وكذا في الثالث  
على الأصح كذا في  
الروضنة وأصلها وفي  
الكفاية في الثالث أنه  
يقبل في الأصح وتقيب  
الحشفة كتقيب الذكر  
(والجديد أن ملاسة  
ومباضة ومباشرة وإتيانا  
وغشيانا وقرانا ونحوها)  
كالمس والافضاء كقوله  
والله لا أسك أولا أنفى  
اليك (كنائات) مفتقرة  
إلى نية الوطء لعدم اشتهاها  
فيه والقديم أنها صراح  
لكثرة استعمالها فيه  
(ولو قال إن وطئت فبدي  
حرف زال ملكه عنه) كان  
مات أو اعتقه أو باعه

أو وهبه (زال الأيلاء) لأنه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء فلو عاد إلى

ملكه لم يعد الأيلاء وفيه قول عود الحنف (ولو قال) إن وطئت فبدي (فبدي حرم عن ظهري

وكان ظاهر قول) لأنه وإن لم يمتنع عن الظاهر لم يمتنع ذلك العبد وتجهيل صحة زبده على موجب الظاهر التزمها بالوطء فافعل على حقيقة  
 الإيلاء أو بعدها عتق العبد عن ظهاره على الأصح وقيل لا يمتنع عنه لأنه يتأدى (١١) به حتى الحنث (والأ) أي وإن لم يكن

ظاهر (فلا ظهار ولا إيلاء  
 باطنا ويحكم بهما ظاهرا)  
 لا قراره بالظهار وإذا وطئ  
 عتق العبد عن الظهار  
 في الأصح (ولو قال) أن  
 وطئت فعبدي حر (عن  
 ظهاري أن ظاهرت فليس  
 بمول حتى يظاهر) لأنه  
 لا يلزمه شيء بالوطء قبل  
 الظهار لتعلق العتق  
 بالظهار مع الوطء فإذا ظاهر  
 صار موليا وإذا وطئ في مدة  
 الإيلاء أو بعدها عتق العبد  
 لوجود المعلق عليه ولا يقع  
 العتق عن الظهار اتفاقا  
 لأن اللفظ المفيد له سبق  
 الظهار والعتق إنما يقع  
 عن الظهار بلفظ يوجد  
 بعده (أو) لو قال (أن  
 وطئت فضررتك طالق  
 قول) من المخاطبة (فإن  
 وطئ) في مدة الإيلاء  
 أو بعدها (طلقت الضررة)  
 لوجود المعلق عليه  
 (وزال الإيلاء) لا انحلاله  
 (والأظهر أنه لو قال لا ربيع  
 والله لا أجمعك فليس  
 بمول في الحال) لأن المعنى  
 لا أطأ جميعك فلا يحنث  
 بوطء ثلاث منهن (فإن  
 جامع ثلاثا) منهن (قول  
 من الرابعة) لحصول

أي مع قبض لأنها لا تملك إلا به (قوله وكان ظاهر) أي وعاد (قوله فليس بمول حتى يظاهر) قبل الوطء  
 هذا إن قال أردت أنه لا بد من تقدم الظهار الذي هو الشرط الثاني على الوطء الذي هو الشرط الأول فذلك  
 لا يلزمه شيء من إيلاء ولا عتق إذا وطئ قبل أن يظاهر لفوات الترتيب الذي إرادته وإن ظاهر بعده ومقارنة  
 الشرط الثاني للأول كتقدمه عليه فيما تقدم كما به عليه السبكي فإن قال أردت أنه لا بد من تقدم الشرط  
 الأول على الثاني فحكم ما ذكرنا فاقدم الظهار فلا شيء يلزمه لفوات الترتيب الذي إرادته وإن وطئ بعده فإن  
 وطئ قبل أن يظاهر صار موليا لأنه يمنع من الظهار حينئذ خوف العتق وكذا لو قال ما أردت شيئا أو تعذرت  
 مراجعته جلا على القاعدة فيما إذا توسط الجزاء بين شرطين بغير عطف فإنه يكون الشرط الأول شرطاً للآخر  
 الشرط الثاني وجوابه كما فسر به آية يأيتها الذين هادوا وأما إذا تقدم الجزاء على الشرطين أو تأخر عنهما  
 اعتبر تقدم الشرط الثاني على الأول مطلقا نحو أنت طالق إن كنت زيدا إن دخلت الدار فلا بد في وقوع  
 الطلاق من تقدم الدخول على الكلام وكذا لو أخر أنت طالق عنهما (قوله لوجود المعلق عليه) وهو  
 الظهار والعتق جميعا مع الترتيب الذي إرادته كما تقدم (قوله ولا يقع العتق عن الظهار) أي في هذه الأخيرة  
 وتقدم أنه يقع عنه فيما قبلها كما ذكره الشارح (قوله بلفظ يوجد بعده) حقيقة وأحكاما كما مر (قوله فضررتك  
 طالق) بخلاف فعل طلاق ضررتك كما مر (قوله فإن جامع) ولو في الدبر أو بعد اليقونة نعم إن وطئ الثلاث في  
 عصمته قبل البائن زال الإيلاء وكذا لو وطئها بعد أن تزوجها (قوله قول من الرابعة) وإن فارق غيرها أو  
 مات بعد وطئها (قوله ومقابل الأظهر أنه مول من الأربع في الحال) وبه قال الأئمة الثلاثة رضي الله عنهم  
 (قوله كل واحدة) وكذا لو قال لأجمع واحدة منكم الآن أراد واحدة معينة أو مبهمه اختص بها

[قوله ويحكم بهما ظاهرا] بحث فيه الزركشي بأن ظهاري مصدر مضاف وهو لا يقتضي الوقوع على  
 ما صرح به النحاة كصاحب البسيط منهم حيث قال إذا قلت بجبنى انطلقك فلا بد لي على الوقوع بخلاف  
 أنك منطلق قاله الشيخ أبو حيان في باب الموصول [قوله وإذا وطئ في مدة الإيلاء] أي بأن يكون الوطء  
 بعد الظهار أما لو كان قبله ثم وجد فلم يصرح الشارح بحكمه وفي شرح الإرشاد أنه يعتق العبد وبتبين  
 سقوط الإيلاء ثم ساق أشكالا للرافعي فراجع [قوله فضررتك طالق] لو قال فعل طلاق ضررتك أو فعل  
 طلاقك فلا يكون موليا قاله الرافعي آخر الكلام على انعقاد الإيلاء بغير الحلف باقية تعالى قال الزركشي وهو  
 جار على ظاهر المذهب من أنه لا يلزم بمثل هذه الصيغة شيء اه أقول ووجه عدم لزوم أنها صيغة نذر  
 والطلاق لا يثبت في الذمة فلا ينافي وقوع الطلاق بها ابتداء [قوله لأن المعنى الخ] قال الزركشي وكألو  
 قال والله لا أكلم زيدا وهما وبكرا [قوله فإن جامع ثلاثا] أي ولو بعد فراق الثلاث ولو في الدبر قاله  
 الزركشي [قوله ومقابل الأظهر] به قال الأئمة الثلاثة [قوله قول الخ] ظاهر كلامه أنه لو وطئ واحدة  
 لا يرتفع الإيلاء في الباقيات وهو مرجع الإمام لأن الصيغة تتضمن تخصيص كل منهن على وجه لا يتعلق  
 بصواباتها لكن قال إن الأصح عند أكثرين الانحلال لزوال الإيلاء لأنه خلف أن لا يطاق واحد وقد  
 وجد وبحث الرافعي أنه إن أراد المعنى الذي قاله الإمام فالوجه بقاؤه والأفليسكن كالأول لا أجمعك فلا يحنث  
 الأبوطه الجميع وفي كونه موليا في الحال الخلاف السابق اه قال الزركشي وفي من صور المسئلة ما لو قال  
 لا أجمع واحدة فحكمه ما سلف أو واحدة معينة فواضح أو أطلق حمل على التعميم وقال قبل ذلك في هذه

الحنث بوطئها (فلومات بعضهن قبل ووطء زال بالإيلاء) لا انحلاله بعدم الحنث بوطء من بقي ومقابل الأظهر أنه مول من الأربع في الحال  
 لأنه بوطء واحدة يقرب من الحنث المحذور والقرب من المحذور محذور فضررتك طلق المدة واسكن منهن المطالبة بعدها (ولو قال) لأربع  
 الله (لا أجمع كل واحدة منكم

قول من كل واحدة) منهن في الحال لحصول الخث بوطء كل واحدة (ولو قال) والله (لا أجامعك إلى سنة الأميرة فليس بمول في الحال في الاظهر) لأنه لا يلزمه بالوطء مرة شئ لاستثنائها (فان وطئ و) قد (بقي منها) أي من السنة (أكثر من أربعة أشهر قول) من يومئذ لحصول الخث بالوطء بعد ذلك وان بقي أربعة أشهر أو أقل فهو خالف وليس بمول والثاني هو مول في الحال لأنه بالوطء مرة يقرب من الخث فتضرب المدة وتطالبه بعدها فان وطئ فلا شئ عليه ثم تضرب المدة ثانيا ان بقي من السنة مدة الايلاء (فصل بمهل) المولى (أربعة أشهر) ففوج (من الايلاء بلا قاض وفي رجعية من الرجعة) لا من الايلاء لاحتمال أن تبين وإنما لم يحتج في الامهال إلى قاض لثبوتها بالآية السابقة بخلاف العنة لأنها مجتهد فيها وقوله (١٢) من الايلاء أي في المطبقة للوطء أما غيرها كصغيرة أو مريضة فن حين اطاعة

الوطء كما يؤخذ مما سيأتي (ولو ارتد أحدهما بعد دخول في المدة انقطع) لان النكاح يختل بالردة فلا يحسب زمنا من المدة اذا أسلم في العدة (فاذا أسلم استؤنفت) فلا يحسب منها ما مضى قبل الردة لأن الاصرار إنما يحصل بالامتناع المتوالي في نكاح سليم (وإما منسح الوفاء ولم يخل بنكاح ان وجد فيه) أي في الزوج (لم يمنع المدة كصوم واحرام ومرض وجنون) أي يحسب زمنه من المدة سواء قارنتها أم حدث فيها (أو) وجد (فيها) أي في الزوجة (وهو حسي كصفر ومرض منع) المدة فلا يتبدأ بها حتى يزول (وان حدث في المدة) ككنشوز (قطعها) لا تمتنع الوطء معه (فاذا زال) أي الحادث (استؤنفت) ولا تبني على

والباقيات تحليفه في الأولى أنه لم يرد غيرها بخلاف الثانية والمدة فيهما من وقت اللفظ (قوله قول من كل واحدة) فلو وطئ واحدة انحلت الايلاء في الجميع كما هو ظاهر كلام الشارح وهو المعتمد خلافا للامام لأن اليقين واحدة وهذه من باب عموم السلب أي النفي والتي قبلها من باب سلب العموم (قوله إلى سنة) فان لم يذكر لفظ سنة فني وطئ صار مولا (قوله أو أقل) أولم يبطأ أصلا في السنة (فصل : في أحكام الايلاء) من ضرب مدة وغيرها (قوله بمهل) وجو باولو بلا قاض (قوله المولى) ولورقيقة خلافا للمالك في اكتفائه بشهرين فيه (قوله في زوجة) ولورقيقة خلافا لآبي حنيفة في اكتفائه فيها بشهرين (قوله من الايلاء) أي من تلفظه به ولو في مبهمة عينها كما صر (قوله لا من الايلاء) وان وقع في حال الزوجية ووطء الشبهة كالطلاق الرجعي (قوله ولو ارتد أحدهما في المدة) أي مدة الضرب وكذا بعدها كما في المنهج وغيره (قوله استؤنفت) ان بقي أكثر من الأربعة من مدة الايلاء وبهذا يقال رجل وقع منه ايلاء وضرب له مدتان (قوله ولم يخل) احتراز عن الردة ونحوها (قوله كصوم واحرام) هذا مانع شرعي وأما المرض والجنون فمانع حسي (قوله منع) ان لم يمكن وطء معها كما صر (قوله حدث في المدة) لا بعدها فلها الطلب (قوله يمنع) أي من حسابان المدة تلبسها بما هو فرض من صوم ولو نفرا أو كفارة أو قضاء فور يلو كذا قضاء موسعا على المعتمد خلافا لابن حجر والاعتكاف الواجب كذلك ويمنع الاحرام ولو نفلا أو بلاذن على المعتمد ولا يكلف في نحو الصوم الوطء ليلا (قوله والنفس كالحيض) لا يمنع هو المعتمد (قوله فلها) لاوليها ولا لسيدها مطالبته بعدها أي المدة خلافا لآبي حنيفة رضي الله عنه في أن الطلاق اذا علق به يقع بمضي المدة بلا طلب (قوله أو يطلق) أقاد أنها ترد الطلب بين الفينة والطلاق وهو المعتمد خلافا لما في المنهج من أنها ترتب الطلب بالفينة أولا ثم بالطلاق قال بعضهم ولعل فائدة الخلاف أنه في

أي عند الاطلاق أنه لو وطئ واحدة انحلت اليقين في الباقيات [قوله ولو قال لا أجامعك إلخ] لو ترك الوطء في جميع السنة فلا كفارة عليه على الأصح في زوائد الروضة لأن الغرض منع الزيادة (فصل بمهل أربعة أشهر إلخ)

[قوله ولم يخل بنكاح إلخ] احتراز عن مسألة الردة والطلاق الرجعي السابقين [قوله كصوم] مانع شرعي ومرض مانع حسي [قوله كصفر ومرض] أي مانعين من ايلاج الحشفة (قوله وصوم نفل) اقتضى صنيعة عنه من الموانع وهو لا يحسن لأن الزوج متمكن فيه من الوطء [قوله والاقلها مطالبته إلخ] خالف الحنفية وادعوا أنها تطلق بمضي المدة من غير طلب لأنه كان طلاقا في الجاهلية الا ان الله جعل المخلص منه

بالمدة

ما مضى لا تنفاه التوالى المعبر في حصول الاضرار (وقيل تبني) عليه

(أو شرعي كحيض وصوم نفل فلا) يمنع المدة أي يحسب زمنه منها لأنها لا تخلو من حيض غالبا وهو متمكن في صوم النفل من تحليلها ووطئها (ويمنع فرض في الأصح) لا تمتنع الوطء معه وقيل لا يمنع لتمسكه منه ليلا والنفس كالحيض وقيل لا لتدريته (فان وطئ في المدة) فظاهر أن الايلاء انحلت وتلزمه كفارة يمين في الحلف بالله تعالى (والا) أي وان لم يبطأ فيها (فلها مطالبته) بعدها (بأن يفي) أي يرجع إلى الوطء الذي امتنع منه بالايلاء (أو يطلق) للآية السابقة وليس لسيد الأمة مطالبته لأن الاستمتاع حقها وينتظر بلوغ المرافقة ولا يطالب لاوليها لما تنقمت (ولو تركت حقها)



بصدده) أى بعد الترتيب لتجدد الضرر (ونحصل الفيشة بتغيب حشفة بقبل) ولا يكتفى في الدبر لأنه مع حرمته لا يحصل الغرض (ولا مطالبة ان كان بها مانع وطء كحيض ومريض) لامتناع الوطء المطلوب حينئذ (وان كان فيه أى في الزوج (مانع طبيعي) من الوطء (كمرض طويل بأن يقول اذا قدوت فت) لأنه يخف به الأذى (أوشري كاحرام فلذهب أنه يطالب بطلاق) لأنه الذي يمكنه لحرمة الوطء (فان عصى بوطء سقطت المطالبة) والطريق الثاني أنه لا يطالب بالطلاق بخصوصه ولكن يقال له ان فتت عصيت وأفسدت عبادتك وان لم تنى طلقنا عليك كن غصب دجاجة ولؤلؤة فابتعتها يقال له ان ذبحتها غرمتها والاغرمت اللؤلؤة (وان أى الفيشة والطلاق فالأظهر أن القاضى يطلق عليه طلاقه نيابة عنه والثاني لا يطلق عليه لأن الطلاق في الآية مضاف اليه بل يحبس أو يعززه لئلا أو يطلق (وأنه لا يعمل ثلاثة) لئلا أو يطلق فيها لزيادة الضرر بها على الأربعة أشهر والثاني يعمل ثلاثة أيام

التمتع اذا طلق الحاكم لا يقع الطلاق فراجع (قوله بان لم تطالبه) هو بيان لمعنى الترك والاقلها للمطالبة وان أسقطت حقها باللفظ على العتد ولو اعترفت بالوطء سقط حقها ولا ترجع الى المطالبة (قوله بتغيب حشفة) ولو كان ناسيا أو مجنوناً أو نائماً أو جاهلاً أو مكرهاً وكذا يقال فيها فلا مطالبة لها ولا تنحل اليين في ذلك كله وانما تسقط مطالبته فقط فان وطئ بعد ذلك وهو كامل حنت ولزمه ما التزم (قوله بقبل) أى مع زوال البسكرة ولو في الفوراء وينحل به الإيلاء وان حرم الحيض كما يأتي (قوله فلا يكتفى الوطء في الدبر) لكن ينحل به الإيلاء لحفته اذا لم يقيد حلفه بغيره فلا مطالبة لها بعده (قوله كاحرام) وصوم فرض وظهار (قوله يطالب بطلاق) نعم ان بقي من زمن الاسرام أو الظهار دون ثلاثة أيام وطلب الامهال فيها أمهل وكذا يعمل في الصوم الى الليل (قوله ولا مطالبة) أى بوطء ولا طلاق (قوله كحيض) نعم ان وقع الطلق قبله استمرت المطالبة فيه بالطلاق وهذا محل قولهم طلاق المولى في الحيض ليس بعده (قوله بأن يقول الخ) وتسمى فيئة اللسان (قوله فان عصى بوطء) بتغيب حشفة أو قدرها في قبل وهو مختار عامد عالم وهو محرم أو صائم أو غير ذلك من محرمات الوطء أو في دبر كذلك بغيره السابق أو في حيض أو نفاس أو غيره وتعصى هي أيضاً بتحسينه في ذلك لأنه اعانة على معصية (قوله فلا مطالبة) وينحل الإيلاء بذلك.

(تنبيه) علم بما ذكر أن الوطء يحصل به الفيشة في غير الدبر وتسقط به المطالبة مطلقاً ولا ينحل اليين ان كان ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً أو مجنوناً أو نائماً ولا يأنم ان لم يعص بالوطء وان الوطء في الدبر ينحل به الإيلاء ولا تحصل به الفيشة. قال بعضهم: وما فائدة عدم حصول الفيشة مع سقوط المطالبة وانحلالي اليين الا أن يقال المراد عدم حصول الفيشة الشرعية فراجع (قوله وان أى الخ) أى ثبت امتناعه عند الحاكم بحضور أو غيبة لندحر تترد أو توار أو تعوز (قوله يطلق عليه) بأن يقول أو قمت على فلان طلاقاً أو حكمت عليه بطلاق في زوجته أو نحو ذلك (قوله طلاقاً) ولا يزيد عليها فان زاد لم يقع الزائد عليها ولو طلق المولى ولو جاهلاً بطلاق القاضى معه أو بعده وقع ما أوقعه أيضاً بخلاف عكسه بأن طلق القاضى بعد طلاق المولى ولو بالتبين لم يقع طلاق القاضى وكذا لو طلق بعد وطئه ولو طلق الحاكم مع وطئه فقياس ما مر من وقوع طلاقهما معا أن يقع هنا والوجه عدم الوقوع تبعاً للخطيب هنا لئلا يلزم خروج الوطء عن الحل الى الحرمة على أن في وقوع طلاقهما اذا طلقا معا نظراً إذ طلاق القاضى إنما يقع مع الامتناع ومع طلاق المولى لا امتناع فتأمل (قوله لا يعمل ثلاثة) قال شيخنا الرملى بل دونها ولم يقيد وفي المنهج يعمل يوماً فأقل كزوال نفاس أو فطر صائم أو شبع جائع أو خفة لمرض وهذا في الفيشة بالوطء، وأما فيئة اللسان فلا يعمل فيها مطلقاً (قوله اذا وطئ) أى عامداً عالماً مختاراً ولو بعد وطئه بغير ذلك كما مر (قوله لزمه) ان وطئ في المدة (قوله كفارة يمين) ان كان قد حلف بالله تعالى أو قسمته فان كان بالتزام قرينة لم يرغب فيها لزمه ما التزم أو كفارة يمين كندب اللجاج فان رغب فيها لزمته عينا وان كان بتعليق عتق أو طلاق لها أو لغيرها وقع لوجود الصفة ويكفيه كفارة واحدة وكذا وطء واحد وان تعدد الإيلاء قبلهما وهو يتعدد اذا كرره وقصد الاستئناف أو تعدد المجلس والابأن قصد التأكيد وان تعدد المجلس أو أطلق واحد

بالمدة فلم يقع في الحال ووقع عند انقضائها. قال القاضى: وهذه دعوى عريضة من أين لهم أن الله سبحانه وتعالى جعل المخلص بالمدة فلم يقع في الحال ووقع عند انقضائها فان عتوا به الإيلاء فليس فيه ذلك [قوله بتغيب حشفة] ولو بغفلها ولو مكرها وان لم تنحل اليين بذلك [قوله كحيض] قال في البسيط ان الحب ان الحيض يمنع للمطالبة ولا يقطع المدة [قوله والطريق الثاني] عبارة

قربها وقد سقط فيها الوطء (وأنه اذا وطئ بعد مطالبة لزمه كفارة يمين) لحفته

والثاني لا يكره قوله تعالى فان طلاقا فم غفور رحيم أي بفراحت أن لا يؤخذ بكفارته لدفعه من الزوجة ولو طلق في المدة قبل نجب  
الكفارة فطحا ولم حث بختياره وقيل فيه الخلاف بأنه جاز إلى ما يطلب منه (كتاب الظهار) هو مأخوذ من الظهور  
وصوره الأصلية أن يقول (١٤) زوجته أنت على كظهر أي فتزومه كفارة بالعود ويحرم الوطء قبلها كما سيجيء

والأصل فيه قوله تعالى  
والذين يظاهرون من  
نساءهم ألا يتواحدوا قوله  
تعالى فيه وانهم يقولون  
منكرًا من القول وزورًا  
(صريح من كحل زوج  
مكثف) أي بالغ عاقل فلا  
يصح من الصبي والمجنون  
والأجنبي حتى إذا نكحها  
لا يكون مظاهرا بما قاله  
وتقدم محتم من الرجعية في  
باب الرجعة وسبب أن  
الرجعة عود (ولو ذميا  
وخصيا) فإنه يصح الظهار  
منها ويصح أيضا من  
العبد والمجنون (وظهار  
سكون كملالة) فيصح  
على المذهب ويصح من  
الصغيرة والمجنونة والرقاء  
والقرباء والأمة والذمية  
(وصريحان يقول لزوجه  
أنت على أومني أومني أو  
عندي كظهر أي) أي  
في التحريم (وكذا أنت  
كظهر أي صريح على  
الصحيح) لأنه يقاد إلى  
الضم أن الضي أنت على  
والثاني أنه كناية لاحتال  
أن يريد أنت على خبري  
(وقوله جسك أو بدك  
أو فسك مكبدن أي

المجلس فلا يصدق جمينه في قصد التأكيد كما يصدق في عدم الإيلاء أوفى مدته بذلك والله أعلم .

### (كتاب الظهار)

بكسر الظاء المشالة وذكر عقب الإيلاء لمشاركته له فيما يأتي والمطلب فيه معنى اليمين وقيل معنى الطلاق  
(قوله هو) أي لغة مأخوذ من الظهر وخص الظهر لأنه محل الركوب والمرأة مركوب الزوج (قوله  
وصورته الأصلية) كافي القاموس وأما عاقله وتشبيه الزوج وزوجه بمكرمه كما يأتي (قوله وهو حرام)  
أي كبيرة وكان في الجاهلية وأول الإسلام طلاقا أو حرمة مؤبدة كما يدل له السبب المذكور فغير الشرح  
حكمه بما يأتي . وسبب نزول الآية أن أوس بن الصامت طاهر من زوجته خولة بنت ثعلبة فاشتكت إلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها حومت عليه فقالت انظري أمري فاني لا أصبر عنه ومضى أولادهم طاهر  
أن ضممتهم إليه ضاعولوا ن ضممتهم إلى جاعوا فقال لها حومت عليه فكورت وكر فلما أيسست عنه اشتكت  
إلى الله تعالى فأنزل الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله الآية (قوله كل  
زوج مكثف) وهو أحد أركان الأربع وتبقى منها الزوجة والمشب به والصيغة وستأتي في كلامه (قوله ولو  
ذميا) أي كافرا خلافا لأي حنيفة (قوله والمجنون) والمسحوق (قوله والأمة) من زوجها لا من سيدها  
(قوله كبدها) وإن لم يكن لها بد لأنه من التعبير ببعض عن الكل وكذا ما يأتي في المشبه أيضا (قوله  
دون الصورة) لم يقل دون الصفة كما هو في الإيلاء لأن الإيلاء حلت فهو وصف والظهار صورة مذكرة

الزركشي وقيل لا ينبغي طلب الطلاق ويطلب منه الفدية باللسان كالمانع والمطريق الثاني يقال الخ (قوله  
والثاني لا يكرهه) قال الزركشي ليس لنا حاش نلزمه الكفارة جزوا الأهدا .

### (كتاب الظهار)

(قوله وهو حرام) أي كبيرة قال القفال لأنكر من أن يبعد الإنسان إلى ما أحل الله له فيشبهه بما حرم الله  
عليه من كل الوجوه وأقرب ما فيه الأقدام على إحالة حكم الله تعالى وتبديله أم ثم الآية المذكورة نزلت في  
زوجة أوس بن الصامت حين طاهر منها سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال حومت عليه فقالت انظري  
أمري فاني لا أصبر عنه فقال حومت عليه وكورت وكر فلما أيسست إلى مولاهما فزت (قوله ولو ذميا)  
الأحسن ولو كافرا وانما تعرض له مع شمول الأول بخلاف الحنفية فيه نظرين إلى أن الكفارة تحتاج  
إلى نية تأدية لفظ يقتضي التحريم كالطلاق والكفارة فيها شائبة الفرامة ويتصور ملكة المسلم فإن لم يكن  
فيقال له أسلم وكفران شئت والافتقار بها وكذلك إذا أعسر بالعتي وقد عر على الصوم لأنه مكنته من العدول  
إلى الإطعام بل يقال له ما سلف (قوله لأنه الخ) عبارة الزركشي كما قال أنت طالق ولم يقل مني (قوله  
صريح) اقتضى كلامه أنه صريح وإن لم يقل على ونحوها لكن انتهى في الشرح والروضة والحرر ذكر  
على قال الزركشي وهو الظاهر لأنه مع تركها يحتمل التشبيه في صورة البدن بل ذلك ظاهر فيه (قوله  
والاظهر الخ) قال الزركشي لم يتعرضوا هنا لتكون ذلك بطريق التعبير ببعض عن الكل أو السراية  
رقضية التشبيه حيث أنه وودعت لو كان به على ذلك عند قول المنهاج الآتي وقوله ورأسك أو ظهره أو

لوجسها لوجلتها صريح) لتضمنه للظهر (والأظهر أن  
قوله) أنت على (كبدها أو بطنها أو صدرها ظهار) كقوله كظهرها والثاني أنه ليس بظهار لأنه ليس على صورة الظهار الممثلة  
لأصل الجاهلية لما كين بأنه طلاق وقد أبطل الله الحكم دون الصورة بقوله الذين يظاهرون الآية (وكذا) قوله أنت على



(كعينا ان قصد ظهرا وان قصد كرامة فلا) يكون ظهرا (وكذا ان اطلق في الأسح) حلا على الكرامة والثاني يحصل على الظاهر فليقل عليه (وقوله رأسك أو ظهرك أو يدك على كظهر أي ظهاري في الأظهر) كقوله أنت والثاني المنع لأنه ليس على صورة الظاهر الموهدة في الجاهلية (والتشبيه بالجدة) كقوله أنت على كظهر جدتي (ظاهر) سواء أراد الجدنة من قبل الأم أم من قبل الأب (والمذهب طرده) أي الحكم بالظاهر (في كل محرم) يشبه بها من نسب أو رضاع أو مصاهرة (لم يطرأ تحريرا) على التشبه كاحت وبنته من النسب ومرضعة أبيه أو أمه وزوجة أبيه التي نكحها قبل ولادته (لا مرضعة وزوجة ابن) له طريق تحريرا بهما عليه وكذا أم زوجته ومقابل المذهب في محرم النسب قول قديم ان التشبيه بها ليس بظاهر لأنه ليس على صورة الموهدة وفي محرم الرضاع قول وقيل وجه مفرغ مع مقابله على الجديد في محرم النسب ان التشبيه بها ليس بظاهر لأن الرضاع لا يقوى قوة النسب لا تغاير بعض أحكام النسب عنه كولاية والارث والخفة وقطع بعضهم (١٥) بأنه ظاهر ومن طرأ تحريرا

برضاع قطع بعضهم بأن التشبيه بها ليس بظاهر وحكي بعضهم فيه اختلاف ومحرم المصاهرة كمحرم الرضاع في جميع طائفة في قطع بعضهم بأن التشبيه بها ليس بظاهر أصلا بعد المصاهرة عن النسب بخلاف الرضاع لتأثيره في انبات اللحم ولذلك يتعدى التحريم فيها إلى الامهات والأولاد ولا يتعدى في المصاهرة من حليقة الأب والابن إلى أمهاتهما وأولادهما (ولو شبه) زوجته (بأجنبية ومطلقة وأخت زوجة وبأب وملاعنة ظفر) لأن الثلاثة الأولى لا يشبهن الأم في التحريم المؤبد والأب أو غيره من الرجال كالأب والعمام ليس حلا

بقوله أنت على كظهر أي كما أشار إليه فيما قسم (قوله رأسك) وشعرك وظفرك وفرجك وسائر الأعضاء الظاهرة بخلاف الباطنة في التشبيه والتشبيه به فلا يظهر بها على المعتد وكأرأس الحيات والروح مالم يقصد بها الكرامة وخرج بالأعضاء الفضلات كالابن والمثني فلا يظهر بهما مطلقا (قوله كل محرم) وإن لم توجد أو فقدت أو عدت (قوله قبل ولادته) وكذا معها (قوله لا مرضعة) وكذا بنتها قبل رضاعه بخلاف التي معه أو بعده (قوله مع مقابله) المبر عنه بالمذهب (قوله وقطع بعضهم) فترى ما على الجديد (قوله بأجنبية) وكذا مجوسية أو وثنية (قوله وأخت زوجة) وكذا زوجاته صلى الله عليه وسلم لأن تحريمهن لحرمته صلى الله عليه وسلم (قوله فظاهر) ولو متراخيا (قوله فدخلتها) أي عامدة طلبة مختارة ولو في حال جنونه أو نسيانه لكن لا يصبر عائدا حتى يمكسها بعد زوال عذره زمانا يمكن فيه الطلاق ولو قال ان لم تدخلها فأنت على كظهر أي حكم به قبيل الموت حينئذ لا يتصور العود (قوله واليمين) كأن يقول والله لا أكلك ان دخلت الدار (قوله قابل للتعلق) وكذا قبل التأقيت كانت على كظهر أي يوما أو

بدك الخ [قوله كعينا] مثله أنت كروحها كذا قل جاعة [قوله ان قصد] أي قصد أنها حرام عليه كظهر أمه (قوله رأسك الخ) قضيته التخصيص بالأعضاء الظاهرة وبه صرح صاحب الروق واللباب قال الزركشي وهو غريب [قوله كقوله أنت] أي قياسا على الطلاق [قوله بالجدة] ويكون مظاهرا بالنسب لا بالقياس على الأسح قاله في البحر [قوله ومقابل المذهب] الحاصل أن محرم النسب فيه قولان وما عدله في طرق [قوله مع مقابله] هذا المقابل هو المراد فيه بالمذهب بدليل قوله فيها يأتي وقطع بعضهم بأنه ظاهر فالراجع فيه إذا طرأ في القولين وأما من طرأ تحريرا بها بالرضاع فظاهر صريح الشارح الآتي أن المراد بالمذهب فيها طريق القطع وأما محرم المصاهرة فهي كمحرم الرضاع في هذا الأمر الذي نهينا عليه [قوله وقطع بعضهم] يجب أن يكون هذا القطع مفرعا على الجديد أيضا فلا يقال كيف قطع هنا وجرى الخلاف هناك فتأمل [قوله بخلاف الرضاع] يحتمل أن أصحاب هذه الطريقة يقطعون بتأثير التشبيه بالرضاع مطلقا ويحتمل أن يجعلوه على التفصيل السابق وهو الظاهر وكلام الشارح لا ينافيه [قوله وظاهر] ولو قل ثم ظاهر كان أول [قوله أو بعد نكاحها صام مظاهرا] يشهد لهذا كما قال الزركشي قول النجاة ان الصفة في المعرفة

للاستمتاع والملاعة ليس تحريرا المؤبد للمحرمة والوصلة (ويسح أليفة كقوله ان ظاهرت من زوجتي الأخرى فأنت على كظهر أي فظاهر) من الأخرى (صار مظاهرا منها) ولو قال ان دخلت الدار فأنت على كظهر أي فدخلتها صار مظاهرا منها عملا بموجب التعلق وانما يصح تعليقه لأنه يشبه الطلاق لتعلق الحرمة به واليمين لتعلق الكفارة به وكل من الطلاق واليمين قابل للتعلق (ولو قال ان ظاهرت من فلانة) فأنت على كظهر أي (وفلانة أجنبية فظاهر لم يصرم مظاهرا من زوجته) لا تغاير المطلق عليه حرما (الآن يريد اللفظ) أي ان تلفظ بالظهور منها فيصير مظاهرا من زوجته لوجود المعلق عليه (فالونكحها وظاهر منها صار مظاهرا) من زوجته قل لوجود المطلق عليه (ولو قال) ان ظاهرت (من فلانة الأجنبية) فأنت على كظهر أي (فكذلك) أي فيصير مظاهرا بالظهور قبل أن ينكحها لم يصرم مظاهرا من زوجته إلا أن يريد اللفظ أو بعد نكاحها صار مظاهرا (وقيل لا يصير مظاهرا وان نكحها وظاهر) منها لأنها ليست بأجنبية حين الظاهر فلم يوجد المعلق عليه ودفع هذا بأن ذكر الأجنبية في المطلق عليه

شهرًا فلو قال أنت على كظهر أمي خمسة أشهر فظاهر وقت وإبلاء (قوله لتعريف لا للاشتراط) وفارق ما لو حلف لا يكلم ذا الصبي فكلمه شيخا أي بالغًا حيث لا بحث بأنه يلزم على الشرطية هنا التعليق بالحال ويعد حله عليه (قوله فلفو) إلا أن يراد باللفظ كما مر (قوله لاستحالة الخ) ولم يحمل على الجواز عند تعذر الحقيقة لضعف الظاهر (قوله به) أي بما ذكره من جملة الصيغة المذكورة وضرب به الثانية كذلك (قوله الأولين) وهما إذا لم ينو مجموع اللفظين شيئًا أو نوى به الطلاق وينضم للثانية ما لو نوى مع الطلاق غيره نحو العتق (قوله فلفو) لعدم التلفظ بالمبتدا فيه والمقدر ليس كالمفوف فهو حيثئذ كناية ولم ينو نية الطلاق به لغو لما مر في الطلاق أنه ليس كناية فيه كعكسه فقول الرافعي أنه إذا خرج كظهر أمي عن الصراحة ونوى الطلاق به يقع طلاقه أخرى مردود كما قاله شيخنا الرملي وبه يعلم أيضًا رد قول شيخ الإسلام أنه صحيح إذا قصد به طلاقه أخرى غير التي أوقعها على أنه كماله شيخنا عميرة لم يوجد منه قصد طلاق سابق حتى يقال أنه يقصد طلاقًا آخر غير الذي أوقعه وقول شيخنا أن المراد بالقصد السابق اعتقاد وقوع الطلاق باللفظ الأول وإن قصد به الظاهر فلا ينافي قصد طلاق آخر باللفظ الآخر تأويل في غاية البعد مع أنه مبني على كونه كناية وقد مر رده (قوله وأما في الباقي) وهو ثلاث صور الأولى إذا نوى بمجموع اللفظين الظاهر والثانية إذا نوى به الطلاق والظاهر معا وينضم إليهما ما إذا انضم إلى كل منهما غيرهما كما مر فهذه أربع صور مع الثلاثة السابقة جملة التعليق بمجموع اللفظين سبع صور والثالثة ما إذا قصد بكل من اللفظين معنى آخر وهي تتعلق بكل لفظ على أفرادها وهي صورة من اثنين وثلاثين صورة لا يقع الظاهر فيها أيضًا كما ستعرفه (قوله لم ينو به بلفظه) أي لم ينو الظاهر في لفظه وحده (قوله أو الطلاق وحده) أو مع غيره بأن طلق والظاهر وحده أو مع غيره بالباقي وهو لفظ كظهر أمي طلق وحصل الظاهر. والحاصل أن الطلاق يقع مطلقًا وأن الظاهر لا يقع إلا أن نواه مع لفظه. وأعلم أن ما ذكره المصنف صورة من اثنتين وثلاثين صورة يقع فيها الطلاق والظاهر جميعًا بشرطه المذكور وبيان ذلك أن يقال إن اللفظ الأول إما أن ينو به الطلاق وحده أو الظاهر وحده أوهما وحدهما أو غيرهما كالعتق أو الطلاق مع الغير المذكور أو الظاهر معه أوهما معه أو لم ينو شيئًا فهذه ثمانية أحوال في الأول ويأتي مثلها في الثاني فهي أربعة وستون من ضرب ثمانية في ثمانية نصفها وهو ما فيه نية الظاهر باللفظ الثاني يقعان فيها جميعًا ونصفها وهو ما ليس فيه ذلك يقع الأول فقط فإذا ضم ذلك إلى السبعة السابقة المتعلقة بمجموع اللفظين حصل أحد وسبعون صورة فهذه نبذة يعرض عليها بالنواجز والأنياب، وقل أن يعثر عليها في كتاب، وما يعقلها إلا أولو الأبواب، وجع أفرادها من العجب العجيب، ولولا خوف التطويل والاسهاب، لكشفت عن وجه إيرادها النقاب، والله يقول الحق وهو يهدي إلى الصواب، وما ذكره شيخ الإسلام في المنهج من بعض أفراد هذا الحساب، وإن كان من جوامع الحكم اللاحقة بذلك الكتاب للتوضيح بخور يد العالم وفي النكرة للتخصيص نحو صرحت برجل ظريف اه وقد أشار إليه الشارح في جوابه الآتي [قوله طلق ولاظهار] وجه انتفاء الظاهر من الأولى ما قاله الشارح وعبارة الزركشي لأن قوله كظهر أمي لا يفيد لانتقاعه عن أنت بالفاصل اه وأما الثانية وهو أن ينو بمجموع اللفظ الطلاق بالمجموع وينبغي أن يكون الجميع كذلك بمعنى أنها تحرم بالطلاق كظهر أمي فلما قاله الشارح قال الزركشي ويكون كظهر أمي تأكيد للطلاق قال الملوردى ولا يأتى فانه انما حرم محرمه لزوال الزوجية بخلاف ظاهره من حاجة أو معتبرة وصورة الثالثة أن ينو بمجموع كلامه الظاهر وحده والرابعة أن ينو بهما بمجموعه

لتعريف لا للاشتراط (ولو قال إن ظهرت منها وهي أجنبية بماتت على كظهر أمي فخطبها بظاهر قبل النكاح أو بعده (لفو) أي لا يكون مظاهرا من زوجته لاستحالة اجتماع ما علق به ظاهرها من ظاهرها ثلاثة حال كونها أجنبية وقيل يحمل على التلفظ بلفظ الظاهر في جامع الأجنبية (ولو قال أنت طلق كظهر أمي ولم ينو به عينا (أونوى) به (الطلاق أو الظاهر أوهما أو الظاهر بأن طلق والطلاق بكظهر أمي طلق ولاظهار) أما وقوع الطلاق فلا ينافيه بصرح لفظه وأما انتفاء الظاهر في الأولين فلمع عدم استقلال لفظه مع عدم نيته وأما في الباقي فلا لأنه لم ينو بلفظه ولفظ الطلاق لا ينصرف إلى الظاهر وعكسه كما تقدم في الطلاق (أو الطلاق بأن طلق والظاهر بالباقي طلق وحصل الظاهر

(نفيه) لو عكس ما ذكره المصنف كان قل أنت كظهر أى طالق وقع الأول مطلقا لصراحته وكذا  
التالى ان نوى معناه عند لفظه لأنه كناية والافلا ويأتى فيه ما تقدم من التفصيل واعلم أنه سئل  
والله شيخنا الرملى رحم الله تعالى ترى قبورها عن قائل زوجته أنت حرام على هذا الشهر والثانى  
والثالث مثل لبن أى فأجاب بأنه ان نوى بأنك على حرام الطلاق أو الظهار وقع مانواه أو نواهما  
ولو مرتبا تخير أو نوى نحو تحريم عنها أو أطلق لزمه كفارة عين فقط ولفظ مثل لبن أى لنوى أن لم يرد به  
الظهار والافهوى ظهار ويلزمه كفارة ظهار إن وطئ قبل تمام الشهر الثالث لأنه حينئذ عائد انتهى  
وفيه نظر من وجوه منها أن التخير فيم اذا نواهما مرتبا طريقة شيخ الاسلام وقد مر أن المعتمد  
أنه ان سبقت نية الطلاق وقع ولغا الظهار الا في الرجعة أو الظهار وقعا معا ولا عود فليراجع من  
عنه ومنها أن اللبن ليس من الأعضاء الظاهرة بل ولا من الأعضاء مطلقا فلا يكون نية التحريم به  
ظهارا ، ومنها أن لبن أمه ليس حراما عليه في ذاته بل ولا لعارض الا من جهة منع الارضاع  
بعد الحولين على القول به ومنها غير ذلك مما يقتضيه الجواب المذكور مما يدرك بالتأمل والمراجعة  
فهو غير مستقيم .

(فصل) في أحكام الظهار المترتبة على وجوده ومحتة من قائله (قوله على المظاهر كفارة الخ) أى على  
التراخي كما سيأتى أنه المعتمد (قوله وهو) أى العود على القول الجديد من مذهب امامنا رضى الله  
عنه وعلى القديم فيه تأويلان أحدهما وبه قال الامام مالك وأحمد بن حنبل على الوطء وثانيهما بالوطء  
وبه قال أبو حنيفة والحسن البصرى من أئمتنا ونقل البيضاوى عن الحنفية أنه بشهوة الوطء ولو بالنظر  
اليها (قوله أن يمسكها) ولو جاهد لا أوناسيا (قوله بعد ظهاره) المنجز وإن كرره قاصدا للتأكيد  
والافهوى عائد بغير المؤكد أو بعد وجود الصفة وعلمه بهائى المعلق بهاولو بفعله لمنا ناسيا أو جاهلا (قوله زمن  
امكان وجود لفظ يحصل به فرقة) أى شرعية فلا كانت حائضا أو نفساء وان لم يعلم به أو أمسكها الزمن  
الظهر لم يكن عائدا إلا ان مضى من زمن الظهر ما يسع الفرقة ولم يفارق فيه (قوله وجهان أحدهما الأول)  
أى بأنها بالظهار والعود معا وهى على التراخي على المعتمد فيهملوان عصى بالوطء (قوله اتصلت) أى عرفا فلا

وأما الخامسة فبحث الرافعى فيها بأنه اذا خرج كظهر أى عن الصراحة ولم ينو به الظهار وانما نوى به  
الطلاق يبنى أن يقع به طقة ثانية اذا كان الطلاق رجعيًا [قوله ان كان الخ] قيل مستدرك لأن الحكم  
بالحصول لا يكون الا في رجعية [قوله وقامت نيته الخ] عبارة غيره وهو إما على حذف المبتدأ أو على  
تعدد الخبر وعبارة الرافعى كلمة الخطاب السابقة تقدر في الظهار اذا نوى .

(فصل على المظاهر كفارة الخ) [قوله لما قالوا الآية] أى بالتدارك وذلك بنقض ما يقتضيه ويحصل  
ذلك بالامساك المذكور اذا تشبه يتناول حرمة لصحة استثنائها عنه فهو أقل ما ينقض به قال البيضاوى  
بعد حكاية معنى هذا وعند أبى حنيفة باشتائه استمتاعها ولو نظر موعده مالك بالعزم على الجماع وعن  
الحسن بالجماع اه قيل ولفظة ثم من حيث اقتضاؤها التراخي قد يقصد بها غير قول الشافعى رضى الله عنه  
لنا أن المأمور بالكفارة لم يستفصله النبي صلى الله عليه وسلم عن صدور شئ من ذلك منه وإيجابها قبل  
الميسر حجة على من اعتبر الميسر [قوله وهو أن يمسكها الخ] قيل يرد عليه ما لوكرر ألفاظ الظهار  
للتأكيد قيل أيضا وقضية قوله زمن إمكان أنه لو قال عقبه أنت طالق كان عائدا لا مكان أن يقول بده طالق  
من غير أنت وفيه نظر لأنه أخذ في أسباب الفراق وقد صور في البسيط عدم العود بقوله أنت طالق فاعترضه  
ابن الرضا بذلك وهو مردود فقد قالوا لو قال عقب الظهار يا فلانة بنت فلان أنت طالق فليس بمردود وكذا

ان كان طلاق رجعة)  
وقامت نيته بالباقي مقام  
أن يقول فيه أنت فان كان  
الطلاق باثنا فلاظهار

(فصل) يجب (على  
المظاهر كفارة اذا عاد)  
لقوله تعالى والذين يظهرون

من نسائهم ثم يهودون  
لما قالوا الآية (وهو) أى  
العود (أن يمسكها بعد  
ظهاره زمن إمكان فرقة)  
لأن العود للقول مخالفته  
يقال قال فلان قولاً ثم عاد له  
وعاد فيه أى خالفه وتقضه  
وهو قريب من قولهم  
عاد في هبته ومقصود  
الظهار وصف المرأة  
بالتحريم واسا كما يخالفه  
وهل وجبت الكفارة  
بالظهار والعود أو بالظهار  
والعود شرط فيه وجهان  
ومن قال يجب بالعود  
اقتصرت على الجزء الأخير من  
الوجه الأول (فلو اتصلت  
به) أى بالظهار (فرقة)

جوت أوفسخ) من أحدهما بمقتضيه (أو طلاق بآن أوجى ولم يرجع أوجن) الزوج عقبه (فلاعود) لتعذر الفرق في الأخير وفوات  
الامساك في الأول وانتفائه في غيرها (وكذا لوملكها) بأن كانت رقيقة (أولاعنها) عقب الظهار فلاعود (في الأصح) لا قطع  
النكاح بالملك والامان وقيل هو عائد في الأولى لأنه قلها من حل إلى حل وذلك امساك لها وقيل هو عائد في الثانية لتطويعه بكلمات الطعن  
مع امكان الفرقه بكامة واحدة وعلى الأول قال (بشرط سبق القذف ظهارة في الأصح) وكذا سبق المرافعة إلى القاضي قاله بغوى وجزم به في  
الشرح الصغير وأصل الروضة لما في (١٨) تأخير ذلك عن الظهار من زيادة التطويل والثاني لا يشترط تقدم ما ذكر

يضر نحو سكتة تنفس ولا يافلانه بنت فلان وان أطال في نسبها خلافا لابن الرفعة (قوله بموت) أي  
لأحدهما (قوله أوفسخ) أو انفساخ برودة من أحدهما كما يعلم مما يأتي (قوله أو طلاق) ولو بخلع  
فلو لم تقبل فبت طلاقها لم يكن عائدا (قوله أوجن) أو أغنى عليه أو خرس ولا إشارة له (قوله وكذا  
لوملكها) أو ملكته بارت أو قبول وصية أو بيع ولا يضر الاشتغال بصيغة البيع وان تقدم الإيجاب  
على قبوله ولا تغتفر المساومة ولا يكفي الملك بالهبة لأنها لا تملك إلا بالقبض ولو تقديرا كأن كانت بيده (قوله  
وكذا بشرط سبق المرافعة) هو المعتمد (قوله ولو راجع من طلقها الخ) وهو قيد لنوع الخلاف كما يأتي  
(قوله بعد الاتفاق الخ) جواب عن المصنف وسيد كرامه (قوله تبديل الخ) والحل تابع له (قوله  
ووجهان على هذا) فعلى مقابله يقطع بعدم العود وهو المعبر عنه بالمذهب في كلام المصنف في مسألة الاسلام  
وهو القاطع بالعود في الرجعة المشار إليه بقول الشارح وقطع بعضهم بالأول للفرق فتأمل (قوله بعد العود)  
ولو في الظهار الموقت (قوله ويحرم قبل التكفير) أي مطلقا في الظهار المطلق وفي المدة في الظهار  
الموقت كما سيذكره (قوله لأنه تعالى أوجب التكفير قبل الوطء) ورد النهي عنه بقوله صلى الله عليه  
وسلم لرجل ظاهر من زوجته وواقعها لا تقربها حتى تكفر رواه أبو داود وغيره (قوله حلال الخ) وصرح  
شيخنا الرملي بأنه بالقياس ومما وجهان في الأصول بناء على أنه هل يحتاج لجامع أولا وسيأتي في الباب  
بعده أنه عند الشارح من القياس فانظره مع هذا الآن يؤول (قوله وفيما بين السرة الخ) فيه أمور

لوطلقها على عوض فلم تقبل ثبت طلاقها مجازا [قوله بموت] منه أو منهما [قوله وكذا لوملكها] هو  
شامل لما لوورثها ولا خلاف في أنه ليس عودا (فرع) لا اشتغال بالمساومة وتقرير الثمن فهو عائد في  
الأصح [قوله ولو راجع] هو محتمز قوله السابق ولم يرجع ولذا قال الشارح من طلقها الخ والافلا عبارة  
شاملة لما إذا ظهر من رجعية ثم راجع وسيد كرامه الشارح بعد ويحكي فيها قولين كأنها ويحتمل على بعد  
أن تكون المسئلة الآتية لا طرق فيها بل فيها قولان فقط كما قد مرشد إليه قول الشارح فيها في الأظهر دون  
المذهب وحيث فيكون قول الشارح هنا من طلقها الخ لأجل التعبير بالمذهب [قوله امساك] زاد  
الرافعي لأنها استحداث حل وذلك أبلغ في مخالفة الوصف بالتحريم من الامساك على حكم الحل الثابت  
[قوله ليس بعائدهما] وجهه في الرجعة أن العود هو الامساك على النكاح فيستدعي تقدم ثبوت نكاح  
[قوله ووجهان الخ] محصل ما في الرافعي أن الخلاف فيها مرتب على الخلاف في الرجعة وهو ما إذا شارح  
من قوله ووجهان على هذا وقوله وقطع بعض الأول أي المذكور في المتن وأعلم أن في كل طريقين وأن  
الأصح طريق الخلاف وأن صنيع الشارح أوفى في حكاية الخلاف باختصار وأعلام بأن الطرق ترجع إلى  
الأوجه الثلاثة [قوله ولا تسقط الخ] وذلك لاستقرارها كالدين لا يسقط بعد ثبوته [قوله لاتحاد الواقعة]

حتى لو اتصل مع كلمات  
الحان بالظهار لم يكن عائدا  
لاشتغاله بأسباب الفرق  
(ولو راجع) من طلقها  
عقب الظهار (أو ارتد  
متصلا) بالظهار بعد الدخول  
(ثم أسلم) في مدة العدة  
(فالمذهب) بعد الاتفاق  
على عود الظهار وأحكامه  
(أنه عائدا للرجعة لا بالاسلام  
بل بعنده) والفرق أن  
الرجعة امساك في ذلك  
النكاح والاسلام بعد  
الردة تبديل للدين الباطل  
بالحق فلا يحصل به امساك  
وإنما يحصل بعده وقيل هو  
عائدهما وقيل ليس بعائد  
بهما بل بعدهما وأصل  
الخلاف قولان في الرجعة  
أظهرهما أنها عود ووجهان  
على هذا في الاسلام بعد  
الردة أحدهما أنه ليس بعود  
وقطع بعضهم بالأول للفرق  
بينهما ولو ظاهر من  
الرجعية ثم راجعها فهو  
عائد للرجعة أيضا في الأظهر  
(ولا تسقط الكفارة بعد

العود بفرقة) سواء فرقة الطلاق والموت والفسخ (ويحرم قبل التكفير وطء) لأن الله تعالى أوجب  
التكفير قبل الوطء حيث قال فتحرير رقبة من قبل أن يتأسا وقال فسيام شهرين متتابعين من قبل أن يتأسا أو يقتل من قبل أن  
يتأسا في الاطعام حلالا لطلق على المقيد لاتحاد الواقعة (وكذا المس ونحوه) كالقبلة (بشهوة في الأظهر) لأن ذلك يدعو إلى الوطء  
ويضئى إليه والتاس في الآية يشمله (قلت الأظهر الجواز والله أعلم) ونقل في الشرحين ترجيعه عن الأكثرين والتماس في  
الآية محمول على الوطء كفى قوله تعالى من قبل أن تمسوهن وفيها بين السرة والركبة خلاف الحائض

والأصح فيه التحريم كما

تقدم في بابه (وبصح  
الظهار المؤقت) كقول  
أنت على - كظهر أمي يوما  
أو شهرا أو سنة (موقنا)  
أي بصح ظهرا. وقنا عملا  
بالتأقيت (وفي قول) بصح  
ظهرا (مؤبدا) ويلغو  
التأقيت (وفي قول) هو  
(لغو) لأنه بانتفاء التأيد  
فيه كالتشبيه بمن لا تحرم  
عليه مؤبدا (فملى الأول  
الأصح أن عوده) أي  
العود فيه (لا يحصل بامساك  
بل بوطء في المدة) لحصول  
الخالف لما قاله به دون  
الامساك لاحتمال أن  
ينظر به الحل بعد المدة  
(ويجب النزع بمغيب  
الحشفة) لحمة الوطء قبل  
التكفير أو انقضاء المدة  
واستمرار الوطء. ووطء والوطء  
الأول جائز فإذا انقضت  
المدة ولم يكفر جاز الوطء  
وبقيت الكفارة في ذمته  
ولم يبطأ أصلا حتى مضت  
المدة فلا شيء عليه ومقابل  
الأصح أن العود في  
المؤقت يحصل بالامساك  
كالملق وكذا ان قلنا المؤقت  
يتأبد (ولو قال لأربع أثنت)  
على - كظهر أمي فظاهر منه  
فإن أمسكهن فأربع  
كفارات) كالظاهر بأربع  
كلمات (وفي القديم كفارة)  
واحدة لأنه ظاهرا واحدا (ولو  
ظاهر منه بآدم كلمت

منها أنه جعل الخلاف في هذا أوجها وهو صريح في خروجه عن كلام المصنف المعبر بالأقوال وعلى  
هذا فلا حاجة إلى الاعتراض على كلام المصنف ولا إلى تأويله أو حمله أو غير ذلك مما أطلوا به الكلام  
عليه ومنها أنه يقتضي أن الخلاف بين الأكثرين وغيرهم ليس فيما بين السرة والركبة كما تقدم ومنها  
أنه يقتضي بطلان ما قاله في المنهج من أن من حل الآية على الوطء ألحق به غيره من التمتع كما حرم به  
القاضي وغيره ومنها أن ذكر اللبس ونحوه عقب الوطء يقتضي أنه في غير ما بين السرة والركبة لا يسمى  
مباشرة ومنها أن ذلك يقتضي حرمة الوطء في ذلك الغير طعنا ولا قائل به ومنها غير ذلك مما يدرك بالتأمل  
فراجع (قوله والأصح فيه التحريم) وهو المتمد ومنه عدم حرمة النظر خلافا لما يقتضيه كلام  
المنهج والحق الظاهر بالحيض لشبهه به (قوله أوسنة) وهو في هذا إيلاء أيضا فلها المطالبة بعد أربعة  
أشهر كما هو إذا وطئ في السنة ولو بلا طلب لزمه كفارة ظاهر مطلقا وكفارة يمين أن كان قد حلف بالله كراهة  
أنت على - كظهر أمي سنة (قوله موقنا) والمكان كالزمان كأنت على - كظهر أمي في مكان كذا والعود فيه  
بالوطء في ذلك المكان دون غيره (قوله لغو) أي من حيث عدم الكفارة لا من حيث الأثم (قوله  
الأصح) هو بالرفع مبتدأ كما يعلم من الشرح (قوله في المدة) لا ما بعدها كما يأتي ولا ما قبلها إذا لم  
تصل بظاهره (قوله الحشفة) أو قدرها من فاقدها (قوله أو انقضاء) الأولى التعمير بالواو لاقتضائه  
حل الوطء بعد التكفير مع بقاء المدة وليس كذلك بخلاف عكسه وسيد كره كذا ذكره غير واحد  
وفيه نظر رانما مقتضى كلامه حرمة الوطء قبل التكفير وإن انقضت به أو قبل انقضاء المدة وإن كفر  
وهو ظاهر فتأمل (قوله واستمرار الوطء) يفيد أن المراد بوجوب النزع عدم الاستمرار واستشكل  
هذا بما صرحوا به في الأيمان من أن استمرار الوطء لا يثبت به لو حلف لا يبطأ وهو مجامع واستمر وقالوا  
لستمرار الوطء لا يسمى وطأ وبما صرحوا به وان وطئت وطأ مباح حيث لم يحرموا عليه الاستدامة وقالوا  
إنها لا تسمى وطأ وقد يقال بسقوط هذا الإشكال من أصله إذ من الواضح أن يفرق بين ما يسمى وطأ وما له  
حكم الوطء والاستدامة من الثاني بدليل تعبيرهم بأنها لا تسمى وطأ وقولهم استدامة الوطء وطء أي حكما  
بدليل أنهم لم يقولوا تسمى وطأ ولما كان المذكور في لفظ الخالف والمعلق لفظ الوطء حل على ما سماه  
فلا يشمل الاستدامة ولما لم يذكر المظاهر حل على الأهم وأيضا يقال هنا إن المظاهر ممنوع من المباشرة  
بعد العود وبمغيب الحشفة حصل العود والاستدامة لا تنقص عن المباشرة أن لم تكن أغلظ منها فتأمل  
ذلك وعرض عليه فانه من أصرار بنوع الكلام وما عثرت عليه الأفهام (قوله والوطء الأول) أي  
مغيب الحشفة الذي يحصل به العود وكذا النزع منه وبقية المباشرة لأنه قبل العود (قوله فان أمسكهن)  
أي الأربعة فان أمسك بعضهم فعاتبته (قوله فأربع كفارات) وفارق ما لو حلف لا يكلم جماعة

ولأنه أولى بذلك لطول زمن الصوم [قوله وبصح الظهار المؤقت] أي تغليبا لشأنه اليمين كما  
أنه لا يصح التوكيل في الظاهر نظرا لذلك أيضا ودليل هذا أن سلمة بن صخر ظاهر من زوجته حتى يسلخ  
رمضان فوطئها في المدة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالتكفير [قوله وفي قول مؤبدا] أي تغليبا  
لشأنه الطلاق ويلغو التأقيت [قوله لغو] أي لا كفارة فيه وإن كان الأثم ثابتا [قوله لاحتمال أن  
ينتظر الخ] أي وبالوطء اتنى هذا الاحتمال [قوله جاز الوطء] قال الزركشي ظاهر النص يخالفه وظاهر  
القرآن أيضا أقول وجه الأول أن الظاهر وقع مقيدا بالمدة فلا يمنع الوطء بعدها وأما الكفارة فقد استقرت  
بالعود [قوله وفي القديم كفارة] قال الزركشي فله الشافعي رضي الله عنه عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه أنه أقول فيه نظر فإن المجتهد لا يملك مجتهدا واعلم أن الخلاف في هذه المسئلة مبنى على أن الغلب في



متوالية لعائد من الثلاث الأول) لامساك كل منهن زمن ظهار من وليتها فيه فان أمسك الرابعة فأربع كفارات والا فثلاث (ولوكرر)  
 لفظ الظهار (في امرأة متصلا (٢٠) وقصد تأكيذا فظهار واحد) فان أمسكها فكفارة وان ظارها عقبه فلا

نوع عليه وقبل يلزمه كفارة لأنه بالاشتغال بالتأكيذ عائد ودفع بأن الكلمات المكررة للتأكيد كالجملة الواحدة في الحكم (أو استئنافا فالأظهر) التعدد للظهار بعد الاستئناف والثاني لا يتعدد (و) الأظهر على التعدد (أنه بالمرّة الثانية عائد في) الظهار (الأول) لامساك زمنها والثاني لا يكون عائدا بها لأنها من جنس الأول فلم يفرغ من الجنس لا يجعل عائدا وان لم يقصد بالتكرار تأكيذا ولا استئنافا فالأظهر اتحاد الظهار بخلاف الطلاق لقوته بإزالة الملك واحتراز المصنف بقوله متصلا عن للفصل فانه بتعدد الظهار فيه مطلقا وقيل بتعدد في قصد التأكيذ أي إعادة اللفظ الأول .

### كتاب الكفارة

ذكر فيه خمس كفارة الظهار فقط وصدره بما يمتد في أنواع الكفارة فقال (يشترط نيتها) أي كأن يعتق بنية الكفارة فلا يكفي بنية

### كتاب الكفارة

وكلهم حيث يلزمه كفارة واحدة لأن العود هنا في كل واحدة (قوله متوالية) تصوير للعود في كل واحدة بظهار من بعده لا أنه شرط لأن غيره بالأولى منه ووهم من جعله محترزا فراجع (قوله لفظ ظهار) أي غير موقت لعدم الود فيه غير الوطء كإمس (قوله متصلا) وان تعدد المجلس (قوله وقصد تأكيذا) وان تعدد المجلس أيضا (قوله أو استئنافا) وان اتحد المجلس (قوله بالمرّة الثانية لمح) المراد أنه بكل مرة عائد في التي قبلها ولو قصد التأكيذ في بعض والاستئناف في بعض فلكل حكمه (قوله فالأظهر اتحاد الظهار) هو المعتمد (فرع) لو ظاهر من أمة وقال سيدها اعتقها عن كفارتها ففعل اعتقت عنها وانفسخ النكاح لتضمن العتق ملكه لها

من الكفر بفتح الكاف وهو المحو أو عدم المؤاخذه أو السر ومنه الكافر لأنه يستراح بالباطل ومنه الزرع مثلاً لأنه يستراح بالتراب وأصلها ستر جسم لجسم وحينئذ فاطلاقها على غيره مجاز أو حقيقة عرفية وهي حق الكافر ومسلم لا أم عليه زاجرة وفي حق مسلم أم جارية وزاجرة وهذا يجب الأصل إذ لا جبر ولا زجر في نحو المندوب كإتائي وتقدم أن كفارة الظهار على التراخي على المعتمد وكذا بقية الكفارات وان عصى بسببها أخلاقا لظاهر ما في شرح الروض من أن كفارة الجاع في الصوم على الفور وهي من العبادات لتوقفها على الية لكن الغلب فيها رعاية الرغى بالفقراء فصحت النية فيها من الكافر كزكاة الفطر عن نحو عبده المسلم وزكاة المرتد عن ذلك وعن ماله (قوله يشترط نيتها) وإن لم يلفظ بها ولم يقرن بالفعل فتكفي عند عزل المال كإتي الزكاة وعند تعليق العتق (قوله فلا يكفي بنية العتق الواجب) نعم لو علم أن عليه عتقا وشك في سببه هل هو نذر أو كفارة قتل كفاه نية العتق الواجب للضرورة (قوله نازعة) أي مائة إلى تصرف المال وقد علم أنه لا يجب نية الفرضية فيها لأنها لا تنفع الا فرضا ونظر فيه الزركشي بما قاله في الحج من نحو التصديق بلقمة كمن قتل نحو قلة ورده بعضهم بأن هذه صدقة لا كفارة فراجع

الظهار شائبة الطلاق أم شائبة اليمين [قوله متوالية] احتراز من غير المتوالية فان الحكم ثابت فها من غير خفاء [قوله فظهار واحد] أي كالطلاق [قوله والثاني لا يعتمد] أي لأن اللفظ الثاني لم يؤثر في التحريم فأشبهه ظهار الأجنبية [قوله لقوته بإزالته الملك] ولأن عدده محصور والزواج ملكه فيجوز تكرار على استيفاء العدد المملوك بخلاف الظهار في كل ذلك [قوله وقيل لا يعتمد] محل هذا اذا صدر قبل التكفير من الأول

### كتاب الكفارة

قال الرافعي كفارة اليمين فعل ما يجب بالحنث فيها وكفارة الظهار فعل ما يجب بالعود فيه قال الله سبحانه وتعالى فكفارتهم إطعام عشرة مساكين اه قال ابن عبد السلام وهل الكفارة زاجرة أو جارية الظاهر الثاني لأنها عبادات وقربات لا تصح بالإلانية وقال الامام فيها معنى العبادات من حيث الارفاق وسد الحاجات ومعنى المؤاخذه والعقوبة وغرضها الأظهر الارفاق اه وبه صاحب التقریب على أنها في حق الكافر بمعنى الزجر لا غير وهو ظاهر [قوله يشترط نيتها] لحديث انما الأهمال بالنيات وقياسا على زكاة [قوله والاطعام] هذا في العاجز عن الصوم أو في كفارة اليمين لما سيأتي أنه لا يطعم في الظهار ونحوه حتى

العتق الواجب لأنه قد يكون عن نذر وكذا يقال في الصوم والاطعام (لا تعينها) بأن يقيد بالظهار أو غيره حتى لو كان عليه كفارتا ظهار وقتل فأعتق عبدا بنية الكفارة وقع محسوبا عن واحدة منهما وكذا الحكم في الصوم والاطعام وانما يشترط تعيينها نية بخلاف الصلاة لأنها في معظم خصاها نازعة الى الغرامات فاكنت فيها بأصل النية فان عين فيها



وأخطأ كان نوى كفارة قتل وليس عليه الا كفارة ظاهر لم يجزئه ما أتى به تلك النية مما عليه وتشترب نية القدي في الاعتاق والاطعام  
 كاجزم به في أصل الروضة لصحتها منه ونيته للتمييز دون التقرب ويمكن ملكه للرقبة المؤمنة كأن يسلم عبده أو عبده مورثه  
 فينتقل اليه وأما الصوم فلا يصح منه لتمحضه قربة ولا ينقل عنه الا الاطعام (٢١) بقدرته عليه بالاسلام فيقال

له امان أن ترك الوطء أو تسلك طريق حله من الصوم بأن تسلم وتأتي به ويقال له أيضا حيث لم تملك رقبة مؤمنة امان أن ترك الوطء أو تسلك طريق حله من اعتاق المؤمنة بأن تسلم فتملكها وتعتقها (وخصال كفارة الظهار) ثلاث إحداها (عتق رقبة مؤمنة) قال تعالى والذين يظهرون من نسائهم ثم يهودون لما قالوا فتحرر بر رقبة الآية وقال في كفارة القتل فتحرير رقبة مؤمنة فعمل الشافعي رضي الله عنه المطلق في الأول على القيد في الثاني قياسا بجامع حرمة سبهما من الظهار والقتل (بلا عيب يخل بالعمل والسكسب) يقوم بكفايته فيتنفخ العبادات ووظائف الأحرار فيأتي بها تكميلة لحاله وهو مقصود العتق والعاجز عن العمل والسكسب لا يتأتى له ذلك فلا يحصل بمقتضى مقصود العتق فلا يجزئ وقرع على ما ذكره ما بين أجزاء ومنها بقوله (فيجزئ)

(قوله وأخطأ) أو عين عن كفارة فبان عدمها لم يجز صرفه لغيرها (قوله ولم يجزئه) وقع نقلا لفهم له الرجوع في الاطعام بشرطه في الزكاة وفارق عدم الأجزاء هنا صحة رفع الحدث في مثله لما فيه من رفع المانع الشامل لما عليه قاله شيخنا فراجع (قوله الذي) ومثله المرتد ويجزئه إخراجها حال الردة فله الوطء بعد الاسلام (قوله ويمكن ملكه للرقبة المؤمنة الخ) أو صل الخطيب كالتحرير حصول ملك الرقبة المسلمة للكافر إلى نحو أربعين صورة (قوله ولا يستقل) أي أن لم يكن به مجزئ حتى كرض (قوله بأن تسلم الخ) ويمكن الاعتاق بالبيع الضمني وفي الشارح أنه إذا عجز عن العتق لا يكفر بالصوم لأنه لا يصح منه ولا ينقل إلى الاطعام لقدرته على الصوم بالاسلام فيقال له ترك الوطء أو أسلم وأعتق أو صم (قوله كفارة الظهار) خصه بالذكر لكونه المحدث عنه ولو لم يذكره لشمك كفارة الجاع وكذا القتل وإن لم يكن فيها اطعام وليس من الاعتراض الآتي في كلامه (قوله مؤمنة) ولو نبط أو بهمار والمراد المسلمة وانما عبر بالإيمان تبعاً للقرآن (قوله قياسا) أي لالفاظ من باب التقييد بالصلة من غير اعتبار جامع ومما قولان في الأصول كاس (قوله والقتل) أي من حيث هو إذ الآية في الخطأ وهو لا حرة فيه (قوله والسكسب) هو من عطف الأعم أو المرادف أو المغاير لجعله ناقص الوصف كالجنون ومما فيه نقص الذات كاليد واعتبر العيب هنا بما ذكر وفي الأنهمية بما ينقص اللحم وفي السكسب بما يخل بالجامع وفي البيع والزكاة بما يخل بالمال نظرا في كل باب بما يليق به وتقدم في البيع زيادة على هذا فراجع (قوله يقوم بكفايته) فيه نظر بأجزاء الصغير (قوله وهو) أي التكميل (قوله صغير) ولو ابن ساعة أو يوم والبالغ أكمل خروجاً من خلاف من عينه ولو بان فيه به تكبره عيب تبين ههنا الأجزاء (قوله وأهـور) عورا لا يخل وفارق عدم أجزاء العوراء في الأنهمية لأنه ينقص لها بترك المرعى ولا يجوز الأهمى أي عتق العمى وإن أبصر حالا لأن غود البصر نعمة جديدة فإن لم ينعتق المسمى فسيأتي (قوله يفهم الإشارة) وفهم عنه (قوله وأخشم) وأكع أي أعوج الكوع وأكع أي تيم أو كاذب (قوله لأن كلاما من الصفات الخ) قال شيخنا وعطف هذه الصفات بالراء يفيد أنه لو اجتمعت كلها أو بعضها لم يضر وهو كذلك على المعتمد (قوله لازم) ومنه شلل الرجل مثلا لأنه كمن به أفة تمنعه من السكسب وخرج به ما لا يمنع ذلك فيكفي ويجزئ عتق الأجدم والأبرص والمحجوب والعين والفاسق وولد الزنا والأحمق والرتقاء والقرناء وضعيف البطش والرأى والأخرق وهو من لا يحسن صنعة وفاقداً أسنانه كلها .

يسلم وقد سلف أن الكلام في مطلق الكفارة [قوله قياسا] أي لالفاظ بمعنى أن مجرد وجود اللفظ المفيد مقتضى اعتبار القيد في المطلق من غير احتياج إلى جامع كما قيل به ومنع الحنفى الجدل للاختلاف فيبقى المطلق على إطلاقه والأدلة مبسطة في الأصول وحديث الجارية التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم أعتقها فأتاها مؤمنة خطايا لسيدها الذي ذكر أنه عليه رقبة مؤيد لما يقوله اماناً رضي الله عنه [قوله يخل بالعمل والسكسب] قبل الأول يعني عن الثاني [قوله مشي] لأحسن تعريفه [قوله وأخشم] هو فاقد الشم [قوله ولا فاقد رجل] حساً أو معنى [قوله خنصر] قضية كلام الجوهري حيث ذكره في مادة خصر أن

صغير وأقرع وأعرج يمكنه نباع مشي) بأن يكون هرجه غير شديد (وأهـور وأخشم وأخشم) يفهم الإشارة (وأخشم وفاقد أنه و) فاقد (أذنيه وأصابع رجله) لأن كلاما من الصفات المذكورة لا يخل بالعمل والسكسب (لازم ولا فاقد رجل أو خنصر وخنصر من يد أو أظفار)

(من) أصبح (غيرها قلت أو أكلة إيهلم والله أعلم) لا خلل كل من الصفات المذكورة بالعمل والكسب وعلم من ذلك أنه لا يجزى تقيد ولا قانداً أصابعها ولا قانداً أصبح من الإيهام والسبابة الوسطى وأنه يجزى قانداً خنصر من يدو بنصر من الأخرى وفاقد أكلة من غير الإيهام فلو فقدت أكلة العليان الأصابع الأربع أجزأ وترددت الامام فيه ولا يجزى الجنين وان انفصل لما دون ستة أشهر من وقت الاعتناق لأنه لا يسطى حكم الحى وقيل إن انفصل كذلك تبين الأجزاء (ولا) يجزى (هزم عاجز) عن العمل والكسب بخلاف غير العاجز فيجزى (و) لا (من) أكثر وقته مجنون) فيه تجوز بالاسناد الى الزمان والأصل ولا من هو فى أكثر أوقاته مجنون بخلاف من هو فى أكثرها عاقل فيجزى نقلياً أكثر في الشقين ومن استوى (٢٢) فيه زمن جنونه وزمن افاقته يجزى فى الأصح (ولا مريض لا برحى) برؤه

كما صاحب السلسله فانه كالزمن بخلاف من يبرجى برؤه فيجزى (فان برأ) من لا يبرجى برؤه بعد اعتاقه (بان الأجزاء فى الأصح) لأن المنع كان بناء على ظن وقصبان خلافه (و) الثانى (لا) يجزى لأن نية الكفارة بما يظن عدم برئه غير صحيحة وان مات من يبرجى برؤه بعد اعتاقه فقبل لا يجزى لتبين خلاف المظنون والأصح إجزاؤه وموته بمحمل أن يكون لمرض آخر ولا (يجزى) شراء قريب) يعق بمجرد الشراء بان يكون من الأصول أو الفروع (بنية كفارة) لأن عتقه مستحق بجهة القراة فلا ينصرف عنها الى الكفارة (ولا) حتى (أم ولد وذى كتابة صحيحة) عن الكفارة لأن عتقهما مستحق

(قوله من أصبح غيرها) وكذا منهما (قوله الجنين) ولا من لم يتم انفصاله لعدم تحقق حياته (قوله عاجز) قيد كما يهيد كلام الشارح كشيخنا الرملى وابن حجر وقيل صفة كاشفة (قوله مجنون) أو مغمى عليه (قوله) فى أكثرها عاقل) والمبرة بأوقات العمل ليلاً أو نهاراً وتقييد بعضهم بالنهار نظراً للغالب ولو كان فى أوقات الاقامة خلل لوضم الى غير الاقامة كان أكثر ما يجزى وظاهر كلامهم أن المجنون لا يجزى وان برئ أو ظن برؤه فراجع (قوله يجزى فى الأصح) هو المعتقد (قوله على ظن) وبهذا فارق العمى كالمس ولو لم يتحقق العمى وأبصر أجزأ فيه ما سواه وعلى هذا يحمل ما فى الجناية (قوله والأصح إجزاؤه) هو المعتقد ما لم يتحقق أن موته من مرضه كما يؤخذ من العلة (فرع) لا يجزى من نتم قتله بعد الرفع الى الأسم بخلافه قبله ويجزى من قدم للقتل ما لم يقتل (نبيه) الأعشى والأخض وهما من يبصر نهاراً فقط أو ليلاً فقط ان كان ذلك فى وقت كسبهما لم يكف والا كفى اعتاقهما ونقل عن بعضهم عدم الأجزاء مطلقاً (قوله وذى كتابة صحيحة) أى لم يسبقها تطبيق عن الكفارة كما لو قل ان دخلت الدار فانت حر من كفارتى ثم كاتبه فاذا دخلها بغير اختيار سيده عتق عن الكفارة وبذلك علم أن اعتبار الصفات فى العبد يكتفى بوجودها حال التعليق فلا يصح لو قال لعبد الكافر إذا أسلمت فانت حر عن كفارتى ومقتضاء أجزاء تطبيق عتق البصير عنها أو الصحيح كذلك ويجزى وان عمى بعده أو مرض بما لا يبرجى برؤه وغير ذلك فراجع (قوله فيقع عنها) معللة بصدقه (قوله ومعلق بصفة الخ) ومنه ذو كتابة فاسدة ويجزى مضروب وان عجز عن تخليصه وحامل ويتبعها ولدها وان استثناء وجان ومروهون حيث نفذ عتقهما لا وصى بمنفعته ومؤجر (قوله فان فعل الخ) أشار الى أن ما فى كلام المصنف هو صيغة المكفرون العتق يقع مشقفاً كالفعل وعليه لو ظهر عدم أجزاء أحد العبدين لم يصح التكفير عن واحدة من الكفارتين أى الوزن فعل لكن صاحب المحكم ذكره فى الرباعى فالوزن فعل [قوله بالاسناد] أى اسناد مجنون الى أكثر [قوله ولا مريض لا يبرجى] كالفاالج وفى معنى هذا اعتناق من قدم للقتل [قوله غير صحيحة] قال فى التقيح وهو قوى لأنه غير جازم بأنه مسجوق الزوال والتردد فى النية قاطع [قوله شراء قريب] مثله ملكه بغير الشراء كالمهبة [قوله لأن عتقه الخ] أى فكان نظير ما لو استعق عليه الطعام فى النقطة فدفعه اليه بنية الكفارة [قوله والمدير الخ] يريد أنه تعليق خاص فلا يرد أن ما قبله يبنى عنه .

بلا يلاذ والكتابة فيقع عنهما دون الكفارة أما المكاتب كتابة فاسدة فيجزى [قوله] ببلاده والكتابة فيقع عنهما دون الكفارة على الأصح لكمال رقه (و يجزى) مدبر ومطلق بصفة) ينجز عتقهما بنية الكفارة عنها لجواز التصرف فيهما والمدير من عتقه بموت السيد كأن يقوله اذا مات فانت حر (فلو أراد) بعد التعليق بصفة (جعل عتق المطلق كفارة) عند حصول الصفة بأن يبيد التعليق ويزيد فيه عن الكفارة وذلك مثل أن يقول ان دخلت الدار فانت حر ثم يقول ان دخلتها فانت حر من كفارتى (لم يجز) ما أراده فلا يعق المطلق بالصفة عند حصول الصفة عن الكفارة لأنه مستحق العتق بالتعليق الأول فيقع عنه (وله تطبيق حتى الكفارة بصفة) كأن يقول ان دخلت الدار فانت حر من كفارتى فيعتق عنها بالمخول (و) له (اعتاق صديقه عن كفارته من كل) ضماً (نصفها) العبد (ونصفها) العبدان فعل ذلك وقع العتق كذلك لحصول التصود من اعتاق العبدين عن الكفارتين بمقتضى

وقيل متى عبد عن كفارة وعبد عن الأخرى وبلغوا قرضه للنصفين (ولو أعتق معسر نصفين) له من عبيدين (من كفارة) طلبة  
(فالأصح الاجزاء ان كان باقيهما حراً) بخلاف ما إذا كان رقيقاً والفرق أنه حصل (٢٢٣) مقصود العتق من النكاح

من الرق في الأول دون  
الثاني وقيل يجوز اعتاق  
النصفين مطلقاً فزلاً لهما  
منزلة الواحد الكامل وقيل  
لا يجوز اعتاقهما مطلقاً  
لأن المأمور به اعتاق  
رقبة ولم يوجد في ذلك  
(ولو أعتق) عبداً عن  
كفارة (بعوض) على  
العبد كأن قال أنت حر  
عن كفارتي على أن ترد  
على ديناراً (لم يجوز)  
ذلك الاعتاق (من  
كفارة) لأنه لم يجرد  
الاعتاق لهما بل ضم اليها  
قصد العوض وقيل يجوز  
عنها ويسقط العوض  
واسترد المصنف تبعاً لهم  
بذكر مسائل فيمن  
استدعى الاعتاق بعوض  
فقال (والاعتاق بمال  
كطلاق به) أي فهو من  
جانب المالك مطروحة فيها  
شأنية التطبيق ومن جانب  
المستدعي معاوضة فيها  
شأنية الجمالة (فلو قال  
أعتق أم ولدك على ألف  
فأعتق نذراً) الاعتاق  
(ولزمه العوض) المذكور  
وكان ذلك افتداء من  
المستدعي باختلاف الأجنبي  
(وكذا لو قال أعتق عبداً

طاهراً فلو أعتق عبداً غيره مشقفاً كإفعل أولاً أجزاء (قوله وقيل يعتق) هو صريح في أنه لا خلاف  
في الصحة وهو مافي كلام المصنف فلا اعتراض عليه بعدم ذكر الخلاف ولعله لما ذكر هذه لم يذكرها  
منها بالأولى ولذلك قيل فيها إنه يعتق النصف الأول يسرى إلى الباقي وإن ردت بأن الصيغة واحدة وبذلك  
علم أن الخلاف في وقوع العتق مشقفاً أولاً وعلى هذا لو ظهر عدم أجزاء أحد العبيدين وقع الآخر عن  
واحدة من الكفارتين وعلم من ذلك أنه لو قال أعتقت نصفكما عن كفارة قتلى ونصفكما عن كفارة  
ظهارى أو قال أعتقتكما نصفكما عن كذا ونصفكما عن كذا أنه يقع غير مشقف قطعاً لعدم التصريح  
بنصف كل من العبيدين فإذا ذكره ابن حجر وغيره هنا غير مناسب لمن تأمله (قوله معسر) أي بقيمة  
باقي العبيدين أو أحدهما فإن أيسر بذلك صح لكن لا يقع ماسرى عن الكفارة إلا أن نواها  
عند الاعتاق تأمل (قوله باقيهما) أي باقى أحدهما حر (قوله بخلاف ما إذا كان) أي باقيهما معا  
رقيقاً يجوز العتق عن الكفارة أي الآن فلو ملك بعض أحدهما بمد ذلك وعتقه عنها تبين الأجزاء  
كما هو صريح كلام الروض وغيره ولو خرج أحد العبيدين بغير صفة الأجزاء ففي باقي الآخر ما ذكر  
كما مر (قوله على العبد) ليس قيدا كما يؤخذ من التعليل فلو قال لأجنبي أعتق عبدي عن  
كفارتي بألف عليك أو قال له أجنبي أعتق عبدي عن كفارتك بكذا على قبيل فيهما صح  
العتق لاعتق الكفارة ويلزم المترم الحر العوض ويقع العتق عنه كما يأتي فإن كان بصيغة تطبيق  
كأن قال لعبده ان أعطيتني كذا فأنت حر عن كفارتي أو قال لأجنبي ان أعطيتني كذا فعبدى  
حر عن كفارتي عتق عن كفارة المالك ولا عوض على العبد ولا غيره لكن يشترط لوجود العتق  
حصول الصفة من إعطاء العوض المعلق عليه (قوله واستطرد) فهي في غير محلها لكن لها مناسبة بما هنا  
(قوله قال أعتق أم ولدك على ألف) على لك فأعتق نفذ العتق ولزمه العوض ان لم يقل الطالب عني أو هنا  
ولا عتقت ولا مال (قوله فأعتق) أي فوراً ولا عتقت ولا مال (قوله ولزمه العوض المذكور) أي ان  
كان صحيحاً والافقيتها على قياس ما يأتي في العبد (قوله أعتق عبداً) ولم يقل الطالب عني أو هنا  
أي قال أعتقته عنك بذلك أو أعتقته بذلك فإن سكت عن ذلك قال بعض مشايخنا عتقت عن الطالب ولزمه  
قيمه فإن نوى العتق لنفسه أو قال أعتقته عني عتق عن السيد ولا شيء فإن قال عن كفارتي وقع عتقها لابه  
وذلك لازم الطالب وإن قال أعتقته عنك مجانا عتقت عن الطالب ولا شيء (قوله ولزمه العوض) على ما مر

[قوله بخلاف ما إذا كان إلخ] أي فانه إذا كان الباقي لغيره فلا اشكال وان كان له سرى وأجزاء  
النصفان وفي الأولى أعني إذا كانا لغيره لو أيسر بعد ذلك أو ملك النصف الآخر ثم أعتقه أجزاء هذا حصل  
ما في الزركشي والشارح رحمه الله قال فاسلف له قصده به تصوير المسئلة بما إذا كان الباقي رقيقاً لغيره ليصح  
التفصيل بين من باقى حر وغيره [قوله على العبد] قال الزركشي لا فرق بين أن يكون على العبد أو غيره  
كما عتقت عبدي هذا عن كفارتي بألف عليك فيقول له غيره أعتق من كفارتك وعلى كذا  
فيفعل فإن العتق يصح لاعتق الكفارة ويلزمه العوض وكان الشارح إنما خص المسئلة بالعبد لأن حمله على  
المصوم يرد عليه نحو أعتق عبداً عن كفارتي على ألف [قوله على ألف] لو زاد لفظة عني نفذ العتق ولا  
عوض [قوله والثاني لا يلزمه] عبارة الزركشي والثاني كقوله عني لقرينة العوض وسياق [قوله عتق من

على كذا فأعتق) فانه كما ينفذ العتق قطعاً يلزمه العوض (في الأصح) لا التزامه إليه والثاني لا يلزمه إذ لا افتداء في ذلك لا يمكن نقل  
ملك في العبد بخلاف أم ولد (وان قال أعتقته عني على كذا ففعل عتق عن الطالب وعليه العوض)

بملكه حتى لفظ الاعتاق) من الجيب كقوله أعتقه عنك لأنه الذي حصل به الملك (ثم يعتق عليه) لتأخر العتق عن الملك وقيل يحصل الملك والعتق معا عند تمام لفظ الاعتاق لمصطلحهما ثم أخذ المصنف في بيان من يملكه العتق من الكفارة فقال (ومن ملك عبدا أو غنمه فاضلا من كفاية نفسه وعباده ثقة وكسوة وسكنى وأثاثا لا بد منه لزومه العتق) أى بخلاف من لم يملك ماذكر بوصفه كمن ملك عبدا وهو محتاج الى خدمته لمرض أو كبر أو ضحامة طائفة من خدمته نفسه أو منصب يأتى أن يخدم نفسه فهو في حقه كالعديم بخلاف من هو من أوساط الناس فيلزمه الاعتاق في الأصح لأنه لا يلحقه بصرف العبد الى الكفارة ضرر شديد وإنما يفوته نوع رفاهية وسكنوا عن تقديره مدة الثقة وما ذكر معناه يجوز الراضى أن تقدر بالعمر الغالب وأن تقدر بسنة لأن للمؤات تسكرر فيها والصواب كقوله في الروضة الثاني (ولا يجب بيع ضبعة ورأس مال لا يفضل دخلهما) من فلة الضبعة وبيع مال التجارة

ولورد العتق العوض بعد الجواب ليقع العتق عنه ولو عن كفارته لم ينقلب فان قاله حال الجواب وقع عنها كما تقدم (قوله لتضمن ماذ كراييع) لقربة ذكر العوض ويقع عن كفارته ان كانت ونواها كما تقدم ولولم يذكر العوض فان قال عن كفارتي وقع عنها ولزمه قيمته والاعتق عنه ولا شيء عليه لأنه هبة هكذا قال بعضهم والوجه عدم العوض في التي قبلها أيضا لأنه هبة ووقوعه عن الكفارة لا ينافيها فتأمل (قوله ثم) هي لمجرد الترتيب (قوله يعتق عليه) فان نواه عن كفارة عليه وقع عنها كما مر (فرع) لو قال أطعم من كفارتي ستين مسكينا كل مسكين كذا من جنس كذا صح وكذا الكسوة وان نوى عند الاخراج الكفارة ولو كفارة اليمين فيها فله بدل ما أخرجه مالم يقصد التبرع (قوله عن الكفارة) ولو كفارة اليمين أو الأذى في الحج على الراجح وتقييد بعضهم بالمربة لكونها محل الكلام (قوله من ملك) ولو سفيها وفارق كفارة اليمين بأن ما هنا نادر بدوم ضرره (قوله فاضلا) حال متنازع فيها وفي جوازها في العربية خلاف (قوله وعباده) أى مملوكه وعن كتب فقيه وخيل جندى وآلة محترف وغير ذلك كفى الفلاس (قوله ضحامة) أى مملوكه مرتبة بلا منصب أو عبالة البدن وكلام الشارح يميل الى الثاني (قوله أو منصب) بحيث يلام على مخالفة ذلك ومثله الضحامة على التفسير الأول والافهى من هذا ويقال في احتياج مملوكه كذلك وقال بعض مشايخنا يراد في مملوكه عدم القدرة بالفعل فراجع (قوله بالعمر الغالب) هو المعتمد أى بباقيه وبعده سنة بسنة (قوله ضبعة) هي ما يستقله الانسان من بناء أو شجر أو أرض أو غيرها سميت بذلك لأن الانسان يضع بتركها (قوله لا يفضل الخ) فان فضل لزمه بيع الفاضل ان كفى غنم رقبة والا فلا يلزمه أيضا ولو كفى الفاضل لكن لم يجد من يشتريه وحده لم يلزمه بيع جميعها الا ان كان الفاضل من ثمنها يكفيه العمر الغالب فراجع وقول شيخنا المراد بالفضل أن يكون لو أجز ذلك أو تجزئ سنة حصل له ما يكفي العمر الغالب غير واضح فتأمل (قوله ولا يبيع مسكن) قال شيخنا الرملى نعم لو اتسع المسكن جدا بحيث يكفيه بعضه بيع باقيه وفيه نظر لأنه ان لم يكن من مألوفه فهو يباع قطعا وان كان منه لزم فوات الشرط فراجع

الطالب [قال الزركشى لأنه اذا عتق عن الغير في السراية بغير رضا المالك فلا يقع عنه برضا المالك من باب أولى قال وشمل كلام المصنف ما اذا كان على الطالب كفارة ونوى وهو كذلك] قوله وقيل يحصل الخ [استشكله الامام بأن فيه الجمع بين الضدين الملك وازالته وأما الأول فليس فيه سوى تأخير العتق عن الاعتاق بقدر توسط الملك ولا يضر في العتق عن الغير ونه الزركشى على أنه يدخل في ملكه قطعا وإنما الخلاف متى يحصل وأن بعضهم استشكل تقدير الملك وقال ما الدليل عليه قال الزركشى وحديث السراية هو الدليل وهو أصل في أن التقديرات الشرعية تقدم على كمال أسبابها قولية أو فعلية كتلف البيع قبل القبض والذي استبعد في الأقوال قرب الأمر في الأفعال لأن موجب اللفظ لا يتقدم على اللفظ فان فرق بأن الأقوال قبل الأفعال بخلاف الأفعال فلذا احتج الى الخروج عن الأصل أجيب بأنهم قد صرحوا بحصول العتق وانتقال الملك ولو لوحظ ذلك المعنى لكان العتق ولم يملك [قوله أو غنمه فاضلا] قال الزركشى هو حال من الثمن والعبد اه وفيه نظر فان العبد نكرة اللهم الا أن يدعى أن ابتداءه بالمرفقة سهل محي الحال منهما [قوله كمن ملك عبدا الخ] في جعل هذا خراجا سلف نظر ظاهر فتأمل ولذا قال الزركشى المراد بالعبد في صبرته من لا يحتاج اليه لخدمة ونحوها اه وقد يعتذر عن الشارح بأن من يحتاج اليه في الخدمة مثلا غير فاضل عن كفايته من جهة النفقة لأنه غير مكفى في أمر النفقة اذا عدم من يخدمه فيها [قوله لا يفضل الخ]

لصوم مفارقة المؤلف ونفاسهما بأن يجد بمن المسكن مسكنا يكفيه وعبد يعته و بمن العبد عبد اعخدمه وآخر يعته والثاني يجب يعهما  
لتحصيل عبد يعته ولا تغتات الى مفارقة المؤلف في ذلك أما إذا لم يألفهما فيجب يعهما التحصيل عبد يعته جزأ (ولا) يجب (شراء) بفن) كأن  
وجد عبد الا يبيعه مالكة الاثن غل (وأظهر الأقوال اعتبار اليسار) الذي يلزم به الاعتاق (٢٥) (بوقت الأداء) لكفارة والثاني

بوقت الوجوب لها والثالث  
بأي وقت كان من وقتي  
الوجوب والأداء والرابع بأي  
وقت كان من وقت الوجوب  
الى وقت الأداء والأخيران  
مخرجان فالمسروق وقت الأداء  
على الأول أو وقت الوجوب  
على الثاني وفي الوقتين  
على الثالث فرضه الصوم  
فان أعتق كأن اقترض  
الأول والثالث وأيسر الثاني  
أجزاء للترقى الى الرتبة  
العليا وقيل لالتعين الصوم  
عليه والموسر وقت الوجوب  
فرضه على الثاني وما بعده  
الاعتاق وان أعسر بعد  
ذلك والعبد المظاهر لا يتأق  
تكفيره بالاعتاق والاطعام  
لأنه لا يملك شيئا بتملك  
غير السيد ولا بتملك السيد  
في الأظهر كما تقدم في البيع  
وعلى الثاني اذا ملكه  
طعاما ليكفر به ففعل جاز  
أو عبدا ليكفر به لم يجز  
لاستعقاب الاعتاق للولاء  
ولا ولاه للرقيق وتكفيره  
بالصوم للسيد تحليله منه  
ان لم يأذن فيه ثم أخذ  
المصنف في بيان الغصلة  
الثانية فقال (فان عجز) أي  
المظاهر (عن عتق) حسا  
وشرعا كما تقدم (صام)  
شهرين متتابعين بالهلال

(قوله لصوم مفارقة المؤلف) أي مع كونه هناله بدل فلا يرديع ذلك في الحجر والقلس (قوله ولا يجب شراء  
بفن) ولو غير فاحش ولا ينتقل الى البدل فيصير الى أن يجد ما يباع بمن مثله لأنه المورط لنفسه أصالة ولهذا  
فارق المحصر وكذا غيبة ماله الى مسافة القصر فينتظره وان طالت المدة أكثر من شهرين (قوله بمن  
غال) أي غير لا تق بذلك الرقيق والافدية الجال منها غال لكنه لا تق بها فيجب شراءها ولا يجب قبول هبة  
الرقيق أو مئنه ولا قبول اعتاقه عنه بل يندب (قوله بوقت الأداء) أي وقت ارادته أداء الكفارة (قوله  
والأخيران مخرجان) فنسبتهما الى الامام لا يجوز ولله غلب الأولين فصح تعبيره بأظهر الأقوال (قوله  
فرضه الصوم) فلو شرع فيه ثم قدر على الاعتاق لم يلزمه العود اليه لكنه يندب ويقع مافعله تطوعا كما لو  
عدل اليه ابتداء المشار اليه بقوله فان أعتق الخ وكذا يقال في الاطعام مع الصوم أو العتق (قوله للسيد  
تحليله منه) هذا في كفارة غير الظاهر وأما فيها فالمعتمد أنه ليس له تحليله منه ولا منعه منه ابتداء لتضرره  
بطول المدة والمبعض كالحر الا في الاعتاق فلا يكفر به والسفيه كغيره هنا والمباشر للنية هو ولاخراج  
وليه (قوله فان عجز) أي عن جميع الرقبة وان قدر على بعضها بخلاف الاطعام الآتي والفرق ظاهر لأن  
الاطعام لا بد له ولو اعتبر الجز ظاهرا وباطنا حتى لو صام فتبين يساره بنحو إرث قبل شروعه في الصوم وقع  
نفلا مطلقا ولزمه الاعتاق (قوله بنية كفارة) وان لم تعين كما صر فلو صام أربعة أشهر بنية الكفارة  
وعليه كفارتان كفاه فلو عين الشهر الأول عن كفارة والثاني عن الأخرى وهكذا لم يكفه عن واحدة منهما  
لعدم التتابع وبذلك فارق ما صر في العبدین واعلم أنه لا تصح النية قبل تحقق العجز (قوله لتعذر الرجوع  
فيه الى الهلال) وعدم وجوب الصبر عليه الى الهلال (قوله ويزول التتابع) ويحرم قطعه بلا عذر لأن

أي بحيث لو كاف بيع ذلك عام مسكينا وانما لم يلزم بذلك لأن عود المسكنه أشق من مفارقة المبد والمسكن  
المؤوفين ولم يكاف بيعهما كما سيأتي قيل وهذا يقتضى أن يكون مبنيا على اعتبار كفاية العمر الغالب وهو  
خلاف مرجع النووي في باب الكفارة كما سلف (فائدة) الضيقة العقار [قوله بفن] قال الزكشي وفي  
معناه ما اذا وجد جارية نفيسة تباع بالمؤف وهي قيمة مثاها ولكنها خارجة عن العادة [قوله والثاني بوقت  
الوجوب] علل بأنه حق يستوفى على جهة التطهير كالحذف في لوز ناو هو حر ثم رق أو عكسه أو هو بكر ثم أحسن  
قال الرافعي ما معناه إن القول الأول ناظر لشائبة العبادة والثاني لشائبة العقوبة اه وتوجيه الثالث أنه  
حق يجب في النية بوجوب المال فاعتبر أغلظ الأحوال كالخروج يجب متى تحقق اليسار [قوله والأخيران  
مخرجان الخ] يشير الى نقد على المؤلف من حيث ان المخرج لا تطلق نسبته للشافعي من غير بيان الترجيح  
أقول لكن سهل ذلك اقتران المخرج هنا بالخصوص على أنه لم يصرح بالنسبة هنا [قوله وأيسر الثاني] لم  
يفرض في الأولين يسرا بغير اقتران لأنه اذا ذاك يفوت صدر المسئلة لوجود اليسر وقت الأداء فلا يكون  
منتقلا عن المرتبة الدنيا لعليا [قوله بالهلال] أي لأنها الأشهر الشرعية لآية يسئلونك عن الأهلة [قوله  
بنية كفارة] أي ولا يشترط تعيين المكفر عنه نعم لوجعل شهرا عن كفارة ثم آخر عن أخرى ثم آخر عن الأولى  
ثم آخر عن الأخرى لم يجزه بخلاف نظيره من العبدین لفوات الولاء في الصوم فله في المطلب [قوله لأنه هيئة]  
أي كالأداء في الصلاة وكذا الطهارة وغيرها من الشروط [قوله ليكون متعرضا الخ] أي كنية الجمع  
والقصر في الصلاة [قوله ويزول التتابع الخ] لو وطئ المظاهر ليلا قبل مضى الشهرين عصي والتتابع

(٤ - (قيلوبى وعيمره) - رابع) بنية كفارة) أي لصوم كل يوم من ليلته كاه ومعلوم في صوم الفرض (ولا يشترط نية  
تتابع في الأصح) لأنه هيئة في العبادة والهيئة لا يجب التعرض لها في النية والثاني يشترط كل ليلة ليكون متعرضا لخاصة هذا الصوم (فان ابتداء)  
بالصوم (في أثناء شهر حسب الشهر بعده بالهلال وأتم الأول من الثالث ثلاثين) يومًا لتعذر الرجوع فيه الى الهلال (ويزول التتابع بضوات



هنا في ترك المأمورات وهل يبطل ما مضى أو ينقلب نقلا فيه قولان (وكذا) بغواته (بمرض) بأن أفطر فيه (في الجديد) لأن المرض لا ينافي الصوم وإنما خرج منه بفسقه والتقديم لا يزول التتابع بالفطر للمرض لأنه أفطر بما لا يتعلق باختياره (لا يحض) في كفارة المرأة عن القتل لأنه ينافي الصوم ولا تخلو عنه ذات الأقراء في الشهرين غالبا والتأخير إلى سن اليأس فيه خطر والنفاس كالحيض وقيل يقطع التتابع لسدوته (وكذا جنون) فإنه لا يزول به التتابع (على المذهب) لمناقته للصوم كالحيض والطريق الثاني فيه قول المرض ثم أخذ المصنف في بيان الخصلة الثالثة فقال (فإن عجز عن صوم شهرين أو مرض قال لا أكثر من الأصحاب) (لا يرجى زواله) وقال والأقلون كالإمام والغزالي يدرم شهرين فما يظن بالعادة أو يقول الأطباء (أو لحقه بالصوم مشقة شديدة أو خلف زلزلة مرض كفر بإطعام ستين مسكينا) للآية السابقة (أو فقيرا) لأنه أشد حالاً منه كائين في قسم الصدقات (لا كافرا ولا هاشميا ولا مطلبيا)

الشهرين كيوم واحد ويحرم الوطء فيهما ولو ليلاً لكنه فيه لا يقطع التتابع خلافاً لما لك وأبي حنيفة ويعتبر الشهران بالهلال فإن صام في أثناء شهر حسب ما بعده بالهلال وكل على الأول من الثالث ثلاثين يوماً (قوله بلا عذر) بأن نسي النية لئلا أعلم الحرمة وإن جهل القطع نعم إن عذر في الجهل لم يقطع على المصنف وليس من العذر المرض وإن جاز به الفطر بخلاف نحو الجنون كإغماء ولو غير مسبوق حيث لم ينو ليلاً (قوله وهل يبطل الخ) أي إذا وقع محيها ولو شرع في وقت يعلم أن في المدة يوماً لا يصح صومه كالعيد فشروعه باطل (قوله فيه قولان) أحدهما عن والشيخنا الرمي وقوعه نقلاً وفي الآثار إن تعمد الفطر بطل والواقع نقلاً واعتمده شيخنا الزبدي وشيخنا الرمي والوجه الأول (قوله في كفارة المرأة عن القتل) هو اعتراض على المصنف بهذا كرهذا مع تخصيص كلامه في الأول بالظهار إلا أن يقال هو إضافة حكم زائد وهو غير معيب وعدل الشارح عن تصوير الزكشي له بصوم المرأة عن ظهار قريبها الميت لأنه غير مستقيم وإن تبعه شيخنا الرمي فيه تبعاً لابن حجر لعدم وجوب التتابع عليها حينئذ (قوله ولا تخلو عنه الخ) يفيد أنها لو كان لها عادة تخلو فيها قدر المدة وشرعت في الصوم في وقت يطرأ فيه حبس لم يصح وبه قال شيخنا فقوله الشارح على هذا غالباً لا مفهوم له (قوله لا يزول به التتابع) مالم يكن له عادة بالتخو منه مدة تسع الكفارة كإغماء في الحيض والإغماء كالجنون (قوله فإن عجز) في وقت إرادته كإغماء وإن قدر في غيره كأن أراد في وقت الصيف وهو قادر في الشتاء (قوله عن صوم) فيه إشعار بأنه قادر على الإطعام بشرط كونه فاضلاً عما سار في اعتبار العتق ومعاوم أنه لا يفي بقيمة رقيق يمتقه (قوله أو مرض) عطف عام (قوله وقال الأقلون) هو المعتمد وفارق غيبة المال كإغماء لأن من شأن المال أن يقدر على احضاره ولأنه لا يقال معه أنه غير قادر (قوله بالعادة) أي الغالبة لذلك الشخص في ذلك المرض (قوله بقول الأطباء) أي عدلين منهم (قوله مشقة شديدة) بحيث لا تختمل عادة وإن لم تبع التيمم ومنها شدة الشبق بفتح المحجمة والموحدة وهو الغلبة بضم المحجمة وسكون اللام أي شدة الحاجة إلى الوطء كإغماء وإنما يجعل عذراً في رمضان لجواز الوطء فيه ليلاً ولأنه لا بد له من ينقل إليه (قوله بإطعام) أي تملكهم ولو بلا لفظ (قوله ستين) فلا يكفي أقل منهم وإن دفع له أكثر من ستين مداً ولا يشترط الإطعام في وقت واحد ولو دفع الأمداد للإمام فتلقت قبل دفعهما لساكين لم يجزئه إذ لا بد للإمام على الكفارات ولو دفع المكفر لواحد منهم مداتهم اشتراه ودفعه لآخر ثم اشتراه ودفعه لآخر وهكذا إلى تمام الستين كفاه وإن كان مكروهاً (فائدة) ذكر بعضهم حكمة لكونهم ستين مسكيناً وهي ما قيل إن الله تعالى خلق آدم من ستين نوعاً من أنواع الأرض المختلفة كالأحمر والأصفر والأسود والسهل والوعر والحلو والحامض وغير ذلك واختلقت أنواع أولاده كذلك فكان المكفر عن جميع الأنواع بصدقة والله أعلم ولا يبعد بإجماله خلافاً لآبي حنيفة ومالك رحمهما الله احتج الشافعي رحمه الله بأننا لو أوجبنا الاستئذان لوقع دوم الشهرين بعد التماس ولولم نوجب له كان بعضهما قبله وذلك أقرب إلى المأمور به من الأول واحتج الأصحاب بأنه جاع لا يؤثر في الصوم فلا يؤثر في صفته كالأكل ليلاً ووجاع غير المظاهر عنها (فرع) لو أفطر نهراً ١٤٦ جاهلاً بقطعه التتابع في فتاوى ابن البرزى تلخيصاً لآبي حنيفة أنه لا يقطع التتابع وفيه نظر [قوله عن القتل] أما الظاهر فلا يتصور منها [قوله بهرم أو مرض] قال الزكشي هو من عطف العام على الخاص وقد استحسنوا قول جالينوس المرض هرم عارض والهرم مرض طبيعي [قوله لا يرجى زواله] أي بخلاف الذي يرجى زواله فإنه لا يعدل به إلى الإطعام كالمال القاتل القادر به على العتق [قوله كفر بإطعام الخ] فيه موافقة لنظم القرآن وقد جاء أطعم بمعنى ملك في قوله أطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم الجدة السدس



أن تكون حكمة كون الصوم ستين يوما كذلك (قوله كما في الزكاة) فلا يكفي الدفع لموالبهم  
وسبأ في الشرح زيادة على ذلك (قوله ستين مدا) فلا يكفي أقل منها ولولا كثرتين ستين مسكينا  
(قوله لكل واحد مد) هذا مما يقتضي أنه لا يجوز دفع الجلة للجلة وليس كذلك فله أن يجمع  
الأمداد والمساكين ويملكها لهم ولو بوضعها بين أيديهم ولهم بعد ملكها قسمتها ولو متفاضلا كما قاله  
شيخنا وفيه بحث لأنه إن كان من أخذ زيادة عن المد شريكا بقدر ما أخذ لم ينقص غيره عنه  
فلا يجزئ أو شريكا بقدر المد فليس له أخذ الزائد لأنه ليس حقه وهذا قال الخطيب إلا أن يقال  
أنه من حيث مسامحة غيره له بشئ من حصته فتأمله ومنه يعلم جواز ترك بعضهم حصته لغيره منهم  
أو من غيرهم وأنه لو قال لهم خذوه ولم يقبضوه لم يجز قسمته متفاضلا لعدم ملكهم له قبل القبض وصح  
قبضهم بلا تقدير لأنه ليس في معاملة وإنما لم يجز دفع ثوب واحد لعشرة مساكين في كفارة اليمين  
لأنه لا يسمى ثيابا ولا لكل واحد ثوب وخروج بما ذكر مالو عشاها أو غداها ولو بأكثر مما ذكر  
فلا يكفي (فرع) دفع ستين مدا لضعفها مسكينا لم يكف لأنه يخص كل واحد نصف مد وكذا لو دفع  
ستين مدا لأحد وستين مسكينا لنقص كل واحد عن المد فلو دفع ثلاثين مدا أيضا لستين منهم في  
الأولى كفي وله استرداد الباقي بشرطه في الزكاة (قوله من الحب) ومثله اللبن والأقط على المعتمد كما  
شمه كلام المصنف بجعله كالفطرة (قوله بلد المكفر) أي حال وجوب التكفير حين إرادة التكفير  
وإن كان في غيره والمراد بالمكفر من لزمته الكفارة لا نحو ولي (قوله ويقدم الخ) جواب عن  
المصنف (قوله ولا من تلزمه نفقته) أي أن كفر من مال نفسه والاباز دفعها له كما مر في الصوم  
(قوله استقرت في ذمته) وحينئذ لا يحرم الوطء على المظاهر قال بعض مشايخنا وإن لم يشق عليه  
تركه فراجع (قوله على خصلة) ولو الأخيرة ولا عبرة بقدرته على بعض خصلة من العتق أو الصوم  
بخلاف الطعام إذا قدر على بعضه ولو بعض مد لزمه إخراجها ويكون هذا من الشرع فيها فإذا  
قدر على أعلى منها لا يلزمه العود إليه بل يندب كما تقدم .

### (كتاب اللعان)

ومعه القذف أيضا فهو من الزيادة على الترجة وهو غير معيب وهو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا في معرض  
التبشير نزع الرمي بغير الزنا ولومن الكبار فقيه التزير لا أحد وخروج أيضا الشهادة والتجريح فيها  
نعم لو شهد دون أربع بالزنا حدوا واللعان مصدر لاعن أوجع اللعن ومعناه لغة الإبعاد لأن الكاذب  
منهما بعيد عن رحمة الله أو لبعد كل منهما عن الآخرة في الدنيا اتفاقا وفي الآخرة على ما رجحه شيخنا الرمي  
ولذلك اختير لفظ اللعن على لفظ القضب والشهادة وإن اشتمل اللعان عليهما أيضا ولأن اللعن في الآية

(قريبه) لم يذكر هنا فضل الطعام عن القوت كما في الصيام والمظاهر بحجته هنا قال الترمذي في جامعه  
قال الشافعي وقول النبي ﷺ للرجل خذه فأطعمه أهلك يحتمل أن تكون الكفارة عمن قدر عليها  
وهذا رجل لم يقدر فلما أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ملكه إياه قال الرجل ما أجدا فقر إليه منا فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم خذه فأطعمه أهلك لأن الكفارة إنما تكون من الفضل عن القوت قال أغنى  
الترمذي واختار الشافعي لمن كان على مثل هذه الحال أن يأكله وتكون الكفارة ديناً عليه فتي ملكه  
يوما كفر قال الزركشي وعبرة الروضة ملكهم وهو يقتضي اعتبار اللفظ [قوله ستين مدا] أي لما في  
قصة الأعرابي من أن العرق فيه خمسة عشر صاعا [قوله لكل واحد مد] العبارة لا تفي بهذا صريحا  
[قوله ولا من تلزمه نفقته] نائب الفاعل [قوله على خصلة] أي بخلاف بعضها إلا الطعام .

### (كتاب اللعان)

كما في الزكاة (ستين مدا)  
لكل واحد مد (ستين مدا)  
فطرة) من الحب الذي هو  
غالب قوت بلد المكفر كالبر  
والشعير فلا يجزئ  
الدقيق والسويق  
وقيل يجزئ أن يعطى كل  
واحد مد على خبز وقيل أدم  
وتقدم في قسم الصدقات  
أن المسكين بنفقة قريب أو  
زوج ليس فقيرا في الأصح  
فلا حاجة إلى أن يزداد على  
النفقات هنا ولا من تلزمه  
نفقته كالزوجة والتقريب  
فانه لا يجزئ الصرف إليه  
لخروجه بذكر الفقير ولا  
هنا اسم بمعنى غير ظهر  
اعرابها فيما بعد ما لكونها  
على صورة الحرف وهو في  
معنى المستثنى ويزاد عليه  
العبد والمكاتب فلا يجزئ  
الصرف إليهما وقد تقدم  
في الصوم في كفارة الوطء  
وهي كفارة الظهار أنه لو  
عجز عن الجميع استقرت في  
ذمته في الأظهر فإذا قدر  
على خصلة فعلها ومقابل  
الأظهر السقوط فيلحق  
ذلك هنا

### (كتاب اللعان)

هو كما سيأتي قول الرجل لامرأته أربع مرات أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما ربيت به هذه من الزنا إلى آخره فذلك قال (يسبقه قذف وصرح به) أي القذف مطلقا (الزنا كقوله لرجل أو امرأة زنت أو يازاني أو يازانية) أشهرته فيه ولو كسر التاء في خطاب الرجل أوفتحها في خطاب المرأة أو قال للرجل يازانية وللرأة يازاني فكذلك لأن اللحن في ذلك لا يمنع الفهم (والزنى بإيلاج حشفة في فرج مع وصفه) أي الإيلاج (بتحريم أد) بإيلاج حشفة في (دبر صريحان) فإن لم يوصف الأول بتحريم فليس بصرح لصدقه بالحلال بخلاف الثاني وسواء (٢٨) خوطب بهما ذكر أم أنثى كأن يقال له أوجت في فرج أودبر أو أوج في

دبرك ولها أوج في فرجك أودبرك وقوله صريحان خبر المبتدأ والمعطوف عليه المقدر بأوال التقسيمية أي الرمي بكذا أو الرمي بكذا صريحان ولو قال صريح كان أخصرا وأوضح (وزنات في الجبل) بالهمز (كناية) لأن الزنء في الجبل هو الصعود فيه (وكذا زنات فقط) أي من غير ذكر الجبل (في الأصح) لأن ظاهره يقتضى الصعود والثاني هو صريح والياء قد تبدل همزة كقولهم رويت وروأت والثالث أن أحسن العربية ومواضع الهمز وتركه فكناية والافصرح (وزنيت في الجبل) بالياء (صرح في الأصح) والثاني هو كناية لاحتمال أنه أراد الصعود ولين الهمزة والثالث أن أحسن العربية فصريح منه ولا يقبل قوله أودت الصعود وترك

مقدم على القضب ولأن لعانه قد ينفك عن اعانها ولا عكس وشرعا كلمات جعلت حجة لمن اضطر إلى قذف من لطم فرائشه وألحق العار به أولنى ولد وكانت في جانب المدعى ابتداء كالقسامة مع أنها أيمان على الأصح بلفظ الشهادة كما في الروضة وأشار الشارح إلى ذلك بقوله هو قول الرجل الخ والتقييد بالضطر لا مفهوم له كما سيأتي وإنما هو بيان لمحل السبب الواردة فيه الآيات وهو أن هلال ابن أمية قذف زوجته مع شريك بن سحماء بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فقال له البيه أوحده في ظهرك فقال يارسول الله إذا وجد أحدنا رجلا مع امرأته ينطلق يلتمس الدينة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم البيه أوحده في ظهرك فقال والله يارسول الله أني صادق ولينزلن الله ما يرى ظهري فزات الآيات وهو أول لعان وقع في الاسلام ولم يقع بعده لعان إلا في زمن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه (قوله قول الرجل) المسكف المختار الملتزم للأحكام العالم بالتحريم المحض وكذا المرأة المشار إليها بقوله الخ سواء انفرد كل منهما عن الآخر أولا فللعان في ضد شئ من ذلك (قوله فذلك) أي لقوله فيما ربيت به هذه من الزنا الذي اقتضى وجوب وصفه بالزنا (قوله يسبقه قذف) ان لم يكن المراد منه نفي نسب ولد والانفاه بلا قذف (قوله مطلقا) أي ولوى غير اللعان (قوله لرجل أو امرأة) وكذا خنتي ان قال له زنى فرجك فان ذكر أحدهما فكناية والمراد من يمكن وطؤه لانهو صغير وصغيرة ففيه التعزير للابذاء كما يأتي (قوله يازاني الخ) أو باقحبة أو باعاهر أو بالانط بخلاف لوطى وسيأتي (قوله لأن اللحن) ان سلم وقد نبوجه (قوله بتحريم) ولم يحمل على نحو حيض لنذوره ولو ادعى ارادته صدق (قوله فليس بصرح) ظاهره أنه كناية فراجع (قوله كناية) وكذا بقاء ومخت وعلق ومأبون وعرض وتخن وطنجير وسوس ولوطى وبلع للزب أولعير ولا تردى يد لاس (قوله ولا يقبل) أي بغير يمين ويقبل بها (قوله فوجهان) أرجحهما أنه صريح أيضا فالعندانه صريح مطلقا (قوله يانبطى) هو نسبة إلى الأنباط قوم يذلون البطائح بين العراقيين أي العرب والحجم سمو بذلك لاستنباطهم أي استخراجهم الماء من الأرض (قوله ولزوجته) أو أجنبية (قوله لم أجذك عذاره) ولم يعلم لها اقتضاض قبل ذلك

[قوله فذلك الخ] دفع لما يقال الترجمة قاصرة عن الوفاء بما في الباب من أحكام القذف [قوله يسبقه قذف] لو كان هنا لوزع أنه من وطء شبهة لاعتنفه من غير قذف فإذا الشرط تقدم القذف أو نفي الولد ولا بد من بيان نفي الولد [قوله مطلقا] أي سواء كان من الرجل أو من المرأة بينهما زوجية أو لا فالضمير عائد على القذف من حيث هو والأفالسباق في المتن صورته أنه صدر من الرجل لامرأته لقوله يسبقه قذف فتأمل [قوله ولو كسر التاء الخ] جعله الزركشي داخلا في عبارة المتن قال ونسبة المصنف إلى افعال ذلك خطأ ونبه على أنه يشترط أن يكون الوصف بالزنا في معرض التعبير ليخرج الشاهد ونحوه وأن يكون يمكن الوطء منه أو فيه

[قوله]

الهمز وان لم يحسنها فكناية منه ويقبل منه ما ذكر

ولو قال زنات في البيت بالهمز فصريح على الصحيح لأنه لا يستعمل بمعنى الصعود في البيت ونحوه زاد في الروضة ان هذا كلام البغوى وأن غيره قال ان لم يكن للبيت درج يصعد اليه فيها فصريح قطعاً وان كان فوجهان (وقوله) للرجل (بفتاخر يافاقي) ياخيث (ولها) أي لمرأة (ياخيثة) يافاجرة يافاسقة (وأنت تحبين الخلوة ولقرشى يانبطى ولزوجته لم أجذك عذراء) أي بكرا (كناية) لاحتمال القذف وغيره والقذف في يانبطى لأم المخاطب حيث نسبته إلى غير من يغيب الهمز ويحتمل

أن يريد أنه لا يشبههم في السبر والأخلاق (فإن أنكر إرادة قذف) في الكناية (مصدق بيمينه) وإيسر له بحلفن أن كاذبا دفعا لحد واحد ونحو زمان  
اعلم الإيذاء (وقوله) آخر (باب الحلال وأما أنا فليست بزنا ونحوه) كقوله أُمِّي ليست بزانية (تعريض إيسر بقذف وان نواه) لأن النية  
إنما تؤثر إذا احتمل اللفظ المنوي واحتمال له هنا وما يفهم ويتخيل منه فهو أثر قرائن الأحوال وقيل هو قذف إن نواه اعتمادا على الفهم  
وحصول الإيذاء (وقوله) لزوجه أو لأجنبية (زيت بك اقرار بزنا) على (٢٩) نفسه (وقذف) للخطابة ومثله قولها

لزوجها أو لأجنبي زيت  
بك فهي مقرة بالزنا وقاذفة  
للخطاب ورأى الإمام أن  
ذلك ليس صريحا بحاف القذف  
لاحتمال كون الخطاب  
مكرها وانتظام الكلام مع  
ذلك (ولو قال لزوجه  
بازانية فقالت زيت بك أو  
أنت أزني مني فقاذف  
وكناية) لاحتمال أن تريد  
اثبات الزنا فتكون في  
الصورة الأولى مقرة به  
وقاذفة للزوج ويسقط  
باقرارها حد القذف عنه  
ويعزرو تكون في الصورة  
الثانية قاذفة فقط والمعنى  
أنت زان وزناك أكثر مما  
نسبتني إليه وأن تريد نفي  
الزنا أي لم يطأني غيرك  
ووطؤك بشكاح فان كنت  
زانية فأنت زان أيضا  
أو أزني مني فلانكون  
قاذفة وتصدق في إرادة  
ذلك بيمينها (فلو قالت) في  
جوابه (زيت وأنت أزني  
منى مقرة) بالزنا (وقاذفة)  
له ولو قالت لزوجهما يازاني  
فقال زيت بك أو أنت  
أزني منى فهي قاذفة صريحا

والأفليس كناية (قوله فإن أنكر الخ) يفيد أنه بمجرد اللفظ يحمل منه على القذف ويقام عليه الحد وبه  
قال شيخنا الرملي وغيره واعتمد تبعه الأذرى أنه يجب عليه التورية فيما علم أنه عليه فيه الحدود وكان صادقا  
نحو زمان الإيذاء (قوله دفعا للحد) في قذف يحد به (قوله أو تعززا) في قذف لاحد فيه عا فيه تعزير  
(قوله من أتمام الإيذاء) أي بالحد والتعزير المسبوق بالتحريم والإيذاء (قوله ليس بقذف) قال شيخنا ولا  
يعزرا أيضا وان نواه (قوله لأن النية الخ) علم بما ذكر أن اللفظ ان لم يحتمل غير القذف فصرح وان احتمل  
غيره معه فكناية والافتراض (قوله وقيل) فيه انتقاد على المصنف (قوله اقرار بزنا) أي ان فصل في  
اقراره كإقراره في باب الزنا فيحمل ما هنا عليه (قوله وقذف للخطابة) قال الأذرى فان ظهر أنها زوجته  
وأنه لم يعرفها صدق ولا حد على واحد منهما فراجع (قوله ورأى الإمام) أي ما مر ومثله ما يأتي  
وأجاب عنه في شرح الروض بقوله بأن إطلاق هذا اللفظ يحصل به الإيذاء التام لتبادر الفهم منه إلى صدره  
عن طواعية وان احتمل غيره فراجع (قوله لزوجه) أو أجنبية كإقرار (قوله وقاذفة للزوج) نعم ان  
أرادت زني قبل نكاحه وهو محجوبون مثلا صدقت وليست قاذفة فتحذف اقرارها وتعزير لا يذناه وان نكحت  
وحلف فهي قاذفة فتحذف للقذف (قوله لاحتمال الخ) ويحتمل أيضا نفي الزنى عنه وعنهما كما يقال لشخص أنت  
سرفت فيقول سرفت معك مثلا ومراة نفي السرقة عنهما (قوله ويقاس بما ذكر الخ) ولو قالت ابتداء  
فلان زان وأنت أزني منه أو في الناس زنا فأنت أزني منهم فصرح بخلاف الناس زنا وأهل البلد زنا وأنت  
أزني منهم فليس قذفا لتحقق الكذب فيه وكذا عكسه (قوله وجهان) أرجحهما عدم الصراحة (قوله  
الأن يريد) فيكون قذفا لهما فيحذف لهما فان كان القائل عالما بثبوت زنا فلان المذكور عزله وحده

[قوله بيمينه] لو ترك ولم يحلف حكى الإمام عن الإمام عن الأصحاب أنه يلزمه اظهار ما هناك ليستوفي  
منه الحد قال ويحتمل أن لا يجب لمافيه من إيذاء المقذوف كذا قلادة هنا ونقل الرافعي عن البغوي  
في باب حد الزنا التصريح بعدم الوجوب [قوله ليس بقذف وان نواه] أي كما أن التعريض في  
الخطبة لا أثر له في الحرمة بل هذا أولى لأن الحدود تدبر بالشبهات [قوله اقرار] اعترض بأنه غير مفصل  
والتنصيص شرط [قوله ورأى الإمام الخ] قال الرافعي وهو متين ويؤيده أنه لو قال زيت مع فلان  
كان قاذفا لها دون فلان اه وأجاب في الوسيط بأن إطلاق هذا اللفظ يحصل به الإيذاء التام لتبادر  
الفهم منه إلى صدره عن طواعية وان احتمل غيره ولذا يحذف بالنسبة إلى الزنا وان احتمل زنا العين  
وتابعه الشيخ عز الدين في مختصر النهاية وقال نعم لو أول اقرار بتأويل بعيد لم يبعد القبول اذ له الرجوع  
عنه [قوله لاحتمال أن يريد الخ] هذا الاحتمال ليس بمتعين اذ يحتمل أيضا أن يريد أنها هي  
الزانية دونته وعكسه وقد خصص الشارح هذا العكس الثانية وليس بمتعين بل الاحتمالات كلها  
جارية في المسئلتين حتى الأول يكون جاريا في الثانية أيضا خلافا لصنيع الشارح رحمه الله [قوله  
وأن يريد نفي الزنا] أي لأن مثل هذا قد يقصد في التخاطب للنفي .

وهو كان على وزان ما تقدم إلى آخره فلوقال في جوابها زيت وأنت أزني منى فهو مقر بالزنا وقاذف لها على وزان ما تقدم أيضا ولو قال  
لأجنبية يازانية فقالت زيت منك وأنت أزني منى فهو قاذف وهي قاذفة في الأولى مع الاقرار فيه بالزنا وكناية الثاني في احتمال أن تريد  
أنه أهدى إلى الزنا أو أحرص عليه منها ويقاس بما ذكر قولها لأجنبي يازاني فيقول زيت بك وأنت أزني منى ولو قالت ابتداء أنت أزني  
منى ففي كونه قذفا وجهان بآتيان في قوله لها ابتداء أنت أزني منى ولو قال لآخر أنت من فلان فليس بقذف إلا أن يريد هو

قذف لها لأن ظاهر اللفظ يقتضي اشتراكهما في أصل الزنا واختصاص المخاطب بزيد ويؤخذ مما ذكر في هذه المسئلة أن الراجح في التي قبلها عدم القذف أيضا وأنه على وجه القذف فيها يكون القائل مقرا بزنا لعله المذكورة ودفعت بأن الناس في محاوراتهم في القم والمشاغبات لا يتقيدون غالبا بالوضع الأصلي للفظ فلا يحمل إطلاقهم في ذلك على مقتضاه وقد جاء أفضل في ذلك لغير الاشتراك قال تعالى حكاية قول يوسف عليه السلام لاخوته أنتم شرمكانا (وقوله) غيره (زنى فرجك) بفتح الكاف أو كسرهما (أو ذكرك) أو قبلك أو ذكرك (قذف) لأن ما ذكر آلة الوطء أو عمله (والذهب أن قوله) زنى (يدك وعينك) ورجلك (ولولده) لست منى أولست ابني كناية ولولده غيره لست ابن فلان (٣٠) صريح المتن بلعان) أماني الأولى فلان المفهوم من زنا الأعضاء المذكورة

للمخاطب (قوله الراجح) هو المعتمد كما تقدم (قوله عدم القذف) أي صريحا (قوله لغيره) ذكر كان أو اتى ولا بد في المتن أن يقول زنى فرجك كما صرح (قوله أو قبلك) نعم لو قال لرجل زنى في ذلك لم يكن قذفا (قوله ولولده الخ) ولاخيه لست أخى كذلك (قوله لست ابني) بخلاف يا ابن الزنا ما ولد الزنا فصرح في قذف أمه قاله الماوردى وفي كلام العلامة البرلسي الميل الى عدم القذف فيه كالأذى قبله وهو وجهه (قوله صريح) ولا نظرا لاحتال كونه من شبهة فان ادعاء صدق يمينه فان عين وإثا وادعاء عرض على القائف ولو نكل حلفت ولزمه الحد كما يأتي (قوله وأول نص الكناية) وانظر ماذا أنا وبه (قوله لا احتياجه الى تأديب الخ) قال شيخنا ويلحق به كل من له التأديب (قوله فار قال الخ) وان قال من شبهة فقد مر وان قال من زوج قبل صدق ولم يكن للفظ وان لم يعرف طاروج وان قال انه مستعار صدق في نفي ولادته واتنى عنهما معا وان نكل وحلفت الحق به وان نكلت اتنى عنهما أيضا وان أقامت بينة بالولادة أو لحقه بقائه فله فيه باللعان فان لم يكن بينة ولا قائف أولم يلحقه به رجوع الى الحلف كما مر وان قال ما أردت شيئا فلا حد (قوله فيقبل يمينه) فان نكل حلفت ولحقه الولد ولزمه الحد أيضا وله اللعان لاسقاط الحد (قوله بوطء عرم مملوك) وكذا وطء حليته في دبرها يخرجها عن العفة أيضا (قوله المتن باللعان) أي قبل استباحته والافصر صريح فان قال أردت حال فيه صدق يمينه فلا يحد ويعزر للإيذاء (قوله فليسأل) ولا يحد قبل

[قوله ودفعت] أي هذه العلة التي استند إليها الوجه المقابل بالقذف [قوله ولولده لست منى] لو قال لولده أنت ولد زنا كان قاذفا لأنه قاله الماوردى وبه أجاب ابن الصلاح تفقها وزاد أنه يعزر للعتوم . أقول كثيرا ما يستعمل هذا اللفظ عند عقوب الولد وعدم انقياده لأمر أبيه وشحه عليه وإيصال به للأجانب دونه بحيث أراد الأب هذا المعنى فلا اشكال في قبوله ظاهر والله الموفق ولو قال لامرأة أنت زانية ثم قال لزوجه وأنت أيضا فالظاهر أنه كناية لاحتمال أن يريد وأنت قريبة منها [قوله صريح] استشكل باحتمال أن يكون من وطء شبهة ونحو ذلك . أقول قد يقال المفهوم منه عرفا إرادة الزنا مع الإيذاء التام للام فلا تقبل إرادة مثل هذا كما أسلفنا نظيره عن الغزالي في مسئلة زنى بك

[فرع] قال لفرشى لست من قرين فهو كناية عندهما نازع فيه الزكشى ونسب للنص أنه صريح ولو قال لأخيه لست أخى فالظاهر أنه كناية [قوله ويحد قاذف محسن] ليهذ كرضايط القاذف أعني كونه مكلفا ملتزما مختارا لأنه سيد كره في باب حد القذف ولذا أهمل هناك شرط المقدوف وأحاله على ما هنا

الحس والمشي والنظر كما في حديث الصحيحين زنا العينين النظر وقيل فيها وجهان أو قولان أحدهما أنه صريح إحقاقه بالفرج وأما الثانية والثالثة فما ذكر فيها هو المنصوص وخرج بعضهم من كل منهما قولاً في الأخرى فحكي فيهما قولين أحدهما أنه صريح في قذف أمه المخاطب لسبقه الى الفهم وأقسهما أنه كناية لاحتماله غير القذف وقطع بعضهم بالأول منهما وأول نص الكناية وبعضهم بالثاني وحل نص القذف على ما إذا أراد والأصح تقرير النصين والفرق أن الأب لا احتياجه الى تأديب ولده وزجره عما لا يليق بنسبه بحمل ما قاله على التأديب بخلاف الأجنبي ويستفسر فان قال أردت أنه من زنا فهو

قاذف لأنه أو أنه لا يشبهني خلقا أو خلقا فيقبل يمينه وقول

المصنف المتن بلعان مستثنى من قوله صريح أي لو قال للولده المتن باللعان لست ابن فلان يعني الملاعن فليس بصرح في قذف أمه فليسأل فان قال أردت تصديق الملاعن في نسبة أمه الى الزنا فهو قاذف لها وان قال أردت أن الملاعن نفاه أو انتفاء نسبه شرعا أو أنه لا يشبهه خلقا أو خلقا قبل يمينه ويعزر عليه للإيذاء . ثم أخذ المصنف في بيان حكم القذف فقال ( ويحد قاذف محسن ويعزر غيره) أي غير قاذف المحسن وموافق غير محسن وسواء كان المقدوف الزوجة أو غيرها رسيائي بيان الحد وشرطه في بابه وبيان التحريم في آخر الأشربة والأصل في ذلك قوله تعالى والذين يرمون المحسنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة

[قوله]

(والمحسن مكلف) أى (حرم) بالغ عاقل عفيف عن وطء يحد به) بأن لموطأ أصلاً ووطئ وطأ لا يحد به بخلاف من وطئ وطأ يحد به بل زنى  
فليس بمحصن (وتبطل العفة) المعتبرة في الاحصان (بوطن محرم مملوك) له كآخته أو عمته من نسب أو رضاع مع علمه بالتحريم (على  
المذهب) سواء قيل بالقول المرجوح إنه يوجب الحد أم لا لدلالته على قلة المبالاة بالزنا وهو أخش من الزنا بالأجنبيات وقيل لا تبطل العفة  
به على الثاني لعدم التحاقه بالزنا وقد عبر المصنف في هذا الخلاف المرتب بالمذهب على (٣١) خلاف اصطلاحه (لا) بوطن

(زوجته في عدة شبهة وأمة  
ولده ومنكوحته بلاولى)  
أو بلاشهود (في الأصح)  
وان كان حراماً لقيام الملك  
في الأولى وثبوت النسب  
فيها بعدها حيث حصل  
علاق من ذلك الوطء مع  
انتفاء الحد في الجميع  
والثاني تبطل العفة به  
لحرمة ووقوعه في غير  
ملك في غير الأولى ووطء  
زوجته أو أمته في حيض  
أو نفاس أو أحرام أو صوم  
أو اعتكاف لا يبطل العفة

وقيل فيه الوجهان  
ومقدمات الوطء كالقبلة  
والإس وغيرهما لا تبطل  
العفة بحال (ولو زنى  
مقدوف سقط الحد) عن  
قاذفه (أو ارتد فلا) يسقط  
الحد عن قاذفه والفرق أن  
الزنا يكتم ما مكن فظهوره  
يدل على سبق مثله غالباً  
والردة عقيدة والعقيدة  
لا تخفى غالباً فإظهارها  
لا يدل على سبق الاختاء  
غالباً وفي الأولى قول قديم  
بعدم السقوط لطرق الزنا  
كلردة وفي الثانية وجه

السؤال (قوله) والمحسن مكلف حرم عفيف الخ) وهذه الشروط تعتبر في حال القذف ولو باسناده الى  
وقت اتصافه بها قبل قذفه (قوله بوطن محرم) ولو في دبرها (قوله لدلالة الخ) ومنه يؤخذ ابطال العفة  
بإتيان البهيمة (قوله على خلاف اصطلاحه) فيه نظر إذ على القول بوجوب الحد تبطل العفة قطعاً فأمل  
(قوله لا بوطن زوجته) أى قبلها في دبرها تبطل العفة كما مر والمراد بالزوجة الحلية ويجرى مثل ذلك فيما  
بعدها (قوله وهو أخش) الراجح أن زنا أخش (قوله وأمة ولده) ولو مستولدة ولا تبطل العفة به وكذا  
أخته المشتركة أو المزوجة أو من لم يستبرأ كذا (قوله أو بلاشهود) أو بلاولى وشهود معار ولو علماً (قوله  
ولو زنى مقدوف) أى مثلاً فالمراد فعل ما يبطل العفة مما تقدم (قوله سقط الحد عن قاذفه) ولو بعد الشروع  
فيه فلو كان القاذف زوجاً لم يلاعن الاثني ولما كان (قوله وفي الأولى الخ) فيه اعتراض على المصنف  
بعدم ذكر الخلاف (قوله ومن زنى) أى مثلاً كما مر والعلة للأغلب (قوله لم بعد محصناً) قال بعضهم الأولى أن  
يقول تبين عدم احصانه كما تشير اليه العلة وفيه بحث لأن المقصود أن صلاحه بمنزله لا يحدده احصاناً فأمل  
(قوله كمن لا ذنب له) خصوصاً إذا صار مقبول الشهادة قال الأسنوى وهذا من حيث العقاب في الآخرة  
(قوله بورث) ولو لا إمام فيمن لا وارث له خاص كالقصاص فيستوفيه من يرث المرتد ولو لا الردة (قوله ويسقط  
بغفو) أى يسقط حق العاقب عنه أو المراد بغفو جميع الورثة (قوله وتغزير القذف كذلك) أى يسقط

[قوله مكلف] أى لأن صورة الزنا من غيره لا توجب حدًا فأشبهه ما لو نسب المكلف الى وطء  
لا يحد به وأما الحرية فلا لأن الرق لما منع كمال الحد عليه دل على أن الجنابة عليه بنسبته للزنا قاصرة  
عن الحرية على بذلك (٧) وأما الاسلام فلحديث « من أشرك بالله فليس بمحصن » وإنما جعل  
محصناً في حد الزنا لأنه اهانة له ، وأما العفة فلمفهوم قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ، ولأنه يقال  
شرط حد القاذف عدم اثباته زنا المقدوف

(فرع) لو أضاف زنا للزنى والمجنون الى حال الاسلام والافاقة حد [قوله عفيف] أى ولا يبيح  
عن ثبوت العفة وغيرها تقييظاً على القاذف [قوله بلاولى] أى سواء كان علماً بالتحريم أو جاهلاً  
كأن الروضة قتلا عن البخارى ثم قال وينبغى أن يكون الجاهل كالواطئ بالشبهة [قوله وان كان حراماً]  
كأنه يشير الى أن صورة مسئلة المنكوحه بلاولى أو شهود أن الواطئ عالم بالتحريم [قوله مع انتفاء  
الحد في الجميع] أى ولم يعدم فائدة الحرمة أيضاً ولعدم الفحش الذى فى المحرم المملوك [قوله ووطء زوجته  
الخ] هذه المسئلة يفهم حكمها من المتن بالأولى [قوله ولو زنى مقدوف] مثل الزنا سائر الوطء المسقط للعفة  
[قوله فإظهارها لا يدل على سبق الاختفاء غالباً] ولأن حد القذف موضوع للحراسة من الزنا دون الردة  
فإن زنى يسقط بعدونه ذكره الماردى ولأن الزنا معنى يبطل ماضيه احصانه في زان فيسقطها مستقبله  
والكفر لا يؤثر ماضيه فكذا مستقبله كالمجنون (فائدة) يمكن تصور طرق الرق بعد القذف كأسير  
قذفه شخص ثم اختار الامام رقه [قوله كل الورثة] لو قذفه شخص بعد موته فإظهاره أن أحد الزوجين

بالسقوط كالزنا (ومن زنى مرة ثم صلح) بأن تاب وحسنت حاله (لم بعد محصناً) فلا يحد قاذفه سواء قذفه بذلك الزنا أم زنا بعده أم أطلق  
لأن العرض لو انخرم بالزنا لم تنسد ثلته بالعفة الطارئة وقال الامام ما أرى هذا يسلم من الخلاف فان التائب من الذنب كمن لا ذنب له (وحد  
القذف بورث ويسقط بغفو) لأنه حق آدمى لتوقف استيفائه على مطالبه الآدمى به وحق الآدمى شأنه ما ذكر وتغزير القذف كذلك  
(والأصح أنه يرثه كل الورثة) حيث مات المقدوف قبل استيفائه كمال القصاص والثاني يرثه غير الزوج والزوجة



لارتفاع النكاح بلوت وانقطاع واسطة التعبير (و) الأصح (أنه لو عفا بعضهم) أى بعض الورثة عن حقه من الحد (فلباقى) منهم (كله) أى استيفاء جميعه لأنه حق ثبت لكل منهم كولاية التزويج وحق الشفعة والثاني يسقط جميعه كافى القصاص وفرق بأن القصاص به لا يعدل اليه وهو الدية بخلاف حد القذف والثالث يسقط نصيب العافى ويبقى الباقي لأنه قابل للتقسيم بخلاف القصاص وعلى هذا يسقط السوط الذى يقع (٣٢) فيه الشركة (فصل له) أى للزوج (قذف زوجة علم زناها)

بأن رآه بعينه (أو ظنه ظاهراً) مؤكداً كشياح زناها بز يد مع قربنة بأن رآهما فى خلوة) أو رآهما تخرج من عنده ولا يتكفى مجرد الشياح لأنه قد يشيعه عدو طأوله أو من طمع فيها فلم يظفر بشئ ولا مجرد القرينة المذكورة لأنه ربما دخل عليها مخوف أو سرقة أو طمع ومن صور الظن المؤكد أن تخبره بزناها فيقع فى قلبه صدقها أو يخبره به عن عيان من يثق به وإن لم يكن عدلاً وانما جازله حينئذ القذف المرتب عليه اللعان الذى يخلص به منها لاحتياجه الى الانتقام منها لتلطيفها فرائشه ولا يكاد يساعده على ذلك بينة أو اقرار والأولى أن يستر عليها ويطلقها إن كرهها هذا كله حيث لا ولد بنفيه (ولو أنت بولد علم أنه ليس منه) مع امكان كونه منه (لزمه نفيه) لأن تركه الذى يتضمن استلحاقه واستلحاق من ليس منه

بالعفو واستيفاء الامام له نظراً لحق الله تعالى (قوله لارتفاع النكاح بالموت) يعلم منه أنهما لا يرثان من قذف الميت شيئاً (قوله عن حقه) فلو عفا واحد عن بعض حقه لغاؤه استيفاء الكل (قوله فلباقى) ولو واحداً ولو أقفلهم نصيباً

(نفيه) لا يصح عفو صبي ومجنون وليس لولى استيفاؤه فينتظر كمالهما ولا يتوقف طلب غيرهما على كمالهما ومثل ذلك الغيبة فالكمال والحاضر الطلب واستيفاء الجميع ولا يعاد التعزير أو الحد لما بعد كمالهما وإن طلباه .

(فروع) لومات العبد المقدوف فليسده استيفاؤه ولو قذف السيد عبده فلا عهد أن يطالبه بالتعزير فان مات العبد سقط عن السيد لارثه له وهو لا يستحقه على نفسه وظاهر هذا أنه ليس لوارث العبد لولا الرق كآبته أن يطالب به فراجع ولا يجب على الحاكم البحث عن حصانة المقدوف وللقاذف تحليف المقدوف أنه مازى أو ما ارتكب مسقطاً للعفة وكذاله تحليف وارثه أنه لم يعلم أن مورثه ارتكب ذلك

(فصل : فى قذف الزوج زوجته)

(قوله له) أى فيما بينه وبين الله تعالى وأما بحسب الظاهر فلا يشل عن ذلك (قوله بز يد) مثلاً (قوله رآهما) ولو مرة (قوله ومن صور الخ) صرح به مع دخوله تحت الكاف لدفع توهم أنه خبر واحد فلا يفيد الظن المؤكد ولأنه خبر من لا يقبل خبره فليس فيه ظن لا بمقتضى تصديقه له (قوله والأولى) وتأكيد الأولوية عند الظن (قوله مع امكان كونه منه) أى وألحق به ظاهره والا كان أن أنت به خفية بحيث لا يلحق به فلا حاجة لنفيه (قوله فيلزمان) ففعله أولاً الخ جواز بعد منع فيصدق بالواجب أى فهو واجبى هذا وظاهر كلام الشارح أن هذه ليست من أفراد ما سبق (قوله فلا يقذفها) بل يقتصر على نفي الولد وجوبا

يرث أيضاً والمثلة فيها وجهان من غير ترجيح .

(نفيه) لبعضهم الاستيفاء وإن كان الباقي صغيراً أو غائباً أو حاضراً كاملاً ولم يطلب (قوله وأنه لو عفا بعضهم) قال العلماء لا نظير لذلك فإن نظائرهما أن تسقط حصّة العافى كالشفعة وأما أن يسقط الجميع كالقصاص

(فصل : له قذف زوجته) استدلى على الجواز بآية ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم وعماروى أبوداود ومن أن هلال بن أمية أتى أهله عشاء فرأى بعينه وسمع بأذنه جاءه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فكره النبي صلى الله عليه وسلم فأجابه فنزلت الآيات وأما الجواز عند الظن المؤكد فبالقياس على التحقيق وكافى إيمان القسامة تبني على القرائن نعم إيمان القسامة يكتب فيها بالإشاعة وقد منعوا كفايتها هنا وكان الفارق ما يطلب فى هذه الفاحشة من السر [قوله بأن رآهما فى خلوة] أى ولو مرة نعم قال الامام الذى أراه أنه لو رآه الزوج على استخلاء مراراً فى موطن الرية فهو بمثابة الانضمام الى الاستفانة مرة واحدة اه وهو متين [قوله ومن صور الخ] قد أشار اليه المؤلف بالكاف من قوله كشياح [قوله والا فلا يقذفها] أى ولكن يلزمه النفي ويقول فيأمر ميتابه من اصابة غيري لها على فراشي وإن الولد من تلك الاصابة كإسيأتى بيان ذلك فى النفيه

الآتى

حرام وطريق نفيه اللعان المسبوق بالقذف فيلزمان أيضاً وانما

يلزمه قذفها اذا علم زناها أو ظنه كاتقدم فى جوارزه والا فلا يقذفها لجواز أن يكون الولد من وطء شبهة قاله البغوى وغيره (وانما يعلم) لأن الولد ليس منه (اذالم يطمأ) أصلاً (أو) وطئ (ولده) لم يولد ستة أشهر من الوطء) التى هى أقل مدة الحمل (أوفوق أربع سنين) التى هى أكثر مدة الحمل (فلو ولدته لما بينهما)

أى بين ستة أشهر وأربع سنين من الوطء (ولم يستبرأ) بعده (بحيضة حرم النفي) للولد رعاية للفراش ولا عبدة بربية يجدها في نفسه (وان ولدته لفوق ستة أشهر من الاستبراء حل النفي في الأصح) لأن الاستبراء أمانة ظاهرة على أنه ليس منه ولكن الأول أن لا ينفيه لأن الحامل قد ترى الدم والوجه الثاني أن رأى بعد الاستبراء قرينة الزنا المبيحة للقذف أو تيقنه جاز النفي بل وجب حصول الظن جفت بأنه ليس منه وان لم ير شيئاً لم يجوز رجوع الثاني في أصل الروضة والأول في الشرح (٣٣) الصغير والمحرر وليس في الكبير

ترجيح وعمل الخلاف كما يؤخذ من التعليل ما إذا أمكن كون الولد من الزنا بعد الاستبراء بأن ولده ستة أشهر من الزنا ولو ولدته لدونها من الزنا وفوقها من الاستبراء لم يجوز فيه جزاء كما استدركه في الروضة والاستبراء يحصل بظهور دم الحيض كما قاله بعض المتأخرين (ولو وطئ وعزل حرم) النفي (على الصحيح) لأن الماء قد يسبقه إلى الرحم من غير أن يحس به ومقابل الصحيح جعل الغزالي العزل مجوزاً للنفي ولو وطئ في الدبر أو فيما دون الفرج فله النفي على الأصح (ولو علم زناها واحتمل كون الولد منه ومن الزنا) على السواء بأن لم يستبرأ (حرم النفي) رعاية للفراش كما تقدم وإنما ذكر توطئة لقوله (وكذا) حرم (القذف واللعان على الصحيح) ومقابله قول الامام القياس الجواز انتقاماً منها كما إذا لم يكن ولد وعرض بأن

(قوله أى بين ستة أشهر) لو أتى كلام المصنف على ظاهره لوافق المعتمد من أن الستة ملحقة بما فوقها والأربع سنين ملحقة بما دونها (قوله من الاستبراء) وفي الروضة من الزنا بعد الاستبراء (قوله والوجه الثاني لا يحل النفي الخ) وهو المعتمد ولو حل الشارح كلام المصنف عليه لكان أولى ويكون الأول هو الذي في المحرر لا يقتضى بطلان الحل وما في شرح شيخنا كابن حجر من حل كلام المصنف على غير ذلك فيه نظر يعرفه ناظره بالوقوف عليه (قوله بظهور دم الحيض) فلا يتوقف حسابان المدة على تمامه وهو المعتمد (قوله بعض المتأخرين) هو ابن النقيب شيخ الشارح لازالت صحائب الرحمة منصبة على مضجعهم وقيل أراد ابن الملحق وقيل أراد الزركشى رحم الله الجميع ورضى عنهم كسائر العلماء (نفيه) استدخال المني فيما تقدم كالوطء جوازاً ومنعاً (قوله على السواء) فإن ظنه منه حرم النفي قطعاً وأوليس منه حل النفي كما مر (قوله القياس) على ما مر أول الفصل (نفيه) وطء الشبهة كالزنا في لزوم النفي وحرمته كالقذف واللعان وليس اختلاف اللون مجوزاً للنفي كوله أسود وكل من أبويه أبيض أو عكسه وان أشبهه من تنهم به أمه كما قصة زيد حب النبي صلى الله عليه وسلم (فصل) في كيفية اللعان وشروطه ونحوه . وأركان ثلاثة لفظ وقذف سابق عليه وزوج يصح طلاقه وزاد بعضهم رابعاً وهو الحليلة (قوله فيما رويت الخ) ان كان رماها أو فبا ادعت به عليها ان ادعاه عليها وأنكرت

الآتي في كلام الشارح الآتي في الفصل الثاني وقول الشارح لزم قذفها لك أن تقول لا يتعين خصوص القذف بل يكفي رميها بالعلق من غيره [قوله حرم النفي] أى ولو علم زناها واحتمل كونه منه أيضاً كما سيأتي التصريح به في المتن وقول الشارح انه علم منها ٧ [قوله رعاية للفراش] روى النسائي أياً ما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله عنه وفضحه على رؤوس الخلائق يوم القيامة قال في الكفاية المعنى من قوله وهو ينظر إليه أنه في حالة النظر إليه يكون أرق وأشفق فإذا جحد وفناه كان أبلغ في ارتكاب الجريمة [قوله والوجه الثاني] زاد الزركشى والثالث يجوز النفي سواء وجدت مخيلة أم لا ولا يجب بحال قال كذا ذكر الرافعي والبعوي هذه الأوجه وزعم ابن الرفعة أن الثالث هو الأول وليس الأمر كذلك فإن الأول يجوز عند المخيلة ويوجب عند رؤية الزنا بخلاف الثالث فإنه يجوز مطلقاً قال وكلام النهاية والبسيط صريح في ذلك ونبه أيضاً على أنه يجب تقييد ما في المنهاج بما إذا كان هناك تهمة والافجود الاستبراء لا يصح قطعاً اهـ [قوله وعمل الخلاف الخ] هذا عند التأمل يقتضى أن قول المنهاج حل في الأصح محله عند وجود مخيلة الزنا فليتأمل [قوله بظهور دم الحيض] أى فتحسب المدة من وقت الظهور وان توقف الأمر على تمام الحيضة فلا يحصل ابتداءها من الانقطاع وكأن الشارح رحمه الله عني ببعض المتأخرين الزركشى فقد بحثه في التكملة ويجوز أن يكون مسبوقاً به [قوله ولو وطئ الخ] انظر هل مثل ذلك مألوف ولم ينزل (فصل في كيفية اللعان)

( ٥ - ) (قليوبى وعجمه) - رابع )

الولد بتضرر بنسبة أمه الى الزنا وإثباته عليها باللعان اذ يعبر بذلك وتطلق فيه الألسنة فلا يحتمل هذا الضرر لغرض الانتقام والفراق يمكن بالطلاق (فصل) في كيفية اللعان والأصل في ذلك قوله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله (اللعان قوله) أى الزوج (أربع مرار أشهد بالله انى لن الصادقين فيما ربيت به هذه من الزنا) أى زوجته ان كانت حاضرة

(فان ثابت سماعا ورفع نسبها بما يبرها) عن غيرها (والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا) ويشير إليها في الحضور ويميزها في الغيبة كما في الكلمات الأربع ويأتي بدل ضائر الغيبة بضائر التسكلم فيقول لعنة الله على من كنت الخ (وان كان ولد ينفه ذكره في الكلمات) الخس ليفني عنه ( فقال وان الولد الذي ولدته أو هذا الولد ) ان كان حاضرا (من زنا ليس مني) ولو اقتصر على قوله من زنا لم يكن في الانتفاء عند الأكثرين لاحتمال أن يعتقد أن الوطء بالشبهة زنا وصحح البغوى أنه يكفي جلا لفظ الزنا على حقيقته وجزم بتصحيحه في الشرح الصغير وأصل الروضة ولو اقتصر على قوله ليس مني لم يكف على الصحيح لاحتمال (٣٤) أن يريد أنه لا يشبه خلقا وخلقاً ولو أغفل ذكر الولد في بعض

كما يأتي (قوله غابت) أى عن مجلس اللعان (قوله والخامسة) وهي مؤكدة لمقاد الكلمات الأربع قبلها كما كررت الشهادة في الأربع لنا كد الأمر ولأنها أقيمت من الزوج مقام أربعة شهود وهي إيمان في الحقيقة (قوله ولد) وحل كما يأتي (قوله ذكره في الكلمات الخمس) كالنارح وغيره أى في كل منها كما يأتي (قوله أن الوطء بالشبهة) أى الوطء الواقع منه لزوجه فقط مالم يعضم هنا (قوله وصحح البغوى أنه يكفي أن يقول من الزنا) وان لم يقل ليس مني وهو المعتمد (قوله لم يكف على الصحيح) أى لا يكفي أن يقتصر على لفظ ليس مني وهو المعتمد (قوله إعادة اللعان) بالكلمات الخمس لأجل نفي الولد ولا يحتاج الى عادته لغيره (قوله غضب الله عليها) وخصت بالغضب الذي هو البعد مع الانتقام وخص هو باللعن الذي هو الطرد والبعدان جرمة الزنا أشد من جرمة القذف (قوله بالبناء للفعول) ليشمل الرجل والمرأة (قوله لفظ شهادة الخ) أولفظ الله بغيره كالرحمن (قوله بين الكلمات) أى لا بين اللعانيين من الزوجين (قوله فيؤثر الفصل الطويل) وكذا كل ما يضر في قطع الفائدة قاله بعض مشايخنا وشيخنا قلا عن شيخنا الرملى (قوله أمر القاضي) ولو بنائه ومثله السيد في ملائمة رفيقه والمحكم كلحاكم الا في نفي الولد فلا يجوز التحكيم فيه لأنه حقائق نسبة فلا يسقط برضا غيره إلا ان كان بالغاً ورضى (قوله كلماته) أى الخمس (قوله فيقول قل الخ) ظاهره أنه لا بد من تلفظ القاضي بهاراً لا يكفي الأمر منه بها وهو ما اعتمد عليه شيخنا وظاهر كلام الشارح خلافه حيث قاسه على اليمين وذلك كاف فيها ولم يرتضه شيخنا تغليباً لمعنى الشهادة (قوله وأن يتأخر الخ) فلو حكم ما لم يتقدمه نقض حكمه (قوله ويلاعن

الكلمات احتاج لنفيه الى إعادة اللعان ولا يحتاج المرأة الى إعادة لعانها وقبل يحتاج (وتقول هي) أربع صرار (أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيما رماها به من الزنا والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيه) وتشير اليه في الحضور وتميزه في الغيبة كما في جانبها في الكلمات الخمس وتأتي في الخامسة بضمير التسكلم فتقول غضب الله على آخره ولا يحتاج الى ذكر الولد لأن لعانها لا يؤثر فيه وقيل تذكركه فتقول وهذا الولد ولده ليستوى اللعانان (نفيه) تقدم فيما اذا أنت بولد علم أنه ليس منه أنه لا يقدفها اذا احتل كون الولد من وطء شبهة وحينئذ يقول في اللعان لنفيه كما قاله الماوردى أشهد بالله انى من الصادقين

[قوله فان غابت] أى بسبب حيض أو غيره من ممرض أو موت ونحوه [قوله في الكلمات] أى في كل منها وذكر الزانى واجب أيضاً ان أراد اسقاط الحد بسببه [قوله أن الوطء بالشبهة] يريد وطء نفسه [قوله لاحتمال الخ] أقول فلو قال من اصابته غيرى أو من وطء غيرى ونحو ذلك فينبغي أن يكون كافياً وحده لا انتفاء هذا الاحتمال والله أعلم [قوله ولا يحتاج المرأة الخ] لا يقال كيف يكون ذلك مع اشتراط تقدم لعانه على لعانها لأنها تقول قد تقدم وأوجب الحد عليها لولا لعانها وانما أعيد لنفي الولد خاصة هذا مظهره وهو ظاهر ان شاء الله [قوله وحينئذ الخ] لا يخفى أنه قد يجوز أن يكون من وطء شبهة وأن يكون من نكاح لغير سابق قال الزركشى وطريقه أن يقول من اصابته غيرى اه [قوله لم يصح ذلك] وكذا ذكر أسماء غير الحلالة من أسماءه تعالى [قوله وقيل لا يصح الخ] لهذا قال الزركشى لوهر في هذه المسئلة بالذهب لوافق اصطلاحه يعنى أبدل لفظ الغضب بلفظ اللعان فان فيه طريقين [قوله ويلقن]

فيها ويميتها به من اصابة غيرى لها على فراشي وأن هذا الولد من تلك الاصابة ما هو منى الى آخر كلمات مغن اللعان ولا تلحق المرأة اذ لا حد عليها بهذا اللعان حتى يسقط بلعانها ولم يذكر الشيخان ما قاله (ولو بدل) بالبناء للفعول (لفظ شهادة بخلاف ونحوه) كأن قيل أحلف أو أقسم بالله الى آخره (أر) لفظ (غضب بلعن وعكسه أو ذكرنا قبل تمام الشهادات لم يصح) ذلك (في الأصح) اتباعاً لنظم الآيات السابقة وقيل يصح ذلك نظراً للمعنى وقيل لا يصح أن يأتي بدل لفظ الغضب بلفظ اللعن لأن الغضب أشد من اللعن بخلاف العكس وتشتط الموالات بين الكلمات الخمس على الأصح فيؤثر الفصل الطويل (ويشترط فيه) أى في اللعان (أمر القاضي) به (ويلقن كلماته) في الجانبين فيقول قل أشهد بالله الى آخره لأن اللعان يمين واليمين لا يعتد بها قبل استحلاف القاضي وان قلب فيه معنى الشهادة فهي لا تؤدى الا عندئذ بإذنه (وأن يتأخر لعانها عن لعانه)

لأن لعانها لا سقط الحد الذي وجب عليها بل لعان الزوج (ويلاعن أخرس بإشارة مفهومة أو كتابة) كالبيع فإن لم يكن ذلك لم يصح قذفه ولا لعانه ولا غيرها لتصرف الوقوف على ما يريده (ويصح) اللعان (بالجمية) وإن عرف العربية لأن المقلب فيه معنى اليمين أو الشهادة وهما باللفظ سواء وتراعى ترجمة الشهادة واللعن والغضب (وفيمن عرف (٣٥) العربية وجه) أنه لا يصح لعانه بالجمية لعدم له ما يريده

بالجمية لعدم له ما يريده  
الشرع به مع قدرته عليه  
وطى الصحة بها إن أحسنها  
القاضي استحب أن  
يحضره أربعة من محسنها  
وان لم يحسنها فلا بد ممن  
يترجم ويكنى من جانب  
المرأة اثنان لأن لعانها للثني  
الزنا وفي جانب الرجل  
طريقان أحدهما على  
قول إن الاقرار بالزنا يثبت  
بأثنين أو يحتاج إلى أربعة  
لأن لعان الزوج قول يثبت  
به الزنا عليها كما أن الاقرار  
بالزنا قول يثبت به الزنا  
وأصحهما القطع بالاكتفاء  
بأثنين والأظهر نبوت  
الاقرار بأثنين (ويظن)  
اللعان (بزمان وهو بعد  
عصر جمعة) فيؤخر إليها إن  
لم يكن طلب أكيد فإن كان  
فبعد عصر أى يوم كان لأن  
اليمين الفاجرة بعد العصر  
أغلظ عقوبة حديث  
الصحيحين بالوعيد  
الشديد في ذلك وبعد عصر  
الجمعة أشد لأنه ساعة  
الاجابة فيها عند بعضهم  
وهما يدعوان في الخامسة  
باللغو والغضب (ومكان  
وهو أشرف بلدة) أى  
بلد اللعان (فبمكة بين

أخرس) أصلى الحرم أو طارثه ولم يرج زواله قبل ثلاثة أيام ولا ينتظر وقوله بإشارة تغليباً لجانب اليمين  
الذى هو الأصح غالباً ولو قال بعده لم أرد القذف بإشارتي لم يصدق أو لم أرد اللعان لم يصدق فيما عليه كالتحريم  
المؤبد والفرقة ويقبل فيه كشيوت نسب الولد ولزوم الحد له وله اللعان لثنيهما حيث لم يفت ولو نطق  
في أثناء اللعان بغير ما أشار به أو كتبه ولا بد من كتابة الكلمات الخمس وله كتابة بعضها وإشارة للباقي  
فلو في كلام المصنف مانعة خلقاً ويكتب مع الكتابة إلى نويت كذا (قوله ترجمة الشهادة الخ) وكذا  
لغة الله كاس (قوله وأصحهما) هو المعتمد (تنبيه) ما ذكر في لعان الأخرس يجرى في قذفه (قوله  
ويظن) قال شيخنا والتعليقات منوعة بنظر القاضي ولا عبرة برضا الزوجين فيها ولا تغليظ فيمن  
لا يعظم زماناً ولا مكاناً كالدهري والزنديقي فيلاعن في مجلس الحاكم كإسائي ويحسن أن يحلف بالله الذي  
خلقه ورزقه ونحو ذلك (قوله بزمان) ولو لكافر فيما يظن من الأوقات عندهم ومن الأوقات عندنا  
الشريعة نحو رجب ورمضان والعيد وعاشوراء (قوله بعد عصر) أى بعد أول وقت فهور فيه وبعد فعله  
أولى وكونه بعد عصر الجمعة أكد (قوله عند بعضهم) وهو قول من أحد وأربعين قولاً فيها أرجحها أنها  
فيما بين جالس الخطيب على المنبر إلى فراغ الصلاة كما صرح بها (قوله أى بلد اللعان) ويحرم الانتقال من  
بلد إلى غيره ولو لم تكن المدينة واللعان في الأماكن الآتية في كل بلدانها هو فيها (قوله الركن الأسود)  
وصف بوصف الحجر الذي فيه والسواد طارئ عليه لما في الحديث أنه نزل من الجنة أشد بياضاً من اللبن  
فسودته خطا إلى آدم (قوله والمقام) أى المعروف بمقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم وهو حجر نزل له من  
الجنة وكان يقوم عليه عند بناء البيت فيرتفع به حتى يضع حجر البناء فوق الجدران ثم يهبطه (قوله رهو)  
أى ما بينهما (قوله المسمى بالحطيم) لما قيل إنه حطم أى مات فيه ألوف من الأنبياء وغيرهم (قوله  
وقيل في الحجر) بكسر الحاء والأصح أنه بسان عنه لأن غالبه من البيت وهو بسان عن ذلك لأنه أفضل من  
المسجد حوله ولذلك قدم الحطيم وقيل إن في الحجر قبر اسمعيل وأمه هاجر (قوله بيت المقدس) ويسمى  
إطياء بكسر أوله وثالثه مع المد (قوله عند الصخرة) وهى أشرف المسجد لأنها قبلة الأنبياء كما قيل وان  
نوزع فيه ولأنها من الجنة أيضاً (قوله ومحمه البغوى) هو المعتمدان لم يضعدا فعند المنبر من جهة المحراب  
وهو في المدينة الشريفة من الروضة المنيفة لأنها ما بين القبر الشريف والمنبر وهى من الجنة أو تستبرجها من  
الجنة كما قيل وقد ورد أن الحلف فيها يوجب النار (قوله حائض) ولو متحيرة وكذا النساء ويندب  
ممن هما قبله ثم التفتين معتبر في سائر الكلمات ولا يكتفى في أولها فقط (قوله لأن لعانها الخ) استدل  
الزركشى بقوله تعالى ويدراً عنها العذاب (قوله ويلاعن أخرس) أى بناء على أن المقلب كونه يميناً فإن  
قلنا شهادة لم يصح منه (قوله أو كتابة) أى فيكتب كلمات اللعان أربع مرات ثم الخامسة (قوله وهو بعد  
عصر جمعة) الأولى أن يكون بعد فعله (حديث الصحيحين) وفي هذا الوقت أيضاً تنزل الملائكة  
وتسعد بالأعمال (قوله عند المنبر) روى ابن ماجه والحاكم ومصححه لا يحلف عند هذا المنبر عبد ولا أمة  
ولو على سواك رطب الاوجب له النار ثم المراد عند المنبر مما يلي الحجر الشريف وهو الروضة من الله علينا  
برؤية ذلك قبل الممات ثم الجنة من غير سابقة عذاب آمين صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم (قوله  
الصخرة) في الحديث الشريف الصخرة من الجنة (قوله لا يلقى) أى لأنه رفعة وليس من أهلها (قوله وذمى)

الركن) الأسود (والمقام) وهو المسمى بالحطيم وقيل في الحجر (والمدينة عند المنبر وبيت المقدس عند الصخرة وغيرها عند منبر  
الجامع) وهل يصعدان منبر المدينة وغيرها ثلاثة أوجه أحدها ومحمه البغوى نعم لأن النبي ﷺ لا عن بين الجملاني وأمر أنه على  
المنبر رواء البقي لكن ضعفه والثاني لأن السعود لا يلقى بحالهما والثالث إن كثير القوم صعد المنبر وهما والا فلا (د) فلاعن (حائض

باب المسجد ) حرمة مكنتها فيه ويخرج القاضي إليها أويبعث نائباً ( وذى في بيعة ) للنصارى ( وكنيسة ) لليهود لأنهم يعظمونها  
كعظيمنا المساجد ( وكذا يفتى نار مجوسى في الأصح ) لأنهم يعظمونه فيحضره القاضي رعاية لاعتقادهم شبهة الكتاب والثاني  
لأنه ليس له حرمة وشرف فيلاعن ( ٣٦ ) في المسجد أو في مجلس الحكم ( لا يبت أصنام ونحوها ) لأنه لا حرمة له واعتقادهم

أماهما الزوال المانع ( قوله ) باب المسجد ) فيخرج إليها الحاكم بعد فراغ لعان الرجل عند المنبر ( قوله )  
لحرمة مكنتها ) أى لاعتقادها الحرمة فالجنب المسلم كذلك وهل يلحق بهما من به نحو جراحة نضاجة أو على  
بدنه مثلاً نجاسة غير معقوفة وخرج المرأة الكافرة ولوتحت مسلم ولو حائضاً والكافر الجنب فيدخلان المسجد  
لعدم ما ذكر فيهما الادخول المسجد الحرام ( قوله وذى ) ومثله المعاهد والمؤن وكذا الذمية ولوتحت مسلم  
ككافر ولوطالب الذمى المسجد أجيب جوازاً لا ندباً ( قوله ) بيعة للنصارى وكنيسة لليهود ) وهذا هو الأصل  
والعرف الآن بعكس ذلك ( قوله ) فيحضره القاضي ) وكذا الجمع المتقدم نعم ان كان فيها صور محرمة  
حرم الحضور فيها ( قوله ) لأنه لا حرمة له ) أى ليس لأهله احترام وأن دخوله معصية ( قوله ) فيلاعن في  
مجلس الحكم ) ومثله نحو زنديق ودهرى ممن لا يعظم زماناً ولا مكاناً ككافر ( قوله ) صورته أن يدخل دارنا  
بأمان ) قال شيخنا وفي التصور نظر إذ لا يمكن من اتخاذ بيت نار عندنا ولو اتخذ هدم ولا تنتقل معه إلى  
بلاده لأن النقل من بلد الملاءن إلى غيره لا يجوز ولو لمسكة والمدينة كاتقدم وحضور الأماكن المتقدمة فيها  
أبما هو لمن هو فيها وقت اللعان ككافر ( قوله ) فان الزنا الخ ) يفيد اعتبار كونهم من أهل الشهادة ومن يعرف  
لغة المتلاعنين ( قوله ) وعظهما ) بعد أن يأتي رجل من ورائه ويضع يده على فيه وامرأة من ورائها  
كذلك كما أمر به صلى الله عليه وسلم ( قوله ) ويبلغ ) أى ندباً فهو عطف على وعظ ( قوله ) ويجامس الخ ) يفيد  
أن كلامهما يكون بحيث يرى الآخرون يسمع كلامه وهو مندوب وخلافه مكروه لا لعذر كسائر المندوبات هنا  
( تنبيه ) يكفي لعان واحد في الزوجة وان تعدد الزنا والزاني سواء طلب كل واحد منهما أو أحدهما ولو قبل  
الآخر فله اللعان لدفع الزاني إذا طلب قبلها نعم لو ذكر بعض الزناة في لعانه فليغيره مطالبته وله اللعان أيضاً لدفعه  
وهكذا ولا يكفي لعان واحداً كثر من زوجة بل لابد من لعان لكل واحد وان اتحد الزاني سواء قذفه معاً  
أم مرتباً ورب اللعان ندباً في المرتب وفي المعية يبدأ باجتهاد قاض أو رضامنهن أو بقرعة ان تنازع عن ( قوله )  
زوج ) ولو فيها مضى كما يعلم عما يأتي وخرج به السيد في أمته وسيأتي ( قوله ) يعزر المميز ) منهما فان كلاً سقط

الأحسن وكتاني ليشمل من دخل دارنا بأمان من أهل الكتاب [ قوله لأنه ليس له حرمة وشرف ] هذا برهم  
أن البيع والكنايس لها حرمة وشرف وهو ممنوع فالأحسن ما قلناه غيره لأنه لم يكن لها حرمة قط ( تنبيه )  
الكافرة ففعل ذلك وان كان زوجها مسلماً لكن قال الرافعى وغيره ان رضى الزوج فأفهم امتناع ذلك اذا  
منع منه وعلى أن التغليظ عليها حقه فله ترك هذا محصل ما في التكملة ولكن فيها بعد ذلك أن التغليظات  
راجعة لنظر القاضي لا تتوقف على رضا الزوجين [ قوله في المكان ] فيه أيضاً طريفة بالقطع بالاستحباب  
تدس لابن القاص لكنها شاذة فلنأتركها الشارح رحمه الله [ قوله قائمين ] الأوضح من قيام [ قوله زوج ]  
مما خرج به السيد في الأمة [ قوله يصح طلاقه ] وذلك لأنه عين فاشترط فيه ما اشترط في الخالف دون  
الشاهد واحتج الأصحاب على كونه يميناً وليس شهادة بما في الحديث في قصة هلال أحلف بالله الذي لا إله إلا  
هو أني لصادق وبأن المرأة لما أتت به على التعت المكروه قال صلى الله عليه وسلم لولا الأيمان لكان لي ولها  
شأن وبأنه يصح من الفاسق والأعشى ويؤتى به في معرض الحضرة وبلعن الملاءن لنفسه والشخص  
لا يشهد لنفسه وبأن المرأة تساوى الرجل وبأن الأيمان تكرركافي القسامة بخلاف الشهادة قال النووي

غير مرعى فيلاعن في  
مجلس الحكم وصورته أن  
يدخل دارنا بأمان أو  
هذه ( وجمع ) أى ويغلف  
محضور جمع من أعيان  
البلد ( أقله أربعة ) فان  
الزنا يثبت بهذا العدد  
فيحضران اثباته باللعان  
( والتعليقات سنة لا فرض  
على القصب ) كغليظ  
اليمين بتعديد أسماء الله  
تعالى ووجه الفرض  
الاتباع وهما قولان في  
المكان طردا في الزمان  
والجمع ومنهم من قطع  
بالاستحباب فيها والأصح  
القطع به في الجمع دون  
الزمان ( ويسن للقاضي  
وعظهما ) بأن يخوفهما  
بالله تعالى ويقول لهما  
عذاب الآخرة أشد من  
عذاب الدنيا ويقرأ عليهما  
ان الذين يشترون بعهد  
الله وأيمانهم الآية ( ويبلغ  
عند الخامسة ) منهما في  
الوعظ فيقول له اتق الله  
فان قولك على لعنة الله  
توجب اللعنة ان كنت  
كاذباً ويقول لهما مثل  
ذلك بلفظ الغضب لعلهما  
يعجزان ويتركان فان أيا  
لحقهما الخامسة ( و ) يسن

( أن يتلاعنا قائمين ) ليراهما الناس ويشهر أمرهما ويجلس هي وقت لعانه وهو وقت لعانها  
( وعظهما ) أى للملاءن ( زوج يصح طلاقه ) بأن يكون بالغا عاقلاً وسواء الذمى والرقبى والمحدود في القذف والسكران وغيرهم  
قد يصح من سبي وجنون ولا يقتضى قذفهما لعاناً بعد كماله يعزر للمميز على القذف تأديباً وللعان



من أجنبي وتقدم محته من الرجعية في باب الرجعة وسيأتي محته من البائن حيث كان ولد (ولو ارتد بعد طه فزذف وأسلم في العدة لاحقاً) لبقاء النكاح (ولو لاحقاً) حال الردة (ثم أسلم فيها) أي في العدة (صح) لعانه لتبين وقوعه في صلب النكاح (أو أصر) على الردة حتى اقتضت العدة (صادف لعانه بينونة) لتبين الفرقه من حين الردة فإن كان هناك ولم تقاه باللعان فهو نافذ والابتداء فساد ولا يندفع به حد القذف على الأصح (ويتعلق بلعانه فرقته) لحديث البيهقي المتلاعنان (٣٧) لا يجتمعان أبداً ولولم تحصل الفرقه

كان الاجتماع حاصلًا وهي فرقته فسح كالرضاع لحصولها بغير انقضائه وتصل ظاهراً وباطناً وقيل إن كانت الزوجة صادقة لا تحصل باطناً (وحرمه مؤبدة وإن أ كذب نفسه) للحديث المذكور (وسقوط الحد عنه) أي حد قذفها أو تعزيره إن كانت غير محصنة (ووجوب حد زناها) وسيأتي سقوطه بلعانه دل على ذلك كله الآيات السابقة، وسيأتي في أواخر الباب مسئلتان لا يجب عليهما فيها حد الزنا، والذممة يجب عليها الحد بناء على وجوب الحكم بينهما إذا تراضوا إلينا وهو الأظهر وعلى مقابله لا يجب حتى ترضى بحكمنا فإن رضيت ولم تلعن حدث (واتقاء نسب نقاه بلعانه) أي فيه حيث كان ولد لما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة (وانما يحتاج إلى نفي ممكن

التعزير اكتفاء بزاجر النكاح (قوله من أجنبي) منه السيد في إمامته فنفية بالاستبراء والحلف ولو ملك زوجته وأنت بولده يمكن من النكاح فقط فله اللعان لنفيه وتناهد الحرمة (قوله حال الردة) كلامه فيمن قذف حالة الردة والحكم لا يتقيد بذلك فلو قذفها قبلها ولم يكن ولد أو كانت قبل الدخول كان كذلك وانما قيد المصنف بما ذكر لأنه الصورة التي يتبين فيها فساد اللعان حيث لا ولد وأصر واستدخل المني ولو في الدبر كالوطء (قوله بلعانه) ولو كاذباً ولم تلعن هي أول حكم الحاكم به (قوله لا يجتمعان) قال شيخنا الرملي كوالده لا في الدنيا ولا في الآخرة حتى في الجنة (قوله وحرمه مؤبدة) ولو ملك لها بعده أو كانت أجنبية كوطء الشبهة (قوله وإن أ كذب نفسه) لكن إذا كذب نفسه سقط الحد عنها وكذا عنه كافي المطلب وواقفه الخطيب (قوله حد قذفها) إن كانت محصنة أو تعزيره إن لم تكن محصنة والاعتبار في ذلك بحالة القذف لا بما بعده وأقبله وكذا حد قذف الزاني وتعزيره إذا ساء في لعانه فلو عمم الشارح لكان أولى فإن لم يسمه أعلام اللعان لأجله ولو طلب الزاني حقه قبل طلبها فله اللعان لدفعه ثم إذا طلبت لاعن أيضاً كما مر (قوله مسئلتان) وهو ما لو قذفها زنى مطلق أو مضاف لما قبل نكاحه بناء في الثانية على مرجوح (قوله واتقاء ولد) ونسقط حصاتها إن لم تلعن وكذا إن لا عنت بذلك الزنا الذي عينه وأطلق ولا تسقط في حق غيره ولا في حقه بغير ذلك الزنا ولا تسقط حصانة الزاني مطلقاً (قوله يمكن منه) خرج الممسوح ومن لم يبلغ تسع سنين (قوله بأن ولدته) وهو تام ولا يعتبر ما تقدم في الرجعة (قوله من العقد) الأولى من إمكان اجتماعهما ولا نظر لنحو إرسال مائه إليها أو وصوله بنحو ولاية كما مر (قوله والنفي على الفور) بأن أتى إلى القاضي رحمه الله في التفتيح والمراد بالزوج من له علقه النكاح فلا يردها لعان الأجنبي بعد البينة لتنفى الولد أو الحد ولا لعان من وطء بشبهة من ظنها زوجته أو أمته أو في نكاح فاسد ثم قذفها فانه يلعن لتنفى النسب وقوله أو الحد أي فيما إذا قذفها حال النكاح ثم أبانها فانه يلعن [قوله حيث كان ولد] مثله ما لو قذفها في حال النكاح ثم أبانها كما سيأتي في أول الفصل [قوله والابتداء فساد الخ] هذا محله إذا كان القذف في حال الردة كما هو صورة المسئلة التي في المنهاج فإن كان في حال النكاح فهو صحيح كما لو قذف زوجة ثم أبانها [قوله فرقته] لا يشكل على ذلك قول عويمر لها ثلاثا تعقب اللعان لأنه يحتمل أن يكون ذلك لما وجد في نفسه الهلم بصدقه وكذبها وجر أنها فطلقها جاهلاً بحكم اللعان قاله الشافعي رضي الله عنه [قوله وإن أ كذب نفسه] أي لا يفيد ذلك عود النكاح ولا منع التأيد لأنهما حق له وقد بطل باللعان بخلاف الحد ولحق النسب فانهم ما يعودان لأنهما حق عليه وأما أحدها فهل يسقط قال في الكفاية لم أره لكن في كلام الامام ما يفهم السقوط وجزم به في المطلب فلا تتحد ولا تحتاج إلى اللعان أقول وفي ذكر المتن وإن أ كذب نفسه قبل هذا إشارة إليه [قوله وسقوط الحد] لأن ظاهر قوله تعالى فشهادة أحدهم إلى آخره يفيد ذلك [قوله ووجوب حد زناها] أي إذا أضافه لحال الزوجية والافسائي [قوله أي فيه] أراد الشارح رحمه الله تعالى بهذا أن قول الشخص وأن هذا الولد ليس مني من جملة اللعان [قوله لاتقاء زمن الخ] علة للتعذر وكذا الكلام في الاتقاء بين الآتين [قوله لاتقاء

منه فإن تعذر) كونه منه (بأن ولدته لستة أشهر من العقد) لاتقاء زمن الوطء والوضع (أو) لا أكثر من ستة أشهر بزمن الوطء والوضع و(طلق في مجلسه) أي مجلس العقد لاتقاء إمكان الوطء (أو نكح وهو بالشرق وهي بالمغرب) لاتقاء إمكان اجتماعهما في المدة المذكورة (لم يطعته) لاستحالة كونه منه (وله نفيه ميتاً) لأن النسب لا ينقطع بالموت بل يقال هذا الميت وله فلان (والنفي على الفور في الجديد) كلرد بالعب بجامع الضرر بالامساك والقيم لأن أمر النسب خطير قد يحتاج فيه إلى نظر وقامل فيمهل ثلاثة أيام وله النفي متى شاء ولا يسقط إلا باسقاطه قولان (وبعذر)

قول الفور (لعذر) كأن بلغه الخبر ليلاً فأخرجني يصبح أو حضرته الصلاة فقدمها أو كان جائعاً فأكل أو مريضاً أو هبوباً  
أولم يجد القاضي فأخبره عليه أن يشهد أنه باق على النفي فإن لم يكن عذر بطل حقه من النفي بالتأخير ولحقه الولد (وله نفي  
جل وانتظار وضحه) لينتقل ويقتضى احتمال كونه ربحاً فإن قال علمت أنه ولد وأخبرت رجاء الاجهاض مينا فأكتفى كنف  
الأمر ورفع السر بطل حقه من النفي في الأصح المنصوص لتأخيره بلا عذر مع علمه ، والثاني لأن الحمل لا يبين فلا أثر قوله  
علمته (ومن آخر) النفي (وقال جهلت الولادة صدق بيئته ان كان غائباً) قال في الشامل إلا أن تستفيض وتنتشر (وكذا  
الحاضر) يصدق (في مدة يمكن جهله فيها) بخلاف ما لا يمكن ويختلف ذلك بكونهما في محلة أو محلتين أو دار أودارين (ولو  
قبل له تمت بولده أوجله الله (٣٨) لك ولها صالحا فقال آمين أو نعم تعذر نفيه) لتضمن ذلك للأقرار به

والأقرار لا يرتفع بالنفي  
(وان قال بذاك الله خبراً  
أو بارك الله عليك فلا)  
يتعذر نفيه لأن ذلك  
لا يتضمن الأقرار به ،  
والظاهر أنه قصد مكافأة  
الله بما عساه (وله اللعان  
مع امكان يئنه بزناها)  
لأنه حجة كالبينة (ولها)  
اللعان (لرفع حد الزنا  
عنها بامانة) ولا يتعلق  
باعتها غير ذلك فان أثبت  
زناها بالبينة فليس لها  
أن تلعن لرفع الحد لأن  
اللعان حجة ضعيفة فلا  
يقاوم البينة .

(فصل : له اللعان لنفي  
وله وان عفت عن الحد  
فزال النكاح) بطلاق  
أو غيره بل يلزمه اذا علم  
أن الولد ليس منه كما تقدم  
(ولرفع حد القذف وان  
زال النكاح ولا ولد  
وتعزيره) أي ولرفع تعزير

ويقول له إن الولد ليس مني بخلاف اللعان (قوله لعذر) قال شيخنا الرملي من أعذار الجملة إلا  
قليلاً منها ، وظاهر قياسه على العيب كما سبق أن تعتبر أعذاراً هناك وفي ابن حجر اعتبار الأضييق  
فيهما فانظرو (قوله بطل حقه) هو المعتقد (قوله جهلت الولادة) وكذا لو ادعى جهل النفي  
أو القورية فيه كمن أسلم وقرب عهده أو قال لم أصدق الخبر وهو غير عدل (قوله تعذر نفيه) يعلم  
بحمل على ولد آخره (قوله وان قال) أي في وقت لا ينافي الفور (قوله ولها) بل يلزمها ان صدقت  
(نفيه) لو أسلم ذمياً بعد نفي ولده لم يتبعه في الاسلام فان استلحقه ولو بعد موته وقسمه تركته  
على ورثته الكفار تبعه وحكم باسلامه ونقضت القسمة ورجع الارث له ولا نظر للنهية .  
(فصل) فيما يترتب على اللعان وحكمه (قوله ولرفع حد القذف) ان طوبى به كما مر (قوله غير  
محسنة) أو مكرهة أو نائمة أو جاهلة بالحكم (قوله طفلة) وكذا مسح ورتقاء وقرناء ان لم يقيد بالدبر  
ويستفصل لو أطلق (قوله لا يطلبها) أي في غير الصغيرة ويستوفيه القاضي فيها ولا يطلب لها لو بلغت بحد

امكان اجتماعهما في المدة [أي لأن من بالشرق لا يمكن اجتماعه مع الذي بالمغرب والعكس في المدة المذكورة  
وهي ستة أشهر ولحظتان أي لم يلحقه أي ولداً استلحقه] (قوله على قول الفور) صرح الزركشي بأنه يعذر  
في التأخير لعذر من الثلاث على القول بها أيضاً [قوله مع امكان بيئته] ظاهر القرآن بخالفه ولكن صدق عنه  
الاجماع قال الزركشي ومن أحسن الأجوبة أن شرط العمل بالمفهوم أن لا يخرج على سبب وسبب الآية  
كان الزوج فيه فاقد البينة [قوله ولها لرفع حد الزنا] ظاهر العبارة أن لها تركه وان كان الزوج كاذباً  
لكن صرح الشيخ عز الدين في القواعد بالوجوب لئلا تجلد أو ترحم فتفضح أهلها .  
(فصل : له اللعان لنفي ولده) أي ولومن وطء شبهة أو نكاح فاسد ، والغرض من هذا الكلام  
أن ثمرات اللعان للتقدمة لا يضر تخلف بعضها في مثل هذا [قوله ولرفع حد] لو أضاف الزنا إلى  
ما قبل النكاح فلا لعان كما يعلم مما سيأتي [قوله ولتعزيره] أي لأنه اذا كان يسقط الحد فالتعزير  
أولى ، والظاهر أن الفرقة تثبت بهذا اللعان وأنه يفعل ذلك وان زال النكاح لكن عبارة  
المنهاج توهم خلاف الثاني [قوله تعزير تكذيب] كأن وجه التسمية مافي التعزير من اظهار  
كذب القاذف بخلاف الصغيرة التي لا يمكن وطؤها ومن ثبت زناها [قوله عن الحد] ومثله التعزير

القذف بأن كانت الزوجة غير محسنة كالذمية والرقيقة والصغيرة التي يوطأ مثلاً (لا تعزير تأديب لكذب) [قوله  
محكوم (كقذف طفلة لا يوطأ) أو صدق ظاهر كقذف كبيرة ثبت زناها بالبينة أو باقرارها والتعزير في غير ذلك يقال فيه تعزير تكذيب ولا  
يستوفى الا بطلبها وتعزير التأديب في الطفلة يستوفيه القاضي منعاه من الايذاء والخوض في الباطل وفي الكبيرة المذكورة لا يستوفى الا بطلبها  
على الصحيح (ولو عفت عن الحد أو أقام بيئته بزناها أو صدقته) فيه (ولا ولد) في الصور الثلاث (أو سكنت عن طلب الحد) ولم تعف (أو جنت  
بعد قذفه) ولا ولد في صورتين أيضاً (فلا لعان في الأصح) اهدم الحاجة إليه لسقوط الحد في الصور الثلاث الأولى ولا تفتاء طلبه في صورتين  
الأخريتين والثاني له اللعان لفرض الفرقة المؤبدة والانتقام منها بإيجاب حد الزنا عليها ويستوفى في الجنونة بعد افاقها ان لم تلعن واذا  
كان في الصور الخمس ولده له اللعان لنفيه قطعاً (ولو ألبتها) بطلاق أو فسخ (أو ماتت ثم قذفها بزنا مطلق أو مضاف إلى) زمن هل

(ما بعد النكاح لاهن ان كان ولد ياحقه) يريد نفيه ونفاه في لعانه كما في صلب النكاح ويسقط حد القذف منه بلعانه ويجب به على البائن حد الزنا المضاف الى حالة النكاح بخلاف المطلق ويسقط بلعانها اما اذا لم يكن ولد فلا يلاعن ويحد وقيل يلاعن ان اضاف الزنا الى حالة النكاح ويدخل في الولد الحمل فيلاعن قبل انفصاله في الاظهر فان لاهن وبان أن لاجل بان فساد اللعان (فان اضاف) الزنا (الهما) أحفظ من (قبل نكاحه فلا لعان ان لم يكن ولد) ويحد كقذف أجنبية (وكذا ان كان) ولد (في الأصح) (٣٩) والثاني له العان لأنه قد يظن

الولد من ذلك الزنا فينفيه باللعان وأجيب بأنه كان حقه حقيقاً أن يطلق القذف ولا يؤرخه (لكن له إنشاء قذف) مطلق (وبلاهعن) تأنيها للولد ويسقط عنه بلفظه حد القذفين فان لم ينفق حد وعلى مقابل الأصح ورجحه أكثرهم كقوله في الشرح الصغير اذا لاهعن سقط الحد عنه بلعانه ولا يجب به على البائن حد الزنا في أحد الوجهين لأنها لم تلتحق بفراشه حتى ينتقم منها باللعان وحيث لم يجب عليها في هذا وفي المطلق ففي تأييد حرمتها عليه وجهان الأصح نعم وعلى مقابله قال في الروضة هل يفقر الى محلل كالطلاق الثلاث وجهان الصحيح لا واسقط منها مسألة الموت (ولا يصح نفي أحد التوأمين) بأن ولدتهما معا أو أحدهما بعد الآخر بينهما أقل من ستة أشهر لأن الله تعالى لم يجر العادة بأن يجتمع في الرحم ولد من ماء رجل وولد من ماء آخر فالتويمان من

(قوله ما بعد النكاح) أي بعد عقده فهو في حال نكاحه (قوله فلا يلاعن) هو المعتبر (قوله في الأصل) هو المعتبر (قوله وكذا ان كان الخ) هو المعتبر (قوله مطلق) أو مضاف لما بعد نكاحه كما مر (قوله في أحد الوجهين) هو المعتبر (قوله الأصح نعم) المعتبر خلافاً فلا تأيد الحرمة (قوله الصحيح) المعتبر خلافاً فلا بد من تحليل (قوله يجمع) وفي نسخة يجتمع وعلى الأولى يقرأ الفعل مبنياً للجهول بدليل رفع ولد بعده (قوله لحقه الآخر) ويحد بقذفها لمناقضه كلامه (قوله فسكت عن نفيه) أي لم ينفقه فوراً ومثله لومات الزوج قبل انفصال الثاني وبعد في الأول (قوله لحقه الأول) ولا يحد لقذفها في هذه لأنه بحكم الشروع وانما لم يذغ الثاني تبعاً للأول لقوة الذنب فإنه ثبت بغير استدعاء مع الامكان ولأنه ثبت بعد نفيه ولا عكس (قوله ستة أشهر فصاعداً) فيه مع مقابلة نظر اذ ما بين الستة ودونها يصدق بلحظة وكونه معها لا يجتمع ماء الرجلين وبدونها لا يحتمل ماؤهما تناقض لأنهما قد اجتمعا في جميع المدة قبل تلك اللحظة اتفاقاً وبذلك علم فساد قول بعضهم إن المراد أنه لا يجتمع ميان لتخلق أو أن في الرحم تقرباً متعددة اذ انزل المني في واحدة انسدت فتأمل ذلك وحرره وراجعه من مظانه

### (كتاب العدد)

اسم من اعتد أو جمع عدة بكسر العين فيها وهي لغة مأخوذة من العدد بفتحها لاشتراكها عليه غالباً وضمها لنحو أهبة القتال وجمع هذه عدد بضم العين أيضاً (قوله وهي) أي شرعاً (قوله لتعرف الخ) هذا هو الأصل فيها فان أصل مشروعيها لصيانة الأنساب وصيانة اختلاط المياه وقد تكون للتعب أو للتفجع كما سيأتي وللطلب فيها التعبد بدليل عدم الاكتفاء بقره مع حصول البراءة به (قوله حرة) ولو بظنه أو في الواقع فلو طوى أمة يظنها حرة اعتدت كحرة نظراً لظنه أو حرة يظنها أمة فسكحة نظراً للواقع (قوله بفرقة حتى) ومنها مسخه حيواناً (قوله وفسخ) منه أو منها بالعيب مثلاً (قوله كامان ورضاع) هما انقصاص كالردة لا فسخ فان كانا مثاليين للفسخ فالمراد به ما يعم الانقصاص فتأمل (قوله بعد ووطء) ولو في دبر أو بد كخصي أو صغير يمكن ووطء كما يأتي أزدكر أشل أوزائد على سمت الأصل فقط وضبط الزركشي الوطء الموجب للعدة بما لا يوجب الحد على الواطئ وان أوجبه على الموطوءة نعم قال شيخنا لا تجب العدة بوطء المسكرة

[قوله ما بعد النكاح] أي بعد عقده [قوله كما في صلب النكاح] قاله الزركشي وأولى لأن اللعان حجة ضعيفة فاذا أثرت مع قيام الفرائض فبعد انقطاعه أولى [قوله فان اضاف] مثل هذا ما لو صدر منه القذف في حال الزوجية وأضافه الى ما قبل النكاح [قوله في أحد الوجهين] لعل سبب التعريف أنهما وجهان مذكوران في لعان الموطوءة بشبهة أو نكاح فاسد اذا كان هناك ولد ثم قذف ولا عن فان الظاهر أن في وجوب الحد عليها خلافاً وأن الأصح عدم الوجوب لعدم تاطيع الفرائض [قوله فسكت عن نفيه] جعل الزركشي مثل ذلك ما لو مات الزوج قبل انفصال الثاني وبعد نفي الأول .

### (كتاب العدد)

[قوله النكاح] خرج الوطء في غير النكاح فلا عدة فيه الا في وطء الشبهة .

ماء رجل واحد في حل فلا يصح أن ينفي أحدهما ولو نقاهما باللعان ثم استلحق أحدهما لحقه الآخر ولو نفي أولهما باللعان ثم ولدت الثاني فسكت نفيه لحقه الأول مع الثاني أما اذا كان بين وضئ الولدين ستة أشهر فصاعداً فهما حلالان يصح نفي أحدهما (كتاب العدد) جمع عدة وهي مدة تترى فيها المرأة لتعرف براءة زوجها من الحمل (عدة النكاح ضربان الأول متعلق بفرقة حتى بطلاق وفسخ) كامان ورضاع (وانما تجب بعد ووطء) بخلاف ما قبله لقوله تعالى ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن

فلنكس طهر من عدة (أواستدخل منه) لانه كالوطء (وان يتيقن براءة الرحم) كافي الصغير تعبد (لا بخلو في الجديد) والقديم حكم  
مكتم الوطء لأنها مظنة (وعدة حرة ذات أقراء) بأن كانت تحيض (ثلاثة) قال تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء (والقروء) الذي هو  
واحد الأقراء التي يعتد بها (الطهر) أي المراد به ذلك أخذ من قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن أي في زمنها وهو زمان الطهر لأن الطلاق في  
الحيض حرام كاتقدم وزمن العدة يعقب زمن الطلاق وقد يراد بالقروء الحيض كافي حديث النسائي وغيره ترك الصلاة أيام أقراءها  
والقروء بالفتح والضم مشترك بين الطهر والحيض وقيل إنه حقيقة في الطهر مجاز في الحيض ويجمع على أقراء وقروء وأقروء (فان  
طلقت طاهرا) وقد بقي من زمن (٤٠) الطهر شيء (انقضت بالطنن في حيضة ثالثة) لحصول الأقراء الثلاثة في ذلك

بان يحسب ما بقي من الطهر الذي طلقت فيه قروءا سواء جامع فيه أم لا ولا بعد في تسمية قروءين وبعض الثالث ثلاثة قروء كأنفس قوله تعالى الحج أشهر معلومات بشؤال وذی القعدة وبعض ذی الحجة فلو لم يبق من زمن الطهر شيء كان قال أنت طالق آخر طهرك فانما تنقضي عدتها بالطنن في حيضة رابعة (أو) طلقت (حائضا في رابعة) أي فتقضي عدتها بالطنن في حيضة رابعة لتوقف حصول الأقراء الثلاثة على ذلك (وفي قول يشترط يوم وليلة بعد الطمن) في الحيضة الثالثة في الأولى والرابعة في الثانية ليعلم أنه حيض وعلى الأول أي الاكتفاء بالطنن نظرا إلى أن الظاهر أنه دم حيض لو انقطع لسون يوم وليلة ولم يعد حتى مضى خمسة عشر يوما تبينا أن

ويلحقه الولد كما سر لأن سقوط الحد عنه لشبهة الاكراه لأنه مباح له بل هو آثم فراجع (قوله) أواستدخل منه (ولوى الدبر أو من محبوب أو خصي أو غير مستحكم لأن مسح والمراد المني المحرم بأن لا يكون حال خروجه محرما لذاته في ظنه أو في الواقع فشمم الخارج بوطء زوجته في الحيض مثلا أو باستمنائه بيدها أو بوطء أجنبية يظنها حليلته أو عدسه أو بوطء شبهة كسكاح فاسد أو بوطء الأب أمة ولده ولومع علمه بها فذا استدخلته امرأة ولو أجنبية عالمة بحاله وجب به العدة ولحقه به الولد الحاصل منه كالحاصل من ذلك الوطء وخرج بذلك الحرام في ظنه والواقع معا كلزنا والاستمناء بيد غير حليلته وألحق به شيخنا الخارج بالنظر أو الفسك المحرم فلا عبرة باستدخاله ولو من زوجته وان ظنته غير محرم كافي شرح شيخنا لكن تقدم عن الزركشي أن الولد الحاصل به من زوجته لاحق به منسوب اليه وهو ظاهر من حيث الفرائض وبما ذكره علم أنه كان الأولى للضنف اسقاط الضمير في منه فتأمل (قوله كافي الصغيرة) أي التي يمكن وطؤها ولا فلاة عدة به وكذا الصغير الذي لا يمكن وطؤه صرح بذلك المتولي في الأولى والزركشي في الثانية فراجع (قوله) وعدة حرة ولو في ظنه وان خالف الواقع أو عكسه كما سر أو التحقت بدابر الحرب بعد ذلك واسترقت ولو في أثناء العدة (قوله ذات أقراء) ولو باقرارها ولا يقبل رجوعها بعده (قوله بأن كانت تحيض) وان كانت حاء لامن زنا ولو احتملا لا فيصح نكاحها بعد الأقراء ويجوز وطؤها ولومع الحل وان انتفى الحد في المحتمل للشبهة (قوله ثلاثة) ولو مستحاضة غير متحيرة بأقراءها المردودة إليها وان جلبت الحيض بدواء (قوله والقروء بضم القاف وفتحها مشترك) قال ابن الحاجب وعليه أجمع أهل اللغة (قوله ويجمع الخ) وقال ابن الأنباري ان الطهر جمعه قروء كافي الآية والحيض جمعه أقراء كافي الحديث المذكور (قوله في حيضة) قال في الروضة ولا عبرة بالطنن في النفس فيما هنا وما يأتي (قوله ثم لحظة الطمن) أي على القول الأول أو اليوم والليلة على القول الثاني (قوله

[قوله وان يتيقن] أي لأن الانزال خفي فأدير الأمر على السبب الظاهر وطردي في سائر الوطئات مفهوم قوله تعالى من قبل أن تمسوهن [قوله مقام الوطء] قال بذلك عمر وعلى وقول الصحابي حجة في القديم [قوله والقروء الطهر] قال الغزالي رحمه الله تعالى يشهد لذلك أن العدة وجبت ترصاعا عن النكاح وذلك جدير بأن يكون في وقت الاستمتاع بالنكاح وهو حالة الطهر دون الحيض [قوله الذي هو الخ] يريد أن الذي يحكم عليه بالطهر هو هذا والا فالقروء لغة سيأتى تفسيره في كلام الشارح بأنه مشترك [قوله والقروء بالفتح الخ] يريد أن ماضى تفسير مراد وهذا تفسيره اللغوي [قوله وقد بقي] أي هذا هو المراد وان كانت العبارة صادقة بغيره أيضا [قوله وفي قول الخ] هذا الخلاف جار في سائر الأحكام المتعلقة على الحيض

[قوله]

العدة لم تنقص بما ذكر ثم لحظة الطمن أو اليوم والليلة ليستا من العدة بل يتيقن بهما

اقتضاؤها وقيل هما منها فتصح فيهما الرجعة على هذا دون الأول (وهل يحسب طهر من لم تحض) أصلا ثم حاضت في أثناء عدتها بالأشهر (قروء قولان بناء على أن القروء انتقال من طهر إلى حيض أم طهر محتوش) بفتح الواو (بدين) ان قلنا بالأول فيحسب وتنقضي عدتها بالطنن في حيضة ثالثة أو بلثاني فلا يحسب وانما تنقضي عدتها بالطنن في حيضة رابعة (والثاني أظهر) فكذا المبني عليه وهذا الخلاف في كيفية اعتبار الطهر المفسر به القروء هل هو طهر بين دميين أو طهر ينتقل منه إلى دم سواء سبقه دم آخر أم لا ثم توسع على الثاني واعتبر نفس الانتقال قروءا حتى



اكتفى في اقتضاء عدة من قال لها أنت طالق في آخر طهره أو معه بالطن في حيضة ثالثة وعلى الآخر انما تنقضي عدتها بالطن في حيضة رابعة ويكون الطلاق بدعي على هذا سنيا على ذلك كما تقدم في الطلاق وقوله محتوش بدمين يصدق بدمي الحيض و بدم النفاس ودم الحيض كما في القرء الأول بان طلق في طهرها من نفاس ثم حاضت ولو قال في القول الأول الى دم لصدق بدم النفاس أيضا فيمن بلغت الحبل دون الحيض ولو قال لها حالة حملها أنت طالق في كل قرء طلبة فانها بناء على أن القرء الانتقال من الطهر الى الدم تطلق طلبة في الحال لأنه طهر يقتل منه الى دم النفاس وعلى أنه الطهر بين الدمين لا تطلق حتى تضع وتطهر من النفاس كذا ذكر في الروضة وأصلها في الطلاق عن المتولى وأقره (وعدة مستحاضة) غير متحيرة (بأقراءها المردودة) هي (ألبها) حياضا (٤٩) وطهر او قد تقدم في الحيض أن المعتادة ترد الى عاداتها في

بفتح الواو) لأنه أحاط به غيره وبكسرهما للحيط بغيره (قوله بدمي الحيض) وكذا بدمي نفاسين (قوله وعلى أنه الخ) مرجوح والمعمد وقوع الطلاق في الحال كالتى قبلها والاحتواش انما اعتبر للتركرر لا للتسمية ولذلك كانت من لم تحض تعتد بالأشهر وان سبق لها نفاس على المعمد (قوله ومتحيرة) وكذا مجنونة لم يعرف لها حيض ولا طهر (قوله أكثر) أى يوم وليلة فأكثر على المعمد (قوله أو خمسة عشر) أو أكثر منها بأقل من يوم وليلة كما تقدم (قوله قال أكثرهم) هو المعمد وانما لم يعتبر لحظة من الشهر الرابع لاحتمال أن آخر ما قبله طهر (قوله بأن عتق بعضها) دفع به التكرار في كلام المصنف (قوله بقرءين) نعم لو تزوج لقيطة فأقرت بالرق اعتدت للحياة كحرة نظرا لحقة وللموت كأمة نظرا لحق الله تعالى وانما اختلفت العدة في الحرة والرقبة مع أنها من توابع الأمور الجبلية لأنه لما كان المقصد الأصلي من العدة براءة الرحم وهي تحصل بقرء واحد وقد ورد الشرع بكونها في الحرة ثلاثا احتياطا وكانت الأمة على النصف منها اعتبر فيها قرآن وانما كانت القرء الثاني لتعذر معرفة نصفه قبل تمامه (قوله ثلاثة أقوال)

[قوله بناء الخ] هذا البناء زينة الامام بأن القائل بالانتقال يشترطه من الطهر الى الحيض والذي تقدم للمصيبة لم يكن طهرا قال ابن الرفعة لأنه من طهرت وذلك انما يكون حقيقة بعد حيض ولم يوجد ومقتضى ذلك أن لا يعتد به قرءا على القولين اه قال الزركشى ومقصود التصحيح في المنهاج المسئلة المبني عليها ليعلم حكم المبني [قوله والثاني أظهر] استشكله الرافعي وكذا النووي بوقوع الطلاق في الحال على من قال لمن لم تحض قط أنت طالق في كل قرء طلبة وأجاب باحتمال أن ترجيحهم فيها لمعنى يخصها لا لكون القرء هو الانتقال وبين الزركشى المعنى الفارق بأن الاحتواش اشترط في مسئلتنا لأجل براءة الرحم ورجع الطلاق في مسئلته لوجود الاسم ثم لا يخفى أن هذا الحكم الذى ذكره الرافعي رحمه الله تعالى يشكل على مسئلة الشارح الآتى نقلها في الروضة عن المتولى [قوله الى دم] لم يقل الى حيض كما سبق في المتن ليشمل النفاس في المسئلة الآتية [قوله بثلاثة أشهر] وقيل بعد اليأس هذا الخلاف مبني على وجوب الاحتياط عليها فان قلنا كابتداء فثلاثة أشهر جزما أى هلالية لأعلى الوجه الآتى في كلام الشارح رحمه الله تعالى لأنها اذا جعلت كابتداء تحيض يوما وليلة من أول الهلال لأنه الغالب كما سلف في باب الحيض فتكون عدتها في الحقيقة بالأقراء لكن ابتداء حيضها من أول الشهر [قوله على الخلاف الآتى] أى والأصح منه الأول [قوله كالقنة] روى أبو داود طلاق القنة طلقان وعدتها حيضتان وفيه رواتكهم فيه لكن اعتضد برواية أخرى وأيضاً الأمة على النصف من الحرة في الحد والقسم فكذا هاتم لافرق في الأمة المذكورة بين الوطاء واستدخال الماء ونحو ذلك مما سلف في الحرة

المعتادة ترد الى عاداتها في الحيض والطهر والمبينة الى التمييز الفاصل بينهما والمبتدأة ترد في الحيض الى أقله وفي قول الى غالبه وفي الطهر الى باقى النهار أى الثلاثين يوما من حين رأت الدم فتقضى عدتها بثلاثة أشهر عديدة (ومتحيرة بثلاثة أشهر في الحال وقيل بعد اليأس) لتوقعها قبله للحيض المستقيم وعورض بتضررها بطول الانتظار والتعطل وعلى الثانى لايزاد في ثبوت الرجعة وحق السكنى على الثلاثة أشهر بخلاف حرمة نكاح غير الزوج لها احتياطا فيما يتعلق بها والاعتبار بالأشهر الهلالية فعلى الأول ان انطبق الطلاق على أول الهلال فذاك وان وقع في أثناء الشهر الهلالى فان بقي منه أكثر من خمسة عشر يوما حسب

(٦ - قليوبى وعميرة - رابع) ذلك قرءا لاشتاله على طهر لا محالة وتعتد بعده بشهرين هلالين أو خمسة عشر يوما فنادونها في وجهه بحسب قرءا أيضا لأن الغالب أنه طهر وأن الحيض في أول الهلال والأصح لا بحسب قرءا لاحتمال أن يكون حياضا وعلى هذا قال أكثرهم لا اعتبار بالباقي وتعتد بعده بثلاثة أشهر هلالية لأن الأشهر ليست متأصلة في حقها حتى تنبى على المنكسر وأشار بعضهم الى تأصلها في حقها كمن لم تحض أو يئست وعلى هذا عتكت شهرين هلالين وتكمل المنكسر ثلاثين أو عتكت تسعين يوما من الطلاق على الخلاف الآتى قريبا في الأيسة (وأمو له ومكانة) ومدبرة (ومن فيها رق) بأن عتق بعضها (بقرءين) كالقنة (وان عتقت في عدة رجعية كملت عدة حرة في الأظهر أو بينونة فأمة في الأظهر) ويتحصل من جميع المسائلين ثلاثة أقوال أحدها تكمل

عدة حرة مطلقا لوجود العلق في العدة. والثاني عدة أمة مطلقا وطرق العلق لا يغير ما وجب والثالث الظاهر: تكمل الرجعية عدة حرة لأنها كالزوجة فكانت تعتق قبل الطلاق والباقي عدة أمة لأنها كالأجنبية فكانت تعتق بعد انقضاء العدة (وحرقت لم تحض) أصلا (أو ينست) من الحيض (بثلاثة أشهر) (٤٣) قال تعالى واللّٰثي ينسن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة

أشهر واللّٰثي لم يحض أي فعدتهن كذلك والموالد بالأشهر الهلالية والأمراض ظاهرة ان انطبق الطلاق على أول الشهر كأن علقه به أو بانسلاخ ما قبله (فان طلق في أثناء شهر فبعده هلالان وتكمل المنكسر ثلاثين) يوما من الرابع وقيل بانكسار شهر ينكسر ما بعده لأن المنكسر يتم بما يليه فينكسر أيضا فتعدت بتسعين يوما من الطلاق (فان حاضت فيها) أي في الأشهر (وجبت الأقراء) لأنها الأصل في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من بدنها فتنقل إليها كالتيتم اذا وجد الماء في خلال التيمم (وأمة) لم تحض أو ينست (بشهر ونصف) على النصف من الحرة (وفي قول شهران) لأنها ما بدل عن القريين في ذات الأقراء (وفي قول ثلاثة) لأن الماء لا يظهر أثره في الرحم الا بعدها فان الولد يتخلق في ثمانين يوما ثم

وفي انفراد كل على حديثها قولان وهذا في غير المتعبرة وأما هي فان طلقت في ابتداء شهر فكذلك أوفى أثناءه فان بقي منه أكثر من ستة عشر يوما اعتدت بعده بشهر هلالى فقط أو دونها لفا واعتدت بعده بشهر بن هلالين على المعتد (قوله لم تحض) وان ولدت ورأت نفاسا كما مر (قوله في أثناء شهر) أي قبل اليوم الآخرون والاقتلانة بالأهلة كما في السلم (قوله حاضت فيها) خرج ما بعدها فلا يؤثر في انقضاء العدة كذا في شرح شيخنا الرملى والخطيب وغيرهما وهذا فيمن لم تحض أصلا قبل الفرقة فتعدت بالأشهر اذا لم تحض فيها وان لم تصل الى سن اليأس أو حاضت بعدها كذلك وأما الآية بعد الحيض فسيأتى حكمها وهو أنه اذا حاضت ولو بعد الأشهر تعود الى الحيض مالم تنزوح (قوله وما يتعلق بالطبع الخ) تقدم الجواب عنه (قوله ومن انقطع دمها) حرة أو أمة سواء انقطع قبل الطلاق أو بعده في العدة على المعتد كما يأتى (قوله فتعدت بالأشهر) وعلى هذا فيمته زمن الرجعة الى اليأس قاله شيخ شيخنا البرلسى وتصدق في بلوغها سن اليأس يجيئها على المعتد قالوا وهذه امرأة ابتليت فلنصبر (فتبينه) يظهر أن نفقة هذه المرأة ونحوها في المدة التي هي غير محسوبة من العدة لانهم الزوج على نظير عدة شبهة تخلت في عدة طلاق وقد يفرق لكن سيأتى أنها لا تلزمه فراجعه وحرره (قوله وفي القديم) وبه قال الامام مالك وأحمد (قوله وجبت الأقراء) فان انقطع الدم قبل تمام الأقراء استأنفت الأشهر الثلاثة ولا تلتحق العدة فلو عاد الدم أتمت على الأقراء الماضية نعم لو وطئت بشبهة ملك اليمين وجب الاستبراء به بقدره فقط [قوله عدة حرة مطلقا] رجعه العراقيون وغيرهم قال الزركشى ونص عليه وهو المختار لأن ما اختلف به انعد ينظر فيه للاقتناء دون الابتداء كعتدة الأشهر اذا عرض الأقراء في أثناءها ولأن الاحتياط للعدة أولى من الاحتياط للعقد [قوله لم تحض] هو شامل كما قال الزركشى قلاعن الروضة لمن ولدت ولم تنزح نفاسا ولا حيضاسا بقا فاتها تعتد بثلاثة أشهر [قوله وجبت الأقراء] ولا يحسب ما مضى قراء في الأولى وكذا الثانية إلا اذا كانت تحض قبل اليأس [قوله في ذات الأقراء] أي في الحرة ذات الأقراء فاتها عند اليأس تعتد بثلاثة أشهر بدلا عن ثلاثة أقراء فالشهران بدل عن قريين [قوله لأن الماء الخ] أي فارق انقضاء عدتها بقريين لأن الحيضة الواحدة تدل على البراءة والزيادة عليها بعد موضوع على التفاضل فقارقت الحرة فيه الأمة [قوله تصبر الخ] قضى عثمان رضى الله عنه في المرضع بذلك برأى على وزيد رضى الله عنهم قال الشيخ أبو محمد وهو كالأجاء من الصحابة رضى الله عنهم أجمعين [قوله أو تيأس] انظر عليه هل يمتد زمن الرجعة الى اليأس أم تنقضى بثلاثة أشهر كخطبه السالف في المتعبرة الظاهر الأول [قوله أو لا لعله فكذا في الجديد] أي لأن الأشهر لم تجعل الامن لم تحض وللآيسة وأيضا فلا بد للاقطاع من سبب وان خفي [قوله فتعدت بالأشهر] ظاهر الخلاف كغيره أنه لا فرق في ذلك بين الاقطاع بعد الطلاق وقبله وحيد فلو طلقها ثم حاضت مرتين مثلا ثم بلغت سن اليأس وانقطع الحيض تعتد بثلاثة أشهر وهو موضع نظر والوجه أن يحسب لها القراء ان تم تكمل العدة بشهر ويحمل كلامهم هذا على من انقطع حيضها قبل الطلاق [قوله تسعة أشهر] استدلل له في القديم بما رواه سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب عاب الشافعى على من خالف أثر عمر وقال قضى به أمير المؤمنين بين المهاجرين والأنصار ولم ينكر عليه فكيف

يجوز

يتبين الحل بعد ذلك وما يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق والحرة (ومن انقطع

دمها لعله) تعرف (كرضاع ومرض تصبر حتى تحيض) فتعدت بالأقراء (أو تيأس فبالأشهر) وان طالت مدة الانتظار (أو لا لعله) تعرف (فكذا في الجديد) تصبر حتى تحيض فتعدت بالأقراء أو تيأس فتعدت بالأشهر (وفي القديم) تسعة أشهر) مدة الحمل غالباً (وفي قول) من القديم (أربع سنين) أكثر مدة الحمل وفي قول يخرج عليه ستة أشهر أقل مدة الحمل لظهور أمارة فيها وجبت الأقراء

ثم تعتد بالأشهر) إذا لم يظهر حمل (فعل) الجبل بدلو حاض بعد اليأس في الأشهر وجو عالي الأصل وبحسب ما مضى من الطهر قرء (أو بعد ما قال قولاً  
أظهر ما ان فكحت) زوجاً آخر (فلا شيء) عليها (والأقرب) عليها (والثاني) لاشئ عليها مطلقاً لانقضاء عدتها في الظاهر بالأشهر والثالث عليها  
أن تعتد بالأقراء مطلقاً لتبين أنها من ذوات الأقراء لا آيسة فينبت بطلان النكاح والأول في قوله لاشئ عليها أن فكحت نظر إلى انقضاء عدتها في  
الظاهر مع تعلق حق الزوج بها وما ذكر على الجديد بعد اليأس يأتي مثله على القديم بعد الترتيب (٤٣) فلو حاضت بعده في أشهر العدة انتقلت

إلى الأقراء أو بعده قبل أن  
تنكح انتقلت إلى الأقراء  
أيضاً على الأصح ونسب إلى  
النص وقيل لاشئ عليها  
أو بعد أن تنكحت فلا شيء  
عليها ويستمر النكاح  
وقيل يبين بطلانه وعليها  
أن تعتد بالأقراء (والما تير)  
في اليأس على الجديد (يأس  
عشرين) من الأبرين  
لتقاربهن في الطبع فإذا  
بلغت السن الذي ينقطع  
فيه حيضهن فقد بلغت سن  
اليأس (وفي قول) يأس  
(كل النساء) بحسب ما يباغ  
من خبره ويعرف وأقصاه  
اثنا وستون سنة وقيل  
ستون وقيل خمسون (قلت  
ذا القول أظهر والله أعلم)  
ونقل ترجمته في الشرح  
الصغير عن الأكرين  
وقال في الكبير إيراد أكثرهم  
يقضي ترجمته وفي المحرر  
أن الأول أقرب إلى الترجيح  
(فصل عدة الحامل بوضعه)  
أي الحمل قال تعالى وأولات  
الأنجال أجلهن أن يضعن  
حملهن (بشرط نسبه إلى  
ذي العدة ولو أجهلاً لا كفى  
بلعان) فإذا لاعن الحامل  
ونفي الحمل انقضت عدتها

(قوله حق الزوج) خرج به السيد فلا يعتبر حقه فتمتعد إلى الأقراء ولو فارقه الزوج هل تعود إلى كمال العدة  
لزال المانع أولاً لأنه أتى رابعه (قوله من الأبرين) الأقرب فالأقرب (قوله من خبره) عائد إلى كل  
المراد ما يعم غير أهل زمانها كما قاله الأكثرون وخرج بمن بلغنا خبره طوف نساء العالم فلا يشترط وإنما  
اعتبر انتقالها إلى الأقراء وإن خالفت عادة النساء على خلاف ما في الحيض لأن الاستبراء فيه أتم منه  
هنا (قوله وأقصاه اثنا وستون سنة) هو المصنف

(فصل في انقضاء العدة بالحمل وما معه) (قوله بوضعه) وإن ماتت عقبه أو كان وجوده بعد مضى الأقراء  
أو الأشهر أو طالت مدته وتوفي قبله وجوب النفقة وغيرها فيما مضى (قوله ذى العدة) زوجاً كان أو ذا شبهة  
ولو بدعواها كما يأتي (قوله والمرأة مصدقة الخ) ولذلك لو أتت بولد أو بعين فأكثرت وقتنا لا تنقض  
به وادعت أنه راجعها أو وجد من كساحها أو وطئها بشبهة وأمكن انقضت عدتها به وإن اتى عنه لأنه لا يلحقه  
الانحوصية بقوله كسفى بلعان مثال لاستقصاء خلافاً لبعضهم (قوله فإن لم يكن نسبه) أي لم يعلم نسبه  
إليه بأن علم أنه من زنا أو جهل حاله فلا تنقض به (قوله من لا ينزل) أرجموح وكذا يجوز لا يمكن استعمال  
فيه والاقتضاه به وعلى هذا يحمل التناقض وخرج بقوله لا ينزل ما لو أمكن إزاله فتنقض العدة بوضعه  
ويطعن به الولد ولا يحكم بيلوغه ما لم يقر بالانزال (قوله وانفصال كله) ولو بعد موته كما يأتي بخلاف  
انفصال بعضه كغالب الأحكام (قوله ثانی نومي) وكذا ثالث حيث كان بينه وبين الأول دون سنة  
أشهر والافتراق بعد العدة عليه إن اتبع النوازم الثاني (قوله وتنقض بميت) بعد انفصاله وإن مات في بطنها

يجوز مخالفتها قال البارزى وأفتيت به لما فيه من دفع الضرر عن النساء لاصحاب الشواب وكما في المتعبرة تعدد  
بثلاثة أشهر أم وأعلم أن محصل أقوال القديم المذكورة اعتبار مدة الحمل الغالب أو الأقل أو أكثر أو الأقل  
[قوله ثم تعتد بالأشهر] أي تعدد أو استظهاراً [قوله وبحسب ما مضى] هذا إن كانت رأت الدم فيما مضى  
والأفلا من ثلاث كذا استدركه الزركشى وصورته فيمن شرعت في العدة بالأشهر بعد سن اليأس أو  
قبله ثم حاضت قبل فراغها لكن لا يخفى أن كلام المنهاج هنا فيمن كانت تحيض وأما هذه الصورة فهي  
الساقطة في قول المنهاج وهل بحسب طهر من لا تحض قرء أقولان الخ وفي قوله وسرة لم تحض مع قوله فإن  
حاضت فيها وجبت الأقراء [قوله من الأبرين] الأقرب فالأقرب بخلاف مهر المثل فإنه يعتبر فيه نساء  
العصبات ولو اختلفت عاداتهن فينبغي مراعاة الأقل أكثر فيحتمل أقلهن عادة ويحتمل أقصاهن  
(فصل عدة الحامل بوضعه) [قوله إلى ذى العدة] زوجاً أو غيره [قوله باهان] كذلك المنى عنه بخلاف ذلك  
فيما لو أتت به لأكثر من أربع سنين وادعت أنه راجعها أو وطئها بشبهة وأنكر فإنه لا يلحقه وتنقض به  
العدة وإلى هذا ونحوه أشار بالسكاف في قوله كسفى [قوله وانفصال كله] قال ابن أبي الدم لو فصل بين  
ما انفصل غالبه وغيره لمكان متبجها وأعلم أن سائر أحكام الجنين باقية ما لم ينفصل كسفى توريثه وسراية العتق  
إليه وتبعيته للام في البيع وعدم الاجزاء عن الكفارة وإيجاب الفدية ونحو ذلك لكن ذكر في باب الفدية  
ما انفصله [قوله دون سنة أشهر] جعل في الوسيط لسنة حكم مادونها وظلته الرافى ورد ابن الرفعة

بوضعه وإن اتى في الظاهر لا مكان كونه منه والمرأة مصدقة في انقضاء العدة عند الامكان فإن لم يكن نسبة الحمل إلى صاحب العدة فلا تنقض  
بوضعه كأي من مات من لا ينزل وأما ما انفصل فتتقضى عدتها بالأشهر لا بوضع الحمل لا متفاه عنه وكذا من مات أو طلق زوجته وأتت بولد أو  
سنة أشهر من النكاح لا تنقض عدتها بوضعه لا تنقضاء عن الزوج (وانفصال كله حتى ثانی نومي) لظاهر الآية (ومضى نخل دون سنة أشهر)  
بن نومي (نومي) بخلاف ما إذا نخل سنة أشهر فأكثر الثاني حل آخر (وتنقض بميت) كالحى لا طلاق الآية (لا طلاق) لأنها

لا تسمى حلاولا يتيقن كونها أصل الولد (و بمضفة فيها صورة آدمى خفية أخبر بها القوابل) لظهورها عند من كالأول كانت ظاهرة عند غيره  
أيضا بظهور يد أو أصبع أو ظفر أو غيرها (فإن لم تكن صورة) أصلا لا ظاهرة ولا خفية تعرفها القوابل (وقلن هي أصل آدمى) لو جئت  
لتصور (انقضت) بوضعها (على المذهب) المنصوص لحصول براءة الرحم وفي قول لا تنقض به خرج من نفسه على أن أمية الولد لا تثبت  
بذلك لا تنفاه اسم الولد ويقطع بعضهم بالأول ولو شكت القوابل في أنها لم تنقض بوضعها قطعا (ولو ظهر في عدة أقراء أو أشهر رجل للزوج  
اعتدت بوضعها) ولا اعتبار بما مضى (٤٤) من الأقراء أو الأشهر لوجود الحمل (ولو ارتأيت فيها) أي في العدة المذكورة

لثقل وحركة تجدهما (لم  
تتكح) آخر بعد تمامها  
(حتى زول الرية) فإن  
تتكحت فالتكاح باطل  
للتردد في انقضاء العدة  
(أو بعدها) أي ارتأيت  
بعد العدة (وبعد نكاح)  
الآخر (استمر) النكاح  
لا نقضاء العدة في الظاهر  
وتعلق حق الزوج الثاني  
(الأن تلد لدون ستة أشهر  
من عهده) فيبين بطلانه  
والولد للاول بخلاف  
ما إذا ولدت ستة أشهر  
فأكثر فالولد للثاني (أو  
بعدها قبل نكاح) الآخر  
(فانصبر) عن النكاح  
نوبا (لنزول الرية) فإن  
نكحت) قبل زوالها  
(فالمذهب) المنصوص  
(عدم إبطاله في الحال)  
لأننا حكمنا بانقضاء العدة  
في الظاهر ولا تنقض الحكم  
بمجرد الشك بل نقف (فإن  
هلم مقتضيه) أي مقتضى  
إبطاله بأن ولدت لدون ستة  
أشهر منه (أبطلناه) والا

وميك أعواما كثيرة ولو ادعت أنها أسقطت ما تنقض به العدة وضاع صدقت جينها (قوله ولا  
يتيقن الخ) فيه بحث من وجوب الفصل بها وإيجاب النفاس عقبا (قوله أخبر بها) ولو بغير لفظ  
شهادة الا عند حاكم (قوله القوابل) المراد أهل الخبرة بذلك ولو ذكورا وأقلامهم في النساء أربع  
ويكتفي اخبار واحدة في الجواز باطنا (قوله من نفسه على أن أمية الولد لا تثبت بذلك) ومن نفسه  
على عدم وجوب الفترة فيها ولذلك تسمى هذه مسألة النصوص ، و فرق بأن المدار هنا على براءة  
الرحم وأصل آدمى أولى من الحيض كذا قالوا وفيه نظر لوجود مثل ذلك في العلقه مع عدم  
الانقضاء بها كإسرها وتعليقها بعدم يتيقن أنها أصل آدمى يجري هنا لأن قول القوابل ان المضفة أصل آدمى  
لا يفيد اليقين ولذلك لم يعتبره في العلقه فتأمل (قوله لم تنكح) فيحرم عليها ذلك (قوله باطل) أي  
ظاهرا فالو تبين عدمها صح كالأول باع مال مورثه أو زوج أمته طائفا حياته فبان ميتا قاله شيخنا (قوله  
والولد للاول) ان أمكن كونه منه دون الثاني (قوله فالولد للثاني) ان أمكن كونه منه وإن أمكن  
كونه من الأول لقيام فراشه فإن لم يمكن من واحد منهما فالصحيح لا يبطل النكاح كافي شرح الروض  
وبه قال شيخنا وكالثاني وطه الشبهة (قوله نكاحها) فيكره نكاحها وفي الروضة أنه خلاف الأول (قوله  
أبطلناه) ان أمكن الحاق الولد بالاول أخذ بقوله علم (قوله والا) بأن لم يعلم مقتضى البطلان بأن لم تلد أصلا أو  
ولدت ولدا لا يلحق بواحد منهما بأن كان بينه وبين الأول فوق أربع سنين وبين الثاني دون ستة أشهر فلا  
نبطله كما تقدم (قوله لحقه) وإن أقرت بانقضاء عدتها قبله ولو بالأقراء لأن حق الولد في النسب لا ينفك  
باقرارها (قوله سياق كلام المصنف) بقوله بأنها فلذلك حله عليه (قوله وفيه تساهل) لعل المراد بالتساهل

ما قاله الرافعي بأنها إذا ولدت ستة أشهر فقط لا يكون أقل مدة الحمل حاصل لعدم وجود لحظة الوطء وإذا سقط  
منها لحظة الوطء خرجت عن أقل مدة الحمل فكلام الوسيط صحيح [قوله أخبر بها القوابل] حكى أن ذلك وقع  
في زمن الاصطخري فأفكره علي بن فضال فظهر التخطيط [قوله وقلن هي الخ] قال الروياني كأن طريق  
علمه بذلك أن يشاهدن شيئا من العروق والأعصاب الدالة على أنها حية ولد [قوله فالتكاح باطل] أي  
ولو انكشف بعد ذلك عدم الحمل [قوله فلتصبر نوبا الخ] أي لقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك إلى  
ما لا يريبك [قوله فإن نكحت الخ] منه ما لو راجعها [قوله نقف] قال القاضي ليس هذا كالوقوف على  
القديم لأن مقتضى هنا بالصحة ثم يقع العقد على بطلان [قوله لأربع سنين] استشكله الشيخ عز الدين من  
حيث كثرة الفساد في هذا الزمان [قوله فلا يلحقه] ولكن مقتضى به العدة ان ادعت وطه الزوج لها  
بشبهة وإن أنكر ومثله لو كان الطلاق رجعيا وادعت رجعة وإن أنكر [قوله قبل الابانة] عبارة

غيره  
فلا يبطله والطريق الثاني في إبطاله قولان للتردد في انتفاء المانع في الحال وإن بان انتفاؤه بناء على  
القولين فيمن باع مال مورثه على ظن حياته فبان ميتا وأظهرهما الصحة كما تقدم في باب (ولو أبانتها) بخلع أو غيره (فولدت لأربع سنين) فما  
هوها من وقت الابانة (لحقه) الولد (أولا أكثر) منها (فلا) يلحقه لأن مدة الحمل قد تبلغ أربع سنين وهي أكثر مدته كما استقرى وأطلق  
أكثرهم الأربع سنين من وقت الابانة كما هو سياق كلام المصنف أيضا قال الرافعي وفيه تساهل والقويم ما قاله أبو منصور التميمي معرضا  
طريق من وقت إمكان العلوق قبل الابانة والازدادت مدة الحمل على أربع سنين (ولو طلق رجعيا) والحال ما تقدم من الاتيان بولده لأربع سنين  
أولا أكثر (حسبت العدة من الطلاق) لأن الرجعية كالباقي في تحرير الوطء فكذا في أمر الولد الذي هو نتيجة



التساهل الذي تبين لله  
في الشرح الصغير وعلى  
الثاني اذا أنت بولد لا كثر  
من أربع سنين من وقت  
انقضاء العدة بالأقراء  
لا يلحقه لأننا نتحقق  
انقضاء الحمل في الأقراء  
فتبين بانقضائها هذا ان  
أقرت بانقضائها والا فالولد  
يلحقه وان طال الزمان لأن  
الطهر قد يتباعد سنين  
فتمتد العدة لطوله وحيث  
حكمنا بثبوت النسب  
تكون المرأة معتدة الى  
الوضع فيثبت للزوج الرجعة  
ان كانت رجعية ولها  
السكنى والنفقة (ولو  
نكحت بعد العدة فولدت  
لبون سنة أشهر) من  
النكاح (فكانها لم تنكح)  
ويكون الحكم كما تقدم في  
الابان بالولد لأربع سنين  
أو أكثر الى آخره (وان  
كان لستة) فأكثر (فالولد  
لثاني) لقيام فراشه وان  
أمكن كونه من الأول (ولو  
نكحت في العدة فاسدا  
فولدت للامكان من الأول)  
دون الثاني (لحقه  
وانقضت) عدته (بوضعه  
ثم تعد للثاني أو للامكان  
من الثاني) دون الأول  
(لحقه) كأن أنت به لا كثر  
من أربع سنين من الطلاق  
البائن (أو) للامكان  
(منها عرض على قائف

كما يقتضيه النظر القويم والفهم المستقيم أنه قد يوجد قبل وقت الابانة زمن كأيام أو شهور مثلا لا يمكن فيه  
الاجتماع وإذا انضم ذلك الى الأمر بعة المعترة من الابانة لزم زيادة مدة الحمل عليها ثم رأيت بعضهم نقل هذا  
عن التدريب وما سلمه شيخ الاسلام في المنهج في معنى التساهل غير موف بالمراد إن لم يكن غير مناسب  
فتأمل (قوله وفي اطلاق القولين) وهما اعتبار الطلاق على الأول وانصرام العدة على الثاني (قوله التساهل)  
فالحنى اعتبار إمكان الاجتماع وفيه بحث اذر بما يلزم حالة الخلاف فتأمل (قوله هذا) أى عدم الاخلاق  
على القول الثاني (قوله وحيث حكمنا) أى على كل قول من الأقوال السابقة (قوله ولها السكنى والنفقة)  
وغيرهما ما تقتضيه أحكام الزوجية (قوله فكانها لم تنكح) أى من حيث لحوق الولد وعدمه كما أشار اليه  
بقوله أو يكون الخ وأما النكاح فصحيح كما قلناه في المطلب فراجع مع ما تقدم (قوله فاسدا) أى في الواقع  
لا في ظن الواطئ والافهوزان وعليه الحد وعليها ان علمت أيضا وخرج به نكاح الكفار اذا اعتقدوا محتمة  
فهو كالصحيح عندنا فيما مر ولا يحتاج لقائف (قوله بوضعه) أى ان فرق بينهما قبله (قوله لحقه) وانقضت  
عدته بوضعه بشرطه المذكور (قوله البائن) وكذا الرجعى على المعتمد خلافا للبليغنى (قوله وقد تقدم  
حكمه) ومنه انقضاء العدة بوضعه بشرطه المذكور (قوله فان لم يكن قائف) أى في دون مسافة القصر (قوله  
انتظر بلوغه وانفساه) ولا تتوقف العدة على ذلك بل ان أمكن أن يكون من كل من الزوجين قبل  
وضعه ولم ينف عنهما اهتدت به عن أحدهما ثم تعدت للآخر بثلاثة أقراء بعده والا فان اتفقت عنهما اعتدت  
لكل بثلاثة أقراء وتقدم عدة الأول.

(فرع) الحمل المجهول لانحد المرأة به لاحتمال أنه من شبهة ولا تنقضى به العدة ولا يمنع صحة النكاح  
كما مر ولا يمنع الزوج من الوطء معه كما مر لاحتمال أنه من الزنا ويحصل به الاستبراء ومن ذلك ما لو شكت  
هل الواطئ زوج أو أجنبي بشبهة أو زان أو استدخلت ماء وشكت هل هو محترم أو من زوج

غيره قبيل الابانة [قوله وفي قول الخ] على هذا القول تكون فراشا في عدة الرجعة [قوله وعلى الثاني الخ]  
عبارة الروضة فان قلنا من وجه الانصرام فقد أطلق الشيخ أبواب وابن الصباغ وغيرهما حكاية وجهين  
أحدهما يلحقه متى أنت به من غير تقدير لأن الفرائض على هذا انما يقول بانقضاء العدة والثاني أنه اذا مضت  
العدة بالأقراء أو الأشهر ثم ولدت لا كثر من أربع سنين من انقضائها لم يلحقه لأننا نتحقق أنه لم يكن موجودا  
في الأقراء والأشهر فتبين بانقضائها وتصير كما لو بان بالطلاق ثم ولدت لا كثر من أربع سنين وهذا الثاني هو  
الأصح عند الأكثرين وحكوه عن نص الشافعى رضى الله عنه وذاك أن نقول هذا وان استمر في الأقراء  
لا يستمر في الأشهر فان التي لا تحمل تعدد بالأشهر فاذا حلت بان أن عدتها لا تنقضى بالأشهر اه [قوله  
أو أكثر] أى فاذا كان لا كثر هل يبطل النكاح الثاني حلا على أنه من وطء شبهة من غيره أم يصح حلا  
على الزنا أو وطء شبهة منه محصل ما في شرح الروض عن ابن الرفعة والأذرى والزر كشي الثاني [قوله لحقه]  
أى فتنتفى عدته بوضعه ثم تعدد للأول بعد النفاس [قوله أيضا لحقه] أى اذا ألحقه بالثاني قال البند نيجي  
فلا تنقضى عدة المطلق بهذا الوضع وان احتمل كونه منه لأن الاخلاق بغيره مانع [قوله انتظر بلوغه الخ] قال  
البند نيجي وعليها بعد وضعه أن تستأنف ثلاثة أقراء احتياطاً لأنه ان كان من الثاني فقد احتاطت بالزيادة أو  
من الأول فقد أوفت عدتها من الثاني ولا يمكن أن تبقى العدة حتى يتبين أمره للضرر وعبارة الروضة فاذا  
وضعت ومضت ثلاثة أقراء حلت للأزواج قالوا اذا انفيا عنهما فمن الشيخ أبى حامد تكمل العدة عن  
الأول ثم تعد للثاني قوله في الحاشية ثلاثة أقراء احتياطاً حتى لو سبق قبل الحمل قرأ ان مثلاً فلا عبرة بهما  
وتستأنف ثلاثاً احتياطاً وله الرجعة قبل وضع لابعده لاحتمال كونه منه فتكون عدته قد انقضت به

فلن لحقه بأحدهما فكلا مكان منه فقط) وقد تقدم حكمه وان ألحق بهما أو أشبه الحال عليه أو لم يكن قائف انتظر بلوغه وانفساه بنفسه

وان أتمت به الزمان لا يمكن كونه فيه من واحد منهما كان ولده لكون سنة أشهر من تسكح الثاني ولا أكثر من أربع سنين من طلاق الأول البائن فظاهر أنه لا يلحق واحدا منهما (فصل) إذا (لزمها عدتا شخص من جنس) واحد (بأن طلق ثم وطئ في عدة أقراء أو أشهر بجاهلا) في باني أوروبية بأنها المطلقة (أو عالما في رجعية) بذلك أيضا بخلاف البائن فان وطئ العالم لها وطئ زنا لا حرة له (تداخلنا فبتدئ عدة) بالأقراء أو الأشهر (من الوطء) ويدخل فيها بقية عدة الطلاق) وتلك البقية واقعة عن الجهتين وله الرجعة فيها في الطلاق الرجعي دون ما بعدها (٤٦) وقال الحلبي لا تنقطع عدة الطلاق بالوطء وتسقط بقيتها قال وقياس ذلك أن

أو أجني (قوله البائن) وكذا الرجعي على المعتمد كما تقدم (قوله لا يلحق واحد منهما) ولا يبطل به النكاح كما مر.

(فصل) في تداخل العدتين وعدمه (قوله بجاهلا بأنها المطلقة) أو جاهلا بالتحريم وقرب عهد أو نشأ بعيدا عن العلماء والأقراء فان في عدة له شيئا خافرا حجه (قوله وقال الحلبي) مرجوح لأن عدة الطلاق أقوى فلا يرفعها الأضعف (قوله قال) ظاهر كلامه أنه راجع للحلبي وفي الروضة أن قائل ذلك العبادي ورد عليه دهمي الإجماع (قوله والمرجوح) هذا هو الرأى المعتمد في المذهب ولعل الشارح اغتر برأي الشيعين المبني على الضعف ولم يفتبه للبناء (قوله بالأصح) هو مرجوح وذاؤه على ما ذكره قبله وكذا ما بعده مبني عليه أيضا (قوله لشخصين) أي محترمين أمّا الحريران فان أشعلت مع أحدهما أو زافها إليها أشعلت للثاني فقط خلا للباقيين ولت بقية عدة الأول إلا ان كانت حاملا فتعدت بعده للثاني

[قوله فظاهر الخ] قال في الروضة وإذا اتفقتا عنهما فمن الشيخ إلى حاشته أنه لا تنقضي العدة بوضعه عن واحد منهما بل بعد الوضع تكمل العدة عن الأول ثم تعد عن الثاني اهـ

(قائلة) الحمل المجهول كما هنا يحمل بالنسبة للعدة على الزنا كما قلناه عن الروياني وأقراء وأخي به القائل وجعل الأمة المجهول مخلوك ولا يحصل به استبراء فان حاضت وقلنا الحامل نجيس وهو الأظهر حل للسبب الوطء والأقلاء من حيضة بعد الوضع والطهر من النفاس هكذا في بعض الشروح لكن سيأتي في باب الاستبراء أنه يحصل بوضع حمل زنا في الأصح قلت لا إشكال لأن المجهول يحتمل أن يكون من شبهة فيستكون الاستبراء بعد الوضع فهذا هو الاحتياط وجهه على الزنا في مسألة العدة هو الاحتياط أيضا .

(فصل لزوما إلى آخره) [قوله وقال الحلبي] مقالة الحلبي ربه الإمام بأن عدة الطلاق أقوى فكيف تسقط بالأضعف وقيل البقية تنحصر الأولى ثم تبدئ عدة الوطء وأفسده في البسيط لأنه لو لم يبق إلا نصف قرء فهو الواجب ولا عدة بوجوب نصف القرء [قوله لكن الإجماع إلى آخره] سيأتي فيما لو وطئها الزوج في العدة علمت حكاية وجه بعدم الرجعة بناء على سقوط بقية الأولى قال الزركشي وهو يرد على العبادي في حكاية الإجماع هنا [قوله والأخرى أقراء] زاد في الأنوار وأشهر [قوله وهي ترى الدم الخ] قيد في المسئلتين . فان قلت ما الحامل له على هذا التقيد اللازم له جعل التداخل في المتن مفرعا على مرجوح . قلت قول المتن تداخلنا [قوله أول شخصين] انظر هل الأولى أن يقول أو شخصين

لا يراجع في البقية لكن الإجماع صدقته وقد ينقطع أثر النكاح في حكم دون حكم (فان كانت أحدهما حلا والأخرى أقراء) بأن طلقها حائلا ثم وطئها في الأقراء وأجلها أو طلقها حاملا ثم وطئها قبل الوضع وهي ترى الدم مع الحمل وقلنا بالراجح إنه نجيس وبالمرجوح ان العدة لا تنقضي بالأقراء مع وجود الحمل لأنها لا تدل على البراءة (تداخلنا) أي دخلت الأقراء في الحمل (في الأصح) لانعدام صاحبهما (فتقتضيان بوضعه) وهو واقع عن الجهتين (ويراجع قبله) في الطلاق الرجعي هو ان كان الحمل من الوطء أم لا (وقيل ان كان الحمل من الوطء فلا) يراجع زمانه بناء على انقطاع عدة الطلاق وسقوطها بالوطء ومقابل الأصح أنهما لا تداخلان لاختلاف

[قوله]

جنسهما وعلى هذا إن كان الحمل لعدة الطلاق اعتدت بعد وضعه بالأقراء وله الرجعة

قبله أو لعدة الوطء أتمت بعد وضعه بقية عدة الطلاق وله الرجعة في تلك البقية وكذا قبل الوضع لأنها لم تكمل عدة الطلاق وقيل لا لأنها في عدة الشبهة أما إذا قلنا بالأصح وهو انقضاء العدة بالأقراء مع وجود الحمل فان كان الحمل لعدة الوطء ومضت الأقراء قبل الوضع فقد انقضت عدة الطلاق وليس للزوج الرجعة بعد ذلك وان وضعت الحمل قبل تمام الأقراء فقد انقضت عدة الوطء وعليها بقية عدة الطلاق والزوج الرجعة قبل الوضع وبعد ما إلى تمام الأقراء وان كان الحمل لعدة الطلاق ومضت الأقراء قبل الوضع فقد انقضت أكلت مانق منها بعد الوضع وله الرجعة إلى الوضع (أو) لزوما عدتان (لشخصين) بأن كانت في عدة زوج أو شبهة غوطت بشبهة

أو نسكاح فاسداً كانت زوجه معتدة من شبهة فطلقت فلأنه اخل) لتعدد المستحق بل تعدد كل منهما عدة كاملة (فان كان حل قدمت عدة) حاجتا كان أم لا سقلاً لأن عدة الحل لا تقبل التأخير فان كان من المطلق ثم وطئت شبهة فأنقضت انقضت عدة الطلاق ثم قدمت بالأقراء للشبهة بعد طهرها من النفاس وللزوج الرجعة قبل الوضع قال الروابي (٤٧) الوقت وطء الشبهة لخروجها

حينئذ عن عدته بكونها فراشا للوطء وان كان الحل من وطء الشبهة قلنا وضعت انقضت عدته ثم تأتي بعدة المطلق أو بقبتها بعد الطهر من النفاس وله الرجعة في البقية وفي وقت النفاس لأنه من العدة كالحيض الذي يقع فيه الطلاق (والا) أي وان لم يمكن حل (فان سبق الطلاق) وطء الشبهة (أنقضت عدته) لقوتها باستنادها الى عقد جائز (ثم استأنفت الأخرى) أي عدة وطء الشبهة عقب عدة الطلاق (وله الرجعة في عدته) ويأتي في وقت الوطء ما تقدم عن الروابي (فاذا راجع انقطعت وشرعت في عدة الشبهة ولا يستمتع بها حتى تقضيها) رعاية العدة (وان سبقت الشبهة) الطلاق (قدمت عدة الطلاق) لقوتها كما تقدم (وقيل) عدة (الشبهة) لسبقها وسيأتي أنه لو كان الوطء بنسكاح فاسد انقطعت به عدة الطلاق أي الى أن يفرق القاضي بينهما

(قوله أو نسكاح فاسد) عطف خاص (قوله وللزوج الرجعة) لأنها استدامة وليس له التجديد لأنه ابتداء (قوله الوقت وطء الشبهة) فليس له الرجعة فيه والمراد به ما دامت الشبهة قائمة ولو في غير وقت الوطء أخذنا من العلة وهما سبذ كره بعد وان طالبت المدة بينهما سواء في النسكاح الفاسد أو غيره كما يأتي (قوله لأنه من العدة الخ) فيه تساهل والأولى قول غيره لأن عدة الحل لم تنقض (قوله وله الرجعة في عدته) وله التجديد في الباقى بدون ثلاث لأن العدة له (قوله فاذا راجع) أو جدد انقطعت ولا يسقط باقيا كما يعلم عما يأتي ولو اشبه الحل جدد مرتين قبل وضعه وبعده (قوله وشرعت في عدة الشبهة) ما لم تكن حاملاً من الزوج والافلا تشرع الا بعد النفاس (قوله ولا يستمتع) تشمل النظر ولو بلا شهوة (قوله وسيأتي الخ) فلا يرد على المصنف على أن كلام المصنف في عدتين وهذه عدة فرائش لاعتدائه وهذه من أفراد ما تقدم عن الروابي أيضاً (قوله الى أن يفرق القاضي) خرج به غيبته عنها مثلاً إلا ان عزم أن لا يعود فهو كالنفر يق ومثله أيضاً اتفاقهما على الفرقة وموته وطلاقه على ظن الصحة وإذا وجد التفريق المذكور كانت عدة الطلاق ثم تشرع في عدة الشبهة (نفسه) يقدم في عدتي الشبهة الحل على غيره مطلقاً والأسبق ان لم يكن حل وهل فرائش إحدى الشبهتين يقطع الأخرى الى التفريق قياساً ما مر في النسكاح القطع بالأولى هنا فراجع وحرر (فصل في حكم معاشرة المعتدة) (قوله عاشرها) أي الرجعية كما يأتي ولو في أثناء العدة أو مع علمه بالتحريم وليس زانياً بوطئها ولا حد عليه به كافي شرح شيخنا وحاصل الحكم فيها أن معاشرته لها منع من حسابان عدتها لأن الطلاق مدتها لأنها في فرائش أجنبي بوجود طلاقها لسكنها كالمعتدة لأنها خرجت منها الى فراغ المعاشرة بالتفرق بينهما وطئاً بمقدار عدتها من وقت الطلاق حكم الرجعية وفيها بعد ذلك حكم البائن الا في حقوق الطلاق وما ألحق به وإذا انقضت المعاشرة تشرع في عدة الطلاق كلها ان لم يسبق منها شيء على المعاشرة والافتسكاملها وطئاً حكم البائن فلا يصح رجعتها فيها وتنقض به عدة وطء قبلها وان تكرر لدخولها فيها فتأمل ذلك وراجع (قوله كزوج) أي كمعاشرته لما قبل طلاقه لأنه زوجها ولو أسقط الكاف لكان أنسب فالمراد بالمعاشرة أن يدوم على حاله التي كان معها قبل الطلاق من النوم معها ليلاً أو نهاراً وخلوة بها كذلك وغير ذلك (قوله بلاوطء) قيد به لأجل استمرار العدة مع المعاشرة لأن الوطء شبهة فيوجب عدة أخرى ويتداخلان فلا تكون عدة طلاق فقط ومثل عدم الوطء ما لو وطئ بغير شبهة كما يأتي (قوله ولا رجعة) هو المعتمد وكذا لا تنقذ لها ولا كسوة فم يجب لها السكنى كافي شرح شيخنا ولا يصح منها لعان ولاظهار ولا إيلاء ولا ثورث ولا تنقل لعدة وفاة لومات عنها وليس له تزويج نحو أخيها ولا أربع سواها ولا يصح عقده عليها ولا يصح (قوله فلان داخل) قال الرافعي ان العدة نوع خمس استحققة الرجل على المرأة فلا يجوز أن تكون محبوسة للأنثى في وقت واحد كالنسكاح (قوله بكونها فراشاً للوطء) قضية هذا أنه لو كان بنسكاح فاسد لا يرجع حتى يفرق بينهما وبه صرح في شرح الإرشاد (قوله وله الرجعة في البقية الخ) وكذا له الرجعة قبل الوضع دون تجديد النسكاح في البائن (قوله عدة طلاق) أي اذا كانت بغير حل

(فصل عاشرها الخ)

(قوله أي مطلقة) أي ولو مع علم التحريم (قوله ولا رجعة) لو مات عنها انتقلت الى عدة

أي مطلقة (كزوج بلاوطء في عدة أقراء أو أشهر فأوجه أمهما ان كانت بائناً انقضت والافلا) والثاني تنقض مطلقاً والثالث لا تنقض مطلقاً لأنها بالمعاشرة تشبه الزوجات دون المطلقات والثاني نظر الى أن القصد من العدة مضى المدة الدالة على براءة الرحم وذلك حاصل مع المعاشرة والأول نظر الى قيام شبهة الفرائش في الرجعية دون البائن (ولا رجعة بعد الأقراء أو الأشهر)





الوطء بنت على ماسبق من عدة وأكملتها ولا عدة لهذا الطلاق لأنه في نكاح جديد بخلاف ما تقدم في الرجعية

(فصل عدة حرة حائل لوفاة وان لم توطأ أربعة أشهر وعشرة أيام بلياليها) قال تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا أى عشر ليل بآيامها وتستوى في ذلك الصغيرة والكبيرة والمدخول بها وغيرها وذات الأقراء وغيرها وزوجة الصبي وغيره لاطلاق الآية المحمولة على الغالب من الحائز الحائلات وتعتبر الأشهر بالأهلة ما أمكن فان مات أول الحمل فواضح أوفى خلال شهر ببق منه عشرة أيام أو أقل ضمت الى ذلك أربعة أشهر بالأهلة وأكملت بقية العشر بما بعدها أو أكثر من عشرة أيام ضمت الى ذلك ثلاثة أشهر بالأهلة وأكملت عليه بما بعدها بقية أربعين يوما وقيل اذا انكسر شهر اعتبرت الأشهر كلها بالعدد ثلاثين ثلاثين (وأمة) حائل (نصفها) وهو شهران وخمسة أيام بلياليها ويقاس الانكسار بما تقدم (وان مات عن رجعية

ولو قبل الوطء وقال ابن سريج لا تنقطع قبل الوطء كما في الأجنبية ورد بأنه لا يجوز أن تكون معتدة عنده منه أى لعقد صحيح فلا ينافى ما تقدم (قوله والوطء) ذكره مضرأ ولا حاجة إليه لأنه ان اعتبر وجوده في نفي عدة اقتضى بقاءها بعد العقد اليه وتقدم رده وان اكتفى بالعقد في نفيها فلا حاجة إليه فتأمل (قوله بنت) أى بعد الطلاق الثاني (قوله على ماسبق) قبل عقد النكاح الثاني من عدة الطلاق الأول (قوله وأكملتها) أى عدة الطلاق الأول (قوله في نكاح جديد) أى وطلق فيه قبل الدخول (قوله بخلاف ما تقدم في الرجعية) بقوله يعودها بالرجعة الى النكاح الذى وطئت فيه فتأمل ولو كانت حاملا بعد التجديد انقضت بوضعه وتستأنف بعد الطلاق الثاني عدة .

(فصل) في عدة الوفاة والمفقود وفي الاحداد وغيرها (قوله حرة) أى ولو في ظنه وان خالف الواقع كما في عدة الحياة قاله شيخنا مر وخالفه شيخنا الزبائدي (قوله أربعة أشهر وعشرة أيام) وحكمة ذلك أن الحمل يظهر في الأربعة أشهر فلو كان ثم حل لظهر وجعلت العشرة استظهارا (قوله أى عشر ليل) فسر العشر بذلك لتأنيثها والمراد أيامها وانما اعتبر الليالي لأنها غرر الشهور والأيام وأشار بقوله بآيامها الى دفع إيهام اخراج اليوم العاشر من عدة فتأمل (فرع) لو قال لها أنت طالق قبل موتى بأربعة أشهر وعشرة أيام ثم مات بعد تلك المدة تبين وقوعه ولا عدة عليها ولا ارث لها وان كان الطلاق رجعيا ويؤخذ مما يأتى أنه لا احداد عليها أيضا ولا يمنع من معاشرتها ولا من وطئها حال حياته كما تقدم (قوله وأمة) أى من فيها رق ولو بمعضة وفيما لوطنها حرة ماسر (قوله عن رجعية) أى في عدة غرقت المعاشرة بعدها فلا تنتقل كما مر (قوله وسقطت بقية عدة الطلاق الخ) وتسقط نفقتها أيضا ولو حاملا وعدة الفسخ كاطلاق (قوله فلا تنتقل) فلا تسقط نفقتها لو كانت حاملا ولا يلزمها الاحداد ومثلها في ذلك أم الولد والفارقة عن نكاح فاسد والموطوءة بشبهة لأن عدة الوفاة والاحداد من خواص النكاح الصحيح ودخل في البائن ما لعلق طلاقها

مرجوح مفرع على قول البناء وأن الأصح على البناء وجوب الاستئناف وعبارة الرافعي فان لم يمسهما وقلنا الحامل تستأنف فكذا هنا وان قلنا بالبناء يقدر بناء الأقراء على الحمل وفيها وجهان أظهرهما الاستئناف ووجه والثاني لعدة عليها وتبقي عدها بالوضع تحت الزوج بالحمل دون نظيره من الأقراء والأشهر اه ملخصا [قوله بنت على ماسبق] قال الرافعي رحمه الله اذا نكح التي خالعه في عدة فعن ابن سريج لا تنقطع المدة ما لم يوطأ كنكاح الأجنبي فيها جهلا والصحيح الاقطاع بنفس النكاح واذا صارت المرأة زوجة لم يجوز أن تكون معتدة منه فلو طلقها بعد التجديد فان كانت حاملا انقضت بوضعه وان كانت حائلا فان لم يدخل بها بدت على عدة السابقة ولا يتعلق بهذا الطلاق عدة بخلاف ما سبق في الرجعية اه أقول فلو وضعت الحمل أو انقضت الأقراء والأشهر بعد التجديد وقبل الطلاق المذكور فلا بد من البناء على الأقراء والأشهر ومن الاستئناف في مسئلة الحمل وينبغي أن يجري فيها وجه بسقوط عدة كمنظيرها من الرجعية وهذا كله أخذته من نظيره في مسئلة الرجعية السابقة عن الرافعي على قوله بناء على أن الحامل الخ .

(فصل : عدة حرة الخ) [قوله أى عشر ليل بآيامها] ذهب الأذرى الى عشر ليل وتسعة أيام لأن العشر تستعمل في الليالي دون الأيام ورد بأن العرب تغلب التأنيث في اسم العدد إذا أر يد الليالي والأيام تقول سرت عشرا وقوله تستوى في ذلك الخ أى بخلاف عدة الطلاق لأن مقصود هذه العدة رعاية حق الزوج باظهار التفجع لأنها غير مجفوة بالطلاق ولذا وجب الاحداد وثلاث يتخذ افكار الاصابة ذريعة ولا منازع ولأن الموت يقرر المهر كالدخول وثالث مالك عند رؤية الدم في الأشهر [قوله انتقلت الخ] أى بالاجاع وتسقط النفقة من وقت الموت ويلزمها الاحداد .

[قوله أو بائن] فلو علق الطلاق البائن بالموت فينبغي أن تعدل للوفاة وان كانت لا تراث احتياطي في الموضعين

بل تكمل عدة الطلاق (وحامل بوضعه) لقوله تعالى وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن فهو مقيد لطلاق الآية السابقة (بشرطه السابق) من انفصال كاه ونسبته الى ذى العدة ولو احتمالا كفى بلعان (فلومات صبي عن حامل قبل الأشهر) لا بالوضع لأن الحمل منى عنه لعدم انزاله (وكذا لمسوح) أى مقطوع الذكر والأنثيين فإنه اذا مات عن حامل اعتدت بالأشهر لا بالوضع (اذلا بلحقه) الولد (على المذهب) لأنه لا ينزل ولم تجر العادة بأن يخلق له ولد وقال الاصطخري وغيره يلحقه لأن معدن الماء الصلب وهو ينفذ من قبة الى الظاهر وهما باقيان (٥٥) ويحكي ذلك قولاً للشافعي رضى الله عنه فتتقضى عدتها بالوضع على هذا (و يلحق بحبوا

بقي أنقياه) لبقاء أوعية  
المنى وقد يصل الى الرحم  
بغير ابلاج (فتتعد) زوجته  
الحامل (به) أى بالوضع  
لوفاته ولا عدة عليها لطلاقه  
لأنه لا يتصور منه الوطء  
(وكذا مسلول) خصيته  
(بقي ذكره) يلحقه الولد  
(على المذهب) وقيل  
لا يلحقه لأنه لا ماله ودفع  
بأنه قد يبلغ في ابلاج  
فيلتد وينزل ماء رقيقا  
وادارة الحكم على الوطء  
وهو السبب الظاهر أولى  
من ادارته على الانزال  
الحق فتتعد زوجته الحامل  
بالوضع لوفاته وطلاقه على  
المحقوق والأشهر للوفاة  
وبالأقراء لطلاق على عدم  
المحقوق (ولو طلق احدى  
امراتيه) معينة أو مبهمه  
كان قال لها احدا كطالقي  
ونوى معينة أولا (ومات  
قبل بيان) للمعينة (أو  
تعيين) للمبهمه (فان كان لم  
يطأ) واحدة منهما (اعتدنا  
لوفاة) لأن كل واحدة

بموته فتتعد للوفاة ولا تراث احتياطاً قاله شيخ شيخنا عميرة (قوله وحامل) حرة أو غيرها (قوله بوضعه) ولا  
ثاني توهمين انفصل أحدهما قبل موت الزوج ودخل في وضعه مالموات في بطنها فلا بد من انفصاله وان مكث  
سنتين كامر (قوله فهو مقيد) ولا يناسب اعتبار الغالب كما تقدم مع أن الصواب التعبير بأنه محض فتأمل  
(قوله كفى بلعان) هو تميم لمقاد الشرط السابق في كلام المصنف وان لم يتصور هنا وقال بعضهم هو تنظير  
وليس بسيد بوضعه شيخنا الرملي هنا بما لا يوافق حامل لا تفي ولدوله زوجة أخرى حامل ثم طلق احدهما  
ومات قبل التعيين وفيه نظر وصورها غيره بما لا يوافق حامل لا تفي ولدوله زوجة أخرى حامل ثم طلق احدهما  
على قول ضعيف (قوله فلومات صبي) لم يبلغ أوان الاحتمال (قوله وغيره) منه القاضيان والصيدلاني  
والصيمري وأبو عبيدة قاضى مصر فانه قد ألحق ولدان على كنفه وخرج ينادى بين الناس بقول  
ان القاضى جالس يفرق أولاد الزنا على الحصيان (قوله وقد يصل الخ) يفيد أنه لا فرق بين أن يعلم استدخال  
مائه أولا وفي شرح شيخنا تقيده بما اذا علم ذلك والا فلا يلحقه ولا تعتد به فراجع (قوله ولا عدة عليها  
لطلاقه) أى مالم تستدخل مائه وتحمل منه والاعتدت له به (قوله وينزل ماء رقيقا) وقولهم ان الخصبة البنية  
للمنى والبسرى للشعر ولذلك لا لحية لخصى لعله لا يغلب اذا قد شوه دخلا (قوله وان وطئ كلا منهما) أو  
احدهما وهى ذات أشهر مطلقا أو ذات أقراء في طلاق رجعى ويمكن ادخال ذلك في كلامه (قوله أخذنا  
بالاحتياط) هذا انما يحتاج اليه اذا مضى قبل الموت أكثر من قدر عدة الرجعية وما ذكره بقوله وقد تقدم الخ  
انما يأتي اذا لم يمض قبل الموت قدر عدة الرجعية أيضا (قوله من الطلاق) وانما اعتبرت لأقراء من الطلاق  
في المبهمه مع أن عدتها انما تعتبر من التعيين لأنه لما ليس منه اعتبر بسببه وهو الطلاق وقال البلقينى قبا  
للغوى وابن الصباغ يجعل الموت كالتعيين (قوله بالأكثر) قال في الكفاية والنظر لم يرجع الى بيان  
الوارث كما مر وقد يقال احتياطاً لحق الله تعالى في العدة وأما أجل الارث فهو معتبر لأنه الذى قد مر

[قوله بل تكمل عدة الطلاق] قال هذا ولها النفقة ان كانت حاملا وذكروا في النفقات خلافه وقوله الطلاق  
مثله الفسخ [قوله فهو مقيد الخ] هذا قد يخالفه جعلها فيما سبق محمولة على الغالب لأنه حينئذ ينفى عن التقييد  
[قوله لأنه لا ينزل] زاد غيره لأن الأنثيين محل المنى يندفق بعد انفصاله من الظهر [قوله وغيره] أى كالقاضيين  
والصيدلاني والصيمري وأبو عبيدة بن حمر بويه حكى أنه ولي قضاء مصر فقضى بالمحقوق ختمه الخصى على  
كنفه وخرج يقول القاضى جالس يفرق أولاد الزنا على الحصيان [قوله لبقاء أوعية المنى] زاد غيره وما فيها  
من القوة المحيطة للدم [قوله وان احتمل الخ] هذا الاحتمال محل فرضه في الرجعية إذا كان الموت بعد اقضاء  
الأشهر والأقراء والا فلا يصح فرضه لا تنقأ الى عدة الوفاة [قوله بالأكثر] لان الأقراء ان كانت أكثر

منهما كما تحتمل أن تكون مفارقة بالطلاق تحتمل أن تكون مفارقة بالموت فأخذنا به احتياطاً  
(وكذا ان وطئ) كلاهما (وهما ذاتا أشهر) سواء كان الطلاق بائناً أم رجعياً (وأقراء والطلاق رجعى) فانهما يعتدان عدة الوفاة  
وان احتمل أن لا يلزمهما الاعدة الطلاق التي هي أقل من عدة الوفاة في ذات الأشهر وكذا ذات الأقراء بناء على الغالب من أن  
كل شهر لا يتخلو عن حيض وطهر أخذنا بالاحتياط أيضاً وقد تقدم أن الرجعية تنقل الى عدة الوفاة أيضاً (فان كان) الطلاق في  
فواتى الأقراء (بائناً اعتدت كل واحدة) منهما (بالأكثر من عدة وفاة وثلاثة من أقربائهما) احتياطاً أيضاً (وعدة الوفاة من الموت  
والأقراء من الطلاق) فلو مضى قرء أو قرأتان قبل الموت اعتدت بالأكثر من عدة وفاة من قرء أو قرأتين

(ومن غاب) بسفر أو غيره (واقطع خبره ليس لزوجه نكاح) لغيره (حتى يتيقن موته أو ملاقاه) لأن النكاح معلوم يتيقن فلا يزول الا يتيقن وعن التفال لو أخبرها عدل بوفاته حل لها أن تنكح غيره فيما بينها وبين الله تعالى (وفي القديم تبرص أربع سنين ثم تعدل وفاة وتنكح) غيره قضى بذلك عمر رضى الله عنه رواه مالك وتحسب المدة من (٥١) وقت اقطاع الخبر لكن فتقر

الى ضرب القاضى لها فى الأصح فلا يحسب ماضى قبله واذا ضربها بعد ظهور الحال عنده فقت فلا بد من الحكم بوفاته وحصول الفرقة فى الأصح وهل ينفذ الحكم بالفرقة ظاهرا وباطنا كالفسخ بالعنة أو ظاهرا فقط وجهان مسند الثاني أن عمر رضى الله عنه لما عاد المفقود مكنه من أخذ زوجته رواه البيهقي (فلو حكم بالقديم) أى بما قيل فيه من الوفاة وحصول الفرقة بعد المدة (قاض نقض) حكمه (على الجديد فى الأصح) لخالفته لقياس الجلى فانه لا يحكم بوفاته فى قسمة ميراثه وعق أم ولده قطعا ولا فارق بينهما وبين فرقة النكاح والوجه الثاني لا ينقض حكمه بما ذكر لاختلاف المجتهدين فيه (ولو نكحت بعد التبرص والعدة فبان) الزوج (ميتا) وقت الحكم بالفرقة (صح) النكاح (على الجديد) أيضا (فى)

(قوله ومن غاب) كلامه فى الزوج ومثله الزوجة (قوله ليس لزوجه نكاح) ولا المستولته (قوله يتيقن) بمعنى ما يشمل الظن لشموله حكم الحاكم وإخبار اليقنة على ما مر فى الفرائض (قوله وعن التفال لو أخبرها الخ) هو المعتمد وخزم به ابن المقرئ (قوله عدل) ولو رواية كعبد وامرأة وهل يلحق بذلك غير عدل اعتقدت صدقه راجعه (قوله حل لها) لاسكن لا تقرر عليه ظاهرا فيفرق الحاكم بينهما اذا علم هما (قوله وفى القديم) ونقل أن الشافعى رضى الله عنه رجع عنه لما علم أنه من قضاء أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه لأن المجتهد لا يقلد مثله (قوله قبله) أى قبل ضرب القاضى كما صرح به ابن حجر (قوله مكنه من أخذ زوجته) وهو صريح فى أن الفسخ ينفذ ظاهرا فقط فهو المعتمد من الوجهين واسكن لا يستمتع المفقود بها حتى تنقضى عدة وطء النكاح بها ولا حد عليه به ولا عليها كما أتى (قوله لقياس الجلى) مع الاحتياط للابضاع (قوله بعض التبرص) لاحاجة اليه بل هو تصوير وانما المدار على كون النكاح بعد العدة سواء قبل ضرب القاضى أو بعده على ما مر عن القديم ولا يقال عطف العدة على التبرص لأنه غيرهما كما مر (قوله ميتا) قبل النكاح بمدة عاد الصدق خرج ما لو بان حيا فهو له على ما تقدم (قوله وقت الحكم) أيضا يفيد أن ما ذكره المصنف مبنى على القديم والحكم بالصحة مبنى على الجديد وضح هنا الخفاء أثر الشك فلا ينافى ما مر فى المرتابة (قوله فى الواقع) أى مع الاستناد الى سبب خفى فلا ينافى ما مر فى المرتابة لاستناده الى سبب ظاهر (قوله لا يبطؤها) ولا يستمتع بها كما مر ولا نفقة لها على واحد منهما لعدم صحة النكاح باطنا فى الثاني ولشوزها على

فان كانت هى المطلقة فعلى عدتها وان كانت هى الزوجة فقد حصلت الأشهر فى ضمنها وان كانت الأشهر أكثر فان كانت هى المطلقة فقد حصلت الأقراء وان كانت هى الزوجة فعدها الأشهر قال فى الكفاية ولم يتعرضوا هنا لبناء هذه المسئلة على أن الوارث هل يقوم مقام المورث فى البيان وكان ينبغي بناؤها على ذلك [قوله حتى يتيقن موته الخ] رواه الشافعى عن عمر رضى الله عنه ومثله لا يقال من قبل الراى والقياس الجلى كما سيأتى فى كلام الشارح اذ كيف يقول لا ترض وتنقض عدتها منه [قوله نقض] قال القاضى والامام رجع الشافعى عن القديم [اذبان له أن تقليد الصحابى لا يجوز لأجتهد] قوله بعد التبرص والعدة [أى وبعد ما سلف من ضرب القاضى وحكمه هذا مراده فيما يظهر هذه الحاشية سطرها بحثا قبل اطلاقه على تصريح الشارح بمعناها فى قوله الآتى وقت الحكم بالفرقة فبها الحمد [قوله صح النكاح الخ] نظرفيه الزركشى بما سلف من عدم صحة نكاح المرتابة اذا حصلت الرية وان بان أن النكاح صادف اليقونة قال وقد جعلوا من موانع النكاح الشك فى حل المنكوحة كالونكح من لا يدري أم معتدة أم لا وهل هى أخته من الرضاع أم لا اه أقول لا اشكال لأن الأمر هنا متما كد بضرب القاضى وحكمه فأقل مراتبه أن يكون كالأول حدثت الرية بعد قضاء العدة وهو لا يضرب كما سلف [قوله ويجب الاحداد] من أحد وهو المنع لأنها تمنع نفسها التزين وتمنع الخضاب وقوله أيضا ويجب الاحداد انظر لو كانت حاملا ومكنت أربعة أعوام هل تعد مدتها أو ولدت عقب الموت هل يزول الوجوب والجواز أم الوجوب فقط أمان تعدد بالأكثر من الأقراء والأشهر لو فرض

الأصح) ملقوه عن المانع فى الواقع والثانى لا يصح لاتقاء الجزم بخلوه عن المانع وقت عقده ولو بان الزوج حيا بعد أن نكحت فهو على القديم على زوجته كالجديد لتبين الخطأ فى الحكم لكن لا يبطؤها حتى تعدل للثانى وقبل هى زوجة الثانى لا رافع نكاح الأول بناء على نفوذ الحكم ظاهرا وباطنا وقبل الأول مخبر بين أن يزعمها من الثانى وبين أن يتركها ويأخذ منه مهر مثل لقضاء مهر رضى الله عنه بذلك رواه البيهقي (ويجب

الاحداد على معتدة وفاة) لحديث الصحيحين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا أى فانها يحل لها الاحداد عليه أى يجب بالاجماع على ارادته (لارجعية) أى لا يجب عليها التوقع الرجعة قال بعضهم والأولى أن تزين بماء عول الزوج الى رجعتها وروى أبو ثور عن الشافعي أنه يستحب لها الاحداد (و يستحب لبائني) بخلع أو ثلاث (وفى قول يجب) كالتوفى عنها زوجها بجامع الاعتداد عن نكاح و فرق بأنها محفوفة بالطلاق فلا يليق بها ايجاب الاحداد بخلاف المتوفى عنها زوجها (وهو ترك لبس مصبوغ لزيينة وان خشن) لحديث الصحيحين عن أم عطية كنانتهى أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا وأن نكتحل وأن تنطيب (٥٢) وأن تلبس ثوبا مصبوغا (وقيل يحل ماصبغ غزله ثم نسيج) كالبرود لا تنقاء

الزينة فيه بخلاف ماصبغ  
بصد النسيج كالمصفر  
والزعفران (ويباح غير  
مصبوغ من قطن وصوف  
وكتان وكذا ابريسم)  
أى حرير (فى الأصح)  
كالكتان اذا لم تحدث فيه  
زينة كتنش والثاني  
يحرم لأن لبسه تزين  
فعل هذا يحرم العتاني  
الذى غلب فيه الابريسم  
ويباح الخرق طعنا لا تنقار  
الابريسم فيه بالصوف  
الذى هو سداه (و) يباح  
(مصبوغ لا يقصد لزيينة)  
بل اصبية أو احتمال وسخ  
كالأسود والكحل لا تنقاء  
الزينة فيه وان تردد  
المصبوغ بين الزينة وغيرها  
كالأخضر والأزرق فان  
كان برا قاصا فى اللون حرم  
لأنه مستحسن يتزين به  
أو كدرا مشبها فلا لأن  
للشبع من الأخضر يقارب  
للأسود ومن الأزرق

الأول بنكاح الثاني نعم ان فرق بينهما وعادت لنزل المفقود وعلم بها وجبت من حيث (قوله الاحداد من)  
أحد ويقال الحداد من حد ويقال بالجيم بدل الحاء وهو وفاة المنع وشرعا منع مخصوص من التزين والخصاب  
ونحوهما وقال بعضهم انه اتفق فيه اللغتان (قوله على معتدة وفاة) ولو صغيرة ومجنونة بالزمان وليهما ورقية  
وذمية ولو على ذمى والمعاهد والمؤمن كذلك فى الشقين وقيد الأذرى بما اذا ترافعا والى الا فلا تعرض لهم  
وخرج بمعتدة الوفاة ما زاد على الأشهر فيمن تعدى بالآ كثر منها ومن الأقراء فيأمر ومالو ولدت عقب الموت  
ونازع فيها بعضهم ومالو كانت حاملا من شبهة عند الموت فلا تحد الا بعد الوضع نعم ان كان الحمل عن الشبهة  
والوفاة وجب الاحداد ولا تنع منه للشبهة وظاهره دوام الاحداد وان طال زمن الحمل الى الوضع ولو لأربع  
سنين فراجع (قوله تؤمن الخ) هو الغالب كما علم مما مر (قوله للاجماع) وكأنه لم ينظر الى مخالفة الحسن  
البصرى فى ذلك (قوله قال بعضهم) أى الأصحاب كفى الروضة (قوله والأولى أن تزين الخ) حل على مالذا  
كانت ترجو رجعة ولم تكن ربة فى فرجها بطلاقه (قوله يستحب لها الاحداد) هو الاعتماد اذا لم ترج  
رجعة كالبائن وخرج بهما المعتدة عن شبهة أو نكاح فاسد ولو بالموت فيهما وأم الولد فلا يندب لمن  
الاحداد كما مر (قوله لبس مصبوغ) ولوليا وستورا نعم يكفى ستره اذا لبسته حاجة (قوله لزيينة) أى  
ما جرت العادة أن يتزين به انشوف الرجال اليه ولو بحسب عادة قومها أو جنسها (قوله كالبرود) وهى  
المشهورة بالطرح أو نحو القليعة بضم أله (قوله وكتان) بفتح الكاف وحكى كسرها (قوله أى حرير)  
فسره الابريسم اشارة لشموله للقر ومعه مالم يحدث فيه ما يفيد الزينة من صبغ وغيره (قوله كالأسود)  
اذا لم تكن عادتهم التزين به وإلا كالأعراب فيحرم (قوله مستحسن يتزين به) أى ان جرت عادتهم به  
والأفلا وكذا ما بعده والطراز كالنسيج وحواشى العتاني كالنسيج أيضا (قوله ويحرم حلى الخ) أى نهارا  
ويكره ليلا بلا حاجة ولا كراهة لها (قوله وغيرها) كالقرط وهو حاقة الأذن والدمالج وهو سوار العنق  
والمحلى بنحو النحاس ان كان للزينة أو اشبه بالذهب حرم (قوله وقال الامام الخ) هو مرجوح (قوله

زيادة الأقراء فالوجه سقوطه فى الزائد لأن تلك الزيادة من حيث الطلاق والله أعلم [قوله على معتدة وفاة]  
هذه العبارة تفيد مسئلة حسنة وهى لو مات عنها وهى معتدة بحمل عن شبهة فلا يجب الاحداد حتى تشرع  
فى عدة الوفاة بعد الوضع [قوله بالاجماع] نقل ابن المنذر أن الحسن البصرى خالف اه ومن الأدلة على  
الوجوب أن الاحداد كان متمنا فاذا جاز وجب كقطع يد السارق [قوله وأن نكتحل] كأن هذا من  
عطف الجمل والمعنى ونهى أن تفعل كذا على زوج [قوله وكتان] هو بفتح الكاف وحكى كسرها

[قوله]

يقارب الكحل (ويحرم حلى ذهب وفضة) لحديث المتوفى عنها زوجها لا تلبس

المصفر من الثياب ولا المشقة والحلى ولا تختضب ولا تكتحل رواه أبو داود والنسائي بإسناد حسن والمشقة المصبوغة بالمشق بكسر  
الميم وهى المغرة بفتحها ويقال طين أحمر يشبهها ويستوى فى الحلى الخللخال والسوار والخاتم وغيرها لا طلاق الحديث وقال الامام  
والغزالي يجوز لها التختيم بخاتم الفضة كالرجل وانما يحرم عليها ما تختص النساء بحله (وكذا) يحرم (لؤلؤ فى الأصح) من تردد  
للإمام وجزم به الغزالي لظهور الزينة فيه والثاني لا يحرم لأنه ليس كالذهب ولا يحرم على الرجل قال الرويانى ولو نعلت بنحاس  
أورصاص بموه بذهب أو فضة أو مشابه لهما بحيث لا يعرف الا بعد التأمل



للهز والافان كانت من قوم يترنون مثله لم يحز أيضا أو يستعملون لمنفعة يتوهمونها فيه جاز (و) يحرم (طيب في بدن ونوب) حديث  
 لم عطية السابق وأن تطيب (وطعام وكل) غير محرم قياسا على البدن والتوب (و) يحرم (اكتحال بالتمد) وان لم يكن فيه طيب لحديث  
 أم عطية السابق وأن نكتحل (الاحاجة كرمذ) فتكتحل به ليلا وتمسحه نهارا فان دعت الحاجة اليه في النهار جاز فيه والكحل الأصفر  
 وهو الصبر بكسر الباء كالتمد في الحرمة لحديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم (٥٣) دخل على أم سلمة وهي حادة

على أبي سلمة وقد جعلت  
 على عينها صبرا فقال ما  
 هذا بأمر سلمة فقالت هو  
 صبر لا طيب فيه فقال  
 اجعليه بالليل وامسحيه  
 بالنهار أما الكحل الأبيض  
 كالتوتا فلا يحرم لأنه  
 لازية فيه وقيل يحرم على  
 البيضاء حيث تزين به  
 وقيل لا يحرم الأصفر على  
 البيضاء وقيل لا يحرم  
 التمد على السوداء لأنه  
 بسواده لا يفيد جالا  
 (و) يحرم (اسفيداج)  
 بالمد المجهمة (ودمام)  
 بضم المهملة وكسر هاء  
 المسمى بالجرة لأنها تزين  
 بهما الوجه وكذا يحرم  
 التمد في الحجاب لأنه يزين  
 به (وخضاب حناء) ونحوه  
 لحديث أبي داود السابق  
 ولا تختضب وذلك فيما يظهر  
 من البدن كالوجه والبدن  
 والرجلين ولا يحرم فيما تحت  
 الثياب ذكره الروائي  
 (أو يحل تجميل فراش  
 وأثاث) بأن تزين  
 بالفراش والستور وغيرها  
 لأن الحداد في البدن لافي

و يحرم لؤلؤ) أي نهارا كما مر وكذا بقية التحلي نعم ان دعت ضرورة الى ابعسه نهارا كاحرازه جاز (قوله  
 لم يحز) هو المعتمد وكذا ما بعده والنحوه ليس قيد او نحو الصدق والعاج والودع كذلك لمن يزين بها (قوله  
 ويحرم طيب الخ) أي ليلا ونهارا والمراد بالطيب ما يحرم على المحرم نعم يجوز نحو قسط أثر حبض وشملت  
 الحرمة الابتداء والدوام وهو كذلك ولو احتاجت اليه فهو كالاحاجة للاكتحال الآتي والحرمة كالخفة في  
 استعمال الطيب ابتداء لا دوما كما يأتي (فرع) يحرم دهن شعر رأسها ولحيتها وبقية شعور الوجه لأنه  
 زينة لادهن بقية البدن (قوله احاجة) قال شيخنا وهي ما تبيح التيمم وفيه بعد والوجه الاكتفاء بما  
 لا يتحمل عادة (قوله دعت الحاجة) قال شيخنا المراد بها هنا الضرورة فراجع (قوله الأصفر) ولو  
 للبيضاء والأسود ولوللأسوداء كاشفيرا اليه (قوله بكسر الباء) أي مع فتح الصاد وباسكان الباء مع فتح  
 الصاد وكسرها (قوله فقال اجعليه) وفي رواية فقال لافانه يشب الوجه أي يوقده ويحسنه (قوله فلا يحرم)  
 ولونهارا (قوله ويحرم اسفيداج) افضة مولدة (قوله ودمام) قال الأسنوي بكسر الدال المهملة وبميم  
 بينهما ألف وفي الشرح جواز الضم أيضا (قوله المسمى بالجرة) بالحاء المهملة المضمومة (قوله الوجه)  
 شمل اللثة والشفة والخدين والذقن وغير الدمام مثله في ذلك (قوله يحرم التمد في الحجاب) وغير التمد مثله  
 ويحرم تصفير الحجاب أيضا بالقاء خضابه بالصفرة لا تصفيره بالغين المجهمة وقيل يحرم أيضا وقال شيخنا  
 كالحطيط وأما ازالة شعر الاطراف والعانة والرأس وغيرها فلا حرمة كازالة الأوساخ والاستحمام وغسل  
 الثياب ونحو ذلك (قوله حناء) هو مذكر مهموز مدود واحد حناء بالهمزة والمد أيضا (قوله ونحوه) منه  
 النقش والتطريف في الأصابع وتصفيف الشعر وتجعيده (قوله بأن تزين بيتها) اشارة الى أن نسبة  
 التجميل الى الفراش مجازية والمراد أنها تتجمل بالفراش ومنه الوساو والأظفار (قوله أثاث)  
 بمثلتين أمتعة البيت وسكت عن معنى التجميل فيه وفي دخوله فيما قبله بعد فتأمله (قوله في البدن) يفيد أن  
 القطاء بنحو الاحفاف كالثياب وبه قال شيخنا تبعه الابن الرفعة فيحرم ولوليل (قوله ليس من الزينة) أي  
 المقصودة للزوج فلا ينافي إطلاق الزينة على ذلك في الجمعة (قوله عصمت) ان دعت وهي مكلفة والاشرف غير  
 المكلفة على وليها ان علم (قوله أي المرأة) لا للرجل فيحرم عليه ولو على نحو زوجته لفقد قوة الصبر في حقه  
 التي طلب الاحداد لها في النساء وجوز الامام له ثلاثة أيام ولم يوافقوه عليه (قوله احداد) أي تعزّن بغير تنبير  
 لمبوس ونحوه ما يدل على عدم الرضا بل يحرم (قوله على غير زوج) ممن يطلب الحزن عليه ولو اجنبيا

[قوله ويحرم طيب] لو كانت تحترق فيه فحل نظر [قوله واسفيداج] هو يؤخذ من الرصاص وهي  
 لفظة مولدة [قوله حناء] هو مذكر مدود مهموز واحد حناء [قوله فراش] هو ما رقد عليه  
 من مرتبة ونطم ووسادة فأما ما تنطى به فقال ابن الرفعة الأشبه أنه كالثياب لأنه لباس [قوله من  
 الموتى] قال الزركشي من الأقارب

الفراش والمكان (و) يحل (تنظف بضم رأس وقلم) لأظفار (وازالة وسخ قات ويحل امتشاط وحام) ان لم يكن فيه خروج محرم  
 واستعداد فان ذلك كله ليس من الزينة كما ذكره الرافعي في الشرح وسكت عن التقييد في الحمام (ولو تركت الاحداد) الواجب عليها كل  
 المدة أو بعضها (عصمت واقضت العدة) كالوفارقت المسكن الذي يجب عليها ملازمته كإسبائي فانها تعصى وتقضى عدتها بمضى المدة  
 (ولو بلغت الوفا بعد المدة) أي مدة عدة الوفاة (كانت منقضية) لمضى مدتها (ولها) أي المرأة (احداد على غير زوج) من القرى

(ثلاثة أيام) فخلعونها (وتحرم الزيادة) عليها (والله أعلم) وذلك ماخوذ من حديثي الصحيحين السابقين وقد ذكر هذه المسائل الراقية في الفرح ولم يصرح بحرم الزيادة (فصل : يجب سكنى المعتدة طلاق ولو بآئن) بخلع أو ثلاث - أملا كانت أو حاتلا قال تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم (الناشرة) (٥٤) بأن طلقت حال نشوزها فانها لا سكنى لها في العدة كافي صلب النكاح قال

في التمتع ولو نشزت في العدة سقطت سكنها فان عادت الى الطاعة عاد حق السكنى وقيل ان نشزت على الزوج وهي في بيته فلها السكنى في العدة وان خرجت واستصحت عليه من كل وجه فلا سكنى لها وتسكنى الصغيرة التي لا تحتمل الجماع فلها الاسكنى لها بناء على الأصح أنها لا تستحق النفقة -الة النكاح وكذا تستثنى الأمة حيث لا تجب نفقتها وقد تقدم في فصل نكاح العبد (ولمعتدة وفاة في الأظهر) الحديث فرعية بضم الفاء بنت مالك أخت أبي سعيد الخدري أن زوجها قتل فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرجع الى أهلها وقالت ان فوجي لم يتركني في منزل بل كلفوا ذن لها في الرجوع قالت فانصرفت حتى اذا كنت في الحجرة أوفى المسجد طائي فقالا مكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشر أصححه

بلاربية كصديق وعالم وصالح وصهر وسيد ومملوك (قوله ثلاثة أيام) قال شيخ شيخنا حميرة وقد مر في التعزية اعتبار الثلاث من الموت أو الدفن فينبغي أن يأتي مثل ذلك هنا راجعه وقال بعضهم ينبغي هنا اعتبارها من وقت العلم بالموت على قياس الغائب في الموت (قوله وتحرم الزيادة) أي بقصد الاحداد والا فلا .

(فصل) في سكنى المعتدة وزمانها ومكانها وغير ذلك (قوله يجب) وان أسقطتها عن الزوج لما فيها من حق الله تعالى ولأنه إسقاط لما لم يجب لزوجها وبها يؤمافيوما (قوله لمعتدة) خرج أم الولد والمفسوخة بعيب أو غيره كردة (قوله طلاق) خرج وطء الشبهة ولومن نكاح فاسد وان وجب عليها ملازمة المسكن الى انقضاء العدة وعليها أجرته وللزوج اسكانها (قوله بآئن) مرفوع خبر مبني محذوف ولم يقدره الشارح كعادته لما قيل إنه وجده مجرورا بضبط المصنف بالقلم وعليه فهو صفة طلاق محذوف وقول شيخنا الرمي أنه نعت إطلاق المدكور فيه نظرمع الفصل بلو تأمل (قوله فان عادت) ظاهره أنه راجع لنشوزها في العدة ويجوز رجوعه للأولى أيضا ويصرح به ذكر الخلاف بعده (قوله عادحق السكنى) ولوللوم الذي عادت فيه وان لم تجب نفقتها فيه اذ لا تلازم بينهما كافي . معدة الوفاة ويرجع عاها بأجرة المسكن في مدة النشوز وإن كان لزوجها وله اخراجها اذا نشزت ويجب عودها اذا عادت (قوله وقيل ان نشزت الخ) وبه قال الامام مالك ولا يكون ما ذكر الا اذا نشزت حال الطلاق (قوله وتسكنى الصغيرة) ويتصور وجوب العدة عليها باستدخال مائه (قوله وكذا تستثنى الأمة) نعم للزوج اسكانها بعد فراغ خدمة السيد صونا لمائه (قوله لمعتدة وفاة) أي غير ناشرة أيضا وكذا لمعتدة الفسخ الآية (قوله في الحجرة) أي محض داره والمسجد بجوارها وهي محل القبر الشريف الآن (قوله أرجع) لأنه الأصل فيه ما يعارض (قوله وفسخ) بالمعنى الشامل للانفساخ بدليل ما بعده (قوله ورضاع) ولعان (قوله في ارتفاع النكاح) خرج ما لو كان لها مدخل في العدة كأن طلقها وادعت الاصابة وأنكرها فهي كالناشرة على المعتدة (نفية) انما وجبت سكنى معتدة الوفاة والبائن الحامل لأنها لصيانة الماء المحتاج اليها وبذلك فارق عدم وجوب النفقة لأنها

[قوله وتحرم الزيادة] قال الامام لأن في ذلك اظهار عدم الرضا بالقضاء والأليق التلغع بجلباب الصبر ورخص في الثلاث لأن النفوس قد لا تستطيع ذلك فيها ولذا شرعت التعزية فيها لأن أعلام الحزن فنكسر بعدها اه وقد سلف أن مدة التعزية من الموت وقيل من الدفن فينبغي أن يحصى مثله هنا .

(فصل يجب) [قوله ولو بآئن] بالجر قال الزركشي والوجه نصبه [قوله وكذا تستثنى الأمة] لكن هل يجب عليها ملازمة المسكن لو أراد الزوج -حكي الراقى عن الامام إن يينا في صلب النكاح أن تكون في المسكن الذي يعينه الزوج وجبت الملازمة وإن قلنا يجاب السيد فوجهان وقضية البناء ترجيح وجوب الملازمة كما قال الزركشي [قوله ولمعتدة وفاة] لو طلقها قبل الموت طلاقا رجعيًا ثم مات في أثناء العدة وجب لها السكنى قطعا [قوله الحجرة] أي محض الدار [قوله وعيب] لم يذكر فرقة اللعان لأن البغوى جزم فيها بالاستحقاق فليست من محل الخلاف (فائدة) حيث قلنا لا تستحق فلو أراد الزوج الاسكان وجب عليها

الاجابة

القرمذى وغيره والثاني لا سكنى لها كاهو قضية اذن النبي لفرية

أولا وقوله لها ثانيا مكثي في بيتك محمول على الندب جمعا بينهما ومجاب بأن حله على الوجوب أرجح (وفسخ على المذهب) كالطلاق جامع فرقة النكاح وفي الحياة ومواء الفسخ برودة واسلام ورضاع وعيب والطريق الثاني قولان أحدهما لا تجب لأن وجوبها بمنزوال النكاح مستبعد والنص إنما ورد في المطلقة فيبقى غيرها على الأصل والثالث ان كلن لها مدخل في ارتفاع النكاح كأن فسخت

بغير العتق أو عيب الزوج أو فسخ هو يعيها فلا سكنى لها قطعا وان لم يكن لها مدخل في ارتضاعه كان انفسخ باسلام الزوج  
أورنه والرضاع من أجنبي ففي وجوب السكنى لها القولان والرابع كالثالث في شقه الأول ويجب في الشق الثاني قطعا (وتسكن في  
مسكن كانت فيه عند الفرقة وليس لزوج وغيره اخراجها ولا لها خروج) منه فلو اتفقت مع الزوج على الانتقال الى غيره من غير  
حاجة لم يجز وعلى الحاكم المنع منه لأن في العدة حق الله تعالى وقد وجب في ذلك المسكن قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن  
ولا يخرجن واضافة البيوت البين من جهة أنها مسكنهن قال في النهاية والرجعية كغيرها (٥٥) في ذلك قال في المطلب

ونص عليه في الأم وفي  
الحاوي والمهذب أن الزوج  
أن يسكنها حيث شاء  
كالزوجة وجزم به المصنف  
في نسكت التفتية (قلت ولها  
الخروج في عدة وفاة وكذا  
بأن في النهار لشراء طعام  
وغزل ونحوه) لحاجتها  
الى ذلك وعبر في الروضة  
كأصلها بشراء طعام أو قطن  
أو بيع غزل (وكذا ليلا  
الى دار جارة لغزل وحديث  
ونحوهما) للتأنس فيها  
لكن (بشرط أن ترجع  
ونيت في بيتها) وفي البائن  
قول قديم أنها لا تخرج  
لما ذكر بخلاف المتوفى  
عنها ما ورد فيها من حديث  
مجاهد أن رجلا استشهدوا  
بأحد فقالت نساؤهم  
يا رسول الله انا نستوحش  
في بيوتنا فنييت عند  
احدهن فأذن لمن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أن  
يتحدثن عند احدهن  
فلذا كان وقت النوم

للسلطنة المنتفية فيهما (فرع) حيث لم تجب السكنى ندب للإمام اسكنها ولازوج اسكنها أيضا  
ولأجنبي أيضا حيث لاربية وتجب عليها الاجابة اذا طلبت منها خصوصا اذا كانت في مسكن فورقت  
فيه (قوله قال في النهاية والرجعية كغيرها) هو المعتمد (قوله ولها) أي المعتدة حيث لم تجب  
نفسها (قوله لحاجتها الى ذلك) فلو احتاجت ليلا جاز كالنهار قاله شيخنا واذا لم تحتاج لم تخرج أصلا  
ولو اعيادة أو زيارة أو تجارة أو تنمية مال (قوله وعبر في الروضة الخ) فيه اعتراض على المصنف  
إلا أن يؤول الشراء في كلامه بما يشمل البيع كذا قيل والوجه خلافه بل يجعل ونحوه عائدا الى  
الشراء أولا ذكر من الشراء وغيره نعم كون الغزل للبيع أقرب من كونه للشراء فتأمل (قوله  
إلى دار جارة) والمراد بها الملاصقة وملاصقتها لامافى الوصية (قوله للتأنس) أي ان احتاجت  
إليه (قوله وفي البائن الخ) فيه اعتراض عليه بعدم ذكر الخلاف (قوله بأحد) اسم الجبل  
الذي كانت عنده الوقعة (قوله أما الرجعية) ومثلها البائن الحامل (قوله الابذنه) أي فيما  
يتعلق بالنفقة لوجوبها عليه أما غيرها فلها الخروج لما تحتاج اليه كالتأنس مع الجارة وغيرها  
بما مر (قوله وتنقل من المسكن) أي الى أقرب المساكن إليه حيث أمكن وجوبا (قوله ومالها)  
وان قل واختصاص (قوله أذى) بفتح الهجمة منونا أي اذى شديد بحيث لا يحتمل عادة نعم ان تعدت  
عليهم منعها الحاكم منه ومن الخروج (قوله للحاجة الى ذلك) أي الخروج وكذلك لو أسلمت بدار الحرب  
ولم تأمن مع الإقامة أو لزمها أحد أو دعوى أو يمين وليست مخدرة أو لزمها تعريب في زنا (قوله الأحياء) أي  
غير أبويها نعم لو كان المسكن لها أو ضاقت الدار عنها وعنهم وطال التأذى منها لهم أو عكسه فقلوا عنها وجوبا  
وأما الأبوان فلا يجب نقلها عنهما لأن المشاحنة بينهما لا تطول بل يندب نقلها فقط وقولهم وضائق الدار عنهم  
صريح في أنها اذا اتسعت لا يجب النقل وفيه بحث فراجع (قوله الى مسكن) أي في البلد (قوله قبل وصولها)

الاجابة وينبغي أن يكون مثل ذلك ارادة الوارث في المتوفى عنها على القول بعدم الوجوب [قوله  
لم يجز] قال العلماء لما كانت العدة لا تسقط بالتراضي فكذا توابعها بما فيه حق الله تعالى [قوله مسكنهن]  
أي لامن حيث انها مملوكة لهن والإلما اختص الحكم بالطلاق [قوله وكذا بائن] روى مسلم عن  
جابر رضى الله عنه قال طلق خالتي سليبي فأرادت أن تجذخلها فزجرها رجل أن تخرج فجاءت  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بلى تجذنى فذلك فأنك عسى أن تنصديق أو تنفعلى خيرا قال  
الشافعى رضى الله عنه ونجى الأضرار قريبة من منازلهم والجذلا يكون الانهارا .

تأوى كل امرأة الى بيتها رواه الشافعى والبيهقى أما الرجعية فلا تخرج لما ذكر الابذنه كالزوجة اذ عليه القيام بكفائها (وتقتل  
من المسكن لخوف من هدم أو غرق) على نفسها أو مالها (أو على نفسها) من فساق مجاورين لها (أو تأذت بالجيران أو هم  
بها أذى شديدا والله أعلم) للحاجة الى ذلك وقد ذكر ذلك كله الرافعى في الشرح وما يصدق به الجيران الأحياء وقد فسر  
قوله تعالى إلا أن يأذن بفاشة ميمنة بالبذاءة باللسان على الأحياء (ولو اتقتل الى مسكن باذن الزوج فوجبت العدة قبل  
وصولها إليه اعتدت فيه على النص) لأنها مأدورة بالمقام فيه وقيل تعتد في الأول لأنها لم تحصل وقت الفراق في الثاني وقيل  
تخير بينهما لأنها غير مستقرة في واحد منهما حالة الفراق ولها تعلق بكل منهما

ويجوز تعدد في أقربهما إليها عند الفراق وإن استويا فتخيرت أما إذا وجبت العدة بعد وصولها إلى الثاني فتعد فيه جزأوا إن لم تنقل الأمتعة من الأول (أو غير إذن في الأول) تعدد (وكذا لو أذن ثم وجبت قبل الخروج) منه فانها تعدد فيه (ولو أذن في الانتقال إلى بلد فكمسكن) فيما ذكر فان وجبت العدة قبل الخروج من البلد أي قبل فراق عمرانه اعتدت في مسكنها منه أو بعد الخروج منه وقبل الوصول إلى الثاني ففيه الخلاف السابق أو بعد الوصول إليه اعتدت فيه جزأوا (أو) أذن (في سفر حج أو تجارة) ثم وجبت في الطريق فلها الرجوع والمضي وهي معتدة (٥٦) في سيرها (فإن مضت) وبافت المقصد (أقامت) فيه (لقضاء حاجتها ثم يجب الرجوع)

في الحال (لتعد البقية في المسكن) فإن كانت العدة تنقضي في الطريق وجب الرجوع أيضا في الأصح للقرب من موضع العدة وإن لم تمض اعتدت البقية في مسكنها ولو وجبت العدة قبل الخروج من مسكنها لم تخرج منه أو بعد الخروج منه للسفر ولم تفارق عمران البلد لزوما العود إليه لأنها لم تشرع في السفر وقيل تتغير بين العود والمضي لتضررها بتركه للفتوت لغرضها وقيل في سفر الحج تتغير وفي سفر التجارة يلزمها العود والعمره كالحج في جميع ما ذكر (ولو خرجت إلى غير الدار المأوفة) لسكنها (فطلق وقال ما أذنت في الخروج صدق بيمينه) لأن الأصل عدم الإذن فيجب رجوعها في الحال إلى دار المأوفة ولو وافقها على الإذن في الخروج لا يجب الرجوع

أي وبعد خروجها من البيت والأوجب بقاؤها فيه وسيأتي (قوله وإن لم تنقل الأمتعة) وكذا لو عدت إلى قتلها (قوله في الأول) ما لم يأذن لها في الإقامة في الثاني (قوله قبل الخروج منه) وإن بعثت أمتعتها (قوله في انتقال) أو مطلقا (قوله قبل فراق عمرانه) أو سورة إلى محل تقصير فيه الصلاة (قوله في الطريق) أي بعد ما ذكر (قوله فلها الرجوع) وهو أولى (قوله أقامت فيه) أي بقدر الحاجة من تمام الحج أو غيره وإن زاد على ثلاثة أيام أو بقدر مدة قدرها لها ويقتصر لها بما بعد ما إلى مادون الثلاث أو إلى وجود رفقة إن احتاجت إليهم ونحو من طريق (قوله لزوما العود) وفي هذه والتي قبلها لو كانت أحرمت بالحج أتمت بعد العدة إن أمكن والاتحلت وعليها القضاء ودم الفوات هذا ما اعتمدته شيخنا الرمي (قوله والعمره كالحج الخ) نعم لا يتصور فيها الفوات وغير سفر الحج والتجارة مثلها ولو لم يكن حاجة أو لئزها ولو سافرت معه فوجبت العدة في الطريق أوفى مقصد الزوج لزمها العود حالا بالشرط السابق لانقطاع تبعيتها مع عدم الإذن وما في المنهج من 'اغتنار مدة المسافر غير مراد' (فرع) لو جهل حال السفر والإذن فيه حل على النقلة (قوله وقال) أي الزوج ومثله في هذه وأرنه (قوله وهما قولان الخ) لعله إشارة إلى أن المراد بالذهب الراجح بدليل تعبيره به كالمصنف لا بمعنى أن الخلاف طرق وقيل إشارة إلى أن أحد الخلافين مبني على الآخر فأشبه الطرق فتأمل (قوله لأنها أعرف) أي مع اتفاقهما على الإذن وبذلك فارتقت ما قبلها وهل تسقط سكنها إذا لم تصدق هي في المسئلتين راجعه (قوله ويبتها من شعر) تفسير لما قبله والشعر مثال وبيوت الحلة كبيوت القرية والحلتان كالقريتين فيما تقدم وكذا بيوت الختان والسفينة فإن عدت بيوت السفينة ولها محرم فيها مثلا أخرج الزوج منها فإن تعذر إخراجها أخرجت هي إلى أقرب شط تأمن فيه فإن تعذر اعتدت فيها مع الاحتياط من النظر والخلاوة مثلا (قوله قومها) أي أهلها وغيرهم (قوله للضرورة) فيعين أقرب محل تأمن فيه (قوله أو أهلها) أي ارتحلوا لأمع رجاء عودهم والاكأن هربوا من عدو مثلا ويعودون وجب عليها الإقامة حيث أمنت وكذا لو ارتحل بعض أهلها (قوله والأصح تنخير) هو المعتمد ولو رجعية خلافا للباقيين (قوله بموكا) ولومن حيث المنفعة (قوله ولا يصح بيعه) أي لغيرها نعم لو سبق العدة رهن وتعذر الوفاء من غيره بيع فيه أو سبق حجر فليس فهمي [قوله وقيل تعدد الخ] قال ابن أبي الدم الأقيس ويشهد له حديث الرجل الذي خرج تائباً فأتى واختصمت فيه الملائكة [قوله فيه الخلاف] قال الامام ولو أرادت الإقامة في بلدين لتقضي عدتها فيه لم يجز اتفاقا [قوله أو تجارة] مثله لئزها [قوله لم يجب الرجوع] أي ولو انقضت قبل ثلاثة أيام [قوله لأن الأصل الخ] أي وكما لو خاطبها بكناية الطلاق واختلف في النية ولأن القول قوله في أصل الإذن فكذا في صفته [قوله والأصح تنخير] خولف ذلك في الحضرية فتلزمها الإقامة وتختلف الحضرية أيضا فلو أذن الزوج للبدوية في النقة من - إلى - لم يملك في أثناء الطريق فلها الإقامة في قرية أو حلة بينهما ولا كذلك الحضرية [قوله ويليق بها]

في الحال (ولو قالت قلت) أي أذنت لي في النقلة إلى هذه الدار فأعتد فيها (فقال بل أذنت) في الخروج إليها (حاجة) قال ذكرها فاعتدى في الأولى (صدق) بيمينه (على المذهب) لأن الأصل عدم الإذن في النقلة ومقابلته تصديقها بيمينها لأن الظاهر معها بكونها في الثالثة وهما قولان محكيان فلو اختلفت الزوجة ووارث الزوج والمذهب تصديقها لأنها أعرف بما جرى من الوارث بخلاف الزوج (ومنزل بدوية وبينها من شعر كمنزل حضرية) فعليها ملازمته إلى انقضاء عدتها فإن ارتحل في أثناءها قومها ارتحلت معهم للضرورة لو أهلها فقط وفي الباقيين قوة وعدد فقيل تعدد بينهم لتيسره والأصح تنخير بين الإقامة والارتحال لأن مفارقة أهل عسرة موحشة (وأنا كان المسكن) بموكا (له ويليق بها عتين) لأن تعدد فيه لما تنتم (ولا يصح بيعه إلا في عدة ذات أشهر فكمستأجر)



فيصح في الأظهر كما تقدم في باب الأجارة (وقيل باطل) قطعا والفرق أن المستأجر يملك المنفعة والمعتدة لا تملكها فكان المطلق باعها واستثنى  
منفعته لنفسه مدة معلومة وذلك باطل (أو مستعار الزمتها فيه فان رجع المبرور لم يرض بأجرة قتلت) بخلاف ما إذا رضى بها فتلزم المطلق ولا تنقل  
(وكذا مستأجرا نقضت مدته) فإنه إذا لم يرض مالكه بتجديد أجارة تنقل منه (٥٧) بخلاف ما إذا رضى بذلك (أو) ملكا

(لها استمرت) فيه لزوما  
(وطلبت الأجرة) من  
المطلق قاله صاحب المذهب  
والتهذيب وقال صاحب  
الشامل وغيره وصححه  
في أصل الروضة تنخير  
بين الاستمرار فيه بأجرة  
أو أجارة وهو أولى وبين  
طلب النقل إلى غيره (فإن  
كان مسكن النكاح نفيسا  
فله النقل إلى لائق بها أو  
خسيسا فلها الانتفاع) من  
الاستمرار وفيه وطلب النقل  
إلى لائق بها وحيث تنقل  
ينبغي أن تنقل إلى قريب  
من المنقول عنه بحسب  
ما يمكن وظاهر كلامهم أن  
ذلك واجب واستبعد  
الفزالي الوجوب وتردد في  
الاستحباب (وليس له  
مساكنتها ومساكنتها)  
حيث فضلت الدار على  
سكنى مثلها لما يقع فيها  
من الخلوة بها وهي حرام  
كالخلوة بأجنبية (فإن كان  
في الدار محرم لها بمنزلة  
أو) محرم (له) بمنزلة (أو)  
زوجة أخرى) كذلك  
(أو) امرأة أجنبية  
جاز) ما ذكر لا تقفاه المفسر  
فيه لكن يكره لأنه لا يؤمن

كالفرماء وتقدم هي على الفرماء والورثة في غير ذلك ويصح بيعها مطلقا (قوله فيصح في الأظهر) وإن  
توقعت الحيض فيها بنحو بلوغ تسع سنين مثلا وإذا طرأ الحيض فيها تنخير المشتري (قوله قطعا) إشارة إلى  
أن المبرور عنه بقيل طريق قاطع وهو معلوم من التشبيه قبله ولكنه مخالف لاصطلاحه (قوله والفرق) أي  
من حيث الخلاف (قوله مستعارا) ولو بعد الفرقة (قوله رجع المبرور) أو خرج عن الأهلية بنحو جنون  
أو فقه أو زوال ملكه عنه (قوله قتلت) ولا يلزمها العود له لورضى بعدها (قوله فتلزم المطلق) فهي عارية  
لازمة من جهة الزام الشارع (قوله بخلاف ما إذا رضى) فيلزم المطلق الأجرة ولا يجوز له نقلها (قوله  
وطلبت الأجرة) أي أجرة قدر ما يليق بهامنه وسواء طلبت بنفسها أو وليها فلزم طلبها فلا أجرة حيث كانت  
رشيدة كالمسكن معها في بيتها بأدائها مدة ولم تطلبها وإن كانت أمتعت في محل وحدها فإن لم تأذن له فلها  
مطالبته بها (قوله وصححه في أصل الروضة) أي صحح أنها تنخير وهو المعتمد وفيه اعتراض على المصنف وإن  
أمكن حمل كلامه على الجواز دون الوجوب بأن يقال استمرت إن شاءت (قوله وظاهر كلامهم أن ذلك  
واجب) أي نقلها إلى القريب أي تعين القريب وهو المعتمد (قوله وليس له) ولو في رجعية (قوله ومداخلتها)  
أي ولا مداخلتها وكان المناسب للشارح ذكرها (قوله حيث فضلت) قيد للجواز الآتي فغيرها يمنع مطلقا  
(قوله ذكر) ليس قيدا كما يشير إليه الشارح ولا بد في المحرم وغيره من يأتي أن يكون ثقة وقال شيخنا في  
محرمها يكفي أن يكون له غيره ولو غير ثقة ولا بد فيمن ذكر أيضا أن يكون بصيرا وقال شيخنا يكفي أعمى قوي  
الادراك (قوله أو امرأة) أو مسوح أو عبدها (قوله اشترط محرم) أو غيره ممن تقدم (قوله وينبغي) أي  
يجب (قوله أن يغلق) وأولى منه أن يسمر وأولى منه أن يبنى (قوله كما اشترطهما) أي الغلق وعدم  
المرور وهو المعتمد وفي كلامه اعتراض على المصنف (قوله وعلا) والأولى إسكانها فيه لأنه أبعد عن الاطلاع  
عليها (فرع) بحرم خلوة أمرء بأمرء وإن تعدد أو رجل بأمرء وإن تعدد أو بنسوة غير ثقات كذلك

قال الماوردي وغيره من العراقيين أنه يعتبر هنا في ملازمة المسكن أن يكون لا تقابها قال ويخالف سكن  
النكاح الذي يرعى فيه حال الزوج دونها لما توجه في هذه المسكن من حق الله تعالى قال الزركشي بعد  
سوقه في النفقات ما يخالفه [قوله وطلبت الأجرة] أي أجرة المسكن الذي يكفيها منه .

(تنبيه) لومضت المدة من غير طلب فلا أجرة كالسكنى في صلب النكاح بخلاف النفقة [قوله فإن كان في الدار  
الح] أي حيث فضلت عن سكنائها ثم الظاهر أن صورة المسئلة أن الدار مع كونها فاضلة ليس فيها بيت  
واحد والا لا تحدث مع المسئلة الآتية الآن مثل هذا التصویر لم يكتفوا فيها بالمحرم الامع بناء حائل [قوله  
ذكر] قال الزركشي يكفي الأتني بالأولى ولو كانت أجنبية فكذلك تكفي على الأصح في الروضة [قوله  
والا فلا يشترط] استشكل ما ذكره المؤلف في الشقين أما الأول فلأن المحرم قد لا يكون معها عند  
قضاء الحاجة ولا يلزمها على الدوام وأما عدم اشتراطه عند التعدد فلأنه قد لا يكون قد لا يكون ثم سكان والمحدور  
موجود فيها إذا كانت الدار كبيرة ذات مرافق وليس فيها غيره فالتجته حمل كلامهم على غيرها .  
(تنبيه) لو كانت المرافق عند التعدد خارج الحجرة في الدار لم يجوز لأن الخلوة لا تمنع مع ذلك .

(٨ - (قلوبى وعميرة) - رابع) معه النظر ولا عبرة بالمجنون والعبي الذي لا يميز (ولو كان في الدار حجرة فسكنها أحدهما والاخر  
الأخرى فإن اتحدت المرافق كطببخ ومستراح) ومعه إلى السطح (اشترط محرم) حذرا من الخلوة فيها ذكر (والا فلا) يشترط (وينبغي أن  
يفلق ما بينهما من باب وأن لا يكون عز أحدهما) يعرفه (على الأخرى) كما اشترطها صاحب التهذيب والتمتع وغيرهما حذرا من الخلوة في ذلك  
ومنهم من يشترط الثلثى كالثنتين من الختان (وسفلى وعلو كدار وحجرة) فيلزم كمن أنه إن اتحدت المرافق اشترط محرم والا لا يشترط

نعم ان لم تكن رية كشارع ومسجد مطروق فلا تحرم

(باب الاستبراء)

هو بالدلغة طلب البراءة وشرعا ما سبذ كره وهو في الأمة كالعدة في الزوجة ولذلك ذكر عقبا وخص بهما الاسم لأنه اعتبر أقل ما يدل على البراءة (قوله التبرص بالبراءة) الأولى تبرص المرأة والمراد بها الأمة ولو عبر بها لكان أنسب (قوله بسبب الخ) هذا هو الأصل والمراد حل الاستمتاع كما سيأتي ولو بلا حدوث أو زوال أو إرادة تزويج كافى المكتوبة ونحوها وتزويج موطوءة (قوله أو تعبد) عطف على تعرف منصوب بنزع الخافض وقيل غير ذلك (قوله بسببين) أى بأحد سببين أصالة كإسقاطه أو طهارة أمة غيره بظنها أمة (قوله أمة) ولو احتملا فشمّل الختن وهل يكنى استبراءه قبل اتصافه راجعه وينبغى أن يجزى فيه ما فى الجوسية الآتية (قوله أو هبة) أى مع قبض أو أوارث ولو قبل قبض أو بيع بعد لزومه لاقبله (قوله أو سبي) أى بعد قسمة أو اختيار تملك كما فى الجهاد (تنبية) قال شيخنا الرملى يجوز وطء السرارى المجاورة الآن من الروم لاحتمال أن من جلبها لا تخميس عليه وفيه نظر ذكرناه فى محله من كتاب الجهاد (قوله أوردت بعيب) خرج بذلك أمة أسلم اليه فيها وردها المسلم لعدم وجود الصفة فيها فلا يجب على المسلم اليه استبراءها وما فى الروضة مبنى على مرجوح (قوله أو قبول رصة) أو رجوع مقرض أو بائع مفلس أو والده فى هبة فرعه أو أمة قراض بعد فسخه لأمة تجارة بعد إخراج الزكاة كما مال اليه شيخنا الرملى وتوقف فيه شيخنا الزيادى والتوقف ظاهر خصوصا مع بقائها على التجارة فراجع وتأمل (قوله ومن استبرأها البائع) ويجوز فى هذه تزويجها من غير المشتري ومنه ان أعتقها قبل الاستبراء ومثلها المملوكة من صبي أو امرأة (قوله فيها) الأولى فيه لأنه عائد الى الغير ويحتمل عود الضمير لجميع المذكورات (قوله أو طاس) بضم الهمة أفصح من فتحها اسم واد من هو ازن عند حنين (قوله وألحق) أى الزافى أى قاص كما ذكره قبله والمغايرة تفنن (قوله فى مكتوبة) أى كتابة صحيحة وكذا أمة مكاتب عجز (قوله عجزت) بضم العين وتشديد الجيم مبنيًا للجهول بدليل تفسير الشارح المذكور (قوله وكذا مرتدة) وكذا ردة السيد أوهما معا قال البلقنى ولو أسلمت أمة كافر ثم أسلم بعدها وجب الاستبراء (قوله لعود الخ) يفيد أن المراد بحدوث الملك فيما تقدم ملك الاستمتاع لا ملك اليمين فتأمل قال شيخنا وما ذكركم من حيث حل التمتع وأما التزويج فان كان قد وطئ قبل الكتابة أو الردة وجب الاستبراء والا فلا فراجع (قوله بذلك) أى المذكور من الصوم والاعتكاف والاحرام ولو اشتراها كذلك كفى الاستبراء فى زمنه على المعتمد ولا يتوقف على زواله (قوله لاذنه) قيد للحرمة فالولم تحرم عليه لعدم اذنه فيه فهو أولى بعدم الوجوب

(باب الاستبراء)

[قوله أو سبي] أى مع القسمة ثم محس الا كفتاء بالاستبراء اذا كان الحل يعقبه كما يعلم ذلك مما سيأتى فى الجوسية ونحوه حتى لو اشترى محرمة وجعل الاستبراء زمن الاحرام يكف ولا بد من اعادته [قوله ومن استبرأها البائع] أى لكن هذه يجوز تزويجها لغير المشتري وله ان أعتقها من غير تجديد استبراء وكذا المملوكة من صبي أو امرأة بخلاف المستولدة اذا استبرأها ثم أعتقها لا يصح نكاحها غيره الا بعد الاستبراء لنسبها بالحرث كما سيأتى [قوله لعود ملك الاستمتاع] عبارة غير أنها بالكتابة كالحارثة عن ملكه فى تحريم الاستمتاع وإيجاب المهر بوطئها [قوله وكذا مرتدة] لو أسلمت جارية الكافر ثم أسلم قال البلقنى فالظاهر أنه لا بد من الاستبراء ولو زوج الشخص أمة فطلقت واعتدت وجب الاستبراء ان لم تكن مستولدة والا فلا شبهة بالحرث [قوله بعد حرمتها على السيد بذلك] احتراز به عن التى اشتراها محرمة ونحوها فانه

(يجب بسببين أحدهما ملك أمة بشرأه أو إرث أو هبة أو سبي أو رد بعيب أو تخالف أو أقاله) أو قبول وصية (وسواء بكر ومن استبرأها البائع قبل البيع ومتنقلة من صبي وامرأة وغيرها) أى غير المذكورات ويدخل فيه الصغيرة والآيسة والأصل فى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم فى سبأيا وأطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضت رواه أبو داود وغيره وقاس الشافعى رضى الله عنه غير المسبية عليها بجامع حدوث الملك وأخذ من الإطلاق فى المسبية أنه لا فرق بين البكر وغيرها وألحق من لا تحيض من الآيسة والصغيرة بمن تحيض فى اعتبار قدر الحيض والطهر غالبا وهو شهر كما سيأتى (ويجب) الاستبراء (فى مكتوبة عجزت) أى عجزها السيد لعود ملك الاستمتاع بعد زواله بالكتابة وكذا لو فسخت الكتابة يجب (وكذا مرتدة) عادت الى الاسلام فانه يجب استبرأؤها (فى الأصح) لعود ملك الاستمتاع بعد زواله بالردة والثانى لا يجب لأن الردة لا تنافى الملك

مخلاف الكتابة (لأن من خلعت من صوم أو اعتكاف أو احرام) بعد حرمتها على السيد بذلك لاذنه فيه فانها لا يجب استبرأؤها لأن حرمتها بذلك لا تخل بالملك بخلاف الكتابة (وفى الاحرام وجه) أنه يجب الاستبراء بعد الحل منه كالردة لنا كذا الحارثية

لأنه لم يتجدد بالفراش حل وانما استحب لتمييز ولد النكاح عن ولد ملك اليمين فانه في النكاح ينقصد علوكا ثم يعتق في الملك وفي ملك اليمين ينقصد حرا ونصير أمه أم ولد (وقيل يجب) الاستبراء لتجدد الملك (ولو ملك مزرعة أو معلقة) عن زوج أو وطء شبهة وهو عالم بالحال أوجاهل به وأمضى البيع (لم يجب) في الحال استبراء لأنها مشغولة بحق غيره (فان زالا) أي المذكوران من الزوجية والعدة بأن طلقت قبل الدخول أو بعده أو انقضت العدة وانقضت عدة الشبهة (وجب) الاستبراء (في الأظهر) لحدوث الملك والثاني لا يجب لأن حدوث الملك يخلف عنه حلها فيسقط أثره (الثاني زوال فراش عن أمة موطوءة) غير مستولدة (أو مستولدة بعق أو موت السيد) فيجب عليها الاستبراء كما تجب العدة على المفارقة عن نكاح (ولو مضت مدة استبراء على مستولدة ثم أعتقها) سيدها (أو مات عنها) (وجب) عليها الاستبراء (في الأصح) لما تقدم والثاني لا يجب

(قوله وقطع الجمهور) فالأولى التعيير بالذهب (قوله ولو اشترى) أي الحر الكامل زوجته استحب الاستبراء بخلاف المكاتب لا امتناع الوطء عليه مطلقا ولو باذن السيد ومثله البعوض (قوله فانفسخ) ضيد أنه لا اختيار في البيع أو الخيار له فقط والافله الوطء في خيار البائع وحده لبقاء الزوجية ويمتنع اذا كان الخيار لمحال لجل البيع (قوله لأنه لم يتجدد الخ) فلو تجدد كأن ملك معتدة منه وجهه الاستبراء بعد العدة ولو رجعية (قوله لتجدد الملك) ولعل عدم النظر اليه اسبق الحل المستمر عليه (قوله ولو ملك) وسيأتي لو أعتق (قوله أو وطء شبهة) وان تعددت فلو وطئ شريكاً أمة مشركة بينهما ولو في نحو حض أو وطئ اثنان أمة رجل ظنها كل منهما أمته ثم استبراها في صورتين أو أراها تزويجها وجب استبراء أن كعتدين لاثنين ويقدم الأسبق ان كان ويجب استبراء ثالث ان ملكها ولو اشترىها من شريكين لم يطأها واحد، نهما أو اشترىها من نساء أو صبيان هل يتعدد الاستبراء بتعدد البائع أو يكفي استبراء واحد فيه نظر (تنبيه) يجب على السيد استبراء أمته المذوجة غير مستولدة حالاً اذا طلقت قبل الوطء وبعد انقضاء العدة اذا طلقت بعده فان كانت مستولدة لم يجب استبراء مطلقاً وهذا بالقسبة لحل الوطء أما لو أراد تزويجها فلا يجب الاستبراء مطلقاً سواء أم الولد وغيرها كما سرفى المكاتب والمرتبة قياساً عليهما (قوله عن أمة موطوءة) أي له أو مستولدة بخلاف غير الموطوءة فلا استبراء لتزويجها وكذا الموطوءة لغيره اذا تزوجها من الواطئ الذي الماء منه أو من غيره والماء غير محترم أو كان استبراها من انتقلت منه اليه (قوله بعق) أي فيهما (قوله أو موت) أي فيهما أيضاً وقال بعض مشايخنا تبعاً للبرلسي انه راجع للمستولدة فقط وأما الأخرى فهو من حدوث الملك للوارث ولا استبراء من حيث الموت وفيه نظر فراجع (تنبيه) يلحق بما ذكر زوال الفراش عن وطء شبهة بنكاح فاسد بالتفريق بينهما أو زوال الوطء عن نحو جارية ابن (قوله ولو استبرا أمة موطوءة) أي له والافسكاً تقدم (قوله لما تقدم) بقوله كما يجب الخ (قوله فأعتقها) أي لم يجب الاستبراء وخرج ما لمات عنها لأنها تنتقل للوارث فلم تنتقل له كدبرة فكالمستولدة فيجب

لا يكفي الاستبراء قبل زوال ذلك لأنه يصدق أن تحررهما على السيد لأجل الاستبراء لأجل المذكورات وأيضاً فعل الوجه الآتي في المحرمة اذا كان الاحرام بغير الاذن [قوله ولو اشترى زوجته] بشرط الخيار قال الرافعي فليس له الوطء اضعف الملك [قوله لتجدد الملك] قال الرافعي لأن الموجب وجدول يمكن ترتب حكم عليه حالاً فاذا أمكن ترتب ولا بعد في تراخي الحكم عن السبب كافي المعتدة عن نكاح اذا وطئت بشبهة تعتد بعد الفراغ من عدة النكاح عن الشبهة [قوله موطوءة] خرج غير الموطوءة اذا أعتقها فلا استبراء عليها الا أن يكون البائع قد وطئها ولم يستبرئها قبل البيع فانه لا بد من استبرائها ما لم يرد تزويجها من البائع المذكور ومن ثم تعلم أن تعبيره بزوال الفراش أحسن من تعبيره بغيره بزوال الملك ثم قوله بعق أو موت السيد فيه نوع قصور إذ لو زال الفراش عن نكاح فاسد بالفراق أو زال فراش الأب عن وطء جارية الابن ونحو ذلك كان الحكم كذلك [قوله أو موت السيد] الظاهر أن هذا خاص بالمستولدة فان غيرها ينتقل الوارث فيجب الاستبراء ولو كانت غير موطوءة للسيد ويكون من القسم الأول اللهم الا أن يريد المدبرة والمستولدة [قوله فأعتقها] لم يقل أو مات عنها لأنها تنتقل الى الوارث فيجب الاستبراء ويكون من القسم الأول ولا يدفعه حصول الاستبراء الحاصل قبل الموت نعم للوارث تزويجها من الغير بالاستبراء وكذا من نفسه اذا أعتقها وقولنا لأنها تنتقل الى الوارث يمتنئ المدبرة فانها تعتق بموته ويكتفي فيها بالاستبراء السابق كالتى أعتقها فيما يظهر [قوله لم يجب عليها الاستبراء] ولو أتت بولد بعد ذلك لم يلحقه لكن هل يشترط في عدم

ويكتفي بمضى (قلت ولو استبرا أمة موطوءة) غير مستولدة (فأعتقها لم يجب) عليها الاستبراء (وتزوج في الحال اذا نشبه منكوحة) بخلاف المستولدة ذكره الرافعي في الشرح (واقعة أعلم).

ويحرم زواج أمة موطوءة) غير مستولدة (ومستولدة قبل الاستبراء حنرا من اختلاط الماءين ولو أعتق مستولته فله نكاحها بلا استبراء في الأصح) كما ينكح المعتدة منه والثاني لا لأن الاعتاق يقتضي الاستبراء فيتوقف نكاحه عليه كتزويجها لغيره (ولو أعتقها لومات) عنها (وهي مزوجة) في المستلثين (فلا استبراء) عليها لأنها ليست فراشا للسيد (وهو) أي والاستبراء في ذات الأقراء (بقوله وهو حصة كاملة في الجديده) لما تقدم في الحديث السابق والقديم أنه طهر كافي العدة وفرق على الأول بأن العدة تنكح فيها الأقراء فتعرف برأى طهرهم بالحيض المتخلل بينهما وهنا لا تنكح ربيعته الحيض الدال على البراءة وبه بقوله كاملة على أنه لو وجد سبب الاستبراء في أثناء الحيضة لا يكفي فيه بقيتها فلا ينقض (٦٠) الاستبراء حتى تطهر منها ثم تحيض ثم تطهر وعلى القديم لو وجد السبب

في أثناء الطهر اكتفى ببقائه على أحد الوجهين كافي للمتزوجة على البسيط ويجزم الجوى بأنه لا يكفي ولا ينقض الاستبراء حتى تحيض بعده ثم تطهر ثم تحيض ورجحه في الشرح الصغير وفاق العدة بأن فيها عددا جاز أن يعبر بلفظ الجمع من اثنين وبعض الثالث (وذات أشهر) وهي الصغيرة والآيسة (بشهر) لأنه بدل عن القرء حيضا وطهرا في الثالث (وفي قول بثلاثة) نظرا إلى أن الماء لا يظهر أثره في الرحم في أقل من ثلاثة أشهر فهي أقل ما يدل على براءة الرحم لا يختلف الحال فيه بين الحررة والريقة (وحامل مسبية أو زال عنها فراش سيد بوضعه) أي الحبل لما تقدم في الحديث (وان ملكت بشراء) وهي في نكاح أو عدة (فقد

الاستبراء (قوله ويحرم زواج أمة موطوءة) له وفي غير الموطوءة له ما تقدم (قوله ولو أعتق مستولته) وكذا موطوءته فله نكاحها بلا استبراء (قوله يقتضي الخ) ظاهره أن الخلاف في الوجوب وأن النكاح لا خلاف فيه فراجع (قوله ولو أعتقها) أومات وهي مزوجة أو معتدة عن نكاح لا عن شبهة (قوله فلا استبراء عليها) أي لاحالا ولا مالا كافي شرح شيخنا .  
(فروع) لومات سيد أمة مستولدة وزوجها فإن سبق موت الزوج اعتدت له ولا استبراء عليها إلا ان مات السيد بعد فراغ عدتها فيجب الاستبراء وان سبق موت السيد أو ماتا معا فكحرة ولا استبراء عليها أيضا ، وان أشكل الأمر اعتدت بأربعة أشهر وعشر من وقت موت آخرهما إلا ان تخلل بين الموتين شهران وخمسة أيام يقينا فعليها حيضة وان لم تحض في العدة ولا توث ولها تخليف الورثة أنهم لا يعلمون حريتها عند الموت (قوله ثم تحيض ثم تطهر) فأقل الاستبراء اذا وجد سببه في آخر الطهر يوم وليلة ولحظتان وفي الحيض ستة عشر يوما ولحظتان ولا يقطع الاستبراء وطه السيد في أثناءه أو قبله كما يأتي (قوله وهي الصغيرة) وكذا المتحيرة ومن لم تحض أيضا لكن لوحاضت هذه ثم انقطع فلتصبر إلى سن اليأس كافي العدة (قوله بوضع جزنا) أي ان لم يحض قبل وضعه حيضة فيمن تحيض أو شهر في غيرها ولا اكتفى بذلك كافي العدة (قوله بدليل محبة بيعة) فكل ما صح بيعة قبل قبضه كذلك كوصية بعد القبول وهبة فرع بعد الرجوع (قوله لتنام الملك ولزومه) بأن لم يكن خيار وكذا لو كان الخيار للشترى وحده (قوله وتسمع الخ) يمكن أن يقال يحمل كلامه على القول بمصير الملك فيها بالعقد ويعلم منه مقابلة بالأولى أو يقال لاهبة وان قلنا تلك بما ذكر فنامله (قوله ولو اشترى مجوسية أو مرتدة) وكذا معتدة عن زوج أو شبهة أو أمة مأذون عليه دين قبل سقوطه لم يكف الاستبراء قبل

اللعوق أن بنفيه أو يكفي دعوى الاستبراء الظاهر الثاني [قوله وهي مزوجة] مثلها المعتمدة [قوله حل زنا] سواء كان مقارنا أم حدث ولو حاضت في زمنه أو مضى شهر فيمن لم تحض فهل يكفي بذلك مع وجوده قضية ما في الروضة أن ذلك لا يكفي الأعلى القول بعدم كفاية وضع حل الزنا نعم رأيت في شرح البهجة نقلا عن فتاوى الزركشي أنها لو كانت من ذوات الأشهر ثم طرأ حل زنا لا يوجب منعها فالفرغ منه لا يوجب حلا وبه أفتى القفال [قوله بارت] ألحق بعضهم به ما في معناه مما يسوغ التصرف فيه من غير توقف على القبض كرجوع الوالد في هبته وقبول الوصية ونحو ذلك قوله أو مرتدة أو محرمة أو اشترى مكاتب أمة بل جعل

سبق أن لا استبراء في الحال) وأنه يجب بعد زوالها ما في الظاهر فلا يكون الاستبراء هنا بالوضع لأنه إما غير الجرجاني واجب أو مؤخر عن الوضع (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (يحصل الاستبراء بوضع حل زنا في الأصح والله أعلم) لا إطلاق الحديث ولأن المقصود معرفة براءة الرحم وهي حاصلة به والثاني لا يحصل الاستبراء به كالاتقاضي به العدة ودفع هذا باختصاص العدة بالتأكيد بدليل اشتراط التنكح فيها دون الاستبراء (ولو مضى زمن استبراء بعد الملك قبل القبض حسب أن ملك بارت) لأن المملوك بدلنا كد الملك فيه نزل منزلة المقبوض بدليل محبة بيعة (وكذا اشراء في الأصح) لتنام الملك ولزومه والثاني لا يجيب لعدم استقرار الملك (لاهبة) فانه إذا مضى زمن الاستبراء بعد عقدها وقبل القبض لا يحسب لتوقف الملك فيها على القبض في الظاهر كما تقدم في بابها وتسمع هنا في التصير فيها مع غيرها الملك قبل القبض لا يحسب الاختصار (ولو اشترى مجوسية) أو مرتدة (أو حاضت ثم أسلمت لم يكف) حيضها كد كور في الاستبراء لأنه



لا يستحب حل الاستمتاع الذي هو القصد من الاستبراء وقيل يكفي لوقوعه في الملك المستقر (ويحرم الاستمتاع بالمستبراء) قبل انقضاء الاستبراء (بوطء) لما تقدم (وغيره) كقبلة لمس ونظر بشهوة قياسا عليه (الامسية فيحل غير وطء وقيل لا) يحل فيها أيضا كغيرها وعلى الأول فارق الوطء غيره صيانة لمأته عن الاختلاط بماء الحربي لحرمة ماء الحربي (وأذا قالت) علوكة في زمن الاستبراء (حضت صدقت) فان ذلك لا يعلم الامنها ولا تحلف فانها لو نسكت لم يقدر السيد على الحلف (ولو منعت السيد فقتل) لها (أخبرني تمام الاستبراء صدق) في تمامه عليها حتى يحل له وطؤها (٦١) بعد الفصل لأن الاستبراء مفقوض الى أماته ولهذا لا يحال

بينه وبينها بخلاف من وطئت زوجته بشبهة يحال بينه وبينها في عدة الشبهة وهل لها تحليف وجهان الأصح في الروضة نعم قال وعليها الامتناع من التمكن اذا تحققت بقاء شيء من زمن الاستبراء وان أبخناها له في الظاهر (ولانصير أمة فراشا الابوطء) ويعلم الوطء باقراره به والبينة عليه (فاذا ولدت للامكان من وطئه لحقه) وان لم يعرف به وهذا فائدة كونها فراشا بالوطء وقبلة لا فراش فيها وان خلاها بخلاف الزوجة فانها تكون فراشا بمجرد الخلوة بها حتى اذا ولدت للامكان من الخلوة بها لحقه وان لم يعرف بالوطء والفرق أن مقصود النكاح الاستمتاع والولد فاكنتي فيه بالامكان من الخلوة وملك البين وقد يتعد به التجارة

الاسلام فيجب بعده وبعد فراغ المدة وبعد سقوط الدين بخلاف مراهونة وأمة مفاس فتعند فيهما بالاستبراء قبل فك الرهن أو الحجر (قوله) ويحرم الاستمتاع بالمستبراء) خرج المشتري لأن الاستبراء بعده لأمته خلافا لما توجه بعض أكابر الفضلاء ومن الاستمتاع النظر وسبأني (قوله بوطء) وتقدم أنه لا يقطع الاستبراء وان حرم نعم ان حلت منه قبل تمام الاستبراء انتقلت اليه فلا تحل إلا بوضعه (قوله قياسا عليه) فيه نظر مع أن الواقعة في زمنه على الله عليه وسلم ولا قياس حينئذ ولا اجاع فراجع (قوله الامسية فيحل غير وطء) وكذا المشتراة من حربي (قوله صيانة لمأته) أي أصالة فلا يرد البكر وما نقل عن نص الشافعي رضى الله عنه من حرمة التمتع فيها بغير الوطء كغيرها أجيب عنه بالاجماع على خلافه في قصة ابن عمر رضى الله عنهما وأيضا قد صح الحديث الدال بمفهومه على جوازها ومذهب الامام الحديث اذا صح كما ذكره بقوله اذا صح الحديث فهو مذهبي (قوله صدقت) ويحرم عليه ان كذبها وتصدق هي أيضا في عكس هذه بأن ادعى أنها حاضة وأنكرت (قوله صدق) كما يصدق فيما لو ورث أمة وادعت انها حرام عليه بوطء مورثه وأنكر لأن الأصل عدم الوطء (قوله لا يحال بينهما) وان كانت جيلة جدا وهو مشهور بالزنا وعدم المسكة كما مال اليه شيخنا (قوله الأصح في الروضة) هو المتمد فتقوله صدق أي بالبين (قوله الابوطء) أي في القبل ومثله ادخال المني فلا لحوق بالبر فيهما على المتمد (قوله أو البينة عليه) أي الوطء وقيل راجع للاقرار والأول صريح كلام المنهج (قوله ونفي الولد) قال شيخ شيخنا عميرة أوسكت عنه وكذا الاستبراء فالجمع بينهما تصوير وأحدهما كاف في النفي (قوله لسته أشهر) خرج دونها من الاستبراء فيلحقه ويلغو الاستبراء (قوله المنصوص) فالمناسب التعيير بالنص (قوله ومنهم من خرج الخ) فصار في كل من المستثنين قولان بالنص

الجرجاني من ذلك أيضا ما لو اشترى صغيرة لا تحتمل الوطء فاستبرأها بشهر ثم أطاقت بعد ذلك [قوله لا يستحب حل الاستمتاع] علل أيضا بأن هذا الوصف لو عرض في دوام الملك وزال أوجب الاستبراء فكيف اذا اقترن ودام [قوله وغيره] أي لاحتمال أن تكون أم ولد لبائعها أو حامل بحرم من وطء شبهة فلا يصح البيع على التدبيرين ولأنه يدعى الوطء بخلاف ولد الحربي في المسئلة فانه لا يمنع الرق ولا حرمة لمأته [قوله غير الوطء] قضية هذا الاطلاق الحل حتى فيما تحت الأزار وقد تردد الامام في ذلك وايراد البند ينجي يقتضي الحل [قوله صيانة لمأته] هذا لا يأتي في البكر مع أن حكمها كغيرها [قوله ونفي الولد] ظاهره أنه لو نسكت عن النفي والاستلحاق أنه يلحقه وليس كذلك فيما يظهر [قوله لسته أشهر] خرج ما ولأت به لدونها فانه يلحقه ولا يصح نفيه باللعان خلافا لما وقع في الروضة هنا [قوله المنصوص] وفي قول يلحقه تخريج الخ [قوله به نعم أنه كان من حق العبارة أن المؤلف يقول على النص] [قوله وقد عارض الوطء] أي فلم يبق بعد المعارضة

والاستخدام فلا يكتفى فيه إلا بالامكان من الوطء (ولو أقر بوطء ونفي الولد وادعى استبراء) بعد البوطء بحضة وأتى الولد لسته أشهر من الاستبراء (لم يلحقه على المذهب) المنصوص وفي قول يلحقه تخريجاً من نصه فيما اذا طلق زوجته ومضت ثلاثة أقراء ثم أتت بولد يمكن أن يكون منه فانه يلحقه والفرق على الأول أن فراش النكاح أقوى من فراش التسري بدليل ثبوت النسب فيه بمجرد الامكان بخلافه في التسري اذ لا بد فيه من الاقرار بالوطء وقد عارض الوطء هنا الاستبراء فلم يترتب عليه اللحق ومنهم من خرج في مسئلة الزوجة من نص الأم قولاً بعدم اللحق (فان أنكرت الاستبراء حلف أن الولد ليس منه) ولا يجب التعرض للاستبراء (وقيل يجب تعرضه للاستبراء) أيضا وقيل يكفي الحلف على الاستبراء من غير تعرض لنفي الولد وقيل يصدق بلايين وظنا

حلف على الاستبراء فهل يقول استبرأنا قبل ستة أشهر من ولادتها هذا الولد أو يقول ولدت بعد ستة أشهر بعد استبرأنا فيه وجهان (ولو ادعت استيلادا فأنكر) (٦٢) أصل الوطء وهناك ولد لم يحلف على الصحيح) لموافقته للأصل من علم

الوطء والثاني يحلف لأنه لو اعترف ثبت النسب فإذا أنكر حلف وإذا لم يكن ولد لا يحلف قطعا (ولو قال وطئت وعزلت لحقني الأصح) لأن الماء قد يسبقه إلى الرحم وهو لا يحس به والثاني لا يلحقه كدهوى الاستبراء

### ﴿ كتاب الرضاع ﴾

تقدم الحرمة كالنسب في باب ما يحرم من النكاح والكلام هنا في بيان ما يحصل به وحكم عروضة بعد النكاح وغير ذلك مما يأتى (انما ثبت بلبن امرأة حية بلغت تسع سنين) فلا يثبت بلبن رجل لأنه لم يخلف لعداء الولد ولا بلبن حتى مات تظهر أنوثته ولا بلبن بهيمة حتى إذا ضرب منه صغيران ذكر وأنثى لم يثبت بينهما أخوة لأنه لا يصلح لعداء الطفل صلاحية لبن الآدميات ولا بلبن ميتة كأن ارتفع منها طفل أو حلب وأوجره لأنه من جثة منفكة عن الحل والحرمة كالبهيمة ولا بلبن من لم تبلغ تسع سنين لأنها لا تتحمل الولافة واللبن المحرم فرعها بخلاف من بلغها ووصلها لبن الحيض وسواء فيها

والتخريج والمعتمد النص فيهما (قوله حلف) فإن نكل توقف لحق الولد على يمينها على أوجه الوجهين كما في شرح الروض فإن نكلت أيضا رجع إلى يمين الولد بعد بلوغه وقتل عن شيخنا الزيدى لحق الولد بمجرد نكول السيد (قوله وجهان) المعتمد الاكتفاء بكل منهما فالخلاف لفظي (قوله) لأنه لو اعترف الخ) يفيد أن الخلاف فيما إذا كان المراد إثبات النسب فإن أريد نفي الاستيلاد حلف قطعا

### ﴿ كتاب الرضاع ﴾

بفتح الراء أفصح من كسرهما ويجوز إلحاقه تاء تأنيث فيقال الرضاعة ويجوز إبدال ضاده بمثناة فوقية أيضا وهو لغة اسم لمن الثدي وشرب لبنه وشربا حصول ابن امرأة أو ما حصل منه في معدة طفل أو دماغه فأركانه ثلاثة رضيع ولبن ومرضع وله شروط تأتي قال بعضهم وعلم بما ذكر أن المعنى اللغوي أخص من الشرعي على خلاف الغالب فيهما فليراجع (قوله تقدم الحرمة به) والمحرمية المفيدة لجواز النظر والخلوة وعدم تقض الوضوء باللس ولا يثبت له من الأحكام غيرها فلا توارث بينهما ولا نفقة به ولا عتق بملكه ولا لعان لنفيه ولا سقوط قود ولارده شهادة (قوله امرأة) اسم خاص بالآدمية كالرجال والنساء قاله ابن النقيب وغيره ويدل له ما سيذكره الشارح وأما لفظ ذكر وأنثى فعام في الجن والانس وغيرهما وحكم الجنية هنا كالآدمية بناء على جواز نكاحهم الذي هو المعتمد عند شيخنا الرملي وأتباعه حيث علمت أنوثتها وإن لم يكن ثديها أو فرجها في عمل المهود أو لم تكن هي على الصورة المهودة للآدمي وخالفه العلامة الخطيب في الجن مطلقا (قوله حية) أى حال انفصال اللبن منها بشرب أو غيره مما ياتي حياة مستقرة فإن وصلت إلى حركة مذبوح فكذا إن كان عن مرض فإن كان عن جراحة لم يحرم كاليتة فإن شفيت حرم (قوله بلغت تسع سنين) قرينة تقريبية كما في الحيض (قوله ولا بلبن حتى مات تظهر أنوثته) ولو بعد لارضاع بانضاجه بهانم يكره له كالرجل نكاح من ارضعت بلبنهما (قوله ميتة) خلافا للأئمة الثلاثة ويكره عندنا كراهة شديدة (قوله ولو حلبت لبنها) أى من عمل المهود فلو خرج من غيره فقال بعضهم ينبغي أن يجري هنا ما في النفي في الفسل ورجمه العبادي والذي يتجه أنه إن كان من صورة الثدي المهود ومن محل يمكن فيه خروج اللبن منه أعطى حكمه والأفلا فراجع وحرمه (قوله وهو حلال محترم) ربما يفيد هذا أن لبن الميتة نجس وليس كذلك فاعل المراد من

سوى مجرد الامكان وهو غير كاف في ملك اليمين [قوله حلف] قال القاضي انما سمعنا يمينه لأنه اختلاف في تاريخ الوطء ولو اختلفا في أصل الوطء فالقول قوله وكذا في الاختلاف في وقته وقوله ولا يجب التعرض للاستبراء أى كما في نفي ولد الحرة واستشكاه في المطالب من حيثان يمينه ليست منطبقة على دعوى الاستبراء الذي هو متعلق النفي قال ولذا قالوا إذا أجاب بنى المدعي لم يحلف الأعلى ما أجاب ولا يكفيه أن يحلف على أنه لاحق له على إلا أن يكون ذلك جوابه وفارق الولد في النكاح فإن نفيه لم يعتمد دعوى الاستبراء فيه فلذلك لم يشترط التعرض في نفيه إلى ذكره [قوله وهناك ولد] قال الرافعي أما إذا لم يكن ولد فلا يحلف بخلاف وقال ابن الرفعة بل يحلف بخلاف إذا عرضت على البيع ونحوه لأن دعوها تنصرف إلى حريتها دون ولدها [قوله لم يحلف] وجهه المتولى بأنه لا ولاية لها على الولد حتى تنوب عنه في الدعوى ولم يثبت سبب يقتضى نسباً فلا معنى للتخفيف .

### ﴿ كتاب الرضاع ﴾

[قوله لبن امرأة] لو افترق لها موضع من غير الثدي ونزل منه لبن قال بعضهم اتبع قياسه بالألة المنفتحة

في

البكر والحلية وغيرهما (ولو حلبت) لبنها ومات (فأجر بعد موتها حرم)

بقتله (في الأصح) لا تنص منها وهو حلال محترم والثاني لا يحرم لبعث اثبات الأمومة بعد الموت (ولو حلبت أو نزع منه فرج)

وأطعم الطفل (حرم) بالتشديد لحصول التغذية به (ولو خلط بمائع حرم أن غلب) بفتح الغين على المائع (فان غلب) بضم الغين بأن زالت  
أوصافه الطعم واللون والريح (وشرب السكل قيل أو البعض حرم في (٦٣) الأظهر) لوصول اللبن الى الجوف والثاني

لا يحرم لأن الغلوب المستهلك كالمعدوم والأصح أن شرب البعض لا يحرم لاتقاء تحقق وصول اللبن منه الى الجوف فان تحقق كأن بقي من المخلوط أقل من قدر اللبن حرم جزاً على الأظهر (ويحرم) بالتشديد (إيجار) وهو صب اللبن في الحلق ليصل الى الجوف لحصول التغذية بذلك (وكذا اسعاط) وهو صب اللبن في الأنف ليصل الى الدماغ فانه يحرم (على المذهب) لأن الدماغ جوف للتغذية كالعدة والطريق الثاني فيه قولان أحدهما لا يحرم لاتقاء التغذية به (لاحقة في الأظهر) لاتقاء التغذية بها لأنها لا سهال ما انفقد في الأمعاء والثاني يحرم كما يحصل بها الفطر (وشروطه رضيع حي) يعني أن يكون الرضيع حياً فلا أثر لوصول اللبن الى معدة الميت لخروجه عن التغذية (لم يبلغ سنتين) فان بلغهما لم يحرم ارتضاعه لحديث لارضاع الاما كان في الحولين روله البهقي والدارقطني وتعتبر السنتان بالأهلة فان انكسر الشهر الأول كل بالعدد

حيث حمة الاجارة عليه لامن حيث الطهارة والنجاسة (قوله وأطعم) أي اللبن أو المنزوع زبده وهو الخيض وكذا الزبد لبقاء اللبن فيه والقشطة بالأولى بخلاف السمن الخالي عن اللبن والمصل كذلك فانهم (قوله ولو خلط) أي اللبن المخلوب في خمس مرات كما هو معلوم ظاهر لا يحصى عنه ولا يجوز العدول الى فهم خلافه وعمره كذلك بدليل حمة نسبة التحريم اليه المعلوم مما يأتي وحله على المرة الأخيرة المبني عليه ما أطال به بعضهم هنا من الاشكال من باب التحريف والاستشكال وما قيل ان كلام ابن حجر مخالف لذلك أو لبعضه مردود بالفهم السليم فراجع وافهم وحور ويكنى في كل مرة قدر ما يدركه الطرف انقصالا ووصولا (قوله بمائع) شمل لبن امرأة أخرى ولا مانع منه ويحصل التحريم بهما معا والجامد كالمائع (قوله حرم أن غلب) اللبن بأن بقي وصف من أوصافه الآتية فان زالت أوصافه كلها حسا أو تقديرا فبالأشد كاسر (قوله وشرب السكل الخ) أي ان شربه في خمس مرات كما تقدم وكذا البعض على الرجوح (قوله أقل من قدر اللبن) بما يمكن أن يكون في خمس مرات على ما تقدم (قوله في الحلق) قيد لتسميته إيجاراً ولا فيسكني وصوله يقينا الى الجوف من منفذ مفتوح ولو من جانفة مثلاً وهذا يشمل وصوله من ثقب في البطن أو الرأس قائمة مقام فرج منسد أو غير قائمة مقامه فهل هو كذلك راجعه لأن وصوله من الفرج لا يحرم ولو قليلاً (قوله ليصل الى الجوف) فان عاد بالقي قبل وصوله اليه لم يحرم (قوله لحصول التغذية) أي بحسب الشأن والغالب فلا ينافي كونه قليلاً (قوله في الأنف) خرج به الأذن والعين والمسام نعم ان وصل من الأذن الى محل يفطر به المسام حرم (قوله لاحقة) ولومن القبل ويمكن جريان العلة المذكورة فيه (قوله كما يحصل به الفطر) وفي تعليل الأول بالتغذي المعتبر هنا الجواب عن هذا .

(تنبيه) علم بما ذكر أن المعدة والدماغ هما المراد بالجوف وأنه يحصل التغذية بالواصل اليهما فاعلم ذلك (قوله يعني الخ) تأويل لفساد الحبل اذا رضيع ركن كاسر والشرط حياته فتأمل (قوله الميت) ولو حكما كمن في حركة مذبوح على ما تقدم (قوله لم يبلغ) أي في ابتداء الرضعة الخامسة فيحرم المقارن لتمامها وما ورد مما يخالفه منسوخ أو خصوصية ويعتبر الحولان بالأهلة ويجم الأول ان انكسر ثلاثين يوماً بعدهما من الشهر الخامس والعشرين (قوله بناته) أي الولد أي انفصال جميعه كاسر وهو المعتمد (قوله وخمس رضعات) وحكمتين أن الحواس التي هي سبب الادراك خمس والرضعات جمع رضعة فاعتبر فيها التفرق واكتفى أبو حنيفة ومالك برضعة واحدة (قوله فنسخن بخمس معلومات) وتعام الحديث فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن قال شيخ الاسلام وضميروهن عائداً الى الخمس بمعنى أن من لم يبلغه النسخ لتأخره أو قرب عهده بالاسلام يقرأ خمس رضعات يحرم من فلما بلغه

في نقص الخارج منها وعدمه [قوله وأطعم الطفل] أي ذلك اللبن والزبد أو اللبن والمنزوع منه الزبد فان العبارة صادقة بذلك [قوله لحصول التغذية به] قال بعضهم بل هو أباغ في حصول التغذية من مائع اللبن والحاصل أن الشافعي رضى ان عنه لم ينظر الى اسم اللبن واعتبر اسم الرضاع وانما عول على حصول عين اللبن وما في معناه في الجوف [قوله لأن الغلوب المستهلك كالمعدوم] أي كافي الخرا اذا استهلك في ما لا أحد فيها وكذا النجاسة المستهلكة لا أثر لها وكذا الطيب المستهلك في طعام لا فدية على المحرم فيه [قوله فان تحقق الخ] أي فتسكون هذه الحالة كما لو شرب السكل [قوله يعني أن يكون] تصحيح للعبارة ودفع لما يقال الرضيع ركن لا شرط [قوله رضعات] لابد من اشتراط التفرق كما يرشد اليه جمع الرضعة

من الشهر الخامس والعشرين وابتدأها من وقت انفصال الولد بتمامه (وخمس رضعات) روى مسلم عن عائشة كلن فيها أنزل عشر رضعات معلومات فنسخن بخمس معلومات (وضبطهن بالعرف فلا قطع

أمرضا تعدد أوله وعلف الحلق أو تحول من ثدى إلى ثدى فلا تعدد (ولو حلب منها دفعة وأوجره حسا أو عكسه) أى حلب منها فى خمس مرات وأوجره فى مرة (فرضة) نظرا إلى انفصاله فى المسئلة الأولى وإيجاره فى الثانية (وفى قول خمس) نظرا إلى إيجاره فى الأولى وانفصاله فى الثانية (ولو شك هل) رضع (حسا أم أقل أو هل رضع فى الحولين أم بعد فلا تحريم) للشك فى سببه (وفى الثانية قول أو وجهه بالتحريم) نظرا إلى أن الأصل بقاء المدة (وتصير المرضعة أمه والذى منه اللبن أباه وتسرى الحرمة إلى أولاده) فهم أخوة الرضيع وأخواته (ولو كان لرجل خمس مسئولات أو أربع (٦٤) نسوة وأم ولد فوضع طفل من كل رضة صار ابنه فى الأصح) لأن لبن الجميع

منه (فيحرم من على الطفل لأنهن موطوءات أيه) ولا أمومة لمن من جهة الرضاع والثاني لا يصير لبنة لأن الأبوة تابعة للأمومة من حيث أن انفصال اللبن عنها مشاهد والأمومة فلا أبوة فلا يحرم من على الطفل (ولو كان بدل للمسئولات بنات أو أخوات) فوضع طفل من كل رضة (فلا حرمة) بين الرجل والطفل (فى الأصح) لأن الجدوة للام أو الخولة إنما تثبت بتوسط الأمومة والأمومة هنا والثاني تثبت الحرمة تزيلا للبنات والأخوات مسئلة الواحدة كما فى المسئولات وعلى هذا قال البغوى تحريم للمرضعات لسكونهن أخوات الطفل لو جهته واعتضه الرافعى والمصنف بأن ذلك إنما يصح لو كان الرجل أب أو لبس بأب وهو ما اجتلام أو خال فينبى أن يقال يحرم لسكونهن كالتخالات لأن بنت الجد للام إذا لم تكن أما تكون خالة وكذا أخت الحلق (وأباه المرضعة من نسب أورضاع أجداد الرضيع) فان كان أى حرم عليهم تكاها (وأمهاتها) من نسب رضيع (جداته) فان كان ذكر أكرم عليه نكاحهن (وأولادهما من نسب أورضاع أخوته وأخواتها) من نسب أورضاع (أخواله وخالاته) فيحرم التناكح بينه وبينهم وكذا بينه وبين أولاد الأولاد بخلاف أولاد الأخوة والأخوات لأنهم أولاد أخوته وخالاته (وأبوفى اللبن) أى أبو المنسوب إليه اللبن (جهه وأخوه عمه وكذا الباقي) فأما جدته

الفسخ يرجع عن تلاوتها وهذا لا يوافق جوابه فى المنهج بقوله تلى حكمهن وفيه ما نظر إذا الحس ليس فيها تلاوتها مطلقا ولذلك رجع العبادى عود الضمير للعشر وقسم هذا الحديث على مفهوم حديث مسلم لا تحرم الرضة ولا الرضعتان لا اعتضاد هذا بأصل عدم التحريم (قوله أعراضا) أو نوما (قوله تعدد) أن لم يبق الثدى فى فة وإن عاد فورا كما فى شرح شيخنا والأفلا يتعدد (قوله أو تحول) أو حوله أو قطعتة لشغل أو نحوه فلا يتعدان قصر من ذلك ولا تعدد (قوله من ثدى إلى ثدى) شمل ما لو تعددت الرضة وغيره فى المنهج بقوله إلى ثديها وقال هو أولى من تعبيره بثنى أى لأنه إذا تعددت الرضة تعدد قطعاً فراجع (قوله منها) قيد للخلاف فالو حلب من خمس نسوة وأوجره دفعة أو حسا حسب من كل رضة قطعاً بل قال بعضهم فى الثانية يحصل خمس رضعات من كل منهن وهو وجه حيث امتزج لبنهن فتأمله (قوله نظرا إلى انفصاله الخ) فتعتبر الحس انفصال ووصولاً على الرجوع فى المذهب ومن تعدد الانفصال ما لو خرج من الثدي بالقبض عليه خمس قطرات فى خمس مرات كما قاله شيخنا الرملى وظاهره يخرج ما لو كانت القطرات الحس من قبضة واحدة لتقطعه عند خروجه لتعوجود أو برد وفيه نظر فراجع (قوله ولو شك) منه ما تقدم فى المخلوط إذا بقى قدر اللبن فأكثر (قوله هل رضع الخ) أو هل حلب فى خمس أو أقل أو هل قطع أعراضا مثلا أولا أو هل طال الزمن أولا ويمكن شمول كلام المصنف لذلك (قوله فهم إخوة الرضيع) صريح فى أن ضمير أولاده عائدا إلى ذى اللبن وفى شرح شيخنا الرملى أنه عائدا إلى الرضيع قال وهو أولى أى لاتحاد الضمائر ولاقتصار المصنف على الأولاد دون الأصول والحواشى وأعدم ذكره أولاد الرضيع فيما بعد كذا قالوا فراجع (قوله لأن ابن الجميع منه) فلو كان من غيره وارضة طفلة لم تحرم عليه وما فى الروضة مبنى على مرجوح وقول الأسنوى وثبوت

(قائدة) فعلة إذا كان اسما أو مصدرا فتحت عينه فى الجمع كمرقات وصخرات وركعات وإذا كان وصفا سكنت نحو ضخمت [قوله ولو حلب منها] خرج ما لو حلبه من خمس وأوجره فرضه فانه يحسب من كل رضة [قوله فرضة وفى قول خمس] اعلم أن فى صورة الأولى طريقة قاطعة بأن ذلك رضة وكذا فى الثانية لكن المرجح فى الأولى طريقة الخلاف وفى الثانية طريقة القطع وتعبير المصنف يقتضى استواءهما فى ترجيح طريق الخلاف [قوله نظرا إلى أن الأصل الخ] به تعلم أن الشك فى الثانية من تعارض الأصلين وبحث ابن الرفعة ثبوت الحرمة دون المحرمية لأن الأصل عدم المحرمية والأصل فى الارضاع التحريم [قوله والذى منه اللبن أباه] منه تعلم أن المرأة إذا نزلها لبن بعد بلوغ التسع وقبل الولادة ثبتت الحرمة بالنظر لها دون الزوج [قوله لأن لبن الجميع منه] به تعلم أن صورة المسئلة أن النسوة مدخول بهن ففى تخلف الدخول عن واحدة منهن فلا تحريم [قوله بمنزلة الواحدة] أى البنت الواحدة أو الأخت الواحدة [قوله كفى

#### المسئولات

لكنهن كالتخالات لأن بنت الجد للام إذا لم تكن أما تكون خالة

وكذا أخت الحلق (وأباه المرضعة من نسب أورضاع أجداد الرضيع) فان كان أى حرم عليهم تكاها (وأمهاتها) من نسب رضيع (جداته) فان كان ذكر أكرم عليه نكاحهن (وأولادهما من نسب أورضاع أخوته وأخواتها) من نسب أورضاع (أخواله وخالاته) فيحرم التناكح بينه وبينهم وكذا بينه وبين أولاد الأولاد بخلاف أولاد الأخوة والأخوات لأنهم أولاد أخوته وخالاته (وأبوفى اللبن) أى أبو المنسوب إليه اللبن (جهه وأخوه عمه وكذا الباقي) فأما جدته



وهذه أخوه أو أخته وأخوه وأخته عمه أو عمته وأولاد الرضيع من نسب أو رضاع أحفاد المرضعة والفعل (واللبن لمن نسب إليه ولدته له بنسب  
بنسب أو وطء شبهة لازنا) لأنه لا حرمة للبن الزنا فلا يحرم على الزاني أن ينسكح (٦٥) الصغيرة المرتضعة من ذلك اللبن

لكن يكره (ولو نكح) أى  
فى الزوج الولد (بلطفه) حتى لو  
البن النازل به (حتى لو  
ارتضعت به صغيرة حلت  
للزاني فلو استلحق الولد  
لحق الرضيع أيضا (ولو  
وطئت منسكحة) أى وطئها  
واحد (بشبهة أو وطئ  
اثنان) امرأة (بشبهة  
فولدت) بعد ذلك الوطء  
ولدا (فالبن) النازل به  
(لمن لحقه الولد) فما ذكر  
(بقائه أو غيره) بأن  
انحصر الامكان فيه فى  
الصورة الأولى وكذا الثانية  
والقائفة حيث لا ينحصر  
الامكان فى واحد فالمرضع  
من ذلك اللبن وله رضاع  
لمن لحقه الولد (ولا تنقطع  
نسبة اللبن عن زوج مات  
أو طلق) وله لبن (وان  
طالت المدة) كعشر سنين  
بأن ارتضعت منه جماعة  
مترتبون (أو انقطع) اللبن  
(وعاد) لأنه لم يحدث  
ما يحال عليه اذ الكلام فى  
الحلية وقيل ان عاد بعد  
أربع سنين لا ينسب إليه  
كما لو أتت بولد بعدها (فان  
نسكت آخر ولدت منه  
فالبن بعد الولادة له وقبلها  
لأول ان لم يدخل وقت  
ظهور لبن حمل الثاني)  
ويقال ان أقل مدة يحدث

الأبوة دون الأمومة مشكل فقد قالوا لو ارتضعت صغيران على بهيمة لم تثبت الأخوة لأنها فرع الأمومة  
واذا لم تثبت الأصل لم تثبت الفرع مردود لأن الأبوة أصل كالأمومة (قوله وأخوه وأخته عمه وعمته)  
ذكر الأخ مكررا لتقدمه فى كلام المصنف وقد يقال ذكره لانضمامه للعمة وقيل المراد أخو الجدة وأخته  
عمه وعمته بواسطته (قوله وأولاد الرضيع الخ) خرج به أصوله وحواشيه فلا حرمة بينهم وبين  
المرضعة وذى اللبن وفارق أصولهما وحواشيها بأن اللبن جزء منهما وهما وحواشيها جزء من  
أصولهما فسرت الحرمة الى الجميع وليس للرضيع جزء الافروعه فسرت الحرمة اليهم فقط وقد  
نظم الامام جمال الدين القنوى ذلك بقوله :

وينتشر التحريم من مرضع الى أصول فصول والحواشى من الوسط  
ومن له درة الى هذه ومن رضيع الى ما كان من فرعه فقط

(قوله نسب اليه ولد) أى ألحق به ولو بمجرد الامكان من حين العقد ولا يشترط اقرار بوطء واستدخال منى  
خلافا لابن القاصر رجه الله (قوله بنسكاح) ولو فاسدا بالأولى من وطء شبهة بل هو منه واستدخال المنى  
كالوطء كما رسمه وطء شبهة ملك اليمين (قوله على الزاني) فلا تثبت الأبوة ولا أخوتها وخرج الأم فثبتت  
أمومتها وأخوة الأم منها (قوله حلت للزاني) أى ان لم يكن وقع منه وطء للرضعة بأن لحقه بمجرد الامكان  
(قوله منسكحة) أى بنسكاح فاسدا لأن النكاح الصحيح يلحق به الولد منى أمكن ولا عبرة بالقائفة فيه  
فتأمل (قوله بأن انحصر الخ) بيان للغير ولو عبر بالكاف كان أولى ليدخل ما لو توقف القائف أو ألحقه  
بهما أو لم يوجد فى مسافة القصير فانه يؤمر الولد بعد بلوغه وجوبا بالانتساب ويحبس عليه ولا يجوز له  
الانتساب ويحبس عليه ولا يجوز له الانتساب بالقشهى بل يعيل الطبع ويلحق اللبن من انتسب اليه فان لم  
ينسب ببقى الاشكال كولو تعدد الولد وانسب بعضهم لواحد وبعضهم لآخر ولأولاد الولد بعد موته حكمه  
فيما ذكر ولا يجب الأمر بالانتساب فى ولد الرضاع ولو بقائفة لأنه لا دخل له فيه (قوله فان نسكت) مثال فالمراد  
وطئت ولو شبهة أو ملك يمين أو زنا فاللبن للواطئ وان انقطع وعاد أو طالت مدته حتى تلد (قوله بعد الولادة)  
أى تمام انفصال الولد (قوله له) أى للواطئ أو للولد ولو من زنا كما رسم (قوله ويقال ان أقل مدة يحدث فيها اللبن  
للحمل أربعون يوما) وقال الماوردى أول حدوثه عند استكمال خاق الحمل وقال الامام والغزالي يرجع الى قول

المستولدات [فانهن ينزلن منزلة المستولدة الواحدة اذا أرضعت خمس رضعات] قوله وولده أخوه أو أخته  
هذه تقدمت بعد قوله وتسرى الحرمة الى أولاده لكن ذكرها هنا استيفاء للأقسام كلها [قوله لمن نسب  
اليه ولد] يقتضى أن الأمر كذلك ولو كانت نسبة الولد اليه بالامكان من غير أن يثبت وطء كفى ولد للنسكاح  
لكن خالف فى ذلك صاحب التلخيص قال ابن الرفعة وله به بنى مخالفتة على أن المهر لا يستقر بذلك أما اذا  
قلنا يستقر فينبغى أنها تثبت أبوة الرضاع الآن يقال ان ذلك انما يثبت ويستقر بعد اليقين لأجل المهر وعين  
الرضاع لا مدخل ليمين المرأة فى اثباتها وأفادت عبارة المناهج أيضا أن اللبن لو ناز بالوطء قبل الحمل لا يثبت  
الأبوة وهو كذلك [قوله فان نسكت آخر الخ] مثله وطء شبهة اذا حملت منه وولدت وأما لو حلت من الزنا  
وولدت فهل يستمر اللبن للزوج قال ابن أبي الدم لم أرفيه فقلولا يبعد أن ينقطع عن الزوج كالشبهة قال  
ويمكن الفرق بأن لبن الزنا لا حرمة له قال وهذا ضعيف بدليل أن الزانية لو ارتضعت صغيرا بلبنها ثبتت الأخوة  
بينهم وبين ولدها من الزنا [قوله ويقال ان أقل الخ] وقال الشيخ أبو حامد يرجع الى قول القوابل وعلى ذلك

(٩) - (قليوبى وعميره) - رابع) فيها اللبن للحمل أربعون يوما (وكذا ان دخل) وقته يكون اللبن

لأول دون الثانى لأن اللبن غذاء للولد لا للحمل فيتبع المنفصل وسواء زاد اللبن على ما كان أم لا وسواء انقطع وعلم للحمل أم لا

(وفي قول الثاني) فيما اذا انقطع ثم عاد للحمل (وفي قولهما) وفي قول ان زاد فلها والافلا (فصل : تحته صغيرة فأرضعتها أمه لواجته) من نسب أوضاع (أزوجة) (٦٦) أخرى له (انفسخ نكاحه) من الصغيرة لأنها صارت أخته أو بنت أخته أو بنت زوجته من الكبيرة لأنها صارت أم زوجته (والصغيرة نصف مهرها) المسمى ان كان صحيحا والا فنصف مهر مثلها (وله على المرضعة نصف مهر مثل وفي قول كله) لأنها أنفقت عليه البضع وهو متقوم بمهر المثل والأول اعتبر بما يجبه له بما يجب عليه (ولورضعت من نائمة فلا غرم) عليها لأنها لم تصنع شيئا (ولا مهر للرضعة) لأن الانفساخ حصل بفعلها وذلك يسقط المهر قبل الدخول (ولو كان تحته) زوجتان (كبيرة وصغيرة فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة انفسخت الصغيرة وكذا الكبيرة في الأظهر) لأنها صارتا أختين ولا سبيل الى الجمع بين أختين والثاني يختص الانفساخ بالصغيرة لأن الجمع حصل لبرضاعها (وله) على الأظهر (نكاح من شاء منهما) لأن المحرم عليه جمعهما (وحكم مهر الصغيرة) على الزوج (وتقر به المرضعة ماسبق) فطيه للصغيرة نصف المسمى الصحيح وله على المرضعة نصف مهر المثل وفي قول كله (وكذا الكبيرة ان

القبائل وانظر هل الأربعون يوما من أول الحمل أو قبل الولادة راجعه وكلام الماوردي المتقدم يعضد الثاني .

(فصل : في طرق الرضاع على النكاح وغيره) (قوله أمه الخ) لو قال فأرضعتها من يحرم عليها بنتها لكان أعم وأولى فيشمل زوجة أصله أو فرعه أو أخيه بلبنهم (نفيه) تقدم في العدد أن استدخال المني كالوطء وقيد شيخنا الرملي كما مر بمن بلغت حد الوطء ولم يوافق شيخنا (قوله وللصغيرة نصف مهرها) على الزوج الحر في ماله والرفيق في كسبه وله كذلك ان لم يأذن ولم تكن المرضعة مملوكة له والمغرم للعبد لسيده (قوله وله على المرضعة نصف مهر) ولو مكروه أو لمزمها الارضاع أو مملوكة لغيره ولو مكاتبه أو مبيعة والغرم على المملوكة في رقبته وفي المبيعة بالقسط وقرار الضمان في المكروهة على من أكرهها ولو حبلت لبها وأمرت غيرها بايجاره فان اعتقد وجوب الطاعة فعليها والا فعليه (قوله وفي قول كله) كالورجع شهود الطلاق قبل الدخول وفرق بتحقيق الفرقة هنا (قوله اعتبر الخ) أي من حيث الجزئية وان اختلف المقدار ولا ترجع على الكبيرة بمهرها الثلاث لخال النكاح عن مهر وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم (قوله من نائمة) وكذا مستيقظة ساكنة وقولهم التمسكين من الرضاع كفعله هو من حيث التحريم به وفارق ضمان المحرم شعره اذا تمكن من دفع حلقه بأنه في يده أمانة (قوله ولا مهر للرضعة) بل عليها في مهرها مثل الكبيرة أو نصفه ولو حبلت الرمح اللبن فلا غرم على أحد (نفيه) العبرة في الغرم بالرضعة الخامسة فلا بدت الصغيرة في غير الخامسة فلا غرم عليها أو تعددت المرضعات فلا شيء على غير الأخيرة اذا حصلت الحرمة بمجموعهن وبذلك علم رد ما نقل عن شيخنا الرملي فيما لو كانت تحته صغيرة وكبيرتان فأرضعتها احدهما رضعتين والأخرى ثلاثا أن الغرم عليهما سوية كالألف العتق وقيل بعدد الرضعات فراجع

جرى امام الحرمين رحمه الله وذكر الماوردي أنه لا يحدث الا عند استكمال خلق الحمل وجوز دلالة [قوله وفي قول لهما] أي فيجوز أن يكون له أبوان من الرضاع وان لم يجز مثله في النسب .

(فصل : تحته) اعلم أن الرضاع الطاري يقطع النكاح سواء اقتضى حرمة مؤبدة أو تحريم جمع وسياق أمثلة كل منهما وقوله فأرضعتها أمه وأخته لو قال فأرضعتها من يحرم عليه نكاح بنتها أو زوجة من يحرم عليه نكاح ابنته لكان أعم لشموله الجدة والبنت ونحوهما ويشمل أيضا زوجة أبيه أو ابنه أو أخيه اذا ارتضعت بلبانهم [قوله أو زوجة أخرى] هذه الزوجة تحرم أبدا سواء ارتضعت بلبنه أو بلبان موطوءة غيره لأنها صارت أم زوجته وأما الصغيرة فان كانت الكبيرة موطوءة حرمت أيضا أبدا لأنها بنت موطوءة سواء ارتضعت بلبنه أو لبني غيره وان لم تكن موطوءة فالتحريم تحريم جمع فقط لأنها ربيبة لم يدخل بأمها وسياق ذلك في المتن ثم الكبيرة اذا كانت مدخولا بها فلها المهر والافلا [قوله ومن الكبيرة] هذه الكبيرة اذا كانت موطوءة فلها جميع المهر لكنها أنفقت عليه بضع نفسها وقوته قال الأئمة ومع ذلك لا يرجع عليها بمهرها الثلاث بصير النكاح خاليا من المهر وهو من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا بخلاف ما لو كانت المرضعة أم الكبيرة كما سيأتي [قوله وله على المرضعة] أي ولا يمنع من ذلك تعيين الارضاع عليها عند خوف تلف الصغيرة [قوله وفي قول] هو مخرج من شهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعا وافرقت بأن الفرقة هنا حقيقية بخلاف تلك فان النكاح باق بزعمهم وقد حالوا بينه وبين الزرع [قوله فله على المرضعة الخ] (فرع) تحته كبيرتان وصغيرة فأرضعت من واحدة رضعتين ومن أخرى ثلاثا فهل الغرم على عدد

والثاني لا شيء عليها أن البضع بعد الدخول لا يتقوم للزوج (ولو أرضعت بنت الكبيرة الصغيرة حرمات الكبيرة أبدا) لأنها صارت أم زوجته (وكذا الصغيرة) حرمات أبدا (إن كانت الكبيرة موطوءة) لأنها صارت بنت زوجته الموطوءة بخلاف ما إذا لم تكن موطوءة فلا تحرم هي (ولو كان تحتها صغيرة فطلقها فأرضعتها امرأة صارت أم امرأتها) فتحرم عليه أبدا (ولو نسكت مطاقتة صغيرا وأرضعت بلبنه حرمات على المطاقت والصغير أبدا) لأنها صارت زوجة ابن المطلق وأم الصغير وزوجة أبيه (ولو زوج أم ولده عبده الصغير) بناء على القول المرجوح أنه يزوجه (فأرضعت لبن السيد حرمات عليه) لأنها أمه وموطوءة أبيه (وعلى السيد) لأنها زوجة ابنه (ولو أرضعت موطوءته الأمة صغيرة تحت بلبنه أولبن غيره) بأن تزوجت غيره (حرمنا عليه) أبدا لصيرورة الأمة أم زوجته والصغيرة بنته أو بنت موطوءته (ولو كان تحتها صغيرة وكبيرة فأرضعتها أنفسختا) لصيرورة الصغيرة (٦٧) بنتا للكبيرة واجتماع الأم

والبنت في النكاح تمتنع (وحرمات الكبيرة أبدا) لأنها أم زوجته (وكذا الصغيرة إن كان الارضاع بلبنه) لأنها بنته (والا) بأن كان الارضاع بلبن غيره (فربيبية) له فإن دخل بالكبيرة حرمات عليه تلك والا فلا (ولو كان تحتها كبيرة وثلاث صغار فأرضعتن حرمات أبدا) لأنها أم زوجاته (وكذا الصغار إن أرضعتن بلبنه أولبن غيره وهي موطوءة) لأنهن بناته أو بنات مدخولته وسواء أرضعتن معا أم مرتبا (والا) أي وإن لم تكن موطوءة (فإن أرضعتن معا بإيجارهن) الرضعة (الخامسة) أنفسختن (لصيرورتهن أخوات ولا اجتماعهن مع الأم في النكاح ولا يحرم من مؤبدا)

(قوله والثاني الخ) قياسا على ما لو نكح امرأة على أختها ورد بأن نكاح الثانية باطل فلم يجتمع مع الأولى بخلافه هنا (قوله أم زوجته) أي بواسطة (قوله بنت زوجته) أي بواسطة فهي ريبية بواسطة ولا مانع من تسميتها بذلك (قوله بلبته) خرج لبن غيره فلا تحرم على المطلق (قوله بابن السيد) خرج لبن غيره فلا تحرم عليه وإن انفسخ النكاح (قوله ولو كان تحت الخ) هذه تقدمت وإنما ذكرها هنا لأجل ما بعدها (قوله أرضعتن مرتبا الخ) ولو أرضعتن ثنتين معا ثم الثالثة انفسخ نكاح من عدها لانفرادها أو وأرضعت واحدة ثم ثنتين انفسخ لكل كما علم (قوله كالأول نكح امرأة على أختها) وتقدم الجواب عنه آنفا .

(تنبيه) حيث لم يحرم كما مر فله نكاح من شاء منهن من غير جمع كما قاله فيما مر وتبعه في المنهج وما اعترض به عليه في غير محله فراجع .

(فصل : في الاقرار بالرضاع ومأمعه) (قوله حرم تناكهما) خرج به المحرمية بينهما فلا تثبت وتحريم أصول كل منهما وفروعه على الآخر فلا تثبت ولا يقبل رجوعهما خلافا لأبي حنيفة حيث قال بصحة الرجوع وانفساخ النكاح وفارق الرجعة بدوام الحرمة هنا ثم لو أقر الولي برضاع محرم بين موليته والخاطب ثم رجع فله تزويجها منه ويجبر عليه ويصير عاضلا إن امتنع قاله البغوي والقاضي الحسين (قوله بأقراره)

الروس أم لي عدد الرضعات في المسئلة وجهان وقضية نظيره من العتق ترجيح الأول [قوله أم زوجته] أي بدة زوجته [قوله فلا تحرم] أي لأن الريبية لا تحرم إلا بالدخول [قوله فتحرم عليه أبدا] أي ولا نظر إلى طرقات الأمومة بعد النكاح الخافا للطارى بالمقارن كما هو شأن التحريم المؤبد [قوله فأرضعت لبن السيد الخ] احتراز عن غير بلبنه فإن النكاح ينفسخ ولكن لا تحرم على السيد لأنها ليست زوجة ابنه [قوله أنفسختا] هذه الصورة تقدمت أول الفصل وذكرنا هنا لبيان تأييد التحريم وعدمه وهناك لبيان القرم . (فصل : قاله هند الخ) [فرع] قال الأب بينها وبين الخاطب رضاع محرم ثم رجع قال البغوي وجب أن يجوز له التزوج منه فلا صر وجب أن يحبر فإن امتنع ففاضل وأجاب القاضي الحسين بنحوه [قوله حرم تناكهما] لو رجع هو أو هي عن الاقرار لم يفد بخلاف ما لو أنكرت الرجعة حيث تصدق ثم رجعت واعترفت فإنها تصدق والنرق تأيد الحرمة فكان كالإقرار بالنسب وخالف أبو حنيفة رحمه الله فقال

مؤبدا (لا تنفاه الدخول بأمنه فله تجديد نكاح كل منهن من غير جمع بين بعضهن) (أو) أرضعتن (مرتبا لم يحرم من مؤبدا لما ذكر (وتنفسخ الأولى) بأرضاعها لاجتماعها مع الأم في النكاح (والثالثة) بأرضاعها لاجتماعها مع أختها الثانية في النكاح (وتنفسخ الثانية) بأرضاع الثالثة لما ذكر من اجتماعهما في النكاح (وفي قول لا ينفسخ) لأن اجتماع الأختين إنما حصل بالثالثة فيختص الانفساخ بها كالأول نكح امرأة على أختها (ويجوز القولان فيمن تحتها صغيرتان أرضعتها أجنبية مرتبا أنفسختن أم الثانية) فقط أظهر انفساخهما لما ذكر ولو أرضعتها معا بالطريق السابق انفسخ نكاحهما جزما لما تقدم والرضعة تحرم عليه أبدا لأنها أم زوجته

(فصل : قال هند بنتي أو أختي برضاع أو قالت هو أخي) أو ابني برضاع (حرم تناكهما) مؤاخذه لكل منهما بأقراره

بشرط الامكان فلو قال فلانة بنتي وهي اكبر سنا منه فلفو (ولو قال زوجان يتنازعا محرم فرق بينهما) عملا بقولهما (وسقط المسمى ووجب مهر المثل ان وطئ) (٦٨) وان لم يبطأ فلا يجب شيء (وان ادعى رضا فانكرت النكاح مؤاخذه

له بقوله (ولها المسمى ان وطئ والا فنصفه) ولا يقبل قوله عليها وله تخليفها قبل الوطء وكذا بعده ان كان مهر المثل اقل من المسمى فان نكحت حلف هو ولزمه مهر المثل بعد الوطء ولا شيء له (وان ادعته) أي الرضاع (فانكر صدق بيمينه ان زوجت برضاها) منه لتضمن رضاها الاقرار بحلفها (والا) بأن زوجها المجبر (فالأصح تصديقها) بيمينها والثاني يصدق هو بيمينه وحمل الخلاف اذا لم يمكنه فان مكنته فكما لو رضيت (ولها) في الصورتين (مهر مثل ان وطئ والا فلا شيء لها) عملا بقولهما فيما لا تستحقه والورع للزوج فيما اذا ادعت الرضاع أن يدع نكاحها بطلقة لتعمل لغيره ان كانت كاذبة (ويحلف منكر رضاع على نفي علمه ومدعيه على ب) رجلا كان أو امرأة لأن الرضاع فعل الغير وفعل الغير يحلف مدعيه على البت ومنكره على نفي العلم كما سيأتي في حله ولو نكل المنكر أو المدعي عن اليمين وردت على الآخر حلف على البت

وينسخ النكاح ظاهرا وباطنا ان صدقة الآخر والا فظاهرا فقط (قوله بشرط الامكان) أي حسا وشرعا ولم يذ كر محترز الشرعي قال ابن حجر وغيره لعله اعدم تصوره هنا فراجع (قوله زوجان) وان قضت العادة بجهلها لشروط الرضاع (قوله وسقط المسمى) ان لم يكن الرضاع مضافا لما بعد الوطء والاوجب (قوله ووجب مهر مثل) ان لم تكن عالة والا فلا شيء لها (قوله انسخ) وان كذبت المرأة المنسوب اليها الرضاع (قوله ولها المسمى الخ) أي ان كانت معذورة (قوله ولزمه مهر المثل) ان لم تكن مفوضة والا فالتمعة فقط (قوله صدق بيمينه) فدعواها مسموعة وان لم تذ كر عذرا خلافا لما في الروضة ونفي الزوجية وعليها الامتناع ان كانت صادقة وعليه مؤنتها على المعتمد لاستمتاعه بها نعم ان امتنعت من الذهاب الى محل طاعته فلا نفقة أي ما لم يستمتع بها كما في شرح شيخنا الرملي (قوله برضاها) ولو بسكوتهما في البكر قال العلامة البراسي والصورتان هما رضاها وعدمه (قوله منه) خرج به ما لو كان إذنها لغير معين فهو كالمزوجت بغير رضاها (قوله فان مكنته) أي عالة لانحو ظلمة (قوله مهر مثل) ان لم تكن قبضت المسمى والا فلا يسترد ولو زاد مهر المثل على المسمى لم تطالب بالزائد في حلقه (قوله فلا شيء لها) نعم ان كانت قبضت المسمى لم يسترد منها (قوله عملا بقولهما فيما لا تستحقه هكذا) في المنهج وغيره وهو الصواب بمعنى أنه عمل باقرارها فسقط المسمى الذي يستحقه وفي نسخة فيما لا تستحقه بزيادة لا وقد يوجه بأن الرضاع لا يصح معه النكاح فلا يستحق معه المهر وقد أقرت بذلك (فرع) لو أقرت رقيقة بأخوة بينها وبين سيدها ولو قبل ملكه لم يملك قبل على المعتمد أو بمصاهرة كأن كانت زوجة أبيه ولو قبل ملكه أيضا قبلت كالرضاع لم يسبق منها تمكين له بلا عذر (قوله رجلا كان أو امرأة) راجعان لمنكره ومدعيه ولا يضري في العموم عدم حضور الحلف من الزوج المدعى له أو عدم الرد عليه لأنه ما لم يمتنع من تقديم في مؤاخذه باقراره والمراد في الجملة فلا ترد أيضا وتصور شيخنا الرملي له في الدعوى بما لو ادعى حسيبة على غائب بينه وبين زوجته رضاع محرم فانه يحلف مع البينة يمين الاستظهار على البت وفي الرد بما لو زوجت بالاجبار ولم يسبق منها مناف ثم ادعت رضا محرما وردت اليمين على الزوج تكلف غير محتاج اليه مع أن المدعى حسيبة لا يمين عليه فراجع (قوله فعل الغير) ولا نظر للارتضاع لأنه كان في الصغير (قوله لاختصاص النساء الخ) منه الشهادة أن هذا من لبن فلانة

يصح الرجوع والنكاح قال الزركشي ويستفاد من العبارة أن المحرمة لا تثبت عملا بالا حياط قال ولم أره منقولا [قوله وسقط المسمى] لو كان الرضاع مضافا لما بعد الوطء ووجب المسمى [قوله ووجب مهر المثل] أي اذا كانت جاهلة عند الوطء [قوله انسخ] أي ولو كذبت المرأة التي نسب الرضاع اليها [قوله صدق بيمينه] أي قسمه دعواها لتخليفه لكن في الروضة قبيل الصدق قيده بـ لو أبدت عذرا من نسيان ونحوه ثم الظاهر أنها تستحق النفقة لأنها محبوسة عنده لحقه [قوله برضاها] انظر هل منه ما لو اسؤذنت البكر فسكتت ثم رأت في كلامهم أنه كالنطق في هذه المسئلة [قوله فالأصح تصديقها] لأنها ادعت أمرا محتملا ولم يسبق منها ما يناقضه فكان كالود كرت ذلك قبل النكاح [قوله في الصورتين] ظاهره أن الأمر كذلك في الأم ولو كان المسمى أنقص من مهر المثل وهو بعيد وسبقه الى ذلك الأذري فقال يجب تقييده بما اذا كان دون مهر المثل أو مثله أما اذا كان زائدا فليس لها المطالبة بالزائد [قوله حلف على البت] أي لأنها مثبتة [قوله وبأربع] خالف أحد رضى الله عنه فأثبتته بالمرضة وحدها لظاهر حديث ورد في ذلك وحله أمحاننا على الورع (فرع) لو كان الشرب من ظرف لم يكف النساء المتمحضات كذا نقل في التتمة

قال

(ويثبت) الرضاع (بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وبأربع نسوة) لاختصاص النساء بالاطلاع عليه طلبا كالمولود فكل ثقتين رجل وامرأتين فيه النساء يقبل فيه الرجال والنوعان (والاقرار به شرطه رجلان) لأنه مما يطلع عليه الرجال طلبا



(وتقبل شهادة المرضعة ان لم تطلب أجرة) عن الرضاع (ولا ذكر فضلها) كأن شهدت بأن بينهما رضاعا بوصفه الآتي (وكذا ان ذكرته فقالت أرضعته) أو أرضعتهما بالوصف الآتي (في الأصح) لأنها غير متهمة في ذلك (٦٩) والثاني لا تقبل له كرها فاعل نفسها

كما لو شهدت بولادتها وافرقت الأول بانها ماما في الولادة اذ يتعلق بها النفقة والميراث وسقوط النكاح أم اذا طلبت أجرة الرضاع فلا تقبل لانها ماما بذلك (والأصح أنه لا يكفي) في الشهادة أن يقال (بينهما رضاع محرم) لاختلاف المذاهب في شروط التحريم (بل يجب ذكر وقت) للرضاع للاحتراز عما بعد الحولين (وعدد) للرضعات للاحتراز عما دون خمس (ووصول اللبن جوفه ويعرف ذلك بمشاهدة حلب) بفتح اللام (وإيجار وازدراء أو قرآن كالنكاح ندى ومعه وحركة حلقه بتجرع وازدراء بعد علمه أنها لبون) فان لم يعلم ذلك لم يحل له أن يشهد لأن الأصل عدم اللبن وقيل يحل له ذلك أخذا بظاهر الحال ولا يكفي في أداء الشهادة ذكر القرآن بل يعتمد ما يجوز به بالشهادة ومقابل الأصح أنه يكفي بينهما رضاع محرم قال الرافعي ويحسن أن يقال يكفي ذلك من الفقيه العارف أي بالرضاع المحرم ولا يكفي من غيره وقد سبق مثله

نعم لا تقبل شهادتهم على الشربله من ظرف بل لا بد من الرجال (قوله) وتقبل شهادة المرضعة) بأن كانت تمام النصاب ولا تنكفي شهادتها وحدها خلافا للإمام أحمد (قوله ان لم تطلب) أي ان لم تذكر حال شهادتها استحقاق الأجرة لو كانت مستأجرة بأن سكنت عنها ولا يضر طلبها لها بعد الشهادة ولا قبلها (قوله بوصفه) يفيد أنه لا بد من تفصيلها في الشهادة كغيرها (قوله طلبت على ما تقدم) وهل من الطلب ما راقا وما أخذته من الأجرة حتى أو لا تطالبوني به راجعه (قوله لانها ماما) لعود نفعه عليها (قوله بل يجب الخ) ولومات الشاهد مثلا قبل تفصيله وجب التوقف على المعتمد (قوله وعدد الرضعات) ولا بد من ذكر الفرق مع العدد للاحتراز عن اعتقاد تعددها باعتبار المصا أو التحول من ندى الى آخر مثلا ويمكن أن تدخل في كلام المصنف ولا يمنع منه اقتصار الشارع في المحترز فتأمل (قوله خوفه) بالمعنى الشامل للمعاغة كما مر (قوله ويعرف ذلك) أي الوصول (قوله بفتح اللام) كما في خط المصنف ويجوز اسكانها بمعنى الفل (قوله وإيجار) قيد في الحلب (قوله أو قرآن) لأنها تفيد الظن أو العلم (قوله عدم اللبن) مع احتمال نحو تعلل (قوله ويحرم) ولا يضر ذكر القرآن بعد الحزم على أنها مستندة لآعلى وجه الرية (قوله قال الرافعي ويحسن الخ) هو المعتمد (قوله العارف) عند القاضي الموافق له مذهبه وليس في المسئلة اختلاف ترجيح وشرط ابن الرفعة كونها مقادير لأن الاجتهاد قد يتغير وهو واضح (قوله والاقرار بالرضاع لا يشترط الخ) هو المعتمد فهو كالشهادة (قوله والثاني لا يشترط) هو المعتمد فلا فرق بين الفقيه وغيره (قوله تبعاله) فالمعتمد القبول مع الاطلاق كما في قبول الاقرار كذلك قاله شيخنا وتقدم أن الاطلاق إنما يقبل من العارف وحينئذ فالشهادة على الرضاع وعلى الاقرار به كالاقرار به فتأمل .

### ﴿ كتاب النفقات ﴾

من الاتفاق وهو الاخراج ولا يستعمل إلا في الخير وعلى صرف الشئ في غيره أو فراغه نحو أنفق عمره في كذا ونفقت بضاعته ويطلق على المال المصروف في النفقة ولو قدمها على الرضاع للإشارة الى عدم كونه من أسبابها لكان أنسب وقد يقال آخرها عنه للإشارة الى أنها تجب فيه لزوجة انفسخ نكاحها به لمقتضى فتأمل (قوله وأسبابها) إشارة اوجه جمعها (قوله ثلاثة) وما زيد عليها اما خاص لأسباب خاصة أو على قال الأذرعى والتي فيها أن لا يقبل الا الرجال [قوله ان لم تطلب أجرة] أي وان كانت تستحقها ثم القبول لا يؤثر فيه ما ثبت لها بذلك من جواز الخلوة والمسافرة كما أن اليهود بالطلاق يستفيدون جواز النكاح [قوله لأنها غير متهمة] أي ولأن فعلها غير مقصود ولأنها تشهد على الوضع الذي هو فعل الغير [قوله بل يجب الخ] صفيه يوهبهم إيجاب ذلك مع الوصف بالتحريم وليس مراد فان الوصف بالتحريم حكم لا يجب التعرض له [قوله أو قرآن] لأنها تفيد الظن الغالب وذلك كاف في الشهادة بل قال الامام ان القرآن قد تفيد اليقين [قوله بعد علمه] أي لأنه قد يلتزم نديها لعل به كما يفعل بالمفطوم وتسكون المرأة غير ذات لبن [قوله قال الرافعي ويحسن الخ] قال في المطلب وكونه فقيها لا يكفي بل ينبغي أن يكون على مذهب القاضي وكلاهما مقلد فلو كانا مجتهدين ففيه نظر لأنه قد يتغير اجتهاد أحدهما عند الشهادة [قوله وفي قبول الشهادة الخ] المرجح في الشهادة على الاقرار بالرضا الاشتراط وقد سوى بينهما المتولى في الخلاف .

### ﴿ كتاب النفقات ﴾

في الأخبار بنجاسة الماء والاقرار بالرضاع لا يشترط فيه التعرض للشروط من الفقيه ويشترط من غيره في أحد الوجهين بناء على اشتراطه في الشهادة والثاني لا يشترط لأن المقرر لا يحتاط فلا يقر الا عن تحقيق وفي قبول الشهادة المطلقة على الاقرار بالرضاع وجهان تبعاله جمع نفقة وأسباب وجوبها ثلاثة ملك النكاح وملك الميراث وقرابة البعوضة وستاق

وبدا بأولها فقال (على موسر لزوجته كل يوم مد طعام ومعسر مد ومتوسط مد ونصف) واحتج الأصحاب لأصل التفاوت بقوله تعالى لينفق فوصفة من سعة الآية واعتبروا النفقة بالكفارة بجامع أن كلا منهما مال يجب بالشرع ويستقر في الزمة وأكثر ماوجب في الكفارة لكل مسكين مدان وذلك (٧٠) في كفارة الأذى في الحج وأقل ماوجب فيها لكل مسكين مد وذلك

مرجوح كما يعلم من السير (قوله وبدأ بأولها) وهو ملك النكاح لكونه الأغلب والأكثر ولا يسقط بعض الزمان (قوله كل يوم) ببليلة المتأخرة عنه أخذاً بما يأتي (قوله واعتبروا) أي قاسوا (قوله ما بينهما) وهو نصف ماعلى كل منهما (قوله ولا تعتبر كفايتها) خلافاً لأبي حنيفة وإن قيل أنه قول قديم عندنا وجرى عليه السلف والخلف (قوله والمد مائة الخ) تقدم في الزكاة اعتبار السكيل فيأتي مثله هنا وقد حرر ابن الرفعة المد الشرعي بمائيسع رطلاً وثلاثاً من حب الشعير وقد مر أنه نصف قدح بالسكيل المصري (قوله ومن فوقه) منه من يلك أو يكسب قدر كفايته مع أنه من المعسر هنا فالمراد بمن فوقه ما فوق هذا (قوله بالرخص والغلاء) وقلة العيال وكثرتهم (قوله والمبعض) وجعله موسراً في الكفارة ونفقة القريب لأن الاعسار يسقطهما (قوله البلد) أي محل الزوجة وقت الوجوب وإن لم يلق به واعتبر ابن سريج قوت الزوج (قوله وجب لائق به) يساراً وعدمه ولا عبرة بأسرافه وتقيره (قوله طلوع الفجر) أي فجر كل يوم بمعنى أنه ينظر فيما عنده من المال ويوزع على مؤنة يومه في كل يوم من بقية عمره الغالب فإن لم يفضل عنه شيء أوفضل دون مد ونصف فمعسر أو مد ونصف ولم يبلغ مدين فتوسط أو بلغهما فأكثر فموسر ويعتبر الفاضل من كسبه جميعاً لأنها أنواع ثلاثة [قوله وبدأ بأولها] أي لأنه معاوضة ولا يسقط بعض الزمان بخلاف الأخيرين [قوله كل يوم] أي ببليلة أعنى المتأخرة صريح بذلك الرافعي في الفسخ بالأعسار فقال واليوم الثالث إلى انقضاء اليوم والليلة بعده لأن النفقة لهما وبمضيها تستقرا أقول وبه تعلم أنها لو نشزت الليلة المستقبلة سقطت نفقة اليوم قبلها [قوله واعتبروا النفقة الخ] وأيضا فقد اعتبر الشارع جنس طعام الكفارة بنفقة الأهل فقال من أوسط ما تطعمون أهليكم وذلك يدل على المقارنة والمساواة بينهما قال الامام ولأن نفقة الزوجة ليست على الكفاية كنفقة القريب بل تستحقها في أيام مرضها وشبهها فإذا بطلت الكفاية حسن تقريرها من الكفارات [قوله وذلك في كفارة الأذى] أي الحاق [قوله وعلى المتوسط ما بينهما] أي وهو نصف ماعلى هذا ونصف ماعلى هذا [قوله ولا تعتبر كفايتها الخ] هذا الذي قول عندنا ينسب للقديم قال الزركشي وهو القوي في الدليل وحديث هند يشهد لذلك وهو مذهب أبي حنيفة وجرى عليه السلف والخلف قال والقياس على الكفارة لا يصح لأن الله تعالى جعل الكفارة فرعاً لنفقة الأهل فقال من أوسط ما تطعمون أهليكم وقيل الاعتماد على فرض القاضي وعليه أن يحتج ويقدر [قوله والمد مائة الخ] قد سبق في الزكاة أن المدار على السكيل وينبغي أن يكون هنا كذلك وقد حرر ابن الرفعة المد الشرعي بمائيسع رطلاً وثلاثاً من حب الشعير [قوله ومسكين الزكاة معسر] قيل العبارة مقالوبة والأصل والمعسر مسكين الزكاة [قوله وقيل يرجع إلى العادة] به قال المتولي واقتضى كلام البغوي أنه المذهب وقال في المطلب وهو الذي يقتضيه كلام الأكثرين حيث لم يتعرضوا للضبط اتكالا على العرف انتهى وقال الزركشي إن الأول من تفقه الامام وكلام الأصحاب ساكت عنه ثم اعترض صنيع الشيخين بأن الامام مصرح بأن القدرة على الكسب الواسع لا تخرج عن الاعسار هنا وإن أخرجت عن استحقاق سهم المساكين [قوله غالب قوت البلد] أي لا ماخرجه ابن سريج من أنه يعتبر بقوت الزوج كما اعتبر بحاله في القدر الحاقاً

في كفارة العين والظهار ووقاع رمضان فأوجبوا على الموسر الأكثر وعلى المعسر الأقل وعلى المتوسط ما بينهما كما تقدم يستوى في ذلك الزوجة المسلمة والذمية والحررة والأمة ولا يعتبر حال المرأة في شرفها وغيره ولا يعتبر كفايتها كنفقة القريب لأنها تستحقها أيام مرضها وشبهها (والمد مائة وثلاثة وسبعون درهماً وثلاث درهم) لأنه رطل وثلاث بغدادى ورطل بعدد مائة وثلاثون درهماً كما تقدم في زكاة النبات (قلت الأصح مائة وأحد وسبعون وثلاثة أسباع درهم والله أعلم) بناء على ما رجحه هناك من أن الرطل مائة وثمانية وعشرون وأربعة أسباع درهم (ومسكين الزكاة) وقد تقدم في قسم الصدقات أنه من قدر على مال أو كسب يقع موقعاً من كفايته ولا يكفيه (معسر) ومن فوقه إن كان لو كاف مدين رجع مسكيناً فتوسط والا فموسر) ويختلف ذلك بالرخص والغلاء وقيل

الموسر من يزيد دخله على خرجه والمعسر عكسه والمتوسط من استوى دخله وخرجه وقيل لجنسها يرجع في الثلاثة إلى العادة وتختلف باختلاف الأحوال والبلاد (فرع) العبد ليس عليه الا نفقة المعسر وكذا المسكين والمبعض وإن كثرت مالهما وانصف ملك المسكين ونقص حال الآخر (والواجب غالب قوت البلد) من الخطة وغيرها (قلت فإن اختلف غالب قوت البلد أو قوتها من غير غالب (وجب لائق به) أي بالزوج (ويعتبر اليسار وغيره طلوع الفجر والله أعلم)

لأنه الوقت الذي يجب فيه التسليم فالموسر حينئذ عليه نفقة اليسار وإن أعسر في أثناء النهار والموسر بحسبه ذكر ذلك كله  
 لفرغ في الشرح (وعليه تملكها حبا) كالكفارة (وكذا) عليه (٧١) (طحنه وخبزه في الأصح)

للحاجة اليهما والثاني  
 لا كالكفارة وفرق الأول  
 بأنها في حبسه والثالث أن  
 كانت من أهل القرى الذين  
 عادتهم الطحن والتجيز  
 بأنفسهم فلا والا فقم (ولو  
 طلب أحدهما بدل الحب)  
 من خبز أو غيره أي طلبته  
 هي أو بذله هو بالمجبة  
 (لم يجبر المتنع) منهما  
 (فإن اعتاضت) عنه شيئا  
 (جاز في الأصح) لا خبرا  
 (ودقيقا) فلا يجوز (على  
 المذهب) أما الجواز في  
 غيرها كالدرهم والدنانير  
 والثياب فلا لأنه اعتياض  
 عن طعام مستقر في الذمة  
 لمعين كالاعتياض عن  
 الطعام المنسوب المثلث  
 ووجه المنع القياس على  
 المسلم فيه والكفارة فانه  
 لا يجوز الاعتياض عنهما  
 قبل قبضهما وانفصل الأول  
 في قياسه عن ذلك بأن  
 المسلم فيه غير مستقر وطعام  
 الكفارة لا يستقر لمعين  
 وأما الجواز في التجيز  
 والدقيق الذي قطع به  
 البغوي فلا أنها تستحق  
 الحب والاصلاح وقد فقه  
 فإذا أخذت ما ذكر فقد  
 أخذت حقها لاعتوضه

كل يوم على مؤنة مؤنه فيه كذلك (قوله لأنه الوقت الذي يجب فيه التسليم) أي من حيث أن لها  
 المطالبة به ولا يلزمها الصبر عليه وليس لها حبسه ولا للعالم إجباره لأنه واجب موسر وليس لها  
 مطالبته بنفقة مستقبله وإن أراد سفرا على المعتمد عند شيخنا الرمي ولو وقع التمكين في أثناء  
 اليوم أو الليلة وجب لها بقسطه عن الباقي بخلاف ما لو نشزت وعادت لم يجب لها شيء من نفقة  
 اليوم واللييلة فإن كانت قبضتها فله استردادها (قوله تملكها) أي الدفع إليها ولو كانت أولى ولها  
 أوسيد غير المكانية ولو بالوضع بين يدي المدفوع له (قوله وكذا عليه طحنه الخ) أي بنفسه أو  
 نائبه فإن اعتادت أكله حبا أو باعته أو طحنته بنفسها مثلا فلها مؤنته (قوله فإن اعتاضت عنه)  
 أي الحب وكذا عن مؤنته وكذا عن الكسوة كما سيأتي (قوله جاز) بشرط القبض في المجلس  
 خروجاً من بيع الدين بالدين لأنه هنا بيع دين لمن هو عليه (قوله لا خبرا الخ) أي إلا أن لزم  
 وجود ربا (قوله مستقر) ولو بحسب المال فيدخل نفقة اليوم الحال كما يأتي فهو كالمؤمن في زمن  
 الخیار (قوله المنع لأنه ربا) هو المعتمد كما تقدم (قوله الماضية أو الحالية) ولها في الماضية  
 مطالبته بالحكم والزامها بخلاف الحالية كما مر وما يقع من تقرير مقدار معين عليه في الوثائق  
 كل يوم فباطل إلا في اليوم الأول فقط وكذا في الكسوة إلا في الفصل الأول (قوله فلا يجوز  
 الاعتياض عنها) أي من الزوج كما هو سياق كلامه ولا من الأجنبي بالأولى (قوله ولا يجوز  
 الاعتياض) من غير زوج قطعا أي فيما يجوز فيه الاعتياض من الزوج فيدخل الماضية والحالية  
 وهو صحيح في الثانية ، وأما الماضية فيصح الاعتياض من الأجنبي عنها على المعتمد والاعتياض  
 عن الكسوة كهو عن النفقة .

(فرع) من النفقة ماء الشرب لأنه من الطعام فهو تملك وهو مقدر بالكفاية وجنسه من  
 مال أو عذب ما يلبق به بعادة أمثاله (قوله أكلت) خرج ما لو تلفت أو أعطت غيرها فلا تسقط  
 نفقتها وعليها الضمان (قوله معه) أي عنده وكذا لو أضافها أحد أكرامه له ولو أياما فان قصد  
 أكرامها فبالقسط (قوله سقطت) فما أكلته بدل عن الواجب كما هو أحد الوجهين ومحل  
 السقوط أن أكلت قدر الواجب فأكثر والا رجعت بقدر ما بقي من الواجب وتصدق يمينها في قدره

لجنسها بقدرها [قوله وعليه تملكها] أي الواجب الدفع ويكنى الوضع على قياس الخلع وأما الإيجاب  
 والقبول فليس بشرط لأن هذا وفاء عما وجب في ذمته [قوله جاز في الأصح] شمل إطلاقه  
 الاعتياض عن المؤن فإن قلنا باستحقاقها عند بيع الطعام فلا إشكال في صحة الاعتياض والا ثار  
 خلاف في الصحة هنا بناء على تفريق الصفقة كذا في المطلب وقوله والامعنا أن يعتاض عن  
 الجميع وتمام الاعتياض يسقط ما يقابل المؤن لأن منعه من ذلك انما يتم بالبيع فيجوز خلاف تفريق  
 الصفقة [قوله ولا يجوز الاعتياض] انظر ما وجهه [قوله سقطت نفقتها] قلت هو كذلك ولكن هل  
 الواجب أحد الأمرين التقدير أو الأكل أو الواجب المقدر وهذا بدله اغتفر رفقا ومساعدة احتمالا في  
 المطلب ولو أضافها إنسان أياما فالظاهر السقوط ولو اختلفا فقالت قصدت التبرع وقال بل على النفقة  
 صدق الزوج بلا يمين كما لو دفع إليها شيئا وأدعت أنه هدية وقال بل عن المهر قاله الزركشي

ورجح العراقيون وغيرهم من الوجهين في ذلك المنع لأنه ربا هذا كله في الاعتياض عن النفقة الماضية الحالية وأما المستقبل فلا  
 يجوز الاعتياض عنها قطعا ولا يجوز الاعتياض من غير الزوج قطعا (ولو أكلت معه كالعادة سقطت نفقتها في الأصح) لا ككفارة  
 الزوجات به في الأصهار والأصهار وجريان الناس عليه فيها والثاني لا تسقط

لأنه لم يؤد الواجب وتطوع بغيره (قلت الآن تكون غير رشيدة ولم ياذن ولها والله أعلم) في أكلها معه فاتها حينئذ لا تسقط عنه جزما كما ذكره الرافعي في الشرح بخلاف ما إذا أذن الولي ففيه الخلاف قال وليكن السقوط مفرعا على جواز اعتياض الخبز وأن يجعل ما جرى قائما مقام الاعتياض يعني أن لم يلاحظ ما جرى عليه الناس في الأعصار كما تقدم (ويجب آدم غالب البلد كزيت وسمن وجبن وتمر) وخل (ويختلف بالفصول) فيجب في كل فصل (٧٢) ما يناسبه (و يقدره قاض باجتهاد و يفاوت) في قدره (بين موسر وغيره) فينظر ما يحتاج

(قوله وتطوع بغيره) أي من حيث الدفع والافهم مضمون عليها كما نقله البلقيني عن الأصحاب (قوله غير رشيدة) أي محجور عليها والمهمة كالرشيدة (قوله لا تسقط عنه جزما) ولا مطالبة له أن كان رشيدا ولم يقصد أنه عن النفقة والافل عليه الرجوع في الأولى ويحسب عليها من النفقة في الثانية ويصدق بلأعين في قصده ذلك أن أنكرته وادعت نحو الهدية كما مر في المهر (قوله أذن الولي) أي صريحا باللفظ ولا يكفي علمه أو رؤيته وسيد الأمة المطلق التصرف أوليه كالولي ولا بد من كون المصلحة في أكلها معه والالم يصح الاذن ويأتي ما مر وتردد العلامة والشيخنا الرمي في المراد بالولي ومال شيخنا إلى أنه ولي المال وهل ينقطع الاذن بموته تأمله (قوله ففيه الخلاف) والمعتمد منه السقوط كما مر (قوله يعني أن لم الخ) قيد للتفريع أي فإن لاحظ ذلك لم يكن مفرعا على ما ذكره (قوله آدم غالب البلد) أي يلد الزوجة أي محلها كما مر فإن لم يكن آدم غالب فإليق به لاهلها ولو تعدد الأدم وجب الجميع اختيار وجبن ولو لم يحتج الواجب إلى آدم لم يجب آدم غيره (قوله و يقدره قاض) أي عند تنازعهما ولو تبرمت من الأدم فلها إبداله إن شئت ولا يلزم الزوج إبداله إلا أن كانت غير مميزة أوسفية وليس لها من يقوم بأمرها فلا لائق أنه يلزم الزوج إبداله قاله الأذرعى وأقروه (قوله أوقية) وهي أربعون درهما (قوله ويجب لحم) يفيد بعطفه على الأدم أنه ليس منه وقد يطلق اسم الأدم عليه وقياس ما مر في الحب لزوم ما يتعلق به مما يحتاج إليه من نحو ماء وحطب وما يطبخ معه من نحو قرع وكرنب وقياس ما مر في الأدم لزومه عليه لها وإن لم تأكله وأنه يقدره القاضي عند تنازعهما فيه وأنه يفاوت في قدره كما يؤخذ من كلام الشارح (قوله ويشبه أن يقال الخ) حل شيخنا الرمي الأول على ما إذا كفي اللحم للعداء أو العشاء والثاني على ما إذا لم يكف لهما ولم يخلفه شيخنا (قوله وكسوة) بكسر الكاف وضمة (قوله تكفيها) لأن التمتع بجميع بدنهما فوجب كفايته ولا يجب لمادونه وإن كانت عاداتهم

[قوله لأنه لم يؤد الواجب وتطوع بغيره] ظاهر هذا التعليل أنه يذهب بحجنا ونقل البلقيني عن الأصحاب الضمان [قوله الآن تكون الخ] قيل هذا يشكل على ماسلف من التعليل بجريان الناس على ذلك فانهم جروا على ذلك في الرشيدة وغيرها فلامعنى لاعتباره في شيء دون شيء [قوله ولم ياذن ولها] انظر كيف الاذن في الصغيرة وكأنهم جعلوا الزوج كالوكيل عن الولي [قوله بخلاف ما إذا أذن الولي] لو أذن ثم مات هل ينقطع الاذن والمراد بالولي [قوله ويجب آدم] فيه الزر كشيء على وجوب المشروب قال وهو امتناع وعلى الكفاية أقول في كونه امتناعا انظر قال الرافعي وقد تغلب الفواكه في وقتها فتجب قال القاضي الرطب في وقته واليابس في وقته قال الزر كشيء مرادهما إذا غلب التأدم بها والافتسح كما صرح به صاحب الترغيب اه وفيه نظر [قوله أي أوقية] حكى الجيلي عن بعض الأصحاب أن المراد الأوقية الحجازية وهي أربعون درهما وهو ظاهر فإن العراقية لا تغني شيئا [قوله وجب الأدم] كذا قطعوا به ولو قيل أنه تفريع على المذهب من عدم لزوم الكفاية لكان متجها [قوله تكفيها] أي فلا يكفي ما يقع عليه الاسم بالاجماع

إليه المدفيعر ضه على المعسر وضعفه على الموسر وما بينهما على المتوسط وما ذكره الشافعي رضي الله عنه من مكيلة زيت أو سمن أي أوقية فتقريب (و) يجب (لحم) يليق بيساره واعساره كعادة البلد وما ذكره الشافعي رضي الله عنه من رطل لحم في الأسبوع الذي حل على المعسر وجعل باعتماد ذلك على الموسر وطلان وعلى المتوسط رطل ونصف وأن يكون ذلك يوم الجمعة لأنه أولى بالتوسع فيه محمول عند الأكثرين على ما كان أيامه بمصر من قلة اللحم فيها ويزاد بعدها بحسب عادة البلد وقال البغوي يجب في وقت الرخص رطل على الموسر كل يوم وعلى المعسر كل أسبوع وعلى المتوسط كل يومين أو ثلاثة وفي وقت الغلاء في أيام مرة على ما يراه الحاكم وقال القفال وغيره لا مزيد على ما ذكره الشافعي في جميع البلاد لأن فيه كفاية لمن قنع قال الرافعي

بخلاف

وتبعه المصنف ويشبه أن يقال لا يجب الأدم في يوم اللحم

ولم تعرضوا له ويحتمل أن يقال إذا أوجبنا على الموسر اللحم كل يوم يلزمه الأدم أيضا ليكون أحدهما غداء والآخر عشاء على العادة (ولو كانت تأكل الخبز وحده وجب الأدم) ولا نظر إلى عاداتها والأصل في وجوبه قوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وليس من العاشرة بالمعروف تكليفها الصبر على الخبز وحده (وكسوة) أي وعلى الزوج كسوة الزوجة قال تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف (تكفيها) أي على قدر كفايتها ويختلف ذلك بطولها وقصرها وهزالها وسمنها وباختلاف البلاد في الحر والبرد ولا يختلف



عدد الكسوة يسلم الزوج واعساره ولكنهما يؤثران في الجودة والرداءة (فيجب قبض وسراويل رخار) للرأس (ومكعب) أو نحوه  
بداس فيهذا في كل من فصل الشتاء والصيف كما يؤخذ مما سياتي أنها تعطى الكسوة أول شتاء وصيف (وتزاد في الشتاء) على ذلك (جبة)  
مخشوة أو نحوها للحاجة إلى ذلك فإن لم تكف أشدة البرد زيد عليها بقدر الحاجة وقيل لا يجب السراويل في الصيف وفي الخاوي أن نساء أهل  
القرى إذا لم تجر عاداتهن أن يلبسن في أرجلهن شيئاً في البيوت لم يجب لأرجلهن (٧٣) شيء (وجنسها) أي الكسوة

(قطن) فتكون لامرأة  
الموسر من لينه ولامرأة  
المعسر من غليظه ولامرأة  
المتوسط مما بينهما (فإن  
جرت عادة البلد لمثل) أي  
الزوج (بكتان أو حوير  
وجب في الأصح) ويفاوت  
بين الموسر والمعسر في  
مراتب ذلك الجنس والثاني  
لا يجب بل يكفي الاقتصار  
على القطن لأن غيره رعونة  
(ويجب ما تقعد عليه  
كزلية) بكسر الزاي أي  
لامرأة المتوسط (أولبد)  
في الشتاء (أو حصير) في  
الصيف كلاهما لامرأة  
المعسر وللموسر طنفسة في  
الشتاء ونطع في الصيف  
(وكذا فراش للنوم في  
الأصح) فيجب مضربة  
وثيرة أو قطيفة والثاني لا بل  
تنام على ما تقعد عليه نهاراً  
(ومخدة وحلف) أو نحوه  
(في الشتاء) في البلاد  
الباردة وذكر الغزالي  
المخدة أي في الصيف  
وسكت غيره عنها وفي البحر  
لو كانوا لا يعتادون في  
الصيف النوم غطاء غير

بل لو طلبت التطويل ولونحو ذراع أجيبت (قوله عدد الكسوة) بخلاف جنسها ونوعها كما يأتي  
والعبرة في التعدد بأحالتها ولو انتقلت إلى بلد اعتبر أهله (قوله قبض) ويتبعه ما يحتاج إليه من  
خيطة ونحوه كالأزرار فيلزمه وإن لم تحيط به كما في الطحن ونحوه ولو دفعه لها مخططاً لم يلزمها بقوله ويكفي  
ليس لم تذهب قوته وأولى منه الجديد (قوله وسراويل) هو اللباس المعروف ويتبعه نكته وما  
يخيط به ويلحق به الأزار والرداء (قوله وخار للرأس) هو ما تغطي به ويلحق به الكوفية ونحوها  
(قوله ومكعب) بضم أوله وفتح ثانيه مقلاً وبكسر فسكون مخففاً هو المداس (قوله أو نحوه) كالنعل  
والخف والقباب وما يتبع ذلك وجميع ما ذكر حيث جرت العادة به وكذا جميع ما يأتي ولا يحتاج لذكرها  
في كل موضع (قوله بقدر الحاجة) فلو جرت بخط أو غم أو سرجين وجب أيضاً (قوله لم يجب  
لأرجلهن شيء) هو المعتمد (قوله عادة البلد) أي محل الزوجة (قوله لمثل) أي مع مثلها فكل منهما  
مراعى هنا (قوله بكتان) أو حوير أو شعر أو صوف أو أدم نعم لو اعتادوا رقيقاً لا يستر العورة وجب  
صفيق يستر (قوله رعونة) أي نقص عقل وهي بضم أوليه المهملين (قوله زلية بكسر الزاي) وبتشديد  
اللام والتحتية المشددة أيضاً مضربة وقيل بساط صغير (قوله طنفسة) بكسر الطاء والفاء وفتحهما  
وضمهما وكسر الطاء وفتح الفاء وهي بساط صغير ويجب ما يفرش تحته من نحو حصير (قوله نطع) بفتح  
النون وكسرهما مع سكون الطاء وفتحها (قوله وثيرة) بالمثلثة لينة الخشو (قوله قطيفة) هي الدية  
(قوله ومخدة) بكسر الميم وفتح الخاء المخجمة سميت بذلك للاصقتها للخذ ولا يجب أكثر من واحدة  
وإن جرت العادة بالأكثر قاله شيخنا ويجوز مثله في اللحف وغيره مما ذكر (قوله في البلاد الباردة)  
وقت البرد ليلاً أو نهاراً ويلحق به زيت سراج ومنارته وآتيته ونحو قيلته (قوله المخدة) وهي المعروفة  
بالملاية الآن فتجب لها أن احتاجت للخروج لنحو حمام مثلاً ويغني عنها الأزار المعروف (قوله لم يلزم  
شيء) هو المعتمد (قوله كشط) وخلال وسواك (قوله ودهن) ولو لجمع البدن أو مطبياً (قوله وما  
يصل به الرأس) وكذا ما يصل به الثياب والأيدي والأواني من نحو صابون أو أشنان (قوله ونحوه

بخلاف الكفارة ووجهه البغوى بأنه يستمتع بجميع بدنهما فعليه كفايتها [قوله وسراويل] مثله المتر في  
حق من اعتاده [قوله لمثل] قضيته النظر إلى الزوج درزها قال الزركشي وليس كذلك فإن كلام الرافعي  
وغيره مصرح بأن اللزوم على عادة البلد والمراد به لمثلها من مثله وقد نص الشافعي في البويطي على اعتبار  
كسوة بلدها بمثلها [قوله وثيرة] هو بالناء المثلثة وهي الرطبة من كثرة حشوها [قوله على ما تقعد عليه  
نهاراً] أي من الذي سلف قريباً [قوله ومخدة وحلف] لم يذكرها فيها الخلاف في التي قبلها لأنه لا غنية  
هنا بخلاف فراش النوم فقد تستغنى عنه عما تجلس عليه نهاراً [قوله ودهن] وينبغي أن يجب للسراج  
على العادة وأما الصابون والأشنان فقد صرح القفال بوجوبه قال حتى لو احتاجت إلى خلال وجب عليه  
[قوله ومرتك] هو معرب [قوله هياها] فاذا هياها وجب عليها استعماله [قوله لأنه لحفظ البدن] أي فلا

(١٠ - (قليوبي وعميرة) - رابع) لباسهم لم يلزم شيء آخر وليكن ما يلزم من ذلك لامرأة المعسر من  
المرتفع وامرأة المعسر من النازل وامرأة المتوسط مما بينهما (و) عليه (آلة تنظف كشط ودهن) من زيت أو نحوه (وما يصل  
به الرأس) من سدر أو نحوه (ومرتك ونحوه لدفع صنان) إذا لم ينقطع بالماء والتراب (لاكل وحضاب وما يزين) بفتح الياء غير  
مذكور فانه لا يجب فإن أراد الزينة به هياها لماتزين به (ودواء مرض وأجرة طبيب وحاجم) وقاصد فلا يجب ذلك لأنه لحفظ البدن

فإن كانت ممن لا تصاد دخوله فلا تجب والثاني لا تجب الا اذا اشتد البرد وعسر الفصل الا في الحمام وعليه الغزالي وحيث وجبت قال الماوردي انما تجب في كل شهر مرة (و) الأصح وجوب (ثمن ماء غسل جاع ونفاس) اذا احتاجت الى شرائه (لا حيض واحتلام في الأصح) والفرق أن الحاجة اليه في الأول من قبل الزوج بخلافها في الثاني ويقاس بذلك ماء الوضوء فيفرق بين أن يكون عن لسه وغيره ومقابل الأصح في الأول ينظر الى وجوب التمسكين عليها وفي الثاني ينظر الى حاجتها على أنه في الروضة في الاحتلام قال لا يلزم قطعاً أخذاً من سياق كلام الرافعي كما أخذ هنا من المحرر الخلاف وهو صحيح فان الوجوب منقول عن فتاوى الفقهاء (ولها) عايه (آلات أكل وشرب وطبخ كقدر وقصعة وكوز وجرة ونحوها) كعرفة (وسكن) أي ولها عليه نهية مسكن (يليق بها) طدة من دار أو حجرة أو غيرها (ولا يشترط كونه ملكه) بل يجوز

كاستيذاج وتوتيا وراسخت (قوله وأدومها) وكسوتها وآلة تنظيفها ودهنها وغير ذلك من جميع ما مر (قوله في كل شهر مرة) والمعمد اعتبار العادة فيه ولو باخلائه لها (تفنيه) دخول الحمام جازئ لمن بلا كراهة حيث لا ريب ولا معصية (فرع) له وطء زوجته وإن علم عدم اغتسلها الصلاة الصبح مثلاً والآن عليها (قوله ماء غسل جاع ونفاس) أي لزوجه لا من زنا وشبهة وتغييره بالماء أولى من تغيير غيره بغير الماء لأن الماء هو الواجب أصالة وله دفع عنه برضاه وكذا كل ما وجب لها ما ذكر خلافاً لبعضهم (قوله لا حيض واحتلام) فلا يجب ماؤها ومثلها ادخال ذكره في نحو نوم (قوله ماء الوضوء) وأبريقه ويلحق به ماء غسل نجاسة ولو بغير سببه ولا يجب ماء طهارة مندوبة (قوله بلسه) ولو معها بأن تلامسها (قوله لا غيره) أي غير لسه بأن يكون بلسها وحدها أو بغير لمس (قوله عليه آلات أكل) ويعتبر فيها عدة أمثالها كخرف أو خشب أو نحاس أو صيني أو غيره ويلحق به اجابات الفسيل ونحوها (قوله وشرب) بفتح أوله وضمة زادا بن حجر وكسره وله منعها من أكل ذي ربح كربه أو بلسه مثلاً ونحو ذلك وإن خالفت نشزت (قوله وقصعة) بفتح أولها (تفنيه) جميع ما وجب لها ما مر اذا دفعه لها يجوز أن تمنعه من استعماله ولو في نحو أكل وشرب ولها أن تطالب به ولو بالحكم ولو بعد فراقها ولا يسقط لو تبرعت به من مالها ولو انكسر شيء مثلاً لم يجب ابداله الا في وقت جرت العادة بأبداله (فرع) لو مكنت في أثناء فصل فلها مما يناسبه بقسط ما بقي منه ان أمكن التقييط والاسلمة لها ويحاسبها بما زاد عما يلزمه في الفصل الذي بعده وهذا قياس ما مر في النفقة قاله شيخنا ثم رأيت في كلام العلامة ابن قاسم أنه يلزمه قسط ما بقي منه من قيمة ما كان يلزمه فيه وهو أوضح مما تقدم وأولى الا ان تراضيا بالأول وما ذكره بعضهم مما يخالف هذا المقتضى للاعتراض والاشكال لا ينبغي المصير اليه ولا التعويل عليه ولو نشزت في بعض فصل سقط واجبه وان عادت فيه وله استرداده ان كانت قبضته كما مر في النفقة (قوله ومسكن) حضرية كانت أو بدوية (قوله أو غيرها) كسعر أرمهوف أرخشب أو قصب وان كانت من قوم لا يعتادون السكنى على المعمد (قوله يليق بها) وفارق اعتبار غيره بالزوج لأنه امتناع وغيره عليك ولأنه يمكنها ابداله بخلاف المسكن ومنه يعلم أن له نقلها من بلد لبلدية حيث لاقت بها وإن خشن عيشها وأيسر له منعها من نحو أبيها وولدها من دخوله استمتاعه ولا سدا طقات المسكن الا لريبة أو نظراً أجنبي فيجب سدها وله منع نحو أبيها وولدها من دخوله لا خادماً وله منعها من الخروج ولو لم يرض أبوها أو ولدها أو ملوئهم (قوله ومستعاراً) ومنه ما لو سكن معها في ملكها أو ملك نحو أبيها نعم ان سكن في ذلك بغير إذن ولا منع من خروجه لزمته الأجرة كما مر (قوله لمن) أي لحره كما سيأتي (قوله في ذلك) أي في كونها بمن يليق بها أن تخدم نفسها (قوله في بيت أبيها) أي كون مثلها يخدم عادة في بيت أبيها وان لم تخدم بالفعل ليجل من أبيها مثلاً قال العلامة البرلسي وكذا لو اعتادت أن تخدم في بيت زوج قبله ومنه بالأولى يعلم أن بيتاً مأهلاً كذلك (قوله بحرة أو أمة) وكذا ذكر يحل نظره

يجب كما لا تجب عمارة الدار المستأجرة وأما آلة التنظيف فانها نظير غسل الدار وكسوتها (قوله ولها طعام) مثله آلة التنظيف والكسوة (قوله بحسب العادة) قضية صنيع الشارح أن المراد العادة في أصل الدخول وأما قدره فسيأتي من الماوردي (قوله والثاني لا تجب) أي الحاقاً له بالطيب وعليه فيجب ما تزيل به الوسخ من الماء (قوله وشرب) قال الزكشي هو بالفتح المصدر والقصة بالفتح قال وقد قيل الشرب بالفتح في حديث أيام منى أيام أكل وشرب (قوله والعبرة في ذلك بحالها) لو اعتادت ذلك في بيت الزوج دون أبيها ثم طلق

وتزوجت كونه مستأجراً ومستعاراً (وعليه لمن لا يليق بها خدمة نفسها اخذها) لأنه من الماشرة بالمعروف المأمور بها والعبرة في ذلك بحالها في بيت أبيها مثلاً دون أن ترفع بالانتقال الى بيت زوجها (بحرة أو أمة)

لومستأجرة أو بالاتفاق على من صحبتها من حرة أو أمة لخدمة) ان رضى بها (وسواء في هذا مومر ومعر وعبد) ومكانب وليس له أن  
 يخدمها بنفسه في الأصح لأنها تستحي منه وتعتبر بذلك كصب الماء عليها وجهها اليها المستحى أو لا شرب ونحو ذلك وله أن يفعل ما لا تستحي  
 منه قطعا كالكنس والطبخ والفسل ( فان أخذها بجرة أو أمة بأجرة فليس (٧٥) عليه غيرها) أي غير الأجرة

(أو بأتمته أنفق عليها بالملك  
 أو بمن صحبتها لزمه نفقتها)  
 ولزوم نفقتها تقدم فهو  
 مكر ( وجنس طعامها)  
 أي المصحوبة ( جنس  
 طعام الزوجة) وقد سبق  
 ( وهو ) في القدر ( مة  
 على معسر ) كالمخدومة  
 لأن النفس لا تقوم بدونه  
 غالبا ( وكذا متوسط )  
 عليه مة ( في الصحيح  
 وموسر مد وثلاث ) اعتبارا  
 بثلاث نفقة المخدومة فيهما  
 وقيل على المتوسط مد  
 وثلاث كالوسر وقيل  
 وسدس ليحصل التفاوت  
 بين المراتب في الخدمة  
 كالمخدومة وقيل على كل  
 من الثلاثة مد فقط (ولها)  
 أيضا (كسوة تليق بحالها)  
 من قيص ومقنعة وخف  
 وملحفة لحاجتها الى  
 الخروج وجبة في الشتاء  
 لاسراويل عند الجمهور  
 ويجب لها ما تفرشه  
 وما تنظف به كقطعة لبد  
 وكساء في الشتاء وباريق في  
 الصيف ومخدة ويكون  
 ذلك دون ما يجب للمخدومة  
 جنسا ونوعا ( وكذا ) لها

كصغير لا يميز وممسوح ومحرم وشمل ما ذكر المسلم الذي في مسألة أو ذمية وفهم من كلامه أنه لا يلزم أكثر  
 من واحدة وان كانت عاداتها أكثر فهو كذلك الا لنحو مرض لا يكتفى فيه واحدة مثلا وتعين الخادم  
 ابتداء اليه وفي الانتهاء اليها كأن ألقته مالم تكن رية (قوله وليس له الخ) أي لا يجبرها على أن تخدمها  
 بنفسه وطمانعه منها فتجوز بالرضا ومثله أصوله وأصولها وليس لها إجباره على دفع أجرة الخادم لها  
 وتخدم نفسها ولا تجبر على الرضا بخدمة متبرعة عن الزوج لأنه كذا قالوا وفيه نظر كما مر في دفع الأجنبي  
 النفقة عنه ولأن المنة عليه لا عليها فراجع (قوله وله) أي يجوز له ذلك برضا ولا يجبره عليه ولا تمنعه منه  
 ولا يلزمها فعله لأنه ماعليه بخلاف ما عليها وبما ذكر من التقرير سقط ما لبعضهم هنا فراجع (قوله فهو  
 مكر) كذا قاله تبعاً لغيره قال شيخنا الرملي وهذا استرواح أي أخذ الشيء على الراحة من غير تعب بفكر  
 وتأمل بل ذاك لبيان أقسام الخدمة وهذا البيان ما يلزمه لها اذا رضى بها وقال بعضهم هو توطئة لما بعده وفيه  
 تسليم للاعتراض (قوله لأن النفس الخ) دفع لعدم اعتبار النسبة الآتية في المعسر كغيره فتأمل (قوله  
 اعتبارا الخ) وذلك لأن للخدمة والمخدومة في النفقة حالة كمال وحالة نقص وهما مستويان في الثانية ويزاد  
 في الأولى للعضولة ثلث ما يزداد للفاضلة كالأبوين في الارث لهما حالة نقص يستويان فيها وهو السدس عند  
 وجود الفرع الوارث الذكر وحالة كمال عند فقد الفرع الوارث للاب فيها ثلثان وللأم ثلث فقط زيد  
 للاب ثلث المالا ثم فتأمل (قوله ومقنعة) وهي الخمار المتقمة في الخدمة وقيل انها فوق الخمار (قوله  
 لاسراويل عند الجمهور) اعتبارا بما كان في الزمن الأول وقد جرت العادة الآن به فالمعتمد وجوبه (قوله  
 وبارية) بتشديد التحتية كافي الباقين وحكى تخفيفها نوع يفسح من قصب كالخصير (قوله ذلك) أي  
 ما يجب لها من الكسوة (قوله آدم) ومنه الاحم حيث جرت العادة به قاله شيخنا (قوله وقدره بحسب  
 الطعام) فيكون بقدر ثلثي ما يجب للمخدومة كافي النفقة (نفيه) كل ماوجب لها مما ذكر يجب  
 ما يتبعه كزرق القميص وخيطه وتكبة السراويل وظروف الأكل والشرب والطبخ وغير ذلك (فائدة)  
 علم مما ذكره أن نفقة الخدمة مساوية لنفقة المخدومة في الجنس والنوع وناقصة في القدر وأن الأدم  
 مساو لها في الجنس وناقص في القدر وأن الكسوة لها مساوية في القدر لكونها بالكفاية وناقصة  
 في الجنس والنوع وينبغي أن تكون توابها مثلها وكذا تواب غيرها مما مر من الظروف وغيرها فتأمل  
 (قوله وتأذت) أي الخدمة التي ومثلها الذكر (قوله ومن تخدم نفسها) أي من لا يجب اخداها (قوله  
 وجب اخداها) أي بقدر الحاجة ولو أكثر من خدمة (قوله لريقة) أي من فيها رق وان جرت عادة  
 وتزوجت غيره فالظاهر وجوب الاخدأ ومثل ذلك يقع في الجولوى البيض كثيرا [قوله أو مستأجرة]  
 قال الامام والغزالي يشترط أن لا تزيد الأجرة على نفقة الخادم والا فلا يجب الاستئجار [قوله في القدر]  
 تصحيح لعود الضمير فانه عائد على الجنس [قوله وكذا متوسط] استشكل الخاق المتوسط بالمعسر هنا  
 بخلافه في نفقة المخدومة [قوله لاسراويل] أي لأنها لكامل السردون أصله [قوله وكذا آدم على الصحيح]  
 سكت عن اللحم وبناءه الرافعي على الخلاف في مساواة آدمها الأدم المخدومة يعني جنسا ونوعا وقضيته عدم لزومه

(آدم على الصحيح) لأن العيش لا يتم بدونه ويكون من جنس آدم المخدومة ودونه نوعا وقدره بحسب الطعام والثاني لأدم لها  
 ويكتفى بما يفضل عن الخدمة (لا آلة تنظف) لأن الاتق بها أن تكون شعبة ثلاث تمتد اليها الأعين (فان كثروا وسخ وتأذت  
 بقمل وجب ان ترفه) بما يزيل ذلك من مشط ودهن وغيرها (ومن تخدم نفسها في العلة ان احتاجت الى خدمة لمرض  
 أو مرضه وجب اخداها) كذا ذكر حرة كانت أو أمة (ولا اخدا لريقة)

باخدامها (قوله حيث لا حاجة) فان احتاجت فهي كالتي قبلها (قوله لنقصها) أي عن الحرمة به برد على الوجه المذكور بعده (قوله ويجب في المسكن امتاع) وكذا الخادم أخذاً من العلة (قوله وفيما يستهلك الخ) لو قال وفي غير المسكن والخادم لكان أولى وأخصر وأعم وقد أشار الشارح اليه ومقابل من الاعتذار عن المصنف بذكر الخلاف مردود لتمكنه من الوفاء به بأخصر عما ذكره فتأمل (قوله تملك) وان كان ذلك عن زمن مستقبل كالزكاة المجلة لأن العتد سبب أول وله استرداده اذا عارض مانع ولا يحتاج في تملكها الى ايجاب وقبول لأنها تملك بدفعه لها بشرطه الآتي وتملكه بزيادته المتصلة كحرير بدلا عن قطن بخلاف المنفعة كإيمان لزمه أحد هما فلا تملك الآخر الا بلفظ أو صدقة أو هدية منه لها (قوله كالكفارة) يفيد أنه لا بد من قصد دفعه عما وجب عليه والا فلا يقع عنه ويبقى الواجب ديناً عليه كما قاله شيخنا تبعاً لغيره وفيه بعد فينبغي الاكتفاء بقصد هاء بما جرت العادة أنه يدفع عنها فراجع نعم ان قصد به التصديق عليها فظاهر (قوله فلو قترت) أي ضيق (قوله بما يضرها) أو يضر الزوج أو يضرهما أو الخادم (قوله المملوكة لها) أنتى كانت أو ذكراً كإمر (قوله أو الحرمة) خالف ذلك شيخنا الرزلي في شرحه واعتمد أنه يملكها للخادمة والملك فيها لها لكن لا خدومة مطلوبة الزوج بدفعها للخادمة ولا تطالبه بنفقة مملوكته ولا أجرة مستأجرة (قوله ولها أن تصرف الخ) أي بناء على ما ذكره من أنها ملك للخدومة (قوله تملك كالنفقة) فيجوز فيه ما مر آتفاً ولها منعه من الانتفاع بجميع ما تملكه من الفرس والأواني وغيرهما كإمر (قوله شتاء) وهو ستة أشهر وهي فصل باعتبار وجوب الكسوة للسنة باعتبارها فصلان وكل فصل منهما فصلان من فصول السنة الأربعة وهي الشتاء والربيع والصيف والخريف فالشتاء هنا هو الفصلان الأولان والصيف هنا هو الفصلان الباقيان ولو وقع التمكين في أثناء فصل من الفصلين هنا اعتبر قسط ما بقي منه مما يجب فيه على مانعهم بيانه ويبدأ بعد تلك البقية فصول كوامل دائماً وما ذكره من أن ما يضر به المصنف أولى من عبارة غيره بقوله وتعطى الكسوة أول كل ستة أشهر من وقت التمكين الذي رد بعضهم به على قائل الأول بأنه لا يتصور وجود تمكين في أثناء فصل اذ كل ستة أشهر من وقت التمكين تحسب فصلاً وهكذا ولم يدر هذا الراد ما لزم على كلامه هذا من الفساد اذ يقال عليه اذا وقع التمكين في نصف فصل الشتاء مثلاً لزم أنه لاقى الستة أشهر الا في نصف فصل الصيف وعكسه فان قال انه يغلب أحد النصفين على الآخر فهو تحكم وترجيح بلا مرجح وأيضاً قد علم أن يلزم من الكسوة في الشتاء غير ما يلزم منها في الصيف ويلزم على تغليب نصف الشتاء أنه يلزم في نصف الصيف ما ليس لازماً فيه أو يسقط فيه ما كان لازماً فيه وعلى تغليب نصف الصيف أنه يسقط في نصف الشتاء ما كان لازماً فيه أو يلزم فيه ما ليس لازماً فيه وكل باطل وان لم يقل بالتغليب وألحق كل نصف بباقي فصله بطل ما قاله ورجع الى قائل الأول فلعمري أن هذا الراد ما جاهل أو غافل أو ذاهل

لأن الأدم دون آدم المخدومة نوعاً [قوله وفي الجلية وجه] بحث ابن الرفعة جريانه في الحرمة الجلية التي لا يجب اخدامها بالأولى [قوله كما تقدم الخ] إشارة الى أن هذا الحكم مفهوم مما سبق [قوله بما يضرها] مثله ما يضره دونها كأن تباع آلة التنظيف وتجلس شعبة [قوله تملك] هذا قد بدى معنى فهمه من قوله فيما سلف ان عليه تملكها حباً ويحجب بأن الغرض هناك بيان الجنس وهنا بيان صفة الاعطاء [قوله تملك] وجه في الكسوة بأن الله سبحانه وتعالى جعل كسوة الأهل أصلاً للكسوة في الكفارة كالطعام والطعام تملك فيها بالاتفاق وكذا الكسوة فوجب هنا مثله ثم الخلاف من فوائده جواز كونه مستعارة وعدمه وغير ذلك ونازع الزركشي في ظروف الطعام والفرش قد كرر أن الوجه أن يكون امتاعاً وأطال في ذلك

حيث لا حاجة لنقصها جلية كانت أم لا (وفي الجلية وجه) لجرى العادة باخدامها (ويجب في المسكن امتاع) لا تملك كما تقدم أنه لا يشترط كونه ملكاً (و) في (ما يستهلك كطعام تملك) كالكفارة وألحق به نحوه كأدم ودهن (وتصرف فيه) أي فيما يستهلك بالبيع وغيره للملكها له (فلو قترت بما يضرها منعه) من ذلك ويملكها أيضاً نفقة مصحوبتها المملوكة لها أو الحرمة ولها أن تصرف في ذلك وتكفيها من مالها (وما دام نفقه ككسوة وظروف طعام ومشط تملك) كالنفقة (وقيل امتاع) للانتفاع به مع بقاء عينه كالمسكن والخادم فيجوز كونه مستأجراً ومستعاراً على هذا دون الأول (وتعطى الكسوة أول شتاء وصيف) من كل سنة



وطبق سنة فأكثر كالفرش وجبة الحرير بمجدد وقت تجديده على العادة (فان تلفت فيه) أى فى الشتاء أو الصيف أى قبل مضيه (بلا تقصير لم تبدل ان قلنا عليك) فان قلنا امتاع أبدلت (فان مات فيه لم ترد) على التملك (٧٧) وترد على الامتاع (ولولم يكس منه

فدين) على التملك ولا شئ على الامتاع .

(فصل : الجديد أنها) أى النفقة (تجب) يوما فيوما (بالتمكن لا العقد) والقديم تجب بالعقد وتستقر بالتمكن فلا امتنع منه سقطت (فان اختلفا فيه) أى فى التمكن (صدق) على الجديد لأن الأصل عدمه وصدقت على القديم لأن الأصل بقاء ما وجب (فان لم تعرض عليه مدة) وهو ما كنت عن الطلب أيضا (فلا نفقة فيها) على الجديد (لا انتفاء التمكن) وتجب نفقة تلك المدة على القديم إذا سقط (وان عرضت) عليه كأن بعثت اليه اتي مسلة قمى اليك والتفريع على الجديد وهي عاقلة بالغة (وجبت) نفقتها (من بلوغ الخبر) له (فان غاب) أى كان غائبا عن بلدها ورفعت الأمر الى الحاكم مظهرة له التسليم (كتب الحاكم لحاكم بلده ليعلمه) الحال (فيجوه) لها يتسلمها (أو يوكل) من يجيء لها يتسلمها وتجب النفقة من وقت التسليم ويكون المجيء بنفسه أو وكيله حين علمه بالحال من غير تأخير (فان لم يفعل)

حيث لم يميز بين السلام الصحيح والسقيم فلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم (قوله وما يبقى الخ) وأما ما لا يبقى سنة فيجدد على العادة فيه كالدهن وماء العسل (قوله كالفرش) وآلة الطبخ والأكل والشرب (قوله تلفت) أو تلفت كذلك ويلزم المتلف الضمان (قوله بلا تقصير) قيد للخلاف فلا تبدل فى التقصير قطعا (قوله مات فيه) أو مات هو أو طلق أو ولدت الحامل البائن وخرج بذلك ما لو نتمرت فيسترد ما أخذته وان أطاعت فى أثناء الفصل كما مر كالنفقة فان كان النشوز فى أثناء بعض الفصل الذى مكنت فى أثناءه وجع بالقسط الذى دفعه لها عنه (تنبيه) سياتى فى آخر الينبات أنه لو اختلف الزوجان أو وارثهما أو أحدهما ووارث الآخر فى أمتعة دار فان صلحت لأحدهم فقط فله والافسكل تحليف الآخر ان لم تكن بينة ولا اختصاص بيد فان حلفا جعلت بينهما وان نكل أحدهما حلف الآخر وقضى له بها قاله شيخنا الرملى واعتمده (قوله ولولم يكس) وكالكسوة جميع ما مر غير الاسكان والاخدام للعله المذكورة .

(تنبيه) لو تصرفت فيما أخذته ثم ثبت استرداد رجوع فى بدله ولا يبطل النصرف كذا قاله شيخنا هنا وسياتى قريبا عنه وعن شيخنا الرملى وابن حجر خلافة فى النفقة فراجع .

(فصل) فى موجب المؤن ومسقطاتها (قوله أى النفقة) لو قال أى المؤن لكان أولى ليشمل الأدم والكسوة وغيرهما وعذره قول المصنف الآتى فلا نفقة (قوله يوما فيوما) وان أراد سفرا ولوطو ولا خلافا لابن حجر (قوله بالتمكن) أى الناشئ عن العقد فلا يرد نحو وطء الشبهة ومنه النكاح الفاسد بعد علمه بانفساد لاقبله كما سياتى (قوله وصدقت على القديم) كما لو اختلفا فى النشوز والنفقة وفرق بالنظر الى الأصل فى الجميع (قوله فان لم تعرض عليه) أولم يعلم بالعقد (قوله من بلوغ الخبر) ان كان المخبر ثقة أو صدقه الزوج ويصدق فى عدم تصديقه للخبر (قوله كتب الحاكم) وجوب بان عرف محله والا كتب لحاكم البلاد مع القوافل وينادى باسمه فان لم يعرف فرضها قاض من ماله ان رجده مال ويسلمها لها يكفيل لاحتمال طلاقه أو موته فان لم يوجد له مال اقترض لها وأذن لها فى الاقتراض على الوجه المذكور فى الاقتراض للأصل ويفرضها نفقة موسران علم يساره والافسار ولومنه عذر عن الحضور لم يفرض القاضى عليه شيئا لعدم تقصيره (قوله حين علمه) بما تقدم فى الخبر (قوله بل قالوا تجب الخ) وهو المعتمد عند شيخنا الزيدى

[قوله كالفرش] مثل ذلك آلة الطبخ والشرب والأكل كما يؤخذ من اطلاقهم [قوله فان قلنا امتاع أبدلت] وأما اذا كان بتقصير فلا بدال على الأول بالأولى ويبدل على الثانى وعليها غرم القيمة [قوله فان مات فيه لم ترد] مثله موته وطلاقه وولادة الحامل البائن صورة والمسئلة فيما بعد القبض وأما لو عرض مثل ذلك قبل الاعطاء فالأقبس كما قال الزركشى أن الحكم كذلك واستبعد فى المطلب أن يوجب عليه كسوة فصل اذا طلق مثلا فى يوم النكاح ونحوه قال والأولى أن يجب لها من قيمة الكسوة ما يقابل زمن العصمة وهو ما عليه قضاء زماننا اه قال الزركشى وبه صرح الصيمرى .

(فصل : الجديد) [قوله بالتمكن] دليله عدم دفع النبي صلى الله عليه وسلم له أنسة النفقة قبل البناء بها ولأن العقد يوجب مهر فلا يوجب عوضين مختلفين لكن جعل الثانى قديما فيه نظر ففى مختصر البوطى آخر قولى الشافعى لها النفقة من يوم عقد النكاح وهو أحب التولين الى لأنها متنوعة عن الرجال بحبسه اه ومن فوائد الخلاف صحة الضمان وأخذ الرهن على قدرتها والحوالة بها وعليها [قوله لا العقد] الذى حاول ترجيعه فى المطلب الوجوب بهما قال إذ لو وجبت بالتمكن المجرد لوجبت فى وطء الشبهة اه والذى نقله الماوردى عن جعل التمكن أصلا أنها تجب بالتمكن والعقد شرط [قوله والقديم تجب] حجته وجوبها

ما ذكر (ومضى زمن وصوله) اليها (فرضها القاضى) فى ماله وجعل كالتسليم لها لأن المانع منه ولم يتعرض البغوى وغيره للرفع الى الحاكم وكتبه بل قالوا تجب النفقة من حين يصل الخبر اليه ويمضى زمان امكان القسوم عليها حكاه فى الروضة تبع الشرح (والخبر فى مجنونة

ومراقة عرض ولي) لها ولا عبرة بمرضهما أنفسهما على الزوج نعم لو سلمت المراهقة نفسها فسلمها الزوج ونقلها المهره وجبت النفقة (وتسقط) النفقة (بنشوز) أى (٧٨) خروج عن طاعة الزوج (ولو بمنع لمس بلا عذر) أى تسقط نفقة كل يوم

بالنشوز بلا عذر في كله وكذا في بعضه في الأصح ونشوز المجنونة والمراهقة كالعاقلة البالغة (وعبالة زوج) أى كبراً لته بحيث لا تعملها الزوجية (أو مرض) بها (بضر منه الوطء عذر) في النشوز عن الوطء (والخروج من بيته بلا إذن) منه (نشوز) لأنه عليها حق الحبس في مقابلة وجوب النفقة (الا أن يشرف على الهدام) فتخرج خوفاً من الضرر (وسفرها بأذنه معه) لحاجته أو لحاجتها (أو وحدها) لحاجته لا يسقط النفقة (ولحاجتها) يسقط في الظاهر (لا تنفاه التمكن والثاني لا تسقط لأذنه في السفر ومنهم من أجرى القولين في سفرها لحاجتها معه (ولو نشزت فغاب فاطاعته) كان خرجت من بيته بفراذه ثم عادت بعد غيبته (لم تجب) نفقتها من الطاعة (في الأصح) لا تنفاه التسليم والقسم والثاني تجب لعودها إلى الطاعة (وطريقها) على الأول في الوجوب (أن يكتب الحاكم) بعد رفعها الأمر

تبعاً للبقيني واعتمد شيخنا الرملي ما في النهاج من اعتبار الرفع إلى القاضي (قوله ومراقة) الصواب أن يقول ومعصر لأنه وصف الاناث والأول وصف الذكور عند أهل اللغة (قوله فسلمها الزوج) ولو صغيراً أو مجنوناً أو أسلمها مكرهة والمجنونة مثلاً (قوله ونقلها) ليس شرطاً على المعتد كما علم (قوله وتسقط النفقة) وبقيّة المؤن (قوله بنشوز) ومنه ما وجبسته ولو بحق أو حبسها هو ولو ظلماً قاله شيخنا الرملي ومنه كونها معتدة عن غيره كوطء شبهة ومنه دعواها طلاقاً مثلاً وهل منه ما لو لم تكن في عدة قبل عدته نحو من انقطع حيضها وأصرّت بالصبر إلى سن اليأس لتعتد بعده بطهر نعم فراجعها وتقدم أنها كذلك لا تلزم الزوج ولو صرف لها المؤن غير عالم بالنشوز ثم علم فله الاسترداد ولو تصرف فيه لم يصح لأنه باق على ملكه كما سيأتي ولو استمتع بها في حالة النشوز لحظة من نهار وجبت نفقته أو من ليلة وجبت نفقتها قاله ابن حجر وبقية شيخنا في شرحه ويجوز ذلك في سائر صور نشوزها وسيأتي (قوله خروج عن طاعة الزوج) وإن لم تخرج من بيته أو قدر على تسلمها نعم لو استمتع بها حالة النشوز لم تسقط مؤنتها فيجب مؤنة زمان استمتع بها فيه من ليل أو نهار كما مرّ آفاً عن ابن حجر وشيخنا (قوله بمنع لمس) أو نظر بنحو تعاطية وجهه لا لدلال (قوله كل يوم) وهو النهار وليلته (قوله وكذا في بعضه في الأصح) هو المعتد وكسوة الفصل كنفقة اليوم ويرجع فيما دفعه لها من ذلك ويتبين أنه على ملكه ولو تصرف فيه تبين بطلانه كما تقدم ولا تعود بمودها للطاعة في بقية الليلة أو اليوم أو الفصل ما لم يستمتع بها على المعتد كما تقدم (قوله ونشوز المجنونة الخ) وإن كان لا أتم عليها (قوله وعبالة الزوج) عذر لا تسقط به نفقتها وتثبت باقراره أو بأربع نسوة ينظره منقشر أو لا يحرم ذلك عليهن لأجل الشهادة ولا يمنه من نظره لذلك (قوله عن الوطء) لأن الاستمتاع (قوله والخروج) طاعة أو مكرهة بحق والالم تسقط مؤنتها للعذر (قوله بلاذن) ولا علم رضائه ولا ما جرت به عادة الحكماء ولا خروج لتعلم أو استفتاء لم يقنعا عنه ولا لعيادة أبيهما مثلاً قبل منعه منها ولا لطلب حق عند قاض (قوله خوفاً من الضرر) ويلحق به خوفها من سارق أو فاسق أو من ضرر به المبرح (قوله وسفرها الخ) هذه تقدمت في باب القسم والنشوز بأولى مما هنا (قوله بأذنه معه) لأحاجة لأذنه في سفرها معه نعم إن نهاها عن السفر معه ولم ترجع فهي ناشرة وإن قدر على ردها ما لم يستمتع بها كما مر (قوله لحاجتها) ولو مع حاجتها (قوله لحاجتها) أى فقط وحاجة الأجنبية بسؤال أحدهما كحاجة المشول وخروج بالسفر خروجها في البلد ولو لمصناعة بأذنه أو علم رضاه فليس مسقطاً (قوله كأن خرجت) فلازم تخرج وجبت النفقة بمجرد اطاعتها كرتدة أسلمت (قوله وطريقها الخ) بناء على ما تقدم من اعتبار الرفع إلى

للريضة وإقامة عدم النشوز مقام عدم التمكن [قوله ومراقة] قال الزركشي فيه خلل من جهة اللغة فإن ذلك من وصف الذكور وأما الأنثى فيقال فيها معصر ذكره الجوهرى وغيره وقال الخليل يقال امرأة معصر إذا بلغت عصر الشباب [قوله ولو بمنع لمس] أى كقبلة ونحوها قال الامام الآن يكون امتناع دلال ولو منعه من نظرة لوجهها أو غيره بلا عذر فناشرة [قوله بلاذن] لو خرجت بلاذن لزيارة أبيها أو عيادتها فليس بنشوز كما سيأتي [قوله أو لحاجتها] لو تزوج امرأة ببغداد وهي بالكوفة ثم ذهب إلى الموصل وطلبها فسفرها من الكوفة إلى بغداد لا نفقة فيه لأن التسليم لم يحصل ومن بغداد إلى الموصل لها النفقة لأن العبرة في التسليم ببلد بغداد وهي بعدها مسافرة بأذنه لحاجتها وقبلها كذلك ولكن الاعتبار بالتسليم ببلد العقد ولم يوجد قبل وصول بغداد [قوله فغاب] مثله لو حصلت الغيبة قبل النشوز ثم عابته ففهم

(ولو خرجت في غيبته لزارة) لأهلها (ونحوها) كعبادة لهم (لم تسقط) نفقتها مدة ذلك قاله البغوي (والأظهر أن لانفقة صغيرة) لا تحتمل الوطء لعذره اعني فيها كالناشرة والثاني تستحبها وهي معدورة في فوات وطئها كالريضة والرتقاء وفرق الأول بأن للرض بطراً ويزول والرتق مانع دائم قدرضى به والخلاف حيث عرضت على الزوج أو سلمت له والا فالحكم ماسبق في الكبيرة وشملت العبارة ما إذا كان الزوج صغيراً أيضاً وهو أولى بعدم الوجوب من الكبير (و) الأظهر (أنها تجب) (للكبيرة على صغير) لا يتأتى منه

(٧٩)

الجماع وقد عرضت نفسها

على وليه لأنه لا مانع من جهتها والمانع من جهته والثاني لا تجب وهو معدور في فوات الجماع عليه (واحرامها بحج أو عمرة بلاذن) من الزوج (نشوز ان لم يملك تحليلها) بأن كان مأحومت به فرضا على قول (وان ملك) تحليلها بأن كان مأحومت به تطوعاً أو فرضاً على الأظهر كما تقدم في الحج (فلا) أى فليس احرامها بنشوز (حتى تخرج فساقرم لحاجتها) فان سافرت باذنه سقطت نفقتها في الأظهر كما تقدم أو بفتر اذنه فناشرة كما تقدم أن خروجها بفتر اذنه نشوز (أو) أحومت بما ذكر (باذن فنى الأصح لها نفقة مالم تخرج) لأنها في قبضته والثاني لانفقة لفوات الاستمتاع بها ودفع بان فواته لسبب اذن هو فيه فاذا خرجت فساقرة لحاجتها فان كان الزوج معها لم تسقط نفقتها على المذهب والافسقط على الأظهر كما

الحاكم الذي اعتمده شيخنا الرملي (قوله ولو خرجت في غيبته) أى من غير اذن أو منع قبل غيبته والا لم تسقط في الأول مطلقاً وتسقط في الثاني كذلك على ما مر قريبا والمراد خروج لغير سفر وغيبة عن البلد (قوله لأهلها) ولو غير محارم على المعتمد حيث لا ريبه وخروج بهم الأجانب مطلقاً (قوله كعبادة لهم لم تسقط) قال شيخنا الرملي وكذا ان شيع جنائزهم وخالفه شيخنا الزبائدي ولو في نحو أيها فالكاف عنده استقصائية وخروج بما ذكر نحو جهاز لزيارة قبورهم فلا تجوز كغيرهم (فرع) لو التمس زوجة غائب من حاكم ليفرض لها عليه نفقة فان لم يكن له مال حاضر لم يفرض لها شيئاً اذا لا فائدة له والا فرض لها نفقة معسر بشرط اثباتها نسكاحه وإقامتها في منزله وحلفها على أنها تستحق النفقة وانما لم تأخذ منه قبل غيبته نفقة مسبقاً (قوله وشملت العبارة) في كلام المصنف باطلاقها في الزوج كما تقدم (قوله وهو أولى) قال بعضهم بل العكس أولى إذ في الكبيرة نفقة ممكنة حيل بينه وبينها بخلاف الصغير فتأمل (قوله للكبيرة) أى من تحتمل الوطء ولو لم تبلغ (قوله على صغير) ومجنون وغيره (قوله واحرامها) وان لم تخرج على هذا من البيت نشوز قال شيخنا الرملي مطلقاً ولائم عليها اذا لم ينهها بخلاف الصوم الآتى فراجع (قوله على قول) هو مقابل الأظهر كما يأتي (قوله باذنه) ومثله علم رضاه كما قاله شيخنا كما مر (قوله لسبب) هو منون واذن بعده فعل ماض (قوله بأن لم تسقط) مالم ينهها كما مر (قوله صوم) مثال فكل نقل مطلق من غيره كذلك (قوله لا متناعها الخ) فيه اشعار بأن الكلام في تمكين يمكن وهو متمكن منه وأراد فعله فيخرج بالأول صوم نحو رتقاء وثلثاني من هو في اعتكاف واجب واعتمده شيخنا الرملي فيهما خلافاً لابن حجر في تعميمه لجواز تحليلها مطلقاً وبالاثاث مالم يرد التمتع بها فلا تمنع منه ولم يرتضه شيخنا الزبائدي والرملي

انها لو نشزت في البيت من غير خروج فغاب ثم أطاعت لا يكون الحسم كذلك كما لو ارتدت ثم أسلمت وهو ظاهر لأنها لم تخرج من يده [قوله قله البغوي] يستثنى منه ما لو نهاها عن الخروج ولو مطلقاً فانه يفتى أن يكون الخروج مع ذلك مسقطاً [قوله والأظهر الخ] يجرى ان في تسليم المهر أيضاً [قوله ماسبق في الكبيرة] أى عند عدم التسليم من محبي القولين وعدم الاستحباب على الجديد [قوله نشوز الخ] أى لأنه أبلغ في ذلك من النشوز بالفعل أعني في الحالة التي يكون الاشتغال به نشوزاً ثم لا فرق بين أن يكون الزوج حلالاً أو محرماً أيضاً [قوله كما تقدم] أى في الأظهر وكذا المذهب . فان قلت لم يتقدم التعبير بالمذهب في سفرها معه . قلت بلى لما قال الشارح فيما سلف ومنهم من أجرى القولين في سفرها معه ثبت بذلك أن في سفرها معه طريقين أرجحهما القطع بعدم السقوط هذا مراده رحمه الله [قوله وسواء الخ] يفتى أن يكون راجعاً الى مسألة الأظهر يعنى أن الخلاف ثابت سواء خرجت الخ ويجوز رجوعه أيضاً الى مسألة المذهب لكنه حينئذ باعتبار آخر كلامه يوم أن سفر المرأة مع الزوج بغير اذن في الخروج والاحرام الأول مسقط وهو ممنوع فتأمل [قوله فان أبت فناشرة] أى ولو كان به مانع من الاستمتاع هذا

تقدم وسواء خرجت باذنه أم بفتر اذنه لوجود الاذن في الاحرام (ويمنعها) الزوج (صوم نقل) مطلق وله قطعه ان شرعت فيه (فان أبت) بأن فعلته على خلاف منه (فناشرة في الأظهر) لا متناعها من التحسين بما فعلته والثاني لا لأنها في قبضته وله اخراجها منه متى شاء وتبع المحرر في مكايه الخلاف قولين وهو في الروضة والشرحين وجهان وصوب (والأصح أن قضائه لا يتضيق) كأن لم يصد بالقطر وقد بقي من شعبان أكثر من الفات (كنفل فيمنعها) منه الى أن يتضيق وله إلزامها الفطر ان شرعت فيه قبل التضيق فان أبت فكما تقدم والثاني أنه ليس كالنفل فلا يمنعها منه وعلى هذا في سقوط النفقة بفعله وجهان

لا تجب نفقة قضاء ما عتدت فيه بالخطر تعديها (د) الأصح (أنه لا يمنع من تجهيل مكتوبة أول وقت لتحوز فضيلة أول الوقت (وسنن رابئة) لتأكيدها بخلاف النفل المطلق ومقابل الأصح ينظر إلى أنه نفل

(فرع) صوم الاثنين والخميس كالنفل المطلق فيمنعها منه قطعا وصوم هرفة وعاشوراء كالرواتب فلا يمنعها منه في الأصح وصوم النذر المفشأ بغير إذنه كصوم النفل فيما تقدم فيه (ويجب للرجعية المؤن) من نفقة وكسوة وغيرها لبقاء حبس الزوج عليها وسلطنته (الامؤنة تنظف) فلا تجب لها لامتناع الزوج عنها وسواء في الوجوب الحرية والأمة والحائل والحامل (فلو ظنت حاملا فأنتفى فبان حائلا استرجع مادفع بعد عتدها) وتصدق في قدر أقرائها باليمين إن كذبها والا فلا

يمين (والحائل البائن بخلع أو ثلاث لا نفقة ولا كسوة) لها لا انتفاء سلطنة الزوج عليها (وتجبان لحامل) لقوله تعالى وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى

يضعن حملهن (لها) أي لنفسها بسبب الحمل

(وفي قوله للحمل) نفسه وهي طريق في الوصول إليه لأنه لا يتقذى بفدائها (فعلى الأول

وقال لأنه قد يطرأ له إرادته فيمنع منه حياء ومروءة قال شيخنا ويؤخذ من ذلك منعها من تعليم صفائر لأنه يحشم عن أخذها من عندهن قضاء وطره بخلاف نحو خياطة (قوله أصحهما) هو المعتمد على المرجوح (قوله أما الأداء) أي المؤقت أخذا بما يأتي في النذر بعده (قوله وفي وجه) هو مرجوح (قوله لتحوز فضيلة أول الوقت) ربما يفيد أنه لو كان التأخير أفضل كإيراد أن له المنع ولم يرتضه شيخنا الزبائدي وشيخنا الرملي والتأخير المذكور لا يفوت فضيلة أول الوقت لمن عجل فافهم ولوصلت ثم قالت كنت محدثة مكنت من الثانية ولا يسقط من نفقتها شيء وفارق سقوط ما يقابل الثانية من أجره الأجير في نظيره مع وجوب الإذن له بأن ما هنا مستدرك بخلاف الأجير (قوله وسنن) عطف على مكتوبة أي لا تمنع من تجهيلها أول الوقت ويعلم منه عدم المنع من فعلها بالأولى وقيل عطف على تجهيل وتقتصر في الفرض والنفل المذكور على ما يطلب لا مام غير المحصورين قال بعض مشايخنا وهل ذلك إذا كان معها في الدار وليس مشغولا بغيرها بحيث لا يبالي ببعدها عنه وهو أصح (قوله رابئة) ولو غير مؤكدة (قوله بخلاف النفل المطلق) يفيد أن المراد بالرابئة ما عداه فيشمل العيد والضحي والكسوف وغيرها (قوله فيمنعها منه) لتكرره فالأيام البيض مثلاً من كل شهر كذلك (قوله فلا يمنعها منه في الأصح) هو المعتمد لعدم تكرره فالأيام البيض من شوال كذلك (قوله وصوم النذر) وكذا اعتكافه وصلاته (قوله بغير إذنه) أي سواء كان مطلقاً أو عيناً بزمان نعم إن شرعت فيه بإذنه فليس له قطعه أما النذر بإذنه فله منعها منه مالم تشرع فيه أيضاً نعم ليس له منعها من نذر معين أذن لها فيه وفي تعيينه (تنبيه) لافرق في جميع ما تقدم بين البالغة وغيرها ولو ادعت فساد شيء مما لا يمنعها منه أذن لها في قضاءه أو إعادته كما مر .

(فرع) لو كان النذر قبل النكاح معينا فكالمفرض المؤقت فلا يمنعها منه ولا تسقط نفقتها به ولا خيار له لو جهله ولو نكح مستأجرة العين لم يمنعها من الإجارة ولا مؤنة لها مدتها قال الماوردي في الحاوي وله الخيار إن جهل لقوات التمتع عليه وإن رضى المستأجر بتسكينه لأنه وعد لا يلزم وفارق ما مر في نذر الصوم بأن هنا يدا حائلة (قوله ويجب للرجعية المؤن) نعم إن ادعت طلاقاً باناً أو ولادة وادعى الرجعة قبلها صدق ولا مؤن لها وإن راجعها مالم تصدق ودخل في الرجعية المطلقة عن نكاح فاسد لم يعلم بفساده أخذاً من العلة (قوله فلو ظنت حاملا) ومثله لو كانت صغيرة وظنها مطيقة فأنتفى فبان خلافه فيرجع أيضاً بخلاف ما وقع عليها طلاقه ولم يعلم به إلا بعد العدة والمنكوحه نكاحاً فاسداً إذا لم يعلم به إلا بعد الاتفاق لوجود حبسها له كما مر (قوله في قدر أقرائها) إن عرفتها والا فيما زاد على قدر عاداتها إن لم تختلف والا فيما زاد على قدر أقرائها فإن نسبتهما فإزاد على ثلاثة أشهر كما في الروضة (قوله بخلع أو ثلاث) أو فسخ أو انفساخ ولو بعارض على المعتمد كرده ورضاع (قوله وتجبان) أي النفقة والكسوة وكذا الأدم والخادم قاله شيخنا الرملي

قضية الملاقهم [قوله مكتوبة أول وقت] في فتاوى القفال رحمه الله تعالى لوصلي الأجير ثم قال كنت محدثاً مكن من الإعادة وسقط من الأجرة بقدر الصلاة الثانية قال الزركشي وقياسه أن يجبي عنها اه أقول أما يجبي وجوب الإذن في الثانية فظاهر وأما سقوط ما يقابلها من النفقة فحمل نظر [قوله رابئة] انظر هل يشمل الرواتب الزائدة على العشر نعم يشملها بدليل قول الشارح بخلاف النفل المطلق [قوله إلى أنه] أي المذكور من التجهيل والسنن رابئة [قوله وتجبان لحامل] قال القاضي حسين المعنى فيه أنها مشغولة بمائه فهو مستمتع برحها فكان كالاستمتاع في حالة النكاح إذ النفل مقصوده كالوطء ولو نشزت الحامل سقطت

لا تجب لحامل عن شبهة أو نكاح فاسد) وتجب على الثاني لها على الواطئ لأن الحمل له (قلت لا نفقة لعنته وفاة وإن كانت حاملا وانقضاء الحمل)  
كما ذكره الرافعي في الشرح لأنها بانت والحمل القريب يسقط نفقته بالموت (٨١) (ونفقة العدة مقدرة كزمن النكاح

وقبل تجب الكفاية) فيزاد  
وينقص بحسب الحاجة  
والراجح في الروضة وأصلها  
القطع بالأدول ( ولا يجب  
دفعها قبل ظهور حمل)  
سواء جعلت لها أمه (فاذا  
ظهر وجب) دفعها (يوما  
ييوم وقيل) انما يجب  
دفعها (حين تضع) فتدفع  
دفعه واحدة والأول مبنى  
على أن الحمل يعرف وهو  
الأظهر والثاني على مقابلة  
وفي الروضة وأصلها حكاية  
خلاف المسلتين قولين  
( ولا تسقط ) نفقة العدة  
(بعض الزمان على المذهب)  
وقيل في الحامل خلاف  
مبنى على أن النفقة لها أو  
للحمل ان قلنا بالثاني  
سقطت لأن نفقة القريب  
تسقط بمضي الزمان

( فصل : أعسر بها )  
أي بالنفقة كأن تلف ماله  
أو غصب ( فان صبرت )  
بها بأن أنفقت من ماله أو  
عما اقترضته (صارت ديناً  
عليه والافلها الفسخ على  
الأظهر) كما تفسخ بالجب  
والعنة بل هذا أولى لأن  
الصبر عن الاستمتاع أسهل  
من الصبر على النفقة والثاني  
لافسخ لها لأن المعسر  
منظر لقوله تعالى وإن كان  
ذو عسرة فنظرنا إلى ميسرته

(قوله لحامل) بأن نعم ان كانت الفرقة فيها بفسخ أو انفاسخ بمقارن لم يجب لها شيء فله شيخنا الرملي  
(قوله لها) هو المعتمد ولذلك نلزم المعسر وتسقط بالفشور كاستناعها من مسكن لائق بها ولا تسقط  
بعض الزمان ولا بموته في أثناء العدة لأنها لا تنفصل اعدة الوفاة كما مر (قوله وفي قول للحمل) فعليه  
كالقول الأول لا تجب لحامل بحمل نفاه فلواستلحقه ولو بعد الرضاع رجعت عليه وعلى ولدها بعده  
بأجرة الارضاع وبما أنفقته الى وقت الاستلحاق كما لو أنفق على ولده لظنه معسرا فبان موسرا  
(قوله حامل عن شبهة) أي لا تجب على الواطئ ولا على الزوج مدة عدة الشبهة لو كانت منكوحه  
(قوله لعنته وفاة) وان انتقلت إليها كرجعية بخلاف بأن حامل قبل موته فلا تسقط لأنها لا تنفصل  
فليست معتدة وفاة كما تقدم (قوله والراجح الخ) هو المعتمد وفيه اعتراض على المصنف (قوله  
ظهر) أي باعتراف الزوج أو بيئته ولو أريج نسوة (قوله يوما بيوم) أي من وقت الظهور ويجب  
دفع ما قبله من حين العلق دفعه واحدة (قوله يعرف) أي يعطى حكم المعروف وهو الراجح (قوله  
وفي الروضة الخ) فيه اعتراض من حيث الخلاف (فرع) لو أعتق أم ولده الحامل لزمه نفقتها حتى  
تضع أو أعتق مملوكته الحامل منه فلا شيء عليه لها (فصل) في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة \* (قوله  
أعسر) أي الزوج ولو صغيرا أو مجنوناً نعم ان كان للزوج ضامن بالأذن وهو موسر فلافسخ أو ضمنها  
أب عن محجوره وهو موسر فلافسخ أيضا ويثبت اعسار الصغير بالبيئته كغيره واعسار غيره بها  
ان عرف له مال والاكتفى باليمين على المعتمد (قوله بالنفقة) قال بعض مشايخنا أو بما يتبعها كأجرة  
الطحن وغيره لابنحو ظروف ولا بالاعسار بنفقة الخادم وتصير ديناً عليه عند وجوده لامع عدمه  
ومنه علم أنه لافسخ بالجزء عن الخادم من أصله (قوله صارت ديناً) ان لم تمنع نفسها منه زمن  
الاعسار (قوله والافلها) ولورجعية (قوله أن لافسخ لها بمنع موسر) ولا متوسط سواء حضر  
أوغاب وان انقطع خبره بأن تواصلت القوافل الى الاماكن التي يظن وصوله اليها ولم يخبر به وان  
وان لم يبلغ العمر الغالب سواء غاب موسرا أو معسرا أو جهل حاله وان شهدت بيئته بأنه غاب معسرا  
وهذا ما اعتمدته شيخنا الزيادي وشيخنا الرملي وقال الاذرى انه نص الشافعي وما نقل مما يخالف  
ذلك مردود نعم لو شهدت البيئته أنه معسر الآن اعتماداً على اعساره السابق على غيبته من غير  
أن تصرح بذلك قبلت ولها الفسخ بذلك وقال شيخ الاسلام في المنهج وغيره وتبعه العلامة الطبرلاوى

نفقتها [قوله لا تجب لحامل عن شبهة) أي لا تجب على الواطئ وكذا الزوج مدة العدة فيما لو كانت  
منكوحه (قوله وقيل تجب الكفاية) أي نظراً الى أنها نفقة قريب بسبب الحمل نعم تستثنى الرجعية  
الحامل فلا تزاد بالاحلاف [قوله على المذهب] أي سواء قلنا النفقة لها أم للحمل لأنها التي تنتفع  
بها وتسقط ببراءتها فلم تجز بحرى نفقة القريب .

(فصل : أعسر بها) [قوله صارت ديناً عليه] أي بشرط أن لا تمنع نفسها منه زمن الاعسار [قوله  
فلها الفسخ] أي ولورجعية [قوله كما تفسخ بالجب والعنة] استدلل أيضاً بما روى البيهقي عن أبي  
هريرة يرفعه في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما وقد كتب عمر رضى الله عنه  
الى أمراء الأجناد يأمرهم بأخذ النفقة ان وجدوها والطلاق ان لم يجدوها قال الشافعي ولا أعلم  
أحداً من الصحابة خالفه [قوله لأن المعسر الخ] أي وكما لا يفسخ بذنوزها فلا يفسخ بجزءه ،  
[قوله لا يفسخ لها بمنع موسر] لكن قالوا لهامتناع من الاستمتاع قال الزركشى وهل ثبت نفقتها مع

(١١ - قلوبى وعميرة - رابع ) ( والأصح ان لا يفسخ لها ( بمنع موسر - حضر أو غاب ) بأن لم يوفها

حقها لاقتفاء الأعسار المثبت للفسخ وهي متمكنة من تحصيل حقها بالحكم والثاني لها الفسخ لتضررها بالمنع



(ولو حضر وغاب ماله فان كان بمسافة القصر) فافوقها (فلها الفسخ والا) بأن كان دونها (فلأو يؤمر بالاحضار) عاجلا (ولو تبرع رجل بها لم يلزمها القبول) لموافيه من (٨٢) مئة التبرع (وقدرته على الكسب كالمال) فلو كان يكسب كل يوم قدر

والغالب المتأخرين ان لها الفسخ بانقطاع خبره وعزى أيضا لوالد شيخنا الرملي في بعض الحواشي وهو غير معتمد له (تنبيه) لو حضر بعد الفسخ بشهادة بينة الاعسار وادعى أن له مالا بالبلد خفي على بينة الاعسار لم يقبل الابينة ولا يشترط أن تذكر علمها به ولا القدرة عليه وحيثئذ يتبين بطلان الفسخ قاله شيخنا الرملي وانظر على قول شيخ الاسلام ومن تبعه لو حضر وادعى أن له مالا بالبلد هل يقبل قوله ويبطل الفسخ أولا (قوله وغاب ماله الخ) ومثل غيبته ما لو كان ديننا غير متيسر الحصول بأن كان على غير مؤسر مقر باذل وغيبة مال مدينه كغيبته ماله وتعذر بيع ماله كأن كان عروضا كغيبته أيضا ولو طلب الامهال لاحضار ماله الذي في مسافة القصر أمهل ثلاثا فان لم يحضره أمهل ثلاثا أخرى التي هي مدة الفسخ ثم تفسخ (قوله بمسافة القصر) وهي مرحلتان فأكثروا هذه ليس لها فوق وقول الشارح فما فوقها يقتضي حل كلام المصنف على الأول وهو غير مستقيم فتأمل (قوله فلها الفسخ) وفارق عدم الفسخ بغيبته هو بأن العذر في غيبة ماله من جهته وفي غيبته من جهتها (قوله بأن كان دونها) أي مسافة القصر فلا فسخ ومثله لو كان مؤجلا بقدر مسافة الامهال فأقل أو كان على مؤسر مقر باذل كما علم بمأمر أو تعذر احضار ماله لنحو خوف (قوله رجل) ليس ولدا عن والد لزمه اعفاه ولا ولدا عن ولد في حجره ولا سيذا لأتمه أو عن عبده فيلزمها القبول في ذلك ولا تفسخ وهذا ما اعتمدته شيخنا الزياي وشيخنا الرملي وقول الأذري بلزوم القبول أيضا في ولد عن والد لا يلزمه اعفاه غير معتمد وان تبعه والد شيخنا الرملي في بعض حواشيه (قوله عنه) خرج ما لو دفعها له فيلزمها القبول لأن المنة على الزوج لاعليها لأنه ملكها بأخذها (قوله على الكسب) أي الحال الاتق به نخرج بالأول الكسب بالخمر وآلات الملاهي وبصناعتها وبالكهانة والتنجيم ونحو ذلك فلها الفسخ مع قدرته عليه وبالتالي غير الاتق كفعالة لدى هيئة وقول بعضهم لا عبرة بكونه لا تقا به محمول على ما إذا حصل منه الكسب بالفعل والكلام هنا في القدرة عليه (قوله فلو كان يكسب) لو قال فلو كان يقدر الخ لكان أنسب بكلام المصنف ولأن القادر إذا امتنع من الكسب لم يكن لها الفسخ لأنه كالمؤسر المتمتع قاله شيخنا الرملي (قوله أو ثلاثة أيام) أو أكثر ولو لنحو أسبوع (قوله البشير) لو سكبت عنه كان أولى لما علم أن المعتبر كون كسبه يبنى بما مضى ولو لم يكسب بعد تلك المدة لعارض ثبت لها الفسخ أولا لمتاع فلا كما علم ولو عجز عن الكسب لمرض يرجى زواله في نحو ثلاثة أيام فلا فسخ والأفله الفسخ ولو عجز عنه لعدم من يستعمله فان كان نادرا فلا خيار والأفله الخيار (قوله والاعسار بالكسوة) أي بأقلها وهو ما لا يستغنى عنه كالقميص بخلاف نحو السراويل والفرش أخذا من العلة ويقال في المسكن كذلك وان لم يلق بها فليس لها الفسخ (قوله أظهرها تفسخ) سواء كان الامتناع في ذمته قياسا ما قالوا في المعسر عدم الثبوت وفيه نظر اه أقول قياس قوله بالاستحقاق عند المنع لاجل عدم قباض المهر الاستحقاق هنا مع الامتناع [قوله ولو تبرع الخ] مثله أداؤها بضمن التبرع فيما يظهر [قوله كالمال] فعلى هذا لو امتنع كاف الكسب كما يكاف المؤسر اعطاء المال والافسخ (فرع) الكسب الحرام كالعدم لكن لو كان يكسب بصنعة الملاهي مثلا لم يستحق المسمى ولكن له الاجرة على نفويت عمله قاله الماوردي والرواي قال الزركشي وهذا مردود مخالف للكلام الاحكام اه فلا أعني الماوردي والرواي وكسب المنجم والكاهن قد بذل عن طيب نفس فليستحق بالهبة [قوله حتى ثبت] ولو علموا اعساره

التفقه فلا خيار لها فان التفقه هكذا تجب ولو كان يكسب في يوم ما يكفي لثلاثة أيام ثم لا يكسب في يومين أو ثلاثة أيام ثم يكسب في يوم ما يكفي للأيام الماضية فلا خيار فانه ليس بمعسر ولا تشق الاستدانة لئلا هذا التأخير البشير (وانما تفسخ بعجز عن نفقة معسر) فلو عجز عن نفقة المؤسر أو المتوسط فلا خيار لأن واجبه الآن نفقة المعسر (والاعسار بالكسوة كهو بالنفقة) لأن النفس لا تتبع بدونها (وكذا بالأدم والمسكن في الأصح) للحاجة اليهما والتضرر بهما (قلت الأصح المنع في الأدم والله أعلم) لقيام النفس بدونه ووجب المنع في المسكن بذلك أيضا وهو بعيد (وفي اعساره بالمهر أقوال أظهرها تفسخ قبل وطء لابعده) لبقاء المعوض قبل الوطء وتلفه بعده كبقاء المبيع في يد المفلس وتلفه والثاني تفسخ في الحالتين بناء في الثانية على أن المهر في مقابلة جميع الوطآت ولم تستوف كبقاء بعض المبيع في يد

(ولا فسخ حتى يثبت عند قاض اعساره) باقراره أو بيعة فلا بد من الرفع الى القاضي (في نسخه) بعد الثبوت (أو بأذن لها فيه) وليس لمطلع علمها بالجز الفسخ قبل الرفع الى القاضي ولا بعده قبل اذنه فيه (ثم في قول (٨٣) ينجز الفسخ) للاعسار بالنفقة وقت

وجوب تسليمها وهو طالع الفجر ولا يلزم الامهال بالفسخ (والأظهر امهاله ثلاثة أيام) ليتحقق عجزه وهي مدة قريبة يتوقع فيها القدرة بقرض أو غيره (ولها الفسخ صبيحة الرابع) بنفقته (الأن يسلم نفقته) ولا فسخ بما مضى (ولو مضى يومان بالنفقة وأتفق الثالث وعجز الرابع بنت) على اليومين وفسخت صبيحة الخامس (وقيل تستأنف) الثلاثة فلا فسخ الا صبيحة السابع (ولها الخروج زمن المهلة لتحصيل النفقة) بكسب أو سؤال وليس له منعها من ذلك لانقضاء الاتفاق المقابل لحبسها (وعليها الرجوع ليلاً) لأنه وقت الدعة قال الروايي وليس لها منعه من الاستمتاع بها قال البخاري لها منعه قال في الروضة وهو أقرب (ولورضيت باعساره) العارض (أو نكحته عالة باعساره) فلها الفسخ بعده (لأن الضرر يتجدد ولا أثر لقولها رضيت باعساره أبداً فانه وعد لا يلزم الوفاء به) (ولورضيت باعساره بالمهر فلا) أي فليس لها

الاعسار بكله أو بعضه على المعتمد وان قبضت بعضه الآخر (قوله ولا فسخ) أي في جميع ما تقدم من النفقة والكسوة والسكن والمهر حتى يثبت عند قاض أو محكم اعساره فتنسخ بعد الثبوت ولو في غير مجلس القاضي وفسخه بأذن في خط المصنف بالرفع على الاستئناف ويجوز التنبه أيضاً (قوله وليس لها الخ) نعم ان فقد القاضي والمحكم أو كان يقرهما مالا فلها الاستقلال بالفسخ قال بعض مشايخنا وصورة المسئلة أن الرفع للقاضي سبق اذلا عبرة بمهلة بلا قاض وفسخها ينفذ ظاهر أو باطنا قاله شيخنا قال بعضهم والقياس لزوم الاشهاد لها (قوله للاعسار بالنفقة) قيده بهذا مع شمول كلامه لغير النفقة من الكسوة والسكن كما يأتي لما تقدم أول الفصل (قوله امهاله) أي في النفقة وغيرها ولو المهر على المعتمد خلافاً لمتن الروض وغيره (قوله أن يسلم) أي بالفعل أو بالقدرة عليها (قوله نفقته) أي الرابع ولو أراد جعلها عن غير الرابع لم يقبل الا برضاها وما بعده كالخامس والسادس مثله (قوله بما مضى) من الايام الثلاثة أو غيرها الامع البناء الآتي ولو تراضيا على جعل النفقة المذكورة عما قبل مدة الامهال فلها الفسخ على المعتمد في الخامس وكذلك لو جعلوها عن بعض مدة الامهال لأنها تنبئ كإمسا (قوله وعجز عن الرابع الخ) وكذا لو أتفق الثالث والرابع وعجز عن الخامس اذا ضابط أنه متى أتفق ثلاثة أيام متوالية استأنفت والا فنبئ قال بعض مشايخنا ولو فسخت فقد رفي بقية اليوم على نفقته لم يبطل الفسخ وفيه نظر (قوله ولها الخروج) وان أمكنها الكسب في بيتها (قوله النفقة) وغيرها مما لها الفسخ به (قوله وليس لها منعه الخ) حل شيخنا الرمي الأول على غير زمن التحصيل فتسقط نفقتها بمنعه فيه والثاني على وقت التحصيل فلا تسقط نفقتها بمنعه فيه (قوله العارض) دفع لتكرار ما بعده معه (قوله بعده) أي بعد الرضا أي ان أعسر ثلاثة بعد يوم الرضا (قوله ولورضيت باعساره بالمهر فلا) فسخ قال بعضهم وان كان الرضا قبل العقد فيمنع بغير رضاها فيه فراجع (قوله وكذا الخ) إيراد على كلام المصنف ليناسب ما قبله أو من حيث الخلاف (قوله بمهر ونفقة) وكذا غيرها ويصير ذلك ديناً على الزوج كما روي لو أتفق عليهما الأب ليرجع فله الرجوع قاله شيخنا الرمي (قوله زوج أمة) ولو مكاتبه سكن لا يلجئها أو بمعضة في قدر حصته وله الجأؤها فيها (قوله بالنفقة) خرج المهر فلا سيد الفسخ به لأنه حقه في غير المكاتبه واللبعضة الفسخ بالمهر بناء على جواز الفسخ ببعضه وهو المعتمد كما مر (قوله فلها الفسخ) وان لم يرض به السيد ما لم يسلمها النفقة كما مر (قوله لانه حقه) الأنسب لانها عائد على النفقة ولها مطالبة الزوج بها أو برأيه منها ويرأى تسليمها لها ولا تدخل في ملك السيد الا بعد تسليمها فلا يصح إبراءه منها قبله ولا يتصرف فيها بعده الا ان أبدلها بغيرها وهذا في غير النفقة الماضية أما هي فالحق فيها للسيد فله الإبراء

قبل سفره لم يكف أن يشهدوا بذلك بل لابد أن يشهدوا بالاعسار من غير إضافة لذلك الزمن ويجوز لهم ذلك استصحاباً لما كان [قوله بنفقته] أي بالبلدة الماضية لأن الماضي لا يفسخ به وان توقف عليه الفسخ [قوله ولا فسخ بما مضى] أي في حالة التماسيم وعدمه ولذا عبر بالواو دون الفاء [قوله وقيل تستأنف] أي لأن القدرة الكائنة به قطعت ما قبلها وزيفه الامام لأنه يؤل إلى أن ينفق يوماً ويترك ثلاثاً وهكذا فيتخذ عادة قال وما عندي ان صاحب هذا القول يسمح بذلك وانما يقول به اذا لم يتكرر ذلك ويقتضيه الاعتقاد [قوله زمن المهلة] وكذا ينبغي أن يكون الحكم فيما لورضيت بالمقام معه في غير زمن المهلة [قوله لها منعه] أي ولا نفقة عند المنع [قوله ولا أثر لقولها رضيت] يستثنى يوم القول المذكور فانه يؤثر فيه [قوله ولورضيت الخ]

الفسخ بذلك بعد الرضا به لأن الضرر لا يتجدد وكذا لو نكحته عالة باعساره بالمهر ليس لها الفسخ بذلك في الأصح (ولا فسخ لولي صغيرة ومجنونة باعسار بمهر ونفقة) لأن الفسخ بذلك متعلق بالشهوة والطبع وهو للمرأة لا مدخل لولي فيه وينفق عليهما من مالهما فلان لم يكن لهما مال فنفقتهما على من عليه نفقتهما قبل النكاح (ولو أعسر زوج أمة بالنفقة فلها الفسخ) لأنه ضمنها

(فان رضيت) باعساره (فلافسخ للسيد في الأصح) والثاني له الفسخ لأن المالك في النفقة له وضرب فواتها يوفد إليه وأجاب الأول بأنها في الأصل لها وبتقاضي السيد من حيث (٨٤) انها لا تملك (وله) أى للسيد بناء على عدم الفسخ (أن يلجئها إليه)

أى الى الفسخ (بأن لا ينفق عليها ويقول) لها (افسخي أو جومي) فلما فسخت أنفق عليها واستمتع بها وأوزجها من غيره وكفى نفسه مؤنتها (فصل يلزمه) أى الشخص ذكر أو كان أو أختى (نفقة الوالد وان علا) من ذكر أو أختى (والولد وان سفل) من ذكر أو أختى والأصل في الثاني قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقيس الأول عليه بجامع البعضية بل هو أولى لأن حرمة الوالد أعظم والوالد بالتعهد والخدمة أليق (وان اختلف دينهما) فتجب على المسلم نفقة الكافر والعكس لوجود البعضية (بشرط يسار المنفق بإفصال عن قوته وقوت عياله في يومه) وليتسه ما يصرفه إلى من ذكر فان لم يفضل شيء فلا شيء عليه لأنه ليس من أهل المواساة (وبيع فيها ما يبيع في الدين) من عقار وغيره تشبهه وفي كيفية بيع العقار وجهان أحدهما يبيع كل يوم جزء بقدر الحاجة والثاني لا يفعل

منها والتصرف فيها وغير ذلك (تفنيه) تصدق الأمة في عدم قبضها من الزوج اذا ادعاه وفي قبضها منه اذا أنكره السيد والكسوة وغيرها في جميع ما تقدم كالنفقة (قوله فان رضيت) أو كانت صغيرة أو مجنونة (قوله ان يلجئها) ما لم تكن صغيرة أو مجنونة أو مكاتبه (قوله أو زوجها من غيره) (فرع) لا يلزمه تزوج مستولدة ولا عتقا ولا يبيعها من نفسها ويجوز أن ينفق عليها على تحليتها للكسب أو إيجارها فان تعذر افعلى بيت المال نفقتها فان تعذر كل ذلك فقال المتولى ترجع إلى تزويجها ولو لمع غيبة سيدها وأقر ذلك شيخنا في شرحه (فصل) في مؤنة القريب أى في لزومها وقدرها ونحو ذلك (قوله يلزمه أى الشخص) دفع به ارادة الذكركر فقط أو الفرع فقط أو الأصل فقط والمراد به الحر أو المبعوض بخلاف الرقيق لأنه لا ماله وكذا المكاتب كالأفقة له على غيره نعم عليه نفقة ولده من أمته أو من زوجته المملوكة لسيده وليست مكاتبه له (قوله نفقة) وكذا كسوة وأدم وسكنى وغيرها ولو نحو دواء وأجرة طبيب وخادم احتاجه ولو لئصب ومؤنته وزوجة لزم اعفافه بها فلو عبر بالمؤنة لكان أولى وظاهر كلامهم عدم وجوب آلة تنظيف ونحوها غسل أو وضوء وتفكه ونحو ذلك فراجع (قوله الوالد) أى المصوم الحر ولو مبعوضا وكذا الولد فخرج تارك الصلاة والزاني المحض والمرتب ونحوهم وخرج الحواشي فلا تجب نفقتهم على بعضهم خلافا لأبي حنيفة (قوله والأصل في الثاني الخ) قال شيخ الإسلام كذا استدلو بهذه الآية والأولى الاستدلال بآية فان أرضعن لـكم فآتوهن أجورهن لأنه اذا لزمه أجره أرضاعه فنفقته ألزم وفيه نظر اذا تالزم كما سيأتي (قوله المنفق) من الولد والوالد (قوله عن قوته) أى المنفق والمراد من القوت المؤنة الشاملة للكسوة والسكنى والأدم وما يتعلق بذلك لا عن دينه (قوله عياله) قال الأذرى وهم زوجته وخادمها وأولاده (قوله يومه وليته) المتأخرة عنه كفى نفقة الزوجة فيه تبر ذلك اليسار عند جبر كل يوم ولا يعتبر كون ذلك فاضلا عما يكفي للعمر الغالب بخلاف ما مر في الزوجة نظر الحرمة البعضية ولعدم الدينية بفواتها كما يأتي فكل موسر في الزوجة موسر هنا ولا عكس (قوله ما يصرفه) سواء كفاه أولا وما يبدل من فاضل أو معمول له بتأويل أن يفضل (قوله من عقار وغيره) كالخادم أى اذ لم يحتج إلى ذلك كفى باب الفلوس فليراجع من محله (قوله وجهان) المعتمد منهما الثاني في كلامه (قوله ويلزم الخ) هو في النفقة الحالة اذا طلبت كالدين ودخل في ذلك نفقة حليلة أصله وخادم أصله وغيرهما بماسر وغير النفقة من المؤن مثلها (قوله والثاني الخ) وأجيب بأن ما هنا في المؤن الحالة والا فهمى من الدين المماكور (قوله مكتسبها) أى قادر

قد يستشكل بما لو انقطع المسلم فيه ورضى المسلم بذمة المسلم إليه بأن له الفسخ بعد ذلك وأجيب بأن المالية هنا كانت ثابتة اغتفر فيها ما لم يغتفر في المسلم فيه .

(فصل : يلزمه نفقة الوالد) وكذا عبده المحتاج إليه وزوجته وغير الأصول والفروع لا وجوب عليهم عندنا خلافا للحنفية استدلو بقوله تعالى وعلى إوارث مثل ذلك وأجاب الشافعى رحمه الله تعالى بأن المراد في أمر المضاربة كذا فسر ابن عباس رضى الله عنهما وهو أعلم بكتاب الله تعالى [قوله والولد] خرج به الحل [قوله لوجود البعضية] أى وأحكامها كاعتق ورد الشهادة واعوم الأدلة [قوله عياله] قال العراقي لا يقدم على القريب إلا الزوجة ولفظ العيال يؤهم خلافه اهـ . أقول مثلها خادها فيما يظهر ثم الدليل ما روى مسلم أبدا بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلا هلاك فان فضل عن أهلاك شيء فلذى قرابتك ثم الذى يحسن رأيت في الخادم بعد ذلك منقولاً والمستولدة كالزوجة اهـ [قوله من عقار وغيره] كالخادم [قوله ولا مكتسبها]

ذلك لأنه يشق ولكن يفترض عليه الآن مجتمع ما يسهل بيع العقار له (ويلزم كسوبا كسبها في الأصح) كما يلزمه ان الكسب نفقة نفسه والثاني لا كما يلزمه الكسب لقضاء الدين (ولا تجب لك كفايته ولا مكتسبها) لا تنفاه حاجته إلى غيره (وتجب لفقر

على كسبها الامن اكسب بالفعل لأنه من أفراد ما قبله والكلام في كسب حلال لا تقي به كاسر في الزوجة على  
 للتعتمد خلافا للآذرى (نفيه) قدرة الأم والبنت على التزوج لا تسقط المؤنة الا اذا تزوجت ومكنت  
 لوجوب مؤنتها حينئذ على الزوج ولو معسرا (قوله غير مكتسب) أى بالفعل بدليل ما بعده من التفصيل  
 (قوله زنا) أى به آفة تمنعه من الكسب فصح عطف الصغير عليه أو من هو عاجز عن الكسب فعطف الصغير  
 عليه خاص والالحاق المذكور بعده يؤيد الأول (قوله المريض والأعمى) وكذا المتصرف في مال ولده  
 والمستغل به لم شرعى والكسب يمنعه منه (قوله لافرع) بل يكلف الفرع الكسب لأجل أصله ولو بأمر وليه  
 (قوله الكفاية) بأن يطعمه ولو بأكله معه أو بوكيله ما يقدمه على التردد عادة لانهاية الشيع ولودفعها له  
 لم يجز له التصرف فيها بغير الأكل فان أسير قبل أكلها لم ترد ولودفعها للفرع ثم تلفت ولو باتلافه لم يدفع  
 بدلها لسفيه ونحوه لالرشيد ويضمن الفرع ما دفع له ان كان رشيدا أيضا وما ذكر في نفقة البعض وأما  
 نفقة الحمل فثل أمه وأما نفقة زوجة الأب فتقدره بنفقة المعسر كاسر وكذا نفقة خادمها وينبغي أن يكون  
 خادم البعض مثله مقدر بالكفاية وأما غير النفقة فبقدر الحاجة (قوله ولا نصير) أى النفقة وكذا غيرها من  
 المؤن المتقدمة دينا وان تعدى بمنها نعم تقدم أن نفقة الحمل والمنفى اذا استلحقه ولو بعد سنين تصير دينا  
 وترجع بها الأم ان كانت باذن الحاكم أو أشهدت عند فقده والافلا (قوله بفرض قاض) بالقاء ايس المراد  
 به أن يقول القاضى فرضت له في ماله كل يوم كذا لأنها لا تصير دينا بذلك بل المراد أن القاضى يقتض من  
 شخص مالا ثم يأذن لذلك الشخص بعد عودته اليه أن يعطى للاب مثلا كل يوم كذا ولو حل الشارح كلام

ان أريد من حصلها بالكسب رجع الى الأول وان أريد القادر وهو الذى فى الشرحين والروضة  
 لم يصح ذلك مطلقا على طريق الرافى وبالنسبة للاصول على طريق النووى كما سأتى فى قوله والا  
 فأقول الخ فانه مفروض فى القادر على الكسب كاهو صريح تعليل القولين الاولين وبجواب باختيار  
 الشق الأول ويمتنع رجوعه الى ما قبله وباختيار الثانى ويريد بالمكتسب من هو شأنه وعادته بخلافه  
 فيما أتى لكن هذا الثانى يلزم عليه أن الوالد لو كان كذلك لا يلزم الولد نفقته وفيه نظر [ قوله  
 أو صغيرا ] او بلغ مبلغا يحسن فيه الاكتساب كأولاد المحترفة حكمه كالكبير نعم لو هرب وترك  
 الحرفة لزم الولى النفقة [ قوله أحسنها نجب ] .

(نفيه) قدرة الأم والبنت على النكاح ليست كالقدرة على الكسب لأن حبس النكاح أمد طويل  
 فلو تزوجت اسقط الوجوب بالعقد وان كان الزوج معسرا . أقول فلو كان غائبا فقد سلف أن الوجوب يتوقف  
 على الارسال له ليحضر فتجب من وقت حضوره والمتجه أن تكون تلك المدة على من كانت عليه قبل النكاح  
 أقول على هذا تعليل ماسلف بقولهم لا يجمع بين منفقين وكفى الصغيرة والمجنونة اذا أعسر زوجها [ قوله  
 وهى الكفاية ] أى لقصة هندرضى الله عنهم مع خلوها عن شائبة المعاوضة بخلاف نفقة الزوجة والمراد بها  
 ما يستقل به للتصرف والتردد لا الشيع ولا دفع ألم الجوع ودخل فيها القوت والأدم وخالف البغوى فى الأدم  
 ويجب أيضا الخادم ونفقته عند الحاجة وكذا الأدوية والسكن والفراش لكن مسكن المتفق يقدم به بلا  
 ريب على مسكن قريبه فقولهم يباع فيها المسكن والخادم ينبغي أن يكون عمله بالنظر الى الكفاية فى القوت  
 ونحوه [ قوله لا يجب فيها التملك ] فعليه لو قال كل معى كفى ولا يجب تسليمها اليه قال الامام ولو أعطاه نفقة  
 أو كسوة لم يجز أن يملكها فغيره فلولم يأكلها حتى عرض اليسار له لم يجز له الرجوع فيها ولو نفى الولد ثم رجع  
 رجعت الأم عليه بنفقته وكذا يستثنى نفقة الحمل اذا قلنا له لا تسقط بمضى الزمان [ قوله أو اذنه الخ ] أى لم  
 يحصل ذلك لأنها تستقر بمجرد الاذن هذا هو الظاهر خلافا لظاهر العبارة ثم المحصر يرد عليه مالم يكن

غير مكتسب ان كان  
 زنا أو صغيرا أو مجنونا  
 لعجزه عن كفاية نفسه  
 والحق البغوى بالزمن  
 المريض والأعمى (والا)  
 أى وان لم يكن كاذر  
 (فأقول أحسنها نجب)  
 لأنه يبيع أن يكلف بعضه  
 الكسب مع اتساع ماله  
 والثانى لا تجب للقدرة على  
 الكسب (والثالث) تجب  
 (الأصل لافرع) لعظم حرمه  
 الأصل (قلت الثالث أظهر  
 والله أعلم) وإيراد الرافى  
 فى شرحه يشعر بترجيحه  
 (وهى الكفاية وتسقط  
 بفواتها ولا تصير دينا عليه)  
 لأنها مواساة لا يجب فيها  
 التملك (الا بفرض قاض)  
 بالقاء (أو اذنه فى اقتراض)  
 بالقاف (افقية أو منع)  
 فانها حينئذ

تصير دينا في التهمة وصبر ورتها دينا بفرض القاضي ذكره الغزالي وقال القاضي أبو الطيب والشيخ أبو اسحق في التذكرة  
والبندينجي وغيرهم لا تصير (٨٦) دينا لا بذلك (وعليها) أي الأم (ارضاع ولدها اللبن) بالهمز من غير مد لأنه

المصنف على هذه وجهه بالقاف لوافق المعتمد الذي هو المتقول لأن الأول بحث للغزالي كما ذكره في شرح  
الروض والمراد بقوله أو أذنه أن القاضي يأذن للاب مثلا أن يقترض من شخص مالا ويأذن له بعد القرض  
أن ينفق على نفسه منه كل يوم كذا فلا بد من وقوع القرض أيضا قبل الاذن والا فلا تصير دينا هكذا قررته  
شيخنا واعتمده وفي شرح شيخنا وفاقته وكذا في شرح الروض وغيره والشرحين والروضة واعترض في  
شرح الروض وشرح المنهج وغيرهما على النووي في تعبيره بالقاء نعم سيأتي أن إذن القاضي لأجنبي في  
الاتفاق تصير به دينا وهذه غير ما هنا فتأمل (فروع) له أن يأخذ من مال قريبه قدر نفقة كل يوم عند  
امتناعه ولا يجوز مع عدم الامتناع الا باذن حاكم وكذا لو كان المزموم مجنوناً نعم للاب وان علا لولي على مال  
طفله أن يأخذ قدر نفقته بلا حاكم كما تقدم بخلاف الأم والولد وأوقف الحاكم فأنفق القريب على نفسه  
باقتراض رجع ان قصد الرجوع وأشهدوا الا فلا واكتفى شيخ شيخنا عميرة بقصد الرجوع من غير ائتمان  
فراجع والاب والجد ابجار فرعه لنفقتهما كما مر (قوله لا تصير دينا الا بذلك) أي الاقتراض والاذن فيه  
على ما تقدم تصويره (نفيه) قال بعضهم قد علم من ظاهر كلامهم المذكور أن في النفقة المذكورة شائبة  
امتناع من حيث سقوطها بمضي الزمن وشائبة اباحة من حيث عدم تصرفه فيها بغير أكله وشائبة تملك  
من حيث ملكه لها بالدفع من غير صيغة وعدم استردادها منه لو أيسر فيا كلها (قوله وعليها الرضاع الخ)  
ولها أخذ الأجرة عنه وطلبها لأنه الذي ملكها (قوله لأنه لا يعيش الخ) فلا امتنع فبات قل بعض مشايخنا  
فعليها الضمان قال وما نقل عن ابن أبي شريف من عدم الضمان انما هو في المسئلة الآتية بعد هذه وقال شيخنا  
بعد الضمان في هذه أيضا ويقارن بالوشن راحة فاجهضت حيث تضمن جنيته بأن سبب الموت هنا ترك  
وهناك فعل لمابه الرأحة وفيه نظر ظاهر ثم عاد ومال الى الأول فراجع (قوله ومدته يسيرة) ويرجع في  
قدرها الى أهل الخبرة من كونه مرة أو أكثر ولا يتقيد بزمان وقيد بعضهم بثلاثة أيام فتعديده بالمدة المطلقة  
فيه تجوز فتأمل (قوله وجب ارضاعه) أي مع الأجرة كما مر بالأولى وفي هذه لو امتنع فبات فلا ضمان  
عليه اتفاقا (قوله منسكوحة أيه) خرج منسكوحة غيره فله منه ما لم تكن مستأجرة لارضاعه قبل فكاحه  
(قوله ليس له منها) ولو بطلب أجرة المثل لكن لا نفقة لها ان نقص استمتاعه بها (قوله وطلبت)  
خرج ما لو سكنت فلا أجرة لها (قوله أجيبت) أي الأم ولو خلية وفرضه في الزوجة لمحل الخلاف  
(قوله وكذا ان تبرعت الخ) ويصدق بيمينه في وجود المتبرعة ونحوها (قوله لا تجاب الأم الخ) نعم  
لو تضرر الرضيع بغير لبن أمه أجيبت الأم بالأجرة بخلاف (نفيه) المراد بأجرة المثل فيما ذكر أجرة  
مثل الأم وتجب في مال الرضيع ان كان له مال والا فعلى من عليه نفقته والكلام في ولد وأم بلا زوج  
أحرار والا فلا زوج الحرة المنع مطلقا والمجاب السيد في الأمة مطلقا (قوله ومن استوى فرعاه) أي في القرب  
حاكم فان الأم تنفق من مالها أو تستقرض ثم ترجع بشرط الاشهاد على ذلك وعلى ارادة الرجوع ومثل الأم  
غيرها من مستحق الاتفاق [قوله أوفوقها فلا] هو صادق بما لو طلبت خمسة وأجرة مثلها أربعة وكان  
غيرها الموجود أجرة منه خمسة أو ستة ولم يرض بدونه وهو ظاهر لأن ارتفاع أجرة الأجنبية لمصلحة هناك  
من جودة اللبن أو غيره [قوله بأقل] لو كانت أجرة مثل الأجنبية خمسة وأجرة مثل الأم عشرة ففي اجابة  
الأم وجهان وقضية المتن اجابته أعنى الأم اذا لم ترض الأجنبية بدون أجرة مثلها والمتجه عدم  
لزوم اجابة الأم لمافي من الكفاية عليه والفرض كفايته بالارضاع وهو حاصل بما ذكر [قوله من  
أجرة المثل] الظاهر أن المراد أجرة مثل الأم [قوله والثاني تجاب الأم] لو كانت الأجرة من مال

لا يعيش غالبا الاب وهو  
اللبن أول الولادة ومدته  
يسيرة (ثم بعده) أي بعد  
ارضاع اللبن (ان لم يوجد  
الاهي أو أجنبية وجب  
ارضاعه) على من وجب  
منها ابقاء له (وان وجدنا  
لم تجبر الأم) على الارضاع  
سواء كانت في نكاح  
أيه أم لا لقوله تعالى  
وان تعاسرتم فسترضع  
له أخرى (فان رغبت) في  
ارضاعه (وهي منسكوحة  
أيه فله منها) من  
ارضاعه (في الأصح) لأنه  
يستحق الاستمتاع بها  
وقت الارضاع لكن يكره  
له المنع (قلت الأصح ليس  
له منها وما صححه الأكثرون  
والله أعلم) لأنها أشفق  
على الولد من الأجنبية  
ولبنا له أصلح وأوفق  
(فان اتفاقا) على ارضاعه  
(وطلبت أجرة مثل) له  
(أجيبت أوفوقها فلا)  
تجاب الى ذلك (وكذا ان  
تبرعت أجنبية أروضت  
بأقل) من أجرة المثل  
لاتجاب الأم الى طلب  
أجرة المثل (في الأظهر)  
لقوله تعالى وان أردتم أن  
تسترضعوا أولادكم فلا  
جناح عليكم والثاني تجاب



أحدهما أقرب والآخ  
وارثا (فالأصح أقربهما)  
لأن القرب أولى بالاعتبار  
من الارث (فإن استوى  
قربهما فبالارث في  
الأصح) لقوة قرابته  
وقيل لا أثر للارث لعدم  
توقف وجوب النفقة عليه  
(والثاني بالارث ثم القرب)  
هذا مقابل قوله فالأصح  
أقربهما فيقدم على هذا  
الوارث البعيد على غيره  
القريب فإن استويا في  
الارث قسّم أقربهما  
(والوارثان) على الوجهين  
(يستويان أم توزع  
بحسبه) أي بحسب الارث  
وجهان) وجه الاستواء  
اشتراكهما في الارث  
وجه التوزيع اشعار  
زيادة الارث بزيادة قوة  
القرابة وسيأتي ترجيحه  
في المسئلة بعد هذه (ومن  
له أبوان فعلى الأب) نفقته  
صغرا كان أو بالغا أما  
الصغير فلقوله تعالى فإن  
أرضعن لكم فآسنوهن  
أجورهن وأما البالغ  
فبالاستصحاب (وقيل  
عليهما لبالح) لاستوائهما  
في القرب وهل يستوي  
بينهما أو يجعل بينهما  
أثلاثا بحسب الارث وجهان  
رجح منهما الثاني (أو

والارث أو عدمه اتفاقا مع الا فالعتبر القرب ثم الارث ثم يوزع بحسبه ومثله الأصول (قوله وإن  
تفاوتنا في اليسار) أو كان يسار أحدهما بمال والآخر بكسب ولو غاب أحدهما أخذ الحاكم  
قسطه من ماله إن وجد والا فاقترض الحاكم عليه فإن لم يتيسر إذن الحاكم فللحاضر أو لأجنبي أن  
ينفق بقصد الرجوع عليه إذا حضر أو على ماله إن رجد واعتبار قصد الرجوع مع إذن الحاكم تأكيده  
نعم لو لم يكن الحاضر مؤتمنا دفع الحاكم ما يأخذه منه أو من الأجنبي لعدل ينفق عليه (قوله هذا  
مقابل قوله فالأصح أقربهما) أي وصرح به لقونه وإن كان المعتمد الأصح المذكور وأما المقابل  
لقوله في الأصح فقد ذكره الشارح عقبه (قوله فإن استويا) أي على هذا الوجه (قوله في الارث)  
أي في وجوده لاني قدره كبت وبنت ابن أخذا مما بعده (قوله والوارثان) وإن اختلف قدر الارث أيضا  
(قوله على الوجهين) يعلم أنهما استويا يقربا أيضا (قوله وجهان) أطلقهما هنا اعتمادا على المسئلة الآتية  
فإن المرجح فيها على المرجوح هو المرجح في هذه على المعتمد وهو كونها توزع بحسب الارث قال  
بعضهم ولم يقع للصنف اطلاق الخلاف من غير ترجيح في المنهاج الا في مواضع ثلاثة هذا واحد منها  
والثاني في شروط الاقتداء والثالث في باب الدعوى بناء على المرجوح وتقدم في شروط الاقتداء ما فيه  
زيادة على ذلك فراجعهم (قوله ووجه التوزيع) هو المعتمد كما علم (قوله وسيأتي ترجيحه) أي بناء  
على المرجوح فيها كما علم أيضا (قوله أبوان) أي أب وإن علا من جهة الأم والأب وأم وإن علت من  
جهة الأب والأم (قوله فعلى الأب) هو المعتمد (قوله لبالح) أي عاقل والمجنون كالصغير (قوله رجح  
منهما الثاني) وهو كونه عليها بحسب الارث على هذا الوجه المرجوح (قوله أجداد وجدات) المراد  
أجداد فقط أجدات فقط فإن اجتمعا فعلى مامر في الأبوين فيقدم الأجداد على الجدات وإن كن  
أقرب منهم وعلى كل إذا تساوا أو تساوين في القرب والارث أو عدمه اتفقوا أو اتفقن معا والاقدم الأقرب  
ثم الوارث ثم يوزع كما مر وفي الروضة استواء السكل وضعف (قوله كالخلاف في طرف الفروع) يعلم منه أن ذلك  
عند الاختلاف في القرب والارث معا بأن اجتمع وارث بعيد مع غير وارث قريب كأي الجد مع أي الأم  
فبالقرب فإن استويا في وجود الارث واختلفوا في القرب كأم أم الأم وأم الأب فعلى الأقرب قطعا أو استويا

الطفل وهناك متبعة فلا وجه لجريان هذا (قوله وقيل لا أثر الخ) رد بأنه لا يلزم من عدم مراعاة الشيء منفردا  
أن لا يعتبر مرجحا لغيره ثم قوله لا أثر الخ معناه أنهما يستويان على هذا الوجه فاعلم ذلك فإنه ينفعك في فهم  
الحاشية الآتية على قوله والا فبالقرب (قوله فإن استويا في الارث) مثاله بنت وبنت ابن (قوله فعلى الأب)  
أي وإن علا (قوله لبالح) أي غير مجنون (قوله والا فبالقرب) قد سلف أن الجد مقدم على الأم في إيجاب  
النفقة عليه فليكن مقدما على أمهاتها بالأولى فليخرج ذلك من كلامه نعم لو اجتمع أبوالأب والأم قال  
الرافعي إن اكتفينا بالقرب - ويؤيد بينهما وإن اعتبرنا الارث أو الولاية فالنفقة على أي الأب اه . أقول إذا  
قدم أبوالأب على الأم فهلا قدم على أيها ثم رأيت الأذرع في شرح المنهاج تعرض لذلك واعترضه بعين  
ما قلت ونقله عن غيره والله الحمد والله أعلم ويمكن أن يقال بل يتعين أن قضية قول الرافعي المذكور انما هي  
تقديم الأب لأمه استويا يقربا وعند الاستواء في القرب يراعى الارث كما أرشد إليه قول الشارح السالف  
كالخلاف في طرف الفروع فيكون قوله إذا اكتفينا بالقرب يعني على مقابل الأصح القائل بأنه لا أثر  
للارث عند الاستواء في القرب أي بل يستويان (قوله وقيل بولاية المال) قال في البسيط مستند هذه  
الطريقة أن الشافعي رضي الله عنه قطع بأن الأب أولى في حالة الضعف مع التردد في البالغ قال الرافعي والمراد

أجداد وجدات إن أدلى بعضهم ببعض فالأقرب (منهم عليه النفقة) (والا فبالقرب وقيل الارث) كالخلاف في طرف الفروع  
(وقيل بولاية المال) فإنها تشعر بتفويض القرية إليه

هو من أصل وفرع في الأصل على الفرع وإن بعد) لأنه أولى بالقيام بشأن أصله لعظم حرمة والثاني أنها على الأصل استصحابا لما كان في النحر والثالث أنها عليهما لاشتراكهما في البعضية مثاله أب وابن جد وابن أب وابن ابن أم وابن (أو) له (محتاجون) ولم يقدر على كفايتهم (بقدم زوجته) لأن نفقتها (٨٨) أكد (ثم الأقرب وقيل الوارث) على الخلاف السابق في

طرق الفروع والأصول (وقيل الأولى) في الأصول كما تقدم.

(فصل : الحضانة حفظ من لا يستقل) بأمره (وتريته) بما يصلحه (والاناث أليق بها) لأنهن أشفق وأهدى إلى التربية وأصبر على القيام بها (وأولاهن أم) لوفور شفقها (ثم أمهات) لها (بدلين باناث) لأنهن يشاركنها في الارث والولادة (يقدم أقربهن) فأقربهن (والجسد يد يقدم بعدهن أم أب ثم أمهاتها المدليات باناث ثم أم أبي أب كذلك) أي (ثم أم أبي جد كذلك) أي ثم أمهاتها المدليات باناث يقدم من كل من الأمهات المذكورة القرى فالقرى وقدمت أمهات الأم على أمهات الأب لقوتهن في الارث لأنهن لا يسقطن بالأب بخلاف أمهاته (والقديم) تقدم (الأخوات والخالات) عليهن أي على أمهات الأب والجد المذكورات

في القرب واختلفوا في الارث وعدمه كأي الأب وأبي الأم فعلى الوارث على المرحح (قوله أصل وفرع) سواء بعد كل منهما أم لا وسواء استويا في القرب إليه أم لا كما يؤخذ من أمثلة الشارح الآتية (قوله مثاله) أي اجتماع الأصل والفرع (قوله فعلى الفرع) وفي تعدده ما تقدم وكذا في الأصل (قوله محتاجون) من الأصول والفروع أو أحدهما فذكر الزوجة لاجابة إليه بل هو مضر لاقتضائه تقديمها على نفسه وليس كذلك (قوله ثم الأقرب) من الأصول والفروع ولا يقدم أصل على فرع استويا قربا وحينئذ يوزع الواجب عليهما إن سد مسدا والا أقرع والكلام في المستوين في السكال أو عدمه والافيقدم الولد الصغير أو المجنون ثم الأم ثم الأب ثم الولد الكبير والأوجه استواء أب مجنون مع ولد صغير أو مجنون ويقدم في المستوين أبواب على أبي أم وذو صغر أو مرض أو ضعف على غيره كذا قال ذلك كله شيخنا الرملي فراجعته وتأمله .

(فصل : في الحضانة هي بفتح الحاء لغة مأخوذة من الحضن بكسرها وهو الجنب لضم الحاضنة المحضون إليه وتنتهي بالبلوغ وبعد التمييز تسمى كفالة أيضا (قوله الحضانة) أي شرعا (قوله حفظ الخ) عبر بالمصادر فأجرة الحاضنة والأعيان اللازمة خارجة عنها فهي في مال المحضون إن وجدوا لا فعلى من عليه نفقته ولذلك ذكرت عقب النفقات (قوله من لا يستقل) شمل الذكر والأنثى والصغير والبالغ والمجنون والحر والرقيق نعم حضانة المزدوجة لزوجها إن أمكن وطه كعكسه وبنت المجنون تقدم على غيرها وحضانة الرقيق لسيده وحضانة البعض لسيده وقريبه على ما راضيا عليه من مهابة بينهما أو من غيرهما أو غيرها فإن تنازعا أخذه الحاكم منها وأعطاه لحاضنة وألزمها أجرتها وللرجل حضانة ولد أمته وله نزع من أبويه الحرين وتسليمه لغيرهما لجواز التفريق (قوله بما يصلحه) ويدفع عنه الضرر بفضل جسده وثيابه ودهنه وكله وربطه في المهد وتحريكه لينام وهذه الحضانة الكبرى كما سيأتي (قوله والاناث بها أليق) أي من الذكور والمراد الاناث والذكور من النسب إذ لاحق فيها المحرم رضاع ولا مصاهرة (قوله أشفق) ولا نظر انحوا عطية وقوة سلطنة (قوله بدلين بالأم) يفيد أن المراد الخالات والأخوات من جهتهما فقط (قوله على عمه) وتقدم بنت أتي كل جهة على بنت ذكرها

بالولاية الجهة التي يعتد بها لانفس الولاية التي قد يمنع منها مانع مع قيام الجهة قال الزركشي فليكن قول المنهاج بولاية المال على حذف مضاف أي بجهة ولاية المال [قوله استصحابا لما كان الخ] رجع أيضا بأن الوجوب على الآباء منصوص عليه في قصة هند وغيرها .

(فصل : في الحضانة) [قوله لأنهن أشفق] أي ولا يقدح في ذلك كونها نوع ولاية وسلطنة ومؤنها على الأب كالتفقة ولهذا ذكرت ذبلا للنفقات وقيل لأجرة لها بعد الفطام واعلم أنه قد سلف أن الأم التي تحت والد المحضون ليس له منعها من الرضاع ولكن إذا نقص الاستمتاع بذلك فلا تفقة لها مع الأجرة فهل الحضانة كالرضاع فيما ذكر هو محتمل [قوله ووجه القديم الخ] وجه أيضا بأن الأخوات اجتمعن مع الولد في الصلب والبطن وبما روى البخاري الحالة بمنزلة الأم [قوله بدلين بالأم] منه تعلم أن المراد الأخت لأبوين أو لأم [قوله لأنها أقرب منها] أي ووارثة [قوله وبنت أخ وأخت] خالف ابن الرفعة فقدم العمه وكذا الروياني والماوردي قال ابن الرفعة وظاهر

النص

وجه الجديد أنهن أقوى قرابة لأنهن يعتن على الولد ووجه القديم أن الأخوات والخالات

يهلين بالأم وهي مقدمة على الأب فلذا يقدم من يدلى بها على من يدلى به (وتقدم) جؤما (أخت على خالة) لأنها أقرب منها (وخلة على بنت أخ و) بنت (أخت) لأنها تدلى بالأم خلفهما (وبنت أخ و) بنت (أخت على عمه) كما يقدم ابن الأخ في

على الم (وأخت من أبوين على أخت من أحدهما) لقوة قرابتها (والاصح تقديم أخت من أب على أخت من أم) لقوة ارتباطها  
والثاني عكسه لادلاء بالأم (وخالة وعمة لأب عليهما لأم) لقوة جهة الأبوة والثاني عكسه رعاية جهة الأمومة (وسقوط كل جدة  
لا ترتب) وهي التي تدلى بذكريين أثبتين كأم أبي الأم لادلائها بمن لاحق له في الحضانة على الاصح والثاني لا تسقط لولادتها  
وشمول أحكام الأصول لها في العتق ولزوم النفقة وغيرها لكن تتأخر عن (٨٩) جميع المذكورات لضعفها وفي

معنى الجدة الساقطة كل  
محرم تدلى بذكر لا يرتب  
كبت ابن البنت وبنت  
الم للام (دون أختي غير  
محرم كبت خالة) وبنت  
عمة وبنتي الخال والم  
أي الاصح لا تسقط بكونها  
غير محرم لشقتها بالقرابة  
وهدايتها الى التربية  
بالأنوثة والثاني تسقط لان  
الحضانة تخرج الى معرفة  
بواطن الامون ويقع فيها  
الاختلاط التام فلا احتياط  
تخصيصها بالمحرم (وتثبت)  
الحضانة (لكل ذكر  
محرم وارث) كالأب  
والجد والابن والابن  
والم لقوة قرابتهم بالمحرمية  
والارث والولاية (على  
ترتيب الارث) حالة  
الاجتماع وقد تقدم كيفيته  
في باب (وكذا غير محرم)  
وهو وارث (كأب عم)  
فان له الحضانة (على  
الصحيح) لو فور شقيقته  
بالولاية (ولا تسلم اليه  
مشتة بل) تسلم (الى ثقة  
يعينها) هو كبنه وغيرها

(قوله وأخت من أبوين) وكذا عمه وخالة (قوله لقوة جهة الأبوة) أي بعد جهة الأمومة أو غالباً  
(قوله كل جدة) ولومن جهة الأب (قوله عن جميع المذكورات) أي من الأصول والأفهام  
مقدمة على الأخوال والحالات (قوله وبنت الم للام) قال شيخنا الرملي في شرحه هو عطف  
على كل محرم اذ لا محرمية لها وخرج بها بنت الخال وبذلك علم أن من أدلت بذكر غير وارث  
لاحق لها ان كانت محرمات أو كانت بنت عم للام والأفهام حق تأمل (قوله الاصح لا تسقط) هو  
المعتمد وان كان المحضون ذكراً فان بلغ حدا يشتهى فيه ماسياً في وفارقت بنت الم للام كما مر  
بقرب الخال للام مع ادلائها بجنتين تأمل (قوله وثبت) أي عند فقد الاناث (قوله حالة الاجتماع)  
نعم يقدم الجد على الابن مطلقاً ويقدم الابن على الاخ للام فلو قال على ترتيب النكاح  
لكان أولى (قوله غير محرم) أي من القرابة لامن العتق وغيره كما تقدم (قوله بالولاية)  
وبهذا فارق بنت الم للام كما مر (قوله كبنه وغيرها) بشرط كونها ثقة وظاهر كلامه تسليم  
الذكر له ولو كان مشتهى وهو كذلك حيث لا ريب وبهذا يجمع التناقض (قوله أو الارث دون  
المحرمية) أو عكسه كالعتق (قوله وأبي الأم) أي أبوين الأخ من الأم كما في شرح شيخنا

النص يقتضيه [قوله لادلاء بالأم] أي كما تقدم أم الأم على أم الأب ورد بأن الجدة من جهة الأم  
مساوية للجدة من جهة الأب في الميراث بل أقوى لأنها لا تسقط بالأب بخلاف أمهاتها وامرات  
بالادلاء بالأم التي هي أهل للحضانة وفي الأخت من الأب زيادة في الميراث وقد تبرز عصبية وأيضاً الجدة  
فيها صفة نفسها وهو الميراث فكانت أولى بالترجيح من اعتبار صفة في غيرها. أقول وهذا التوجيه يرد  
عليه ماسياً من تقديم الخالة والعمة لأب عليهما لأم [قوله لقوة جهة الأبوة] ربما يرد على هذا  
تقديم أم الأم على أم الأب [قوله رعاية جهة الأمومة] أي وليس هنا ميراث مرجح كما في الأخت للأب  
مع الأخت للام [قوله كام أبي الأم] هذه العبارة تشمل التي من جهة الأم والتي من جهة الأب وهو كذلك  
[قوله لكن تتأخر] أي عن الأصول والأفهام مقدمة على الأحوال والحالات على هذا [قوله وبنت الم  
للأم] كذا في عدة نسخ ولعله تحريف فأنها غير محرم [قوله وبنتي الخال والم] تبع في بنت الخال الرافعي في  
الشرح وخالفه وغيره لادلائها بذكر غير وارث [قوله وثبت] لما انتهى الكلام على اجتماع محض الأنثى  
شرع في اجتماع محض الذكور له أحوال أربع اجتماع الارث والمحرمية كالأب والارث دون المحرمية  
كأب الم فقدما كابن الخال فقد الارث فقط كالخال [قوله وكذا غير محرم] يرد عليه المعتق [قوله  
لضعف قرابته] أي بدليل سلب الارث والولاية وتحمل العقل أي الدية لكن ينبغي تقديم هذا على المسئلة قبلها  
لان الخلاف فيه متماسك لمكان المحرمية والمرجح في الأولى طريق القطع [قوله ثم الأب] يقدم على أمهاته  
لادلائها به [قوله وقيل تقدم عليه الخ] الخلاف تفرع على الجديد السابق في قوله والجديد مقدم بعدهن

(١٣) - (قليوبي وعميرة) - رابع )  
والثاني لاحضانه له لانتفاء المحرمية (فان فقد) في الذكر (الارث  
والمحرمية) كابن الخال وابن العمة (أو الارث) دون المحرمية كالخال والم للام وأبي الأم (فلا) حضانه له (في الاصح) لضعف  
قربته والثاني له الحضانة لشقيقته بالقرابة (وان اجتمع ذكور واناث فالأم) تقدم (ثم أمهاتها) لما تقدم (ثم الأب) وقيل تقدم عليه  
الخالة والأخت من الأم) لادلائها بالأم بخلاف الأخت للأب لادلائها به وهو مقدم على أمهاته. وبعد من الجد أبوه وهو مقدم  
على أمهاته وبعد من أبو الجد وهو مقدم على أمهاته (ويقدم الاصح) من ذكر أو أنثى

على ما تقدم (في الحاشية) كالأخ والأخت وإن تقدم خلاف بتقديم الأخت (فإن فقد) الأصل من الذكر والأنثى وهناك حواشي (فالأصح الأقرب) فالأقرب منهم فتقدم الأخوة والأخوات على غيرهم كالحالة والعمة (والأ) أي وإن لم يكن فيهم أقرب بأن استوفوا في القرب (فالأنثى) فتقدم (٩٠) الأخت على الأخ وبنت الأخ على ابن الأخ (والأ) أي وإن لم يكن فيهم

(قوله على ما تقدم) أي من الترتيب قطعاً وأعلى الراجع (قوله الأقرب منهم) ومنه تقديم الحالة على بنت الأخ وبنت الأخت خلافاً لما في الروضة (قوله فلاتي) أي يقينا إذا الخئي هنا كالكذا فان ادعى الأنوثة صدق بيمينه (قوله على الأخ) ولوشقيقاً (قوله وبنت الأخ) ولومن الأم (قوله على ابن الأخ) ولولا بون (قوله ولا حضنة لرقيق) نعم لو أسلمت أم ولد كافر تبعها ولدها وحضنته لها كما في الروضة وأصلها لفرأغها بمنع السيد من قربانها قاله الأسنوي فإن فكحت انتقلت الحضنة لاهلها المستحقين لها لا للاب لكفره (قوله ومجنون) ومثله الإبرص والأجنم وتارك الصلاة وذو مرض دائم يشغله عن أحوال المحضون والسفيه والصغير والمغفل سواء الذكر والأنثى في جميع ذلك (قوله على مسلم) ولولا لفظ من وصف الإسلام من أولاد الكفار انتزع وجوباً منهم احتراماً للكلمة قاله الأذري (قوله الذكر والأنثى) والأعمى والبصير (تنبيه) علم بما ذكر أنه لا يضر العمى لكن يستيب الحاكم عنه وأنه يكتفى بالعدالة الظاهرة ولوقبل التسليم ويصدق في بقائها بعده فإن نوزع فيها قبله فلا بد من ثبوتها عند الحاكم ولا بد في الشهادة من بيان السبب كالشهادة بالجرح (قوله ونأكله الخ) نعم لو خالته على حضنة الطفل ولومع مال آخر لم تسقط حضنتها بالنكاح لأنه عقد أجرة وهو لازم (قوله أنى الطفل) أي جده وان علا (قوله وان رضى) أي ولم يرض الأب المذكور والاستمرت لها ولا حق لنا كحة أبي الأم كما فهم من كلامه (قوله الأعمه الخ) المراد من له حق الحضنة ولو غير من ذكر كما يؤخذ من العلة أي لو كان منفرداً قاله شيخنا الرمي فلو فسق المم مثلاً انقطع حضنة الأم وخالفه شيخنا لأن الحضنة لغيره حقيقة (قوله وابن أخيه) صورته شيخنا الرمي بما إذا كان المستحق غير الأم وأمهاتها كأن تزوج أخت الطفل لأمه بابن أخيه لأمه فأنها تقدم على ابن أخيه لأمه في الأصح اه فتأمل (قوله أن ترضعه) ولو بالأجرة فإن امتنع من إرضاعه سقط حقها (قوله عسر عليه) أي مع تقصيرها فلو كانت غير لبون لزم الأب ذلك وان عسر عليه (قوله طلق) ولورجعي أو رضى المطلق بدخوله بيته (قوله حضنت) أي حالاً بلاتولية حاكم وتأنيت الضمائر نظراً للأنات الأغلب والأقارب من

الخ [قوله بتقديم الأخت] انظر لم يقل والحالة [قوله فالأصح الأقرب فالأقرب] يرد عليه ما جزم به من تقديم الحالة على بنت الأخ والأخت على القولين الجديد والقديم فكيف يكون أصح في مخالفة الجديد ولذا قال الزركشي لا يقال بنت الأخ والأخت ليستا أقرب من الحالة لانا نقول معارض بالمثل فتأتى القرعة وبالجملة فمسئلة الحالة مستثناة من ذلك [قوله فتقدم الأخت على الأخ] قضية عبارته كما ترى أن الأخت ولومن الأم تقدم على الأخ ولومن الأبوين وبه صرح ابن المقرئ ونقله عن الشامل وقس عليه ما يشابهه كبت الأخ وغيرها [قوله ولا حضنة الخ] عدم الماوردي والقاضي من الموانع السفه وأما العمى فالظاهر أنه لا يقدح بخلاف الجزام والإبرص فالظاهر أنهما قادحان [قوله وفاسق] ظاهره الاكتفاء بالعدالة الظاهرة فلا يكلف الثبوت عند القاضي لكن عبر في المحرر بالعدو المالك كورفي الحاوي وتهذيب الشيخ نصر الاكتفاء بالستر لكن أفق النووي بأنها إذا دعت عليه الحضنة وأنكر الزوج لم تقبل الابينة ويحث في باب الحجر الاكتفاء في التصرف بالعدالة الظاهرة قال الزركشي في الحضنة أولى [قوله ونأكله غير أبي الطفل] أي بمجرد العقد وإن كان الزوج غائباً [قوله أبي الطفل] أي وإن علا كما في زوجة الجد أبي الأب وصورته إن تزوج ابنه بنت

أي كالأخوين وابن أخ (فيقرع) فيقدم من خرجت قرعته على غيره ومقابل الأصح وجهان أحدهما تقدم الأنات مطلقاً فتقدم العمة والحالة على الأخ والم والثاني تقدم العصبات على غيرهم لقيامهم بالتأديب والتعليم فيقدم الأخ والم على الأخت والحالة (ولا حضنة لرقيق ومجنون وفاسق) لأنها ولاية وليسوا من أهلها (وكافر على مسلم) لأنه لا ولاية عليه وسواء فيما ذكر الذكر والأنثى ورقيق الكل والبعض وذو الجنون الدائم والمتقطع إلا إذا كان يسيراً كيوم في سنة (ونأكله غير أبي الطفل) لأنها مشغولة عنه بحق الزوج وان رضى (الأعمه وابن عمه وابن أخيه) حيث رضوا (في الأصح) لأن لكل منهم حقاً في الحضنة بخلاف الأجنبية والثاني لا حضنة لها في ذلك كالأجنبي (فإن كان) الطفل (رضيعاً اشترط) في نبوت الحضنة لأمه (أن

ترضعه في الصحيح) والثاني لا يشترط وعلى الأب استئجار مرضعة ترضعه عند أمه والاول قاله في تكليف الأب ذلك عسر عليه حيث تنتقل المرضعة الى مسكن الأم (فإن كملت ناقصة) بأن عتقت أو أفاقت أو تابعت لو أسلمت (أو طلقت منكوحة حضنت) لزوال المانع (فإن غابت الأم زوجته

لوماتنت) من الحضانة (فلجدة على الصحيح) كالومات أوجنت والثاني لابل نكون السلطان كالوغب الولي للنكاح أو عضل نكاح  
الولاية لسلطان لالا بعد وأجيب بأن القريب أشق وأ كثر فراغب السلطان (هذا) الذي تقدم (كاه في) طفل (غير مميز والمميز إن اختلف  
أبواه) من النكاح (كان عند من اختار منهما) لأنه صلى الله عليه وسلم خير (٩١) غلاما بين أبيه وأمه حسنة الترمذي

(فان كان في أحدهما جنون  
أو كفر أو ورق أو فسق أو  
نكحت) أجنبيا (فالحنق  
الآخر) فقط ولا تخير  
(وتخير بين أم وجد) لأنه  
بغزلة الأب (وكذا أخ  
أو عم) مع الأم (أو أب  
مع أخت أو خالة في الأصح)  
والثاني يقدم في الأولين  
الأم وفي الآخرين الأب  
(وان اختار أحدهما)  
أي الأبوين أو من لحن بهما  
كما ذكر (ثم الآخر حول  
اليه) لأنه قد يظهر له الأمر  
على خلاف ما ظنه أو يتغير  
حال من اختاره أولا ولو  
رجع عن اختيار الثاني إلى  
الأول أعيد اليه كما تصدق  
به عبارة المصنف (فان  
اختار الأب ذكر لم يمنعه  
زيارة أمه) ولا يكفها  
الخروج لزيارته (ويمنع  
أنتي) من زيارة أمها لتألف  
الصيانة وعدم البروز  
والأم أولى منها بالخروج  
لزيارتها (ولا يمنعه) أي  
الأم (دخولا عليهما زائرة  
والزيارة مرة في أيام) حتى  
العادة لاني كل يوم ولما  
زارت لا تطيل المكث  
(فان مرضا فالأم أولى

له حق الحضانة من تقدم (قوله أو ماتت) ولا تجبر الا اذا لزما نفقة المحضون ومثل الأم في ذلك كل من له  
حق الحضانة (فروع) لو قام بهم كلهم مانع منها عين الحاكم وجوبا من تصلح منهم أو من غيرهم (قوله غير مميز)  
ومثله من بلغ سفيها (قوله والمميز) وهو من وصل إلى حالة بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي  
وحده ولا يتقيد بسبع سنين (قوله عند من اختار) وان أسقط حقه قبل كفالته ولا يجبر عليها وان  
اختاره الا اذا لزمته نفقته ولو امتنع ما عاينها انتقل الاختيار لمن بعدهما ان كان والا أجبر الحاكم من تارمه  
نفقته عليها ولو عاد الممتنع منها عاد له التخير (قوله مع الأم) وكذا يخير بين مستويين كأخوين أو أختين  
على المتمد (قوله أو أب) ومثله بقية العصة ومثله العمة أيضا (قوله مع أخت) أي أغير أب فقط .  
(نفيه) دخل في العصة ابن العم لكن لا تسلم له كإسار بل توضع في موضع يراقبها فيه أو يكون  
عنده امرأة ثقة (قوله حول اليه) وان لم يطلبه (قوله أعيد اليه) نعم لو ظهر أن تكرره لقله  
عقله فهو كغير المميز فيوضع عند من كان عنده قبله .

(نفيه) علم بما ذكر أن من بلغ رشيدا ولو أتى لا يمنع من اعتزال أبيه وغيرهما من له الحضانة  
في نوم وغيره ما لم تكن ربة ويصدق مدعيها من ذكر يمينه فيها (قوله كما تصدق به عبارة المصنف) بأن  
يقال اختار أحدهما ولو تأتيا وأكثر وحينئذ فتقيد الشارح باختيار الأول ليس مرادا (قوله لم يمنعه) أي  
يحرم منعه (قوله أنتي) ومثلهما الخنثى هنا في جميع ما يأتي (قوله من زيارة أمها) خرج به التمر يض فيجب  
تمكين أنتي من تمر يض أمها حيث أحسنه ولا يجب تمكين ذكر وان أحسنه وعلم أنه لا يمنعه من  
عيادتها (قوله ولا يمنعه الخ) قبل يشكل عليه منع الزوج أم زوجته من دخول بيته وأجيب بأن في هذا  
مظنة الافساد عليه (قوله لاني كل يوم) أي ان لم تجز به عادة والاجاز أخذنا من العلة (قوله فان مرضا)  
فلو ماتا أو أحدهما فليس للأب منع الأم من حضور تجهيز في بيته وله منعها زيارة قبر في ملكه ولو تنازعا في محل  
دفنه أجيب الأب (قوله في الشقين) وهما زيارة الأم في الصحة وعبادة الأب لهما في المرض أوهما  
التمر يض في بيته أو في بيتها وهذا أقرب لسكلامه وان كان حكم الأول كذلك (قوله وعند الأب) وان  
علا ومثله الوصي والقيم والمراد بالليل عدم وقت الحرفة ولونهارا وعكسه (قوله ويسلمه) وجوبا (قوله  
لمسكتب) ظاهره أنه بفتح الميم وسكون الكاف وتخفيف الفوقية وأنه اسم للعلم كما يصرح به كلام  
الشارح وقال بعضهم انه بضم الميم وفتح الكاف وتشديد الفوقية اسم للعلم أيضا وهو الذي أراده الشارح  
وأما الأول فهو اسم لمحل التعليم وقد يقال هو على حذف المضاف بدليل عطف حرفة عليه وهو الوجه ليساوي  
الآخر وعلى الأول يقال له كتاب بضم أوله مثقلا (قوله حرفة) أي غير دينية ان لم تكن حرفة أبيه وعلم بما  
ذكر أنه تراعى مصلحة الولد فلو كان أبوه في غير بلد أمه ولزم على اقامته معها ضياعه فالحضانة لايه كما أفتي

زوجته من غيره فتلذذته ويموت أبو الطفل وأمه فتحضنه زوجة جده [قوله أو ماتت] منه تعلم عدم  
الاجبار وهو كذلك نعم لو وجبت المأون عليها لفقد الأب فلا إشكال في التعيين به عليه ان الرفعة [قوله  
بأن القريب] أجيب أيضا بأن الممتعة صالحة للحضانة في حال الامتناع بخلاف الولي الغائب لتعذر الوصول  
اليه [قوله أو عم] مثله ابن العم لكن ان كان المميز أنتي فالأم أحق قطعا [قوله حول] أي بخلاف اختيار

يخو منها) لأنها أهدى اليه من الأب ونحوه (فان رضى به في بيته) فذاك (والا فني بيتها) وبه وهما ويحتفز في الشقين  
من الخلوة بها (وان اختارها) أي الام (ذكر فعندها ليلا وعند الاب نهارا يؤديه) بالامور الدينية والحيوية (ويسلمه  
لمسكتب أو ذى) حرفة (يتعلم منهما الكتابة والحرفة) (أو أنتي فعندها ليلا ونهارا



يزورها الأب على العادة) ولا يطلب اضلها عنده (وان اختارها أقرع) بينهما ويكون عندهم خرجت قرعته منهما (وان لم يخرت) واحدا منهما (فالأم أولى) لأن الحضنة (٩٣) لها ولم يخرت غيرها (وقيل يقرع) بينهما لأن الحضنة لكل منهما هذا

كله في المقيمين (ولو أراد أحدهما سفر حاجة) كحج وتجارة (كان الولد المميز وغيره مع المقيم حتى يعود) المسافر لخطر السفر وسواء طالت مدته أم لا (أو سفر قلة فالأب أولى) من الأم بالحضنة حفظا للنسب وان كان هو المراد للسفر لكن (بشرط أمن طريقه والبلد المقصود) له (قل ومسافة قصر) بين البلدين بخلاف مادونهما فكالمقيمين والأصح لافرق ولو كان الطريق مخوفا أو البلد المقصود غير مأمون لغلبة ونحوها لم يكن له انزعاج الولد واستصعابه (ومحارم العصبية) كالجد والم والأخ (في هذا) المذكور في سفر النقلة (كالأب) فهم في ذلك أولى من الأم بالحضنة حفظا للنسب (وكذا ابن عم لذكر) كذلك أيضا (ولا يعطى أثنى) حذرا من الخلوة بها لاتقاء المحرمية بينهما (فان رافقته بنته سلم) الولد الاتي (اليها) وبذلك تؤمن الخلوة.

(فصل: عليه كفاية رقيقه نفقة وكسوة وان كان أعمى

به ابن الصلاح (قوله يزورها الأب) ويحترز في زيارتها كما مر ثم لو كانت من زوجة ومنعه الزوج من دخول بيته خرجت الى الباب ليراهوا بتفقدتها (قوله وان اختارها) وهو يميز (قوله ولو أراد أحدهما) فلو أرادا معا سفرًا واختلفا فطر بقاومصدا فالأم أولى وان طال السفر ثم ان كان طريق الأم مثلا غير مأمن أو فيه اضاءة للولد قدم الأب عليها (قوله مع المقيم) يذهب ان خلت الإقامة عن مثل ماتقدم وكان فيها مصلحة للولد والا كان مع المسافر (قوله نفقة) وصدق في قصدها فان رد عليها الميم حافت وأمسكته (قوله أولى من الأم) ثم ان سافرت معه استمر حقها كما يعود لها اذا عاد من سفره (قوله أو نحوها) كعدم صلاحية البلد بحر أو برد أو ضرر بغير الطاعون وان كان في أمثاله فليس عذرا لامكان تخلفه (فائدة) يحرم دخول بلد الطاعون والخروج منها لغير حاجة ماسة (قوله فهم في ذلك أولى من الأم) ثم ان كان واحد منهم مقيما بلد الأم لم ينزع منها الا في الأب والجد لأنهما أصل النسب فينقل مع الأب وان بقي الجد ومع الجد وان بقي الأخ ولوجعل الشارح الأب شاملا للجد هنا وفيما قبله لكان أنسب فتأمل (قوله بنته) أي الثقة كما مر وغير البنت من المحارم مثلها (قوله اليها) أي ان لم تكن في رحله والاسلمت اليه (فصل) في مؤنة المملوك وطعامها (قوله عليه كفاية) يفيد اعتبار نفس العبد زهادة ورغبة وان زاد على كفاية أمثاله (قوله نفقة وكسوة) لو سكت عنهما لكان أولى ليشمل غيرهما كماء طهارة وتراب تيم وأجرة طبيب ونحو ذلك وغير ذلك وقد يقال اقتصاره عليهما بانهما اللحدان لأنهما أهم وأدوم ونفسهما في كلامه بنزع الخافض الخافض الباء أو من أو على التمييز بجمل كفاية بمعنى كاف أو غير ذلك (قوله وان كان أعمى) أو زنا أو مدبرا أو معقنا أو مستولدة أو موهونا أو مؤجرا أو موصى بمنفسته أو صغيرا أو معارا أو آبقا أو جانيا ولو على كفايته أو مرتدا أو كسوبا وان امتنع من الكسب أو مبعضا بقسطه أو في نوبته أو مرضوفا وكذا من زوجة لم تسلم لزوجها ليلا ونهارا لأنها في مقابلة الملك المتمكن من ازالته وبذلك تفرق نفقة الزوجة النائرة لأنها في مقابلة السلطنة ونفقة القريب المشترط فيه العصمة لعدم تمكنه من ازالة القرابة (تريه لا كتاب) مالم يهجر نفسه وان لم يهجره السيد قال شيخنا الرمي خلافا للخطيب وشمل الكتابة الفاسدة وهو كذلك لاستقلاله بالكسب وانما وجبت فطرته فيها لأنها في مقابلة كسبه (قوله من غالب قوت رقيق البلد) قال بعضهم هي عبارة مقبولة والمراد من قوت غالب أرقاء البلد وفيه نظر والصواب الأول والمراد بلد اقامة العبد عادة (قوله من الخنطة الخ) ويدفع له جميع ذلك مهيا وفارق الزوجة باشتغال بخدمة السيد ولا سيد ابدال طعامه ولو بعد دفعه الا ان حصل له مشقة بتأخيرها عن وقت حاجة الاكل مثلا أو غيره (قوله في اليسار والاعصار) لان الزهادة والبخل والاسراف كباقي ويراعى أيضا أمثال ذلك السيد مجهول النسب لا يصح رجوعه عنه متعلق حق الغير [قوله فالأب أولى] أي ولو كان سفره الى بادية والأم في مدينة ولا فرق أيضا بين أن يكون الأب في البلد التي فيها الأم أم لا [قوله قيل ومسافة قصر] قال الرافعي يشبه أن يكون مفشا الخلاف النظر الى حفظ النسب أو التأديب والتعليم فمن نظر الى الثاني لم يشترط ومن نظر الى الأول اشترط لامكان معرفة الاحوال بمرور القوافل والاخبار عند القرب اه ولومات الولد فاختلغا في محل دفعه فالظاهر أن الاب يجب

(فصل: عليه كفاية رقيقه)

وزنا ومدبرا ومستولدة) حديث مسلم للمملوك طعامه وكسوته ولا يكف من العمل ما لا يطيق ولا شئ على السيد للكتاب لاستقلاله (من غالب قوت رقيق البلد) أو هم وكسوتهم) من الخنطة والشعر والزيت والقطن والكتان والصوف وغيره ويراعى حال السيد في اليسار والاعصار فيجب ما يطيق بحاله من رفيع الجنس الغالب وخسيسه (ولا يكتفى) الاقتصار على (سفر الصورة) قال الفزالي

المحمول على الاستحباب ولو كان السيد يأكل ويلبس دون اللاتق به المعتاد غالباً بخلاف أريضة قيل له الاقتصار في رقيقته على ذلك والصحيح لابل يلزمه رعاية الغالب (وتسقط بعضى الزمان ويبيع القاضي فيها ماله) إن ابتاع منها كافي فقة القريب (فإن قد مال أسره يبيعه) أو أجارته أو (اعتاقه) فإن لم يفعل بامه القاضي أو أجره وهل يبيعه شيئاً فشيئاً أو يستدين عليه إلى أن يجتمع شيء صالح يبيع ما يفي به وجهان أحدهما في الروضة الثاني (ويجبر أمته على إرضاع ولدها) منه أو من غيره لأن لبنها ومنافعها له (وكذا غيره) أى غير ولدها (إن فضل عنه) لبنها لما قسم (و) على (قطمه قبل حولين إن لم يضره و) على (إرضاعه بعدها إن لم يضرها) وليس لها استقلال بظلم ولا إرضاع (والحررة حتى في الترية فليس لأحدهما) أى الأبوين الحرين (قطمه قبل حولين) من غير رضا الآخر (ولهما) إرضاع التام (و) (مما الزيادة) على الحولين (ولا يكف رقيقه إلا عملاً بطيئاً) (ويعجز

وإن تعدد ويراى كل سيد بحسب حاله ويراى أمثال ذلك الرقيق جبالاً وغيره فيفضل الجبل ونحو المأذون في التجارة والنفس ذكر أو أتى على غيره (قوله بيلادنا) أفاد اعتبار كل بلد بما يناسب أهلها (قوله بلاد السودان) أى ونحوهم فيكتفى بستر العورة عندهم حيث جرت به العادة والمراد بالعورة ما يحرم نظره في الأمة البرزة جميع البدن نعم يجب ستر عورة لا تنقيد بالنظر مطلقاً نظراً لحق الله تعالى (قوله ينأوله) أى قسراً بسد مسدود يسن أن يجلسه ليأكل معه خصوصاً في معالج الطعام مالم تكن ريبة (قوله على الاستحباب) أو على قوم أقواتهم متقاربة أو على جواب سائل علم صلى الله عليه وسلم حاله فأجابه بمقتضاه (قوله دون اللاتق الخ) ولو كان يأكل ويلبس فوق اللاتق به فله فعل ذلك. مع أيضاً الأريضة وله اعتبار الغالب كأم (قوله ويبيع القاضي فيها) أو يؤجر ماله ويقدم الأجرة على البيع ويقتصر على بيع قدر الكفاية أو أجارته فإن عسر آخره حتى يجتمع قدر يسهل به ذلك فإن عسر باع الكل قال بعضهم بل الوجه بيع كله ابتداءً ثلاثاً كل نفسه وهو ظاهر (قوله كافي فقة القريب) راجع للسنتين قبله فيفيد أنها لا تصير ديناً إلا باقتراض القاضي لفية السيد مثلاً كما تقدم ومنه أن يقول القاضي للرقيق استدين وأنفق على نفسك فله بعض مشايخنا وفيه نظر ويغنى لاحقاً كم أن يأمر الرقيق بالاكسابة إذا كان قادراً عليه مقدماً على اقتراضه فليراجع (قوله فإن فقد المال) أى من سلطة الحاكم (قوله أسره يبيعه) في غير أم الولد (قوله أو أجارته أو اعتاقه) ولو في أم الولد نعم قدر أمته لا يجبر فيها على العتق ولا التزويج بل عليه تخليتها لتكسب وتنفق على نفسها فإن تعذر كسبها فنفقتها في بيت المال أو على أغنياء المسلمين كإتاني (قوله بامه القاضي أو أجره) لكن يجب أن يقدم أجارته على بيعه كما مر يفعل في محجور الاحتفاظ فإن تعذر البيع والأجرة قال شيخنا أو كان السيد محتاجاً إليه فكفايته في بيت المال بما كان السيد فقيراً والاقتراض على السيد فإن تعذر بيت المال فعل أغنياء المسلمين كذلك (قوله أحدهما في الروضة الثاني) هو المتمدن (قوله ويجبر أمته) أى له إجبارها على إرضاع ولدها لأن اللبن ملكه فإن تعينت وجب الاتي وقت استمتاعه (قوله أو من غيره) ولو حر أو ليس له منه هاهنا إلا إذا لم يكن مملوكه (قوله وكذا غيره أى غير ولدها) وله منعها منه (قوله إن لم يضره) أو يضرها أو يضرهما فإن تعارض ضررها رويته هي قاله الشمس الخطيب (قوله إن لم يضرها) أو يضره أو يضرهما (قوله وليس لها الخ) فيحرم عليها ذلك إلا بذنه أو زوجه والافاذن حاكم الزوج والافاضة الاستقلال مع المصلحة (قوله وللحررة) قال بعض مشايخنا لو قال وللزوجة كان أولى ليشمل الأمة فراجع مع كلام الشارح (قوله فليس الخ) مقتضاه الحرمة (قوله أى الأبوين) وكذا كل من له حق في الحضنة (قوله قطمه) أى منعه من الإرضاع ولو على غير أمته وإن لم يكن ضرر فيه (قوله من غير رضا الآخر) فإن تنازعا عمل بالأصح (قوله إن لم يضره) ولم يضرها ولم يضرهما (قوله ولا أحدهما قطمه) أى ندبا وإن لم يرض الآخر بعد الحولين حيث لا ضرر ولا أجبره الحاكم عليه ولو بأجرة (قوله ولهما) أى مع الكراهة الاحتاجة (قوله ولا يكف رقيقه) لو قال مملوكه لكان أولى فإن غير الآدمي مثله (قوله لا عملاً بطيئاً) بأن لا يحصل له به ضرر لا يحتمل عادة وقال شيخنا الرمل يبيع التيمم وهو يقتضى تخصيصه بالآدمي ويلزم عدم معرفة مثله في غيره فالوجه الأول فراجعه أما لا يطيقه فيحرم تسكينه به وإن رضى المملوك به والمراد على الدوام كيوم أو يومين أو ثلاثة ثم يعجز بعد ذلك مطلقاً أو يوماً مثلاً وله تسكينه

[قوله وإن فضل عنه] محله إذا كان الولد منه أو مملوكه والافاضة إرضاعها الغير [قوله فليس لأحدهما الخ] للهيل عليه قوله تعالى فإن أراد انفصالاً عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما قال الامام وظاهر الآية الشريفة أنه لا فرق بين أن تريد الأم استكمال إرضاع الحولين بنفسها أو بغيرها لأن المؤنة على الأب في

الزيادة) على الحولين (ولا يكف رقيقه إلا عملاً بطيئاً) (ويعجز

عملا شاقا في بعض الأوقات ويجب على الرقيق بذل جهده في خدمة سيده وترك الكسل فيها ولا يمنعه سيده من فعل رتبة ولو في أول وقتها كالقروض إلا أن اتسع الوقت واحتاج إليه ويجب عليه إراحته في وقت جرت العادة بالراحة فيه كاركابه في سفر عند تعبته ولو حمله سيده على الفساد أو كلفه مامرا أجبر على بيعه إن تعين طريقا (قوله) مخارجه بشرط رضاها (لأنها معاوضة فلا بد فيها من الصيغة من الجانبين فلا بد من أهليتهما للتصرف وهي دفع جائز من الجانبين فلكل فسخها متى شاء (قوله) وهي خراج) أي ضرب خراج (قوله) كل يوم أو أسبوع) أي مثلا (قوله) عما يكتسبه) أي من كسب حلال والامنع كأمرو ولا بد من كونه فاضلا عن مؤنته إن جعلت من كسبه وله التبسط بما زاد عن مال مخارجه لا التصديق به ونحوه ويجبر النقص في بعض الأيام بالزيادة في بعضها ومن الكسب ما يحصل بالبيع والشراء وغيرهما من العقود فله ذلك كالأذن وللولى مخارجه رقيق محجوره إن كانت مصلحة (فرع) يكره أن يقول عبدي وأمتي بل يقول غلامي وفتاى وجاريتي ويكره لئلا يكره لئلا يكره أن يقول ربي بل يقول سيدي ومولاي ولا يكره أن يقال رب الدار ورب الدابة ويكره أن يقال لهم في دينه سيد وسيدة ويكره الدعاء على النفس والرقيق والمال والخادم والولد ويجرم الأذى لهم بلا سب وأما حديث أن الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه فضعيف باتفاق المحققين وفي الحديث المرفوع عن أبي موسى عن ابن عباس قال دخل أوس بن ساعدة الأنصاري على النبي ﷺ فقال يا رسول الله إن لي بنات وأنا أدعو عليهن بالموت فقال له لا تدعو عليهن بالموت فإن البركة في البنات هن الجميلات عند النعمة والمنعيات عند المصيبة والمرصات عند الشدة تقالهن على الأرض ورزقهن على الله اه (قوله) دوابه) أي المحنرة ولو عجميا زمني فلفظة كك وبقدم على الزاني المحسن ويندب قتل غيرها لا بنحو جوع وعطاش (قوله) بسكون اللام الخ) لعله ليناسب ما بعده وفتحتها ما تعلف به ويعبر بقدر ما يندفع به ضررها وبغنى عنه تحليتها للرعى فإن لم يكفها وجب أئتماره ويقال في السقي كذلك وقال العلامة السيناوي يعتبر العرف فيهما وكالعلف ما يدفع الحر أو البرد عنها ويقدم الماء كوعلى غيره ويجب ذبح الماء كقول إذا عجز عن نفقته مع غيره وله استعمالها ولو في غير ما هي له عرفا كفرس الحلو وبقر لركوب (فرع) له حبس حيوان ولو سماع صوته أو التفرج عليه أو نحو ذلك للحاجة إليه مع أطعمته (قوله) أن ألفت ذلك) فإن لم تألفه فعل بها ما تألفه (قوله) على بيع) أو أجارة (قوله) أو ذبح) ويتعين عند تعذر غيره (قوله) وفي غيره على بيع) أو أجارة كما تقدم وله البيع هنا ابتداء بخلاف الرقيق صونا لا آدمي عن شبهة السلق (قوله) على ما يراه) ويقدم غير الماء كقول عليه فإن تعذر فكفايتها في بيت المال ثم على أغنياء المسلمين مجانا أو قرضا كما تقدم في الرقيق (فرع) يذبح الماء كقول لا كل غير الماء كقول إلا أن احتاج للماء كقول كعبير في برية يحتاج لركوبه (قوله) له غصب العلف والماء والحيط لأكلها وشربها وجرحها لئلا يبدل (قوله) ولا يعلب) أي يحرم كما قاله شيخنا ولو احتاج لغير اللبن وجب أيضا ويجب في النحل ما يدفع ضررها كبقاء عسل أو نحو ذلك مشوية يعلقها باب الكوارة وفي دود القز كذلك من ورق توت أو غيره ويبيع ماله لذلك ويجوز تزويته لأخذ الحرير عنه وإن مات فيه لأنه كذبح الماء كقول (فرع) قالوا يحرم ذبح غير الماء كقول ولولتسهيل خروج روحه كالذي في حركة المذبوح فراجع (قوله) ما يفضل عنه) أي عن كفايته بما لا يحصل له به ضرر لا يحتمل عادة ويجب حلب ما يضر بقاؤه ويندب أن لا يستقصى الحالب بل يبقى في الضرع شيئا وأن يقص أظفاره دفعا للأذى عن الحلوب (فرع) يحرم

مخارجه بشرط رضاها  
وهي خراج معلوم (يؤديه  
كل يوم أو أسبوع) مما  
يكتسبه حسبما يتفقان  
عليه (وعليه علف دوابه)  
بسكون اللام كما ضبطه  
المصنف مصدرا (وسقيها)  
لحرمة الروح ويقوم  
مقاهما تحليتها للرعى وورد  
الماء أن ألفت ذلك (فإن  
امتنع أجبر في الماء كقول  
على بيع أو علف أو ذبح وفي  
غيره على بيع أو علف)  
صونا للمساكين التلغ فان لم  
يفعل تاب الحاكم عنه في  
ذلك على ما يراه ويقضيه  
الحال (ولا يعلب) من لبنها  
(ما ضررها) وإنما يعلب  
ما يفضل عنه (وما لا روح  
له كقنطرة ودار

الحالين اه أي إذا امتنع من الفطام قبلها بشرط رضاها أي وإن يكون الكسب في ذلك عادة  
بعد إخراج كفايته منها وحللا اه

ضرب الضاربة على وجهها أو مقاتلتها مطلقا وعلى غير ذلك لغير حاجة ويحرم جزئيا نحو الصوف من أصل الظاهر كحلقه لأنه يؤذى والكراهة في كلام الامام الشافعي رضي الله عنه محمولة على كراهة التحريم .

(فرع) يحرم التهرش بينهم وإنزاع خيل على بقر ويكره إنزاع جمل على خيل ونحو ذلك ويطلب الإنزاع في غير ذلك (قوله لا تجب عمارتها) أي بل تندب ويكره تركها إذا أدى إلى الخراب والمراد من حيث الملك لحق الله تعالى والمال لا تجب تيممه وخرج بحق الله تعالى حق الآدمي فيجب على الناظر عمارة الموقوف من ريع الوقف أو من جهة شرطها الواقف ويجب على الولي عمارة مال موليه منه أو من غيره بما هو له ويجب على الراهن عمارة المرهون إن لم يراضيا على الترك كما يأتي وتجب العمارة على الناظر في المشترك بطلب شريكه سواء الموقوف والملوك لنحو مسجد لا عكس ذلك وكذا على ولي المحجور ويجب على الحاكم في مال غائب أو ميت لا وارث له خاص وعليه ديون (قوله ويكره ترك سقي الزرع والشجر) أي إن كان عليه أو فيه ثم ينفى بمؤنة السقي ولم يحتج لتخفيفه لنحو وقود والأفلا كراهة ويجب السقي في مرهون حفظا لحق المرتهن مالم يراضيا على تركه كما مر خلافا للدارمي (قوله حذرا من إضاعة المال) أي بغير الفعل أما إضاعته بالفعل فحرام مطلقا كالقاء متاع في البحر بلا خوف كما صرح به الشيخان وبذلك يجمع التناقض في كلام الأصحاب (فرع) لا تترك العمارة بقدر الحاجة وإن زادت على سبعة أذرع والنهي عنها محمول على ما لنحو ثقاف أو تعاطم وأما الزيادة على قدر الحاجة فغلاف الأولى وقيل مكروهة (تنبيه) ورد في الحديث الحسن أو الصحيح خلافا لمن زعم خلافه إذا أراد الله به بعد شرا خضره في الماء والطين حتى يبنى وفيه أيضا كل بناء وبال على صاحبه إلاها وها يعني الإتيان نحو المساجد مما يطلب وفيه أيضا العبد إذا تطاول في البنيان ناداه الملك إلى أين بأعدائه وفيه أيضا أن التطاول في البنيان من علامة الساعة وروى أيضا من جمع المال من غير حقه سلطه الله على الماء والطين .

### (كتاب الجراح)

بكسر الجيم وأصل مشروعيته حفظ النفوس لأن القاتل إذا علم أنه يقتل انكف على القتل وهو معنى آية ولكم في القصاص حياة وهو أحد الكليات الخمس كما يأتي والقتل ظلما أكبر الكبائر بعد الكفر وهو يوجب العقوبة في الدنيا من حيث حق الآدمي وفي الآخرة من حيث حق الله تعالى ولا يتحتم به لغير مستحله خلود في النار ولا دخولها ولا عقوبة لا مكان العفو ويسقط حق الآدمي بالعفو أو بالتقود أو بأخذ الدية فلا مطالبة له في الآخرة ويسقط حق الله بالتوبة الصحيحة لأنها صحيحة منه على الراجح المعتمد أو بالحج على الصحيح أيضا لا بتسليم نفسه للقتل (فائدة) قال بعضهم ينقسم القتل إلى الأحكام الخمسة واجب كقتل المرتد وحرام كقتل المعصوم بغير حق ومكروه كقتل الغازي قريه إذا لم يسمعه يسب الله مثلا ومندوب كقتل الغازي المذكور إذا سمعه يسب الله أو رسوله ومباح كقتل الامام الأسير عند استواء الخصمال في الأحظية فراجع (قوله جمع جراحة) وهو جمع كثرة وجمع القلة جراحات وأما جروح فجمع جرح للكثرة (قوله أو غير ذلك) كالورضة ومأمعها (قوله معها) أي الجراحة أو الجراح لأنه جماعة (قوله وغير ذلك) كالنحو بيع والسحر ولوعبر بالجناية لشمول كل ذلك بعد تخصيصها بالأبدان فلا ترد

### (كتاب الجراح)

جمعها باعتبار أنواعها أو باعتبار أفرادها قيل التعبير بالجنايات أولى لعمومها وأجيب بأن الترجمة بها باعتبار الأغلب وبأن الجنايات تطلق على نحو القذف والزنا والسرقة [قوله أو غير ذلك] كالسحر وشهادة الزور [قوله الفعل للرهق] هو شامل للباشرة والسب ومخرج لغير الزهق مما يتناول جنس الفعل لكن

لا تجب عمارتها ولا يكره تركها إلا إذا أدى إلى الخراب ويكره ترك سقي الزرع والشجر عند الإمكان حذرا من إضاعة المال والله أعلم  
(كتاب الجراح)  
جمع جراحة وهي إما مزهقة للروح أو مينة للعضو أو غير ذلك ويأتي معها غيرها كالقتل بمقتل ومسموم وغير ذلك والترجمة للأغلب

(الفعل المزهق) للروح (ثلاثة عمد وخطا وشبه عمد) وسيأتي التمييز بينها وصح الاخبار بها عن الفعل لأن المراد به الجفص (ولا قصاص الا في العمد وهو قصد الفعل والشخص (٩٦) بما يقتل غالبا) عدوانا فقتله (جارج) بالجبر بدل من ما كسيف (أو مثل)

بفتح التثنية والقاف  
المتقدمة أي قبل كان رضى  
رأسه بحجر كبير (فان فقد  
قصد أحدهما) أي الفعل  
أو الشخص (بأن وقع  
عليه فمات أوري شجرة  
فأصابه) فمات أوري  
شخصا فأصاب غيره فمات  
(خطأ) وظاهر أن فقد  
قصد الفعل يلزمه فقد قصد  
الشخص وأن الوقوع  
منسوب للواقع فيصدق  
عليه الفعل المقسم (وان  
قصد هما) أي الفعل  
والشخص (بما لا يقتل  
غالبا) عدوانا فمات (فنبه  
عمد ومنه الضرب بسوط  
أو عصا) وسيأتي في كتاب  
الديات أن فيه وفي الخطأ  
الدية ودليها آية ومن قتل  
مؤمنا خطأ فتحرر برقبة  
مؤمنة ودية وحديث قتيل  
الخطأ شبه العمد قتيل  
السوط والعصا فيه مائة  
من الأبل رواء أبو داود  
وعبره وصححه ابن حبان  
وغیره وأجمعوا على  
وجوب القصاص في العمد  
بشروطه وظاهر أن الفعل  
غير المزهق ينقسم الى  
الثلاثة أيضا (فلو غرز  
إبرة بمقتل) كالسباغ والعين  
والحاق والخاصرة فمات

الجناية على الأموال مثلا وبذلك علم أن تعبير المزهق بالجناية معترض أيضا فدعواه الأولوية في غير محلها فكل  
من العبارتين أولى من الأخرى من وجه فتأمل (قوله النعل) أي بمعناه اللغوي الشامل للقول لأنه فعل  
اللسان كالأقرار والسحر لكن قيل وصف القول بالمزهق بعيد وخرج بذلك القتل بالعين أو بالمال  
وسيأتي (قوله المزهق) أي السرع لوت (قوله الا في العمد) ومنه قصد أي واحد من جماعة (قوله  
قصد الفعل) أي وجوده أيضا إذ لا يلزم من قصده وجوده (قوله والشخص) أي الإنسان المعين ولو ضمنا  
(قوله عدوانا) أي من حيث القتل لا من حيث الفعل وان كان حراما أيضا فغير كبيرة كما يأتي (قوله أي  
الفعل أو الشخص) بيان للاحد وهو صادق بفقدهما معا وهو المراد بقوله بأن وقع الخو ليس في كلام  
الشارح الآتي معارضة له كما ستعرفه ومثل لفقد الشخص وحده بقوله أوري شجرة الخ وبقول الشارح أو  
رمي شخصا الخ وزاده ليفيد أن الشجرة غير قيد وأشار بقوله وظاهر الخ الى عدم تصور وجود القتل مع  
فقد قصد الفعل أي عدم وجود الفعل مع قصد الشخص الشامل له كلام المصنف فهو معلوم الانتفاء وأشار  
بقوله وأن الوقوع الخ الى أن تلك الصورة من أفراد الفعل المتقدم في كلام المصنف ليصح التقسيم كما صرح  
به مع قطع النظر عن التصديق فيها اذ ليس فيها قصد كما تقدم فلا تدافع ولا تعارض ولا اعتراض فانهم وتأمل والله  
الموفق (قوله أو عصا) أي لم يقتل بها ما يقتضى القتل غالبا كحر أو برد أو توال (قوله ودليها) أي الدية في  
شبه العمد والخطأ فذليل مفرد مضاف لأن دليل الخطأ الآية ودليل شبه العمد الحديث وأخبره عليه مع تقدم  
ذكره فيما مر مراعاة لشرف الآية والاختصار (قوله وأجمعوا الخ) هو مفهوم ما في الدليلين السابقين  
(قوله وظاهر الخ) هو توطئة لما بعده وفيه استدراك على تعبيره بالمزهق فيما قبله فكان الوجه اسقاطه  
(قوله ابرة) المراد بها ابرة الخياط لا نحو ابرة خياطة الظروف كالمسلة لأنها تقتل غالبا (قوله بمقتل) بفتح  
الفوقية والميم (قوله والخاصرة) والاحليل والثانية (قوله ان تورم) مستدرك اذ المدار على التألم الا أن

سيأتي أن غير المزهق ينقسم الى الثلاثة أيضا وأورد على التعبير بالفعل القول كشهادة الزور فلو  
عبر بالجناية وحذف وصف الزهق لتناول ذلك مع الجناية على مادون النفس [قوله ثلاثة] الحصر  
فيها ظاهر وذلك لأنه اما أن يقصد الفعل والشخص أولا والثاني الخطأ والأول ان كان بما يقتل غالبا  
فعمد والافشبه عمد [قوله ولا قصاص الا في العمد] قال الزركشي سواء مات في الحال أم بالسراية  
وسواء النفس والطرف وفيه نظر لأن المقسم الفعل المزهق [قوله عدوانا] أي ويكون العدوان أيضا من  
حيث القتل [قوله فقتله] عطف على قصد الفعل أي وهو ان قصد الفعل الخ فقتله وانما قيد الشارح بهذا  
وكذا قوله جارج أو مقتله وهو تصريح بما شملته العبارة لبشير الى خلاف أبي حنيفة رضي الله عنه في المقتل  
لنا حديث الجارية التي رضى رأسها بين حجرين ثم ان عبارته كالتن اقتضت أن الغلبة وصف للاكف ولو جعلت  
وصفا للفعل كان أولى ليشمل قتل الابرة في المقتل وان أمكن شمول عبارتهما لذلك [قوله بالجبر] ويجوز  
الرفع [قوله فمات] في الخطا وشبه العمد الآتين لأن المقسم هو الفعل المزهق [قوله أوري شخصا الخ] فيه  
رد على الزركشي حيث قال ان هذا وارد على تعريف العمد السابق [قوله أوري شخصا فأصاب غيره] لو  
رمي شخصا ظنه زيدا فاذا هو عمرو وجب القصاص [قوله وظاهر أن فقد الخ] ليس الفرض من هذا  
إبراده على العبارة فان العبارة صادقة بذلك لان فقد قصد أحدهما صادق بفقدهما وانما غرضه اوضح  
الكلام وتحقيق المرام [قوله ومنه الضرب بسوط أو عصا] خفيفة ولم يوال بين الضربات وكانت في غير

مقتل

(فعمد) لخطر الوضع وشدة تأثره (وكذا) لو غرزها (بغيره) أي غير

مقتل كالألية والفخذ (ان تورم وتألم حتى مات) فعمد لظهور أثر الجناية وسرايتها الى الهلاك



غالباً (وقيل عمد) لأن

في البدن مقاتل خفية وموته في الحال يشعر باصابة بعضها (وقيل لاشئ) فيه من قصاص أودية لأنه لا يقتل مثله فالموت بسبب آخر (ولو غرزها فيها لا يؤلم بكلفة عقب) ولم يتألم به فأت (فلاشئ) فيه (بحال) من قصاص أودية لأنه لم يمت به والموت عقبه موافقة قدر (ولو حبسه ومنعه الطعام والشراب والطلب) لذلك (حتى مات فإن مضت مدة يموت مثله فيها غالباً جوعاً أو عطشاً فعمد) وتختلف المدة باختلاف حال المحبوس قوة وضعفا والزمان حراً وبرداً فقصد الماء في الحر ليس كهوى البرد (والا) أى وإن لم تمض المدة المذكورة (فإن لم يكن به جوع وعطش سابق) على الحبس (فشبه عمد وان كان) به (بعض جوع وعطش وعلم الحبس الحال فعمد) لظهور قصد الاهلاك (واد) أى وإن لم يعلم الحال (فلا) أى فليس بعمد (في الأظهر) لأنه لم يقصد اهلاكه ولا أتى بهلكه والثاني هو عمد لحصول الهلاك به والأول قال حصل به وبما قبله فيجب فيه نصف دية شبه العمد (ويجب القصاص بالسبب)

يقال انه علامة عليه (قوله فإن لم يظهر أثر) أى قوى اذ لا يخلو عن ألم أصلاً (قوله في الحال) أى بحسب العرف ولو بعد زمن يسير (قوله فشبه عمد) ويقال خطأ عمد وعمد خطأ وخطأ شبه عمد (قوله لأنه لا يقتل الخ) فلو كان يقتل مثله غالباً كصغير فعمد وهو كذلك كما قاله العبادى (قوله حبسه) لاجابة إليه أو احترازهم به عما لو أخذ طعامه في مفازة غير مستقيم لأن حبسه مع عدم منعه من الطلب غير مضمن فالوجه أنه خارج بمنعه (قوله الطعام) ومثله منع استغلال في حر ولبس عار في برد وشد محل فصد (قوله والشراب) الواو بمعنى أو هنا وفيما يأتي في الجوع والعطش (قوله والطلب) لاجابة اليه ان أريد منع التناول والابأن أريد منع احضار طعام له فهو محتاج إليه لكن يخرج عن المقصود لأن المنوع حيثئذ وهو المطلوب منه لا المحبوس على أنه لا يلزم من منع الطلب عدم الحضور فتأمل (قوله فإن مضت مدة) قدرها الأطباء باثنين وسبعين ساعة وهي ثلاثة أيام بلياليها وليس مراداً اذ المدار على مامن شأنه أن يكون مهلكاً لمثل ذلك الشخص غالباً ولذلك لو اعتاد الجوع مثلاً أياماً كثيرة لم يعتبر (قوله فإن لم يكن به جوع وعطش) لا يخفى أن الواو في هذا على بابها من حيث الحكم وبمعنى أو من حيث الوصف بسابق وعليه يحمل كلام ابن حجر وأبو يعلى فاعل سابق كل منهما (قوله فشبه عمد) أى ان كانت المدة مما يمكن احالة الهلاك عليها والا كساعة فهدر لانه موافقة قدر قاله ابن حجر (قوله وان كان به بعض جوع وعطش) سواء كان بحبس أولاً والواو بمعنى أو كما مر (قوله فعمد) فعلى الحابس القصاص فإن عفا فدية كاملة ان كانت المدة السابقة قصيرة كساعة والاف نصف دية ويهدر النصف الآخر المقابل للجوع والعطش السابق ان لم يوجد فيه حابس والاف فعليه القصاص أو نصف الدية أيضاً كما يأتي توزيعاً على المدينين ولا نظر لطول احداهما على الأخرى كذا قالوا وهو بظاهره يشمل مالو كانت مدة الحبس قصيرة كساعة في القصاص والدية وفيه بعد والوجه ان تقيده بما ينسب اليها الهلاك مع انضمامها لما قبلها والافلاشئ على الثاني على نظير ما مر وظاهر كلامهم أنه لا قصاص على الاول في الموت بالمدين وفيه نظر والوجه وجوبه عليه كالثاني كالشتركين في القتل (قوله وان لم يعلم الحابس الحال) ويصدق بيمينه في عدم العلم به (قوله فلا) أى فليس بعمد بل هو شبه عمد فعلى الحابس نصف دية شبه العمد مطلقاً بشرطه السابق (قوله والثاني الخ) خصه بما بعد الاوفى الروضة رجوعه لما قبلها أيضاً وهو ظاهر فراجع.

(تنبيه) ما ذكر من الحبس وما بعده في الحر لأن الرقيق يضمن بوضع اليه عليه مطلقاً (قوله بالسبب) وهو ما يؤثر في القتل ولا يحصله وهو ما شرعى كالشهادة أو عادى ويقال عرفى كالضيافة

مقتل والمضروب غير صغير ولا ضعيف ثم حكمة التخصيص على السوط والعصاذ كرهما في الحديث الآتي [قوله فإن لم يظهر أثر] نفي الظهور دون الوجود يفيدك أن أصل الأثر لا عبرة به [قوله ومات في الحال] أما لو تأخر الموت زماناً ولو غرزها فمات لا يؤلم [قال الزركشي ولم تتجاوز القوى] (قوله ولو حبسه ومنعه) خرج ما لو منعه فقط بأن كان في مفازة مثلاً فأخذ طعامه وشرابه حتى مات فلا ضمان [قوله والافلا في الأظهر] الملائم لعبارة الروضة جعل هذا الخلاف راجعاً لهذه الحالة والتي قبلها [قوله لحصول الهلاك به] أى فكان كما لو ضرب مريضاً ضرباً يقتله دون الصحيح وان جهل حاله فانه يجب القصاص ويجب بأن المرض يظهر حاله بخلاف الجوع (تنبيه) عبارة الروضة فإن كان به بعض جوع وعطش ففي وجوب القصاص ثلاثة أقوال أحقها ان علم الحابس الحال لزمه القصاص والافلا والثاني يجب في الحالين والثالث عكسه ثم ان أوجبنا القصاص وآل الأمر الى الدية وجب في حالة العمد دية عمداً كاملة وفي حالة الجهل دية شبه عمد وان لم نوجبها فالأظهر نصف دية العمد وشبه العمد [قوله ويجب القصاص بالسبب] منه مسئلة

وترك علاج الجرح أوحى كالا كراه والالتقاء من شاق أو في ماء (قوله كالباشرة) وهي ماتوثر في القتل وتحصله ومنها ترديه في نحو البئر وأما الشرط فهو مالا ولا ولكن يحصل التلف عنده كالخفر والامساك وليس من ذلك راوى الحديث والمقتى وتقدم المباشرة ثم السبب ثم الشرط عند الاجتماع غالبا كما يعلم مما يأتي ولعل المصنف استغنى عن الضمان بالشرط مع ذكره له لجعله من السبب كما يأتي (قوله على رجل) وهو أولى من شخص لاطلاق القصاص في كلام المصنف فتأمل (قوله بقصاص) ويسمى قودا لأنهم كانوا يتقودون الجاني بحبل ونحوه لمحل قتله والقصاص من القص وهو القطع ومنه المقتص أو من قص الأثر (قوله وقالا تعمدنا) فإن قال أحدهما أخطأ صاحبي أو أخطأت أو أخطأنا أو قالا أخطأنا فلا قود على واحد منهما فإن رجع أحدهما اقتص منه أن قال تعمدت وتعمد صاحبي والا فلا (قوله بعلمه) أي حالة القتل (قوله وعلمنا الخ) جعله ابن حجر قيدا وتبعه شيخنا في شرحه وفيه نظر مع ما بعده إلا أن يخص بمن يخفى عليه فتأمل (قوله فإن قالا) وكذا لو سكتا ففيه التفصيل المذكور بالأولى خلافا لابن حجر نعم لو قالا ظهر لنا ما يقتضي رد الشهادة فالقاضي هو المقصر وعليهما دية العمد (نبيه) ذكر هذه المسئلة هنا لأجل بيان السبب والافتتائي في رجوع الشاهد في كتاب الدعوى ومهار رجوع الزكي ورجوع القاضي اجتماعا وانفرادا (قوله ولوضيف) الضيافة قيد وسيأتي محترزها وهي من السبب العرفي كما مر وهل منها مناولته له بيده على وجه الاكرام أو بعثه له الى محله مثلا راجعه (قوله بمسموم) أي بسم منفردا أو مع غيره ولو في أطعمة متعددة لكن شرطه في التعدد أن يقدم له المسموم منها وليس أدون من غيره قاله شيخنا وفيه بحث واضح فراجع (قوله صيا أو مجنوننا) مراده غير المميز ويقال به ما بعده كما أشار إليه (قوله وجب القصاص) أن كان السم يقتل غالبا وعالم به والأفشبه عمد في الأول وخطأ في الثاني (قوله وإن لم يقتل هو مسموم) قيل الصواب عكس هذه الغاية لأنها تقتضي أن وجوب القصاص مع القول بأنه مسموم أولى منه مع السكوت مع أن الأمر بالعكس لأن في القول تنفيرا واعلاما بالقاتل واختلاف الناس في الجواب عن ذلك فقيل وهو الوجه إن الضيافة احسان والقول المذكور يناهيا فهو أولى بوجوب القصاص لأنه حينئذ مسمى بخلاف السكوت الموهوم بقائه الضيافة فهو محسن وقيل إن السكوت يقر به من شريك الخطي وقيل أنه يقر به من أخذ الطعام في المفازة وقيل لعدم الإغراء فيه الذي يوجد مع القول وقيل المراد من العبارة التعميم لا الغاية وقيل المراد منها أن ما يتوهم من جريان الخلاف مع السكوت وقيل المراد منها عدم الأمر بالأكل أي وإن لم يقتل كل من هذه الطعام وقيل غير ذلك مما يعلم بالوقوف عليه (قوله ولم يفرقوا) هو مرجوح والمعتمد التقييد المذكور بعده بقوله تقييد الحبس السابقة فكان ينبغي تأخيرها عن هذا [قوله فلو شهد بقصاص الخ] قال الزركشي أما لو توقف الحاكم في الحادثة فروى له فيها عدل خبرا فقتله ثم رجع الراوى وقال تعمدت الكذب ففي فتاوى البغوى ينبغي وجوب القود كالشاهد وقال القفال والامام بالمنع فإن الخبر لا يختص بالواقعة حكى ذلك الرافعي قبيل الديات [قوله لزمهما القصاص] قال الامام هو أولى بذلك من الاكرام فإن المكره قد يحترز ويؤثر هلاك نفسه وليس للقاضي محيص عن الحكم بالشهادة قال العراقي المقتضى لوجوب القصاص رجوعهما مع الاعتراف بالتعمد لا كذبهما حتى لو شاهدنا المشهود بقتله حيا فلا قصاص لاحتمال عدم التعمد [قوله أي فلا قصاص عليهما] لأنهما لم يلجئا إلى البولي لذلك في هذه الحالة حسا ولا شرعا فصار قولهما شرطا محضا كالامساك مع القتل [قوله ولوضيف بمسموم صيا] مثله الأهمى الذي يعتقد وجوب طاعة الأمر فتكون هذه الصورة واردة على كلامه الآتي [قوله وإن لم يقتل هو مسموم] وجه هذه الغاية أن حالة عدم القول قوية الشبه بشريك الخطي .

كالباشرة (فلو شهدا) على رجل (بقصاص) أي بموجبه (فقتل) بأن حكم القاضي بشهادتهما (ثم رجعا) عنها (وقالا تعمدنا) (الكذب) فيها (لزمهما) القصاص إلا أن يعترف الولي بعلمه بكذبهما) فيها أي فلا قصاص عليهما وعلى الولي القصاص وفي الروضة كاصلها بعد تعمدنا وحلفنا أنه يقتل بشهادتنا فإن قالا لم نعلم أنه يقتل بها فإن كانا ممن لا يخفى عليه ذلك فلا اعتبار بقولهما أو بمن يخفى عليه لقرب هذه بالإسلام فشه عمد (ولو ضيف بمسموم صيا أو مجنوننا) فأكله (فقات وجب القصاص) وإن لم يقتل هو مسموم ولم يفرقوا بين المميز وغيره ولا نظروا إلى أن عمده عمد وللنظر فيه مجال كذا في الروضة كاصلها وعن القاضي أبي الطيب والماوردي وابن الصباغ والمنزلي وغيرهم تقييد الصبي بغير المميز

السبي بغير المميز ومثله المجنون بأن لا يكون له نوع تمييز وكذا أعجمي يعتقد وجوب الطاعة (قوله أو بالغا عاقلا) أعني مجزا ولو غير بالغ لأنه الذي يقال في عمده عمد ولأنه في مقابلة غير المميز قبله وهو عطف على صيبا ضئيف مقدر فيه وخرج به ما لو قال لبائع عاقل كل هذا فأكله فهو هدر وان لم يقل هو مسموم فان أكرهه على أكله وجب القود إن جهل الآكل كونه مسموما أو الإفهدر وان جهل كونه قاتلا ويصدق في دعوى جهل كونه سمانا خفي عليه (قوله ولم يعلم حال الطعام) هو قيد لجريان الأقوال والإفهدر قطعا (قوله فدية) أي لشبه العمد (قوله بالضم والفتح) وبالكسر أيضا (قوله في طعام شخص) أي يميز وخرج به ما لو دسه في طعام نفسه فأكله من يعتاد الدخول اليه مثل غلات فهو هدر (قوله الغالب أكله منه) قيد للخلاف لأنه شرط للقول بوجوب القصاص والإفالحكم أنه شبه عمد مطلقا فذكر المنهج له ليس في محله وغير المميز يجب فيه القود مطلقا (فرع) لو كان في دهليزه مثلاً بر ودعا عجمي أو بصيرا جاهلا بها وهي مغطاة فوق وقع فيها ضمنه ان كان معينا وليس له مندوحة عن المرور عليها والإفلاضمان وإذا ضمن فهو بالقود في غير المميز وبديهة شبه العمد فيه ومثل البئر بطكب عقور ببابه وقال شيخنا لا يضمن هنا غير الأعمى لأن البصير مقصر (فرع) لو أنهش حية ضمنه أو ألقاها عليه أو عكسه فلا ولو في مضيق ولو أنهش سباعا أو ألقاه عليه أو عكسه أو أغراه عليه في مضيق لا يمكن فيه التخلص ضمنه والإفلاضمان شأن الحية النفور من الأدعى (قوله ولوترك الخ) هو من السبب العادي ويقال له العرفي كما مر (قوله لأن البراء الخ) يفيد أنه في عو النصد لاضمان (قوله ولو ألقاه) هو من السبب الحسي قال في شرح شيخنا انه غير قيد فلا أخذ نحو جراب من عاتم عليه ففرق ضمنه ولم يرتضه شيخنا الزبدي قال لأنه كن أخذ طعامه في مفازة قال بعض مشايخنا وقديفرق والفرق ظاهر لأنه قادر في المفازة أن ينتقل إلى محل يجد فيه ما يقيه من الجوع وليس قادرا في المساج أن يقتل إلى محل يقيه من الفرق ولأن من شأن الماء الاغراق وليس من شأن المفازة الاهلاك فتأمل (قوله في ماء) هو معدود مفرد المياه وهو صريح كلام الشارح بعده وظاهر قول المصنف سباحة أيضا وقيل ان ما موصول أو نسكرة بمعنى شيء فيشمل نحو بحر من زئبق وعلى الأول فالحكم واحد (قوله بسكون الفين) ونقل عن المصنف أنه بفتحهما مع تشديد الراء المكسورة (قوله لأنه المهلك نفسه) منه يؤخذ أنه متمكن من خلاص نفسه والاكتنوف فهو عمد (فرع) مثل ذلك ما لو ألقاه مكتوبا في محل لا ماء فيه ذلك الوقت فطرق فيه الماء ففرق به فان غلب وجود الماء فيه فعمد أو ندر فشبه عمد أو عرض نحو سيل غطأ (قوله عوم) هو علم لا ينسى (قوله عارض فشبه عمد) خرج ما لو كان وجود حال اللقاء فهو عمد (قوله وان أمكنه) ويصدق

[قوله أو بالغا عاقلا ولم يعلم حال الطعام فدية] أي دية شبه عمد [قوله وفي قول قصاص] احتج له بما روى أبو داود في قصة اليهودية التي سمت من أنها لما قتلت مات بشر بن البراء رضي الله عنه وأجاب الأول بأنه مرسل والمحمول ما خرجه البخاري من عدم قتلها لكن جمع البيهقي بينهما بأنه لم يقتلها أولا فلما مات بشر قتلها قال في البحر الاستدلال به ضعيف فانها انما قدمت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أضاف أصحابه وما هذا سبيله لا يلزم فيه قصاص اه نعم القول بالقصاص نص عليه الشافعي رضي الله عنه ورجحه الروياني والبخاري والصيمري [قوله لتناوله باختياره] فنقلب المباشرة [قوله ولودس سما] وجمعه سمام وسموم [قوله فعلى الأقوال] لكن هنا طريقة قاطعة بعدم الضمان [قوله ولوترك المجرع علاج جرح مهلك] خرج به ما لو فسد عرقه بغير أذنه فترك عصب نفسه حتى مات وأيضا السلامة موثوق بها عند الربط [قوله فكش فيه مضطجعا] أي والفرض ان كان الحركة [قوله وان منع منها عارض] أنهم أنه لو ألقاه مع قيام الرياح وهيجان الأمواج وجب القود وهو ظاهر [قوله وان أمكنه فتركها] أي لضرب مثلا استشكل هذا بإيجاب القصاص على الصائل اذا أمكن

(أو بالغا عاقلا ولم يعلم حال الطعام) فأكله فأت (فدية وفي قول قصاص وفي قول لاشئ) لتناوله باختياره والثاني قال لتغير بمره والأول قال يكفي في التقرير الدية (ولودس سما) بالضم والفتح (في طعام شخص الغالب أكله منه فأكله جاهلا) بالخال فأت (فعلى الأقوال) وجه الثاني التسبب والأول قال يكفي فيه الدية (ولوترك المجرع علاج جرح مهلك فأت وجب القصاص) ولا يمنع منه ترك العلاج لأن البرء غير موثوق به ولو عالج (ولو ألقاه في ماء لا يعد مغرقة) بسكون الفين (كسبسط فكش فيه مضطجعا) أو مستقليا (حتى هلك فهدر) لأنه المهلك نفسه (أو) ماء (مفرق لا يخلص منه الا بسباحة) بكسر السين أي عوم (فان لم يحسنها أو كان مع احسانها) مكتوبا أو زمنا فهلك (فعمد وان منع منها عارض كرم وموج) فهلك (فسبه عمد) ففيه الدية (وان أمكنه فتركها)

الوارث إذا ادعى عدم الامكان أو وجود العارض المتقدم (قوله يمكن الخلاص الخ) فان لم يمكنه الخلاص فهو عمد وفيه القصاص (قوله فكث فيها) أي بلا عارض والافشيه عمد كما مر قبله في الماء (قوله أظهر عدم الوجوب) هو المعتمد (قوله واحترز الخ) لوجعل هذا المحترز راجعا للماء أيضا لكان أولى كذا قيل وهو مردود لما فيه من لزوم التكرار فتأمل (قوله ولو أمسكه) ولولغير القتل وهذا من الشرط كالخفر بعده (فرع) لو قدم صيدا لمهدف فأصابه سهم رام فعلى الرامي الضمان بالتقودان علم به قبل رميه والخطأ فان قدمه أحد بعد ابتداء رمى الرامي فالضمان بالتقود أو بالدية على المتقدم قاله شيخنا الرملي وفيه تقديم الشرط على المباشرة فراجعه والوجه فيه وجوب القصاص على المتقدم وجوب نصف دية خطأ على الرامي (قوله فرداه) هو من المباشرة بعد الشرط فان قتله غير المردى فهو المباشرة والمردى سبب ومنه يعلم أن الشيء الواحد يكون مباشرة ثلثة وسببا أخرى ولا مانع منه (قوله أو ألقاه) هو من السبب الحسى وتلقيه من المباشرة (قوله فقتلاه آخر) أي لم يعط به الملقى حال القائه والافعليهما التقود كالودفعه على من ييده سكين فقتلاه بها لأنه قتل تعاون عليه اثنان وفيه مساواة السبب للمباشرة وليس كالا كراه فراجع (قوله أي قطعه نصفين) أصل القتل لغة الشق طولا والقط القطع عرضا والقطع يعهما وهو المراد هنا فلذلك حل الشارح كلام المصنف عليه بل المراد الأهم من ذلك وهو حصول قتله به وحينه فقتله نصفين ليس قيدا وله احترز به عن نحو قطع أصبع مثلا فتأمل (قوله فالتقصاص على القاتل الخ) هو لف مرتب وهذا ان كانوا أهلا للضمان فان كان واحد منهم حريبا فلا ضمان على شريكه لقطع أثر فعله بمن هو من جنس من يضمن ولا عليه لعدم التزامه وان كان مجنونا أو مجنونا سبع فالضمان على المسك والحافر والملقى وهو بالدية في الكل أو بالتقصاص

الموصول عليه الدفع فتركه وحاول بعضهم الفرق بأن السبب في مسئلة الصيال لم يتصل بالبدن قال ابن الرفعة فعليه لو اتصل فعل الصائل بالبدن وقدر الموصول عليه على الدفع فتركه فلا قود . قلت ويمكن الفرق بأن الصائل معه رادع وهو التكليف والذي ألقى صار لا يمكنه الكف وقضيته أن الصائل لو رمى بسهم فثبت الموصول عليه مع امكان التحرك لا ضمان وقديلتزم [قوله ولاقصاص في الصورتين] أي ولو قلنا بوجود الدية [قوله وفي النار وجه] أي كالموترك الشخص مداواة جرحه والفرق أن السلامة هنا محققة لو خرج من النار ولا كذلك المداواة .

(نبيه) إذا لم نوجب الدية في النار وجب على الملقى أرش ماعلق فيه النار الى وقت امكان التخلص فان لم يعرف قدره فلا شيء سوى التعزير [قوله فالتقصاص على القاتل الخ] دليل الأول حديث ورد بمعنى ذلك وقياسا على المرأة تمسك لزنا الغير وسواء أمسكه للقتل أم لا خلافا لما لك رجه الله تعالى فان كان المقتول عبدا جاز مطالبة المسك والقرار على القاتل بخلاف مالو أمسك المحرم صيدا فقتله حلال فالضمان على المحرم وذلك لأنه ضمان بدلا ضمان اتلاف واعلم أنهم لم يلغوا فعل المسك في السلب بل سوا بينهما ثم هذا كله اذا كان القاتل مكفأ مالو أمسكه وعرضه لمجنون أو سبع ضار فالتقصاص على المسك وأما الثانية فتقديم المباشرة ادلا أثر للشرط معها وأما الثالثة فتقديم المباشرة على السبب ولأن الالتقاء اذا طرأت عليه مباشرة مستقلة انتقلت شرطا محضاً محل الخلاف اذا كان الشاهق يموت منه غالبا قال الامام في باب وضع الحجر ولو ألقى انسانا على سكين بيد انسان فقتلاه صاحب السكين بها فالضمان عليهما وقرئ ابن الرفعة بأن التلث فيها حصل بنوع واحد تعاون عليه وهناك قصد الملقى الاهلاك بالصدمة والقاد بالسيف فتعارضوا في النظر في تقديم الأقوى ولو كان القاد مجنونا فالضمان على الملقى بالتقصاص

فهك (فلا دية في الأظهر) لأنه المهلك نفسه باعراضه مما ينبجيه والثاني يقول قد بينه مناهضة وعارض بلحسن (أو في نار يمكن الخلاص منها فكث فيها) حتى هلك (في الدية القولان) أظهرهما عدم وجوبها (ولا قصاص في الصورتين) أي الماء والنار (وفي النار وجه) بوجوبه بناء على وجوب الدية بخلاف الماء والفرق أن النار تؤثر بأول المس جراحة يخاف منها بخلاف الماء وقيل بوجوب القصاص فيه أيضا واحترز بقوله يمكن الخلاص منها عما لا يمكن لعظمها أو كونها في هذه أو كونه مكتوبا أو زنا فمات بها فعليه القصاص (ولو أمسكه فقتله آخر أو حفر بثر فرداه فيها آخر أو ألقاه من شاهق) أي مكان عال (فقتلاه آخر فقتله) أي قطعه بالسيف نصفين (فالتقصاص على القاتل والمردى والقاد فقط) أي دون المسك والحافر والملقى (ولو ألقاه في ماء

وجب القصاص في الأظهر  
لأن الالتقاء سبب الهلاك  
والثاني يجب الدية لأن الهلاك  
من غير الوجه الذي قصد  
(أو غير مفرق) فالتقمه  
الحوت (فلا) يجب قصاص  
قطعا وتجب دية شبه العمد  
(ولو أكرهه على قتل)  
فأقرب (فعليه) أي المكروه  
بكسر الراء (القصاص وكذا  
على المكروه) بفتحها (في  
الأظهر) لأن الأكره بقوله  
مثلا اقتل هذا والا قتلتك  
يولد ادعية القتل في المكروه  
غالبا ليدفع الهلاك عن  
نفسه وقد أثرها بالبقاء  
فهما شريكان في القتل  
ومقابل الأظهر وجه بأن  
المكروه آلة للكراهة ودفع  
بأنه آثم بالقتل قطعا (فان  
وجبت الدية) بأن عني عن  
القصاص اليها (وزعت)  
عليهما (فان كافأ أحدهما  
فقط فالتقصاص عليه)  
دون الآخر فاذا أكره  
عبدا أو عكسه على قتل  
عبد فقتله فالتقصاص على  
العبد (ولو أكره بالغ  
مراهقا) على القتل فعليه  
(فعلى البالغ القصاص ان  
قلنا عمد السبي عمد وهو  
الأظهر) فان قلنا خطأ فلا  
قصاص على البالغ لأنه  
شريك مخطئ ولا قصاص  
على السبي بحال ولو أكره

في غير الحافز أو بالقصاص في الكل فيه تردد وصرح مافي حاشية شيخنا الثالث فراجعه نعم ان كان  
الامساك والالتقاء لنحو دفع صيال فلا ضمان أصلا (قوله مفرق فالتقمه حوت) أي حيوان قاتل ولو غير  
حوت وهذه المسئلة من توابع مسئلة الماء التي تقدمت فكان ذكرها معها أنسب ولعل عذره ضم مسئلة النار  
الى الأولى لتاسيها في الخلاف فتأمل (قوله وجب القصاص) سواء علم بالحوت أولا أذن له في الالتقاء أولا  
(قوله أو غير مفرق) فلا يجب قصاص وتجب دية شبه العمد ومحل ان لم يعلم بالحوت والاوجب القصاص كما  
علم (فتفيه) لو قذفه الحوت سالما قبل القصاص امتنع أو بعده وجب على من اقتص دية عمد في ماله  
لورثة المقتص منه ولا قصاص للشبهة (قوله فعليه أي المكروه بكسر الراء القصاص) وان تعدد أو كان بواسطة  
(قوله مثلا) راجع للقول المفسر بالجلية بعده فيشمل أمر من تخشى سطوتهم فانه أكره وإشارة نحو آخر  
بذلك (قوله اقتل هذا) خرج ما لو قال اقطع يده فقتله فليس من الأكره بل القصاص على القاتل وحده  
لأنه عدول عن المأمور به إلى أغلظ بخلاف ما لو أمره بالقتل فقطع يده لأنه من جللة المأمور به فهو مكره سواء  
مات منه أم لا قاله شيخنا الرمي وقال شيخنا الزيايدي ليس من الأكره اعدوله كالتى قبلها (قوله قتلتك)  
خرج ما لو قال أتلفت مالك أو قتلت ولدك مثلا فليس أكره ما لو ذكر له ما يتضمن تعذيبا نحو قطعك أربا  
أربا أي قطعا متعددة فهو أكره أيضا كما يأتي (قوله بأنه آثم بالقتل) أي ولو كان آلة لم يآثم ومنه يعلم أن  
القتل لا يباح بالأكره ومثله الزنا لكن لا حد عليه للشبهة بخلاف سائر المحرمات (قوله بأن عني) الأولى كان  
أخذنا بعده لأن من لا يجب القصاص عليه يلزمه نصف دية عمد في الحر ونصف قيمة في العبد (قوله وزعت  
عليهما) ان عني عنهما معا وكانا اثنين فان عني عن أحدهما يلزمه حصته أو زادوا على اثنين وزعت عليهم  
(قوله مراهقا) المراهبة وبالسبي المذكور بعده غير البالغ والمجنون كالسبي وقال ابن عبدالحق ان عمد  
غير المميز منهما كالخطأ وهو كذلك كما صرحوا به لكن من حيث انه لا قصاص على واحد منهما وعلى كل  
نصف دية عمد في ماله (قوله فعلى البالغ القصاص) وعلى الآخر نصف دية عمد في ماله كما مر (قوله  
شريك مخطئ) أي شريك من نزل فعله منزلة فعل المخطئ لأنه ليس من الخطأ في الظن بخلاف ما سياتي

[قوله لأن الهلاك الخ] أي فصار شبهة دارة للقصاص ثم هذا الثاني خرج الر بيع من الالتقاء من شاهر  
والأصح بين راد لهذا التخرج ومضعف له وذلك لأن الملقى لا قصاص عليه ولا دية وهما تجب الدية عند  
انتفاء القصاص قال الزركشي فظهر الفرق بينهما وهو أن الإرسال في الهواء لا يقتل مالم يصدم فلما اعترضه  
معترض نسب اليه وهما حصوله في الماء مهلك لا محالة قال ثم لا فرق بين أن يلتقمه الحوت قبل وصول الماء  
أو بعده اه وقوله ثم لا فرق الخ يشكل على الفرق فتأمل ثم رأيت هذا الذي ظهر لي مسطورا في الرافعي  
ثم قل عن الامام الفرق بأن الحوت ضار بطبعه وليس له اختيار فكان كالألة [قوله أو غير مفرق فالتقمه  
الحوت] أي ولم يعلم به الملقى والاوجب القود [قوله وكذا على المكروه في الأظهر] محل الخلاف اذا كان  
المكروه على قتله غير نبي والا فيجب القصاص قطعا [قوله ومقابل الأظهر وجه الخ] أي فكان كما لو  
ضربه واحتج له أيضا بحديث رفع عن أمي الخطأ الخ [قوله ولو أكره بالغ مراهقا] أي بالغ عاقل [قوله  
فعلى البالغ القصاص] أي وعلى السبي نصف دية مغلظة [قوله ان قلنا عمد السبي عمد] أي الذي له نوع تمييز  
وهو الأظهر قال الامام طريقة الخلاف ترجع الى أنا نقل فعل المكروه الى المكروه على صفته أم نجعل المكروه  
المباشر للقتل وننظر الى صفة فعل المكروه قال الرافعي رحمه الله وهذا يقدح في معنى الشركة اه يريد أن  
الراجع كون المكروه بالفتح شريكا وهذا يقتضى ترجيح القول بأنه آلة [قوله فان قلنا خطأ] عبارة



(قوله علم المكره بكسر الراء أنه رجل) فعليه القود إن كافأه والا ف نصف دية عمد وعلى المكره بالفتح نضدية خطأ (قوله أنه شريك مخطئ) ورد بأن الخطأ في الظن لا يعتبر كما تقدم (قوله لأنه لم يتعمد) فهو خطأ فعلى عاقلة كل منهما نصف دية الخطأ (قوله على صعود شجرة) ومثله نزول نحو بئر (قوله فزاق) وإن لم تكن مما يزلق عليها غالباً على المعتمد والتقييده عند من ذكره لتحريم مكان الخلاف وذكروه في بعض نسخ المنهج لا محل له (قوله فشبهه عمد) فعلى عاقلة المكره بكسر الراء دية شبه العمد كاملة (قوله وقيل هو عمد) هذا رأي الغزالي إن كافأه أو الدية أو القيمة (قوله فقتل نفسه) أي رهو عجز حر والا فالقود على مكرهه (قوله فلا قصاص) وعليه نصف دية عمد وكفارة خلافاً لابن حجر (قوله لاتحاد المأمور به والخوف به) يؤخذ منه أنه لو قطع طرف نفسه لم يكن أكرهاً قطعاً وأنه لو قال أقطع طرف نفسك والقتلتك كان أكرهاً قطعاً وأنه لو هدد بقتل يتضمن تعذيباً كان أكرهاً أيضاً وهو كذلك وصرح بهذه في الشرح الصغير (قوله والثاني يمنع ذلك) هل المراد يمنع الاختيار أو يمنع عدم الإكراه أو يمنع ما راجعه (تنبيه) لكل من المكره بفتح الراء والمكره على قتله دفع المكره بكسر الراء ولا ضمان فيه لو قتله (قوله فقتله) وكذا لو قطع طرفه لأنه من الجملة المأذون في اتلافها قاله ابن الرفعة وتبعه شيخنا الزبائدي وقال شيخنا الرملي بضمن العضو وقد تقدم عنهما قريباً عكس هذا فراجع (قوله لا قصاص) سواء انحدر أرقاً وحرية أو اختلفا لشبهة الاذن

الزركشي فإن قلنا عمده تخطأ البالغ [قوله وعلى البالغ القصاص في الأظهر] هذا هو الأظهر السابق حكايته في وجوب القصاص على المكره بالفتح [قوله قطعاً] صرح هنا بالقطع لأنه رتبة المكره في المؤاخذه دون رتبة المكره بالكسر بدليل ما سلف في المتن [قوله فالأصح وجوب القصاص على المكره] أي وعلى عاقلة الظان نصف دية مخففة خلافاً لما في الروضة من أنه لا شيء عليه [قوله ووجه المنع الخ] كذا في الروضة ووجه الأول أن المكره هنا لما جهل الحال وظن حل الفعل كان كالآلة للجاهل وأشبهه بالأمير صدياً لا يعقل ثم الوجوب مذسوب للتنبيه والتهديب قال البلقيني وغيره هو مفرع على مرجوح وهو كون المكره كالآلة قالوا والمعتد في الفتوى أنه لا قصاص لأنه شريك مخطئ ثم حكاه البلقيني عن تعليق القاضي وتعليق البغوي والنهاية والبسيط ومنع بعضهم صحة تفريعه على المرجوح قال فان محل الخلاف بين الراجح والمرجوح يصور بما إذا كان المكره والمكره عالين فرجوا فيه كون المكره شريكاً بالآلة لظهور إثبات نفسه أمام الجهل فلا يثار فهو بالآلة أشبه وبهذا التقرير تعلم أن وجوب القصاص هنا لا يشكّل بما سلف من أن البالغ لو أكره صبياً وقلنا إن عمده خطأ لا قصاص وذلك لأن جهل الحال هنا يقتضي إلحاق المكره بالآلة مفعود في صورة الصبي المذكورة لأنه عالم بالحال [قوله فلا قصاص على أحد] أي وعلى عاقلة كل نصف الدية وأطلق المتولى أن الحكم يتعلق بالرامي ولا شيء على المكره [قوله وقيل هو عمد] أي كافي جهل المكره السابق قال الزركشي وهذا مراده وليس بوجه [قوله أو على قتل نفسه] خرج الطرف وكذا الولد [قوله والثاني يمنع ذلك] علله الرافعي بأنه بالجهل وحله قاتله [قوله فالذهب] نظريه الزركشي بأن محل الطرفين الاذن المجرد ومع الإكراه فيه خلاف مرتب على الاذن المجرد قال ابن الرفعة محل الخلاف إذا أمكن دفعه بغير القتل والا فلا ضمان جزماً لأنه دفع صائل ولو عدل عن قتله إلى قطع طرفه فمات قال القاضي سألت عنها القفال فخرجها على مالوكه في الشراء بألف فزاده هل يجوز أولاً ونزع ابن الرفعة في ذلك وقال الاذن في اتلاف الكل اذن في اتلاف البعض فلا ضمان خلافاً لتخرج القفال [قوله بناء الخ] علل أيضاً بأن القتل لا يباح بالاذن فكان كاذن المرأة في الزنا لا يسقط الحد أقول في التشبيه بالمرأة نظر لانه

به فلا قصاص على المرامي وعلى البالغ القصاص في الأظهر إن قلنا عمد الصبي عمد فان قلنا خطأ فلا قصاص قطعاً (ولو أكره على رمي شاخص علم المكره) بكسر الراء (أنه رجل وظنه المكره صيداً) فرمى فمات (فالأصح وجوب القصاص على المكره) بالكسر ووجه المنع أنه شريك مخطئ (أو على رمي صيد فأصاب رجلاً) فمات (فلا قصاص على أحد) منهما لأنهما لم يتعمدا قتله (أو على صعود شجرة فزلق ومات فشبهه عمد) لأنه لا يقصد به القتل غالباً (وقيل) هو (عمد) فيجب به القصاص (أو على قتل نفسه) بأن قال اقتل نفسك ولا تقتلك فقتل نفسه (فلا قصاص في الأظهر) لأن ما جرى ليس بأكره حقيقة لاتحاد المأمور به والخوف به فكانه اختاره والثاني يمنع ذلك (ولو قال اقتلني وإلا قتلتك فقتله) المقول له (فالذهب لا قصاص) عليه للاذن لم يفتى القتل وفي قول من الطريق الثاني عليه القصاص بناء على أنه ثبت للولدت ابتداء (والأظهر) على عديم القصاص

(قوله لادية) يفيد أنه في الحرم يجب في الرقيق قيمته لأنه لا عبرة بأذنه في المال (قوله غير الائم) ظاهره أنه آثم وإن علم هو أو المأمور أنه ليس باكره فراجعه .

(فصل) في الجنابة من اثنين وماسعا (قوله معا) أي في وقت واحد (قوله فعلان) هو للجنس فيشمل ما لو كان فعلا واحدا منهما كأن رميا عليه صخرة ويشمل ما زاد على الفعلين من المتعددينهما أو من أحدهما (قوله من هقان) أي يقينا وعلم من كلامه أن الزهق أعم من المذفق (قوله ماسيائي) بقوله وإن جنى الثاني الخ (قوله هو القاتل) وعلى الآخر ضمان جرحه قودا أودية أو حكومة (قوله رجل) أي مثالا للرأه وغير البالغ وغير العاقل كذلك ولو قال شخص لكان أعم ولعل المصنف أراد اثبات الحكم في غير الرجل بالأولى لأنه من البرهان فتأمل (قوله إلى حركة مذبح) أي يقينا ولو بأخبار عدلين وكذا لو شك على ما هو الوجه لأن شغل ذمة الثاني مع الشك بعيد مع تحقق جنابة الأول (قوله ابصار ونطق) هما غير منونين على نية الإضافة لما بعد الثالث ولذلك عبر بعضهم باختيار يات ومن ذلك ما لو قطع رأسه أو قطع نصفين مثلا وصار بعد ذلك يتكلم فلا نظر لكلامه ولا يعتبر وإن انتظم لأنه اتفقا ومنه ما حكى أن رجلا قد نصفين وصار يتكلم وطلب الاستقامت وسقى وما حكى أن رجلا قطع رأسه ووقع منه مثل ذلك وأنه لصق رأسه بيده فالتصق وحلت فيه الحرارة فعاش زمنا طويلا فلا يسقط القود عن قاطعه ويرث ماله ولا يعود إليه وتخرج زوجاته عن عصمته ولا يهدن إليه كما هو الوجه الوجه فراجع (قوله أوقف الأول يده الخ) قال الزركشي والقطعان من بدو واحدة وكلام الشارح ظاهر فيه ثم قال ولا يقال إن فعل الثاني قطع أثر فعل الأول كالخز بعد القطع لأن انتشار الألم إلى الأعضاء الرئيسية بالقطع الأول من القطعين أي مع نسبة الموت إليهما معا فلا يرد المشبه به فراجع (قوله ولو قتل مريضا) ولو بضرب يقتله دون الصحيح وإن جهل مرضه كما يأتي لأن جهله لا يبيح له الضرب فيجب القصاص عليه ولو عفا عنه وجبت دية عمده في ماله وفارق عدم لزوم القود فيما لو كان به جوع سابق وجهله لأن الضرب ليس من جنس المرض ولذلك لو ضرب من به جوع ضربا يقتل مثله وجب القود ويؤخذ من التعليل السابق أنه لو أبيع له الشرب لنحو مؤدب لم يجب القود وهو كذلك ويلزمه دية عمده وقال ابن حجر دية شبه عمده (قوله بخلاف من وصل بالجنابة الخ) وهو المتقدم في قول المصنف وإن أنه الخ وذلك لوجود السبب فيه دون المريض ولو اندمات جروح جنابته واستمر محموا حتى مات فإن قال عدلان إن موته من الجنابة وجب القود والأفلاشي فيه (فتبيين) من وصل إلى الحالة المذكورة لا يصح منه اسلام ولاردة ولا وصية ولا لعان ولا قذف ولا عقد كبيع ولا حل كعتق كما مر لكن لا تشترع زوجته في العدة ولا تنقض عدنها لو ولدت حينئذ ولا تجب مؤنة تجهيزه ولا يجوز تجهيزه فلا يكفي غسله

حق الله تعالى وهذا حق الآذن [قوله فليس باكره] خالف في ذلك القاضي وتبعه ابن عبد السلام فلم ير الإبهام مسقطا لآلة الاكره قال ابن الرفعة وعليه فلا يجب القود على المسكوه بناء على اشتراط قصد العين .

(فصل) هو معقود لطريان المباشرة على المباشرة والسبب على السبب والحكم فيهما تقديم الأقوى والقسوية بين المتعادلين كذا قاله الزركشي . أقول وكأنه لم ينظر إلى ما في صدر الفصل لأنه مقدمة لما بعده [قوله إذا] قدرها المكان الفاء في قوله فقتلان [قوله مذفقان] هو خبر مبتدأ محذوف وليس صفة للفعلين لأنهما ينقسمان إلى المذفق وغيره ولا يصح أن ينقسماهما إلى المذفق وغيره لأنه يفسد بذلك قوله الآتي والا فقتلان [قوله فقتلان] أي لأنه لا يمكن إضافته إلى أحدهما دون الآخر ولا إسقاطه [قوله عيش مذبح] عبارة الامام لو انتهى إلى سكرات الموت وبدت أماراته وتغيرت أنفاسه لا يحكم له بالموت بل يلزم

(فليس باكره) فن قتله منهما فهو مختار لقتله فيلزمه القصاص له ولا شيء على الأمر غير الائم (فصل)

إذا (وجد من شخصين معا فعلان من هقان) للروح (مذفقان) بالجملة والمهمل أي مسرعان للقتل (كفر) للرقبة (وقد) للجنة (أولا) أي غير مذفقين (كقطع عضوين) مات منهما (فقتلان) فعليه ما القصاص وإن كان أحدهما مذفقا دون الآخر فقياس ماسيائي أن المذفق هو القاتل كذا في الروضة كأصلها (وإن أنه رجل إلى حركة مذبح بأن لم يبق ابصار ونطق وحركة اختيار ثم جنى آخر فالأول قاتل) لأنه صيره إلى حالة الموت (ويعزر الثاني) لمسه حرمة ميت (وإن جنى الثاني قبل الإنهاء إليها فإن ذفك كفر بعد جرح فالثاني قاتل وعلى الأول قصاص العضو أو مال بحسب الحال) ولا نظر إلى سرية الجرح لولا الخ لا استقرار الحياة عنده (والا) أي وإن لم يذفك الثاني أيضا ومات المجنى عليه بالجنابتين كأن

أجافه أوقف الأول يده من الكوع والثاني من المرفق (فقتلان) بطريق السراية (ولو قتل مريضا في النزاع وعيشه عيش مذبح وجب) بقتله (القصاص لأنه قد عيش عيش بخلاف من وصل بالجنابة إلى حركة مذبح)

ولا تصح الصلاة عليه ولا يجوز دفنه نعم تعتبر أفعال المريض من حيث الضمان مثلا ولا ينقل ماله للوارث بخلاف الجريح فيها فراجع .

**(فصل في اختلاف حال المقتول وفي اعتبار الكفاءة في القتل وغير ذلك مما سيأتي (قوله قتل) أي مسلم أو ذمي استغناؤه والواجب القود (قوله مسلما ظن كفره) أي حوابته بمعنى أنه تردد في حوابته وعدمها كاسلامه أو ذميته فالمراد بالظن مطلق التردد هـ** وفيما يأتي ويصدق في ذلك إن ادعاه (قوله زى الكفار) بكسر الزاى المحجمة أى عليه هيئة الحرب بين لأنهم المراد وعلم بذلك أن ذلك ليس بردة خلافا لمن زعمه بدارنا ومثله تعظيم آلهتهم بدارهم (قوله بدار الحرب) ومثله صفهم في دارنا لوجود المعنى فيه فهو هدر أيضا (قوله للعذر) أي بالتردد المذكور وخرج ما لو عهده حريا فبان مسلما فإن قتله بدارهم فهو هدر بالأولى من الظن أو بدارنا وجبت دية شبه عمد لا قصاص على المعتمد كذا قالوه والوجه في هذه القطع بعدم وجوب القصاص فتأمل (قوله أو بدار الاسلام وجبا) أي وجب القصاص ان وجدت شروطه والافلاكية (قوله وفي القصاص قول أنه لا يجب) قال العلامة البرلسي محل هذا فيما لو عهده حوابته فان ظنها وجب القصاص قطعاً وصريح كلام المصنف والشارح خلافه وهو الوجه وقد مرّت الإشارة اليه فراجع (قوله من عهده مرتدا) أو ظنه بالأولى (قوله أو ذميا) المراد غير حري في كافر (قوله أو ظنه قاتل أبيه) ولا يتصور فيه خلف العهد وخرج بما ذكره لو ظن أو عهده اسلامه فقتله ولو بدارهم ففيه القود قطعاً فان شك فيه وقتله بدارنا مطلقاً أو بدارهم وعلم مكانه فكدلك والافهدر وهذه مستثناة من عموم التردد السابق فتأمل فانه فيه نظر (قوله فالذهب وجوب القصاص) ينبغي تقييده بما تقدم في المسلم فتأمل (قوله وفيما عدا الأولى قول الخ) فالعبر عنه بالمذهب أحد القولين الموافق لطريق القطع في الجميع أصلاً وطردا (قوله بحث الرافعي الخ) فاجراء المصنف الطرق فيها نظراً لذلك البحث أو تخليفاً وهو الوجه إذ الرافعي ليس من أصحاب الوجوه (تبيينه) شمل ما ذكره ما لو كان قاتل المرتد هو الامام وبه قال الخطيب وهو الوجه وخالفه غيره (فرع) لو ترس الحريون بمسلم فان قتله من علم اسلامه بدارهم وجبت الدية والافلاقيه الرمي فراجع مع ما سيأتي

قاتله القصاص وان كان يظن أنه في مثل حالة المقدود اهـ هذا ولكن كلامهم في باب الوصايا قد يخالف هذا وصريح بذلك جماعة من الأصحاب ولو شرب سماً انتهى به الى حركة المذبوح فالظاهر أنه كالجريح

**(فصل قتل مسلماً)**

[قوله لا قصاص وكذا لادية في الأظهر] إطلاقه يقتضي ثبوت الخلاف سواء علم أن في دار الحرب مسلماً أم لا ولكن طريقة صاحب التقریب الجزم بوجوب الدية إذا علم أن فيها مسلماً أو قصد عين شخص يظنه كافراً وان اتنى الأمران فلا دية جزماً وان وجد أحدهما فلا دية على الأظهر ونفى الدية لقوله تعالى وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة. وثمة قال الرافعي رحمه الله تعالى من بمعنى في أي في عدوكم ولم يذكر الله سبحانه وتعالى فيه سوى الكفارة ولأنه أسقط حرمة باقائه بدار الحرب ووجوبها لأن ظاهر حال من في الدار العصية [قوله وفي القصاص قول] هذا القول قال الزركشي هو الأقرب لأن من خرج في دارنا على زى الكفار لا نرتاب في كونهم منهم . أقول فيه نظر لأن فرض المسئلة في الحريين والنفي في دارنا يظن أن يكون بأمان فاتجه وجوب القصاص عند تبين الاسلام [قوله من عهده مرتدا أو ذميا] لو كان بدارنا يظن فيها الظن قال الرافعي فالمتجه التسوية بينهما وبين ظن قاتل أبيه في القطع أو اثبات القولين [قوله ولو ضرب مريضاً الخ] من نظائر المسئلة لو وطئ أجنبية يظنها أمته المشتركة أو سرق نصاباً يظنه دونه بل قالوا في هذه الأخيرة يقطع قطعاً وينبني جربان خلاف القصاص فيها ومحله في غير المؤدب والافلاقي

**(فصل) اذا قتل مسلماً ظن كفره) بأن كان عليه زى الكفار (بدار الحرب لا قصاص) عليه (وكذا لادية في الأظهر) للعذر والثاني عليه الدية لأنها ثبتت مع الشبهة (أو بدار الاسلام وجبا) أي القصاص ابتداء والدية بدلا عنه (وفي القصاص قول) أنه لا يجب ونجب الدية (أو قتل) من عهده مرتدا أو ذميا أو عبداً أو ظنه قاتل أبيه فبان خلافه فالذهب وجوب القصاص عليه وفيما عدا الأولى قول بعدم الوجوب طرد في الأولى وفيما عدا الأخيرة طريق قاطع بالوجوب بحث الرافعي بحجته في الأخيرة (ولو ضرب مريضاً جهل مرضه ضرباً يقتل المريض) دون الصحيح (وجب القصاص) لأن جهله لا يبيح الضرب**

في القتل اسلام أو أمان) كافي القتل والحد (فيهر الحربي) لا انتفاء الشرط (والمرتد) في حق المسلم لذلك وسيدكر في حق ذمي ومرتد (ومن عليه قصاص كغيره) فيلزم قاتله القصاص (والزاني المحسن ان قتله ذمي قتل به) لأنه لا تسلط له على المسلم (أو مسلم فلا) يقتل به (في الأصح) نظراً الى استيفائه حداً لله والثاني قال استيفاء الحد للامام دون الآحاد وفي الروضة قال القاضي أبو الطيب الخلاف اذا قتل قبل أن يأمر الامام بقتله فان قتل بعد أمر الامام بقتله فلا قصاص قطعاً

(و) يشترط لوجوبه (في القاتل بلوغ وعقل) فلا قصاص على صبي ومجنون (والمذهب وجوبه على السكران) لتعديبه وألحق به من تعدى بشرب دواء من العقل وهذا كالمستثنى من شرط العقل وهو من قتل ربط الأحكام بالأسباب وفي قول لا وجوب عليه كالمجنون أخذاً مما تقدم في كتاب الطلاق في تصرفه (ولو قال كنت يوم القتل صبياً أو مجنوناً صدق بيمينه ان أمكن

في الجهاد (قوله) ويشترط لوجوب القصاص) ومثله الدية وانما قيد به لعطف ما بعده عليه الآتي (قوله) فيهر الحربي) أي مطلقاً والقيد بعده في المرتد (قوله) ومن عليه الخ) جملة مستأنفة (قوله) والزاني المحسن ان قتله ذمي قتل به) وكذا ان قتله مرتد أو زان محسن مثله والعلة قاصرة (قوله) أو مسلم فلا) أي لا يقتل به مسلم غير محسن ولو زانيا ولا محسن غير زان وأخذ البلقيني بما ذكر أنه لا يقتل كافر غير محسن بقتله كافرًا محصناً .

(تنبيه) شمل الزاني المحسن ما لو ثبت زناه باقراره وان رجع وحكم الحاكم بصلحه رجوعه وعلم القاتل بذلك وهو كذلك لسقوط حرمة (قوله) نظراً الى استيفائه حداً لله) أي في الواقع وان لم يقصده بل وان قصد خلافه نظراً الى أن شأن المسلم أنه من أهل استيفائه ولذلك لو لم يكن من أهل استيفائه كذمي قتل به (قوله) ومجنون) نعم ان تقطع جنونه وجنى حال إفاقته وجب القود عليه ويقتص منه حال جنونه وسكت كغيره عن الغمى عليه والتأمم والقياس لا قصاص عليهما ووجوب دية عمد في مالهما (قوله) والمذهب الخ) كان الأولى التعبير بالأظهر أو المشهور لعدم الطرق كما أشار اليه الشارح (قوله) لتعديبه) فالمراد به من سكر تعدياً أما غيره فهو من أفراد من قبله (قوله) كالمستثنى) وليس مستثنى حقيقة لعدم أداة الاستثناء (قوله) كالمجنون) يفيد أن محل الخلاف اذا وصل الى حالة الجنون والافيجب القود قطعاً ولو اختلفا في أنه جنون أو سكر صدق القاتل بيمينه (قوله) يوم القتل) أي وقته (قوله) وعهد الجنون) ولومرة وان طال عهدهما ولو تعارض بينتان بجنونه وعقله تساقطا ووجب القود نظراً لحالة التكليف قاله شيخنا وغيره وفيه تأمل ٧ بوجوب الدية فقط (قوله) أناصبي الآن) أي وأمكن فلا قصاص ولا يحلف وحيث سقط القصاص عن الصبي والمجنون وجب دية عمد في مالهما (قوله) ولا قصاص) أي ولادية (قوله) على حربي) أي بلا أمان وان أسلم بعد ذلك أو كانت عاتيه نابتة بخلاف ما مر في

[قوله وقيل لا] أي كما لو جوعه جوعاً لا يقتله وكان هناك جوع سابق جهله والفرق أن الضرب ليس من جنس المرض بخلاف الجوع فإنه من جنس الجوع السابق وأيضاً الجوع يخفى بخلاف المرض السابق [قوله لوجوب القصاص] لو قال لوجوب الضمان كان أولى بدليل قوله فيهر ولكن الحامل على ذلك قوله بعد وفي القاتل وكذا قوله ومكافأة وقوله اسلام أو أمان مراده أن العصمة محصورة في هذين ويرد ضرب الرق على الأسير الوثني ونحوه لأنه داخل في الثاني [قوله به] أي الا أن يكون مثله [قوله في الأصح] أي سواء ثبت بالبيعة أو بالاقرار خلافاً لما في التنبيه تبعاً لما روي من اختصاص ذلك بالأول ثم حاصل ما في الزركشي عدم الوجوب فيما لو قتله بعد الرجوع لاختلاف العلماء في صحته ثم رأيت الأذرعى قال اذا قتله بعد العلم بالرجوع وجب القصاص قطعاً [قوله بلوغ وعقل] أي ليدخل في أدلة القصاص ثم اذا وجب وطراً الجنون بعد ذلك استوفى منه حال الجنون ولو كان نبوته باقراره (تنبيه) ينبغي أن يزد وعصمة لماسيأتي في الحربي [قوله أخذاً مما تقدم] أي وهو انتفاء الفهم الذي هو شرط التكليف وما نقله في الروضة عن أصحابنا في الأصول من أنه غير مكلف وأن مرادهم بذلك عدم خطابه في حال السكر [قوله ولا يحلف] عبارة المحرر ولا يمكن تحليفه قيل وهي أحسن لأشعارها بالعلة [قوله على حربي] أي اذا أسلم بعد ذلك أو عقد له ذمة ولو كان اسلامه بين جرحه وموت المجروح [قوله يجب القصاص على المعصوم] قال الزركشي أي في حق المؤمن وأما في حق بعضهم مع بعض فسيأتي قال والدليل حديث من احتل مسلماً وقتله فهو به قود [قوله والمرتد] هذا العطف يقتضي أن المرتد لا يدخل في اطلاق المعصوم

وبه علة الاسلام في الثاني (ومكافاة) بالهمز من المقتول للقاتل (فلا يقتل مسلم بذي) لحديث البخاري لا يقتل مسلم بكافر (و يقتل  
 ذي به) أي بمسلم (و بذي وان اختلفت ملتهما) كيهودي أو نصراني (فلو أسلم القاتل لم يسقط القصاص ولو جرح ذي ذميا وأسلم  
 الجرح ثم مات الجرح) (١٠٦) فكذا) أي لم يسقط القصاص (في الأصح) للمكافاة وقت الجرح والثاني

ينظر الى المكافاة وقت  
 الزهوق (وفي صورتين  
 أما يقتص الامام بطنب  
 الوارث) ولا يفوض اليه  
 حفرا من تسليط الكافر  
 على المسلم (والأظهر قتل  
 مرتد بذي) والثاني  
 لالبقاء علة الاسلام في  
 المرتد وعورض بأنه غير  
 مقرر بالجزية (و بمرتد)  
 والثاني لا اذ المقتول مباح  
 الدم (لا بذي بمرتد) والثاني  
 يقتل به لبقاء علة الاسلام  
 فيه وعورض بما تقدم  
 (ولا يقتل حر بمن فيه رق)  
 لعدم المكافاة (ويقتل  
 قن ومدير ومكاتب وأم  
 ولد بعضهم ببعض)  
 لتساقطهم بتساركهم في  
 المملوكية (ولو قتل عبد  
 عبدا ثم عتق القاتل أو)  
 جرح عبدا ثم عتق)  
 الجراح (بين الجرح  
 والموت فكك حدوث  
 الاسلام) للذي القاتل  
 أو الجراح فيما تقدم وهو  
 عدم سقوط القصاص في  
 القتل وكذا في الجرح في  
 الأصح (ومن بضه حر  
 لو قتل مثله لا قصاص وقيل  
 ان لم تزد حرية القاتل)

الجرح لأن القتل فيه معلق بالبلوغ (قوله وبقاء علة الاسلام) فهو ملتزم للأحكام حكما وليس له تأويل  
 وبذلك فارق ما لو قتل باغ عادلا في القتال حيث يهدر (قوله ومكافاة) وأصلها في اللغة المساواة والمراد بها  
 هنا أن لا يزيد القاتل على المقتول بإيمان أو أمان أو حرية أو أصلية أو سيادة (قوله فلا يقتل مسلم) ولو  
 زانيا محصنا أو رقيقا (قوله بذي) كغيره من الكفار أو لم تبلغه الدعوة بالأولى ولعله ذكره للرد على أبي  
 حنيفة نعم ان حكمه لم ينقض حكمه (قوله وبذي) وبمعاهد ومؤمن وكذا يقال فيما بعده (قوله وأسلم  
 الجراح) خرج ما لو أسلم قبل الجرح ولو بدعواه لأنه المصدق فيها فلا قصاص وكذا لو أسلم بعد الرمي لم يجب  
 قصاص أيضا كما لم مما يأتي من أن المكافاة تعتبر من أول أجزاء الجنابة الى الزهوق (قوله والأظهر قتل  
 مرتد بذي) وبمعاهد كما مر ويقدم قتله قصاصا على قتله بالردة لأنه حق آدمي فان عني عنه قبل موته قتل  
 بالردة ولا أرض ولادية للعاني لأنه لا يجب شئ منهما في مال المرتد على الراجح المعتمد الا ان عني بعد اسلامه  
 (قوله وعورض الخ) بل هو مردود لأن بقاء علة الاسلام فيه توجب زيادة في اهداره بدليل عدم محبة  
 بيع مرتدة وعدم محبة تزويجها من كافر وشمل ذلك ما لو أسلم المرتد بعد جنابته وهو كذلك كما تقدم (قوله  
 ولا يقتل حر) ولو ذميا بريق ولو مسلما خلافا لأبي حنيفة نعم ان حكمه لم ينقض حكمه كما مر ودليل عدم  
 القتل حديث لا يقتل حر بعد وما ورد بخلافه لم يثبت أو منسوخ أو مقيد (قوله بمن فيه رق) ولو بالشك فلو  
 قتل حر عبدا من ثلاثة أعبد عتق أحدهم منهما وخرجت الحرية للمقتول لم يجب قصاص وكذا لو شك في  
 أنه حر أو رقيق نعم ان قتله بدارنا وجب القود وكذلك القبط (قوله ومكاتب) نعم لا يقتل مكاتب بقتله عبده  
 وان كان أصله على المعتمد نظرا للسيادة فيه (قوله ومن بضه حر لو قتل مثله لا قصاص) والمثلية من حيث  
 التبويض لا المقدار كما يدل له الخلاف المذكور وفي التساوي قال شيخنا الرمي يتعلق ربع الدية وربع القيمة  
 بماله وربع بهما برقبته وبذلك علم محبة ما أفتى به العراقي وغيره من أنه لو قطع من نصفه حر يد نفسه لزمه بمن  
 [قوله فلا يقتل مسلم بذي] نص عليه لخلاف أبي حنيفة وغيره يفهم بالأولى وكذا حكم المسلم اذا  
 قتل من لم تبلغه الدعوة لا يقتل به [قوله والثاني الخ] أي هو كما لو جرح مسلم مسلما ثم ارتد  
 الجرح ومات ويجب بأن هذا خرج عن العصمة بخلاف مسئلتنا [قوله قتل مرتد بذي] أي لأن  
 المرتد أسوأ حالا منه [قوله والثاني] قديو يد بعدم محبة بيع العبد المرتد للذي [قوله وبمرتد] فتكون  
 عصمته بالنظر الى اسلامه السابق وقديق قدح في قصر العصمة على الاسلام والأمان [قوله لا بذي بمرتد]  
 الخلاف في هذه بناء الفقال على الخلاف في عكسها وكما لا يقتل به لا يضمنه [قوله يقتل به] أي وطلبه  
 للامام [قوله وعورض] قال الزركشي منشأ الخلاف أن المرتد مهدر في نفسه أم معصوم عن غير المسلمين  
 لأن قتله تصرف شرعي [قوله وغارض نافي القصاص الخ] مما يدل له اتفاقهم على أنه لو آل الأمر الى  
 الدية وكانا نصفين تعلق ربع الدية وربع القيمة بماله ومثلها برقبته .

(فرع) شخص له عبيد ثلاثة أعتق واحدا منهم ومات واحد وقتل واحد قبل موته يقرع بينهم  
 فان خرج العتق لأحد الحيين فظاهر وان خرج على المقتول بان أنه قتل حرا وكانت الدية لورثته قال  
 القاضي ولا قصاص على ظاهر المذهب لأن الحرية لم تمنع عليه وقت الموت بخلاف ما لو قال أنت حر قبل

على حرية المقتول بأن كانت قدرها أو أقل منها

(وجب) القصاص لأن المقتول حيثنذ مساو أو فاضل وعارض نافي القصاص بأنه لا يقتل بجزء الحرية جزء الحرية وجزء الرق جزء  
 الرق بل يقتل جميعه بجميعه حرية ورقا شالعا فيلزم قتل جزء حرية بجزء رق وهو ممتنع

جرح



(ولا قصاص بين عبد مسلم وحزبي) بأن قتل الأول الثاني أو عكسه لأن المسلم لا يقتل بالذمة والمحرر لا يقتل بالعبد ولا تجبر الفضية في كل منهما  
 قبيسته (ولا) قصاص (بقتل ولد) للقاتل (وان سفل) لحديث لا يقاتل لابن (١٠٧) من أيه صححه الحاكم والبيهقي

والبغت كالابن والأم كالأب  
 قياسا وكذا الأجداد  
 والجدات وان علوا من  
 قبل الأب أو الأم والمعنى  
 فيه أن الوالد كان سببا في  
 وجود الولد فلا يكون  
 الولد سببا في عدمه (ولا)  
 قصاص (له) أي للولد على  
 الوالد كأن قتل عتيقه  
 أو زوجة نفسه وله منها ابن  
 (ويقتل بوالديه) بكسر  
 الدال أي بكل منهما  
 كغيرهم (ولو نداعيا)  
 مجهولا قتلته أحدهما فإن  
 أحقه القاتل بالآخر  
 اختص (أي الآخر لثبوت  
 أبوته (والا) أي وان  
 لم يلحقه به (فلا) يقتص  
 لعدم ثبوت أبوته وبعبارة  
 المحرر وغيره أن أحقه  
 بالقاتل فلا قصاص وفي  
 الروضة كأصلها لو أحقه  
 بغيرهما اقتص أي ان  
 ادعاء (ولو قتل أحد  
 أخوين) شقيقين (الأب  
 والآخر الأم معا) والمعية  
 والترتيب الآتي بزهور  
 الروح (فلكل) منهما  
 (قصاص) على الآخر لأنه  
 قتل مورثه (ويقدم)  
 للقصاص (بقرة) أحدهما  
 (فان اقتص) الآخر (بها)

قيمته لسببه (قوله ولا قصاص بين عبد مسلم وحزبي) وهذا تصريح بما هو معلوم من عموم كلامه المتقدم  
 كما مر الإشارة إليه (قوله ولا يقتل ولد) أي لا يقتل والدان علا بقتل ولده ولو منفيا بلعان على المعتقد  
 وينقض الحكم بقتله إلا أن الان أضجعه وذبحه كالهيمة لقول الامام مالك به حيثئذ (قوله ولا قصاص له) أي  
 لو ورت الولد قصاصا على والده لم يقتص منه بل قال ابن الرضا ولا يرث القصاص أيضا لمقارنة المسقط للسبب  
 (قوله ولو نداعيا) هي من أفراد ما قبلها لا فائدة أن الأصالة تسقط القود وان ثبتت بعده بالاجتهاد وتقدم  
 البيينة على القاتل وان تأخرت عنه وعلى الانتساب بعد بلوغه أيضا (قوله وان لم يلحقه به) سواء أحقه  
 بالقاتل أو بغيره أو لم يلحقه بأحد أو تحير فلا قصاص فهي أعم من عبارة المحرر وشاملة أيضا لما في الروضة ولو لمع  
 الشرط الذي ذكره الشارح فهي أولى من عبارتهما جميعا فتأمل (قوله شقيقين) زاد في المنهج حارث بن  
 وهولابد منه لدفع احتمال أن للأب زوجة أخرى غير أمهما وأحتمال شقيق ثالث لم يقتل مع أخويه فقول  
 البرلسي لم أفهم للتقييد به معنى غير مستقيم (قوله معا) أي قتيلا على الأوجه وقال شيخنا ولو احتملا بأن شك  
 في المعية وفيه نظرا لاحتال السبق في كل منهما فلا قصاص عليه ولو علم السبق ورجى وقف الأمر إليه  
 ولا فالصالح فراجع (قوله فلكل قصاص) فان عفا أحدهما اقتص منه دون الآخر (قوله بقرة) أي  
 وجوباً في فعلها والتقديم بها (قوله أحدهما) هو نائب فاعل يقدم وهو المقتص منه ولا ينافيه المبادرة  
 المذكورة لأنها قبل القرعة كما ذكره الشارح خلافا لما ذكره بعضهم فراجع (قوله أرجحهما في الروضة  
 الثاني) أي تقديم البادى بالقتل للاقتصاص وهو العتمد ولا يصح التوكيل لبطلانه بالموت وللإمام

جرح فلان لك يوم فاذا جرح ومات وجب القصاص وهذا الذي قاله حكامه الرافي عن بعض الأصحاب [قوله ولا  
 قصاص بقتل ولد] نقل الشافعي رحمه الله تعالى في ذلك الاجماع ومراده في الجملة والافتقار خلف مالك فيما لو ذبحه  
 كالشاة ولو قتل في قطع الطريق ففيه قولان حكاهما النووي رحمه الله ولو كان منفيا بلعان فلا قصاص يقتله  
 أيضا لأنه بصدد أن يلحقه بالاستيلاء [قوله وان سفل] لأنه حكم يتعلق بالولادة فاستوى فيه السافل والعالي  
 كالارث وغيره كالنفقة [قوله ويقتل بوالديه] لأن أخذ الأقص بالأكل اقتصار على بعض الحق وعكسه  
 استفضال عن الحق قاله الماوردي [قوله قتل أحدهما] أي ولو قبل العرض على القاتل لجواز العرض  
 بعد الموت على الصحيح وقوله أحدهما لا مفهوم له إذ لو قتله فالأمر كذلك لأن شريك الأب يقتص منه  
 [قوله اقتص] أي ولا يقدح في ذلك كون القتل صادرا قبل انكشاف الحال خلافا لماوردى وقوله أي  
 الآخر إشارة إلى أن اقتص مبنى للفاعل فيكون قوله الآتي فلان لا يقتصاص الآخر فقط للمطلق القصاص  
 فلا يرد ما قاله بن الفركاح من أن عبارة المنهاج تقتضي أنه لو أحقه بغيرهما لا يقتص منه لأنه انما يتوجه اذا  
 كان اقتص مبني للجھول [قوله لعدم ثبوت الخ] من هنا تعلم أنه لو رجع القاتل عن الاستحقاق اقتص  
 منه وان لم يلحقه القاتل بأحد من لوزوجت امرأتى العدة وأنت بولدي يمكن أن يكون من كل منهما فانها  
 كاتني قبلها الا في شيء وهو أن الجھود لا يفيد النفي لثبوت النسب بالفراش فلا يسقط بالجھود [قوله فلا  
 قصاص] [تتم] عبارة المحرر وان أحقه بالآخر اقتص [قوله شقيقين] شرط الصحة قوله فلكل  
 منهما القصاص على الآخر وبغير ذلك مما يأتي وأما اشتراط الحيابة فلا وجه له فيما يظهر لي [قوله الآخر]  
 جعل الفاعل فيأمر ضمير أحدهما وجعله فيما هنا ضمير الآخر والصواب أن يقول بدل الآخر من

لومبادرا) أي قبلها (فلو ارث المقتص منه قتل المقتص ان لم نورث قاتل بحق) وهو الراجح (وكذا ان قتل مرتبا ولا زوجية)  
 بين الأب والأم أي فلكل منهما القصاص على الآخر ويقدم له بالقرعة أو من ابتداء بالقتل وجهان أرجحهما في الروضة الثاني  
 ولو بغير من أريد الاقتصاص منه بالقرعة أو لا بتدائه بالقتل فقتل الآخر

فقطرته قتل ( والا ) أي وان كانت زوجية بين الأب والأم ( فعل الثاني فقط ) القصاص لأنه لو سبق قتل الأب لم يرث منه قاتله ويرثه أخوه والأم وإذا قتل ( ١٠٨ ) الآخر الأم ورثها الأول فتنقل اليه حصتها من القصاص ويسقط باقية

قتلها معا ( قوله فعلى الثاني فقط ) نعم قال البلقيني لو وجد مانع من تقديم أحدهما مع الزوجية كعدم ارتها أو بغيره كالدور فعلى كل القصاص منه كأن كان الولدان من أمته التي أعتقها في مرض موته وتزوج فيها ( قوله حصتها ) وهي الثمن ويلزمه لورثة أخيه الباقي وهو سبعة أثمان الدية ( قوله وسواء ) أي في القتل وتوزيع الدية كما تصرح به عبارة المنهج ( قوله ولا يقتل شريك خطيئ ) خرج بالقتل القطع وسيأتي والمراد بالمشركة نسبة الموت إلى فعليهما معا لا حقيقة المشاركة من وجود فعليهما معا كما يعلم مما بعده وشمل الخطيئ نحو الأب في قتل ولده خطأ فيغلب جانب الفعل ومنه شريك صبي ومجنون لا تميز لهما لأن غيرهما عمده عمد كاسر ومنه شريك سبع أوحية كما في الأنوار وقيد شيخنا بما لا يقتل غالبا منهما واعتمده مخالف لما في حاشيته والافقتل شريكهما والوجه التعميم كافي الحاشية لأنه لا تميز لهما فلا يقال عمدهما عمد فتأمل ( قوله بعد القطع ) هو قيد لتسميته شريك قاطع لا للحكم بل هو عام شامل للعية والقبلية ويمكن دخول العية في كلامه بأن يكون المراد بعد الشروع في القطع فيشملهما ويعلم وجود القود في قبلية بالأولى ( قوله بعد جرح الدافع ) فيه ما ذكر قبله ولو كان الثاني دافعا أيضا لم يضمن كالأول ( قوله وفرق الخ ) قد يقال لا حاجة لفارق لعدم الجامع إذ لا يشبه من لا يضمن أصلا بمن هو ضامن بالمال إلا أن يقال ذكر الفرق لإفادة القاعدة وهي أن من امتنع قتله لعني في فعله لا يقتل شريكه ومن امتنع قتله للعني في فعله أو لعني في ذاته يقتل شريكه ومنه ما للورميا مسلما في صف كفار وأحدهما عالم به دون الآخر فيقتل العالم لا الجاهل لعذره بالجهل وهو معنى في ذاته وأوليس في فعله ومنه ما لو أكرهه على رمي شخص ظنه المسكره بفتح الراء صيدا فيقتل المسكره بكسر الراء دون المسكره بفتحها لعذره كاسر ومنه هنا يعلم أن الأولى في القاعدة أن يقال يقتل شريك من امتنع قتله للعني في فعله كما مر فتأمل ( قوله أورث الخ ) أي فالزهورق حصل بما يجب فيه القود وما لا يجوز فيه القود فهو من قاعدة اجتماع مقتض ومانع فغلب الثاني وليس ذلك في القاعدة الثانية لأن المانع فيها أمر خارج عما حصل به الزهورق فتأمل ثم اللازم للخطيئ حصته من دية الخطأ على

أحدهما لأنه لا يصح تقدير الآخر مع قوله بها فان قيل قوله ويتقدم للقصاص معناه ويقدم لاستيفاء القصاص منه فيكون واقعا على المستوفى منه لا على المستوفى قلنا لكن ينقل الاشكال الى قوله أو مبادرا فتأمل [ قوله فلورثه ] أي الآخر [ قوله ورثها ] أي فبرث ثمن القصاص ويجب عليه لأخيه الذي قتل الأم سبعة أثمان الدية [ قوله واستحق قتل أخيه ] أي ويلزم هذا المستحق لأخيه المذكور [ ثلاثة أرباع الدية ] قوله ويقتل الجميع بواحد [ قال الزركشي بشرط أن يكون فعل واحد لو انفرد لقتل أه و يجب تقييده بما إذا لم يتواطأوا على أنه سيأتي في مسألة السياط الآتية اشتراط التواطؤ مع أن صورتها أن فعل كل واحد الخ قال فيها الزركشي وفارق الجراح حيث لا يشترط فيها ذلك لأن الجرح يقصد به الهلاك بخلاف هذا فانظر كيف يجتمع كلامه ويجوز أن يحمل كلامه هنا على اشتراط أن يكون له مدخل في التلف [ قوله وعن جميعهم ] هذا يفهم بالأولى [ قوله ويقتل شريك الأب ] خلافاً لأن حنيفه رحمه الله لنا ما لو عفا أحد الشريكين وما للورميا ثم مات أحد الراميين قبل الاصابة [ قوله بعد القطع ] أفهم عدم القصاص في العية والسبق وليس مراداً فيما يظهر [ قوله بعد جرح الدافع ] فيه نظر [ قوله لأنه شريك من لا يضمن ] عبارة غيره لأن من لا يضمن أخف حالاً من تضمين الخطيئ وفارق شريك الأب بأن فعل الأب مضموم [ قوله بأن الخطأ شبهة في الفعل ]

ويستحق القصاص على أخيه ولو سبق قتل الأم سقط القصاص عن قاتلها واستحق قتل أخيه ( ويقتل الجميع بواحد ) كأن ألقوه من شاطئ أو في بحر أو جرحوه جراحات مجتمعة أو متفرقة ( وللولى ) الغزو عن بعضهم على حصته من الدية باعتبار ( الرمس ) وعن جميعهم على الدية فتوزع على عددهم فصل الواحد من العشرة عشرها وسواء كانت جراحة بعضهم أخش أو عدد جراحات بعضهم أكثر أم لا ولو كانت جراحة بعضهم ضعيفة لا تؤثر في الزهورق كاللشدشة الخفيفة فلا اعتبار بها ( ولا يقتل شريك خطيئ ) شريك ( شبه عمد ) ويقتل شريك ( الأب ) في قتل الولد ( وعبد شارك حرافى عبد وذمى شارك مسلما في ذمى وكذا شريك حرى ) في مسلم ( و ) شريك ( قاطع قصاصا أو حدا ) بأن جرح المقتوع بعد القطع فأت منها ( وشريك النفس ) بأن جرح الشخص نفسه وجرحه غيره فأت منها ( و ) شريك ( دافع الصائل )

أي

بأن جرحه بعد جرح الدافع فأت منها ( في الأظهر ) والثاني لا يقتل في الصور المذكورة لأنه شريك لا يضمن كشریک الخطيئ وفارق الأول بأن الخطأ شبهة في الفعل أورث في فعل الشريك

عاقلته واللازم في شبه العمد حصته من دية العمد على عاقلته واللازم لشریکهما حصته من دية العمد في ماله  
 وظاهر كلامهم أن الدية موزعة عليهما نصفين وهو واضح إن استويا في الجناية كأن قطع أحدهما يده  
 والآخر اليد الأخرى والا كأن قطع أحدهما يده والآخر أصبعه مثلا فيزني أن يجب على كل واحد بقدر  
 جنايته وقيل لو أوجبت جناية أحدهما قودا كأن قطع يده عمد أو آخر يده الأخرى خطأ ومات بهما فلا قود  
 في النفس وعلى الخطي نصف دية الخطأ ويقاد من العامد في اليد ولا شيء عليه من الدية فإن كان المقطوع عمدا  
 أصبا اقتص منه فيه ولزمه أربعة أعشار الدية كذا نقلوه فراجعوه وحرره فانه غير مستقيم (قوله ولو جرحه  
 الخ) هذه من أفراد ما تقدم وذكرها لدفع تزهم أن الشخص لا يسمى شريك نفسه (قوله في الأولى)  
 وعليه فيها نصف دية مخففة على العاقلة ونصف دية مغلظة في ماله قال شيخنا الرمي مع قود الجرح إن كان كما  
 قالوا وفيه نظر بما مر آتيا بل هو سهو لأنه شريك خطي لما فيه من تضاعف الغرم فراجعوه والذي يتجه أنه  
 مع قود الجرح إن قتل به لا غرم فيه كما تصرح به عبارة الخطيب وغيره وقد تقدم عن شيخنا فراجع وتأمل  
 (قوله فيما بعدها) وعليه فيه ضمان جرحه حالة العصمة قودا أو مالا (قوله ولو داوى) هو مثال فالخيانة  
 والسك ونحوهما كذلك (قوله جرحه) خرج به ما لو داوى جرح غيره في المذنب يجب عليه القود  
 وحده وعلى الأول ضمان جرحه من المال قاله شيخنا وظاهره عدم وجوب القود فيه وإن كان عمدا  
 وأمكن وفيه نظر فراجعوه فيما يقتل غالبا وعلمه يجب القود عليهما والافدية شبه العمد عليهما كذا قاله  
 شيخنا وفيه نظر والوجه أن على الأول ضمان جرحه من دية العمد وعلى الثاني حصته من دية شبه العمد  
 إن لم يقتل غالبا وعلمه والافن دية الخطأ فتأمل (قوله مذنب) ولو جاهلا بحاله (قوله فلا قصاص على  
 جرحه) أي من حيث النفس ولا دية أيضا من حيث النفس ويلزمه ضمان جرحه فقط قودا إن علم المجروح  
 الحال والافن دية العمد فقول شيخنا على جرحه نصف دية شبه العمد فيه نظر فراجعوه (قوله فشریک  
 جرح نفسه) أي جرحه شريك جرح نفسه فعليه القصاص كما مر (قوله أصحها) أي الأوجه يجب  
 أي القصاص على السك إن تواطوا فإن حصل عفو عنهم وزعت دية العمد عليهم على عدد الضربات  
 لأعلى عدد الرءوس وفارق الجراحات فيما مر بأن الضرب لا يقصد به الإهلاك غالبا ولا يعظم تأثيره لكونه في  
 ظاهر البدن ولو حصل العفو عن بعضهم فعليه ما يخصه بعدد ضرباته (قوله بخلاف الخ) أي إذا لم يتواطوا  
 لا قصاص عليهم وعلى كل حصته من دية شبه العمد بعدد الضربات أيضا (قوله عن القاتل) أي واحترز  
 بقوله وضرب كل واحد غير قاتل عمالو كان ضرب كل واحد قاتلا لو انفرد فعليه القصاص فإن وجد عفو  
 أي فكان كالو صدر الخطأ والعمد من شخص واحد [قوله فيه] أي في الفعل فالضهير فيه راجع  
 لقوله شبهة في الفعل [قوله إذا وخطأ] هو بدل من قوله جرحين [قوله وهو قاتل نفسه] سواء  
 أعلم بحال السم أم لا وكما ينتق القصاص لادية أيضا ولكن عليه قصاص الجرح أو أرشه [قوله  
 لم يقتل] أي جرمًا [قوله لقصد الداوى] هذا الوجه زيفه الروياني بأنه لا يعتبر قصد الفاعل بل  
 كون الفعل ما يقصد به القتل غالبا ثم من تعليل هذا الوجه يستفاد أن محل الخلاف إذا قصد  
 الإصلاح فلو استجبل لراحة نفسه مثلا فهو شريك قاتل نفسه قطعا .

(قائدة) قال الامام السم شيء يضاد القوة الحيوانية [قوله حال السم] أي في غلبة القتل به وعدمه  
 [قوله بخلاف الخ] قيده المتولى بما إذا لم يعلم المتأخر تقدم ضرب غيره والا فهو كالو حبسه في  
 بيت وجوعه مع علمه بجوعه السابق وشرط الامام لأصل المسئلة أن تكون جملة السيات بحيث يقصد  
 بها الهلاك غالبا ووجه اشتراط التواطؤ أن الهلاك لا يقصد بمثل هذا الفعل الا مع التواطؤ .

(فبالقرعة) بينهم فمن خرجت قرعته قتل به (وللباقين) في المسائل (التي بقت) أخذ من الرافعي في الشرح (فلو قتله غير الأول) في الأولى (عصى ووقع) قتله (قصاصا ولأول دية والله أعلم) ولو قتله غير من خرجت قرعته فظاهر أن الحكم كذلك .

### (فصل)

إذا جرح حريا أو مرتدا أو عبد نفسه فأسلم (الحربي أو المرتد) (وعتق) العبد (ثم مات بالجرح فلا ضمان) من قصاص أودية اعتبارا بحالة الجنابة (وقيل تجب دية) اعتبارا بحالة استقرار الجنابة (ولو رماهما) أي الحربي أو المرتد والعبد (فأسلم وعتق) قبل إصابة السهم ثم مات بها (فلا قصاص) لعدم الكفاءة في أول أجزاء الجنابة (والمذهب وجوب دية مسلم مخففة على العاقلة) اعتبارا بحال الإصابة وقيسل لا تجب اعتبارا بحال الرمي والخلاف مرتب في الشرح على الخلاف فيما إذا سلم وعتق بعد الجرح وأولى منه بالوجوب وكان تعبير المصنف فيه بالمذهب لذلك وهو مخففة على العاقلة

فكأمر ولو اختلف ضربهم فلكل حكمه في القصاص والدية وقيد شيئا وجوب القصاص في هذه من علم بضرب غيره وفيه نظر فراجع (قوله أو أشكل) هو عطف على مرتب بدليل جمع المسائل بعده ولو عطف على ماتوا أو أريد بالمعية ما يشمل المحتملة لكان جائزا لكنه خلاف الظاهر (قوله فبالقرعة) وهي واجبة لقطع النزاع (قوله كذلك) أي يقع قتله قصاصا وإن أساء في هذه كالتى قباه وأغيره الدية ولو قتله أولياء القتلى أو بعضهم أساءوا وحصل لكل منهم بقدر حصته من عددهم وله المطالبة بما بقي فلو كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث دية مقتوله من قدرها ولا قصاص عليهم لأن قتلهم بحق .

(نفيه) الدية الواجبة يعبر في قدرها عن نفس المقتول لا القاتل كما سيأتي في العفو وتؤخذ من تركه الحر إن كانت والا فني ذمته حتى يطالبه المجني عليه بها في الآخرة وفي رقبة الرقيق فإن مات فالمطالبة عليه في الآخرة أيضا (فصل) في تغير حال المجروح ومأمعه . ومسائله مبنية على ثلاث قواعد أولها كل جرح وقع غير مضمون لا ينقلب مضمونا بتغير الحال في الانتهاء ثانيها كل جرح مضمون في الحالين فالعبرة في قدر الضمان بالانتهاء ثالثها أن يعتبر في وجوب القود المكافأة من أول أجزاء الفعل إلى الانتهاء وبقى حال رابع وهو عكس القاعدة الأولى أي أن كل جرح مضمون لا ينقلب غير مضمون بتغير الحال كالردة بعد الجرح كما يأتي (قوله جرح) أي معصوم حريا أو مرتدا وفي عكسه بأن جرح حو في أو مرتد معصوما عليه من مسلم أو ذمى أو مرتد وأسلم الجرح فلا شيء على الحربي ويجب على المرتد القود فان عفا عنه فالدية (قوله هو أرحم الأوجه أنه دية خطأ) وهو المعتد على وجه الوجوب الراجح هنا المبرعنه بالمذهب (قوله بالأول) وهو أنه دية خطأ على وجه الوجوب المرجوح المتقدم بقوله وقيل تجب دية أي إذا قلنا بوجوب الدية على ذلك الوجه فنقطع

[قوله ومن قتل جمعا مرتبا] قد ذكر المصنف هذه المسئلة بعد قتل الجماعة بالواحد لئلا يتوهم أن الواحد يكفي قتله عن الجماعة .

(فرع) لو ضربه أحدهما حسين سوطا ثم ضربه الثاني ثلاثة أسواط مثلا وهو عالم بالأول فعليهما القصاص وإن كان جاهلا فلا قصاص على أحد وإن انعكس الأمر فلا قصاص مطلقا لأنه شريك شبه العمد لكن محله عند عدم التواطؤ شرح الروض [قوله بين الترتيب والمعية] هما معتبران بالزهوق لا بالفعل [قوله عصى] هذا يفيد أن القرعة واجبة وهو كذلك [قوله وللأول دية] أي دية قتله لادية القاتل .

### (فصل : إذا جرح الخ)

محصل ما فيه بيان تغير حال المجني عليه بين الفعل والموت [قوله أو مرتدا] أي إذا لم يكن الجرح مرتدا مثله [قوله فلا ضمان] أي كافي قطع يد السارق إذا مات منه [قوله وقيل تجب] اعترض الزركشى بأن في كل مسألة طريقين أحدهما في الأولين وجهان وفي الثانية القطع بنفي الدية وفي الثالثة القطع بانفي الثانية فيها قولان [قوله تجب دية] أي مخففة [قوله أي الحربي أو المرتد والعبد] معنى كلام الشارح أن أحد الأمرين من الحربي أو المرتد جزء المتي والعبد هو الجزء الآخر ولهذا عطفه بالواو فانك إذا أردت تفسير المتي من قولك إذا جاء زيد وعمرفأكرمهما تقول أي زيد وعمرا ولا يصح أن تقول أي زيد وعمرا والله أعلم [قوله والمذهب الخ] قضيته استواء المسائل في الخلاف مع أن إيجاب الدية في عبد نفسه أولى لأنه معصوم بالكفارة كذا قال الزركشى فتأمل مع الحاشية التي على قوله وقيل تجب [قوله دية مسلم] أي حو [قوله بحال الإصابة] والرمي كالمقدمة قال الزركشى يخرج من هذا التفسير طريقة قاطعة بالوجوب [قوله مخففة] يريد أن تعبير المتن يفيد جريان الخلاف في صفة التخفيف كما يفيد أصل الوجوب

على وجه الوجوب في مسائل الجرح وجزم به في الشرح الصغير (ولوارث الجرح ومات بالسراية فالنفس هدر) أي لا يجب لها شيء (ويجب قصاص الجرح) كاللوحمة وقطع اليد (في الأظهر) اعتباراً بحالة الجنابة والثاني يعتبر حالة استقرارها (يستوفيه قريبه المسلم) للنسب (وقيل الامام) لأنه لا وارث للزوجة (فان اقتضى الجرح) (١١١) ملاوجب أقل الأمرين من أرشه

ودية) للنفس (وقيل) الواجب (أرشه) بالغا ما بلغ ففي قطع اليد نصف الدية عليهما وفي قطع اليدين والرجلين دية على الأول وديتان على الثاني (وقيل) هو (هدر) تبعاً للنفس لا يجب به شيء وعلى الوجوب فالواجب فيه لا يأخذ القريب منه شيئاً (ولوارثه ثم أسلم فمات بالسراية فلا قصاص) لتخلل حالة الإهدار (وقيل ان قصرت الردة وجب) القصاص ولا يضر فيه تخللها (وتجب الدية) على الأول لوقوع الجرح والموت حالة العصمة (وفي قول نصفها) توزيعاً على حالي العصمة والإهدار وفي ثالث ثلثها توزيعاً على حالي العصمة وحالة الإهدار والاقوال فيما اذا طالت الردة فان قصرت وجب كل الدية قطعاً وقيل هي في الحالين (ولو جرح) مسلم (ذمياً فأسلم أو حر عبداً فعتق ومات بالسراية فلا قصاص) لأنه لم يقصد

بأنه دية خطأ ولعل هذا توجيه آخر لتعريف المصنف بالمذهب وان سكت عنه الشارح أي اذا قلنا بأن الدية مخففة على وجه الوجوب الراجح في مسائل الرمي هنا فنقطع بأنها كذلك على وجه الوجوب المرجوح في مسائل الجرح السابقة فالمعبر عنه بالمذهب أحد الوجهين في وجوب الدية وعدمه وعذره في التعبير به ترتيب الخلاف وأحد الأوجه الثلاثة في كونها مخففة أولاً ولم يذكره الشارح عذراً في التعبير به فيها اما اكتفاء بالعذر الأول أو لعدم محته هنا لعدم قطع الامام والغزالي في المسئلة السابقة لافي هذه لأن ترتيب الخلاف فيهما بعكس الأول ويمكن كونه توجيهاً كما مررت الاشارة اليه فتأمل (قوله ومات بالسراية) فان اندمل جرحه ولم يمت فله الاستيفاء بنفسه فان مات قبله فلوارثه (قوله ويجب قصاص الجرح) فان وجب مال وقف بكيفية أمواله (قوله يستوفيه قريبه المسلم) وهو وارثه أو الازدة وله العفو على مال كما يأتي وينتظر كماله فان لم يكن وارث فلا مال القود والعفو (قوله وعلى الوجوب) أي وجوب المال ابتداء أو بعفو يكون فينا (قوله ولوارثه) أي المجرع وحده أو مع الجارح معاون عادداً الى الاسلام معاً فلا قصاص على الوجه الوجهيه وقول شيخنا الرمي ببقاء القود في الثانية فيه نظر لخالفته للعلامة وللقاعد السابعة اذ ليس معنى المكافاة المساواة كما توهمه بل عدم نقص المقتول عن القاتل بواحد مما مر فتأمل (قوله وتجب الدية) وهي دية عمد حالة في ماله (قوله والأقوال) أي الثلاثة من وجوب كل الدية أو ثلثها أو نصفها (قوله وقيل هي الخ) أي الأقوال المذكورة ولوقال المصنف وتجب الدية وان قصرت زمن الردة على المذهب لكان أنسب (قوله وتجب دية مسلم) أي مغلظة حالة في ماله (قوله وهي لسيد العبد) فهو يطالب الجاني بها لا بقيمته لكن لودفع الجاني القيمة وجب على السيد قبولها وان كانت الدية عند الجاني (قوله فالزيادة) أي على قيمة العبد من الدية لورثته بالقرابة الخاصة وهذه على العكس فيما لو جرح ذمياً ثم استرق كما مررت الاشارة اليه (قوله ولو قطع الخ) أي فالذي مر في جرح لا مقدره (قوله الواجبة) قال العلامة البرلسي كالزركشي

[قوله على وجه الوجوب] هو قول المتن وقيل تجب دية [قوله ولوارثه] هذا عكس ما تقدم [قوله أي لا يجب لها شيء] كما لو قتل في هذه الحالة وأولى [قوله والثاني يعتبر حالة استقرارها] وذلك لأن الجنابة قد صارت نفساً فكما لا شيء في النفس بتلك الجراحة والنفس هنا مهجرة فلو أدركنا لأهدرنا فجعلت الردة قاطعة قائمة مقام الاندمال [قوله ولوارثه] هذه الحالة متوسطة بين ما سلف [قوله تخللها] لأنه اذا قصرت زمنها لا يظهر أثر السراية ورد بأن السراية حاصلة في زمنها ولا بد وهي حالة غير مضمونة فاتمهت الشبهة [قوله ولو جرح الخ] هذه في الحقيقة نظير التي ابتداء الفصل بها لكنها تفرقها من حيث ان المجرع مضمون في أول الأمر [قوله فليسيد الأقل الخ] فانه ان كان نصف القيمة أقل فهو أرض الجنابة على ملكه وما زاد في حال الحرية لاحقه فيه وان كانت الدية أقل فما نقص عن نصف القيمة نقص بسبب من جهته وهو الاعتناق [قوله الواجبة] مستدركة [قوله ونصف قيمته] احتراز عن قيمة النصف [قوله وفي قول الخ] الذي ظهر لي أن هذا الوجه لا يتجه غيره قياساً على المسئلة قبله والافا الفرق ولا يصح التعويل في الفرق على كون الارض هنا مقترناً وفي الأولى غير مقدر فلي تأمل [قوله بأن يقدره موت المقطوع]

بالجنابة من يكافؤه (وتجب دية مسلم) لأنه في الابتداء مضمون وفي الانتهاء حر مسلم (وهي لسيد العبد) ساوت قيمته أو نقصت عنها (فان زادت على قيمته فالزيادة لورثته) لأنها وجبت بسبب الحرية (ولو قطع يد عبداً فعتق ثم مات بسراية فلا سيد الأقل من الدية الواجبة ونصف قيمته) أرض اليد المقطوعة في ملكه لو اندمل القطع (وفي قول الأقل من الدية وقيمته) لأن السراية حصلت بمضمون للسيد فلا بد من النظر إليها في حقه بأن يقدر موت المقطوع رقيقاً



ومع أن السراية لم تحصل في الرق حتى تعتبر في حق السيد فان كانت للدية أقل من القيمة أو من نصفها فلا شيء على الجاني غيرها ومن اعتاق السيد جاء النقصان (١١٢) وان كانت أكثر من ذلك فالزيادة لورثة المقتول كما تقدم وان كانت

لامعنى له انتهى وفيه نظر فراجع (قوله) ويجب) أى القود على الآخرين فان وجد عفو وزعت الهبة أثلاثاً فليهما ثلثاها للورثة وعلى الأول ثلثها يأخذ السيد منه الأقل منه ومن أرش جنايته وهو نصف القيمة وما زاد للورثة أيضاً ولو جرحه الأول أيضاً بعد العتق فالسيد الأقل من سدس الدية ونصف القيمة (نفيه) لولم يمكن وارث أخذ السيد الزائد أيضاً بالولاء لأنه الوارث الآن

(فصل) فيما يعتبر في قود الأطراف والجراحات والمعاني وماءها (قوله) يشترط لقصاص الطرف) ولو طرف عبد المكاتب خلافاً للبلقيني نعم قد يوجد قصاص النفس حيث لا يوجد قصاص الطرف كالوقطع حريد عبد ثم عتقه سيده ثم مات سرية وكفى شلل بعض الأعضاء فإنه يقتل السليم بالأشل ولا يقطع به ولا يشترط في القتل الانضباط بخلاف الطرف فتأمله (قوله) بفتح الراء) وهو يسكونها للبصر (قوله) بضم الجيم) وهو بفتحها نفس الفعل أو محله والمعاني كالجرح (قوله) معصوما) ومكافئاً أيضاً (قوله) وضعوا) أى كلهم أو بعضهم أو غيرهم (قوله) سيفاً) مثله كل محدد يقطع ومنه منشار تجاذبوه فان أمسك بعضهم عن الجذب عند جذب غيره فلا قود وهذا يجمع التناقص (قوله) وتحاملوا) أى كلهم فقط (قوله) عليه) أى السيف (قوله) دفعة) بفتح الدال المرة وبضمها ما ينصب من مطر أو أماء مرة وكل صحيح هنا وخرج بهما الوتر فقل بعضهم فلا قصاص على واحد منهم ويجب على كل حكومة تليق بفعله ويجب بلوغ مجموع الحكومات دية اليد على المعتمد وفارق وجوب القصاص في الجراحات بأنه لا يقال هنا ان كل واحد منهم قطع يدا (قوله) وشجاج الرأس والوجه) اضافتهما لبيان الواقع لأنه في غيرهما يسمى جرحاً لاشجة وأما الاسماء الآتية من الحارصة وما بعدهما من العشرة فلا يختص بالرأس والوجه (قوله) عشر) أى بالاستقراء باعتبار ذاتها وسيأتي ان أسماءها أكثر من عشرة (قوله) حارصة) من حرص القصار الثوب شقه وتسمى قاشرة أيضاً (قوله) وقيل معه) وتسمى حينئذ دامة بمهمات وبه مع القاشرة تكون الأسماء اثني عشر اسماً (قوله) ومتلاحة) تفاؤلاً بالتحامها (قوله) وسمحاق بكسر السين) مأخوذ من سحاق البطن وهو الشحم الرقيق فيها ويقال لها لاطية وملطاة وملطة وبذلك تكون الأسماء خمسة عشر (قوله) وتسمى الجلدة به) وكذا كل جلدة رقيقة (قوله) تظهره) بمعنى تصل اليه ويعلم وصولها اليه

أى بقدر موته حراً وموته رقيقاً ونوجب للسيد أقل العوضين [قوله) ويجب] أى القصاص قطعاً وكذا النفس على الأصح [قوله) لوجودها] ولا يضرها شركة الأول كما في شركة الأول (فصل) يشترط لقصاص الطرف) دلائل القصاص فيها قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها الآية وأما اشتراط مباشر للنفس من كون الجناية عمداً الخ فلان الشرع معتن بصيانة النفوس أعني فاذا لم يجب القصاص للنفس في الخطأ وشبه العمد ففيما دونها أولى ولو قال يشترط لقصاص مادون النفس لشم المعاني قال الرافعي ولا يرد كون السلمية لا تقطع بالشلاء والكاملة الأصابع لا تقطع بناقصتها ولو قتله لقتله به لأن قصاص النفس لصيانة الروح وقد استويا فيها والشلل والنقصان لا يحلنا وقصاص الطرف لصيافته وقد تفاوتا فيه اه قال الفزالي هو يفارق النفس في شيئين أحدهما أن قصاص النفس يجب بسراية الجرح ولا يشترط في جنايته الانضباط بخلاف مادون النفس .

(فرع) لو قتل السيد مكانه فلا ضمان ولو قطع طرفه ضمنه وهذا يلغزه [قوله) قطعوا] كالنفس [قوله) عشر] الدليل على ذلك الاستقراء [قوله) أى تظهره] أى بحيث يصل اليها ما يوضع في الجرح وان لم ير العظم

صاوية له فظاهر (ولو قطع يده فعتق جرحه آخران) كأن قطع أحدهما يده الأخرى والآخر رجله (ومات بسرانهم) أى بسراية قطعهم (فلاقصاص على الاول ان كان حراً) لعدم الكفافة (ويجب على الآخرين) لوجودها وللسيد على الأول أقل الأسرين من ثلث الدية وأرش القطع في ملكه وهو نصف القيمة وفي قول الأقل من ثلث الدية وثلث القيمة

(فصل) يشترط لقصاص الطرف) بفتح الراء كاليد (واسبح) بضم الجيم (ما شرط للنفس) من كون الجناية عمداً واعدوا والجاني مكافئاً لمتزماً والمجنى عليه معصوماً (ولو وضعوا سيفاً على يده وتحاملوا عليه دفعة فأبأنوها قطعوا) بشرطه (وشجاج الرأس والوجه) بكسر السين جمع شجة بفتحها (عشر حارصة) بمهمات (وهي ماشق الجلد قليلاً) نحو الخدش (ودامية) بتخفيف الياء (تدمية) بضم أوله أى تدمى الشق من غير سيلان الدم وقيل معه

(وباضحة) بموحدة ومججمة ثم مهملة (تقطع اللحم) بعد الجلد (ومتلاحة) بالمهملة (تغوص فيه) أى اللحم [قوله]

ولا تبلغ الجلدة بعده (وسمحاق) بكسر السين وبالحاء المهملتين (تبلغ الجلدة التي بين اللحم والعظم) وتسمى الجلدة به أيضاً (وموئحة توضع العظم) بعد خرق الجلدة أى تظهره (وهاشمة تهشمه)

أي مكسره (ومنتقلة) بالتشديد (تنقله) بالتخفيف والتشديد من موضع الى موضع (وماسومة) بالهمز (تبلغ خريطة الدماغ) المحيطة به السجاة أم الرأس (ودامغة تخرقها) وتصل الدماغ وهي مذففة عند بعضهم والعشر تصور في الجهة كالرأس ويتصور ماعدا الأخيرتين منها في الخد وفي قسبة الأنف واللحي الأسفل (١١٣) ويجب القصاص في الموضع

فقط لتيسر ضبطها واستيفاء مثلها (وقيل وفيها قبلها سوى الحارصة) لا مكان ضبطه بخلاف الحارصة وما بعد الموضع واستثناء الحارصة من يد على المحرر أخذنا من الشرح (ولو أوضح في باقي السدن) كالصدر والساعد (أو قطع بعض مارن أو أذن ولم يبينه وجب القصاص في الأصح) أماني الإيضاح فلما تقدم في الموضع وقول الثاني ليس فيها هنا أرض مقدر بخلاف الموضع لا يضرب وأماني القطع بأن يقدر المقطوع بالجزئية كالثالث والرابع ويستوفى من الجاني مثله فلتيسر ذلك والثاني يمنعه والمارن ملان من الأنف (ويجب) القصاص (في القطع من مفصل) لانضباطه وهو بفتح الميم وكسر الصاد (حتى في أصل نغذ ومنكب ان أمكن بلا إجابة وإلا) أي وإن لم يمكن إلاها (فلا) يجب (على الصحيح) لأن الجواقب لاتنضبط والثاني قال ان

بفتح غز إبرة مثلا (قوله تكسره) ولو بلا انفصال وبلا إيضاح (قوله تنقله) بضم أوله وكسر القاف المثقلة وقيل بفتح أوله وضم القاف المخففة وهو لا يناسب اسمها المذكور وإنما يناسبه لو قيل لها ناقلة والمراد بنقله إزالته عن محله ولو بلا همش ولا إيضاح (قوله الدماغ) وهو الدهن المجتمع في داخل تلك الخريطة . (نفيه) علم بما ذكر أنه اجتمع في الرأس اثنا عشر اسما المسميات ستة متلاصقة مع بعضها فالجلد اسم لما ثبت فيه الشعر المحلوق واللاحم اسم لما تحته والسمحاق واللاطية والملطاة والمطة اسم للجلدة التي تحته والقحف والعظم اسم لما تحته وأم الرأس والخريطة والآمة بالمد اسم للجلدة التي تحته والدماغ اسم للدهن فيها (قوله عند بعضهم) وسيأتي أنه مردود (قوله وفي الخد) وكذا في سائر البدن (قوله لا مكان الخ) ورد بأن الامكان لا يكفي بل لابد من التيسر كما سيذكره (قوله أو أذن) وكذا حشفة ولسان وشفة واطارها وهو المحيط بها الاطار الدبر له دم ضبطه وعليه يحمل مافي الروضة إذ الاطار ما أحاط بغيره كما في الصحاح (قوله ولم يبينه) بأن بقي زيادة على الجلد ولم يلتصق بحرارة الدم بعد فان التصق بها وجب حكومة فقط وان بقي الجلد فقط أوفضه وجب القصاص قطعا وان عاد والتصق (قوله وقول الخ) هو مبتدأ خبره لا يضر لأنه لا تلازم بين الأرض والقصاص فان الأصبع الزائدة فيها القصاص فان لم يجب حكومة لأرض والجائفة فيها الأرض دون القصاص (قوله بالجزئية) لا بالمساحة لئلا يلزم أخذ عضو كامل ببعض عضو وسيأتي فيه كلام (قوله مثله) أي الى قدر ما بقي من الجلدة المعلقة مما يفعل ما هو الأصلح لنفسه بقول أهل الخبرة من إبقائها أو عدمه ويجب إزالة المتحم بعد إبانته لا قبلها ولا تؤد بقطع ذلك المتحم (قوله أصل نغذ) وهو مشقوق الورك (قوله ومنكب) هو مجمع ما بين العضد والكتف (قوله فلا يجب) ان لم يمت الجني عليه والا جيف لأن النفس مستوفاة نعم ان قال ان لم يمت لم يقتله لم يكن منها (قوله وقال أهل البصر) أي عدلان من أهل الخبرة وأجيب بأن ذلك تخمين والجراحات لا تكاد تنضبط قوة وضعفا (قوله تعويرها بالعين المهمة) أي فلا يتوقف على فقشها بالفعل (قوله وقطع أذن الخ) هذا معلوم مما قبله الآن يقال لا تلازم بين البعض والكل (قوله أي جلدتي البيضتين) فسر الاثنين بذلك لأنه معانها لغة وليناسب التعليل المذكور الشامل

[قوله ويجب القصاص في الموضع] أي ولا نظر الى غلط ما فوقها من اللحم ورقته كالعضو الكبير بالصغير [قوله لا مكان ضبطه] هذا مردود فانا نعتبر المائلة بالجزئية لا بالمساحة والا لأدى الى أخذ موفحة بتلاجة وإذا كان كذلك فكيف ينهي الى غاية العظم لتنضبط بالجزئية [قوله وما بعد الموضع] محله اذا لم يكن مع الذي بعدها ايضاح والا فله أن يوضح ويأخذ باقي الأرض كما سيأتي [قوله أو قطع] قيل الأحسن شق [قوله لا يضرب] أي كما أن اليد الشلاء والأصبع الزائدة فيهما القصاص بمثلها وان لم يكن فيهما أرض مقدر [قول بالجزئية] أي لا بالمساحة كما في الموفحة تقدر بالمساحة [قوله والثاني يمنعه] أي ويجعله قدر المتلاجة مثلا [قوله فلا يجب على الصحيح] نعم يجوز له القطع من مفصل دون ذلك مع أخذ الأرض كما سيأتي [قوله أهل البصر] أي عدلان منهم [قوله وقطع أذن] ولوردها في سؤارة الهم فالتصقت [قوله بفتح الجيم] وحكي كسرها أيضا وهو غطاء العين من فوق وأسفل [قوله أي جلدتي البيضتين] عبارة الزركشي هما البيضتان وجعل الخصيتين تفسيراً للجلدتين

أجاف الجاني وقال أهل البصر يمكن أن يقطع ويجاف

(١٥) - (قليوبى وعمبره) - راجع

مثل تلك الجائفة وجب لأن الجائفة هنا تابعة لا مقصودة (ويجب) القصاص (في فقه عين) أي تعويرها بالعين المهمة (وقطع أذن وجفن) بفتح الجيم (ومارن وشفة ولسان وذ كر وأثيين) أي جلدتي البيضتين

لأن لما نهلت مضبوطة  
(وكذا ألبان) بفتح  
المهمزة على آية وهو  
من النوادر وهما موضع  
الفتح ود (وشمران)  
بضم الشين حرفا الفرج  
(في الأصح) لما ذكر  
فالثاني قال لا يمكن  
استيفائها إلا بقطع غيرها  
والخلاف جار في الشفة  
واللسان بضعف (والأصابع  
في كسر العظام) لعدم  
الوثوق بالمعاني فيه (وله)  
أي الجني عليه (قطع  
أقرب مفصل إلى موضع  
الكسر وحكومة الباقي)  
به أن ينفذ ويعدل إلى  
المال كل في الروضة كأصلها  
وظاهر من ذكر القطع أن  
مع الكسر قطعاً ومن ذلك  
قوله بعد ولو كسر عضده  
وأبانه إلى آخره المشتمل على  
زيادة (ولو أوضع وهشم  
أوضح) الجني عليه (وأخذ  
خسة أجرة) أرض الهشم  
(ولو أوضع وقل أوضح)  
الجني عليه (وله عشرة  
أجرة) أرض التنقيط  
المشتمل على الهشم (ولو  
قطعه من الكوع فليس له  
التقاط أصابعه فإن فعله عزز  
ولا فز) عليه لأنه يستحق  
انقلاب الجثة (والأصح أن  
له قطع الكف بعده)

لها ولأن شرط وجوب القصاص في البيضتين قطع جلدتهما سواء قطعتهما معهما أو وقتنا بأنفسهما  
بعده والأصح ما دية لأقصاص وكذا يودقهما كما قاله الرافعي وبما ذكر علم أن إطلاق الأضيق على  
البيضتين مجاز للجواردة وأنه مشترك وصريح كلامه الآتي يدل عليه (قوله وهو) أي مشام مع  
حذف الفوقية المخالف للقياس وإن كان هو الأصح كما قاله الجوهري (قوله موضع القعود) بن الظهور  
والفخذ (قوله بضم الشين) أي هو الفصيح وفتحها اسم لشفرى العين (قوله بضمف) أي فهو كالعلم  
فلم يلتفت إليه المصنف (قوله لعدم الوثوق بالخ) فإن أمكن وجب كافي السن على المعتمد بأن تفسر بفشار  
مثلاً وهو بنون بعد الميم أو تحية أو همزة (قوله أقرب مفصل) بفتح الميم وكسر المهمة وإن تعدد  
كان كسر عظم الكوع فله لفظ الأصابع قاله ابن حجر وابن عبد الحق وسيأتي ما فيه (قوله وظاهر الخ)  
هو جواب عن اعتراض على المصنف بأن الكسر في الجني عليه ليس فيه إبانة ولا يجوز قطع عضو الجاني  
بدونها وبأن ما هنا مكررمع ماسيأتي وتقرر الجواب أن يقال إن قطع الجاني يعلم منه أن الكسر  
في الجني عليه مشتمل على الإبانة فلا حاجة للتصريح بها وأن ماسيأتي فرد من أفراد ما هنا مشتمل  
على زيادة كقطع المفصل الأبعد فلان تكرار فتأمل (قوله المشتمل على الهشم) أي بالفعل وقول  
بعضهم غالباً غير مستقيم ما لم يرد به ذلك ولو لم يشتمل عليه لزمه خسة أجرة فقط أرض التنقيط وحده  
وما في شرح الروض مما يخالف ذلك غير معتمد ومؤول ولو أوضح وأتم أوضح وأخذ ما بقي من أرض  
المأومة وهي ثمانية وعشرون بعيراً وثلاث بعير لأن فيها ثلث الدية كما يأتي ومعنى أوضح فيها ما ذكر  
استحق الأيضاح فلا ينافي ما يأتي أنه يוכל فيه وأن له العفو عنه (قوله من الكوع) أي مفصله  
وهو العظم الذي يلي الإبهام إلى المفصل ويسمى الكعك أيضاً وما يلي الخنصر يسمى الكرسوع  
وما بينهما يسمى الرغ بالمجعة آخره وما يلي إبهام الرجل يسمى البوع وأما الباع فهو مد اليدين  
يميناً وشمالاً ولذلك يقال للجني لا يعرف كوعه من بوعه ونظم بعضهم ذلك بقوله :

وعظم يلي الإبهام كوع وما يلي الخنصر الكرسوع والرغ ما وسط

وعظم يلي إبهام رجل ملقب ببوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط

والأربعة مضمومة الأولى (قوله فليس له التقاط أصابعه) أي ليس له التقاط شيء منها ولو أتملة فهو مفرد  
مضاف فيم (قوله فإن فعله) أي اللقط ولو لأصبح عزروا عن عقاب الباقي ولو قبل اللقط (قوله والأصح أن  
له قطع بقية الكف بعده) أي لا طائل حكومة لدخولها في قطع الأصابع كالقول فله فقطع رجليه أو يديه ثم أراد

[قوله مضبوطة] أي وكانت بمنزلة الأعضاء التي لمفاصل [قوله بضم الشين] أما بالفتح فهو هشب العين ثم  
حكى اقتضاه أيضاً [قوله والخلاف جار] يريد ليس الخلاف مختصاً بما بعد كذا كما توهمه العبارة فم هو  
خلاف غير هذا الخلاف [قوله وله قطع أقرب مفصل إلى موضع الكسر وحكومة الباقي] خالف في ذلك أبو  
خليفة رحمه الله تعالى نظراً إلى أنه لا يجمع بين القود والمال ونظر الشافعي رحمه الله تعالى إلى أن ذلك أقرب إلى  
المائة وأيضاً لومنع من ذلك لا يتخذ الناس ذريعة إلى القصاص في الأطراف [قوله ومن ذلك الخ] جواب  
عما يقال هذا يعني عما يأتي [قوله من الكوع] هو العظم الذي في مفصل الكف مما يلي الإبهام وما يلي الخنصر  
كرسوع والبرع هو الذي عند أصل الإبهام من كل رجل وقال صاحب تنقيف السنان الكوع رأس الزند مما  
يلي الإبهام والباع ما بين طرفي يدي الإنسان أو أحدهما يميناً وشمالاً [قوله والأصح أن له الخ] استشكل  
هذا بما قلناه فيما لو قطع من نصف الساعد وأراد اللقط فإنه لا يمكن فلو قطع ثم أراد الكوع لم يمكن أيضاً  
أقول يمكن الجواب بأنه في مسألة الكوع استوفى كل حقه وهو موضع الجنابة فلا يقاس بغيره لا يستشكل

اليدين (قطع من المرفقين)  
لأنه أقرب مفصل إليه  
(وله حكومة الباقي فلا  
طلب الكوع) للقطع  
(ممكن) منه (في الأصح)  
لجذبه عن محل الجناية  
ومساحته والثاني لا لمحوه  
عما هو أقرب إلى محل  
الجناية ولو قطع من الكوع  
على الأول فلا حكومة  
الساعد مع حكومة القطوع  
من العضد (ولو أوضعه  
فذهب ضوءه وأوجهه فإن  
ذهب الضوء) فظاهر  
(والأذهب بأخف ممكن  
كترتيب جديدة بحذاء من  
حدقه) أو وضع كافر  
فيها (ولو لطمه لطمه  
تذهب ضوءه غالباً فذهب  
لطمه مثلاً فإن لم يذهب  
أذهب) بالمعالجة كما ذكر  
(والسمع كالبرص يجب  
القصاص فيه بالسراية) في  
الأصح لأنه محال مضبوط  
(وكذا البطش والنوق  
والشم) يجب القصاص  
فيها بالسراية (في الأصح)  
لأن لها محال مضبوطة  
ولأهل الخبرة طرق في  
ابطالها والثاني يقول  
لا يمكن القصاص فيها  
(ولو قطع أصبعاً فتأكل  
غيرها) كأصبع أو كف  
(فالقصاص في التأكل)

الضوء عن النفس على الدية لم يجب له شيء بالعمول لأنه استوفى قدرها كذا قالوا فيه نظراً لما يأتي أن حكومة  
الكف تدخل في دية الأصابع لا في لطمها والقياس المذكور لا يصح لأنه لا يمكن الزيادة في القتل على دية  
النفس (قوله) لأنهم من مستحقه أي مع وصوله به إلى تمام حقه فلا يرد ما يأتي (قوله) ممكن منه (في الأصح)  
هو العتد وخرج بالكوع والمرفق ما لو طلب لقط الأصابع فلا يمكن الأمن لقط أصبع فقط لتعدد الجراحة  
فإن لقط أكثر منها عزر كما مر عن ابن حجر وابن عبد الحق بتعذر مفصل  
أقرب هناك بخلافه هنا وفيه نظرمع العلة المذكورة فراجع (قوله) وله حكومة الساعد أي مع حكومة  
الباقي من العضد السابقة فلو طلب حينئذ القطع من المرفق لم يمكن منه لتعدد القطع مع عدم وصوله  
إلى تمام حقه قال بعضهم والضابط لذلك أن من أخذ مسمى اليد امتنع عليه القود والأفان وصل بالقيود  
إلى تمام حقه ممكن منه والأفان .

(نفيه) لو جنى عليه بقطع من المرفق فطلب القطع من الكوع أو لقط الأصابع ولو أصبعاً واحدة لم يمكن منه  
لغيرته على استيفاء تمام حقه فلا قطع منه أو لقط الأصابع عزر وليس له طلب قطع الباقي ولا حكومة له لأنه  
استوفى ما يسمى بدماغ تقصيره كذا قاله شيخنا فانظره مع ما مر (قوله) ضوءه هو بفتح الصاد وضما وهذا  
شروع في وجوب القود في المعاني ومنها الكلام وسيأتي اللبس ولم يذكره لدخوله في البطش فإن أمكن زواله  
وحده وجب فيه القود خلافاً للطاوسي ومنها العقل وسيأتي ولا وصول إلى القود فيه للاختلاف في محله  
ولا وصول إلى زواله بالسراية (قوله) أو وجهه قال ابن حجر بالشرط المذكور في اللطمة وسيأتي (قوله) لطمه  
مثلاً أي أن زال الضوء من عينيه جميعاً أو من أحدهما وقال أهل الخبرة إن اللطمة تذهب ضوءها فقط  
والامتنع اللطم ووجب المعالجة فإن لم يمكن أيضاً فالدية كما لو لم يمكن إذهاب الضوء الإباحة بالخروج  
باللطمة الموجهة فله استيفاءهما مطلقاً خلافاً لابن حجر في التسوية بينهما وإن تبعه شيخنا في شرحه وخروج  
بهما نحو الماشمة فيمتنع مطلقاً ويرجع للمعالجة كما مر (قائدة) الحدقة اسم لسواد العين كله والنظر  
اسم للسواد الأصفر في وسطه والته اسم للسواد والبياض جميعاً (قوله) والسمع كالبرص صريح بذلك أنه  
لا خلاف في وجوب القصاص فيه كالبرص لكن قال ابن الرفعة إن نص الشافعي وقول الجمهور أنه لا قود  
فيه قال وهو المذهب وضعفه (قوله) فتأكل أو شل (قوله) فلا قصاص في التأكل بل فيه دية مغلظة في

بما لو قطع من المرفق فاقص من الكوع فإنه لا يمكن بعد ذلك من المرفق لأنه بالقطع من الكوع أخذ  
صورة يد فلا يمكن من الزيادة بل له الحكومة [قوله] ممكن [قوله] ممكن [قوله] ممكن [قوله] ممكن [قوله] ممكن  
ويشكل تمكينه من قطع الكف بعد لطم الأصابع وفيه نظر يعلم من الحاشية التي على قول المتن والأصح  
أنه [قوله] أو وجهه [قوله] أو وجهه [قوله] أو وجهه [قوله] أو وجهه [قوله] أو وجهه [قوله] أو وجهه [قوله] أو وجهه  
مثلاً في أن الضوء الذاهب بها يجب فيه القصاص والأفان لا يلزم بالشم والثاني لا وعليه جماعة من  
الأصحاب [قوله] أو وجهه [قوله] أو وجهه [قوله] أو وجهه [قوله] أو وجهه [قوله] أو وجهه [قوله] أو وجهه  
فكانت كالروح [قوله] من حدقه [قوله] من حدقه [قوله] من حدقه [قوله] من حدقه [قوله] من حدقه [قوله] من حدقه  
والقطة شعم العين الذي يجمع السواد والبياض ذكره ابن قتيبة [قوله] لطمه مثلاً [قوله] لطمه مثلاً [قوله] لطمه مثلاً  
هذا بما لو شمه فذهب ضوءه فإنه لا يلزم بل يعالج بعد ذلك فإن الفرق لا شيء وإن كان هذا وجهها  
استحسنه الشيخان [قوله] وكذا البطش هو يزول بالجناية على اليد أو الرجل والنوق بها على  
القم والثم بها على الرأس [قوله] بها أي بالسراية .

بالسراية وخارج فيه القصاص من ذهاب الضوء بها وفرق بأن الضوء ونحوه من المعاني لا يباشر بالجناية بخلاف الأصبع ونحوها  
من الأجسام فيقتضيه بمحل الضوء مثلاً نفسه ولا يقصد بالأصبع مثلاً غيرها .

(باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه) وغير ذلك على ما سيأتي بيانه في الجميع (اللاتقطع يسار يمين) من يد يـ  
أورجلين مثلا (ولا شفة سفلى بعليا) (١١٦) وعكسه) أى يمين يسار وشفة عليا بسفلى (ولا أئمة) بفتح الهمزة

وضم الميم في الأفصح  
(بأخرى) ولا أصبع  
بأخرى (ولا زائد بزائد  
في محل آخر) كزائد بجنب  
المختصر وزائد بجنب  
الاجهام لاتقاء المساواة  
في الجميع في المحل المقصود  
في القصاص (ولا يضر)  
فيه حيث اتحد الجنس  
(تفاوت كبير) وصغر  
(وطول) وقصر (وقوة  
بطش) وضعفه (في) عضو  
(أصلى) وكذا زائد في  
الأصبع (لأن المماثلة فيما  
ذكر لاتكاد تتفق والثاني  
في الزائد قل ان كان أكبره  
في الجاني لم يقتص منه  
أوفى الجاني عليه اقتص منه  
وأخذ حكومة قدر القصاص  
(ويعتبر قدر الموضع)  
في قصاصها (طولا وعرضا)  
فيقاس مثله من رأس  
الشاج ويخط عليه بسواد  
أوجرة ويوضح بالموسى  
(ولا يضر تفاوت غلظ لحم  
الجلد) في قصاصها (ولو  
أوضح كل رأسه ورأس  
الشاج أصفر استوعبناه)  
إضاحا (ولا تتمه من  
الوجه والقبائل تأخذ قسط  
الباقى من أرض الموضع  
لوزع على جميعها) فان  
كان الباقي قدر الثلث

ماله ولو اقتص في الأصبع فتأكل غيرها من الجاني لم يقع قصاصا ولا يسقط شيء في مقابلته بل لو هنا  
المجنى عليه عن الأصبع لزم الجاني أربعة أخماس دية الكفان تأكلت الأصابع الأربع من المجنى عليه .  
(باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه)

والقصاص من قص بمعنى قطع واقتص بمعنى تبع ويعبر عنه بالقود كإسار والمراد بالكيفية ما يعم المماثلة  
والاستيفاء وقدم المستوفى هنا لأنه قديم وجد الاستيفاء من غير اختلاف مع قصر لفظه وأخره فيما يأتي لأنه مع  
الاختلاف لا يكون إلا بعده مع طول الكلام عليه ووقوعه بعد الأمرين جميعا (قوله وغير ذلك) كالعضو  
المدكور في الباب وسكوته عنه هنا ليس معيبا (قوله لاتقطع) الأولى لاتؤخذ كما في المنهج ليشمل المعاني  
ولا عبرة برضا الجاني أو المجنى عليه بذلك وتجب في الثاني دية وكذا الأول ويسقط القصاص فيه لأن الرضا  
بغيره يتضمن العفو عنه (قوله يمين) وإن فقدت يمين الجاني بعد الجناية أو لم تكن وكذا جميع ما يأتي ودخل  
في كلام المصنف جانب الرأس فلا يؤخذ الجانب الأيمن عن الأيسر ولا عكسه وكذا مقدمه ومؤخره وظهر  
عضو وباطنه ونحو ذلك والقاعدة المنع عند اختلاف الاسم أو المحل (قوله ولا زائد الخ) ولا أصلى بزائد  
وإن اتحد المحل ولا حدث بعد الجناية بما قبلها ولا راند بزائد أو أصلى دونه كأن يكون لزائدة الجاني ثلاثة مفصل  
ولزائدة المجنى عليه أو أصليته مفصلا ولا بد من مستوى الأصابع والكف يبدأ أقصر من أختها ولو خلقة على  
المعتمد (قوله في محل آخر) فإن كان في محله أخذ به إن لم يكن دونه كما سرو يؤخذ زائد بأصلى ليس دونه إن  
اتحد محلا كأن تقع أصبعه وينبت له غيرها في محلها ثم يقطع نظيرتها الأصلية من غيره وصوره في الروضة بأن  
يخلق بأربع أصابع ثم ينبت له أصبع في محل المفتوحة ثم يجنى على نظيرتها من غيره وفيه نظر اذ هذه أصلية تأخر  
وجودها فراجع (قوله وطول وقصر) أى في الجاني والمجنى عليه حيث ساءت كل بدأ أختها كما سر والافلا  
قصاص وتجب دية ناقصة حكومة إن كان القصر بخيانة مضمونة أو لافدية كاملة وكذا يقال في الضعف المدكور  
بعده (قوله بالموسى) أى لا بسيف وحجروان أوضح بهما لاحتمال الخيف قال الخطيب فان أمن الخيف جاز  
وأما اعتبرت المساحة هنا لأنه في وصف للعضو وإن لم استيعاب عضو ببعض آخر فلا يخالف ما مر من اعتبار  
الجزئية في الأعضاء والجواب بغير هذا فيه نظر إن لم يؤول به فأمثله (قوله ولا يضر تفاوت الخ) وكذا لا يضر  
وجود شعر وعدمه ويجب إزالة شعر يخشى مع بقاءه خيف عند الإيضاح نعم لو كان منبت رأس المجنى عليه  
فاسدا امتنع القود على المعتمد (قوله ولا تتمه من الوجه واللقفا) وكذا عكسه فلا تنهم الجبهة من الرأس

### (باب كيفية القصاص)

من القص وهو القطع قاله الأزهري ولما كان القصاص تارة يستوفى وتارة يعفى عنه بدأ الآن بكيفية  
استيفائه ثم يذكر بعد ذلك فصلا لحكم العفو عنه [قوله ومستوفيه] هو عطف على كيفية ولو أخره عن  
الاختلاف كان أولى لأن فصل الاختلاف الآتى سابق على فصل المستوفى [قوله لاتقطع يسار يمين الخ]  
هذه الأمور في الأطراف بمنزلة الكفاءة في القوس ولو قال لاتؤخذ ليشمل ففى العين ونحوه كان أولى  
[قوله ولا زائد بزائد] كالأصلى [قوله لأن المماثلة الخ] أى ولا تطلق آية وكتبنا عليهم فيها الآية ولأن  
في اعتبار ذلك إبطال مقصود القصاص ولذا قتل وقطع العالم بالجاهل والصانع بالأخرق [قوله والثاني الخ]  
علل بأنه ليس للزائد اسم مخصوص يوجب النظر إلى القدر ومراعاة الصورة [قوله ولا تتمه من الوجه  
واللقفا] أى ولا من غيرها [قوله لو وزع] أى الأرض على جميعها أى الموضع

[قوله]

فالأخذ ثلث أرضها (وإن كان رأس الشاج أكبر  
أخذ) منه (قدر رأس المشجوع فقط



موضعها إلى الجاني) والثاني إلى المجنى عليه (ولو أوضح ناصية وناصيته أصغر ثم عليها (من باقي الرأس) من أي موضع كان (ولو زاد المقتص في موهجة على على سقته) عمدا (لزمه قصاص الزيادة) ويقتص منه (بعد اندمال) موهجته (فإن كان) الزائد (خطأ) أو عني على مال وجب (له) (أرض كامل وقيل قسط) منه بأن يوزع عليهما (ولو أوهجة جمع) بأن تحاموا على الآلة وجروها معا (أوضح من كل واحد مثلها) أي مثل موهجته (وقيل قسطه) منها لا مكان التجزئة (ولا تقطع صحيدة) من يد أو رجل (بشلاء) بالسد (وان رضى) به (الجاني فلو فعل) من غير اذنه (لم يقع قصاصا بل عليه دينها) وله حكومة (فلو سرى فعليه قصاص النفس) فإن كان قطع باذن الجاني فلا قصاص في النفس ولادية في الطرف ان أطلق الاذن ويجعل مستوفيا لحقه وان قال اقطعها قصاصا ففعل فقيل لا شيء عليه وهو مستوف لحقه وقيل عليه دينها وله حكومة وقطع به بغوى كذا في الروضة كأصلها (وقطع الشلاء) من يد أو رجل

(قوله أن الاختيار في موضعه إلى الجاني) هو المعتمد لأنه حق لزمه وجب على رأسه محل لجواز أدائه فله قضاؤه من أي محل أراد وهذا في حالة الاستيعاب وسيأتي البعض (قوله ولو أوضح ناصية الخ) يفيد أنه لا يجوز أخذ قدر الناصية من غيرها كخوخر الرأس أو أحد جانبيه وهو كذلك كما لا يجوز أخذ جانب يسار عن يمين وعكسه كما علم عامر (قوله من أي موضع كان) أي مع الاتصال والامتنع ولو بالرضا (قوله المقتص) أي المجنى عليه بأن فعل قهرا أو برضا الجاني فلا يخالف ما يأتي من وجوب التوكيل من الامام (قوله خطأ) أي بعذر ولو باضطراب منه فإن كان باضطرابهما معا هدر نصفها ان وجب قصاص فيقتص بقدر نصفها بالمساحة فإن وجب مال وجب أرض كامل لأن نصفها موهجة كاملة لو انفرد كما يعلم مما يأتي بذلك صريح الخطيب وغيره وفيه نظر لأنه حينئذ لا معنى لاسقاط النصف المذكور فتأمل ولو كان الزائد باضطراب الجاني وحده هدر ويصدق في أنه بغير اضطرابه لأن الأصل عدم اضطرابه (قوله أوضح من كل واحد مثلها) كما سرفي قطع عضو منه وإذا وجبت الدية فعلى كل واحد منهم أرض موهجة كاملة على المعتمد لأن ما يخص كل واحد لو انفرد به كان موهجة كاملة ولأنه قد لزم كل واحد منهم موهجة كاملة وبذلك توزع الدية نعم يشكل على ما هنا ما سرفي أخذ القسط إذا قصت رأس الشاج وقد يجاب بأنه لما كان فيهما من استيفاء عضو كامل كان في إيجاب الأرض السكامل يشبه تضاعف الغرم فتأمل (قوله ولا تقطع صحيدة وان شئت) بفتح الشين بعد الجناية لعدم تعلقي القصاص بها ابتداء ولا عبرة بحدوث الجناية وبذلك فارق ما لو قطع ناقص الأصابع كاملة ثم قصت الأصبع الماثلة للناقص حيث تقطع الآن لأن القصاص تعلقي بالأصابع الأربع وانما كان هدم القطع مانع وهو الأصبع الخامس وقد زال فتأمل (قوله من يد أو رجل) قيد بذلك لمناسبة ظاهر كلام المصنف المذكور بعده والافغيرهما كذلك الا في أنف وأذن وكذا لو سرى القطع مطلقا (قوله به) أي بالقطع (قوله بل عليه) أي المجنى عليه دية الصحيحة التي قطعها من الجاني وله على الجاني حكومة يده الشلاء التي قطعها الجاني ولا قصاص هنا لعدم وجود عمائل (قوله فعليه) أي المجنى عليه قصاص النفس أي نفس الجاني وتسقط به دية الصحيحة لدخولها في النفس فيقتل المجنى عليه في الجاني فإن عطل وجب دية كاملة على المجنى عليه وعلى الجاني أوفى تركته حكومة الشلاء للمجنى عليه أو لورثته لا لغيرهما لعدم وجوبها واليه يشير قول المصنف قصاص النفس فتأمل (قوله فلا قصاص في النفس) اقتصر على نفيه لأنه المثبت في كلام المصنف والافلا دية فيها أيضا كما يصرح به جعله مستوفيا لحقه (قوله ولادية في الطرف) ومعلوم عدم القصاص فيه كما تقدم (قوله ان أطلق الاذن) راجع للقصاص والدية (قوله وان قال الخ) هو مقابل للاطلاق (قوله وقيل عليه الخ) هو المعتمد أي على المجنى عليه دية الصحيحة للجاني وله على الجاني حكومة الشلاء ولو سرى إلى نفس الجاني هدرت للاذن قاله شيخنا وفيه نظر لأن اعتبار الاذن يسقط دية الصحيحة أيضا وقال ابن عبدالحق بوجوب الدية على المجنى عليه والاذن أسقط القصاص فقط ولعل المعنى

[قوله والصحيح الخ] علل ذلك بأن جميع رأسه محل الجناية ومنعه الزركشي نقلا وتوجيها قال لأن الحق عليه فيؤديه من حيث شاء كالحقوق المالية أقول هذا التوجيه يقتضى أن الخيرة للجاني لأنه نظير من عليه البرن ثم صوب أن الخيرة للمجنى عليه لذلك ونقله عن العراقيين وغيرهم قال فكيف يرجع الأول ويهر بالصحيح [قوله لزمه قصاص الزيادة] أي لأن قدره لم ينفرد كان موهجة ولا يمكن قضاؤه على الأول لأن ذلك استيفاء حق وهذا فعل على وجه التعدي [قوله وقيل قسط] لاتحاد الجراحة والجراح ثم هذا ينسب للقال وقيل انه رجع عنه [قوله مثل موهجة] أي كما يقتل الجمع بواحد [قوله وقيل قسطه] كأنلاف المال قال الزركشي هذا احتمال الامام والمقول هو الأول

(الصحيحة إلا أن يقول أهل الخبرة لا ينقطع الدم) لو قطعت بأن لم يسد فم العروق بالحسم فلا تقطع حفرا من استيفاء النفس بالطرف وتجب دية الصحيحة (١١٨) (ويقع بها) لو قطعت (مستوفيا) ولا يطلب أرشا للشلل وقطع شلاء بشلل.

مطلها أو أقل شللا إن لم ينفذ زف الدم كما تقدم والشلل بطلان العمل قاله الامام (ويقطع سليم) يدا ورجلا (بأصم وأهرج) والعسم بمهملتين مفتوحين تشنج في المرفق أو قصر في الساعد أو القص (ولا أثر لحصرة أظفار وسوادها) المزيلين لصلواتها فيقطع بطرفها الطرف السليم أظفاره منهما (والصحيح قطع ذاهبة الأظفار بسليمتها دون عكسه) أي لا تقطع سليمة الأظفار بذاهبتها لأنها أعلى منها ولا قائل في الأولى بعدم القطع لاتقاء وجهه وللإمام احتمال في الثانية بالقطع لأن الأظفار زوائد تم الهبة بدونها والبغوي قال ينقص منها شيء وهذا الاحتمال مقابل الصحيح وهو القطع في الثانية كالأولى (والذكر محبة وشلا كاليد) كذلك فيها تقدم فلا يقطع الصحيح بالأشمل ويقطع الأشمل بالصحيح والأشمل بالشرط السابق (والأشمل منقبض لا ينبت أو عكسه) أي

على هذا وجوب نصف دية على ذية الصحيحة أو وجوب دية وتسقط دية الصحيحة لدخولها فيها فتأمل وافهم (قوله أهل الخبرة) أي اثنان منهم (قوله بشلل) نعم لو صحت لم يمنع القطع لتبين أن لاشلل وبذلك فارق ما لو أسلم الكافر أو عتق العبد قاله العلامة ابن عبد الحق وفيه بحث لأن محبتها بعد قطعها لا تنصوّر وإن صحت قبل قطعها فهي من قطع صحيحة بصحيحة لأن الاعتبار بما تلتها وقت الجناية فتأمل فلهذه عن سبق قل نشأ من توهم أن المقطوعة هي الصحيحة (قوله والشلل بطلان العمل الخ) وإن لم يزل الحس والحركة ومنه ما ساقى في كلام المصنف (قوله تشنج) بمثابة مفتوحة فجحة كذلك فنون مشددة مضمومة لحجم أي يمس وقيل العسم ميل وإعوجاج في الرسغ والأعسم من به شيء من ذلك وقيل من عمله يد يراه أكثر ويقال له الأعسر (قوله أو قصر الخ) فيه نظر بما مر أنه لا تؤخذ به مستوية يبد أقصر من أختها الآن يحمل ما هنا على ما إذا كان العسم في يده جميعا وهو خلقي أيضا وأن هذا بيان لعنافة وليس مراد هنا فليراجع (قوله ولا أثر الخ) ما لم يكن بجناية أو قوى استحشافها والأفلا يؤخذ السليمة منه بها (قوله ذاهبة الأظفار) ولو غير خلقة وله حكومة الأظفار (قوله وهو القطع الخ) فيه تصريح بأنه كان الصواب عدم ذكر الخلاف في الأولى والتعير بالذهب في الثانية (قوله والذ كرمحة وشلا كاليد) ونصبهما على الحال المقدمة على صاحبها الذي هو ضمير الخبر عند الجمهور أو من المبتدأ على رأى سيدي به وخرج به تغير الأظفار فليس داخل في القسبي مع أنه معلوم الاتقاء هنا فتأمل (قوله والأشمل الخ) ظاهر كلامه أنه عائد للذكر فقط والأولى عمومها لكل ما فيه اعتباس وانخساض وعلى كل هو من أفراد الشلل المتقدم تعريفه (قوله منقبض) أي منكش وفيه إيماء إلى أنه لا بد فيه من يمس أو استحشاف كما قاله الخطيب (قوله أي جلدنا الخ) الذي دل عليه ما ذكره أن الحسية اسم مشترك بين البيضتين والجلدتين وأن الأثنين اسم للجلدتين فقط كما مر وأن من شئ خصية إن كان مع التاء فهو اسم للبيضتين أو بدونها الذي هو من النوادر فهو اسم للجلدتين فراجع ذلك

[قوله ولا يطلب أرشا الخ] لاستوائهما في العضو ومجرد الاختلاف في الصفة لا يقابل بمال كأخذ الصاع الردي بدل الجيد [قوله بطلان العمل] أي وإن لم يزل الحس وقيل يشترط زوال الحس ولم يرجح الشيخان شيئا من الوجهين ورجح ابن الرفعة الأول [قوله تشنج] أي يمس [قوله ولا أثر الخ] علله الامام بأن منفعة اليد الظاهرة البطش وهو موجود فيها وعلله في الأم بأن ذلك علة ومرض في الظفر . أقول قضية العلة الأولى أن التي لا ظفر لها تؤخذ بها ذات الظفر وهو احتمال للإمام سيأتي [قوله منها شيء] أي من الهبة [قوله محبة وشلا] حال من ضمير الخبر [قوله وللإمام احتمال في الثانية] قال الزركشي هذا الاحتمال إنما فرضه الامام في ذاهبة الأظفار خلقة وقول المتن ذاهبة الأظفار تصوير آخر [قوله كاليد] اعترض الزركشي بأن الأ أكثر شللا من اليد لا يؤخذ بالأقل منه وهنا يؤخذ مطلقا نسب ذلك لما وردى حيث أطلق وقال ولا يمنع منه اختلاف النوع . أقول وقول الشارح الآتي بالشرط السابق إذا نظرت لعمومه وجدته مخالفا لمقالة الماوردي المذكورة والله أعلم [قوله لا ينبت] أي ولا حركة هناك أصلا [قوله لأنه لا خلل في العضو] فكان كأذن الأصم وأنف الأحمم بخلاف اليد الشلاء وقوله لنضع الخ ظاهره رجوعه لسكل منهما وقد جعل ذلك غير مرجح للعين خاصة [قوله كالأثنين] أي فأنهما جلدتا البيضتين أيضا كما فسرهما بذلك فيما سلف . والحاصل أن جلدتي

البيضتين

منبسط لا ينقبض (ولا أثر لانتشار وعده فيقطع خل بحصى وعين) أي

ذكر الأول بذكر كل من الآخرين لأنه لا خلل في العضو وتعذر الانتشار لصنف في القلب أو السماع والخصى من قطع خصيه أي جلدتا البيضتين كالأثنين متى خصية وهو من النوادر والخصيتان البيضتان والعين العاجز عن الوطء .

(و) يقطع (أصحح)

عما (بأختم) أى غير علم لأن الشم ليس فى جرم الأنف (وأذن سميع بأصم) لأن السمع لا يعمل جرم الأذن (لا عين محببة بحدقة عمياء) مع قيام صورتها (واللسان ناطق بأخس) لأن النطق فى جرم اللسان ويجوز العكس برضا المجنى عليه (وفى قلع السن قصاص لافى كسرها) لعدم الوثوق بالمائة فيه (ولو قلع سن صغير بشر) بضم أوله وسكون ثانيه المثلث وقع ناله المحكم أى تسقط أسنانه الرواضع التى من شأنها السقوط ومنها المقلوعة (فلا ضمان فى الحال) لأنها تعود فى جلة الرواضع غالبا (فان جاء وقت نباتها بأن سقطت البواقي وعدن دونها وقال أهل البصر فسد المبت وجب القصاص ولا يستوفى له فى صفه) فيؤخر حتى يبلغ فان مات المصبي قبل بلوغه اقتصر وارثه فى الحال أو أخذ الأرض (ولو قلع سن مثفور فنبت لم يسقط القصاص فى الأظهر) لأن العود نعمة جديدة والثانى قال الماده قائمة مقام الأولى وعلى القولين للمجنى عليه

(قوله عما) خرج به نحو استحشاف فهو كاليد الشلاء فيما ر وكذا الأذن (قوله وأذن سميع بأصم) ولا يمنع القود قب لأذن وان التحمت ولا خرمها ان لم يذهب به بعضها ولا قود بقطع الأذن الملتصقة (قوله بحدقة) لو أسقطه كان أخصر وأولى لأن الحدقة اسم لسوادها فقط كما ر ولأن نسبة العين الى الحدقة دون جميع العين تحكم لأنه عدم الابصار من الناظر الذى هو السواد الأصفر فى داخل الحدقة فافهم (قوله مع قيام صورتها) لعله احتراز به عن فقد بعض الأجزاء أو فقد الهدب فانه مانع من القود ولو مع الابصار [قوله ولا لسان ناطق] ولو حكما كالصغير (قوله بأخس) يقينا بأن بلغ أو ان النطق ولم ينطق (قوله فيها) أى العين واللسان (قوله برضا المجنى عليه) ويقع به لا يطالب أرشا (قوله وفى قلع السن قصاص) بمثله تزلزله (قوله لافى كسرها) نعم قد مر وجوب القصاص فيه ان أمكن بنحو نشر (قوله ولو قلع الخ) حاصله أن القالع والمقلوع اما مثفوران أو غير مثفورين أو القالع غير مثفور فقط أو عكسه فهذه أربعة وعلى كل امان يكونا صغيرين أو كبيرين أو أحدهما صغير دون الآخر فهو ستة عشر صورة وحكمها أن غير المثفور ينظر فيه القود وأن المثفور لا ينظر فيه ذلك (قوله بضم الخ) فهو مثل يضرب سبيليا للفعول لأنه من باب (قوله الرواضع) المراد جميع أسنانه والرواضع حقيقة الأربع التى نبتت أو لامن أعلى وأسفل المسماة بالثنايا ونسمة غيرها بذلك مجاز للجاورة (قوله فلا ضمان فى الحال) لكن يعزر (قوله دونها) فان عادت سليمة فلا شئ عليه أو معيبة وجب قسط أو أرش بحسب الحال (قوله أهل البصر) أى الخبرة والمراد اثنان منهم (قوله وجب القصاص) فلا تقتصر ثم عادت وجبت دية المقلوعة قصاصا (قوله فان مات قبل بلوغه) أى وبعد الحكم بالياس من عودها كما هو فرض المسئلة والا فلا قصاص قطعاً ولا دية على الأصح بل تجب حكومة فقط قاله شيخنا فراجع (قوله للمجنى عليه) أى ان كان بالغاً والا انتظر بلوغه فان مات فلوارثه ما ذكر (قوله أن يقتصر أو يأخذ الدية فى الحال) فلا عادت بعد ذلك فعلى الأظهر هى نعمة جديدة فلا رجوع عليه بدية ولا بما أخذ من الدية والقياس على القول الآخر أنه يرجع بدية المقلوعة قصاصا أو بالدية التى أخذت منه فراجع (تنبيه) لو عادت سن الجاني بعد قلعها قلمت ولو أكثر من مرة على ما فى شرح شيخنا كابن حجر وقيد شيخنا الزبائى بمرة فقط نعم لو كان الجاني غير مثفور ورضى المجنى عليه المثفور بقلع سنه فقلعها ثم عادت لم تقلم ثانياً لأنه رضى بدون حقه مع جواز عدوله الى الدية

البيضتين لما اسمان الخصيتان والأثنان هذا مراده والله أعلم [قوله يقطع الخ] قيل ان كلن الشم والجمع لا يثبتان عند نقل الآفة المذكورة فلا يتجه القطع [قوله لا عين محببة الخ] علل ذلك بأن البصر فى العين قال الامام وهو يخالف قول الأطباء ثم قال لكن الأمر الشرعى لا يدار على الأمور الخفية ثم قوله لا عين تقديره لا تؤخذ عين اذ تقدير القطع غير صالح فى العين [قوله ويجوز العكس فيها] أى وهو أخذ العمياء بالصحيحة والأخس بالناطق برضا المجنى عليه وهو ذو العين الصحيحة واللسان الناطق [قوله وفى قلع السن] قوله تعالى والسن بالسن [قوله لأنها تعود] خولف هذا فى الموهمة حيث يقتصر حالا وان غلب الالتئام لثلا يفتنى الضمان فى غالب الوصحات [قوله لأنها تعود الخ] قريب من قول غيره لأن القصاص انما وجب فى السن لفساد المبت فكانت كالشعر [قوله وعدن دونها] قيل كان ينبغي وعادت لأن جمع الكثرة لغير العاقل يختار فيه فقلت على فعلن [قوله ولا يستوفى له الخ] قيل هذا يأتى فى قوله وينتظر غائبهم وكال صبيهم ورد بأن ذلك فى الوارث وهذا فى المستحق [قوله لم يسقط القصاص فى الأظهر] محل الخلاف اذ انبت قبل القصاص أو أخذ الدية [قوله لأن العود الخ] أى فهو كأنه مال الموهمة [قوله ولا ينتظر العود] لكن لو فعل ثم عادت قلنا بالثانى فليس للجاني قلع العائدة وهل يستحق أرش سنه ويستردده اذا كان دفعه فيه القولان

أن يقتصر أو يأخذ الدية فى الحال ولا ينتظر العود (ولو قصت يده أصبغا فقطع كاملة قطع

وعليه أرض أصبع) ولا جنى عليه أن يأخذ يد ولا يقطع (ولو قطع كامل ناقصة فإن شاء المقتطوع أخذ يد أو أصابعه الأربع وإن شاء لقطها) وليس له قطع اليد الكاملة (والأصبع أن يحكمه منابن نجب أن لقطا لأن أخذ ديتين) لأن الحكومة من جنس الدية دون القصاص فدلت فيها دونه ومقابل الأصبع في اللقط قاس على الدية وفي الدية قال تختص قوة الاستتباع بالكل (و) الأصبع) أنه يجب في الحالين حكومة خمس الكف) الباقي والثاني قال كل أصبع (١٢٠) تستتبع الكف كما تستتبعها كل الأصابع أي فلا حكومة في المسئلة أصلا (ولو قطع

لأنه مخبر بينهما كما قلته الشيخان عن ابن كعب (قوله وعليه أرض أصبع) أي ناقصة حكومة خمس الكف الذي استوفاه بالقطع (قوله فإن شاء الخ) علم أنه ليس له قطع الكف لاشتغالها على الأصبع الزائدة فلو سقطت تلك الأصبع قبل أخذ الأرض جاز له قطع الكف كما مر (قوله مثلها) ولو بعد الجناية بأن سقطت أصابعه مثلا قلته شيخنا الرملي وتقدم ما يشير إليه (قوله قطع) أي الكامل كفه أي الناقص وأخذ أي الكامل دية الأصابع لكن ناقصة حكومة الكف الذي قطعه (قوله المختلفا الترجيح) من حيث أن الأصبع الاستتباع في الدية دون اللقط .

(تنبيه) لو عكس ما ذكره بأن قطع كامل الأصابع يدا مشلولة أصبعين فله لقط الثلاثة الصحيحة وحكومة المشلولتين وله مع ذلك حكومة جميع الكف لأن الحكومة لا تستتبع مثلها لضعفها بخلاف الدية كما مر .

(فصل) في اختلاف مستحق الدم والجاني (قوله قد) أي قتل إذا لقط الشق طولا والقط عرضا والقطع بعيمهما كما مر وليس خصوص واحد منهما مرادا (قوله ملفوفا) ولو على هيئة الأموات واللف ليس بقيد وإنما هو لفادة الحكم في غيره بالأولى (قوله صدق الولي) وإن لم يسل دم أو قال أهل الخبرة أنهم موافق (قوله يمينه) وهي يمين واحدة هنا وفيما يأتي خلافا للبلقيني وتقبل الشهادة بحياته ولو اعتمدا على أنهم رأوه يتلف ولا تصح بأنهم رأوه يتلف لأنه لازم بعيد (قوله لأن الأصل بقاء الحياة) قال البلقيني يؤخذ من ذلك أن الكلام فيمن علمت له الحياة والا سقط صدق الجاني قطعا وهو المعتمد (قوله وهذا لا أصل له) هو كذلك (قوله فالواجب الدية) أي دية عمد وهو المعتمد (تنبيه) دعوى حريته ورقبته كدعوى حياته وموته (قوله به) أي بالأصل فيه أي العضو وكذا لو ادعى حدونه بعد جنيته

[قوله وعليه أرض أصبع] بخلاف الشلاء يقنع به في الكاملة إذا رضى الجاني بأخذها نظير ذلك من أتلف صاعه يرفو جلد لتلف صاعا أخذه ويطلب ببذل الباقي وإن أتلف له صاعا جيدا فوجد له صاعا رديا فليس له الأخذ مع الأرض [قوله أصلا] أي لا حكومة خمس الكف ولا حكومة منابن الأصابع إذا لقطها [قوله فلاقصص عليه] لو سقطت الأصابع فالظاهر وجوب القصاص كمنظيره في الأنامل ويتأكد هذا الحكم فيما لو كانت الأصابع حال الجناية مستحقة القطع بجناية أخرى [قوله ولو قطع فاقد الأصابع الخ] هذه مكررة مع قوله ولو نقصت يده أصبعا فقطع كاملة قطع وعليه أرض أصبع [قوله فقطع يدا الخ] لو كان شلل الأصبعين متأخرا عن القطع فالحكم كذلك بالأولى [قوله وإن شاء قطع يده] بقياس الأولى على الاكتفاء باليد الشلاء عن قطع الصحيحة .

(فصل قديم) [قوله لأن الأصل الخ] أي ورجح هذا على الأصل الآتي لاعتضاده بوجود الجناية وهذا المعنى تجده ملحوظا في المسائل الآتية وهو النافع في دفع اشتباهها [قوله فالواجب الدية] لأن اليمين من المدعى لا تثبت القصاص [قوله ولو قطع طرفا] أعم من هذا ولو جنى على مادون النفس

كف بلا أصابع فلاقصص عليه (الا أن تكون كفه مثلها) فعليه القصاص فيها (ولو قطع فاقد الأصابع كاملها قطع كفه وأخذ يد الأصابع) نص عليه (ولو شلت) بفتح الشين (أصبعاء فقطع يدا كاملة فإن شاء) المجنى عليه (للقط) الأصابع (الثلاث السليمة وأخذ يد أصبعين وإن شاء قطع يده وقنع بها) وفي استتباع الثلاث حكومة منابن واستتباع دية الأصبعين حكومة منبهما اختلافان السابقان المختلفا الترجيح

(فصل) إذا (قد ملفوفا) في نوب (وزعم موته) حين القصد وادعى الولي حياته (صدق الولي يمينه في الأظهر) لأن الأصل بقاء الحياة ووجه مقابله أن الأصل براءة الذمة وقيل يفرق بين أن يكون ملفوفا على هيئة التكفين أو في ثياب الأحياء قال الامام وهذا لا أصل له قال في الروضة وإذا صدقنا

الولي بلائمة فالواجب الدية دون القصاص (ولو قطع طرفا وزعم نقصه) كشلل أو فقد أصبع (فالذهب تصديقه أن أنكر أصل السلامة في عضو ظاهر) كاليد (والا) بأن اعترف به فيه أو أنكره في عضو باطن كالذكر (فلا) يصدق ويصدق المجنى عليه والفرق عسرا قامة البيئة في الباطن دون الظاهر والأصل استمراره على السلامة والقول الثاني يصدق الجاني مطلقا لأن الأصل براءة ذمته والثالث يصدق المجنى عليه مطلقا لأن الغالب السلامة وهذه الأقوال مختصرة من طرق ومعلوم أن التصديق باليمين

[قوله

(قوله وأن لاقصاص) هو المعتمد (قوله ما يعتاد ستره مروه) هو المعتمد

(نفيه) دعوى عدم العضوية التفصيل المذكور كما لو ادعى أنه أزال ذكره وأنتبه فأنكر أحدهما فقط (قوله وزعم سرية) أو قلا قبل الاندمال (قوله يمكن) وصدق مدعى عدم الاندمال أو عدم الامكان منهما (قوله أم لا) قال شيخنا ولا بد من امكان الاندمال هنا أيضا لأن إيهام السبب أضعف الاستناد اليه فراجعه وحرره (قوله بلايين) نعم إن إيهام الولى السبب وادعى الجاني أنه قتله عقب قطعه فلا بد من اليقين (قوله سبب الموت) عينه أولا (قوله تصديق الولى) ان لم يمكن الاندمال والاصدق الجاني (قوله لأن الأصل الخ) ولم ينظر لهذا الأصل في جانب الولى فيما مر لاشتغال ذمة الجاني ظاهرا وبديتين (قوله بأن قصر الزمان) هو اصلاح لكلام المصنف المقضى ظاهرا أن يقال صدق ان أمكن كونه قبل الاندمال والايمن ذلك صدق الجريح وهذا غير صحيح ولذلك لم يذكر الشارح ما بعد الافتأمل وافهم (قوله يمينه) أى ان أمكن الاندمال والاصدق بلايين ويجب أرض فقط (قوله لرفع الخ) أى أن الأرض الثالث وجب لأجل الرفع الذى ثبت يمين الجريح أنه وقع بعد الاندمال الذى وجد قبل ذلك الرفع فرفع متعلق بثالث و بعد متعلق برفع وقبل متعلق باندمال و يمينه متعلق بالثبوت الواقع صفة للرفع المعلوم من الوجوب فتأمل ذلك وافهمه فإنه محتاج الى دقة فهم .

(نفيه) محل الخلاف اذا اتفق الرفع والجناية في العمد أو غيره والاوجب الثالث قطعا

(فصل) في مستحق القود ومستوفيه (قوله الصحيح ثبوته) أى تلقيا على المعتمد كما رجع اليه شيخنا آخره والدية مثله ومحل الخلاف في قصاص النفس وأما غير هاتين للورثة تلقيا بخلاف ولا يصح العفو فيه على مال قبل الاندمال (قوله لكل وارث) بحسب الارث ودخل في الوارث وارث من ارثه وان خرج عن الارث ودخل فيه أيضا ذوا الأرحام لأن أخذهم المال بالارث على الراجع فتخصيص الشارح ليس

[قوله فالاصح تصديق الولى] ظاهره ولو كانت المدة طويلة يمكن فيها الاندمال لكن ظاهر كلام ابن الرفعة تصديق الجاني واعتمده شيخ الاسلام [قوله يمينه] أى ولو طالت المدة جدا بحيث لا تتخلف عادة عن الاندمال فلا تسقط اليقين المذكورة ثم انظر ما الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة الموضحين الآتية [قوله سببا] عينه أو إيهام كما سبق [قوله وجه الثاني] عبارة الزركشى ووجه الثاني أن الأصل براءة الذمة قال فالمسئلة اذا من تعارض الأصلين فلم قدم الأول وأجاب بأن الأصل عدم وجود سبب أقوى من أصل براءة الذمة لتحقق الجناية اه وبه تعلم أن هذه المسئلة لا تشكل على قطع اليدين والرجلين السابقة لأن ما زعمه فيها معتد أيضا بالجناية [قوله صدق أن أمكن] استشكل هذا بما لو قطع أطرافه ثم قتله وقال قتلته قبل الاندمال فعلى ذمة وقال الولى بل بعد فعلك ديات والزمان يحتمل الاندمال فإن الولى يصدق في بقاء الديات أقول لعل هذا محمول على ما اذا طال الزمان نعم مسئلة الكتاب قد تشكل بمسئلة قطع اليدين والرجلين السابقة [قوله والا] لم يقل والابأن لم يمكن لأنه مشكل اذ عند عدم الامكان يجب ثلاثة أروش بلا شك قطعا وإنما المراد بقوله والآن يكون الزمان طويلا مع امكان فرض الاندمال [قوله لرفع الحاجز] عبارة الزركشى لأنه ثبت رفع الحاجز باعترافه وثبت الاندمال يمين المجنى عليه فقد حصل موضحه ثالثة وجه الاصح بأن الجاني يقول رفعت الحاجز قبل الاندمال حتى لا يلزمنى الأرض فاذا لم يقبل قوله في الاتحاد وجب أن لا يقبل في الثالثة وأمل لا زائدة [قوله بعد الاندمال قبل الرفع يمينه] يريد أن الاندمال كأن قبل الرفع باليمين فقول باليمين متعلق بمقدر .

(فصل : الصحيح) [قوله ثبوته] أى بعد ثبوته للمجنى عليه قبل الموت لكن جزم الرافعى بخلافه

(أو) قطع (يدبه ورجليه

فات وزعم) القاطع

(سرية والولى اندمالا

يمكننا) قبل الموت (أوسببا)

آخر للموت عينه أم لا

(فالاصح تصديق الولى)

يمينه لان الاصل عدم

السرية فتجب ديتان

والثاني تصديق الجاني

يمينه لاحتمال السرية

فتجب دية واحترز بالممكن

عن غيره لقصر زمته كيوم

ويومين فيصدق الجاني

في قوله بلايين ( وكذا

لوقطع يده) ومات (وزعم

سببا) للموت غير القطع

(والولى سرية) من القطع

فالاصح تصديق الولى

يمينه لان الاصل عدم

وجود سبب آخر ووجه

الثاني احتمال وجوده

فيجب على الاول دية

وعلى الثاني نصفها (ولو

أوضح موضحين ورفع

الحاجز) بينهما (وزعمه

قبل اندماله) أى الايضاح

ليقتصر على أرض واحد

(صدق ان أمكن) بأن

قصر الزمان يمينه

(والاحلف الجريح) أنه

بعد الاندمال (وثبت) له

(أرسان قبل وثالث) لرفع

الحاجز بعد الاندمال قبل

الرفع يمينه ودفع بأنها

دافعة للتص عن أرشين

فلا توجب زيادة



كالدية وقيل للعصبة خاصة لأنه لدفع العار فيختص بهم وقيل للوارث بالنسب دون السبب لأنه للفتن والسبب ينقطع بالموت فلا حاجة إلى الفتني (و ينظر غائبهم) إلى أن (١٢٢) يحضر (و كمال صبيهم) بالبلوغ (و محبهم) بالافاقة (و يحبس القاتل)

في المسائل الثلاث ضبطا  
لحق القتل (ولا يخفى  
بكفيل) لأنه قد يهرب  
وبقوت الحق (وليتفقوا)  
أي مستحقو القصاص  
(على مستوف) له أحدهم  
أو غيره بالتوكيل وليس  
لهم أن يجتمعوا على  
مباشرة استيفائه لأن فيه  
تعديا للمقتص منه (والا)  
أي وإن لم يتفقوا على  
مستوف بأن أراد كل  
منهم أن يستوفيه بنفسه  
(فقرعة) بينهم فن  
خرجت له تولاه باذن  
الباقيين (يدخلها العاجز)  
عن المباشرة (و يستنيب)  
إذا خرجت له (وقيل لا  
يدخل) لأنها إنما تجري  
بين المستوين في الاهلية  
وفي أصل الروضة أنه أصح  
عند الأكثرين وإرافعي  
قل ترجيحه عن الامام  
وجاعة ترجيح الأول عن  
البغوي وهو أوجه (ولو  
بدر أحدهم فقتله فلا يظهر  
لأقصاص) عليه لأن له  
حقا في قتله (وللباقيين قسط  
الدية من تركته) أي  
المقتول وله مثله على المبادر  
(وفي قول من المبادر) لأنه  
أنلف ما يستحقه هو وغيره  
فلزمه ضمان حق غيره

للتقييد (قوله وقيل للعصبة) أي مطلقا أو الذكور خاصة ومن العصبة ذو والارحام على الأصح ومنهم  
الامام إذا لم يكن وارثا ولم يكن مستغرا فاستوفيه مع الوارث (قوله و ينظر) وجوب باغائبهم حتى يحضر  
أو يأذن (قوله و كمال صبيهم بالبلوغ) ولو سفيها لأن عفوه عن القصاص صحيح و كمال مجنونهم بالعقل نعم  
لوليه الأب أو الجد فقط أن يعنو عن الدية عند حاجته بخلاف ولي الصبي لأن له أمدا ينظر ويراعى الجنون إذا  
اجتمع مع الصبا قاله شيخنا الرمي والزبدي والوجه انتظار بلوغه فإذا لم يبق عمل بمقتضى الجنون فراجع  
(قوله ويحبس) ولو بلا طلب إلا في حامل كيان في والافاق غائب قتل عبده فلا بد من اذنه قاله الأذرع والافاق  
قاطع طريق تحتم قتله فلا امام الاستيفاء مطلقا (قوله القاتل) أي الجاني ولو في طرف أو معنى (قوله لحق  
القتيل) يفيد أن الحابس الحاكم وأنه لا يحتاج إلى طلب كإمام فلا حاجة لما استشكل به من أنه لا ولاية  
للحاكم على أموال الغائبين (قوله على مستوف) أي غير كاف في مسلم (قوله أحدهم أو غيره بالتوكيل)  
من باقيهم أو منهم وهذا في قصاص النفس أما في غيره فيستعين بتوكيلهم لغيرهم كيان في (قوله لأن فيه تعديا)  
يؤخذ منه جواز الاجتماع في نحو غرق وهو كذلك (قوله فقرعة) أي وجوب بالقطع النزاع (قوله باذن  
الباقيين) لاحتمال العفو وبذلك فارق ولاية النكاح (قوله وقيل لا يدخل) وهو المعتمد حتى لو خرجت  
لقادر فجزأ أعيدت بين الباقيين ولا ينافي ذلك اعتبار اذنه للمام وسيأتي (قوله فلا يظهر لأقصاص) نعم  
إن جهل تحريم المبادرة فلا قصاص جزما وسيأتي أو حكمها كم يمنعه وجب القصاص جزما أيضا (قوله وله)  
أي لورثته (قوله فإن جهله) أو حكمها كم له باستقلاله والدية على عاقلته لأن الجهل كالحطأ قاله شيخنا  
ولو قتله أجنبي لزمه قصاص أودية لورثته وحق الآخرين في تركته ولا مطالبة لهم على الأجنبي (قوله لزمه  
القصاص) وأما حصته من الدية فلورثته في تركته الجاني وكذا بقية المستحقين ومنهم العافي إن عفى على  
الدية والأفلاشي له وعلم أنه لو قتل بعد عفو نفسه لزمه القصاص بالأولى ولا شيء لورثته إن كان قد عفى مجانا  
والأفكاس (قوله وهذا صادق الخ) وذلك لأنه جعل الضمير في به عائدا لنفي القصاص والمعنى أن

في الكلام على قوله اقتلني والقتلتك ثم إن المراد أن القصاص يثبت لجلتهم لأن كل واحد يثبت له كل  
القصاص ولو كان الوارث بيت المال فقيل لا يثبت له القصاص لأنه يلزم ثبوته لكل المسلمين وفيهم القاصر  
والصحيح الثبوت لأنه للجهة [قوله كالدية] بجامع أن كلاحق موروث وأقوله صلى الله عليه وسلم من قتل  
له قتل فأهله بخير النظر إن أحبوا قتلوا وإن أحبوا أخذوا الدية وجه الدلالة أنه خبرهم بين القتل  
والدية والدية تثبت لجلتهم أنفا فافسكذا القصاص [قوله وقيل للعصبة] أي الذكور أسكن ظاهر  
كلام الامام أن أصحاب الولاء يدخلون على هذا الوجه [قوله ويحبس القاتل] أي كإمام وجد الحاكم  
مال ميت مفضونا والوارث غائب فانه يأخذه حفظا لحق الغائب [قوله وقيل لا يدخل العاجز الخ] وهو  
المعتمد [قوله ولو بدر] أي أسرع [قوله في قتله] أي فمكان كوطء الجارية المشتركة لاحد فيه  
ولأن مالها يجوز لكل الأفراد [قوله فلزمه ضمان حق غيره] أي كما في اتلاف المال المشترك بين  
المتلف وغيره [قوله لأنه استوفى أكثر من حقه] أي فكان كمن استوفى النفس وهو يستحق الطرف  
[قوله فله قسطه] حاصل هذا إذا قلنا يجب القصاص تعلقت الدية بتركة الجاني دون المبادر قطعا  
[قوله وهذا صادق بنى العلم] في صدق العبارة على هذا والذي يليه خفاء فان جعلت الواو بمعنى أو توضح

ومقابل الأظهر عليه القصاص لأنه استوفى أكثر من حقه ومحله إذا علم تحريم القتل فان جهله فلا قصاص قطعا ولولا  
وعلى وجوبه إن اقتص منه فله قسطه من الدية في تركته الجاني كالباقيين (وإن بدر بعد عفو غيره لزمه القصاص) إذا لاحق له  
في القتل (وقيل لا) قصاص (إن لم يعلم) بالعفو (و) لم (يحكم قاض به) أي بنى القصاص وهذا صادق بنى العلم والحكم

وبنى العلم دون الحكم والعكس ووجهه في الاولين عدم العلم وفي الثالث شبهة اختلاف العلماء فان منهم من ذهب الى أن لكل من الورثة الافراد باستيفاء القصاص حتى لو عفى بعضهم عنه (١٣٣) كان لمن لم يعف أن يستوفيه (ولا

يستوفى قصاص الا باذن الامام) أو نائبه لخطره واحتياجه الى النظر لاختلاف العلماء في شروطه سواء فيه النفس والطرف (فان استقل) به مستحقة (عز) واعتدبه (وبأذن لأهل) لاستيفائه من مستحقة (في نفس لاطرف في الأصح) ولا يأذن لغير أهل كالشيخ والزمن والمرأة وبأذن له في الاستئابة وعدم الاذن في الطرف لأنه لا يؤمن أن يزيد في الايلام بترديد الآلة فيسرى ومقابل الأصح لا ينظر لذلك (فان أذن) له (في ضرب رقبة فاضاب غيرها عمدا) بقوله (عز) ولم يعزله لأهليته (ولو قال أخطأت وأمكن) بان ضرب كتفه أو رأسه بما يلي الرقبة (عزله) لأن حاله يشعر بججزه ويحلف (ولم يعز) اذا حلف (وأجرة الجلاد) وهو المنصوب لاستيفاء الحدود والقصاصات وصف بأغلب أوصافه (على الجاني) في القصاص (على الصحيح) لأنها مؤنة حق لزمه أدائها والثاني على المقصين والواجب على

الحكم بعده لم يوجد معلوما فالقول بالقصاص مقيد بما اذا وجد العلم بالعفو ووجد الحكم بعدم القصاص معار الا فلا وهذا من دقائق الشارح رحمه الله تعالى قصده الرد على من اعترض على كلام المصنف فقله دره ما أدراه بأساليب التراكيب وانتزاع محبات الأساليب (قوله الا باذن الامام) نعم لا يحتاج لاذنه في سيد في قتل عبده وفي قاتل في الحاربة وفي مستحق مضطرا أو منفرد بحيث لا يرى سواء عجز عن الاثبات أولا بعد عن الامام أولا (قوله عز) ان علم (قوله واعتد به) أي بالقصاص وخرج به حد القذف والتعزير فلا يعتد بهما ولو باذن الامام لعدم تعلقهما بمحل معين مع امكان التدارك فيهما (قوله لأهل) أي من المستحقين حيث جاز أو من غيرهم سواء وجدت قرعة أولا (قوله وبأذن له) أي لغير الأهل في الاستئابة سواء قلنا يدخل في القرعة على المرجوح أولا اذ لا بد من أنه يوكل لتوقف الاستيفاء على اذنه فما أطال به بعضهم هنا غير مستقيم فراجع (تنبيه) لا يأذن الامام لكافر في مسلم كإمام ولا لعبد في عده والايضاح والمعاني كالطرف المذكور فلا يأذن للمستحق فيهما (فرع) يجوز للامام أن يأذن للشخص أن يستوفى من نفسه في قتل وقطع ولو في سرقة لافي جلد ونحوه لايهام عدم ايلام نفسه وظاهر من الجواز أنه لا يأثم بقتل نفسه هنا (قوله بقوله) لأنه لا يعلم الامنه (قوله وأمكن) فان لم يمكن فكالمعد فيعزله ولا يعزله (قوله عزله) مالم يكن ماهرا (قوله على الجاني) ان لم يرزق الجلاد من بيت المال من سهم المصالح فان تعذرت على الجاني بأن كان غير موسر بما في الفطرة وتعذرت بيت المال فعلى أغنياء المسلمين (قوله في القصاص) شمل النفس والطرف والتقييده لأجل قول المصنف الجاني فغير القصاص كذلك كما يدل له ما ذكر قبله بقوله وهو المنصوب الخ (قوله ويقتص على الفور) أي للمستحق ذلك ان شاء بخلاف المال كالأرش أو الحكومة فلا يجب دفعه الا بعد الاندمال كما قاله الزركشي وقد مر أنه لا يصح العفو في الجرح على مال قبل الاندمال (قوله فان التجأ الى المسجد الحرام أخرج) أي وجوبا فيحرم الاستيفاء فيه ان خيف تلويثه بالدم وإلا كره (قوله أو غيره من المساجد) أي ففيه ما ذكر من التفصيل والمقابر كالمساجد (قوله وقيل تبسط الانطاع ويقتل فيه) أي المسجد الحرام ويحجب عن قول الله تعالى ومن دخله كان آمنا بأنه مقيد بغير الجاني كافي حديث الصحيحين إن الحرم لا يعيد فارا أو على أن المراد الأمن في الآخرة (قوله ولو التجأ الى الكعبة أو الى ملك انسان أخرج قطعاً) أي فيحرم الاستيفاء فيهما بخلاف ظاهره وإن أمن التلويث وهو غير بعيد لشرف الكعبة ولذلك لم يجر فيه اخلاف المسجد

ولو لا في تصريح الشارح بل لا يمكن أن النفي في عبارة المنهاج صرف الى المجموع فيصدق بما قاله الشارح اللهم الا أن يعتذر بأن تقدير لم يبين الاعراب فقط وقوله وهذا راجع لعبارة المنهاج مع قطع النظر عن التصريح بل في المعطوف [قوله وبأذنه] أي ولا يجوز الاذن لعبد الجاني [قوله ولم يعزله] أي بأن يكون الذي فعله فعلا لم يحصل به الاستيفاء [قوله وأجرة الجلاد] ولم يقل المستوفى للقصاص وان كان الكلام فيه اشارة الى أن هذا الحكم ليس خاصا بهذا الباب [قوله في القصاص] انظر ما حكته تقييده بالقصاص [قوله لأنها مؤنة حق] أي فكان ذلك كالحلق والختان [قوله والواجب على الجاني التمسكين] والأول يقول لا يحصل التمسكين الا بإبانة العضو عن الجثة [قوله أي للمستحق ذلك] ولا يقال يؤخر قدر مدة سرية الجرح الى نفس المقتول ولا يؤخر في الأطراف الى الاندمال قاله الزركشي [قوله وفي الحر] ظاهره ولو كان الجاني فعل ذلك

الجاني التمسكين (ويقتص على الفور) أي للمستحق ذلك اذا أمكن (وفي الحرم) ان التجأ اليه سواء قصاص النفس والطرف ولو التجأ الى المسجد الحرام قال الامام أو غيره من المساجد أخرج منه وقتل صيانة للمسجد وقيل تبسط الانطاع ويقتل فيه قال في الروضة ولو التجأ الى الكعبة أو الى ملك انسان أخرج قطعاً (و) في (الحرم والبعد والمرص)

وفي نص يؤخر قصاص الطرف بهذه الأسباب (وتحبس الحامل في قصاص النفس أو الطرف حتى ترضعه اللبن) بهمز من غير مد وهو اللين  
أول النتائج لا يعش الولد بدونه غالباً (١٢٤) (ويستغنى بغيرها) صيانة له (أو فطام) له (لحولين) ان لم يوجد

ولأنه في ذلك الغير استعماله ولذلك لم يجز فيه خلاف أيضاً (قوله) وفي نص يؤخر قصاص الطرف بهذه  
الأسباب) أي الحرم والحرم والبرد والمرض وحمل على الندب أو على حدوداته كالجلد في الزنى أو الرجم فيه فإنه  
يجب تأخيرها لذلك لبنائها على المساحة .

(نفيه) قتل النفس كالقصاص وقطع السرقة وجلد القذف كقصاص الطرف هنا (قوله) وتحبس  
وجوبا ان طلب المستحق ولو بولي ومنه الحاكم فيمن لا ولي له والا فلا رعاية للحمل ومنه علم أنها  
لا تحبس في حقوق الله تعالى (قوله) الحامل ولو من زنا أو مرتدة أرحمت الحمل بعد وجوب القود  
وعبر في المسح بذاة حمل ولله لكون لفظ الحامل مذكراً لعدم هاء التأنيث أو لشمول الحمل لغير  
الجنين كشيء على رأسها مثلاً أو لكون الحامل تطلق على غير العاقلة كالبهيمة أولان رصفها بالحامل  
في دعواه كما يأتي ليس حقيقة فتأمل (قوله) لحولين) ليس قيداً فيجوز قبلهما ان لم يضر ويؤخر  
عنهما ان احتاج اليه ولا عبرة بالتوافق على القصص أو الزيادة (قوله) من مرضعة) تعيّن أولاً يجبر  
الحاكم المتعينة أو واحدة منهن عند امتناعهن لكن بأجرة فيرما ولو لم يوجد إلا زانية محصنة قتلت وأخرت  
الحامية لندب العفو في الجنابة (قوله) أو بهيمة) نعم يندب صبر الولي حتى توجد امرأة (قوله) تصديقها) ان  
أمكن الحمل والا كآيسة فلا تصدق (قوله) بغير مخيلة) أي أمارة على الحمل ومعها لا يحتاج الى يمين وإذا  
صدقت لزم المستحق الصبر الى ظهور الحمل لا إلى أربع سنين قاله شيخنا الرملي (نفيه) لا يمنع الزوج من  
وطئها وان أدى الى عدم القود (فرع) لو قتلها المستحق أو غيره قبل الولادة فعليه غرة ان انفصل الحمل ميتاً  
أودية ان انفصل حياً متاملاً ومات وان انفصل سالماً أو لم ينفصل فلا شيء وعلى قاتلها غير المستحق القصاص  
بشرطه وان قتل بعد الانفصال وقبل استغناء الولد فمات وجب فيه قصاص ولو على جلد فان أكرهه  
الامام فعليها ما (قوله) خنق بكسر النون مصدر) قال المصنف وبسكونها وفي المضارع مضمومة فقط  
(قوله) ونحوه) منه القاؤه في نار وعكسه وسم الامهري لم يقتل به وسهم مسموم وذبح كالبهيمة وكسر عصف  
ورجم في شهود رجعوا وإنهائه حية قاله شيخنا الرملي وخالف شيخنا في هذه (قوله) اقتص به) ان علم تأثيره  
في الجنائي والا كضرب يقتل مريضاً تعين السيف (قوله) أو بسحر) وسيأتي ما يتعلق به في فعل ما ثبت به  
القود والمال (قوله) وكذا آخر) يتعين فيه السيف ومثله بول وماء متنجس لكن على جوازه يبدل بطاهر  
وله العدول عن الملح للعذب لا عكسه (قوله) وفي قول السيف) هو المتمد (قوله) الى سيف) أي قطع رأس  
لا ذبح (قوله) للمائة) يفيد أنه لا تقطع يسار عن يمين وعكسه وقال بعضهم له ذلك لأن آلاف الجملة والنفس

في وقت الاعتدال (قوله) وفي نص يؤخر قصاص الطرف بهذه الأسباب) نصره الزركشي ونقله من صاحب  
البحر وغيره وأيده بقولهم فيما لقطع اليسار وبقي قصاص اليمين لا يجوز استيفاؤه حتى يندمل قطع اليسار  
(قوله) وتحبس الحامل) ولو من زنا (قوله) في قصاص النفس) لقوله تعالى فلا يسرف في القتل وقتلها اسراف  
لأن فيه هلاك نفسين وخروج بهذا حدود الله تعالى فلا تحبس فيها بل ولا تستوفي مع وجود مرضعة لبنائها  
على المساحة فترضعه هي ثم يسلم للكافل فان لم يوجد امتنع إقامة الحد عليها (قوله) والصحيح تصديقها  
لقوله تعالى ولا يحل لمن أن يكتن ما خلق الله في أرحامهن ومن حرم عليه السكتان وجب قبول قوله في  
الظهار كالشهادة وقوله أيضاً تصديقها قال الماوردي باليمين قال الرافعي في باب الفرائض وظهور مخايل  
الحامل كاف في الصبر وان تدعى المرأة فتتظر المخيلة الى مدة الحمل وهي أربع سنين (قوله) مصدر) أي لخلق  
يخلق بضمها في المضارع وجوز المصنف فتح النون (قوله) وله القطع ثم الحز) لا يلزم من هذه العبارة أن

لا يستغنى به عن أمه من  
مرضعة أولين بهيمة يحل  
شربه (والصحيح تصديقها  
في حملها بغير مخيلة) لأن  
له أمارات تخفى تجدها من  
نفسها فتتظر المخيلة والثاني  
قال الأصل عدم الحمل  
(ومن قتل بمحدد)  
كسيف أو مثقل (أو خنق)  
بكسر النون مصدر (أو  
تجويع ونحوه) كالغراق  
والقاء من شاطئ (اقتص  
به) رعاية للمائة وسيأتي  
أنه العدول عن غير السيف  
اليه (أو بسحر فبسيغ)  
لأن حمل السحر حرام ولا  
ينضبط (وكذا آخر) بأن  
أوجرها (ولو لم) بأن لا  
يصغر (في الأصغر) والثاني  
في الخبر يؤجر مائتا عكل  
أوماء وفي اللواط يدس في  
دبره خشبة قريبة من  
آلته ويقتل بها (ولو جوع  
كتجويعه فلم يمت زيد)  
تجويعه حتى يموت (وفي  
قول السيف) يقتل به  
(ومن عدل الى سيف  
عن غيره مما ذكر) تكتنق  
وتجويع (فله) ذلك لأنه  
أسهل وأسرع قال البغوي  
وهو الأول (ولو قطع  
فسرى) القطع الى النفس  
(فلولي خز رقبة) تسهلاً  
عليه (وله القطع) للمائة (ثم الحز) للسراية (وان شاء انتظر) بعد القطع (للسراية)

يكون

تسكمل المائة (ولو مات بجائحة أو كسر عضو فالحز) فقط للولي

(وفي قول) له (كفعله) أي الجاني فيجنيه أو يكسر عضده وإن لم يكن في الجانفة والكسر لو لم يسر يا قصاص والأول نظر إلى عدمه فيهما (فإن لم يمت) بالجانفة (لم تزد الجوائف في الأظهر) بل تحز رقبتة والثاني تزد حتى يموت والأول من الخلاف الأول قال الرافعي في الشرح أظهر عند البخوي والثاني قال أظهر عند الشيخ أبي حامد وغيره من العراقيين والروائي وعبر في الروضة بدلمهم بالأكثرين وبعبارة المحرر فيستوفي القصاص بمثل ذلك أو بالسيف فيه قولان رجح كثيرون الثاني وكأنه لما تقدم (١٢٥) عنه في الشرح سبق قلم مشي

عليه في المنهاج ولم يذكر في الروضة ترجيحه عن أحد (ولو اقتصر مقطوع ثم مات سرية فلوليه مؤوله عفو بنصف دية) واليد المستوفاة مقابلة بالنصف (ولو قطعت يدها فاقصص) ثم مات (سرية فلوليه الحزفان عني فلا شيء له) لأنه استوفى ما يقابل الدية (ولو مات جان من قطع قصاص فهدر) لأنه قطع بحق (وان مات) أي الجاني القاطع والمجني عليه المقتصص (سرية) معاً أو سبق المجني عليه فقد اقتص (بالقطع والسرية) (وان تأخر فله نصف الدية) في تركه الجاني (في الأصح) والثاني لا شيء له لأن الجاني مات من سرية بفعله وحضات المقابلة ودفع بأن القصاص لا يسبق الجناية وفي سبق المجني عليه وجه أن له نصف الدية لأن سرية الجاني مهددة (ولو قال مستحق يمين أخرجها فخرج يسرا وقصد إباحتها) فقطعها المستحق (فهدرة) أي

مستوفاة والمائة من حيث سرية لا مقابلة سرية فراجع (قوله وفي قول له كفعله) هو المعتمد الآن قال إذا لم يمت لم أقتله فيمنع ويتعين السيف (قوله لم تزد الجوائف) هو المعتمد (قوله بل تحز رقبتة) وإن امتنع عزز (قوله والأول) الذي هو الحز (قوله من الخلاف الأول) الذي هو الحز ومقابله (قوله سبق قلم) فكان الصواب أن يقول رجح كثيرون الأول الذي هو بمثل ذلك الذي هو الثاني في المنهاج المعبر عنه بقوله وفي قول كفعله الذي هو المعتمد فسبق القلم منسوب إليه أيضاً وزاد في الاعتراض على المصنف بقوله لم يذكر في الروضة ترجيحه عن أحد فهو أقوى بالاعتراض من الرافعي (قوله ولو اقتصر الخ) محل هذه والتي بعدها فيما لو تساوى في الدية والا كما مرأة قطعت يد رجل فقطع يدها ثم مات فلعفو ثلاثة أرباع الدية لأن يد المرأة بقدر ربع دية الرجل وفي عكسه لا شيء في العفو (قوله لا يسبق الجناية) فلوا عتبه كان كالمسلم في القصاص وهو ممتنع (قوله وفي سبق المجني عليه وجه) فيه اعتراض على المصنف من حيث عدم ذكر الخلاف (قوله ولو قال الخ) أي وكل منهما بالغ عاقل حر فلو كان المستحق مجنوناً هدرت اليسار أو المخرج مجنوناً فكالدخلة أو رقيقاً لم تهدر اليسار وإن قصد إباحتها (قوله وقصد إباحتها) أي علم أنها اليسار وأنها لا تجزى وتبرع بتسليمها للقطع (قوله فهدرة) وكذا نفسه لو سرى إليها (قوله فكذب) ليس قيدا فالتصديق كذلك (قوله في الظن المرتب الخ) أي فلا حاجة للجمع بين الظن والجعل ولا عبرة بالتكذيب في الجعل (قوله فلا قصاص في اليسار) أي مطلقاً وإن علم القاطع أنها اليسار وأنها لا تجزى (قوله وتجب دية فيها) أي اليسار بلا يمين إلا إذا ادعى القاطع أن المخرج أباحها فلا بد من يمينه أنه لم يبعها فإن رد اليمين على القاطع حلف وأهدرت (قوله ويبقى قصاص اليمين) ويلزمه الصبر به إلى اندمال اليسار ثلاثين عاماً بالموالاة نعم إن ظن القاطع أجزاء اليسار أو أخذها عوضاً سقط قصاص اليمين وتجب ديتها (قوله دهشت) وكذا لو قال لم أسمع منه أخرج يمينك (قوله ظننتها اليمين) أو ظننت أنها تجزى فإن قال في حال دهشة المخرج ظننت أنه أباحها أو علمت عدم أجزاءها أو دهشت لزمه

يكون الولي يمكن من مباشرة الطرف فيخالف ما مر ثم لنا وجه قائل بذلك في مثل هذا [قوله لم تزد الجوائف في الأظهر] لا اختلاف تأثير الجوائف باختلاف محلها والثاني تزد أي طلباً للمائة [قوله والأول من الخلاف الأول] هو قوله فالخز والثاني هو قوله وفي قوله كفعله لأنه قطع بحق روى البيهقي عن عمرو بن عبد الله رضي الله عنهما من مات في حد أو قصاص فلا دية له لأن الحق قتله اه وأوجب أبو حنيفة فيه كمال الدية [قوله وقصد إباحتها] أي مع علمه بأنها اليسار [قوله فهدرة] قضيتها أن قطعها لو سرى إلى النفس فلا ضمان فيه [قوله فكذب] قضية هذا أنه لو صدقه يختلف الحكم وليس كذلك بل لا قصاص في اليسار ويبقى قصاص اليمين إذا أخذها عوضاً وهذا الاستثناء عام في الأحوال كلها وليس يلزم من أخذها عوضاً أن يظن أنها اليمين بخلاف ما لو ظن أنها تجزى عن اليمين [قوله لا قصاص] أي سواء قال القاطع ظننت أنه أباحها أو علمت أنها اليسار وأنها لا تجزى أم ظننت أنها اليمين أم أخذتها عوضاً وفي الأخيرة يسقط قصاص اليمين [قوله ظننتها الخ]

لا قصاص فيها ولادية سواء تلفظ بالأذن في القطع أم لا وسواء علم القاطع أنها اليسار أم لا ويمر في العلم (وان قال) المخرج بعد قطعها (جعلتها) حالة الإخراج (عن اليمين وظننت أجزاءها) عنها (فكذب) المستحق في الظن المرتب عليه الجعل المذكور (فالأصح لا قصاص في اليسار) لتسليط مخرجها بجعلها عوضاً (وتجب دية) فيها بالجعل المذكور ومقابل الأصح فيها القصاص لأن قطعها بلا استحقاق (ويبقى قصاص اليمين) في هذه المسئلة على الوجهين وفي المسئلة قبلها (وكذا لو قال) المخرج (دهشت) بفتح وضم أوله وكسر ثانيه (ظننتها اليمين وقال القاطع) المستحق أيضاً (ظننتها اليمين) أي فلا قصاص فيها في الأصح وتجب ديتها ويبقى

قودها (تنبيه) متى وجبت الدية فهي في ماله لا على عاقلة وحاصل مسئلة الدهشة المذكورة أن يقال إن  
اليمن فيها القود إلا أن ظن القاطع أجزاء اليسار عنها أو قصد أنها عوض عنها وأن اليسار مهددة في قصد  
المخرج الإباحة مطلقا وفيها القود أن دهشا معا أو علم القاطع أنها اليسار وأنها لا تجزئ أو ظن إباحتها  
والإفادية (تنبيه) علم مما ذكر أن المخرج له أربعة أحوال قصد الإباحة قصد العوضية الدهشة عدم  
السمع وأن الحكم في اليسار إهدارها في الأول ووجوب ديتها في الثاني مطلقا وكذا في الآخرين أن  
ظن القاطع أنها اليمن أو ظن أنها تجزئ والإفادية القود وفي اليمن مامر والله سبحانه وتعالى أعلم .

(فصل : في موجب العمد) أي فيما يلزم الجاني في جنابة القتل والقطع عمدا وفي العفو عنها (قوله) بفتح  
الجيم) أي واجبه أما بكسرهما فهو الفعل المترتب عليه الوجوب ويقال له السبب والآخر المسبب (فائدة)  
روى البيهقي عن مجاهد وغيره قال كان في شريعة موسى صلى الله عليه وسلم تحتم القود وفي شريعة عيسى  
صلى الله عليه وسلم تحتم الدية تخفف عن هذه الأمة بتعجيلها بين الأمرين لما في الزام أحدهما من المشقة  
فراجع (قوله) بدل عنه) أي عن القود الذي هو بدل نفس الجاني عليه فهو الواجب و بدل البدل يسمى  
بدلا فيجب على امرأة قتلت رجلا دية رجل وعلى رجل قتل امرأة دية امرأة وهذا هو المعتد الذي عليه  
الشافي وأصحابه (قوله) بغير عفو) بأن مات الجاني أمانا في نحو الأب فالواجب الدية ابتداء وقد يقال وجوبها  
ابتداء لعارض لا يمنع كونها بدلا كافي التيمم للعاجز عن استعمال الماء وكافي الفدية للعاجز عن الصوم ونحو  
ذلك وهو الوجه (قوله) لا بعينه) فهو المراد وفهم المصنف اتحادهما مع إهام فعبه عنه مراعاة للاختصار  
فيه نظر فإن أحد المبهمين قد لا يكون مهايير الحقيقة الآخر وأشار الشارح إلى أن المراد من العبارتين القدر  
المشترك أي الحصة التي متى نسبت إلى أحدهما كانت هي المقصود (قوله) للولى عفو) ومعناه على  
الثاني العدول إليها وغلب عليه. معنى الأول فعدى العفو بعلى بقوله على الدية أي على كل الدية أو بعضها (قوله)  
أن قبل الجاني) أي باللفظ لأنه صالح فلا بد له من صيغة (قوله) بأن لم تعرض للدية) بأن سكنت بعد أن قال

خرج ما لو قال علمت أنها اليسار وأنها لا تجزئ أو ظنفت الإباحة أو دهشت فإن قصاص اليسار واجب  
وبقي حالة رابعة وهي أن يقول لم أسمع منه إلا أخرج يسارك فأخرجتها قال الشيخان في كتب  
الأصحاب أنه كحالة الدهشة لكن قضية قولهم أن الفعل المطابق للسؤال كالإذن يلتحق بصورة  
الإباحة اهـ والحاصل أن المخرج أن قصد الإباحة هدرت يده والإفادية مضمونة بالدية إلا في حالة الدهشة  
على ما سلف فبالقصاص واليمن قصاصها باق إذا أخذ اليسار عوضا

(فصل : موجب العمد القود) الدليل عليه قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى فأوجب القصاص  
ولم يذكّر الدية بل جعل وجوبها مشروطا بالعفو واستدل الثاني بحديث من قتل له قتيلا فهو بخير النظرين  
أما أن يودي وأما أن يقادله ورد بأن ذلك لا ينافي أن يكون أحدهما أصلا كما أن ماسح الخف بخير بين  
المسح والغسل والغسل هو الأصل قال الامام ولوقلنا بالثاني فلسنا نذكر كون القصاص مقصودا لغرض الزجر  
[قوله بغير عفو] كأن مات الجاني [قوله] وهو القدر المشترك [يريد أنه ليس واحد معين منهما ولكنه  
مبهم علينا بل هو قدر مشترك بينهما وذلك القدر المشترك هو أحدهما لا بعينه الذي يتحقق في ضمن أي  
معين منهما] قوله وعلى القولين قال الامام رحمه الله إذا كنا نخير على القولين ونرجع للدية عند الموت  
ففي العبارة المشهورة ترجح القولين تكافؤ العبارة الناصة على المقصود أن يقال العمد يقتضي ثبوت المال  
لا محالة ولكنه معارض ومواز للقصاص فهل ثبت تبعاً وبدلاً لأصلاوم معارضا قولان [قوله للولى عفو]  
لو كان الولي السلطان فالظاهر تعيين الدية على الثاني دون الأول [قوله وعلى الأول] سكنت عن الفرع  
على المرجوح لأنه طويل ولا عمل عليه [قوله فالذهب لادبية] لكن له اختيارها عقب ذلك ولو فرغنا

قصاص اليمن

(فصل موجب العمد)

في نفس أو طرف وهو  
بفتح الجيم (القود) بفتح  
الواو أي القصاص وسمى  
قودا لأنهم يقولون الجاني  
بجبل وغيره له الأزهري  
(والدية بدل) عنه (عند  
سقوطه) بغير عفو أو  
بعفوه عنها (وفي قول)  
موجبه (أحدهما مبهما)  
وفي المحرر لا بعينه أي وهو  
القدر المشترك بينهما في  
ضمن أي معين منهما  
(وعلى القولين للولى  
عفو) عن القود (على  
الدية بغير رضا الجاني)  
لأنها بدل القصاص على  
الأول واحد ما صدق  
موجبه على الثاني (وعلى  
الأول لو أطلق العفو) عن  
القود بأن لم تعرض للدية  
(فالذهب لادبية) وفي قول  
أوجه من طريق يجب



لأنها بدله والاول يمنع البدلية في هذه الصورة (ولو عفا عن الذية لغا) هذا العفو (وله العفو بعده عليها) لان الاغنى كالصوم (ولو عفا) عن القود (على غير جنس الذية ثبت) الغير المعفو عليه (١٢٧) (ان قبل الجاني) ذلك وسقط

القصاص (والافلا) ثبت (ولا يسقط القود في الاصح) لان العرض م يحصل والثاني يسقط لرضاه بالصالح عنه وعلى هذا قال البغوي هو كما لو عفا مطلقا أى فيأتى فيه الخلاف السابق (وليس لمحجور فلس عفو عن مال ان أوجبنا أحدهما) للتقويت على الغرماء (والا) بأن أوجبنا القود بعينه (فان عفا) عنه (على الذية ثبت وان أطلق) العفو (فكما سبق) أى أن المذهب لاذية (وان عفا على أن لمال فالمذهب أنه لا يجب شئ) وقيل تجب الذية بناء على أن اطلاق العفو يوجبها فليس له تقويتها ودفع بأن المفلس لا يكلف الا اكتساب (والنذر) بالمجعة (في الذية كمفلس) فلا تجب في صورتي العفو (وقيل كصبي) فتجب (ولو تصالحا عن القود على مائتي بعير لغا ان أوجبنا أحدهما) لانه زيادة على الواجب (والا) بأن أوجبنا القود بعينه (فالاصح الصحة) لانه

عفوت لأنه ينصرف للقصاص والدية معا أو بعد أن قال عفوت عن القصاص زمنا يقطع القبول عن الإيجاب في البيع والاوجب (قوله يمنع البدلية) لعل المراد يمنع إيجابها (قوله بعده) ولو على التراخي (قوله ولو عفا) على كل من القولين (قوله لمحجور فلس) ومثله المريض فيما زاد على الثلث (قوله فكما سبق) أى لأن المحجور لا يكلف اكتساب والعفو اسقاط للقود الثابت والدية تابعة له فيه لا إثبات للدية المدعومة كما أشار اليه الشارح بقوله بناء الخ (قوله وقيل تجب الخ) قال بعضهم فيه إشارة إلى أن في المسئلة وجهين فلا يناسب التعبير بالمذهب وفيه نظر لاحتمال أنه أشار إلى الطرق بالبناء المذكور فعلى أن العفو يوجبها بحري وجهان في الوجوب وعدمه وعلى مقابلة يقطع بعدم الوجوب فالعبر عنه بالمذهب اما طريق القطع الموافق لأحد الوجهين من الحكاية أو عكسه فتأمل (قوله لا يكلف الخ) أى شأنه ذلك فلا يرد أنه يصح عفو وان كان عليه دين عصي بسببه وان كان يجب عليه الاكتساب له (قوله في الذية) أى في إيجابها بالعفو المذكور كما أشار اليه الشارح (قوله لأنه زيادة) أى متعينة وبذلك فارق مامر في غير الجنس (قوله رشيد) المراد به البالغ العاقل الحر ولو سكران أو سفها فاذن الصبي والمجنون كالعدم واذن الرقيق يسقط القصاص لا المال (قوله وفي قول تجب ذية) أى كاملة في القتل ونصفها في القطع وان سرى وقيل ذية كاملة فيهما (قوله عن قوده) والعفو مطلقا ينصرف اليه كما في الأم لا للأرض أى لأنه لم يجب لكونه قبل السرية فان أطلق في العفو بعدها انصرف للقود أيضا وتبعه الأرض فكأنه عفا عن القود والأرض معا كما مر وكلام المصنف في الحالة الأولى لأن العفو صادر من المقطوع ولذلك كان تارة بلفظ الوصيه وتارة بلفظ غيرها كما يأتي فقول شيخنا صورة كلام المصنف أن يقول عفوت عن قوده على الذية أو على الأرض ثم يقول عفوت عن

على الثاني تعينت الذية [قوله لأنها بدله] أى ولظاهر قوله تعالى فمن عفى له من أخيه شئ الآية وأجيب بأنها محمولة على العفو على الذية [قوله لغا] لو فرعنا على الثاني تعين القصاص ثم لو فرض بعد ذلك موت الجاني وجبت أو عفو عليها فلا قود ولو تراخي الزمن [قوله ولو عفا الخ] قال الزركشي هو تفرع على القولين خلاف ما توهمه العبارة أقول لكن الشارح حل العبارة على التفرع على الأول خاصة بدليل قوله فيأتى فيه الخلاف فتأمل على أن الزركشي ذكر آخر أمثل هذا [قوله لرضاه بالصالح] فهو نظير ما لو صالح عن الرد بالعيب على مال قال الزركشي قضية التنظير أنه لو وقع الصالح مع العلم بفساده سقط القود قطعا قال وهو متجه [قوله فالمذهب الخ] قال الرافعي ان قلنا مطلق عفو لا يوجب المال فالتقيد بالنفي أولى وان قلنا بوجوبه فهنا وجهان أحدهما لا يجب اذ لو كلف المفلس أن يطلق ليثبت المال لكان تكليفا لا اكتسابا فلهذا عبر المؤلف بالمذهب [قوله وقيل تجب] لأنه لو أطلق العفو لوجب نظرا للمبني عليه فيكون النفي كالا سقاط بماله حكم الوجوب [قوله في الذية] أى بخلاف القود [قوله وقيل كصبي] أى لأن حجره لحق نفسه فتلفوا عبارته كالصبي قال الامام ولا وجه لغير هذا لانه لو وهب له شئ أو وصى له به لم يصح رده قال غيره كما لا يصح اعراضه عن الغنيمة بخلاف المفلس في كل ذلك [قوله على مائتي بعير] أى بالصفة الواجبة [قوله لانه الخ] أى فكان كالصالح من مائة درهم على مائتين عن الواجب وهو القود [قوله وفي قول تجب ذية] أى كاملة في الثانية ونصفها في الاولى أما القود فلا يجب قطعا .

بدل عن الواجب بالاختيار والثاني يقول الذية خلقه فلا يزداد عليها (ولو قال رشيد الآخر) (اقطعني ففعل فهدر) أى لا قصاص فيه ولادية (فان سرى) القطع (أو قال اقلني) فقتله (فهدر) (للاذن) (وفي قول تجب ذية) بناء على أنها تجب للوارث ابتداء (ولو قطع) بالبناء للمفعل أى عضوه (فعفا عن قوده)

وأرشفه فلن لم يسر) القطع (فلاشئ) من قصاص أو أرض فيه (وان سرى) الى النفس (فلاقصاص) فيه في طرف ولا نفس لأن السراية من معفو عنه (وأما أرض العضوفان جرى) في لفظ المعفو عنه (لفظ وصية كأوصيت له بأرض هذه الجناية فوصية لتأثله) الأظهر معفو عنها كما تقدم في بابها فان أبطلت لزمت أرض العضو وان (١٢٨) صححت سقط أرشفه ان خرج من الثلث والاسقط منه قدر الثلث (أو) جرى

(لفظ ابراء أو اسقاط أو عفوسقط) قطعاً (وقيل) هو (وصية) لا اعتبار من الثلث اتفاقاً ودفع بأنه اسقاط ناجز والوصية (ماتعلق بالموت) وتجب الزيادة عليه) أى الأرض (الى تمام الدية) للسراية (وفى قول ان تعرض في عفوه) عن الجناية (لما يحدث منها سقطت) أى الزيادة وهذا ومقابله الرجاء القولان في اسقاط الشئ قبل ثبوته ولو كان العفو عما يحدث بلفظ الوصية كقوله أوصيت له بأرض هذه الجناية وأرشفه ما يحدث منها أو تسرى اليه بنى على القولين في الوصية للقائل ويجيء في جميع الدية ما تقدم في أرض العضو في الوصية ولو قطعت يداه فعفا عن أرض الجناية وما يحدث منها فان لم تصحح الوصية وجبت الدية بكاملها وان صححت سقطت بكاملها ان وفى بها الثلث سواء صححنا الإبراء عما لم يجب أم لم نصحه لأن أرض الدين دية كاملة فلا يزيد بالسراية شئ (فلو سرى)

أرشفه كما نقله عن شيخه الطندائى ليس على ما ينبغي فراجع وحده وخرج بالقود مالا قود فيه بكافة وان عفا عن أرشفه صح العفو وان عفا عن قودها لم يصح لأنه لا قود فيها وان عفا عن قودها لو سرت فسرت الى النفس فللولي القود لأنه عفا عنه قبل وجوبه وهو لا يصح أيضاً ثم اعلم أن صيغة عفوه لها أنواع لأنه إما أن يقول عفوت عن قوده وأرشفه أو يقول عفوت عن قوده وأرشفه وأرشفه ما يحدث عنه أو عفوت عن قوده وأوصيت له بأرشفه أو عفوت عن قوده وأوصيت له بأرشفه وأرشفه ما يحدث عنه أو عفوت عن قوده وأبرأته مثلاً من أرشفه أو من أرشفه وأرشفه ما يحدث عنه ونحو ذلك مما سذكروه وحاصله أنه يصح العفو عن قود ذلك الجرح مطلقاً وعن أرشفه كذلك ويسقط حالا ان لم يكن بلفظ وصية والافله حكمها وأنه لا يصح العفو عما يسرى اليه ذلك الجرح من قود أو أرض الا ان كان بلفظ وصية وله حكمها فراجع ذلك وتأمله (قوله وأرشفه) عطف على قوده أى فهو من المعفو عنه لكن بغير لفظ وصية (قوله فان جرى الخ) أى وان كان حين عفا عن أرض العضو بعد المعفو عن قوده أتى بلفظ وصية فله حكمها والاسقط حالا (قوله سقط قطعاً) أى ان خرج من الثلث أو أجاز الوارث الزائد كما أشار اليه فهى طريقة قاطعة ومقابلها الحاكية المشار اليها بقوله وقيل الخ فالخلاف من حيث انه اسقاط ناجز أو معلق بالموت والافال أرض معتبر من الثلث فيهما لأنه كإبراء المريض غرماءه من دينه عليهم (قوله للسراية) أى في مقابلتها أولاً لجلها سواء تعرض في عفوه لما يحدث أولاً للممر أنه قبل وجوبه ويدل له ما بعده (قوله ولو قطعت يداه الخ) هو مفهوم ما ذكره قبله بقوله وتجب الزيادة المقدمة (قوله فعفا) ولو بلفظ غير الوصية لأنه وصية حكما فسقط ما لبعضهم هنا (قوله بكاملها الخ) محله ان تساوت الديتان كما مر (قوله فى الأصح) تقدم أنه في النفس يضمن بلا خلاف (قوله بسراية) قيد خرج به المباشرة فلو قطع طرفه ثم حرق رقبته

[قوله الى النفس] أما السراية الى العضو فستأتى [قوله ولا نفس] شرط هذا أن يكون ذلك العضو مما يجب فيه القصاص فلأوجافه فعفا عن قودها ثم سرت وجب القصاص في النفس لأنه عفا عن قود مالا قود فيه [قوله اتفاقاً] أى سواء أكان بهذه الألفاظ أم بلفظ الوصية [قوله وتجب الزيادة] أما اذا لم يتعرض لها بالعفو فواضح وأما لو تعرض فكما سيأتى [قوله في عفوه] أى اذا كان بلفظ ابراء أو اسقاط بدليل ما يأتى عن الشارح قرياً من قوله ولو كان العفو عما يحدث بلفظ الوصية [قوله فان لم تصحح الوصية الخ] كذا هو في الرافعى وسكتوا عما لو كان ذلك بلفظ الإبراء لوضوح حكمه وهو سقوط الدية بكاملها ان وفى بها الثلث سواء صححنا الإبراء عما لم يجب أم لا هذا ما تبين لى وهو ظاهر [قوله سواء الخ] انظر كيف وجه هذا مع فرض المسئلة بلفظ الوصية [قوله فى الأصح] وجهه أنه عفا عن الجناية في الحال فيقص أثره عليه وهذا بخلاف نظيره مما سلف في سراية النفس فانه تجب دية السراية قطعاً وكأنه والله أعلم لضعف العفو هنا بواسطة عدم الاندمال [قوله فى الأظهر السابق] مراده بذلك القولان في اسقاط الشئ قبل ثبوته [قوله ومن له قصاص] ما تقدم في عفو المجنى عليه نفسه قبل السراية وهذا في عفو الوارث بعد موت المجنى عليه [قوله بسراية] احتراز عن المباشرة كأن قطعه ثم قتله فانه إذا عفا عن أحدهما لا يسقط الآخر

[قوله]

قطع العضو المعفو عن قوده وأرشفه ( إلى عضو آخر) كأن قطع أصبعه فتأكل باقي

الكف (وان دمل) القطع السارى الى ما ذكر (ضمن دية السراية فى الأصح) والثانى ينظر الى أنها من معفو عنه ويضمنها أيضاً فى التعرض فى العفو لما يحدث من الجناية فى الأظهر السابق (ومن له قصاص نفس بسراية طرف) قطع

(أو عفا عن النفس فلا قطع له) لأن مستحقه القتل وقد عفا عنه (أو) عفا (عن الطرف) فله جز الرقة في الأصح (لاستحقاقه والثاني يقول استحقه بالقطع الساري وقد عفا عنه (ولو قطعه ثم عفا (١٢٩) عن النفس مجانا فان سرى القطع بان

بطلان العفو) ووقت السراية قصاصا (والا) أي وان وقت (فيصح) العفو (ولو وكل) باستيفاء القصاص (ثم عفا فاقص الوكيل جاهلا) عفو (فلا قصاص عليه) لعذره (والأظهر وجوب دية وأنها عليه لاعلى عاقلته) أي فتكون حالة في الأصح مغلظة في المشهور وهي لورثة الجاني (والأصح أنه لا يرجع بها على العافي) لأنه محسن بالعفو والثاني يقول نشأ عنه الغرم ومقابل الأظهر يقول عفو بعد خروج الأمر من يده فهو والغلاف في قوله وأنها وجهان في الروضة أكملها (ولو وجب) لرجل (قصاص عليها) أي المرأة (فكسحها عليه جاز وسقط) القصاص (فان فارق قبل الوطء رجع بنصف الأرض وفي قول بنصف مهر مثل) جزم في أصل الروضة بترجيح الأول أيضا والرافعي في الشرح عزا ترجيحه للبغوي وقال في المحرر رجع الأول

(كتاب الديات)

جمع دية والهاء عوض من واو فاء الكلمة يقال

وديت القاتل أعطيت ديته وبيانا يأتي (في قتل الحر المسلم مائة بغير مثله في العمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه أي حاملا) لحديث الترمذي بذلك (وسواء أوجب) القصاص فعن عن الدية أم لم يوجبه كقتل والد الدولة والبحر يطلق على الذكر والأنثى والخلفه بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء (ومخمسة

فغوه عن أحدهما لا يسقط الآخر فلو قطع طرف عبد فعتق فجز رقبته فقصاص الطرف للسيد والنفس للورثة (قوله أدعفا) أي وارثه أو أن من واقعة على الوارث (قوله فلا قطع) على المعتد خلافا للبلقيني (قوله ولو قطعه ثم عفا الخ) أي لومات المجنى عليه بقطع طرفه سراية فقطع وليه طرف الجاني وعفا عن نفسه فسرى هذا القطع إلى نفس الجاني ومات به تبين بطلان العفو عن نفس الجاني ويقع موته بالسراية قصاصا عن نفس المجنى عليه (قوله مجانا) ليس قيذا وتظهر فائدته فيما لو كان العفو بعوض فانه لا يلزم ويلزم ردّه ان كان قبض (قوله ووقعت السراية قصاصا) لأن السبب وجد قبله وترتب عليه مقتضاه فلم يؤثر فيه العفو (قوله والا فيصح العفو) أي وان لم يسر قطع طرف الجاني إلى نفسه بل استمر حيا صحح العفو عنه فلا يلزمه شيء في مقابلة نفس المجنى عليه بخلاف ما قبله لأن العفو عما يؤثر فيما بقي لا فيما استوفى (قوله لعذره) أي الذي هو غير مقصّر فيه فلا يرد قتل المبادر من الورثة لتوقفه على الاذن ولا قتل من عهده حريا لعدم التثبت فهما مقصران ولذلك لو قصر الوكيل بأن أخبره بالعفو من وثق به ولو نحو فاسق لزمه القود قطعاً لعدم جهله حينئذ (قوله فالأظهر وجوب دية) وان تمكن الموكل من اعلامه بالعفو لأنه لا يلزمه (قوله مغلظة) فهي دية عمد في ماله (قوله وجهان) فالتميز بالأظهر في غير محله لكنه تغليب (قوله قصاص عليها) أي في نفس أو طرف أو غيرها سواء كانت الجناية على الزوج بغير القتل أو على مورثه مطلقا (قوله جاز) أي صح النكاح والصداق وخروج بالقصاص ما لو زنحاله دية فكسحها عليها فيصح النكاح ويفسد الصداق لعدم صحة الاحتياض عنها وسواء في المرأة الحرة والرقية ولو كانت الجناية على الزوج فسرى إليه ومات فإزاد على مهر مثلها وصية لقاتل قاله شيخنا فراجع (قوله رجع بنصف الأرض) هو المعتد

(كتاب الديات)

آخرها عن القصاص لأنها بدله كما مر وجعها باعتبار الأشخاص أو باعتبار النفس والأطراف بناء على أن الحكومة أو الأرض تسمى دية وهو الأصح فهي شرعا المال الواجب بالجناية على جوف نفس أو غيرها وغلبها على القيمة في غير الحر أشرفها (قوله والهاء عوض من واو فاء الكلمة) فأصلها ودي بكسر الواو وسكون الدال المهملة كوعدا مأخوذة من الودي بفتح الواو وسكون الدال المهملة وهو دفع الدية (قوله في قتل الحر المسلم) أي المعصوم لا الزاني المحسن وتارك الصلاة بعد الأمر لأنهما مهران وان وجب القصاص فيهما لو كان القاتل مثلهما كما في المرتد لمثله (قوله خلفه) جمعها خلف بكسر ميم فتح أو خلفات من لفظها أو حوامل من غير

[قوله مجانا] كذلك الحكم لو كان على عوض [قوله والأظهر وجوب دية] استثنى ابن أبي عسرون ما اذا كان العفو في وقت لا يمكن معه اعلام الوكيل قبل صدور القتل قال فالعفو لغو ولا ضمان لكن الأصحاب أطلقوا القولين [قوله وجوب الدية] لأنه بان أنه قتله بغير حق [قوله وهي لورثة الجاني] غرضه من هذا أن العافي لو عفا عن مال لم يستحق على الوكيل وإنما هو لورثة الجاني [قوله لاعلى عاقلته] لأنه عايد في فعله غاية الأمر أن القصاص سقط للشبهة وعلة مقابله أنه فعل معتقدا الاباحة [قوله جاز] أما النكاح فواضح وأما الصداق فلأن ما جاز الصلح عنه صح جعله صداقا.

(كتاب الديات)

آخرها عن القصاص لأنها بدله [قوله في قتل الحر] خرج الرقيق فانه غلب فيه المالية فوجب القيمة [قوله خلفه] في الحديث في بطونها أولادها قال الرافعي اختلف فيه فقيل تأكيد وقيل اسم الخلفه يقع أيضا

(١٧ - (قليوبي وحمير) - رابع)

لفظها ومن كلامه يعلم اعتبار كون المائة اثنا (قوله جمع حقة وجذعة) يشير إلى أنها جمان لمؤث وفي كلام شيخنا الرملي مانعه أن الأول جمع لذكر والمؤث وأن الثاني جمع لذكر فقط وانما ذكر الشارح ذلك إشارة إلى اعتبار كونها اثنا فلا تجزئ الذكور إلا ابن الببون في الخمسة انتهى ولا يخفى ما فيه من النظر لأن اعتبار كونها في الدية اثنا لا يقتضي خروج الشارح عن نهج اللغة إلى الخطأ المحض فيها فراجع (قوله فان قتل) أو قطع أو جرح لذكر أو أتى مسلم أو غيره من الأحرار كإيائي وكذا في المعاني (قوله في حرم مكة) ولو بقطع هوأته بالسهم وإن مات خارجه بخلاف عكسه قاله شيخنا في شرحه وقال شيخنا بلفظ مطلقا والتقليظ في هذا خاص بكون الجنى عليه مسلما (قوله أوفى الأشهر الحرم) ولو بقطع السهم لبعضها على ما ذكر (قوله ذى القعدة) وهو أولها على المعتمد فهي من سنتين ويقل في هذا وما بعده في الجنى عليه المسلم وغيره ولا تقليظ في العبد قتل أو جرح ولا في قتل الجنين بالحرم ولا تقليظ في الحكومات (قوله والحرم) خص بوصف التحريم لما قيل إن الله حرم فيه الجنة على إبليس وقيل لأن أول تحرّم القتال وقع فيه وأل فيه لأم الصفة وخصت به لأنه أول السنة كأنه قيل الشهر المعروف نسكه الخ وأضيف إلى الله دون غيره كما يقال شهر الله المحرم لما ذكر ولأنه اسم إسلامي وكان يسمى قبل ذلك صفرا الأول قاله الجلال السيوطي (قوله محرما ذارحم) لو قال محرّم رحم بالإضافة كما فعل غيره كشيخ الإسلام في المنهج لكان أخصرا وأولى ليخرج به نحو بنت عم هي أم زوجته أو مرضعتها (قوله ولا أثر لحرم الرضاع والمصاهرة) ولومع القرابة كما مر (قوله مؤجلة) بالنصب حال من فاعل الظرف وقيل بالرفع خبر (قوله أي دية) لم يقل مثل ذلك في الخطأ مع أنه المراد لمكان الشرط عقبه المانع منه (قوله لماسيائي) وهو خبر الصحيحين أن امرأتين اقتلتا غدفت بائنا والذال المجعوتين أحدهما الأخرى بحجر أي لا يقتل غالبا أخذ من لفظ الخذف فقتلتها وما في بطنها فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم إن دية جنيها غرة عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها أي العاقلة وقتلتها شبه عمد كما علم في الخطأ أولى والمعنى في ذلك أن القبائل في الجاهلية كانوا يقومون بنصرة الجاني منهم وينعون أولياء الدم من أخذ حقهم فأبدل الشرع تلك النصرة ببذل المال وخص تحميلهم بغير العمد لكثرة خصوص ما يمن يتعاطى الأسلحة فحسنت آعائته لئلا يتضرر بما هو معذور فيه وأجلت عليهم

على التي ولدت ومعها أولادها اه ثم قيل جمعها خلف بكسر الخاء وفتح اللام وقيل مخاض على غير لفظه كالمرأة تجمع على نساء [قوله في الخطأ] ولو بفعل صبي عمدا إذا جعلنا عمده خطأ وجوز ابن الرفعة أن يقلب بالتثنية قال غلط به الخطأ الحقيقي عند حصوله في الأشهر الحرم مثلا [قوله جمع حقة وجذعة] يريد أن الذكر منهما لا يجزئ [قوله فان قيل خطأ] خرج غيره فإنه لا يزداد تقليظه بذلك لأن المكبر لا يكبر كما في غسولات الكلب لا يطب فيها تثنية [قوله في حرم مكة] سبب التقليظ فيه تأمينه لدخاله فاذا غلط على الأمة في شأن طهره وصيده فالضمان بالأدعى أولى بالتقليظ [قوله ذى القعدة الخ] قال في شرح مسلم الأخبار تظافرت بعدها على هذا الترتيب فهو الصواب خلاف من بدأ بالحرم لتسكون من سنة واحدة اه واختص المحرم بالتعريف لكونه أول السنة فكأنهم قالوا هذا الذي يكون دائما أول العام [قوله المدينة] قال بعض الأصحاب إلا أن قلنا بضمان صيده قال بعضهم ولو ضمنا لاختصاص مكة بالنسك [قوله لماسيائي في بابها] منه أن شبه العمد مردد بين العمد والخطأ فاعطى حكم هذا من جانب وحكم الآخر من جانب وحديث الحامل التي ماتت برمية الحجر [قوله يثبت الرد] إنما ألحق به لأنها تشبهه من حيث كونها عوضا عن شيء بخلاف الأنحية مثلا [قوله ومريض] من عطف الخاص على العام نه عليه لئلا يتوهم صحة أخذه من الأبل

في الخطأ عشرون بنت مخاض وكذا بنات لبون وبنو لبون وحقاق وجداع جمع حقة وجذعة لحديث الترمذي وغيره بذلك (فان قتل خطأ في حرم مكة أو الأشهر الحرم ذى القعدة وذى الحجة) بفتح القاف وكسر الحاء على المشهور فيهما (والحرم ورجب أو محرم ما فرحم) كالأم والأخت (فتلثة) لعظم حرمة الثلاثة لما ورد فيها ولا يلحق بحرم مكة حرم المدينة ولا الأحرار ولا الأشهر الحرم رمضان ولا أثر لحرم الرضاع والمصاهرة ولا تقرب غير محرم كولد للمم (والخطأ وإن تلث) دية بما ذكر (فعلى العاقلة) دية (مؤجلة) لماسيائي في بابها (والعمد) أي دية (على الجاني مججلة) على قياس إبدال المتلفات (وشبه العمد) أي دية (مثلثة على العاقلة مؤجلة) التثنية لحديث النسائي وغيره والباقي لماسيائي في بابها (ولا يقبل معيب) بحيث الرد في الردف البيع (ومريض الإبرضاء) أي

(والأصح اجزاؤها قبل خمس سنين) وإن كان الغالب أن الناقصة لا تحمل قبلها والثاني اعتبر الغالب وفي الروضة كأصلها حكاية لخلاف قولين (ومن لزمته) الدية من العاقلة أو الجاني (وله ابل فيها) تؤخذ (وقيل من غالب ابل بلده) إن كانت ابله من غير ذلك ومثل البلد القليلة (والا) أي وإن لم يكن له ابل (فغالب) بالجر ابل (بلدة بلدي) أو قبيلة بدوي (والا) أي وإن لم يكن في البلدة أو القليلة ابل (فأقرب) بالجر (بلاد) أي فن غالب ابل الأقرب ويلزمه النقل إن قربت المسافة فإن بعثت بأن كانت مسافة القصر وعظمت المؤنة والمنفعة لم يلزمه وسقطت المطالبة بالابل (ولا يعدل إلى نوع وقيمة الاقراض) فيجوز العدول به قال في البيان هكذا أطلقه وليكن مبينا على جواز الصلح عن ابل الدية أي والأصح منه لجهالة فتها (ولو عدمت) الابل في الموضع الذي يجب تحصيلها منه أو وجدت فيه بأكثر من ثمن الثل (فالتقديم) الواجب (قيمتها) بقية

رفقائهم (قوله المستحق) أي الاهل وعطف المريض خاص (قوله بأهل خبرة) أي اثنين منهم ويكتفي تصديق المستحق بأنها احوال فان تبين عدم الحمل ردها وأخذ بدلها ولومات وتنازع في أنها احوال شق جوفها فان ظهر عدم الحمل فكما مر فادعى الدافع إسقاطها عند الأخذ صدق بيمينه إن أخذت بتصديق الأخذ في جاهل أو بدلين به وأمكن والأصدق بلايين (قوله قبل خمس سنين) أي قبل تمام الخامسة منها (قوله وفي الروضة الخ) اعتراض من حيث الخلاف (قوله ومن لزمته الدية) أي الكاملة المنصرف اليها الاسم عند الإطلاق وبها يخرج من لزمه الأرض أو القيمة أو الحكومة فيخير بين النقود والابل (قوله فتها) أي من ابله أي من نوعها ولا تتعين عينها بل يتعين غيرها لو كانت معينة وكذا يقال فيما يأتي وظاهر كلامه أنه لا يجوز العدول إلى ابل بلده الا عند عدم ابله وفي الروضة أنه محبر بينهما قال شيخنا وهو المعتمد (قوله بلده) أي بلد اقامته وإن لم يكن محل الجنابة وكذا ما بعده ولو لم يكن له بلد ولا قبيلة اعتبر غالب ابل الناس وكذا لو وجبت في بيت المال لأن جهة الاسلام لا تختص وقول الباقين بوجوب القيمة في هذه مرهود (قوله فأقرب بلاد) فلا يعتبر قرب القبيلة في البلد وعكسه ولو استوى إليه بلدان ولم يختلف نوع الغالب فيهما تخير كذا قال شيخنا وفيه نظر لأنه مع اتحاد نوع الغالب في ابل البلدين لا يتصور التخيير لأن الذي يخرج مساوئ لكل من النوعين وانما يتصور التخيير إذا اختلف نوع الغالب في البلدين والتخيير حينئذ ظاهر فتأمل (قوله وعظمت المؤنة والمنفعة) قال شيخنا ما عطف على بعثت به يعلم اجتماع الأمور الثلاثة وفيه نظر بل أحدها كاف في سقوط الطلب بهامع أنه قد يجعل عظمة المؤنة أو المنفعة ضابطا للبدن قال والمراد بالمؤنة أن تزيد على قيمتها وهو بعيد جدا بل الوجه أن يراد بهاملا لا يحتمل بذله عادة في مثل ذلك وبالمشقة لا يحتمل تكلفه كذلك (قوله ولا يعدل إلى نوع) ولو أعلى قال شيخنا الرمي (قوله والأصح منه) هو المعتمد وأخذ من التعليل بجهالة صفاتها جواز الصلح عنها إذا علمت وهو كذلك وعلمها بما يأتي في أخذ قيمتها على الجديد (قوله بأكثر الخ) لعله بقدر لا يتغلب به (قوله أو اثنا عشر) هي للتنوع فالذهب من أهلها والفضة من أهلها وانظر ما المراد بالأهل فيهما (قوله والجديد قيمتها) أي إن لم يصبر المستحق إلى وجودها (قوله بنقد بلده الغالب) اقتصر المصنف على بلده لأنه المتصور إذ اعتبر غيره انما يوجد عند وجود الابل فيه فقول شيخنا الاوّل أن يقول بنقد محل الوجوب ليشمل غير بلده كما فعل شيخ الاسلام وغيره فيه نظر (قوله وقيمة الباقي) سواء كان البعض الموجود من ابله أو ابل بلده أو ابل أقرب البلاد إليه

المرض كالزكاة كذا قيل وفيه نظر فان المعيب بغير المرض كذلك يؤخذ في الزكاة من مثله [قوله في الدية] كل سلم فيه إشارة إلى الفرق بين هذا وبين الزكاة في أخذ المريض من المرض لتعلق الزكاة بالعين [قوله بأهل خبرة] الحاقا لذلك بالتقويم [قوله والأصح اجزاؤها الخ] أي لصديق الاسم عليها [قوله فتها] أي تيسيرا عليه [قوله من غالب ابل بلده] أي لأنها عوض متلف فاعتبر الغالب لا البلد المتلف [قوله فأقرب] كما في الفطرة [قوله ولا يعدل إلى نوع] ظاهره ولو كان أعلى وبه صرح الرافعي رحمه الله تعالى لكن نقل النص عن الاجزاء فيه ونسب لجمع من الأصحاب [قوله هكذا أطلقوه] الضمير فيه يرجع إلى قوله فيجوز [قوله فالتقديم الخ] ظاهره التخيير وهو اختيار الامام والجمهور على خلافه أي الدناير على أهلها والورق على أهلها فأدق كلامه للتنوع [قوله أو اثنا عشر ألف درهم] قضيته أن الدينار يقابله اثنا عشر درهما [قوله لحديث] لكن مرسل [قوله بنقد بلده] أي كافي بلد المتلفات [قوله أخذ] لأن الميسور لا يسقط بالميسور [قوله وقيمة] أي على الجديد وعلى القديم قسطه من النقد

الواجب (ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم) قصة لحديث بذلك رواه ابن حبان وغيره (والجديد) الواجب (قيمتها) بقية ما بلغت يوم وجوب التسليم (بنقد بلده) الغالب (وإن وجب بعض) منها (أخذ وقيمة الباقي



وظرافه والحقى ) فى الدية  
 نصف دية الرجل والحقى  
 بنفسها جرحها بها الحقى  
 نضاً وجرحاً لأن زيادته  
 عليها مشكوك فيها (و)  
 دية (يهودى ونصرانى  
 ثلث) دية (مسلم) أخذنا  
 من حديث عمرو بن شعيب  
 عن أبيه عن جده أنه  
 صلى الله عليه وسلم فرض  
 على كل مسلم قتل رجلاً من  
 أهل الكتاب أربعة آلاف  
 درهم ورواه عبد الرزاق  
 فى مصنفه وقال به عمر  
 وعثمان رضى الله عنهما  
 (و) دية (مجوسى) ثلث  
 دية (مسلم)  
 كإلحاق عمر وعثمان وابن  
 مسعود رضى الله عنهم  
 تمامائة درهم ويعبر عن  
 ذلك بحمس دية الذى وهو  
 من له كتاب ودين كان  
 حقا وتحمل ذبيحته  
 ومناكته ويقر بالجزىة  
 وليس للمجوسى من هذه  
 الخمسة الخماس فكانت  
 دينته خمس دينته (وكذا  
 وثى) أى عابد وثن بالثلاثة  
 لى صنم (له أمان) بأن  
 دخل لنا رسولا فقتل  
 ومنه عابد الشمس والقمر  
 أى دينته دية مجوسى  
 والمرأة فى الأربعه على  
 المصنف المذكور (والمذهب  
 لمن لم يبلغه الاسلام)  
 وقيل (ان تمسك بدين  
 لم يبدل فدية دينه) وقيل دية مسلم لظفره (والا) بأن تمسك بدين بدل (فكم مجوسى) دية وقيل دية ذلك الدين بالنظر

(١٣٣)

(كنصف) دية (رجل نفساً وجرحاً) بضم الجيم روى البيهقى حديث دية المرأة

فان وجد بعض من كل منها فان اتحدنوها فذلك والافله الاتمام من التأخر إن كان أعلى والارجح  
 الى القيمة وهذا كله على الجديد وأما على القديم فيؤخذ بالقسط من النقد المذكور وهل القسط  
 باعتبار عدد المائة من الابل أو باعتبار قيمة المأخوذ والمردوم لوجعت أو باعتبار نقص قيمة المأخوذ  
 عن الألف حتى لو ساءه فلا شئ راجع ذلك (قوله والمرأة) أى الأثنى وهى مبتدأ والظرف بعدها  
 الخبر كما أشار اليه الشارح والحقى عطف عليها (قوله نفساً وجرحاً) وطرفاً ومعنى نعم فى حيلة الحقى  
 وهذا كبره وشغريه الأقل من دية امرأة وحكومة كل منها (قوله ودية يهودى الخ) أى له كتاب ودين  
 يقر عليه بالجزىة ويشترط أن يكون له أمان وان تحمل مناكته والاهدرى الأول ووجب دية مجوسى  
 فى الثانى ويقاس بالدية غيرها كذا قاله شيخنا وفى الثانى نظر لأن الدية معتبرة بأغلظ الأصل كما يأتى  
 فظاهر كلام المصنف أن لفظ يهودى وما بعده مرفوع عطفاً على المرأة وأخرجه الشارح عن اعرابه  
 بتقدير لفظ دية قبله وهو معيب وقيل عنده عدم صحة الاخبار عنه بما بعده وأوجب الامام مالك  
 فى نحو اليهودى نصف دية مسلم وأوجب أبو حنيفة فيه دية مسلم كاملة وأوجب الامام أحمد دية المسلم  
 فى العمد ونصفها فى الخطأ وشبه العمد (قوله ثلث عشر) الأخصر ثلث خمس مسلم قال الخطيب لعدم  
 تكرار الثلث وتصويب الحساب (قوله وهو) أى الذى (قوله أى صنم) وقيل الوثن ما يكون من  
 نحو نحاس والصنم ما يكون من حجر وعلى كل منهما فالكواكب لا تسمى بواحد منهما وان اتحد  
 حكم الدية فى الجميع (قوله له أمان) لما تقدمت الإشارة اليه وان كان ظاهر كلامه رجوعه للوثنى  
 وحده (قوله والمرأة) ومثلها الحقى كما مر فى المسلم (قوله ان تمسك) أى يقينا فان شك هل بلغته دعوة  
 نبى أولا فهدر على المعتد (قوله بدين لم يبدل) أى عند أهله أو باعتبار اعتقاده بأن لم يبلغه ناسخ له  
 (قوله وقيل دية مسلم) فالتعبير بالمذهب ليس فى محله (قوله وقيل دية ذلك الدين) وفيه طريق قاطع  
 بالأول واصل تغيير المصنف بالمذهب لأجلها وجع الأولى معها تعليلها وكان حق الشارح ان ينبه على ذلك  
 (فتبينه) يجزى فى هذه الديات التعليل فى العمد وشبهه وفى الخطأ فى الأشهر الحرم وفى الرحم المحرم لاقى  
 الحرم كما مرّت الإشارة اليه فى قتل كتابى مثلاً عمداً أو ذارحم أو فى الأشهر الحرم من كل من الحقات  
 والجذعات عشر ومن الخلفات ثلاث عشرة خلفه وثلث خلفه وفى قتل نحو مجوسى كذلك جذعتان  
 وحقتان وخلفتان وثلاث خلفه ويعبر فى المتولد أكثر أصوله دية أبه كان أو أماسواء حلت مناكته  
 أولاً كما فى جزاء الصيد نظراً لمنع ابتداء والله أعلم .

[قوله والمرأة الخ] لما فرغ من مخططات الدية شرع فى منقصاتها فنها الانوثة ثم الكفر الى آخر ما قرره قوله  
 نفساً أى بالاجماع [قوله وجرحاً] أى بالقياس [قوله أربعة آلاف] قال الزركشى فاعتبر الثلث فى ابراهيم  
 فقسنا عليه الابل وذهب أبو حنيفة الى ايجاب دية مسلم ومالك الى ايجاب النصف ومنهم من أوجب الثلث  
 فأخذه الشافعى للاتفاق عليه ومنه تم أن دليل ايجاب الابل فيه الاجماع [قوله أيضاً أربعة آلاف] وأما  
 ايجاب الابل فيه فدلله الاجماع لأنه أقل مما قيل [قوله ويعبر عن ذلك] أشار بهذا الى القياس الذى ثبت  
 به الحكم المعتد بقول الصحابة [قوله أى عابد وثن] (فتبينه) المتولد بين مختلئ الدية يلحق بأغلظهما  
 قيل ويشكل بالحقنى حيث ألحق بالمرأة قال السهلبى ولا يقال وثن الامن كان من غير صخرة كالنحاس  
 وغيره [قوله له أمان] ظاهره عوده الى الوثنى فقط ويبنى عوده الى السكل [قوله والا فكم مجوسى] اعلم  
 أن عموم هذا الكلام كما يشمل ما قاله الشارح يشمل من لم يبلغه دعوة نبى أصلاً وفيه طريقان احدهما  
 قولان أرجحهما وجوب الاخص والثانى دية مسلم والثانية القطع بالأول فتعير المصنف بالمذهب صحيح

لم يبدل فدية دينه) وقيل دية مسلم لظفره (والا) بأن تمسك بدين بدل (فكم مجوسى) دية وقيل دية ذلك الدين بالنظر

**(فصل : في موهجة الرأس أو الوجه لمسلم )** أي منه (خمس أبرة) لحديث في الموهجة خمس من الأبل رواه القزويني والثلاثة وحسنه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والبعير يطلق على الذكر والأنثى (و) في (هاشمة مع إضاح عشرة) لما روى عن زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم أوجب في الهاشمة عشرة من (١٣٣) الأبل ورواه الدارقطني والبيهقي

موقوف على زيد (ودونه) أي وفي هاشمة من غير إضاح (خمس) أخذا بما ذكر قبل (وقيل حكومة) ككسر سائر العظام (و) في (منقلة) وهي مسبوقة بهشم وإضاح (خمس) عشر) بعيرا لحديث عمرو بن خزم بذلك رواه أبو داود والذائي وابن حبان والحاكم ورواه من حديثه ماسبق في الموهجة (و) في (مأمومة ثلث الدية) لحديث عمرو بذلك أيضا وقيل بها الدامغة وقيل تزد حكومة تلحق الخريبة وقيل فيها الدية لأنها تدفع ومنع ذلك (ولو أوضح) واحد (فهشم آخر) ونقل ثالث وأم رابع فلي كل من الثلاثة خمسة والرابع تمام الثلث) وهو ثمانية عشر بعيرا وثلاث بعير وهذا كله في المسلم الذي ذكرنا خمسة في الموهجة مثلا نصف عشر دية فتراعى هذه النسبة في حق غيره ففي موهجة المرأة بعيران ونصف والذي بعير وثلثان

**(فصل) في حكم واجب مآدون النفس في المسلم وغيره من الذكر والأنثى والخنثى والحر والرقبي (قوله في موهجة الرأس) ومنه البياض خلف الأذن هنا دون الرضوء لتعلقه فيه بالشعر (قوله أي منه) أشار إلى أن اللام بمعنى من لدفع توهم أنه المستحق لها بالجناية على غيره ولا فائدة أن الظرف متعلق بالرأس والوجه فتأمل (قوله خمسة أبرة) أو قال نصف عشر دية صاحبها لكان أولى لأن الخنة مثلية أو خمسة كما يأتي ولكان أعم لأنه المعتبر وسيأتي (قوله والثلاثة) هم أبو داود والنسائي وابن ماجه (قوله والبعير يطلق على الذكر والأنثى) وهذا الإطلاق لغة ولو سكت عنه لكان أولى لأن المعتبر هنا الأنثى كما تقدم في الدية وسيأتي الإشارة إليه (قوله مع إضاح) ولو لحاجة إليه لإخراج العظم المشوم ولو وصلت الهاشمة إلى جثة أو فم أو الموهجة إلى أنف وجب مع الأرض حكومة أيضا ومحل ما ذكر في رأس أو وجه غير زائد يقينا والا فالواجب حكومة لأرض (قوله أخذا بما ذكر قبل) من أن شرط وجوب العشرة اجتماعهما والواجب في شيئين يقتضي التوزيع عليهما (قوله فهشم) الواو أولى (قوله وأم رابع) بفتح الهمزة وتشديد الميم فعل ماض فلو دفع خامس فإن قلنا بالمرجوح أن الدامغة مدفوعة فهو القاتل فعليه الدية وعلى كل ممن قبله ضمان جرحه والا فإن مات بجراحاتهم وزعت الدية على الخمس وسقط مقدار الجروح الأول والا فلي الخماس حكومة فقط فراحه (قوله وهذا كله الخ) أي كما صرح به المصنف أولا وتؤخذ الذكورة من تدكير لفظه المتقدم وسكوت الشارح عن الحر منها مع ذكر المسلم لأوجه له فتأمل (قوله فتراعى هذه النسبة الخ) هو صريح في اعتبار التثليث والتخميس في الموهجة عمدا خمس أبرة اثنا عشر حقة ونصف وجذعة ونصف وخلفتان وفيها خطأ خمس نحسة بفت مخاض وابن لبون وفت لبون وحقة وجذعة فراجع ذلك وحرره (قوله والذي) أي الذكورة ما ذكره وفي الدية نصف وثلث بعير وفي المجوسية سدس بعير وانظر كيف التثليث والتخميس فيها وغيرها (قوله وعلى هذا القياس) أي قياس غير الموهجة من الهاشمة وغيرها عليها في تلك النسبة فتأمل (قوله ان عرفت) يقينا (قوله وجب قسط) أي ما لم تكن الحكومة لواهتبرت أكثر منه والاوجب فإن استؤخر (قوله وفي حاقنة ثلث دية) وكذا في دامغة بل هي منها كما يأتي وفي مأمومة كما مر بالنظر لهذا فيندفع الاعتراض بأن الخلاف في غيره أوجه وبقي من المنقصات الرق والاجتنان وسيأتيان .**

### **(فصل : في موهجة الرأس)**

[قوله أخذا بما ذكر] وذلك لأن الواجب في شيئين يوزع عليهما عند الأفراد [قوله وقيل حكومة] على هذا هل تبلغ أرض موهجة تردد فيه جواب القاضي ثم قال لا يبلغ بها [قوله خمسة عشر] لو قل من غير إضاح فهل يجب عشرة أبرة أم حكومة قال الرافعي فيه الوجهان السابقان يعني في الهشم المنفرد عن الإضاح [قوله فهشم] الاثنان بالواو أولى [قوله حكومة] أي ولا يجوز أن يبلغ بها أرض الموهجة [قوله ففيه حكومة] وذلك لأن الشين في الوجه والرأس أعظم لاشتغالهما على المحاسن والحواس وثلثا يلزم أن يجب في جرح العضو أكثر مما يجب فيه

والمجوسى ثلث بعير وعلى هذا القصاص (والشجاج قبل الموهجة) من الحارصة وغيرها المتقدم (ان عرفت نسبتها منها) أي من الموهجة بأن كان على رأسه موهجة إذا قيس بها الباضعة مثلا عرف أن المقطوع ثلث أو نصف في عمق اللحم (وجب قسط من أرضها) أي الموهجة (والا) أي وإن لم تعرف نسبتها منها (فحكومة كجرح في سائر البدن) أي باقية كالأضاح والهشم والتثليل ففيه حكومة (وفي جاقنة ثلث دية) لحديث عمرو بن خزم بذلك رواه النسائي وابن حبان والحاكم وهذا

كالستنى مما قبله (وهى جرح ينفذ) بالجمعة (الى جوف كبطن وصدر وثمرة نحر) بضم المثناة (وجين وخاصرة) أى كداخل المذكورات وصور في الجين بما قبل منهم من (١٣٤) أن الجرح النافذ من الى جوف الدماغ جافقة ووجه به الصول عن قول المحرر وغيره

الجين المفهوم مما ذكر معه ومتا الورك وليس من الجوف داخل الفم والألف (ولا يختلف أورش موضحة بكبرها) فالكبيرة وغيرها سواء في أورشها التقيم (ولو أوضح موضعين بينهما لحم وجلد قبل أو أحدهما فوضعتان) وجهه في الثانية وجود حاجز بين الموضعين والأصح فيها واحدة لأن الجنايا قامت على الموضع كله كاستجابته بالإيضاح ولو عاد الجاني فرفع الحاجز بينهما قبل الانفصال لزمه أورش واحد على الصحيح وكذا لو نأكل الحاجز بينهما لأن الحاصل بمرأية فعله منسوب اليه (ولو انقسمت موضحة عمدا أو خطأ أو شملت رأسا ووجهها فوضعتان وقيل موضحة) نظرا للصورة والأول نظر الى اختلاف الحكم أو المحل (ولو ووسع موضحة فواحدة على الصحيح) كما لو أتى به ابتداء كذلك والثاني فقتان (أو) موضحة (غيره فقتان) لأن فعله لا يبنى على فعل غيره (والجافقة كموضحة في التعدد) وعنده فلو أجابه

(قوله كالستنى) لعدم أداة الاستثناء فيه والتي قبله خرج سائر البدن (قوله وخاصرة) ومثانة ومجان بكسر أوله المهمل وهو ما بين الخشية والنحر (قوله جافقة) وهى الدامغة السابقة في كلام الشارح ولم يذكرها المصنف هناك لدخولها فيما هنا (قوله الجينين) بنون بعد الجيم مثني جنب (قوله مما ذكر معه) وهو الخاصرة بعده والبطن قبله (قوله ومنه) أى مذكر (قوله داخل الفم والألف) وكذا العين والفخذ والنحر فالمراد بالجوف ما فيه حالة الغذاء أو الدواء أو ما هو طريق له غير المذكورات (قوله لزمه أورش واحد) ان اتفقت الجنايتان عمدا وغيره والا تعددت كما يأتي ولو رفعه غير الجاني لزمه أورش ولزم الأول أرشان ولو رفعه مع غيره فكذلك كذا قالوا وقياس ما يأتي فيما لو أوجعه جمع أنه يلزم الجاني ثلاثة أروش ويلزم من شاركه في رفع الحاجز أورش واحد ولو اشترك في الموضعين ورفع أحدهما الحاجز لزم الراجع أرشان والآخر أورش واحد كذا قاله وقياس ما يأتي فيما لو أوجعه جمع أنه يلزم الراجع ثلاثة أروش ويلزم الشريك في الموضعين أرشان فتأمل (قوله ولو انقسمت الخ) يشير الى أن الموضحة كالجافقة تعد بصورة ومحل وحكما وفعلا (قوله شملت) بكسر الميم أفصح من فتحها (قوله أو موضحة غيره) فغير مجرور عطف على ضمير موضحة من غير العدة الجار وهو طريق المصنف تبعاً لشيخه ابن مالك ولم يجعله عطفاً على ضمير وسع مع محته لمنع العطف عليه من غيرنا كيد اتفاق مع ان غير وجدت في خط المصنف مجرورة (قوله في التعدد) ثم لو وسع جافقة غيره من داخل فقط أو من خارج فقط فحكمته فقط (قوله وكذا الخ) أى هما جافقتان فالتشبيه

[قوله كالستنى] وذلك لأن جروح باقى البدن ليس فيها مقدر الا الجافقة [قوله مما قبله] الذى قبله قول للثان كجرح [قوله وهى جرح ينفذ الى جوف] أى ولو كان ذلك بآرة ونحوها [قوله وثمرة نحر] كأنها الثمرة التى فى أعلى الصدر بين الترقوتين [قوله وصور في الجين] لك أن تقول هذا التصوير يرجع الى أن ذلك مأمومة فألحق ما فى المحرر الآن يقال لابد في الجافقة من خرق الجلد أعنى خريطة الدماغ فان قيل هذه تكون دامغة قلنا نعم ولكن الدامغة لا يتقدم لها دية في التهاج [قوله المفهوم مما ذكر] الذى ذكر قول المتن كبطن الى قوله وخاصرة الا قوله وجين فليس مما ذكر [قوله ومنه] الضمير فيه يرجع الى قوله مما ذكر [قوله موضحة] غيرها مما له مقدر كذلك وعلى ذلك النظر الى الاسم [قوله لأن الجنايا] عبارة الامام لأنه بازالة أحدهما أثبت الجناية على الموضع كله ولو أوضح جميع ذلك لم يجب أكثر من أورش الموضحة فأولى [قوله عمدا وخطأ] نصب إمام على نزع الحافض أوصفة مصدر محذوف [قوله أو شملت رأسا ووجهها] خرج ما لو شملت رأسا وقفا فلا خلاف في إيجاب موضحة الرأس وحكومة القفا وخرج أيضا ما لو عمت الجبهة والحد فوضحة واحدة ثم شملت بكسر الميم على الأفصح [قوله أو موضحة غيره] أى غيره مجرور ويجوز أيضا رفعه عطفاً على فاعل وسع ويجوز أيضا نصبه إقامة له مقام المضاف اليه [قوله كموضحة] من جهة ما دخل في التشبيه بعدم التعدد عند توسيعه هو وكذا التعدد عند توسيع الغير لها ولم يتعرض لها الشارح وقد تعرض لها الزركشى فقال لو وسع غيره الجافقة من الظاهر والباطن تعددت والا فحكمته على الموضع [قوله وكذا لو انقسمت عمدا وخطأ] ظاهره اتحاد الجافقة بذلك وهو خلاف ما في الروضة وأصلها حيث قال ويجوز في اختلاف حكم الجافقة واقسامها الى عمد وخطأ ما تقدم في الموضحة والجواب عن الشارح رحمه الله تعالى ان قوله وكذا الخ عطف على صدر الكلام أى فهما جافقتان

[قوله]

في موضعين بينهما لحم وجلد قبل أو أحدهما جافقتان ولو رفع الحاجز بينهما أو نأكل فواحدة على الصحيح وكذا لو انقسمت عمدا وخطأ (ولو تفتت) بالجمعة (في بطن وخرج من ظهر جافقتان في الأصح)

اعتبروا الخارجة بالداخلة والثاني في الخارجة حكومة (ولو أوصل جوفه سنانا له طرفان فثنتان) حيث الحاجز بينهما سليم (ولا يسقط الأرض بالتحام . ونقطة وجائفة) لأنه في مقابلة الجزء . الذاهب والألم الحاصل (والمذهب أن في الأذنين دية لحكومة) وهو قول أوجه مخرج وجه بأن السمع لا يحلها وليس فيهما منفعة ظاهرة واستبدل الأول بحديث عمرو بن حزم وفي الأذن خسون من الأبل رواه البارقيطي والبيهقي وسواء فيما المقطع والقلع والسمع والأصم (وبعض) منهما (بقسطة) من الدية وهو صادق بوحدة ففيها النصف وبه صرح في الحرر وبعضها ويقدر بالمساحة (ولو أبيضهما) بالجناية (فدية وفي قول (١٣٥) حكومة) لأن منفعتهما لا تبطل

بذلك وهي جمع الصوت ليصل الى الصياح ومحل السماع وعورض بيطان المنفعة الاخرى وهي دفع الهواء بالاحساس (ولو قطع بإستين حكومة وفي قول دية) الأول مبنى على الاول والثاني على الثاني كما في الحرر (وفي كل عين نصف دية) لحديث عمرو بن حزم في العين خسون من الأبل رواه مالك وحديثه أيضا وفي العينين الدية رواه النسائي وابن حبان والحاكم (ولو) هي (عين أحول وأعمش وأعور) أى ذى عين واحدة ففيها نصف الدية لان المنفعة باقية في أعينهم ومقدارها لا ينظر اليه (وكذا من بعينه بياض لا ينقص الضوء) فيها نصف الدية (فان نقص فقسط) منه فيها ان انضبط النقص بالاعتبار بالصحيحة التي لا يياض فيها (فان لم ينضبط) النقص (لحكومة)

راجع لقوله لو أجافه في موضعين فأتوممه بعضهم هنا ليس في عمله (قوله أن في الأذنين دية) ولو تعددت الأذان فان كانت كلها أصلية أو اشتبهت تعدت الدية فان علم زيادة بعضها ففيه حكومة وكذا جميع ما يأتي (قوله وهو) أى انقائل بالحكومة قول أوجه مخرج ومقابلة المبرعنه بالمذهب نص فالتعبير بالمذهب ليس في عمله (قوله وليس فيهما منفعة ظاهرة) هو مردود بأن دفع الهواء وجمع الصوت من المنافع المقصودة خصوصا مع الجمال المعتبر بهما (قوله وسواء الخ) ولو حصل مع ذلك ايضاح وجب أرشه أيضا (قوله وبعض الخ) يجوز فيه الرفع على الابتداء لوصفه المقدر كما ذكره الشارح والجرح عطف على الأذنين ولكن بعده حرف الجر بعده ولزوم جريان الخلاف السابق فراجع (قوله من الدية) اقتصر عليه لأنه الراجح وكان المناسب أن يزيد أومن الحكومة فتأمل (قوله ويقدر) أى البعض بالمساحة لمعرفة الجزئية المعبرة في أجزاء الأطراف كما مر بخلاف السكل لا اعتبار المائلة وفي اعتبار المساحة ما مر في الموهمة فراجع (قوله وعورض الخ) مراده رد القول ببقاء منفعتهما لأن هذه المنفعة توجب الدية وحدها كما توممه بعضهم ولو أسقط لفظ الأخرى لكان وانما لأن المنفعة واحدة لها جهتان جمع الصوت ودفع الهواء فتأمل (قوله الأول مبنى على الأول) لنقص المنفعة عنده والثاني مبنى على الثاني لزوال جميع المنفعة عنده كذا قالوا وفيه على الثاني بحث دقيق فتأمل ومحل القولين في قطع غير عمد أو عفا على مال والاوجب القود كما لا يقال العفو عن القود يقتضى وجوب الدية لأنه لا تلازم بينهما كما لو قتل مرتد مثله فيجب القود ولا شيء لو عفا وكما لو قطع يديه فسرى كما تقدم (قوله ولو هي) قدر المتباعدون كان امالاً أنه وجدعين مرفوعة في كلام المصنف أولاً أنه أخصر (قوله ففيها نصف الدية) خلافاً للائمة الثلاثة (قوله باقية في أعينهم) نعم لو كان نحو العمدش بجناية نقص لأجله حكومة (قوله أم الناظر) وهو السواد الأصفر الذى هو محل الابصار في وسط السواد الأعظم (قوله وفي كل جفن) ولو بياضه وفي هدبه حكومة ان فسد المنبت والا فالعزير فقط (قوله على قياس الخ) اذ لانص في ذلك خلافاً لمن زعمه ويندرج في الدية حكومة الاهداب (قوله وفي مارن) ولو باشلاله وفي اعوجاجه حكومة كاعوجاج الرقبة وتسويد

[قوله اعتبارا الخ] أى كما أن الداخلة جائفة كذلك الخارجة تقاس عليها وتعتبر بها [قوله لأنه في مقابلة الخ] وفارق ذلك سن غير المتغور وان كان الغالب على الموهمة الالتحام للابلازم اهدار الموهومات دائماً بخلاف السن فان المجنى عليه ينتقل الى حالة أخرى يضمن فيها [قوله بقسطه] وقيل حكومة فلأخر الماتن قوله لا حكومة الى هنا لا فادنبوت الخلاف في البعض [قوله لحكومة] هذا يشكل على قطع الصحيحة بها [قوله وفي كل جفن] وان لم يكن هدب [قوله على قياس الخ] يريد أنها لم ترد في كتاب عمرو بن حزم ولهذا قالوا أغرب الماوردى في قوله انه ورد في كتاب عمرو [قوله وقيل في الحاجز الخ] على

فيها وسواء كان البياض على البياض أم على السواد أم الناظر (وفي كل جفن ربع دية ولو) كان (لاعمى) ففي الأربعة الدية على قياس أن في المتعدد من جنس الدية تقسم على أفراد كالعينين والأذنين (و) في (مارن) وهو مالان من الانف مشتمل على طرفين وحاجز (دية) لحديث عمرو بن حزم وفي الانف اذا استؤصل المارن الدية الكاملة وحديث طاوس عندنا في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الانف اذا قطع مارنه مائة من الأبل رواها البيهقي ولايزاد في قطع القصبة مع شيء وتندرج حكومتها في دية في الأصح (وفي كل من طرفيه والحاجز ثلث) من الدية (وقيل في الحاجز حكومة وفيهما) أى في الطرفين (دية) لان الجمال والمنفعة فيهما وقال الاول وفي الحاجز

(و) في (كل شفة نصف) لحديث عمرو بن حزم وفي الشفتين الدية رواه النسائي وابن حبان والحاكم (و) في (السان) لناطق (ولو لا لکن وأوت) بالثنية (والتخ) بالثنية (وطفل دية) لحديث عمرو بن حزم وفي اللسان الدية رواه من ذكر قبل وأبو داود (وقيل شرط الطفل ظهور أثر نطق بتحرر بكلمة) (و) فان لم يظهر فحكومة (ولاخرس حكومة) فان ذهب ذوقه وجبت الدية (و) في (كل سن) لذكر حرم صلح خمسة أبخرة) لحديث (١٣٦)

وفي السن خمس من الابل رواه أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم (سواء كسر الظاهر منها دون السنخ) بكسر المهملة وسكون النون وإعجام الخاء وهو أصلها المستر بالحكم (أوقلعهابه وفي سن زائدة حكومة وحركة السن ان قلت) بحيث لا تنقص المنافع (فكصحيحة) تلك السن (وان بطلت المنفعة) بشدة الحركة (فحكومة) في سنها (أو نقصت) المنفعة بالحركة (فالأصح) سنها (كصحيحة) ففيها الأرض والثاني فيها الحكومة للنقص (ولو قلع سن صبي لم ينقر) بضبطه المتقدم أي من أسنانه التي تسقط وتعود غالبا (فلم تعد) وقت العود (وبان فساد المنبت وجب الارش) السابق (والاظهر) انه لو مات قبل البيان للتحلل (فلاشئ) لان الاصل براءة الذمة والظاهر العود لوعاش والثاني يجب الارش لتحقق الجناية والاصل

الوجه (قوله وفي كل شفة) ولو باشلال وهي ما بين الشدين مما يستر الاسنان والثة ويندرج فيها حكومة الشارب ونحوه (قوله نصف) نعم لو كانت مشقوقة قصت حكومة (قوله وفي الشفتين الدية) أي مع القياس المتقدم في التعدد وقال مالك بوجوب ثني الدية في الشفة السفلى (قوله وفي لسان دية) وان كان له طرفان أصليان فان كان أحدهما أصليا والآخر زائدا ففي الأصلي الدية وفي الآخر حكومة تنقص عن قسط قدره من الأصلي (قوله لناطق) ولا عبرة بالذوق معه كذا في شرح شيخنا وفي العباب خلافة فراجعه وتأمله وسيأتي قريبا ما يؤيده (قوله والتخ) فعمل أنه لا يضر نقص بعض الحروف حيث لم يكن بجناية (قوله من ذكر قبل) وهم النسائي وابن حبان والحاكم (قوله وطفل) نعم ان بلغ أو ان النطق ولم يظهر فحكومة بلا خلاف وفي لسان أصم لا يحسن الكلام دية على الأصح في الأنوار (قوله فان ذهب ذوقه) أي الأخرس وجبت الدية ويدخل فيها حكومة للسان ولو ذهب ذوق الناطق مع كلامه فديتان على المعتمد ولا حكومة للسان .

(فرع) لو عاد اللسان بعد قطعه لم يسقط الدية ولا الأرض وكذا سائر الاجرام الا في ثلاثة سن غير المنغور وسلخ الجلد والبكارة وأما المعاني فيسقط الأرض بعودها مطلقا لأن ذهابها مظنون (قوله وفي كل سن) أصلية تامة مشغورة متميزة خمسة أبخرة لو قال نصف عشر دية صاحبها لكان أعم وأولى ولو كانت أسنانه صفيحة واحدة وجب دية صاحبها فقط على المعتمد وفي ابطال منفعة السن أرض كامل كقلعها على المعتمد (قوله وإعجام الخاء) ويقال بالجيم (قوله أوقلعهابه) أي معافولقلعه وحده بعدها وجب فيه حكومة كما لو قلعه غيره وفي جعل إزالة السن دون نسخها قلعا تجوز لأنه كسر لاقطع فتأمل (قوله وفي سن زائدة) أي خارجة عن سمت الاسنان والاففها أرض كامل كما في الأصبع الزائدة ولو قلع مع السن شئ من عظم الرأس وجب له حكومة ولو طالت السن بحيث لا تصلح للضغ ففيها حكومة فقط كما لو كانت ناقصة عن أختها (قوله وان بطلت المنفعة) أي كلها اذا قلعه وهي كذلك (قوله أو نقصت) أي بغير جناية والاففها أرض ناقص حكومة (قوله ولو قلع الخ) تقدم مافيه (قوله أي من أسنانه) بيان للاقوعة (قوله الأرض السابق) وان عادت ناقصة وجبت حكومة للنقص وكذا لو عادت كاملة تجب حكومة لأجل الألم قاله شيخنا فراجعه (قوله وهي ثنتان وثلاثون)

هذا لو قطع طبقة مع الحاجز وجب نصف الدية مع حكومة كذا قال الزركشي ثم قال بعد ذلك الثالث يعني من التفتيش محل الخلاف اذا أفرد الحاجز بالجناية لكن عبارة المصنف في حكاية الوجه تناول ما لو قطع أحد الطرفين مع الحاجز وواجبه نصف الدية وحكومة [قوله وفي كل شفة] خالف مالك فقال في السفلى الثلاثان أي حركتها وفي العليا الثلاث [قوله وفي اللسان] نقل الشافعي في الأم وكذا ابن المنذرفيه الاجماع [قوله سواء الخ] لو أبطل نفعها بالكية فكذلك [قوله أو نقصت] ظاهره ولو بجناية [قوله ففيها الأرض] لنقص البطش [قوله فلاشئ] يعني لادية والاففها حكومة واجبة [قوله والثاني يجب] أي لو عاد بعضها لمات فالظاهر عدم مجئ هذا القول [قوله وهي ثنتان وثلاثون] أربع ثانيا وأربع رباعيات وأربع ضواحك لعله

عدم العود (و) الاظهر (انه لو قلع سن مشغور فعادت لا يسقط الأرض) لأن العود نعمة جديدة والثاني وأربع

قال العائدة قائمة مقام الأولى (ولو قلعت الأسنان) كلها وهي ثنتان وثلاثون (فبحسابه) ففيها مائة وستون بعيرا (وفي قول لا تزيد على دية إن اتحد جان بجناية) كان يسقطها بضربة ولو أسقطها بضربات من غير تخلل اندمال ففيها القولان وقيل تراد قطعها كما لو تخلل الاندمال بين كل سن وأخرى أو تعدد الجاني (و) في (كل لحي) بفتح اللام (نصف دية) كالأذن والاحيان منبت الأسنان السفلى (ولا يدخل أرض



عشرة (في دية اللحيين في الأصح) والثاني يدخل اتباعا للأقل الأكثر ففيهما بأسنانهما على الأول مائة وثمانون بغيرا وعلى الثاني مائة وقد لا يكون عليهما أسنان كلحي طفل لم تنبت أسنانه أو شيخ تنازت أسنانه (وفي كل يد نصف دية إن قطع من كف فان قطع من فوقه فحكومة أيضا) في (كل أصبع عشرة أبخرة) في (كل أظفار) من غير ابهام (ثلث العشرة و) في (أظفار ابهام نصفها والرجلان كاليدين) في جميع ما ذكر في قطع كل رجل من القدم نصف دية ومن فوقه حكومة أيضا وفي كل أصبع منها عشرة أبخرة وأنامل أصابع الرجل كأنامل أصابع اليد كذا قالوا روى النسائي وغيره من حديث

عمر بن حزم في اليد الواحدة نصف الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الأبل (وفي حلمتها) أي المرأة (ديتها) في كل واحدة وهي رأس الثدي النصف لأن منفعة الارضاع بها كمنفعة اليد بالأصابع ولا يزاد بقطع الثدي معها

غالب في الآدمي نصفها في الفك الأعلى ونصفها في الفك الأسفل ولكل أربع منها اسم يخصها فالأربعة التي في مقدم الفم تسمى الثنايا والتي تليها تسمى الرباعيات والتي تليها تسمى الضواحك وهي المرادة بالنواجذ في ضحكه صلى الله عليه وسلم لأن ضحكه تبسم والتي تليها تسمى الأنياب وبعدها اثنا عشر ضرسا ويلها أربعة تسمى النواجذ وهي من الأضراس يقال لها أضراس العقل ولا مانع من ارادتها في ضحكه صلى الله عليه وسلم وهذه الأربعة مفقودة في الخصى والكوسج فأسنانهما ثمانية وعشرون سنا قالوا وأسنان المرأة ثلاثون سنا وخرج بالآدمي غيره فأسنان البقر أربعة وعشرون سنا وأسنان الشاة إحدى وعشرون سنا وأسنان التيس ثلاث وعشرون سنا وأسنان الغرسة عشرة سنا (قوله وهي ست عشرة) أي في كل لحي ثمانية كما مر ولو ذكر جميع الأسنان لكان أنسب لكنه لما خص الكلام باللحيين الأسفلين اقتصر على ما ذكره ولا يقال لما عليه الأسنان العليا لحي (قوله وكل يد) وإن تعددت سواء علمت الأصالة في السكك أو اشتبه الأصل إلى غيره ففي كل واحدة القود أو نصف الدية وإن علمت زيادتها بقول أهل الخبرة لنحو قصر فاحش أو قلة بطش ففيها حكومة (قوله من كف) أي كوع دفعة واحدة فلو قطع أصابعه قبل كفه لزمه دية كاملة للأصابع وحكومة للكف ولو سلخه غيره أو هو قبل قطعه نقص منه حكومة الجلد ولو قطع رجله واحدة يديه أصياله ما قاله شيخنا وخالفه غيره ثم قطع اليد الأخرى تعديا ومات بذلك لزمه ثلث الدية لليد قاله شيخنا وفيه نظر فراجع وانظره (قوله وفي كل أصبع عشرة أبخرة) وإن زادت على العدد الأصلي حيث كان السكك أصليا أو اشتبهه فإن علم زيادتها كما مر في اليد ففيها حكومة (قوله وفي كل أظفار ثلث العشرة) فإن زادت الأنامل على الثلاثة أو نقصت عنها وزع عليها واجب الأصبع فلو كانت أربع أنامل للأصبع وجب في كل أظفار ربع العشرة إلا أن علمت زيادتها ففيها حكومة بخلاف ما لو زادت الأصابع فانه يجب دية كاملة للأصبع الزائدة حيث لم تميز زيادتها بقصر فاحش أو انحراف مثلا ولا ففيها حكومة كما مر فلو كان له ستة أصابع في يد وقال أهل الخبرة كلها أصلية أو اشتبهت وجب فيها ستون بغيرا وما في المصحح مرجوح أو مؤول يعود الضمير فيه على الأنامل دون الأصابع فراجع (قوله وأنامل أصابع الرجل الخ) في كل أظفار من غير ابهام ثلث العشرة وفي أظفار ابهام نصفها (قوله كذا قالوا) تبرأ منه لما قيل إن في خنصر الرجل أظفارين فقط والواقع أنها ثلاثة وإن كانت غير ظاهرة في الحس (قوله وهي رأس الثدي) فهي منه ولونها مخالف للونه وحولها دائرة كذلك ولا يزداد بقطع الثدي معها شيء كالد كرم مع الحشفة

وأربع أنياب واثنا عشر رحي وأربع نواجذ وهي أقصاها وآخرها نباتا ويسمى ضرس الحلم وفي الغالب لا تنبت إلا بعد البلوغ من الناس فمن لا يخرج له شيء منها تكون أسنانه ثمانية وعشرين ومنهم من يخرج له اثنتان فتكون ثلاثين قال بعضهم وفي الحديث حتى بدت نواجذه يريد بها الضواحك وإنما وجب في زائد هنا بجناية لأن نباتها مختلف ويتأخر بخلاف الأصابع مثلا [قوله وفي كل يد] نقل ابن المنذرية الإجماع [قوله إن قطع] ذكره على إرادة العضو ثم هذا القيد بالنظر إلى قوله فان قطع فوقه والا فلو لقط الأصابع وجبت دية اليد [قوله فحكومة] هذا يشكك بما صححه في الروضة من أن القصة تنبع الأنف [قوله وفي أصبع] فيها وكذا الأظفار تسع لغات شهيرة وتزيد الأصبع عشرة وهي أصبوع [قوله ثلث العشرة] أي بالإجماع [قوله ومن فوقه] أي ولو من الفخذ [قوله وفي كل أصبع] أي وكما قسمت دية اليد على الأصابع كذلك تقسم دية الأصابع على أناملها وتركه الشارح للحلم به من هذا [قوله وهي رأس الثدي] هذا التعريف يشمل حلمة الرجل فهو أحسن من قول

الرجل (حكومة وفي قول دية) كالمرأة وفرق الأول باتقاء المنفعة فيه (وفي أنثيين) أي جلدتي البيضتين (دية وكذا ذكر) لحديث  
 محمود بن حزم في الذكر وفي الأنثيين (١٣٨) الدية رواه أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم (ولو) كان

الذكر (الصغير وشيخ  
 وهن) فيه دية (وحشفة  
 كذا ذكر) فيها دية لأن  
 معظم منافع الذكر وهي  
 لغة المباشرة تتعلق بها  
 (وبعضها بقسطه منها وقيل  
 من الذكر) لأنه المقصود  
 بكامل الدية (وكذا حكم  
 بعض مارن وحلمة) أي  
 يكون بقسطه من المارن  
 والحلمة وقيل بقسطه من  
 جميع الأنثى والثدي بناء  
 على اندراج حكومة قصبة  
 الألف وحكومة الثدي في  
 دية المارن ودية الحلمة  
 وقد تقدم (وفي الأليين)  
 وهما موضع التعمود (الدية)  
 كالأنثيين والمرأة كالرجل  
 ففي أليهايتها وفي الواحدة  
 النصف ولو قطع بعض  
 أحدهما وجب قسطه ان  
 عرف قدره والافالحكومة  
 (وكذا شراها) أي المرأة  
 وهما حرفا الفرج فهما  
 ديتها كالأليين (وكذا حكم  
 سلع جلد) في دية السلوخ  
 منه (ان بقي) فيه حياة  
 مستقرة وخز غير السالغ  
 رقبته بعد السلع أي ان  
 فرض ذلك والا فالسلع  
 قاتل له وجعل في وجوب  
 الدية كواحد وجبت فيه  
 من البدن كاللسان والذكر

ولو أيسر الثديين فدية أو قطع لبنهما أو أرغما فحكومة (قوله أي الرجل) ولو احتملا  
 فشمّل الخنثى (قوله أي جلدتي الخ) تقدم ما فيه ومحل وجوب الدية ان سقط البيضان والا ففي  
 الجلدتين حكومة ولو سلّ البيضتين فدية ناقصة حكومة الجلدتين (قوله وكذا ذكر) بقطعه  
 أو إعلاله وفي تعذر الجاع به حكومة فلو قطعه شخص بعد ذلك لزمه دية على العتمد قاله شيخنا  
 وفيه نظر فراجع (قوله ففيها دية) ولا يزداد بقطع الذكر معها شيء كما علم (قوله بقسطه منها) فلو  
 اختل معه مجرى البول وجب الأكر من قسط الدية وحكومة فساد المجرى كما في الروضة (قوله  
 وفي الأليين) ومثلها للأحمتان الناثان بحسب سلسلة الظهر ففيهما الدية (قوله وخز غير السالغ  
 رقبته) أو خزها السالغ واختلفت الجناية عمدا وغيره ولو نبت الجلد استردت الدية كما تقدم آنفا  
 (قوله فرع) التعبير به أنسب من التعبير بالفصل كما لا يخفى وزاد الترجمة به لطول الكلام قبله وهو في  
 إزالة المعاني المعبر عنها بالمنافع (قوله المنافع) ذكر منها ثلاثة عشر ومحل الوجوب فيها ان لم يرج  
 عودها بقول اثنين فأكثر من أهل الخبرة فان لم تعد أومات بعد مضي زمن قدره وجبت الدية  
 والا فلا كما مر (قوله في العقل) سمي بذلك لأنه يعقل صاحبه أي يمنع عن ارتكاب ما لا يليق  
 والكلام في العقل الغريزي اذا زال كله وهو ما عليه التكليف وقد مر أول الكتاب أنه غريزة  
 يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات أي الحواس ومحل القلب على الراجع وله شعاع متصل  
 بالماغ وقيل محلل الدماغ وعليه أبو حنيفة وجاعة وقيل محله هما معا وقيل لا محل له قاله الامام فان  
 زال بعضه وعلم كأن صار يحسن يوما ويفيق يوما وجب قسطه وإلا فحكومة كافي العقل المكسب وهو  
 ما به حسن التصرف (قوله أي ازالته) كذا عبر به هنا وفي الشم وعبر في البصر بالانذهاب معا  
 والازالة وفي السمع وغيره بالابطال فقيل هو تفنن في التعبير بدليل تغييره أولا في الجميع بالازالة  
 المنافع وبدليل أن المصنف لم يعبر بالابطال ولا بالمذهب وقيل وهو الأقعد إن هذه الألفاظ الثلاثة  
 قد يصح كل واحد منها في شيء لا يصح فيه غيره منها كما يقال لمن صرف ماله في شيء أذهب ماله  
 في كذا ولا يقال أبطله ولا أنزله ويقال لمن أفسد صلاته أبطأها ولا يقال أذهبها ولا أنزلها ويقال لمن قتل  
 شيئا من محل إلى آخر أزاله ولا يقال أبطله ولا أذهبه فلعن المصنف والشارح نظرا إلى مثل ذلك فتأمل  
 (قوله كأن ضرب رأسه أو لطمه) أي أو مكن زواله بذلك والا كضربه بقلم فزواله بهاموافقة قدر لاضمان  
 غيره بعد هذا الذي يلتمه المرضع اه قال الامام ولونها في الغالب يخالف لون الثدي وحولها دائرة عل  
 لونها وهي من الثدي لامن الحلمة [قوله وعنين] أي لأن العنة ضعف في القلب لافي نفس الذكر [قوله لأن  
 معظم منافع الذكر] أي فهي كالأصابع مع الكف [قوله منها] أي كاللسن [قوله وهما حرفا الفرج] هو  
 تابع للأزهرى حيث قال الاسكتان ناحيتا الفرج والشفران أطرافهما كما أن أشجار العين أهدابها وقال  
 غيره الشفران هما اللحمان المحيطان بالفرج احاطة الشفة بالقم (فرع في العقل دية) قد مر لأنه  
 أشرف المعاني [قوله وجبا] أي لا خلاف المحس ثم العقل محل القلب وقيل الرأس وقال الامام لا محل له معين  
 [قوله وفي قول يدخل] وجه هذا بأن العقل يشبه الروح من حيث زوال التكليف بزواله ويشبه ضوء  
 البصر من حيث إنه يبقى الجمال في الأعضاء مع زواله كما يبقى الجمال في الحديقة بعد ذهاب الضوء فتشبيهه  
 بالروح يدخل ارش الجناية في دية اذا كان الارض أقل ولشبهه بالضوء لا يجمع بين بدله وارش الجناية على

(فرع) في إزالة المنافع (في العقل) أي ازالته (دية) روى البيهقي حديث في العقل الدية ونقل  
 ابن المنذر فيه الاجماع ولا يزداد عليها ان زال بجناية لأرض لها ولا حكومة كأن ضرب رأسه أو لطمه (فان زال بمجرع له أرض  
 أو حكومة وجبا) أي الدية والارض أو الحكومة (وفي قول يدخل

**الأقل في الأكثر** ففي زواله بالإيضاح يخلل أرش الموصفة في ديبته وفي زواله بقطع الدين والرجلين تدخل ديبته في ديبته (ولو ادعى) المجنى عليه (زواله) أى العقل بالجناية وأنكر الجاني (فإن لم ينتظم قوله) أى المجنى عليه (وفعله في خلواته) بأن روقب فيها (فله دية بلايين) لأن يمينه تثبت جنونه والمجنون لا يحلف وإن انتظم قوله وفعله في خلواته صدق الجاني بيمينه وإنما حلف لاحتمال صدور المنتظم اتفاقاً أو جواً على العادة وفي قوله ادعى المدلول إليه عن قول المحرر وغيره أنكرك الجاني نصريح بالدعوى الأصل للانكار وفهم من السياق أن المدعى المجنى (١٣٩) عليه واستشكل سماع دعواه

المتضمنة لزوال عقله وأول  
بأن المراد ادعى بوليده ومنه  
منسوب الحاكم (وفي  
السمع) أى إبطاله (ديه)  
روى البيهقي حديث في  
السمع الدية وتقتل ابن  
المنذر فيه الإجماع (و) في  
إبطاله (من أذن نصف)  
من الدية (وقيل قسط  
النقص) منه من الدية  
(ولو أزال أذنيه وسمعه  
فديتان) لأن السمع ليس  
في الأذنين (ولو ادعى زواله  
وانزعج للصباح في نوم  
وغفلة فكاذب) لكن  
يحلف الجاني لاحتمال أن  
الانزعاج بسبب آخر اتفاق  
(والا) أى وإن لم ينزعج  
(حلف) لاحتمال تجلده  
(وأخذ دية وإن نقص)  
السمع (فقسطه) أى  
النقص من الدية (إن  
عرف) قدره بأن عرف  
أنه كان يسمع من موضع  
كذا فصار يسمع من  
قدر نصفه مثلاً (والا) أى  
وإن لم يعرف قدره بالنسبة

• **قوله في الأكثر** وكذا لو تساوى على هذا الوجه **(قوله لأن يمينه تثبت جنونه)** ولا يقال بيمينه  
ثبت عقله لا مكان صدوره اتفاقاً **(قوله والمجنون لا يحلف)** يعلم منه أنه في زوال كل العقل والاحلف زمن  
اتفاقه **(قوله وفي قوله الخ)** جواب عن عدول المصنف المقتضى للاشكال المذكور الموجب للتأويل ولو بني ادعى  
في كلامه للجهول لم يحتج لذلك فتأمل **(قوله المتضمنة لزوال عقله)** صوابه أن يقال المتضمنة لبقاء عقله أو  
المتضمنة لعدم زوال عقله أو المنافية لزوال عقله فتأمل **(قوله وفي السمع)** وهو أفضل من البصر وغيره من  
الحواس على المعتمد خلافاً للخطيب ولذلك قسم على البصر في كلام الله ورسوله غالباً ولأنه يدرك به من  
سائر الجهات **(قوله أى إبطاله)** خرج ما لو ارتق بقول أهل الخبرة فيه حكومة فإن رجى عودته فلا شيء كما مر  
**(قوله يحلف الجاني)** أن سمعه باق ولا يكفيه أن يحلف أنه لا يلزمه شيء **(قوله حلف)** ولا بد أن يقول أنه زال  
من جنابة هذا **(قوله وإن نقص)** أى من الأذنين أو من أحدهما وسيأتي الثاني في كلامه وما ذكره يصدق  
بواحدة من الأذنين وفيها نصف الدية ولا يتعدد السمع لأنه واحد تعدد منفذه بخلاف البصر فإنه متعدد  
وعمله الحدقة كذا قاله الخطيب فراجع **(قوله إن عرف)** ولو بقوله ولا بد في محلة دعواه من تعيين قدر  
**(قوله بفتح القاف)** وحكى كسرهما ويسمى ترابكسر المشاة الفوقية وسكون الراء المهمة قبل الموحدة  
**(قوله كل عين)** ولو عين أحول أو أعشى وهو من لا يبصر ليلاً وأخفش وهو من لا يبصر نهاراً ولو أعشاه

الجرم كما لا يجمع بين دية الضوء ورش العين القائمة وإن كان بفوات العين القائمة تجب الحكومة بل يدخل  
الأقل في الأكثر **(قوله تدخل ديبته)** أى وعلى الأول تجب ثلاث ديات **[قوله الأصل للانكار]** أى لأنه  
لا يصلح الإبعدها **[قوله وأول الخ]** لهذا قال بعضهم ينبغي أن يكون ادعى في كلام المقتضين للجهول أى فلا  
يحتاج إلى تأويل **[قوله وفي السمع]** جعل الماوردي من طرق إبطاله الصوت المماثل الخارج للعادة **[قوله]**  
**ومن أذن نصف الخ]** قياساً على غيره من المتعدد في البدن قال وقد يقال يجب فيه أى في الذهاب من إحدى  
الأذنين الحكومة فإن السمع واحد وربما كان الذهاب بانسد إحدى الأذنين دون النصف أو أزيد  
ولكن لما عسر ضبط قصه جعل المنفذ ضابطاً لأنه أقرب بخلاف ضوء البصر فإن تلك اللطيفة متعددة  
ومحلها الحدقة اه ولو ارتقت الأذن فتعطل السمع بعدم وصول الهواء أول طبقة نلقيه بقول أهل الخبرة  
فالحكومة **[قوله وقيل قسط النقص]** أى لأن السمع واحد **[قوله السمع]** أى من أذنيه **[قوله أنه كان]**  
**يسمع الخ]** أى عرف منه ذلك قبل الجنابة وقس على نظيره الآتي **[قوله بفتح القاف الخ]** أما بكسرهما فهو  
المكافي ثم طريق الاعتبار بالقرن أن يجلسا معاً ويؤمر من يرفع صوته ويناديهما من مسافة بعيدة  
لا يسمع فيها واحد منهما ثم يقرب شيئاً فشيئاً إلى أن يقول السليم سمعت فيعلم الموضع ثم يديم النداء وهو  
يقرب إلى أن يسمع المجنى عليه ويختبر من نظير تلك المسافة من جهات أخرى لا يكذب تكثير الارش هذا  
كتبته قبل رؤيته في كلام الشارح **[قوله سدت الخ]** ففي مالو ادعى زواله من إحدى الأذنين قال الشافعي

(الحكومة) فيها (باجتهاد قاض وقيل يعتبر سمع قرنيه) بفتح القاف وسكون الراء أى من له مثل سنه (في محته ويضبط التفاوت  
بين سمعيهما) وذلك بأن يجلس قرنيه بجنبه ويناديهما من يرفع صوته من مسافة بعيدة لا يسمعه واحد منهما ثم يقرب المنادى  
شيئاً فشيئاً إلى أن يقول القرن سمعت فيعرف الموضع ثم يديم المنادى ذلك الحد من رفع الصوت ويقرب إلى أن يقول المجنى  
عليه سمعت فيضبط ما بينهما من التفاوت أى ويؤخذ بنسبته من الدية (وإن نقص) السمع (من أذن سدت وضبط منتهى  
سماع الأخرى ثم هكس) أى سدت الصحيحة وضبط منتهى سماع العليقة (ووجب قسط التفاوت) من الدية فإن كان النصف  
وجب ربع الدية (وفي ضوء كل عين)

أي اذهابه (نصف دية) ذكروا فيه حديث معاذ في البصر الدية وهو غريب (فلوقفاها لم يزد) على النصف بخلاف قراءة الألف وإبطال السمع منها لما تقدم (وان ادعى زواله) أي الضوء وأنكر الجاني (سئل أهل الخبرة) فانهم اذا أوقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا في عينه عرفوا أن الضوء ذاهب أو قائم بخلاف السمع لا يرجعون فيه اذ لا طريق لهم الى معرفته (أو يمتحن بتقريب عقرب أو حديد من عينه بغتة ونظر هل ينزعج) أولا فان انزعج فالقول قول الجاني بيمينه وان لم ينزعج فقول المجنى عليه بيمينه وفي الروضة وأصلها نقل السؤال عن نص الأم وجاعة والامتحان عن جاعة ورد الامر الى خبرة الحاكم بينهما عن المتولى (وان نقص) الضوء (فكالسمع) في نقصه فان عرف قدر النقص بأن كان يرى الشخص من مسافة فصار لا يراه الا من نصفها مثلا فقصته من الدية (١٤٠) والاحكام في الاصح وان نقص ضوء عين عصبت ووقف شخص

فنصف دية أو أخفشه أو أعمشه أو أجهره أو أشخص بصره فحكومة والفرق احتمال أن عدم قوة الابصار لضوء النهار (قوله أهل الخبرة) ويكنى اثنان منهم واذا شهدوا بذهابه أخذت الدية بلا تحليف بخلاف الامتحان الآتي (قوله اذ لا طريق لهم إلخ) فيه نظر بما مر أن لهم معرفة بتوقع عوده إلا أن يقال لا يلزم من معرفتهم ببقائه لنوع من الادراك معرفتهم بزواله لعدم علاقة عليه (قوله أو يمتحن) أي بعد السؤال على المعتمد فأوللتنويج وأما الوجه الثالث وهو رد الأمر الى خبرة الحاكم فهو مؤخر عنهما على الراجح لأنه أضعفها (قوله ويؤمر أن يتباعد إلخ) تقدم في السمع عكس هذا بتقديم التباعد على القرب ولعله تفنن لافادة جواز كل من الأمرين في كل من الحالتين وهذا لا يخالف ما في شرح شيخنا الرملی من ذكره لذلك حكمة فراجعه .

(نفيه) متى اتهم المجنى عليه في شيء مما ذكرنا من تخالف المسافة في الجهة أو بتغير نحو ملبوس وغير ذلك حتى يظهر صدقه وكذا ما يأتي (قوله وعلم قدر الذاهب إلخ) أي بما مر في السمع لأنه مثله ولادخل لأهل الخبرة فيه أيضا (قوله وفي الكلام إلخ) أي بعد امتحانه وحلفه (قوله ثمانية وعشرون)

في الأم ان كانت الصحيحة اذا سدت بشئ عرف ذهاب سمع الأخرى سدت وان كان لا يعرف فالقول قوله بيمينه ويجب له نصف الدية اه قال الماوردي وما ذكر من التجربة لا يكفي مرة بل لابد من مرات يزول بها التصنع ويتفق فيها النداء فان اختلف هل على أقل الوجوب [قوله لم يزد] هو كذلك واذا قلع الحدقة مع ذلك وجب لها حكومة [قوله سئل أهل الخبرة] أي ولا تحليف [قوله ورد الأمر إلخ] أي وهو الذي في المتن [قوله والاحكام في الأصح] ومقابلته يعتبر بقرنه [قوله عصبت إلخ] أي ويفعل ذلك مرات وينظر قدر المسافات هل اتحدت أم اختلفت كما سلف نظيره في السمع [قوله وعلم قدر الذاهب] قال الزركشي ويمتنع عند التنازع بسد أحد المنخرين كما تقدم في السمع اه ولو كان النقص منهما فان عرف قدره بأن علمنا انه كان يشم من مسافة كذا وصار يشم من نصفها وجب القسط والاحكام هذان من جملة مراد الشارح فيما يظهر [قوله ربع سبع] لأن الواحد من ثمانية وعشرين ربع سبع [قوله وقيل لا يوزع] قال الاصطخري وابن أبي هريرة وأفسده الماوردي لما قاله الشارح فيما يأتي ولانه يلزمه ما مضى من الحروف الشفهية فان التزم ذلك والافسد التعليل [قوله في لغة العرب متعلق بالموزع] أي فتفيد العبارة أن غير لغة

في موضع يراه ويؤمر أن يتباعد حتى يقول لا أراه فتعرف المسافة ثم تعصب الصحيحة وتطلق العلية ويؤمر الشخص بأن يقرب واجبا الى أن يراه فيضبط ما بين المسافتين ويجب قسطه من الدية (وفي الشم) أي ازالته بالجناية على الرأس وغيره (دية على الصحيح) ذكروا فيه حديث عمرو ابن حزم في الشم الدية وهو غريب والثاني فيه حكومة لانه ضعيف الدفع ودفع بأنه من الخواص التي هي طلائع البدن فكان كغيره منها وفي ازالته من أحد المنخرين نصف الدية وان نقص وعلم قدر الذاهب وجب

قسطه من الدية وان لم يعلم فحكومة (وفي الكلام) أي

إبطاله بالجناية على اللسان (دية) روى البيهقي حديث ابن عمر في اللسان الدية ان منع الكلام وتقل الشافعي في الام فيه الاجماع (وفي) إبطال (بعض) الحروف قسطه والموزع عليها ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب) أولها في الذكر عادة ألف أي همزة ففي ذهاب نصفها نصف الدية وفي كل حرف ربع سبع الدية لان الكلام يتركب من جميعها (وقيل لا يوزع على الشفهية والحلقية) والاولى الباء والفاء والميم والواو والثانية الهاء والهمزة والعين والحاء المهملتان والغين والحاء المهملتان لأن الجناية على اللسان تنوزع الدية على الحروف الخارجة منه وهي ما عدا المذكورات والاول قال الحروف وان اختلفت مخارجها الاعتماد في جميعها على اللسان وبه يستقيم النطق والحلقية منسوبة الى الخلق والشفهية الى الشفة وأصلها شفوة وقيل شفوة وعليه قول المحرر الشفوية وقوله في لغة العرب متعلق بالموزع وقوله قسطه أي ان كان في البعض الباقي كلام مفهوم ظن لم يكن فيه ذلك

فأحد الوجهين وجوب كمال الهدية لأن منفعة الكلام قد فانت وجرم به البغوى وقتل الرواى إنه المذهب والثانى وجوب القسط  
وماتصل به من المنفعة لا يجب به شئ كلكم صلبه فقطع مشبه قال المتولى وهو المشهور ونصه فى الأذم كذافى الروضة وأصلها  
(ولو هجز عن بعضها) أى الحروف (خلقة) كالأرت والألتغ (أوبافنة) (١٤١) سماوية فنية) فى إبطال كلامه

لأنه مفهوم (وقيل فسط)  
منها بالنسبة الى جميع  
الحروف (أو بجناية  
فالمذهب لا تكمل دية)  
فى إبطال كلامه لثلاث  
يتضاعف الغرم فى القدر  
الذى أبطله الجاني الأول  
وقيل تكمل والخلاف  
مرتب على الخلاف  
فما قبله قاله الرافى أى  
فإن قلنا بالقسط هناك  
فهنا أولى أو بالكمال  
هناك فهنا فيه وجهان  
وحاصله طريقان قاطعة  
وحاكية الخلاف ولو أبطل  
بعض ما يحسنه فى المسائل  
الثلاث وجب قسطه  
بما ذكر على الخلاف  
فيه (ولو قطع نصف  
لسانه فذهب ربع كلامه  
أو عكس) أى قطع  
ربع لسانه فذهب نصف  
كلامه (فنصف دية)  
اعتباراً بأكثر الأمرين  
المضمون كل منهما  
بالدية ولو قطع النصف  
فذهب النصف فنصف  
دية أيضاً وهو ظاهر  
(وفى الصوت) أى  
إبطاله مع بقاء اللسان

ولام ألف مكررة فلا شئ فيها استقلالاً وفى غير لغة العرب يوزع عليها قات أو كثرت ويوزع على  
أكثر اللغتين لمن عرفهما أن كان الحرف الذى أزيل من المشترك بينهما والا فعلى لغة هو منها  
واصبر شيخنا الزيدى العربية مطلقاً متى اجتمعت مع غيرها (قوله فأحد الوجهين) هو المعتمد (قوله  
أو بجناية) أى من جنس من يضمن كالخرفى والأجناية سبع فكألفه فقوله اثلاً يتضاعف الغرم  
أى فى نفسه عن شأنه الغرم سواء ضمن أم لا كمبد إذا جنى عليه سيده وسواء أخذ أولاً (قوله  
وجب قسطه) ويوزع فى العجز الخلقى والآفة على ما يحسنه إن أدخل كلامه بالمقصود والواجب جميع  
الدية وتوزع فى الجناية على الجميع قاله شيخنا ولا يجرى حرف حدث أو أكثر أرش حرف ذهب  
بالجناية ويوزع على ما كان وقت الجناية (قوله مما ذكر) وهو ثمانية وعشرون حرفاً أو غير  
الشفوية والحلقية ما يحجز عنه أو بغير جناية أو بها (قوله المضمون كل منهما بالدية) أى الكلام واللسان  
بوصف النطق فيه فلا يخالف ما مر من أن فى لسان الأخرس حكومة ولذلك لو ذهب نصف كلامه  
بجناية على اللسان بلا قطع ثم قطعه آخر وجبت عليه دية كاملة ولو قطع نصف لسانه فذهب نصف  
كلامه فاقتصر بقطع نصفه فذهب ربع كلامه وجب ربع الدية ولو ذهب ثلاثة أرباع كلامه فلا شئ  
لأن المتولد من القصاص هدر (قوله مع بقاء اللسان الخ) ومع بقاء مبلع الطعام محججاً أيضاً فلو ضاق  
بأعوجاج عنق مثلاً وجبت حكومة ولو أنسد فقال الغزالي وإمامه وجبت دية وإن لم يمت أومات بغير عدم  
الطعام وهو المعتمد (قوله وهذا من الصحابى الخ) هو مردود لأن زيدا المذكور تابعى لاصحابى وقد  
يقال مراده أن هذا لفظ الصحابى حكاه التابعى عنه فالعنى وهذا اللفظ الذى ذكره التابعى هو لفظ الصحابى  
الناقل عنه وهو من الصحابى الخ فتأمل (قوله وفى الذوق الخ) أى الذى هو أحد الحواس الظاهرة ومحله

العرب لا يوزع على هذه الحروف بل تعتبر حروف تلك اللغة وإن كثرت كما يشير لذلك قول المنهاج الآتى ولو  
هجز من بعضها خلقة ولو كان يحسن العربية وغيرها وزع على العربية وقيل على أكثرهما حروفاً وقيل على  
أقلهما [قوله خلقة] دخل فى هذا من كانت لغته كذلك كالفارسى فإن الفارسية ليس فيها ضاد ولا حاء ولا طاء  
ولا ظاء ولا عين فضية عبارته ثبوت الخلاف والمعروف القطع بكمال الدية [قوله لأنه مفهوم] ولأن ضعف  
منفعة الضوء لا يقدر فى كماله كضعف البصر وسائر المعانى [قوله لثلاث يتضاعف الغرم] قضيت أن جناية الخرفى  
كألفه وفيه نظر [قوله على الخلاف وفيه] أى فعلى الراجح ينسب فى مسألة الجناية الى جميع الحروف وفيما  
قبله الى ما يحسنه وقيل العكس [قوله فيه] الضمير فيه يرجع الى قوله مما ذكر [قوله فذهب ربع كلامه] يريد  
ربع الحروف [قوله اعتباراً بالأكثر] قال الزركشى لأن الجناية لولم تؤثر الا فى أحد هما كان مضموناً بالدية  
فاذا أرت فى كل منهما وجب أن ينظر الى الأكثر وغيره وكما لو أبطل البطش بقطع بعض الأصابع  
تجب دية ولو جاء آخر وقطع باقى اللسان وجب عليه ثلاثة أرباع الدية أخذاً بالأغلظ أيضاً ولو ذهب  
نصف الكلام بجناية على اللسان بلا قطع ثم قطعه آخر فعليه دية كاملة [قوله أى إبطاله مع بقاء  
اللسان على اعتداله الخ] كذا صور فى المطلب قال وبهذا يتبين أن مراد الأصحاب بزوال النطق  
زوال الكلام وإن وجد معه صوت لا يفهم والا لكان معنى الأمرين واحداً [قوله فهجز]

على اعتداله وتمكنه من التقطيع والتريد (دية) فإن بطل معه حركة لسان فحجز عن التقطيع والتريد فديتان) لأنهما منفعتان  
فى كل منهما دية (وقيل دية) لأن المقصود الكلام ويفوت بطريقين انقطاع الصوت وهجز اللسان عن الحركة وقد يجتمعان  
روى البيهقى عن زيد بن أسلم قال مضت السنة فى الصوت إذا انقطع بالدية وهذا من الصحابى فى حكم المرفوع (وفى الذوق)  
أى إبطاله (دية) كغيره من الحواس ويبطل بجناية على اللسان أو الرقبة أو غيرهما



(وتدرك به حلاوة وجودة ومراودة وعذوبة وتوزع) الدية (عليه) فإذا أبطل إدراك واحدة وجب خمس الدية (قوله نص)  
 الإدراك فلم يدرك الطعوم عن إكالمها (حكومة) في القصد (وتجب الدية في المضغ) أي إبطاله لأنه المنفعة العظمى للأسنان وفيها أهمية  
 فكأنها منفعتها كالصبر مع العينين (و) تجب (في قوة إسناء) أي إبطالها (بكسر صلب) لقوات الماء المقصود للذلل (و) (في قوة حبل) أي  
 إبطالها من المرأة لقوات النسل وهي (١٤٢) دية المرأة (و) في (ذهاب جاع) بحناية على صلب مع بقاء الماء وسلامة

الذكر كصوره فيكون  
 المراد بطلان الالتذاذ  
 بالجماع وعبر الامام بشهوة  
 الجماع واستبعد ذهابها مع  
 بقاء النسيء وعلت المسئلة  
 بأن الجماع من المنافع  
 المقصودة ولو أنكر الجاني  
 ذهب الجماع صدق المجني  
 عليه بيمينه لأنه لا يعرف  
 الامنة (وفي إفضائها) أي  
 المرأة (من الزوج وغيره)  
 أي من أي منهما (دية)  
 أي ديتها (وهو رفع ما بين  
 مدخل ذكر ودبر وقيل)  
 مدخل (ذكر و) مخرج  
 (بول) وهو فوقه واقتصر  
 في الروضة كأصلها على  
 الثاني في كتاب النكاح في  
 مسئلة لا يثبت الخيار  
 بكونها مفضاة قال الماوردي  
 وعلى الثاني تجب الدية في  
 الأول من باب أولى وعلى  
 الأول تجب في الثاني حكومة  
 وقال المتولي الصحيح أن  
 كلامهما إفضاء موجب  
 لدية لأن الاستمتاع يختل  
 بكل منهما فلا يزال  
 الحائز بن لزمه ديتان  
 وسكت على مقالته في  
 الروضة كأصلها بعد

اللسان لأنه مفروش في سطحه على العتمد وقبل في طرف الخنجر (قوله) وتدرك به حلاوة الخ) قال الحلاوة  
 كالصل والحلاوة كالخل والمرارة كالصبر والملاحة كاللحم والعذوبة كالماء ويصدق في زوال ذلك بيمينه  
 فان اتهم امتحن بالطعومات (قوله فان نقص) أي ولم يعلم قدر النقص والواجب القسط (قوله عن إكالمها)  
 أي مع إدراكه لذتها فان ذهبت لذتها وجبت الدية (قوله) وتجب الدية في المضغ الخ) قد خالف في تعبيره بهذا  
 أسلوبه السابق ولعله للاختصار بإسقاط لفظ الدية في جميع ما بعده ويصدق المجني عليه في هذا وما بعده  
 بيمينه وسيصرح الشارح ببعضه (قوله أي إبطاله) بنحو تحذير الأسنان أو صلب مفرس العينين بمنع  
 حركتهما وفي نقص ذلك حكومة كغيره (قوله كالصبر مع العينين) أي من حيث إنه المنفعة العظمى فيهما  
 لامن حيث الحكم كإكالم (قوله أي إبطالها) بأن لم يبق له مني يخرج أصلا وكذا منع إكالمه مع خروجه ففيه  
 دية أيضا قال الأذهرى ما لم يظهر للأطباء أنه عقيم والافلاشي (قوله صلب) فيه لغات ثلاث ضم أوليه وفتحهما  
 وضم فسكون ويقال صالب أيضا (قوله وفي قوة حبل) أي ما لم يظهر للأطباء أنها عاقرة (قوله) وعبر  
 الامام بشهوة الجماع) وهي المرادة سواء من الرجل والمرأة فذكر الشارح لأول تصوير (نسيء) في إبطال  
 اللبن بالجناية على الثديين مثلا حكومة كما مر وفارق النسيء بأنه وصف ذاتي واللبن يطرأ ويؤول (قوله وفي  
 إفضائها) أي أن لم يلتحم والاختصاص حكومة كإفضاء الخنثى وزوال بكارته لأنه جراحة (قوله ديتها) ويندرج فيها  
 أرض البكارة لا المهران أزاها بوط لا اختلاف جهة الوجوب ولو لم يستمسك الغائط وجب حكومة أيضا (قوله)  
 وهو رفع الخ) هو المعتمد (قوله وعلى الأول الخ) هو المعتمد على المعتمد (قوله فلا يزال) أي قول المتولي  
 المرجوح وسكوته في الروضة وأصلها على مقالة المتولي هذه برجوب ديتين للإشارة إلى أنه وجه ثالث لا لاعتداده  
 وفي بعض النسخ سكت عنه بمعنى أسقطه (قوله ولا يلزمها) بل ولا يجوز فيحرم عليها (قوله إفضاءها)  
 بالقاء والقاف (قوله فارشها) وهو الحكومة) نعم لو أزالها بكر وجب القود عليها (قوله كنكاح فاسد)  
 المعتمد فيه وجوب مهر بكر فقط (قوله فلا مهر) ولورقيقة (قوله ولا أرض) أي في الحررة ويجب في الرقيقة

المراد بهذا عدم النطاق [قوله كالصبر الخ] أي وكالشلل مع اليد [قوله صلب] هو بضمهما وفتحهما  
 وضم الأول مع سكون الثاني وصالب [قوله وفي إفضائها] علله الماوردي بأنه يقطع التنازل  
 لأن النطفة لا تستقر في محل العلوق فكان كقطع الذكر وقد روى الحاكم ذلك عن زيد بن  
 ثابت رضي الله عنه ثم هو مأخوذ من القضاء بمعنى السعة ولو التحم سقطت الدية بخلاف الجائفة  
 [قوله دية] أي ويدخل فيها أرض البكارة [قوله وقيل مدخل ذكر] أي لأن إفضاء ما بين القبل  
 والدبر مسر على الآلة فكان مرادهم بالإفضاء هذا [قوله بالإفضاء] أي سواء التفسير الأول والثاني  
 [قوله فارشها] يستثنى ما لو كان هذا المزيل يستحق عليها القصاص في نفسها [قوله أو بذكر]  
 ولو بحائل كما هو مقتضى الإطلاق [قوله لشبهة أو مكرهة] يجب أيضا أرض البكارة عند انتفاء  
 الأمرين إذا كانت رقيقة وقلنا بعدم اندراج أرض البكارة في المهر وهو الأصح [قوله فمهر مثل]

الوجهين السابقين وسواء الإفضاء بالوط وغيره كأصبع وخشبة والوط بشبهة وبزنا (فان لم يمكن الوط) للزوجة الذي وأرض  
 هو حق الزوج (الإفضاء فليس للزوج) الوط ولا يلزمها تمكينه (ومن لا يستحق إفضاءها) أي البكر (فأزال البكارة بغير ذكر) كأصم  
 وخشبة (فارشها) يلزمه وهو الحكومة المأخوذة من تقدير الرق كإساقني (أو بذكر لشبهة) كنكاح فاسد (أو مكرهة فمهر مثل نسيء وأرض)  
 البكارة (وقيل مهر بكر) ولا أرض وإن طأ وعنه فلا مهر ولا أرض (ومستحقته) أي الإفضاء وهو الزوج (لا شيء عليه في إزالة البكارة بذكر)

أوغیره (وقيل ان أزال بغير ذكر فأرض) عليه لعدوله عن الطريق المستحق له والأول يمنع اقتضاء العدول أروا (وفي البطش) أي ابطه بأن ضرب يديه فسلتا (دية وكذا المشي) أي ابطاله بأن ضرب صلبه فبطل مشيه لأن البطش والمشي من المنافع الخطيرة (و) (في) (نقصه ما حكومة) ومن قص المشي أن يحتاج فيه الى عصا (ولو كسر صلبه فذهب مشيه وجماعه أو) (١٤٣) مشيه) ومنه فديتان) لأن

كلاهما مضمون بدية عند الانفراد فكذا عند الاجتماع (وقيل دية) لأن الصلب محل المني ومنه يتبدأ المشي أي وينشأ الجماع واتحاد المحل يقتضي اتحاد الدية ومنع الأول عملية الصلب لما ذكر (فرع) اذا (أزال أطرافاً ولطائف تقتضى ديات) كاليدين والرجلين من الأول والعقل والسمع والبصر من الثاني (فات) منها (سراية فدية) واحدة للنفس وتسقط ديات ما تقدمها لدخوله في النفس (وكذا لو حزه الجاني قبل اندماله) أي حزه رقبته قبل اندمال جروحه تجب دية (في الأصح) للنفس ويدخل فيها ما تقدمها والثاني تجب ديات ما تقدمها أيضاً ولو حزه بعد الاندمال وجب مع دية النفس ديات ما تقدمها لا تقرر اهابا لاندماله (فان حزه عدا والجنايات خطأ أو عكسه فلا تدخل) أي لا يدخل مادون النفس فيها (في الأصح) المبني مع مقابله على الأصح السابق من الدخول عند اتفاق

(قوله أو غيره) ويحرم ان تضررت به (تفنيه) لو كانت يفضيها كل أحد فلزوج الخيار في فسخ النكاح لأنه من الرق قاله الرافعي قال شيخنا وقياسه ثبوته لما اذا كان هو يفضي كل امرأة فراجعها فان فيه نظراً ظاهراً (قوله بأن ضرب يديه فسلتا دية) هو صريح في أن بطش كل عضو مضمون بما يضمن به ذلك العضو من مقدار أو حكومة فراجعها (قوله بأن ضرب صلبه) أي ولم يكسره والافلات تجب الدية الابدال لا بعد الابدال لاحتمال عود السلامة فلو عاد وحصل شين فحكومة فقط (قوله وفي قصصهما حكومة) أي ان لم يعرف والا فقسطه (قوله وجماعه) أي لذته كاسر (قوله فديتان) فان أزال ذكره مع ذلك فدية ثلاثة فان شلت رجله فدية واحدة وهكذا (قوله فرع) هذه ترجمة ذكر فيها اجتماع جنايات ما تقدم (قوله اذا) قدرها الشارح لأجل الجواب بعدها ويقال للقاء انها الفاء الفصيحة (قوله أزال أطرافاً ولطائف) أي أعضاء ومعاني من آدمى حتى حقيقة ولورقيقا ويجب في البيمة قيمتها وقت الموت مع أرض أطرافها ولا يندرج الارش في القيمة وفارقت الآدمي بأن فيه نوع تعبد (قوله ديات) فيه تغليب على قيمة العبد (قوله فات منها) أي مجموعها اذ لا يتصور من اللطائف سراية (قوله بعد الاندمال) أي لجمعها وكذا لبعضها فتجب دية ما اندمل زيادة على دية النفس (قوله أي لا يدخل مادون النفس فيها) أي ولا يدخل بعض مادون النفس في بعض مع اختلاف الجناية عمداً وغيره أيضاً كما علم بما مر في الموصحة (قوله تسقط الديتان) أي دية الخطأ في الأولى ودية العمد في الثانية لأنهما ديتا غير النفس فيهما

(فصل) في الجناية التي لا يتقدر أرشها وفي الجناية على الرقيق (قوله تجب الحكومة) سميت بذلك لتوقفها على حاكم أو محكم حتى لو وقعت باجتهاد غيرهما لم تعتبر كذا قالوه وفيه نظر لأنه يبعد أن يقال بعدم وقوعها بالموقع لو دفعها الجاني أو أخذها المجني عليه منه بلا حاكم على أن في دخول الحاكم فيها نظراً لأنها معتبر فيها النسبة التي مرجعها الى أهل الخبرة لا الى الحاكم نعم توقفها لانسبة فيه على الحاكم ظاهر كإسائتي في نحو آتلة لها طرفان الوادى لم يوجد نقص فراجعها (قوله فيما لا مقدر فيه) أي من الأطراف واللطائف

وأرش البكارة الأولى للاستمتاع والثاني لزوال البكارة ووجه الوجه الثاني ان الغرض الاستمتاع [قوله أو غيره] استشكل بأنه قد يطلق قبل الدخول فيصير مهرها مهر ثيب بعد ان كان مهر بكر [قوله وقيل دية] محل الخلاف اذا كانت الرجل والذكر مع ذلك سليمان لاشلل فيهما والافيجب فيهما ديتان قطعاً وتجب هنا للصلب حكومة مع ذلك بخلاف مسألة الكتاب فانها تدخل في الدية والفرق أن فوات المسمى عند الشلل يضاف وفي مسألة الكتاب يضاف الى كسر الصلب [قوله فرع أزال أطرافاً ولطائف الخ] أي وأما غيرها فدخلها بالأولى [قوله منها] خرج ما لو مات من بعضها بعد اندمال البعض وكذا قبل اندماله بأن كان خفيفاً فان أرشه لا يدخل قال الباقي لسنن نص اللطائف في الثانية يقتضى الاندراج [قوله وكذا لو حزه الخ] أي لأن دية النفس وجبت قبل استقرار بدل الأطراف فدخل فيها بدل الأطراف كما لو سرت [قوله فلا تدخل] لأنه انما يليق بالتفقات دون المخلفات وهذا عكس الراجع في نظيره من العدد ومقابله جعلهما كالعمدين والخطأين [قوله تسقط الديتان فيهما] المراد بهما دية الخطأ ودية العمد

(فصل تجب الحكومة)

لما انتهى من الواجب المقدر شرع في الواجب غير المقدر [قوله لا مقدر فيه] ولو بكارة [قوله من الدية]

الحرز وما تقدمه في العمد أو الخطأ فلو قطع يديه ورجليه خطأ ثم حرقته ٤٠ أو قطع من عدا ثم حرقه خطأ وعفا في العمد فيهما على دية وجب في الأول ديتا خطأ ودية عمد وفي الثاني ديتا عمد ودية خطأ وعلى الداخل تسقط الديتان فيهما (ولو حزه) الرقبة (غيره) أي غير الجاني المتقسم (تصدت) أي الدية ولا يدخل فعل انسان في فعل آخر (فصل : تجب الحكومة فيما لا مقدر فيه) من الدية

(وهي جزء نسبه الى دية النفس وقيل الى عضو الجناية نسبة نقصها) أى الجناية (من قيمته لو كان رقيقا بصفاته) التى هو عليها فلا كانت قيمته بدون الجناية عشرة (١٤٤) وبعد الجناية تسعة فالنقص العشر فيجب عشر دية النفس وقيل عشر

والجراحات ولم يقع فيه قود وأما الشعور فلا قود فيها مطلقا وتجب الحكومة فيما شأنه الزينة منها كالحية ولو لامرأة وتعتبر فيها بلحية رجل كبير وفي غيره التعزير فقط راجعه (قوله وهي جزء نسبه الى دية النفس) أى فى الحر ونسبته الى القيمة فى الرقيق لأن المعتبر فى الرقيق القيمة ولا يقوم الا بالنقد والمعتبر فى الحر الدية ولا يقوم الا بالابل أصالة ويجوز اعتبار النقد فيه أيضا نعم لو قطع أذن له لاطرفان وجب مع ديتها حكومة باجتهاد قاض لا بالنسبة لعدم امكانها (قوله أى لاجله) أى الطرف أى الجراحة عليه ودفع بذلك كون الجناية بازالة الطرف والحكومة لازالته فتأمل (قوله اشترط الخ) أى على القولين فلا يبلغ جرح رأس أرض موشحة ولا جرح بطن أرض جائفة ولا حارصة أرض متلاجة وهكذا (قوله قال الامام) معتمد (قوله فان لا تبلغ دية نفس) وهذا محال لما تقدم من اعتبار النسبة فالمراد أنه لا يضر بلوغها أرض عضو مقدر كما أشار اليه الشارح وهذا فى الحكومة الواحدة فلا تعددت ولو لجرح واحد جاز بلوغها دية النفس كما يأتى (قوله ويقوم بعد اندماله) الا ان مات المجروح بغير السراية أو دوام الجرح بلا يره فيقوم قبل اندماله (قوله أقرب نقص) أى أقرب وقت يوجد فيه نقص قبل وقت الاندمال اليه وهكذا الى حال سيلان الجراحة فان لم يوجد نقص أصلا فرض القاضى حكومة باجتهاده على المعتمد (تنبيه) اذا فرض القاضى حكومة فى شخص لم تصر حكما لازما فى كل شخص لاختلاف أحوال الجراحات وبذلك فارق نظيره فى جزاء الصيد (قوله يبقعه الشين) وهو ما تقدم فى التيمم (قوله ولا يفرد الخ) أى ان اتحد المحل والا كموشحة رأس تعدى شينها الى القفا فلا يتبع ويفرد بحكومة على المعتمد ولو أوضح جيفته فأزال حاجبه وجب الأكثر من أمور ثلاثة أرض الموشحة وحكومة الشين وحكومة الحاجب قيل وهذا مستثنى مما تقدم (قوله يفرد الخ) أى فىقوم غير مجروح ثم مجروح بلا شين فما نقص فهو حكومة الجرح ثم مجروح مع شين فما نقص بعد النقص الأول فهو حكومة الشين ويجوز بلوغ ذلك دية النفس وله العفو عن احدهما فلا اشكال فى ذلك كما زعمه بعضهم (قوله كما رجه) أى بالأصح المذكور فى المحرر وهو المعتمد وفى ذلك تصريح بأن لفظ فى الأصح ليس فى عبارة المصنف وإنما ذكره الشارح اعتراضا عليه ونسبته الى المحرر زيادة فى الاعتراض فتأمل (قوله وفى غيرها) أى نفس الرقيق مما لا يتقدر من الحر وما نقص من قيمته نعم ان

دية العضو المجنى عليه كاليد (فان كانت) أى الحكومة (لطرف) أى لأجله (له) أرض (مقدر اشترط أن لا تبلغ) الحكومة (مقدرة) فان بلغت نقص القاضى شيئا منه (باجتهاده) قال الامام ولا يكفى حط أقل ما يتحمل (أو) كانت اطرف (لا تقدير فيه كنفذ) وظهر (فان) أى فالشرط أن (لا تبلغ) الحكومة (دية نفس) ويجوز أن تباع دية طرف مقدر الأرض كاليده وأن يزداد على ديته (و يقوم) لمعرفة الحكومة (بعد اندماله) أى اندمال جرحه (فان لم يبق) بعد الاندمال (نقص) لافيه ولا فى القيمة (اعتبر أقرب نقص) فيه لنقص القيمة (الى الاندمال وقيل مقدرة) أى النقص المذكور (قاض باجتهاده) لئلا تخلو الجناية من غرم (وقيل لا غرم) وحيفش يجب التعزير (والجرح المقدر) أرضه (كموشحة يبقعه الشين حواليه) ولا يفرد بالحكومة (وما لا يتقدر) أرضه (يفرد الشين حواليه) (بحكومة فى الأصح) كما صرح به فى المحرر والثانى المذكور فى الوجيز أنه يذبح

يرجع الى قوله تجب الحكومة [قوله فيجب عشر دية النفس] أى لأن جلته مضمنة بالدية فكذا أجزأه يعتبر بها كالمبيع لما ضمن بالثمن كان أرضه جزءا من الثمن [قوله وقيل عشر دية العضو] أى فان كانت على يده وجب عشر ديتها أو على أصبعه وجب عشر ديتها وأفسده الماوردى من حيث ان التقويم لما كان للنفس وجب أن يعتبر بالنص بها وأيضا جناية الحكومة قد تقارب جناية المقدر كالسمحاق مع الموشحة فلوا اعتبر النقص لبعدهما بين الارشين مع قرب ما بين الجنايتين قال الاصحاب وقوم الحر عبدا كما ألحقنا العبد بالحر فى تقدير أطرافه من قيمته وقديس تانس أيضا بتقويم ما عتق بالسراية [قوله كاليده] أما الذى لا مقدر فيه فانه يعتبر من دية النفس بخلاف [قوله بعد اندماله] أى لأن الجراحة قد تسرى الى النفس أو الى عضو مقدر فلا يكون فى واجبه الحكومة [قوله لا غرم] أى لعدم النقص [قوله ففسبته] الضمير فيه يرجع الى قوله ذلك الغير [قوله ففسبته من قيمته] لو قطع يد عبده قيمته ألف فتراجع الى ثمانمائة غرم منه خمسمائة فلو قطع آخر يده قبل الاندمال ثم اندملا لم نغرمه أر بعمائة بل نصف ما وجب على الأول وهو مائتان وخمسون لأن

الجرح وفى الروضة وأصلها كلام آخر فى المسئلة يوافقه الثانى (و) تجب فى (نفس الرقيق) التلف (قيمته) بالغة ما بلغت الجناية ليستوى فيه القن والمدبر والمسكاتب وأم الولد (وفى غيرها) أى النفس من الأطراف واللطايف (ما نقص من قيمته ان لم يتقدر) ذلك الغير (فى الحر والا) أى وان قدر فيه كالموشحة وقطع الطرف وغيرها (ففسبته من قيمته) أى فيجب مثل نسبه من الدية من قيمة

كان الجرح على ماله أرض مقدار اشترط أن لا يبلغ أرضه أرض المقدّر الذي هو عليه فان بلغه نقص منه القاضي كما تقدم في الحر قاله البلقيني واعتمده شيخنا ونقله عن شيخنا الرملي وفي شرحه تبعنا لابن حجر خلافاً وفرق تبعاً له أيضاً بأن المنظور إليه في الرقيق أصالة نقص القيمة حتى في المقدّر أرضه على قول بخلاف الحر .

**(ففيه)** يعتبر البعض بقدر مافيه من الحرية من الدية وبقدر الرق من القيمة ففي قطع يد من نصفه حر ربع الدية وربع القيمة وفيما لا مقدوره يقوم كله رقيقاً سليماً بلا جرح ثم رقيقاً به ويوزع النقص نصفين فيجب نصفه من الدية ونصفه من القيمة وقيل بعضهم يتجه أن يقدر حراً كله ثم رقيقاً كله وينظر الواجب لذلك الجرح ثم يقدر نصفه الحر رقيقاً وينظر ما نقصه الجرح من القيمة ثم يوزع كل منهما على الرق والحرية فلو وجب بالتقدير الأول عشر الدية وبالثاني ربع القيمة وجب فيمن نصفه حر كما مر نصف عشر الدية ونصف ربع القيمة اه كلامه وفيه نظر وفساد ظاهر فراجع له وتأمله **(قوله يجب قيمتان)** نعم لو جنى عليه اثنان فقطع كل منهما يده مثلاً مرتباً قبل الاندمال لم يمت منهما لزم الثاني نصف ما وجب على الأول فلو كانت قيمته ألفاً فصارت بالأول ثمانمائة لزم الأول خمسمائة ولزم الثاني مائتان وخمسون لأربع مائة لأنه لما لم تستقر جنايته وقد أوجبنا على الثاني نصف القيمة فكأن الأول انتقص نصفها فلو اندملت قبل جناية الثاني لزمه أربع مائة فتأمل ذلك ففيه نظر ظاهر وفساد واضح .

### **(باب موجبات الدية)**

بكسر الجيم أي الأسباب المقتضية لا يجابها **(قوله في الباين)** غلب الباب لسبقه على الكتاب ولدفع توهم عوده لكتاب الجراح **(قوله والكفارة)** عطف على الدية ولذلك سكت الشارح عنه بخلاف ما قبله ولا يخفى ما في كلام المصنف من التلافة وأشار الشارح بقوله وذكر فيه الخ إلى أنه من الزيادة على الترجة وليس بمعيب **(قوله صاح)** ولو بلا آلة أوفى ملك نفسه **(قوله على طرف)** لا على غيره كوسطه إلا ان كان نحو جلون مدحرج **(قوله سطح)** أي عال بحيث ينسب للوقوع منه الهلاك **(قوله بأن ارتعد)** قال شيخنا هو قيد لوجوب الدية وفي ابن حجر خلافاً والوجه اعتبار نسبة الوقوع إلى الصباح سواء ارتعد أولاً أو يصدق الصائم في عدم الارتعاد أي عدم نسبة الوقوع لصياحه بيمينه **(قوله بعد الوقوع)** قيد خرج به ما لو مات مكانه فهدر فالمراد بعد ابتداء الوقوع وكلوت تلف بعض أطرافه أو لطائفه كزوال عقله ففيه الدية أيضاً ويجرى هذا في الميزان الآتي

الجناية الأولى لم تستقر كي يمكن اعتبار النقص وقد أوجبنا نصف القيمة فكأن الأول انتقص نصف القيمة **[قوله يجب]** هذا الفعل يتعلق به من قيمته الذي في المتن وعبرة المحرر جزء من القيمة نسبتها إليها نسبة الواجب في الحر إلى الدية **[قوله منها]** أي كما أن الواجب في الجملة القيمة **[قوله فلا شيء]** هذه المسئلة خالف فيها الحر لماسلف من أنه يجب في مثل هذا حكومة باعتبار إحدى الحالات إلى الاندمال ويخالف أيضاً وجوب القيمة بالغة ما بلغت واعتبار نقصان أوصافه من ضمان نفسه وعدم التفرقة بين الذكر والأنثى ووجوب نقد البلد دون الأبل ولو قتل بعد قطع يده وجبت قيمته مقطوع اليدين وهذا الأخير كأن المراد منه بعد اندمال اليدين .

### **(باب موجبات الدية الخ)**

**[قوله على صبي]** أي ولو كان في ملك الصائم **[قوله بأن ارتعد به]** صرح به في المحرر **[قوله فمات]** في قصيره بالفاء ما يقتضى الفورية وليس مراداً والشرط أن يموت من ذلك ولو زال عقله لزمه دية

العبد في قطع يده نصف قيمته **(وفي قول)** يجب **(ما انتقص)** منها نظراً إلى أنه مال وتقدم في الغصب أنه قديم **(ولو قطع ذكره وأثنياء في الأظهر)** يجب **(قيمتان والثاني)** يجب **(ما انتقص)** من قيمته **(فان لم ينقص)** عنها **(فلا شيء)** فيه على هذا القول

**(باب موجبات الدية)** أي غير ما تقدم في الباين **(والعاقلة)** عطف على موجبات وسيأتي بيانهم **(والكفارة)** للقتل وذكر فيه قبلها الفرة وجناية العبد إذا **(صاح على صبي لا يميز)** كائن **(على طرف سطح)** أو برأ ونهر **(فوقع بذلك)** الصباح بأن ارتعد به **(فمات)** بعد الوقوع **(فدية)** أي ففيه دية **(مغلظة)** بالتثنية **(على العاقلة وفي قول)** فيه **(قصاص)** لأن التأثير به غالب والأول يمنع غلبته

و يجعل مؤثره شبه محدوقوله لا يميز مقابله قوله بعد و مراهي متيقظ (ولو كان) الصبي المصيح عليه (بأرض) ذوات (أوصاح على بالغ بطرف سطح) ونحوه فسقط ومات (فلا) (١٤٦) دية) فيهما (في الأصح) والثاني في كل منهما الدية لأن الصياح حصل به في الصبي

الموت وفي البالغ عدم التماسك المقتضى اليوم دفع بأن موت الصبي بمجرد الصياح في غاية البعد وعدم تماسك البالغ به خلاف الغالب من حاله فيكون موتهما موافقة قدير (وشهر سلاح كصياح) فيما ذكر فيه (ومراهي متيقظ كبالغ) فيما ذكر فيه (ولو صاح على صيد فاضطرب صبي) لا يميز على طرف سطح (وسقط) ومات (فدية مخففة على العاقلة) فيه لتأثيره خطأ (ولو طلب سلطان من ذكرت) عنده (يسوء فأجهضت) أي أقت جنبنا فرعاً منه (ضمن الجنين) بالبناء للفعول أي وجب ضمانه وسيأتي أن فيه الفرة على العاقلة (ولو رضع صبياً في مسبعة) أي موضع السباع (فأكله سبع فلا ضمان) عليه له أمكنه انتقال أولاً (وقيل إن لم يمكنه انتقال) عن موضع الملاك (ضمن) لأن الوضع والحال ماذكر يعد أهلاً كاعرفاً والأول قال ليس بأهلاً ولم يوجد ما يلجئ السبع إليه ولو

ولو بالفاعل المعتمد (قوله) ويجعل مؤثره هو بفتح المثلثة بمعنى التأثير (قوله وقوله لا يميز الخ) يفيد أن المراد بغير المميز غير قوى التمييز لأن المتيقظ هو قوى التمييز وما في الخطيب وغيره المخالف لهذا غير مناسب فراجعه وتأمله (قوله بالغ) أي قوى التمييز فالجنون والبرسم والمعتوه والنائم الموسوس كغير المميز (قوله فلا دية ولا قصاص) بلا خلاف وسواء في جميع ماذكر الواقف والجالس والمضطجع وغيرهم (قوله وشهر سلاح) أي على بصير براه والتهديد كشهرة السلاح ولو على أعمى (قوله ولو صاح) حلال أو محرّم على صيد أي مثلاً فاضطرب صبي ومات فدية خطأ (قوله لا يميز) بالبغي السابق والصبي مثال كاتقدم (قوله ولو طلب سلطان) أو غيره على لسانه بأذنه أو كاذباً والمراد بالسلطان من نخشى سطوته (قوله من ذكرت الخ) فغيرها بالأولى قال بعض مشايخنا ومثل الطلب المذكور مالو أخبرها بموت نحو ولدها أو قذفها فأجهضت فيضمن الجنين فقط لأمه فيها اه وفيه نظر والوجه خلافه فيضمنها أيضاً لأن الاجهاض سبب ظاهر للمهلك كما يأتي (قوله ضمن الجنين) وكذا أمه إن ماتت بالاجهاض (قوله على العاقلة) أي عاقلة السلطان إن كان بأمره ولم يعلم الطالب بظلمه والافعل عاقلة الطالب إن لم يكن مكرها والافعل عاقلة لهما معا كافي الجلاذ (قوله ولو وضع صبياً) أي حراً إذ الرقيق يضمن بوضع اليد مطلقاً (قوله في مسبعة) بفتح الميم وسكون السين المهمة وفتح الموحدة كما يدل له التفسير المذكور وقيل بضم أوله وكسر الموحدة (قوله موضع السباع) جمع سبع والمراد به الحيوان الضاري فيشمل نحو كلب عقور (قوله أم لا) أي أم لم يمكنه التخلص بذاته لصغر أو هرم فإن كثره مثلاً ضمنه وكذا لو ألقى أحدهما على الآخر وهما في مضيق لاني تسع لأن السبع ينفر من الإنسان بطبعه في المتسع وبذلك فارق مالو أغرى نحو أعجمي ولو أنه شه حية لان ألقى أحدهما على الآخر ولو في مضيق لأنها تنفر مطلقاً والضمان في هذه المذكرات بالقود وقال شيخنا في السبع شبه عمد (قوله ولم يوجد ما يلجئ السبع الخ) لعله احتراز عن القاء أحدهما على الآخر وقد تقدم (قوله فلا ضمان) وكذا لو كانت الأرض غير مسبعة وإن أكله سبع قطعاً (تنبيه) لو تلف الصبي بغير السبع كحر أو برد أو جوع قال شيخنا الرمي يضمنه كالفرق فراجع (قوله ضمن) أي بدية شبه العمد على هذا الرجوح (قوله المقتضى الخ) أي مع عدم قصده لملاك نفسه (قوله انخسف به سقف) لا بفعل الحارب والا كان ألقى نفسه عليه فلا ضمان (قوله ضمنه التابع له) أي بدية شبه العمد (قوله لما ذكر) وهو الجأؤه إلى الحرب الخ (قوله والثاني لا لعدم شعوره) أي التابع فلو شعر به كأن علم سخافة السقف أو قتل الحارب ضمنه قطعاً

[قوله لا يميز الخ] يريد أن المراد بعدم التمييز من ليس مراهما مستيقظاً حاول بذلك دفع ما قبل مفهوم عبارته في المميز غير المراهق متدافع (تنبيه) في فتاوى البغوى صاح بدابة الغير أهيجها بوثبة ونحوها فسقطت في ماء أو وحدة وجب الضمان كالصبي [قوله فلا دية] اقتصره على الدية يقتضى أنه لا قاتل هنا بالقصاص [قوله ولو صاح] أي ولو محرماً على صيد غير الصيد من آدمي مثله فيما يظهر [قوله ضمن الجنين] أي لأن علياً أشار به إلى عمر رضى الله عنهما فدفعوا إليه فكان اجباً ولو ماتت هي فلا شيء فيها إلا إذا ماتت بالاجهاض فعلى عاقلة ديتها وينبغي للمحاكم إذا طلبت امرأة أن يسأل عن حلتها ويكشف الحال [قوله لأنه باشر] أي والمباشرة مقدمة على السبب [قوله وكذا لو انخسف به سقف] قيد الامام هنا بما إذا كان الانخفاف بسبب ضعف السقف بخلاف مالو ألقى نفسه في بئر ونحوها

كان الموضوع بالغاً فلا ضمان قطعاً (ولو نزع بسيف هارباً منه فرمى نفسه بماء أو نار أو من سطح) فهلك (فلا) [قوله ضمن] له على التابع لأنه باشر إهلاك نفسه قصداً (فالوقوع) فيما ذكر (جاهلاً) به (أعمى أو ظلمة ضمن) التابع له لاجأؤه إلى الحرب المقتضى إلى الملاك (وكذا لو انخسف به سقف في هربه) فهلك أي ضمنه التابع (في الأصح) لما ذكر والثاني لا لعدم شعوره بالمهلك



وفي الصورة الأولى لو كان  
الراي فيه صيا وقتنا  
عمده خطأ ضمنه التابع  
له (ولو سلم صبي إلى سباح  
ليعلمه) السباحة أي العوم  
(ففرق وجبت دية) لأن  
غرقه بإهمال السباح وهي  
دية شبه العمد ومعلوم  
أنها على العاقلة وأن  
المسلم الولي (ويضمن  
بمخبر بئر عدوان) أي  
الحفر ما يتلف فيها من  
المال بخلاف الحفر  
فقتضيه العاقلة وكذا  
القول في الضمان في جميع  
المسائل الآتية (لا) حفر  
(في ملككم وموت) لملك  
أو الارتفاق فانه غير  
عدوان فلا ضمان فيه (ولو  
حفر بدله بئر أو دنا  
رجلا) فدخله (فقط)  
فيما هو ملكه (فلا ظهر ضمانه)  
لأنه غيره والثاني لا ضمان  
فيه لأن المدعى غير ملجأ  
(أو) حفر (ملك غيره أو  
مشترك بلا إذن) في  
المستلثين (فضمن) أي  
حفره فيما (أو) حفر  
بطريق ضيق يضر المرة  
فكذلك أي هو مضمون  
وان إذن فيه الامم وليس  
له الاذن فيما يضر والثلاث  
من العدوان (أو لا يضر)  
المارة (وأذن الامم) فيه

(قوله) وقتنا عمده خطأ أي على المرجوح اذا المعتمد أن عمده عمده فلا يضمنه التابع ومن ذلك يعلم أن الكلام في  
صبي له قصد والا ضمنه قطعا (قوله) ولو سلم صبي) فغير تسليم يكون مضمونا بالأولى وخرج بالصبي البالغ فغير  
مضمون إلا إن دخر به السباح إلى محل الفرق وتركه برفع يديه من تحته مثلا فيضمنه بالقود لا العذر كظنة  
فلا ضمان قال شيخنا ولعل المراد لا ضمان بالقود وينبغي ضمانه بالدية لأنه مقصر بإدخاله لما ذكر فراجع  
(قوله) العوم) وهو علم لا ينسى (قوله) بأعمال السباح) ومنه ما لو أمر شخص الصبي بدخول الماء فدخله  
مخارا ففرق فهو مضمون على الأمر قاله العراقيون ومشى عليه شيخنا الرمي لكن فيه نظر ظاهر لأن  
عمده عمده إلا أن حمل على من يعتقد وجوب طاعة الأمر أو على غير مميز فليراجع (قوله) على العاقلة) أي  
على طائفة السباح فقط لا عاقلة الولي ولو متهديا بتسليمه وكذا لو سلمه أجنبي ولو بغير إذن الولي لأن السباح  
مباشر (قوله) وأن المسلم الولي) هو قيد لا مفهوم له من حيث الضمان كاعلم بل من حيث الجواز اذا كان  
لمصلحة (قوله) أي الحفر) أفاد أن لفظ عدوان صفة للحفر قبله لا مضاف للبئر ولا مضافة لها لعدم صحتها  
لكن مقتضاها تضمين المتأمر وسيأتي خلافه إلا أن يقال هو لا صلاح كلام المصنف لأن من حيث الحكم  
فتأمله (قوله) من المال) انما قيد به الضمان لا سنده إلى الحافر بدليل ما بعده والمراد بالمال غير الرقيق لأنه  
مضمون بالقيمة على العاقلة كالحفر (قوله) وكذا القول الخ) أي أن الضمان في المال على الحافر ونحوه  
وبالدية على العاقلة لأنه شبه عمده (قوله) لا في ملكه) أي فيما يملك رقبته أو منفعة فيشمل المؤجر والمستأجر  
والموصى له بالمنفعة والموقوف عليه نعم لو حفر في ملكه في الحرم ووقع فيه صبي ضمنه (قوله) ودعا الخ) خرج  
التعدي بالدخول فهو غير مضمون ولو رفيقا (قوله) رجلا) هو ثلث فلا تثنى والصبي والمميز وغيره سواء  
أولا فائدة أن غيره بالأولى (قوله) لأن غيره) فهو جاهل بهام معذور فلورأها أو أعلم بها أو كانت ظاهرة أو في  
منعطف وانحرف إليها فلا ضمان ومنه يعلم أنه لا ضمان بكل عقور مربوط بدله بئر أو سقاية فيه أو على بابه  
فيهما ولا بتعليق قنديل كذلك ولا بفرض حصر أو حشيش كذلك ولا بنصب عود أو سقف كذلك ولا  
بتطين جدار تلبس به ملبوس ملاءقه (قوله) والثلاثة من العدوان) فهي أمثلة له والأنسب تقديمها على  
الحفر في ملكه ويزول التعدي في الأولى بمنع المالك من طمها أو برضاها ببقائها أو بملك الحافر لمحلها وكذا  
يقال في حصة شريك في الثانية وتصدق المالك على الاذن بعد التردى لا يدفع الضمان بل لا بد من بينة  
(قوله) وأذن الامم) ولو بنائبه ومثله التاضي كما قاله الهروي وتقريره كاذنه فان نهى ضمن الحافر مطلقا  
(قوله) سواء الخ) لعله يرجع إلى المستلثين وسكوت الشارح عنه في الأولى يرشد إليه (قوله) فلا ضمان) أي  
أن أحكم رأسها والا فيضمن مطلقا ولو فتحها غيره بعد سدها أو حفرها بعد طمها فليعلم الضمان وحده ولو زاد

[قوله وأن المسلم الولي] في الزركشي لو سلمها أجنبي فمما شرى كان وفيه نظر [قوله عدوان]  
أي لو كان التردى بعد موت الحافر ولو تردى فلم يمت ثم مات جوعا فلا ضمان ولو زال التعدي كأن اشترى  
البئر من مالكها أو رضى بأبقائها قال المتولي أو منعه من العلم فلا ضمان ولو حفرها في أرضه  
المؤجرة فلا ضمان وان تعدى بالحفر [قوله] لملك أو الارتفاق [قضية] أنه لو حفرها للهدين  
الفرضين يضمن وقد تبع في هذا التقيد بغوى والمتولي لكن قال الامم مثل ذلك ما لو حفرها  
في الموات لا يفرض [قوله] ودعا رجلا [خرج] به الصبي فان الظاهر ضمانه قطعا ويحتمل جريان  
خلاف نظرا إلى أن عمده عمده أو خطأ [قوله] فلا ظهر ضمانه [ظاهر] إطلاقه أن الحكم كذلك ولو كان  
الطريق واسعا بحيث لا يظلم المرور على البئر لكن في كلامهما على مسئة الطعام المسموم صور المسئلة بما  
لذا كان الغالب مردوده عليها وكانت مغطاة ولم يعلمه [قوله] وأذن الامم [تقديره] بعد الحكم كاذنه ومثله

(فلاضمان) فيه كل في التهمة سواء حفر لصلحة نفسه خاصة أو لصلحة المسلمين (والا) أي وإن لم ياذن (فان حفر لصلحته فقط)  
(فالضمان) فيه (أو لصلحة عامة) كالحفر للاسقاط أو لجمع ماء المطر (فلا) ضمان فيه (في الأظهر) لجوازه والثاني قال الجواز مشروط  
بسلامة العاقبة (ومسجد ١٤٨) كطريق) فيما ذكر فيه من الحفر بتفصيله ومنه ما في التهمة لو حفر بئرا في

مسجد ليجمع فيها ماء  
المطر فوق وقع فيها انسان ان  
فعل ذلك باذن الامام فلا  
ضمان فيه أو بغير اذنه فعلى  
القولين (و ما تولد من  
جناح) أي خشب خارج  
(الى شارع فمضمون) وان  
كان اشراعه جائزا بأن لم  
يضر بالمارة لأن الارتفاق  
بالشرع مشروط بسلامة  
العاقبة لم يفرق قوافي الضمان  
بين أن ياذن الامام في  
الاشراع أولا والمتولد من  
جناح الى درب منسد بغير  
إذن أهله فيه الضمان  
وبلغهم لاضمان فيه (ويحل  
اخراج الميازيب الى شارع)  
للحاجة الظاهرة فيه  
(والتالف بهامضمون في  
الجديد) لما تقدم في  
الجناح والقديم لاضمان  
فيه لضرورة تصرف المياه  
ومنع الأول الضرورة (فان  
كان بعض في الجدار فقط  
الخارج) منه فان تلف  
شيئا (فكل الضمان) به  
(وان سقط كله) فان تلف  
(فمنصفه) أي الضمان (في  
الأصح) لأن التلف  
بالداخل غير مضمون فوزع  
على الخارج النصف والثاني

في حفر غيره فطبيعا معا سوية وان كان حفر أحدهما أكثر (قوله لجوازه) فهو المعتبر وبه يرد تعليل  
الثاني كذا قالوه وفيه نظر يعلم مما سيأتي (قوله ومسجد كطريق) بتفصيله وحاصله أن الحفر فيه مضمون  
الا إذا لم يضيّق على المصلين وقد حفر لصلحة عامة ولو بغير اذن الامام أو لصلحة نفسه باذنه خلافا للزركشي  
في هذه (نفيه) الحفر لصلحة كالحفر لصلحة نفسه فيما ذكر (قوله ومنه ما في التهمة الخ) فهذا  
المدكور فيها هنا لا يخالف ما مر عنها خلافاً لمن زعمه (قوله فمضمون) أي على التفصيل الآتي في الميزاب  
وان جاوز في اخراجه العادة (قوله ولم يفرقوا الخ) أي لأن الانتفاع بالشارع مشروط بسلامة العاقبة (قوله  
الى درب منسد الخ) وكذا الى ملك غيره فباذنه لاضمان والا فالضمان ومحلّه في الدرب اذا خلا عن نحو مسجد  
كثير مسبله والا فكل الشارع المتقدم (قوله ويحل) أي لغير كافر في شوارع المسلمين (قوله الميازيب)  
جمع ميزاب من وزب يزب اذا مال وهو بتحتية بعد الميم أو بهمزة بدلها وكذا براء مهمة قبل الزاي وعكسه  
فيه أربع لغات والأخيرة ذكرها ابن الأنباري وهي المشهورة على الألسنة (قوله والتالف بهامضمون)  
وللنازل منها ولو بعد وقوعه على الأرض حكمها والضمان على مالكها كالجناح لاعلى ناصبها (قوله لما  
تقدم من الجناح) وهو شرط سلامة العاقبة (قوله ومنع الأول الضرورة) أي لجعلها حاجة ظاهرة كالحفر  
(قوله فالتلف) أي الخارج كله أو بعضه ولو بعد انفصاله من الداخل من الهواء بعد سقوطه كله (قوله  
بالداخل غير مضمون) ولو بعد انفصاله من الخارج في الهواء بعد سقوط جميعه (قوله وفي الروضة) وفي  
نسخة في أصل الروضة وتقدم الفرق بينهما في باب الحدث (قوله ترجيح الوزن) أي بناء على الوجه المقابل  
للأصح (قوله الى شارع) وكذا المسجد أو الملك غيره بغير اذنه لا باذنه فيه ولو مستأجرا (قوله مضمون)  
لتعديده بغيره مائلا وبذلك يجبره الحاكم على تقضه واصلاحه فان لم يفعل فللعامة تقضه حينئذ كافي الأنوار  
(قوله قال الى شارع) وكذا الملك غيره لكن للمالك مطالبته بتقضه واصلاحه ولو لم يفعل فلا ضمان  
عليه ومثله أغصان شجرة مالت في هواء ملك غيره (قوله لأن السقوط الخ) ولذلك لا يلزمه رفعه من

القاضي [قوله وان لم ياذن] أي ولم يذنه والاضمن مطلقا [قوله ولم يفرقوا الخ] قال الرافعي لأن الحاجة الى  
الجناح أغلب من الحاجة الى البئر وأكثر واذا كبر الجناح تولد الهلاك فلا يحتمل اهداره اه وأسقط  
الفرق من الروضة قال الزركشي وضمان الجناح ها كضمان الميزاب فان كان بالخارج فالكل أو بالجميع  
فالنصف قال ولو تولد التلف منه بصدمة ركب من غير سقوط فلا ضمان كالقاعد في الطريق اذا تعثر به  
ماشى اه أقول ينبغي تخصيصه بالجناح الذي فيه المصادمة [قوله الميازيب] قال المصنف فلا يقال عز رباب ورد  
بأنها لغة حكاه ابن مالك عن ابن الأنباري [قوله مضمون] ظاهر اطلاعه ولو بعد اجتماع الماء النازل منه في  
الأرض [قوله ومنع الأول الضرورة] أي لا مكان تصرف الماء في ملكه في خد ونحوه [قوله الى شارع] مثله  
ملك الغير وكذا السكة المفسدة واعلم أن حكم المائل كالطرف البارز من الميزاب والجناح وحكم غير المائل  
كالطرف الداخل [قوله وقيل الخ] بمقال أبو اسحق وابن أبي هريرة والقفال وأبو الطيب والرويانى والماوردي  
وغيرهم [قوله ولو سقط بعد ماله] أمالو بناء مائلا فالظاهر أنه يضمن من تعثر بالساقط كما يضمن ما تلف

بالسقوط

القط قبل بالوزن وقيل بالمساحة وفي أصل الروضة ترجيح الوزن فهما من

الضرر (وان بني جداره مائلا الى شارع فكجناح) أي فئاته لعمنه مضمون (أو) بناءه (مستويا) الى شارع (وسقط) وأتلف شيئا (فلا  
ضمان) به لأن الميل لم يحصل بغيره (وقيل إن أمكنه هدمه أو اصلاحه ضمن) لتقصيره بترك التقض والاصلاح (ولو سقط) بعد ماله (بالطريق  
فضرر بمشخص) فهلك (أو تلف) به (مال فلا ضمان في الأصح) لأن السقوط لم يحصل بغيره والثاني الضمان لتقصيره بترك رفعه ما سقط الممكن

فيما قبله (ولو طرح قامت) بضم القاف أى كنت أنت  
(وقشور بطبخ) بكسر  
الباء (بطريق) فحل بها  
تلف لشيء (فمضمون على  
الصحيح) لأن الارتفاق  
بالطريق مشروط بسلامة  
العاقبة والثاني غير مضمون  
لجريان العادة بالمساحة في  
طرح ملاذ كر ولو طرح  
في موات فلا ضمان (ولو  
تعاقب سببا هلاك فعل  
الأول) الحوالة ذلك (بأن  
حفر) واحدا بئرا (ووضع  
آخر حجرا عدوانا فحفره)  
بالبناء للمفعول (ووقع)  
الناثر (بها فعل الواضع)  
الضمان لأن العثور بما  
وضعه هو الذي أُلْجَأَ إلى  
الوقوع فيها المهلك فوضع  
الحجر سبب أول للهلاك  
وحفر البئر سبب ثان له  
(فإن لم يتعد الواضع) بأن  
وضع حجرا في ملكه وحفر  
آخر بئرا عدوانا فحفر  
ثالثا بالحجر ووقع في البئر  
فهلك (فالمقول تضمنين  
الحافر) لأنه المتعدى قال  
الرافعي وينبغي أن يقال  
لا يجب عليه ضمان كما قالوا  
فيما لو كان حصول الحجر  
على طرف البئر بالسييل  
(ولو وضع) واحدا (حجرا)  
في طريق (وآخران حجرا)  
بجنبه (فحفرهما) آخر  
فئات (فالضمان) له

الشارع وإن أمر به الإمام ومنع الطرود خلافا لما في الأنوار لم يجاوز العادة في الطول نعم لودق على الجدار  
لاصلاحه فسقط فمضمون (تنبيه) متى قيل بالضمان فيما مر من الجدار أو الميزاب أو الجناح لم يبرأ ببيعته  
مثلا إلا إن ملكه من مال إلى ملكه ورضى به .

(فرع) لو سقط من سطح شيء أو إنسان في شارع مثلا فأنلف شيئا لم يضمنه إن كان سقوطه بانتهاب الجدار  
تحتة والافضمن (قوله فالخلاف الخ) أى قطع مرتبة الخلاف الأول من الخلاف الثاني لأنه عينه  
ببطل اتحاد العلة فيهما ولذلك فرعه بالقاء فتأمل (قوله ولو طرح) خرج ما لو وقعت بنفسها فلا ضمان  
وإن قصر في رفعها قاله شيخنا وفي شرح شيخنا أنه كالطرح (قوله بكسر الباء) أى على الأصح ويجوز  
فتحها ويقال فيه طبيخ أيضا (قوله بطريق) خرج طرحها في ملكه أو على بابها ففيها ما مر في وضع السقاية  
مثلا وخرج بالقمامات الرش فغير مضمون إن كان لمصلحة عامة ولم يجاوز العادة وإلا فهو مضمون على  
الرائى لأنه المباشر وهو غير مضبوط وبذلك فارق باقى نحو الجناح فيما تقدم

(فرع) ما تلف بوضع الطين والتراب في الشارع مضمون إن خالف العادة والافلا وتكسيرا الخطب  
فمضمون إن ضاق الشارع والافلا ووضع المتاع بباب الحانوت مضمون وكذا مشى أعمى بلا قائد  
(قوله فمضمون) أى على الرؤوس لو تعدد الطارح كافي وضع الحجر الآتي (قوله في موات فلا ضمان) وكذا  
لو تعدد الماشي المشى على القمامة أو كانت في منعطف من الطريق وتقدم ما في ملكه (فرع) ما تولد  
من نحو سدر أو نخامة في حمام فعلى الفاعل في اليوم الأول وعلى الجاني فيما بعده لجريان العادة بفسله كل يوم  
نعم إن سنعه الفاعل من أزالته استمر الضمان عليه (قوله سببا هلاك) خرج سبب اشترك فيه جمع فكأمر  
فيما لو زاد في حفر غيره والمراد بالسبب هنا ماله مدخل في الهلاك لأن الحفر شرط كما تقدم (قوله بأن حفر  
واحد بئرا) ولو عدوانا (قوله ووضع آخر) أى أهل للضمان والا كحرنى وسيل وسبع فلا ضمان على الحافر  
أيضا (قوله عدوانا) قيد في وضع وكذا في حفر كما صرح به في المنهج لكنه غير محتاج إليه في ضمان الواضع  
المتعدى وبه في عدم تعدى الواضع هنا كما مر (قوله فوضع الحجر سبب أول للهلاك) أى لافى الوجود بل  
هو بالعكس وفيه إشارة أيضا إلى أن التعاقب المذكور ليس قيد في الوضع فتأمل (قوله لأنه المتعدى) أى  
مع كونه كالمباشر وكذلك لو وضع غيره سكين في البئر تعديا فلا ضمان عليه بل على الحافر ولو لم يتعد الحافر هنا  
فلا ضمان على واحد منهما ولو هوى أحد اثنين في بئر جذب الآخر فهو يباعا فاما فكل منهما مضمون  
كما لو تجاذبا حبلان فاقطع بينهما على التفصيل الآتي نعم إن قصد الهاوى مجذبه لآخر خلاص نفسه فهو  
مضمون لا ضمان له الأذرى ولو ألقى شخصا على سكين بيد غيره ضمنه الملقى إلا إن تلقاه الآخر بها فعليه  
الضمان (قوله قال الرافعي الخ) وأجيب بأن السيل ليس من جنس أهل الضمان كما تقدم (قوله بجنبه) خرج  
ما لو كان أحدهما أمام الآخر فالضمان على واضع الثاني الذي تليه البئر الأول لقطع أثره بالثاني قاله شيخ  
شيخنا البرلى واعتمده شيخنا لكن قياس ما مر تضمن الأول لأن الثلاثة أسباب للهلاك متعاقبة

بالسقوط (قوله فالخلاف هنا) يرجع إلى قوله الممكن [قوله فحفر] لو تعدد المشى عليها فزلق بها فلا ضمان  
[قوله فعلى الأول] لو تعادل السببان كأن حفر واحد وأعمق آخر فعليهما الضمان ولو رفع عبدا من بئر بحبل  
فاقطع الحبل ومات ضمن له البغوى [قوله لأن العثور] أى فكأن العثور به بمنزلة الدفع من واضعه  
[قوله كما قالوا] أقوى من هذا في الاشكال عليه ما نقله عن المتولى أنه لو حفر في ملكه ونصب شخص في  
البئر حديدة ومات المتردى بها فلا ضمان على واحد منهما أما الحافر فظاهر وأما الواضع فلا إن المتردى هو  
المقضى إلى الحديدة ولهذا يقال كيف يقول الشيخان المنقول مع وجود مسئلة المتولى هذه [قوله بجنبه]

(الكلام) نظرا الى عدد الواضع (وقيل فصلان) على الأول نصف وعلى الآخر نصف نظرا الى عدد الموضوع (ولو وضع حجر) في طريقه (فصر به رجل فدرج به فصر به آخر) فهلك (ضمنه المدرج) لأن الحجر إنما حصل هناك بفعله (ولو عثر) ماش (بقاعد أو نام أو واثب بالطريق وماتا أو أحدهما فلا (١٥٠) ضمان ان اتسع الطريق) كذا في الحرر ووجه الاشتراك في عدم التمديد

وفي الروضة كما صلبها والشرح الصغير اهدار العاثر وضمان عاقلة المعثور به أي لنسبته الى تقصير (والا) أي وان ضاق الطريق (فالذهب اهدار قاعد ونام) لتقصيرهما (لا عاثر بهما وضمان واقف) لأن الوقوف من مرافق الطريق (لا عاثر به) لتقصيره والطريق الثاني ضمان كل منهم والثالث ضمان العاثر واهدار المعثور به والرابع عكسه (نبيه) ما تقدم من تضمين الواضع والحافر والمدرج وغيرهم النفس من الاسناد الى السبب والمراد وجوب الضمان على عاقلتهم بالدية بدلالة الترجمة وغيرها .

(فصل) اذا (اصطدام) أي كاملان ماشيان أو راكبان (بلا قصد) للاصطدام فوقهما وماتا (فعلى عاقلة كل) منهما (نصف دية مخففة) لو ارتد الآخر لأن كلامهما مات بفعله وفعل صاحبه ففعله هدر في حق نفسه مضمون في حق صاحبه ضمان خطأ

فراجعه (قوله) نظرا الى عدد الواضع) ورد بأنه من باب الاتلاف (قوله ضمنه المدرج) سواء كان عمدا أو سهوا أو جهلا أو قصد ازالته من الطريق لتعطف فعاد اليها (قوله بالطريق) أي لا في منعطف منها ولا لنفع عام أو دفع ضرر كذلك بالطريق متعلق بقاعد ونام وواقف (قوله فلا ضمان) أي على المعثور به بل هو مضمون على العاثر كما يأتي لتقصيره واطلاق الشارح في كلام المصنف ليوافق أصله الذي في الحرر وكان الأولى له حل كلام المصنف على ما بعده المذكور في الروضة الذي هو المعتمد (قوله اهدار العاثر) ولو أعمى أو قطة (قوله فان ضاق الطريق) قال الأذرى أو اتسع ووقف لغرض فاسد (قوله لا عاثر بهما) فهو مضمون عليهما (قوله وضمان واقف) على العاثر به نعم ان انحرف اليه الواقف فكاشين اصطدما وسيأتي (نبيه) الجالس في المسجد أو النائم فيه ان كان لما لا يبره عنه كاعتكاف وصلاة مضمون على العاثر به أو لما يبره عنه كنائم غير معتكف فيه تفصيل الطريق المذكور (قوله على عاقلتهم) بالدية الشاملة لقيمة الرقيق تغليباً قال في المنهج في نصب الجناح ومثله وضع الميزاب وبناء الجدار لو كانت عاقلة يوم النصب غيرها يوم التلف فالضمان عليه قاله بغوى وهو واضح وخص ما ذكر لعدم تصور مثله في غير هاتئامه .

(فصل) فيما يوجب الشركة في الضمان وما يقبضه (قوله كاملان) بياض وعقل وحرية وقيد به لئلا يتكرر مع ما بعده وان اتحدا في الحكم وكان دية أن يقيد بغير الحامين أيضا (قوله ماشيان أو راكبان) وكذا راكب وماش وكان الأول ذكره لأنه أخفى مما قبله لا يقال إنه راعى ظاهر كلام المصنف الآتي لأن مراعاته تخرج المشايين فتأمل (قوله بلا قصد) لعمى أو غفلة أو ظلمة أو عدم قدرة على ضبط الدابة أو قطعها عنانها الوثيق أو نحو ذلك (قوله فوقهما وماتا) أشار بالفاء الى ترتب الموت على الاصطدام فوراً أو مع بقاء الأمل والأفلا والوقوع مثال (قوله فعلى عاقلة كل منهما نصف دية) خطأ في عدم القصد ونصف دية شبه العمدي في قصدنم هي مثاله في العمدي كما يأتي فان قصد أحدهما دين الآخر فكل حكمه ومحل ذلك ان لم تكن حركة أحدهما ضعيفة بحيث يقطع بأنه لا أثر لها مع حركة الآخر والا فالقوى هدر وعليه ضمان الآخر وهذا يجري فيما يأتي من الدابتين وغيرهما (قوله لو ارتد الآخر) أي وقديقع التقاض ان وجبت قيمة

خرج به ماله كان أحد الحجرين أمام الآخر فصر بالأول ثم بالثاني فالمدار على الثاني [قوله ضمنه المدرج] لو مات هذا المدرج من تلك العثرة فلا خفاء في ضمان الواضع له وذلك يوجب أن يكون المدرج مفسوبا الى الواضع معنى فهلا كان ضمان الثاني عليه [قوله لتقصيره] أي ولأن التلف حصل بحركته فلا يشكل عليه كون المشي من مرافق الطريق كالوقوف [قوله ضمان العاثر] علته أن الطريق للطروق وهم بالعود ونحوه مقصرون [قوله والرابع عكسه] علته أن القتل بحركته والمشي لرفاق [قوله وغيرها] منه قوله في مسألة الامام الطالب للراءة ضمن الجنين بالبناء للفعول ومن ذلك اطلاق الضمان في مسائل كثيرة من غير أن يعلقه بالفاعل .

(فصل : اصطدام) [قوله فعلى عاقلة كل] من ثم تعلم أنهما حران [قوله فنصفها] على العاقلة [قوله بناء الخ] أي فتكون الكفارة التي على كل واحد نصفها عنه ونصفها عن رقيقه لأنهما اشتركا

(وان قصد) الاصطدام (فنصفها مغلظة) لأن القتل حينئذ شبه عمد (أو) قصده (أحدهما) ولم يقصده الآخر (فلكل حكمه) من التخفيف والتقليظ (والصحيح أن على كل) منهما (كفاريتين) واحدة لقتل نفسه وأخرى لقتل صاحبه والثاني كفارة بناء على أنها تتجزأ وان قلنا لا كفارة على قاتل نفسه فواحدة على الأول ونصفها على الثاني (وان مات مع مراكبه) فكذلك (دية وكفارة) (وفي تركه كل) منهما

فيما ذكر فيهما ومنه  
التقليظ المبني على الأظهر  
أن عمدتهما عمد وسواء  
ركبا بأنفسهما أم أركبهما  
وليهما (وقيل إن أركبهما  
الولى تعلق به الضمان)  
لأن في الأركاب خطرا  
والأول قال لا تصبر فيه  
(ولو أركبهما أجنبي  
ضمنهما ودأبتهما) تعديه  
في ذلك والضمان الأول  
على عاقلته ولا شيء عليهما  
ولا على عاقلتهما (أو) اصطدم  
(حاملان وأسقطنا) وماتتا  
(فالدابة كما سبق) من أن  
على عاقلة كل نصف الخ  
(وعلى كل أربع كفارات  
على الصحيح) لا شرا كهما  
في اهلاك أربعة أشخاص  
نفسهما وجنيتيهما والثاني  
كفارتان بناء على التجزؤ  
وان قلنا لا كفارة على  
قاتل نفسه فشلات على  
الوجه الأول وثلاثة أنصاف  
على الثاني (وعلى عاقلة  
كل نصف غرقى جنيتيهما)  
لأن المرأة إذا ألفت جنيتها  
بجنائيتها وجب على عاقلتها  
الغرة كما لو جنت على  
حامل أخرى (أو) اصطدم  
(عبدان) وماتا (فهدر)  
لأن ضمان جنابة العبد  
تعلق برقه وقد قامت  
وسواء اتفقت القيمتان أم  
اختلفتا وإن مات أحدهما

الابل واتحدت وكان عاقلة كل ورثة الآخر وكذا يقال في جميع ما يأتي فتأمل (قوله نصف قيمة الخ) لقيمة  
النصف كما قيل (قوله أي مركوبه) هو لمناسبة كلام المصنف قبله سواء كان مملوكا له أو لا وتهدر حصه  
كل في الأول ويجب في الثاني نصف قيمة كل من المركوبين في تركه كل من الراكبين وسكت عمالومات  
المركوبان أو أحد الراكبين أو المركوبين لظهور حكمه مما ذكر (قوله إن عمدتهما) أي الصبيين  
أو المجنونين عمد لكن بشرط وجود نوع تمييز لهما (قوله وقيل إن أركبهما الولي) والمراد به على هذا  
الوجه ولما أتدب واعتمده شيخنا الرملي وقال بعضهم ولي الأركاب فيدخل من لقي واحدا منهما في مفازة  
وأركبه حاجته إليه (قوله لا تصبر فيه) يفيد أن محل الوجه الثاني فيما إذا لم يركبهما تعديلا ولا كأن أركبهما  
جوا لا قدرة لهما على ضبطها مثلا فعلى الولي الضمان لهما ولدا بقبهما قطعا كالأجنبي (قوله ولو أركبهما  
أجنبي) ولو وصلحتهما لكن بغير إذن الولي لمصلحة كإعلم ضمنهما ودأبتهما فإن أركبهما باذن الولي  
لمصلحة تعلق الضمان وعدمه بالولى (قوله ولا شيء عليهما ولا على عاقلتهما) وإن قصدا الاصطدام وقلنا  
عهدهما عمد على المعتمد (فرع) لو تجاذبا حبلا ولو غيرهما فانقطع فسقطا وماتا فإن كان أحدهما  
ظالما هدر وعلى عاقلته نصف دية الآخر والافعل عاقلة كل نصف دية الآخر فان قطعها غيرهما فعلى عاقلته  
ديتهما وإن أرخاهما أحدهما هدر وعلى عاقلته نصف دية الآخر قاله شيخنا وفي نظر والوجه وجوب دية كلها  
فتأمل (قوله وعلى الثاني كفارتان) المناسب لما سيأتي أن يقول أربعة أنصاف (قوله نصف غرقى  
جنيتيهما) وهو غرة كاملة فلا دفاع أن يسلم لكل رقيقا كاملا يختص به كما قاله ابن بونس وله أن يسلم لكل  
رقيقا مشتركا بينهما نصفه لهذا وصفه لذلك (قوله عبدان) وكذا أمتان حاملتين أو لأو يراد بالعبد ما يشمل  
الأمة كما تقدم عن ابن حزم (قوله فهدر) أن لم يوجد فيها أو في أحدهما غصب والالزم الغاصب ولو متعدد  
فداء المصوب بالأقل من نصف قيمته وارش جنائيه وقيل من كل قيمته الارش وهو ظاهر ما في المنهج  
ولم يعتمده شيخنا والاستيلاء كالغصب فيلزم السيد الأقل مما ذكر وضمان الجنين الرقيق بعشر قيمة أمه  
(قوله برقة الحى) الا في نحو المستولدة كما مر .

(تنبيه) لو اصطدم حور رقيق فإن مات الرقيق فنصف قيمته على عاقلة الحر ويهدر باقيه أومات  
الحر فنصف دية في رقة الرقيق ويهدر باقيه أيضا أوماتا معانصف قيمة الرقيق الذى على عاقلة  
الحر للسيد لكن يتعلق به نصف دية الحر ولورثته المطالبة به للتوثق (قوله والملاحان فيهما المجران  
لهما) أى المتعلق بهما إجرأهما بنفسهما أو بغيرهما كالرجل سواء تعدد كل منهما أو انفرد ووصفه  
بالملاح من الملاحه لأصلحه شأن السفينة وقيل أنه وصف للرجل سمي المسير لها للباسه وقيل أنه  
مأخوذ من معالجة الماء والملح والمراد به أنه دخل في سيرها الا ان تعين كالمسلك للدفة فالضمان عليه وحده

في قتل زيد فسكفارتها عليها موزعة وفي قتل عمرو وكذلك [قوله نصف قيمة الخ] أى لقيمة النصف  
(فرع) لو داس بمقدم مداسه على مؤخره داس سابقه فتزق لزمه نصف الضمان أيضا [قوله ضمنهما]  
أى ولو تعددا [قوله نصف غرقى الخ] قيل هذه العبارة تقتضي أنه يجب على كل واحد عبد نصفه لهذا وصفه  
لهذا وليس كذلك فالفرق بين السفينين أجزاء [قوله وإن مات أحدهما] فلا أثر الحى في الميت عيبا تعلق  
أرشه بنصف هذه القيمة ويحصل التقاص في ذلك المقدار [قوله والملاحان] هو المصلح لشأن السفينة  
فهو من الملاحه وقيل هو اسم للرجل سمي به الملاح وقيل لمعالجته الماء الملح [قوله كراكين] قضيته  
أنهما لو كانا صبيين وضعهما أجنبي يكون الضمان على الأجنبي قال الزركشى والظاهر أنه لا يتعلق به ضمان  
لأن العمد من الصبيين هو الذى اقضى الهلاك والوضع في السفينة ليس كراكب الدابة لأن الأركاب

وجب نصف قيمته متعلقا برقة الحى (أو) اصطدم (سفينتان فكدا بتين والملاحان) فيهما المجران لهما (كراكين



(قوله فيما تقدم في ذلك) منه ضمان الولي إذا أركب صبيين أو مجنونين أو أجنبي كذلك على ما مر منه تعلق الضمان برقيتهما لو كانا رقيقين وغير ذلك (قوله نصف قيمة الحر) أي استقرارا والافاطالة بكل القيمة ويرجع الغارم (قوله بما فيها) أي مع نصف قيمة ما فيها من ماله (قوله نصف دية الآخر) مخففة في الخطأ ومغلظة في غيره على العاقلة في غير العمد وعليه فيه فعل أنه يجب فيه القود أن أمكن بعدم الموت (قوله نصف ضمانه) بالمثل في المثل و بالقيمة في المتقوم ولو كان فيهما أوفى أحدهما أرقاء فهم من المال المذكور أو أحرار فعلى عاقلة الضامن لهم نصف دية كل منهم في غير قصد الاصطدام والافاقود ويقاد منه لواحد بالقرعة أو السبق فيهم والبقية الديت في ماله أوفى تركته (قوله نصف قيمتهما) أي استقرارا كما مر (قوله فلا ضمان) ويصدق بيمينه في عدم قصيره (فرع) خرق السفينة للإصلاح شبه عمد ولعدمه يوجب القود وإصابة غير محل الخرق خطأ والضمن بالقسط على المعتمد فلا كان فيها تسعة أعدل فوضع عدلا عاشراف فرق فعليه العشر فقط (قوله سفينة فيها متاع وراكب مثلا) أو متاع وحده أو راكب وحده (قوله على غرق) أي له أو لمتاعها أو لراكبها أو لثنين منهم أو للكل (قوله جاز طرح متاعها) أي أن أذن من له تعلق بذلك المتاع من مالك أو وليه أو سيد رقيق مع مرتبه في مالهون أو غريم في مالهون وعلم الرضا كالإذن ولا يطرح من متاعها إلا ما يحتاج إلى طرحه منه بحسب الحال (قوله لرجاء سلامتها) هو بيان لمحل الجواز وهو ما تنوقف محبة الكلام على تقديره لأن قول المصنف لرجاء نجاته الراكب متعلق بقوله يجب كما يدل له مخالفة الأسلوب ولا يصح تعلقه بجواز أيضا ولا بجواز وحده وبذلك سقط ما لبعضهم هنا لما يقول عليه فراجع (قوله ويجب لرجاء نجاته الراكب) أي وإن لم يأذن المالك ولا غيره وصرح كلامه الآتي دخول المتاع في الراكب وفي وصفه بالراكب تجوز نظرا للتغليب فلا يعطيه على المتاع عطف عام أو من حيث وصفه باللقاء وعدمه ومنه يلزم وجوب اللقاء بعض المتاع لسلامة بعضه والقاء بعض غير المتاع كذلك والوجه أن يقال يجب اللقاء غير الحيوان لسلامته والقاء غير المعصوم منه لسلامة المعصوم منهما والقاء بعض كل لسلامة بعضه ولا يجوز اللقاء الحيوان المعصوم لسلامة غيره ويجوز اللقاء بعض المتاع المعصوم لسلامة بعضه كما في اللقاء لسلامة السفينة كما تقدم فافهم (قوله إذا خيف هلاكه) أي وظنت سلامته فإن انتفى الخوف امتنع اللقاء ولو لمال نفسه أو لم ترج السلامة امتنع الوجوب (قوله ما لا روح فيه) قال شيخنا ولو نحو مصحف (قوله ذي الروح) أي المعصوم ولو كلبا بخلاف الحربي والمرتد والزاني المحسن ويلقى كل منهم لنجاة غيره ولو مالا أو كافرا معصوما ويقدم في اللقاء من هؤلاء الأخس أخذ من القاعدة هنا المبني عليها ما ذكره من أنه يقدم للقاء الأخس فالأخس في الأموال والأديمين نعم لا يلقي رقيق لحرق ولا كافرا لم يبق أسير كافرا لنجاة غيره ولو متاعا إن رآه الأمير مصلحة (الطيفة) حكى أن بعض الملاحين الحذاق أشرفت سفينة على الفرق وفيها مسلمون وكفار فتحير في أمره ثم اتفق معهم على أن يمزج بعضهم ببعض ويجعلهم حلقة ويدور فيهم بعدد مخصوص وكل من وقع عليه آخر العدد يلقه في البحر ففعل ذلك فوقع العدد على جميع الكفار فالتقاهم ونجا المسلمون وصورة المزج تعلم من هذا البيت :

الله يقضى بكل يسر ويرزق الضيف حيث كان

فما تقدم في ذلك إن كانتا  
لهما فإذا تلفت السفينتان  
بما فيهما المملوكتان  
فلا حين للمجرىين وهلكا  
أيضا بالاصطدام ففي تركه  
كل منهما نصف قيمة سفينة  
الآخر بما فيها وعلى عاقلة  
كل منهما نصف دية الآخر  
وفي مال كل منهما كفارتان  
على الصحيح السابق  
(فإن كان فيهما مال أجنبي  
لزم كلا) منهما (نصف  
ضمانه وإن كانتا لأجنبي  
لزم كلا) منهما (نصف  
قيمتها) ووجه الضمان  
في ذلك أن الاصطدام  
نشأ عن الاجراء فإن  
حصل بغلبة الرياح  
وهيجان الأمواج فلا  
ضمن في الظاهر ومقابلته  
قيس على غلبة الدابة  
للراكب و الفرق الأول بأن  
ردها بالجلع يمكن (ولو  
أشرفت سفينة) فيها متاع  
وراكب مثلا (على غرق  
جاز طرح متاعها) في  
البحر لرجاء سلامتها  
(ويجب) طرحه (لرجاء  
نجاته الراكب إذا خيف  
هلاكه) ويجب اللقاء مالا  
روح فيه لتغليب ذي  
الروح وتلقي الدواب

بحملها على السير والاتلاف [قوله فلا ضمان] أي والقول قوله في الغلبة قاله ابن المنذر [قوله جاز طرح  
الح] أي بحسب الحاجة قال البلقيني في هذا ولا يجوز إلا بأذن صاحبه [قوله إذا خيف الح] قال الزكشي ينبغي  
تنزيل هذه الحالة على ما إذا غلب الهلاك والاولى على ما إذا غلبت السلامة اه أقول مثل غلبة السلامة استواء  
الأمرين فيما يظهر ثم قضية كلام المصنف أن هذا الحكم لا يتوقف على إذن المالك وإن توقف على عدم

طرح مال غيره بلا إذن  
ضمنه (والا) أى وإن طرحه  
بإذنه رجاء السلامة (فلا)  
ضمان (ولو قال) لغيره (أنى  
متاعك) فى البحر (وعلى  
ضمانه أو على أنى ضامن)  
فألقاه فيه (ضمن) الملقى  
(ولو اقتصر على) قوله  
(أنى) مناسك فى البحر  
فألقاه (فلا) ضمان (على  
المذهب) وفى وجه من  
الطريق الثانى فيه الضمان  
كقوله أذ دينى فأداه فإنه  
يرجع عليه فى الأصح وفرق  
الأول بأن أداء الدين ينفعه  
قطعا واللقاء قد لا ينفعه  
(وانما يضمن ملتصق  
لخوف غرق ولم يختص  
نفع اللقاء بالملقى) فى غير  
الخوف لا ضمان وكذا فى  
الاختصاص بأن يكون  
القائل على الشط أو فى  
سفينة أخرى وفى الأولى  
المتاع وصاحبه فقط ولو  
كان معه الملتصق أو غيره  
قيل يسقط قسط المالك  
وهو فى واحد معه مثلا  
النصف والأصح المنع  
(ولو عاد حجر منجنيق)  
بفتح الميم والجيم (فقتل  
أحدرماته هدر قسطه وعلى  
عاقلة الباقيين الباقي) من  
ديته لأنه مات بفعله وفصلهم  
خطأ فان كان أحد عشرة  
سقط عشر ديته ووجب  
على عاقلة كل من التسعة  
عشرها (أو) قتل (غيرهم ولم يقصدوه خطأ) قتله (أو قصدوه

فكل حرف. همل مكان مسلم وكل حرف. مجم. كان كافر والعدد بتسعة بعد تسعة من أوله إلى آخره مرة بعد  
أخرى فافهم وتأمل (قوله فان طرح) ولو فى حالة الوجوب مال غيره المعصوم بلا إذن ممن تقدم اعتبار إذنه  
ضمنه بما مر (قوله ولو قال لغيره) أى ولو فى سفينة أخرى (قوله ألقى متاعك) وإن لم يكن معلوما ولا بحضرته  
وفى شرح شيخنا تقييده بكونه معيناً أو مشاراً إليه وبأن لا يرجع القائل قبل اللقاء ومال شيخنا الزايدى  
إلى الأول تبعاً للبلقيني ولو قال لزيد ألقى متاع عمرى فالضمان على مباشر اللقاء (قوله على أنى ضامن)  
ولا بد من ضمير مثلاً يعود إلى المتاع أى ضامن له أو ضامنه والا فلا ضمان والضمان عليه وحده ولو قال  
أنا وأهل السفينة ضامنون لزمه السكل إلا أن أراد إخباراً عن أحد متهم أو كلهم وصدقه فعليه وعلى من  
صدقه ويصدق منكر الإخبار عنه بيمينه ويظهر أن الضمان فيه بعدد الروس فراجع (قوله ضمن  
الملقى) بفتح القاف أى ضمن القائل المتاع الذى ألقاه المقول له وإن لم يقل للقائل فيها شئ. أو لم تحصل  
النجاة باللقاء والضمان بماسماه إن كان سمي شيئاً كقوله وعلى ضمانه بكذا والاضمنه بقيمته أى بما  
يساويه فى ذلك الوقت فى ذاته عند أهل الخبرة سواء المثلث والمتقوم لأنها للحيلولة ولذلك لولفظه البحر  
وجب رده ويرجع بما دفعه وهذا ما اعتمدته شيخنا محققنا فى الرملى كوالده فى قولهما يضمن  
المثلث بمثله مع موافقتهما على الرجوع إذا رده (تنبيه) ألحقوا بهذا مالاً قال لغيره أعف عن هذا الأسير  
ولك على كذا أو أعف عن قصاص هذا ولك على كذا أو أطمع هذا ولك على كذا فإنه يلزمه ما التزمه لأنه  
الترام لقرض بعوض صحيح وانظر لو قال فى ذلك وعلى ضمانه (قوله وانما يضمن ملتصق) أى بشرطين  
أحدهما وجودى وهو المشار إليه بقوله لخوف غرق والآخر عدمى وهو المشار إليه بقوله ولم يختص الخ  
وتقدم شرطان آخران المشار إلى أحدهما بقوله ألقى متاعك وإلى الآخر بقوله وعلى ضمانه (قوله لخوف  
غرق) أى للتمس لنفسه فقط أو مع غيره أو لماله فقط أو مع غيره أو مع مال غيره ويدخل فيه خوف  
غرق غيره فقط لأجل الشرط بعده فتأمل (فرع) قال شيخ شيخنا عميرة لو قال لرفيقتى فى سفر مثلاً  
خوفاً من اللصوص عند طلبهم لهما ألقى متاعك وعلى ضمانه ضمنه كإنا وفيه نظر كما يعلم مما يأتى وما تقدم  
من الشروط فتأمل (قوله ولم يختص الخ) بأن اختص بالتمسق أو به أو بالملقى أو بأجنبى فقط أو به  
وبأحدهما أو مع الثلاثة فهذه ست صور ذكرها شيخنا وفى دخول الثلاثة نظر مع فرض المسئلة فى خوف  
التمسق الآن يقال هو من حيث معنوم العبارة كما مررت الإشارة إليه (قوله والأصح المنع) هو المعتمد  
فيضمن الملتصق السكل كما علم وذكرها محل الخلاف (قوله منجنيق) هو آلة لرمى الحجارة ولفظه فارسى  
معرب ويقال منجنيق باللام ومنجنيق بالواو ويذكرو يؤنث (قوله أحدرماته) وهم من مسك الحبل  
ورمى الحجر لامن مسك الخشبة أو وضع فيه الحجر إلا أن كان لهم دخل فى القتل (قوله خطأ) بالنصب حال

الضمان أى فى حال الثانى [قوله لأبقاء الأديمين] ولا يجوز اللقاء الكافر المعصوم خلاص المسلم كما لا يجوز  
قتله فى الخمسة [قوله أو على أنى ضامن] أى له [قوله ضمن] أن سمي قدر الزمته والا فالظاهر القيمة مطاقاً  
وأن تعبر قبل الهيجان ولا بد أنه يقول ألقى هذا أو يكون المتاع معيناً معلوماً للقائل أو غير معلوم ولكن ألقاه  
بحضوره وله الرجوع قبل اللقاء لأنه ليس على حقيقة الضمان بل افتداء كقوله أعتق عبدك عنى على كذا  
ولو لفظه البحر رد لصاحبه وأخذ الضامن ما غرمه [قوله ولم يختص الخ] تحت ست صور (فرع) قال لرفيقتى  
فى الطريق خوفاً من اللصوص عند طلبهم لهما ألقى وعلى ضمانه فالحكم كذلك [قوله لا ضمان الخ] والحال  
أنه قال على أنى ضامن [قوله منجنيق] هو فارسى معرب ويقال فيه أيضاً منجنيق بالواو ومنجنيق  
باللام [قوله فان كان] أى المقتول [قوله أو قصدوه] نظر بعضهم فى هذا بأن قصدوه مع فرض الغلبة كيف

فعمد (قبله) في الأصح ان غلبت الاصابة) والثاني شبه عمداً لأنه لا يتحقق قصد معين بالمنجنيق والأول يمنع هذا وان غلب عدم الاصابة فشبه عمده حزماً (فصل : دية الخطأ أو شبهه (١٥٤) العمد تلزم العاقلة) كما تقدم أول كتاب الديات وذكر هنا توطئة لما بعده روى

الشيوخ عن أبي هريرة أن امرأتين اقتلتا غنقت أحدهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية جنيها غرة عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها أي القاتلة وقتلها من صور شبه العمد وإذا ثبت أن الدية فيه على العاقلة في الخطأ أولى (وهم عصبة) أي الجاني من النسب (الا الأصل والفرع) أي الأب وان علا والابن وإن سفل في الحديث السابق في رواية وأن العقل على عصبتها وفي رواية فيه لأبي داود وبرأ الولد أي من العقل ويقاس عليه الأصل وروى الفسائي حديث لا يؤخذ الرجل بجورته ابنه (وقيل يعقل) في المرأة (ابن هو ابن ابن عمها) كما يلي نكاحها والأول يجعل البنوة مائة هنا (ويقدم الأقرب) فالأقرب بأن ينظر في عدده والواجب آخر الحول ويوزع على العدد على ما يأتي بيانه (فإن بقي شيء) من الواجب (فإن يليه) أي الأقرب يوزع

فالأوجب دية خطأ موزعة عليهم نعم ان قصروا معينا منهم وغلبت الاصابة فهو عمد فتجب دية عمد عليهم ولا يلزمهم قصاص لأنهم شركاء مخطئ وسكتوا عن ذكر هذا الشرط هنالحنحقق القاتلة بخلاف ما بعده (قوله نعمد قتله) أي فعلهم القود فان آل الأمر الى الدية وزعت عليهم (قوله وان غلب عدم الاصابة) أو استوى الأمران فشبه عمد أيضا .

(فصل) في بيان العاقلة وكيفية تحملهم وسموا بذلك أخذاً من العقل بمعنى المنع لئلا يمتنع منه أو بمعنى الدية لتحملهم لها أو بمعنى الحبس أو العقل لحبسهم الا بل بقاء دار المستحق بعقلها (قوله غنقت) بالخاء والذال المجتمعتين كما ضبطه شيخ الاسلام وهو بمعنى الرمي لكن مع اعتبار كون المرمي به من الحصى الصغير أي مع نسبة القتل اليه وسكت في الحديث عن كون الغرة على العاقلة أيضا لأنه معلوم لأنه لا يتصور فيه عمد كما سيأتي (قوله في الخطأ أولى) لوجود المعنى السابق فيه بعذر (قوله وهم عصبة) والمراد بهم عند الاطلاق المتعصبون بأنفسهم أصالة والمراد بهم هنا أعم من ذلك والتقييد بالمجمع على أرثهم الخ للأغلب ويرتب عليه ما بعده كقوله المجمع على أرثهم الصالحون لولاية النكاح ولو بالقوة ليدخل الفاسق من حين الفعل الى القوات فلوارث الجارح بعد جرحه وقبل موت الجريح فعلى عاقلته المسلمين أرض الجرح والزائد في ماله فلو عاد الى الاسلام قبل موت الجريح فكل الدية على العاقلة اعتباراً بالطرفين ولو ارتد الجريح فعلى العاقلة الأقل من أرض الجرح والدية والباقي في ماله كذا قالوا فراجع فان فيه نظراً من وجوه وقولنا عند الاطلاق لدفع اراد الاخوة من الأم وذوي الأرحام لأنهم يعقلون كما سيأتي (قوله أي الجاني) ربما يفيد أن المجني عليه يعقل نفسه اذا كان عصبة للجاني وأن الجاني لا يعقل وان كان عصبة للمجني عليه فراجع (قوله من النسب) الأولى اسقاطه ولا يعارضه الاستثناء بعده لأن الكلام في ضبط العاقلة لا في تقديم بعضهم على بعض فتأمل (قوله في الحديث الخ) أشار بالحديث الأول الى الدليل على تحمل العصبة وبالحديث الثاني الى اخراج الفرع منهم وبالحديث الثالث الى اخراج الأصل وقدم القياس عليه اهدم محته كما يؤخذ من صيغة التريض (قوله هنا) بخلافها في النكاح فهي غير مقتضية ولعل الفارق بينهما وجود النص هنا على الولد لا يعقل أولاً لأن الأم أقوى شفقة على الولد فهي أشد اعتناء بدفع الضرر عنه (قوله نظرا الى أن الخ) ورد بأن قرابة الأم تمنحها للترجيح (قوله ثم معتق) أي يوزع عليه وان تعدد ما بقي بعد عصبة النسب (قوله ثم عصبة) أي المعتق فيوزع عليهم ما بقي بعده ويقدمون كفي النسب فيقدم اخوته ثم بنوهم ثم أعمامهم ثم بنوهم ويعقلون ولو في حياة المعتق (قوله ثم معتق) أي المعتق على ما مر

يجرى فيه الخلاف نعم بعض الأصحاب يقول لا يتصور قصد رجل معين بالمنجنيق .

(فصل : دية الخطأ وشبه العمد) أي أما العمد ولومن يميز فعلى الجاني على قياس المتلفات ولما قال ابن عباس رضي الله عنهما لا تحمل العاقلة عمدا ولا صلحا ولا اعترافا ثم محل اللزوم أن تشهد البيئة أو يعترف بالقتل ويصدقوه [قوله وهم عصبة] أي الذين هم بصفة الكمال أعني من يصح أن يكون ولي مكاح بفرض الجاني أتى من الفعل الى الموت فمن أسلم بعد الجناية لاشيء عليه [قوله والأول يجعل البنوة مانعة هنا] اهموم الحديث [قوله ثم عصبة] توقف الامام في الضرب عليهم مع وجود المعتق عند بقاء شيء لأنه لا سبب ولا نسب وقال أيضا إن الأصح عموم الضرب على عصبة المعتق من غير اعتبار الأقرب فالأقرب

يخبر في الخلاف نعم بعض الأصحاب يقول لا يتصور قصد رجل معين بالمنجنيق .

(فصل : دية الخطأ وشبه العمد) أي أما العمد ولومن يميز فعلى الجاني على قياس المتلفات ولما قال ابن عباس رضي الله عنهما لا تحمل العاقلة عمدا ولا صلحا ولا اعترافا ثم محل اللزوم أن تشهد البيئة أو يعترف بالقتل ويصدقوه [قوله وهم عصبة] أي الذين هم بصفة الكمال أعني من يصح أن يكون ولي مكاح بفرض الجاني أتى من الفعل الى الموت فمن أسلم بعد الجناية لاشيء عليه [قوله والأول يجعل البنوة مانعة هنا] اهموم الحديث [قوله ثم عصبة] توقف الامام في الضرب عليهم مع وجود المعتق عند بقاء شيء لأنه لا سبب ولا نسب وقال أيضا إن الأصح عموم الضرب على عصبة المعتق من غير اعتبار الأقرب فالأقرب

الباقي عليه وهكذا والأقرب الاخوة ثم بنوهم وان سفلوا ثم الأعمام ثم بنوهم هكذا

كلارث (و) يقدم (مدل بأبو بن) على مدل باب (والقديم التبنوية بينهما) نظرا الى أن المرأة لا تعقل (ثم) بعد عصبة النسب (معتق ثم عصبة) من النسب الا أصله وفرعه في الأصح (ثم معتقة ثم عصبة) الا أصله وفرعه على الخلاف (والا) أي وان لم يوجد معتق ولا عصبة

(فتى أبي الجاني ثم عصبة) من النسب (ثم معتق معتق الأب وعصبة) وفي (١٥٥) المحرر وغيره ثم بدل الواد (وكذا الجاني)

أي بمسند معتق الأب وعصبة معتق الجد وعصبة إلى حيث ينتهي ويعلم مما تقدم استثناء الأهل والفرع من عصبة معتق الأب ومعتق الجد على الخلاف السابق (وعتيقها) أي المرأة (يعقلها عاقلها) دونها (ومعتقون كمعتق) فيما عليه كل سنة لأن الولاء لجميعهم لا لكل واحد منهم (وكل شخص من عصبة كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق) قبل موته ولا يقال يوزع عليهم لأن الولاء لا يتوزع عليهم توزعه على الشركاء بل ينتقل لكل منهم وسيأتي أن على الغنى من العاقلة كل سنة نصف دينار والمتوسط ربع دينار (ولا يعقل عتيق في الأظهر) لا تنفاه ارثه والثاني نظر إلى أن العقل نصرة والعتيق أولى بنصرة معتقه (فان فقد العاقل) بمن ذكر (أولم يف) ماعليه بالواجب في الجناية (عقل بيت المال عن المسلم) الكل أو الباقي لأنه يرثه بخلاف الذي قاله فيء فالواجب في ماله (فان فقد) بيت المال (فكله) أي الواجب بالجناية (على الجاني في الأظهر) بناء على أن الواجب ابتداء عليه ثم تتحملة العاقلة

(قوله فعتق أبي الجاني) ويعقل معتق الأمهات أيضا على الترتيب في معتق الآباء لكن يقدم معتق الذكر على معتق الأنثى في كل مرتبة تساوي فيها ويستثنى فيهم الأصول والفروع وعصبة معتق الأمهات كمصبة معتق الآباء أيضا مادام الولاء لهم فان انتقل عنهم سقط العقل عنهم بمعنى انتقاله إلى عصبة الأب ان اكتفى بهم فلوزج رقيق بعتيقة فالولاء على أولاده لمعتقها وعصبة في عقول عن الولد فان عتق الأب أبحر الولاء عنهم لمعتق الأب وعصبة فيسقط التحمل عنهم على مامر كما سيأتي في كتاب العتق (قوله ومعتقون كمعتق فيما عليه) أي فعلهم كلهم نصف دينار ان كانوا أغنياء أو ربعه ان كانوا متوسطين ويوزع ذلك النصف أو الربع عليهم بحسب الملك لا الروس فان اختلفوا غنى وغيره فعلى الغنى منهم حصته لو كان الكل أغنياء وعلى المتوسط حصته لو كان الكل متوسطين (قوله وكل شخص من عصبة كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق) لكن بحسب حال كل منهم فلو كان الشخص من العصبة غنيا فعليه ماعلى المعتق لو كان غنيا وعكسه وان كان المعتق متوسطا في الأولى أو غنيا في الثانية (تنبيه) علم بما ذكر أنه لو كان له معتقان بالسوية أحدهما غنى والأخر متوسط فعلى الأول نصف النصف من الدينار وعلى الثاني نصف الربع منه وعلى كل من عصبة الأول مثله ان كان غنيا والآخر نصف الربع وعلى كل من عصبة الثاني نصف الربع ان كان متوسطا مثله والآخر نصف النصف فراجع ذلك وتأمله (قوله وسيأتي الخ) (تنبيه) لو كان الفاضل بعد التوزيع على الأقرب أقل مما يلزم الأبعد كأن فضل عن الأخوة مثلا ثلث دينار أو ربعه وهناك عم غنى فالوجه أنه لا يطالب الابن فقط ولو كان الواجب أقل مما يقتضيه التوزيع فالوجه أن ينقص من حصة كل واحد بقدر النسبة فلو كان الواجب ديناراً بالجناية وله أربعة من العصبة أغنياء في درجة لزم كل منهم ربع دينار أو جنيهاً على كل منهم نصف دينار لزيادة على قدر الواجب ولو أوجبنا على أحدهم مثلاً نصفاً وعلى أحدهم ربعاً كذلك لكان من التحكم وهكذا فتأمل ذلك وحرره (قوله ولا يعقل عتيق) وان سفل ولا عصبة (قوله بمن ذكر) أي من العصبة من النسب والولاء ولو سكت عن هذا لكان أولى ليشمل ذوى الأرحام والأخوة للأم لأنهم يعقلون بعد العصبة المذكورين ويقدمون على بيت المال للاجتماع على توزيعهم في الجلة وعلى كل واحد منهم نصف دينار أو ربعه كما تقدم (قوله عقل بيت المال) أي من سهم المصالح (قوله عن المسلم) أي غير اللقيط لأن وارثه بيت المال فلا فائدة في أخذه منه وعودها إليه وكذا كل من ورثه بيت المال لعودها المذكور مالم يظهر له وارث فترجع إليه (قوله بخلاف الذي) ومثله المؤمن وكذا المرتد لأن ماله فيء ولا عاقلة له فالواجب بقتله خطأ في ماله مؤجلاً فان مات سقط الأجل (قوله فكله) أو الباقي منه بعد التوزيع على الجاني مالم يكن ذواً وأرحاماً من الأخوة للأم أو غيرهم والافهم مقدمون عليه بناء على الرجوع من توزيعهم ويقدمون أيضاً على بيت المال اذا لم ينتظم كإثبات الارث والكلام في ذلك كور منهم غير الأصول والفروع بناء على أن الواجب ابتداء عليه وهو المعتمد وفي الميرى وغيره أن الخلاف في الروضة وغيرها وجهان ولم ينبه الشارح عليه فراجع (قوله وحيث الخ) فيه تنبيه على أن قول المصنف على العاقلة ليس قيداً فلو

هكذا في شرح الزركشي [قوله والثاني] على هذا يتجه تأخره عن المعتق وعصباته وأما عصبات العتيق فلا يتحملون قطعا وكذا عتيق العتيق فيما يظهر وان كان الجاني يحمل عنه ويمكن جريان الخلاف فيه نظرا لذلك (تنبيه) قطع الشافعي رحمه الله بأن العتيق لا يرث وتردد في تحمله العقل لأن الميراث مداره على النعمة ولا نعمة له على المعتق والعقل على المناصرة وهي لا تقة به [قوله عقل بيت المال] لقوله صلى الله عليه وسلم أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وارثه [قوله فكله] أي والفاضل عن العاقلة من قسط العام ولو كان فقيرا ثبت في ذمته [قوله وحيث وجب] دفع لما عساه يتوهم من

والثاني المنع بناء على أن الواجب ابتداء على العاقلة وعلى هذا يكون ديناً في بيت المال في أحد وجهين وحيث وجب

في بيت المال أو على الجاني. فيتأجل تأجيله على العاقلة ثلاث سنين في كل سنة ثلثة (وتؤجل على العاقلة دية نفس كاملة) بالاسلام والله كورة  
بصالحية (ثلاث سنين في كل سنة) آخرها (ثلث) التأجيل بالثلاث رواء البيهقي من قضاء عمر وعلى رضي الله عنهما وعزاء الشافعي في  
المختصر الى قضاء النبي صلى الله عليه (١٥٦) وسلم والظاهر تساوي الثلاث في القسمة وأن كل ثلث آخر سنته وتأجيلها بالثلاث

أسقطه لكان أولى وأعم نعم يخالف الجاني العاقلة بأنها يسقط الواجب عنها بموتها بخلافه وبأن الواجب عليه  
كل سنة ثلث الواجب بخلاف الواحد منها (قوله في بيت المال أو على الجاني) وكذا على الاخوة للأم أو  
على ذوى الأرحام كما تقدم (قوله وتؤجل) أي تثبت مؤجلة (قوله بعد الحرية) المعلومه من لفظ الدية  
(قوله وعزاء الشافعي الخ) أفاد بهذا أن قضاء عمر وعلى به ليس عن اجتهاد منهما لأن الشافعي لا يستدل به  
وحينئذ فكان المناسب اسقاطهما أو تأخيرهما ليقع اتقوية لعز الشافعي المذكور فتأمل (قوله والظاهر  
الخ) هو حكاية عن قول الأصحاب لا بحث من الشارح فتأمل (قوله لكثرتها الخ) سيأتي ما يترتب على  
الخلاص (قوله لأنها ثلث الخ) والقيمة والمعاهد والمؤمن والمجوس ذكورا وإناثا كذلك لأنها ثلث أو  
أقل من الثلث (قوله امرأة مسلمة) وخشي كذلك (قوله وتحمل العاقلة العبد) بالمعنى الشامل للأمة أو  
هي مثله والمراد قيمته بالجناية عليه من الحر وأما الجناية منه فهي تتعلق برقبته ولا يحملها سيده ولا عاقلة  
ولا عاقلة سيده وهذا معنى قولهم لا تحمل العاقلة عبدا كما لا تحمل عمدا ولا صلحا ولا اعترافا (قوله قدر  
ثلث دية) أي دية نفس كاملة فإن كانت قدر نصف دية في السنة الأولى قدر الثلث وفي الثانية الباقي  
وهكذا فإن كانت قدر ديتين في ست من السنين وكذا يقال فيما يأتي في الأطراف ومأمعها (قوله رجلين)  
أي مسلمين (قوله في ثلاث) من السنين وكذا ثلاثة رجال وأكثر ولو قتل ثلاثة رجال واحدا فعلى  
عاقلة كل منهم تسع دية في كل سنة من الثلاث (قوله من الزهوق) بزهق أو يسراية جرح (قوله من  
الجناية) لكن لا مطالبة الأبعد الاندمال فإن حصل قبل تمام سنة من الجناية طولت العاقلة بواجبها  
وإن مضت السنة قبل الاندمال سقط الطلب بواجبها عن العاقلة ويطلب به بيت المال أو الجاني فلو  
مضى جميع السنين الثلاثة قبله فلا مطالبة على العاقلة بشئ هذا ما في الروضة وغيرها نعم لو جنى على  
أصبع فسرى الى الكف فأجل الكف من سقوطها لامن الجناية على المعتمد (قوله من العاقلة)  
خرج الجاني وقد مر أنه يؤخذ الجميع دفعة من تركته إذا مات (قوله فلا يؤخذ الخ) أفاد أن المراد  
بالسقوط عدم الوجوب عليه (قوله ولا يعقل فقير) ولو كسوبا (قوله من لا يملك) أي من ليس في ملكه  
شئ زائد على ربع دينار فوق الكفاية المعتبرة في الكفارة على دوام بقية العمر الغالب فمن في ملكه  
زائد على ذلك فليس فقيرا ثم إن كان الزائد قدر عشرين دينارا فأكثر فنفى أودونها وأكثر من ربع  
دينار فتوسط فإن لم يكن أكثر منه فقير كما علم لأنه يدفع الربع يهودا إلى وصف الفقير لعدم ملكه زيادة  
على كفاية العمر الغالب وقد اعتبروا أن يبقى معه زيادة على كفاية العمر ولودون الربع ليخرج بها

لكثرتها وقيل لأنها بدل  
نفس (و) تؤجل دية  
(ذمى سنة) لأنها قدر ثلث  
وجه المسلم (وقيل ثلاثا)  
لأنها دية نفس (و) تؤجل  
دية (امرأة) مسلمة  
(سنتين في الأولى) منها  
(ثلث) من دية الرجل  
والباقي في الثانية (وقيل)  
تؤجل (أثلاثا) لأنها دية  
نفس (وتحمل العاقلة  
للعبد) بالقيمة (في الأظهر)  
لأنها بدل نفس والثاني هي  
في مال الجاني حالة كبديل  
البيمة وعلى الأول إذا  
كانت قدر دية أو ديتين  
(في كل سنة قدر ثلث دية  
وقيل) كلها (في ثلاث)  
لأنها بدل نفس (ولو قتل  
رجلين في ثلاث وقيل  
ست) تؤخذ ديتهم ما في كل  
سنة لكل ثلث دية على  
الأول وسدس دية على  
الثاني (والأطراف)  
والأروش والحكومات  
(في كل سنة قدر ثلث دية  
وقيل كلها في سنة) قلت  
أو كثرت (وأجل النفس  
من الزهوق) للروح  
(وفعها من الجناية)  
وقيل من الاندمال (ومن)

قوله المتين الآتي وتؤجل على العاقلة [قوله وتؤجل] يوهم توقف ذلك على ضرب القاضى وليس مرادا [قوله  
لكثرتها في قول المصنف كاملة] إشارة لذلك [قوله في ثلاث] أي لأن كل نفس متميزة عن غيرها وقيل ست  
نظرا الى ان النفس الواحدة تؤجل على ثلاث فيزداد بسبب الأخرى ثلاث [قوله من الزهوق] لأنه وقت  
وجوب بدلها كما أن مادونها من الجناية لأنه وقت الوجوب وإن توقف الطلب على الاندمال [قوله من العاقلة]  
خرج به الجاني فإنه يحل عليه [قوله سقط] أي لأنها مواساة وقد شبه ذلك بتلف النصاب في أثناء الحول ثم  
التعبير بالسقوط يقتضى سبق الوجوب قال الرافعي رحمه الله وهما مباحة للإمام رحمه الله قال لا يمكن أن  
يقال  
مات من العاقلة (ببعض سنة سقط) من واجبها فلا يؤخذ من تركته شئ  
بخلاف من مات بعدها (ولا يعقل فقير) لأن العقل مواساة والفقير ليس من أهلها قال ابن الرفعة والمراد به هنا من لا يملك ما يفضل  
عن كفايته على الدوام لامن لا يملك شيئا أصلا



لا ملك له والمكاتب ليس من أهل المواساة (وصي ومجنون) وامرأة لأن مبنى العقل على النصرة ولا نصرة بهم (ومسلم عن كافر وعكسه) اذ لا موالاة بينهما فلا نصرة (ويعقل يهودى عن نصراني وعكسه في الأظهر) لا اشتراكهما في الكفر المقر عليه والثاني نظر إلى انتطاع الموالاة بينهما (وعلى الفنى) من العاقلة (نصف دينار والمتوسط ربع كل سنة من الثلاث وقيل هو) أى المذكور (واجب الثلاث) والتقدير بالنصف لأنه أول درجة المواساة في زكاة الذهب وبالربع لحصول المواساة به من متوسط بين من لا شئ عليه ومن عليه النصف (ويعتبران) أى الفنى والمتوسط (آخر الحول) فقط (ومن أعسر فيه) أى فى آخر الحول (سقط) من واجب ذلك الحول وان كان موسرا من قبل أو أيسر بعد ومن أعسر بعد أن كان موسرا آخر الحول لم يسقط من واجبه (فرع) من كان فى أول الحول رقيقا أو صيا أو مجنونا أو كافرا وصار فى الآخرة بصفة

من ذلك الوصف وبذلك سقط ما لبعضهم هنا (قوله ورقيق) وكذا ببعض لكن يعقل عنه بمقتضى بعضه كما علم (قوله ومجنون) وان تقطع جنونه وكان قليلا (قوله وامرأة) كما علم مما مر من أنها لا تعقل عتيقها والخنى كل امرأة لكن اذا بان ذكوره رجع عليه بما كان يلزمه فيؤخذ منه ويدفع منه المستحق لا للعاقلة وترجع العاقلة على المستحق بقدره عما دفعوه له (قوله) ويعقل يهودى عن نصراني وعكسه والمراد بكل منهما غير الحر فى يشمل المعاهد والمؤمن ويشترط فى غيرهما اقامة جميع السنة التى يعقل فيها فى دارنا وفيهما اقامة تلك السنة مع جزء مما بعدها كذلك فمن أقام منهما سنة فأقل ومن غيرهما دون سنة لم يطلب بشئ قاله الأذرى (قوله وعلى الفنى من العاقلة) أى عن يؤخذ منه العقل من الورثة ليدخل ذوو الأرحام كإمر (قوله نصف دينار) أى مقداره اذ الواجب الابل فلوا أخذ منهم دراهم صرفت فى الابل (قوله فى زكاة الذهب) لأنه نصف مثقال من عشرين مثقالا (قوله لحصول المواساة) لأنه نصف ما بين النصف والعدم ولأن دون الربع لا تنفع فيه بدليل عدم القطع به فى السرقة وعن الامام مالك والامام أحمد أنه لا تقدير بل يرجع إلى رأى الامام (قوله ومن أعسر فى آخر الحول) وكذا من رقيق أو جن فى سنة سقط عنه التحمل فى ذلك الحول سواء الحول الأول أو غيره وكذا من كان كذلك فى أثنائه ولو أعاد الشارح ضميره فى الحول المضاف إليه لشمله (قوله من كان فى أول الحول رقيقا الخ) وكذا من كان كذلك قبل أوله من حين الفعل فلورمى ذمى صيدا فأسلم فأصاب السهم انسانا لم يعقل عنه مسلم ولا ذمى ولو جرح ذمى انسانا خطأ ثم أسلم ثم ملت الجرح سرية فعلى عاقلته الذميين أرض الجرح وعليه الباقي فان جرحه نائبا بعد اسلامه ومات بالجرحين سرية فعلى عاقلته المسلمين نصف الدية من الباقي فان بقي منه شئ فعليه وتقدم أول الفصل لوارتد فارجع إليه ان شئت (قوله رقيقا) ولو مبعضا أو صيدا ولو مرهاقا أو مجنونا ولو كان جنونه منقطعاً أو كافرا ولو مر تدا (قوله لا يدخل فى التوزيع فى هذا الحول وما بعده) كما مر وهو العتمد (تنبيه) المعتمد أن الدعوى بالدية على الجاني وأن العاقلة يدفعونها ولا يدعى عليهم بها كذا قاله شيخنا وغيره والله أعلم .

(فصل : فى جنابة الرقيق) هو من اضافة المصدر إلى فاعله أى ضمان الجنابة الواقعة منه على غيره من نفس أو مال (قوله مال جنابة العبد) بالمعنى الشامل للأمة ولو أعجميا أو غير مميز لكن فى هذين بأمر غيرهما يتعلق الضمان بالآمر ولو قطعاً فى سرقة ويلزمه الفداء بالأرض بالنفا ما باغ والمبعض فى جزئه الحر كالحرق فى الرقيق كالرقيق ولا نظر لما يأتى ويفديه السيد بالأقل من حصته وما يقابلها من الأرض

يقال حصة الحول من الدية لا تجب الا فى آخره لأن موجب الدية القتل وهو متقدم ولو كانت واجبة على العاقلة وكان ضرب الأجل للتخفيف وجب أن لا يسقط بالموت وأن يحل الأجل كسائر الديون ويشبه أن يقال الدية واجبة فى المال ولكن لا يضاف وجوبها إلى العاقلة على التعيين بل ينظر آخر الحول فان كانوا بصفة التحمل تعين الوجوب عليهم والاتبين تعلق الوجوب ببيت المال أو الجاني اذ لم يكن بيت المال اه (قوله نصف دينار) أو قيمة نصف دينار وكان ينبغي أن يقول أوستة دراهم أى على أهل الفضة (تنبيه) الدعوى بالدية على الجاني والعاقلة يدفعون ولا يدعى عليهم وقوله كل سنة وجهه أنه تعلق بالحول فيتكرر كالزكاة كذا علوا به ونظر فيه بعضهم بأن الزكاة لا تنقيد بثلاث [قوله واجب الثلاث] فعلى هذا يجب على الفنى فى كل سنة سدس والمتوسط نصف سدس [قوله آخر الحول] يفيد عدم اعتبار غيرهما من الشروط بآخره وهو كذلك فلو كان بعضهم أول الحول بل عند صدور أول فعل الجاني كافرا أو رقيقا أو صيدا أو نحو ذلك ثم كل فلا شئ عليه مطلقا كما نبه عليه الشارح بالفرع الآتى .

(فصل : مال جنابة العبد)

الكال لا يدخل فى التوزيع فى هذا الحول وما بعده وقيل يدخل فيما بعده وقيل فيها (فصل : مال جنابة العبد) بأن كانت غير محمد

أو عمدا وعنى على مال  
(يتعلق برقبته وليس له  
بيعه لها) أى لأجلها أو  
تسليمه لبيع فيها (وفداؤه  
بالأقل من قيمته وأرشها  
وفي القديم) فديه (بأرشها)  
بالغا ما بلغ لأنه لو سلمه  
ربما يسع بأكثر من  
قيمتها والجديد ما يعتبر  
هذا الاحتمال وتعتبر  
القيمة يوم الجناية وقبل  
يوم الفداء (ولا يتعلق  
بذمته مع رقبته في الأظهر)  
والثاني يتعلق بالنمة  
والرقبة موهونة بما في  
النمة أى فان لم يوف الثمن  
به طوب العبد بالباقي  
بعد العتق (وإفداؤه ثم  
جنى سلمه للبيع) أى لبيع  
أوباعه (أو فداؤه) كما تقدم  
(ولو جنى ثانيا قبل الفداء  
بأيه فيهما) أو سلمه  
ليباع فيهما (أو فداؤه بالأقل  
من قيمته والأرشين)  
في الجديد (وفي القديم)  
يفديه (بالأرشين) لما  
تقدم (ولو أعتقه أو باعه  
ومحتملها) أى قلنا  
بصحتهما وهو القول  
الراجح في اعتاق المومر  
والمرجوح في بيعه (أو فداؤه  
فداؤه) لزوما (بالأقل) من  
قيمتها والأرض قطعا  
لتعذر البيع باحتمال الزيادة  
(وقيل) فيه (القولان)  
أحدهما يفديه بالأرض

(قوله أو عمدا وعنى على مال) ولا يقال إن المال في العفو ثبت برضا مستحقه فيتعلق بالنمة نظر الأصل  
سببه ولذلك جله في المبيع غاية ويتعين على المجنى عليه أو وارثه العفو لو سبقه غيره إلا بطريق له سواء لتقدم  
غيره عليه (قوله يتعلق برقبته) لأنه من جنس العقلاء بخبايته مضافة إليه بذلك فارق البيعة وعلم من  
إضافة التعلق إلى رقبته أنه لا يتعلق بجزء منها ولو مثل محل الجناية ولذلك لو عفا المستحق عن بعض حقه  
محانا انفك من الرقبة بقسطه فليس كالمرهون لكون التعلق هنا قهرا (يا (قوله وليس له بيعه) أى إن أذن  
المستحق والأفلا يصح البيع كالمرهون وله أن يبيع منه بقدر الواجب إن أمكن ووجد راغب وعلم بما ذكر  
أنه يوفى جميع الأرض حالا ولو في غير جناية العمد وهو الراجح المعتمد وقيل إنه يؤجل كالدية في الحرفياع  
منه في غير العمد قدر ثلث الأرض في السنة الأولى وكذا في الثانية والثالثة ورد بأن لا أجل في القيم (قوله لها)  
أى للجناية أى لأجلها ونوقاله أى المال لكان أنسب (قوله أو تسليمه لبيع) أى ولا سيد تسليمه لمن شاء  
ليبيعه لأجل الأرض ولو بعد اختياره الفداء كما يأتي (قوله وفداؤه) أى ولا سيد فداؤه ولو قهرا على المجنى عليه  
(قوله ربما يسع بأكثر من) فلو وجد المشتري بذلك اعتبر قطعا (قوله القيمة يوم الجناية) والمعتمد سواء  
منع السيد من بيعه وقتها أولا (قوله ولا يتعلق بذمته مع رقبته) فلو بقي شيء من الأرض زائدا على قيمته  
لا ينبع به بعد العتق وعلم أنه لا يتعلق بذمته فقط لاضرار المستحق بفوت حقه أو تأخيرها إلى مجهول مع  
عذره بعدم رضاه وبذلك فارق نحو القرض ولا يكسبه وحده أو مع ذمته أو رقبته أو مع ما ولا بذمة السيد  
ولا بأمواله وإن أذن له في الجناية لأنه لو اعتبر أنه لما يتعلق برقبته كالمعاملات نعم غير المميز ولو بالغا إذا جنى  
بأمر غيره ولو سيده يتعلق الأرض بالأمر له كما مر آنفا ولو أقر الرقيق بجناية ولم يصدقه سيده ولا يئنه  
تعلق أرشها بذمة الرقيق كما مر في الإقرار ولو أقره السيد على لقطة في يده فتلقت وهو غير أمين أو أفلتها  
مطلقا تعلق المال برقبته وأموال السيد كما مر في اللقطة (قوله أى فان لم يلح) يقتضى أن تعلقه بالرقبة  
ليس على معنى الوجوب الذي في المرهون والألماسح العتق قبل الوفاء أو ألزم السيد بالوفاء فراجع  
(قوله سلمه) أى ولو بعد منعه أو بعد اختياره الفداء ولو في الجناية الأولى لأنه وعد كما مر (قوله أى لبيع)  
دفع لتوهم أن البيع وقع وهذا تسليم له (قوله بالأقل من قيمته) أى وقت الجناية كما مر لكن انظر  
هل يعتبر قيمته وقت الجناية الأولى أو الثانية لو اختلفا ويظهر اعتبار الأكثر منهما إن كان الأرض  
أكثر منهما فراجع (قوله والمرجوح في بيعه) أى قبل اختيار الفداء والأفلا راجع صحة البيع أيضا  
وحل عليها بعضهم كلام المصنف (قوله والأرض) لأمه للجنس فيشمل صورة الارشين المذكورة  
وتوزع قيمته أو الواجب منها أو مال الفداء عليهما بالنسبة .  
(نفيه) لو باعه السيد بعد اختياره الفداء ثم تعذر الفداء بنحو غيبة أو إفلاس فسخ البيع وبيع في الجناية  
قاله شيخنا وانظر هل ينسخ العتق أيضا لو كان أعتقه السيد بعد اختيار الفداء والقياس نعم لسبق تعلق حق

[قوله وليس له] أى لأنه متعلق الحق كالمرهون فيتخير فيما ذكر [قوله ولا يتعلق بذمته إلخ] أى لأنه  
لو تعلق بها لم يتعلق بالرقبة كسائر ديون المعاملات [قوله فان لم يوف] ظاهر إطلاقه أن الحكم كذلك  
على هذا القول ولو كانت الجناية خطأ وخالف في ذلك الجويني والغزالي لأن أرش الخطأ لا يجب على الجاني  
ولا على عاقلة الرقيق [قوله ولو جنى ثانيا إلخ] قال ابن القطان في فروعه لو كانت الثانية قتلا عمدا ولم يصف  
بيع في الخطأ وحده ثم يقتل كالجويني خطأ ثم ارتد قال المعلق عن ابن القطان فلو لم يجد من يشتريه لمكان  
القود فعندى أن القود يسقط لانا نقول لصاحبه إن صاحب الخطأ قد سبقك فلو قدمناك لا بطلنا حقه  
فأعجل الأمور أن تشركا ولا سبيل إليه الا ترك القود والعفو

(فلوهرب) العبد (أومات)  
 برى سيدة) من علقته  
 (الاذاطلب) منعه (فنه)  
 فيصير مختارا لعدائه وغير  
 ذلك صادق بأن لم يطلب  
 منه أو طلب ولم يمنعه (ولو)  
 اختار الفداء فالاصح أن  
 له الرجوع وتسليمه) لبيع  
 والثاني يلزمه الفداء  
 (ويفدى أم ولده) الجناية  
 لزوما لامتناع بيعها  
 (بالأقل) من قيمتها  
 والارش قطعا (وقيل)  
 فيها (القولان) أحدهما  
 يفديها بالارش أبدا وتعتبر  
 القيمة يوم الجناية وقيل  
 يوم الاستيلاء (وجناباتها  
 كواحدة في الظاهر)  
 فيفديها بالأقل من قيمتها  
 والارش فتشترك أصحاب  
 الاروش الزائدة على القيمة  
 فيها بالخاصة كأن تكون  
 ألفين والقيمة ألفا والثاني  
 يفديها في كل جناية بالأقل  
 من قيمتها وأرش تلك  
 الجناية والثالث كالثاني  
 ان وقعت الجناية الثانية  
 بعد فداء الأولى وكالاول  
 ان أخو الفداء عن الجنابات  
 (فصل : في الجنين) الحر  
 المسلم (غرة ان انفصل  
 ميتا بجناية) على أمه مؤثرة  
 فيه كضربة قوية لا لظمة  
 خفيفة (في حياتها أو موتها)

المجنى عليه فراجع (فائدة) يقال فدا لمن دفع مالا وأخذ رجلا وأفدى لعكسه وفادى لمن دفع رجلا وأخذ رجلا (قوله فلوهرب العبد) ويلزم السيد عوده اذا عرف محله ولا مشقة فيه (قوله أومات) أى بغير جناية مضمونة والاتعلق المجنى عليه ببذله فيلزم السيد تسليم الأرض منه أو من ماله فإن أوجبت الجناية فودا للسيد أن يقتص ويقت حق المجنى عليه على المعتمد وفي الروض أنه يلزم الفداء (قوله وغير ذلك) أى مفهوما كلام المصنف في الاستثناء (قوله صادق الخ) ولو قال مخرج لكذا أو مفهم لكذا لكان أولى إذ الصدق على شيء لا يمنع من الصدق على غيره فراجع (قوله ولو اختار الفداء) ولا يكون الا باللفظ لأنه أمر ثبت بالشرع ولا يكون بالفعل كالوطء (قوله الرجوع) أى مادام العبد باقيا بحاله والا كان أبى أهرب أو تمت قيمته عن وقت الاختيار ولم تف بالارش ولم يعرفم السيد قدر التقص أو لزم ضرر للمجنى عليه بتأخير البيع امتنع الرجوع وكذا لو باعه بأذن المستحق بشرط الفداء (قوله لامتناع بيعها) أى وقت ارادته فيشمل ماله حدث الاستيلاء بعد الجناية ومثلها منذور العتق والموقوف وفداؤها على التاخر والواقف ولو بعد موتها من تركتهما ويخرج ماله كانت المستولدة مرهونة من معسر ويقدم بيعها للمجنى عليه على المرتين ويقضيها في كل جناية كغير المستولدة (تنبيه) لاتعلق للمجنى عليه بحمل غير المستولدة بل هو للسيد فان لم يفدها بيعا وللسيد حصصة الحمل من الثمن يوم الجناية على المعتمد كما تقدم ويظهر في تقويمهما ما صرفي الرهن (قوله فيشارك أصحاب الأروش) وان ترتب أو سبق فداء بعضها فلو كانت قيمتها ألفا وجبت وكانت جناتين مرتبا وأرشد كل منهما ألف فلكل خمسة فان كان الأول قبض ألفا فرجع عليه الثاني بنصفه وان كان أرشد الثانية خمسة رجع بثلثه وان كان أرشد الأولى خمسة رجع ثلثه وان كان الأول قبض ألفا فقبض الثانية ألفا وقبض الأول الخمسة رجع عليه الثاني بثلاثها وعلى السيد بخمسة تمام القيمة ليكمل له ثلثا ألفا ومع الأول ثلثه .

(فصل) في الغرة وهي لغة اسم للخيار من الشيء كما هنا وأصلها البياض في وجه نحو الفرس أو بياض الوجه كله ومنه حديث تحشر أمي غرا أو مطلق البياض وذكر التحجيل على هذا لبيان التخصيص وعلى كل لا يشترط هنا أن يكون العبد أبيض ولا الأمة بيضاء خلافا لبعضهم أخذوا بمعناه اللغوي كما هو الرقيق خيار ما يملك الانسان أولا اعتبار سلامته هنا (قوله في الجنين) ذكر أو أنثى أو خنثى وهو اسم لاولد مادام في البطن مأخوذا من الاجنتان وهو الخفاء ومنه الجن خلفا ثم عنا (قوله الحر المسلم) قيد بهما لأجل ما يأتي ولا بد من كونه معصوما ليخرج جنين حربية من حربي وجنين مرتدة مملوك جملت به حال ردتها ثم أسلمت ثم أجهضت (قوله بجناية على أمه) ولو غير معصومة أو أمة (قوله كضربة) أو صوم أو جوع أو صلاة حيث

(قوله برى) لو علم مكان الهارب لزمه احضاره لأن التسليم واجب عليه كذا بحثه الزركشي وينبغي تخصيصه بما إذا لم تكن مؤنة (قوله أن له الرجوع) علل ذلك بأنه وعد لا أثر له نعم لو قتل أو هرب بعد اختيار الفداء فليس له الرجوع ثم محل الخلاف المؤسر اذا معسر لا أثر لاختياره قطعا (قوله والثاني الخ) أى سواء قال اخترت الفداء أو قال أنا أفديه ولا يشترط صيغة التزام فلا أتى بصريح الالتزام وفرعنا على تعلق الحق بذمة العبد مع الرقبة فالله مال اليه الامام الصحة (قوله قطعا) استشكل الامام ذلك بأن الاستيلاء تصرف في ملك نفسه فكيف يحمل بسببه ضامنا اه ثم قضية كلامهم الضمان ولو مات عقب الجناية وأما معها فالظاهر عدمه (قوله وقيل القولان) قال الزركشي لعل مأخذها جواز بيع أم الولد (قوله فيفديها بالأقل) أى ولاتأق الطريقان خلافا لظاهر العبارة (قوله وأرشد تلك الجناية) لأن الاسترداد بعيد . (فصل : في الجنين غرة) أصلها البياض ولذا ذهب أبو عمرو بن العلاء أنه يجب أن تكون بيضاء (قوله كضربة) أو شرب دواء أو طلب سلطان أو تخويف أو تهديد أو صوم يخشى منه ولو فرضا

يخبر فيها انفصاله (والا)  
 أي وان لم ينفصل ولا ظهر  
 بالجناية على أمه (فلا) شيء  
 فيه لأننا لم نتيقن وجوده  
 (أو) انفصل (حيا) بجناية  
 على أمه (و) بقي زمانا بلا ألم  
 ثم مات فلا ضمان) فيه لأننا لم  
 نتحقق موته بالجناية (وان  
 مات حين خرج أودام ألمه  
 ومات فدية نفس) لأننا  
 تيقنا حياته وقدمات الجناية  
 (ولو ألفت) أي المرأة  
 بالجناية عليها (جنينين  
 ففترتان) فيهما (أو بدا  
 ففرة) فيها الظن أنها بالجناية  
 بأت من الجنين الذي  
 تحقق بها (وكذا لحم قال  
 القوابل فيه صورة خفية)  
 أي على غير أهل الخبرة  
 (قيل أو قلن لو بقي لتصور)  
 أي فيه غرة وان شككن  
 في تصوره لو بقي فلا غرة  
 فيه قطعا (وهي) أي الغرة  
 (عبد أو أمة يميز سليم من  
 عيب مبيع) ولو رضى  
 بقبول المبيع جاز (والأصح  
 قبول كبير لم يهجز بهرم)  
 والثاني لا يقبل بعد عشرين  
 سنة والثالث لا يقبل  
 بعدها في الأمة بعد خمس  
 عشرة سنة في العبد  
 (ويشترط بلوغها) قيمة  
 (نصف عشر الدية) وهو  
 خمس من الأبل (فان  
 فقدت خمسة أبعرة) بدلها  
 (وقيل لا يشترط) بلوغها ما ذكر (فلانقد قيمتها) على هذا (وهي لورثة الجنين)

اقتضى ذلك الاجهاض أو شرب دواء كذلك نعم يجوز القاؤه ولو بدواء قبل نفخ الروح فيه خلافا للغرالي  
 (قوله متعلق بانفصل) أي لا بجناية لأنه لا شيء في جنين انفصل بجناية على أمه بعدموتها على المعتمد (قوله)  
 بخروج رأسه مثلا ميتا) أي وان عاد أو مات أمه قبل انفصاله لأنه محل الخلاف فان انفصلت بقيته وجبت  
 الغرة بخلاف كما يعلم من الشارح (قوله لتحقق وجوده) فلو خرج شخص رأسه حيا لزمه القود إلا ان  
 كان في حركة المذبح بالجناية (قوله لأننا لم نتحقق) وفي نسخة لم نتيقن وهي المناسبة لما بعده (قوام وان  
 مات حين خرج) أي بعد تمام انفصاله ولو في حركة مذبح لانحوا اختلاج (قوله فدية نفس) قال بعض  
 مشايخنا دية شبه عمد فراجع (قوله جنينين) أي مثلا فزاد كذلك وكذا بدنين ولو برأس واحدة  
 أو أكثر من بدن ولم تتحقق اتحاد الرأس أي فتجب غرتان (قوله أو يدفنة) أي ان ماتت عقبها أو ألفت  
 باقيه والا فصف غرة وفي بدنين ورجلين أو بدنين فأكثر أو رجلين فأكثر غرة ولا يزاد حكومة للزائد على  
 المعتمد (قوله فيها) أي اليد وكذا ضميراتها وبها المذكورين (قوله وكذا تجب الغرة في لحم قال  
 القوابل) أي أربع منهن أو رجل واحد أو رجلان في صورة ولولم يحويده خفية أي على غير القوابل ففيه  
 الغرة بخلاف ما لو قالوا لو بقي لتصور فلا شيء فيه وان كانت تنقض به العدة (قوله وهي عبد أو أمة) والخبرة  
 للدافع (قوله ميمرا) ولد دون سبع واشترط شيخنا الطباوى بلوغه سبعا أيضا (قوله سليم الخ) فلا يقبل  
 كافر وخنى وحامل وخصى (قوله لم يهجز بهرم) فلا يجزئ الهرم هنا كافي الكفارة قال شيخنا على  
 المعتمد فيها خلافا لشيخ الاسلام في المنهج والتعبير بعدم القبول في غير المميز وغير السليم وعدم الاجزاء في  
 الهرم يفيد الاجزاء في الأولين مع القبول بخلاف هذا فراجعهم وبعضهم عبر في الهرم بعد لزوم القبول أيضا  
 فيجوز في مافي الذي قبله وهو مفاد كلام المصنف (قوله والثاني الخ) علل بأخذه في النقص والثاني في  
 الأمة كذلك وفي العبد بعد دخوله على النساء (قوله قيمة) هو منصوب على التمييز المحول عن المضاف اليه  
 ونصف بعده منصوب على المفعولية بعد حذف المضاف والأصل قيمة نصف عشر الدية وادعى بعضهم أنه  
 لا يميز هنا وأن قيمة مفعول مضاف الى نصف ويلزم عليه تغيير اعراب كلام المصنف فتأمله (قوله وهي)  
 راجع الى نصف العشر المذكور وأنه لأجل الخبر كما هو الأولى (قوله نصف عشر الدية) أي دية الأب المساوي  
 لعشر دية الأم كما سيذكره الشارح لأنه أولى (قوله خمس من الأبل) ففي غير الخطأ حقة ونصف وجذعة  
 ونصف وخلفتان وفي الخطأ واحد من كل من الأصناف الخمسة فيه (قوله فان فقدت) أي الغرة العبد والأمة  
 (قوله خمسة أبعرة) على الوجه الراجح (قوله قيمتها) أي الغرة المذكورة على الوجه المرجوح (قوله)  
 وهي لورثة الجنين) وفارقت حصته من مورثه الموقوف له حيث تعود لورثة الميت الأول اذا انفصل هو ميتا

[قوله متعلق بانفصل] أي فلا يجوز أن يتعلق بجناية لقوله أو موتها [قوله انفصالة] أي وقفا مع الوارد [قوله]  
 لم نتيقن وجوده] أي وان كان هناك قبل حركة [قوله فدية نفس] أي ولو كانت حركته حركة مذبح  
 [قوله عبد أو أمة] أي ولا بد من أن يكون سنه سبع سنين فلو ميز قبلها فلا يكفي في الغرة أي والخبرة للغارم [قوله]  
 عيب مبيع [أي كافي ابل الدية لأنه حق آدمي لوحظ فيه مقابل ما فات من حقه فغلب عليه شائبة المالية ثم  
 ضابطه هذا يقتضي أن الحامل لا تجزئ] ويقتضي إجزاء الكافر لكن جزم الشيخان بأنه لا يجزئ المستحق  
 على قبول الكافر [قوله والأصح قبول كبير] لوجود المنفعة [قوله والثالث] رد بأن السن كالم يختلف  
 في الابتداء فينبغي أن لا يختلف بينهما في الانتهاء [قوله و بعد خمسة عشر] من اعتبر العشرين علل بالنقص  
 بعدها ومن اعتبر الخمسة عشر علل بأنه لا يدخل على النساء [قوله فان فقدت الخ] مفرع على الاشتراط  
 [قوله وقيل لا يشترط] أي لا إطلاق الحديث [قوله فلان فقدت الخ] مفرع على قوله لا يشترط [قوله وهي لورثة  
 الجنين] قال الأصحاب لو كان قد مات مورث الجنين وأوقفنا شيئا فلا يجعل هذا الموقوف لورثة الجنين بل

بنتقير اتصاله حيا مموتة (وعلى عاقلة الجاني) خطأ كانت جنايته أو شبه عمد أو عمدا بأن تصغير الحامل فأصابها أو قصدها بما يؤدي  
إلى الإجهاض غالبا أو بما يؤدي إليه (وقيل إن تعمد فعله) والأول ينفي (١٦١) العمد في الجنين لعدم تحققه أو عدم

بإشترته بالجناية وظهوره  
لاقصاص فيه ونص عليه  
في الأم وتقدم حديث  
الفرقة مع الدية في فصل  
لزومها العاقلة (والجنين  
اليهودي أو النصراني قيل  
كسمل وقيل هدر والأصح)  
فيه (غرة كثلث غرة  
مسلم) كما في دية (و)  
الجنين (الرقيق) فيه  
(عشر قيمة أمه) على  
وزان اعتبار الفرقة في  
الحرب بشرية أمه المساوي  
لنصف عشر الدية المتقصد  
(يوم الجناية وقيل يوم  
(الإجهاض) والقيمة في  
الأول أكل غالبا فإن  
فرض زيارتها بعده اعتبرت  
الزيادة فيعتبر أقصى القيم  
من الجناية إلى الإجهاض

بالغليظ على الجاني هنا (قوله جنايته) أي الجنين أي الجناية عليه (قوله كما في دية) وقياسه  
في الجنين نحو المجوسي كثلثي عشر غرة مسلم كأم في دية أيضا (قوله والجنين الرقيق) هو مبتدأ  
خبره الجلة بعده المحذوفة الخبر المشار إليه بقول الشارح فيه ويصح عطفه على اليهودي مع التقدير  
المدكور والقول بأنه معطوف على الجنين أول فصل ليس بشئ فتأمل (قوله فيه) ولواتى كأم (قوله  
عشر قيمة أمه) ولوأم ولد أو مكاتبه وقد عبر بعضهم في هذا بالشرط ومقتضاه عدم أجزاء مادونه فانظر  
هل المراد ذلك أو المراد عدم لزوم القبول كما تقدم (قوله على وزان اعتبار الخ) فهذا هو الضابط كما مر  
الإشارة إليه (قوله فيعتبر أقصى القيم) هو المعتمد نعم لو انفصل حيا ممات بالجناية اعتبر يوم انفصاله  
قطعا (قوله لسيدها) فلو كانت هي الجناية أو سيدها فلا شيء فيه (قوله للملك الجنين) فالمعتبر المالك  
ولو لم يكن سيدها (قوله أمر خالق) يفيد أن النقص الطارئ بجناية يفرض عدمه قطعا (قوله في  
الأصح) هو المعتمد نعم أن الأم تقوم سليمة مطلقا وكذا تفرض كالأب دينا إن فضلها فيه .  
(فروع) لو كان الجنين مبعضا وزعت الفرقة على قدر الرق والحرية على الأوجه ولو كانت الأم مبعضة  
فهل يعتبر عشر قيمتها أو عشر ديتها أو عشرهما معا راجعه ولو كانت ككافرة والجنين مسلم قدرت مساهمة  
أو كانت حرة والجنين رقيق قدرت رقيقة ولو أنكر الجاني أصل الجناية أو أقربها وأنكر الإجهاض  
أو أقربهما وادعى نزوله ميتا أو ادعى موته بسبب آخر وأمكن لطول زمن صدق بيمينه في جميع ذلك  
وتقبل بينة الوارث ولورجلا وامرأتين مطلقا وكذا محض النساء في الثانية والثالثة لأنهما من الولادة  
وتشهد في الأخيرة بدوام الألم إلى الموت ولو لم يمكن فيها ماذ كرصدق الوارث ولو أقاما يمينتين في شئ  
من ذلك قدمت بينة الوارث ولو ألفت جنين عرف موت أحدهما دون الآخر وجب اليقين وهو  
غرة ودية أتى ولو ألفت حيا وميتا وسأت هي والحي وادعى الوارث الجنين سبق موتها ووارثها عكسه  
فإن حلفا أو نكلا فلا توارث والاقضى للحالف

يرجع لورثة ذلك الميت بخلاف الفرقة يقدر فيها حياته تغليظا على الجاني وإنما نص الشيخ على أنها  
لورثة الجنين لخروج ذلك عن القواعد من التضمن مع الشك في الحياة ولأن الليث بن سعد قال يصرف  
للإمام خاصة لأنه بمنزلة عضومنها وعن عليٍّ للعصبة وعن زبيدة للأبوين قال البندنجي ويقدر ملك  
الجنين لهائم يورث كما في الدية [قوله وقيل إن تعمد الخ] قيل قضية هذا التعبير تصور العمد فيه وأنه  
مع ذلك يجب على العاقلة على الراجع وليس كذلك لأن من يقول على العاقلة يمنع تصور العمد . أقول  
لا يلزم من قوله تعمد وجود حقيقة العمد المانع من تحمل العاقلة فليتأمل [قوله قيل كسمل] أي لا إطلاق  
الخبر وقيل هدر أي لأن التسوية غير لائقة والباب باب تعبد فلا يصار إلى التجزئة فيكون هدرا قال  
الزركشي والتحرير في حكاية الوجه الأول أن يقال تجب غرة نسبة قيمتها إلى دية البصرية كنسبة الخمس  
من الأبل إلى دية المسلم [قوله وقيل يوم الإجهاض] لو مات قبل الإجهاض على هذا فهل يرجع إلى يوم  
الجناية أو تقدر حياتها يوم الإلقاء أو تعتبرها قبيل الموت احتمالات الأولان للإمام والأخير لابن الرفعة  
[قوله لسيدها] أي لأنه المالك للجنين غالبا ولو كان غيره فهو لملك الجنين [قوله أمر خالق] كأنه يشبر  
بهذا إلى ما قال غيره ينبغي أن يكون محل الوجهين النقص الخلق والنقص بغيره تقدر فيه السلامة قطعا

(٢١ - (قيلوبى وعبره) - رابع ) يكون من أثر الجناية واللائق الاحتياط والتغليظ (ونحوه) أي العسر  
في الجنين الرقيق (العاقلة في الأظهر) هما القولان السابقان في حل العاقلة العبد . ثانيهما أنه في مال الجاني



(فصل تجب بالقتل)

هذا أو عبه عمد أو خطأ (كفارة) قال تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة الآية وغير الخطأ أولى منه (وان كان القاتل صبيا ومجنونا) فتجب في الملهما فيعتق الولي منه (وععبدا) فيكفر بالصوم (وذميا) وتكفيره بالعق بأن يسلم عبده فيعتقه (وعامدا) وعطشا) كمتوسط بجنابة شبه العمد (ومتسبيا) كباشر (بقتل مسلم ولو) كان (بدارحوب) بأن ظن كفره لكونه على زى الكفار (وذمى وجنين) لضمانهما (وعبد نفسه وقسه) لحق الله تعالى (وفى نفسه وجه) أنه لا تجب لها كفارة كما لا يجب ضمانه (لامرأة وصبي حريين وباغ وصائل ومقتص منه) أى لا يجب الكفارة بقتل واحد من الخمسة لعدم ضمان الأولين ولا حاجة الى دفع الاثنين بعدهما ولا استحقاق القصاص فى الأخير (وعلى كل من الشركاء) فى القتل (كفارة فى الأصح) لأن كلامهم قاتل والثانى على الجميع كفارة (وهى كظهار) أى ككفارته المقدمة فى باب (لكن لا اطعام) فيها (فى الأنظار)

(فصل) فى كفارة القتل وتقدم معناها فى بابها والمراد هنا من تلزمه وهو غير حري لا أمان له بقتله معصوما عليه (قوله تجب) أى فورا فى العمد على المعتمد (قوله بالقتل) خرج به الأطراف والمهاتى والجروح فلا كفارة فيها (قوله صبيا ومجنونا) أى لهما نوع تميز مطلقا أولا بأمر غيرهما والافعل الأمر لهما كإس (قوله فيعتق الولي) ولو غير أب وجد ومنع الولي من العتق محمول على عتق التبرع (قوله منه) أى مالهما وللاب أو الجدان يكفر من ماله فان لم يكن لهما مال بقيت فى ذمتها ولو صام الصبي أجزاء والسفيه كالصبي فيها ذكر (قوله وععبدا) بالمعنى الشامل للأمة ويكفران بالصوم (قوله وذميا) ومعاهدا ومؤمنا لا حرييا (قوله بأن يسلم الخ) أو يبيع ضمنى (قوله وعامدا) ومنه جلا دعلم ظلم الامام (قوله ومتسبيا) بالمعنى الشامل للشرط كخاف برولو بعد موته وشهادة قزور ولا تجب على المتسبب مع المباشر قال شيخنا وفيه نظر فراجعهما يأتى فى الشركاء (قوله ولو بدارحوب) وان هدر (قوله وذمى) ومعاهد ومؤمن وفى مرتد بقتله مرتدا آخر (قوله وجنين) ولو بقتل أمه له فى اصطدام (قوله ونفسه) ان كانت معصومة أخذ من العلة بخلاف قتل مرتد نفسه أو زان محصن كذلك أو تارك صلاة بعد أمر الامام بخلاف قتل واحد منهم للآخر كما يعلم مما مر لأنه معصوم عليه وهذا المذكور موافق لما قاله ابن حجر فى باب التيمم وقال شيخنا الرملى وأتباعه ان كلام المذكورين معصوم على نفسه (قوله لامرأة وصبي) ومجنون كذلك لأنه مهدر (قوله وباغ) قتله عادل أو عكسه (قوله ومقتص منه) ولو بوكالة أو جلا فى غير ما مر أو منفرد بلا اذن الامام .

(فرع) لا كفارة على عاتق يقتل بعينه كالأقود ولا دية عليه لأن القتل عندها لا بها لأنه ينفصل عنها جواهر لطيفة غير مرئية تتخلل المسام ويندب للعاكم حبسه ولو أبدا وله تعوير عينيه ويندب للعائن أن يدعو للمعين فيقول اللهم بارك فيه ولا تضره ماشاء الله لا قوة الا بالله حصنتك بالحى القيوم الذى لا يموت أبدا ودفعت عنك السوء بلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم لوروده فى بعض الأخبار (قوله لا تجب الكفارة بقتل واحد من الخمسة) وهم المرأة الحرة والصبي الحربى والباغى والصائل والمقتصر منه وبقي المجنون الحربى وعادل قتله باغ كما مرونى الوجوب المناسب لكلام المصنف برأيه عدم الطلب ولوندا أوجوازا (قوله ولا استحقاق القصاص) أى كله أو بعضه (قوله وعلى كل من الشركاء كفارة لأن كلامهم قاتل) أى مع عدم الدل هنا بذلك فارق جزاء الصيد حيث وزع جزاؤه على قاتليه (قوله والثانى على الجميع كفارة) قال شيخ شيخنا عميرة ويظهر لزوم رقبة كاملة على الجميع ولا يتجزأ اعتاقهم (قوله لا اطعام فيها) أى

(فصل تجب بالقتل الخ) [قوله أولى منه] ذهب مالك وأبو حنيفة الى عدم الوجوب فى العمد لأنها عقوبة فلا يدخلها القياس [قوله ومجنونا] وكذا كره [قوله منه] كذا يعنى من ماله عنهما ان شاء اذا كان أبأوجدا ولو صام الصبي أجزاء فى الأصح وسكتا عن السفيه وقد ذكرنا فى كفارة اليمين أنه يكفر فيها بالصوم لكن صرح الصيمرى فى باب الحجر بأن كفارة القتل تلزمه فى ماله [قوله ومتسبيا] أى ولو شرطا كالحفر والبهيمة [قوله ولو كان بدارحوب] أى فانه لا يجب فيه قصاص ولا دية [قوله وذمى] لقوله تعالى وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق الآية [قوله كما لا يجب ضمانها] ولأن فى الكفارة معنى العادة فيبعد أن تثبت على الميت [قوله وباغ] كذا الوقتل الباغى العادل لا كفارة عليه كما لا يضمنه قال الزركشى [قوله وعلى كل من الشركاء] أما فى العمد فكما القود ولأن فيها معنى العادة وهى لا تتوزع بخلاف الدية وفارق جزاء الصيد لأنها لهتك الحرمة لا بدل بخلاف الصيد ولو كان بعضهم حريا مثالا فالظاهر عدم التجزؤ قطعا بخلاف نظيره من الصيد لأنه يقبل ذلك بخلاف الكفارة [قوله والثانى] عليه يتجه أن يجب على الجميع تحصيل رقبة ولا يتجزأ اعتاقهم ثم نعيه بالأصح يخالف تعبيره فى اصطلاح الحاملين بالصحيح [قوله والثانى على الجميع كفارة] أى كما فى جزاء الصيد

التصلا على الوارد فيها من اعتاق رقبة مؤمنة فإن لم يجد لها فصيام شهرين متتابعين والثاني فيها الاطعمم ككفارة الظهار الواردة فيها فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وتقدم الكلام على ذلك (كتاب (١٦٣) دعوى الدم والقسم)

بفتح القاف وهي الأيمان  
تقسم على أولياء أهم  
قاله الجوهري وعبر عن  
القتل بالدم للزومه له غالبا

والدعوى به تستنجع  
الشهادة به الآتية في الباب  
(يشترط أن يفصل) مدعى

القتل (ما يدعيه من همد  
وخطأ) وشبه عمد (واقتراد  
وشركة) فإن الأحكام

تختلف باختلاف هذه  
الأحوال (فإن أطلق  
استفصله القاضي) بما ذكر

لتصح بتفصيله الدعوى  
(وقيل يعرض عنه) ثلاثا  
ينسب إلى تلقين وفي الروضة

كأصلها في كلام الأئمة  
ما يشعر بوجوب الاستفصال  
وقال الماسرجسي لا يلزم

الحاكم أن يصح دعواه  
وهذا أصح أي فلا يلزمه  
الاستفصال فيكون أولى

(وأن يعين المدعى عليه  
فلو قال) في دعواه في  
جاعة حاضرين (قتله

أحدهم) فأنكروا وطلب  
تحليفهم (لم يحلفهم القاضي  
في الأصح) أي لا تحليف

لإيهام المدعى عليه والثاني  
يحلفهم أي يأمر بحلفهم  
للتوصل إلى إقرار أحدهم

من المكفر فلوليه بعد موته أن يكفر عنه بالاطعام لكنه بدل عن الصوم (قوله على ذلك) ومنه  
أن القياس لا يقع في الأصول وإنما يقع في الأوصاف كالإيمان للرقبة .

(كتاب دعوى الدم والقسم)

أي دعوى القتل والإيمان عليه وعبر بالدم للزومه القتل غالبا كما سيذكره وبالقسم لأنهما صارت حقيقة  
عرفية على الحسنيين بينما من جانب المدعى ابتداء كإسباتي (قوله وهي) أي لغة واصطلاحاً وقيل لغة اسم  
للأولياء (قوله وعبر عن القتل بالدم) لأنه لا قسم في غيره من الأطراف والجراحات والمعاين (قوله  
تستنجع) فسكوته عنها في الترجمة غير معيب (قوله في الباب) قال بعضهم فيه إيهام إلى أن التعبير به  
كان أنسب من التعبير بالكتاب الذي سلكه المصنف أي لأنه من جملة ما قبله (قوله يشترط الخ)  
الحاصل من الشروط ستة تعتبر في كل دعوى ولو بغير القتل كما يؤخذ من كلامه الآتي وهي كونها منفصلة  
ملزمة معلومة غير متناقضة من معين ملتزم على مثله وما خرج عن ذلك مستثنى لا يرد عليه (قوله أن  
يفصل) أي في غير القتل بالسحر لعدم الإطلاع عليه فيعمل بتغيير السحر (قوله من عمد الخ) أي مع  
وصفه الامن فقيه موافق للقاضي في مذهبه (قوله وشركة) أي وذكر عدد الشركاء ولو بغاية كقوله  
لا يزيدون على عشرة ويطلب المدعى عليه بحصته من ذلك العدد كالعشر من العشرة نعم أن أوجب  
القتل قودا لم يجتمع إلى عدد أوجب به على كل واحد (قوله الماسرجسي) بمهملتين مفتوحة فساكنة فيهم  
مكسورة عند الأسنوي أو مفتوحة عند السرخسي ثم سين مهملة (قوله فلا يلزمه الاستفصال) فهو مندوب  
وهو المعتمد كما أشار إليه بقوله فيكون أولى نعم أن كان الذي أغفله من الشروط امتنع استفصاله .

(فرع) كتب ورقة وقال أدعى بما في هذه الورقة كفي على المعتمد أن قرئت بحضرة خصمه  
(قوله أي لا تحليف) أشار إلى أنه لا يحلف واحدا منهم لعدم صحة الدعوى وفي شرح شيخنا أنه يحلفهم  
إذا كان لوث فاذا امتنع واحد منهم مثلا أقسم الولي عليه واستحق الدية وكذا لو حلفوا كلهم  
وظهر للولي تعيين واحد ولم ير فضة شيخنا الزياي تبالين حجر (قوله أي يأمر بتحليفهم) لاجابة  
إلى هذا التأويل على ذلك الوجه بل فيه إيهام أن القاضي لا يحلفهم بنفسه وليس مراداً فتأمل (قوله  
للتوصل الخ) فلا يحلفوا كلهم على هذا فافهم ما ذكر قبله قاله شيخنا البرملي أيضا فراجع (قوله وسائر المعاملات)

(كتاب دعوى الدم الخ)

شطر بيت موزون [قوله تستنجع الخ] أي فلا يعترض بعدم الترجمة عنها [قوله من عمد الخ] لا بد من تفصيل  
حقيقة العمد وغيره أيضا [قوله في جاعة حاضرين] عبارة الزركشي محل الخلاف إذا انحصروا والأفلاحي  
بقوله ولا يشكل بقصة خير لاحتمال أن تكون الدعوى على قوم معينين منهم .

(تفصيل) إنما قدر الشارح هذا ليعود عليه الضمير الآتي ولأن القسم في الدعوى على الغائبين مختلف  
فيها وإن كان الأصح ساءها [قوله لم يحلفهم] لعدم صحة الدعوى [قوله أي لا تحليف] لم يقل أي لم يأمر  
بحلفهم كما سيأتي نظيره فلا يوجبهم أن لهم الحلف من غير أمره بعد طلب الخصم [قوله والثاني يحلفهم] هذا يؤيد  
بصحة الوصية مبهمه [قوله ولا ضرر] أي بخلاف المدعى فعليه الضرر بعدم التحليف فلذلك أوجبنا قال  
في الوسيط استشكلت اليمين الردودة على الدعوى المبهمه [قوله بخلاف الخ] ولو نشأت تلك المعاملة عن  
وكيله أو وليه أو مورثه أو عبده ومات المعامل فهل يجري الخلاف أولا لمكون أصلها معلوما محل نظر

(ويجوز أن في دعوى غصب وسرقة وانلاف) على أحد حاضرين بخلاف دعوى اقترض والبيع وسائر المعاملات لأنها تنشأ باختيار  
للمتأقدين وشأنها أن يضبط كل منهما صاحبه (وإنما تسمع) الدعوى (من مكث) أي بالغ عاقل

(مقدم) كاذبي بخلاف الحربي (على مثله) أى مكاف ملزم ومنه فى الشقين محجور بسفه أو فلس (ولو ادعى) على شخص  
(انقرضه بالقتل ثم ادعى على آخر) (١٦٤) الشركة أو الافراد (لم تسمع الثانية) لأن الأولى تكذبها ولا يمكن

من العود الى الأولى لأن الثانية تكذبها (أو) لهى (عمدا ووصفه بغيره لم يبطل أصل الدعوى فى الأظهر) لأنه قد يظن ما ليس بعمد عمدا فيعتمد وصفه والثانى يبطل لأن فى دعوى العمد اعترافا براءة العاقلة (وتثبت القسامة فى القتل بمحل لوث) بالثلاثة (وهو) أى اللوث (قرينة لصدق المدعى بأن وجد قتيل فى محلة أو قرية صغيرة لأعدائه أو تفرق عنه جمع) ولو لم يكونوا أعداءه وفى الروضة كأصلها وصف محلة بمنفصلة عن بلد كبير (ولو تقابل صفان لقتال واقتلوا) وانكشفوا عن قتيل (من أحد الصنفين) (فان التحم قتال بينهما أو وصل سلاح أحدهما الى الآخر كفى الروضة وأصلها) (فلوث فى حق الصنف الآخر وإلا) أى وان لم يتحتم قتال ولا وصل سلاح (فلوث) فى حق صنفه (أى القتييل) (وشهادة العدل) الواحد بأن شهد أن زيدا قتل فلانا (لوث وكذا عبيد أو نساء) أى شهادتهم

خرج بها الوصية والاقرار والمصلحة والسكوة والنفقة ونحوها فتسمع فيها الدعوى بالمجهول (قوله ملزم) فيه زيادة على ما قبله لشموله للسكران وفى الأول شمول للعاهد والمؤتمن والمراد التزامه حالة الدعوى وان لم يكن ماترنا قبلها حال الجناية مثلا (قوله ومنه محجور بسفه) (أورق) أو فلس فتسمع عليهم وليس منه صبي ومجنون نعم تسمع عليهما لمن معه بيعة كما سيأتى (قوله لم تسمع الثانية) نعم ان صدقه الثانى وكان قبل الحكم بالأولى سمعت الثانية للاقرار وبطلت الأولى (قوله ولا يمكن من العود الى الأولى) أى ان كان قبل الحكم بها والا عمل بمقتضاها ولا تسمع الثانية (قوله أو ادعى عمدا ووصفه بغيره) هو مثال والمراد مخالفة وصفه لدعواه (قوله لم يبطل أصل الدعوى) وهو دعوى القتل مثلا (قوله لأنه قديظن) يفيد أنه لا فرق بين من يخفى عليه وبغيره (قوله فيعتمد وصفه) وتتم به الدعوى مع الأصل المذكور ولا يحتاج الى تجديد دعوى.

(قوله) تقدم أنه يشترط للدعوى أن تكون ملزمة فلا تصح دعوى اقرار بشيء أو به أو يبعه حتى يقول فى الهبة وقبضتها باذن الواهب وفى غيرها يلزمه التسليم الى نعم يقول السفه فى دعوى المال ويلزمه التسليم الى وليه لعدم محبة نصره فى الأموال (قوله بمحل لوث) فلا يكون القاتل معلوما يمينه أو اقرار (قوله وهو) أى شرعا وأما لغة فهو الضعف وقيل القوة أو هو من الأضداد (قوله قرينة) ولو حالية أو مقالية كالحسية المذكورة (قوله قتييل) وكذا بعضه ان علم موته أو الفليس لو نأفليس من اللوث عدم وجود شخص دخل دار غيره مثلا ولو وجد بعضه فى محل وبعضه فى آخر فالولى أن يقسم على كل منهما أو أحدهما (قوله لأعدائه) أى فى دين أو دنيا وهو متعلق بقرينة ومحلة لكن يشترط على المعتد أن لا يسأ كنهم غيرهم ولو من غير أصدقائه وأهل (قوله جمع) أى محصورون ولو بارادته على المعتد (قوله بمنفصلة) وهو المعتد والافسكالقرينة المذكورة أولا (قوله تقابل) بالموحدة للنسبة لقوله اقتال (قوله واقتلوا) ذكره لقوله وانكشفوا وفيه حوازة مع ما بعده فتأمل (قوله أو وصل سلاح) ولو من نحو نبل (قوله فلوث فى حق الصنف الآخر) أى ان ضمنوا والا كأهل عدل مع بقاء فلا (قوله وشهادة العدل) أى اخباره بغير لفظ شهادة وكذا ما بعده فلا يكون لو نأ مع لفظ الشهادة فى القتل العمد الهدران بعد الدعوى بل يحلف يميناً واحدة ويستحق المال (قوله بأن شهد) ولو قبل الدعوى (قوله أن زيدا) أو أحد هذين (قوله وكذا عبيد أو نساء) ويكفى عبد أو امرأة ويعلم من هذا أن العدل فيما قبله هو عدل الشهادة تأمل (قوله وقول فسقة وصبيان وكفار) قال شيخنا فلا بد من ثلاثة فأكثر من كل صنف واعتمد شيخنا الرملى الاكتفاء بواحد كإمام

[قوله ملزم] هذا يفنى عن التكليف ويكون شاملا للسكران فلا اقتصر عليه كان أولى ثم هذا الشرط وغيره انما يبرع عند الدعوى ولو كان قائما عند الجناية [قوله أو عدو وصفه بغيره] قال الزركشى مثله عكسه وفيه خلاف أيضا [قوله أصل الدعوى] وهو مطلق القتل [قوله والثانى يبطل] أى فلا يعتمد وصفه ولا يمكن من الرجوع للعهد [قوله قرينة] حالية أو مقالية [قوله لأعدائه] الضمير فيه يرجع الى كل من قوله محلة أو قرية [قوله لأعدائه] محل هذا اذا كان يدخلها غير أهلها والافليس بشرط صرح به فى الزوائد قال ابن الرفعة لأنها تكون حيثئذ شبيهة بالدار التى تفرق أهلها عن قتييل [قوله واقتلوا] انظر هذا مع قوله الآتى والا [قوله قتل فلانا] أى ولو بعد الدعوى [قوله لوث] قال الماوردى لو كانت شهادتهم فى قتل خطأ أو شبه عمد لم يكن لو نأ بل يحلف معهار يستحق المال [قوله لا حتمال التواطؤ] رد بأن ذلك كاحتمال الكذب فى شهادة العدل [قوله وكفار]

لان اتفاهم على الاخبار عن الشيء يكون غالبا عن حقيقة والثاني قال لا اعتبار بقولهم في الشرع والثالث قول الكفار ليس بلوث (ولو ظهر لوث) في قتيل (فقال أحد ابنيه قتله

(١٦٥)

اللوث وفي قول لا) يبطل فيحلف المدعي على هذا دون الأول (وقيل لا يبطل) اللوث (بتكذيب فاسق) لأن قوله غير معتبر في الشرع وهذا يخص اقولين بالعدل والأصح لا فرق (ولو قال أحدهما قتله زيد ومجهول وقال الآخر) قتله (عمرو ومجهول حلف كل على من عينه وله ربع الدية) لا اعترافه بأن الواجب نصف الدية وحصة منه نصفه (ولو أنكر المدعي عليه اللوث في حقه فقال لم أكن مع المتفرقين عنه) أي القاتل (صدق يمينه) وعلى المدعي اليمين (ولو ظهر لوث بأصل قتل دون عمد وخطأ) وشبه عمد (فلا قسامة في الأصح) لأنه لا يفيد مطالبة القاتل ولا العاقلة والثاني قال بظهوره خروج الدم عن كونه مهذرا (ولا يقسم في طرف) وجرح (واتلاف مال الا في عبد في الأظهر) بناء على الأظهر السابق أن العاقلة تحمله ومقابله مبنى على أنها لا تحمله وعدم القسامة فيما ذكر لأنها خلاف القياس يقتصر فيها على

(نفيه) من اللوث الشروع على السنة العام والخاص بأن فلانا قتله ونحو أمرضته بسحري ونحو تطلق نوبه ونحو سيفة بدم وتحرك يده بنحو سيف وليس هناك نحو سبع ووجود عدو وليس ثم رجل آخر لا وجود رجل عنده بلا سلاح ولا تطلق يد ولو اعدو ولا قالوا قال قتلي فلان أو جرحني أودى عنده لا احتمال ارادة ضرره لعداوة مع خطر القتل وبذلك فارق محبة اقراره بالمال ونحوه ولو لوارث (قوله) وكذبه الآخر) أي صريحا والأفلا يبطل وما هنا في الحاضر وسيأتي الغائب (قوله بطل اللوث) نعم بحث البلقيني أنه لو شهد عدل بخطأ أو شبه عمد بعد دعوى أحدهما لم يبطل اللوث بتكذيب الآخر قطعا فلمن لم يكذب أن يحلف خسين يميناً ويستحق (قوله وله ربع الدية الخ) فلو قال كل منهما المجهول غير من عينه أخى رد كل ما أخذه لتكاذبهما ولكل تحليف من عينه وان قال كل منهما المجهول من عينه أخى حلف كل خسين يميناً أخرى عليه وله كمال نصف الدية وان قال أحدهما شيئا ما ذكر دون الآخر فلكل حكمه (قوله صدق يمينه) وهي يمين واحدة وقال شيخنا خسون وفيه نظر لأنها لدفع اللوث (قوله وعلى المدعي اليمين) بأنه كان حاضرا قتله فان أقامها وأقام هو يمينه بغيبته قدمت هذه ان اتفقا على سبق حضوره على غيبته والاسقطنا ولو أقام المدعي عليه وحده يمينه بغيبته سمعت وان اقتصر على قولها كان غائبا (قوله ولو ظهر لوث) بشهادة عدل مثلا ولو بعد دعوى مفصلة (قوله فلا قسامة) ولا يحلف مع شاهد لو كان لعدم مطابقتها للدعوى (قوله يمينه) وهي خسون يميناً في الطرف والجرح ويمين واحدة في المال (قوله وهي) أي القسامة أي حقيقة عراها (قوله أن يحلف المدعي) أي ابتداء خسين يميناً والأفلا تسمى قسامة (قوله على قتل) ولو لكافر أو أتى أو جنين أو عبد أو أمة كافر (قوله خسين يميناً) وحكمة كونها خسين أن الدية تقوّم بألف دينار أو أنها ألف دينار على القديم السابق وقد طلب التغليظ في عشرين ديناراً فجعلوا لكل عشرين دينارا يميناً قال بعضهم وفي هذه المحكمة نظر من وجوه لأن دية المرأة على النصف من ذلك وأن دية الكافر على الثلث منه أو أقل وأن دية المرأة الكافرة على قدر السدس منه أو أقل وأن الفرة على نصف العشر منه وأن قيمة

هذا القسم لا تقبل روايتهم بخلاف العيب والنداء فلذلك أفرد كلا عن الآخر [قوله بطل اللوث] فتتحول اليمين على المدعي عليه [قوله وفي قول لا] أي كسائر الدعاوى [قوله والثاني قال بظهوره الخ] رجحه في المطلب وقال إنه ظاهر النص لاسيما اذا قلنا الوجوب بإلحاقه ابتداء وعرض ذلك بكلام قتله عن الرافعي محضه أنه اذا ثبت الكذب في حق جماعة جاز تعيين بعضهم فكما لا يعتبر ظهوره فيما يرجع الى الأفراد والشركة كذلك صفة القتل من عمد وغيره قال وعليه يحكم بالأخف وهو الخطأ لكن تكون الدية في ماله ونقل الزركشي عن التهذيب مثله ثم قال فظهر بهذا فساد عبارة المتن بل متى ظهر اللوث وفصل الولي سمعت الدعوى وأقسم قطعا وان لم يفصل لم تسمع الدعوى على الأصح ولا يقسم والثاني تسمع وثبت القسامة فيجب المدعي عليه حتى يبين صفة القتل فان قال ما قتله عمدا لزم دية الخطأ في ماله اهـ [قوله وجرح] أي ومعنى [قوله لأنها الخ] وأيضا فالنفس أعظم حرمة بدليل الكفارة [قوله أن يحلف] أي ابتداء فخرج حلفه بعد نكول المدعي عليه حيث لا لوث وخرج بقوله المدعي حلف المدعي عليه حيث لا لوث أو بعد نكول المدعي في اليمين في كل ذلك خسون ولا يسمى قسامة [قوله على قتل ادعاه] يفيد

مورد النص وهو النفس ففي غيره القول قول المدعي عليه يمينه مع اللوث وعدمه (وهي) أي القسامة (أن يحلف المدعي على قتل ادعاه خسين يميناً) لحديث الصحيحين بذلك المخصص لحديث البيهقي اليمين على المدعي واليمين على المدعي عليه (ولا يشترط موالاتها على المذهب) وقيل وجهان أحدهما يشترط

لأن لها أثر في الزجر والردع  
والأول نظر إلى أنها حجة  
كالشهادة لجوز قهر بقها  
في خمسين يوما (ولو تخلها  
جنون أو اغشاء بنى) بعد  
الافاقه وان اشترطت الموالاة  
قيام العذر (ولو مات)  
قبل تمامه (لم يمين وارثه على  
الصحيح) والثاني صححه  
الروائي (ولو كان للقتيل  
ورثة وزعت) الخمسون  
(بحسب الارث وجبر  
الكسر وفي قول يحلف  
كل) منهم (خمين) لأنها  
كيمين واحدة في غير  
القسمات من جماعة والفرق  
بأن الواحدة لا تنبعض  
ظاهر (ولو نكل أحدهما)  
أى الوارثين (حلف الآخر  
خمين) وأخذ حصته (ولو  
غاب) أحدهما (حلف  
الآخر خمسين وأخذ  
حصته) لأن الخمسين الحجة  
(والا) أى وان لم يحلف  
الحاضر (صبر للغائب)  
حتى يحضر فيحلف معه  
ما يخصه ولو حضر الغائب  
بعد حلفه حلف خسا  
وعشرين كما لو كان حاضرا  
ولو كان الوارث غير حائز  
حلف خمسين ففي زوجه  
وبنت تحلف الزوجه عشرا  
والبنت أربعين

الرفيق قد لا تنفي به أراها تزيد على الهدية وأن الأيمان هنا واجبة وأن التغليب لا يكون بأيمان مستقة  
يقال ان الحكمة بالنسبة لهدية الكامل ولا يلزم اطرادها وكونها بأيمان مستقة لفظ أمر القتل فتأمل .  
(نليه) يجب في كل يمين أن تفصل كادى من عمد أو شبهه أو خطأ أو افراد أو شركة وقال الخطيب ان  
ذلك مندوب لأن يمينه منزلة على دعواه فيكفى أن يقول والله ان فلانا أو هذا قتل فلانا أو هذا ولا يكفي أن  
يكسر لفظ والله وحده اتفاقا (قوله ولو تخلها جنون أو اغشاء بنى) وكذا عول خاص وعوده فان عاد غيره  
استؤقت (قوله لم يمين وارثه) بخلاف ما لو مات المدعى عليه قبل تمام أيمان توجت عليه فان وارثه يمين  
لأنها أيمان نفي فتفيد مطلقا (قوله والثاني يمين الح) قياسا على ما لو أقام شاهد ثم مات فأقام الوارث شاهدا  
بعد موته والفرق ظاهر (قوله بحسب الارث) ولو عاتلا في زوج وأختين لأب وأختين لأم يحلف الزوج  
ثلاثة أسباع الخمسين يعنى ثلثا سبعة عشر يمينا وكل من الأختين لأب اثني عشر يمينا لأن لها تسعين من  
أربعة أسباعها والأختان للأم اثني عشر يمينا كل واحدة ستة أيمان لأن لهما قدر تسعينهما ويكمل  
المنكسر في الجميع وهذا في الارث المتيقن أما في الشك فيحلف الأكثر يأخذ الأقل ففي ابن واضح وله  
خنتي يحلف الواضح ثلثي الخمسين أو بعاد ثلاثين يمينا ويأخذ نصف المال ويحلف الخنتي نصف الأيمان  
ويأخذ ثلث المال ويرقب الباقي على المدعى عليه إلى البيان أو الصلح ولا تعاد القسمة بعد البيان فيعطى  
الباقي لمن تبين أنه له بلا يمين ولو كان خنتين حلف كل أو بعاد ثلاثين يمينا ثلثي الخمسين مع الجبر ويأخذ  
ثلث المال وفي الباقي مأمور . (فرع) لو رثته بنون ثلاثة حلف كل منهما ثلث الخمسين سبعة عشر  
فان لم يحضر الا واحد ولم ينظر حضور الاثنين حلف خمسين وأخذ ثلث الدية فان حضر آخر حلف  
خسا وعشرين وأخذ الثلث أيضا فان حضر الآخر حلف سبعة عشر فكل واحد يحلف بقدر  
ما يخصه لو كان حاضرا مع من قبله قاله ابن حجر وغيره ولو أراد أحد الحاضرين أن يحلف الخمسين  
مكن من ذلك قاله العبادي (قوله ولو نكل الح) وإنما لم تبطل القسمات لأن نكوله ليس تكذيبا وإنما  
يبطالها التكذيب (قوله ولو غاب أحدهما) أو جن أو كان صغيرا (قوله حلف الآخر) أى الحاضر خمسين  
فلو تبين موت الغائب قبل حلفه وكان وارثا للغائب أخذ الباقي بلا إعادة حلف وان مات بعد حلف الحاضر  
فلا بد من أن يحلف قدر حصه الغائب ويأخذها (قوله وان لم يحلف الحاضر) ولو مع امتناعه بأن قال  
لا أحلف الا قدر حصتي لأن امتناعه ليس تكذيبا كما مر (قوله صبر للغائب) وإنما لم يكتف بالأيمان في  
غيته بخلاف إقامة البيعة لأن البيعة حجة عامة (قوله تحلف الزوجه عشرا والبنت أربعين) لأن لهما  
خمس من الثمانية هذا ان لم يكن رد لانتظام بيت المال والاحلف الزوجه سبعة أيمان بجبر المنكسر  
لأن لها ثمن الخمسين لعدم الرد عليها وهو ستة وربع وحلفت البنت أربعة وأربعين بالجبر لأن لها الباقي  
فرضا ورثا وفي زوجه مع بيت المال تحلف الزوجه خمسين وتأخذ الربع ولا يثبت حق بيت المال بحلفها بل  
ينصب الامام مستغرا يدهى على المنسوب اليه القتل ويحلفه خمسين يمينا فان حلف لم يطالب بغير حصه الزوجه  
أنه لا بد من التعرض في اليمين لما فصل في الدعوى وينبغي أن يكتب بقوله مثلا القتل المدعى به [قوله لأن لها  
أثر الح] وأيضا كالمعان وفرق بتعلق الاحتياط في اللعان من حيث الأنساب والعقوبة [قوله والثاني صححه  
الروائي] وجهه القياس على توزيع الأيمان على الورثة لأنه ينافى الحقيقة فالبناء على يمين المورث أولى  
[قوله وجبر الكسر] فلو حلف تسعة وأربعين ابنا حلف كل واحد يمينين وإنما كان كذلك لأنها  
لو أسقطناه نقص نصاب القسمات [قوله وفي قول يحلف] هما مبذان على أن الدية ثبتت للوارث  
ابتداء أولا [قوله ولو نكل الح] يريد بهذا أن التوزيع مقيد بعدم نكول بعضهم وعدم غيته



(والذهب أن يمين المدعى عليه بلاوث و) اليمين (المردودة) منه (على المدعى أو) المردودة بشكول المدعى (على المدعى عليه مع لوث واليمين مع شاهد خسون) لأنها يمين واحدة في الأربع لأنها (١٦٧) ليست مما ورد فيه النص بالتحسين

وفي الأولى طريقة قاطعة بالأول أسقطها من الروضة وفي الثالثة طريقة قاطعة بالأول هي الراجعة بقوله المذهب للمجموع (ويجب بالقسامة في قتل الخطأ وشبه العمدية على العقلة) مخففة في الأول ومغلظة في الثاني كما تقدم (وفي العمد على القسم عليه) ولا قصاص فيه في الجديد (وفي القديم) فيه (قصاص) كما في غير القسامة وفرق الأول بضعفها (ولو ادعى عمدا بلاوث على ثلاثة حضر أحدهم أقسم عليه خسين وأخذ ثلث الدية فان حضر آخر أقسم عليه خسين) (كأول) (وفي قول خسا وعشرين) كما لو كان حاضرا يحلف عليهما خسين قال الرافعي في الحر وغيره بحثا هذا الخلاف (ان لم يكن ذكره) أي الثاني (في الأيمان) السابقة (والا) أي وان كان ذكره فيها (فينبغي الاكتفاء بها بناء على صحة القسامة في غيبة المدعى عليه وهو الأصح) كاقامة الينة ومقابله وجه بضعف القسامة والثالث اذا حضر يقاس بالثاني فيما ذكر فيه

وان امتنع من الحلف حبس الى أن يحلف أو يقر لأن المسخر لا يحلف (قوله أن يمين المدعى عليه) وان تعدد في حلف كل واحد خسين يميناً (قوله من) أي المدعى عليه أي وان تعدد كما مر وظاهره سواء كان الذي رد كاهم أو بعضهم فراجع (قوله على المدعى عليه) وله ردّها على المدعى الناكل لأنها غير الأولى الأصلية عليه وكذا اليمين مع الشاهد لما ذكر وبذلك فارقت القسامة غيرها (قوله وتجب بالقسامة دية) عليه في العمد وعلى عاقفته في غيره وخرج بها اليمين المردودة فيجب بها القصاص على المعتمد لأنها كالأقرار أو كالينة (قوله ولا قصاص فيه في الجديد) لخبر البخاري ما أن تدوا صاحبكم أو تؤذونوا بحرب من الله وأما خبر تحلفون وتستحقون دم صاحبكم فالمراد بدل دمه جعابين الدليلين وقدم الأول لصراحته وأخذ الهبة والدم يطلق عليها وعلى النقود (قوله في غير القسامة) استدبل بالقياس دون الحديث لما تقدم (قوله كالأول) لكن بلا تجدد دعوى وأما حلفه خسين لأنه لم يتعد بل هو مدع واحد وحلفه على الحاضر الأول من المدعى عليهم لا يفيد وجوب استحقاقه على من بعده فهو تجدد استحقاق واذا حضر المدعى عليه الثالث من الثلاث حلف عليه كالذي قبله خسين أيضاً ما ذكر ولذلك لو ذكر الاثنين الغائبين في حلفه على الأول أو ذكر الثالث في حلفه على الثاني لم يحتج إلى إعادة الحلف على من ذكره كما قاله الرافعي وتبعه المصنف بقوله ان لم يكن الخ (قوله قال الرافعي الخ) هو إشارة إلى أن القيد المذكور ليس من كلام الأصحاب وفيه اعتراض على المصنف حيث ساقه مساق المذهب (قوله وهو الأصح) هو المعتمد (قوله يقاس الخ) فيحلف خسين على مقابل الأصح ان ذكره وعلى الأصح ان لم يذكره ولا يحلف على الأصح ان ذكره (قوله ومن استحق الخ) ذكره توطئة لما بعده لعله مما مر في حلف المدعى وخرج به من ارتد بعد أن جرح غيره ومات مرتدا فلا يقسم عليه لأن ماله في (قوله من وارث) ولو كافرا ومحجورا (قوله ولا يقسم سيده) نعم ان عجز نفسه قبل الحلف حلف سيده لأنه المستحق الآن ولو أوصى لأم ولده مثلاً بقيمة عبده ان قتل فالحلف الوارث بعد دعواه أو دعوى الموصى له وهو غير مستحق فعمل أن الحالف قديكون غير مدع أو غير مستحق نعم قال ابن الرفعة لو كمل الموصى به في يد الموصى له فهو الحالف جزماً فراجع

[قوله المردودة على المدعى] قال الزركشي فيه إشارة إلى أنه اذا نكل المدعى عن القسامة في محل اللوث فردت اليمين على المدعى عليه فنكل أنها رد على المدعى مرة ثانية ثم نقل عن الرافعي معنى ذلك وأن السبب الممكن للمدعى من الحلف أو لا اللوث والسبب الممكن هنا النكول فصار تعدد السبب كتعدد الخصومة [قوله مع لوث] يرجع إلى قول الشارح المردودة [قوله هي الراجعة] أي لقوله صلى الله عليه وسلم أفترئكم يهود بخسين يميناً قال القاضي في هذه المسئلة وأما يحلف يعني المدعى عليه بعد تجديده الدعوى هذا اذا كان واحداً ولو كان واجاعة حلف كل خسين بخلاف تعدد المدعى والفرق أن كلام المدعى عليهم ينفي عن نفسه القتل المدعى كما ينفيه العمد واذا تعدد المدعى لا يثبت كل واحد لنفسه ما يثبت الواحد لو انفرد [قوله قصاص] أي شرطه [قوله كما في غير القسامة] منه تعلم أنه لو كان واجاعة قتل في القديم ثم قوله أولاً بالقسامة يخرج به اليمين المردودة على المدعى فان القصاص يثبت بها لأنها كالأقرار والبيعة [قوله فان حضر آخر أقسم عليه] قال الزركشي ادعى وأقسم عليه . أقول وهذا فيه نظر يعرف من قول المتن ادعى على ثلاثة ومن بحث الرافعي الآتي [قوله بحثا] منه تعلم أن كلام المناج موهم [قوله وجه بضعف الخ] عبارة غيره لأن اللوث ضعيف فلا ينض قريئة حتى يسلم من قدح الخصم [قوله ومن استحق بدل الدم أقسم] خرج ما لوجرح

(ومن استحق بدل الدم أقسم) من وارث أو سيد (ولو) هو (مكاتب يقتل عبده) ولا يقسم سيده بخلاف ما اذا قتل عبد المأذون له فان السيد يقسم دون المأذون له (ومن ارتد)

قبل أن يقسم (فالأفضل تأخير أقسامه ليسم) فانه لا يتورع عن اليمين الكاذبة (فان أقسم في الردة صرح) أقسامه (على المذهب) لأن الحاصل به نوع اكتساب لئلا فلا يمنع منه (١٦٨) الردة كالاكتساب وغيره قال الرافعي هذا هو المشهور وعن المزني وحكي قولا

(قوله قبل أن يقسم) فهو انما ارتد بعد موت الجريح كما تقدم (قوله قال الرافعي الخ) يفيد أن في المسئلة قولين أو نصا وعجزا فلا يناسب التعبير بالمذهب وفي الزركشي أن الخلاف طرق وانما ذكر المصنف أحد طريقين وهي عامة أي سواء قلنا بزوال ملكه أولا والثانية ان قلنا بزوال ملكه لم يحلف أو بعدم زواله حلف وعلى هذا فتعير المصنف بالمذهب صحيح وكان حق الشارح التنبيه عليه فراجع (قوله ينصب) أي وجوبا (قوله ويحلفه) فان لم يحلف حبس الى أن يقرأ ويحلف كما مر ولا يحلف المنصوب .  
(فصل) فيما يثبت به موجب القود والمال (قوله بكسر الجيم) لأنه بمعنى السبب المترتب عليه ذلك وهذا الترتيب يقال له الموجب بفتح الجيم وبذلك علم أن المراد بالايجاب ترتيب الحكم المذكور فيجوز العفو أو يندب فتأمل (قوله القصاص) أي في النفس أو عضو أو جرح كالوضحة قال شيخنا ولا يقبل غير الرجال في الموضحة وان أوجب مالا فراجع (قوله باقرار) ولو حكما فيشمل اليمين المردودة كما مر (قوله أو شهادة عدلين) ومثلها علم الحاكم (قوله من قتل) أي خطأ أو شبه عمد أو عمدا لا قود فيه كقتل الوالد ولده (قوله موجب المال) ان ادعاه وهو ما عدا القتل العمد (قوله ولا يثبت الأول بالأخيرين) ولو تبعنا فلوا دعي بمال أو قصاص وأقام رجل وامرأتين ثبت له المال دون القصاص (قوله ولو عفا الخ) سواء قبل الدعوى أو بعدها والخلاف في الثانية ولا يقبل في الأولى قطعا وفي ابن حجر عكس ذلك وتبعه شيخنا في شرحه ولعله سهو (قوله لم يقبل) نعم ثبت بذلك لو ثبت فلها الحلف . مع (قوله لأن العفو الخ) وبهذا فارق السرقة فانها ما يثبتان فيها معا ولو أقام بعد هذا العفورجلين قبلا (قوله بهاشمة قبلها ايضاح) أي شهد بهما معا وهما من شخص واحد في مرة واحدة والابن كانا من شخصين أو في مرتين من شخص ثبت أرش الهاشمة بذلك (قوله وهو مخزج) أي من نصه فيما لو نفذ السهم من شخص الى آخر حيث عدت جائزة ثانية وأجيب بأن هذا خطأ فتأمل

مسلمنا فارتد ومات فلا يقسم وليه لأن ماله فيه [قوله على المذهب] قال الزركشي اختلفوا على طريقين احدهما تنزيل قسامته على الخلاف في ملكه ان قلنا لم يزل اعتد بها والا فلا والثانية الاعتداد بها مطلقا وهو الصحيح لأنه لا يمنع الاكتساب ثم قال بصورة المسئلة أن يرتد بعد موت المجروح والا فلا قسامة لعدم الارث ولوعاد الى الاسلام اعتبرنا ماصدر في الردة من القسامة .

(فصل : انما يثبت الخ) [قوله باقرار] أي ولو حكما فيشمل الحلف بعد النكول نعم قد برد حكم القاضي [قوله عدلين] خرج الرجل والمرأتان أو اليمين فان ذلك لا يثبت القصاص بل وعند الشهادة بذلك لا يثبت المال أيضا بخلاف نظيره من السرقة فان المال يثبت وان تخلف القطع لأن الشهادة المعتبرة هناك كما ثبت القطع ثبت المال ولا كذلك هنا لأن الواجب القود عينا أو أحدهما لا بعينه ثم لا يخفى أن شهادة المرأتين والرجل وان لم تقبل تثبت لونا [قوله لأن العفو الخ] مبنى على أن الواجب القود عينا أما لو قلنا الواجب أحدهما لا بعينه فبالعفو يكون الواجب المال فتقبل الشهادة ولذا قال الزركشي ان الثاني مفرع على هذا (قوله وهو مخزج الخ) ايضاح ذلك أن الشافعي رضى الله عنه كما نص هنا على ما تقدم نص فيما لو مرق السهم من زبدالى عمرو أنه يثبت الخطأ في عمرو ورجل وامرأتين فقبل قولان بالنقل والتخرج والمذهب تقرير النصين والفرق أن الجنابة هنا متحدة فاحتياط لها [قوله أرشها] أي الهاشمة وأما الموضحة فلا يثبت قودها ولا أرشها وقيل يثبت أرشها .  
(فرع) لو ادعى رجل قصاصا ومالا فشهد له بذلك رجل وامرأتان قبلت في المال ولا يمنع من الرد في القصاص .

عجزا ولو منصوصا أنه لا يصح (ومن لا ورث له) خاصا (لا قسامة فيه) لأن تخليف عامة المسلمين غير ممكن ولكن ينصب القاضي من يدعى على من ينسب اليه القتل ويحلفه

(فصل : انما يثبت موجب للقصاص) بكسر الجيم من قتل أو جرح (باقرار) به (أو شهادة عدلين) به (و) انما يثبت موجب (المال) من قتل أو جرح (بذلك) أي باقرار به أو شهادة عدلين به (أو رجل وامرأتين أو) برجل (ويمين) ولا يثبت الأول بالأخيرين ولا الثاني

بامرأتين ويمين وهذه المسائل من جملة ما يأتي في كتاب الشهادات فذكرت هنا تبعا للشافعي ورضي الله عنه (ولو عفا) من القصاص (ليقبل للمال رجل وامرأتان) أو رجل ويمين (لم يقبل) في ذلك (في الأصح) لأن العفو انما يعتبر بعد ثبوت موجب القصاص ولا يثبت بمن ذكر والثاني يقبل لأن القصد المال ولو شهد هو ومها أي الرجل والمرأتان (بهاشمة قبلها

[قوله]

ايضاح لم يجب أرشها) أي الهاشمة (على المذهب) لأن الايضاح قبلها الموجب للقصاص لا يثبت بمن ذكر وفي قول من طريقة وهو مخزج يجب أرشها لأنه مال ومثل المرأتين اليمين

(وليصرح الشاهد بالمدعى) بفتح العين كاهتل (فلو قال ضربه بسيف فجرحه فبات لم يثبت) قتله (حتى يقول فبات منه أوفقه) لا احتمال موته ان لم يقل ذلك بسبب غير الجرح (ولو قال ضرب رأسه فأدماه أو فأسالدمه ثبت دامية) بذلك ولو قال فسالدمه لم يثبت لا احتمال سيلانه بغير الضرب (ويشترط لموهجة ضربه فأوضح عظم رأسه وقيل (١٦٩) يكفي فأوضح رأسه) لفهم المقصود

منه وهذا جزم به لولا في الروضة كأصلها ثم ذكر ما قبله عن حكاية الامام والغزالي وعبر فيه في المحرر بالأقوى (ويجب بيان محلها وقدرها) أى الموهجة (ليمكن قصاص) فيها (ويثبت القتل بالسحر باقرار لا بينة) لأن الشاهد لا يعلم قصد الساحر ولا يشاهد تأثير السحر والاقرار أن يقول قتله بسحري فان قال وسحري يقتل غالبا فاقرار بالعمد أو يقتل نادرا فاقرار بشبه العمد أو قال أخطأت من اسم غيره الى اسمه فاقرار بالخطأ وفي الأول القصاص وفي الأخيرين الدية في حال الساحر لا العاقلة إلا أن يصدقوه لأن اقراره عليهم لا يقبل (ولو شهد لمورثه) غير أصله وفرعه (بجرح قبل الاندمال لم يقبل) لأنه لومات كان الأرض له فكأنه شهد لنفسه (و بعده يقبل) لاتقاء التهمة (وكذا) لو شهد له (بمال في مرض موته) يقبل (في الأصح) والثاني

(قوله وليصرح) أى وجوبا (قوله لم يثبت قتله) لكنه لو ثبت تقدم (قوله فبات منه) أو فبات مكانه على المعتمد أو أنهر دمه فلو قال ابتداء أشهد أنه قتله كفى أيضا (قوله وقيل يكفي) هو المعتمد في علمي لا يعرف مدلول الايضاح الشرعى وإلا فلا كذا قاله شيخنا الرملى قال بعضهم وهذا جمع بين الوجهين لكن يلزمه حالة الخلاف (قوله ليكن قصاص فيها) فان أوجبتمالا وجب بيان محلها من كونه من الوجه أو الرأس أو غيرهما ولا يجب ذكر القدر في الأول لأن الأرض لا يختلف به ويجب في الثاني لاختلاف الحكومة قاله شيخنا فراجع (قوله بالسحر) وهو لغة صرف الشيء عن وجهه وشرعا مزاولاة النفوس الحبيثة بأقوال وأفعال ليدشأ عنها أمور خارقة للعادة وهو مذهب أهل السنة أنه حق وله حقيقة وأنه يؤلم ويمرض ويقتل ويفرق ويجمع وتعليمه حرام إلا التحصيل نفع أول دفع ضرر أو للوقوف على حقيقته واختلاف هل فيه قلب أعيان والأرجح لا والفرق بينه وبين الكرامة والمهجزة توقفه على المزاولاة المذكورة وتوقف المهجزة على التحدى وعدم توقف الكرامة على شيء نعم قالوا إن السحر والكرامة لا يظهران إلا على يد الفساق وفيه نظر فان كتب القوم مشحونة بذكر الكرامات عنهم (قوله فان قال الخ) وكذا لو قال قتله بالنوع القلاني وشهد عدلان بأنه يقتل غالبا فان قال لا يقتل غالبا فبشبه عمد ولو قال أمرضته بسحري فلم يمت به فهو لو ثبت فيقسم الولي ويأخذ الدية ولو لم يمت شيئا بل اقتصر على قتله بسحري وجب عليه دية خطأ جلا على اليقين وخرج بالسحر القتل بالحال أو بالعين فلا قود ولا دية ولا كفارة فيهما وقدمهما يتعلق بالعين في فصل الكفارة أيضا ويلحق بهذين القتل بنحو أسماء الله تعالى (قوله ولو شهد) أى الوارث وقت شهادته وإن لم يكن وارثا قبله أو بعده (قوله كان الأرض له) أى أصالة فلا يردهم الصحة مع دين مستغرق (قوله وفرق الأول بأن الجرح الخ) وكذا يفرق بأن المال يجب حالا (قوله العاقلة) أى الذين هم في محل التحمل ولو فقراء لأن الغنى متوقع كل وقت كالولاية بخلاف الأبعد اذا وفى الأقرب لم يمتد توقع الموت كذا قالوا هنا وهو مخالف لما قالوه في عدم صحة رهن المدبر وعلوه بقرب الموت فراجع (قوله في المجلس) قال شيخنا الرملى أو بعده وأشار بقوله مبادرة الى أنها أخبار لاشهادة وقائدها توقف الحاكم عن الحكم ندبا فله الحكم من غير توقف حيث علم باستمرار الولي على تصديق الأولين (قوله فان صدق الولي الأولين) أى دام على تصديقهما حكم بهما وكذا أول يكذبهما

[قوله قتله] خرج الجرح فانه ثبت بذلك وحيفه ذلولى اذا زعم بعد ذلك أن الموت منه أن يحلف خسين يمينا وتثبت الدية ولو أنكر الجاني كون الموت من الجرح فان الولي هو المصدق [قوله ويشترط لموهجة الخ] أى أمران الأول ما قاله الثاني ما في قوله ويجب الخ [قوله ليكن قصاص] قضيته ثبوت الأرض عند الاقتصار على الشرط الأول وهو الأصح لأن الأرض لا يختلف بموضع الموهجة من الرأس ومساحتها قال الزركشى وقياس هذا أن يثبت الأرض برجل وامرأتين وبه صرح في الحاوى الصغير واستنكره وكلام الرافعي هنا كالصرح في عدم الثبوت اه [قوله باقرار] أى ولو حكما ولو قتله بالعين فلا ضمان لأنه لا يقدر على القتل بها اختيارا قال الامام وإلا لقضينا بنظر من نظر الى من تنوق نفسه اليه أو بالحال فقال بعض المتأخرين يجرى فيه تفصيل السحر [قوله والاقرار الخ] لو قال مرض بسحري ولم يمت فهو لو

(٢٢) - (قلىوبى وعميره) - رابع ) لا يقبل كالجرح للتهمة وفرق الأول بأن الجرح سبب الموت الناقل للحق اليه بخلاف المال (ولا تقبل شهادة العاقلة بفسق شهود قتل يحملونه) من خطأ أو شبه عمد لأنهم متممون بدفع التحمل عن أنفسهم بخلاف بيئة اقرار بذلك أو بينة عمد (ولو شهد اثنان على اثنين بقتله فشهدا على الأولين بقتله) في المجلس مبادرة (فان صدق الولي) المدعى (الأوليين) أى استمر على تصديقهما (حكم بهما) وسقطت شهادة الآخرين لأن الولي كذبهما (أو) صدق (الآخرين أو الجميع أو كذب الجميع

بطلت أي الشهادة وهو ظاهر في الثالث وجهه في الثاني أن في صدق أي فريق تكذيب الآخر وفي الأول أن فيه تكذيب الأولين وعداوة الآخرين لهما (ولو) (١٧٠) أقر بعض الورثة بضع بعض منهم عن القصاص وعينه أو لم يمينه

(سقط القصاص) لأنه لا يطبض وبالأقرار سقط حقه منه فيسقط حق الباقي ولغير العاني والعاني على الهدية حقهما منها بخلاف من أطلق العفو في الأظهر وإن لم يمين العاني أو عين فأنكر ويستدق يمينه فهي للكل (ولو اختلف شاهدان في زمان أو مكان أو آلة أو هيئة) للقتل كان قتل أحدهما قتله بكرة والآخر عشية أو قتل في البيت والآخر في السوق أو قتله بسيف والآخر برمح أو قتل بالحز والآخر بالقد (لقت) شهادتهما للتناقض فيها (وقيل) هي (لوث) للاتفاق فيها على القتل والاختلاف في الصفة غلط من أحدهما أو نسيان فيقسم المدعى وقوله قيل مأخوذ من طريقة حاكية للقولين في اللوث كقاطعة به وقاطعة باتتفاله وعبر في الروضة بالمذهب

### ﴿ كتاب البغاة ﴾

(قوله بطلت) أي وبطل حقه أيضا كما عبر به الجمهور (قوله للقتل) خرج به الاختلاف في الأقرار فلا يبطل الشهادة به إلا أن تعذر الجمع كأن شهد واحد أنه أقر بمكة يوم كذا والآخر أنه أقر بمصر ذلك اليوم فبطل شهادتهما ولو شهد أحدهما بالقتل والآخر بالأقرار به فهو لوث وله الحلف مع أيهما شاء فإن حلف مع شاهد الأقرار فالدية على الجاني أو مع شاهد القتل فهي على العاقلة (قوله فيقسم المدعى) أي على هذا الوجه المرجوح مع أحد الشاهدين ويأخذ البديل وأجيب عنه بأن القسامة قد غلط فيها بدليل تكرار الأيمان (قوله وعبر في الروضة بالمذهب) أي وهو الصواب الجاري على اصطلاحه السابق والله أعلم

من البني وهو مجاوزة الحد لغة ولذلك سموه فهم لغة قوم متجاوزون الحدود وأول من قاتل البغاة أي المرتدين منهم أمير المؤمنين أبو بكر الصديق رضي الله عنه وأول من قاتل غير المرتدين منهم أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وليس البني وصفا مذموما لأنه يتأويل وما ورد من ذمه محمول على ما فقد شرطا مما سيأتي (قوله هم) أي شرعا مسلمون ولو فيما مضى فيشمل المرتدين كما مر على المعتمد (قوله مخالفو الامام) ولو جازا أو فاسقا (قوله وترك الانقياد له) هو مفاد ما قبله (قوله أو منع) عطف على ترك لأنه من الخروج عليه وسيأتي في الشارح ما يصرح بأنه عطف على الخروج فهو من عطف الخافض (قوله كالزكاة) هو حق الله ومثله حق الآدمي بالأولى (قوله وشوكة) بحيث يحتاج الامام الى احتمال كلفة معهم بنفسه أو برجاله أو صرف أمواله أو نصب قتال وإلا كافر اذ قليلة يسهل الظفر بهم فليسوا بغاة ولذلك اقتصر من عبد الرحمن بن ملجم بضم أوله وكسم الجيم قاتل علي رضي الله عنه بقطع يديه ورجليه ورأسه وحرقه مع تأويله بكونه نائبا عن امرأة قتل علي رضي الله عنه ولدها ومن قاتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو لوث عبد المظفر ابن شعبة واسمه فيروز الفارسي وكان مجوسيا وقيل نصرانيا وكذا لو استولوا على حصن وتحصنوا به فان استولوا على ما وراءه أيضا بغاة (قوله تحصل به قوة الشوكة) أشار به الى أن المطاع شرط في الشوكة لا شرط مستقل (قوله منصوب) صفة كاشفة (قوله ولو أظهر قوم رأى الخوارج) أي اعتقادهم وظهوره إما بالفعل أو بالقوة وقد أشار الى الأول بترك الجماعات وللثاني بالتكفير المذكور (قوله وتكفير ذي كبيرة) فيحكمون بحباط عمله وخلوده في النار ولا يفسقون بذلك سواء قاتلوا أولا في قبضتنا أولا أو لا يظلمهم (قوله فلا يتعرض لهم) أي بالقتل ان كانوا في قبضتنا ولنا التعرض لهم بالنفع ان نصر ربنا بهم كإظهار بدعتهم

[قوله بطلت] ظاهره أن أصل الدعوى باق على حاله وهو ظاهر في تكذيب بعض الورثة فيحلف الخصم لكن عبارة الجمهور بدل حقه [قوله ولو أقر] خرج بالوشهد فلا يخفى حكمه [قوله للقتل] خرج بالوركان المشهود به الأقرار فانه لا يؤثر الاختلاف في الزمان ولا المكان وكذا الأقرار بالآلة والهيئة فيما يظهر [قوله حق] فله تعالى أولادى وبما يدخل

### ﴿ كتاب البغاة ﴾

في هذا الضابط كما قال العراقي ما لوقاتل فثتان من المؤمنين فأصلح الامام بينهما لأنه كان من حقهم عدم المقاتلة والرفع الى الامام فترك ذلك والافتيات عليه منع لحق متوجه عليهم [قوله حتى لا تعطل الخ] كأنه يريد ما قال ابن الرفعة رحمه الله الخلاف في الامام لأجل تنفيذ الأحكام لالعدم الضمان [قوله والأصح عدم اشتراطه] أي بدليل أن أهل سفين وأهل الجبل لم ينصبوا لها إماما قاله امام الحرمين [قوله تركوا]

### ﴿ كتاب البغاة ﴾

جمع باع (هم مخالفو الامام بخروج عليه وترك الانقياد له) أو منع حق توجه عليهم (كالزكاة) بشرط شوكة لهم وتأويل) لخروجهم على الامام أو منعهم الحق

(ومطاع فيهم) تحصل به قوة للشوكة (قيل وإمام منصوب) لهم حتى لا تعطل الأحكام بينهم والأصح عدم اشتراطه ولا تعطل لها (ولو أظهر قوم رأى الخوارج كترك الجماعات وتكفير ذي كبيرة قوله قاتلوا تركوا) فلا يتعرض لهم

وذلك

(والا) أى وان قاتلوا (قطع طريق) أى لحكمهم حكمهم كذا فى الروضة كاصلها عن البغوى بعد قولهما عن الجمهور ولو  
بعت الامام اليهم واليا فقتلوه فعليه المقاص وهل يتعمق قتل قاتله كقاطع الطريق لأنه شهر السلاح أم لا لأنه لم يقصد اخافة الطريق  
وجهان زاد المصنف أحدهما لا يتعمق (وتقبل شهادة البغاة) لتأويلهم (١٧١) (وقضاء قاضيهما فيما قبل) فيه

(قوله) والى وان قاتلوا (قطع طريق) أى ان أشهروا السلاح وأخافوا الطريق والافلا على هذا يحمل التناقض  
المذكور (قوله) أحدهما لا يتعمق (هو المتمد بشرطه المذكور ولو سبوا الأئمة عزروا) (قوله) الآن يستحل (قوله)  
ولو احتملوا المراد بغير تأويل والافيقيل وبهذا يجمع بين الكلام المتخالف فى كلام النووى والرافى (قوله)  
دماها) أو أمواتا كما سبوا كره (نفيه) قاضينا وشاهدا فى هذا الاستحلال كذلك كما قاله الشافعى رضى  
الله عنه (قوله) لا تنفاه العدالة) لم يقل لكفره لكان التأويل (قوله) وكذلك الشاهد) أوردته مع شمول  
كلامه له بجعل الاستثناء عائدا اليه أيضا كما قال الزركشى نظرا للظاهر من كلامه ولعدم التثنية بعد العطف  
بالولو ولو أوله بكل لكان أقرب (قوله) والمال كالدم) وكذا بقية المفسقات كالفرج قاله الزركشى (قوله)  
وينفذ بالتشديد) ضبطه بذلك لأن السلام فى عملنا به لافى نفوذ فى نفسه (قوله) جوارزا) فهو خلاف  
الأول نعم يجب ان كان لواحد منا على واحد منهم وكذا كتابه بسماع البينة (قوله) ولو أقاموا حدا) أو تعزيرا  
(قوله) وأخذوا زكاة) ولو بمجلة وان زالت شوكتهم قبل وقتها (قوله) صح ما فعلوه) ان كان من مطاعهم والا  
فلا (قوله) فى البلد) ليس قيدا (قوله) وما ألقه باغ) ولا يوصف اتلافهم بحل ولا حومة لأنه خطأ معفو عنه  
لتأويلهم وبذلك فارق حرمة اتلاف الحربى وان لم يضمن أيضا وعكسه كذلك (قوله) وجب ضمانه قطعا)  
لعدم المبيع له فى كل من الجانبين كما مر حتى لو طوى أحد هاتئمة الآخر بلا شبهة حد ولزمه المهران لم تطاوعه  
والنورى (قوله) والمتأول بلا شوكة) أو بتأويل يقطع بطلانها ضامن لأنه ليس من البغاة (قوله) فلا يضمن  
الح) قصر التشبيه على هذا ليخرج قضاء القاضى وشهادة الشاهد وغير ذلك من فليسوا كالبغاة فيه فلا  
يعمل به (فرع) المرتدون ولم شوكة لم حكم البغاة على الرجوع كما مر فى الاشارة اليه (قوله) ولا يقاتل  
الامام) أى لا يجوز فيحرم حتى يبعث اليهم فيجوز أى يجب لأنه بعد منع فعله أن قتالهم واجب على الامام وكذا  
البعث ويجب فى قتالهم ما فى قتال الكفار من صبر واحد من الاثنين وغير ذلك (قوله) أمينا الح) أى ندبا فى  
الجميع نعم ان كان البعث للمناظرة وجب كونه فطنا (قوله) مظلة) بكسر اللام) اسم لما يظلم به فان  
كانت مصدرا جاز الكسر والفتح (قوله) أزالها) أى الامام ولو بنائبه المبعوث (قوله) نصحبهم) أى ندبا

ذلك لأنهم ليسوا كفارا وقد قال لهم على رضى الله عنه لكم علينا ثلاث لا تمنعكم مساجد الله  
أن تذكروا فيها اسمه ولا تمنعكم النىء مادامت أيدينا فى أيديكم ولا تبدأ لكم بقتال [قوله] وتقبل الح) أعمال  
يستثنى من الخطأ ما لو كانت الشهادة على موافقيه أو صرح بالسبب لا تنفاه التهمة حينئذ [قوله] لتأويلهم) أى  
فليسوا فاسقة [قوله] فيما قبل فيه) أى فلا يعضى اذا خالف نصا أو قياسا جليا ولا من جاهل وفاسق أو من تخلف  
فيه شرط مع مكانه [قوله] الآن يستحل [رجع الى كل من قوله وتقبل شهادة البغاة وقضاء قاضيهما] قوله  
الآن يستحل [أى بأن يعلم ذلك أو يشك فيه] قوله وكذلك الشاهد [حاول الزركشى أن يدخله فى عبارة  
المز بجعل الاستثناء راجعا للصنفين] قوله ولو أقاموا الح) أى اذا كان المقيم لذلك ولاية أمورهم [قوله]  
ضمن [يستثنى من هذا ما لو أريد اضعافهم وهزيمتهم قاله الماوردى] قوله ودفع بشبهة تأويله [استدل  
أيضا بقوله تعالى فأصلحوا بينهما حيث لم يذكر تباعا بدم ولا مال وكما فى حروب صفين والجل

على العادل لأنه مبطل ودفع بشبهة تأويله ولو كان الاتلاف لاسبب القتال وجب ضمانه قطعا (والتأول بلا شوكة يضمن)  
مأثله من نفس ومال وان كان فى قتال (وعكسه كباغ) فلا يضمن مأثله فى قتال على القول الراجح (ولا يقاتل) الامام  
(البغاة حتى يبعث اليهم أمينا فطنا ناصحا يسألهم ما ينقمون فان ذكروا مظلة) بكسر اللام (أو شبهة أزالها فان أمروا) بعد  
التركة (نصحبهم) بأن يعظهم ويأمرهم بالعود الى الطاعة (ثم) أى ان لم يرجعوا



(آذنتهم) بلذ أي أصلهم (بالقتال فإن استمهلوا) فيه (اجتهد) في الإهمال وعدوه (وفعل مارآه صوابا) منهما فإن ظهر له أن استمهلهم لتأمل في إزالة الشبهة أصلهم أولا ستلحاق مدد لهم لم يعملهم (ولا يقاتل) إذا وقع قتال (مدبرهم ولا) يقتل (مشخصهم) من أنتخته الجراحة أضعفته (وأسيرهم ولا يطلق وإن كان صبيًا وامرأة حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم إلا أن يطبع باختياره) فيطلق قبل ذلك وهذا في الرجل ولها الصبي والمرأة فيطلقان (١٧٢) بعد انقضاء الحرب وذكر المحرر لهما بعد الرجل ظاهر في ذلك (ويرد

فله المبادرة إلى قتالهم إن كان في عسكره قوة ولا ينتظرها ولا يتقيد وجوب قتالهم حيث يشاء عنهم حقًا ولا غير ذلك قاله شيخنا الرملي (قوله آذنتهم بالقتال) أي بعد إعلامهم بالمناظرة أو بعد وجودها (قوله أمهلهم) ولا يتقيد بمدة (قوله لم يعملهم) وإن بذلوا مالا ودرهنا زرارهم ويقال لهم بالأسهل فالأسهل لأنهم كالمساكين (قوله ولا يقاتل) أي يقتل كما أشار إليه الشارح (قوله مدبرهم) غير متحيز ولا متحرف ولا يقتل من ألقى سلاحه أو أغلق بابَه أو ترك القتال ولا قود لو وقع قتل في شيء من ذلك بل بحبديّة وكفارة (قوله ولا يطلق) أي أسيرهم إن كان صبيًا أو امرأة أو رقيقًا من جنسه (قوله ويتفرق جمعهم) تفرقا لا يعود بعده (قوله وأما الصبي والمرأة) أي غير المقاتلين كما علم (قوله ويرد) وجوبا (قوله ولا يستعمل سلاحهم وخيلهم) فيحرم ويضمن وتلزما لأجرة ولو في الضرورة (قوله كما يرد غير ذلك) أي غير السلاح والخيل من أموالهم بمجرد انقضاء الحرب (قوله كنار) وتفرق وإلقاء حيات ولا يمنع طعام ولا شراب (قوله واحتج) يفيد أن المراد بالضرورة الحاجة (قوله ولا يستعان الخ) فيحرم الضرورة (قوله ولا بمن يرى الخ) فيحرم أن لم يره الإمام كخفي (قوله إبقاء عليهم) وفي نسخة إبقاء لهم وفي أخرى إشفاقا عليهم (قوله وآمنوهم بالمد) والقصر مع تشديد الميم من لحن العوام (قوله أي عقدوا الخ) يفيد أن الاستعانة في طلب عقد الأمان فهو من عطف الطرف على مظلوفه والأبأن لم يكن في صلبه نفذ الأمان علينا وعليهم وإذا قاتلوا انتقض عهدهم في حقنا وحقهم (قوله وقال الإمام الخ) هو المعتمد (قوله أهل الذمة) خرج أهل العهد والأمان فينقض عهدهم إلا إن ثبت بحجة أنهم مكروهون (قوله مكروهين) ولو بقولهم (قوله أو أنهم محقون) أو ظننا أنهم استعانوا بنا على كفر أو ما كان (قوله ويقاتلون الخ) خرج بالقتال غيره من ضمان ما تلفوه نفسا ومالا فيلزمهم ولو قودا على الراجح .

سلاحهم وخيلهم إليهم إذا اقتضت الحرب وأمنت قائلتهم) بمودتهم إلى الطاعة أو تفرقهم كما يرد غير ذلك من أموالهم (ولا يستعمل) سلاحهم وخيلهم (في قتال الضرورة) بأن لم يجد أحدا ما يدفع به عن نفسه السلاحهم أو ما يركبه وقد وقعت هزيمة الإخيلهم (ولا يقاتلون) بعضهم كنار ومنجنيق) بفتح الميم والجيم آخره الجارة (الا لضرورة) بأن قاتلوا به) فاحتجج إلى المقاتلة بمثله دفعا كما أفصح به في المحرر (أو أحاطوا بنا) واحتجنا في دفعهم إلى ذلك كافي الروضة

وغيرهما [قوله ولا يطلق الخ] قال الماوردي وغيره المراد من ذلك حبسه وعلل بأنه امتنع من واجب عليه فيحبس به كالدين وقال الجمهور لأنه لا يصف البغاة وهو الصحيح لأنهم لو حبسوا لوجب البيعة لما جاز إطلاقهم إلا بها فعلى الأول يكون الحبس واجبا وعلى الثاني يكون موكولا إلى رأى الإمام [قوله بمودتهم الخ] يفيد أن ذكر أمن الغائلة هنا لا ينافي إهماله في الأسير لأنهم إذا تفرق جمعهم فقد أمنت غائلتهم [قوله ولا يستعمل الخ] لقوله <sup>عليه السلام</sup> لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه [قوله ولا يقاتلون الخ] لأنهم قد يرجعون فلا يجدون إلى النجاة سبيلا [قوله فاحتجج] قد يقال تغيير المصنف بالضرورة فيه تنبيه على ذلك ثم التقييد بعدم الضرورة ينبغي أن يأتي مثله في المعطوف الآتي [قوله كما أفصح به] يرجع إلى قوله فاحتجج وقوله كما في الروضة يرجع إلى قوله واحتجنا [قوله وآمنوهم] في كلام المتولى التصريح بأن الاستعانة تقضى عن التصريح بعقد الأمان فيكون في عبارة الكتاب تصريح بالالزام ثم ضبط آمنوهم بالمد كما في قوله تعالى وآمنهم من خوف وعكى مكى من اللحن قصر الهمزة والتشديد [قوله أو مكروهين فلا] قضية كلام الرافي الاكتفاء بدعوى ذلك من غير احتياج إلى بيته وصرح به ابن الصباغ وشرطه المزني والبندنجي

وأصلها (ولا يستعان عليهم بكافر) لأنه يحرم تسليطه على المسلم (ولا بمن يرى قتلهم مدبرين) كالخفي إبقاء عليهم (ولو استعانوا علينا بأهل حرب وآمنوهم) بالمد أي عقدوا لهم أمانا ليقاتلوا معهم كما في الروضة وأصلها (لم ينفذ) بالمجعة (آمنهم علينا ونفذ عليهم في الأصح) والثاني المنع لأنه أمان على قتال المسلمين

وعلى الثاني قال البغوى لهم أن يكروا عليهم بالقتل والاسترقاق وقال الإمام ليس لهم اغتيالهم بل يبلغونهم المأمن (ولو أعانهم أهل الذمة علينا بتحرير قتالنا) مختارين فيه (انتقض عهدهم أو مكروهين فلا ينتقض) وكذا إن قالوا ظننا جوازهم) أي القتال اعانته (أو أنهم محقون) فلا ينتقض (على المذهب) وفي قول من طريق ينتقض لفساد ظنهم (ويقاتلون) أي من قلنا لا ينتقض عهدهم في المسائل الثلاث (كبغاة) لانضمامهم إليهم

فصل

(فصل : شرط الامام كونه مسلماً) ليراعى مصلحة الاسلام والمسلمين (مكلفاً) ليلي أمر الناس (حراذ كرا) ليكمل ويهاب ويتفرغ ويحسن من مخالطة الرجال (قرشياً) لحديث الفسائي الأئمة من قرش عدلا يوثق به علماً (مجتهداً) ليعرف الأحكام ويعلم الناس ولا يفوت الأمر عليه باستكثار المراجعة (شجاعاً) ليفزو بنفسه ويعالج الجيوش ويقوى على فتح البلاد ويحمي البيضة (ذا رأى وسمع وبصر ونطق) ليرجع اليه ويتأقلى فصل الأمور وما اشترطه الماوردي من سلامته من نقص (١٧٣) يمنع من اسقياء الحركة وسرعة

التهاوض داخل في الشجاعة كما دخل في الاجتهاد العلم والعدالة بناء على اعتبار هافيه (وتعقد الامامة بالبيعة) كما بايع الصحابة أبا بكر رضى الله عنهم (والأصح بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم) ولا يعتبر فيهم عدد والثاني يعتبر كونهم أربعين كالعدد في الجمعة والثالث يكفي أربعة أكثر نصب الشهادة والرابع ثلاثة لأنها جماعة لا يجوز مخالفتهم والخامس اثنان لأنهما أقل الجمع والسادس واحد لأن عمر بايع أبا بكر أولاً ثم وافقه الصحابة رضى الله عنهم ويشترط في الواحد أن يكون مجتهداً (وشرطهم صفة الشهود) أى العدالة وفى الروضة وأصلها وأن يكون فيهم مجتهد لينظر فى الشروط المعبرة هل هى حاصلة فيمن يولونه (و) تنعقد أيضاً (باستخلاف

(فصل : فى شروط الامام الأعظم وماءه) والامامة فرض كفاية كالتقضاء فيجوز فيها ما فيه من جواز القبول وعدمه (قوله حرا) وأما حديث أطيعوا وان ولى عليكم عبد حبشي فمحمول على غير الرقيق أو على الخثى فى بذل الطاعة وأنحو ذلك لأنها قضية شرطية (قوله ذكر كرا) بقينا فالخثى كالمرأة وان بان ذكر كرا (قوله قرشياً) فان فقد فكنانى فن بنى إسماعيل أوجرمي فن بنى اسحق وقال ابن الرفعة لا يبعد التقديم بما فى انبأت الاسم فى الحيوان (قوله مجتهداً) ويقدم المجتهد العدل على المجتهد الفاسق فان فقد المجتهد مطلقاً فعدل جاهل أولى من عالم فاسق ويقدم الأقل فسقاً عند عدم العدل (قوله البيضة) أى جماعة الاسلام (قوله وسمع) ولو بأذن واحدة أو به قتل (قوله وبصر) ولو بعين واحدة أو هو أعشى (قوله ونطق) ولومع تمتع ولا يضرب فقد الشم والذوق (قوله داخل فى الشجاعة) فلا بد من اشتراطه ولا يحتاج الى التصريح به وهذا فى الابتداء فلا يضرب طرود ذلك كما لا يضرب طرود فسق أو قطع يد أو رجل أو جنون قليل أو اغماء ويضرب طرود قطع اليدين أو الرجلين (قوله بناء الخ) هو مرجوح من حيث ذلك الاعتبار ولا بد من وجودها هنا (قوله بالبيعة) والمعتبر عدم الرد لا القبول ويشترط الاشهاد فى تولية الواحد لا الجمع (قوله يتيسر اجتماعهم) بلا كلفة والمراد حل الأمور وعقدها (قوله ولا يعتبر فيهم عدد) فيكفى واحد ولو غير مجتهد على المعتمد (قوله ويشترط) أى على الوجه السادس المرجوح (قوله وفى الروضة الخ) مبنى على المرجوح من اشتراط العدد (قوله من عينه) وكل منهما أهل ولو أصله أو فرعه أو جماعة مترتين (قوله أى جعله الخ) أى أن يعقده فى حياته ليكون خليفة بعده ويشترط عدم الرد قبل موت من عهد له ولو غاب المعهود له بعد الموت وتضرروا بعينته فلهن إقامة نائب عنه مكانه ينزل بقدمه ويعتبر ترتيبه ولومات مقدم تولى من بعده وان صار الأمر اليه تولية غيرهم (قوله فيرضون) ان ارادوا ولو فى حياته (قوله بين ستة)

(فصل) لما كان البغي الخروج على الامام ناسب ذكره عقبه [قوله مكلفاً] لما لى المقتدر الخلافه كان سنة ثلاث عشرة فالف الصوفى كتابا احتج فيه على ولاية الصغير بأن الله سبحانه وتعالى نبأ يحيى بن زكريا صلى الله عليه وسلم وهو صبى وأن النبى صلى الله عليه وسلم استعمل الصبيان فى أمور قال الزركشى وأظنه خرقاً للاجماع وما عسك به لاحجة فيه [قوله من مخالطة الرجال] فى الصحيح لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ولو لى الخثى ثم بان ذكر كرا لم يصح [قوله قرشياً] وأما قوله صلى الله عليه وسلم أسعوا وأطيعوا ولو لى عليكم عبد حبشى فمحمول على غير الامامة العظمى [قوله مجتهداً] أى ولو فاسقاً عند تعذر المجتهد العدل أى فهو مقدم على العدل غير المجتهد خلافاً لقضية كلام القاضى الحسين [قوله وسمع وبصر ونطق] اقتضى هذا أنه يجوز أن يكون فاقد الشم والذوق وهو كذلك قال الرويانى ولا يجوز أن يكون أعور بخلاف القاضى [قوله ويشترط فى الواحد] أى الذى ذكره السادس [قوله وباستخلاف] أى يشترط أن يكون فيه الأهلية وقت الاستخلاف لا وقت الموت فقط ولا بد من القبول أيضاً ووقته بعدموت المستخلف على وجه الصحيح ما بين الاستخلاف والموت [قوله فيرضون] ظاهره الوجوب وليس كذلك بل ان تركوا فسكان لا عهد

الامام) من عينه أى جعله خليفة بعده ويعبر عنه بعده اليه كما عهد أبو بكر الى عمر رضى الله عنهما (فلو جعل الأمر شورى بين جمع فسكان بخلاف) الا أن المستخلف غير متعين (فيرضون أحدهم) كما جعل عمر رضى الله عنه الأمر شورى بين ستة فاتفقوا على عثمان رضى الله عنه (و) تنعقد أيضاً (باستبلاء جامع الشروط) بعد موت الامام من غير عهد ولا بيعة بأن يقرر الناس بشوكتة وجنوده لينتظم شمل المسلمين

وهم عثمان وعلى وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبى وقاص رضى الله عنهم ومن بقية الصحابة أجمعين (قوله وكذا فاسق وجاهل) وكذا غيرهما ماعدا الكافر .

(نفيه) ليس لقير الامام خلعه ولو بمن ولاه ولا أن يخلع نفسه ولا ينفذ خلعه وان رضى ولا خلع نفسه الا بسبب يقتضيه في كل ذلك ولو عجز عن القيام بأمور الخلافة انخلع (قوله ولو ادعى دفع زكاة الى البغاة) أى مطاعهم ولو نائبه (قوله صدق بيمينه) ندبا ان انهم والاصدق بلايين (قوله المسلم) خرج الكافر فلا يصدق بلا خلاف (قوله ويصدق) أى بلايين (قوله في حد) أو تعزير (قوله وذكر هذه الخ) جواب عن اعتراض على المصنف (قوله من ذكر الرافعى لها) أى فى الشرح .

### ﴿ كتاب الردة ﴾

أعذنا الله وسائر المسلمين منها بمنه وجزيل كرمه وهى لغة المرة من الرجوع وشرعا ما ذكره المصنف وكان حدها القتل لأنه الممكن في قطع ألتها لأنها اعتقاد يخشى دوامه وهى أغش أنواع الكبائر بعد الشرك بالله تعالى أوهى منه وهى أغش منه ويليها القتل ظلمات الزنا ثم القذف ثم السرقة وهذه الكليات الخمس المشروعة حدودها لحفظ الدين والنفس والفسب والعرض والمال وأخر الردة عن القتل مع أنها أغش منه كما مر اعمومه وكثرت وحصوله بمن لا توجد الردة منه واعلم أنها تحبط ثواب الأعمال مطلقا وكذا العمل ان اتصل بالموت اجاعا فيهما والا فلا تحبط بمعنى أنه لا تلزم إعادة نحو صلاة أو صوم كان فعله قبلها وقال أبو حنيفة رضى الله عنه بوجوب الاعادة لأنها عند تحبط العمل أيضا وقيد بعضهم العمل الذى تحبط الردة بما وقع حال التكليف لا ما قبله فراجع (قوله هى قطع الاسلام) أى بعد وجوده حقيقة فخرج المنتقل لأنه يبلغ المأمّن والزندق والمنافق لعدم سبق الاسلام لمبا وولد المرتد كذلك ولكن لهم حكم المرتد فيما سأتى ويعتبر فى القطع المذكور كونه عمدا بلا عنركا يأتى فيخرج من سبق لسانه اليه أو وقع منه عن اجتهاد أو ذكره حاكيه وان حوت حكايته عند غير القاضي وغير نحو تعليم (قوله بنية كفر) أشار الى أن لفظ نية غير متون لتصد اضافتها بعده اليه ولفظ فعل منون وان اعتبر فيه القيد لعدم صحة اضافة ما سبقه اليه (قوله فى القول) قيد به نظرا للظاهر فى كلام المصنف فالنية والفعل كذلك فلو عممه وأراد بالقول ما يعين النية والفعل لصح ذلك كقول العرب قال سيده مثلا لو كان أكثر فائدة وأدفع الاعتراض نعم قد يكون قصد الشارح بالقيد القرار من ركا كونه نسبة النية التى تدخل فى القول على ذلك التقدير الى الاعتقاد الذى هو بمعنى النية لى يرجع الى أنه سواء نوى النية فتأمل (قوله استهزاء الخ) فخرج من يريد تبعية نفسه أو أطلق كقول من

[قوله وجاهل] قال الزركشى الواو بمعنى أو فان الخلاف جار فى أحدهما قال وسائر الشروط كذلك ونبه على أن إطلاق النهاج يشعل المتعاب فى حياة الامام قال والأمر كذلك ان كان العلم متعلبا والا فلا يتعقد للثانى [قوله صدق بيمينه] أى استحبابا وقيل وجوبا فلو نكل أخذت منه على الثانى دون الأول [قوله المسلم] خرج به الكافر فلا يصدق فى دفعه جزما .

### ﴿ كتاب الردة ﴾

قال لأصحاب الردة انما تحبط الأعمال بالموت عليها لقوله تعالى فيهت وهو كافر فعليه لا يجب إعادة الحج الذى فعله قبل رده اذا أسلم بعد ذلك خلا فالأنى حنيفة لكن نص الشافعى على أن ثواب الأعمال يحبط بمجرد ما وهى فائدة جلية [قوله الردة] هى لغة الرجوع عن الشيء وشرعا ما قاله المصنف [قوله هى قطع الخ] يرد عليه من تردد ويجب أن المراد قطع الجرم به مما فيه دور لأن الردة أحد أنواع الكفر فليحمل الكفر فيه على الأصل وقوله قطع الاسلام ولو كان مسلما تبعا لأبيه حين بلغ وصف الكفر وكذا من حكم بسلامة تبعا لاسلام أحد أبويه فلما بلغ وصف الكفر أى أعرب به عن نفسه [قوله وهذا مثل الخ] أى فقد ثبت عن

تعتقد باسقاطهما الموجود فيه بقية الشروط (فى الأصح) لما ذكر وان كان عاصيا بفعله والثانى ينظر الى عصيانه (قلت) كإقال الرافعى فى الشرح فيما لو عاد البلد من البغاة اليها (لوادعى) بعض أهله (دفع زكاة الى البغاة صدق بيمينه) لأنه أمين فى أمور الدين (أو جزية فلا) يصدق (على الصحيح) لأن الذمة غير مؤتمن فيما يدعيه على المسلمين للعداوة الظاهرة (وكذا خراج) أى لا يصدق المسلم فى دفعه (فى الأصح) لأنه أجرة (ويصدق فى حد) أنه أقيم عليه (لا أن يثبت يمينه ولا أثره فى البدن والله أعلم) فلا يصدق فيه ويصدق فيما أثر بالبدن وفى غير الأثر ان ثبت باقرار لأنه يقبل رجوعه فيجعل انكاره بقاء الحد عليه كالرجوع وذكر هذه المسائل هنا أنسب من ذكر الرافعى لها عند قوله فى البغاة ولو أقاموا حدا الى آخره لتعلق الحقوق فيها بالامام

### ﴿ كتاب الردة ﴾

(هى قطع الاسلام بنية) كفر (أو قول كفر أو فعل) مفكر (سواء) فى

القول (قوله استهزاء أو اعتقادا) وهذا مثل قول الجوهرى سواء على قت أو قعدت

سئل عن شيء لم يردده ولو جاءني جبريل أو النبي صلى الله عليه وسلم ما قبلته واعلم أن التورية هنا فيما لا يهتمه اللفظ لا تنفيد فيكفر باطنا أيضا وفارق الطلاق بوجود التهاون هنا (قوله فاندفع الخ) أي لأنه يرجع إلى أنه لا تنعين الممزة إلا مع وجود أم وعكسه (قوله فن نفي الصانع) هو الله تعالى وليس ههنا من أسمائه لأنها توقيفية على الأصح (قوله أو الرسل) لأمه للجفوس والنبي كالرسل (قوله أو كذب رسولا) خرج ما لو كذب عليه ومثل تكذيبه لو قصد تحقيره ولو بتصغير اسمه أو سبه أو سب الملائكة أو صدق مدعى النبوة أو ضلل الأمة أو كفر الصحابة أو أنكر غير جاهل معذور البعث أو مكة أو الكعبة أو المسجد الحرام أو الجنة أو النار أو الحسب أو الثواب أو العقاب والوجه فيمن قال علم الله أو فيما يعلم الله كذا وكان كاذبا عدم الكفر بمجرد أنه كذب لأن غايته أنه كذب فإن اعتقد عدم علم الله به أو أن علمه تعالى غير مطابق للواقع أو جوز ذلك فلا شك في كفره .

(فرع) من صلى خوفا من العذاب وأنه لولا ذلك عصى بترك الصلاة لا يكفر فإن اعتقد عدم الاستحقاق كفر (قوله بالاجماع) أي إجماع الأئمة الأربعة ولا بد من كونه معلوما بالضرورة فخرج انكار أن لبث الابن السدس مع بنت الصلب فلا يكفر به ولو من عالم به خلافا لبعضهم (قوله كالزنا) والمكس والربا (قوله كالنكاح) والبيع (قوله أو نفي وجوب مجمع عليه) وكذا لو نفي مشروعية نفل راتب كالعيد (قوله كركعة) أو سجدة (قوله صلاة سادسة) أو زيادة ركعة في واحدة من الصلوات (قوله أو تردد فيه) أي الكفر أي هل يكفر أولا وبعضهم جعله شاملا للتردد في إجماد فعل مكفر أيضا كالتردد في القاء مصحف بقاذورة وهو ظاهر ما في المنهج وفيه نظر فراجع (قوله كفر) أي حالا وهو فعل ماض جواب من نفي وكفروه بذلك لأن فيه تكذيبا للرسل صلى الله عليه وسلم ومنه يعلم التكفير بتكذيب الله تعالى بالأولى كأن ينفي محبة أبي بكر رضي الله عنه أو ينفي ربه عنه عائشة بما رآها الله منه وخرج بذلك من سبه أو غيره من الصحابة كعمر بن الخطاب والحسن والحسين أو نفي وجود أبي بكر أو غيره من الصحابة وإن لم يعلم نفي محبة أبي بكر لأن لازم المذهب ليس بمذهب فلا يكفر بشئ من ذلك على الأصح المتمد (قوله وهو أعم) أي القول المأثور الذي هو النية لغة أعم لشمولها الحال كالاستقبال وخصوص العزم بالثاني فعمل بعضهم النية على العزم غير مستقيم ففي كلامه رد للاعتراض على المصنف بأن ذكر النية مستدرك وقيل الضمير عائد إلى العزم كما صرح به ابن حجر كالوارد وغيره فهو أعم من النية وفيه نظر واضح لأنهم صرحوا في

اللفظ فلا يعترض [قوله الصانع] هذا شمل إطلاقه الاشتقاق من صنع الله الذي أقن كل شيء والافليس من أسمائه تعالى وهو خارج عن الأسماء الحسنى [قوله أو كذب رسولا] أو نفي رسالة رسول بخلاف من كذب عليه خلافا للجويني [قوله أو حل الخ] لحديث معاوية بن قرة عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم بعث أباه إلى رجل عرس بامرأته فضرب عنقه وأعطى ماله وحل هذا على أنه استحل ذلك [قوله أو نفي وجوب مجمع عليه] لقوله صلى الله عليه وسلم والتارك لدينه المفارق للجماعة واعلم أن الإمام استشكل تكفير مخالفا لاجماع بأن من خرق الإجماع ورد أصله لا يكفر وحل كلام الأصحاب على ما إذا صدق المجمعين ثم خالف وأجاب الزنجاني بأن يكفره من حيث مخالفة الإجماع وقال ابن دقيق العيد الحق أن المسائل الاجماعية إن صحها تواتر كفر جاحدا لمخالفة التواتر لأن مخالفة الإجماع والافلاقال الزركشي وغيره وهو الصواب وقضية هذا أن لا يقول على حكم الإجماع في هذا الشأن ويحجب بأن وجه اختصاصه بالذكر كونه الغالب على المجمع عليه التواتر وعلمه من الدين بالضرورة [قوله ولم يذكره في الروضة] الضمير فيه يرجع إلى القول من قوله حل عليها [قوله وهو أعم] وجه الأعمية شموله من نوى أن يكون كافرا حالا من غير قول ولا فعل جوارح

فاندفع تصويب ذكر الممزة بعد سواء ومقابلتها بأم (فن نفي الصانع أو الرسل أو كذب رسولا أو حل محرما بالاجماع كالزنا وعكسه) أي حرم خلافا بالاجماع كالنكاح (أو نفي وجوب مجمع عليه) كركعة من الصلوات الخمس (أو عكسه) أي اعتقد وجوب ما ليس بواجب بالاجماع كصلاة سادسة (أو عزم على الكفر غدا أو تردد فيه كفر) ومسئلة العزم حل عليها قوله بنية كفر المزيد على الرافض ولم يذكره في الروضة وهو أعم

(والفعل المكفر ما تعمد استهزاء صريحا بالدين أو وجوده له كإلقاء مصحف بقاذورة) بأعجام الذال (وسجود لصنم أو شمس) فكل من الثلاثة ناشئ عن استهزاء (١٧٦) بالدين أو وجوده له واقتصر في الروضة كأصلها على الاستهزاء ومثل

بها (ولا تصح رد نصي و) لا (مجنون و) لا (مكره) أي لا اعتبار بما يصدر منهم مما هو ردة من غيرهم لا تنافي فكيفهم (ولو ارتد جفن لم يقتل في جنونه) لأنه قد يعقل ويهود إلى الاسلام (والمذهب محبة ردة السكران واسلامه) عن رده وفي قول لا تصح رده وقطع بعضهم بسحتها وفي قول لا يصح اسلامه وإن صحت رده وقطع بعضهم بعدم محبة اسلامه (وتقبل الشهادة بالردة مطلقا) أي على وجه الإطلاق (وقيل يجب التفصيل) لاختلاف الناس فيما يوجبها والأول قال لخطر حال يقدم الشاهد بها إلا عن بصيرة (فعلى الأول لو شهدوا بردة فأنكر حكم بالشهادة) فيلزمه أن يأتي بما يصير به الكافر مسلما وعلى الثاني لا يحكم بها (فلو قال كنت مكرها واقتضته قرينة كإسرها كفار) له (صدق يمينه) وحلف لاحتمال كونه مختارا (والا) أي وان لم تقتضه قرينة (فلا) يصدق ويجرى عليه حكم

غير موضع بأن العزم مغاير للنية الشرعية كقولهم النية قصد الشيء مقترنا بفعله فان تراخي عنه سمي عزما فان قالوا هذا العزم الشرعي وأما القوي فهو شامل فيقال لهم النية لغة شاملة فهي مساوية له وحلها على الشرعية دونة ودعوى الأعمية فيه تحكم فتأمل (قوله والفعل المكفر ما تعمد استهزاء صريحا) خرج بالعمد والسهو والفعله ونحو النوم والاستهزاء نحو إكراه أو خوف كسجود أسير لصنم بحضرة كافر والقاء نحو مصحف بقاذورة خوفا من وقوعه في يد كافر قال شيخنا الرملي وفيه نظر إذا لم يظن إهانتة له وبالصرح ما كان معه قرينة تصرفه عنه كالإصاق على اللوح لأجل مسح ما فيه من القرآن (قوله كإلقائه مصحف بقاذورة) بالفعل أو بالعزم والتردد فيه ومسه بها كإلقائه فيها وألحق بعضهم به وضع رجله عليه ونزعه فيه والمراد بالمصحف ما فيه قرآن ومثله الحديث وكل علم شرعي أو ما عليه اسم معظم قال شيخنا الرملي ولا بد في غير القرآن من قرينة تدل على الإهانة وإلا فلا وشملت القاذورة الطاهرة كبصاق وغائط ومني (قوله أو شمس) وكذا كل مخلوق ولوحيا والركوع كالسجود ومنه الانحناء عند ملاقة العظماء وقيد شيخنا الرملي بما إذا قصد بذلك تعظيم الرাকع له أو الساجد له كتعظيم الله تعالى وإلا فلا (قوله واقتصر في الروضة) أي فهو كاف عن الجحود فذكره في كلام المصنف مستدرك (قوله أي لا اعتبار الخ) أشار إلى أن وصف ما ذكر بالصحة وتسميته ردة مجاز فيهما (قوله جفن) أفاد بالفاء أن الجنون لم يتأخر عن الردة وإلا بأن طوب وامتنع قبل جنونه فيقتل فيه حتما (قوله لم يقتل) أي لا يجوز قتله ولا ضمان على قاتله وإن أمم (قوله محبة ردة السكران) أي المتعدي لأنه المراد عند الإطلاق والأفضل أخير استنبأته إلى إفاقته (قوله واسلامه عن رده) ولا بد من عرض الاسلام عليه بعد الإفاقة فان وصف الكفر فرند (قوله وقطع بعضهم الخ) والمبهر عنه بالمذهب أحد القولين من الحاكمة الموافقة لطريق القطع في الردة والمخالف لما في الاسلام فتأمل (قوله وتقبل الشهادة بالردة مطلقا) أي بلا تفصيل هو المعتمد (قوله أي على وجه الخ) أي فطلقا ليس من صيغة الشهادة كما يتوهم بل المراد عدم تفصيل الشاهد في شهادته فيكفي كفر بالله أو ارتد عن الإيمان وكذا كفر أو ارتد خلافا للرافعي ولو طلبوا من حاكم عصمة دمه خوفا من رفعه لحاكم لا يقبل التوبة بعد الشهادة أجابهم ويمتنع على الشاهد أن يشهد عند من لا يرى التوبة (قوله وقيل يجب التفصيل) ومضى عليه شيخ الاسلام وتبعه الخطيب (قوله فيلزمه الخ) فان أبي قتل فلو قال بعد الشهادة كنت مكرها صدق يمينه فان لم يحلف عمل بالشهادة ولا ضمان على قاتله (قوله لفظ لفظ كفر) أو فعل فعل كفر وادعى إكراهها

[قوله والفعل الخ] قال الزركشي يأتي في قسم الاعتقاد أيضا [قوله ما تعمد] خرج غير العمد كالسهو [قوله صريحا] خرج الفعل المتردد كشدة النار لمن دخل دار الكفر مثلا فلا ينصرف إلى صريح الكفر إلا بقرينة [قوله بالدين] متعلق بقوله استهزاء [قوله أي لا اعتبار] يريد أن الردة معصية على كل حال فكيف توصف بالصحة نفيًا وإثباتًا ثم دليل الإكراه قوله تعالى إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان وقضية إطلاق الكتاب عدم اعتبار ردة الصبي ولو قلنا بصحة اسلامه وهو كذلك قال الزركشي وإذا أوجبوا قضاء الصلاة على المرتد إذا عرّس له الجنون فلا اعتبر والفظه بالكفر تغليظا عليه أيضا [قوله بها] أي لعدم التفصيل لا إنكار كما توهمه العبارة [قوله وإلا فلا] بحث ابن الرفعة أن الشهادة ان كانت على إقراره بالكفر

المرتد (ولو قال) أي الشاهدان (لفظ لفظ كفر فادعى إكراهها صدق مطلقا) بقرينة أو دونها والحزم أن يجحد كلمة الاسلام (ولو مات معروف بالاسلام عن ابنين مسلمين فقال أحدهما ارتد فمات كافرا فان بين سبب كفره) كسجود لصنم (لم يرثه ونصيبه فيء) ليت المال

فأنكر



لأنه قد يعتقد ما ليس بكفر  
كفرا والثالث الأظهر في  
أصل الروضة كالوجيز  
يستفصل فإن ذكر ما هو  
كفر كان فيثا أو غير كفر  
صرف اليه واقتصر في  
المحرر على الأولين وفي  
الشرح الصغير على  
الأخيرين ورجع فيه  
الثالث (وتجب استنباط  
المرتد والمرتدة وفي قول  
تستحب وهي) على  
القولين (في الحال وفي قول  
ثلاثة أيام فإن أصرا قتلا)  
لحديث البخاري من بدل  
دينه فاقتلوه واستتيب قبل  
القتل لاحتمال أن يكون  
عنده شبهة فتزال (وان  
أسلم) المرتد ذكرا كان  
أو أنثى (صح) اسلامه  
(وترك وقيل لا يقبل اسلامه  
ان ارتد الى كفر خفي  
كزنادقة وباطنية) هذا  
المقول وجهان وقيل  
لا يقبل اسلام الزنادقة  
الذين يبتطون الكفر  
ويظهرون الاسلام وقيل  
لا يقبل اسلام الباطنية أى  
القائلين بأن للقرآن باطنا  
وأنه المراد منه دون ظاهره  
(وولد المرتد ان انعقد  
قبلها) أى الردة (أو بعدها  
وأحد أبيه مسلم  
فسلم) بالتبعية (أو أبواه  
(مرتدان فسلم) لبقاء  
علاقة الاسلام فيهما (وفي قول مرتد) بالتبعية (وفي قول كافر أصلي

صدق أى جينه مطلقا بقرينة أو دونها وفارق الطلاق في عدم القرينة وبأنه حق آدمي وبحقن الدماء هنا  
(قوله وكذا ان أطلق) مرجوح (قوله والثالث الأظهر الخ) هو المعتمد (قوله أو غير كفر) كشرب  
خمر أو زنى أو أكل لحم خنزير فإن تغذر استفساله ولو باصراره على عدم التفصيل لم يحرم من الارث  
على جميع الأقوال كذا في شرح شيخنا (قوله واقتصر في المحرر على الأولين) أى فالصنف تابع له وهما غافلان  
عمدا ذكرا في الروضة وفي الشرح الصغير (قوله وتجب) هو المعتمد وكذا كونها في الحال (قوله فإن  
أصرا قتلا) ودفنا بمقابر الكفار ويتولى القتل الامام ولو بنائبه لا غيره الا السيد في رقيقه ويعز غيرهما  
وان اعتد به ولو ذكر عند ارادة قتله شبهة ناظرناه بعد اسلامه لا قبله أو جوعا أطعم لأجل المناظرة (قوله وان  
أسلم) بأن أتى بالشهادتين مرتبتين متواليتين ولو بالجمية وان أحسن العربية وقال شيخنا لا تشترط  
الموالة وفيه نظر ولا بد من اعترافه بالرسالة ان كان ينكرها أو البراءة عما يخالف دين الاسلام ولا بد من  
رجوعه عن اعتقاده ارتد بسببه ولا بد من تكرار لفظ أشهد قال شيخنا أو اتيناه بالواو بدلها كما في تشهد  
الصلاة وبه يجمع التناقض ولا بد من مراعاة هذه الصيغة فلا يبدل لفظ منها ولو بمترادفه فلا يكفي  
لا مهور بحق الا الله أو لا الرحمن الا الله أو لا إله الا الرحمن أو أعلم أن لا إله الا الله أو أعلم أن  
محمد رسول الله أو أشهد أن أحمد مثلا رسول الله أو أن محمدا عبده أو أن محمدا رسول الرحمن  
أو نحو ذلك وأفراد المصنف ضمير أسلم الراجع الى المثنى اما باعتبار المذكور أو كل أو عموم لفظ المرتد لاثنى تغلبا  
(فرع) لا يعز مرتد أول مرة (قوله وترك) نعم ان كانت ردتة بقذف حد بعد اسلامه (قوله  
هذا المقول) هو باليم وفي نسخة بدونها وليس صحيحا وعليه فبراد المذكور (قوله الذين يبتطون  
الخ) هذا ما قاله الشيخان هنا وفي صفة الأئمة وفي الفرائض وقال في اللعان الزنديق من لا ينتحل  
دينا قال الأسنوى وهو الصواب (قوله وأنه المراد منه) أى وأن الباطن هو المراد من القرآن  
(قوله وولد المرتد) أى من غير كافر أصلي والا فكافر أصلي لأنه أشرف أبيه (قوله ان انعقد)  
أى حلت به أمه (قوله وأحد أبيه) ولو أتى أو من جهة الأم أو كان ميتا فالمراد بالأبوين الأصلان  
ولو بواسطة حيث نسب اليه ولو نسبة اغوية (قوله أو أبواه مرتدان) أى وليس في أصوله المفسوب  
اليهم مسلم والا فهو مسلم (قوله الأظهر مرتد) ظاهره وان كان في أصوله كافر أصلي فانظره مع  
ما مر أيضا والوجه حل هذا على ما مر (قوله ونقل العراقيون الاتفاق على كفره) ان أراد بالكفر الردة  
أو الأعم فهو زنادقة في الرد على اقول باسلامه وتقوية لما رجحه وان أراد به الكفر الأصلي فقط فهو مرجوح

فأنكر أنه يقبل ذلك منه كتنظيره من الشهادة على الاقرار بالزنا [قوله وتجب استنباط] لأنه كان  
معصوما بالاسلام والثاني أن سبب ذلك عروض شبهة [قوله والمرتدة] كأنه يشير الى قول أبي حنيفة  
بعدم قتلها وانما تحبس وتضرب [قوله وفي قول يستحب] أى لحديث من بدل دينه فاقتلوه  
ولم يذكر توبة [قوله في الحال] لظاهر قوله في الحديث من بدل دينه فاقتلوه ولأنه حد فلم يؤجل  
[قوله وفي قول ثلاثة] لأنه ورد عن عمر رضى الله عنه وعن الصحابة أجمعين [قوله وقيل لا يقبل اسلام  
الباطنية] كأن وجه دخوله هذا في الخفي من حيث إنه خفي في ذاته وان أظهره صاحبه [قوله  
أو بعدها] لوشك في القبلية والبعدية كان الحكم كذلك لأن الحادث يقدر بأقرب زمن كذا بحثه  
الزركشي وبحث أيضا استثناء أولاد المبتدعة اذا كفرنا آباءهم فلا يسرى لأولادهم [قوله وفي قول كافر  
أصلي] أى لأنه لم يثبت له حكم الاسلام [قوله على كفره] هو صادق بما رجحه وبالكفر الأصلي ومحل ذلك كله

عبارة الروضة وبه أي بأنه  
كافر قطع جميع العراقيين  
وقيل القاضي أبو الطيب في  
كتابته المجرى أنه لا خلاف  
فيه في المذهب (وفي زوال  
ملكه عن ماله بها) أي  
الردة (أقوال أظهرها أن  
هلك مرتدًا بان زواله بها  
وان أسلم بان أنه لم يزل)  
والأولى زواله بها والثاني  
عدم زواله بها (وعلى  
الأقوال يقضى منه دين  
لزمه قلها وينفق عليه  
منه) مدة الاستتابة (والأصح  
يلزمه غرم ائلافه) مال  
غيره (فيها وثقة زوجات  
وقف نكاحهن وقريب)  
والثاني لا يلزمه ذلك بناء  
على قول زوال ملكه كما في  
الروضة وأصلها حكاية  
الخلاف على هذا القول  
(واذا وقفنا ملكه فتصرفه  
ان احتمل الوقف كعتق  
وتدبير وصية موقوف ان  
أسلم نفذ بالمهمة (والا  
فلا يبيعه وهبته ورهنه  
وكتابته باطلة) في الجديد  
(وفي تقديم موقوفة) ان  
أسلم حكم بصحتها والا فلا  
(وعلى الأقوال يجعل ماله  
مع عبد وأمه عند امرأة  
ثقة) لتعلق حق المسلمين  
به وان قلنا ببقاء ملكه  
(ويؤجر ماله) كعتق  
ورقيقه (ويؤدى مكانه  
النجوم الى القاضي)  
مفظا لها

(كتاب الزنا)

وانما ذكره مبالغة في الاعتراض على الرافعي في حكمه بالاسلام (قوله أبو الطيب) هو امام العراقيين فصح  
نسبة القتل اليهم (نفيه) لا يخفى أن هذا الخلاف بالنسبة لأحكام الدنيا أما الآخرة فمن مات من أولاد  
المرتدين أو الكفار الأصليين قبل بلوغه فهو في الجنة على الراجح خادماً لأهلها (قوله عن ماله) أي المال  
المعرض للزوال الموجود قبل الردة لا نحو أموالهم ومكانهم ولا مملكتهم حال الردة بنحو اصطيدان فيه وجهين  
هل يملكه أو باق على اباحتهم (فرع) لا بد من ضرب الحجر على المرتد من جهة الحاكم لأجل أهل النية  
ولا يصبر محجوراً عليه بنفس الردة (قوله يقضى الخ) ولو في حال حياته فيقتضيه الحاكم وان قلنا ببقائه  
على ملكه فهو كالتركة لا يمنع انتقالها للوارث قضاء دين الميت منها فلا اشكال على القول الأول والأظهر  
(قوله قبلها) ولو بغير ائلاف (قوله ويلزمه غرم ائلافه فيها) أي الردة نفسها ومالا وتقييد الشارح له  
بالمال نظر الظاهر لا يمنع ذلك (قوله وثقة زوجها الخ) أي ثقة المومنين (قوله وقريب) وان تعدد  
وتحدد وكذا أم ولد ورقيق (قوله وحكاية الخلاف الخ) أي فان قلنا ببقاء ملكه لزمه ما ذكر قطعاً  
(قوله وتدبير) وإيلاد (قوله الأقوال) كلها متقدمة عند امرأة ثقة أو نحو محرم (قوله الى القاضي)  
لأنه لفساد قبضه ويعتق اذا أدى ولو أدى زكاة ماله حال رده اعتدبه وان أسلم وبنته للتمييز

### (كتاب الزنا)

أخوه عن القتل والردة لأنه دونهما وهو من أكبر الكبائر ومن السبع الموبقات ومن الكليات الخمس كما مر  
وانما لم تقطع آله كالسرقة حفظاً لبقاء الفسل مع أمن تهاديه لظهوره فلا ينافي ما مر في قتل المرتد

اذا لم يكن له أحد من أصوله مسلم [قوله عبارة الروضة] وجه سياقها أن الذي نقل الاتفاق القاضي أبو الطيب  
والمنسوبة للعراقيين القطع بذلك [قوله أظهر الخ] وجه ذلك القياس على بضع امرأته بعد الدخول ووجه  
الثاني أن العصمة تزول بالردة فكذا المال ووجه الثالث أن الكفر لا ينافي الملك واعلم أن الثاني رجعه  
كثير من الأصحاب ونسب للصنف قال صاحب البحر لأن حرمة النفس أعظم من حرمة المال وقد زالت  
لكفره فكذا حرمة مثله بالأولى ثم ان الأصحاب جعلوا معنى الزوال بما لا لا لنفاخ النكاح قبل الدخول  
بالردة الا ما ورد في فتل عن ابن سريج أن معناه زوال التصرف لأنه زال في نفسه والالم بعد قال ابن  
أبي الدم وهو حسن جداً لكنه غريب ثم الظاهر جريان هذه الأقوال فيما اكتسبه بعد الردة باصطيد  
ونحوه وحيث فعل قول الزوال هل ينتقل صيده لأهل لقيه أم نقول الصيد باق على اباحتهم لعدم  
أهليته للملك ذهب المتولي الى الثاني ويحتمل ترجيح الأول كما في العبد يكتب لسيده لكن يلوح  
فاق من حيث ان المرتد لا يقصد بالسكسب أهل النية بخلاف العبد [قوله والأول الخ] كأن وجه  
التعبير بالأول أنها محكمة في كلام الأصحاب على وجه جعل هذا أولاً وما في المتن ثالثاً فراجع من كلام  
الأصحاب [قوله وعلى الأقوال] أما على قول الوقف والبقاء فظاهر وأما على قول الزوال فلا غاية  
ذلك أن يكون المرتد كالميت تقضى ديونه من تركته وادامات وهناك دين هل نقول انتقل السكسب  
لأهل النية والدين متعلق به أم المنتقل ما عدا قدر الدين القياس الأول [قوله والأصح الخ] قال الزركشي  
ظاهرة أن الخلاف جار على الأقوال ولم يذكره الأصحاب الا على قول الزوال [قوله واذا وقف الخ] أي  
أما لو أزلناه فواضح وان أبقيناه منه اتصرفه نظراً لأهل النية فيضرب عليه الحاكم الحجر ولكن ينفذ  
تصرفه الى أن يحجر عليه [قوله في الجديد] هما القول في رفق العتود [قوله وان قلنا ببقائه] ولا يكتفى  
على هذا القول بالجعل بل لا بد من ضرب القاضي الحجر عليه كما نص عليه الشافعي رحمه الله .

### (كتاب الزنا)

(قوله)

(الإلاج الذكرك فرج محرم)  
لعينه خال عن الشبهة  
(مستهي) يعني هو مستهي  
الزنا (يرجى الحد) أي وهو  
الرجم القاتل في المحسن  
والجلد والتفريب في غيره  
كما سيأتي والمعتبر بالإلاج قدر  
الحشفة والمراد بالفرج  
القبل (ودبر ذكر وأنتي)  
أجنبية (كقبل) فيوجب  
الإلاج فيه وهو اللواط  
الحد (على المذهب) كالزنا  
فبرجم المحسن ويجلد ويغرب  
غيره وفي قول يقتل فاعله  
بالسيف محسنا كان أو غير  
محسن وفي طريق أن  
الإلاج في دبر المرأة زنا  
(ولا حد بمخاضة) بأعجام  
الذال ونحوها من مقدمات  
الوطء (ووطء زوجه) بهاء  
الضمير المتصلة بالجميع وبالتاء  
الفوقانية المنقوطة (وأنته  
في حيض وصوم واحرام)  
لأن التحريم لعارض  
(وكذا أنته المزوجة  
والمعتدة) قطعاً وقيل في  
الأظهر (وكذا لما لو كنه  
المحرم برضاع) أو نسب  
كأخته منها وبنته وأمه  
من الرضاع أو مصاهرة  
كموطوء أبيه أو ابنه  
(ومكره في الأظهر) لشبهة  
الملك والاكراه والثاني  
ينظر إلى المحرمية التي  
لا يسقبح الوطء معها

(قوله بالقصر) أي على الأفصح وهي لغة حجازية وبالمدفحة تميمية وهو لغة مطلق الإلاج في مطلق  
الفرج أوفى قبل الآدمي خاصة وكلام الشارح ظاهر في هذا ولذلك يقال في الدبر لواط وفي البهيمة  
اتيان وشرعاً ما ذكره قاله ابن حجر وكلام الشارح يوافقه بقوله وهو أي شرعاً ما ذكره الخ وفيه تأمل  
(قوله الذكرك) من الآدمي الأصلي المتصل في فرج مطلقاً أو من آدمي قبل أودبر وبذلك علم أنه يشمل  
الإلاج منه في غيره ومن غيره فيه ومنه فيه كأن أوج ذكر نفسه في دبر نفسه وهو كذلك كما قاله  
البلقيني وزاد أن جميع الأحكام تتعلق به كفسط صائم وفساد نسك ووجوب كفارة فيهما مع الحد  
ووجوب غسل وغير ذلك ووافقه شيخنا الزبدي وهو صريح مافي شرح شيخنا الرمي (قوله  
مستهي) أي جذسه ليدخل الصغيرة (قوله يعني الخ) هو كالصرع في فساد كلام المصنف وليس كذلك فإن  
اسمه معلوم من كونه المبوب له ويصرح به مامر بقوله وهو ما ذكر مع أن وجوب الحد معلق به  
فكان حقه أن يعلله به وقد يقال أشار بذلك إلى إخراج اللواط الشامل له كلام المصنف من حيث  
التسمية لغة بدليل تقييده الفرغ بالقبل المتفق عليه لأن في الدبر طريقين فتأمل (قوله قدر الحشفة)  
الصواب اسقاط لفظ قدر لأن العبرة بها مع وجودها وإن خرجت عن حد الاعتدال وكذا يعتبر  
قدرها من مقطوعها ويعتبر قدرها معتدلة من أقران فاقدها خلقة فافهم (قوله والمراد الخ) خصه  
للتنبيه المذكور بعده ولأجل التسمية السابقة والافهم من جلة الحد المذكور من حيث الحكم (قوله  
أجنبية) أي غير حليلته أمهي فدبرها لا يوجب الحد مطلقاً ولكنه يحرم. طلقاً ويغزى به في غير المرة الأولى  
وليس كبيرة في تلك المرة وتقل بعضهم جوارزه عن بعض الصحابة كعلي رضي الله عنه ونوزع في ذلك النقل  
وتبرأ شيخنا من تلك النسبة وشمل الذكر عبده فيحد بوطئه في دبره (قوله كالزنا) ظاهره أنه لا يسمى  
زناً وبدل له ما ذكره بعد وهذا من حيث اللغة فهو زنا شرعاً ولذلك يبحث فيه من حلف لا يزني (قوله  
فبرجم المحسن) أي الفاعل وأما المفهول فيجحد مطلقاً وفي كلام الشارح تصرح بأن ذكر الخلاف والتعبير  
بالمذهب في كلام المصنف غير مستقيم لأن وجوب الحد الذي هو المقصود لا خلاف فيه وأن كونه لا يسمى  
زناً لا خلاف فيه أيضاً إلا في دبر الأنتي فتأمل (قوله وبالتاء الفوقانية) أي بدلا من الهاء لامعها وكان  
حقه ذكر البدلية المذكورة أو التعبير بأو فتأمل رسوا في الوطء المذكور في القبل أو الدبر

(ففيه) أحكام الجن تبنى على حل من أحكامهم وعدوها فليراجع من محله (قوله وقيل في الأظهر) فيه اعتراض  
على المصنف بعدم ذكر الخلاف الذي هو طرق وليس في الفصل بكذا إشارة إليه بدليل ما بعده (قوله لما لو كنه  
المحرم) وكذا المشتركة ولو في دبرها بخلاف أمة بيت المال فيحد لضعف الشبهة فيها ومن ظنها مشتركة فبانت  
أجنبية فيحد بها لأن حقه المنع (قوله لشبهة الملك) راجع لأتمته المزوجة والمعتدة والمملوك المحرم والخلاف في  
المحرم فقط بدليل المقابل ولور جمع المسئلة للزوجة أيضاً ويراد بالملك ما يعم الرقبة والاتفايع لم يكن بهيداً ولا يتأفیه  
تعطيل الزوجة السابق وهذه من شبهة المحل وخروجها شبهة الظن كأن ظنها حليلته فلا تسقط الحد كما علم (قوله  
والاكراه) أي ولشبهة الاكراه في المكروه وهذا من شبهة الفاعل ويلزمه المهر ولا يثبت النسب وفي كون

[قوله خال عن الشبهة] قديم مستدرك لأن محرم يعني عنه اذ وطء الشبهة لا يوصف بحل ولا تحريم [قوله أو غير  
محسن] لحديث من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوه [قوله وفي طريق الخ] أي فيثبت له حكم الزنا  
بلا خلاف ثم من هنا تعلم أن مسئلة دبر الذكر ليس فيها طرق [قوله ووطء زوجه] شبهة محل [قوله ومكره]  
شبهة فاعل [قوله ويقول الانتشار] منه تعلم أن محل الخلاف عند الانتشار وقضيته أيضاً عدم الخلاف  
في المرة وفيه نظر (قاعدة) الزنا لا يحل بالا كراه قال الرافي سواء الرجل والمرأة وبحث الزكشي نفى الأن

بحال ويقول الانتشار الذي يحصل به الوطء لا يكون إلا عن شهوة واختيار

(وكذا كل جهة أباح بها عالم كنيكاح بلاشهود) كذهب الامام مالك (أو بلا ولي) كذهب الامام أبي حنيفة لاحد بالوط فيه (على الصحيح) وان اعتقد تحريمه لشبهة (١٨٠) الخلاف والثاني بمحذ معتقد تحريمه في الكنيكاح بلاولي (ولا) حذ (بوط بمينة

المكره بكسر الراء طر يقان في ضمان المهر وجهان (قوله لشبهة الخلاف) وهذه من شبهة الطريق ويؤخذ منها عدم الحد في الكنيكاح الموقت لقول ابن عباس بجوازه وفي الكنيكاح بلاولي ولاشهود معاً لقول داود الظاهري به (قوله لاحد بالوط فيه) أي في الكنيكاح بلاولي بدليل المقابلة في كلامه اشارة الى الاعتراض على المصنف في تعميم الخلاف لغيره وهذا من أسرار الشارح فتأمل وافهم (قوله ولا بوط بهيمة) فاعلة كانت أو منقولة (قوله لكن يعزر) أي الآدمي (قوله فيها) أي الميتة والبهيمة (قوله وتذبح الخ) بناء على القول بقتل الفاعل (قوله ومبيحة) والقول بجملة عن عطاء كذب عليه (قوله وليس ما ذكر) من الاباحة والاباحة والعقد في المحرم شبهة والراهن في محرمه المملوكة كما علم محامس فذكر الغاية في كلام المصنف هو عمل التوهم بعدم ايجاب الحد ويجب الحد بوط بمطة ثلثا وملا عنه وزوجة غيره ومعتدة وخامسة وأخت وزوجة ومرددة ووثنية قال البغوي وكذا مجموعية والمعتد خلافه لما قيل بصحة العقد عليها (تنبيه) لو ادعى سقطا للحد كجهل تحريم أو نسب مدعى ان أمكن والا فلا (قوله وشرطه التكليف) يباوغ وعقل مع التزام الأحكام فيحد ذمي ومرد لا حر في ونحو معاهد (قوله فلا يجد الصبي) وان بلغ في أثناء الوط واستدامه للشبهة في الابتداء بخلاف ما لوطن أنه صبي فبان بالغاً فيحد (تنبيه) حكم الخنثى هنا ما سرفى الفسل (قوله وحد المحسن) أي وقت وطء الزنا وان تغير بعده فبرجم حر استرق لا عكسه وبرجم ذمي أسلم فلا يسقط حدّه باسلامه وان ثبت باقراره على المعتد والعبرة في صفة الحد بوقت الأداء فيحد تخفيفاً من بالسياط ومنه ينحى بالعشكال (فائدة) الاحصان لغة المنع وشرعا يطلق على نحو سبعة، معان الاسلام والباوغ والعقل وبكل منها فسرت آية فاذا أحصن والحرية وبها فسر آية والمحصنات من النساء والعنف عن الزنا وبها فسر آية والذين يرمون المحصنات والاصابة في نكاح صحيح وبها فسر آية محصنين غير مسافحين وهذه المرادة هنا (قوله الرجم) واستغنى به عن قطع آتله خوفاً في جلة بدنه الها لك كما دخل فيه الجلد لم سبقه كأزنى بكر اثم محصن فبرجم فقط ولا يجلد ولا يغرب على قاعدة ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا بوجوب أدونهما بعمومه كما في الحد الثالث الأصغر مع الأكبر كذا قالوا هنا وفيه تأمل (قوله وهو) أي المحسن هنا مكلف يباوغ وعقل كما مر وحرية كاملة ووطء في نكاح صحيح كما يأتي (قوله حر) أي كامل الحرية (قوله ولو هو ذمي) هو قيد لوجوب الحد والا فلا حر في محسن كما قاله شيخنا الرمي لوجود ما يأتي فيه فالزنى بعد اسلامه رجم (قوله حال حرته) ولو

في الأصح) لأنه مما ينفر الطبع منه فلا يحتاج الى الزجر عنه والثاني بمحذ به كوطء الحية (ولا) بوطء (بهيمة في الأظهر) لما تقدم لكن يعزر فيها ومقابلة قبس على المرأة والثالث يقتل بالسيف محصنا كان أو غير محسن وتذبح المأكولة وتؤكل وان كانت لغير الفاعل وجب عليه التفات بين قيمتها حية ومذبوحة ولا تقتل غير المأكولة (ويحد في مستأجرة) للزنا (ومبيحة) للوطء (ومحرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (وان كان زوجها) وليس ما ذكر شبهة دافعة للحد (وشرطه) أي الحد في الرجل والمرأة (التكليف) الا السكران وعلم تحريمه فلا يجد الصبي والمجنون ومن جهل تحريم الزنا قربا عهده بالاسلام وزاد على غير استثناء السكران أي فانه يحد وهو غير مكلف لا تتقاء فهمه وحده من قيل ربط الأحكام بالأسباب كما تقدم في طلاقه (وحد المحسن) رجلاً كان أو امرأة (الرجم) لأمره

عن المرأة ونسبه للقضاء (قوله وكذا كل الخ) شبهة طريق (قوله أباح بها) أي الوطء ثم يستثنى ما لو حكم القاضي بالصحة أو الفساد فلا يكون من هذا (قوله والثاني) الى قوله بلاولي فيفدك أن على كلام المصنف مؤاخذه في حكاية الخلاف في الكنيكاح بلاشهود (قوله ويحد في مستأجرة) قل عن أبي حنيفة رحمه الله أن ذلك شبهة قال الزركشي لأننا لو كان شبهة ثبت النسب وهو لا يثبت باتفاق أو يقول يرد عليه ما أسلفه من أن الاكراه شبهة ولا يثبت النسب على ما بحثه ونقله عن صاحب التتمة ثم نبه على أن الجرجاني استثنى ما لو اعتقد الاباحة وأن قضية كلام المصنف عدم الفرق (قوله وان كان زوجها) خلافاً لحنفية حيث جعلوا العقد شبهة (قوله ومن جهل تحريم الخ) والظاهر أنه يحلف (قوله مسلم وغيره) قال ابن المنذر يجلد ويرجم أي لحد يث ورد بذلك (قوله وهو مكلف) هذا الوصف شرط في أصل الحد فلا يختص بالاحصان (قوله غيب حششته) ظاهره ولو مكرها وليس بيعيد ومثله التحليل فيما يظهر كذا حاوله الزركشي (قوله والثاني) عبارة غيره

لأن صلى الله عليه وسلم به في الرجل والمرأة في أحاديث مسلم وغيره (وهو مكلف حر ولو) هو (ذمي غيب حششته بقبل في نكاح صحيح لافسد) فانه فيه غير محسن (في الأظهر) نظرا الى الفساد والثاني ينظر الى النكاح (والأصح انقطاع التغييب حال حرته

وتكليفه) والثاني يكتفى به  
 في غير الحالين (و) الأصح  
 (أن الكامل الزاني بناقص)  
 من رجل أو امرأة (محسن)  
 نظر إلى حاله والثاني يشترط  
 كمال الآخر (و) حد (البكر)  
 من المكلف (الحرة) وجلا  
 كان أو امرأة (مائة جلد)  
 وتغريب عام) لأحد  
 مسلم وغيره بذلك المزيد  
 فيها التغريب على الآية (إلى  
 مسافة القصر فما فوقها)  
 إذا رآه الإمام (وإذا عين  
 الإمام جهة فليس له طلب  
 غيرها في الأصح) والثاني له  
 ذلك فيجب إليه (ويغرب  
 غريب من بلد الزنا إلى  
 غير بلده) هو (فإن عاد إلى  
 بلده منع) منه (في الأصح)  
 والثاني لا يتعرض له (ولا  
 تغرب امرأة وحدها في  
 الأصح بل مع زوج أو محرم  
 ولو بأجرة) له عليها (فإن  
 امتنع بأجرة لم يجبر في  
 الأصح) والثاني يجبر لأقامة  
 الواجب وهذا وجه تغريبها  
 وحدها (و) حد (العبد  
 خسون ويضرب نصف  
 ستة) على النصف من الحر  
 (وفي قول سنو) (في قول)  
 لا يغرب) والمراد به الجفص  
 الصادق بالذكور والأنثى ومنه  
 المدبر والمكاتب وأم الولد  
 والمبعض (ويثبت) الزنا  
 (بينة أو اقرار مرة ولو أقروا  
 ثم رجع سقط) الحد

حريا لأن أنكرتهم محكوم بصحتها (قوله وتكليفه) أي يشترط في التغيب الذي لا يصير به محصناً أن  
 يوجد في حال حرية وتكليفه وإن وقع عقد النكاح قبلهما (قوله بناقص) هو متعلق بالكامل كما  
 يصرح به كلام الشارح لا بالزاني كما يتوهم فسقط ما لبعضهم من أن لا يعول عليه (قوله مائة جلد) وتغريب  
 عام) بأمر الإمام فلو فعلهما بنفسه أو فعلهما غيره به وليس نائباً عن الإمام لم يعتد بهما ويصدق في مضي  
 العام ويندب تخليفه إن اتهم لأنه حق الله تعالى وابتداء العام من ابتداء سفره فيكفي ولو ذهباً وإياباً ولا يحتاج  
 في عودته إلى إذن الإمام ويكتفي حد واحد لمن زنى مراراً قبله (قوله إلى مسافة قصر) بشرط أمن الطريق  
 والمقصود عدم طاعون لحرمة دخول بلده وعدم اجارة على عينه لعمل يتعذر مع التغريب فيؤخر التغريب  
 إلى زوال ما ذكر وله استصحاب أنه يتسرى بها أو زوجة فقط ومال للنفقة لا غيرها كأهل ومال يزيد على  
 النفقة نعم لو خرج أهلها معه لم يمنعوا بل له استصحاب من يخاف عليهم بعده ويقدر إن خيف هرب به أو عوده  
 ويحبس إن خيف أفساده للنساء أو الغلمان قال شيخنا الرمي وكذا كل من خيف منه هذا الأمر ولو غير  
 زان قال وهي مسألة نفيسة (قوله جهة) خرج البلد فله الانتقال إلى أخرى بقر بها أو بعده مثلاً (قوله إلى  
 غير بلد) وجوبا (قوله فإن عاد) أي إلى دون مسافة القصر مطلقاً أو إلى بلده أي ببلد وطنه الأصلية أو إلى  
 بلد غريب منه (قوله منع منه) أي منعه الإمام وأعادته إلى ما كان فيه أو إلى مثله واستأنف المدة ومن لا وطن  
 له بترك حتى يتوطن وإن لزم فوات الحد لأنه بعيد ويغرب مسافر ولو لحج إلى غير مقصده وإن فاته الحج ولو  
 زنى فيما غرب إليه نقل إلى غيره في غير جهة وطنه ولا تستأنف المدة عليه (قوله ولا تغرب امرأة) وختى  
 وأمر دجيل (قوله بل مع زوج أو محرم) أو مسح أو امرأة ثقة والمراد محبة من ذكر لها ذهاباً وإياباً  
 لأقامة قاله شيخنا ونوزع فيه (قوله بأجرة عليها) أن قدرت عليها والافعل بيت المال والافعل المسلمين  
 (قوله لم يجبر) ولا أم عليه وعلى هذا يتأخر التغريب إلى وجوده (قوله والمراد به) أي بالعبد الجنس ولو قال  
 والمراد به الرقيق والمملوك أو من فيه رق أو ما يشمل الأمة لكان واضحاً إذ في الصدق الذي ذكره تأمل  
 ظاهر (قوله الصادق بالذكور والأنثى) وبالمسلم والكافر وبأبي فيمن يصحب الأمرد أو الأنثى مامراً في الحرمة  
 والحر الأمرد ولا نظر لضرر السيد بغيته أو بقتله كما في قتله بالردة وقدر أن للسيد أن يحد عبده ولو كافراً  
 لكافر (قوله أو اقرار) أي حقيق فخرج ما لو طلب القاذف بين المقدوف أنه مازنى فرد عليه اليمين وحلف  
 فلا يثبت الزنا ولا الحد على واحد منهما ولا بد في الإقرار والبيعة من التفصيل ولو من عالم بذكر الزنى بها وكيفية  
 الإدخال وزمانه ومكانه وكونه على وجه الزمانه بها (قوله سقط الحد) أي جيعه أو ما بقي منه أن يرجع في أثناءه  
 وإن شهد حاله بكذبه والرجوع مندوب بل والستر على نفسه ابتداء مطلقاً ويندب للشاهد عدم الشهادة وما

لأن الفاسد كالصحيح في العدة والنسب [قوله بناقص] متعلق بكامل فيكون ذكر الزاني ليس فيه كبير  
 فائدة بل يستغنى عنه وأما تعلقه بالزاني كما هو ظاهر العبارة فقد أفسده الزكشي من وجوه فإرجاع وقد قال  
 بعضهم الصواب الثاني بناقص [قوله من المكاف] من تبعية [قوله جلد] قال الروياني وغيره سمي  
 الجلد جلد لوصوله إلى الجلد [قوله لأحد من مسلم الخ] أي وليس فيه نسخ للآية خلافاً للحنفية  
 ثم في عطفه الترتيب بالواو إشارة إلى عدم الترتيب ولقطة التغريب قد تشعر بأنه لو غرب نفسه لا يكتفى  
 به وهو كذلك [قوله فما فوقها] أي لأن المقصود الابتعاد [قوله لم يجبر] والظاهر أنه لا أم ثم محل  
 الخلاف إذا تعين [قوله والعبد خمسون] لقوله تعالى فعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب والمراد  
 الجلد لأن الرجم لا يتبع [قوله وفي قول سنة] أي كما أن مدة العنة والابلاء لم يفرقوا فيها بين الحر  
 والعبد ووجه الثالث ما في التغريب من تغريب حق السيد ثم الظاهر أن الأمة تعتبر معها محرم كالحرمة .



(ولو قال لا تحلوني أو هرب) من إقامة الحد (فلا) سقوط له (في الأصح) والثاني قال ذلك مشعر بالرجوع (ولو شهد أربعة بزناهم أو مع أنها عذراء) بالجمعة والمدة (١٨٢) (لم تحدهم) لشبهة العذرة (ولا قاذفها) للشهادة بزناها واحتمال عود البكارة (ولو

عين شاهد) من الأربعة  
(زانية زناه والباقون  
غيرها لم يثبت) لعدم تمام  
العدد في زانية (ويستوفيه)  
أي الحد (الامام أو نائبه)  
فيه (من حر ومبعض)  
لجزئه الحر (ويستحب  
حضور الامام وشهوده)  
أي الزنا استيفاءه وحضور  
الامام شامل للاقرار (ويحد  
الرفيق سيده) رجلا كان  
أو امرأة (أو الامام) وقيل  
في المرأة يتعين الامام (فان  
تنازعا) فيمن يحده  
(فالأصح الامام) لعموم  
ولايته ويرى أبو داود  
والنسائي حديث أقيموا  
الحدود على ما ملكت  
أيمانكم (و) الأصح (أن  
السيد يقر به) لأن التقريب  
بعض الحد والثاني يحط  
ربة السيد عن ذلك (و)  
الأصح (أن المكاتب) في  
حده (كحر) لخروجه عن  
قبضة السيد والثاني لأنه  
عبد مابق عليه درهم  
(و) الأصح (أن الفاسق  
والكافر والمكاتب يحدون  
عبيدهم) والثاني لا نظرا  
إلى أن في الحد ولاية وليه  
من أهلها (و) الأصح (أن  
السيد يميز) عبده في

قيل إنه يندب له أن يأتي للامام ويطلب إقامة الحد على نفسه كباقي الشهادات حمله شيخنا على حق الأدعي فإنه  
يجب تسليم نفسه له بعد الاقرار (فرع) يقبل الرجوع في غير الزمان حقوق الله كالشرب والسرقة من  
حيث سقوط الحد والقطع ولا يقبل الرجوع عن الاقرار بالبولغ أو الاحصان واعلم أنه بسقوط الحد عنه  
وباقامته عليه لا يعود محصنا أبدا فلو قذفه شخص لم يحد أو قتلته لم يقتل منه بل عليه الدية (نبيه) لو أقر  
وأقيمت عليه بيعة عمل بمقتضاها وان تأخرت لأنها أقوى من حقوق الله تعالى ولو حكم حاكم بعدهما فان  
أسند حكمه للبيعة امتنع الرجوع والأفله الرجوع (قوله لا تحلوني) خرج ما لو قال قد حدثني امام فيقبل  
وان لم ير له أثر يبدنه (قوله أو هرب) فلا سقوط لكن يكف عنه وجوبا ان لم يتكرر هربه لاحتمال رجوعه  
(قوله عذراء) وصفت بذلك لتعذر وطها وكذا لو كانت قرناء أو رتقاء (قوله لم تحدهم) ان لم تكن غوراء أخذوا  
من العلة والاحداث (قوله ولا قاذفها) ولا الشهود أيضا ولو طالب المهران قامت بيعة بأنه أكرهها مع عدم  
الحد أيضا (قوله واحتمال عود البكارة) هو مفعول معه والاول للبيعة ولولم يحتمل عودها حد قاذفها ومنه الشهود  
فيحدون (قوله لم يثبت زناها) خلافا للحنفية ويحد قاذفها والشهود أيضا (قوله من حر) وان رزق كاعلم  
تمام (قوله ومبعض) وموقوف ومحجور بلاولي وموصى بهتفه زنى بعد الموت وقبل عتقه لتوقفه على  
الاجازة وان أجاز الوارث بعد وقن بيت المال ولو مسلما على كافر ويستوفيه من الامام بعض ثوابه أو امام  
آخر (قوله ويحد الرفيق) وان عتق وسواء حد زنا وغيره ولو قصاصا أو قطعاً في سرقة (قوله سيده) ولو  
بنائبه وان كاتبه بعد الزنا أعتقه كأمير والولي ولو وصيا أو قيا في محجوره كالسيد في عبده ودخل في السيد  
مشتريه قبل الحد وموصى له به كذلك لبقاء الملكية فيه وبذلك فارق الحر اذا رزق (قوله أن السيد يقر به)  
وؤنة التقریب على السيد وان زادت على مؤنة الحر فان غر به الامام فالمؤنة في بيت المال قاله شيخنا (قوله  
وأن المكاتب) أي كتابة صحيحة وقت زناه وان عجز نفسه بعده كما قاله ابن حجر وتبعه شيخنا الرملي  
في شرحه (قوله كحر) ويقدم ما ألحق به في حقه أي من حيث استيفاء الامام الحد منه (قوله والكافر) في  
عبد كافر (قوله والمكاتب) والمبعض والمرأة (قوله ولاية) علم بهذا رد هذا الوجه لأن الاستيفاء في هؤلاء  
بالمالك لا بالولاية ولذلك يحد العبد سيده بعلمه بخلاف القاضي (قوله وأن السيد يقر به عبده) بأوصافهما  
السابقة (قوله ويسمع) أي السيد بأفراده السابقة (قوله ويقيم السيد معها) أي الحدود

[قوله ولو شهد أربعة] لما فرغ من مسقط الاقرار شرع في مسقط البيعة [قوله لم تحدهم] محله ما لم تكن  
غوراء والاحداث [قوله لم يثبت] خالفه في ذلك أبو حنيفة لامكان الوطء في زوايا. لنا أن الحد يدر بالشبهة ثم  
اقتصاره على نفي الثبوت يفيد أن حق القذف واجب على القاذف والشهود وهو كذلك كما قاله الزركشي  
[قوله ويحد الرفيق] أي سواء في ذلك حد الزنا والقذف والشرب وكذا قطعته في السرقة والحراية [قوله لأن  
التقريب إلخ] لكن مؤنة تقر به في بيت المال فان لم يكن فعلى السيد أو ما النفقة زمن التقريب فعلى السيد  
[قوله والثاني إلخ] استدلل له باقتصاره في حديث الجارية على قوله وكانت [قوله في حقوق الله] يريد  
الشارح رحمه الله أن تعزير العبد لحق السيد مقطوع به ليس من محل الخلاف وأما حقوق غيره من الأدمين  
فسكت عنها وقضية التقييد بحقوق الله تعالى إلحاقها بحقوق السيد [قوله ويسمع البيعة] كما يقيم العقوبة  
يسمع بينها ثم قضية هذا اسماعه البيعة على شرب الخمر وحده القذف وقطع السرقة والخمار به وهو محتمل [قوله  
والثاني قل إلخ] من ثم تعلم أن الامام لو نازعه فلا إشكال في تقدم الامام عليه [قوله ويقيم السيد معها]

الضمير

حقوق الله تعالى كما يؤديه في حق نفسه (ويسمع البيعة بالعقوبة)

أي بموجبها والثاني قال للتعزير غير مضبوط فيقتصر إلى اجتهد وسماع البيعة من منصب القاضي ويعمل باقراره جزأً وبشاهد  
له وقيل لآبناء على عدم القضاء بالعلم في الحدود ويقيم السيد معها .

قتل الردة قبل القطع والقتل قصاصا (والرجم) حتى يموت (بمدر وحجارة معتدلة) لا بحصبات خفيفة ولا بصخرة مذففة (ولا بحفر للرجل) إذا ثبت زناه بالبيينة أو بالاقرار (والأصح استحبابه للمرأة ان (١٨٣) ثبت زناها (بيينة) فان ثبت

بأقرار فلا يستحب لميكنها  
الحرب ان رجعت والثاني  
يستحب مطلقا الى صدرها  
والثالث لا يستحب بل هو  
الى خيرة الامام (ولا يؤخر  
لمرض وحر وبرد مفرطين)  
لأن النفس مستوفاة فيه  
(وقيل يؤخر ان ثبت  
بأقرار) لأنه لو لم يؤخر  
ربما رجع في أثناء الرمي  
فيعين ما وجد منه على قتله  
(و يؤخر الجلد للمرض)  
المرجوق البرء منه (فان لم  
يرج برؤه) منه (جلد  
لا بسوط بل بمشكال)  
بكسر العين وبالثلاثة (عليه  
مائة غصن فان كان) عليه  
(خمسون) غصنا (ضرب  
به مرتين وتعمه الأغصان  
أو ينكبس بعضها على  
بعض ليناله بعض الألم)  
فان اتقى المس والانكباس  
لم يسقط الحد (فان برأ)  
بفتح اراء بعد الضرب  
بالمشكال (جزاء) الضرب  
به (ولا جلد في حر أو برد  
مفرطين) بل يؤخر الى  
اعتدال الوقت (واذا جلد  
الامام في مرض أو حر أو  
برد) فهلك الجلود (فلا  
ضمان على النص فيقتضى  
أن التأخير مستحب)  
ومقابل النص قول مخرج  
التأخير أو يجوز التحجيل

(قوله قبل والقطع والقتل قصاصا) المعتمد أن للسيد جميع ذلك كما تقدم  
(تنبيه) يشترط في الحد بالجلد نيته وان أخطأ فيه كأن جلده عن زنا فبان عن شرب وفي الاكتفاء  
في الخطأ نظر يعلم من قاعدة ما يجب التعرض له جلة أو تفصيلا يضر الخطأ فيه فتأمل ولا يكتفى بالإطلاق  
ولانية غير الحد كصدارة ولا يشترط للقتل نية ولا يضر نية غيره فلو قتله بقصد الظلم فبان أنه قاتل  
أبيه اعتد به (قوله والرجم) سمي بذلك لكونه بالرمي بالأحجار ولو قتل بسيف اعتد به وان  
فان الواجب (قوله بمدر) أى طين مستحجر (قوله وحجارة معتدلة) قال الماردي فالخيار  
أن تكون ملء الكف (قوله ولا يحفر للرجل) أى لا يندب فالامام مخير فيه ولا يربط ولا يقيد (قوله  
والأصح استحبابه) أى الحفر للمرأة قال بعضهم ومثلها الأمر الجليل (قوله بيينة) أولعان (قوله  
فلا يستحب) والحفر في قصة الغامدية مع أنها مقررة بيان للجواز

(تنبيه) يجب في كل من الرجل والمرأة ستر عورة وأمر بصلاة دخل وقتها وتوقى ضرب وجهه ويندب  
فيها ستر بقية البدن وعرض توبة أو اجابة لشرب لا أكل ولصلاة ركعتين ولا يبعد الضارب عنهما ولا يدنو  
منهما (قوله ولا يؤخر) أى الرجم أى لا يجب تأخيره لمرض أو حر أو برد مفرطين نعم يندب  
التأخير لمرض يرجى برؤه ويجب لجل ولو من زنا وفطام وغيره كما تقدم في القصاص وكذا سائر  
حدود الله تعالى (قوله ويؤخر الجلد) وجوبا للمريض وغيره كما يأتي ولا يجبس وان ثبت الزنا  
بالبيينة وخيف هربه (قوله بكسر العين) أى على الأشهر وهو اسم للعرجون وعليه التماريح التي  
بها يحصل استيفاء الحد المذكور (قوله فان اتقى الخ) ولو احتمالا بأن شك في ذلك وفارق الأيمان  
باعتبار الزجر هنا (قوله برأ بفتح الراء) أى على الأفصح ويحوز الكسر (قوله بعد الضرب) أى بعد  
جميعه فان برأ بعد بعضه اعتد بما مضى وجلد الباقي كالأصحاء (قوله ولا حد) أى جائز لأن الأصح  
وجوب التأخير كما يأتي وسكت المصنف عنه لأجل الخلاف الآتي (قوله يؤخر الى اعتدال الوقت) ولو  
ليلا وهذا ان أمكن وإلا فلا يؤخر ولا ينقل الى بلد معتدل ولا يجبس لو أخر كما مر (قوله فيقتضى الخ) هو  
مرجوح كما يأتي (قوله ومقابل النص قول مخرج) أى من التعزير وسيأتي الفرق بينهما فهو هنا

الضمير فيه يرجع الى قوله في الحدود [قوله والرجم الخ] قال الأصحاب جميع بدنه محل للرجم والاختيار أنه  
يتوقى الوجه [قوله ولا يحفر للرجل] ظاهر كلامه امتناع الحفر لكن مال في شرح مسلم الى التخيير [قوله  
فان ثبت بالاقرار الخ] يحتمل أن يكون مثله ما لو ثبت بلعان لاحتمال أن تلعن فيه قط ويحتمل خلافه نظرا  
الى أن الرجوع على الاقرار مطلوب بخلاف هذا فقد يكون الزوج محقا وهذا جزم في شرح المنهج [قوله ولا  
يؤخر لمرض الخ] نعم تؤخر الحامل ولومن زنا حتى تقطم الولد ويوجد من يكفله [قوله وقيل يؤخر] ظاهر  
اطلاقه جريان هذا الوجه ولو كان المرض لا يرجى برؤه قال الزركشي وحكاية هذا الوجه تقتضى وجوب  
التأخير وليس كذلك بل قاله يحمل ذلك مستحبا كما في الجلاء الآتي . أقول قضية التشبيه وجوب تأخيره  
عن الرجم [قوله ويؤخر الجلد] هل يجبس مدة التأخير هو متجه في اثبات البيينة [قوله فان لم يرج برؤه  
جلد] لما روى أن رجلا اشتكى حتى أضنى فصار جلده على عظمه فوقع على جارية بعضهم فأمر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذوا له مائة شمراخ فيضربوه بها مرة واحدة قال الشافعي رضي الله عنه  
واذا اختلفت هيئة الصلاة باختلاف حال المصلي فهذا أولى [قوله فلا ضمان] أى بخلاف ما لو ختت الامام في

بوجوب الضمان وهو لجميعه أو نصفه وجهان على عاقلة الامام أو في بيت المال قولان وعلى الضمان يجب  
بشرط سلامة العاقبة وجهان زاد في الروضة

مرجوح أيضا والراجع بناء عليه من الخلاف المذكور الأول في الجميع (قوله المذهب وجوب التأخير)  
هو المعتمد ولا ضمان مطلقا على المعتمد أيضا فقوله مطلقا أي سواء قلنا بالضمان أولا كما صرح به الخطيب  
والديمري وفارق وجوب الضمان في التمييز والختن بأنهما بالاجتهاد وهو قد يخطئ ولا كذلك  
الحدود لأنها مقدرة بالنص .

المذهب وجوب التأخير  
مطلقا

### (كتاب بيان حد القذف)

أخره عن الزنا لأنه دون رتبة وقد روي الحد من حيث هو لغة نهاية الشيء أو طرفه وشرعا عقوبة مقدرة تجب على  
معصية مخصوصة حقا لله أو لآدمي أو لهما كالشرب والقمار والقذف فانه لهما والمقلب فيه حق الآدمي  
لمضايقته والقذف لغة الرمي مطلقا وشرعا الرمي بالزنا في معرض التعيير لتخرج الشهادة به فتعير الشارح  
له الرمي بالزنا لا يناسب واحدا من التعريفين إلا أن يقال هو من التعريف بالأعم وسكت عنه هنا لذكره في  
اللعان وهو من أكبر الكبائر ومن الكليات الخمس ومن السبع الموبقات وفاعله فاسق بنص القرآن  
والنساء كالرجال بالأولى لأنهم أحرص على الزنا لتقصيهم نعم من قذف غيره في خلوة بحيث لا يسمعه إلا الله  
والحفظه فليس بكبيرة موجبة للحد ولا يعاقب في الآخرة الا عقاب كذب لا ضرر فيه كما مر وكان حد القاذف  
دون حد الزاني لأنه أخف ودون حد المرتد لا مكان المرتد من دفع الحد عن نفسه بإسلامه وإنما لم تقطع آله  
كالسرقة حفظا للعبادة والمعاملات وإبقاء لأشرف نوع فضل به الإنسان كالم تقطع آله الزاني إبقاء للفصل كما مر  
(قوله شرط حد القاذف) أي شرط القاذف الذي يجب عليه الحد وهو أحد أركان الثلاثة وتقدم شرط القذف  
وأحال شرط المقذوف على مافي اللعان من كونه مكلفا حرا مسلما عفيفا (قوله التكليف) أي مع التزام  
الأحكام ولو حكما ليدخل المرتد وعبد الذمي ويخرج الحر في والمهاد والمؤمن (قوله فلا يحد المكروه) أي  
بفتح الراء وكذا المكروه بكسرهما لكن يعزr الثاني (قوله له نوع تمييز) قال شيخنا فيسقط بالكمال (قوله  
ولا يحد بقذف الولد) لكن يعزr وكذا ما ذن في القذف لأنه لا يباح بالاذن وإنما سقط الحد للشبهة ومحل  
في اذن خال عن نحو قرينة استهزاء (قوله ذكر كرا كان الولد أو أتي) لوقال ذكر كرا كان كل منهما أو أتي  
لشمل الوالد أيضا وكان أفيد (قوله كما لا يقتل به) يفيد أن مورث الولد مثله انحصار الارث فيه والافغيره  
استيفاء الجميع كما يأتي لأن حد القذف يورث كالتعزير لكن غير موزع على مقدار الارث ولذلك لومات  
المقذوف مرتدا فلوارثه لولا الردة استيفاءه لأنه للتشفي ولو عفا عن بعضه لم يسقط منه شيء ولو عفا وارث على  
مال سقط حقه ولا يستحق شيئا من المال ولو عفا عن قاذفه لم يحد بقذفه بعده فراجع (قوله فالحر) أي  
كامل الحرية حالة القذف ثمانون وان ررق بعده كما مر (قوله فالعبد لا تقبل شهادته) أي عند غير الحنابلة  
وبذلك علم عدم صحة دعوى الاجماع كاذ كره بعضهم واقتصر على العبد لأنه محل توهم قبول الشهادة  
فاخراج الأمة بالفحوى أو المراد به ما يشملها (قوله والرقيق) أي من فيه رق حالة القذف أو بمون وان عتق  
بعده كما مر (قوله الاحصان) ولا يلزم القاضي أن يسأل عن احصانه ولا عن غيره من نحو أصالة أو اذن  
حر أو برد فانه يضمن بالدية وفارق بأن الخلق ثبت بالاجتهاد فأشبه التعزير فشرط فيه سلامة العاقبة  
بخلاف الحد ثم تخصيص المصنف المرض وما عطف عليه يفيدك أن نصوص الخلق أي ضيقه لوجلد بغير  
المشروع كان مضمونا [قوله وجوب التأخير مطلقا] أي سواء قلنا بالضمان أم بعده .

### (كتاب حد القذف)

[قوله فلا يحد المكروه] أي لأنه معذور ولا المكروه لأنه لا يمكنه أن يستعير لسان غيره ليقتل به بخلاف القصاص  
لا مكان أن يضرب بيد غيره وذهب جماعة إلى وجوبه على المكروه بالفتح كاقصاص [قوله كما لا يقتل به]

(كتاب حد القذف)  
بالمهمة أي الرمي بالزنا  
(شرط حد القاذف  
التكليف الا السكران)  
زاد استثناءه والكلام  
فيه كما تقدم في الباب قبل  
هذا (والاختيار) فلا يحد  
المكروه على القذف كما  
لا يحد عليه الصبي والمجنون  
(ويعزr المميز) من صبي  
أو مجنون له نوع تمييز (ولا  
يحد بقذف الولد وان  
سفل) ذكر كرا كان الولد  
أو أتي كما لا يقتل به  
(فالحر) حده (ثمانون)  
جلدة الآية فاجلدوهم  
ثمانين جلدة والمراد فيها  
الأحرار لقوله فيها ولا  
تقبلوا لهم شهادة أبدا  
فالعبد لا تقبل شهادته وان  
لم يقذف (والرقيق) حده  
(أربعون) جلدة على  
النصف من الحر ومنه  
المدير والمكاتب وأم الولد  
والمبعض (و) شرط  
(المقذوف) الذي يحد  
قاذفه (الاحصان) سبق  
(في) كتاب (اللعان) بقوله

(قوله المحسن مكلف حرم مسلم عفيف عن وطء يحذبه) هذه الجملة مقول القول والقول مع مقوله بيان لما سبق (قوله ولو شهد) أي عند قاض أو لاعلى المتمد (قوله دون أربعة بزنا حدوا) وكذا أربعة فيهم الزوج لأنه لا يتم به النصاب وينبى للشاهد مراعاة المصلحة للشهود له وعليه من سترأ وعدمه ولا يحجب شهادته إذا صرح بالزنا فيها (قوله حدوا) نعم لهم تحليف المشهود عليه أنه مازنى فإن حلف حدوا والاحلفوا أنه زنى وسقط عنهم الحد كذا قاله شيخنا وهو يقتضى وجوب الحد عليهم إذا لم يحلفوا وفيه نظر والوجه سقوطه عنهم بامتناعه من الحلف لوجود الشبهة فراجع (قوله أربعة نسوة) لو أسقط لفظ أربع لكان أخصر وأعم إذ الأقل والأكثر كذلك وكذا الجمع في عيب وكفرة (قوله من أهل الذمة) قيل لو وجوب الحد عليهم فلا حد على حرمى ولو معاها أو مؤمتنا كما مر (قوله يحدون) هو بيان للتشبيه وقيل تغليب الذكور ولو أعاد العيب والكفرة الذكور الشهادة بعد الكمال بالعق والاسلام قبلت منهم (قوله ليسوا من أهل الشهادة) أى من أصلها فلا يرد ما لو شهد أربعة من الفسقة فإنه لا حد عليهم ولا تقبل منهم لو أعادوها بعد الكمال لايهاهم تزويج شهادتهم الأولى وبذلك فارقوا ما مر (قوله فليس تقاصا) فيعز كل منهما (قوله والحدان لا يتفقان في الصفة) سكت عن الجنس المذكور قبله وهو يقتضى اتفاقهما فيه وقد يقال عدم الاتفاق فيه معلوم بالأولى من عدم الاتفاق في الصفة وكذا النوع إن لم تشمل الصفة (قوله المرور وذى) بمهمة بعد الميم ساكنة فواو مفتوحة فمهمة ثقيلة مضمومة فواو ساكنة فذل معجمة مكسورة فتحتية قيل هو من الزيادة في النسبة إلى مرو (قوله لم يقع الموقع) وإن أذن فيه القاذف ويضمنه المقدوف في غير الأذن لومات نعم لمن بعد عن السلطان أو عجز عن بيعة القذف الاستقلال ولو في البلد حيث أمن وكذا السيد العبد القاذف له وكذا لولى المحجور القاذف له (قوله من منصب الامام) لكن لا يجوز للامام الاستيفاء إلا أن طلب صاحب الحق (ففيه) خرج بالقذف السب فلمن سبه شخص أن يسبه بمثل ما سبه به وهو المراد بقول المنهج بقدر ما سبه به بشرط أن لا يكون كذبا ولا قذفا نحو ظالم وأحق لأنه لا يخلو أحد عنهما ولا يجوز سب أمه ولا فرعه وإذا انتصر بسبه فقد استوفى ظلامته وبرئ الآخر من حقه ولا تعزير عليهما لكثرة وقوع ذلك وعلى الأول أتم الابتداء لحق الله تعالى .

### (كتاب قطع السرقة)

أخرها عن القذف لأنها دونها إذا اعتنا بحفظ العرض أشد على أن المال وقايتة له وسيأتى ولو أسقط لفظ قطع لكان أولى وقد أجاب عنه شيخنا في شرحه بأن القطع هو المقصود وفيه نظر فإن القصد لا ينافى الأولوية فتأمل له والوجه أن يقال ذكره لصحة عود ضمير وجوبه عليه والتصريح بوجوبه فراجع وهى من الكبائر أى قياس الأولى لأن القصاص يجب للكافر على الكافر وللعبد على العبد ولا كذلك القذف ثم الأم والجندات كالأب زاد الخفاف سواء كان الأصول من جهة الأب أو الأم ثم قضية الاقتصار على نفي الحدوث التعزير . قال الزركشى وهو المنصوص [قوله ولو شهد دون أربعة] دليل هذا أن عمر رضى الله عنه جلد الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بن شعبه بالزنا رواه البخارى ولم يخالف فكان إجماعا [قوله والثانى ينظر إليها] وجهه أنهم جاءوا شاهدين لاهاتكين قال الغزالي وهو الأقرب ثم محل الخلاف إذا كانت الشهادة فى مجلس الحكم ومحلها أيضا إذا لم يكن هناك قرينة على عدم القذف كالمشهد بجره فاستفسره القاضى فأخبره بزنا فلا حد سواء كان بلفظ الشهادة أم لا [قوله وكذا أربع الخ] هذا فى نقص الصفة والأولى فى نقص العدد قال الامام ومحل الخلاف إذا شهدوا ثم انكشف نقص صفتهم والافهم قاذفون .

### (كتاب قطع السرقة)

والمحسن مكلف حرم مسلم عفيف عن وطء يحذبه  
عفيف عن وطء يحذبه  
وتقدم شرح ذلك (ولو  
شهد دون أربعة بزنا حدوا  
فى الأظهر) حذرا من  
الوقوع فى أعراض الناس  
بصورة الشهادة والثانى  
ينظر إليها (وكذا أربع  
نسوة وعيب وكفرة) من  
أهل الذمة فانهم فى كل من  
المسائل الثلاث يحدون  
(على المذهب) لأنهم ليسوا  
من أهل الشهادة والاطريق  
الثانى فى حدهم القولان  
نزيلا لنقص الصفة مغزلة  
نقص العدد (ولو شهد  
واحد على إقراره فلا حد  
عليه) ولو قاذفا فليس  
تقاصا لأن التقاص إنما  
يكون عند اتفاق الجنس  
والصفة والحدان لا يتفقان  
فى الصفة لاختلاف القاذف  
والمقدوف فى الخلقة وفى  
القوة والضعف غالبا فله  
الرافى عن ابراهيم  
المرور وذى (ولو استقل  
المقدوف بالاستيفاء لم يقع  
الموقع) لأن إقامة الحد  
من منصب الامام .

### (كتاب قطع السرقة)

بفتح السين وكسر الراء ( يشترط لوجوبه في المسروق أمور ) الأول ( كونه ربع دينار خالصا أو قيمته ) أى مقوما به والدينار وزن متقال روى مسلم حديث (١٨٦) لا تقطع يد سارق الا في ربع دينار فصاعدا والبخارى حديث تقطع اليد

لأنها نوع من الغصب وشرع القطع فيها لحفظ المال لأنها أحد الكليات الخمس ولذلك ذكرت آخرها وكان الحد فيها بقطع آلتها الأصل ولعلم تعطيل المنفعة عليه من أصلها (قوله بفتح السين وكسر الراء) وهو الأصح ويجوز اسكان الراء مع فتح السين وكسرها وهى لغة أخذ الشيء خفية وشرعا أخذ الشيء أو المال خفية من حرز مثله بلا شبهة ويعتبر في الأثم كونه عمدا ظلما وفى الضمان كونه مالا متمولا وفى القطع كونه المال نصابا كما يأتى وعلم مما ذكر أن أركانها ثلاثة سرقة وسارق ومسروق وقيد بغير الحرز فيكون رابعا (قوله كونه ربع دينار) أى يقينا فلا شك فيه ولو باختلاف الموازين أو المقومين أو الشاهدين فلا قطع مطلقا ولصاحبه الحلف على الأكثر للتقريم إذا لم يحلف الآخذ على الأقل (قوله عن الغشوش) أى بما ليس بمقوما والاعتبرت قيمته ونضم اليه في النصاب (قوله فان بلغ خالص المسروق منه ربع دينار) أى وزنا وقيمة وكذا التبر والقراضة والسيكة والحلى المذكورات (قوله والتقويم) أى لغير الذهب مطلقا وللذهب غير المضروب لأنه يعتبر بالمضروب (قوله شيئا) أى من غير الذهب (قوله يساوى) أى فى الوزن أو القيمة أوهما (قوله ولا يبلغ) أى فى القيمة (قوله ولو سرق ربعا) أى من الذهب وزنا (قوله ولا يساوى ربعا) أى فى القيمة كما يصرح به ما علل به (قوله ولو سرق خاتما) أى من الذهب (قوله نظرا الى الوزن) هو صريح فى أنه لو بلغ وزنه ربعا قطع به وهو يقتضى اعتبار قيمة الصنعة وفيه نظر فراجع.

(تنبيه) علم مما تقرر أنه يعتبر فى الذهب بلوغه ربعا وزنا وقيمة معا كما قاله شيخنا الرملى لكن لما كان لا يتصور نقص القيمة فى المضروب اعتبر فيه الوزن فقط وأنه يعتبر فى غير الذهب ولو من الفضة المضروبة أو من كتب حديث أو علم شرعى أو مصحف أو ثياب أو ماء أو تراب أو فاكهة أو بقول أو حشيش أو طعم أو لومع ما يسرع فساد أو معدن بلوغه قيمة ربع دينار مضروب من الذهب وقولهم العبرة فى التقويم بنقد البلد الغالب الى آخره لا حاجة اليه بل لا معنى له الا ان كان يتوقف عليه معرفة قيمته بالذهب المضروب فتأمل وحرر (قوله ولا أثر لظنه) أى لا عبرة به مع وجود قصد السرقة ولذلك لو ظن أنه له فيان لغيره لم يقطع (قوله ولو أخرج نصابا من حرز) أى بنقب الحرز أو نحوه لا بهدم جداره أو نحوه كما سيأتى لأن هذا من ازالة الحرز لا من هتكه (قوله وفى أصل الروضة الخ) يفيد أن إعادة الحرز من غير المالك كالعدم وهو ما فى شرح

هى تتعدى باللام وبمن وبالضمير كالحبة والحكمة فى مشروعية هذا الحد لها صون الأموال عن أخذها خفية من حرزها لتعسرافة البيئة على ذلك ولذا لم يقطع فى الغصب لظهوره ولما قال للمحدث : يد بخمس مئين عسجد وديت ما بالها قطعت فى ربع دينار أجابه السنى : عز الأمانة أغلاها وأرخصها ذل الحيانة فافهم حكمة البارى

[قوله الأول] مبتدأ خبره قول المصنف كونه [قوله أى مقوما به] أى حال السرقة [قوله والبخارى حديث] وفى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قطع سارقا فى محن أى ترس قيمته ثلاثة دراهم قال الشافعى ولا مخالفة بين الأحاديث فان الدينار كان إذ ذاك اثني عشر درهما ولذا قومت الدية باني عشر ألف درهم من الورق أو الفدينار من الذهب ولهذا كانت القيمة عندنا تختلف باختلاف البلاد والأزمان قاله الزركشى [قوله من غير المضروب] متعلق بقوله يساوى ربع دينار [قوله لا يساوى] هو أفصح من يسوى [قوله قطع الخ] قال الرافعى لأن المذكور فى الخبر لفظ الدينار وهو منصرف الى المضروب [قوله والثانى ينظر الى الوزن] عبارة الرافعى بلوغ العين فى ذلك النصاب كما فى نصاب الزكاة [قوله فان تخلل] أى وأمكن الذهاب اليه

فى ربع دينار فصاعدا  
أوفيا قيمته ربع دينار  
فصاعدا واحترز بالخالص  
عن الغشوش فان بلغ  
خالص المسروق منه ربع  
دينار قطع به وكذا خالص  
التبر ويقطع ربع دينار  
قراضة والتقويم يعتبر  
بالمضروب فلا سرق شيئا  
يساوى ربع متقال من  
غير المضروب كالسيكة  
والحلى ولا يبلغ ربعا  
مضروبا فلا قطع به  
(ولو سرق ربعا سيكة)  
أوحيا (لا يساوى ربعا  
مضروبا فلا قطع) به (فى  
الأصح) نظرا الى القيمة  
فيها هو كالسلة والثانى  
ينظر الى الوزن ولو سرق  
خاتما وزنه دون ربع  
وقيمة بالصنعة ربع  
فلا قطع به على الصحيح  
نظرا الى الوزن والثانى  
ينظر الى القيمة (ولو سرق  
دنانير ظنها فلولا لتساوى  
ربعها قطع) ولا أثر لظنه  
(وكذا ثوب رث) بالثلثة  
فيهما (فى جيبه تمام ربع  
جهل) السارق فانه يقطع  
به (فى الأصح) ولا نظر الى  
جهله والثانى ينظر اليه  
(ولو أخرج نصابا من حرز  
مرتين) بأن تم بالثانية



وان لم يتخلل علم المالك أو يتخلل ولم يعد الحرز (قطع في الأصح) ابقاء للحرز بالنسبة اليه والثاني ما يبقيه ورأى الامام والغزالي في الصورة الثانية القطع بعدم القطع لأن المالك مضيع وأسقط ذلك من الروضة وفي (١٨٧) وجه ان اشتهر خراب الحرز بين

المرتين لم يقطع والقطع وفي رابع ان كانت الثانية في ليلة الأولى قطع أوفى ليلة أخرى فلا (ولو تبق وعاء حنطة ونحوها فانصب نصاب) أي يقوم به وهو ربع منقال كاتقدم (قطع) بذلك (في الأصح) لهتكه الحرز الخارج به نصاب والثاني ينظر الى عدم اخراجه (ولو اشترك في اخراج نصابين) من حرز (قطعهوا لا) بأن كان الخرج أقل من نصابين (فلا) يقطع واحد منهما توزعاً للمسروق عليهما بالسوية في الشقين (ولو سرق خرا وخزيراً وكاباً وجلد ميتة بلا دغ فلا قطع) به لأنه ليس بمال وسواء سرقه مسلم أم ذمي (فان بلغ إناء الخمر نصاباً قطع) به (على الصحيح) نظراً الى أخذه من حوزة والثاني نظر الى أن مافيه مستحق الاراقة فله شبهة في دفع القطع (ولا قطع في) سرقة (طنبور ونحوه) لأنه من المالاى كالنخل وقيل ان بلغ مكسره نصاباً قطع قلت الثاني أصح) وفي الروضة كأصلها عند الأكثرين (واقة أعلم) واختار الأول الامام (الثاني) من الشروط

شيخنا الرملي وخالفه شيخنا الزبائدي (قوله وان لم يتخلل الخ) هو صريح في أن يتخلل أحدهما لا يمنع القطع خلافاً للبلقينى وان اشتهر خراب الحرز عند الطارقين أو اختلفت الليلة كما يعلم مما بعده (قوله ولم يعد الحرز) هو مبنى للفاعل والحرز مفعوله على مافى الروضة أو المفعول والحرز نائب فاعله على مافى المنهاج فتأمل (قوله ورأى الامام الخ) فيه اعتراض على التعبير بالأصح في الثانية والجواب عنه باسقاطه من الروضة (قوله وفي وجه) لم يقل والثالث لثلاثتهم رجوعه للصورتين وهو لا يصح لأن الثالث يعتبر اشتهار الحرز عند الناس الطارقين وعدمه والرابع يعتبر اختلاف الليلة وعدمه سواء وجد فيهما علم المالك واعادة الحرز أو لم يوجد كما ما بعده (قوله والثاني بنظر الخ) هو شامل لما لو خرج دفعة أو شيئاً فشيئاً فقول شيخنا عميرة ان الأولى ليست من محل الخلاف فيه نظر (قوله قطعاً) ان كانا أهلاً وان لم يطق كل منهما حمل النصابين فان كان أحدهما صيباً أو أعجمياً بأمر الآخر قطع الكامل وحده وكذا يقال فيما بعده ولو تميزا في الاخراج قطع من أخرج نصاباً دون الآخر أخذاً من كلام المصنف والعللة (قوله في الشقين) وهما ما قبل الاوما بعدهما (قوله خرا وخزيراً الخ) في تعبيره بالواو إشارة الى أنه لا فرق بين سرقة الجميع أو بعضها قول الشارح لأنه أى المذكور (قوله وجلد ميتة) وكذا جزء من حي كآلية شاة لأنه ميتة نعم ان دغ الجلد قبل اخراجه من الحرز قطع به ومثله خر تحلفت ولو بلغ إناء الخمر نصاباً قطع به (قوله نظر الى أن مافيه مستحق الاراقة) فيه إشارة الى أنه دخل الحرز بقصد السرقة فان دخل بقصد الاراقة لم يقطع قطعاً لجواز دخوله لذلك وهو كذلك (فرع) قال شيخنا ويجزى ذلك في نحو فوط الحمام وطاساته لجواز دخوله فلا قطع بها الا على من دخل بقصد سرقتها وفيه نظر والوجه أنه لا قطع بها مطلقاً لأنها غير محرزة فتأمل ولو كسر آلة اللهو أو إناء النقد قبل اخراجه من الحرز ثم أخرجه وبلغ نصاباً قطع به قاله الخطيب (قوله من المالاى) ومثلها كل محرم نحو صليب وكتب محرمة (قوله الثاني أصح) بشرطه السابق وهو أن يكون قاصداً للسرقة والابان قصد ازالة المسكر فلا قطع (قوله وفي الروضة الخ) فيه اعتراض على الرافعى في تصحيحه ما ليس عليه المعظم (قوله ملك الغيرة) أى كاه يقينا (قوله فلو ملكه) كاه أو بعضه كإتاتى (قوله كشراء) ولو قبل تسامى منه وكذا هبة ولو قبل قبضها وجود القبول وبذلك فارق

قبل السرقة الثانية كذا ضبطه بعضهم [قوله وان لم يتخلل علم المالك] هذا يلزم منه عدم اعادة المالك للحرز لأنها غير ممكنة مع عدم العلم فتأمل [قوله ولو تبق الخ] يريد أنه لا يشترط الاخراج باليد ونحوها بل ما هو فيه معنى ذلك [قوله فانصب الخ] الذى في الروضة ان حصل الانصباب دفعة قطع أو على التدرج فكذلك على المذهب وقيل وجهان وبه تعلم أن على المنهاج تقدمان وجهين [قوله وهو ربع] الضمير يرجع الى قول المصنف نصاب [قوله الخارج به] يرجع لهتكه [قوله فلا يقطع واحد منهما] أى هذا مراده فلا يرد ما قيل العبارة تصدق بقطع أحدهما دون الآخر على أن الزركشى اعترض هذا الايراد بأنه انما يتوجه في مطلق النقي لاقى النقي المنحط على اثبات شئ سابق كما هنا [قوله فلا يقطع واحد منهما] ولا يشكل بنظره من القصاص لأن الفرق ظاهر ولو كان أحدهما غير مميز فهو كآلة [قوله ولو سرق الخ] قيل الأحسن ولو أخرج لأنه ليس بسارق [قوله بلا دغ] أى ولو دخل حوزة قطع آية شاة وأخرجها فلا قطع لأنها ميتة [قوله ولا قطع] كأنه يقول يشترط في المسروق أن يكون محرماً [قوله طنبور] هو فارسي معرب [قوله كونه ملكاً] كغيره [ولو سرق المشتري المبيع في زمن الخيار للبائع فلا قطع وان قلنا الملك للبائع وكذا الموهوب قبل

(كونه) أى المسروق (ملكاً غيره) أى السارق فلا قطع على من سرق مال نفسه من يد غيره كالمرتهن والمستأجر (فلو ملكه يهت) بالثقة (وغيره) كشراء (قبل اخراجه من الحرز أو قص فيه

موصى به قبل قبوله ولو بعد موت الموصى فيقطع به الموصى له كغيره (قوله بأكل) ومنه باع نحو جوهرة أو دينار إذا لم يخرج بعد ذلك فإن خرج ولو ناقصا وجب القطع (قوله كاحراق) ومثله تضمنع بنحو ملك لأنه بعد تلفه (قوله وكذا ان ادعى الخ) يؤخذ من تعليل الشارح في هذه وما بعدها أنها من محترزات الشرط الثالث الآتي لعدم الشبهة ولعل ذكرها هنا لأجل الملكية فتأمل (قوله ادعى ملكه) أى لنفسه أو لمن لا يقطع بسرقة ماله كأصله وسيده (قوله أى المسروق) وكذا لو ادعى ملك الحرز المسروق منه وإن علم مالكه كقوله شيخنا وانظره مع ما بعده وكذا لو أقر مالك المسروق أو المسروق منه بأنه ملك للسارق (قوله لأن مادعاه محتمل) أى في ذاته وإن كذبه الحس أو الشرع أو قامت بينة بخلافه أو كذبه المقر أو المقر له وكذا لو ادعى أنه أخذ من غير حرز أو أنه دون نصاب أو أن المالك أذن له في الأخذ ولا يستفصل في دعواه بشئ من ذلك إن علم كذبه نظرا إلى أن الحدود تدفع بالشبهات قال أبو حامد ودعوى المالك المذكورة من الحيل المحرمة ويسمى مدعى بالسارق الظريف قاله الامام الشافعي وأما دعوى زوجية المزني بها فهو من الحيل المباحة وفارقت الأولى بأن فيها دعوى ملك ماله مملوك لغيره بخلاف هذه وظاهر كلامه شموله لمن هي زوجة لغيره وظاهر العلة بخلافه فراجعه وعمل عدم القطع بدعوى الملكية المذكورة قبل الرفع إلى القاضي أما بعده ولوقبل الثبوت فلا يسقط القطع (قوله وحل النص) هو مبنى للفاعل والنص مفعوله وضميره عائد للوجه أو القول المخرج وبنائه للمقول بعيد جدا فتأمل (قوله لأنه مقر بتكذيب رفيقه) فإن لم يكذبه بأن صدقه أو سكت أو قال لأدري فلا قطع عليه أيضا (قوله أنه ملكه) أى قال المسروق منه إن المسروق ملك للسارق فلا قطع وإن كذبه السارق ومثل ذلك الحرز (قوله لأنه في كل جزء حقا) هو يقتضي قطعه بمال شريكه غير المشترك وهو كذلك إن سرقة من حرز ليس فيه مال مشترك بينهما وفيه ودخله بقصد سرقة مال شريكه والافلا وفيه نظر (قوله سرقة نصف دينار) أو ما قيمته ذلك ولعل هذا هو المراد للتأمل (قوله لما بينهما من الاتحاد) شامل لما لو كان أحدهما رقيقا أو لم يحب ثقته على الآخر وهو كذلك ومن عبر بوجوبها يراد به في الجملة نعم لو نذر عتق رقيق غير ميمر لصغر سرقة أصله أو فرعه قطع لعدم جواز تصرفه فيه (قوله ومال سيد) أى لا يقطع من فيه رق ولو مكاتباً ومبعضا بسرقة مال سيده ولا بمال أصل سيده أو فرعه أو غيره ممن لا يقطع السيد بسرقة ماله ولو سرق السيد مال المكاتب أو ماله ملكه البعض بعضه الحر لم يقطع على الراجح (قوله أحد زوجين الخ) وفارقت الزوجة العبد بأن ثقتهما دين على الزوج والدائن يقطع بسرقة مال مدينه نعم إن أخذت مال الزوج عن ثقة لها ماضية ولو بدعواها فلا قطع أو أخذ الدائن مال مدينه بقصد دينه فلا قطع ويصدق في دعوى جحد مدينه أو عاظمته (قوله فيها هو محرز عنه) ككونه في محل لا يجوز له دخوله أو في نحو صندوق مقفول أو خزانة كذلك والافلا قطع (قوله لعدم الادلة) لم يقل لعدم الشبهة الذي هو مفهوم الشرط المذكور فاقضى أنه يقول بوجودها كالقول الثاني لكنها لما ضعفت هنا كما علم من الفرق المذكور بينهما وبين العبد لم تعتبر

القبض لا قطع بسرقة [قوله عن نصاب بأكل وغيره] هذا عنه الشيخ أبو حامد من الحيل المحرمة وعلى دعوى الزوجية عند ثبوت الزنا من الحيل المباحة [قوله كاحراق ثم أخرجه] بخلاف ما نقص بعد الإخراج كصير تخمر خلافا لأبي حنيفة ثم هذه المسئلة كان ينبغي ذكرها في الشرط الأول [قوله ان ادعى] ومثله لو زعم المسروق منه أنه ملك السارق وإن كذبه لكن لا قطع في هذه. بخلاف [قوله ولو] الاتيان بالفاء أحسن [قوله ومال سيد] أى بالاجتماع ولو كان العبد مكاتباً على الأصح [قوله للسارق] وكذا لا قطع بسرقة

للسارق (ملكه) أى المسروق لم يقطع (على النص) لأن مادعاه محتمل فيكون شبهة في دفع لقطع وفي وجه أو قول مخرج يقطع وحل النص على الثامنة بينة بمادعاه (ولو سرقا وادعاه) أى المسروق (أبعد ماله أو لم يوافق كذبه الآخر لم يقطع المدعى) لما قسم (وقطع الآخر في الأصح) لأنه مقر والثاني لا يقطع المكذب لموصى وفيقه الملك له كقول قال المسروق منه إنه ملكه يسقط القطع (وإن سرق من حرز شريكه مشتركا) بينهما (فلا قطع) عليه (في الأظهر وإن قل نصيبه) منه لأن لفي كل جزء حقا وذلك شبهة والثاني قال لاحقه في نصيب شريكه فالسارق نصف دينار من المشترك بينهما بالسوية كان سارقا لنصاب من مال شريكه فيقطع به على الثاني (الثالث) من الشروط (عدم شبهة فيه فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع) للسارق لما بينهما من الاتحاد (و) مال (سيد) للسارق لشبهة استحقاق للثقة عليه (والأظهر قطع أحد زوجين بالآخر) أى بسرقة ماله فيها هو

وكان الوجه في كره هذا في التعليل فافهم وتأمل (قوله ان فرز) أي أفرزه الامام ولونائبه وهذا القيد  
 لاجابة اليه كما يعلم مما بعده فتأمل (قوله لطائفة) وان لم يكن لهم سهم مقدر خلافا للامام (قوله كمال  
 مصالح) ولوغيا (قوله وكسدة) نحوز كاة سواء سرق منها أو من مال وجبت فيه وان لم يكن من  
 جنسها كمال تجارة وذکر الفقير ليس قيدا كما يؤخذ من كلام الشارح ليدخل نحو غارم وغارو وثلفة  
 فالمراد من يجوز له الأخذ منها (قوله والمذهب قطعه بباب مسجد) أي عام فان خص بطائفة فلهم  
 الحكم المذكور ويقطع غيرهم مطلقا قطعا (قوله فان لاسلم الانتفاع الخ) وكل ما شأنه ذلك لا قطع به  
 لأن له فيه حقا ومنه المسجد نفسه والبسط التي تفرش فيه والمنبر والمئذنة وكرسي مصحف ومصحفه  
 وركعة المؤذن وسلمها ودلو بشر وشاؤها وبلاطه ورخامه في أرضه وكذا بكرة وفي شرح شيخنا عدم  
 القطع في البكرة في الذي أيضا وفيه نظر لأن عدم القطع على الذي إنما هو في الجهات العامة كما  
 يأتي فان حل كلام شيخنا على ذلك فواضح وان كان بعيدا (قوله لتحسينه وعمارته) وكل ما شأنه  
 ذلك به كسواربه وجدرانه وجذوعه وباب سطحه ووسطحه وشبابيكه والوجه أن رخام جدرانه مثلها  
 وكذا يقطع بستر السكبة الخياط عليها ونحوه ان شد عليها ليكون عمودا قال الخطيب ومثله ستر المنبر  
 وفيه نظر (قوله ورأى الامام الخ) أي ان الامام خرج من عدم القطع في نحو الحصر وجهاته الى الباب  
 والجذع بعدم القطع فيها فصار فيهما وجهان فالتميز بالمذهب فيها لا يصح بالانقلاب ما بعدهما عليهما  
 (قوله وذکر) أي الامام (قوله في الحصر والقناديل وجهين) أي فهما طريقة حاكية مقابلة للمذهب  
 الذي هو الطريق الجازم كما يأتي (قوله وثالثا) أي وحكي الامام وجهها ثالثا خلافا وهو المعتمد من  
 حيث الحكم وفيه نظر من حيث الخلاف لأن قناديل الزينة ليست في كلام المصنف للتعديد بقوله تسرج  
 فلا يصح دخولها في القاطعة المعبر عنها بالمذهب ولا في الحاكية المقابلة لها وقناديل الاستضاءة داخلة فيهما  
 فلا يصح كون هذا الوجه مقابلا لهما . فان قيل الطريقة الحاكية شاملة للقسمين لعدم ذكر القيد المذكور  
 فيها قلنا هذا لا يستقيم لأنه يلزم أن يكون هذا الثالث هو عين المعبر عنه بالمذهب لأن ذكر القيد فيه صريح في  
 التفصيل المذكور ويلزم عدم صحة قول الشارح فيقطع في الثاني كما يقطع فيه على الطريقة الأولى الجازمة  
 ثم ان أراد بقوله كما يقطع الخ أنه داخل في الطريقة الجازمة لم يصح كما علمت من ذكر القيد وان أراد أن القطع  
 فيه مفهوم من ذلك القيد فلم فتأمل (قوله المقابل لها الخ) فيه نظر لأنه ان أراد الاعتراض على المصنف  
 فلم وقد علمت فيما مر وان أراد الجواب عنه فغير مستقيم لأنه لا يجوز أن يكون الوجه الواحد مقابلا لطريقة  
 قاطعة ولا حاكية وبذلك علم رد ما قاله بعضهم من أن تعبير الشارح بقوله على الطريقة الأولى الجازمة وهي  
 طريقة الجمهور إشارة الى الجواب عن تعبير المصنف بالمذهب فتأمل (نفيه) قال شيخنا لا يقطع بواب  
 المسجد بشئ مما ذكر فيه لأنه غير محرز عنه فراجع (قوله والذي يقطع في المسائل المذكورة) وهي ما يتعلق  
 بالمسجد كما هو ظاهر كلام الشارح من تقييده السابق بالمسلم والأولى عمومها لما قبلها فيدخل ما يتعلق بمال

بسرقة بعض مال سيده [قوله وهو يملك الحجر عليها] زاد الزركشي برفعها بالمذهب مالك [قوله ومن سرق  
 مال بيت المال الخ] ما ليس فيه سهم مقدرة لا يؤثر فيه الافراز به على ذلك البلقيني فلو أفرز لطائفة من  
 العلماء مثلا فلا قطع بسرقه غيرهم [قوله وهو فقير] يرجع الى قوله وكسدة [قوله وان لم يكن له الخ] مثاله  
 الغني يسرق مال الصدقات [قوله والقناديل] وجه القطع فيها بأنه اذا ثبت في حق آدمي حق الله أولى [قوله  
 كما يقطع فيه على الطريق الأولى] أي أخذ من مفهوم الشرح [قوله على الطريقة الأولى] وهي قول المصنف  
 والمذهب قطعه [قوله ما رأى الامام] الذي رأى الامام قوله ورأى الامام يخرج وجه الخ [قوله وما ذكره الخ]

وهو يملك الحجر عليها  
 (ومن سرق مال بيت المال  
 ان فرز) بالقاء والزاي آخوه  
 (لطائفة ليس هو منهم  
 قطع) إذ لا شبهة له في ذلك  
 (والا) أي وان لم يفرز  
 لطائفة (فالأصح أنه ان  
 كان له حق في المسروق  
 كمال مصالح وكسدة وهو  
 فقير فلا يقطع للشبهة  
 (والا) أي وان لم يكن له  
 فيه حق (قطع) لا تناف  
 الشبهة (والمذهب قطعه  
 بباب مسجد وجذعه)  
 بأعجام الذال (لا يحصره  
 وقناديل تسرج) فيه لأن  
 لاسلم الانتفاع بها بالفرش  
 والاستضاءة بخلاف به  
 وجذعه في سقف مثلا  
 فانها لتحسينه وعمارته  
 ورأى الامام يخرج وجه  
 فيهما لأنهما من أجزاء  
 المسجد والمسجد مشترك  
 وذكر في الحصر والقناديل  
 وجهين وثالثا في القناديل  
 الفرق بين ما يقصد  
 للاستضاءة وما يقصد  
 للزينة أي فيقطع في الثاني  
 كما يقطع فيه على الطريقة  
 الأولى الجازمة المقابل لها  
 ما رأى الامام يخرج وجه  
 ذكره من الخلاف والذي  
 يقطع في المسائل المذكورة  
 بلا خلاف (والأصح

قطعه بموقوف سرقه) لأنه  
مال محرز (وأم ولد سرقها  
ثائمة أو مجنونة) لأنها مملوكة  
مضمونة بالقيمة والثاني  
قال الملك فيها ضعيف  
وكذا في الموقوف بناء على  
أن الملك فيه للواقف أو  
لموقوف عليه وعلى القول  
بأن الملك فيه لله تعالى  
فهو كالمباحات (الرابع) من  
الشروط (كونه محرزا  
بملاحظة أو حصانة موضعه  
فإن كان بصحراء أو مسجد)  
أو شارع وكل منها لاحصانة  
له (اشتراط) في كونه محرزا  
(دوام لحاظ) بكسر اللام له  
(وإن كان بحصن) كدار  
وحانوت (كفي لحاظ  
معتاد) ولم يشترط دوامه  
ومن الحصن حوز لمال  
دون مال كما في قوله  
(وإصطبل) بكسر الهمزة  
(حوز دواب) أي وإن  
كانت نفيسة (لا آنية  
وثياب) وإن كانت خسيسة  
(وعرصة دار وصفها حوز  
آنية وثياب بذلة) بالمجعة  
(لاحلى - وتقد) وثياب  
نفيسة (ولو نام بصحراء أو  
مسجد) أو شارع (على  
نوب أو توسد متاعا فحوز  
فلو انقلب فزال عنه فلا)  
أي فليس حيثئذ محرزا  
(ونوب ومتاع وضعه  
بقربه بصحراء) أو مسجد  
(إن لاحظته)

بيت المال أيضا ولا نظر لا تنفع الذي بنحو الرباطات والقاطر لأنه بالتبعية لنا ضرورة أقامته بدارنا لا لحقه  
فيه ولا نظر أيضا لنفقة الامام عليه عند مجزؤه لأنها للضرورة بشرط الضمان عليه أي إن كان بالغافلا يرد مائة  
الرافعي أنه لا رجوع في نفقة الامام على اللقيط الذي (فرع) لو سرق من مال مرتد لم يقطع إن علمت على  
الردة وللسارق حق في النفي والاقطع قاله شيخنا وقد يقال لا يقطع مطلقا نظر القول بزوال ملكه بالردة فراجع  
(قوله قطعه بموقوف) أي على من يقطع بسرقة ماله فلا يقطع بموقوف على نحو أصله وسيدته ولا بسرقة  
الموقوف عليه كله أو بعضه لأنه مستحق له وظاهر العلة قطع الواقف بما رقفه رفية نظر نظرا للقول بأنه ملكه  
(قوله وأم ولد) أي ويقطع بأم ولد (قوله سرقها ثائمة أو مجنونة) أو غمى عليها أو سكرى أو مكره أو عبياء أو  
أعجبة تعتقد الطاعة (قوله مضمونة بالقيمة) أي وغير مستقلة بالتصرف ليخرج المكاتب والمبعض فلا  
قطع على سارقهما (قوله وكذا في الموقوف) أي الملك فيه ضعيف بناء على القولين الأولين القائلين بالملك  
فيه وعلى القول الثالث بعدم الملك فهومن المباحات فقوله وعلى القول الخ من ثمة الوجه الثاني فتأمل  
(فرع) لا يقطع على مسلم ولا على ذمي بموقوف على الجهات العامة أو في وجوه الخير نحو بكرة بئر مسجلة وآلات  
رحا كذلك وفارق الذي هنا مرقى نحو القاطر بأنه هنا داخل في الموقوف عليهم قصد من حيث العموم كما  
علم (قوله أو حصانة) بالصاد المهملة هي القوة والمنعة (قوله وكل منها) أي الصحراء والمسجد والشارع (قوله  
لاحصانة له) أي في نفسه ولذلك لو دفن ماله بصحراء فلا يقطع بسرقة لأنه مضيع له وقد قال الغزالي والحريز  
ملا يعد المالك أنه سفيح لماله فيه ومرجعه العرف لأنه ليس له ضابط لغة ولا شرعا كالقبض في المبيع  
والأحياء في الموات (قوله دوام لحاظ) أي عن استحقاقه صاحب المتاع والأفليس محرزا قاله شيخنا أخذا  
من مسألة الحمام فراجع فان فيه نظرا ظاهرا ولا يضر في دوام الفترات العارضة عادة ولو تغلفه السارق فيها  
قطع ولا نظر لعدم رؤية الملاحظ خلافا للبقيني (قوله بكسر اللام) اسم لمؤخر العين ويقابله الموق وهو  
مقدمها الملاقص للأنف والمراد هنا مطلق النظر منها (قوله وإصطبل بكسر الهمزة) قال الزركشي وهي همزة  
قطع أصلية (قوله حوز دواب) إن اتصل بالذم مطلقا والأفلايد من غلق الباب وملاحظ كما سيأتي (قوله  
خسيسة) أي ولم تجر العادة بوضعها فيه والاكباء توبرذعة ونحو سطل وسرج غير نفيس فهو حوز لها (قوله  
حوز آنية) يتجه أنه غير ممنون لنية إضافة بذلة إليه خلافا لظاهر كلام الشارح لتخرج الآنية النفيسة لأنها في  
معنى الحلى كما صرح به الزركشي (قوله لاحلى الخ) أي لأن حوزها بيوت الدور والخانات والأسواق  
المنبعة (قوله أو توسد) أي مثلا فنه الخاتم في الأصبع وليس مخاخلا ولو بفص ثمين والدوار في اليد  
ونحو الخلع في الساق والعمامة على الرأس والمنداس في الرجل والمثتر متزرا به والرداء متوحشا به  
(قوله متاعا) أي مما يعد التوسد حوزا له لا نحو كيس جوهر أو نقد فخره شدة بوسطه لانومه عليه  
(قوله فلوانقلب) ولو بقلب السارق ومثله رمية عن دابة وهدم حائط دار واسكاره حتى غاب عقله لأن

الذي ذكره قوله وذكر في الحصر [قوله بموقوف] احترز به عن غلة الوقف فيقطع بهابا خلاف ولو كان  
وقفا على القمامة مثلا قطع ولو كان ذميا [قوله وعلى القول] هو أيضا من تقاريع الضعيف [قوله أو - صانة]  
أي مع لحاظ معتاد وبدونه وقد يمثل له بالمقابر المتصلة بالعمارة وكذا الدور عند اغلاقها وقد يرد بأن هذا لم  
ينحل عن أصل الملاحظة نعم قد يمثل له بالراقد على المتاع [قوله وإن كان] أي قوله متاد يفيدك أن الدفن  
للمال في الصحراء ليس بحرز [قوله وإصطبل الخ] أي والحفاظ المعتاد لابد منه ولو لحظ الجيران مع  
الأغلق في المتصل بالعمارة نهرا كذا ينبغي [قوله بكسر الهمزة] وهي همزة قطع أصلية قال أبو عمرو  
وليس هو من كلام العرب [قوله حوز دواب] أي لأنه في الحديث جعل للمراح حوزا للأشياء [قوله بذلة]

كما تقدم (حرز والا فلا) ولو كثرت الطارقون مع الاحتاط خرج بزحمتهم عن كونه محزرا في الأصح (وشرط الملاحظ قدرته على منع سارق بقوة أو استغاثته) فان كان ضعيفا لا يبالى به السارق والموضع بعيد (١٩١) من الغوث فليس محزرا (ردار

منفصلة عن العمارة ان كان بها قوى يقظان حرز مع فتح الباب واغلاقه والا) أى وان لم يكن بها أحد أو كان بها ضعيف وهي بعيدة عن الغوث كما تقدم أو قوى نائم (فلا) أى فليست حرز مع فتح الباب واغلاقه وفي وجه أنها في اغلاقه مع النوم حرز قال في الشرح الصغير وهو الأقرب وفي الروضة وهو أقوى وجزم الراجح في المحرر بمقابله انتهى ولا ترجيح في الشرح الكبير (ومتصلة) بالعمارة أى بدور أهله (حرز مع اغلاقه) أى الباب (وحافظ ولو) هو (نائم) ليلا ونهارا (ومع فتحه ونومه غير حرز ليلا وكذا نهارا في الأصح) والثاني هو حرز في زمن الأمن اعتمادا على نظر الجيران ومراقبتهم (وكذا يقظان تغفله سارق) فانها في ذلك غير حرز (في الأصح) لتقصيره في المراقبة مع فتح الباب والثاني ينفي التقصير عنه بعدم اشتراط دوام المراقبة ولو بالغ فيها فاتهمز السارق فرصته قطع بلا خلاف (فان خلت) أى الدار المتصلة من حافظ فيها (فالذهب أنها حرز نهارا

ذلك من زوال الحرز لا من هتكه (قوله كما تقدم) أى لحاظا دائما وفيه إشارة الى أن هذه المسئلة هي السابقة بقوله فان كان بصحراء الخ والتصرح بالقرب هنا معلوم من الملاحظة ولذلك قال شيخنا الرملى ان ذكرها ايضاح (تنبيه) من هذا يعلم أن ثياب القصارين والصباغين ونحو ثياب أيام الزينة ولو نفيسة ونحو خشب أو جذوع خفيفة مرمية في الأزقة ولو على باب دار ما لكها غير محرزة بلا حافظ وأما الثقيلة فمحرزة في الأزقة ولو بلا حافظ لا في الصحارى الا بحفاظ (قوله وإلا فلا) أى وان لم يلاحظه فليس بمحرز فلا قطع وان أغلق باب المسجد ودخله بقصد السرقة لا باحد قوله (قوله ولو كثرت الطارقون) وكذا الواقفون كرحمة نحو خبز أخذوا بقوله خرج عن كونه محزرا بزحمتهم (قوله وشرط الملاحظ قدرته على منع سارق) أى على منع السارق بالفعل وان ضعف عن غيره فلو وضع مناعه بموضع فتغفله سارق أضعف منه قطع أو أقوى منه فلا قطع (قوله أو استغاثته) بمجتمعة فثلثة أو هائلة فنون (تنبيه) لا يشترط في الملاحظ أن يراه السارق على المعتمد ويشترط كونه يقظان (قوله ودار منفصلة عن العمارة ان كان بها قوى يقظان حرز الخ) سواء زمن أمن أو خوف ليلا أو نهارا ولو قال محرزة كان أولى ليشملها وما فيها نعم هي محرزة دون ما فيها زمن أمن بلا حافظ (قوله وفي وجه الخ) هو المعتمد وفي ذكره اعتراض على المصنف فتأمل وخرج بقوله بها ما لو كان خارجا عنها فلا بد من يقظته كما تقدم (قوله أى بدور أهله) بمد الهزة المفتوحة وكسر الهاء وفتح اللام أى فيها أهلها (قوله حرز مع اغلاقه) ومثل اغلاقه ما لو كان له صرير يوقظ النائم أو كان نائما خلفه بحيث لا يمكن فتحه إلا بإيقاظه (قوله وحافظ ولو هو نائم) وكذا ضعيف (قوله في زمن الأمن) هو قيد لجريان الوجه المرجوح فزمن الخوف غير حرز قطعاً (قوله اعتمادا الخ) يؤخذ من علة هذا الوجه ضعفه لعدم نظر الجيران ما في الدار وأما نفس الدار فمحرزة بذلك وكذا أبوابها المركبة عليها المنصوبة ومساريرها المثبتة وستوفها كذلك اتفاقاً (قوله وكذا يقظان تغفله سارق) أى بغير الفترات القليلة المغفلة فيما مر فالمراد أن الغفلة في نفس الحافظ اليقظان تزيد الحرز وخرج بها ما لو اتهمز فرصته فيقطع كما سيذكره (قوله فانها في ذلك غير حرز في الأصح) لعل اسم الإشارة عائدة لزمان الحافظ الذي توجد منه الغفلة والتشبيه من حيث جريان الخلاف فيه فلا يقال مقتضى التشبيه إنها غير حرز ليلا قطعاً فتأمل (قوله والثاني ينفي الخ) صريح كلامه أن الثاني لا يشترط دوام المراقبة فلا يجعله مع الغفلة مقصرا والأول يشترطها فيعده مقصرا ومنه يعلم عدم توارد الخلاف على محل واحد فتأمل وإفهم (قوله نهارا) ويلحق به ما قبل الشمس من الاسفار وما بعد الغروب الى انقطاع الطارقين (قوله واغلاقه) وليس مفتاحه موضوعا بقربه ويلحق باغلاقه ما مر آتيا من صريره ونحوه (قوله وعبر في الروضة الخ) فيه اعتراض على المصنف

يرجع الى كل من قوله آنية وثياب [قوله محرز وإلا فلا] ثم لا فرق في الصحراء بين الموات والملك كما بحثه الراجح رحمه الله [قوله سارق] قيل يؤخذ من التنكير أنه لو كان ضعيفا ولكن السارق أيضا ضعيف يجب القطع وان كان لو سرقة في هذه الحالة قوى لا قطع ثم انظر ما ضابط المقارنة التي بها يقطع هل تحصل ولو بخطوة أو يشترط مفارقتها لذلك الموضع عرفا أو يكفي دفنه بالأرض وأن يفارق الموضع الظاهر الأخير ولو تنازعا في الاحتاط فالقول قول السارق حتى لو اعترف بأصله ولكن قال كشتغافلا صدق أيضا [قوله مع فتح الباب] قاربن سراقه إلا أن يكون نائما على الباب [قوله والثاني هو حرز الخ] محل ضعف هذا الوجه ان لم يكن المتاع في بيت من الدار مغلق وإلا وجب القطع [قوله بعدم اشتراط دوام المراقبة] ظاهره أن هذه العلة متفق عليها هنا وحينئذ فيشكل [قوله أو الوقت ليلا] من ثم تعلم أن ما يسرق من الأسواق المحكمة

زمن أمن واغلاقه) أى الباب (فان فقد شرط) مما ذكر بأن كان الباب مفتوحا أو الزمن زمن خوف أو الوقت ليلا (فلا) أى فليست حرزا وعبر في الروضة بالذهب أيضا وفي الشرح والمحرر بالظاهر ولم يذكر له مقابل



(وخيمة بصحراء ان لم تشد أطناها وترخي أذيالها) بالمهمة (فهي وما فيها كتاع بصحراء) فيشترط في كون ذلك محرزاً دوام لظلمة (والا) بأن شدت أطناها وأرخيت (١٩٣) أذيالها (حزب بشرط حافظ قوي فيها ولو) هو (نائم) وفي الروضة

بكونه عبر بالمذهب مع عدم الطرق بل عدم الخلاف من أصله وبجعله منقول الأصحاب مع أنه بحث للرافعي (قوله وخيمة بصحراء) خرج مالوكا كانت بالعمران ولو في مسجد أو شارع فهي محرزة والصحراء هنا قيد فلا بد في كونها وما فيها محرزين من دوام لحاظ لعدم هيبة المرور حينئذ (قوله وفي الروضة الخ) يفيد أن كون الحافظ فيها ليس قيداً وهو كذلك (قوله وترخي بالرفع) لعل اللجج له إلى ذلك رسمه بالياء التي يجب حذفها مع الجزم ولو جعله مجزوماً على لغة من يحزمه بحذف الحركات أو على خطأ الكاتب بآبائنا أومحو ذلك لسلماً بما يأتي من الاعتراض عليه بقوله هو من عطف جملة على جملة توجيه الصحة الرفع وفيه نظر لأنه ان أراد بالجملة الثانية الجازم ومدخوله لم يصح كونه في حيز النفي الذي ذكره وان أراد بها الفعل ونائبه لم يصح الرفع لقول النحاة بوجوب جزمه لأنه فعل مضارع تسلط عليه جازم واختيار بعضهم الثاني وأن المراد بالثاني معناه غير سديد وتصريحه بانتفاء الشد والارخاء معاً قبل الإيوجب شمول ما بعدهما لوجود أحدهما دون الآخر أيضاً وهو فاسد إذ مع انتفاء الشد وحده تكون كالوأنفياً معافهي كتاع بصحراء فلا بد من دوام الاحتفاظ ومع انتفاء الارخاء وحده يكون ما فيها كذلك وتكون هي محرزة بحافظ ولو نأما فتأمل (قوله ولو صرح الخ) هو مسلم من حيث كونه يصبر من عطف المفرد لامن عطف الجملة فيسلم من حيث الاعتراض في الأعراب وأما الاعتراض من حيث الحكم فباق فتأمل (تنبه) اكتفى هنا بالنائم بقرب الخيمة كافي الروضة كما تقدم بخلاف الدار ولعله لأن الخيمة أهيب والنفس منها أرهب فراجعها (قوله بأبنية) يلوم من نحو شيش أوقصب والكلام فيما إذا أحاطت الأبنية بجميع جهات عمل الماشية من سائر جوانبه فلو اتصل جانب منه بالبرية ففيه ما يأتي بعده (قوله محرزة بلاحافظ) ظاهره ولو ليلا مع عدم الأمن وفي شرح شيخنا تقييده بالنهار والأمن (قوله ولو كانت الأبواب مفتوحة) هو مفهوم مغلقة اشترط حافظ مستيقظ ويكفي عنه قرب غوث أو نومه في الباب (قوله مثلاً) يحتمل رجوعه لابل وترعى فيشمل بقية الماشية كما هو المقصود ويشمل مالوكا في مراح لكن يشترط في هذه كونها معقولة أيضاً (قوله لم تكن محرزة) نعم يكفي في كونها محرزة وجود الطارقين للرعي مثلاً (قوله في المذهب الخ) مرجوح (قوله ومقطورة) أي وابل مقطورة كما هو صريح كلامه وليس هو قيداً بل غير الابل وغير المقطورة كذلك لأنه لا يعتبر القطار ولا عدد القطار إلا في الابل والبغال حالة كونهما في العمران (قوله تقاد) انما قيده لأجل كلام المصنف بعده والافالسائق كالقائد (قوله التفات) ويكفي عن التفاته مرورها بين الناس في نحو الأسواق (قوله فائدها) وسائقها وراكب آخرها كذلك (قوله تسعة) اعتمده الخطيب ومن تبعه وفي المنهج اعتبار سبعة بتقديم السين واعتمده شيخنا الرمل ومن تبعه وفي شرحه موافقة السرخسي في التفصيل وسيأتي (قوله في الأصح) مرجوح

ليلا لا قطع فيه إلا أن يكون بها حارس [قوله وماشية بأبنية الخ] سكت هنا عن اشتراط النهار زمن الأمن فيحتمل اعتبار ذلك هنا كتنظيره من الدار المتصلة ويحتمل اغتفار ذلك نظراً إلى أن الماشية ليست كغيرها والوجه الاعتبار [قوله ولو هو نائم] لو خلت الابل عن الأبنية وكانت معقولة اكتفى بالنائم أيضاً [قوله وابل بصحراء] إلى آخر أحكامها لما فرغ من الكلام على الابل إذا أحرزت في البناء أخذتكم عليها في غير ذلك [قوله ولم يبلغ صوته] أي مع النظر [قوله ومقطورة الخ] أي سواء كانت في الصحراء أو العمران بدليل ما يأتي عن أبي الفرج ثم هذا فيما يتعلق بالسائرة والذي سلف فيما يتعلق بالقارة في الأبنية أو الصحراء [قوله وأن لا يزيد] معطوف على قوله التفات قائدها [قوله فكثير المقطورة] أي الآية لا التي

كأصلها أو نام بقرها وقوله وترخي بالرفع من عطف جملة على جملة في حيز النفي أي ان اتنى الشد والارخاء ولو صرح بالثاني في المعطوف كالحرر وغيره كان وانما (وماشية بأبنية مغلقة) أبوابها (متصلة بالعمارة محرزة بلاحافظ ويرية يشترط في إحرازها) حافظ (ولو) هو (نائم) ولو كانت الأبواب مفتوحة اشترط حافظ مستيقظ (وابسل بصحراء) تره مثلاً (محرزة بحافظ يراها) فان لم ير بعضها لكونه في وهدة مثلاً فذلك البعض غير محرز ولو نام عنها أو تشاغل لم تكن محرزة له ولو لم يبلغ صوته بعضها إذا رجعها ففي المذهب وغيره أن ذلك البعض غير محرز وسكت آخرون عن اعتبار بلوغ الصوت لا مكان العدد إلى ما لم يبلغه ولا ترجيح في الروضة كأصلها (ومقطورة) سائرة تقاد (يشترط) في إحرازها (التفات قائدها إليها كل ساعة بحيث يراها) وراكب أولها كقائدها فان لم ير بعضها لخالل فهو غير محرز (وأن لا يزيد قطار على

والثاني محرزة بساقها المنتهى نظرها إليها كالقطورة المسوقة وهو أولى الوجهين في الشرح الصغير وعبر في الأول في الحرر بالأشبه ومنهم من لم يقيّد القطورة بعدد وتوسط أبو الفرج السرخسي فقال في الصحراء لا يقيّد القطار بعدد وفي العمران يعتبر ما جرت به العادة فيه وهو ما بين سبعة إلى عشرة فإن زاد لم تكن الزيادة محرزة قال الرافعي وهو الأحسن وعبر (١٩٣) عنه في أصل الروضة بالأصح (وكفن في قبر بيت محرز) ذلك

البيت (محرز) ذلك الكفن (وكذا) كفن في قبر (بمقبرة بطرف العمارة) أي محرز (في الأصح) للعادة والثاني أن لم يكن هناك حارس فهو غير محرز كتاع وضع فيه (لا بمضيعة) بكسر الضاد وبسكونها وفتح الياء أي بقعة ضائعة كافي الحرر وغيره فإنه غير محرز (في الأصح) إذ لا خطر ولا انتهاز فرصة في أخذه والثاني قال القسبر حرز للكفن حيث كان لأن النفوس تنهاب الموتى ولو كان بمقبرة مخوفة بالعمارة يندر تخلف الطارقين عنها في زمن يتأتى فيه النباش أو كان عليها حراس مرتبون فهو محرز جزما

(قوله والثاني محرزة الخ) هو المعتمد (قوله بساقها) ومثله راكب آخرها (قوله وتوسط أبو الفرج السرخسي) بأنه لا يقيّد القطار في الصحراء بعدد وفي العمران يقيّد بما بين سبعة إلى عشرة واعتدله شيخنا الزبدي ونقله عن شيخنا الرملي وهو لا يخالف ما مر عنه فراجع (تنبية) لصوف الدواب وشعرها ووبرها ولبنها والأشعة عليها حكمها في الأحراز وعدمه فلا يوجب من لبنها ما يقطع لكن قيده بعضهم بما إذا اتحد مالك ما حلب منه أو كان مشتركا أو لا كسائين كل منهما الواحد فلا يقطع فراجع (قوله وكفن) ولو غير مشروع (قوله وكذا كفن) أي مشروع ولو من غير مال الميت أو من بيت المال وليس من نحو غضب (قوله في قبر) أي مشروع لا نحو مقصوب ولا على وجه الأرض ونصب أحجار عليه نعم إن تعذر الحفر قطع سارقه (قوله محرز في الأصح) فيقطع سارقه إن أخرجه من جميع القبر لامن اللحد في هواه القبر (قوله لا بمضيعة) ولا بالقائه في بحر وإن غاص فيه (قوله عليها حراس) وإن زاد الكفن على المشروع (تنبية) لا يقطع على حافظ القبر بسرقة الكفن منه لأنه غير محرز عنه ولا سرقة مال من ادعاه لدخول داره أو حانوته ولو لنحو شراء (فرع) الملك في الكفن لصاحبه وهو الخاص به لو سرق ولو أكل الميت نحو سبع عاد لمالكه سواء كان المالك بيت المال أو أجنبيا من ماله أو وارثا من التركة أو من ماله.

(فصل) فيما يمنع القطع وما لا يمنعه وما يكون حرزا للشخص دون آخر أو لمال دون آخر وما يتبع ذلك (قوله يقطع مؤجر الحرز) اجارة صحيحة قبل انقضاء المدة (قوله المالك له) أي لمنفعته (قوله لأنه مستحق لدفعه) وبذلك فارق عدم حد السيد بوطء أمته المزوجة (قوله فلا يقطع مؤجره) ولا غيره أيضا وكذا بعد فراغ المدة (قوله لاستحقاقه منفعة) يفيد أن العارية صحيحة مستمرة وأن المسروق مما يستحق وضعه فيه والا فلا يقطع وقال شيخنا الرملي إن لزمته الأجرة كأن أحدث وضع الأتعة فلا يقطع والاقطع إن لم يؤمر بالرد راجع ذلك (فرع) لو أعار عبده لحفظ مال غيره أو رعى دوابه ثم سرق السيد من ذلك شيئا أو أعار ثوبا لشخص ثم سرق شيئا من جيبه أو سرق من دار اشتراها قبل استحقاق قبضها قطع في المسائل الثلاث فإن استحق القبض بأن وفي الثمن أو كان مؤجلا فلا يقطع بسرقة مال البائع منها وقيد شيخنا

سلفك لأن الكلام في السائرة [قوله وتوسط الخ] يدل على أن قولك ومقطورة لا فرق بين الصحراء والعمران [قوله وكفن] خالف في ذلك أبو حنيفة رحمه الله نظرا إلى أن النباش إنما يخصه. لنا حديث من نبش قطعناه وسواء قلنا ملك الكفن لله تعالى أم للكفن كمنظيره من الوقف بل لو كان من بيت المال ثبت القطع أيضا نظرا إلى أن تعيينه للميت واختصاصه به معتبر والقطع في هذه خاص بالكفن الشرعي دون الذي دفن معه أو كان زائدا كما نبه عليه الشارح بالقياس الآتي [قوله بكسر الضاد] أي والأصل مضيعة بسكون الضاد وكسر الياء ثم نقلت الكسرة إلى الضاد.

(فصل: يقطع مؤجر الحرز) لا يشكل على هذا عدم حد من وطئ أمته المزوجة وقوله مؤجر أي اجارة صحيحة [قوله فخرج بهذا التوجيه الخ] هذا قد يشكل بأن يد المستأجر على الحرز ولاحق للمؤجر في منافعه تلك المدة وليس كغاصب الحرز لأنه لا يدل له [قوله وكذا معيره] لو أعاره قيضا فطوى المعير جيبه

(٢٥) - (قليوبي وعميرة) - رابع) يقطع بسرقة منه مال المستعير (في الأصح) لاستحقاقه منفعة والثاني لا يقطع لأن له الرجوع عن العارية متى شاء والثالث إن دخل بقصد الرجوع عن العارية لم يقطع أو بقصد السرقة قطع (ولو غضب حرزا لم يقطع ماله) بسرقة منه لأن له الدخول فيه (وكذا أجنبيا) أي لا يقطع بسرقة منه (في الأصح) لأنه ليس حرزا للغاصب والثاني قال ليس للأجنبي الدخول فيه

(ولو غصب مالا وأحرزه بحرزه فسرق المالك منه مال الغصب أو) سرق (أجنبي) منه المال (المغصوب فلا قطع) على واحد منهما (في الأصح) أما المالك فلأن له دخول الحرز لأخذ ماله والثاني نظرا إلى أنه أخذ غير ماله وأما الأجنبي فلأن الحرز ليس برضا المالك والثاني فيه نظرا إلى أنه حرز في نفسه والخصم (١٩٤) عليه المالك ومثل غصب المال في جميع ما ذكر سرقته (ولا يقطع مختلس

ومنتهب وجاحد وديعة) وفهم حديث ليس على المختلس والمنتهب والخائن قطع صححه الترمذي والأولان بأخذان المال عيانا ويعتمد الأول على الحرب والثاني على القوة والغلبة ويدفعان بالسلطان غيره بخلاف السارق لأخذه خفية فشرع قطعه زجرا (ولو قب) في ليلة (وعاد في ليلة أخرى فسرق قطع في الأصح قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (هذا إذا لم يعلم المالك النقب ولم يظهر للطارقين والا) أي بأن علمه المالك أو ظهر للطارقين (فلا يقطع قطعا والله أعلم) لانتهاك الحرز ومقابل الأصح وجه بأنه علة بعد انتهاك الحرز والأصح أي الحرز بالنسبة إليه ولو تقب في أول الليل وأخذ في آخره قطع أيضا ويأتي فيه خلاف مما تقدم في إخراج النصاب في مرتين بطريق الأولى فإنه هناك تم السرقة وهنا ابتدأها (ولو نقب) واحد (وأخرج غيره فلا قطع) على واحد

بأن دخل لا بقصد السرقة والاقطع أيضا فراجع (قوله ولو غصب مالا) أي وان قل وكذا اختصاصا وخرج بالغصب من عنده مال قراض أو وديعة أو رهن فسرق ماله معه مال العامل أو الوديع أو المرتين فإنه يقطع ان دخل بقصد السرقة والا فلا كما مر (قوله المال المغصوب فلا قطع) أي على الأجنبي فلو أخذ مال الغاصب ولو مع المغصوب قطع كما يؤخذ من التعليل بخلاف المالك للمغصوب وان دخل بقصد السرقة فلا قطع عليه (قوله والثاني فيه) أي الأجنبي (قوله وجاحد وديعة) ومثلا العارية والأمانة (قوله والأولان الخ) وسكت عن الثالث وهو الخائن المفسر بجاحد نحو الوديعة لعدم أخذه المال من ماله قهرا عليه فلا يحتاج للفرق بينه وبين السارق كما ذكره بخلاف الأولين فتأمل (قوله قطع في الأصح) ان لم يعد الحرز والأبأن أعيد الحرز وتقبه ثانيا وأخذ المال فإنه يقطع قطعا (قوله لا انتهاك الحرز) أي بظهوره للمالك أو للطارقين واكتفى بذلك في عدم القطع هنا لعدم الشروع في السرقة بخلافه فيما مر فاعتبر مانع قوى بإعادة الحرز فيه وبهذا تعلم أن ماله على الشارح في توجيه الأولوية غير مستقيم (قوله وأخرج غيره) ولو جنى بالقسم عليه أو مكرها أو حيوانا معاملا كقرد أو أعجميا لا يعتد الطاعة فإن اعتقد الطاعة أو كان آدميا غير مميز قطع الأمر وفارق ما هنا وجوب القود على المسكره بكسر الراء وعلى من أمر نحو قود بالقتل لأن القود يجب بالسبب والقطع هنا إنما يجب بالمباشرة أو مافي حكمها مما تقدم .

(فرع) لا يقطع أعني حل بصيرا معه مال مسروق حامل له (قوله فلا قطع) أي بالمال المخرج على أحد فلو بلغ قيمة نحو الأجر الذي أخرج من الجدار نصابا قطع الناقب وحده لأنه أخرج من حرزه بنقضه له وان لم يأخذه أو لم يمنع المالك منه فتأمل (قوله تعاونوا في النقب) أي من موضع واحد فلو نقبا من موضعين معا قطع من أخرج نصابا منهما أو من أحدهما أو مرتبا فلا قطع على الثاني لأنه لم ينقب حرزا وكلامه شامل لما لو نقب أحدهما نصف عرض الجدار مثلا والآخر باقيه فراجع (قوله ناقب) لو أسقطه لاستغنى عن القيد الذي ذكره الشارح عن الروضة وأصلها (قوله ولو وضعه) أي أحد الناقبين بوسط تقبه أي في أجزائه وأخذه الآخر لم يقطعها وكذا لو ناله فيه لصاحبه فان ناله له أو وضعه خارج النقب فيها وأخذه الآخر قطع الداخل أو داخل النقب قطع الآخر الخارج ولو قال أو بدل لو لاستغنى عن ما ذكره الشارح (قوله ولو رماه إلى خارج حرز) أو أخرج يده به من الحرز قطع

وسرق منه قطع بلا خلاف [قوله ولا يقطع مختلس الخ] لما انتهى الكلام في شأن السرقة شرع يتكلم في شأن السرقة مشيرا إلى تعريفها [قوله وجاحد وديعة] لو قال وجاحد عارية كان أولى لأن الامام أخذنا فيها وقال بالقطع مستمسكا بحديث المرأة التي كانت تستعير المتاع وقطعت وسلف لنا جوابه [قوله ولو نقب واحد وأخرج الخ] قال الشافعي رحمه الله لو بلغت قيمة الأجر الذي أخرجه من النقب مقدارا يجب به القطع قطع [قوله ولو تعاونوا] أي بأن يتحاملا على الآلة معا ويخرج هذا لينة وهذا لينة على الأصح [قوله وهو في الثانية الخ] لو قال المصنف الآخر بالتعريف لوفى بهذا الغرض وبعضهم لأجل تناول هذا القيد جعل قوله وضعه معطوفا على انفراد وكذا يقال في المسئلة الآتية [قوله حرز] الأحسن الحرز معرفا

منهما لأن الأول لم يسرق والثاني أخذ من غير حرز (ولو تعاونوا في النقب وانفرد أحدهما بالأخراج [قوله] أو وضعه ناقب بقرب النقب فأخرجه آخر قطع المخرج) وهو في الثانية شر يك في النقب كافي الروضة وأصلها (ولو وضعه بوسط تقبه فأخذه خراج وهو يساوي نصابين لم يقطعها في الظاهر) لأنها لم يخرجها من تمام الحرز والثاني يقطعان لاشتراكهما في النقب والأخراج كذا وجهه الرافعي ومنه يؤخذ أن الخلاف في المشركين في النقب (ولو رماه إلى خارج حرز

من الحرز (قطع) لأنه أخرجه من الحرز بمأخذ كذا (أو) وضعه بظهر دابة (واقفة فشت بوضعه) حتى خرجت به من الحرز (فلا) يقطع (في الأصح) لأن لها اختيارا في السير والثاني يقطع لأن الخروج حصل بفعله ولا يتأني الخروج في الماء الراكد إلا بتحريكه فان حركة غرغ قطع (ولا يضمن حريه ولا يقطع سارقه) لأنه ليس بمال (ولو سرق صغيرا بقلادة) نصاب (فكذا) أي لا يقطع (في الأصح) لأنها في يد الصبي محزنة به والثاني جعل سرقته سرقة لها (ولو نل عبدا على بعير فقاده وأخرجه عن القافلة قطع) لأنه أخرجه من الحرز (أو حر فلا) يقطع (في الأصح) لأن البعير في يد الحر محرز والثاني قال أخرجه من الحرز (ولو نقل من بيت مغلق إلى محض دار بابها مفتوح قطع) لأنه أخرجه من حزره إلى محل الضياع (والا) بأن كان الأول مفتوحا والثاني مغلقا أو كما مفتوحين أو مغلقين (فلا) يقطع ووجهه في

وان أعاده به أو تلف بالرمي كإحراق نار وان علمها أو أعاده إلى حزره بعد الرمي أو أخذه غير الرمي ولو مالكة أو وقع في حزر آخر للمالك وقول شيخنا عميرة لا قطع لو أخذه المالك لتوقف القطع على الطلب فيه نظر وقول شيخنا الرمي بعدم القطع في وقوعه في حزر المالك يحمل على ما إذا لم يخرج من حزر مثله ولم يتخلل بينهما غير حزر كالأخرجه من صندوق في بيت هو حزر له أيضا فتأمل (قوله أو وضعه بماء جار) ولو حكا كالورمي شجرة فسقط ثمرها في الماء المذكور فيقطع بشرط كون الرمي داخل في حزر الثمرة (قوله سائرة) أي لجهة محل الخروج والافسكالواقفة (قوله لرمح هابة) أي بالفعل بخلاف ما لو طرأ هو بها (قوله لأنه أخرجه من الحرز) وإن لم يأخذها وأخذ غير كاسر (قوله فلا يقطع) وإن استولى عليها بعد خروجها أو فتح لها بابا مغلقا فخرجت منه خلافا للبليغي (قوله لأن لها اختيارا في السير) شمل ما لو أشار إليها بنحو حشيش أو سارت مثقلة أي فلا قطع وخروج ما لو ساقها أو قادها فيقطع ومن هنا يؤخذ أنه لو سرق شاة لا تساوي نصابا فتبعها ما يكمل به النصاب من ولدها أو غيره فلا قطع (قوله فان حركة غرغ) بالمسروق قطع وإن حركة غيره قطع المحرك إن كان مشاركا للآخر في الذنب معا والافلاوان حركة نحو سيل أو رمح فلا قطع (قوله ولا يضمن حريه) ومثله ببعض ومكان كتابة محيطة (قوله ولو سرق صغيرا) ولو ناعما (قوله بقلادة) أي مثلا فتشابه ونحو دابة هورا كبها كذلك فلا قطع (قوله لأنها في يد الصبي محزنة) فان نزعها منه قطع والكلام في قلادة لا تقة به والافلا قطع إلا إن أخذها معه من حزرها فيقطع ومثله من أخذ قلادة نحو كلب من حزرها ولو معه وعلم من كلامه أن حزر القلادة هو نفس الصبي فقول بعضهم أنه لو نزعها بعد إخراجها من الحرز قطع والافلا غير مستقيم (قوله ولو نال عبدا) ونحو قويا ومثله عبد متيقظ غير مميز أو مميز وأكرهه والافلا بغير محرز معه (قوله قطع) أي بالعبدا والبعير أو بهما معا (قوله لأنه أخرجه) أي المذكور من الحرز إلى غير حزر وإن أدخله بعد في حزر آخر كقافلة أخرى نعم إن اتصلت القافلتان فلا قطع حتى يخرج منهما كما مر من الإشارة إليه (قوله أو حر) أي لو أخرجه من القافلة حرانما على بعير فلا يقطع ولو غير مميز ومثله ببعض ومكان كاسر (قوله لأن البعير في يد الحر محرز) ولو رماه عنه فان كان قبل إخراجها من القافلة قطع أو بعده فلا (قوله وبابها مفتوح) أي لا يفتحها والالم يقطع حتى يخرج من الباب (قوله قطع) إن لم يكن هو البواب أو أحد السكان وليس المال محزرا عنه ولذلك لودخل دارا فحدث بها مال وهو فيها فأخذه وخرج به لم يقطع لأنه أخذه من غير حزر الآن (قوله من بعض حزره) وبه يعلم أن الكلام في مال يكون ضمن الدار حزره والقطع بلا خلاف (قوله وبيت خان) ومثله نحوه مدرسة وورباط وحوش فيه

[قوله فشت بوضعه] أي ولو كان ذلك عقب الوضع خلافا للصحيح في نظيره من فتح قفص الطائر [قوله ولا يضمن حريه] خرج الرقيق فان كان غير مميز ولو مجنوناً فأخذه من حزره ولو من فناء دار سيده ولو خدعه قطع بخلاف ما لو كان خارج الفناء وأما المميز فان كان ناعماً أو سكران أو حمله مربوطاً قطع وكذا قوى على الامتناع أخرج من الحرز بالسلاح ونحوه أو نال على بعير بقافلة كاسياني هذا محصل ما في شرح الارشاد ومثله وفي الزركشي لو جعل العبد فلا قطع في الأصح [قوله ولو سرق صغيرا] مثله لو سرق الأمتعة من عليه ولم يكن المحل الذي وقع فيه القطع حزرًا لتلك الأمتعة [قوله وأخرجه عن القافلة قطع] قال الزركشي لو كان العبد قويا فلا وفي شرح الارشاد ومثله خلافا [قوله أو حر فلا] أي ولو أنزله من على البعير وهو نائم بعد إخراجها من القافلة فلا قطع لأنه رفع الحرز ولم يمسكه قاله البغوي [قوله أو مغلقين] أي ولو كان ضمن الدار لا يصلح حزرًا لتلك المتاع

المفتوح أنه غير حرز (وقيل إن كانا مغلقين قطع) لأنه أخرجه من حزره والأول قل من بعض حزره فان الباب الثاني منه (وبيت خان وضمنه كيت و) ضمن (دار في الأصح)

فيقطع في القسم الأول دون الباقي على خلاف في الرابع والثاني يقطع فيه تطالأن يحسن الختان مشترك بين السكان  
**(فصل : لا يقطع صبي ومجنون)** لعدم تكليفهما (ومكره) بفتح الراء لشبهة الا كراه الدافعة للمحد و قطع السكران على الخلاف فيه  
 من قبيل ربط الأحكام بالأسباب (١٩٦) (ويقطع مسلم وذمي بمال مسلم وذمي) أى كل منهما لا التزام الذمي

الأحكام كالسليم (وفى  
 معاهد أقوال أحسنها إن  
 شرط قطعه بسرقة قطع  
 والا فلا) يقطع والأول  
 يقطع مطلقا والثاني عدسه  
**(قلت)** كما قال الرافعي في  
 الشرح **(الأظهر عند  
 الجمهور لا قطع)** مطلقا  
**(واقة أعلم)** قال فيه  
 والتفصيل حسن وفى المحرر  
 أحسنها (وتثبت السرقة  
 بين المدعي المردودة فى  
 الأصح) فيقطع بها لأنها  
 كالبينة أو كإقرار المدعي  
 عليه وكل منهما يقطع  
 به والثاني لا يقطع بها لأن  
 القطع حقه تعالى كذا  
 فى الروضة كأصلها وفيهما  
 فى الدعوى الجزم بالثاني  
**(وإقرار السارق)** ولا يشترط  
 تكريره **(والمذهب قبول  
 رجوعه)** كالزنا وفى قول  
 لا كلال والطريق الثاني  
 القطع بقبول رجوعه  
 فلا يقطع وفى الغرم قولان  
 أظهرهما وجوبه وفى طريق  
 ثالث القطع بوجوب الغرم  
 أيضا **(ومن أقر بعقوبة  
 لله تعالى)** أى بموجبها  
 بكسر الجيم كالسرقة  
 والزنا ابتداء أو بعد

مساكن متعددة **(قوله)** فيقطع الخ هو المعتمد

**(فصل : فيما تثبت به السرقة ومن يقطع بها وما يقطع به وغيرها)** وعلم من كلامه أن شرط المقطوع كونه مكلفا  
 مختارا ملتزما عالما بالتحريم ولو حكما لا شبهة له وليس أصلا ولا مأذونا له ويعزران **(قوله)** لعدم تكليفهما  
 ويعزر من له نوع تمييز منهما **(قوله)** ومكره بفتح الراء ولا يعزر أيضا خلافا لبعضهم ويعزر المكره بكسر  
 الراء ولا يقطع عليه الا اذا أمر من يعتقد الطاعة على ماسياتى **(قوله)** على الخلاف فيه المتعمد منه وجوب  
 قطعه **(قوله)** كل منهما) عائد الى كل من السارق والمسروق منه دفع به توهم الاجتماع وكان الأولى التعبير  
 بأوفيهما **(قوله)** وفى معاهد) ومؤمن **(قوله)** لا قطع) أى على المعاهد أو على المؤمن بسرقة ولولمالمثله  
 ولا على غيره بسرقة ماله ولو مسلما **(قوله)** قال فيه) أى الشرح وفيه اشارة الى مخالفة عبارة المحرر والمناهج  
 كالمحرر فلا اعتراض عليه أقوى **(قوله)** مطلقا) أى سواء شرط عليه القطع أو لانهم ينتقض عهد من شرط  
 عليه و يبلغ المأمن **(قوله)** وتثبت السرقة) أى المرتب عليها القطع كما سيذكره وسكوته عنه هنا لعدم  
 القطع فى البعض كما يأتى **(قوله)** فيقطع بها) أى اليمين المردودة وهو مرجوح **(قوله)** والثاني لا يقطع بها) وهو  
 المعتمد ولا خلاف فى وجوب المال المسروق مطلقا **(قوله)** وإقرار السارق) أى تثبت السرقة به لكن لا بد  
 فى القطع من وقوع الإقرار بعد دعوى لتوقفه على طلب المال كما يأتى ويشترط فى الإقرار التفصيل كفى  
 الشهادة الآتية **(قوله)** والمذهب قبول رجوعه) أى من حيث القطع ويجب المال قطعا فى هذه الطريق كما  
 فى الطريق الثالث لأنها قاطعة بقبول الرجوع وبغرم المال أخذ من تعبيره بقوله أيضا والطريق الثاني عكس  
 الأولى فقوله وفى الغرم قولان أى على الطريق الثاني فتأمل **(قوله)** كالزنا) يفيد صحة الرجوع فى أثناء القطع  
 فلو بقى ما يضر بقاؤه قطعه هو ولا يلزم الامام قطعه ولا يقبل عوده الى الإقرار بعد رجوعه عنه ولو أقر  
 وأقيمت عليه بينة حكم حاكم عليه ففيه مأسرى نظيره فى الزنا فراجع **(قوله)** ومن أقر بعقوبة لله الخ)  
 خرج بالإقرار البينة والعقوبة المال وبالله الأدبى فلا يحل التعريض فى شئ منها **(قوله)** أن للقاضى أن  
 يعرض له بالرجوع) جوازا بعد الإقرار ونادبا قبله ليمتنع منه كقوله شيخنا وفيه نظرم حيث فوات المال  
 بعدم إقراره فى الثانية فراجعه الآن يحمل على عدم إقرار المال كما يأتى وكذا له أن يعرض للشهود ليمتنعوا  
 من الشهادة أو يرجعوا عنها والمراد بالرجوع فيه ما يعى ما بعد الانكار وكذا فى قيد الانكار كما مر نعم ان خيف  
 انكار المال لم يحل التعريض **(قوله)** والثاني لا يعرض) قال شيخنا فى حرم التصريح على جميع  
 الأوجه **(قوله)** ما خالك سرق) بكسر الهمزة وبنو أسد فتفتحها وهو القياس قال الزركشى

**(فصل : لا يقطع صبي)** **(قوله)** ومكره) كفى الزنا **(قوله)** ان شرط قطعه [ قضيته عدم الاكتفاء على  
 هذا القول بشرط عدم السرقة من غير تعرض للقطع **(قوله)** مطلقا ] كذلك لا يقطع المسلم بسرقة ماله قال  
 الامام من المستحيل أن لا يقطع المعاهد بسرقة مال المسلم و يقطع المسلم بسرقة مال المعاهد **(قوله)** لأن القطع  
 حقه [ كما لو ادعى عليه أنه زنى بأتمته مكرهه وحلف اليمين المردودة **(قوله)** لا قطع بوجوب الغرم أيضا ]  
 يريد أن هذه الطريقة مراد المتن وأن الامام نسبها للحققين لكنه نبه بعد ذلك على أن المرجح فى الرافعي  
 طريق الخلاف وقد راجعت الرافعي فوجدت الأمر كذلك **(قوله)** فالصحيح الخ] أما التعريض بالانكار

دعوى **(فالصحيح أن للقاضى أن يعرض له بالرجوع)** عن الإقرار و **(ولا يقول)** له

**(الرجوع)** عنه والثاني لا يعرض له بالرجوع والثالث يعرض له ان لم يعلم أن له الرجوع وان علم فلا يبدل للأول قوله صلى الله عليه وسلم  
 لما عر القمى بالزنا طلق قبلت أو غزت أو نظرت رواء البخارى ولمن أقر عنده بالسرقة ما خالك سرق رواء أبو داود وغيره



وصريح الحديث أن التعريض لانكار المال وليس هو المراد والمناسب أن يقول لعلك غصبت أو أخفت بأذن المالك أو من غير حوز أو نحو ذلك فتأمل .

(فيه) لا يجوز القطع إلا بعد طلب المالك ماله بمعنى الدعوى به وإثباته وإن لم يأخذه وإنما توقف على الطلب لاحتمال أن المالك يقر باباحته للسارق بملك أو غيره فيسقط القطع ولا يكفي العلم بعدم عفو المالك بما مر قبل الدعوى لاحتمال عفو عند إرادتها (قوله ولو أقر بلا دعوى) ليس قيداً (قوله أنه سرق مال زيد الغائب لم يقطع) ومثله الصبي والمجنون وكذا السفينة على العتد ويقتظر كالم كحضور الغائب لاحتمال أن يملكوا المال للسارق قبل الرفع للقاضي فيسقط القطع عنه (قوله بل ينتظر حضوره) لكن يحبس المقر إلى حضوره وكذا إلى كمال من ألحق به ممن مر (قوله أو أقر أنه أكره أمة غائب على زنا) هو قيد لوجوب المهر لها وعدم الحد عليها لالوجوب الحد عليه الذي الكلام فيه فلا أسقطه. كان أنسب بقوله حد في الحال ويتوقف المهر إلى حضوره (قوله وقفها عليه) بناء على الرجوع من عدم الحد على الموقوف عليه بوطء الموقوفة عليه والعتد وجوبه عليه كما مر في باب (قوله) ويشترط ذكر الشاهد الخ ظاهره ولو علما بشروطها فراجعها ولا مدخل لشهادة الحسبة في المال فلا شهدت بالسرقة ثبت القطع دون المال كذا قاله شيخنا وانظر مع ما تقدم من اعتبار طلب المال وتوقف القطع عليه (قوله المسروق منه) أي هل هو زيد أو عمرو مثلاً بدليل ما بعده (قوله وغير ذلك) محذور عطف على السارق لافتادة ذكر ما بقي من الشروط كييان السرقة وكونه لاشبهة للسارق فيه كما ذكر في شرح الروض وغيره والكاف في قول الشارح كاتفاق الشاهدين قياسية وقول بعضهم إن غير ذلك مرفوع عطف على قول المصنف ذكر وهو توطئة لما بعده والكاف للتمثيل غير مناسب فافهمه قال شيخنا ولا يشترط ذكر كون المال نصاباً لأنه لنظر الحاكم ولا لكونه لغير المالك لأن المالك يثبت ماله بغير هذين الشاهدين (فيه) لا تصح الشهادة على الغائب في ذلك إلا إن ادعى عليه قبل غيبته لأن حقوق الله تعالى لا تثبت بالدعوى على الغائب ومثل الغيبة التعرز والتواري (قوله أي أحدهما) خرج ماله وشهدا معا أنه سرق بكرة وآخران أنه سرق عشيّة فان اتفقا على عين واحدة تساقطوا لحكم والا ثبت ما شهد به كل وثبت القطع (قوله أن يحلف مع أحدهما) أي مع كل منهما إن وافق دعواه ويقره ما شهد به معا كأن ادعى بدينار وعشرة دراهم فشهد أحدهما بالدينار والآخر بالدرهم ولو اختلفا في الحرز أو المسروق منه فباطلة أيضاً فان وافق أحدهما الدعوى حلف

قبل الاعتراف فهو جائز قطعاً بل جزم الماوردي والقاضي وغيرهما بالاستحباب كذا في التكملة للزركشي رحمه الله [قوله لم يقطع في الحال] أي ولكن يحبس إلى حضوره [قوله أو أنه أكره] لو أقر أنه زني به أو لم يتعرض للأكراه كان الحكم كذلك لكن فائدة ذكر ألا كراهة ثبوت المهر [قوله ثبت] ولو شهد رجلان حصة من غير دعوى ثبت القطع دون المال أي ولكن لا قطع حتى يطلب صاحب المال بدليل ما سلف في مسألة الاقرار بسرقة مال الغائب بل يحتمل أن نقول هنا لا قطع حتى يثبت المال ولو باقرار أورجل وامرأتين [قوله شروط السرقة] لأنه قديظن ما ليس سرقة سرقة ولا اختلاف العلماء في الموجب للقطع ومن جملة ما ساقه الرافعي هنا أنه يشير إلى السارق أن كان حاضراً ويرفع نسبه إن كان غائباً قال الزركشي وهو مشكل إذ حدود الله تعالى لا يقضى فيها على غائب أقول يمكن حل كلام الرافعي على شخص ادعى عليه بالسرقة فأنكر ثم غاب في البلد مثلاً شهدت عليه البيعة فإن الظاهر قبولها في مثل هذا ولا يشترط تسمية بلوغه النصاب ولا عدم ملك السارق ولا عدم الشبهة كذا في الزركشي وفي التصحيح في اشتراط الأخير خلاف فليراجع [قوله وغير ذلك] كأنه بالرفع عطف على ذكره قاله توطئة لما بعده [قوله أي لا يرتب عليها] يريد أنه ليس المراد بالبطان عدم

أبو داود وغيره (وقطع يمينه) أولاً (فان سرق ثانيا بعد قطعها فرجله اليسرى وثالثا يده اليسرى ورابعا رجله اليمنى وبعد ذلك يعزرو ويغمس محل قطعه بزيت أودهن مغلي) لتفسد أفواه العروق وينقطع الدم (قيل هو قحة للحد) لأن فيه مزيد ايلام (والأصح أنه حق للقطوع) لأن الفروض المعالجة ودفع الهلاك عنه بنزف الدم (فؤته عليه وللإمام إجماله) وعلى الأول ليس له إجماله ومؤنته كؤنة الجلاد (وتقطع اليد من كوع والرجل من مفصل القدم) من الساق (ومن سرق صرارا بلا قطع كفت يمينه) لاتحاد السبب (وان نقصت أربع أصابع قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (وكذا لو ذهبت الخمس في الأصح والله أعلم) والثاني يعدل الى الرجل (وتقطع يد زائدة أصبع في الأصح) والثاني لا بل يعدل الى الرجل (ولو سرق فسقطت يمينه بأفة) أو جناية (سقط القطع) ومن لا يمين له قطع رجله (أو) سقطت (يساره) بأفة (فلا) يسقط قطع يمينه (على المذهب) وقيل يسقط في قول

المدعي معه وغرمه ولو شهد واحد بكبش مثلاً والآخر بكبشين ثبت واحد وقطع به ان باغ نصابها الحلف مع الآخر وأخذ الثاني (قوله وعلى السارق رد ماسرق) غنيا كان أو لا قطع أو لا وقال مالك ان كان غنيا غرمه ولا فلا وقال أبو حنيفة ان قطع لم يغرمه وان غرم لم يقطع (قوله وتقطع) بعد جلوس المقطوع وضبطه ثلاثين حرك أي يقطع الإمام ولو بنائبه أو نحو السيد من عبده ولو قطع السارق يد نفسه باذن الإمام كفى أو بغير اذنه لم يقطع حدا و يؤخذ مما سياتي أنه ان قطعها بعد ثبوت المال سقط القطع عنه أو قبله عدل الى الرجل (قوله يمينه) أي ان كانت موجودة حال السرقة ولو שלא ان أمن نزف الدم أو ناقصة بعض الأصابع أو زائدتها خلقة أو عرضا ولو تعددت قطعت الأصلية ان تميزت والا كفت ولا يقطعان معا ولو سرق بعد ذلك قطعت الأخرى ولا يعدل الى الرجل ولو تعذر قطع احدهما عدل الى الرجل ولو زادت على اثنتين فعل ما ذكر ولو قطع الإمام يده اليسرى أولا فقياس ما يأتي في قاطع الطريق الأجزاء لأنه حد تام وان أساء (قوله فرجله اليسرى) أي بعد ان عمال يده وجوبا وفارق الخرابة بأن اليد والرجل فيها حد واحد ولذلك يجوز تقديم قطع الرجل على اليد فيها (قوله بعد ذلك) أي بعد فقد الأربع ولو بغير قطع أو كان في ابتداء السرقة وحكمة اختصاص القطع باليدين والرجلين لأنها آلات السرقة بالأخذ والمشى وقدمت اليد لقوة بطشها وقطع من خلاف لابقاء جنس المنفعة عليه وانما لم يقطع ذكر الزاني ابقاء للنسل ولللسان القاذف ابقاء للعبادة وغيرها كإمرو الأمر بقتل السارق منسوخ أو مؤول بمن استحل أو ضعيف بل قال ابن عبد البر منكر لأصل له (قوله ويغمس) أي ندبا على ما يأتي وهذا في الحضري ويحسم البدوي بالنار نظرا للعادة فيها (قوله مغلي) بضم الميم وفتح اللام والقصر من أغليت وفتح الميم وكسر اللام لحن لأنه لا يقال غليت (قوله أنه حق) أي مصلحة (قوله فؤنته عليه) أي على التفصيل في مؤنة الجلاد كما سيذكره (قوله وللإمام إجماله) نعم ان كان غير مميز بلا كافل وخيف هلاكه وجب الحسم على الإمام وكذا على غيره ممن علم وقدركذا استدركه بعضهم فخره (قوله كفت يمينه) وكذا غيرها (قوله لاتحاد السبب) أي مع كونه حق الله تعالى فلا يرد تعدد الفدية في الحج لأنها حق الفقراء (قوله وكذا اودھبت الخمس) ولو مع بعض الراحة أيضا (قوله والثاني) مبنى هو وما بعده على القياس على القود ورد بعدم اعتبار مماثلة هنا (قوله ولو سرق فسقطت يمينه) قال شيخنا الرملي بعد طلب المال وثبوت والتقييد بيمينه في المرة الأولى وكذا الحكم فيما بعدها (قوله سقط القطع) لأن الحق تعلق بيمينها وقد زالت (قوله ومن لا يمين له) أي حال استحقاق القطع كما علم أو تعذر قطعها كإمرو أو شلت ولم يؤمن نزف الدم تعلق بالحكم بما بعدها وكذا ما بعدها . (فرع) لو أخرج المقطوع يده اليسرى للجلاد فقطعها فان قال أخرجتها لظني أنها اليمنى أو أنها تجزئ أجزأته والافلا على المعتمد قاله شيخنا الرملي والوجه ضمناها بما في القود في مسألة الدهشة .

#### (باب قاطع الطريق)

من القطع بمعنى المنع لما يترتب عليه من منع سلوك المارة فهو البروز لأخذ مال أو قتل أو ارباب على ما يأتي الاعتبار أصلا وعبارة المحرر لم يثبت بشهادتهما شيء [قوله وعلى السارق] خالف الحنفية فقالوا ان قطع لم يغرمه وان غرم لم يقطع وقال مالك ان كان غنيا ضمن والافلا لنا أن القطع لله والغرم للآدمي [قوله وتقطع يمينه] أي ولو שלא [قوله بعد قطعها] خرج ما لو تكررت السرقة قبل قطعها كما سياتي [قوله والثاني] يعدل الى الرجل [أي لفقد ما به البطش] [قوله والثاني لا] كالتصاص [قوله سقط القطع] أي لفقد اليد .

#### (باب قاطع الطريق)

على قوة وقدرة يظلمون بها حيث لا غوث كإسائي (لا يختلسون بترضون لآخر قافلة) يسلبون شيئا (يعتمدون الحرب) بركض الخيل أو العدو على الأقدام فليسوا قاطعا لا تقاء الشوكة (والذين يغلبون شزيمة) بالهجم الذال (بقوتهم قطاع في حقهم لا) قطاع (لقافلة عظيمة) سلبوا منهم شيئا بل يختلسون (وحيث يلحق غوث) بالثلثة (ليس) ذوو الشوكة بما ذكر (بقطاع) بل منتهبون (وفقد الغوث يكون للبعد) عن العمارة (أو اضعف) في أهلها مع القرب عن الأغاة (وقد يغلبون) أي ذوو الشوكة (والحالة هذه) أي الضعف (في بلد فهم قطاع) وعبرة المحرر فلهم حكم القطاع ولا تشترط فيهم الذكورة فالنساء قاطعات طريق والواحد اذا كان له فضل قوة يغلب بها الجماعة وتعرض للنفوس والأموال مجاهران فهو قاطع طريق والسكفار ليس لهم حكم القطاع وان أخافوا السبيل وقتلوا والمراهقون لا عقوبة عليهم (ولو علم الامام قوما يخيفون

وفيه قطع الأيدي والأرجل وقدر النصاب في السرقة فذكر معها وأخر عنها لأنها كجزءه وعبر بالقاطع دون القطع لأجل ما بعده والمراد بالطريق محل المرور ولو في داخل الأبنية والدور ولهم باعتبار فعلهم أربعة أحوال من أصل تسعة لأنهم من ضرب ثلاثة القتل وأخذ المال والاختاف في مثلها يسقط منها خمسة كل واحد مع نفسه والاختاف مع القتل أو مع أخذ المال ويبقى أربعة كل واحد منفرد أو جمع القتل مع أخذ المال فتأمل ويثبت برجلين لابر رجل وامرأتين أو يمين (قوله مسلم مكلف) ولورقيقا وسيأتي محترهما (قوله بجماعة) قيد لمناسبة ما بعده وسيدكر محترمه (قوله للأموال) قيد للهاب كما علم (قوله شزيمة) ولومساوية لهم (قوله بالثلثة) وبالغين المجمة وقيل بالمهملة والنون (قوله ذوو) بواوين جمعا وفي نسخة بواو مفردا في معنى الجمع وفي نسخة ليسوا وهي أوضح لمناسبة الخبر ولا حاجة للتأويل الذي ذكره الشارح معها وأراد بما ذكر القوة ولوجعل ضمير ليس عائدا للذين المذكور قبله لكان أقرب فتأمل (قوله لضعف في أهلها) أي بالنسبة للقطاع وان كانوا أقوياء في ذاتهم ولذلك لودخلوا دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة ولو بالسلطان ولومع قربه وقوته فهم قطاع في حقهم كما علم (قوله أي الضعف) وسكت عن البعد عن الغوث وكان الوجه ذكره وما قيل انه سكت عنه لعدم تصوره ممنوع اذا لا يبعد استغاثة أهل بلد بأهل بلد أخرى فتأمل (قوله وعبرة المحرر الخ) وهي أولى من عبارة المنهاج (قوله والواحد) ولو أتى وهذا مفهوم ماسبق بقوله بجماعة (قوله والسكفار) ولو واحد أو هذا مفهوم مسلم فيما مر وكونهم ليس لهم حكم القطاع محله في غير من لهم ذمة والأفلهم حكم المسلمين فيأذ كر (قوله والمراهقون) ولو واحد أو هذا مفهوم مكلف فيما مر واستثناهم من القطع فقط كما أشار إليه بقوله لا عقوبة عليهم وان كان لهم حكم القطاع من حيث غرامة المال وبذل النفس (قوله ولو علم الخ) فله الحكم بعلمه (قوله قوما) ولو واحدا (قوله ولم يأخذوا مالا) أي نصابا (قوله عزوهم) وجوب بان لم يرا المصلحة في عدمه (قوله بحبس في غير موضعهم) كافي الروضة والأولى استدلاله الى ظهور توهمهم (قوله نصاب السرقة) فيعتبر فيه القيمة بالذهب المضروب وان كان النصاب من جمع مشتركين فيه وكون أخذ المال من حوز مسلم وعدم الشبهة ويؤخذ منه توقف القطع على طلب المال وسقوطه بما يسقط به القطع في السرقة وثبوته بما ثبت به كما مر في الإشارة إليه (قوله يده اليمنى) أي للمال كالسرقة ورجله اليسرى للجارية ولو تعددت اليد أو الرجل فكما مر في السرقة ولو فقدت احدهما اكتفى بالباقية ولو فقدت ما ععلق الحكم بما بعدهما ولو عكس ما ذكر كأن قطع يده اليسرى ورجله اليمنى أولا أجزأ لأنهما حد تام وإن أساءوا جزأ ولا ضمان ولو قطع يده اليمنى ورجله اليسرى أولا لم يعتد بقطع رجله وفيها الضمان بما مر في مسألة الدهشة ولا يسقط قطع رجله اليسرى وفارق ما قبله لأن

[قوله هو مسلم] خرج الكافر وقوفامع مورد الآية لكن اعتمد الزركشي وغيره اعتبار الالتزام بالأحكام ليدخل الذمي [قوله فليسوا قاطعا] أي بل حكمهم في القصاص والضمان كغيرهم [قوله والذين يغلبون] بين بهذا أن شرط الشوكة بالنظر لمن يخرجون عليهم لا مطلقا [قوله بما ذكر] راجع لقوله الشوكة [قوله لا عقوبة عليهم] أي ولكن يضمن النفس والمال وانما اختص المعتمد القوة بالتقليظ لفظ جنابته حيث اعتمد قوته بخلاف من يعتمد الحرب [قوله ولو علم] يقتضي الحكم بالعلم هنا وقد يقال ما فيه من حق الأدعى سوغ ذلك [قوله قوما يخيفون] الأول مفعول أول والثاني منقول ثان واعتراض بأن قوما منكرة فلا يصح كونه مفعولا أول لعل [قوله ولا قتلوا] يجوز أيضا أن يضمن يأخذوا معنى يلقوا فيستغنى عن هذا [قوله بحبس وغيره] ظاهره وجوب ذلك كحقتل غيره وقطعه والواو في عبارته بمعنى أو

الطريق ولم يأخذوا مالا ولا قتلوا (نفسا عزوهم بحبس وغيره) والحبس في غير موضعهم أولى (واذا أخذ القاطع نصاب السرقة قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى فان عاد فبسراره ويمناه

ومن قتل قتل حتما لا يسقط بوجه (وان قتل وأخذ مالا) ربع دينار (قتل ثم صلب) بعد غسله ونكفنه والصلاة عليه (ثلاثا ثم ينزل وقيل يبق حتى يسيل صديده وفي قول يصلب قليلا ثم ينزل فيقتل) ويغسل ويكفن ويصلى عليه (ومن أعانهم وكفر جمعهم) ولم يأخذ مالا ولا قتل نفسا (هزر مجس وتغريب وغيرهما) (٢٠٠) أي بواحد مما ذكر برأى الامام (وقيل يتعين التغريب الى حيث يراه) واذا

فيه تبعية خصة لم تعهد مركبة من خصلتين (تنبيه) يؤخذ مما صر في السرقة أنه لو سقط العضو المستحق قطعه بعد طلب المال رائبانه سقط القطع أو قبله لم يسقط وينقل لما بعده فراجع (قوله قتل) لأجل القتل احتمالا لأجل المال ان كان حال قتله ملاحظا لأخذه سواء أخذه أم لا ولا فلا يتحتم قتله ويصدق في عدم الملاحظة قبل أخذه وفيما بعد أخذه نظرا لآله الأذرى (قوله ثم صلب) أي حتما (قوله بعد غسله ونكفنه) والصلاة عليه في محل محاربه ان كان في محل مرور الناس والافى أقرب محل اليه مما هو من محل مرورهم ندبا ولومات حتف أنه قبل صلبه لم يصب (قوله ثلاثا) أي من الأيام بلياليها وجوبا ولا يجوز الزيادة عليها ولو خيف انفجاره قبل اتمامها أنزل وجوبا أيضا (قوله ومن أعانهم) ولو بدفع سلاح أو مركوب أو تبليت ولو اضافة وليس معذورا بخوفه منهم مثلا (قوله عزز) أي عززه الامام وجوبا بما ذكر مما يراه (قوله بتغريب) وسيأتى أنه دون عام في الحر ودون نصفه في الرقيق (قوله وهل يعزر في البلد الخ) هو تغريب على الوجه المرجوح المعين للتغريب والمتمتع عليه ما صححه في الروضة (قوله وقتل القاطع يغلب فيه معنى القصاص) هو المعتمد لأنه حق آدمى اجتمع مع حق الله تعالى (قوله لا يقتل الأب بولده) ولا بغير كف وهل يتحتم قتله كافي العفو الآتي راجعه (قوله ولو عفا) أي ولو بلا مال لم يسقط قتله أي عن المحاربة ويسقط قتله عن القصاص (قوله لتحتم قتله) ولذلك لا يسقط باقراره ولا يصح الرجوع فيه لو ثبت بالقرار ولا شيء على قاتله بعد العفو وتجبدية قبله لورثته ودية المقتول في تركته (قوله وعلى الثاني) وهو كون المغلب معنى الحد والخامسة فيه القتل بمقتل أو بقطع عضو والرابعة العفو من الولي والثالثة قتل الجمع والثانية الموت والأولى في قتل نحو ولده وذكرها على ألف والفسر غير المرتب لأنه الأولى (قوله ولا قيمة فيها) أي في الثانية في قتل العبد (قوله كالخائفة واجبه المال) أي جزما ولا قتل فيه مطلقا (قوله والسارى) أي من الجروح قتل لشمول القتل لما بالسراية (قوله لا بعدها) ما لم يثبت توبته قبلها بينة بعد دعواه بها (قوله في الشقين) وهما قبل التوبة وبعدها والمهر عنه بالمذهب فيهما طريق القطع (قوله ودليل السقوط الخ) أي ولأنه قبلها غير متهم فيها بخلافه بعدها قال شيخنا في شرحه والمراد بما قبل القدرة أن لا يمتد اليهم يد الامام بهرب أو استخفاف أو امتناع وقال الخطيب قبل الظفر بهم وهو الأقرب فراجع

[قوله ثم صلب] أي حتما [قوله ثم ينزل] هذا والوجه عقبه مفروضان بعد استيفاء الثلاث لكنه لو تغيب قبلها أنزل وكذا لو خيف تغيبه على الأصح [قوله وفي قول] وجهه أن الصلب في الحياة فيه تعذيب فلو قدم القتل لفات فكان كجلد الخريق قدم على القصاص على ما عتمده الزركشي وقله عن الامام كما سنبه عليه آخر الباب [قوله وهل يعزر في البلد] أي هل يعزره أو يكتفى بالنفي [قوله ولو عفا عليه] الضمير فيه يرجع الى قوله بالأول [قوله ويقتل في الأولى] لو قتل عبد نفسه أو غير معصوم كزان محصن لم يقتل على هذا القول أيضا [قوله والسارى قتل] هو محتمل قوله فاندمل [قوله وقيل في كل منهما قولان] وجه السقوط بعد القدرة أنه تعالى خصص هنا وأطلق في آية السرقة بقوله فمن تاب من بعد ظلمه ورد بأنه في هذا حل المقيد على المطلق عكس القاعدة

عين صوبا منه العدول الى غيره وهل يعزر في البلد المنتفى اليه بضرب وجس وغيرهما وجهان قال في الروضة الأصح أنه الى رأى الامام وما اقتضته المصلحة ( وقتل القاطع يغلب فيه معنى القصاص وفي قول) معنى (الحد) حيث لا يصح العفو عنه ويستوفيه السلطان ( فعلى الأول لا يقتل بولده وذمى) وعبد (ولومات) من غير قتل (فدية) في الحر وقيمة في العبد من تركته (ولو قتل جمعا قتل بواحد وللباقي ديات) فان قتلهم مرتبا قتل بالأول ولو عفا عليه لم يسقط قتله لتحتمه (ولو عفا عليه) أي المقتول (بمال وجب) المال (وسقط القصاص ويقتل حدا) لتحتم قتله (ولو قتل بمقتل أو بقطع عضو فعل به مثله) وعلى الثاني يقتل بالسيف في هذه الخامسة ولغا العفو في الرابعة ولادية في الثالثة والثانية ولا قيمة فيها ويقتل في الأولى (ولو

[قوله

جرح فاندمل لم يتحتم قصاص في الأظهر) فالقاطع فيه كفره والثاني يتحتم كالقتل

والثالث يتحتم في الدين والرجلين المشروع فيهما القطع حدا دون غيرها كالأنف والأذن والعين والقصاص على الأقوال المقابلة بالثلث وبالقصاص فيه كالخائفة واجبه المال والسارى قتل وقد تقدم حكمه (ونسقط عقوبات تخص القاطع بتوبته قبل القدرة عليه لا بعدها على المذهب) في الشقين وقيل في كل منهما قولان ودليل السقوط قوله تعالى الا الذين

كجوا من قبل أن تقدروا عليهم الآية وقد تقدم ما يخصه من قطع اليد والرجل وتحتم القتل والصلب (ولا يسقطه سائر الحدود) أي بقيها وهو حدود الزنا والسرقة والشرب والقذف (بها) أي بالتوبة (في الأظهر) في حق قاطع الطريق وغيره والثاني يسقط بها قياسا على حد قاطع الطريق (فصل) في اجتماع عقوبات على غير قاطع الطريق (٢٠١) (من لزمه) (لا ميمين)

(قصاص) في النفس

(وقطع) لطرف (وحد

قذف وطالبوه جلد ثم

قطع ثم قتل ويأمر بقتله

بعد قطعه لا قطعه بعد جلده

ان غاب مستحق قتله لأنه

قد يهلك بالموالاة فيفوت

قصاص النفس (وكذا

ان حضروا قال عجلوا القطع)

فانا لانجمله (في الأصح)

خوفا من الهلاك بالموالاة

والثاني قال التأخير كان

لحقه وقد رضى بالتقديم

(واذا أخر مستحق النفس

حقه جلد فان برأ) بفتح

الراء (قطع) ولا يقطع قبل

البرد خوف الهلاك به (ولو

أخر مستحق طرف) حقه

(جلد وطى مستحق النفس

الصبر حتى يستوفى الطرف)

حذرا من فواته (فان بادر

فقتل فلمستحق الطرف

دينه) لفوات استيفائه

(ولو أخر مستحق الجلد)

حقه (فالقصاص) مما سبق

(صبر الآخرين) فلا

يقتل ولا يقطع قبل الجلد

(ولو اجتمع حدود الله

تعالى) على واحد بأن

شرب وزنى بكرا أو سرق

وارتد (قدم الأخف) منها

(قوله فان تابوا) اعلم أن التلاوة الا الذين تابوا فله سهو من الشارع أو تخريف من الناسخ واعلم أن التوبة لغة الرجوع مطلقا وشرعا الرجوع عن الطريق المعوج إلى الطريق المستقيم قال العلامة الخطيب ولا يستدعى سبق ذنب وشروطها في حقوق الله تعالى النذب والاقلاع والعزم على عدم العود ويزاد في حق الآدمي رد المظالم اه فراجعه لأن رد المظالم شرط للتوبة مطلقا (قوله من قطع اليد) في المرة الثانية والرجل أى في المرة الأولى لأن ذلك هو المأخوذ للمحاربة وهو جزاء وعقوبة وقع تابعا لاختلاف الجهة (قوله ولا يسقط سائر الحدود أى باقيا) وان ثبت بالاقرار نعم يستثنى منه قتل المرتد باسلامه وتارك الصلاة بفعلها ومنه يعلم أنه يسقط بالتوبة حدود ثلاثة (قوله وهو حدود الزنا) ولو من كافر أسلم على المعتمد فيحد بعد اسلامه جلدا ورجا وقتلا وقطعا وتقدم أن الحد يعتد إن حد عقب كل مرة والا كفى حد واحد ويدخل الجلد في الرجم لمن زنا بكرا ثم محصنا لامن زنى محصنا كافرا ثم رق ثم زنى فلا يدخل على المعتمد كذا قاله شيخنا فراجعه (قوله أى بالتوبة) والتفصيل المذكور بالنسبة للظاهر والا فهي تسقط العقوبة مطلقا في الآخرة كما لو أقيمت عليه الحدود في الدنيا نعم لا بد في هذه من التوبة عن المعزم والاقدام .

(فصل: في اجتماع عقوبات الله تعالى أو الآدمي أو لهما) فهي أقسام ثلاثة سواء في قاطع الطريق وغيره والتقييد بقوله على غير قاطع الطريق ليس في محله ولعله ناظر إلى الخلاف فليتأمل (قوله قصاص الخ) وكذا تزيير فهي أربعة ويقدم التعزير على الجلد لأنه أخف (قوله ويأمر بقتله) وجوبا (قوله لا قطعه بعد جلده) فيمهل وجوبا إلى أن يبرأ (قوله لأنه قد يهلك) فلو علم عدم هلاكه عجل قال العلقمي نعم ان خيف بالامهال فوت ما بعده نحو من به مرض مخوف طلب التحجيل قال شيخنا وجوبا (قوله خوفا الخ) فان لم يخف موته عجل جزا (قوله وعلى مستحق النفس الصبر) لأن العفو مندوب اليه وربما شول اليه الأمر فسقط ما لا امام هنا (قوله فان بادر فقتل) جعل مستوفيا لحقه لكنه يعزر (قوله صبر الآخرين) وجوبا (قوله ويمهل) أى وجوبا والتعزير بين الجلد والقطع على المعتمد (قوله بأن انضم الى ما ذكر) وهو الشرب وزنا البكر والسرقة والردة وانما ذكر القذف دون غيره لذكر المصنف له (قوله ثم يقتل) أى بلا مهلة (قوله لأنه حق آدمي) والقاعدة أن حق الآدمي

[قوله من قطع اليد] اعترض المنهاج بأن قضيته عدم سقوط قطع اليد لأنه لا يخص القاطع واعتذر العراقي بأن قطعها ليس عقوبة كاملة بل بعضها فان المجموع هنا عقوبة واحدة فاذا سقط بعضها كالرجل سقط كلها قال ولعل عبارة المنهاج هي التي غرت ابن الرفعة حتى نقل في الكفاية عن النووي اختيار عدم سقوط اليد [قوله ولا يسقط الخ] أى سواء ثبت بالبينه أم بالاقرار [قوله والقذف] نازع الزكشى في ثبوت الخلاف فيه وخصه بحدود الله سبحانه وتعالى [قوله الثاني يسقط بها] ظاهره عدم التوقف على صلاح حاله .

(فصل: من لزمه قصاص) [قوله جلد فاذا برأ قطع] هذا قد يفنى عن قوله السابق لا قطعه بعد جلده الخ الان ذكره هنا استيفاء للتقسيم [قوله دينه] أى في تركة المقتول [قوله على حد زنا]

(٢٦) - (قيلوبى وعميره) - رابع )

(فالأخف) وجوبا وأخفها حد الشرب فيقام ثم يمهل

وجوبا حتى يبرأ ثم يجلد للزنا ويمهل ثم يقطع ثم يقتل (أو) اجتمع (عقوبات لله تعالى ولآدميين) بأن انضم الى ما ذكر قذف

(قدم حد قذف على) حد (زنا) لأنه حق آدمي وقيل لأنه أخف (والأصح تقديمه على حد شرب



مقدم مطلقا ان لم يفوت حق الله تعالى أو كانا قتلا أو قطعاً قاله شيخنا الرملي وبه صرح شيخ الاسلام  
ولعله للأغلب كما يعلم مما يأتي فلما اجتمع قطع قصاص وقتل ردة قدم القطع أو اجتمع قطع سرقة  
وقطع محاربة قطعت يده اليمنى لهما لاستواء الحتين قطعاً اذا المقلب في المحاربة القود ورجله للمحاربة  
أو قتل زنا وقتل ردة عمل الامام بالصلحة في أيهما يقدم لاستوائهما في كونهما حقين لله تعالى أو قطع  
سرقة وقتل محاربة قطع ثم قتل وصلب للمحاربة وقدم حق الله هنا لعدم فوات حق آدمي به  
ولو اجتمع قصاص بلا محاربة وقتل محاربة قدم أسبقهما لاستوائهما في كونهما حقا لآدمي فان  
لم يكن سبق أقرع بينهما ولو اجتمع قتل قصاص وقتل ردة قدم القتل على القصاص وان سبقت  
الردة لأنه حق آدمي ولا ينظر الى مصلحة أخذها مما سبق في القاعدة وقد ينظر فيه بما مر في قطع  
اليدين عن السرقة والمحاربة معا الا أن يقال لا يتصور في قطع اليد سبق لتوقفهما معا على طلب  
المال فتأمل (قوله وأن القصاص الخ) تقدم المتمد فيه عن شيخنا .

### ﴿ كتاب الأشربة ﴾

أي بيان حقيقتها وحدودها ومستحقها وفيه بيان التعزير ومستحقه لأنه قد يكون على مشروب  
أو لتقلب الحد عليه لكونه عقوبة أو لغير ذلك (قوله جمع شراب بمعنى مشروب) وحقيقته المتخذ  
من ماء العنب وألحق غيره به وقيل الخ حقيقة في الجميع واختلاف أنواعها جميعها كالنخارير والمراد  
بالمشروب ما يعم الماء كقول (قوله أسكر) أي بأن كان فيه شدة مطربة في ذاته لا مافيه تخدير كالبنج  
والحشيش كما يأتي (قوله حرم) للاجتماع على تحريمه الواقع آخره في غزوة خيبر لا تحريمه في ثالث سني  
الهجرة بعد أن كان حلالا قبلها في أول الاسلام ثم أحل بعده ثم حرم ثم أحل ثم حرم مرتين أو أكثر فهو  
عما نكرر عليه النسخ كما مر في الذكاح وشربه كبيرة وان منجه بمثله من الماء ويكفر مستحله  
الاقدرا لا يسكر من غير العنب لقول أبي حنيفة بحله (قوله وحد شاربه) وان لم يسكر حيث كان  
مكلفا مسلما مختارا عامدا عالما به وبتحريمه وتعاطاه شرابا صرفا بلا شبهة ولا يرد حد الحنق  
لما يأتي ويتعدد الحد لمن حد عقب كل مرة والا كفي حد واحد كما مر (قوله وحريا)  
ولو معا هذا كالذي بالأولى (قوله وعدم التزام الخ) أي بسبب عقد الجزية فلا يرد عقابهما  
في الآخرة ويجب على كل منهما أن يتقايها وكذا كل مكاف ولو مكرها كما اعتمده شيخنا ويندب  
لصبي ومجنون ولو بعد افاقته ويصدق المكره بيمينه (قوله لوجهين) أحدهما وجوب الحد بناء

وأن القصاص قتلا وقطعا  
يقدم على حد ( الزنا )  
تقدما لحق آدمي والثاني  
العكس تقدما للأخف  
﴿ كتاب الأشربة ﴾  
جمع شراب ( كل شراب  
أسكر كثيره حرم قليله )  
وكثيره ( وحد شاربه )  
قليلا كان أو كثيرا من  
عنب أو غيره ( الاصبا  
ومجنونا وحريا وذميا  
وموجرا ) أي مصبوبا في  
حلقه قهرا ( وكذا مكره  
على شربه على المذهب )  
فلا يحدون لعدم تكليف  
الأولين والآخرين وعدم  
التزام المتوسطين حمة  
الشراب ومقابل المذهب  
طريق حاك لوجهين  
( ومن جهل كونها ) أي  
المر

أي زنا البكر [ قوله تقدما للأخف ] هذا قاصر على جلد الزنا وكأنه فرّ بهذا عن قول البلقيني  
ان كان حد الزنا رجلا فلا خلاف في تقديم القطع عليه اه وعلى قياس ما قاله البلقيني حد القذف  
مقدم على الرجم قطعاً ثم قوله والثاني يرجع لحد الشرب أيضا أي فيقدم على حد القذف لأنه أخف  
لكن صنيع الشارح اقتضى أن القصاص مقدم على حد الزنا وهو ممنوع .

### ﴿ كتاب الأشربة ﴾

[ قوله وحد شاربه ] ولو كان يرى حل تناوله ولو كان من عادته عدم سكره بشرب الخمر [ قوله  
الاصبا الخ ] الظاهر أن الاستثناء من الحد خاصة ثم رأيت الشارح ذكره بعد لأن الصحيح  
أن السكفار مخاطبون بفروع الشريعة [ قوله وكذا مكره الخ ] نقل في شرح المذهب عن الأكثرين  
أن عليه أن يتقايها سواء كان معذورا بشربه أم لا قال وكذا سائر المحرمات من الماء كقول والمشروب  
والنهي في البحر وغيره الاستحباب [ قوله لوجهين ] أحدهما يحد بناء على أن شربها لا يباح بالكراه .

وهي المشتقة من صبر العنب (خرا) فشر بها (لم يحد) لعذره (ولو قرب اسلامه فقال جهلت تحريمها لم يحد) لجهله (أو)  
قال بعد علمه بتحريمها (جهلت الحد حد) لأن حقه أن يتمتع (ويحد) (٢٠٣) بهردى خمر) وهو ما ينقى

في أسفل انائها نخيتا  
(لا يخبز عجن دقيقه بها  
ومجهون هي فيه)  
لاستهلاكها (وكذا  
حقنة وسعوط) بفتح  
السين أى لا يحد بهما  
(في الأصح) لأن الحد  
للزجر ولا حاجة فيهما الى  
زجر والثاني يحد بهما  
للطرب بهما كالشرب  
والثالث يحد في السعوط  
دون الحقنة (ومن غص)  
بفتح الغين (بلقمة أسافها  
بخمر ان لم يحد غيرها)  
وجوبا ولا حد (والأصح  
تحريمها لدواء وعطش)  
اذا لم يحد غيرها لعدم  
النهي عنها والثاني جوازها  
لذلك والثالث جوازها  
للتداوى دون العطش  
والرابع عكسه والجواز في  
التداوى مخصوص بالقليل  
الذى لا يسكر وبقول  
طبيب مسلم ويرتفع الجواز  
في العطش الى الوجوب  
كتناول الميتة للفسطاط  
وعلى التحريم قيل يحد  
وقيل لا وعلى الجواز لاحد  
(وحد الحر) أربعون ورقين  
عشرون (على النصف  
من الحر) (بسوط أو أيد  
أو نعال أو أطراف ثياب  
وقيل يتعين سوط) لاقتصار

على أنها لا تباح بالا كراه (قوله وهي المشتدة الخ) هو بيان حقيقة الخمر والمراد هنا المسكر مطلقا كما مر  
ويصدق في جهله بمنته نعم ان نشأ بين المسلمين بحيث لا يخفى عليه لم يصدق ويحد (قوله انائها) أضافه نظرا  
لما الكلام فيه والا فالدرى اسم لما يرسب في أسفل اناء كل مائع (قوله نخيتا) فهي خمر معقودة وحده  
بها نظرا لأصلها كما لا يحد بالحشيش والبنج ونحوهما ولومذابة نظرا لأصلها لم تصل الى الشدة المطربة  
(قوله لاستهلاكها) راجع للخبز والمجهون ولا يتقيد الحكم بهما أخذنا من العلة فالله ونحوه كالعسل  
كذلك والمراد باستهلاكها عدم ظهور عينا بالرؤية (قوله والثاني يحد الخ) صريح في أن الخلاف في  
الحد وأما الحرمة فهي باقية اتفاقا وهو كذلك في هذا وكذا ما قبله أيضا لان الحد وكما يأتي (قوله في السعوط)  
نظرا لكونه في الدماغ فلا يسمى شرابا (قوله ومن غص) بفتح الغين أى المجعة ويجوز ضمها وبعدها  
صادمه قيلة بمعنى شرب (قوله ان لم يحد غيرها) مما يقوم مقامها ولو من بول نحو كلب فهو قيد للوجوب  
ويلزم عدم الحرمة وعدم الحد والا فلا يجب بل يحرم ولا حد للشبهة (قوله تحريمها لدواء) أى وهي صرفة  
والا فيجوز للتداوى بما هي فيه كصرف بقية النجاسات (قوله اذا لم يحد غيرها) أى بما ينفي عنها ولو من  
مفظ كما تقدم وهذا قيد للخلاف فان وجد غيرها حرمت قطعا ولكن لاحد كما مر (قوله والجواز في  
التداوى الخ) هو قيد للجواز المبني على الوجه الثالث المرجوح (قوله ويرتفع الجواز في العطش) أى على  
الوجه الثاني والرابع وكذا على الأول الرابع والثاني لأن حالة الاضطراب لا خلاف في الجواز فيها فلما سقط  
لفظ الجواز من عبارته لكان صوابا فتم (قوله الى الوجوب) وحيث لا حرمة فيها كما مر ومثل العطش  
غيره مما تقدم (قوله وقيل لا) أى لا يحد وهو المعتقد (قوله وعلى الجواز) أى فيما ذكر من الوجوه الأربعة  
لاحد لا خلاف نعم يحد حتى يشر به ما يقول بجواز زجر الميل الطبع اليها لأنها من باب درء المفاسد ولذلك  
لا تزدها منه (فرع) يجوز إزالة عقل لنحو قطع سلعة بنحو بنج لا يسكر على المعتقد (قوله وحد الحر  
أربعون) وقال الأئمة الثلاثة ثمانون (قوله ورقين) ولو مبعضا عشرون على النصف من الحر وقياس  
ما ذكر عن الأئمة الثلاثة أن حده أربعون وهو معطوف على الحر وعدم تعريفه المناسب رعاية للاختصار  
وهو يشمل الذكر والأنثى فيهما (قوله لاقتصار الصحابة عليه) أى على السوط بعده صلى الله عليه وسلم  
(قوله فانه) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كان يضرب) أى بأمر بالضرب كما مر فالأحاديث كلها إيان  
لمطلق الضرب من غير تقدير كما سيذكره (قوله بأن سأل) أى أبو بكر من حضره في مجلسه أو من

[قوله ولو قرب اسلامه] يستثنى الخاطل للعلماء كأهل الفقة بمصر [قوله انائها] أضافه لقول المتن درى خمر  
والا فالدرى ما يرسب في أسفل المائع مطلقا [قوله ولا حاجة] أى لأن النفس لا تدعو الى ذلك [قوله والثالث  
يحد] كما يحرم في الرضاع السعوط دون الحقنة [قوله بفتح الغين] أى وفيه الضم أيضا [قوله وعطش] بحث  
الزركشي جواز كل النبات المحرم عند الجوع اذا لم يحد غيره ومثله بالحشيش قال لأنها لا تزيد الجوع وفيه  
نظر يعرف بالنظر في حال أصلها عند أكلها [قوله والثاني جوازها لذلك] كغيرها من النجاسات واحتج  
الأول بأن الله لما حرمها سلب نفعها بأن شر بها يثير العطش بعد ذلك [قوله أربعون] أى خلافا للأئمة الثلاثة  
حيث قالوا إنها ثمانون [قوله وقيل يتعين سوط] فلا يجوز الأيدي والنعال ومراده بالسوط ما يشمل العصا  
لا خصوص المتخذ من سيور ففي الحديث أتى بسوط مكسور فقال فوق هذا فأتى بسوط جديد لم تقطع عمرته

الصحابة عليه بعد النبي صلى الله عليه وسلم فانه أتى بشارب فقال اضربوه بالأيدي والنعال وأطراف الثياب رواء الشافعي وفي  
صحيح البخارى نحوه وفيه وفي صحيح مسلم أنه عليه الصلاة والسلام كان يضرب بالجر يد والنعال وقد ذكر ذلك الضرب للشارب  
بأربعين في زمن أبي بكر رضي الله عنه بأن سأل من حضره فضرب أربعين حياته ثم عمر أربعين الى أن

فاستشار جلدته ثمانين قال  
على رضى الله عنه لأنه إذا  
شرب سكر وإذا سكر هذى  
وإذا هذى افترى (ولو  
رأى الامام بلوغه ثمانين  
جلد في الأصح) كما فعل  
عمر رضى الله عنه والثاني  
المنع لأن عليا رضى الله عنه  
رجع عن ذلك فكان يجلد  
في خلافته أربعين (والزيادة)  
عليها (تعزيرات وقيل  
حد) بالرأى (ويحد باقراره  
أو شهادة رجلين لا بريح  
خبر ويكره في) لاحتمال  
كونه غائطا أو مكرها (ويكفي  
في اقرار وشهادة شرب  
خرا وقيل بشرط وهو عالم  
به مختار) لاحتمال أن  
يكون جاهلا به أو مكرها  
عليه ودفع بأن الأصل عدم  
الجهل والا كراه (ولا يحد  
حال سكره) بل يؤخر الى  
أن يفيق ليرتدع (وسوط  
الحدود) في الشرب والزنا  
والقذف (بين قضيب  
وعصا ورطب ويابس)  
للاتباع (ويفرقه) أى  
السوط من حيث العسدد  
(على الأعضاء) ولا يجمع  
في ههنا واحد (الاماتل)  
كشجرة النحر والفرج  
ونحوهما (والوجه قيل  
والرأس) لشرفه كالوجه  
والأصح لا والفرق أنه مغطى  
غليا فلا يخاف تنويهه  
بالضرب بخلاف الوجه

حضر الجلد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به بعضهم ولعل المستول أجاب بالأثر بعين أخذنا  
بعده أى أجابه بذلك اجتهدا ووافقا عليه الحاضرون ففعله أبو بكر وقيل أجابه برواية مسلم أنه صلى الله عليه  
وسلم كان يضرب في الحجر بالجر يد والنعال أربعين وعلى هذا فاعل أبو بكر لم يكن بلغه ذلك حين سأل  
وفيه نظر والوجه أن هذه الرواية لم تثبت وأن كانت في مسلم ولا ماسيا في عن علي رضى الله عنه كما يصرح به  
قول الشارح وقد رد ذلك الخ إذ لو ثبت لكان عدم بلوغها للخلفاء الأربعة ولما حضر من الصحابة أبو بكر  
حين سؤاله عن ذلك من أبعاد البعيد ولما استشار الامام عمر رضى الله عنه من حضره في كم يضرب ولما وسعه  
الاجتهاد بمخالفها بالزيادة عليها ولما وسع الامام عليا أن يقول كل سنة فتأمل وافهم وراجع والخى أحق من  
المراء (قوله تتابع الناس) أى أكثر منهم الشرب (قوله فاستشار) أى عمر كما هو الظاهر أى شاور من حوله  
في الزيادة على الأربعين إلى الثمانين فقيل لم يشير وأعليه ففعلها باجتهاده وهو الموافق لما سأل وقيل أشاروا  
عليه بها فوافقهم ولذلك قال علي رضى الله عنه جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وعمر  
ثمانين وكل سنة وهذا أى الأربعون كما قاله ابن حجر وغيره أحب الى تبع الله صلى الله عليه وسلم (قوله قال علي  
رضى الله عنه الخ) هو بيان لمستند الامام عمر في ضربه ثمانين لأن ذلك لازم (قوله هذى) من الهذيان  
وهو التكلم بغير روية (قوله افترى) أى قذف وحد القذف ثمانون (قوله كما فعل عمر رضى الله عنه)  
باجتهاده ولم يثبت عن الصحابة موافقته عليه فدهوى الاجماع عليه مدخولة فلذلك رجع عنه على رضى الله  
عنه كما ذكره بعد (قوله والزيادة الخ) هو جواب عن الواقع من عمر رضى الله عنه باجتهاده أو مع موافقة  
الصحابة عليه أو مع وجود النص بخلافه عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر كما قيل فيما مر (قوله عليها)  
أى الأربعين إلى الثمانين فقط ولا يجوز الزيادة بعدها لقيام الاجماع على منع الزيادة عنها (قوله تعزيرات)  
أى أكثر من تعزير على وجه مخصوص فلذلك بلغت قدر الحد وامتنعت الزيادة فافهم (قوله وقيل حد  
بالرأى) أى وقيل الزيادة حد برأى الامام الذي يأمر بالحد لا بالنص عليها لعدم الاتفاق على ثبوته كما مر  
فهو مخالف لبقية الحدود لجواز ترك بعضها وعدم تحقق مقتضيه (قوله ويحد باقراره) أى الحقيقي ومثله  
علم السيد في عبده لا غيره (قوله ولا يحد حال سكره) فيحرم ولكن يجزئ لو وقع مالم يصير ملقى كالخسبة  
ويكره في المسجد ويحرم أن لو أنه بنجس (قوله وسوط) هو في الأصل سيور تلف وتلوى سمي بذلك لأنه  
يسوط الجلد أى يشقه ويكون السوط بين ماذكر واجب كما قاله الزركشى وقيل مندوب (قوله الحدود)  
لوقال العقوبة كان أولى ليشمل التعزير (قوله في الشرب والزنا والقذف) أشار الى أنه لا يوجد تعين  
الجلد في غيرها فالمراد بالزنا في البكر (قوله قضيب) هو عصا رقيق جدا (قوله ويفرقه) وجوبا (قوله  
من حيث العدد) لامن حيث الزمان أو الخفة والنقل (قوله الاماتل) فيحرم ولا ضمان لومات (قوله  
والوجه) فيحرم (قوله والأصح لا) قيده بعضهم بغير نحو مخلوق وأفرع والا فيجذب قطعا ومتى  
وضع يده على محل لم يعد عليه الضرب ولا يلطم وجهه فيحرم أن تأذى به ويجلد الرجل قائما مدبا والمراة جالسة

فقال بين هذين فأتى بسوط قد ركب به ولان فأمر به وجلد [قوله لأن عليا رضى الله عنه رجع عن ذلك]  
لك أن تقول ان كان الذى صدر من عمر اجاعا فكيف ساغ لعل مخالفة وان كان غير اجاع فكيف احتج  
به الأصحاب ويحاج بأنه اجاع على جواز الزيادة لاعلى تعينها لما سألني أنها تعزيرات [قوله تعزيرات]  
أى لأنها لو كانت حدا ما جاز تركها ووجه الثاني أن التعزير لا بد من تحقق سببه وأيضا لو كان تعزيرا لما  
جاز بلوغه أربعين ورد بأن ذلك تعزيرات واعترض الرافعي بأن الجنابة المتولدة منه لا تنحصر فجاز  
مجاوزه الثمانين [قوله ويحد باقراره] أى الحقيقي [قوله قضيب] وهو الفصن أى فيكون ضيفا .

كذلك ويلف عليها ثيابها وجوبا ويلفها نحو امرأة ومحرم والخثي كالمرأة ولا يلف ثيابه الا محرم (قوله ولا تشديه) أي المحدث ولو أتى واليد مفرد مضاف فيشمل اليدين معا فيحرم شد هما عند شيخنا الرملي ويكره فقط عند الخطيب والأول موافق لما مر من تمكنه من وضع يده على ما يؤله ولا يتولى الجلد الا الرجال ولومن أتى وخثي ويجلد ذوالهيئة في محل خال واستحسن الماوردي ما أحدثه أهل العراق من جلد المرأة في نحو غرارة لأنها أستر لها (قوله ولا تجرد) فيكرهه (قوله دون نحو جبة) فيجب نزعه (قوله فلا يجوز) أي عدم تواليه فيحرم ولا يعتد به نعم إن بقي ألم الأول عند الضرب الثاني كفى قاله الامام ورجحوه

(فصل : في التعزير) من العزر وهو مفرد التعازير كما مروى يطلق لغة على التعظيم والتفخيم والتأديب والاحلال والرد والمنع والضرب الشديد ودون الحد وشرعاً تأديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة غالباً وهو لله أولادى ولا يستوفى ما يتعلق بالآدمي الا بعد طلب ذلك الآدمي كافي حد السرقة وغيره ويلزم الامام إجابته المصلحة (قوله في كل معصية الخ) هذا الضابط للغالب فقد يشرع التعزير ولا معصية كتأديب طفل وكافر وكن يكذب بالآلهة ولا معصية فيها رقيدي تنفي مع انتفاء الحد والكفارة كقطع شخص أطراف نفسه وكصغيرة صدرت من ذى هيئة قبل نهى الحاكم له وان تكررت ومثله وطء حليته في دير هالذا تكرر وتكليف المالك مملوكه ما لا يطبق وقد يجتمع مع الحد كما فيمن تكررت منه الردة لأن الاصرار على الردة ردة ويعزر بعد اسلامه وقد تجتمع مع الكفارة كما في الظهار واليمين الغموس وافساد صومه يوما من رمضان بجماع منه لحليته وقد يجتمع الثلاثة نحو من زنى بأمة في رمضان زاد ابن عبد السلام وهو صائم معتكف محرم في جوف الكعبة قال فيلزمه العتق والفدية ويحد للزنا ويعزر لقطع رجه واتهك الكعبة (فرع) يعزر من وافق الكفار في أعيادهم ومن يمسك الحيات ومن يدخل النار ومن يقول لدمي يا حاج ومن سمى زائر قبور الصالحين حاجا (قوله كباشرة الأجنبية) من رجل بوطه أو غيره وان أوهم كلامه الأول والمراد بالأجنبية غير حليته ولو محرماً له (قوله والنزوير) هو محاكاة خط الغير (قوله بحبس) وله ادامة حبس من يكثر أذاه للناس ولا يكفه التعزير حتى يموت (قوله صفع) هو الضرب بجمع الكف أو يبطنها (قوله أوتو يبخ بالكلام) وبالقيام من مجلس وخلع ملبوس ويجوز باركاب دابة نحو حمار مقابوا ودورانه بين الناس وبكشف رأسه وبحلق رأسه لمن يكرهه ويصلب دون ثلاث وتقريب دون عام في الحرودون نصفه في الرقيق ولا يجوز منع طعام أو شراب أو صلاة أو حلق لحية وان قلنا بالأصح انه يكره حلقها لنفسه من نفسه وحلق رأس المرأة كاللحية ولو عزر به فيهما كفى ومنع شيخنا الرملي تبعاً لابن دقيق العيد الضرب بالردة المعروفة الآن لدوى الهياآت لأنه صار عاراً في ذريتهم فراجع (قوله ويجتهد الامام) وكذا غيره ممن يجوز له التعزير من نحو كافل صبي أو مجنون أو سفيه وسيد في رقيقه ومعلم لم تعلم منه لكن باذن ولي محجور وزوج حلق نفسه (قوله وله أن يجمع الخ) هو دفع لما توهم من أن أو لأحد الاشياء فيفيد أنها للإباحة فله جمع نوعين فأكثر ونجب مراعاة الأخف فالأخف كالاصيال (قوله وله في المتعلق بحق الله خاصة العفو ان رأى المصلحة) بخلاف المتعلق بالآدمي كما مرّت الاشارة اليه

(فصل : يعزر بحبس أو ضرب الخ) وله أن يجمع بين نوعين منها كالضرب والحبس قال ابن الرفعة لكن ينبغي أن ينقص الضرب حينئذ عن أدنى الحدود نقصاناً لا يبلغ مع الذي ضم اليه من ألم الحبس مثلاً أدنى الحدود ثم من الأنواع التي يعزرها التقي أيضاً ولا يجوز حلق لحيته وفي تسويد وجهه وجهان والأكثر على الجواز ولا يجوز على الجديد بأخذ المال .

(ولا تشديه) بل ترك يذاه مطلقين حتى يتقى بهما (ولا تجرد ثيابه) بل يترك عليه قميص أو قميصان دون جبة محشوة أو فروة (ويولى الضرب) عليه (بحيث يحصل زجر وتنكيل) فلا يجوز أن يضرب في كل يوم سوطاً أو سوطين (فصل) في التعزير (يعزر في كل معصية لا حد لها ولا كفارة) كباشرة الأجنبية فيما دون الفرج وسرقة مادون النصاب والسلب بما ليس بقذف والنزوير وشهادة الزور والضرب بفيرحق (بحبس أو ضرب أو صفع أو توبيخ) بالكلام (ويجتهد الامام في جنسه وقدره وقيل ان تعلق بالآدمي لم يكف توبيخ) فيه بخلاف المتعلق بحق الله تعالى وله أن يجمع بين الحبس وغيره وله في المتعلق بحق الله خاصة العفو ان رأى المصلحة فيه

(فان جلد وجب أن ينقص في عبد عن عشرين جلد و) في (حرمين أربعين) جلد أدنى حدودهما (وقيل عشرين) أدنى الحدود على الإطلاق (ويستوى في هذا (٢٠٦) جميع المعاصي) السابقة (في الأصح) والثاني لابل يعتبر كل معصية منها بما

يناسبها مما يوجب الحد فتعزير مقدمات الزنا أو الوطء الحرام الذي لا يوجب الحد ينقص عن حد الزنا لاعتدال القذف

والشرب وتعزير السب بما ليس بقذف ينقص عن حد القذف لاعتدال الشرب وتعزير سرقة مادون النصاب يعتبر بأغلب حدود الجلد وهو مائة جلد لأن القطع أبلغ منها (ولو عفا مستحق حد) عنه كحد القذف (فلا تعزير للإمام في الأصح) والثاني له التعزير لحق الله (أو) مستحق (تعزير فله) أي للإمام التعزير (في الأصح) والفرق بين الأصحين أن الحد مقدر لا يتعلق بنظر الإمام فلا سبيل إلى العدول إلى غيره بعد سقوطه والتعزير يتعلق أصله بنظر الإمام فجاز أن لا يؤثر فيه إسقاط غيره

(كتاب الصيال)

وضمان الولاية

(له) أي الشخص (دفع كل صائل) مسلم وذمي حر وعبد وصبي ومجنون

(قوله فان جلد) وغير الجلد مثله كالمس (قوله ولو عفا مستحق حد عنه فلا تعزير) ولا تجوز الشفاعة في ترك الحدود إن بلغت الإمام أو كان المحدود صاحب شر والجلزات وتجوز الشفاعة في التعزير مطلقا إلا لذى شر أيضا (قوله فله الخ) أي للإمام أن يعزر من لزمه التعزير بعد عفو مستحقه لما فيه من الإصلاح وقد فرق الشارح بينه وبين الحد .

(كتاب الصيال)

وضمان الولاية وكذا ضمان غيرهم وحكم الخائن وسكوته عنهما غير معيب والصيال لغة الاستطالة والثوب وشرعا استطالة مخصوصة (قوله له) أي إن لم يكن من الولاية والواجب الدفع عليهم ولو عن المال وفي غير الصيال ولهم وكذا لغيرهم عند الأذن على المعتقد المجمع على فاعل المعصية كشرط خرفي بيته كما قاله الإمام وتفسير الضمير بالشخص يشمل دفع ذمي أو حر في مسلم صال على كافر ولو حريا أو على مسلم ولو غير معصوم أو على بضع أو مال ولو حرية أو حر في قال شيخنا وهو كذلك لأنه لا يجوز لغير المعصوم نحو القتل على ما يأتي (قوله مسلم الخ) سواء الذكور أو الأنثى ولو أجنبية حاملا والأصل والفرع نعم لا يدفع مضطر ولا مكره على اتلاف مال غيره وقيد شيخنا الرمي بما إذا كان الكراه بالقتل أو القطع فان كان باءا لاف ماله جاز للمالك دفعه ولكل من المسكره بفتح الراء والمضطر عليه دفع المسكره بكسر الراء ولا ضمان وإن ظهر الكراه بعد القتل مثلا (نبيه) لا يخفى أن الاختصاص كالمال فيما ذكر فيه (قوله على نفس) ولو بمال أو للصائل وكذا ما بعدهما وجوبا أو ندبا فمن رأى شخصا يحرق مال نفسه جاز أن يدفعه عنه أو رآه يريد قتل بماله أو رآه يزني بماله وجب دفعه عنه (قوله أو بضع) وكذا مقدماته (قوله إذا كانت الخ) هو قيد لوجوب الدفع وعدم الضمان ويجوز الدفع عن غير المعصوم إلا بنحو قطع أو تلف منفعة عضو نعم قال شيخنا يجب الدفع عن بضع الحرية ولو بالقتل قال ودخل في المعصوم الكتاب المحترم فيجب الدفع عنه ولو كان الصائل عليه مسلما معصوما أدى إلى قتله ونقل عن الخادم ما يخالفه فراجع (قوله فان قتله) أي قتل الدافع الصائل لم يضمنه وعكسه بأن قتل الصائل الدافع فيضمنه ولو بالقود وان لم يوجب الدفع على المعتد (قوله فلا ضمان) وفارق قليل المال هنا مافي السرقه اوجود المبيع هنا (قوله ولا يجب) أي على غير الولاية كالمس (قوله الدافع عن مال) الاقتص كولي في مال محجوره ووديع وكامل مالهون ولو على غير المرتين وكما أولزم على عدم الدفع قص جاءه أو منصب أو خسارة أو نحو ذلك واختار العزالي وجوب الدفع عن المال مطلقا كما ذكره شيخنا في شرحه والاختصاص كالمال ويشترط الأذن كما يأتي في نحو النفس (قوله وكذا نفس) كلا أو بضا أو منفعة وأول ذمي (قوله كافر) ومثله مسلم غير معصوم أيضا (قوله أو بهيمة) أي صائلة كما هو الفرض فخرج به ماله وحالات بهيمة بينه وبين ماله فلا يجوز دفعها ويضمنها إن تلفت بدفعه (قوله فيجوز الاستسلام) إن لم يمكن هرب أو نحو استغاثة والواجب ذلك فان قاتل مع ذلك صار ضامنا لقتله

[قوله وفي حرمين أربعين] لا يرد على هذا ما سلف من بلوغ حد الجرمين لأنهما تعزيرات لا تعزير واحد

(كتاب الصيال)

[قوله كل صائل] دخل المرأة الحامل وبحث بعضهم تخريبها على تترس الكفار بالمسلمين وكذا يأتي مثل هذا في دفع المرأة الحامل وقد قال الشيخ أبو حامد يحرم ذبح الحيوان المأكول الحامل بغير مأكول [قوله فلا ضمان] أي جواز القتل ينافي ذلك ولأنه أبطل حرمة دمه بصياله [قوله وكذا نفس] بحث الزركشي استثناء النفس الكافرة فلا يجب الدفع عنها لا تنفاهة الموجب هنا [قوله فيجوز الاستسلام] منه ما وقع

لثمان

(على نفس أو طرف أو بضع أو مال) وإن قل إذا كانت المذكورات معصومة (فان قتله فلا ضمان)

فيه بقصاص ولادية ولا قيمة ولا كفارة (ولا يجب الدفع عن مال) لارواح فيه (ويجب عن بضع) قال بغوي بشرط أن لا يخاف على نفسه (وكذا نفس قصدها كافر أو بهيمة) أي يجب الدفع عنها (لا مسلم في الأظهر) فيجوز الاستسلام له



بعض مشايخنا نعم لا يجوز استسلام من به تقع عام كعالم أو شجاع قاله شيخنا (قوله والدفع عن غيره كهو عن نفسه الخ) أي ذاتها أو متعلق بها من مال وغيره مما تقدم وأشار بقوله فيجب نارة إلى الأول وبقوله ولا يجب أخرى إلى الثاني لكن كلام المصنف ظاهر أو صريح في إرادة الأول وعلى كل فهذا داخل فيما قبله ولعل ذكره لأجل مخالفة الخلاف فتأمل (قوله ولا يجب الدفع عن المال بشرطه) وفارق حرمة كتمان الشهادة المؤدى للضياع بوجود الصيال هنا (قوله فيها) ضميره في الموضوعين عائد إلى أخرى للإشارة إلى أن في الدفع عن المال طريقين وأنه لا خلاف في الدفع عن النفس خلافا لما يوحى به كلام المصنف (قوله ضمنا) إن كانت موضوعة بحق على هيئة لا يخشى سقوطها والا كفصوب أو نحو ميل فلا ضمان لها بل يضمن واضعها ما أنلفته (قوله ويدفع الصائل) ويصدق في دعواه عدم الصيال وفي مراعاته الممكن بيمينه فيهما ما لم تقم قرينة قوية على صياله كهجوم بنحو سيف وضعف المصول عليه عنه (قوله بكلام أو استغاثته) فهما سواء إلا أن لزم على الاستغاثته ضرر من نحو ظالم فيجب تأخيرها عن الزجر (قوله بالمجعة والمثلثة) لا بالمجعة والنون فإنه لا يصح لشموله الاستغاثته بمن يقتله أو يضربه مثلا (قوله وتحريم قتال) وكذا غيره من نحو ضرب أو قطع فإن خالف ضمن ولو بالقصاص على المعتمد أي حيث وجدت شروط القصاص بأن دفعه بما يقتل غالبا كما يصرح بذلك شرح شيخنا ومن هنا يعلم أن وجوب تقديم الزجر على الاستغاثته من حيث الحرمة إذ لا ضمان فيهما وكذا غيرهما بما فيه الترتيب وخالفه فسقط ما بهضم هنامن الاعتراض فراجع ولو أمكن المصول عليه خلاص نفسه بهرب أو غيره وجب عليه وحرم عليه المقاتلة .

(تنبيه) محل مراعاة الترتيب عند امكانه فالولم يجد الاسكينا أو سيفا ابتداء فله الدفع به أو التحم قتال واشتد الأمر سقط الترتيب أو كان المصول عليه غير معصوم كحربي فكذلك قال شيخ الاسلام وكذا في الفاحشة كأن رآه قد أوجع في أجنبية فله أن يبدأ بالقتل وإن اندفع بدونه ولم يعتمد عليه شيئا تبعنا شيخنا الرملي ونقل عن

والثاني يجب دفعه (والدفع عن غيره كهو عن نفسه) فيجب تارقه ولا يجب أخرى على خلاف فيها (وقيل يجب فيها (قطعا) لأن له الايثار بحق نفسه دون غيره والوجوب مقيد بما إذا لم يخف على نفسه قال الرافعي كذلك قيده الشيخ ابراهيم المرورودي وغيره وسكت في الروضة عن العزو (ولو سقطت جرة) من علو على انسان (ولم تندفع عنه الا بكسرها) فكسرها (ضمنها في الأصح) والثاني لا تنزيلا لها منزلة البهيمة الصائلة ودفع بأن للبهيمة اختيارا (و يدفع الصائل بالأخف) فالأخف (فإن أمكن بكلام أو استغاثته) بالمجعة والمثلثة (حرم الضرب أو بضرب بيد حرم سوط أو بسوط حرم عصا أو بقطع عضو حرم قتل فإن أمكن هرب فالذهب وجوبه وتحريم قتال) والقول الثاني

اعتماد رضى الله عنه [قوله والثاني يجب] أي أقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وكما يجب عليه إحياء نفسه بالطعام [قوله والدفع عن غيره الخ] اقتضى هذا الكلام أولا وآخرا أن من رأى انسانا يتلف مال الغير أو مال الرأى وتمكن من دفعه من غير ضرر يلحقه لا يجب الدفع واستشكل بتحريم كتمان الشهادة بل صرح الغزالي بالوجوب ثم لا يخفى أن إزالة المنكر من فروض الكفايات فلهل المنفى هنا الوجوب العيني ثم ظهر لى أن هذا الجواب غير صحيح لأن وجوب الدفع عن البضع من فروض الكفايات ويجوز أن يقال في إزالة المنكر بالفعل مثلا بمعنى أنه يحصله بيده مثلا فإن توقفت التخلص على دفع وقتال كان ذلك في الأموال ونحوها جائزا لا واجبا كما بين في هذا الباب وبهذا إن شاء الله تعالى يزول الاشتكال [قوله فإن أمكن هرب] أي إذا كان الصيال على النفس أو غيرها وأمكن الهرب به [قوله فالذهب وجوبه] إذا تأملت هذه العبارة استفدت منها أن معنى جواز الاستسلام السابق أنه إذا دار الأمر بين القتال وبين الاستسلام جاز الاستسلام وأما إذا أمكن الهرب فإنه يجب ويحرم الثبات والا لكان من حق المؤلف أن يقدمه على تحريم القتال ولا يذكر وجوب الهرب وهذا ظاهر إن شاء الله ولكن بقي شيء وهو أنه لو تمكن من الهرب فلم يفعل هل يكون مضمونا الظاهر نعم ولا يشكل على هذا ما ألقاه في ماء مغرق فترك السباحة وهو يحسنها

لا يجب النظر في الثاني حل نص الحرب على من يقن النجاة به ونص عدمه على من لم يتيقن (ولو عشت يده خلعها بالأسهل من فكه لحية وضرب شديقه) بكسر الشين (٢٠٨) (فان عجز فسأها فندرت أسنانه) بالنون أى سقطت (فهدر) لأن العض لا يجوز بحال

(ومن نظر) بالبناء للفعول (الى حرمه) بضم الحاء وفتح الراء وبالهاء (في داره من كوة) بفتح الكاف طاقه (أو ثقب) بفتح المثناة (عمدا فرماه) أى الناظر صاحب الدار (بخفيف كحصة فأعماه) أو أصاب قرب عينه فجرحه فأت فهدر بشرط عدم محرم وزوجة للناظر) لأن له معها شبهة في النظر (قيل و) عدم (استتار الجرم) بالثياب لأنه مع استتارهن لا يطلع على شيء فلا يرمى ودفع بأنه لا يدري متى يسترن ويتكشفن فيحسم باب النظر (قيل و) شرط (انذار) بالمجعة (قبل رمية) على قياس دفع الصائل أولا بالأخف وعورض بأنه لا يجب ابتداءه بالقول بل يجوز بالفعل (ولو هزرولى) ولده (دوال) من رفع اليه (وزوج) زوجته فيما يتعلق به من شوز وغيره (ومعلم) صبية ويسمى في غير الوالى تأديبا أيضا (فمضمون) تعزيرهم على العاقلة اذا حصل به هلاك لأنه مشروط بسلامة العاقبة

شيخنا الرملى حل كلام شيخ الاسلام على المحسن (قوله عضت) قال أهل اللغة العض بالاضاد المجعمان كان بالجراحة والافبالطاء المشالة نحو عظ الزمان (قوله بالأسهل) فيقدم الانذار ثم الزجر ثم الفك ثم نحو يعج بطنه أو عصر خصيته ثم ضرب شديقه ثم فقه عينه فالواو بمعنى الفاء (قوله فهدر) أى ان كان العضوض معصوماً أو حياً كان العاض مظلوماً والاكتارك صلاة بعد الأمر بها وزان محسن ومردد فلا يهدر (قوله لأن العض لا يجوز بحال) أى حيث أمكن التخلص بغيره والا فهو حقه فله فعله (قوله ومن نظر بالبناء للفعول) لأن بناءه للفاعل فاسد ويشترط كون النظر لا لغرض تحطبة وليس النظر أصلاً ولا فرعا للنظور اليه ويصدق ان ادعى غرضاً بمكنا (قوله الى حرمه) جمع حرمه من الاحترام ولو خنى أو أمرد ولو مستورة (قوله في داره) ولو عارة أو مؤجرة ومثلها الخيمة في الصحراء وخرج بهما غيرها كالمسجد والشارع ونحوهما (قوله من كوة) أى غير واسعة وكذا من نحو منارة مما لا يعد صاحب الدار مقصراً بفتحها بخلاف باب مفتوح أى بغير فتح الناظر (قوله عمدا) خرج ماله ووقع اتفاقاً أو خطأ ويصدق الرامى في ذلك لو خالفه الناظر وخرج ماله وكان الناظر مجنوناً أو أعشى أو في ظلمة فهو مضمون وان تبين بعد الرمى (قوله أى الناظر) ولو مؤجراً أو عبراً أو امرأة وصيباً (قوله بخفيف) لا بثقل الا اذا لم يجد غيره فله رمية به فان لم يندفع به استغاث عليه بنحو سلطان فان تعذر فله ضربه بسلاح ورميه بقبل (قوله وزوجة) أى حليلة ولو أمة أو متاعاً (قوله قيل وعدم استتار الخ) هو مرجوح فيرى ولو مستورة كما تقدم (قوله قيل وشرط انذار الخ) اعتمده شيخنا الرملى ان ظن أنه يفيد والا فلا يشترط وهو جوع للتناقض (تنبيه) متى قصر الرامى فهو ضامن مالا أو قوداً (قوله ولو عزرولى ولده) أى موليه (قوله وزوج زوجته) أى الحرمة وكذا الأمة بلا اذن سيدها (قوله ومعلم صبية) الأولى متعلمة منه ولو غير صبية وسواء أذن له الولي أولا إذله التأديب ولو بالضرب بغير اذن الولي على المعتقد (قوله فمضمون) نعم لا ضمان على سيد أو مأذونه في عبده بالضرب أو بنوع مخصوص منه فان قال عزره وأطلق فهو مضمون ولا على من عزز غيره بأذنه مطلقاً أو بنوع مخصوص ولا على من عزز متنعماً من أداء حق عليه وان أدى الى قتله كما مر في الفلس عن شيخنا الرملى ولا على مكتردابة بضربها المعتاد (قوله على العاقلة) فهو ضمان شبه عمد نعم ان ضرب به ضريراً يقتل غالباً أو بما يقتل غالباً أو قصد قتله وجب القصاص أو دية مغلفة في ماله كذا قاله بعض مشايخنا فليراجع (قوله اذا حصل به هلاك) منه يعلم أنه لا ضمان بنحو توخيح بكلام وصفه (قوله ولو وحدها مقدر افلا ضمان) ولو في حراً أو برد أو مرض يرجى رؤه (قوله بالنص) بيان للراد من المقدف يخرج به ما بالاجتهاد وسيأتى (قوله دون الشرب) قيد لعدم الخلاف لا لخراج من الحكم كما يعلم بما بعده (قوله ضرب) مبنى للجھول وكذا ضربه المذکور بعده (قوله بأن يتعين السوط) اذا تأملت ما ذكره الشارح في تقرير الخلاف ظهر لك أن المعبر عنه بالصحيح

لأن الفعل وهو اللقاء قد انقطع بخلاف الصيال والله أعلم [قوله لا يجب] لأن اقامته بذلك المكان جائزة فلا ترجع مفارقتها [قوله فأعماه الخ] قضيته التخيير والمنقول أنه يقصد العين ثم لا يضربا صابته ما بقربها خطأ [قوله فهدر] خالف في ذلك مالك وأبو حنيفة [قوله واستتار الجرم] عطف على قوله محرم [قوله وانذار] عطف على قوله عدم [قوله فمضمون تعزيرهم] قال الزركشى لو كان الضرب يقتل غالباً وجب القصاص [قوله ولوحد] أى الامام ولو جلد المقدوف القاذف بأذنه فأت فلا ضمان والاوجب الضمان بالقود [قوله مقدراً] هو تأكيد فان الحد لا يكون الا مقدراً لكن أشار الشارح الى الجواب بقوله بالنص [قوله بالنص]

(ولوحد مقدراً) بالنص كذا التقذف دون الشرب فهلك (فلا ضمان) فيه والحق قتله (ولو ضرب شارب بنعال وثياب) دفع فهلك (فلا ضمان) فيه (على الصحيح) والثاني فيه الضمان بناء على أنه لا يجوز أن يضرب هكذا بأن يتعين السوط (وكذا أو يعين سوطاً)

أكثر) من أر بعين غلات (وجب قسطه بالعدد) ففى  
أحد وأر بعين جزء من  
أحد وأر بعين جزء (وفى  
قول نصف دية) لأنه مات  
من مضمون وغير مضمون  
(ويجزيان فى قاذف جلد  
أحدا وثمانين) ففى قول  
يجب نصف الدية والأظهر  
جزء من أحد وثمانين جزءا  
منها (ولستقل) بأمر نفسه  
(قطع ساعة) منه وهى  
بكسر السين غدة تخرج  
بين الجلد واللحم إزالة  
للشين بها (الإغوفة) من  
حيث قطعها (لا خطر فى  
تركها أو الخطر فى قطعها  
أكثر) منه فى تركها فلا  
يجوز له قطعها بخلاف  
ما الخطر فى تركها أكثر أو  
فى القطع والترك متساو  
فيجوز له قطعها كغير  
الخوفة (ولأب وجد قطعها  
من صبي ومجنون مع  
الخطر) فيه (ان زاد خطر  
الترك) عليه (لا لسلطان)  
بعدم فراغه للنظر الدقيق  
الاحتاج اليه القطع ولو زاد  
خطره على خطر الترك أو  
تساويا امتنع القطع (وله)  
أى للولى الأب أو الجدة  
(ولسلطان قطعها بالخطر)  
فيه (وفسد وحجامة فلو  
مات الصبي أو المجنون

طريق قاطع بعدم الضمان فى الضرب بالسوط وأن المعبر عنه بالمشهور ومقابلته طريق حاكية مقابلة له وأن  
مقابل المشهور طريق قاطع بالضمان فى غير السوط وأن الصحيح ومقابلته طريق حاكية مقابلة له فتأمل وافهم  
والله الموفق (قوله أو أكثر من أر بعين) لم يقل سوطا على ما هو ظاهر العبارة ليفيد أن هذا لا يتقيد به  
بل يجوز فى غير السوط مما تقدم فتأمل (قوله ووجب قسطه) أى أن بقى ألم الضرب قبله وإلا فكل الضمان  
به عليه (قوله فى أحد وأر بعين) أى فى الحر وفى أحد وعشرين فى غيره جزء من أحد وعشرين جزءا  
من قيمته وهو ثلث سبعا (قوله والأظهر الخ) استشكله الزركشى بأن ألم السوط الأخير لا يساوى ألم  
السوط الأول لأن هذا لا فى البدن محييا فيجب أن يسقط فإن جهل ووجب النصف وأجيب بأن المراد بالألم  
المعنوى وهو واحد فى كل ضربة وأما ألم الجسم فغير معتبر وإن كان واسطة فى التألم الأول ولذلك لم يوجبوا  
كون الضربة الثانية مثلا على محل الضربة الأولى فراجع (قوله ولستقل) وهو البالغ العاقل الحر ولو  
سفيها ومثله المكاتب والموصى بعته بعد موت الموصى ولوقبل اعتاقه (قوله قطع سلعة منه) بنفسه أو  
بنائبه ولا ضمان عليه (قوله بكسر السين) على الأنصح ويجوز فتحها مع سكن اللام وفتحها وهو  
الأنصح فى الأمانة (قوله غدة) أقلها كالحصى وأعلاها كالبطيخة (قوله لا خطر فى تركها) أى والخطر  
فى قطعها فقط (قوله بخلاف ما للخطر فى تركها أكثر) أو كان فيه فقط (قوله كغير الخوفة) بأن لا يكون  
خوف فى تركها ولا فى قطعها جملة الصور ستة يمنع القطع فى اثنين منها بأن يختص الخطر بالقطع أو يكون  
فيه أكثر ويجب فى اثنين أيضا بأن يختص الخطر بالترك أو يكون فيه أكثر كما قاله البلقيني وأقره شيخنا  
فى شرحه ويجوز فى الباقيتين فقله فيجوز هو جواز بعد منع فيصدق بالواجب فتأمل وبقى ما لو جهل خطر  
الترك أو القطع أوهما معا وفى ابن حجر جواز القطع فى الأولى دون البقية كذا قالوا وفيه بحث واضح لأنه إذا  
جهل خطر الترك فاما أن يعلم خطر القطع أولا والقطع فى الأول ممتنع والثانى هو جهلها معا وإذا جهل خطر  
القطع فاما أن يعلم خطر الترك أولا والقطع فى الأول ممتنع والثانى هو جهلها معا وبما ذكر علم أن ما عدا  
جهلها معا داخل فى كلامهم السابق لأن قولهم إن الخطر يختص بالترك شامل لما إذا علم عدم خطر القطع  
أو جهل وقولهم إن الخطر يختص بالقطع شامل لما إذا علم عدم خطر الترك أو جهل فلم يخرج عن كلامهم  
إلا مسألة جهل خطرهما معا والظاهر فيها عدم القطع لاجتماع مقتضى المانع فراجع وتأمله ويعلم الخطر  
بقول أهل الخبرة ولو واحدا أو بمعرفة القاطع بنفسه أو بمعرفة الولي إذا كان عارفا بذلك (قوله ولأب  
وجد) ومثلها أم لها وصاية وقيم ووصى والجواز هنا بمعنى الوجوب لأنه بعد منع كإس فيجب بالأولى  
عند اختصاص الخطر بالترك وحده (قوله لا لسلطان الخ) ظاهره وإن اختص الخطر بالترك فراجع  
مع ما أتى (قوله أو تساويا امتنع القطع) بخلاف المستقل كما مر لأنه يتصرف فى نفسه (قوله الأب أو  
الجدة) وكذا من ألحق بهما كما مر ولسلطان علاج لا خطره فيه أى العلاج ومنه سلعة لا خطر فى تركها ولا فى  
قطعها كما فى المستقل كما مر ومنه ثقب الأذان وإن كره فى الذكر وخروج بالولى والسلطان غيرهما كالأجنبي  
ومنه أب رقيق أو سفيه ومنه سيد فى رقيقه فليس لهم علاج مطلقا ويضمنون قودا أو مالا (قوله كالتعزير)  
وفرق بخوف الهلاك هنا (قوله ولو فعل سلطان) وكذا غيره بمن مر بصي أو غيره ما منع منه فدية مغلظة

دفع لما يقال ذكر التقدير فى المتن مستدرك [قوله غلات] أى بالجميع [قوله أحدا وثمانين] ذكر  
باعتبار السوط [قوله ولستقل] بأمر نفسه أى وهو الحر المكاف ولو سفيها [قوله والثانى الخ] أى  
فتجب الدية قال الزركشى وتكون شبه عمد [قوله فدية] ظاهره ولو كان الخطر فى القطع أكثر أولا

ولا قصاص ولو كان ذلك بفعل الأب أو الجدة فدية في ماله والمجنون كالصبي (وما وجب بخطأ امام في حد وحكم فعلى عاقلة وفي قول في بيت المال) مثال الحمة ضرب في (٢١٠) الحمر ثمانين فأت في محل ضمانه القولان (ولو حده بشاهدين فبانا

هسدين أو ذيبين أو صراحتين) فأت (فان قصر في اختبارهما فالضمان عليه وإلا فالقولان) وفي الشق الأول قال الامام يرد فطر الفقيه في وجوب القصاص فيجتمعل أن لا يجب الاستناد الى صورة البينة والأظهر وجوبه لهجومه (فان ضمنا عاقلة أو بيت مال فلا رجوع على الذيبين والعسدين في الأصح) لأنهم يزعمون أنهم صادقون والثاني نعم لأنهم فروا القاضى والثالث للعاقلة الرجوع دون بيت المال وعلى الرجوع على العبد ينطبق القرم بذمتها وقيل برقبتهما وعلى الأول لا رجوع على المراهقين لأن قول الصبي لا يصلح للالتزام وعلى الثاني ينزل ما وجد منهما منزلة الاتلاف (ومن حجج أوفصد باذن) من يعتبر اذنه فأفضى الى تلف (لم يضمن) وإلا لم يفعل أحد (وقتل جلاد وضر به بأمر الامام مباشرة الامام ان جهل ظلمه وخطأه) فالقصاص والضمان على الامام دون الجلاد (وإلا) أى وان علم ظلمه

في ماله وسيد كر الشارح بعضه (قوله ولا قصاص) نعم لو عاج بقطع سلعة الخطر في قطعها فقط أوفيه أكثر وجب القصاص قاله البلقيني وأقره شيخنا في شرحه وخالفه الخطيب (قوله وما وجب) أى من غير الكفارة (قوله بخطأ امام في حد وحكم) ومنه التعزير (قوله فعلى عاقلة) أى الامام (قوله فبانا) أو أحدهما (قوله فان قصر) قال شيخنا الرملى بأن لم يبحث أصلا (قوله والأظهر وجوبه على عاقلة) هو المعتمد اذا لم يبحث أصلا كما مر (قوله فلا رجوع على الذيبين) وكذا لا رجوع على المراهقين وكذا لا رجوع على الفاسقين إلا ان كانا متجاهرين بنفسهما بغير الكفر كما مر وهذا هو المعتمد لأن تدليسهما الظاهر ألقى تقصير الامام فعليهما القصاص أو المال (قوله ومن حجج أوفصد) أى مثلا فكل علاج كذلك بجراحة أو دواء (قوله باذن) بحيث ينسب الفعل اليه (قوله من يعتبر اذنه) ومنه الولي فيما يجوز له فعله بنفسه (قوله لم يضمن) ان كان عالما ولم يخطئ أو قال له ارض داوى بهذا الدواء مثلا فان أخطأ أو كان غير عالم بالطب ضمن مطلقا وكذا ان قال له افصدنى مثلا ان رأيت مصلحة وكان غير خاذق بقول أهل فنه قاله شيخنا الرملى (تنبيه) يحرم على المئتم قتل نفسه وان زاد ألمه ولم يطفئه لأن برأه مرجو نعم له مراعاة أهون مهلكين كان يلقي نفسه من نار في ماء أو يعدل الى السيف (قوله وان علم ظلمه وخطأه) الواو بمعنى أوفيه مخالفة الاعتقاد كأن أمرا امام حتى جلادا شافعيًا بقتل مسلم في ذمى فان أكرهه الامام فلا ضمان على واحد منهما وإلا فعلى الجلاد وحده وفي عكس ذلك لاضمان على الجلاد وان لم يكرهه الامام (قوله ويجب ختان) الأولى ختن لأن الختان محل القطع من الذكر والأثني ويندب اظهار ختن الذكور واخفاء ختن الاناث وأول من اختن من الرجال إبراهيم الخليل بالقدوم ومن النساء حليته هاجر أم ولده اسمعيل والقدوم مخففا اسم آل النجار على الأرجح وقيل اسم مكان وكان عمره ثمانين سنة وقيل مائة وعشرين سنة وحل بعضهم الأول على ما بعد النبوة والثاني على وقت الولادة وفيه نظر فليتأمل (قوله الاحمية) المسماة بالبطر بفتح الموحدة وسكون الظاء المشالة وهى فوق مخرج البول الذى هو فوق مدخل الذكر وخرج بالرجل والمرأة الختن فيحرم ختنه لأن الجرح مع الاشكال ممنوع على المعتمد فى الروضة والمجموع ومنه يعلم أن من له ذكر ان مثلا لا يجوز ختن واحد منهما اذا اشتباها فان علم الأصلى ختن وحده أو كانا أصليين ختنهما ولو خلق مخنونا سقط الوجوب وقد ولد مخنونا من الأنبياء أربعة عشر وقال السيوطى سبعة عشر وهم آدم وشيث وادريس ونوح وسام وهود وصالح ولوط وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا ويحيى وحنظلة وعيسى ومحمد صلى الله عليهم وسلم وقد نظمهم الجلال المذكور بقوله : وسبعة قد رووا مع عشرة خلقوا وهم ختان غدا لازلت مأنوسا

خطري الترك لكن قطع الماوردى هنا بوجوب القصاص [قوله وفي قول في بيت المال] لأن الوقائع تكثر والعصمة لا تطرد فاجباها على العاقلة اجحاف [قوله لأنهم يزعمون] أى ولأنه أيضا مأمور بالبحث [قوله وعلى الأول] يتعلق بقوله بذمتها [قوله وعلى الأول الخ] هذا يشبه قول الأصحاب لو أئلف العبد الودعية فان قلنا الصبي يضمنها لو أئلفها لتعلق برقبة العبد وان قلنا لا يضمن تعلق بالذمة [قوله من يعتبر اذنه] شمل اذن الولي فيما يجوز له فعله [قوله ويجب ختان] قيل الصواب الختن مصدر لأن الختان موضع الختن ومنه اذا اتى الختانان [قوله بعد البلوغ] أى على الفور إلا لعذر أو بلغ مخنونا فلا وجوب فـ

الشارح  
وخطأه (فالقصاص والضمان على الجلاد ان لم يكن أكره) من الامام وان أكرهه فالضمان عليهما  
والقصاص على الامام وكذا الجلاد في الأظهر (ويجب ختان المرأة بجزء) أى بقطع جزء (من اللحمه بأعلى الفرج والرجل بقطع ما بين حشفته) حتى ينكشف جميعا (بعد البلوغ)

محمد آدم ادريس ثبت ونو ح سام هود شعيب يوسف موسى  
لوط سليمان يحيى صالح زكريا حفظة مرسل للرسول مع عيسى

نعم في ذكر سام معهم نظر لأنه ليس نبيا الا إن كان مراده مطلق من ولد مختونا وغلب غيره عليه .  
(فرع) يجب قطع السر من المولود بالأولى من الختن لتوقف الحياة عليه غالبا وهو بضم السين ثم المهمة  
المستددة ويقال لمحله السرة (قوله الذي هو مناط التكليف) أى فاستغنى بذلك عن التكليف الذي هو المراد  
ولابد من الاطاعة أيضا والسكران كالكاف وخرج بذلك الصبي والمجنون ومن لا يطيقه فلا يجب ختنهم وقال  
شيخنا يجب على ولي المجنون ختنه ولا يجوز ختن الميت وان تعدى بتركه لسقوط التكليف عنه وعلم من  
وجوبه أنه يجبره الامام عليه لو امتنع وأنه لا ضمان لومات به الا ان كان في نحو حو فعليه نصف الضمان قاله  
شيخنا (قوله للأمر به) علة للوجوب بقوله تعالى أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا ومنها الختان كما مر وأمرنا  
باتباعه أمرنا بفعل تلك الأمور فهو من شرعنا وليس أمرنا بها صيرها شرعا لنا (قوله وعدم الخ) دفع  
لما يقال لا يلزم من الأمر باتباع الملة الوجوب لاشتمالها على الواجب والمندوب والجواب أن هذا قطع  
جزء ولا يخلف ولولم يكن واجبا لما جاز كما في قطع اليد أو الرجل في السرقة (قوله في سابعه) ويكره  
قبله والكلام في المطبق (قوله سابع يوم من الولادة) أى بعده فلا يحسب من السبع يوم الولادة بخلاف  
العقيقة والفرق لائح فان أخر فالى الأربعين ثم الى السنة السابعة (قوله أخر) وجوبا (قوله حتى  
يحنطه) بقول أهل الخبرة (قوله وعليه الدية) مغلظة في ماله لأنها دية عمد (قوله أى أب أوجد)  
وكذا وصى وقيم وكلام المصنف يشملهما (قوله أجنبي) أى غير من له ولاية بغير إذن وليه أو بأذنه  
وهو عالم بعدم اطاقته فان جهل فالضمان على الولي ويصدق في دعوى جهله بيمينه (قوله ضمنه) أى  
بالقود وان قصد اقامة الشعار نعم ان ظن الجواز فلا قود وتجب الدية المغلظة (قوله وأجرته) وبقيّة  
مؤنه (قوله في مال المختون) فان لم يكن فعلى من عليه نفقته من قريب أو بيت مال أوسيد في رقيقته .

(فصل) في بيان حكم ما تلتفه الدواب (قوله مع دابة) الأولى معه دابة وولدها السائب معها مثلها كما  
سيأتي (قوله ضمن) ولوصيا أو قنا في رقبة ولو بأذن سيده (قوله اتلافها) أى ما تلف بها أو بما عليها  
لوروق على شيء أو بسببها كأن انزعج بها فتلف وضمان النفس على العاقلة (قوله أم غاصبا) قال شيخنا  
وكذا المكروه لكن قرار الضمان على المكروه بكسر الراء فراجعه (قوله وسواء الخ) وسواء البصير  
والأعمى أيضا وهذا إذا انفرد من ذكر فلا اجتماعا أو اثنان منهم استوى السائق والقائد ويقدم الراكب  
عليهما قال ابن يونس الا إن كان زمانها بيد غيره فعليه لاعلى الراكب فراجعه ولوتعدد الراكب فعلى  
المقدم ان نسب اليه فعل لانحو مريض ولوركب ثلاثة في الجانبين والوسط فقال شيخنا الزيادة والعلامة  
ابن قاسم كالطبلوى ضمنوا سواء وقال شيخنا الرمي كوالده بتضمين الذي في الوسط وحده ولوتعدد

الشارح الذي هو مناط التكليف كأنه يشير الى ذلك [قوله ويندب تعجيله] أى ولو لأثني [قوله]  
فلا ضمان في الأصح [تتمة] كما يجب الختان يجب قطع السرة لأن الطعام لا يستقر بدون ذلك قال  
الغزالي وتثقيب أذن الصغيرة لتعلق الحلقى حرام لأنه جرح لم تدع اليه ضرورة الآن ثبت فيه شيء من  
جهة الشرع ولم يبلغنا ذلك واعترض بحديث أم زرع قوله صلى الله عليه وسلم كنت لك كأبى زرع الخ  
وقد نص الامام أحمد على جوازه للصبية لأجل الزينة وكرهته في حق الصبي [قوله والثاني الخ] هذا  
يرشدك الى شمول عبارة المنهاج لمن بلغ مجنوناً وإن أباه قول الشارح السابق وهو في الصغير أسهل .

(فصل من كان معه دابة أو دواب)

الذي هو مناط التكليف  
للأمر به وعدم جوازه لولم  
يكن واجبا (ويندب  
تعجيله في سابعه) أى سابع  
يوم من الولادة (فان ضعف  
عن احتماله) في السابع  
(أخر) حتى يحنطه (ومن  
ختنه في سن لا يحنطه)  
من ولي وغيره فمات (لزمه  
قصاص الا والدا) فلا وعليه  
الدية (فان احتمله وختنه  
ولي) أى أب أوجد وأعلم  
ان لم يكن له ولي غير فمات  
(فلا ضمان في الأصح) لأنه  
لا بد منه وهو في الصغير  
أسهل والثاني نظر الى أنه  
غير واجب في الحال وان  
ختنه أجنبي فمات ضمنه  
في الأصح (وأجرته في مال  
المختون) لأنه لمصلحة  
(فصل من كان معه دابة  
أو دواب ضمن اتلافها نفسا  
ومالا ليلا ونهارا) سواء  
أ كان مال كها أم أجبره أم  
مستأجرا أم مستعبرا أم  
غاصبا وسواء أ كان سائقا  
أم راكبا أم قائدا لها نهائي  
يده وعليه تمهدها وحفظها  
(ولو بالثأر أو رات) بالثمن



(بطريق فتلف به نفس أو  
ملا فلا ضمان) لأن الطريق  
لا تخلو عنه والمنع من  
الطروق لا سبيل إليه  
(ويحترز عما لا يعتاد  
كركض شديد في وحل  
فان خاف ضمن ما تولد  
منه) لخالفته المعتاد (ومن  
حمل حطباً على ظهره أو  
بهيمة خك بناء فسقط  
ضمنه) لأن سقوطه بفعله  
أو فعل دابته المنسوب إليه  
(وان دخل سوقاً فتلف به  
نفس أو مال ضمن) ذلك  
(ان كان زحام) بكسر  
الزاي (فان لم يكن وتمزق)  
به (توب فلا) بضمه (الا  
توب أعمى ومستدبر  
البهيمة فيجب تنبيهه) أى  
كل من الأعمى والمستدبر  
فان لم ينبهه ضمنه (وانما  
يضمنه) أى ماذ كر (اذالم  
يقصر صاحب المال فان  
قصر بأن وضعه بطريق  
أو عرض له الدابة فلا  
يضمنه) فان كانت الدابة  
وحدها فأتلفت زرعاً أو  
غيره نهاراً لم يضمن صاحبها  
أو ليلاً ضمن (لاحديث  
الصحيح في ذلك رواه  
أبو داود وغيره وهو على  
وفق العادة في حفظ الزرع  
ونحوه نهاراً والدابة ليلاً) (الا  
ان لا يفترط في ربطها) بأن  
أحكمه وعرض حلها (أو  
حضر صاحب الزرع وتهاون

أحد الثلاثة مثلاً وزع الضمان على الروم نعم لو سقطت الدابة بمرض أو موت أو الركب كذلك فتلف بهما  
شيء فلا ضمان قال الزركشي وكالمرض الرمح الشديدة وخالفه ابن حجر ولو غلبت ركبها وأتلفت شيئاً ضمنه  
لتقصيره بر كوب ما لا يقدر على ضبطه وشأنه أن يضبط وبذلك فارقت السفينة وخرج بغلبتها مالوا أنفلتت  
قهر عليه فلا ضمان عليه لعدم تقصيره وفيه بحث (تنبيه) لو أركب أجنبي أو ولي صبياً أو مجنوناً دابة ضمن  
الركب وان أمكنهما ضبطها على المعتد ولو نخسها انسان بغير اذن من معها ضمن الناحس وان كان رقيقاً  
ولو غلبت ركبها فردها انسان بغير اذنه ضمن الراد حيث نسب ردّها اليه ولو بإشارة فان رجعت فزعامة  
فلا ضمان عليه (تنبيه) ضمان النفس ونحوها في هذا الباب على العاقلة (فرع) لو كان خلف الدابة تبع  
لها كولدها ضمن ما يتلفه ان كان له يد عليه بذلك أو غصب أو إغارة أو ودعة أو استحفاظ والا فلا يضمن  
ذلك كما لا يضمنه أيضاً (قوله فتلف به) أى بالبول أو الروث حال وجوده أو بعده نفس أو مال فلا ضمان هو  
المعتمد خلافاً في المنهج (قوله في وحل) أو في زحمة للناس فيضمن ومثله في الضمان سوق نحو غم أو بقر  
أو ابل غير مقطورة في الأسواق قاله شيخنا الرملي وخالفه شيخنا (قوله لخالفته المعتاد) فما يعتاد من  
الركض وغيره لا ضمان فيه نظراً للعادة (قوله ضمنه) أى بمثله لأن اللبنة مثلية لصحة السلم فيها وضربها  
عن اختيار وما قيل من ضمانه بالقيمة يحمل على المالم يكن بناؤه بلبنات نعم لا يضمن جدار بنى مثلاً (قوله  
ان كان زحام) أى حال دخوله فان طرأ الزحام فلا ضمان (قوله فان لم يكن) أوطراً كما علم (قوله الانوب)  
أى مثلاً والمراد مامعها وكذا أنفسهما (قوله أعمى) وكذا معصوب العين (قوله ومستدبر الخ) أى  
مطلقاً وكذا مقبل غير معزباً أو جنون وغافل ومفكر مطروق وملفت وكذا لو لم يجد منجر فانه يحرف اليه  
(قوله ضمنه) أى كلاً من المذكورين ومأمعه ولو نحو مداس ويجب كل الضمان وان لم يكن من صاحب المتاع  
جذب والا فمليه نصف الضمان ولو شك في فعل أحدهما رجع الى القرينة (قوله بأن وضعه بطريق) ولو  
واسعاً وبأذن الامام ومنه بطرابة بباب داره أو على حائوته فيضمن مطلقاً أيضاً ومن التقصير في المار مالو  
أراد أن يسبق دابة عليه أحطب فتمزق به ثوبه فلا ضمان فيه (قوله صاحبها) أى من معها ولو غاصباً كما مر  
(قوله على وفق العادة الخ) فلو جرت بالحفظ نهاراً دون الليل فعليه أو بالحفظ فيهما ضمن فيهما أو بعده  
فيهما لم يضمن فيهما سواء البنان والصحراء قاله شيخنا كابن حجر وقال شيخنا الرملي انه يضمن في البنان  
مطلقاً (قوله أو حضر صاحب الزرع) أى حافظه ولو غير مالكة وتهاون في حفظه مع تمكنه من الدفع فلا  
ضمان والا ضمن صاحبها ولو أرسلها في مكان مفصوب فانتشرت بغيره وأفسدته ضمنه المرسل ليلاً ونهاراً ولو  
وجدتها في زرعها فان لم يلزم على إخراجها دخولها في زرع غيره فله إخراجها الى حديقته من فيه عودها الى  
زرعه فان زاد عليه ضمنه ان لم يكن مالكة سببها ولو أمكنه منعها من الأكل بنحو ربط فها وأمن تلف  
شيء يبقاها لزمه بقاءها فان أخرجها ضمنه بشرطه المذكور فان لزمه على إخراجها دخولها في زرع  
غيره ولو زرع مالكة لزمه بقاءها اذ لا ضرر عليه لأنه يغرم مالكة ما أتلفته الا ما أمكنه منعها منه

أى ولو مقطورة (قوله بطريق) احتزبه عن ملكه [قوله ضمن ذلك] أى مطلقاً عن التقيد بالأعمى  
والمستدبر [قوله اذا لم يقصر الخ] ألحق القفال بالتقصير مالو كان يمشى من جهة وجار حطب من  
جهة أخرى فر على جنب الحمار وأراد أن يتقدمه فتمزق ثوبه بالحطب فلا ضمان لأنه جان بمروءه  
وجعل من ذلك مالو كان الحطب موضوعاً بالطريق الواسع فربه انسان وتعلق به [قوله لم يضمن صاحبها]  
محله اذا أرسلها في الصحراء دون العبد والمراد بصاحبها ذواليد لكن قال بغوى ان المودع والمستأجر  
يضمنان نهاراً وتوقف فيه الشيخان [قوله رواه أبو داود] وهو حديث البراء السابق وعلى التهار حمل

في دفعها) فلا يضمن

(وكذا ان كان الزرع في محوطه باب زركه مفتوحا) فلا يضمن (في الأصح) والثاني يضمن لخالفته للعادة في ربطها ليل (وهرة) تلف طيرا أو طعاما ان عهد ذلك منها ضمن مال الكهاني (الأصح ليل ونهار) لأن هذه ينبغي أن تربط ويكف شرها والثاني لا يضمن ليل ولا نهارا لأن العادة أن الهرة لا تربط (والا) أي وان لم يعهد ذلك منها (فلا) يضمن (في الأصح) لأن العادة حفظ الطعام عنها لا ربطها والثاني يضمن في الليل دون النهار كالدابة (كتاب السير)

بكسر السين وفتح الياء هو مشتعل على الجهاد وما يتعلق به المتلقى من سير رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزواته فترجم بها ومنهم من ترجم بالجهاد (كان الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) بعد الهجرة (فرض كفاية) وقيل (فرض عين) لقوله تعالى لا تنفروا يذبكم عذابا أليما ومن لم يخرج من المدينة كان يحرسها وحراسها نوع من الجهاد والأول يمنع حراسة الجميع (وأما بعده فلا كفارة حالان أحدهما يكونون ببلادهم ففرض كفاية) يجب في كل سنة مرة

بنحو ما مر لتفريطه فان أخرجهما ضمنا ان ضاعت وضمن ما تلفه من زرع غير مال الكهاني لتعديده ولو نذر بهير وأتلف شيئا كزرع فلا ضمان وكذا لو أفلتت دابته من يده أو نفرت الدواب على الراعي لهيجان ربح أو ظلمة في النهار فلا ضمان بخلاف ما لو تفرقت الدواب لنومه أو غفلته أو اشتغاله لتعديده .

(نفيه) يستثنى من الدابة الطيور كحمام وان أرسله مال الكهاني وأتلف شيئا أو التقط حبا فلا ضمان عليه ليل ولا نهارا لجرى العادة به وان جازحبه مع تعهده بما يحتاجه نعم ان أرسله لشيء بعينه ضمنه . (فرع) لو حلت الرمح ثوبا وأشرف أن يقع في ملكه فدفعه من الهواء إلى ملك غيره لم يضمنه (قوله) وهرة) ومثلها كل حيوان عاد الا الطيور كحمار ومنها النحل على المعتمد عند شيخنا الزبدي فلا ضمان فيما أنلفه مطلقا وبه قال العلامة الخطيب تبعا للامام البلقيني ونقل شيخنا الرمي خلافة (قوله عهد) ولو مرة واحدة (قوله ضمن مال الكهاني) ما لم يفرط مال الكهاني والمراد بمالكها ذواليد عليها ولو بابوا أو لنحو تأديب نعم ان أفلتت قهرا فأتلفت شيئا فلا ضمان فيه كما مر .

(نفيه) يدفع ذلك الحيوان بالأخف فالأخف وجوبه وان أدى إلى قتله كالمائل قال بعضهم لو كان يندفع بالزجر لكنه يعود ويتلف ما دفع عنه مع التغافل عنه وتكرر ذلك منه جاز قتله ولو في غير حال صياله لأنه لا يكف شره الا بالقتل فراجع .

### (كتاب السير)

أي الجهاد بكسر السين وفتح الياء جمع سيرة بكسر السين وسكون الياء وهي لغة الطريقة أو السنة أو التبع أو الذكر الحسن عند الناس واصطلاحا ما يؤخذ بما ذكره الشارح توجيها للتعبير بالسير التي ليس هذا محلها وانما المناسب هنا التعبير بالجهاد والكتاب شامل للغزوات وهي ما خرج فيها بنفسه صلى الله عليه وسلم وكانت ستا وعشرين وقيل سبعا وعشرين ورجع ولم يقاتل بنفسه الا في واحدة منها وهي غزوة أحد وقيل انه قاتل في تسع أو أكثر وحمل على معنى عزمه على القتال أو على ما لو احتيج اليه لقاتل ولم يقتل بنفسه الا واحدا وهو أبي بن خلف في غزوة أحد وشامل للبعوث والسرايا وهي ما لم يخرج فيها بنفسه صلى الله عليه وسلم وكانت سبعا وأربعين (قوله بعد الهجرة) أما قبلها فكل ممنوع مطلقا وله بعدها ثلاثة أحوال لأنها يبيع له أو لا قتال من قاتله لا ابتداء به ثم يبيع له الابتداء به في غير الأشهر الحرم ثم يبيع له مطلقا وليس فرض الكفاية الا في الثالثة فيحمل قولهم انه بعد الهجرة فرض كفاية عليها فكأنه قال بعد الهجرة وبعد اباحتها مطلقا فأملم وافهم (قوله فرض كفاية) وقيل فرض عين (فرع) قال شيخنا الزبدي تبعا لشيخنا الرمي المعتمد أن القيام بفرض العين أفضل من القيام بفرض الكفاية (قوله والأول يمنع الخ) أو يقول فرض العين على من عينه النبي صلى الله عليه وسلم للخروج لأن الامام اذا عين شخصا لا قيام بفرض الكفاية يتعين عليه ولا يجوز له انابة غيره فيه ولا أخذ أجره عليه (قوله وأما بعده) لو أسقطه كان أصوب أو هو الصواب لأن الحالين المذكورين في عهده أيضا (قوله يجب في كل سنة مرة) وتجاوز الزيادة

حديث « الجماء جبار » أي هدر .

### (كتاب السير)

جمع سيرة وهي الطريقة قال الامام وهذا الباب مع قسم الغنائم تتداخل فصولها فماتقص من أحدهما فليطلب من الآخر وفي الحديث لروحة في سبيل الله أو غدوة خير من الدنيا وما فيها [قوله فرض كفاية] وقال بعضهم فرض كفاية فيما لم يفرضه بنفسه وفرض عين فيما غزاه بنفسه وقال بعضهم فرض عين على المهاجرين دون غيرهم وقال بعضهم على الأنصار دون غيرهم [قوله وأما بعده الخ] اعترض بأن الحال الثاني

يكونون ببلادهم ففرض كفاية) يجب في كل سنة مرة

عليها ويقع الزائد فرض كفاية كما هو قضية كلام السبكي وكما في صلاة الجنازة ويجوز ترك المرة لعذر  
كضعف بنا أو رجاء اسلامهم (قوله اذا فعله الخ) وينبغي عن ذلك أن يشحن الامام الثغور بمكافئين مع  
إحكام الحصون أى الثغور وتقليد الأمراء ذلك أو بأن يدخل الامام أو نائبه دار الكفار بالجيش لقتالهم  
فأحد هذين الأمرين كاف عن الفعل المتقدم على المعتمد (قوله من فيهم كفاية) ولو من صبيان وأرقاء  
ونساء لأنه أكثر نكابة للكفار وبذلك فارق عدم الاكتفاء بغير المكلف في احياء الكعبة في الحج ورد  
السلام ونحوهما (قوله سقط الحرج) أى الاثم عن الباقيين فيأثم الجميع بتركه حيث كانوا من أهل  
الوجوب (قوله الحجج العلمية) وهى البراهين على اثبات الصانع عز وجل وما يجب له من الصفات وما  
يستحيل عليه منها وعلى اثبات النبوات للأنبياء عليهم الصلاة والسلام وعلى اثبات ما ورد به الشرع من  
المعاد والحساب وغير ذلك (قوله وحل المشكلات) أى الأمور الخفية المدرك لقوته (قوله ودفع الشبه)  
وهى أمور باطلة تشبه بالحق (قوله بما يتعلق بهما) أى من علم العربية قل العجشرى والعربية تنقسم  
الى اثني عشر علما اللغة والصرف والاستقاف والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية والخط  
وقرض الشعر وانشاء الرسائل والخطب والمحاضرات ومنه التواريخ وأما البديع فهو ذيل البلاغة (قوله)  
بحيث يصلح للقضاء والافتاء) بأن يكون مهزباً على ما لا بد منه فإن قدر على الترجيع دون الاستنباط فهو  
مجتهد الفتوى وإن قدر على الاستنباط من قواعد امامه ووضوابطه فهو مجتهد المذهب أو على الاستنباط من  
الكتاب والسنة فهو المجتهد المطلق وهذا قد انقطع من نحو الثلثمائة ثمانية الف ليلة على الناس ولا يشترط في  
المجتهد حرية ولا ذكورة ولا عدالة على الراجح ويجب تعدد المفتى بحيث يكون في كل مسافة قصر واحد  
وتعدد القاضي بحيث يكون في كل مسافة عدوى واحد (قوله لما ذكره بعد) وهو بحيث الخ وهى عطف  
على تفسير والكاف استقصائية ولا يصح عطفه على علوم خلافاً لمن زعمه لما لا يخفى (قوله وأسقط أى  
المصنف من عبارة المحرر الفتوى ولعله استغنى بذكر القضاء عنها) (فائدة) قال الشافعى رضى الله عنه  
طلب العلم أفضل من صلاة النافلة والجهاد (قوله والأمراخ) ولا ينكر الاعلى فاعل بتعدد التحريم ولا  
عذر له وإن لم يعتقد المنكر التحريم ويعمل الحاكم بعقيدته فيعز شافعى حنفياً رفيعاً في شرب نبيذ مسكر  
وشرط وجوب الأمر سلامة العاقبة ولو في العرض وعدم جراءة الفاعل وارتكابه أقوى مما أنكر عليه فيه  
ونحو ذلك ولما حنسب الانكار على فاعل المسكروه وتارك المندوب من الشعائر الظاهرة (قوله واحياء  
الكعبة) أى يجمع يحصل بهم الشعائر من هم أهل للفرض لا غيرهم واكتفى العلامة السنباطى بواحد ولو من  
أهل مكة (فائدة) عدد الحاج في كل عام ستون ألفاً فان تقصوا كلوا من الملائكة كذا ذكره بعضهم  
فراجعه (قوله بأن يؤتى بالحج والعمرة) فهذا هو المراد من الزيارة في كلام المصنف ولا يكتفى نحو صلاة  
واعتكاف ولا حج من غير اعمار أو عكسه (قوله ودفع ضرر المسلمين) أى كل مسلم من المعصومين وكذا  
كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم أيضاً [قوله بحيث يصلح للقضاء] احتراز عن القدر الضروري فإنه فرض  
عين [قوله والافتاء] يريد أن القاضي يرجع اليه الناس في فصل الخصومات والمفتى يراد لفرض آخر فلا  
يسقط الفرض بأحدهما قال ابن الصلاح والذي فهمته من كلامهم عدم حصول المقصود بالمجتهد المقيد وينبغي  
أن يحصل بذلك الفرض الفتوى وإن لم يحصل به فرض الكفاية في احياء تلك العلوم التى يستمد منها المفتى  
[قوله وأسقط من المحرر] فاعله النووى رحمه الله [قوله وأسقط الخ] معطوف على قوله وعرف [قوله أى الأمر]  
بواجبات الشرع الخ] قد يشكل على هذا ما سلف من أن دفع الصائل عن غير النفس والبضع جائز ليس  
بواجب وقد تعرضنا للجواب في الورقة السابقة عند قوله والدفع عن غيره كهو عن نفسه [قوله بأن يأتى بالحج]

(اذا فعله من فيهم كفاية)  
سقط الحرج عن الباقيين  
كما هو شأن فرض الكفاية  
بناء على قول الجمهور انه  
على الجميع (ومن فرض  
الكفاية القيام بأقامة الحجج)  
العلمية (وحل المشكلات  
في الدين) ودفع الشبه (و)  
القيام (بسلام الشرع  
كتفسير وحديث) بما  
يتعلق بهما (والفروع)  
الفقهية (بحيث يصلح  
للقضاء والافتاء للحاجة  
اليها وعرف الفروع دون  
ما قبله لما ذكره بعده  
أسقط من المحرر الفتوى  
(والأمر بالمعروف والنهي  
عن المنكر) أى الأمر  
بواجبات الشرع والنهي  
عن محرماته (واحياء  
الكعبة كل سنة بالزيارة)  
بأن يأتى بالحج والاعمار  
كفى الروضة وأصلها بدل  
الزيارة الحج والعمرة  
(ودفع ضرر المسلمين)

كافر معصوم (قوله كسوة عار) بما بقي بدنه عما يضره من نحو حر أو برد (قوله وإطعام جائع) بقدر الكفاية (قوله بركة) أو بندر أو وقف أو كفارة أو وصية (قوله بأن لم يكن فيه شيء منه) أي من سهم المصالح (قوله أهل الثروة) أي المال بأن يملك ما يذله زيادة على كفاية سنة فقط لا العمر الغالب خلافاً للفقيني ويقدم حاجة مسلم على كافر وكالكسوة والإطعام أجرة طبيب وثمان دواء لمريض وخادم لمقطع وجل عاجز عن المشي وجل متاع عاجز عن حمله ويحرم المنع على من سئل وإن كان ثم غيره دفعا للتواكل (قوله وتحمل شهادة) أي إذا حضر محل التحمل أو دعا معه زور جعة أو امرأة (قوله والصنائع) عطف خاص على الحرف لأن الصناعة ما كانت بالآلة والحرفة أعم منها وسميت بذلك لانحراف الشخص إليها لأجل الكسب غالباً كما سر في الكفارة (قوله وماتم به المعاش) أي بابه قوام الدين والدنيا وعطفه على ما قبله مرادف (قوله وجواب سلام) أي مطلوب كل منهما بصيغة شرعية ولو من مصل علم قصده به أو بغير العربية لقادر عليها فخرج جواب أنى مشتهاة رجل ليس بينهما نحو محرمية فلا يجب بل يحرم عليها الرد كالابتداء عليه ويكره له الرد والابتداء عليها ويجوز في نحو الجوز بلا كراهة ويندب في نحو المحرم ويحرم على كل من الخنثيين مع الآخر ابتداء وردا والخثي مع الرجل كالأنثى ومع الأنثى كالرجل وخرج جواب كافر لمسلم لأنه يحرم على المسلم ابتداء به حتى لو علم كفره بعد سلامه عليه وجب كما قاله شيخنا وندب كما قاله شيخ الإسلام أن يقول رد على سلامي ولو بالسبي خلفه وأما عكسه بأن سلم الكافر على المسلم ولو بصيغة شرعية فيجب الرد لكن بصيغة وعليكم فقط بالواو أو بدونها وبالميم ودونها وخرج نحو سلام الله عليكم أو السلام على سيدنا أو مولانا أو السلام على من اتبع الهدى أو السلام على المسلمين فلا يجب الرد لهم الصيغة الشرعية وكذا وعليكم السلام لا يجب فيه الرد لما ذكرنا لأن صيغته المطلوبة ابتداء السلام عليكم أو سلامي عليكم أو سلام عليكم وصيغته كذلك رداً وعليكم السلام أو عليكم السلام وهذه الثانية تكفي في الابتداء أيضاً فلو ذكرها شخصان معانلقيا وجب على من لم يقصد الرد منهما أن يرد على الآخر ويندب ذكر الميم في الواحد وزيادة وحمة الله وبركاته ابتداء وردا وخرج نحو الكل ممن يأتي (قوله على جماعة) وهو قيد لفرض الكفاية وإن كان في المسلم عليهم غير مكاف ولا يكفي رد غير المكاف منهم ولا رد غيرهم ممن لم يسلم عليه عنهم ولو مكافاً وجوب الواحد فرض عين ويكفي جواب واحد لجماعة سلموا ولو مرتباً إذا لم يطل فصل سواء قصد هم أو أطلق (قوله ويسن ابتداؤه) وإن ظن عدم إجابته لأن علمه وهو أفضل من الرد الواجب ولو من غير مكلف فيهما ومثله إبراء المعسر وانظاره ولائح لهما على الأصح وذكر شيخ الإسلام لهما ثالثاً في الصلاة بالسواك في جواب اشكال فيه والأولى فيه في الابتداء أن يكون من المار على غيره ومن ركب البعير على ركب الفرس ومنه على ركب الحمار ومنه على المشي ومنه على الجالس ونحوه وشمل الابتداء باللفظ أو بالكتابة لنحو غائب أو بإشارة حتى للأخس ويجب اتصال الجواب به كافي البيع ويحب معه الإشارة لنحو أصم ولا عبرة بإشارة ناطق ابتداء ولا ردوا ولا بلفظ السلام وحده أو لفظ عليكم وحده كذلك ولا يقدّم الخطاب

وينبغي أن يشترط في حصول المقصود ظهور الشعار بذلك فلا يكفي واحد واثنان ونحو ذلك [قوله كسوة عار] أي يجمع بدنه على العادة ولا يكفي ستر العورة ويختلف الحال شاء وصيغاً ثم قضية كلام الرافعي الاكتفاء بسد الضرورة دون الارتقاء إلى كفاية الحاجة (فرع) يجب على الأغنياء فك الأذى ولا يجب من بيت المال [قوله وبيت مال] لو كان فيه ولكن تعذر الوصول إليه كان كالأعدم ثم يحتمل أن يكون ذلك حينئذ فرضاً على بيت المال إذا استأذن الإمام وبه صرح الإمام [قوله وتحمل الشهادة] أي إذا حضر التحمل عليه أو كان الطالب قاضياً أو معذوراً [قوله وأداؤها] لا يخفى أنه فرض على المتحملين فقط بخلاف التحمل [قوله وجواب سلام] هو - حق لله تعالى

ككسوة عار وإطعام جائع  
إذا لم يندفع بركة وبيت  
مال من سهم المصالح بأن لم  
يكن فيه شيء منه وهذا في  
حق أهل الثروة (وتحمل  
الشهادة وأداؤها) للحاجة  
اليهما (والحرف والصنائع  
وماتم به المعاش) كالبيع  
والشراء والحرائن (وجواب  
سلام على جماعة) فيكفي  
من أحدهم (ويسن  
ابتداؤه)

أهل السلم على مسلم (لأعلى قاضى حاجة وأكل و) كائن (في حمام) ينتظف لأن أحوالهم لا تناسبه (ولاجواب عليهم) لو أتى به لعدم  
سنه (ولاجهاد على صبي ومجنون) لعدم تكليفهما (وامرأة) لضعفها عن القتال (ومريض) يتعذر قتاله أو يشق عليه مشقة شديدة  
ولا عبرة بالصداق والحي الخفيفة (٢١٦) (وذى عرج بين) وإن قدر على الركوب ولا عبرة يسير لا يمنع المشى (وأقطع

وأشلى) لأن كلا منهما  
لا يمكن من الضرب  
(وعبد) وإن أمره سيده  
(وعادم أهبة قتال) من  
صلاح وثقة وراحة في  
سفر القصر فاضل جميع  
ذلك من ثقة من تلزمه  
ثقة وما ذكر معناه في الحج  
(وكل غير منع وجوب  
الحج منع الجهاد) أى  
وجوبه (الاخوف طريق  
من كفار وكذا من  
لصوص مسلمين على  
الصحيح) أى فإن الخوف  
المذكور لا يمنع وجوب  
الجهاد لبنائه على مصادمة  
الخواف ومقابل الصحيح  
يقيدها بالكفار (والدين  
الحال) على موسر (يحرم  
سفر جهاد وغيره) بالجر  
(الاباذن غيرهم) أى رب  
الدين مسلما كان أو ذميا وله  
منعه السفر بخلاف المعسر  
وقيل له منه لأنه نهر جوان  
يوسر فيؤدى وفي الجهاد  
خطر الهلاك ولو استناب  
الموسر من يقضى دينه  
من مال حاضر جازله السفر  
(والمؤجل لا) يحرم السفر فلا  
يمنع من الدين (وقيل يمنع  
سفرًا مخوفًا) كسفر الجهاد  
وركوب البحر (ويحرم)

فيهما الا في تبليغ رسالة بأن يقول له السلام على فلان قبله له فاذا قال له فلان بسم عليك كفاه أن يقول وعليه  
السلام فإن قال له سلم لي على فلان أو حملتك السلام على فلان وجب على الرسول أن يقول السلام عليك من  
فلان ولا يكتفى فلان بسم عليك ويجب الرد بقوله وعليك السلام أو عليك وعليه السلام أو عليكما السلام  
ولا يكتفى غير ذلك قاله شيخنا فراجع (قوله على مسلم) تقدم مفهومه (قوله وآكل) بالمد أى متلبس  
بالأكل أن يسلم عليه حاله بلعه أو مضغه بخلاف ما بعد بلع لقمة وقبل وضع أخرى (قوله ينتظف) خرج غير  
المنتظف ومن بمسحة (قوله ولا جواب عليهم) بل يكره تقاضى الحاجة ومثله الجماع (قوله له دم سنه) قضية  
هذا عدم وجوب الرد على فاسق لعدم ندمه عليه وعلى مستمع الخطبة لكرهته عليه والمعتمد فيه ما وجوب  
الرد على العلة للأغلب والأصل (قوله ولا جهاد) أى واجب أو جائز على ما يأتي (قوله وامرأة) ومثلهما الخنثى  
والكافر (قوله وأقطع) بدا أورجلا (قوله وأشلى) بدا أورجلا ومنه يعلم عدم الوجوب على الأعمى وفاقد  
الأصابع من إحدى اليدين قال في العباب وكذا إذا قد أكثر أنامل يده (قوله وعبد) أى من فيه رق ولو لمكانها  
ومبعضها يحرم أيضا بغير إذن السيد (قوله وعادم أهبة) وله الرجوع بعد فراغها ولو من الصف ما لم يلزم فشل  
المسلمين وسواء سفر القصر ودونه فيما ذكر الا في عدم الركوب فيعتبر كون السفر سفر قصر (قوله والدين  
الحال) وإن كان به رهن أو كفيل أو كان قليلا كدهرهم (قوله يحرم سفر جهاد) وكذا الجهاد أيضا وإنما  
لم يذكره لعلمه بالأولى لأنه أشد خوفا منه والمراد بالسفر هنا ما يجوز فيه النقل على الرحلة قاله شيخنا فراجع  
فلهذا بعيد (قوله الاباذن غيرهم) أو بغير رضاه (قوله وله منعه) وإن حدث الدين في السفر نعم لا يحرم دوامه  
بغير منع بعد الحدوث فيه وكالدين الحال مؤنة أصل أو فرع واجبة وإن سلم مؤنة يوم سفره وقال البلقينى  
لا يحرم في يوم سلم مؤنته ومال إليه شيخنا (قوله والمؤجل لا يحرم السفر) وإن قصر الأجل وله المنع بعد  
حلوله في أثناء السفر (قوله ويحرم على الرجل) قيده لأنه محل الوجوب وبه يعلم الحرمة على غيره بالأولى (قوله  
جهاد) أى نفسه وسفره كما يعلم بما بعده فليس ساكتا عنه كقيل وسواء فيه وفيما بعده السفر الطويل والقصير  
حيث كان مخوفاً ويعتبر في الطويل الاذن ولو غير مخوف أيضا والقصير أقل ما يحل فيه التفتل على الدابة كما مر  
(قوله بغير إذن أبويه) وكذا بقية أصوله ولو مع وجود الأقرب ذكرنا وإنا (قوله ان كانا مسلمين) خرج  
الكافر من أصوله فلا يعتبر اذنه أى بالنسبة للجهاد فهو في غيره كالسلم ولو أسلم بعد سفره فينبغى أن يكون  
كحدوث الدين فيمنع كما تقدم وشمل الأصل الحر والرقى والمراد بالولد الحر والمبعض ويعتبر في البعض اذن  
سيده أيضا ويعتبر في الرقيق اذن سيده فقط (قوله لا سفر تعلم فرض عين) وكذا كفاية على المعتمد فلا يحرم  
السفر لهما ولو نحو صنعة ومثلها آتيا (قوله جائز) أى أن أمن الطريق ولو منفرد أو ليس في بلده من  
يفنيه ويعتبر في فرض الكفاية أن يكون نرسيدا وليس أمر دجيلا (قوله فان أذن أبواه) أى جميع أصوله  
كما مر (قوله والغريم ثم رجعوا بعد خروجه) قيده بمناسبة ما بعده فقبله يتمتع بالأولى (قوله الا أن يخاف على  
نفسه) كالأب أو بعضا إذا نافع ولو أمكنه الإقامة في طريقه في محل إلى رجوع من يأمن معه لزموا لافله المضى  
[قوله وثقة] ذهابا وإيابا وكذا إقامة ويكتفى في تقديرها غالبية الظن بحسب اجتهاده قلته بحثنا وهو ظاهر [قوله  
من تلزمه ثقته] أى حين يحضر [قوله سفر جهاد الخ] الظاهر أنه يمنع الجهاد كما يمنع السفر للجهاد لكن لم يظهر

على الرجل (جهاد الاباذن أبويه ان كانا مسلمين) ولو كان الحى أحدهما فقط لم يجز الاباذنه أيضا (لا سفر تعلم فرض  
عين) فإنه جائز من غير اذنها (وكذا كفاية في الأصح) كطلب درجة الفتوى والثاني يقيسه على الجهاد وفرق الأول بخطر الهلاك في الجهاد  
(فان تلقى أبواه والغريم) في الجهاد (ثم رجعوا) بعد خروجه وعلمه (وجب) عليه (الرجوع ان لم يحضر الصف) الا أن يخاف على نفسه



أمواله فلا يلزمه الرجوع (فان) حضرو (شرع في قتال) ثم علم الرجوع (حرم الانصراف في الأظهر) والثاني لا يحرم بل يجب والثالث  
يتخير بين الانصراف والمصاهرة والخلاف في الروضة أوجه وفي أصلها أقوال أو أوجه (الثاني) من حال الكفار (يدخلون بلدة لنا فيلزم  
أهلها الدفع بالممكن فان أمكن تأهب لقتال وجب الممكن) على كل منهم (٢١٧) حتى على فقير وولد ومدين وعبد

بلاذن) من الأبوين  
ورب الدين والسيد (وقيل  
ان حصلت مقاومة بأحرار  
اشترط) في العبد (اذن  
سيده) فلا يجب عليه  
والنسوة ان كان فيهن  
قوة دفاع كالعبيد والا فلا  
يحضرن (والا) أى وان  
لم يمكن تأهب لقتال (فن  
قصد دفع عن نفسه بالممكن  
ان علم أنه ان أخذ قتل)  
يستوى فيه الحر والعبد  
والمرأة والأعمى والأعرج  
والمرضى (وان جؤر  
الأسر) والقتل (فله  
أن يستسلم) وأن يدفع  
عن نفسه (ومن هودون  
مسافة القصر من البلدة  
كأهلها) فيجب عليه أن  
يجيء اليهم ان لم يكن  
فيهم كفاية وكذا ان كان  
في الأصح مساعدة لهم  
(ومن) هم (على المسافة  
يلزمهم الموافقة بقدر  
الكفاية ان لم يكف أهلها  
ومن يليهم قيل وان  
كفوا) يلزمهم الموافقة  
مساعدة لهم (ولو أسروا  
مسلمًا فالأصح وجوب  
النهوض اليهم خلاصه

(قوله أو ماله) ظاهره وان قل فراجع (قوله فان حضر) قيد به لمناسبة المقام والا فالشروع ولو بلا سفر كذلك  
(تنبه) هذا الخلاف والتفصيل خاص بالفرع والمدين كما هو صريح كلام المصنف فغير مما له  
الرجوع والانصراف مطلقا إلا مع الفشل كما مر الإشارة إليه آنفا (قوله بلدة لنا) مما مثال اذ غير البلد  
كالجبل والخراب القريب منها كذلك وبلاد الذميين كبلادنا لأنه يلزمنا الذب عنهم كما يأتي (قوله  
ان علم الخ) أولم تأمن المرأة والأمرد فاحشة لو أخذنا (قوله وان جؤر الخ) أو أمن من ذكر الفاحشة  
ولو حال القتال وله الدفع اذا أريدت منه بعهده الأسر (قوله فله أن يستسلم) لأنه قد أمن المحذور الآن  
وقد يستمر وبذلك فارق ما لو حال عليه كافر فتأمل (قوله في الأصح) هو المعتمد والكلام فيمن يلزمه  
الجهاد ابتداء وليس لمن بلغه الخبر تأخير لثوب خروج غيره بخلاف (قوله بقدر الكفاية) فهو فرض  
كفاية في حقهم وفيمن بلغه الخبر بمعاذ (قوله ولو أسروا مسلما فالأصح وجوب النهوض اليهم)  
ولو على رقيق ونحوه بلاذن (قوله ان توقعناه) أى خلاصه والا كان توغلا في بلادهم تركناه للضرورة  
(فصل) فيما يكره من الغزو ومن يكرهه وما يجوز أو يسن فعله بهم ومن يحرم قتله منهم وما يتبع ذلك  
والغزو لغة الطلب لأن الغار يطلب اعلا كلمة الله تعالى واصطلاحا يعلم عما يأتي (قوله يكره) أى في  
المتطوعة ويحرم في المرتزة بلاذن نعم ان كانت المصلحة في الغزو لكن تركه الامام وجنده باقبالهم  
على الدنيا أو امتنع من الاذن فيه أو كان انتظار الاذن يفوت مقصودا لم يكره بغير اذنه (قوله ويسن  
أن يؤمر الخ) نعم إن لزم على عدم الامارة خلل في القتال وجبت ويسن منع مخذل أو مرجف من الخروج  
ومن الجهاد بل يجب ان لزم على خروجه فساد في القتال أو طمع في المسلمين (قوله اذا بعث سرية)  
سميت بذلك لأنها تخرج سرا أولا غالبا وتعود الى الجيش وأقلها مائة وأكثرها أربع مائة والمراد  
بها هنا مطلق الجماعة الشاملة للبعث والكتيبة والفئة وهى مادونها الى الواحد ولما فوقها ويسمى  
بالمسرا الى ثمانمائة ثم بالجيش والخميس الى أربعة آلاف ثم بالجحفل لما زاد بلانهاية (قوله البيعة)  
بفتح الموحدة اليمين بالله (قوله بطاعة الأمير) ويحرم كونه مبتدعا نحو فاسق .

(تنبه) يجوز بل يندب لكل جماعة أرادوا سفرا ولو قصيرا أن يؤمروا عليهم واحدا منهم  
ويجب عليهم طاعته وتحرم مخالفته (قوله وله الاستعانة بكفار) وان لم يخالفوا معتقد العدو على  
المعتمد وسواء احتيج اليهم أولا ويراد بالمقاومة ولو بالقوة وشمل الكفار ماله كانوا نساء باذن

لى فرق بين لفظ السفر هنا واسقاطه في مسألة الأصول الآتية [قوله قيل وان كفوا] قال الامام  
هذا يلزمه الاجاد على كل الأمة لكن قاله بوجهه على الأقربين فالأقربين بلا ضبط حتى يصل الخبر  
بأنهم قد كفوا وأخرجوا [قوله يلزمهم الموافقة] لم يقل بقدر الكفاية كما هو ظاهر العبارة لئلا يتدافع  
(فصل: يكره غزو) [قوله بمافي المصلحة] قيل محل هذا في غير المرتزة والا فيمتنع عليهم لأنهم بصد  
مهمات الدين التي تعرض فلا يغزون بغير اذن الامام [قوله البيعة] هى اليمين والحلف بالله تعالى وسميت  
السرية سرية لأنها تسرى ليلا وقيل من الشئ السرى أى النفيس وقيل لأنهم يخفون سيرهم من السرور

(٢٨) - (قيلوبى وعميره) - رابع) ان توقعناه) كايئض اليهم في دخولهم دار الاسلام لدفعهم لأن حومة المسلم

أعظم من حومة الدار والثاني قال ازعاج الجنود لخلاص أسير بعيد

(فصل: يكره غزو بغير اذن الامام أو نائبه) الأمير لأنه أعرف بمافي المصلحة (ويسن اذا بعث سرية أن يؤمر عليهم ويأخذ البيعة)  
عليهم (بالتبث) ويأمرهم بطاعة الأمير ويوصيه بهم للتابع (وله الاستعانة بكفار تؤمن خياتهم) أهل ذمة

أومشركين (ويكونون بحيث لو انضمت فرقنا الكفرة فمنهم) قلبي الروضة عن الماوردي و يفعل المستعان بهم ما به مصلحة من  
لقد ادهم جانب الجيش أو اختلاطهم به بأن يفرقهم بين المسلمين (و) له الاستعانة (بعبيد باذن السادة ومراقبين أقوياء) في القتال  
ويقتنع بهم في سقي الماء ومداواة الجرحى (وله بذل الأبهة والسلاح من بيت المال ومن ماله) فينال ثواب الاعانة وكذا اذا بذل واحد من  
الرعية (ولا يصح استئجار مسلم لجهاد) لأجل أنه بحضور الصف يتعين عليه فلاجرة له (و يصح استئجار ذمي) لجهاد (للامام قيل وفيه)  
من الآحاد والأصح المنع لأنه من (٢١٨) المصالح العامة لا يتولاها الآحاد ويغفر جهالة العمل لأن المقصود القتال على

ما يتفق (ويكره لغاز قتل  
قريب) له من الكفار  
(و) قتل (محرم أشد)  
مكرهة (قلت) كما قال  
الرافعي في الشرح (الا أن  
يسمعه يسب الله) تعالى  
(أورسوله صلى الله عليه  
وسلم والله أعلم) فلا يكره  
قتله (ويحرم قتل صبي  
ومجنون وامرأة وخنثى  
مشكل) انتهى في حديث  
الصحيحين عن قتل  
النساء والصبيان وإلحاق  
المجنون بالصبي والخنثى  
بلمرأة فان قاتلوا جاز قتلهم  
(ويحل قتل راهب) شيخ  
أوشاب (وأجير وشيخ)  
ضعيف (وأعمى وزمن  
لا قتال قيم ولا رأى في  
الأظهر) لعدم قوله تعالى  
قتلوا المشركين والثاني  
لا يحل قتلهم لأنهم لا يقاتلون  
فن قاتل منهم أو كان له  
رأى في القتال وتدير  
أمر الحرب جاز قتله قطعاً  
وتفرغ على الجواز قوله  
(فيسترقون وتسبي نسائهم)

أزواجهن (قوله أومشركين) أى أهل حرب ولوعبيدا ومراقبين بالاذن كإمر ويمكن شمول  
مابعدهم (قوله وبعبيد) ولومكانيين وموصى بمنفعتهم ولوليت المال ذكورا أو إناثا وكذا مابعدهم من  
المراقبين ولا بد من الاذن في الجميع على المعتمد (قوله في القتال) أى فيما يتعلق به بدليل مابعده (قوله  
والسلاح) عطف خاص (قوله فينال الخ) يمكن رجوعه للمستثنين قبله (قوله ولا يصح استئجار  
مسلم) ولو صغيرا ورفيقا على المعتمد والعهلة للأغاب والأصل (قوله ولا يصح استئجار ذمي) أى كافر  
مطلقا خلافا للامام مالك وأبي حنيفة وتصح بلفظ المصالحة وتنسخ بإسلامه وبالصلح على ترك القتال قاله  
شيخنا وفي شرح شيخنا عدم الفسخ ولا تتوقف الاجارة على الحاجة واذا لم يخرج الكافر أو انفسخ تجريع  
عليه بما أخذه كله في الأولى وكذا في الثانية ان لم يعض من زمن الاجارة شئ والاقبال قسط كذا قاله بعض  
مشايخنا فراجع (قوله والأصح المنع) أى منع محبة اجارة الكافر من غير الامام وهو المعتمد ولومن  
نحو قضاة العساكر حيث لا نيابة لهم فيها (قوله لأنه من المصالح العامة) ولذلك صح الاستئجار للأذان  
من غير الامام ولأن الأجير في الأذان مسلم فهو مأمون (قوله ويغفر الخ) وأيضا يغفر في معاقدة الكفار  
ملا يغفر في غيرها كما يأتي (قوله ويكره لغاز قتل قريب) وكذا محرم لأقربائه قتله شيخنا وعن شيخنا  
الزملي خلافه (قوله وقتل محرم) أى قريب أيضا وكان الأولى للشارح ذكره (قوله الآن يسمعه يسب  
الله) أى يعلم منه ذلك (قوله أورسوله صلى الله عليه وسلم) ولو قال رسولا لكان أعم والنبي كالرسول  
ولو عبر به كان أعم وأولى وكذا من سب الاسلام أو المسلمين قاله ابن حجر (قوله ويحرم قتل صبي  
ومجنون وامرأة وخنثى) ومن به رفق (قوله فان قاتلوا جاز قتلهم) وكذا من سب منهم الاسلام  
أو المسلمين نعم لا عبرة بسب صبي ومجنون (قوله ويحل قتل راهب) هو عابد النصارى (قوله وأجير)  
أى من استأجروه على قتالنا أو استأجروا لقتالهم ثم انضم اليهم نعم يحرم قتل الرسل منهم النبا (قوله  
وتفرغ الخ) أى لعدم ذكر الخلاف فيه (قوله وتسبي نسائهم) ولومتهبات وكذا خنائهم وأرقائهم  
ومجانينهم (قوله ويجوز الخ) أى على قول الترك (قوله ويجوز رميهم بنار الخ) وان أمكن

بأن اللام في السرراء [قوله بعيده ومراقبين] به بالأول على ما في معناه كالديون والولد والثاني على  
ما في معناه كالنساء [قوله مسلم] أى ولو رفيقا لأن الأرقاء يجب عليهم اذا قصد الكفار دار الاسلام  
بمثل ذلك حضور الصف [قوله ولا يصح الخ] الظاهر أنه لا بد منها من شروط الاستعانة بالكفار كما سلف  
ولو حصل صلح في أثناء الطريق قبل وصول دار الحرب انفسخت الاجارة وقضية نظيره من الحج عدم  
الاستحقاق مطلقا [قوله من الآحاد] كالأذان [قوله على ما يتفق] أى يقع [قوله ومحرم] ظاهره وان  
لم يكن قريبا والوجه خلافه بدليل تقدم الأقارب مطلقا في التصديق على محارم الرضاع [قوله ضعيف] هو  
صفة لشيخ [قوله لا قتال فيهم] قال الزركشي ينبغي أن يرجع للشيخ ومابعده فان الأجير والراهب

**(فان كان فيهم مسلم أسجلوا تاجر جاز ذلك)** أي الرمي بما ذكر وغيره **(على المذهب)** وفيها إذا لم يكن ضرورة إليه قول بحرمته هذه طريقة والطريقة الثانية ان علم هلاك المسلم لم يجز والا فتولان (ولو التحم حرب فترسوا بفساد وصبيان) منهم ولو تركوا لغلبوا المسلمين كقول الروضة كأصلها (جاز رميهم) في هذه الحالة (وان دفعوا بهم عن أنفسهم ولم تدع ضرورة الى رميهم فالأظهر تركهم) فلا يرمون والثاني جواز رميهم ورجحه في الروضة (وان ترسوا بمسلمين فان لم تدع ضرورة الى رميهم (٢١٩) تركناهم) فلا يرميهم (والا) أي وان

دعت الى رميهم بأن يظفروا بنالور تركناهم (جاز رميهم) في هذه الحالة (في الأصح) على قصد قتال المشركين وتتوقى المسلمين بحسب الامكان والثاني المنع اذا لم يتأتى رمي الكفار الا برمي مسلم (ويحرم الانصراف عن الصف اذا لم يزد عدد الكفار على مثلثا) بأن كانوا مثلثا أو أقل قال تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين هو خبر بمعنى الأمر (الاستحوا لقتال) كمن ينصرف ليكمن في موضع ويهجم أو ينصرف من مضيق ليقبض العدو الى متسع سهل للقتال (أو متحيزا الى فئة يستبعد بها) قليلة أو كثيرة فانه يجوز انصرافه قال تعالى الا متحرفا الى آخره (ويجوز الى فئة بعيدة في الأصح) والثاني يشترط قربها ومن يجوز بمرض ونحوه الانصراف بكل حال (ولا يشارك متحيزا الى بعيدة الجيش فيما غنم بعد مفارقتها) ويشاركه فيما غنم قبل مفارقتها (ويشارك متحيزا

قتلهم بغير ذلك نعم يجب عرض الاسلام على من تبغى الدعوة قبل قتاله ويحرم ذلك ان التجثوا لنحو الحرم بلا ضرورة فيه **(قوله فان كان فيهم مسلم الخ)** ولو ظنا أو يقينا **(قوله جاز ذلك)** أي ولا ضمان في المسلم لأنه لم تعلم عينه كما هو فرض المسئلة **(قوله قول بحرمته)** المتعمد الكراهة فقط **(قوله والثاني جواز رميهم)** هو المتعمد حيث كانت حاجة ولو بلا ضرورة **(قوله بمسلمين)** أو ذميين **(قوله تركناهم)** وجوبه على المتعمد ولا عبرة بالحاجة هنا وفارق ما قبله بأن الحق في المسلم لله وفي نحو النساء للغائبين **(قوله وان دعت)** أي الضرورة جاز رميهم **(قوله ويحرم الانصراف)** أي على كل مكلف حريص عليه القتال كما هو وسيأتي في الشرح بعض مفهوم ذلك **(قوله من الصف)** خرج غير الصف فيجوز فرار مسلم من كافرين وان طلبهما وان لم يطلباه **(قوله اذا لم يزد الخ)** ولا بد من اعتبار القوة أيضا فيجوز انصراف مائة مناضفة عن مائتين الا واحدا منهم أقوى **(قوله ليسكن)** مضارع كمن كنصر **(قوله من مضيق)** أو نحو شمس أدرج **(قوله متحيزا)** ذاهبا **(قوله فانه يجوز)** ويصدق في قصده ذلك وان لم يعد لأنه لا يلزمه العود **(قوله بعيدة)** بحيث لو استغاث بها لم تسمعها **(قوله ولعل الخ)** أو يحتمل على جاسوس أرسله الامام فانه يشارك مطلقا . والحاصل أن كلا من المتحرف والمتحيز يشارك فيما غنم قبل مفارقتها وحال مفارقتها وبعد عوده إلا ان بعد **(قوله ولم يغب)** هو بيان لما قبله أولا حاجة اليه **(قوله ونص الخ)** ظاهره سواء بعد أو لا ومنه المتحيز **(قوله وواحد)** وكذا اثنان وثلاثة لا أكثر على المتعمد **(قوله وتجوز المبارزة)**

لا فرق فيما بين الشباب والشيخ . أقول اهل مراده لا قتال بالفعل فيعود للكل ويقين به محل الخلاف **[قوله وفيما الخ]** أي وأما عند الضرورة فيجوز قطعا **[قوله والطريقة الثانية]** ظاهره أن الأمر كذلك ولو كان ثم ضرورة وينبغي اختصاص هذه الطريقة بعدم الضرورة ثم رأيت الزركشي صرح بذلك بأن حالة الضرورة لا خلاف فيها **[قوله والا فتولان]** عبارة الزركشي نقلا عن الروضة قال قولان **[قوله وان دفعوا بهم]** عبارة أصل الروضة وان لم تدع ضرورة بأن دفعوا بهم عن أنفسهم اهـ لكن قال الزركشي إنه يعني المنهاج احتراز بهذا عما لو فعلوا ذلك مكر أو خديعة لعلمهم بأن شرعنا لا يقتلهم فانهم يرمون قطعا ثم قال وما اقتضاء كلامه من أنه اذا لم تدع ضرورة ولكن لم يقصدوا الدفع لا يتركون غير صحيح . أقول تأمل الجمع بين كلاميه المذكورين **[قوله والثاني الخ]** قال الزركشي أي كما ينصب المنجنيق وغيره عليهم وان كان فيهم ذرية **[قوله تركناهم]** أي قطعا **[قوله الاستحوا لقتال الخ]** لو ادعى التحرف صدق بيمينه قال الغزالي وشرط فيه البغوى أن يعود قبل انقضاء القتال وصححه في الروضة في باب قسم الغنيمة **[قوله نص عليه]** الضمير فيه يرجع الى كل من قوله يشاركه ولا يشاركه **[قوله ونص الخ]** هذا ساقه لأنه كالدليل على ما رجاه **[قوله والثاني يقف مع العدد]** أي ويقول تتبع الأوصاف عسر والأول قال يستنبط من النص معنى يخصه **[قوله المبارزة]** مأخوذ من البروز وهو الظهور .

الى قرية) الجيش فيما غنم بعد مفارقتها (في الأصح) والثاني لا يشاركه لمفارقتها ويشاركه فيما غنم قبل مفارقتها قطعاً والمتحرف يشاركه فيما غنم قبل مفارقتها ولا يشاركه فيما غنم بعد هانص عليه ومنهم من أطلق أنه يشارك واهله فيمن لم يبعد ولم يغب ونص فيما اذا انحرف واقطع عن القوم قبل أن يضمنوا أنه لا يشاركهم (فان زاد) العدد (على مثلثا جاز الانصراف الا أنه يحرم انصراف مائة بطل عن مائتين وواحد ضاع في الأصح) نظرا الى الثاني يقف مع العدد (وتجوز المبارزة)

ولا يستحب ابتداءها ولا يكره (فان طلبها كافر استحب الخروج اليه) لها (وانما تحسن من جرب نفسه) وعرف قوته وجرائته فاضيف  
 التي لا يثق بنفسه يكرهه ابتداء واجابة (و) انما تحسن (بإذن الامام) فلو بارز بغير اذنه جاز ومثله الأمير المعبر به في الروضة كأصلها (ويجوز  
 اطلاق بناتهم وشجرهم لحاجة القتال (٢٢٠) والظفر بهم وكذا) يجوز اطلاقها (ان لم يرج حصولها لنا فان رجب نذب

الترك) والأصل في ذلك  
 حديث الشيخين أنه صلى  
 الله عليه وسلم قطع نخل بني  
 النضير وحرق فأرسل الله  
 ما قطعتم من لبنه الآية  
 (ويحرم اطلاق الحيوان  
 الا ما يقتلون عليه) كالخيل  
 فيجوز اطلاقه (لأنهم أو  
 ظفر بهم أو غنمناه وخفنا  
 رجوعه اليهم وضروه) لنا  
 فيجوز اطلاقه دفعا لضرره  
 فصل: نساء الكفار  
 وصبيانهم اذا أسروا قروا  
 وكذا العبيد (يصيرون  
 بالأمم أرقاء لنا) فيكون  
 الثلاثة كسائر أموال  
 الغنيمة الخمس لأهل الخمس  
 والباقي للغانمين (ويجتهد  
 الامام في الأحرار الكاملين)  
 اذا أسروا (ويفعل) فيهم  
 (الأحظ للمسلمين من  
 قتل) بضرب الرقبة  
 (ومن) بتخلية سبيلهم  
 (وفداء بأسرى) مسلمين  
 (أموال واسترقاق) للاتباع  
 ويكون مال الفداء ورعا بهم  
 اذا استرقوا كسائر أموال  
 الغنيمة ويجوز فداء مشرك  
 بمسلم أو مسلمين أو مشركين  
 بمسلم (فان خفي) على الامام

نعم تحرم على فرع ومدين ورقيق لم يؤذن لهم في خصوصها وهي مأخوذة من البروز وهو الظهور بأن  
 يظهر اثنان مثلا كل واحد من صف للقتال بين الصنفين مثلا (قوله وانما تحسن) أي تجوز أو تستحب  
 (قوله تكمه له) وان أذن له الامام وطلبها الكافر (قوله جاز) أي مع الكراهة وان طلبها  
 الكافر. والحاصل أنها تباح لقوى أذن له الامام ان لم يطلبها الكافر منه وتسئل له ان طلبها وتكمه  
 في غير ذلك وتقدم ما تحرم فيه (قوله ومثله الأمير) لاحاجة اليه لأنه من أفراد ما قبله ولعل ذكره  
 من الشارح للاعتراض على الروضة بذكره بعد ما قبله فتأمل (قوله نذب الترك) فيكره الاطلاق  
 نعم ان فتحنا بلادهم صلحا على أنها لنا أو لهم أو قهرا ولم نحتاج اليها حرم اطلاقها (قوله والأصل الخ)  
 لا يخفى أنه ليس في الحديث تصريح بواحد من الأحكام الثلاثة المذكورة وهي حاجة القتال والظفر  
 بهم وعدم حصولها لنا فانظره (قوله ويحرم اطلاق الحيوان) أي المحترم فنحو خنزير يجوز اطلاقه  
 مطلقا بل يندب .

(فصل) في حكم الأسر وما يؤخذ من أهل الحرب (قوله نساء الكفار) وان كن حاملات بمسلم أو غير  
 كتابيات والمراد غير المرتدات والخائفات كالنساء (قوله يصيرون الخ) فعني الرقي فيهم انتقاله لنا لأنه  
 مستمر وان كانوا مسلمين ولا يسرى في البعض رقه بل جزئته الحر حكم الحر على العتد والمجانين كالصبيان  
 ذكورا وإناثا (قوله الكاملين) بذكورة يقينا وبلوغ وعقل وحرية ولولبعضه كاسر (قوله ويفعل)  
 وجوبه بحسب اجتهاده (قوله بأسرى مسلمين) وكذا بكفار وله فداء أسرانا بسلاحهم لأنه دوام وبذلك  
 فارق عدم بيعه لهم ولو اختار خصلة ثم ظهر له غيرها جازله الرجوع عنها الا ان كانت الخصلة التي اختارها  
 أولا قتل والا فلا تغليب للحقن الدم ومعلوم أن البعض لا يقتل وله ضرب الرق على جزء الواحد ولا يسرى  
 لباقيهم على المعتد كاسر (قوله ويكون مال الفداء) ولو سلاحا لأنه لا يرد اليهم اذا أخذ كالف. فيخمس  
 (قوله ولو أسلم أسير) كامل أو بذل الجزية بالتزامها عصم دمه وكذا ولده الصغير والمجنون أخذا بما  
 يأتي ومن التعليل بالاسلام لأنه صار مسلما تبعا وكذا ماله ان لم يتخر الامام رقه لازوجته فلا يعصمها

(فصل: نساء الكفار الخ) لنا قول أن العربي الكامل لا يجوز اطلاقه فينبغي جر بأن نظيره هنا لم يذكره  
 وخرج بإضافة النساء الى الكفار نساء المسلمين الكافرات فلا ترق على ما سيأتي بيانه وينبغي أن يجري  
 خلاف في بني الرامية قاله الزركشي [قوله من قتل] قد فعله صلى الله عليه وسلم في عقبه بن أبي معيط  
 والنضر بن الحرث بدر وجعل المن بخامة بن أثال وأبي عزة والفداء كثير قال تعالى فاما بعد وإما فداء  
 والاسترقاق وقع في بني قريظة وفي بني المصطلق وكنى بعض الأصحاب فيه لاجماع [قوله لأنه لا يقر بالجزية]  
 أي وفي الاسترقاق تقرير ويحجب بأن كل من جاز المن عليه جاز استرقاقه [قوله وكذا عرني في قول]  
 ذكره الشافعي رضي الله عنه في موضع من الأم عن بعض العلماء وقال لولا أنا تأم بالتمني لتمني أن يكون  
 الحكم كهذا انتهى والتأنيم بالتمني فائدة جليلة ثم دليل المذهب سبي هوازن وغيرهم من قبائل  
 العرب كبنى المصطلق [قوله وفي قول الخ] وجهه أنه أسير محرم القتل فكان كالصبيان والنساء

(الأحظ) في الحال (حبسهم حتى يظهر) له فيفعله وسواء في الاسترقاق الكتابي  
 والوثني والعربي وغيره (وقيل لا يسترقي وثني) لأنه لا يقر بالحرية (وكذا عرني في قول) لحديث فيه لكنه واه (ولو أسلم أسير  
 عصم دمه) لحديث الشيخين أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم (وفي الخبر  
 في الباقي وفي قول يتعين الرق) أي يصير رقيقا بنفس الاسلام

(واسلام كافر قبل ظفر به)  
يعصم دمه وماله) للحديث  
السابق ففيه وأموالهم  
(وصغار ولده) عن السبي  
ويحكم باسلامهم تبعاً له  
(لازوجه) عن الاسترقاق  
(على المذهب) وفي قول  
من طريق يعصمها لثلا  
يبطل حقه من النكاح  
(فان استرقت اقطع  
نكاحه في الحال) قبل  
دخول وبعدة لامتناع  
اساك الأمة الكافرة  
للكناح (وقيل ان كان بعد  
دخول انتظرت العدة فطهرها  
تعتق فيها) فان اعتقت  
استمر النكاح وان لم تسلم  
لأن اساك الحرمة الكتابية  
جائز (ويجوز إرقاق  
زوجة ذمي) اذا كانت  
حرية وينقطع به: نكاحه  
(وكذا عتيقه) الحربي  
يجوز إرقاقه (في الأصح)  
والثاني المنع لثلا يبطل حقه  
من الولاء (لاعتيق مسلم  
وزوجه الحربيين) أي  
لايجوز إرقاقهما (على  
المذهب) وفي قول من  
طريق يجوز (واذا سبي  
زوجاً أو أحدى المائتين  
النكاح) بينهما (ان كانا  
حريين) صغيرين كانا أو  
كبيرين واسترق الزوج  
لحدوث الرق (قيل أو  
رقيقين) أيضاً لحدوث  
السبي

بالأولى من زوجة من أسلم قبل الظفر به على ما يأتي (نتيجه) من قتل أسيراً بعد اختيار قتله فلا شيء عليه أو قبله عزز فقط أو بعد اختيار رقه لزمه قيمته غنيمته أو بعد المقت عليه لزمه دينته لورثته ان قتله قبل بلوغ مأمته والافهدر أو بعد الفداء فعليه دينته غنيمته ان لم يكن قبض الامام فداءه والا لزمه دينته لورثته ان لم يبلغ مأمته والافهدر (قوله واسلام كافر قبل ظفر به) أي قبل أسره كافر يعصم دمه وماله وان كان بدارهم وليس معه (قوله وصغار ولده) وكذا حمله والكبير المجنون من ولده أخذوا من العلة والكلام في الأولاد الأحرار (قوله لازوجه) قال شيخنا أي الموجودة حال اسلامه ولو حال مأمته كافر وقال شيخنا الرمي إنه يعصمها لأنها الآن زوجة مسلم وفيه نظر لأنه يلزم أن لا يوجد زوجة لمسلم غير معصومة فان قيل يتصور في زوجة أسرت قبل اسلامه لأن اسلامه بعد أسرها لا يعصمها عن الاسترقاق الذي حكم به قبل اسلامه ويؤول قول الشارح عن الاسترقاق بالسابق على اسلامه ويرده أن كلام المصنف بقوله فان استرقت الخ صريح في خلافه فالوجه الذي لا يتجه غيره أن يراد بزوجه المذكورة هنا التي لا يعصمها أنها هي التي عصمتها حين أسلم وزوجه التي يعصمها كما يأتي هي التي تزوجها بعد اسلامه أو هو مسلم أصلي لثلا يلزم على كلام شيخنا الرمي تضعيف كلام المصنف وكلام الأئمة المرتب عليه فتأمل وراجع وافهم والله الموفق للصواب (قوله فان استرقت) الأولى رقت لأنه لا يحتاج الى ضرب رق كما تقدم وكذا يقال فيما بعده وغيره فراجع (قوله اقطع نكاحه في الحال) لأن المسلم لا يجوز له نكاح الرقيقة الكافرة مطلقاً ولا المسلمة إلا بشروط هي معدومة هنا وبذلك علم رد الوجه المذكور (قوله فان اعتقت الخ) أي على الوجه المرجوح (قوله ويجوز إرقاق زوجة ذمي) أي الحكم بالرق لا ضرب الرق عليها كما هو معلوم في النساء كافر قال العلامة السبكي لعل هذا في زوجة ليست تحت قدرتنا أو في زوجة طرأت بعد عقد الجزيلة فلا ينافي ما قالوه ان عقد الذمة لكافر يعصم زوجته تبعاً فراجع من محله وتأمله (قوله وينقطع به نكاحه) أي الذي لأن حدوث الرق نقص يمنع ابتداء نكاحها وهذا شامل لما وكانت كتابية وقدمت جواز نكاح الكتابي الحر لها فراجع نعم سيأتي أن حدوث الرق كاللوث فلا فرق فتأمل (قوله وكذا عتيقه) أي الذي يجوز إرقاقه وان أسلم الذي بعد أو كان العتيق عاقلاً كبيراً وبرق بنفسه الأسر كالرقيق الأصلي على المعتمد فقول الشارح يجوز إرقاقه مرجوح أو مؤول بمراعاة كلام المصنف كافر (قوله والثاني المنع) ويرد بأن سيده لو التحق بدار الحرب جاز رقه بعتيقه أولى (قوله لاعتيق مسلم وزوجه) قال شيخنا الرمي أي الموجودين حال اسلامه وان كان كافراً قبل وفيه نظر فالوجه أن يراد بعتيقه من اعتقه بعد اسلامه أو وهو مسلم أصالة وبزوجه كذلك كما تقدم فلا تغفل (قوله ان كانا حريين) وكذا لو كان أحدهما ورق بسبي أو إرقاق (قوله واسترق الزوج) عائد لقوله كبيرين فقط وسواء فيما ذكر سبياً معاً أو مرتباً وسواء سبق سبي الزوج أو الزوجة (قوله لحدوث الرق) أي وحدوثه كاللوث كما صرحوا به وبذلك فاق جواز نكاح رقيق

[قوله ظفر به] وهو أسره [قوله عن السبي] وكذا لو كانت الأم هي التي أسلمت قبل الظفر [قوله لازوجه] لاستقلالها [قوله حقه] أي كما في الولاء [قوله اساك الأمة] ولأنه زال ملكها عن نفسها فزوال ملك الغير عنها أولى [قوله فان اعتقت الى آخره] هو من تمة الوجه [قوله زوجة ذمي] أي بخلاف زوجة المسلم الآية لأن نكاح المسلم يتخيل فيه التأمين [قوله لاعتيق مسلم] أي ولو كان السيد حين الاعتاق كافراً ثم أسلم قبل الأسر [قوله انفسخ النكاح] وذلك لأن السبي إذا أبطل ملك المال أبطل ملك النكاح [قوله لحدوث السبي] عبارة غيره لأن السبي يقتضي في الحرمة ملكاً لم يكن فوجب مثله في الأمة واجتماع رقين



والأصح التمسك أولاً إذا لم يحدث رقّة وإنما انتقل من ملكه إلى آخر فأشبه البيع وغيره (وإذا أرق) حربى (وصلى دين لم يسقط فيقضى من ماله إن غنم بعد إرقاقه) وانزال الملك عنه بالرقّة فإن غنم قبل إرقاقه أرمعه لم يقض منه وفى المعية وجه فإن لم يكن له مال أولم يقض منه بقى فى ذمته إلى أن يمضى فيطالب به هذا كله إن كان الدين لمسلم وبمثله أجاب الامام إن كان لمدى وذكر البغوى فيه وجهين وإن (٢٢٢) كان لحربى فعن القاضى حسين وهو الظاهر سقوط الدين وفيه احتمال

لرقبة أو حرّة ابتداء (قوله والأصح المنع) هو المعتمد فلا يفسخ النكاح بينهما سواء سبياهما أو مرتباً لعدم حدوث الرق (قوله إن كان لمدى) وكذلك المعاهد أو مؤمن والمطالبة فيهما به وبودائعها ونحوها للامام (قوله وهو الظاهر) أى سقوط الدين إن كان لحربى هو الظاهر وهو المعتمد وكذلك العكس الذى فى التهذيب وهو أرقاق الدائن أى والمدى حربى لأنه العكس (قوله لا يسقط) هو المعتمد فالحاصل أنه لا يسقط لإدنى حربى على مثله بارقاً أحدهما (قوله فيطالب) بكسر اللام سواء عتق أولاً فإن مات قبل عتقه فالطالب الامام (قوله ثم أسلم) أو أحدهما معاً أو مرتباً (قوله أو قبلاً) أو أحدهما كذلك جزية أو أماناً أو عهداً كذلك دام الحق (قوله فأسلم) أو قبلاً جزية أو عهداً أو أماناً وكذلك المتلف على ما تقدم وكالحربى مع مثله إذا عصم أحدهما الحربى مع المعصوم إذا عصم الحربى فى حكمى المعاوضة والأناط به دأماً الحق فى الأول وعدم الضمان فى الثانى كما علم (قوله وكذا يحكم بالقيمة على ما أخذه) أى قهراً أو برضا فى حال الحرب فدار الحرب غير قيد (قوله واحد أو جمع) أى مسلمون أما الذى فىمك ما أخذه (قائدة) قال شيخنا الرملى وأتباعه أخذوا بما ذكر إن السرارى المجاورة من نحو الهند والترك يجوز وطؤها والتصرف فيها لاحتمال أن الساقى لها أولاً ذمى لكن الأحوط شراؤها من أمين بيت المال فإن علم اسلام الساقى امتنع ذلك حتى تخمس اه وفيه نظر ظاهر لأن الأضباع يحتاط لها فلا يكتفى باحتمال الحل فيها ولأنها إن كانت ملوكة لكافر سبأها فلا ولاية لأمين بيت المال عليها أو لمسلم وجب تخميسها ولا ولاية للأمين على أهل الجاهل إلا أن يقال يحتمل أنه ملكها كافر ثم ملكها منه مسلم ثم رجع أمرها لبيت المال بنحو موتة بلا وارث وفيه من البعد ما لا يخفى ودونه شرط القتاد وقدم (قوله غنيمة) فيخبر الامام فى الكامل منها بما مر (قوله لمسلم) أو ذمى (قوله وفى المذهب والتهذيب سنة) هو المعتمد (قوله يعود فيه الخلاف) الأصح منه أنه غنيمة (قوله وللغنائين) ولو أغنياء أو ذميين ولو أجراء بغير إذن الامام ولم يرضخ لهم (قوله التبسط) أى التوسع (قوله قبل القسمة) أى قبل اختيار تلك الغنيمة (قوله بأخذ القوت الخ) أى بأن يأخذ كل واحد منهم ما يحتاجه من القوت لنفسه وعمونه لا لغيره (قوله يعتاد أكله) لا التدهن بنحو دهن (قوله وفى الحرر الخ) وأهل المصنف أسقطه لصحة جعله معمولاً للمصدر أو صفة لمصدر محذوف (قوله وعلف الدواب) المحتاج إليها فى الحرب لانهو الزينة (قوله بسكون اللام) مصدر عطف على أخذ فما بعده معمول له ويجوز فتحها عطفًا على القوت وما بعده حال أو معمول لمحذوف أو بدل على المحل واختيار الأول لأنه لا يشترط العلف بالفعل كما يؤخذ مما بعده (قوله للحمة) وكذا يجوز ذبحه لأكل غير لحمه كجلده ويجب رد جلد لا يؤكل ولا يجوز جعله سقاء أو خفا كما لا يجوز الذبح لذلك

محال فقدم الأقوى المستند إلى السبى لتعذر إسقاطه [قوله ثم أسلم الخ] مثله لو عرض ذلك لأحدهما [قوله أو أسلم المتأب] إنما قيد بذلك لأجل الخلاف [قوله من دار الحرب] مثله دارنا إذا دخلها بأمان [قوله وعليه الامام والغزالي] بل ادعى الامام اتفاق الأصحاب عليه [قوله وذبح حيوان ما كول] استدلل بفهمهم

للإمام وفى التهذيب سقوط الدين فى عكس هذه أيضاً وهو أرقاق الدائن وقال الامام فيها إذا كان على مسلم دين قرض أو غنم حربى استرق لا يسقط وفى الوسيط نحوه فيطالب به (ولو اقترض حربى من حربى أو اشترى منه ثم أسلم أو قبلاً جزية دام الحق) لا التزام به بعد (ولو ألق عليه فأسلم) أو أسلم المتلف (فلا ضمان) عليه (فى الأصح) لعدم التزامه والثانى قال هو لازم عندهم (والمال المأخوذ من أهل الحرب قهراً غنيمة) كما تقدم فى باب قسمها وذكر هنا توطئة لقوله (وكذا ما أخذه واحد أو جمع من دار الحرب سرقة أو وجد كهيئة اللقطة) مما يعلم أنه لكفار فأخذ فأنه فى القسمين غنيمة (على الأصح) بمعنى أنه يقسم قسمها خمسة لأهل الجاهل والباقي لمن أخذها والثانى يختص به من أخذه وعليه الامام والغزالي (فإن

أمكن كونه) أى الملتقط (لمسلم) بأن كان هناك مسلم (وجب تعريفه) قال الشيخ أبو حامد يوماً أو يومين (قوله وفى المذهب والتهذيب سنة وبعد التعريف يعود فيه الخلاف السابق) (وللغنائين التبسط فى الغنيمة) قبل القسمة (بأخذ القوت وما يصلح به ولحم وشحم وكل طعام يعتاد أكله عموماً) وفى الحرر وغيره على العموم (وعلف الدواب) بسكون اللام (تجنا وشعبنا وكهوها وذبح حيوان ما كول لحمه والصحيح جواز الفاكهة) وهى مما يؤكل غالباً والثانى قال لا يتعلق بها حاجة

حقه ولا يجوز التنايد والسكر ومانندر الحاجة اليه على الصحيح ( د ) الصحيح ( أنه لا يجب قيمة المذبح ) والثاني يجب لنذور الحاجة الى ذبحه وضع الأول الى ندورهما ( وأنه لا يختص الجواز بمحتاج الى طعام وعلف ) بفتح اللام والثاني يختص به فلا يجوز لقبه أخطأها لاستغنائه عن أخذ حق الغير والأول قال ليس فيما ورد في ذلك ( ٢٢٣ ) من الأخبار تقييد بالحاجة نعم

ليس له صرف الطعام مثلا الى حاجة أخرى بدلا عن طعامه ( وأنه لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة ووجه الجواز مظنة الحاجة ) وعزة الطعام هناك ( وأن من رجع الى دار الاسلام ومعه بقية ) مما تبسطه ( لزمه ردها الى المغنم ) أى الغنيمة كما في الصحاح والثاني لا يلزمه لأن المأخوذ مباح والأول قال بقدر الكفاية وهما في الروضة وأصلها قولان ولا يملك بالأخذ ( وموضع التبسط دارهم ) أى الكفار كما في المحرر وغيره دار الحرب ( وكذا ) محل الرجوع ( مالم يصل عمران الاسلام في الأصح ) فان وصله انتهى التبسط والثاني قصره على دار الحرب ( ولقائم رشيدولو محجورا عليه بفسل الاعراض عن الغنيمة قبل قسمة ) وبه يسقط حقه منها ولا يصح اعراض محجورا عليه بسفه ( والأصح جوازه ) ( رشيد ) بعد فرز الجنس ( لأن حقه لم

ويضمنه ذابحه بقيمة لحمه وجلده ( قوله حاقه ) بمهمة فقاف مشددة أى قوية ( قوله ولا يجوز التنايد والسكر ) فن احتاج الى شئ منهما فله أخذه ويحسب عليه من قسمه وكذا يقال في الملبوس والركوب فيلزم من استعماله أجرته الا ان كان لضرورة القتال فلا والتنايد المراد هنا هو العسل الأسود وخرج به عسل النحل فيجوز التبسط به لنص الحديث عليه ( قوله ومانندر الحاجة اليه ) أى لا يجوز أخذه كدواء وسقاء وخف ونحوها ( قوله نعم ليس له الخ ) أى لا يجوز لمن أخذ الطعام الا أكله فقط لأنه على سبيل الاباحة لا التمليك كإسائتي وله التزود منه لذهابه ورجوعه الى ما يأتي ( قوله والحيازة ) فقبل الحيازة له التبسط وان لم يكن له حق في المغنم كاسر وفي شرح شيخنا منه ولم يرتضه شيخنا ( قوله الى دار الاسلام ) أى دار في قبضة المسلمين وان لم يكن فيها مسلم ( قوله لزمه ردها ) أى البقية الى الغنيمة قبل القسمة أو الى الامام بعدها ويقسمها الامام ان أمكن والا أخرج لأهل الخمس حصتهم منها وجعل الباقي للمصالح وكان الفاعلين أعرضوا عنه وكان عدم لزوم حفظه له حتى يضم لغيره لأنه تافه ( قوله كما في المحرر الخ ) دفع به توهم عود الضمير الى المسلمين المفهوم من دار الاسلام ( قوله مالم يصل عمران الاسلام ) بالمعنى المذكور فيما مر نعم لو وقع القتال في دار الاسلام وعز فيها ما تقدم فلم يتم التبسط فيها ( قوله رشيد ) أى حال اعراضه ولو بعث أو بلغ أو عقل طرأ بعد القتال فيخرج ضدهم نعم يصح اعراض المكاتب واعراض البعض في جزء الحرب أى ان لم يكن مهايأة وفي الكل في نوبته ان كانت صحيح وفي غير ذلك باطل لأن الرقيق لا يصح اعراضه لأن الحق لسببه ( قوله قبل القسمة ) أى واختيار التملك ( قوله فلا يصح الخ ) هو المعتمد لأنه من التصرف في الأموال والمحجور ممنوع منها وبذلك فارق صحة إسقاطه القصاص وانما يصح اعراض الفليس لأنه من الاكتساب وهو لا يلزمه قال شيخنا الرمي ومقتضاه أنه لو لزمه لوفاء دين عصى به لم يصح اعراضه انتهى وفيه نظر بما قاله في باب الفليس أنه لا يلزمه التمسك لأجل الدين وان عصى به وانما اللزوم من حيث الخروج من العصيان فراجعته من محله والصبي والمجنون كالسفيه الا ان كلاهما كاسر ( قوله لأن حقه الخ ) أى لأن الأخماس الأربعة باقية على الشيوع ( قوله لجميعهم ) أى حيث كانوا كاملين وصيغة الاعراض أن يقول أعرضت عن حق أو أسقطته أو سأحت منه أو وهبته لهم وأراد الإسقاط فان أراد الهبة لم يصح وله الرجوع عن الاعراض قبل اختيار تلك الفاعلين ونقل عن شيخنا الرمي عدم صحة الرجوع مطلقا لأن المعرض عنه حق تملك لا عين وبذلك فارق جواز العود بعد الاعراض عن نحو كسر الخبز والسنابل قبل أخذ غيره لهما

قوله صلى الله عليه وسلم من ذبح شاة لاهابها لم يرجع كفافا [ قوله لا يجب قيمة المذبح ] وإلا لما جاز الذبح [ قوله وأنه لا يختص ] تشبيها بطعام الولائم لأن المأخوذ مباح كالصيد [ قوله ولا يصح ] استشكل بصحة عفو عن القصاص مجانا وقد اعتمد الزركشي وغيره صحة عفو ونسب لقضية كلام الجمهور كالفلاس ( فرع ) لو أعرض الشخص ثم رجع فيحتل الصحة قبل تلك الفاعلين ويحتمل أن التملك بمنزلة القبض في الهبة كالأعرض عن كسرة ثم رجع اليها [ قوله والثاني منع ذلك ] لأنه يلزمه تملك الأخماس الأربعة [ قوله بلا عمل ]

بتعين منه والثاني لتمييز حق الفاعلين ( وجوازه لجميعهم ) أى الفاعلين ويصرف حقهم مصرف الخمس والثاني منع ذلك ( وبطلانه من فوى القربى وسالب ) أى مستحق سلب والثاني محته منهما كالفاعلين وحدهم وفرق الأول بتعين حق السالب وبأن حق فوى القربى بلا عمل وحق الفاعلين بعمل حصل به المقصود الأعظم من الجهاد وهو اعلاء كلمة الدين والغنيمة تابعة

وغير ذوى القربى من اصحاب الخمس جهات عامة لا يتصور فيها اعراض (والعرض كمن لم يحضر) فيضم نصيبه الى الغنم (ومن ملأ) ولم يعرض (حقه لوارثه) فله طلبه (٢٢٤) والاعراض عنه (ولا تملك) الغنمية (الابقسمة ولهم) أى للعائنين (التملك)

(قوله وغير ذوى القربى الخ) هو جواب عن سكوت المصنف عنهم الموهوم لصحة الاعراض منهم وليس كذلك (قوله الابقسمة) أى ان قبل ما أفرز له أورضى به لا بمجرد القسمة لأن المعتبر هنا هو اختيار التملك (قوله والتملك فى الأول) المتقدم بقوله ولهم التملك ولا بد من اللفظ كما أشار اليه بقوله كأن يقول كل منهم اخترت ملك نصيبى ولا يملك بالاستيلاء (قوله طريق ثان) أى على الوجه الثانى ومنفرد على الأول المعتمد (قوله فى أحد أوجهه) وهو مرجوح والمعتمد باختيار التملك كما يؤخذ من التشبيه سواء قسم الامام أو غيره (قوله قرب) يجوز بناؤه للمجهول والمعلوم (قوله تنفع) راجع لسكب وكلاب وغلب الثانى وخرج ما لا ينفع فكالعدم (قوله عددا) أى لقيمة لضعف الملك هنا بتوقفه على اختيار التملك وبذلك فارق اعتبار قيمتها عند من يراها فى الارث (قوله سواد العراق) سعى سوادا لكثرة خضرته بالأشجار والخضرة ترى من البعد سوادا وعراقا لاستواء أرضه بخلوها عن الجبال والأودية وأصل العراق الاستواء وهو من اضافة الجنس الى بعضه لأن طول السواد والعراق واحد وهو مائتا فرسخ وعرض السواد مائة وستون فرسخا وعرض العراق منه مائة وخمسة وعشرون فرسخا فالسواد يزيد عليه فى العرض بخمسة وثلاثين فرسخا وجملة السواد بالتكسير عشرة آلاف فرسخ هذا ما فى شرح شيخنا فراجع (قوله بفتح العين) أى قهرا لأنه لو كان صلحا لم يقسم وتفسير عنوة بغيره هو المراد والافهوى يقال على الصلح فهو من أسماء الأضداد كما قاله بعضهم فراجع (قوله بين العائنين) وأهل الخمس ولعل اقتصار الشارح على العائنين لأجل ما بعده (قوله ثم بذلوه بعدة سنة) واختيار ملكه والبذل إنما يكون ممن يمكن بذله وهم العائنون وذو القربى ان انحصروا بخلاف غيرهم من بقية أهل الخمس فلا يحتاج الامام فى وقف حقهم الى بذله لأن له أن يفعل فيه بالمصلحة (قوله وقفه عمر) بن الخطاب أمير المؤمنين رضى الله عنه وهو أول وقف صدر فى الاسلام (قوله وآجره لأهله) اجارة مؤبدة للحاجة والمصلحة الكلية (قوله وخواجه) المضروب عليهم بقدر معلوم لكل جريب وهو ثلاثة آلاف ذراع وستائة ذراع ولعل هذا فى اصطلاح الفقهاء بناء على أن القصة ستة أذرع فقط وفى شرح التوضيح لشيخ خالد أن القصة ستة أذرع وثلاث ذراع وضربها فى عشرة أقباب هو عشر الجريب فيكون الجريب على هذا أربعة آلاف ذراع وأربعة مائة ذراع وأربعة وأربعين ذراعا وأربعة أضعاف من ذراع فراجع وتأمل والمخرج المضروب على كل جريب قدر معلوم فعلى جريب الشبر درهمان والبر أربعة والشجر وقصب السكر ستة والنخل ثمانية والعنب عشرة والزيتون اثنا عشر

أى فكان كالأثر [قوله وقيل يملكون قبلها الخ] وجهه أن ملك الكفار قد زال ويبعد بقاؤه بلامالك [قوله بأن يقول كل منهم الخ] أى بخلاف القسمة فانها اذا حصلت مع الرضا كانت طريقا أيضا وان لم يوجد فيها هذا اللفظ ونحوه [قوله وملك العقار] أى خلافاً لى حنيفة حيث خبر الامام بين قسمته أو وقفه وأورده على الكفار . لنا القياس على المنقول وقوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شئ الآية وقسمة خير على العائنين ولو استولينا على البلد والعقار ثم أزالونا عنه بعد أيام مثلا فالوجه عدم انقطاع حقنا منه حتى لو فرض استيلاء غيرنا من المسلمين بعد ذلك عليه لا يخرج عن حق الأولين ثم المراد من كلام المتن أن الاستيلاء ثبت به حق التملك كما فى المنقول وجعل الزركشى قوله كالمنقول إشارة للقياس [قوله قرب به ملك العقار] وجه التقريب فى الاستيلاء أن الاستيلاء فى المنقول أكمل [قوله فتح صلحا] أى ثم رده عليهم بخراج يؤدونه كل عام وقيل بعضه صلح وبعضه عنوة وقيل بالوقف

قبلها (وقيل يملكون) قبلها بالاستيلاء ملكا ضعيفا يسقط بالاعراض (وقيل ان سلمت الى القسمة بان ملكهم) بالاستيلاء (والا) بأن تلفت أو أعرضا (فلا) ملك لهم والتملك فى الأول بأن يقول كل منهم اخترت ملك نصيبى طريق ثان للكم (ويملك العقار بالاستيلاء كالمنقول) الذى الكلام السابق فيه فى أحد أوجهه والتشبيه مزيد على المحرر مذكور فى الروضة كأصلها قرب به ملك العقار والاكتفاء فى ملكه بالاستيلاء (ولو كان فيها) أى الغنمية (كلب أو كلاب تنفع) لصيد أو ماشية (وأورده بعضهم) من أهل الجهاد أو الخمس (ولم ينازع أعطيه والا) أى وان نازعه غيره (قسمت ان أمكن) قسمها عددا (والا أفرع) بينهم (والصحيح أن سواد العراق) من البلاد (فتح) فى زمن عمر رضى الله عنه (عنوة) بفتح العين (وقسم) بين العائنين (ثم بذلوه) بالمجعة أى أعطوه (ووقف)

[قوله]

هون مساكنه لما سبأى فيها (على المسلمين) وقفه عمر رضى الله عنه وآجره لأهله

(وخواجه) بزرع أو غرس (أجرة تؤدى كل سنة لصالح المسلمين) والوجه الثانى فتح صلحا

(قوله وهو) أى السواد والمبدأ والغاية داخلان في الحدود المذكورة (قوله الموصل) سمي بذلك لأن نوحاً صلى الله عليه وسلم لما وصل بسفينته إلى الجودي أدلى حجاراً في حبل ليعلم به قبر ما بقي من الماء فوصل الله الأرض في ذلك المحل (قوله القادسية) سميت بذلك لأن إبراهيم صلى الله عليه وسلم دعا لها بالقدس (قوله البصرة) بثلاث الباء والفتح أفصح والنسبة إليها بصري بالفتح والكسر لا بالضم وتسمى قبة الاسلام وخزانة العرب وخزانة العلم بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه قيل كان بها سبعة آلاف مسجد وعشرة آلاف نهر لكل نهر اسم مخصوص وبنى بعدها الكوفة بسنتين على الأشهر في خلافة عثمان رضى الله عنه (قوله يسمى الفرات) الصواب أن هذا هو نهر الصراة وما بعده هو نهر الفرات فإذ ذكره الشارح فيهما خلاف الصواب والفرات اسم مكان بها لأنه النهر المشهور (قوله أحياء المسلمون) وهم عثمان بن أبى العاص وعتبة بن غزوان ومن معهم في سنة سبع عشرة في زمن عمر رضى الله عنه (قوله بعد) أى بعد فتح العراق (قوله من الدور والمساكن) إلا الخانات فإنها من الوقف قال شيخنا وكذا الأشجار فهي وقف لدخولها في وقف الأرض فيمتنع التصرف فيها كان موجوداً منها حالة الوقف وكذا يقال في بناء الخانات (قوله وفتحت مكة صلحاً) أعلاها على يد الزبير رضى الله عنه وأسلفها على يد خالد بن الوليد رضى الله عنه لكن بعد وجود صورة قتال ابتداء من جهة خالد قبل التسليم له ثم سلموا فكف عنهم وبهذا يجمع التناقض في الأخبار والأقوال وفتحت مصر عنوة وقيل فتحت قراها صلحاً وضعفه شيخنا الرملى وفتحت مدن الشام صلحاً وقراها عنوة ورجح السبكي أن دمشق فتحت عنوة وسيأتى في الجزية زيادة على المذكور هنا فراجع .

(فصل : في الأمان مع الكفار) وهو أحد العقود التي تفيدهم الأمن وهي ثلاثة أمان وجزية وهدنة لأن العقد انطلق بمحصور أصالة فهو الأمان والأمان كان إلى غاية فالهدنة والأمان الجزية وهذا يختص بالامام ونائبه وبوالى الاقليم في عقد الهدنة (قوله يصح) أى يعتبر الأمان ويعمل به ان وجد من مسلم مكلف مختار ولفظه كل لاحاجة اليه فان أمنه غير من ذكر بلغ المأمن ان ظن محته (قوله أمان حرى) وهذا من مقابلة الفرد بالفرد سواء كان كل منهما ذكراً أو أنثى (قوله وعدد محصور) وهذا من مقابلة المفرد بالجمع وعكسه أولى وأما مقابلة الجمع بالجمع كأن أمن مائة ألف من مائة ألف منهم فقال الامام في كل واحد لم يؤمن الا واحداً منهم لكن محل الصحة ان لم يندس باب الجهاد ولا بطل الكل ان وقع العتد دفعة ولا يصح الأول فالأول إلى

[قوله وهو من عبادان] ابتداء الغاية داخل في الكل وكذا انتهائها [قوله وهو من عبادان إلى حديثه الموصل إلخ] هو بالفراخ مائة وستون طولاً وعثمانون عرضاً [قوله أحياء المسلمون] ابتداء ذلك على يد عتبة بن غزوان وعثمان بن أبى العاص بعد فتح العراق وكان البناء في سنة سبع عشرة ولم يبد بها صنم قط ثم هذا لا يختص بالبصرة بل كل موات كان في أرض العراق لا يدخل في هذا الحكم [قوله الصحيح] موضع الخلاف الأبنية التي كانت موجودة حين وقفها عمر رضى الله عنه فأما الحادث فلك قطعاً نعم استثنى بعضهم من الأبنية التي كانت الخانات ونحوها مما يستقل لجهة وقفها كالأراضي والشجر ولو اتخذ من طين الأرض ابن وبنى به فوقوف والشجر الذي غرس بعد ملكه ويجوز أن يبنى من طينها المساجد والربط [قوله وأرضها المحياة] يفنى أن ير يد التي كانت محياة وقت الفتح ليكون للفاء معنى والافالموات وقت الفتح ملك من أحياء بعده سواء فتحت عنوة أو صلحاً

(فصل : يصح من كل مسلم مكلف إلخ) لودخل دارنا وزعم رسالة لم يجز قتله وكذا من قال أردت سماع القرآن أو طلب مالي الذى عندكم وسيأتى ذلك في الجزية

(وهو من عبادان إلى حديثه المشقة) إلى حديثه (الموصل) بفتح الميم (طولا ومن القادسية إلى حلوان) بضم الحاء (عرضاً) قلت (أخذاً من الرضى في الشرح) الصحيح أن البصرة (بفتح الباء في الأشهر) وإن كانت داخلة في حد السواد فليس لها حكمه الا في موضع غربي دخلتها (يسمى الفرات (وموضع شرقها) أى لدجلة يسمى نهر الصراة وما عدا ذلك منها كان موأا أحياء المسلمون بعد ومن أدخله في الحكم مشى على التحديد المذكور (و) الصحيح (أن مافى السواد من الدور والمساكن يجوز بيعه والله أعلم) ومن منعه مشى على على أنه وقف (وفتحت مكة صلحاً فندورها وأرضها المحياة ملك يباع) ولم يزل الناس يقايعونها (فصل : يصح من كل مسلم مكلف مختاراً أمان حرى) واحد (وعند محصور) منهم كعشرة قومانة (قطعة) أى بخلاف

أهل ناحية و بلدة و دخل في الضابط العبد والمرأة و المحجور عليه بسفه و غير هو خرج المكروا و الصبي و الكافر ( و لا يصح أمان أسيران هو معهم في الأصح ) و الثاني يصح دخوله ( ٢٢٦ ) في الضابط و الأول نظرا إلى أنه مقهور في أيديهم ( و يصح ) الأمان ( بكل لفظ

فيصغره ) صريح نحو  
أنتك أو أروتك أو أنت  
في أمان أو كناية نحو  
أنت على ما تحب أو كن  
كيف شئت ( و بكتابة )  
بالنوقانية ( و رسالة ) ولو  
كان الرسول كافرا ( و بشرط  
علم الكافر بالأمان ) بأن  
يلفه فان لم يلفه فلا أمان  
فلو بدره سلم فقتله جاز و اذا  
علمه ( فان رده بطل وكذا  
ان لم يقبل ) بأن سكت ( في  
الأصح ) و الثاني لا يبطل  
بالسكوت ( و تنكفي إشارة  
مفهمة للقبول ) من قدر على  
الناطق وكذا في الإيجاب  
( و يجب أن لا يزيد مدته على  
أربعة أشهر و في قول يجوز  
الأمان ( ما لم تبلغ سنة ) كالمدة  
فلو زاد على الجائر بطل الزائد  
فقط فريقا للصفة و اذا  
أطلق حل على أربعة أشهر  
و يبلغ بعدها المأمّن ( و لا  
يجوز أمان يضر المسلمين  
كجاسوس ) و طليعة فلا ينقد  
قال الامام و ينسبني أن  
لا يستحق تبليغ المأمّن  
( و ليس للامام نذر الأمان  
ان لم يخف حياته ) فان خافها  
بنفسه كالمدة و هو جائز من  
جهة الكافر بفسده متى شاء  
( و لا يدخل في الأمان ماله  
و أهله بدار الحرب وكذا

ظهور الخلل في بطل ما زاد ( قوله أهل ناحية و بلدة ) أي لم يعلم عددهم فلا يصح ان انسداد باب الجهاد و الا  
فيصح على المعتمد كاعلم ( قوله لمن هو معهم ) و لا غيرهم أخذنا من العفو يؤخذ من ذلك صحة أمان الأسير  
المطلق بدارهم المنوع من الخروج منها و لا يصح أمان أسير معنا الا من الامام و نائبه و كذا بمن أسره ان  
لم يقبضه الامام منه و الا فلا على المعتمد ( قوله ولو كان الرسول كافرا ) و لو صيا مأمونا تغليا لحقن الدماء  
( قوله وكذا ) أي لا يحصل الأمان للكافر ان لم يقبل في الأصح هو العتمد و به يعلم أن القبول على الفور  
( قوله من قدر على النطق ) و هي كناية منه مطلقا من الأخرس فيها التفصيل المعروف و يصح بالجمية  
أيضا ( قوله أن لا يزيد ) أي في أمان الرجال أما النساء و الخنثى فلا يتقيد الأمان لمن زمان لعدم انسداد باب  
الجهاد فيهن ( قوله بطل في الزائد ) ان لم يكن بناضع و الا فيصح في الزائد بحسب الحاجة الى عشر سنين كما  
في الهدنة فان احتيج لزياة عليها زيد بعقد آخر أو أكثر و لا يزيد في كل عقد على عشر ( قوله و لا يجوز  
أمان يضر المسلمين ) و لو من الامام لغيره لا ضرر و لا ضرار أي لا يضر أحد نفسه و لا يضر غيره و لا يضر أحد  
غيره و لا يتضرر اثنان مثلا و قد مر ( قوله و طليعة ) هي ما يتقدم على الجيش ليطالع على أحوال عدوهم  
ثم يخبرهم ( قوله قال الامام الخ ) هو المعتمد ( قوله و ليس للامام نذر الأمان ) و لا غيره بالأولى ( قوله فان  
خافها بنفسه ) أي الامام وكذا من أمته لا غيرهما ( قوله و لا يدخل الخ ) أي ان أمته غير الامام و نائبه و هو  
بدارنا ( قوله ماله ) أي ماله من المال سواء كان محتاجا اليه أو لا سواء كان له أو لغيره على المعتمد ( قوله  
و أهله ) أي و لا يدخل ولده الصغير و المجنون و لا تدخل زوجته و لو بالنص عليها و كانت بدارنا ( قوله بدار  
الحرب ) و ان شرط دخولها ( قوله وكذا ماله ) أي ما بدارنا من ماله و ولده لا يدخل الا بشرط دخوله  
الازوجته كالمسلم و ما ذكره المصنف قسم من ثمانية أقسام لأنه اما أن يكون الكافر بدارنا أو بدارهم و على  
كل اما أن يكون ماله و أهله معه أو لا و على كل اما أن يؤمنه الامام و لو بنائبه أو غيره و حاصل الحكم فيها أنه  
ان أمته الامام أو نائبه دخل ماله و أهله و كذا زوجته و هناء و لو بلا شرط سواء أمته بدارنا أو بدارهم  
و يدخل ماله مع منها ان شرط دخوله و الا فلا و ان أمته غير الامام لم يدخل ماله مع مطلقا و يدخل  
ماله ان شرط دخوله و الا فلا و لا تدخل زوجته و هناء و لو بالشرط كما تقدم ( قوله و المسلم بدار كافر ) أو بدار  
اسلام استولى عليها الكفار و لا تسمى دار كفر لأن الاسلام يعا ( قوله استحب له الهجرة ) أي ان لم  
يرج نصرة المسلمين عقابه و لم قدر على الاعتزال فان رجع ما ذكره فقامه أفضل أو قدر على الاعتزال حرمت

[ قوله لمن هو معهم ] هو مستدرك فغيرهم كذلك [ قوله في الأصح ] خص الامام الخلاف بتأمين غير من  
أسره و الا فيبطل قطعا ثم الامان من الأسير غير نافذ حتى في حق نفسه [ قوله أو كناية ] قال الماوردي  
لا بد من النية [ قوله بكتابة ] أي مع النية [ قوله ولو كان الرسول كافرا ] توسعة في حقن الدماء و لو كان  
الرسول صيا ففعل فطر [ قوله فلو بدر مسلم الى آخره ] و لو كان المؤمن و نازع الزركشي في هذا الشرط  
و استند الى ظاهر قصة أم هانئ عام الفتح [ قوله وكذا ان لم يقبل ] لو سبق استيجاب أعني عن القبول  
[ قوله و الثاني لا يبطل بالسكوت ] لبناء الباب على التوسعة كالمدة عند قوتنا ما لم تبلغ سنة لأن الجزية  
ترتبط بالسنة في استيفائها منع للجزية [ قوله كالمدة ] أي على قول [ قوله و لا يدخل الخ ] لما فرغ  
من حكم النفس أخذ يتكلم على المال و الأهل [ قوله وكذا ماله ] أي لأن اللفظ قاصر عن اقلدة  
ذلك ثم عبارة الكتاب تشمل مثل ثياب بدنه [ قوله الا بشرط ] راجع لما بعد كذا فقط

ماله منها في الأصح الا بشرط ) و الثاني لا يحتاج الى شرط ( و المسلم بدار كافر ان أمكنه اظهار دينه ) قوله  
بأن كان مطاعا في قومه أوله عشيرة بمحمونه و لم يخف فتنة في دينه ( استحب له الهجرة ) الى دار الاسلام لئلا يكيدوا له



(ولا وجبت ان أطاها) فان لم يقدر عليها فمذمور الى أن يقدر (ولو قدر أسير على حرب لزمه) غلومه به من قهر الأسر (ولو أطلقوه بلا شرط فله اغتيالهم) قتل وسبيا وأخذاً للمال (أو على أنهم في أمانه) (٢٢٧) حرم عليه اغتيالهم (فان تبعه قوم فليدفعهم ولو قتلهم كالصائت (ولو شرطوا) عليه (أن لا يخرج من دارهم لم يجز) له (الوفاء) بالشرط (ولو عاقد الامام صلحا) وهو الكافر الخليلق الشديد (يدل على قلعة) فتفتح عنوة (وله منها جارية جاز) ذلك للحاجة اليه معينة كانت أو مبهمة رقيقة أو حرة لأنها نصير رقيقة بالأسر والمبهمة بينها الامام (فان فتحت بدلالته) وفيها الجارية (أعطياها أو غيرها فلا) شيء له (في الأصح) لأن القصد الدلالة الموصلة الى الفتح والثاني يستحقها بالدلالة (فان لم تفتح فلا شيء له) لقوله فيها (وقيل ان لم يعلق الجمل بالفتح فله أجره مثل) لدلالته (فان لم يكن فيها جارية أو مانت قبل العقد فلا شيء له) (أو بعد الظفر قبل التسليم وجب بدل) جزما (أو قبل ظفر فلا) بدل (في الأظهر) اعدم القدرة عليها والثاني يجب لأنها حاصلة وتسلم تسليمها (وان أسلمت) بعد الظفر أو قبله (فالذهب وجوب بدل) وقيل في كل قولان (وهو) أي البدل حيث

المهجرة ثلاثا يستولى الكفار على محله فيشبه دار الكفر (قوله) (ولا وجبت) ولو على امرأة بلا حرم (نتيجه) كانت المهجرة في زمنه صلى الله عليه وسلم من غير بلده اليه وبعده من بلاد الكفر الى بلاد الاسلام كاسر وأما المهجرة من بلد يعمل فيها المعاصي ولم يقدر على إزالتها فقاتل شيخنا لانجب بل تندب وقال العلامة السباطي صكفيرة يجب أيضا (قوله لزمه) وان أمكنه اظهار دينه (قوله اغتيالهم) والقبلة أن يتخذه فيذهب به الى مكان فيقتله فيه (قوله على أنهم في أمانه) وكذا عكسه نعم ان قالوا أمانك ولا أمان لنا عليك فله اغتيالهم أيضا (قوله فليدفعهم) أي ندبا (قوله كالصائت) فليدفعهم بالأخف فالأخف مالم يحاربوه وإلا انتقض عهدهم وله قتلهم مطلقا (قوله لم يجز له الوفاء) ان لم يتمكن اظهار دينه وإلا فله الوفاء ولو حلفوه مكرها لم تنعقد يمينه ومنه منعهم من اطلاقه من الحبس إلا بالحلف بالله أو بالطلاق فلا كفارة ولا وقوع (قوله صلحا) من العلاج لقوته في نفسه والمراد به مطلق الكافر قال شيخنا وكذا المسلم على المتمدن لكن تعطى له الجارية اذا أسلمت (قوله قلعة) فتفتح القاف مع فتح اللام وسكونها وأصلها الحصن النبيع سواء كانت معينة أو مبهمة في قلاع محصورة (قوله منها) لا بما عنده الا ان علمت (قوله جاز) ان كان في دلالته كلفة كما في الاجارة على المتمدن والا لم يجز (قوله فان فتحت) على يد من عاقدته عنوة بدلالتها أعطياها وان فتحت صلحا أعطى بدلها الآتي ان رضى به والا فان رضوا بدفعها مجانا أو يبدلها وهو من حيث يكون الرضخ أعطياها والا نبد الصلح وبلغوا المأمن (قوله أو مانت) أو هربت قبل العقد فلا شيء له (قوله أو مانت قبله) أي الظفر وبعد العقد فلا شيء له أيضا أو مانت بعد الظفر وجب البدل بوسايتي (قوله وان أسلمت) أي بعد العقد سواء قبل الظفر أو بعده وجبت قيمتها (قوله وجوب بدل) قال شيخنا الرمي وهو من أصل الفضيحة فان لم تكن فن بيت المال (قوله في معينة) وكذا في المبهمة بأن مات كل جارية فيها وعينها الامام (قوله وقيل قيمتها) وهو المتمدن والحاصل أنه ان فتحت القلعة قهرا بدلالته وفيها الأمة بعد الظفر حية أعطياها ان لم تسلم أو قيمتها إن أسلمت أو مانت بعد الظفر وإلا فلا شيء له (فرع) لو حاصر ناقله فصالح زعيمها على نفي القتل عن مائة شخص منها مثلا جاز فان عد مائة فبر نفسه فلذا قلناه

[قوله أو على أنهم في أمانه] مثله عكسه [قوله فله أجره مثل] قال ابن داود من خمس الخمس [قوله لدلالته] يرد هذا بأن قوله منها في معنى التعليق على الفتح وان لم يصح به لفظا [قوله أو مانت الخ] منه تعلم أن موتها ثلاث أحوال [قوله فلا شيء له] أي وقد أخطأ ظنه وقيل يرضخ له لأنه أعاننا [قوله وجب بدل] لأنها حصلت في قبضة الامام فكانت من ضلته [قوله في الأظهر] هذا الخلاف مفرع على قولنا بعدم الاستحقاق اذا لم يفتح [قوله وتعذر] أي بالموت [قوله وان أسلمت بعد الظفر] لو أسلم هو أيضا في هذه الحالة فقط قال الماوردي وابن الصباغ ان تأخر اسلامه عن اسلامها لم تسلم اليه ولا أسلمت [قوله أو قبله] بخلاف نظيره من الموت لأنها هنا موجودة حسا غاية الأمر ان الاسلام منع (نتيجه) هل اسلامها قبل العقد كذلك أم يلحق بالموت الظاهر الثاني ثم رأيت شيخنا جزم به في شرح المنهج وهو ظاهر [قوله وقيل الخ] جريان الخلاف في الاسلام بعد الظفر بشكل على نظيره من الموت فقد تقدم فيه الجزم بالاستحقاق ووجه الاشكال ظاهر خصوصا وقد قالوا بأن البدل يجب في الاسلام السابق على الظفر ولا يجب في الموت السابق فالاسلام المتأخر أولى بالجزم

وجب في المبينة (أجرة مثل وقيل قيمتها) وفي الروضة كاصلها أن الجمهور عليه فضائها ضمن يد وعلى الأول ضمان عقد ورجوعه صلى على ترجيح قول وجوب مهر المثل في تلف الصلح قبل قبضه وبقسم ترجيحه في بطل

﴿ كتاب الجزية ﴾ هي مال يلزمه الكفار بقصد على وجه يأتي (صورة عقدها) الأصل من الموجب (أقرم وسيأتي) في المهر وغيره أقرنكم (بدر) (٢٢٨) الاسلام أو أذنت في اقامتكم بها على أن تبذلوا) بالمجعة أى تطوا

### ﴿ كتاب الجزية ﴾

من المجازاة لأنها في مقابلة اقامتهم بدارنا وكف أذانا عنهم لاني مقابلة مقامهم على الكفر وقيل من الجزاء بمعنى القضاء وذكرت عقب الجهاد لأنه مغياها والمعنى في أخذها أنه معونة لنا وإهانة لهم وربما حملهم على الاسلام وغاية مشروعتها الى نزول عيسى صلى الله عليه وسلم لزال شبهتهم فلا يقبل منهم إلا الاسلام وهذا من شرعنا لأنه يحكم به متقيا له من الكتاب والسنة والاجماع وبالا جتهاد المستمد من هذه الثلاثة وهو لا يخطئ فيه وليس لأذهاب عنده اعتبار إذ لا عبرة بالا جتهاد مع النص والمجتهد لا يقلده مثله فافهم (قوله) هي مال الخ أى تطلق على المال وكذا على العقد وعليهما معا واختار الأول لمناسبة ما يأتي فأركانها خمسة كما يؤخذ عند كراع قدم معقود له مال وصيغة ومكان (قوله صورة عقدها الأصل) فلا يرد مصتها مع اقامتهم بدار الكفر وسيد كره ولا ابتداء الكافر بعقدها ولا عقدها للنساء لأنه يكتفى فيه بالآثار حكم الاسلام (قوله) من الموجب) وسيأتي أنه الامام ولو بنائبه فقط لا الآحاد (قوله) وفي المهر الخ) فعبرة منها حاجة أولى لافادتها الصحة مع المضارع الذي لا يصح معه غيرها من العقود (قوله) بدار الاسلام) أى غير الجاهل كما يأتي (قوله) لحكم الاسلام) هو مفرد مضاف فيساوى مافى المهر وغيره (قوله) لا اعتقادهم حله) فالعقد منزل على ما يعتقدون حرمة ولن لم يصرح به (قوله) ولو قال الخ) هو مستثنى من التأقيت المبطل (قوله) بخلافنا) أى بخلاف المشيئة من جهتنا بأن يقول أقرنكم ماشئت أنا أو ما شاء المسلمون أو ما شئتنا وكذا ما شاء الله فلا يصح العقد في ذلك كله (قوله) ويشترط لفظ قبول) أى بشروطه في البيع من اتصاله بالاجاب وبغيره وفي الاشارة الى الكتاب ما صرح في الضمان واذا فسد العقد من الامام أو نائبه لم يلزم الكافر أقلاها لمدة إقامته بدارنا وخرج بضاد العقد ما إذا بطل بأن عقده الآحاد فلا شيء عليه (قوله) فقال) أى قبل أسره والا فلا بد من يئنه (قوله) صدق بلايين) ويندب ان انهم ولا جزية عليه لعدم عقدها له (قوله) أو نائبه في عقدها) ولو عموما على الحتمد (قوله) المراد به) أى بالجلسوس مافى الروضة كأصلها الذي هو الأعم منه بدليل وصفه بقوله نخافه

### ﴿ كتاب الجزية ﴾

[قوله الأصل] قيد به لقوله بدار الاسلام [قوله دون الشرب] أى ودون العبادات ونكاح المحرم من المحارم وما أشبه ذلك [قوله لا كف الا لسان الخ] أى وأما التعرض لعدم قتالنا ونحوه مما ينتقض به عهدهم فلا يشترط التعرض له جزما [قوله ولا يصح مؤقتا] أى لأنه عقد يتحقق الدم كالاسلام فكما لا يجوز الاسلام مؤقتا كذلك هذا ثم اذا عقد مؤقتا بلغوا المأمن ومهما نكثوا بدارنا أخذنا منهم أقل الجزية عن كل سنة قاله المزر كشي [قوله ولو قال الخ] يريد أن هذا كالمستثنى من ضرر التأقيت كما يستثنى من محل الخلاف ماشئتنا أو ما شاء الله فانه يبطل العقد جزما لعدم العلم بمقدار الأجل نعم هذا الذى اغتفر هنا من التعليق بمشيتهم لم يغتفر وامثله في الهدنة [قوله لفظ قبول] مثله الاشارة الى الأخرس وكذا ينبغي أن يعقد بالكتابة بالفوقانية كالبيع [قوله أنه يطالب] وجه ذلك أن الغالب كون الحربى لا يدخل دارنا إلا بأمان [قوله في عقدها] خرج نائبه العام فلا يتناول ذلك وانما اختصت بالامام لاحتياجها الى نظر واجتهاد وتعليقها بالمحسورين وغيرهم [قوله جاسوسا] هو صاحب سر الشر والناموس صاحب سر الخير [قوله المراد الخ] يريد أن عبارة المنهاج لانقيد تحريم اجابة الجاسوس ولكنه مراده

(جزية) وتقلدوا لحكم الاسلام) وفي المهر وغيره أسكنكم ومنها المتعلق بالعمالات والفرامات كما ذكرهما صاحب التهذيب والبيان وسد السرق وقالوا في دون الشرب لا اعتقادهم حله كما ذكرت في أبوابها (والأصح) لا يشترط ذكر قسرها أى الجزية كالأجرة وسيأتي أن أقلاها ويشترط لكل سنة من كل واحد والثاني لا يشترط ويحذف للطلق على الأقل (لا كف الا لسان) منهم (عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه) أى لا يشترط ذكره لأن فى ذكره لا يخلو غنية عنه والثاني يشترط ذكره ليؤمن دهمى عدم ابرادته (ولا يصح العقد مؤقتا على المنصب) وفي قول أو وجه يصح الطريق الثاني القطع بالأول ولو قال أقرم ماشئتكم جائز لأن لهم بند العقد متى شاءوا بخلافنا وسيأتي اقرارهم بالجزية في دار الكفر (ويشترط لفظ قبول) منهم لما أوجب (ولو وجد كافر بدارنا فقال دخلت لسماع كلام الله أو

رسوله أو بأمان مسلم صدق) فلا تعرض له (وفي دعوى الأمان وجه) أنه يطالب عليه بيئنه لا مكانها غالبا (قوله) ويشترط لعقدها بالامام أو نائبه في عقدها (وعليه الاجابة اذا طلبوا إلا جاسوسا نخافه) المراد به مافى الروضة كأصلها عقب وجوب الاجابة فلان خلاف ما قلتم وأن ذلك مكينة منهم

لم يجهم وفيها بعد ذلك فرع الجاسوس الذي يخاف شره لا يقر بالجزية (ولا تعقد إلا اليهود والنصارى والمجوس وأولاد من يهود  
أوتنصر قبل النسخ) لهينه وإن كان بعد التبديل فيه (أوشككناني (٢٢٩) وقته) أي اليهود أو النصارى أو المجوس  
قبل النسخ أم بعده (وكذا

الشعر بأن المراد ما منعه الخوف وذكره فيهما منفردا خاص بعد عام لم يفتح توهم إرادة الجمع في الذي قبله  
هكذا فهم والجاسوس صاحب السر والشمر والناموس صاحب السر الخبير ولا تعقد لأسير طلبها (قوله  
لم يجهم) فيحرم عقدها لهم كما يجب عليه إذا طلبوا مع الأمن (قوله قبل النسخ) وكذا معه كما يعلم  
بما بعده والمراد من يهود قبل نسخ شريعة موسى ببيعة عيسى أو من تنصر قبل نسخ شريعة عيسى  
بيعة نبينا ﷺ وقبل دعواه القلبية بلايين فإن تبين كذبه بشهادة عدلين فلا ملام قتل وان لم  
يشترطه عليه في العقد وكذا يقال فيما بعده (قوله وإن كان الخ) أفاد أن المعتبر النسخ وأنه لا يعتبر  
التبديل ولا عدم اجتنابه وكذا التحريف (قوله وكذا زاعم الخ) وفارق عدم صحة نكاح المتمسكة  
بذلك بطلب حقن الدماء هنا وأفاد بذلك الزعم أنه يؤخذ بقوله وإن لم يعلم صدقه وينبغي أن يعتبر في  
التمسك المذكور كونه قبلبيعة تفدحه كإبراهيم (قوله بصحف إبراهيم) وهي عشرة صحائف ومثلها  
التمسك بصحف شيث وهي خمسون صحيفة أو بصحف ادريس وهي ثلاثون صحيفة تعقد الجزية  
لجميع هؤلاء تغليا لحقن الدم كإبراهيم وسكت عن صحف موسى وهي عشرة قبل التوراة للاستغناء عنها  
بالتوراة (قوله أحد أبويه) المذكور والأختى والمعتبر من نسب إليه وغلب فيه حقن الدم نعم إن اختار دين  
الوثني بعد بلوغه لم تعقله لأنه لا يقر وما في المنهج مؤول فراجع والمراد بالكتاني هنا من له كتاب مما ذكر  
(تفنيه) لو انتسب إلى أبوين من اليهود أحدهما تمسك قبل النسخ والآخري بعده بقياس ما ذكر أن  
تعقله الجزية ويحتمل خلافه فراجع (قوله بعد النسخ) أي بقينا كما علم (قوله إن خالفوا الخ)  
فلهم هنا حكم ما في النكاح وأصل كل دين نبيه وكتابه كإبراهيم (قوله وأدرج الخ) لوجعل هذا من  
مدخول الثاني أو مقياسا على ما فيه لكان أولى فتأمل (قوله وما روى) عطف على الدليل القرآني  
قوله (قوله من مجوس هجر) وقال سنوا بهم سنة أهل الكتاب وأخذها أيضا من أهل نجران  
(قوله ولا جزية على امرأة وختى) فإن طلبا عقدها لهما أعلمهما الإمام بأنه لا جزية عليهما فإن رغبا في  
بطلان عقدها لهما وما يؤخذ منهما هبة ولوتين ذكورة الختنى طوب بهما من وقت العقد ولا يفتى عنها مادفعه  
أو لا على المعتمد ولو لم تعقله لم يلزمه شئ على المعتمد (قوله ومن في هرق) ولا تعقله لو طلبها نعم ينبغي أن  
يكون المبيع كالمرأة لملكه ببعضه الحر ولو عتق الرقيق عقدت له إن كان ممن تعقله وطلبها والبالغ  
المأمن سواء أعتقه مسلم أم كافر (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف (قوله  
ومجنون) ولا يصح عقده عليه عنه كالصبي ولا يجوز عقده عليه ولا عقده عليه بأكثر من دينار ولا عبدة بالسف  
الطاريء بعد الرشد حال العقد وسيأتي (فرع) لو عقد على الرجال على أن يذلولوا عن ذرارهم شيئا  
غير ما عليهم جازولزمهم إن كان من ملهم لا من مال الذراري (قوله كساعة من شهر) أي مثلالزمته والاضابط

[قوله وأولاد الخ] قال العراقي يرد على عبارة المنهاج والتفنيه والحاوي إذا تهود الأصل أوتنصر قبل النسخ  
لكن انتقلت ذريته عن دين أهل الكتاب بعد نزول القرآن أو قبله فلا يقر بالجزية كما نص عليه [قوله  
أوشككننا] هو عمدة الصحابة في تقرير نصارى العرب [قوله بصحف إبراهيم] لشمول الكتاب في الآية  
لها [قوله وصبر في الروضة الخ] كان يريد بهذا أن الأحسن استقام الحصر الذي في عبارة المنهاج [قوله  
أي يلزمونها منقادين] الالتزام تفسير الاعطاء والاختيار تفسير الصغار [قوله لأن آيتها السابقة الخ]  
ولأن الجزية لحقن الدم وسكنى الدار والمرأة محقونة وتابعة لغيرها وكذا الصبيان

زاعم التمسك بصحف  
إبراهيم وزبور داود على  
الله عليهما وسلم ومن أحد  
أبويه كتابي والآخري وثني  
على المذهب) في المستلثين  
وهو في الأولى أصح وجهين  
قطع به بعضهم في الثانية في  
أصل الروضة أصح الطرق  
وقول من طريقين فإن قطع  
بعضهم بمقابله وعبر في  
الروضة كحاصلها في  
المذكورين بأنهم يقرون  
بالجزية ولا يقر بها أولاد  
من يهود أو تنصر بعده  
النسخ في ذلك الدين ولا  
عبدة الأوثان والشمس  
واللائكة والسامرة  
والصابئون إن خالفوا  
اليهود والنصارى في أصول  
دينهم فليسوا منهم فلا  
يقرون ولا فقههم والأصل  
في إقرار المذكورين  
بالجزية قوله تعالى قاتلوا  
الذين لا يؤمنون بالله إلى  
قوله من الذين أوتوا  
الكتاب حتى يعطوا الجزية  
إلى آخره أي يلزموها  
منقادين لحكم الإسلام  
وغلب من أحد أبويه  
كتابي وأدرج فيهم  
التمسك بالصحف  
والزبور والروى البخاري

أنه صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر (ولا جزية على امرأة وختى) لأن آيتها السابقة للذكور (ومن في هرق) وقبل نجب  
بجسط حريته (وصبي ومجنون) لعدم تكليفهما (فإن تقطع جنونه قليلا كساعة من شهر لزمته أو كثيرا كيوم يرم) أو يومين (فلا يصح

بلفظ الاقامة فاذا بلغت سنة وجبت) والثاني لا تجب والثالث تجب كالعاقل والرابع يحكم بموجب الأغلب فان استوى الزمان وجبت (ولو بلغ ابن ذمي ولم يبذل) بالمجبة أى ببط (جزية الحق بأمنه وان بذلها عقد له) وتقدم أن اعطائها بمعنى التزامها (وقيل عليه كجزية أبيه) ولا يحتاج (٢٣٠) الى عقد اكتفاء بعقد أبيه (والمذهب وجوبها على زمن وشيخ هرم وأحمد وراغب وأجير)

لأنها كأجرة الدار (وفقير هجر من كسب فاذا تمت سنة) للفقير (وهو مصر في فتمته حتى يوسر) وكذا حكم السنة الثانية وما بعدها ومقابل المذهب في غير الفقير أن لاجزية عليهم ان قلنا لا يقتلون كالنساء وفي الفقير قول وغيره مشهور أنه لاجزية عليه وعلى هذا انعقد له على أن يبذلها عند القدرة فاذا أيسر فهو أول حمله (ويمنع كل كافر من استيطان الجبل) وفي الشرح ومن الإقامة به واقتصر عليها في الروضة (وهو مكة والمدينة واليامة وقراها) كالطائف لمكة وخيبر للدينة (وقيل له الإقامة في طرقة الممتدة) لأنها ليست موضع إقامة الناس روى البيهقي عن أبي حنيفة بن الجراح آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجوا اليهود من الجبل وروى الشيخان حديث أخرجوا للمشركين من جزيرة العرب ومسلم حديث لأخرج اليهود والنصارى

أن تكون أوقاته لولفت لا تقابل بأجرة قاله شيخنا الرمل (قوله تلفق الإقامة) ان أمكن وإلا انسحب عليه حكم الجنون فيها (قوله الحق بأمنه) فان مضت مدة قبله لزمه لها أقل جزية (قوله وتقدم الخ) هو اصلاح لتعبير المصنف بالبذل الذي فسره بالايعاض أى فالمراد منها عقداه (قوله وفقير) أى تلزمه الجزية لأنها أجرة والمراد به فقير الزكاة لو كان مسلماً وقيل الفطرة

(ففيه) يدخل في عقد الجزية للذمي أمواله وعبيده وزوجاته وصغار أولاده ومجانينهم وان لم يشترط دخولهم وكذا من له به علاقة بقرابة أو مصاهرة من النساء والصبيان والمجانين والأرقاء ان شرط دخولهم (قوله ومقابل المذهب) فيه اعتراض على التعبير به (قوله ويمنع كل كافر من استيطان الجبل) والإقامة به معاقبة له بأخراج النبي صلى الله عليه وسلم منه كذا قيل فراجعه وسمى بالجبل كاسر لحجره بالجبال والجبل أولاً لأنه حاجر بين نجد وتهامة أو بين الشام واليمن لكن فيه نظر بما في الحديث أنه من اليمن الان حل على مجاورته وهو مقابل لأرض الحبشة من شرقها وقدره مسيرة نحو شهر ما بين أيلة وسدوم وهو قطعة من جزيرة العرب كما يأتي (قوله وفي الشرح ومن الإقامة به) وهي أدلى كما اقتصر عليها في الروضة ويمنع أيضاً من أن يشترى شيئا منه أو يتخذ له ولولسكنى مسلم خلافاً لابن حجر ومن الإقامة بجرائزه ولأخرابا ومن الإقامة في بحريه ولو في سفينة نعم له ركوبها خارج الحرم لاقية (قوله واليامة) اسم لأرض واسعة ينسب إليها مسيلة الكذاب وأصلها اسم لجارية زرقاء كانت ترى من مسيرة ثلاثة أيام ولاقتها بتلك الأرض سميت بها وهي حجاز كذا كر قيل يمن وقيل فاصلة بينهما (قوله كالطائف بمكة) ومثله وجع وجدة (قوله وخيبر للدينة) على ثمانية برد منها ومثلها الينبع وسكت عن قرى اليامة لعدم وجودها في الضمير العائد إليها تغليب فراجعه (قوله آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى في شأن الكفار أو في شأن الجبل أو المراد آخر ما سمعه الراوى المذكور فتأمل (قوله المشتمة هي عليه) لأنها من أقصى عدن إلى ريف العراق طولا ومن جدة وما والاها من ساحل البحر إلى الشام عرضا وسميت جزيرة لأنه أحاط بها أربعة أبحر مدجلة والفرات وبحر فارس وبحر الحبشة كاسر (قوله أذن له) قال شيخنا وجوباً وسواء الذكروا لآتي في ذلك (قوله ما يحتاج اليه) هو مبنى للجهول أى ما يحتاج اليه المسلمون لأنهم المذكورون قبله (قوله لم يأذن) فيحرم ولو مع مسلم لتجارة معهما أو لطلب أو صياغة نص عليه

[قوله فاذا بلغت سنة] أى هلالية فلو كان جنونه خمسة أشهر نواقص أخذنا قدر الناقص بعد ذلك من زمن الإقامة [قوله ولو بلغ ابن ذمي] ولو بنات العانة [قوله ان اعطاها] أى المذكور في الآية أى فيكون البذل هنا بمعنى الالتزام [قوله كجزية أبيه] لو كان أباه مفقودين فالظاهر على هذا الوجه مراعاة جزية قومه أو أقر به كذا قاله الزركشى ولك أن تقول صورة المشتمة أنه ابن ذمي فلا بد أن يكون لأبيه جزية ولو فقد [قوله وشيخ] إذا لم يكن ذا رأى والافقر جزماً [قوله وفقير] وجهه أنها الحقن السهم والفقير والغنى يشتركان فيه [قوله ومقابل المذهب] عبارة الزركشى في حكاية هذا وقيل يبنى على قتلهم وبالتأمل يظهر لك أنه مراد الشارح وأما الفقير فليس فيه قولان [قوله وقرأها] الضمير يرجع لمكة وما بعدها فقط [قوله وخيبر] منها أيضاً فذكره وقر يظفروا للضمير ويمنع من الجبل أيضاً [قوله وقيل] هو خاص بغير الحرم [قوله آخر ما تكلم به]

من جزيرة العرب والقصد منها الجبل المشتمة عليه (ولو دخله) الكافر (بغير إذن الامام أخرجه وعززه ان علم أنه منحوع) منه (فان استأذن أذن له ان كان) دخوله (مصلحة للمسلمين كرسالة وحل ما يحتاج اليه فان كان لتجارة ليس فيها كبر حاجة لم يأذن

وقد روي إلى رأي الإمام (ولا يقيم الا ثلاثة أيام) ولا يحسب منها يوم الدخول والخروج (ويمنع دخول حرم مكة) فان كان رسولا (والإمام في الحرم) (خرج إليه الإمام أو نائبه يسمعه) (ويجوز له) (وإن) (دخوله) (مرض فيه قل وإن خيف موته) (من قلّه) (فإن مات) (فيه) (لم يدفن فيه) (فإن دفن نيش وأخرج) (منه) (وإن مرض في غيره من الحجاز وعظمت المشقة في نقله ترك والا نقل فإن مات) (فيه) (وتعذر نقله دفن هناك) (وليس حرم المدينة حرم مكة) (فما ذكر فيه لاختصاصه بالنسك وفيه حديث الشيخين لا يبيع بعد العام مشرك وغير الحجاز لكل كافر دخوله بالأمان .

(فصل : أقل الجزية دينار لكل سنة) عن كل واحد لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ لما بعثه إلى اليمن أخذ من كل حاكم أي محتم ديناراً رواه أبو داود والترمذي والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم (ويستحب للإمام مما كسبه حتى يأخذ من متوسط دينارين وغنى أربعة) ولو شرط ذلك في العقد جاز ويعتبر الغنى وغيره

(قوله الا بشرط أخذ شيء منها) مرة في السنة فقط كالجزية فم إن باع ما دخل به ثم رجع واشترى غيره أو مثله بغيره ثم دخل به أيضا أخذ منه شيء آخر ثانيا وكذا ثالثا وهكذا بخلاف ما لو لم يبعه ورجعه ثم عاد به ودخل فلا يؤخذ منه شيء ثانيا (قوله وقدره) أي المأخوذ إلى رأي الإمام ظاهره قدر العشر وفوقه ودونه فراجع (قوله ولا يقيم) أي في موضع واحد فإن تعدد فله الإقامة إن كان بين كل موضعين مسافة قصر والا فلا (قوله ويمنع دخول الحرم) ولو لمصلحة عامة أو بذل مال (قوله ويجوز للإمام) فإن امتنع إلا من أداتها مشافهة تعين خروج الإمام له فإن تعذر ردّها أو أسهها من يجبر الإمام بها ولو كان طيبا وجب إخراج المريض إليه محمولا فإن تعذر ردّه أو وصف له مرضه وهو خارج ولا يجوز إجابته وإن بذل مالا كاسر (قوله نيش) أي مالم يكن قد تهرى (قوله وعظمت المشقة) أو خيف موته من قلّه أو زيادة مرضه وهذا هو المعتد وقيل يجب قلّه مطلقا وقيل لا ينقل مطلقا (قوله وليس حرم المدينة حرم مكة) فيما ذكر فيه أي من حيث الوجوب ولكنه يندب ويجوز في غير الحجاز دخول كل كافر له بأمان ولو لعب تجارة ونحوها كما ذكره .

(فصل : في مقدار مال الجزية وما يتبعه مما يأتي) (قوله أقل الجزية دينار) أي عند قوتنا والا فيجوز المقدم معهم بدونه والدينار هو المضروب من الذهب الخالص فلا يجوز لنا العقد بغيره وإن ساواهم ويجوز بعد العقد أخذ غيره عنه عوضا بقيمته ولو نقضوا غير رائج ولا يجوز أخذ زيادة منهم على ما عقد عليه الا بنحو عقد كهبة (قوله مما كسبه) أي مشاعرا ولا يجوز عقدها بدونها حيث أمكن ولا يجوز عقد هالسيه بأكثر من دينار احتياطا ولو بولي لموجود حق الدم به وبذلك فارق صلحه على التخصيص بأكثر من الدية وإن جبر عليه بعد العقد بأكثر من ما عقده كما يأتي (قوله حتى يأخذ من متوسط دينارين) وضبط شيخنا في شرحه بعمالين حجر المتوسط والغنى بما ذكره في النفقة وهو أن المتوسط من يملك زيادة على ما يفي ببقية عمره الغالب أكثر من مد ونصف إلى مدين فإن ملكهما أو أكثر فهو غنى وخالقهما شيخنا واعتد ضبطهما بالمعاقلة وهو أن المتوسط من يملك زيادة على ما يفي ببقية العمر الغالب أكثر من ربع دينار إلى عشرين دينارا فإن زاد عليها فهو غنى (قوله ويعتبر الخ) هذا ان عقد على الأوصاف كأن يقول عند العقد على المتوسط منكم كذا وعلى الغنى منكم كذا فإن عقد على الأشخاص بالمما كسبه عند العقد فقط فلا يجوز أخذ زيادة على ما عقده كاسر فإن فضل شيء مما عقده فدين ولا يتصور بقاء شيء في العقد على

لصل المراد فيما يتعلق بأمر الكفار (قوله لم يأذن الا بشرط الخ) قال الفزالي محل ذلك في الذمى وأما الحربى فلا يمكن من دخول الحجاز للتجارة كما قلناه البلقيني من النص قال البلقيني وجرى عليه الأصحاب . (فصل : أقل الجزية دينار) أي فلا يجوز عقدها بغيره ولو فضة تعدله وإن جاز الاعتياض عنه بعد العقد بفضة أو غيرها (قوله عن كل واحد) أي ولو فقيرا أو سفيا (قوله ولو شرط الخ) انظر كيف هذا مع قول الزركشى محل ذلك في الابتداء عند العقد وأما بعد صدوره فلا مما كسبه كائن عليه الشافعي رضي الله عنه اهـ والجواب عن هذا يعلم من الحاشية على قوله أيضا ولو شرط الخ الظاهر والله أعلم أن غرض الشارح من هذا الكلام أن معنى المقتن تستحب المما كسبه عند العقد ولا يتعين على الإمام إجابة الكافر إلى طلب العقد بدينار بل يسن له أن يخالفه ويمالكه حتى يعقده بأربعة مثلا فيكون العقد صادرا مع كل واحد (قوله ولو شرط ذلك في العقد جاز) معناه أن يعقده بدينار مثلا ويشترط في العقد أن كان غنيا آخر المحول أخذ منه أربعة أو يقول مثلا عاقدتكم على أن على الغنى كذا والمتوسط كذا والفقير دينارا ثم رأيت في الروضة ما يدل لهذا (قوله ويعتبر) معطوف على قوله جاز



الأصناف (قوله قبل قوله) أي في أنه متوسط أو فقير أو غني (قوله ولو أسلم ذمي أو مات بعد سنين) (ثم علموا جواز دينار) (لو أسلم ذمي) (لزمهم ما ألزموه) (فإن أبوا فالأصح) (٢٣٢) (أنهم ناقضون) للعهد والثاني لا ويقنع منهم بالدينار (ولو أسلم ذمي

أومات بعد سنين أخذت جزيتهم) في الاسلام منه وفي الموت (من تركته مقدمة على الوصايا) يسوي بينهما وبين دين آدمي على المذهب) والطريق الثاني تقديم هي في قول ودين آدمي في قول ويسوي بينهما في قول (أو في خلال سنة فقط) لما مضى كالأجرة (وفي قول لاشئ) بناء على أن الوجوب بالحول كالزكاة (وتؤخذ) الجزية باهانة فجلس الآخذ ويقوم الذي ويطأ رأسه ويحني ظهره ويضعها في الميزان ويقبض الآخذ لحية ويضرب (لهزمتيه) بكسر اللام والزاي وهما مجتمع اللحم بين الماضغ والأذن من الجانبين) وكله مستحب وقيل واجب) وهو معنى الصغار في قوله تعالى وهم صاغرون عند بعضهم (فعل الأول) أي الاستحباب (له توكيل مسلم بالأداء) للجزية (وهوالة) بها (عليه وأن يضمنها) بخلاف الثاني (قلت هذه الهيئة باطلة ودعوى استحبابها أشد خطأ والله أعلم) وقال

الأوصاف (قوله قبل قوله) أي في أنه متوسط أو فقير أو غني (قوله ولو أسلم ذمي أو مات بعد سنين) أخذت الجزية لمنه أو مات أو جرح أو حجر عليه بسفه أو فليس أخذ جزيتهم أي السنين الماضية من تركته في الموت ومن ماله في غيره لأن الصحيح أن الجزية تجب في العقد لا بالآخر الحول وحله في الموت أن خلف وارثا مستقرا فلن يلحق خلف وارثا أصلا سقطت أو غير مستغرق أخذ جميع ماضى قبل موته من السنين. قدما على الارث وأخذ السنة الموت من الوارث من تركته بقدر ما يقابل حصته كما يأتي وسقط الباقي سواء قبل القسمة وبعدها على المعتمد (قوله أو في خلال) أي لو أسلم أو مات أو جرح أو حجر عليه بسفه أو فليس في أثناء سنة فقط من الجزية بقدر الماضى منها كذا في المنهج ويأتي في الميت ما حرم وأخذ القسط فيه ظاهر وكذا في الجنون إن أطبق جنونه وأما محجور السفه والفلس ففيهما نظر لأنه إن كان المراد سقوط ما بقي من السنة عنهم فلا قائل به وإن أراد أنه يؤخذ منهما في بقية السنة قسط السفه والفلس فهو مردود لأن المعتمد أنه يؤخذ منهما ما وقع العقد عليه به مطلقا كما صرح به شيخنا في شرحه وغيره وقد يجاب بحمل كلامه على ما لو عقد على الأوصاف وكان المحجور قبل حجره غنيا أو متوسطا فيؤخذ منه القسط بذلك الوصف قبل الحجز وقسط الفقير بعده فتأمل ذلك وحرره (قوله كالزكاة) وفرق بأن الجزية معاوضة (قوله) وتؤخذ الجزية باهانة) ما لم تؤخذ باسم الزكاة كما يأتي (قوله ويضرب) بكفه مفتوحة ضربتين وقيل واحدة ويقول يا عدو الله أذحق الله تعالى (قوله ودعوى استحبابها الخ) فدعوى وجوبها أشد وأعظم خطأ بل هي حرام إن حصل بها إيذاء أو أكرهت (قوله المستند إلى تفسير الصغار في الآية) والصواب في تفسيره أنه بالتزام ما

[قوله ناقضون] فعليه لو طلبوا العقد بدينار بعد النقض بما ذكر هل تجب اجابتهم نقل الزكشي عن النص أنهم إن دعوا إلى ذلك قبل ظهور الامام عليهم لم يكن له الامتناع [قوله بعد] متعلق بكل من قوله أسلم أو مات [قوله منه] متعلق بقوله أخذت [قوله والطريق الثاني] محصلها تخريجه على الأقوال في امتناع حق الله وحق آدمي لكن الأصح هنا استواءهما نظرا لجانب الأجرة والأصح في الزكاة ودين آدمي تقديم الزكاة .

(فرع) أسلم ثم مات وعليه زكاة وجزية قدمت الزكاة فيما يظهر [قوله بالحول] والأول يقول تجب بالعقد وتستقر بمضى المدة كالأجرة [قوله ويقبض الآخذ لحية] لو لم يكن له لحية فهل يأخذ بموضعها هو محتمل [قوله من الجانبين] وهل يضربها في الجانبين أو يكتفي بجانب ظاهر المنهاج الأول وبحث الرافعي الثاني [قوله وكله مستحب] لأن الغرض أخذ المال وهو حاصل بدون ذلك [قوله وقيل واجب] تحصيله لمعنى الصغار [قوله بخلاف الثاني] فلا يוכל مسلما ولا كافرا .

(فرع) لو وكل شخص شخصا في أمر الدعوى وجلس مع القاضي منع من ذلك ذكره الزبيلي في آداب القضاء [قوله قلت الخ] قال الشافعي رضي الله عنه في الأم وإن أخذ منهم الجزية أخذها باجبال ولم يضرب أحد منهم ولم ينله بقول قبيح والصغار أن يجري عليهم الحكم لأن يضربوا ولا أن يؤذوا انتهى قيل ولو اطاع عليه المصنف لاستشهد به [قوله ودعوى استحبابها] لاشك أن الوجوب أولى بالانكار فكان ينبغي أن يقول فضلا عن وجوبها ثم وصفها بالبطلان يقتضى أنها محرمة عنده [قوله عليها] في نسخة عليه وهو ظاهر الضمير على الخلاف وأما تأنيته فيعود للهيئة أو الآية [قوله المسائل المذكورة]

في الروضة لانهم أصلا معتمدا ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحدا من الخلفاء الراشدين فعل شيئا منها وإنما ذكرها طائفة من أصحابنا الحارثيين وقال جمهور الأصحاب تؤخذ الجزية برفق كأخذ الديون انتهى وفيه تحمل على أنها كره لها وللخلاف فيها المستند إلى تفسير الصغار في الآية بها المبنى عليها المسائل المذكورة (ويستحب للامام ففما أمكنه

**الضيافة** منهم **الضيافة** من يمر بهم من المسلمين زائدا على أقل جزية وقيل يجوز منها ويجعل على الأول (على غنى) ومنوط لا يقرب في الأصح) والثاني عليه أيضا كالجزية (ويذكر عدد) (٢٣٣) الضيفان رجلا وفرسانا وجنس الطعام

والأدم وقدرهما ولكل واحد كذا وعلف الدواب ومنزل الضيفان من كنيسة وفاضل مسكن ومقامهم ولا يجاوز ثلاثة أيام) والأصل في ذلك ما روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم صالح أهل أيلة على ثلثمائة دينار وكانوا ثلثمائة رجل وعلى ضيافة من يمر بهم من المسلمين وروى الشيخان حديث الضيافة ثلاثة أيام والطعام والأدم كالجذب والسمن والعلف كالتبن والحشيش ولا يحتاج إلى ذكر قدره وإن ذكر الشعر بين قدره وليكن المنزل بحيث يدفع الحر والبرد ولا يخرجون أهل المنازل منها ومقامهم يضم الميم أوله اسم زمان أي مدة إقامتهم (ولو قال قوم تؤدى الجزية باسم صدقة لاجزية فلامام اجابته إذا رأى) ذلك ففسق عنهم الإهانة (ويضعف عليهم الزكاة) كإفعل عمر رضى الله عنه (فن حسة أجرة شاتن وخسة وعشرين بنتا مخاض) وأربعين شاة شاتان (وعشرين دينارا ديناروماتي درهم عشرة

(قوله من يمر بهم) بحيث يسقى مسافرا وليس عاصيا بسفرو (قوله من المسلمين) قيد للندب لا للجواز ويجعل المطلق المار على المسلم سواء كان مسافرا أم لهم أو عكسه وسواء كان العقد بدارنا أو دارهم (قوله زائدا على أقل جزية) وهو الدينار فلا يجوز كونها منه إذا أمكنت من غيره (قوله ويذكر) وجوبا عدد الضيفان وعدد أيام الضيافة كاتمة يوم في السنة مثلا وقدر الإقامة (قوله وجنس الطعام) ومنه الفاكهة والحلوى ونحوهما في كل زمان على العادة وبلغهم أجرة طبيب وثمان دواء (قوله وعلف الدواب) أي جلتها أو لكل واحد واحد مثلا ويجعل الإطلاق عليها وهم في الجلة يوزعون فيما بينهم أو يتحمل بعضهم عن بعض وله أن يقارب بينهم في القدر كأن يجعل على واحد عشرة وعلى آخر دونها (قوله ومنزل الضيفان) ويشترط عليهم رفع يده ليدخله الفارس راكبا مثلا (قوله ولا يجاوز ثلاثة أيام) ندبا وعليهم أن يعطوا الضيف عند رحيله كفاية يوم وليلة ولولم يأتيهم ضيفان لم يلزمهم بدل الضيافة إلا إن شرط عدد مثلا في يوم وفات ذلك اليوم بغير ذلك العدد (قوله أيلة) بفتح الهمزة واللام وبينهما تحية ساكنة وآخوه هاء هو اسم لموضع المعروف بالعقبة من منازل الحج المصري وهو المراد من القرية في قول الله تعالى واستلهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر الآية وأما إيلياء بكسر الهمزة واللام وبينهما تحية وآخوه ياء مفتوحة بعدها همزة ممدودة فهو بيت المقدس (قوله كالجذب والسمن) والزيت ونحوها لاذبح دجاج ونحوه (قوله والعلف كالتبن والحشيش) والقت ولا يحتاج إلى ذكره لأن الإطلاق يحمل عليه (قوله ولا يحتاج) أي إذا ذكر جنس العلف لا يحتاج إلى ذكر قدره (قوله وإن ذكر الشعر) هذا مستثنى من ذكر القدر أي لا يحتاج إلى ذكر القدر في شيء من أنواع العلف إلا في الشعر إذا ذكره قال شيخنا لكونه من الحبوب المسكية وينبغي أخذنا من العلة أن القول ونحوه كذلك (قوله ولا يخرجون أهل المنازل منها) فيحرم ومتى امتنعوا من شيء مما شرطه عليهم عما ذكرنا تنقض عهدا لم تنع منهم إلا إذا أمكن الأخذ منه بالاجبار (قوله ومقامهم يضم الميم أوله اسم زمان أي مدة إقامتهم) احتراز به عنه بفتح الميم فإنه اسم مكان الإقامة وهو مستثنى عنه بقوله ومنزل الضيفان الخ (قوله باسم صدقة) أي باسم زكاة لأنه المراد فلامام اجابته جوازا (قوله ففسق عنهم الإهانة) أي لا يطلب فيمتنع فعلها على القول بها السابق (قوله ويضعف عليهم) مرة ومرتين وأكثر بقدر إمكانه ثم لا يضعف زكاة الفطر وسيأتي وجوب التضعيف إذا لم يف الأصل بالدينار (قوله كإفعل) أي أخذ كذلك عمر رضى الله عنه ولم يخالفه أحد فصار اجابا (قوله وخمس العشرات) فيما يكون واجبه العشر وعشرها فيما واجبه نصف العشر (قوله لم يضعف الجبران) لأنه خلاف القياس ولأنه لا يكثر التضعيف ولأنه يؤخذ منا ومنهم فلو ملك ستون لادين بغير اليس فيها بنتا لبون أعطى لنا بنتي مخاض ومع كل واحدة شاتين أو عشرين درهما أو أعطى حقتين لنا وأخذنا لكل واحدة

أي في المثلن وهي التوكيل والحوالة والتضمين [قوله أن بشرط] متعلق بقوله يستحب [قوله في بلدهم] خرج بلدنا [قوله في الأصح] الخلاف مبنى على جواز كونها من الجزية وعدمه قال ابن الرفعة فإذا لا خلاف [قوله ولكل] قيل الواو مستدركة [قوله والأصل في ذلك] هو دليل على أصل المشروعية وعلى كون ذلك خارجا عن الجزية [قوله وخمس العشرات] أي في المسقى بلامؤنة [قوله ولو وجب الخ] إنما خص الخلاف بهذه الصورة إشارة إلى أنه لو دفع حقتين عن ست وثلاثين بدلا عن بنتي لبون لم

(٣٠ - (قيلوبى وهيمه) - رابع) وخمس العشرات ولو وجب بنتا مخاض مع جبران بدل بنتي لبون عند

قدهما (لم يضعف الجبران في الأصح) والثاني يضعفه فيأخذ مع كل بنت مخاض أربع شياه أو أربعين درهما

ما ذكر وهذا يقتضي أن الجبران يؤخذ عن الأصل وعن التضعيف وبه صرح شيخنا في شرحه فالمراد بمنع تضعيف الجبران منع تكراره عن كل واحدة كما أشار إليه الشارح .

(ففيه) الخيرة في الصعود والنزول هنالامام ولو بنائبه لالهالك كائن عليه الشافعي رضي الله عنه (قوله) لم يجب قسطه أي قدر قسطه ولا يجب شيء في الوقص ولا في مال غير زكوى كالعوامل والمالوفة ويعتبر النصاب جميع الحول نعم لو تم الحول وليس عنده مال بزكى أخذت الجزية من بقية أمواله (قوله) ثم المأخوذ جزية فيصرف كله مصرفها ولذلك قال عمر رضي الله عنه هؤلاء قوم حتى أبوا الاسم ورضوا بالماضي (قوله) كالمرأة والصبي) فلا تؤخذ من مالهما خلافا للإمام مالك في الأخذ منهما ولأي حنيفة في الأخذ من المرأة فقط (فصل) في بقية أحكام عقد الجزية مما يطلب مناهم أو عكسه أو يمتنع كذلك (قوله) يلزمنا) بعقد الجزية وإن لم يشترط (قوله) الكف عنهم) سواء كانوا بدارنا أم لا (قوله) نفسا ومالا) وعرضا وسائر ما يقرون عليه تكفر وخزير لم يظهرهما (قوله) وضمان ما تلتفه عليهم) روى أبو داود حديثا حسنه غير واحد ولفظه ألا من ظلم معايدا أو انتقصه حقه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة اه قالوا وهذا يحتمل أن يكون للزجر عن التعرض لهم ويحتمل أنه على حقيقته ويكون حكمته صون أمته صلى الله عليه وسلم عن توهم نقص مقامهم الناشئ عن مساواتهم للكفار في قيامهم معهم في موقف الخاصمة وهذا معلوم الانتفاء عنه صلى الله عليه وسلم لا يقال تخصمته عن الكافر إن لم تكن باذنه فهو فضولى أو كانت باذنه فهو وكيل عنه وكل منهما لا يناسب مقامه الشريف لأننا نقول إن ذلك من الخيال الفاسد لأن الحاكم نائب الغائبين في حقوقهم ولا يقال فيه أنه فضولى ولأن في تخصمته المذكورة أوضح دليل وأقوى شاهد على أنه لا يرأى أمته في أخذ حق عدوهم منهم ولو بغير سؤاله ولأن فيه تنبيها للكافر على أنه لا ينبغي له أن يتعاشى عن طلب حقه خشية أنه صلى الله عليه وسلم يرأى أمته في عدم أخذه منهم ونحو ذلك وليس في وكالته صلى الله عليه وسلم عن الكافر توهم نقص في مقامه كما علم من مفسر فافهم وتأمل (قوله) ودفع أهل الحرب عنهم) وكذا غيرهم من مسلم وذمى فلو أطلق الدفع كان أدنى وأعم ولو شرط عدم الدفع فسد العقدان كانوا بدارنا أو بمحل لو قصدهم عدوهم مر علينا والأفلا ولا جزية عليهم مدة عدم الدفع حيث وجب (قوله) وفي الروضة الخ) هو المعتمد (قوله) لا يلزمنا الدفع عنهم) أي إن لم يكن معهم مسلم ولو أسيرا والأوجب الدفع عنه وعنهم لأجله في الموضع الذي ينسب إقامته فيه عرفا وهذا المراد بجوار بلدهم لنا (قوله) في بلد أحدثناه) أي وجدت عمارته من المسلمين بعد استيلائهم على محله (قوله) كبغداد) والقاهرة والبصرة والكوفة لأن بغداد بناها أبو جعفر المنصور سنة أربعين ومائة والقاهرة بناها المعز في سنة تسع أو ثمان وخسين وثلثمائة والبصرة بناها عتبة بن غزوان سنة سبع عشرة في خلافة عمر رضي الله عنه والكوفة بناها عتبة المذكور بعد هابسنتين في خلافة عثمان رضي الله عنه وهدم ذلك البناء قبل نقصهم العهد كما في العباب ويبنى ولو قبل بلوغهم مأمنهم والصلح على أحداث ذلك باطل والكنيسة معبد اليهود يضعف له الجبران قطعا وقول الشارح بدل الخ دفع لما عساه يقال عبارته تقتضي أن بنى الخاض تجبان عينا مع الجبران وهو لا يكون [قوله ولو كان بعض نصاب الخ] أي لأن الآثر عن عمر ليس فيه ذلك [قوله والثاني الخ] لو كان مالكم لما دون النصاب فهل يجري فيه ذلك تردد فيه ابن أبي الدم ولو وجب عليه نصف شاة بالخلطة أضعفت بلا خلاف .

(فصل يلزمنا الكف عنهم نفسا ومالا)

فيه الخلف من الأول لدلالة الثاني وهو ضعيف [قوله ونعمهم أحداث كنيسة] أي وإن لم شرط

[قوله]

(ولو كان بعض نصاب لم يجب قسطه في الأظهر) والثاني يجب ففي عشرين شاة شاة وفي مائة درهم خمسة (ثم المأخوذ جزية فلا يؤخذ من مال من لا جزية عليه) كالمرأة والصبي ويزاد على العف أن لم يف بدینار عن كل رأس إلى أن يفي به ويجوز الاقتصار على قدر الزكاة ونصفها إذا وفي بالدينار (فصل : يلزمنا الكف عنهم) بأن لا تعرض لهم نفسا ومالا (وضمان ما تلتفه عليهم نفسا ومالا) أي ضمنه المتلف منا (ودفع أهل الحرب عنهم) كائنين بدار الاسلام أو منفردين ببلد (وقيل إن انفردوا ببلد لم يلزمنا الدفع عنهم وفي الروضة كإصلها تقييد البلد بجوار الدار أي دار الاسلام والمستوطنون دار الحرب وبذلوا الجزية لا يلزمنا الدفع عنهم جزما (ونعمهم أحداث كنيسة) وبيعة (في بلد أحدثناه) كبغداد

(أو أسلم أهله عليه) كاليمين وما يوجد في الأول لا ينقض لاحتمال أنه كان في قرية أو برية فاقص له عمارة المسلمين وإن عرف أحداث في قرض (وما فتح عنوة لا يحذفونها فيه ولا يقرون على كنيسته كانت فيه في الأصح) (٢٣٥) والثاني يقرون بالمصلحة (أو) فتح

(صلحا بشرط الأرض لنا) (شرط أسكانهم) بخراج (وابقاء الكنائس) والبيع (جاز) وإن ذكروا أحداثها (جاز) أيضا (وإن أطلق) أي لم يشترط أبقاؤها (فالأصح المنع) منه والثاني لا وهي مستثناة بقرينة الحال لحاجتهم إليها في عبادتهم (أو) بشرط الأرض (لهم) ويؤدون الخراج (قررت) ولهم الأحداث) أيضا (في الأصح) والثاني المنع لأن البلد تحت حكم الاسلام (ويمنعون وجوبا وقيل ندبا من رفع بناء على بناء جار مسلم) وإن رضى لحن الاسلام (والأصح المنع من المساواة) أيضا للتميز بين البنائين (و) الأصح (أنهم لو كانوا بمحلة منفصلة) عن العمارة (لم يمنعوا) من رفع البناء والثاني يمنعون منه لما فيه من التعجل والشرف (و) يمنع (الذي ركوب خيل) لأن فيه عزا واستغنى الجويني البراذين الخمسة (لا جبر) وبغال نفيسة) وقيل يمنع ركوب البغال النفيسة لما فيه من التعجل (ويركب) بكاف وركاب خشب (لا حديد ولا سرج) تمييزا له عن المسلم والا كاف بكسر

والبيعة معبد النصارى وقد انعكس العرف فيهما والكلام هنا وما يأتي فيما ليس لنحو زول المارة (قوله) أو أسلم أهله عليه) كلهم أو المعتبر منهم (قوله) كاليمين) قال شيخ الاسلام والمدينة وهو مثال لما أسلم أهله عليه من حيث الاسلام والافهم ممنوعون من التجاوز مطلقا كما مر (قوله) وما يوجد في الأول) وفي الثاني بالأولى لا ينقض إلا أن عرف أيضا (قوله) وما فتح عنوة) ككسر وأصهان والمغرب ومثله ما فتح صلحا مطلقا من غير شرط كون الأرض لنا أو لهم أو بشرط كون الأرض لنا مع السكوت عن أحداث وابقاء فلا يجوز فيه الأحداث ولا يقر على الموجود (قوله) جاز) أي الأحداث والابقاء قال شيخنا الرمي بشرط وجود ضرورة والأفلا يجوز (قوله) أي لم يشترط أبقاؤها) وكذا أحداثها وإنما لم يذكره لمراعاة كلام المصنف (قوله) فالأصح المنع) أي من الابقاء ومن الأحداث بالأولى كما مر والحاصل أنه لا يجوز الابقاء ولا الأحداث إلا فيما فتح صلحا بشرط كون الأرض لهم مطلقا أولنا مع شرط ذلك (فرع) قال الزركشي وإذا حرم أبقاؤها أو أحداثها لم يحرم علينا دخولها بغير إذنهم اه وفيه نظر لأن البناء ملك لهم واستعماله حرام فإن حل عدم الحرمة على جواز اشغال الأرض التي ليس عليها نحو بلاط لهم فواضح فراجع (قوله) قررت) يشير إلى أن المراد بالجواز المذكور إقرارهم على ذلك والافهم من المعاصي ولو تعدد الفتح واختلف الشرط كبيت المقدس اعتبار الأول (قوله) ويمنعون) أي ابتداء أخذ من ذكر البناء وكذا الإعادة بعد الهدم على المعتمد فخرج ما لو استأجره أو اشتراه ممن جاز له الرفع لأنه دوام والروشن كالبناء لكن يمنع فيهما من إشرافه وأولاده على المسلمين حتى يجعل مانعا ولو نحو بناء حاجز مرتفع فوق البناء ولم يمنع منه هنا لأنه لمصلحة فقامل (قوله) من رفع بناء) أي زيادة على قدر كفايته والاجازة للحاجة إليه (قوله) جار) المراد به أهل محله وملاصقه (قوله) وإن رضى) لأنه لحق الاسلام ولذلك لا يسقط هدمه بوقفه ولا يبيعه لكافر مطلقا ولا مسلم وإن حكم الحاكم بمنع هدمه على المعتمد نعم يسقط الهدم باسلامه ويرفع بناء المسلم عليه بعده (قوله) بمحلة منفصلة عن العمارة) أي عمارة المسلمين بحيث لا يكون منهم إشراف على المسلمين ولا مجاورة عرفا (قوله) ويمنع) وجوبا الذي أي الكافر ولو معاهد أو مؤمنا الذي ذكر المكلف بخلاف غيره من ركوب خيل ولو في محلة افتردوا بها ويمنعون وجوبا مطلقا من الركوب في زحمتنا ومن حمل السلاح ومن التختم ولو بفضة ومن استخدام المماليك ومن استخدام المسلم ومن خدمتهم للأمراء ولو بالرضا (قوله) ويركب) أي ويؤمر وجوبا بركوبه بكاف الخ وبركوبه عرضا سواء في طويل السفر وقصيره ونقل عن شيخنا الرمي جواز الركوب بغير العرض في الطويل (قوله) لا حديد الخ) فيحرم تمكنه من ذلك لمن قدر عليه من المسلمين (قوله) ويلجأ) وجوبا فيحرم إثارته لمن قصد تعظيمه والأفلا (قوله) ولا يوقر ولا يصدر في مجلس فيه مسجون) ولو واحدا ولو طارئا وجوبا فيحرم ذلك بالضرورة ويحرم الميل إليهم بالقلب من حيث الكفر ويكره لغيره ونكره مهاداتهم إلا لنحو رحم أو رجاء اسلام أو جوار (قوله) ويؤمر) ولو أتى بالغيار ويغنى عنه العبادة ونحوها المعروف الآن ولا يمنع من لبس نحو ديباج أو طيلسان (قوله) والزنا) ويغنى عنه نحو منديل على الكتف مثلا (قوله) فوق الثياب) للذكر وتحت الأزار لا ثيابي والخنثى بحيث يظهر بعضه ليرى

[قوله ولهم الخ] قال الشافعي لأنها ليست أكبر من الشرك .

(فرع) لا يجوز لنا دخولها إلا بآذنهم وإن كان فيها صور حرم مطلقا وكذا كل بيت فيه صورة [قوله] وجوبا [ظاهر صفيحه] أنه لا خلاف في أصل المنع وليس كذلك [قوله للتمييز] أي كما يميزون في اللباس وغيره

المهزة يطلق على البرذعة ونحوها (ويلجأ إلى أضيق الطرق) عند نزح المسلمين فيه بحيث لا يقع في وهدة ولا يصدمه جدار روى الشيخان حديث إذا ققيم أحدهم أي اليهود والنصارى في طريق فاضطروه إلى أضيقه (ولا يوقر ولا يصدر في مجلس) فيه مسجون (ويؤمر بالغيار) بكسر المجهمة (والزنا) بضم الزاي (فوق الثياب) والأول ما يخالف لونه لونهما بحيث على الكتف ونحوه والأولى باليهودى الأصفر

وبالنصراني الأزرق والثاني خيط غليظ يشد به وسطه وعما لتمييز وجههما المنقول عن عمر رضي الله عنه تأكيد والبيان واجب وقيل مستحب (وإذا دخل حماميه مسلمون) متجردا (أو تجرد عن ثيابه) في غير حمام بين مسلمين (جعل في عنقه خاتم حديد) بفتح التاء وكسرها (أورصاص) بفتح الراء (٢٣٦) (ونحوه) أي الخاتم كالجلجل وفي الحرر وغيره يجعل عليه جلجل (ويمنع من

(قوله وبالنصراني الأزرق) أولا كهب وهو الرمادي وبالجموسى الأسود وبالسامري الأحمر وقد وقع الأمر بذلك في زمن المتوكل محمد بن المعتض بالله بن المكتفي بالله سنة سبع مائة واستمر إلى الآن وخص اليهودى بالأصفر لصفرة ألوانهم من الغش فيها ولا يضر كونه كان شعارا لبعض الصحابة كاقيل للعلم بكالم و بعد زمنهم هن البدع و يمنعون من العدول لغير ما أمروا به مما ذكر (قوله وجههما الخ) فأحدهما كاف قالوا بمعنى أوفى كلام الصنف (قوله والبيان) بالمعنى الشامل للزنا واجب هو المعتمد وهو في حق البالغين العقلاء منهم (قوله فيه مسلمون) ولو واحدا (قوله جعل) وجوبا وكونه في عنقه مثلا أدى من نحوه (قوله بفتح الراء) قال شيخنا الرملي وكسرها من لحن العوام فراجع (قوله أي الخاتم) يفيد أن نحوه معطوف على خاتم وهو مرفوع كإيدل عليه عبارة الحرر يكون جعل مبنيا للفعول أو منصوب بكونه مبنيا للفاعل ويجوز جره عطفا على حديد أورصاص (قوله وقولهم بالنصب) أي عطفا على شركا وعود ضمير الجمع بعد الأفراد سائغ ولا يجوز فيه الجر عطفا على اسماع لأن القول من غير اسماع لا يمنعون منه نعم لو جر عطفا على ضمير اسماع المضاف جاز ولا يضر عدم إعادة الجار الذي أوجبه الجمهور لأن المصنف لا يورجه كشيخه ابن مالك (قوله في عزيز والمسيح) أي بأنهما ابنا لله مثلا وقالت اليهود عزيز ابن الله وقالت النصراني المسيح ابن الله (قوله وناقوس) مجرور عطفا على خبر أي من أظهاره وهو آلة من نحو خشب تضرب بها النصراني لإعلام وقت صلاتهم مثلا (قوله وعيد) مجرور عطفا على خبر أي من أظهاره وكذا نحولطم ونوح وقراءة نحو تورا وناجيل ولو بكنايتهم ولا يمنعون مما يتدينون به من غير ما ذكر كفطر في رمضان وإن حرم عليهم من حيث تكليفهم بالفروع وبذلك حرم بيع المفطرات لهم فيه لمن علم ولو بالظن أنهم يتعاطونها نهارا لأنه إغارة على معصية قوية على الدلالة بالتهاون بالدين وبذلك فارتد دخولهم المساجد (قوله أظهاروها) بأن اطلع عليها المسلمون من غير تجسس (قوله لم ينتقض العهد) ففائدة الشرط الأرباب والتخريف (قوله ولو قاتلونا) أي بلا شبهة كما سرفي البغاة (قوله انتقض عهدهم) أي عهدهم قاتل منهم وكذا من امتنع من إجراء الأحكام عليه أو من امتنع منهم عن الجزية نعم من أمكن أخذ الجزية منه بالإجبار لم ينتقض عهده كما تقدم وهو في الروضة (قوله ولو زنى ذمى بمسلة) أولا ط بمسلة (قوله أي باسمه) أي النكاح أي بلفظه من النكاح أو تزويج والتأويل باسمه لدفع إيهام محته ومحل النقض فيه لمن كان عالما بامتناعه (قوله ودعا الخ) عطف تفسير (قوله أودى كر رسول الله) أي واحدا من الرسل أو نبيا أيضا أو القرآن أو قتل مسلما عمدا أو قذفه (قوله فالأصح) هو المعتمد (قوله أنه ان شرط الخ) أي وعلمنا وجود الشرط يقينا فان شك فلا نقض وسواء قلنا بنقض عهده أولا بإقام عليه موجب ما فعله من حد أو تعزير (قوله جاز دفعه وقتاله) هو عطف تفسير وهو جواز بعد المنع فهو واجب لأن المعتمد وجوب قتله ولا يبلغ المأمن وظاهر أنه لا يجب لو طلب تجديده عهده فراجع (قوله لم يجب الخ) وفارق الهدنة بأنها محض أمان وفارق بلوغ من أمانه صبي إلى ما أنه لأنه يعتقد لنفسه أمانا (قوله بل يختار الخ) ما لم يطلب تجديده عهده والأوجب إجابه (قوله ومعلوم الخ) وحينئذ يتعين المنع عليه فقط (قوله وإذا بطل أمان رجال لم يبطل أمان نسائهم ولا صبيانهم) لو قال ذرارهم كان أعم ليدخل الخنثى والمجانين ولو طلب أحد من هؤلاء

اسماعه المسلمين شركا) كقوله ثالث ثلاثة (وقولهم) بالنصب (في عزيز والمسيح) صلى الله عليهما وسلم (ومن أظهار خبر وخزير وناقوس وعيد) فإن أظهر شيئا مما ذكر عزروا إن لم يشرط في العقد (ولو شرطت هذه الأمور) في العقد أي شرط ففيها (خالفوا) بأن أظهاروها (لم ينتقض العهد) لأنهم يتدينون بها (ولو قاتلونا أو امتنعوا من) إعطاء الجزية أو من إجراء حكم (الاسلام) عليهم (انتقض) عهدهم بذلك لمخالفته موضوع العقد ومقتضاه (ولو زنى ذمى بمسلة أو أصابها بنكاح) أي باسمه (أودى أهل الحرب على عورة للمسلمين أو فتن مسلما عن دينه) ودعاه إلى دينهم (أو طعن في الاسلام أو القرآن أو ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوء) فالأصح أنه ان شرط انتقاض العهد بها انتقض (والا فلا) ينتقض والثاني ينتقض مطلقا لتضرر

المسلمين بها والثالث لا ينتقض مطلقا لأنها لا تخل بمقصود العقد ومحمه في

أصل الروضة (ومن انتقض عهده بقتال جاز دفعه وقتاله أو غيره لم يجب إبلاغه بأمانه في الأظهر بل يختار الإلام فيه قتلا ورضا وفعله قلن أسلم قبل الاختيار امتنع الرق) فيه الجائز في الأسير لأنه لم يحصل في يد الإمام بالقهر فيمتنع فداؤه أيضا ومعلوم امتناع قتله (وإذا بطل أمان رجال لم يبطل أمان نسائهم ولا صبيانهم في الأصح) والثاني يبطل تبعاً لهم



كاتبهم في الأمان وفتح بأنهم لم يوجد منهم نقض (ولذا اختار دمي نبد العهد والمعروف بدار الحرب بلغ المأمن) أي ما بين فيه ليكون مع النبد الجاز له خروجه بأمان كدخوله ﴿باب الهدنة﴾ (٢٣٧) على الصلح مع الكفار على

ترك القتال مدة معينة من غير عوض أو معه كإسباني (عقد الكفار الاقليم) كالروم والهند (بمختص بالامام ونائبه فيها) فيجوز لها (و) عقدها (بلدة) أي لكفارها (بمحور لوالى الاقليم) تلك البلدة كما في أصل الروضة (أيضا) أي معهما (وأنما تعد لصاحبة كضعفنا بقلة عدد وأهبة أوجاء اسلامهم أو بذل جزية) من غير ضعف بنا في الرجاء والبذل (فإن لم يكن) أي ضعف كافي المحرر وغيره (جازت) بلاعوض (أربعة أشهر) لآية فسيحوا في الأرض أربعة أشهر (لا سنة وكذا دونها) فوق الأربعة لا تجوز (في الأظهر) والثاني تجوز لنقصها عن مدة الجزية والأول نظر الى مفهوم الآية (ولضعف تجوز عشر سنين فقط) روى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم هادن قريشا في الحديبية على وضع الحرب عشر سنين وفي الروضة كأصلها أن العشر

بلغ المأمن أوجب النساء والخنايا وكذا الصبيان بعد البلوغ والمجانين بعد الافاقة وقبل ذلك لا يجابون إلا إن طلبهم من له الحضانة (قوله كاتبهم) أي من شأنهم التبعية وإن احتاجوا في التبعية الى شرط (قوله بلغ المأمن) لأنه لم يوجد منه نقض ولا خيانة وأمانه دار الحرب المشار اليها بقوله ما يأمن فيه أي على نفسه وما له وغيرهما ومن له أمان اعتبر مسكنه منهما فإن سكنهما تغير الامام ﴿باب الهدنة﴾

من الهدون وهو السكون بسكون القتال بسببها فيها شبه الجزية والأمان كالمحور وتسمى مهادة ومسالمة ومعاهدة وموادة وأصلها الجواز وقد تجب (قوله هي) أي شرعا وأما لغة فاسم أو مطلق المصاحبة (قوله امام) أي لأهل العدل فلا يعقدها امام البغاة فلا يعقدها لمن ظنوا محضته بلفظ المأمن كما لو عقدها الأحاد (قوله ونائبه فيها) أي في عقدها ولو بالعموم (قوله وبلدة) أي يجوز لوالى الاقليم أن يعقدها لأهل بلد وكذا الاقليم بقدر الحاجة على الاعتماد (قوله في الرجاء والبذل) وكذا في اعانتهم لنا أو عدم اعانتهم علينا أو بعد دارهم (قوله كافي المحرر) دفع به توهم عود الضمير للرجاء والبذل (قوله بلاعوض) أو معه (قوله أربعة أشهر الخ) هذا في حق الرجال وأما النساء ونحوهن والأموال فيجوز عقدها لهما مؤبدا (قوله فقط) فلا يجوز أكثر من العشر ولو في عقود متعددة فإن احتيج بعد فراغ عقد جدد عقد آخر (قوله وفي الروضة الخ) هو الاعتماد (قوله وأظهرهما) هو الاعتماد ولو دخل اليها كافر بأمان لسمع كلام الله تعالى واستمع في مجالس لم يهل أربعة أشهر لحصول غرضه بدونها (قوله واطلاق العقد يفسده) لأنه يقتضي التأييد وهو باطل وليس له مدة محقة يحمل عليها لاختلافها بحسب المصلحة وبذلك فارق الأمان (قوله بأن شرط الخ) ومن الفساد شرط اقامتهم بالحنجاز أو دخولهم الحرم (قوله مال المسلمين) فصل اللام يقتضي أن المراد المال المضاف للمسلمين ووصلها يقتضي خلافه وعبرة المنهج مالنا والظاهر منه أن ما سمع موصول أي الذي للمسلمين من .

#### ﴿باب الهدنة﴾

[قوله مع الكفار] أي سواء منهم من يقر على دينه ومن لا يقر قال الزركشي ومعناها في اللغة المصالحة أي وأصلها السكون [قوله أو معه] كأنه يريد المسئلة المذكورة في قول المنهاج الآتي أو بذل جزية فانه معطوف على رجاء لا على اسلامهم بدليل قول الشارح عقبه من غير ضعف بنا في الرجاء والبذل اه والال لقال في الرجاء وأسقط قوله والبذل هذا ما ظهر في كلام الشرح وفيه نظر والله أعلم [قوله لتلك البلدة] يرجع لقول المتن الاقليم [قوله أي معهما] الضمير فيه يرجع لكل من قول المتن الامام ونائبه [قوله كضعفنا] هذا مثال حاجة وهي أخص من المصلحة [قوله أو رجاء] عطف على ضعفنا هذا مثال لأربعة أشهر والذي قبله مثال لعشر سنين [قوله أو بذل جزية] معطوف على قوله أو رجاء اسلامهم [قوله أي ضعف] خلاف ظاهر العبارة من انتفاء كل ما تقدم [قوله لا سنة الخ] قضية العبارة عدم الخلاف في السنة وليس كذلك نعم لا خلاف فيما فوقها قال في الروضة لا يجوز فوق السنة قطعا ولا سنة على المذهب ولا ما بينها وبين الأربعة على الأربعة [قوله بحسب الحاجة] متعلق بقول المتن الجائز [قوله على الصحيح] مقابله يصح العقد ويلغو الشرط لأنها ليست عقد معاوضة حتى تفسد بفساد الشرط [قوله أو لتعقد] أي أو صلح لتعقد الخ

وملأونها بحسب الحاجة (ومتى زاد على الجائز) بحسب الحاجة (فقولا تفريق الصفقة) في عقد أحدهما يبطل في المزيد وغيره وأظهرهما في المزيد فقط (واطلاق العقد) عن ذكر المدة (يفسده وكذا شرط فاسد) يفسده (على الصحيح) بأن شرط منع فك لسرقتهم منهم (أو ترك مالنا) أي مال المسلمين في أيديهم (لم أو لتعقد لهم ذمة بدون دينار) لكل واحد

(أو يدفع مال اليهم) معطوف على يكون وسيأتي رد مسئلة تأنيانهم والتعير في التقديف بالأصح (وتصح الهدنة على أن ينقضها الامام متى شاء) فقام هذا القيد مقام تعيين المدة في المسئلة (ومتى صحت) أي الهدنة (وجوب الكف عنهم حتى تنقضي) مدتها (أو ينقضوها بتصرح) منهم (أو قتلنا أو مكاتبه أهل الحرب بعورة لنا أو قتل مسلم) ومما تنقضي به المدة قد الامام في مسئلة التقييد بمشيئته (واذا انقضت) أي الهدنة (جازت الاغارة عليهم وياتهم) (٢٣٨) بفتح الواحدة في بلادهم فلو كانوا بدارنا بلغوا مأمنهم (ولو قص بعضهم)

مسلم ومال وغيرهما كرد مسلم أقلت منهم فاللام في مالنا على الأول جزء كلمة وعلى الثاني حرف جر وهو الأنسب لعمومه لما تقدم فتأمل (قوله أو يدفع مال اليهم) نعم ان دعت ضرورة كفك أسرى بعد بونهم أو خوف استئصالهم لتأجاز بل وجب دفعه اليهم لكن لا يملك كونه والعقد فاسد ومحل نذب فك الأسرى في غير المعذنين والافواج بوجوب بعضهم الوجوب على الامام والنذب على غيره فيه نظر (قوله معطوف على بدون) لا على دينار لأن العقد حينئذ صحيح (قوله وسيأتي الخ) يفيد أنه من جهة ما هنا والجواب عن اراده لأجل نوع الخلاف وعن تأخير ضرورة التقسيم معه (قوله أن ينقضها الامام) وكذا ذكر عدل ذكرا في ذور أي في الحروب ولا مام حادث بعد الأول نقضها ان فسدت بنص أو اجاع وبذلك علم أنها لا تنقض بموت الامام ولا بعزله (قوله متى شاء) ولا يجوز أن يشاء أكثر مما يصح العقد به ابتداء ولا تصح مع متى شاء الله أو غيره الا ما تقدم (قوله وجب الكف) أي كف أذا ما وأذى أهل العهد لا الحر بين ولا بعضهم عن بعض (قوله أو مكاتبه أهل الحرب) أو ابوائهم وان لم يشرط في العقد (قوله قتل مسلم) أو ذى بدارنا أو سب الله أو نبى له من أنبيائه عليهم الصلاة والسلام (قوله ومما تنقضي الخ) فهو من أفراد كلام المصنف وكلام المعين السابق (قوله انقضت) وان لم يعلموا بالنقض (قوله بعضهم) سواء أميرهم أو غيره (قوله لا شعار الخ) وفارق مثل ذلك في الجزية لقوتها وكذا في المسئلة بعدها (قوله المأمن) ومن له مأمنان يعتبر مسكنه منهما فان سكنهما تخير الامام فيهما كما (قوله ولا يجوز شرط رد مسئلة) خرج شرط رد مسلم سواء قيده بذكره أو أطلقه فلا يفسد العقد كما سيذكره وخرج شرط رد كافر أو كافرة فلا يفسد بالأولى (قوله تأنينا) وكذا لو أسلمت عندنا بعد مجيئنا من عندهم (قوله وسواء الحر والأمة) والواحدة والخمى (قوله فلا تكرار) أي على ما هنا وفي الروضة التعير في هذه بالصحيح أيضا فهو مكرر مع قوله ولا يجوز شرط رد مسئلة تأنينا أو أسلمت عندنا كما (قوله ولا يجوز ردها اليهم وان جنت بعد اسلامها) أو شككنا في جنونها هل هو بعد اسلامها أو قبله ولو كانت كافرة وجنت ووصفت الكفر ثم أفاقت ردت اليهم (قوله الصادق الخ) أي الأمر محتمل للوجوب ولعديه وهذا العدم موافق للأصل الذى هو براءة الذمة وهو يصدق بالنذب ورجحوا هذا النذب لما ذكره فالصادق نعت سبى للنذب وضمير به عائدا اليه وعدم فاعل بصادق والموافق نعت لعدم والضمير في رجحوه عائدا للنذب فتأمل

[قوله ومما تنقضي الخ] يرد أن هذا لا يرد على عبارة المصنف بل هو داخل فيها [قوله وياتهم] من عطف الخامس على العام [قوله لا شعار الخ] ولما أن هدنة البعض هدنة للكل [قوله وبلغهم] التبليغ واجب خلافا لظاهر العبارة نعم في نسخة وبلغهم المأمن [قوله تأنينا] مستدرك [قوله فلا ترجعوهن الى الكفار] هذه الآية نزلت بعد ما وقع في الحديبية من الشرط العام فهي ماسخة أو مخصوصة هذا ان صح رواية التعميم وان كان الشرط الذى وقع فيها خاصا بالرجال كمرورى فلا اشكال [قوله فسد] أي لأنه شرط أهل حواما [قوله والنذب] فيه نظر فانه حقيقة في الوجوب [قوله الصادق به عدم الوجوب] الذى في

العهد (ولم ينكر الباقون بقول ولا فصل) بأن ساكنوهم وسكنوا (انقض فيهم أيضا) لا شعار سكونهم بالرضا بالنقض (وان أنكروا باعتزالهم أو اعلام الامام يقاتهم على العهد فلا ينقض فيهم) (ولو خاف) الامام (خياتهم) بظهور أماره لا بمجرد الوهم (فله) فبذ عهدهم اليهم وبلغهم المأمن) أي ما يأمنون فيه من المسلمين وأهل عهدهم (ولا يفيد عقد الذمة بهيمة) بفتح الهاء لأنه عقد معاوضة مؤبد (ولا يجوز شرط رد مسئلة تأنيانهم) لا متاع ردها لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار وسواء الحر والأمة (فان شرط فسد الشرط وكذا العقد في الأصح) أشار به الى قوة الخلاف في هذه الصورة وعبر في صورة تقدمت بالصحيح إشارة الى ضعف الخلاف فيها فلا تكرار ولا تخالف (وان شرط) الامام لهم (رد من جاء)

منهم مسلما لنا (أولم يذكر ردا لجأت امرأة) مسئلة (لم يجب)

ليرتفع نكاحها بسلامها قبل الدخول أو بعده (دفع مهر الى زوجها في الأظهر) والثاني يجب على الامام اذا طلب الزوج المرأة أن يدفع اليه ما بذله من كل الصداق أو بعضه من سهم المصالح فان لم يبذل شيئا فلا شيء له وان لم يطلب المرأة لا يسطى شيئا قال تعالى وآتوهن من الأنواج ما أنفقوا أى من المهور الأمر فيه محتمل للوجوب والنذب الصادق به عدم الوجوب الموافق للأصل

قول

ورجعه على الوجوب لما قام عندهم في ذلك (ولا يرد) من جاءنا آتيا بكلمة الاسلام وطلب رده (مسي وجنون) وأتاهما (وكذا عبد) بالغ عاقل (وحر) كذلك (لا عشيرة له على المذهب) لضعفهم وقيل يرد (٢٣٩) الاخيران قوتهما بالنسبة الى غيرهما

وقطع البعض بالرد في الحر والجهور بعنده في العبد (ويرد من له عشيرة طلبته اليها لا الى غيرها) أي لا يرد الى غير عشيرته الطالبه (الأن يقدر المطلوب على قهر الطالب والمهرب منه) فيرد اليه (ومعنى الرد أن يخلى بينه وبين طالبه) كما في الوديعة (ولا يجبر المطلوب على الرجوع) الى طالبه (ولا يلزمه الرجوع) اليه (وله قتل الطالب ولنا التعريض به لا التصريح) به روى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم رد أبا جندل على أبيه سهيل بن عمرو وأباصبر وقد جاء في طلبه رجلان فرده اليهما فقتل أحدهما في الطريق وأفلت الآخر وروى أحمد في مسنده أن عمر قال لأبي جندل حين رد الى أبيه ان دم الكافر عند الله كدم الكلب يعرض له بقتل أبيه وان لم يوجد طلب فلارد (ولو شرط) عليهم في الهدنة (أن يردوا من جاءهم مرتدا) منا لزمهم الوفاء (بذلك) (فان أبوا فقد قضوا) العهد (والأظهر جواز شرط أن لا يردوا) المرتد

(قوله لما قام الخ) وهو عدم شغل القيمة التي هو الأصل كما مر (قوله ولا يرد مسي وجنون وأتاهما) وحرهما وريقهما فان كلا جاز ردهما حينئذ وان وصفا كفرا (قوله وكذا عبد) ويعتق أن جاء قهرا على سيده أو قبل عقد الهدنة (قوله عشيرة طلبته) كلها أو من يحمله منها ولو واحدا برسول (قوله والمهرب) الواو بمعنى أو (قوله ولا يجبر الخ) أي لأنه اذا لم يجبر المسلم على الانتقال من بلد الى بلد في بلاد الاسلام فبلاد الكفر أولى فلاو شرط على الامام بعنه فسد العقد (قوله ولا يلزمه الخ) بل عليه المهرب من البلد اذا علم بمجي من يطلبه خصوصا إن خشي فتنة (قوله وله قتل الطالب) قال شيخنا ان عجز عن غير القتل وهو يقتضى أنه كدفع الصائل فراجع (قوله ولنا التعريض له به) بقتل طالبه ولو بحضرة طالبه (قوله لا التصريح) فيمتنع نعم لنا التصريح لمن أسلم بعد عقد الهدنة قاله الزركشي وفيه نظر (قوله وأفلت) أي هرب (قوله أن عمر قال) وأهل النبي صلى الله عليه وسلم سمعوا وأقره أو علم به كذلك (قوله من جاءهم مرتدا) حرا أو رقيقا ذكرا أو أنثى (قوله لزمهم الوفاء) وهو الرد فيما يظهر وهل يكنى التخيلة والنمكين كما سيذكره على القول الثاني فراجع (قوله والأظهر جواز شرط أن لا يردوا المرتد) لكن يفرمون مهر المرأة وقيمة الرقيق فان عدالينا ردنا عليهم القيمة دون المهر لأن الرقيق يصير ملكا لهم والمرأة لا تصير زوجة لهم كذا في الروضة واعترض بأن الردة تقتضى انفساخ النكاح أو توقفه على انقضاء الهدنة فلا وجه للفرم بأن صيرورة الرقيق ملكا لمبنى على جواز بيع المرتد للكافر وهو مرجوح وقد يجاب بأن استيلاءهم على المرأة منزل مغللة الشهادة بما يفسخ النكاح من نحو رضاع مجامع الحيولة وبأن استيلاءهم على الرقيق منزل منزلة الملك لانهم ملك حقيق فراجع (ففيه) يجوز شراء اولاد المعاهد من معاهد آخر غير أبيه لأنه يملكه بالقهر لغير المعاهد لامن أبيه وان قلنا بالمعتمد أنه يملكه بالقهر ولا يجوز سبيهم وعلى هذا يحمل ما قاله الماوردي فراجع (كتاب الصيد والنباه)

ذكره هنا عقب الجهاد لما فيه من الاكتساب بالاصطياد المشابه للاكتساب بالفروود ذكره في الروضة وغيره عقب ربح العبادات لأنه عبادة وقول بعضهم ذكره هنا وهناك نظرا لكونه فرضا فيه نظرفأمل (قوله جمع ذبيحة) بمعنى مذبوجة وجمعها لاختلاف أنواعها اما بذاتها كغنم وبقرو صيد وطير أو بهيمة ذبحها ككونه في حلق أولية أو غيرها كرمي بسهم أو بمحل ذبحها كالحلق واللبغ وغيرها أو بألة ذبحها كسكين وسهم وركب وجارحة والمعنى الأول هو المناسب لقولهم وافراد الصيد لأنه في الأصل مصدر وهو هنا بمعنى الصيد وكل منهما يتوقف على فاعل ومفعول وفعل وآلة فهي أركان أربعة (قوله ذكاة الحيوان) هو لفظة التطهير والتطيب والتحليل وشرعا ما ذكره والمزاد الذكاة بالفعل أو بالألة أو بالتبعية فلا

قول المتن لم يجب دفع [قوله ورجعه] الظاهر أن الضمير يرجع الى السدب فتأمل [قوله وكذا عبد الخ] صورة المسئلة مع الشرط السابق والافلارد جزما [قوله ومعنى الرد الخ] علل بأن الشرط لم يجز معهم وتقديم انكاره صلى الله عليه وسلم على أبي بصير في امتناعه وقتله من قتله قال بعضهم ويجب عليه الحرب والتخلص من الطالب ان أمكنه (تنبيه) قولهم لأن الشرط لم يجز معهم قد رأيت متكررا في كلامهم وفيه نظر فان قضيتهم عدم تعدى الحكم لمن ولد هنا بعد العقد

(كتاب الصيد والنباه)

[قوله ذكاة] التذكية لفظة التطيب ومنه رائحة ذكية أي طيبة والذكاة تطيب الحيوان

والثاني التح بل لابد من استرداده لاقامة حكم المرتدين عليه فطهيم النمكين منه والتخيلة دون التسليم

(كتاب الصيد والنباه) جمع ذبيحة (ذكاة الحيوان لما كول) البرى

المطالبة هو ما خلا كله تحصل (بذبحه في حلقه) هو أعلى الضيق (أوليه) بفتح اللام هي أسفله (ان قدر عليه) وسيأتي أن ذكاته بفتح  
كل الحظوم والمرى فهو معنى الذبح (٢٤٠) وذالهما مجمة (والا) أي وإن لم يقدر عليه (فيعقر) بفتح العين

يؤد الجنين (قوله المطالبة شرعا) دفع تحصيل الحاصل المأخوذ مما ذكر بأن معنى الذكاة والذبح  
واحد وقد يدفع ذلك بتقييد الذبح بكونه في الحلق أو اللبة والمقيد غير المطلق وحكمة الذبح تمييز حلال اللحم  
من حرامه (قوله ان قدر عليه) أي حالة إصابة الآلة له ولا نظر لما قبلها فليرى سهماء على صيد يعدو فوقه  
في سفرة مثلا وصار مقدورا عليه فأصابه السهم حينئذ في غير مذبحه لم يحل ولو عكس ذلك لم يحرم وفارق حل  
الناكحة كما يأتي بأن القدرة تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال (قوله يقطع الخ) سواء في مرة  
أو أكثر بحيث يكون به في ابتداء المرة الأخيرة حياة مستقرة (قوله في أي موضع) لعله مما ينسب  
إليه الزهوق لانه حافر وخف (قوله حل منا كته) من أول اجراء الفعل ولو بإرسال جارحة إلى  
الزهوق فلو تغلغل أو اقترن بجزء من ذلك مانع لم يحل والمراد حل الناكحة من حيث هي في ذات  
المنكوح فلا يرد الحرمة لعارض خاص كأزواج النبي صلى الله عليه وسلم ونحو المطلقة ثلاثا  
والملاعنة والأمة السكانية للنبي صلى الله عليه وسلم وقول بعضهم لأهل ملته لتدخل الأمة المذكورة  
معتزض بدخول المرتد والمرتدة ولذلك لم يعتبره المصنف (قوله والفرق الخ) فيه أنه فرق بصورة  
المسئلة (قوله ولو شارك مجوسى) وإن أسلم بعد الشروع في الفعل كما تقدم وهذا فيما لو وقع الفعل  
منهما جيبا فلو أكره المجوسى مسلما أو المهرم حلالا على الرمي أو الذبح كان حلالا كما في شرح  
شيخنا وانظر حكم عكسه (قوله حرم) ويضمنه المجوسى أن أزمته المسلم أولا (قوله وفي الروضة  
الخ) وهي أولى لشمولها للعبة والترتيب كذا قيل والوجه تساويهما لقول الشارح ذلك فذكره  
لبارة الروضة استشهاده لكلامه فتأمل (قوله ويحل ذبح صبي عيز) هو من المصدر المضاف إلى  
فعله ورميه وإرساله جارحة كذبحه كإسذه كره ولا يكره ذلك وكأصبي في ذلك الأتني والخشي والحائض  
والنساء والأخرس والأطفال والمكره (قوله وكذا غير عيز) أي فهو عطف على عيز قبله فهو في الصبي  
ويبدله عطف ما بعده عليه ورجوع الخلاف للجميع ولا يختص بماله نوع تميز وقيل عطف على صبي  
فصطف ما بعده خاص بعد عام وعليه فيستثنى منه نحو النائم أخذ من العلة وعلى كل فلفظ غير مرفوع مبتدأ  
خبره كذا ومجنون وسكران عطف عليه ولا يصح عطفهما على المضاف إليه (قوله لأن لهم) أي حالة الفعل  
قال بعضهم ومنه يعلم عدم صحة ذبح من صار كالخشيبة للمقامة من السكران أو المجنون أو الغصبي عليه لأنه حينئذ  
أسوأ من النائم وهو واضح لكن تعبيره بقوله في الجملة ربما ينافيه (قوله في الأصح) هو العتد  
فانه لو خرجت روحه بغيرها كالخشيبة لتغير لجه لونا وطعما [قوله بذبحه الخ] أي بالاجاع قيل الحكمة  
فيه أنه أسرع إلى خروج الروح وأخف ثم مراده بالذبح هنا مطلق القطع فلا ينافي ما سيأتي في قوله من  
يحر ابل وذبح بقر وغنم [قوله فيعقر] أي ولكن يستثنى عقرا الكلب للتردى كإسأني وهو خبر لمبتدأ  
محذوف وهو قول الشارح ذكاته [قوله حل منا كته] أي ولو كان يرى عدم حل ذلك المذبح كالابل  
خلافًا لملك ربه الله ولو قال نكاحنا له بدل صيغة المفاعة لكان أوضح ولو أكره الشخص على الذبح  
صح وحل أكله [قوله أوتو الكتاب] المراد اليهود والنصارى وروى الشافعي في المجوس سنوا بهم  
سنة أهل الكتاب غير آكل ذبائحهم ولا ناكحي نساءهم [قوله قاتل] خرج الاشتراك في مجرد  
الاصطياد أي الاصطياد غير القاتل [قوله صبي عيز] أي ولو كتيابيا قال الشافعي وذبحه وكذا ذبح  
الحائض أحبال من ذبح الكتاني [قوله لأنه ليس له قصد] أي فصار كما لو أسترسل الكلب بنفسه

(محرق) للروح (حيث)  
أي في أي موضع (كان)  
ذكاته (وعشرط ذابح)  
وطهر (وصائد) ليحل  
مذبحه ومعتوره ومصيده  
(حل منا كته) بأن يكون  
مسلمًا أو كتيابيا بشرطه  
الله كور في كتاب النكاح  
قال تعالى وطعام الذين أوتوا  
الكتاب حل لكم (وتحل)  
ذكاة أمة كتيابية) وإن لم  
تحل منا كته والفرق أن  
الرقعان في النكاح دون  
الذبح وهذا مستثنى من  
مفهوم الشرط وخرج به  
المجوس وغيره (ولو شارك  
مجوسى مسلما في ذبح أو  
اصطياد) قاتل كأن أمرا  
سكنا على حلق شاة أو قتلا  
صيدا بهم أو كلب (حرم)  
للذبح والمصطاد تقليبا  
للعوام (ولو أرسل كلبين  
أو سهمين فإن سبق آلة  
السلم فقتل الصيد) أو  
أنها إلى حركة المذبح حل  
ولو انكس (مذكو) أو  
جره ما لم يصب (ذلك  
(أو مرتبا ولم يذفب  
أحدهما) بأعجام وإعمال  
أي لم يقتل سر بها فهلك  
بهما (حرم) تقليبا للعوام  
ومسئلة الجهل مزيدة  
وفي الروضة حكاهما

بعضها ولو لم يعلم أهما قتله حرام (ويحل ذبح صبي عيز وكذا غير عيز ومجنون وسكران  
في الظاهر) لأن لهم قصدا وإرادة في الجملة والثاني لا يحل لفساد قصدهم (وتكره ذكاة أعمى) لأنه قد يخطئ المذبح (ويحرم صيده  
بغيره وكذا في الأصح) لأنه ليس له قصد صحيح والثاني يحل كذبحه أطلقه جماعة

فيحرم لأنه لا يرى الصيد فلا يمكن قصده (قوله وقيد الخ) أي فاذا أخبره أحد لم يحل جزأ (قوله والمجنون) والسكران أيضا على المرحوح (قوله والمذهب هنا الحل) أي لما صاده الصبي ولو غير مميز والمجنون كذلك والسكران كذلك سواء بالسهم أو بالجراحة وهو المتمد (فرع) لو أخبر بصير بصيد في ظلمة أو من وراء شجرة فرماه حل جزأ ولو أخبر فاسق أو كذابي أنه ذبح هذه الشاة مثلا قبلناه وحلت ولورأينا شاة مذبوحة ولم ندر من ذبحها فإن كان في البلد نحو محوسى لم تحل والاحلت وهذا بظاهره شامل لما لو قل المحوس كواحد في بلد أو إقليم وليس كذلك خصوصا في نحو مصر وإقليمها فالوجه تقييده بما إذا لم يعلم من تحل ذبيحته وقيد بعضهم أيضا بجري العادة فيها بدم نحو المحوسى وهو غير بعيد وما إلى شيخنا (قوله وتحل ميتة السمك) والمراد به حيوان البحر الذي يعيشه في البر عبس مذبوح (قوله وكذا الدود المتولد من طعام) ومثله النحل الصغير في شمعته ونحو سوس بأقلا أو تمر فيه فهو حلال معه ولو بطبخ وأما المتولد من غير الشيء كسمك في خل أو عسل فلا يحل إلا أن تهري ولو بطبخه معه أي ولم يغيره كما يعلم من باب الطهارة ويحل ما تهري من جراد وقع في قدر ويعنى عما في باطنه للشقة كما يأتي في السمك (قوله ميتة) أو حيا أيضا (قوله لعسر تميزه) أي شأنه ذلك (قوله أشار إليها المحرر الخ) أي لأن ما حلت ميتته لا حاجة لذبحه (قوله ولا يقطع الشخص بعض سمكة) أي يكره له نعم يسن ذبح سمكة كبيرة والقليل كالقطع (قوله أو بطن سمكة حية) أي فهو حلال وخرج الميتة فتحرم الكبيرة قطعاً وتحل الصغيرة على أقرب الوجهين عند شيخ شيخنا عميرة (قوله لما في جوفه) ورد بأنه معفو عنه وهذا في الصغير كما مر فلا يتنجس به دهن قلى فيه مثلاً ولا يحرم قليه حيا على المتمد نعم ما يقع الآن من تفقيع الصغير وجعله بسارية قبل استقصاء غسله فالوجه نجاسته ودهنه وما يتصل به فراجع (فرع) وجدت سمكة في جوف أخرى حلت ما لم تنغير (قوله وطردها الوجهين في الجراد) المتمد أنه كالسمك في جميع أحواله

[ قوله ميتة السمك ] أي سواء مات طافيا أو راسبا خلافاً لأنى حنيفة. لنا قضية العنبر (نفيه) خالف مالك رحمه الله في صيد المحوس للجراد ويكره ذبح السمك إلا أن يكون كبيراً يطول بقاؤه فيستحب إراحته له [ قوله ولا اعتبار الخ ] قضية هذا الحل فيما لو صادهما محرم ولكن الأصح التحريم قاله الزركشى [ قوله وكذا الدود الخ ] يفيد أن غير المتولد يحرم وهو كذلك ومنه الخلل في العسل قال في الأحياء إلا إذا وقعت غلّة أو ذبابة وتهرت أجزاءها فإنه يجوز انتهى ولو أخرج الدود وأكله مع طعام آخر حرم ولا فرق في الجواز بين الذي يعسر تميزه أو يسهل ولا بين الكثير والقليل [ قوله وإن قيل بطهارته ] هو رأى القفال [ قوله وهذه المسئلة ] مراده التي في قول المتن وكذا الدود [ قوله كالسمك والجراد ] تمة العبارة لا حاجة إلى ذبحه ثم الإشارة في الكاف الداخلة على السمك والجراد [ قوله ولا يقطع ] اقتضى هذا أن القطع حرام للتعذيب وإنما الخلاف في حل التلول واعتداه الزركشى وقال إنه وقع في الروضة ما يخالفه فلا تغتر به وأن قول المنهاج حل يريد به حل تناول اه أقول وقول الشارح ما ذكر فيه مخالفة له فيما يظهر ويجب أن قوله والثاني الخ يرشد إلى موافقته فتأمل والذي في الروض التصريح بالحل [ قوله حل في الأصح ] لقطع بعض سمكة فانت بذلك حل المقطوع [ قوله كافي غير السمك ] أي لعموم ما بين من حي فهو ميت [ قوله لما في جوفه الخ ] هذا لا يختص بالحية وعلله بحديث أحلت لنا ميتتان لأنه يخرج هذا ثم الخلاف جار في القائه في الزيت المغلى وهو حي قال الزركشى ولو بطن سمكة كبيرة ميتة حرم لنجاسة جوفها قال وفي الصغيرة كذلك وجهان وميلهم إلى الجواز

والمجنون بالسكب والسهم قال في شرح المذهب والمذهب هنا الحل قال وصيد المميز بهما كذبحه ( وتحل ميتة السمك والجراد ) اجاعا ( ولو صادهما محوسى ) فتحل ولا اعتبار بفعله قال في الروضة ولو ذبح سمكة حلت ( وكذا الدود المتولد من طعام كحل وفاكهة إذا أكل معه ) ميتا يحل ( في الأصح ) لعسر تميزه بخلاف أكله منفردا فيحرم والثاني يحل مطلقا لأنه جزء منه طبعا وطعما والثالث يحرم مطلقا لاستقذاره وإن قيل بطهارته وهذه المسئلة قال في الدقائق أشار إليها المحرر بقوله ما حلت ميتته كالسمك والجراد ( ولا يقطع ) الشخص ( بعض سمكة ) حية ( فإن فعل ذلك ) ( أو بطن ) بكسر اللام ( سمكة حية حل ) ما ذكر ( في الأصح ) والثاني لا يحل المقطوع كما في غير السمك ولا البلوغ لما في جوفه قال في الروضة وطردها الوجهين في الجراد ( وإذا رمى صيدا متوحشا أو بعيراً أو شاة شردت بسهم أو أرسل عليه جراحة فأصاب شيئاً من بدنه ومات في الحال



وقد ورد بمعنى فترك كلنحوش واحترق بقوله كأصله المزبد على الروضة وأصلها ومات في الحال عما إذا أدر كهوفيه حياته مستقرة أو ماكنه ذبحه ولم يذبح ومات فانه يحرم كإيائي (ولو تردى بغير نحو في برولم يمكن قطع المقومه فسكناد) في حله بالرمي وكذا بإرسال الكلب في رجا اختاره البصريون (قلت الأصح لايجل بإرسال الكلب ومعه الروي والشاشي إنا أعلم) ورفق الروي بأن الحديد يستباح به الذبح مع القدرة وهقر الكلب بخلافه (ومنى تيسر لحوقه) أى الناد (بعدوا أو استعانة) بنون ومهملة (بمن يستقبله فقدور عليه) فلايجل إلا بالذبح في المذبح (ويكنى في الناد والمتردى جرح بفضى (٢٤٢) الى الزهوق وقيل بشرط مذفق) أى مسرع للقتل لينزل منزلة

(قوله وند وشرد بمعنى فترك الخ) لكن لا يستعمل ند الا في الابل خاصة (قوله ولم يمكن) أى لم يسهل ذلك الوقت وان سهل بعد ذلك وقال شيخنا لا بد من التعذر (قوله الأصح لايجل) أى المتردى بإرسال الكلب ونحوه وهو المعتمد (قوله ومنى تيسر) أى بالنسبة لحال الطالب قوة وضعفا واعتبر شيخنا التعذره كإسار (قوله أو استعانة) بمهملة فنون أو بمججمة فتلك (قوله جرح بفضى الخ) فان نفذ الى الجانب الآخر فلو وصل بعد نفوذه الى صيد آخر وأثر فيه كذلك حل حيث لايجل لموته على سبب آخر (فرع) لو تردى بغير ان مثلافوق بضمها في نحو برقان مات الأسفل بثقل الأعلى مثلاليجل بخلاف ما لو طعن الأعلى بنحو سهم أو رمح فوصل الى الأسفل وأثر فيه شقيا فهما حلالان وان لم يعلم بالأسفل (قوله فان لم يدرك فيه حياة مستقرة) أى لم يفل على ظنه ادراكها فلا تحل اذا شك في وجودها فيه والحياة المستقرة ما يكون معها حركة اختيارية وتعرف بالحركة القوية أو تفجر الهم أو القيام وتقدم أنه يكنى وجودها عند ابتداء آخر مرة لو تعذر القطع وهذه انما تعتبر فيما إذا لم يكن سبب الموت أو كان بسبب يحال عليه الموت كجرح وأكل نبات سمى وأكل ما يحصل به نفخ أو مريض وصل الى حركة مذبح بالمرض فلا تعتبر فيه تلك الحياة (قوله بلا تقصير) يقينا فلوشك في تقصيره حل وليس من التقصير حيولة نحو سبوح أو اشتغاله بنحو توجيهه للقبلة أو طلب مذبحه أو قلبه ولو وقع منكسافلا يحرم في ذلك (قوله قبل القدرة عليه) ولا يكلف العدو خلفه مثلا (قوله لتقصيره) ومنه الذبح بظهر السكين وسميت سكيننا لأنها تسكن الحياة والحرارة الناشئة عنها وتسمى مدينة لقطعها مئة الحياة أيضا (قوله غصبت) أى قبل الرمي فان غصبت بعده فلا تقصير فيه (قوله أى علقت فيه) أى لا تعارض والافتح (قوله وفيها التذكير) وهو الغالب (قوله في الحال) قيد لا بد منه فان تركه بعد قدرته عليه حتى مات لم يحل (قوله وقيل يحرم العضو) هو المعتمد أخذنا من تصحيحه في الروضة كأصلها (قوله بقطع) يفيد أنه محدد من آلات الذبح فخرج نحو خنق وبندقة وزرع رأس نحو عصفور بيده (قوله مخرج) أى محل الخروج ويلزمه الدخول فهو مساو لما في الروضة (قوله ويستحب الخ)

قطع الحلقوم في المقبور عليه (وإذا أرسل سهما أو كلبا أو طائرا على صيد فأصابه ومات فان لم يدرك فيه حياة مستقرة أو أدركها وتطرذبحه بلا تقصير بأن سل السكين فمات قبل إمكان الذبحه (أو امتنع) منه (بقوته ومات قبل القدرة) عليه (حل) فيما ذكر (وان مات لتقصيره بأن لا يكون معه سكين أو غصبت) منه (أو نثبت) بفتح النون وكسر الشين المججمة (في الغمد) بكسر المججمة الخلاف أى علقت فيه ففسر إخراجها وفيها التذكير أيضا وسأيت (حرم) في الصور المذكورة (ولو رماه فقتله نصفين حلالا) تساوبا أو قاطبا ولو أبان منه عضوا كيد أو رجل (بجرح مذفق) أى مسرع للقتل فمات في الحال كإي الروضة وأصلها (حل العضو والبدن) أى باقية (أو بغير مذفق ثم

[قوله وند وشرد] أى فلا يفتى أن يتوهم مغايرتهما من ظاهر المتن [قوله تيسر] يريد أمكن [قوله ويكنى الخ] دليله حديث لوطعت في نخلها لأجرا وجرح الفخذ ليس مذفقا غالبا ثم قضية كلامه أن الصيد لا يشترط فيه ذلك قطعاهم محل الخلاف في الرمي أما الجارحة فلا يشترط ذلك فيها قطعا [قوله ومات] ولو مالا فلا يفتى جعله من أقسام ما فيه حياة مستقرة [قوله السكين] سميت بذلك لأنها تسكن حركة المذبوح [قوله قدر عليه] يرد عليه ما لو أخرج الجنين رأسه فانه يحل بذكاة أمه وان كان مقدورا عليه [قوله والمرى] جمعه مرؤ كسرير وسرر [قوله وهما عرقان] قال الزركشي

ذبحه أو جرحه جرحا آخر مذفقا فمات (حرم العضو) لأنه أبين من حي (وحل الباقي) وحل في الصورة الثانية هما فيما إذا لم يثبت بالجرح الأول فان أثبت به تعين ذبحه ولا يجزى الخرج لأنه مدة دور عليه ذكره في الروضة كأصلها (فان لم يمكن من ذبحه ومات بالجرح حل الجميع) كما لو كان مذفقا (وقيل يحرم العضو) لأنه أبين من حي وصححه في الروضة كأصلها (وذكاة كل حيوان) يرى (قدر عليه بقطع كل الحلقوم) بضم الحاء (وهو مخرج النفس) وفي الروضة كأصلها بجراحه خروجاد خولا (و) كل (المرى) وهو مجرى الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم (ويستحب قطع الودجين) بفتح الواو والدال (وهما عرقان في صفحتي العنق) يحيطان بالحلقوم وقيل بالمرى مؤاخر بكل الى أنه يضرباء يسير من أحدهما في الحل (ولو ذبحه من قفاه عصى فان أسرع) في ذلك (فتقطع الحلقوم والمرى) وبه حيلة مستقرة

حل (إلا فلا) محل (وكذا ادخال سكين بأذن ثعلب) ليذبحه ان أسرع فقطع الحلقوم والرئتين داخل الجلد وبه حياة مستقرة حل  
 وإلا فلا محل (ويسن نحر ابل) في المية (وذبح بقر وغنم) في الحلق للاتباع في أحاديث الشيخين وغيرهما (ويجوز عكسه) أي ذبح  
 ابل ونحر بقر وغنم من غير كراهة لأنه لم يرد فيه نهى (وأن يكون البعير قائما معقول رقبته) روى الشيخان عن ابن عمر أنه  
 سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم وفي شرح المهذب يستحب أن (٢٤٣) تكون المقولة اليسرى وقد ذكرت

فدراية أبي داود عن جابر  
 فان لم ينحر قائما فباركا  
 (والبقرة والشاة مضجعة  
 جنبها الأيسر) الذي عليه  
 عمل المسلمين لأنه أسهل  
 على الذابح في أخذه السكين  
 باليمين وامساكه الرأس  
 باليسار كما قاله في شرح مسلم  
 (وتترك رجلها اليمنى) بلا  
 شد لتستريح بتحرير يدها  
 (وتشد باقي القوائم) ثلاثا  
 تضطرب حالة الذبح فيزيل  
 الذابح (وأن يحد شفرته)  
 بضم الياء وفتح الشين  
 لحديث مسلم وليحد أحدكم  
 شفرته وهي السكين  
 العظيمة (ويوجهه للقبلة  
 ذبيحته) بأن يوجه  
 مذبحها وقيل جميعها  
 ويتوجه هو لها أيضا  
 (وأن يقول) عند الذبح  
 (باسم الله ويصلي على النبي  
 صلى الله عليه وسلم ولا يقل  
 باسم الله واسم محمد) أي  
 لا يجوز ذلك ليهامه  
 التشريك ودليل الاجماع  
 والتوجيه والتسمية  
 للاتباع في أحاديث الشيخين  
 وغيرهما في الأضحية

ولا يحرم قطع مئزاد ولو بانفصال رأسه وقال مالك بوجوب قطع الودجين ويسميان الوريدان دون  
 الحلقوم والرئتين وقال أبو حنيفة بوجوب قطع الودجين أيضا ولو ذبحه باليمين من خلف وأمام فالتقيا  
 لم يحل على الأصح كما لو أخرج شخص حشوته أو نخسه في خاصرته حالة ذبحه (قوله حل) أي مع  
 العصيان والتعلب مثال (قوله نحر ابل) وكل ما عنته كذلك كالنعامة لأنه أقرب لمفارقة الحياة (قوله  
 وذبح بقر وغنم) وكل ما قصر عنقه كالخيل (قوله جنبها الأيسر) لا الأيمن وإن عسر عليه لم يكون  
 عمله بيده اليسرى بل يستنبح غيره (قوله الذي عليه عمل المسلمين) المراد بيان عادة الناس لأنه دليل  
 (قوله وهي السكين العظيمة) بيان للشفرة لغة والمراد هنا الأعم ويندب امرأ الآلة برفق ذهابا وإيابا  
 وأن لا يجدها والذبيحة تنظره وأن لا يذبح واحدة بحضرة أخرى بحيث تنظر إليها وأن لا يبين رأسها  
 وأن لا يزيد على القطع المطلوب وأن لا يكسر عنقها وأن لا يقطع عضوا منها قبل وقتها وأن ينقلها عن  
 محلها قبل موتها وأن يسوقها للذبح برفق وأن يعرض عليها ماء للشرب (قوله وأن يقول بسم الله)  
 عند الذبح أو أرسال الجارحة (قوله ولا يقل) هو نهى محتمل للحرمة والكراهة ويحتملها تيسير الشارح  
 بقوله لا يجوز الخ والحاصل أن يقال تحرم الذبيحة والقول عند قصد التشريك وإلا فلا تحرم الذبيحة  
 مطلقا ولكن بكرة القول أن قصد التبرك ويحرم أن أطلق ولو ذبح على اسم الكعبة أو التقرب للجن  
 حرم المذبح فيهما أو على قصد صرف الجن عنه لم يحرم المذبح لعدم قصد التشريك  
 (فصل) في الركن الرابع من أركان الذبح وهو آلة الذبح وماعها (قوله محل ذبح الخ) هو من اطلاق

هما الوريدان في الآدمي ولا يستحب أن يزيد على ما ذكره الشيخ لكن قال الواحدى تحرم الزيادة  
 لأنها جرح بعد تمام الذبح (قوله ويجوز عكسه) أي خلافا لما لك حيث قال لا يجوز ذبح الأبل  
 ولا نحر البقر والغنم لكن قال ابن المنبر لأعلم أحدكم ذلك وإنما كرهه مالك فقط (قوله وأن يكون  
 البعير) أي لقول الله تعالى اذكروا اسم الله عليها صواف قال ابن عباس قياما على ثلاث قوائم (قوله  
 معقول) هو نصب على أنه خبر ثان لا على الحال لإضافته إلى معرفة (قوله مضجعة) ثبت ذلك في الشاة  
 وقيس به البقرة وحكي في شرح مسلم الاجماع في ذلك (قوله وأن يقول الخ) خاف أبو حنيفة فقال ان  
 تركها عمدا لم تحل لنا لأنه يقال أباح لنا ذبائح أهل الكتاب وهم لا يذبحونها وفي الحديث أيضا ان قوما من  
 الأعراب يأتونا بالنعم لا ندري أذكروا اسم الله عليه أم لا فقال صلى الله عليه وسلم سموا وكلموا  
 وأما الآية فتؤولة وكفاك دليلا على صحة التأويل الاجماع على أن من أكل ذبيحة لم يسم عليها لا يفسق  
 قال الزركشي وأحسن الأجوبة أن يراد بها ما أهل به لغير الله بملاحظة كون الواو للحال وقيل المراد  
 به الميتة قاله الامام أحمد بدليل قوله تعالى وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم وذلك لأنهم كانوا يقولون  
 نأكلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتل الله يعني الميتة (قوله من توجيه الذبيحة) أي الأمور به في الأحاديث  
 (فصل : محل ذبح إلى آخره) قيل الأحسن المقدور عليه لا يحل الا بالذبح بكل محدّد الخ

بالضأن والحاق غير ذلك به ويفهم من توجيه الذبيحة للقبلة توجه الذابح لها وسن الصلاة على النبي في حالة الذبح كغيرها نص  
 عليه الشافعي رحمه الله (فصل : محل ذبح مقدور عليه وجرح غيره بكل محدّد) بفتح الدال المشقة  
 أي شيء له حد (بجرح كحديد) أي كحديد حديد (ونحاس وذهب وخشب وقصب وحجر وزجاج) وفضة ورماسم (إلا ظفرا وصنا  
 وسائر الظلم) لحديث الشيخين ما نهر الله

وذکر اسم الله عليه فكلوه ليس السن والظفر وألحق بهما باقي العظام ومعلومهما سيأتي أن ماقتله السكاب بظفره أو نابيه حلال فلا حاجة الى استثنائه (فلو قتل بمقتل (٢٤٤) أو قتل محمد كبنقة وسوط وسهم بلانصل ولا حتم) هذه أمثلة للأول

والسهم بمنزل أوحدة قتل يقتله من أمثلة الثاني (أو) قتل (سهم) وبنقة أو جرحه فصله وأثر فيه هرض السهم في مسوره ومات بهما) أي بالجرح والتأثير (أو انخسق بأحولة) وهي ما يعمل من الجبال للاصطياد ومات (أو أصابه سهم فوق بأرض) عالية (أو جبل ثم سقط منه) في المسائل ومات (حرم) في المسائل كلها (ولو أصابه سهم بالهواء فسقط بأرض ومات حل) وفي السقوطين لا يدري للموت بالأول أو بالثاني وكذا في مسئلتى سهم وبنقة وجرح وتأثير فقلب الثاني المحرم في الثلاث وحرمه المنخني والمقتول بالمثل أو قتل المحدث لقوله تعالى والمنخفة والموقودة أي المقتولة ولو كانت أصابة السهم في الهواء بغير جرح ككسر جناحه حرم والمنخسل بفتح القاف المشددة الثقيل (وبحل الاصطياد بجوارح السباع والطير ككلب وفهد وباز وشاهين) والمراد بحل المصطاد بها المدرك ميتا

المصدر على اسم المفعول إذ المراد أن المذبوح من الحيوان تحصل ذكاته المحللة له بالفعل أصالة أو تبعا كما في الجنين الآتي في الأطعمة بكل آلة تجرح بجرحه بها في أي موضع منه في غير المقدور عليه ابتداء أو دواما أو بقطع الحلقوم والمرى المقدور عليه كذلك وإن حرم الفعل أو الآلة أو كانت نجسة أو متنجسة أو غير ذلك قال بعضهم ومنها خيط قطع بجرحه لا ينخني (قوله) وذکر اسم الله عليه) هو قيد للأكل وضيمر عليه وكلوه للهورأى المذبوح المأخوذ من أنهر وحكمة المنع المذكور في الظفر لأنه ممدى الجوس وألحق به السن وحكمة المنع في العظم لأنه زاد الجن غالبا فلا ينحس عليهم وهذا ظاهر في أنهم لا يأكلون لحم الميتة وحينئذ فالمنع في عظمها حسب الباب (قوله فلا حاجة إلخ) لأنه لا يمكن الاحتراز منه والاستثناء عائدا إلى كلام المصنف والحديث ويؤخذ مما ذكر أنه لو قتله بظم معلق في قلادته أنه لا يعمل وهو محتمل فراجعه والوجه حرمة (قوله) وبنقة) ويجوز الاصطياد بالبندق في صيد لا يموت به وإلا فيحرم كالعصافير والبندق شامل لما كان بواسطة نار أو لا وهو مثال فكل مثل ذلك (قوله عرض السهم) هو بضم العين بمعنى الجانب وبفتحها مقابل الطول وبكسرهما موضع المدح والذم من الناس (قوله بأرض عالية) المراد بهما ما ينسب موته إلى وقوعه منها على غيرها فدخل ما وقع عن غصن شجرة على آخر أو أصابه جدران حائط في نحو بثر وقع فيها سواء كان بهما أو لا وما لو انغمس في الماء بوقوعه فيه أو بالسهم سواء كان هو أو الرامي في هواه الماء أو في الماء أو خارجا عنه (قوله حرم في المسائل كلها) نعم إن كان الجرح مذكفا في المسائل كلها أو كانت الأحولة في عنق الجارحة وإن علمت على الصيد بها أو ماتت بقتل الجارحة كما يأتي لم يحرم وخرج بسقط ما لو تدرج على الأرض أو الجبل فلا يحرم كالأول كان السقوط قريبا لا يؤثر في الموت ولومات بشدة عدوه أو فزعا من الجارحة حرم (قوله في الهواء) ولو باعانة الهواء للسهم وسيأتي (قوله بأرض) فإن سقط بنار حرم أو بماء فقدم (قوله ككسر جناح) ومثله جرح غيره ومثله هذا تنقيح لأصابة السهم في كلامه (قوله) ويحل الاصطياد) أي غير المقدور عليه حال عدم القدرة عليه (قوله بجوارح) أي كواسب من قول الله تعالى ويعلم ما جرحتم أي كسبتم (قوله ككباب) أو خنزير وإن حرم اقتناؤه (قوله والمراد إلخ) فأطلق المصدر على اسم المفعول (قوله في حركة المذبوح) فإن كانت حركته أقوى منها فإن ذكي حل وإلا فلا (قوله وما علمتم من الجوارح مكليين) وهو مأخوذ من السكاب بفتح اللام بمعنى الأغراء وقيل من التضرية بالاضاد المجمة بمعنى الاعتقاد (قوله معلمة) ولو بتعليم نحو محوسى أو وثى (قوله صاحبه) ليس قيد في هذا وما بعده (قوله) ولا يأكل منه) عقب أمساكه أو قتله بلاذن من صاحبه له أما بعده من طويل أو باذن صاحبه فلا يضر وشمل الأكل من لحمه وكرشه وعظمه وأذنه وغيره لا يشعره ورشه ووبره ولعق دمه كما يأتي لآنها غير مقصودة للصائد

[قوله أو انخني] كان ينبغي ذكرها مع مسائل المقتول بسبب واحد [قوله عالية] فيه رد على من يقول تعبيرة بالوقوع بالأرض غير مستقيم [قوله لا يدري] أقول بل لو علمنا أن الموت بهما حرم تغليبا لا يحرم على أن قوله وكذا قد يخالف قول المان أولا ومات بهما [قوله لقوله تعالى] استبدل أيضا بمفهوم حديث ما أنهر الدم [قوله بفتح القاف المشددة] فيه رد على الزركشى حيث قال بالكسر [قوله والمراد إلخ] يعني (٢) أما وضع اليد على الصيد وما سكه بغير المذكورات أيضا حتى بالبندق خلافا لبعض الأصحاب [قوله ليأخذه الصائد] يعني يشترط في التعليم أن تمسك الجارحة الصيد ولا ترسله حتى يأتي صاحبها فأخذه

أوفي حركة المذبوح كما في الروضة كما صلها والمحرم قال تعالى أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح [قوله] أي صيده (بشرط كونها معلمة بأن تفرج جارحة السباع بزجر صاحبه) في ابتداء الأمر بعد شقة عضوه (وبترسل بترسله) أي يبيع باغرائه (وبمسك الصيد) ليأخذه الصائد (ولا يأكل منه)

وفيها ذكر تذكير الجارحة وسبأني تأنيها نظرا الى المعنى تارة والى اللفظ أخرى (و يشترط ترك الأكل في جارحة الطير في الأظهر) كجارحة السباع والثاني لا يشترط لأنها لا تقتل بالضرب لتعلم ترك الأكل بخلاف السكب ونحوه وفي الروضة كأصلها ويشترط فيها أن نهيج عند الاغراء قال الامام ولا مطمع في ازجارها بعد الطيران ويبعد اشتراط انكشافها في أول (٢٤٥) الأمر انتهى (ويشترط نكسر

هذه الأمور بحيث يظن تأدب الجارحة) والرجوع في ذلك الى أهل الخبرة بالجوارح وقيل يشترط نكسر ثلاث مرات (ولو ظهر كونه معلما لم يظهر لحم صيد لم يحل ذلك الصيد في الأظهر فيشترط تعليم جديد) والثاني يحل أكله يحتل أن يكون لشدة جوع أو لغيظ على الصيد إذا أتبعه ولو نكسر أكله حرم المأكل منه آخر وفيما قبله وجهان قال في الترخ الصغير الأقوى التحريم (ولا أثر للعلم) في كونه معلما لأنه لم يتناول ما هو مقصود الصائد (ومعنى السكب من الصيد نجس والأصح أنه لا يعني عنه) والثاني يعني عنه للحاجة (و) الأصح على الأول (أنه يكفي غلبه بماء وتراب) أي سبعا إحداها بتراب (ولا يجب أن يقسور ويطرح) والثاني يجب ذلك ولا يكفي الغسل لأنه تشرب لعابه فلا يتخلله الماء (ولو تحاملت الجارحة على صيد فقتلته بنقلها حل في الأظهر) كما لو قتلته

(قوله نظرا الى المعنى) في التذكير بكونها كلبا أو بازا أو اللفظ في التأنيث بكونها جارحة (قوله وفي الروضة) هو المصداق أن يريد غير الاغراء لأن المعتبر فيها أمران ترك الأكل وأن تهيج في الابتداء فقط (قوله ثم أكل) أي مما أرسل اليه حال صيده أو عقبه كما مر من غير ما أرسل اليه ولا منه بعد زمن كما تقدم وعليه حل خبر كل وإن أكل مع أنه قيل بضعفه واللحم ليس قيدا كما سبق آتفا (قوله لم يحل ذلك الصيد) أي الذي أكل منه لا ما قبله فهو حلال ولو حال الجارحة بين الصيد والصائد بمنع تسليمه له بطل تعليمها أيضا (قوله ومعنى الخ) ذكره استطرادي وعمله باب النجاسة (قوله ولو كان الخ) شروع في أنه يشترط في الذبح الفعل أو القصد كما يشير اليه بالعله (قوله باعانة ربح) خرج ما لو نسبت الاصابة الى الربح وحده فلا يحل أكله [قوله وفيما ذكر تذكير الجارحة] أي في قول المتن بزجر صاحبه [قوله ثم أكل] لو اختل غير ذلك كالانزجار مثلا قال الرافعي فينبغي أن يكون كالأكل ولو استرسل بنفسه أو كل لم يحل ولم يقدح في التعليم [قوله حرم المأكل منه آخر] أي جزأ وهي واردة على الكتاب وقوله وفيما قبله أي مما أكل منه كما رأيت في بعض الشروح منقول عن عبارة الشرح الصغير وحيث قد انظر بين ذلك وبين مسألة القولين هل اختلافهما في أي صورة ولو سلم كون الوجهين في غير المأكل من الماصيين لاستقام ثم رأيت القنوني فرضها فيما لم يؤكل منه وعبارته ولا ينقطع التحريم على ما صطلحه من قبل ما لم يتكرر منه الأكل وفي موضع آخر ولا يحل ما قبل ذلك الذي أكل منه ان اعتدال الأكل لأن اعتياده يخرج عنه كونه معلما ثم رأيت الكمال المقدسي اعترض ما في الحاوي الذي مشى القنوني على ظاهره وصوب أن الذي لم يأكل منه حلال سواء اعتدال الأكل أم لا ونقل ذلك عن الروضة وأصلها ثم راجعت الروضة فوجدت فيها ما يقطع الاشكال من أصله وهو أن قوله ولو نكسر الخ مفرع على مقابل الأظهر [قوله وفيما قبله] أي ما أكل منه كما صرح به في الشرح الصغير أما قبل ذلك فلا ينقطع عليه بالتحريم كما أشار اليه المصنف بقوله ذلك الصيد [قوله والثاني يجب] قال الامام هذا القائل يطرد هذا في كل لحم وما في معناه بمضة السكب بخلاف مجرد ملاقة الاماب من غير عرض وفي المسئلة وجوه ستة يغسل بماء وتراب يغسل فقط يعني عنه مع نجاسته طاهران أصابهما فأنصاحا ان سرت النجاسة الى كل الصيد لم يحل والاحل يجب التقوير [قوله حل] قال الرافعي رحمه الله لقوله تعالى فكواثما أمسكن عليكم فلم يفرق بين ما قبله بنابه أو ظفره أو ثقله ولأنه يبعد تعليم الجوارح أن لا تقتل الا جرحا انتهى ولومات فزعا أو من شدة العدو لم يحل قطعا [قوله كالقتل بثقل السيف] ربحه جماعة والقولان مبنيان على أن الصفات أعني قوله تعالى من الجوارح هل هي للتخصيص أو للتفريق أقول وفي هذا أن الجوارح ليست بمعنى السكواب وهذا الباء ينتسب للشافعي رضي الله عنه ومن أدلة الثاني أيضا حديث ما أنهر الدم ولومات بالجرح والنقل حل قطعا [قوله لا تتفاه الذبح] راجع لقول المتن وانجرح وقوله وقصده راجع لقول المتن أو احتسكت به وقوله والارسال راجع لقول المتن أو استرسل كلب [قوله صاحبه] مثله غيره [قوله فزاد] خرج به مجرد الاغراء ولو أغرى شخص كلبا مثلا بغير إذن صاحبه حل الصيد كالسكين المصنوعة [قوله لم يحل الصيد في الأصح] لاجتماع الاسترسال المحرم والاغراء فغلب المحرم لأن العدو ناشئ عن

بجرحها والثاني يحرم كالقتل بثقل السيف والسهم (ولو كان يده سكين فسقط وانجرح به صيد) ومات (أو احتسكت به شاة وهو في يده فاقطع حلقومها ومريئها أو استرسل كلب بهسه فقتل لم يحل) واحد من الثلاثة لا تتفاه الذبح وقصده والارطال (وكذا لو استرسل كلب فأغراه صاحبه فزاد عدوه) لم يحل الصيد (في الأصح) والثاني ينظر الى الاغراء المزيد به العدو ويحلب بتضييب المحرم (ولو أصابه) أي الصيد (سهم باعانة ربح) حل إذ لا يمكن الاحتراز عن هبوجها

ينظر الى قصد الفعل دون  
مورده (ولو رمى صيدا  
قنه حجرا) حل ولا اعتبار  
بظنه (أو سرب طلباء فأصاب  
واحدة حلت ولو قصد  
واحدة فأصاب غيرها حلت  
في الأصح) لوجود قصد  
الصيد والثاني ينظر الى أنها  
غير المقصودة (ولو غاب عنه  
السكب والصيد ثم وجده  
ميتا حرم) لاحتمال أن  
موته بسبب آخر (وان  
جرحه وغاب ثم رجده ميتا  
حرم في الأظهر) لما ذكر  
والثاني يحل حلا على أن  
موته بالجرح ومعه  
البغوى قال في الروضة  
والغزالي في الاحياء وفي  
شرح المذهب وهو الصحيح  
(فصل: يملك الصيد بضبطه  
بيده) وان لم يقصد تملكه  
(و يجرى مذقة) أى  
مسرعه للهلاك (وبالزمان)  
برمى (وكسر جناح) ويكفى  
فيه ابطال شدة العدو  
وصيرورته بحيث يسهل  
لحوقه (و يوقعه في شبكة  
نصبها) فهو له وان طرده  
طارده فوق فيها (وبالجائه  
الى مضيق لا يفلت) يضم  
أوله وكسر اللام أى ينقلب  
(منه) بأن يدخله ميتا  
ونحوه (ولو وقع صيد في  
ملكه) كزرعة (ومار  
مقدورا عليه بنوحول وغيره

(قوله) ولو أرسل سهما لاختبار قوته) أو أرسل سهما عينا أو الى حجر أو الى ما لا يحل يقينا أى فأصاب  
صيدا لم يحل في ذلك كله كما يأتى ولو أرسل سهما وكبأ على صيد فان أزمته السكب ثم ذبحه السهم  
حل والا فلا (قوله ظنه حجرا) أو ظنه لا يحل كذب فانه يحل ولا اعتبار بظنه أى لظنه بالاصابة  
فلو أصاب غيره لم يحل لأنه خطأ في الظن والاصابة معا وبه يعلم أنه لو علمه حجرا أو ذبأ وأصاب غيره لم  
يحل بالأولى كما مر (قوله سرب) بكسر أوله قطع وأصله جماعة (قوله) ولو قصد واحدة) أى برميه  
أو بارساله الجارحة (قوله فأصاب غيرها) واحدة أو أكثر أو أمسكت الجارحة كذلك أو أمسكت  
واحدة بعد ارسال أخرى نعم ان أمسكت غير الأولى قبلها مع استدبارها حرمت المسوكة (قوله وان  
جرحه) أى جرحا غير مذقة والاحل قطعا (قوله حرم في الأظهر) هو المعتمد وفي كلام الشارح  
إيماء الى الاعتراض على التعبير بالأظهر .

(فصل) فيما يملك به الصيد وما يذ كرمه (قوله يملك الصيد) الذى ليس بحرمى ولا به أثر ملك ونحوه  
كنصب وقص جناح فان وجد به ذلك فضالة أولقطة أو هدى (قوله بضبطه بيده) أى بأخذه ولو بغير اليد  
وهو غير محرم ولا مرند ولولينظر اليه وان كان غير مرمى ولو بأمر غيره نعم ان قصد المميز ولو بصيا غيره كان  
للقصود بناء على ما مر عن شيخنا الرملى أنه يعتبر قصد الصبي في تملك المباحات وتقدم أنه منظور فيه  
وعليه فيظهر أن يكون ذلك القصد مقارنا لأول الفعل لأنه لا يقدر على ازالة ملكه بعد ثبوته فتأمل (قوله  
وان لم يقصد تملكه) بل وان قصد عدم التملك (قوله وكسر جناح) وكذا قص ريشه (قوله ويكفى فيه)  
أى في الزمان الموجب للملك كما هو الظاهر أو في الملك الناشئ عن الزمان وخرج بشدة العدو مالو وقف  
اعياء أو عطشا لا يجزا فلا يملك به (قوله في شبكة) أى لم يفلت منها ولم يذهب بها أو ذهب بها ولم يقدر على  
الامتناع بها والافلا يملكه (قوله نصبها) ولو غاصبها أى وكان نصبها لأجل الاصطياد أولا بقصد شئ فان  
قصد غير الاصطياد لم يملك ما يقع فيها وكذا لو قصد صيد نوع فوقع غيره لا يملكه وعلى ما ذكر يحمل ما في  
المنهج وغيره وخرج بالنصب مالو وقعت منه فتعثر بها صيد فانه لا يملكه (قوله فهو له) أى فالصيد يملك  
للصاحب وان كان الوقوع فيها بعد موته فيكون تركه له (قوله الى مضيق) بحيث يمكن أخذه بسهولة (قوله  
ونحوه) أى الليت ومنه نحو تركه لأجل صيد سمك وحفرة لوقوع وحش (قوله ولو وقع صيد) أو عشب  
في ملكه أى ما يستحق منفعة ولو باجارة أو اعاره (قوله لم يملكه) ولا ما حصل منه كبيض وفرخ (قوله  
فان قصد به) أى قصد بالتوكل الاصطياد ومثله البناء لذلك وقيد شيخنا الرملى ما ذكر بما يعتاد  
تروحه أو بناؤه للصيد كالأبراج والافلا يملكه وان قصد به قال بعضهم وعليه فيبقى أن يقيد بما اذا سهل  
انفلاته منه والافهون من الجائه الى المضيق فراجع وحيث قلنا لا يملكه فهو أحق به من غيره فليس لغيره أخذه

الاسترسال المحرم وز يذته بالاغراء لاتنافيه (قوله ولو أرسل سهما) قال صاحب المعتمد لو كان بدل السهم  
جارحة لم يحل وجها واحدا . أقول عبارة الروضة على المذهب (قوله أو سرب) هو القطع من المتوحش  
ومن غيره السرب بافتح (قوله والثاني يحل) بعض هذا مسألة الظنية وتصديق الولي في قتل الملفوف  
ويعضد الأول امتشاط المحرم اذا حصل انتاف وشك هل هو منه أو من أمر سابق فانه لا فدية .  
(فصل: يملك الصيد بضبطه بيده) أى كسائر المباحات ولا فرق بين يد الكبير والصغير (قوله  
وكسر جناح) عطف على قوله برمى (قوله وكسر جناح) أى بأن تكون منفعة به فقط (قوله  
في شبكة) ولو مقصوبة (قوله في ملكه) حكم المستاجر والمعار كذلك

[قوله]

لم يملكه في الأصح) والثاني يملكه كوقوعه في شبكته وفرق الأول بأن سقى الأرض  
الناشئ منه الترحل لم يقصد به الاصطياد فان قصد به فهو كنصب الشبكة



(وكذا) لا يزل (بارسل)

المالك له في الأصح) كلو

سبب دابته فليس لغيره أن

يصيه اذا عرفه والثاني

يزول كما لو أعتق عبده

لكن من صاده ملكه

والثالث ان قصد بارساله

التقرب الى الله تعالى زال

ملكه والا فلا وعلى التقرب

قيل لا يحل صيده كالحب

المعتق والأصح في الروضة

حله لثلا يصبر في معنى

سوائب الجاهلية وعلى

الأول لا يجوز ارساله لهذا

المعنى ولو قال عند ارساله

أبحثه لمن يأخذه حل

لأخذه أكله ولا ينفذ

تصرفه فيه (ولو تحول

حامه) من رجه (الى برج

غيره) المشتل على حامه

(لزمه رده) ان تميز عن

حمله وان حصل بينهما

بيض أو فرخ فهو تبع

للأقبي فيكون لملكها

(فان اختلط وعسر التميز

لم يصح بيع أحدهما رهبة

شيئا منه ثالث) لأنه

لا يتحقق الملك فيسه

(وبجوز) بيع أحدهما

وهبه ماله منه (لصاحبه

في الأصح) ويقتفر الجهل

بعين المبيع للضرورة والثاني

ما يقتضيه (فان باعهما) أى

الحامين ثالث (والعدد

معلوم والقيمة سواء صح

البيع ووزع الثمن على

غير اذنه لكن اذا أخذه ملكه ومن هذا ما لو استأجر سفينة فنزل فيها سمك .  
**(فرع)** لو اصطاد سمكة فوجد في جوفها جوهرة فان لم تكن من بحر الجوهر أو كان بها أثر ملك  
 فهي قطعة والافى ملكها ولو باع السمكة بها صارت ملكا للشترى تبعا لكفى المعدن في الأرض التي  
 ملكها جاهلا به وقضيته أنه لو علم حال شرائها بالجوهرة فيها أنه لا يملك الجوهرة فيها فراجع (قوله قاله  
 في الشرح الصغير الخ) وهو المعتمد (قوله بافلاته) لا ينفذ قطع الشبكة كاسر أو بكسر باب حبس  
 فيه ابتداء من غير ضبط يده (قوله والأصح في الروضة) أى بناء على وجه التقرب المرجوح (قوله  
 وعلى الأول) الذي هو المعتمد من منع الارسال مطلقا (قوله لا يجوز) أى فيحرم نعم ان خيف من  
 حبسه هلاك له أو لغيره كإرضاع له أو منه وجب ارساله أخذا من حديث الغزاة ولا يزل ملكه عنه  
 بارساله نعم لا يجب ارساله ان كان ولدا مأكولا فله ذبحه (قوله حل لأخذه أكله) أى العالم باباحته  
 (قوله ولا ينفذ تصرفه فيه) لغيره ولو بالأكل قاله شيخنا كوالده وفي شرح الروض جواز اطعام  
 غيره منه واستوجهه العلامة العبادى وهو وجهه فى به أسوة (قوله لزمه رده) أى ان وضع يده  
 عليه والا فاللزم له التخلية والتحكين (قوله لم يصح الخ) نعم ان علما القدر والقيمة صح قاله  
 شيخنا الرملى تبعا للزركشى وابن الملقن والكلام فيما اذا باع منه شيئا بالنقص ولم يقين أنه ملكه  
 فان باع جزءا معلوما بملكه أو تبين أن ما باعه فلا مانع من الصحة حيث ذك ذلك لو قاله أحدهما  
 أو كل منهما بملك الحام الذى لى فيه بكذا (قوله أى الحامين ثالث) فيه إيماء الى أنه كان الأنسب أن  
 يقول فان باعاه أى الحام بغير ثالث (قوله والعدد معلوم) أى عدد مال كل واحد منهما منه معلوم كما أشار  
 اليه بالثالث (قوله والقيمة سواء) أى قيمة كل واحدة من أحد الحامين مساوية لقيمة كل واحدة من  
 الحام الآخر أو قيمة أفراد الحامين مساوية هذا ظاهر كلامهم أو صريحه وينبى أنه كذلك فيما لو علم أن  
 جملة قيمة حام أحدهما قدر نصف قيمة جملة حام الآخر مثلا فالثمن أنثلاث بينهما وكذا لو علم مساواة جزء  
 متساوى الاسم لكل منهما كأن تكون قيمة كل واحدة من تلك حام أحدهما مساوية لقيمة كل  
 واحدة من تلك حام الآخر وقيمة الثلثين الباقيين من كل منهما كذلك كما لو كان لأحدهما تسعون حامه  
 منها ثلاثون قيمة كل واحدة درهمان وقيمة كل واحدة من الباقي درهم والآخر ستون حامه منها  
 عشرون قيمة كل واحدة منها درهمان وقيمة كل واحدة من الباقي درهم فالثمن بينهما أخماس  
 للأول ثلاثة أخماس والثاني خساء وهكذا فافهم وتأمل والله يؤتى فضله من يشاء (قوله أى وان جهل  
 العدد الخ) قصر كلامه على هذه مراعاة لما في الروضة وأصلها وهو غير مناسب لأنهم بما يكون عدول  
 المصنف ٤ فافهم للعموم فانه يدخل في كلامه هنا ما لو علم العدد وجهلت القيمة وما لو جهلا معا ونحو ذلك  
**[قوله لم يزل الخ]** فهو كباقي العبد قال الشافعى رضى الله عنه لو كان هرب الوحشى يخرج من الملك لكان  
 هرب الانسى كذلك قال الزركشى وأما في ارساله فلكا لو سبب دابته بل لا يجوز [قوله لكن من صاده  
 ملكه] استدراك على قوله كما لو أعتق عبده [قوله وعلى التقرب] أى على الوجه الضعيف الثالث كما  
 في الروضة [قوله وعلى الأول] هو قول المتن في الأصح [قوله لهذا المعنى] أى لأجل هذا المعنى يحرم ارساله  
 على الوجه الأول وقوله وعلى الأول يفهم الجواز على غيره من الأوجه وفيه نظر [قوله بعين المبيع] قال  
 بعضهم لو علما القيمة والعدد في هذه الحالة ينبغي الصحة قطعاً قال الزركشى ثم ما صححناه هنا بشكل عليه أنه لو  
 اختلط عبده بعبيد الغير فقال بملك عبدي من هؤلاء فانه لا يصح كقوله البغوى والمولى [قوله باعهما] قيل  
 الأحسن أن يقول باعتهما بالافراد ليعود الضمير على الثالث المتقدم [قوله ولم تستو القيمة] كأن المراد قيمة  
 العدد فان كان أحدهما مائة والآخر مائتين كان الثمن أنثلاثا (والا) أى وان جهل العدد كفى الروضة كما صلاها أى ولم تستو القيمة واستوت

فراجعه (قوله فلا يصح) نعم لو وكل أحدهما الآخر في بيع حمامه صح ولهما قسمة الثمن بالمصلحة وفارق عدم صحة بيع عبده وعبده غيره بوكالته ولو مع اختلاطهما للضرورة هنا ولكثرة الاختلاط في الحمام ولو توافقا على قيمة الحمام ابتداء صح ولكل التصرف فيما يخصه .

﴿ فروع ﴾ لو شك في أن الحمام المختلط بحمامه مباح أولا جازله التصرف فيه لأن الإباحة هي الأصل فلو ادعاه غيره لم يصدق والورع تصديقه مالم يعلم كذبه ولو اختلط حمام مباح غير محصور بحمام بلد ولو غير محصور جاز الاصطياد منه فإن كان المباح محصورا حرم ولو اختلطت حمامة أو نمرقة بملاوكة لغيره بحمام أو بئر له فله الأكل منه بالاجتهاد الواحدة ولو اختلط حمام أو دهن أو دراهم أو نحوها حرام بملكه فيقدر الحرام وصرفه في مصارفه جازله التصرف في الباقي ولا يخفى الورع ولذلك كره بعضهم اصطياد الحمام والأكل منه وبناء الأبراج والأكل من حمامها بل الواقع الآن اختلاط حمام الأبراج يقينا وأن ما يصاد من حمام الأبراج المملوك يقينا لكن مالكه مجهول فلا يجوز صيده ولا بيعه ولا شراؤه ولا الأكل منه (قوله أو أزمين) أي الثاني فله الصيد وإن كان الأزمان بانضمام جرحه إلى الأول كما شملته العبارة قاله شيخ شيخنا عميرة وكلامهم راجع في خلافه كما سيأتي فيما لو أزمين أحدهما وذفب الآخر وغيره فراجع (قوله وإن أزمين الأول فهو له) وهو حينئذ مقدور عليه فكذلك (قوله ثم إن ذفب الثاني) أي وفيه حياة مستقرة بقطع ما ذكر حل لوجود تذكيره وإن ذفب لابقطعهما أو وصل إلى حركة مذبوح حال جرحه الأول لم يحل (قوله بقيته من منا) إن كان فيه حياة مستقرة حال تذييفه والا فلا يضمن الثاني أصلا (قوله وفي الجرح الخ) قال شيخنا هذا على المرجوح والمعتمد أنه إن ذبحه الأول الزمن بعد جرح الثاني لزم الثاني ما قص من أرض لحمه وجلده فقط وإن لم يذبحه مع تمكنه فقد قوت على نفسه فلا يلزم الثاني جميع القيمة بل زيادة على الأرض المتقدم بما يأتي وإن لم يتمكن الأول من ذبحه لزم الثاني جميع القيمة فلو كانت قيمته سلما عشرة وجرحه الأول تسعة وجرحه الثاني وصارت قيمته مذبوحا ثمانية لزم الثاني في عدم تمكن الأول ثمانية ونصف لأن الدرهم التاسع فاب فعليه ما فيوزع عليهما والتمانية فانت بفعل الثاني وحده وفي التفويت تجمع قيمته قبل الجرحين وهو عشرة مع قيمته بعد الجرح الأول وهي تسعة فلهما تسعة عشر ويوزع عليهما ما فوته وهو العشرة فيلزم الثاني تسعة أجزاء من تسعة عشر جزءا من

(فلا) يصح البيع للجهل بحصة كل بائع من الثمن (ولو جرح الصيد اثنان متعاقبان فإن ذفب الثاني) أي قتل (أو أزمين دون الأول فهو للثاني) ولا شيء على الأول بجرحه لأنه كان مباحا حينئذ (وإن ذفب الأول فله) الصيد وعلى الثاني أرض ما قص من لحمه وجلده إن كان لأنه جنى على ملك الغير (وإن أزمين الأول فله) الصيد (ثم إن ذفب الثاني بقطع حلقوم ومريء فهو حلال وعليه للأول ما قص بالذبح) عن قيمته من منا (وإن ذفب لابقطعهما أولم يذفب ومات بالجرحين حرام) لاجتماع المبيح والحرم المقلب (ويضمنه الثاني للأول) في التذييف بقيته من منا وفي الجرح بنصفها وقيل بكليها

الأفراد [قوله أو أزمين] هو شامل لما إذا تحقق الأزمان بالثاني بأن كان الأزمان حاصلين بمجموع الجرحين والحكم فيها أنه الثاني كما اقتضته العبارة [قوله دون الأول] العبارة صادقة بما لو ذفب الثاني وأزمين الأول وليس مرادا وفي الجرح بنصفها أعلم أنه إن مات قبل أن يتمكن الأول من ذبحه فقصية كلامهم يلزمه تمام القيمة من منا واستدرك عليهم صاحب التقریب أنه إذا كانت قيمته سلما عشرة ومن منا تسعة ومذبوحا ثمانية يلزم الثاني ثمانية ونصف وهذا الاستدراك هو الأصح وأما إذا تمكن من ذبحه قبل موته وترك فوجهان أحدهما لا شيء سوى الأرض لتقصير الأول والأصح يضمن زيادة عليه وعلى هذا قيل كمال القيمة من منا والأصح أنه كالجرح عبده نفسه وجرحه غيره ومات بهما وكانت القيمة كذا كرمثا وفيه أوجه ستة أحدها يجب على الأول خمسة أي فيسقط من هذا المثال لسكونه مالكا وعلى الثاني أربعة ونصف قاله ابن سريج وضعفه الأئمة لأن فيه ضياع نصف دينار على المالك والسادس قاله ابن خيران واختاره صاحب الإيضاح وأطبق العراقيون على ترجيحهم أنه يجمع بين القيمة فتكون تسعة عشر فيقسم عليها ما فوته وهو عشرة فعلى الأول عشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا من العشرة وعلى الثاني تسعة أجزاء من تسعة عشر من العشرة وهذا محصل ما في الروضة والأوجه الستة مبسطة فيها فقول الشارح نصفها انما يخرج على

( وان جرحا معا وذقفا )  
 بجرحيهما ( أو أزمنا ) به  
 ( فلهما ) الصيد لا شرا كهما  
 في سبب الملك ( وان ذقف  
 أحدهما أو أزمنا ) في  
 جرحيهما ما ( دون الآخر  
 فله ) أى للذقف أو لأزمنا  
 الصيد لا تفراده بسبب  
 الملك ولا شئ على الآخر  
 بجرحه لأنه لم يجرح ملك  
 الغير ومعلوم حل الذقف  
 في المستثنين والتذفيف في  
 المذبح أو في غيره ( وان  
 ذقف واحد ) في غير المذبح  
 ( وأزمنا آخر ) مرتبا  
 ( وجهل السابق ) منهما  
 ( حرم ) الصيد ( على  
 المذهب ) لاحتمال تقدم  
 الأزمنا فلا يحل بعده الا  
 بقطع الحلقوم والمريء ولم  
 يوجد في قول من طريقي  
 ثان لا يحرم لاحتمال تأخر  
 الأزمنا ورجحان الأول  
 للاحتياط في حل الصيد  
 ومعلوم حله اذا كان  
 التذفيف في المذبح .

### ( كتاب الأنحية )

بضم الهمة وتشديد الياء  
 اسم لما يضحى به كالضحية  
 ( هي ) أى التضحية كما  
 في المحرر وغيره ( سنة ) في  
 حقنا مؤكدة ( لا يجب  
 الا بالترام ) بالنذر

العشرة وهي أر بعقدها هم وأر بعقدها جزء من تسعة عشر جزءا من درهم والاول لو كان ضامنا عشرة  
 أجزاء من ذلك فتقدر وهي خمسة دراهم وخسة أجزاء من تسعة عشر جزءا من درهم وهذا ما صححه  
 الشيخان كصاحب التقریب ( قوله وان جرحا معا ) والاعتبار بالاصابة ( قوله وذقفا ) بأن كان جرح  
 كل منهما لواحد مدفعا وكذا في أزمنا ( قوله أو أزمنا ) وكذا لو ذقف أحدهما وأزمنا الآخر فان  
 احتمل كون ماذ كرمهما أو من أحدهما فهو لهما وان علم تأثير فعل أحدهما وشك في الآخر  
 سلم النصف لمن علم تأثير جرحه ووقف النصف الآخر فان تبين الحال أو اصطلاحا فواضح والاقسم  
 بينهما ونائب استحلال كل منهما الآخر ( قوله ومعلوم الخ ) قال في المطلب ويكون الصيد بينهما  
 ويبقى أن يجري هنا ماسر في الاحتمال السابق .

( فرع ) أرسل جماعة كلابهم على صيدهم وجد ميتا فان علم قتل الجميع له كأن تعلق جميع الكلاب  
 به فهو بينهم أو علم قتل بعضهم له كأن تعلق به كاب واحد مثلا فهو لصاحبه فان شك وقف الى  
 الصلح فان خيف فساد يبيع ووقف ثمنه لذلك .

### ( كتاب الأنحية )

ذكرها عقب الصيد والذباح لا شرا كهما في توقف الحل على الذبح في الجملة وسميت بأول زمان فعلها وهو  
 الضحى وأول طلبها في السنة الثانية من الهجرة كالعيدين وزكاة المال والفطر ( قوله بضم الهمة وتشديد  
 الياء ) أى على الأوضح من لغاتها الثمانية لأنه يقال فيها أنحية بضم الهمة وكسرهما مع تشديد الياء  
 وتخفيفها راجعها أضاحى ويقال أنحية بفتح الهمة وكسرهما وجمعها أنحى كأرطاة وأرطى ويقال أنحية  
 بغير همز كما سجد كره بفتح الضاد وكسرهما مع تشديد الياء فيهما وجمعها أنحيا ( قوله اسم لما يضحى به ) وهو  
 ما يضحى من النعم تقر بالى الله تعالى في يوم العيد وأيام التشريق الثلاثة ( قوله أى التضحية ) وهو الفعل  
 المفهوم من الأنحية اذ لا تطلق الأنحية على الفعل حقيقة ولا مجازا وما في شرح شيخنا غير مستقيم ( قوله  
 سنة ) لاسم بالغ عقل حرو لو مبعضا غنى بأن ملكها زائدة على كفاية يومه يوما وليلة كافي صدقة التطوع قاله ابن  
 حجر وبعده شيخنا الرملى واعتبر شيخنا الزيادة كفاية يوم العيد وأيام التشريق الثلاثة وعما جرت به العادة  
 من كملك وسملك وفطرة ونحوها وهي أفضل من صدقة التطوع لأنه قيل بوجوده ولو سياتى أنها كانت واجبة  
 في حقه صلى الله عليه وسلم وكان له أنحية مندوبة أيضا وأمله صلى الله عليه وسلم من أنحيته محمول عليها  
 ويكره تركها لقادر عليها وليس للولى فعلها من مال محجوره ويسن من ماله عن المولود لاعتن الجنين ( قوله  
 في حقنا ) وأما هو صلى الله عليه وسلم فكانت واجبة عليه خصوصية له صلى الله عليه وسلم كاسم والواجب عليه  
 واحدة وما زاد عليها مندوب وسيأتى كونها سنة كفاية أو عين ( قوله لا يجب الا بالترام بالنذر ) وكذا

الوجه المذكور الذى ضفنه الأئمة فليتأمل ثم تأملت الوجوه الستة التى فى مسئلة العبد فرأيت فيها  
 أيضا وجهها خامسا ذهب اليه صاحب التقریب وغيره واختاره الامام والغزالي هو أن على الجارح  
 الأول خمسة ونصف والثانى أربعة ونصف فلعل الشارح رحمه الله اعتمد هذا الوجه وبنى كلامه عليه  
 ولكن الذى اعتمد ابن المقري وغيره وهو الذى فى متن البهجة هو الوجه السابق والله أعلم  
 [ قوله فلهما ] قال الزركشى محله اذا كان بجرح كل واحد لو انفرد لأزمنا أو ذقف [ قوله وان ذقف  
 واحد ] قيل كان الأحسن ذكر هذه الصورة قبل صورة المعية .

### ( كتاب الأنحية )

[ قوله لا يجب الا بالترام ] يراد به أن نية الشراء للأنحية لا توجهها وهو كذلك على الأصح [ قوله بالنذر ] أى

(ومن لم يدا أن لا يزال شعره ولا غيره في عشر ذي الحجة حتى يضحى وأن يذبحها) أى الأضحية (بنفسه ولا يفندهما) روى الشيخان وغيرهما أحاديث تضعيته (٢٥٠) صلى الله عليه وسلم بنفسه وسلم حديث إذا رايت هلال ذي الحجة وأراد

أحكم أن يضحى فليمسك من شعره وأظفاره وفي رواية فلا يأخذ من شعره وأظفاره شيئا حتى يضحى والحاكم حديث أنه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة قومي إلى أميكتك فاشهد بها فإنه بأول قطرة من دمها ينسر لك ما خلف من ذنوبك وقال صحيح الإسناد وهو لم سنة أرادوا سنة كفاية وسنة عين لماسياتي عنهم (ولا تصح) الأضحية من حيث التضحية بها (الأم من ابل وبق وغنم) اقتصارا على الوارد فيها من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم (وشرط إبل أن يطعن في السنة السادسة وبق ورمع في الثالثة وضأن في الثانية ويجوز ذكروا حتى وخصى) والطاعن في الثانية هو الجذع والجذعة وفيما قبله التني والثنية روى أحد حديث نحو الجذع من الضأن فانهما لا يزالان ما جبه نحوه وروى الشيخان قوله صلى الله عليه وسلم لا يبردة في التضحية بجذعة للزول ولن تجزى من أحد بعدك أى وأما تجزى الثانية والثني

ما لحق به (قوله لم يدا) سواء طلبت منه أو لا وجبت عليه أو لا وأما غيره فينبى على ماسياتي من حصول الثواب له وحصول نحو المغفرة والعق فهو كالفاعل أو من سقوط الطلب عنه فقط فلا يكره له الإزالة (قوله أن لا يزال) فتكره الإزالة الألعذر وقال الإمام أحمد تحرم الإزالة المذكورة (قوله شعره) ولو من نحو عانة وإبط (قوله في عشر ذي الحجة) ولو في يوم الجمعة على المعتد لأن الأقل يراعى وحكمة ذلك شمول المغفرة والعق من النار لجميع أجزائه (قوله حتى يضحى) ولو بواحدة لمن تعددت في حقه ويخرج وقت عدم الإزالة لمن لا يضحى بزوال وقت التضحية (قوله بنفسه) ولو مرافقا وسفيا (قوله والوا) بأن وكل غيره أى استنابه ليذبح عنه والأفضل للمرأة والخفى الاستنابة ويكره استنابة كافر ونحو صبي وأعمى فتصح استنابتهم والمراد بشهوده حضوره ولو أعمى (قوله تضعيته صلى الله عليه وسلم بنفسه) فقد نصى صلى الله عليه وسلم بمائة بدنة تحر يده منها ثلاثا وستين بدنة وأمر عليا رضي الله عنه فنهضت عام المائة توفي ذلك إشارة إلى مدة حياته صلى الله عليه وسلم (قوله أن يطعن) يضم العين من باب نصر وخصت الأسنان المذكورة وهى تحديدية لعلم الأئمة والحل فيها المؤيدين إلى رداة لحما أو قلته (قوله وفيما قبله) أى قبل الطاعن الذى هو من الضأن المعلوم من تقيده بالثانية والذى قبله هو المزمع والابل (قوله والخصى) أى يجزى وهو لغة وشرعا من جمع ما ذكره وقدم لهذا من يديان في البليات ومحصله أن المتني مع تاء التأنيث اسم للبيضتين ومع عدمها اسم للجلدين وان لزمه سقوط البيضتين وندوره عدم التاء في مشاء (قوله عن سبعة) أى هنا وكذا في الكفارات والتمتع في الحج وأرنكاب محظورات فيه وكذا كل أسباب مختلفة واجبة أو لائمه المتولدة بين غنم وهه أو ابل وبق لا تجزى من أكثر من واحد وسياى ويصير في السبعة أن يكون كل منهم مستقلا سواء كان له أهل بيت أو لا يظهر وجوب التصديق على كل واحد منهم بجزء من حصته يثا وخرج بالسبعة ما لو كانوا أكثر ككثا تية واشتر كوا في بدنة أو بدتين فلا تقع عن واحد منهم ولو مع الجهل بعددهم أو بالحكم أو ضم لما شاة كالأشرك اثنان في شاتين ولا يفسر شركته غيره وضع معفى الثواب في الشاة أو في البدنة ولو امتنع بعض الشركاء في البدنة من الذبح فالوجه أن يقال إن كان لا يحتاج إلى نية كمنفورة منه ذبحت قهر اعليه والا فليزى أن يذبحها إن خيف خروج وقت الأضحية نظرا للوصول لحقه وإن فات كونها أضحية على الممتنع لتقصيره ويحتمل أنه يرجع الحاكم لينوى عن الممتنع كفى الزكاة فراجع ذلك وللشركاء قسمة الاحم لأنها أفرز لا يبيع مادام يثا والافهو مقنوم ولو كان عليه شاة واجبة فذبح بدنة وقع سبعها عن الواجب والباقي تطوعا بخلاف ما لو أخرج بعير عن شاة في الزكاة كأمرو تقدم الفرق فيها بكونها في

وما لحق به جعلتها أضحية أو هذه أضحية [قوله ويسن لم يداها] لو دخل يوم جمعة وهو مر يد التضحية لم يطلب منه ترك أخذ الشعر ونحوه وكذا لو أراد الاحرام بالعمره وأما كراهة تحليل اللحية كالحرم فيه نظر وظاهر أن طلب الترك يزول بأول شاة يذبحها ولو كان يريد التعدد [قوله وأن يذبحها بنفسه] فخر صلى الله عليه وسلم بيده الشريفة من الهدى ثلاثا وستين بدنة وأمر عليا بنصر ما غيره من المائة أقول فيه إشارة خفية إلى عدم أعمار حياته صلى الله عليه وسلم وفديته بنفسى وأبى وأمى وولدى والناس أجمعين [قوله وشرط ابل الخ] قال الزركشى هذه الأسنان تجزى بالاجاع والمعنى فيه أن هذه الأسنان لا تحمل أتاها ولا يذ وذكرها قبل ذلك [قوله وخصى] لأنه صلى الله عليه وسلم نصى بكبشين موجهين أى خصيين وأيضا فلان الخصيتين غير ما كوتلين عادة بل قيل بحرمتها وكذا الذكروا الفرج للاستقذار [قوله وفيما قبله] الضمير فيه يرجع إلى قوله

ويقتل بالمز البقر والابل والخصى ما قطع خصياه أى جلدا البيضتين مثنى خصية وهو من النواذر والطاعن والخصيتان البيضتان وجبر ما قطع منه زينة لطبا وكثرة (والبعر والبقرة) أى كل منهما يجزى (من سبعة والشاة) تجزى (عن واحد)

الزكاة أصلاً أو بدلاً بخلافه هنا (قوله وإن كان له أهل بيت حصلت السنة لجميعهم) صريح هذه الجملة أن المراد بأهل البيت من تازم نفقتهم للمضي وأن الثواب لهم كالمضي وأن المضي هو الملتزم بالنفقة وشيخنا وافق على الأول لأنه لو كان المراد بأهل البيت من اجتمعوا في المؤنة عرفاً أوفى السكني قاتل وإن كانوا أهل بيت وخالف في الباقي وقال أنه لا فرق بين أن يكون المضي هو الملتزم أو غيره منهم وأن الثواب خاص به هناك وإنما يسقط عن الباقيين الطلب كما هو شأن فرض الكفاية أو سنة الكفاية وكلام الشارح صريح في خلافه في هذه ومحمّل في التي قبلها (قوله وأفضلها) أي من حيث كثرة الثواب (قوله إذ لا شيء بعده) مردود إذ بعده شرك من بدنة ثم شرك من بقرة إلا أن يقال لا شيء بعده مع الانفراد أو لا شيء بعده في كلامه لأنه سيذكر المشاركة (قوله وسبع شياء الخ) واقتصره صلى الله عليه وسلم على الكبشين في بعض أحواله لأنهما الموجود إذ ذاك فلا يعارض ما مر والسبع من الضأن أفضل منها من المعز قال العبادي ويظهر وجوب التصديق بجزء من كل واحدة من السبع والوجه خلافه إذ المضي واحد (قوله بقدرها) فإن زاد فهو أفضل على المعتمد واستكثر القيمة أفضل من العدد واللحم خير من الشحم ويقدم الأقرن على غيره ويقدم السمن على اللون وأفضل الألوان البيضاء ثم الصفراء ثم العفراء ثم البقاء ثم الحراء ثم السوداء والذي ذكر أفضل من الأتي ما لم يكثر زوانه وإلا فالأتي أفضل والختي كالأتي (قوله وشرطها سلامة) حالة الذبح فقط (قوله المنخ) ويقال له النبي بكسر النون وسكون القاف وتفسيره قوله والمنخ دهن العظام يشمل غير الرأس (قوله ومقطوعة بعض أذن) ففادتها ولو خلقة لا تجزئ بالأولى لأنها عضو لازم للحيوان وبذلك فارت نحو الآية كالضرع وقال أبو حنيفة يجوز مقطوعة ثلث الأذن وقال الإمام مالك يجوز مقطوعة الأذن لا مكسورة القرن وتجزئ فاقدة الآية لا مقطوعتها إلا قلقة يسيرة أو ما يقطع من طرفها لأجل سمنها وخرج بالقطع الشق والخرق والتقب وسبأني وشلل الأذن كفقدها إن خرجت عن كونها مأكولة ولا تجزئ مقطوعة بعض اللسان (قوله وذات عرج) واللين فيه ما تتخلف به عن المشاية وقت السعي لنحو المرمي وكذا يمنع العرج ولو حال الذبح فقط العضو بالأولى (قوله وعور) فالعوى بالأولى ولم يقيد العور باللين لأن فيه

والطاعن [قوله حصلت السنة لجميعهم] انظر هل يطلب من كل منهم ترك الشعر والظفر أم يختص ذلك بصاحب البيت ينبغي الأول [قوله أي سنة الخ] حكمة التعبير بأي أن ما بعدها استفاد من المقت وما قبلها استفاد من الشرح [قوله وأفضلها] المراد الأفضلية بالنظر إلى إقامة الشعائر وإلا فلحم الضأن أطيب من الجميع وروى البيهقي في البقر ألبانها دواء ولحمها داء وزعم أنه صحيح الاستناد واعترض بأنه صلى الله عليه وسلم نهي عن نساءه بالبقر وهو لا يتقرب بالداء [قوله أي الأنهيمة] يعني عند الانفراد فلا ينافي ما يأتي من أفضلية السبع [قوله إذ لا شيء بعده] لك أن تقول بل بعده الشرك في البدنة والبقرة [قوله وفي الشرح الخ] هي أحسن من عبارة المنهاج لأن قولهما والضأن من المعز لا يرد عليه اعتراض الشارح فتأمل [قوله تقديم البدنة الخ] أي فيدل الحديث على الأفضلية على هذا الترتيب (فائدة) قال النووي وأما تضعيته صلى الله عليه وسلم بكبشين فله لم يتيسر له غيرهما في ذلك الوقت [قوله بقدرها] خرج المشاركة بأزيد فهي أفضل [لتجزئ] أما لو نذر معيبة فضحى بها أو قال جلتها أنهيمة فإنها تتعين ويجب ذبحها وقت الأنهيمة وتفرقة جميع لحما ولا تجزئ عن الأنهيمة المطلوبة شرعاً بخلاف السليمة المندورة نعم لو نذر سليمة ثم عرض العيب فالظاهر الاجزاء عن الأنهيمة [قوله فتزول] بل الجنون نوع من المرض

فالتضحية سنة كفاية لكل أهل بيت أي سنة عين لمن ليس له أهل بيت وكل من البعير والبقرة والشاة يقع على الذكر والأنثى وإجزاء كل من الأولين عن السبعة مقبوس على ما في حديث مسلم عن جابر نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحدبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة أي في التحلل للأحصار عن العمرة والبدنة الواحدة من الإبل (وأفضلها) أي الأنهيمة (بعير ثم بقرة ثم ضأن ثم معز) كذا في أصل الروضة ولا حاجة إلى ذكر الأخير إذ لا شيء بعده وفي الشرح والحرر والبدنة أحب من البقرة والبقرة من الشاؤ والضأن من المعز وفي حديث الشيخين في الرواح إلى الجمعة المذكورة في بابها تقديم البدنة ثم البقرة ثم الكبش (وسبع شياء أفضل من بعير) أو بقرة لكثرة الدم المراق (وشاة أفضل من مشاركة) بقدرها (في بعير) أو بقرة للانفراد باراقة اللحم (وشرطها) أي الأنهيمة لتجزئ (سلامة من عيب ينقص لحماً فلا تجزئ محققاً) أي ذاهبة

للمخ من شدة هزها والمخ دهن العظام (ومجنونة) وهي التي تستدير في المرمي ولا ترمي الا قليلاً فتزول (ومقطوعة بعض أذن) وإن كان يبرأ وهو كما قال الإمام مالا يلوح النقص به من جدد وفيه وجه أنه لا يضر (وذات عرج وعور



مرض وجوب بين) في الأربعة (ولا يضر سببها) لأنه لا يؤثر في اللحم (ولا فقد قرون) لا تنفاه قص اللحم (وكذا شئ أذن  
وخوقها وقبها) لا يضر (في الأصح) إذ لا قص فيها (قلت الصحيح المنصوص) المنقول في الشرح عن المعظم (يضر سبب الجرب  
والله أعلم) لأنه يفسد اللحم والدك وتبع في المحرر الغزالي والامام وفي السنن الأربعة وغيرها حديث أربع لا تجزى في الأضاحي  
المحروا البين عورها والمريضة (٢٥٢) البين مرضها والعرجاء البين عرجها والجفاء ومحمه ابن حبان وغيره

وجه مقابل الأصح في  
شئ الأذن ونحوه أن  
موضعها يتصلب ويصير  
جلدا (نفيه) قل المصنف  
في باب زكاة الفهم من شرح  
المهذب عن الأصحاب أن  
الحاصل لا تجزى في  
الأضحية لأن المقصود فيها  
اللحم وهو يقل بسبب  
الجل بخلاف الزكاة لقصد  
القتل (ويدخل وقتها) أي  
التضحية كما في المحرر  
وغسيرة (إذا ارتفعت  
الشمس كرم يوم النحر)  
وهو العاشر من ذي الحجة  
وفي الشرح بدخول وقت  
صلاة العيد (ثم مضى قدر  
ر كعتين) خيفتين  
(وخطبتين خيفتين  
ويبقى حتى قرب) الشمس  
(آخر) أيام (التشريق)  
الثلاثة بعد العاشر (قلت  
ارتفاع الشمس فضيلة  
والشرط طلوعها ثم مضى  
فبر الر كعتين والخطبتين  
والله أعلم) هذا مبنى على  
دخول وقت صلاة العيد  
بالتلوع كما تقدم في بابها  
والأول على دخوله

صفة كاشفة كافي الحديث ولا يضر ضعف بصري لا يؤثر في الرمي ولولولا وقال شيخنا لا يضر عدم الإصليلا  
(قوله مرض) والبين فيه ما يؤثر في المزال ومنها الهياه وهي التي تميم في الأرض ولا ترمى ومنها التولاء  
ومنها المجنونة (قوله ولا فقد قرون) أي لا يضر في الأجزاء فيجزى منها فاقد قرن واحد بالأولى وخرج  
بالفقد الكسر فيضركم ومحل أن أثر في المزال أو قص اللحم به والا فلا يضر ولا يضر السكبي ولا فقد  
الأسنان كلها أو بعضها ولو طارئا إلا أن أثر في المزال (قوله وكذا شئ أذن) لا يضر ولا خوقها ولا تقبها  
والشق ما فيه طول واقتراج والحرق فيه الأول والتقب ما فيه استدارة (قوله المنصوص) أي الرجاء  
المعتمد (قوله حديث الخ) ليس فيه دليل لمنع الجرباء إلا أن قيل بالتقياس على الجفاء بدليل ما علل به فيه  
(قوله إن الحمل الخ) ولو علقه ومضغة ومثلا قربة العهد بالولادة وفي شرح شيخنا أجزاء هذه (فرع)  
لا تجزى المتولد بين نم وغيرها ويعتبر في المتولد بينهما الأقل فالمتولد بين غنم وبقر يجزى عن واحد فقط كما  
تقدم (قوله خيفتين) لو قال خيفات لكن أولى والخفة بأن يقتصر على الواجب فيهما وهي في عبارته  
قيد في الر كعتين والخطبتين كما أشار إليه الشارح وليس ذلك بمن باب الحذف من الأول لعلالة الثاني كما قيل  
وفي شرح شيخنا أن الثانية باعتبار أن الخطبتين واحد والر كعتين واحد فراجع (قوله أيام التشريق  
الثلاثة) قيدها بالثلاثة إشارة إلى رد قول الامام مالك بأنها يومان (قوله طلوعها) أي طلوع جزء منها ويعتبر  
في النروب جميعها إلحاق الخنق بالظاهر فيهما (قوله مبنى على الخ) هو معتمد مبنى على معتمد (قوله ومن  
نذر) وهو رشيد مطلقا أوسفيه أو عبيد في ذمته والتعيين فيهما بعد الرشد والعنق والسفيه التعيين قبله قال  
بعضهم وعليه فلا بد من إذن الولي له فيه فراجع ذلك (قوله أضحية) بأن قال الله على أن أضحي أو أن أضحي  
بهذه وينصرف في الأول لما يجزى أضحية وقت ذبحه وفي الثاني لما عينه على ما يأتي (قوله معينة) قال

[قوله وجرب] هو نوع من المرض [قوله ولا فقد قرون] قال الماوردي الجرب أن مالكا رحمة الله يمنع  
مكسور القرن ويجوز مقطوع الأذن وذلك غير ما كوله هذه ما كولة وتجزى المخالفة بالأذن وبلاية  
[قوله وخوقها وقبها] مقابل الأصح تمسك بحديث رواء على رضي الله عنه ومال إليه ابن الرفعة والخرقاه هي  
صاحبة الحرق المستدير كذا فسر في شرح المهذب قيل فيشكل على تصحيحه أن بعض الأذن ولو يسيرا  
مضر قال الزركشي والحرق والتقب واحد فلو اقتصر على أحدهما سلم من التكرار [قوله كرم] وذلك أن  
ما قبل هذا الوقت وقت كراهة فلم يعتبر [قوله يوم النحر] لو غلطوا فوقوا الثامن وذبح في التاسع بناء على  
ذلك أجرا لأن الواجب يجوز تقديمه على يوم النحر والتلوع يقع للحج ولو انكشف وأيام التشريق باقية  
لا يضر ذلك [قوله المحسكي هناك] يرجع أقوله على دخوله [قوله هنا] أي في اعتباره الارتفاع وهناك أي في  
اعتبار الطلوع [قوله واعتذر] أي بقوله أنه جرى هناك على رأى وفرع هناك على آخر [قوله واعتذر  
عنه] الضمير فيه راجع للوجيز [قوله معينة] لو قال جعلتها أضحية أو هذه أضحية كان الامر كذلك  
أيضا بخلاف مجرد النية. والحاصل أنه لا بد من اللفظ بخلاف الإضافة إلى الله تعالى

بالارتفاع المحسكي هناك والمحرر تبع الوجيز هنا وهناك واعتذر عنه في الشرح بأن كلا على رأى وروى [قوله]  
الشيخان حديث أن أول ما تبدأ به في يومنا هذا نصلي ثم زجج فتشجر فمن فعل ذلك فقد أصاب سقتنا وحديث أنه صلى الله  
عليه وسلم كان يصلي المدين قبل المحطة فيؤخذ منها أن أول وقت التضحية بعد الصلاة والمحطة وروى ابن حبان حديث في  
كل أيام التشريق ذبح (ومن نذر) أضحية (معينة فقال الله على أن أضحي بهذه) الشاة مثلا (لزمه ذبحها)

شيئنا بشرط كونها من النعم ولو بشرط صفة الاجزاء ولا تقع النعمية بشرط الصفة وان مكنت بعد النذر  
كحكمه ويلزمه ذبحها وتفرقتها وعلم بحكمه أنه لا يصح نذر التضحية بشرط النعم كالنزاع ومقتضاه  
عدم وجوب ذبحه وتفرقته فراجعه .

( تنبيه ) قد تعين التضحية بشرط النذر كما تقدمت الإشارة اليه ومنه ما لو قال بعد شراء شاة مثلا  
هذه أنعمية أو جعلتها أنعمية وان جهل وجوبها بذلك فیتعین ذبحها وتفرقة جميعها نعم ينبغي عدم  
الوجوب اذا قال وقت ذبحها اللهم هذه أنعميتي فاجعلها خالصة لك ونحو ذلك لقربة ارادة التبرك فليراجع  
(قوله في هذا الوقت) فان فات الوقت لزمه ذبحها قضاء وان ذبحها قبله لزمه تفرقتها كلها ولزمه قيمتها في  
أكثر الوقتين ويتصدق بها ولا يشتري بها غيرها (قوله وان ألتفها) حقيقة بقتل أو كل أو غيره وألتفها  
حكما كأن قصر حتى تلفت ولو بنحو سرقة أو ضلال (قوله فان كانت الخ) فاعتبرا أكثر القيمتين من  
وقت الاتلاف ووقت وجوب الفدية قال بعض مشايخنا ويتر ما بينهما أيضا (قوله لزمه ان يشتري) بنفسه  
وان كان قد خان باتلافها (قوله كريمة) أو اثنين أو أكثر ولو بالشاركة (قوله أو أقل منه) أي لو كانت  
قيمتها أقل من ثمن مثلها حصل به مثلها ان كان هو الملتف فان كان الملتف أجنبيا أخذ القيمة منه ثم اشتري  
بقدره مطلقا (قوله وان نذرتي ذمته ثم عين) منه بل لا تعين قال شيخنا ولو معيبا على المعتمد وقدم أنه لا يقع  
أنعمية فلعن الكلام هنا من حيث وجوب ذبحه وتفرقته وفيه بحث ظاهر والأفضل أن يعين عنه سلبا  
والوجه أنه لا يعين الا تسليم الجزئ لأنه المنصرف اليه النذر كما مر فراجعه (قوله لزمه ذبحه) فان ذبحه  
غيره لم يقع عنه لعدم النية ويلزمه أرشها أو قيمته ويعين للنذر غيره وجوبا (قوله فان تلفت قبله) ولو بلا  
تقصير أو باتلاف أجنبي أو تعينت بما يمنع الاجزاء بقي الأصل عليه ويلزم الملتف قيمتها للنذر ولو ضلت فعين  
غيرها ثم وجدها ولو قبل ذبح المعين على المعتمد لم يلزمه ذبحها لأنها عادت للملكة والتقيد بقوله قبله ليس قيذا  
(قوله الذي قطع به الجمهور) هو اعتراض على المصنف في تعييره بالأصح (قوله ان لم يسبق تعين) أي  
بقيمة نذرا ابتداء أو بصفة نذر عند تعين ما في الذمة أو عند الجمل الآتي فلا يذبحها حينئذ أجنبي في الوقت  
كفي ويلزم المالك تفرقها ان تمكن ولو باستردادها من أخذه والا فكالو تلفت ويلزم الأجنبي الأرش  
يصرف كالأصل وقال بعضهم يلزمه قيمتها مذبوحة يشتري بها لحم ويفرقه المالك واستوجه بعضهم صحة  
تفرقة الأجنبي وهو وجه (قوله وكذا ان قال الخ) وكذا لو عينها عساف الذمة لا بصفة نذر ولو ذبحه أجنبي  
فكأمر في الذمة عساف الذمة للاحتياج الى النية كما تقدم (قوله عند اعطاء الوكيل) ولا يحتاج الى نية  
الوكيل ولا يشترط في هذه أسلامه ولا غيره لأنه لو لم يعلم أنه مضى لم يضر (قوله وله تفويضها اليه) أي الى الوكيل  
بشرط كونه مسلما عيضا لا كافرا ومكرزا ونحوهما نعم يكره تفويضها لنحو صبي ولا أجنبي في واجب ولو هدبا

[قوله قبله] منه فيه قبل التمكن [قوله ثم عين لزمه] وذلك لأن التعيين يؤثر من غير سبق التزام دفع سبقه  
أولى [قوله قبله] كذلك الحكم لو تلفت في الوقت أو بعده نعم ينتفي الخلاف اذا قصر بعد دخول الوقت  
حتى مضى [قوله لأنه عينه] أي وخرج من ملكه بالتعيين فكان المعين في الدوام كالمعين في الابتداء  
[قوله والأول قال هو مضمون عليه] يعني أن هذا المعين مرصد لوظائف ما في الذمة فوجب أن يكون من  
ضمانه الى حصول الوفاء كالبيع يتلف قبل القبض وكأن اشتراه بدين على البائع [قوله وتشتري النية] أي  
قصد اراقة الدم للتقرب فلا يخفى عنه التعيين السابق لكن وقع في كلام الشيخين ما يخالف هذا فيما لو  
ذبحها أجنبي [قوله في قيد اشتراطها الخ] أي الذي أفهمته عبارة المنهاج السابقة وهذا متعين والا  
فلا كفتاء بها عند اعطاء الوكيل واشتراطها عند الذبح فيما ذبح بنفسه كما اقتضاه صريح المنهاج مما لا وجه له

يشتري قيمتها مثله) بأن سلوت تمن  
مثله (ويذبحها فيه) أي  
في الوقت المذكور فان  
كانت قيمتها يوم الاتلاف  
أكثر من ثمن مثلها اشترى  
بها كرميا وأقل منه حصل  
مثله كافي الروضة كأصلها  
وليس فيها مسئلة المساواة  
(وان نذرتي ذمته) ما يضحى  
به (ثم عين) المنذور له  
(لزمه ذبحه فيه) أي في  
الوقت المذكور (فان  
تلفت) أي المينة عن النذر  
(قبله) أي الوقت (بقي  
الأصل عليه في الأصح) الذي  
قطع به الجمهور والثاني  
لا يبق لأنه عينه فتعين  
والأول قال هو مضمون  
عليه (وتشتري النية)  
للتضحية (عند الذبح) لما  
يضحى به (ان لم يسبق  
تعين) لأنه أنعمية (وكذا  
ان قال جعلتها) أي الشاة  
مثلا (أنعمية) وهذا تعين  
يشترط فيه النية عند ذبحها  
(في الأصح) والثاني قال  
يكفي تعيينها هذا ان لم  
يوكل (وان وكل بالذبح نوى  
عند اعطاء الوكيل)  
ما يضحى به (أو) عند  
(ذبحه) التضحية به وقبل  
لانكفي النية عند اعطائه  
وله تفويضها اليه أيضا  
وفي الروضة كأصلها يجوز  
تقديم النية على الذبح في  
الأصح المنهي عليه جوازها  
عند اعطاء الوكيل فيقيد

اشتراطها عند الذبح بما اذا لم تقدمه ولو نوى جعل هذه الشاة أنعمية ولم يتلفظ بنوع

فالجديد أنها لا تصير أنحية بخلاف ما لفظ بذلك (وله) أي المضحي (الأكل من أنحية لقطع وإطعم الأغنياء) منها (لا عليكم) ويجوز تملك الفقراء منها ليتصرفوا (٢٥٤) فيه بالبيع وغيره (وياً كل ثلثا وفي قول نصفا) ويتصدق بالباقي عليهما وفي

قول يتصدق بثلث وياً كل ثلثا ويهدى إلى الأغنياء ثلثا ودليها القياس على هدى التطوع الوارد في قوله تعالى فسكوا منها وأطعموا البائس الفقير أي الشديد الفقر والقانع والمعتز أي السائل والمترخص من غير سؤال (والأصح وجوب تصدق ببعضها) وهو ما ينطلق عليه الاسم من اللحم ولا يكفي عنه الجلد ويكفي تحميمه لسكين واحد ويكون ثلثا لا مطبوخا والثاني يجوز أكل جميعها ويحصل الثواب بآفة اللهم بنية القرية (والأفضل) التصدق (بكلها) لا تقما يتبرك بأكلها) فأنها مسنونة كالحق في أصل الروض قروي البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبدة أنحيته (ويتصدق بجلدها أو يفتقعه) في الاستعمال وله عار نه دون بيعه وأجارته (وولد) الأنحية (الواجبة) المعينة ابتداء من غير نذر أو به أو عن نذر في النمة (بذبح) مع أمه سواء كانت حلالا عند التعيين أم حلت بعده كافي الروضة مكاملها وليس فيه تضحية بحمل فان الحمل قبل انفصاله لا يسمى ولدا

أو كفارة (قوله) فالجديد أنها لا تصير أنحية أي لا تصير واجبة على المتمدل لأنه لا يحصل النذر بغير اللفظ فلا يحصل الجعل كذلك بالأولى (قوله) (وله) أي المسلم غير المرتد (قوله) (الأكل) ندبا (قوله) وإطعام الأغنياء) بمافي الزكاة (قوله) لا عليكم) أي بنحو هبة أو بيع فيجوز الإرسال إليهم منها هدية ويمتنع عليهم التصرف فيه بغير الأكل وكذلك على مرتد ولا يجوز إطعام كافر مطلقا سواء المضحي وغيره (قوله) وفي قول يتصدق بثلث الخ) وهذا هو المتمد (قوله) والقانع) من قنع كضرب إذا سأل لا من قنع كدم لأنه لمن رضى ومضارع كل منهم مفتوح العين والأصح وجوب التصديق ببعضها ولو أقل متمول ويجب كونه نبيا لا قديدا ولا يجوز التصديق به على كافر ومن تلزمه نفقته كإفاله شيخنا فراجعه ولا تنفي الهدية عن التصديق وإذا لم يتصدق ضمن أقل متمول يشتري به شقصا (قوله) ولا يكفي عنه الجلد) ولا غيره كالسكرش والرتة والسكبد والأذن وإن كانت من اللحم (قوله) والأفضل التصدق بكلها) ولا يجوز قتلها كل زكاة لا متمد الاطعام إليها وبذلك تارة الكفارة والنذر ويثاب عليها ثواب الأنحية كلها وثواب الصدقة على ما تصدق به ولو كانها ولا يكره ما دخرها ولو في زمن غلاء وله إعطاء مكاتب منها لاعتد نفسه (قوله) (الاقما الخ) والأفضل كونها من السكبد اقتداء بفعله وأمره صلى الله عليه وسلم وأهل حكمته كونها يقع بها إكرام الله تعالى لأهل الجنة لما ورد أن أول أكرامه لهم بأكلهم زيادة كبدا الحوت (قوله) (ويتصدق) هو ومثله وأثره بجلدها قال شيخنا ولو على من تلزمه نفقته ولا يجوز بيعه ولا جاراته وتجوز عاريتة ولا أخذه التصرف فيه لا بنحو بيع ولا يجوز إعطاؤه أجره للجزار وجوز بعضهم لمن يأخذه التصرف بالبيع وغيره وهو وجبه إن كان الذي أخذه من الفقراء كافي من اللحم والأفلا فليراجع (قوله) (وللمعينة) أي من غير نذر كالجعل المتقدم (قوله) (بذبح) وجو باوان ماتت أمه وفي أكله ما يأتي (قوله) (فان الحمل الخ) فهي حين التضحية غير حامل أخذا من لفظ الولد (قوله) (وله أكل كله) هو المتمد والجنين كالولد وسواء ماتت الأم أولا وكلا كل غيره كضيافة وتصدق لا بنحو بيع وله ركوب الأم لحاجة بأن لم يجد غيرها ولو بأجرة ولا نظر للاغرة وله أركابها لغيره لحاجة بشرط الضمان وليس له أجارته ولا ولدها وإذا تلفا وأحدهما فعلى المؤجر الأجرة والضمان وعلى الأجير

[قوله من أنحية] أنهم علم جواز الجميع أي في حقه وحق الأغنياء أيضا بقرينة عطف الإطعام على الأكل (فرع) لو نهي عن ميت حرم الأكل منها على المضحي لأنها وقعت عنه فلا يأكل المضحي إلا بذنه وهو متعذر فيجب التصديق بجميعها قاله انقال [قوله لا عليكم] أي لا عليكم تملك تصدق بدليل صحة الإهداء لهم [قوله منها] أي فليس له إطعام الجميع لهم [قوله وفي قول الخ] قال الرافعي يشبه أن لا يكون هذا مخالفا للأول بأن يكون من اقتصر على الثلثين ذكر الأفضل أو توسع فعدت الهدية صدقة [قوله قوله تعالى فسكوا منها وأطعموا] لم يحمل الأكل على الوجوب لأن أصل إخراجها ليس بواجب وكافي الحقيقة وبقى أمر الإطعام على ظاهره لأن الصدقة هي المقصود ونظير الآية كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه وقوله تعالى وكان بهم وآتوهم من مال الله . (نفيه) قوله تعالى فسكوا منها وأطعموا البائس الفقير دليل القولين الأولين من حيث أنه جعل ذلك منفيين كما أن آية وأطعموا القانع والمعتز دليل الثالث من حيث أنه جعلها أقساما ثلاثة [قوله أو يفتقعه به] وإن كان التصديق أفضل [قوله لا يسمى ولدا] راجع لقول المتن الواجبة [قوله وله أكل كله] قال الزركشي هو مبني على مرجوح وهو جواز الأكل من أمه

[قوله]

كذلك كراه في كتاب الوقت (وله) أي المضحي (أكل كله) وقيل يجب التصديق ببعضه لأنه أنحية وصححه الروياني والاول الغزالي

(و) هـ (قرب فاضل لبنا) عن ولدها وقيل لا وفي أكله منها قولان أو وجهان أحدهما في شرح المهذب لا يجوز وفي الروضة كأنها ترجيح كل منهما عن جماعة وأنه يشبه الجواز في المعينة ابتداء (٢٥٥) والمنع في الأخرى وبالله

ذهب الماوردي وعلى الجواز في قدر ما يأكله الخلاف في أضحية التطوع ولو كانت الواجبة بنذر مجازاة كقوله إن شئ الله مريض فله على أن أخصي بهذه الشاة أو بشاة لم يحز الأكل منها جزأ (ولا تضحية لرقيق) بناء على الظاهر أنه لا يملك بملك سيده (فإن أذن سيده فيها (وقعت له) أي للسيد بشرطها وإن قلنا يملك بملك سيده وأذن له فيها وقعت للرقيق وسواء فيذكر القن والمدير والمستولدة (ولا يضحى مكاتب بلاذن) من سيده فإن فله التضحية في الظاهر والثاني المنع لأنها تبرع وهو ناقص الملك والسيد لا يملك له في يده والأول قال له فيه حتى فالحق لا يعدوهما وقد توافقا على التضحية فتصح ومن بعضه رقيق له التضحية بما ملكه بحريته ولا يحتاج إلى إذن (ولا تضحية من الغير) الحى (بنبرأته) وبأذنه تقسم (ولا عن ميت إن لم يوص بها) وبأصاته تقع له .

الأجرة فقط فإن علم فكالزوجة والقرار عليه (قوله وله شرب فاضل لبنا) هو المعتمد وإن كره والصوف ونحوه كاللبن فيأخذ كرو قال الخطيب إن كان بقاؤه بضرها جاز أخذه والأفلا (قوله أحجمها) هو المعتمد وجلدها وكبدتها وبقية أجزائها كاحمها فلا يجوز الأكل منها . (تنبيه) وارث المضحي مثله في جميع ما تقدم ويجزى في التصديق عليه مأمور في الجلد (قوله ولا تضحية لرقيق) أي غير مكاتب كما سيذكره (قوله بشرطها) وهو أن ينويها عن السيد وعن شيخنا الرملى أن الأذن للعبد متضمن لنية السيد فلا حاجة لنية العبد بل لو نواها العبد لنفسه وقعت عن السيد فراجع (قوله فله) أي المكاتب إذا أخصى بأذن سيده وقعت عنه لا عن السيد على الراجح (قوله ومن بعضه رقيق الخ) هو المعتمد (قوله ولا تضحية من الغير) نعم يصح أن يضحى الولي من ماله عن محجوره واستثناء بعضهم تضحية الإمام عن المسلمين وتضحية واحد من أهل البيت وذبح أجنبي أضحية مندورة معينة ابتداء كالمهر غير صحيح لأنه ليس فيها تضحية عن الغير فانهم (قوله وبأصاته تقع له) قال شيخنا ويجب التصديق بجميعها على الفقراء ولا يجوز أكل الأغنياء منها ولا الناظر على وقفها ولا ذابحها لتعذر إذن الميت في الأكل نعم إن كان الذابح ممن فيه شرط الميت فينبى جواز أكله .

(فرع) نسن التسمية ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم التكبير ويسن التثليث في ذلك ثم يستقبل القبلة بنفسه ويوجه ما أيضا مذبح ذبيحته ثم الدعاء بقوله اللهم هذا منك واليك فتقبل مني . (فصل في الحقيقة) من العنق بمعنى الشق لأن ما يذبح يشق تحره ويندب أن تسمى نسبكا وذبيحة ويكره أن تسمى حقيقة ما فيها من التفاؤل وهي لثة شعر رأس المولود وشرعا ما يذبح لأجله والمعنى فيها اظهار السرور ونشر النسيب غالباً فلا يرد ولذا الزنا (قوله نسن) مؤكدة من تلزمه نفقته أن يملكها زائدة على ما في الفطرة قبل مضى أكثر مدة النفاس كما قاله شيخنا وغيره ولا تطلب من أيسر بعدها ولا تجوز من ملك المولود لأنها تبرع وصرها عن الوجوب القياس على الأضحية لأن كلاهما أذقة دم بلا جناية (قوله من مولود) ولو من زنا حتى أمه إن لم يكن حار وإن مات قبل السبع (قوله من غلام) ولو احتملا كما عنتى على المعتمد (قوله بشاتين) وأفضل منهما ثلاث وما زاد إلى سبع ثم يعبر ثم يفرق كالشاتين سبعان من نحو بدنة فأكثر وتجوز مشاركة جماعة سبعة فأقل في بدنة أو بقرة سواء كان كلهم عن حقيقة أو بعضهم عن أضحية أو لا ولا كالمهر وفضل الذكر كالدبة (قوله بشاة) فلو جمعها مع الأضحية بشاة كفى قاله شيخنا الرملى وهو جار على ما قاله من تدخل الولائم كالمهر وفي ابن حجر وغيره خلافه وهو الوجه (قوله بأن يذبح) أي ما ذكر من الشاتين أو الشاة بنية الحقيقة فلا يكفي بدونها

[قوله وله شرب الخ] ولا يجوز بيعه قطما واستشكل بعضهم جواز شربه وكذا أكل الولد مع خروج الأصل عن ملكه بالتمكين [قوله بشرطها] أي من النية وغيرها ففيه دفع ما قيل كيف يقع عن السيد مع عدم النية [قوله ولا تضحية عن الغير] أي لأنها عبادة [قوله وبأذنه تقدم] كان مراده بذلك التوكيل السالف في الحاشية على قوله فيفيد اشتراطها الخ [قوله وبأصاته] أي والفرض أنها من غير ماله وبالأولى فيما إذا كانت من ماله وقال الرافى فينبى أن يقع له وإن لم يوص لأنها ضرب من الصدقة وحكى عن أبي العباس السراج شيخ البخارى أنه ختم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف ختمة وضحي عنه مثل ذلك .

(فصل: يسن الخ) [قوله وجارية] قال الفقهاء إنما كان كذلك لأن الفرض منها استبقاء النفس وفداؤها

(فصل في الحقيقة) : (يسن أن يعق عن مولود (غلام) أي ذكر (بشاتين وجارية) أي أنثى (بشاة)

بأن يذبح بنية الحقيقة ما ذكره بطبخ كاسباني والشافعي

منها (صكاً لأضحية) في  
الذكورات (ويسن  
طبخها) ويكون بحلو  
تفاؤلاً بحلاوة أخلاقه (ولا  
يكسر عظم) تفاؤلاً بسلامته  
من الآفات (وأن تذبح يوم  
سابع ولادته) أي المولود  
وبها يدخل وقت الذبح ولا  
نفوت بالتأخير عن  
السابع (ويسمى فيه  
ويحلق رأسه بعد ذبحها  
ويتصدق بزنته) أي  
الشعر (ذهباً أو فضة  
ويؤذن في أذنه حين يولد  
ويحسب بجر) بأن يصفغ  
وبذلك به حسكه داخل  
الفم حتى يزل إلى جوفه  
فهي منه ذكره في شرح  
المذهب روى الترمذي  
 وغيره حديث عائشة أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أمرهم أن يصف من  
الغلام شاتان وعن الجارية  
شاة وحديث سمرة الغلام  
مرتين بحقيقته تذبح عنه  
يوم السابع ويحلق رأسه  
ويسمى وحديث أنه صلى  
الله عليه وسلم أذن في أذن  
الحسن حين ولدته فاطمة  
بالصلاة وقال في كل حسن  
صحيح وروى مسلم أنه  
صلى الله عليه وسلم أتى بسلام  
حين ولدته فمات فلا كهن ثم  
فارقاه ثم مجه فيه وروى  
الحاكم وصححه عن علي

(قوله وسنها الخ) أي وهي كالأضحية في سننها وسلامتها والاهدا والتصدق وقدر الواجب وجنسه  
وجوبها بالتكر أو الجعل واعتبار الأفضل منها قدر وجنسها ومشاركة ولو نأوجوا زادخار من غير الواجبة  
وجوب التصديق بجميع الواجبة وجوازاً كل ولدها وشرب فاضل لبنها وعدم محبة نحو البيع ولولجدها  
وغير ذلك نعم لا يجب التصديق بجزء منها شيئاً ويجوز بيع الشيء ما أهدى له منها لله شيئاً (قوله ويسن  
طبخها) ولو مندورة نعم يعطى نفعها شيئاً للفاقة والأفضل الأيمن (قوله بحلو) كسائر الولائم وبكبر  
بحامض ولو مع حلو (قوله ولا يكسر عظم) ولو بدنة شارك بسبعها مثلاً أو أكثر أو كلها عن واحد أو أكثر  
فإن كسر خلاف الأولى لا مكروه ويندب العنق أول النهار عند طلوع الشمس ويندب لطخ رأسه  
بزعفران ويكره بدم الحقيقة ولم يحرم الحبر ورد فيه بل قيل بدمه وبحم اطخ الأبواب بدمها ودم  
الأضحية والأفضل بدمها إلى الفقراء لادعائهم اليها (قوله ولا نفوت بالتأخير) وإن مات المولود فإذا بلغ سقط  
العنق عن غيره وطلب منه عن نفسه ولا يفوت الحلق وماعه أيضاً بالتأخير ولا بالموت الإلحقي بالموت كذا قاله  
شيخنا (قوله وأن يسمى) ولو سقطاً فإن جهلت ذكوره وأنوته سمي باسم يصلح لهما نحو هند وطلحة  
وأن يحسن اسمه وأفضل الأسماء عبد الله وعبد الرحمن ولا يكره باسم الله تعالى غير الخاص به كالخالق كقوله  
النور ولا باسم نبي أو ملك وتكره عبد النبي أو عبد علي وبكل ما يتطير بتفنيه أو إثباته بركة وغنيمة ونافع  
وإسار وحب ومرة وشهاب وشيطان وحمار وتشتد الكراهة بنحو ست الناس أو العلماء أو القضاة  
أو العرب أو الطبيب وتحرم تلك الأسماء ورفيق الله ونحوهما ويحرم التسمية بأبي القاسم مطلقاً ولا بأس  
بطبق حسن لا بما توسع الناس فيه مما يضاف إلى الدين كبد الدين وعبد الدين وأمين الدين فهو خلاف  
الأولى أو مكروه ويحرم التلقب بما يكره وإن كان فيه لالنحو تعريف كالأعمش وتحرم تسمية كافر  
ومبتدع وفاسق إلا لعذر لأنهم ليسوا من أهل التكرمة ويسن تسمية أهل الفضل ولو من النساء (قوله فيه)  
أي السابع ولا بأس بتسميته قبله ولو يوم ولادته كافي ببعض الأخبار وقال النووي تسن في السابع لمن أراد  
العنق وقبله لغيره ولو ولد ليلا حسب اليوم التالي لتلك الليلة (قوله ويحلق رأسه بعد ذبحها) أي كافي الحلق  
ويأتي هنا ما هناك في كيفية الحلق (قوله أفضة) هي للتزويج وعبرة الروضة فإن لم يتيسر ذهب وصبرة  
غيرها فإن لم يرد بالذهب (قوله في أذنه) أي اليمنى ويقام اليسرى ليكون أول ما يطرق سمعه في الدنيا  
ذكر الله تعالى ولأن فيه أمناً من تابعة الجن ولأن فيه طرد الشيطان من نخسه حالاً إذ لم يسلم منه إلا صريحاً وما بها  
كافي الأخبار (قوله بأن يصفغ) أي يصفغه رجل أو امرأة من أهل الصلاح ويقدم الرطب على القمح  
وبعدهما حلوم تسع النار (قوله حسكه) أي المولود ذكر أو كان أو غيره (قوله الغلام مرتين) أي  
لا ينعوم مثله أولاً يشفع في والديه يوم القيامة إذا لم يبق عنه وتقاس الغلابة بالغلام في هذا وغيره بما ذكر  
(قوله فلا كهن) من لا يلو كقيام يقوم أي مضغهن وفقر بفتح المجتمعتين فتح ومجه بالجيم أي قفل  
بريقه وبصقه في فمه وكان المولود ابن الأنبياء طلحة وسماه عبد الله (قوله وقبس عليها الذهب) وقسم عليها لأنه  
أكل ولعل أمره بها بالفضة كان لعدم وجود الذهب عندها (قوله يحصل أصل السنة بشاة) ويقبى أن  
مثله سبع من بدنة أو بقرة ولو عجز به كان أولى وعلم من كلاله أنه لا تحصل السنة ولا أصلها بغيره من  
حيوان أو غيره وفارق الوليمة بالنص هنا كما مر (فائدة) يندب النهشة في الولد للوالد ونحوه بنحو برك

فأشبهت الدية [قوله من تلمذه ثقة المولود] أي ولو بتقدير إصاها [قوله من ماله] الضمير فيه راجع لقوله  
المولود [قوله ويكون بحلو] ولا يكره بحامض [قوله ولا نفوت بالتأخير] كما يؤخذ من عطف أن تذبح على



**(كتاب الأضمة)** أي الحلال وغيره من الحيوان وغيره (حيوان البحر) أي ما يعيش فيه وإذا خرج منه كان عبثه عبث مذبح (السك منه) أي ما هو بصورته المشهورة (حلال كيف مات) أي (٢٥٧) حلف الله أو مضطه أو صدمة

أو انحسار ما لم يضر به صلبه (وكذا غيره) أي غير السمك المشهور وحلال (في الأصح وقبل لا) يحل لأنه لا يدمى سمكا ولا أول يقال يساه (وقيل إن كل مثله في البر) كبقر وغنم (حل والإ) أي وإن لم يؤكل مثله في البر (فلا يحل) كسكب وحرار (الثاني زاده في الروضة وقال وإن كان في البر حرام الوضوح المأكول صرح به صاحب الشامل والتهديب وغيرهما أي تقليبا لشبه الحرام وعلى الثالث لا ينظر له في البر حلال (وما يعيش في بر وعمر كضفدع) بكسر أوله وثالثه (وسرطان وجبة) وعقرب وسلحفاة بضم السين وفتح اللام وتمساح (حرام) وفي الأولين قول والآخرين وجه بالحلل كالسمك والحمرية في الأربعة للاستحيات وفي الحية والعقرب للسمية (وحيوان البر) يحل منه الأنعام قال تعالى أحلت لكم بهيمة الأنعام وهي الأبل والبقر والغنم (والخيل) روى الشيخان عن جابر بن سمير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الجر الأهلية

الله لك فيه وبنه ورزقك بره والرد بنحو جزاك الله خيرا

### (كتاب الأطعمة)

جمع طعام بمعنى مطعم وذكره عقب العيد لبيان ما يحل منه وما لا يحل كذا ذكر عقبه الأضحية لبيان ما يجزى فيها وما لا يجزى بعد العلم بطلبها وغلب في الترجمة غير الحيوان عليه أو أنه طعام حلال والحيوان طام بحسب المسأل (قوله أي الحلال الخ) أي من حيث ذاته لا معنى خارج كنصب ونحوه كغيره وتسمى (قوله غيره) منه الدنيلس بنشديد النون المكسورة وهو المعروف بأمل الحلال ومنه القرش المعروف ويقال له لحم بلام ومججمة مفتوحين ومنه الدمايص ويقال له دود الماء (قوله المشهور) هو جواب عما ذكره بعده من التسمية بالسمك فيهما (قوله لأنه لا يسمى سمكا) فيه تصريح بأن الحل تابع للاسم على الوجهين والوجه أنه لا حاجة إليه على الأول (قوله وما يعيش في بر) أي ما شأنه ذلك (قوله كضفدع) بكسر أوله وثالثه وبكسر أوله وفتح ثالثه وعكسه و بضم أوله وفتح ثالثه ومن خواصه أنه لا عظم له وأنه إذا كفى طشت في بركة هو فيها منع من نعيقه فيها (قوله وسرطان) ويقال له عقرب الماء وهو يتولد من لحم الدنيلس غالبا (قوله وفتح اللام) أوضهما (قوله وتمساح) ونسناس وترسة ويقال لها الأجزاء بالجيم والمراد بالفسناس البري لأنه نوع من القروذ بخلاف البحري كما لم (قوله للسمية) الوجه أن هذه حكمه لأعلة فإن الحرمة ثابتة وإن لم تكن سمية مع أن حيوان البحر الذي فيه السمية يحرم للضرر كما مر. نعم ما كان من هذا النوع له نظير مأكول من البر كقرش البحر يحل بتدكيته لا بدونها على المعتمد (قوله وحيوان البر) أي ما شأنه أن لا يعيش إلا فيه وعيشه في البحر عيش مذبح (قوله يحل منه) أي بذبحه بشرطه (قوله الأنعام) سميت بذلك لكثرة نعم الله على عباده فيها من دروسل وشعر وصوف ووبر وركوب وغير ذلك (قوله والخيل) وأصل خاقها من الرج وهي أربعة أنواع منها العتاق أبواها عريان والمقرق أبو عجمي وأمه عريية والمجني عكسه ومنها البراذين أبواهما مجنيان وسميت خيلا لاختياليها في منيها (قوله وبقرة)

يسن ولومات طلبت أيضا ولو كان الموت قبل السابع كما تطلب تسبته بعد الموت

### (كتاب الأطعمة)

[قوله أي ما هو بصورته المشهورة] ير يدفع ما قبل عبارة المتن تقتضي اختصاص اسم السمك بالذبح المشهور والأصح عدم الاختصاص [قوله وانحسار ماء الخ] قال أبو حنيفة بحرمة الذي مات طافيا واستدل أئمتنا بحديث العنبر وإطلاق حديث هو الطهور ماؤه الحل ميتته قال القفال رحمه الله إنما اختص السمك بعدم اشتراط الذكاة لأنه لا دم له يسيل وعيشه في الماء ينظفه ويطيبه وإذا فارقه لم يلبث أن تزهر روحه وقد لا تنبأ له آلات الذبح قبل موته بخلاف غيره أقول الجراد وجد في الشق الأول من كلامه دون ما بعده [قوله حل] أي بشرط الذكاة على هذا الوجه [قوله وما يعيش في بر الخ] لو فرض أن الحية والعقرب لا يعيشان إلا في البحر حرمنا أيضا للسمية خلاف ظاهر العبارة قال الماوردي رحمه الله البحر أقسام مباح ومحظور ومختلف فيه فالضفدع وفوات السموم حرام والسمك على اختلاف أنواعه حلال وما يعيش في البر والبحر فإن كان يستقر في البر ومرعاه في البحر كطير الماء حل وبالعكس كالسلحفاة يحرم أن يستقر فيهما ومرعاه فيهما ينظر أغل أحواله فإن استوت فوجهان [قوله كضفدع] ورد انتهى عن قتلها (قائدة) ذكر ابن مطرف أن السرطان يتولد من اللحم الذي في الدنيلس [قوله وبقرة وحماره] أي وإن استأنسا كما يحرم الأهل وإن استوحش

(٣٣ - (قليوبي وعميرة) - رابع)

وأذن في لحوم الخيل (وبقر وحش وحماره) روى الشيخان أنه

صلى الله عليه وسلم قال في الثاني كلوا من لحمه وأنه صلى الله عليه وسلم أكل منه وقبس به الأول

سميت بذلك لأنها تبقّر الأرض أى تشقىها ومنه الجواميس كالغراب وتقيده بلوحى لاخراج  
الأهلى بل لعطف الحمار عليه (قوله وظي) بالمعنى الشامل للنزول ومنه نيس الجبل بالجيم والموحدة  
المفتوحتين ويسمى الوعل بفتح الواو مع فتح العين وكسرهما وبضم الواو مع كسر العين ويسمى  
الخرنيت بمهجمة فهمة فثنائين بينهما تحتية ويسمى الأيل بهمزة مفتوحة فتحية مشددة مكسورة  
(قوله وضيع) هو اسم للذكر والأنثى وجعهما ضباع كسبع وسباع قاله ابن الأنبارى وقال الأزهري  
هو اسم للأنثى فقط ويقال لها ضباعة وضبانة وجعهما ضبانان ولا يقال ضبعة ويقال للذكر ضبعان  
بكسر فسكون ويقال لثنى منهما أومن أحدهما الضبعان بفتح أوله وضم ثانيه وكسر آخره ومن  
شأنه أنه يحض ومن حقه أنه يتناول حتى يصاد وهو سنة ذكر وسنة أنثى (قوله وضى) وهو  
حيوان يشبه الورل يعيش نحو سبعمئة سنة ومن شأنه أنه لا يشرب الماء وأنه يبول فى كل  
أربعين يوما مرة وأنه للأنثى منه فرجان وللذكر ذكران ومنه أم حين بمهجمة مضمومة فوحدة  
مفتوحة فتحية ساكنة فنون دوية قدر الكف صفراء كبيرة البطن تشبه الحرباء وقيل هى الحرباء  
(قوله أكل على مائدته) ولم يأكل منه (قوله) فقيل له أحرام هو فقال لا ولكنه ليس  
بأرض قوى فنفسى تعافه (قوله وأرنب) وهو يشبه العناق غير أنه قصير اليدين طويل الرجلين  
كالبزوع ويقال للأنثى منه عكرشة ولولدها خرنق (قوله وتعلب) ويكنى أبا الحصين وأثناء يسفدها  
أى يطؤها العقاب كذا قاله وفيه نظر بما مر أن المتولد بين ما كور وغيره لا يحل إلا أن يقال إن  
هذا أمر غير محقق فان تحقق عمل به فراجع ومن شأنه الروغان وأثناء تعلبة وكنيتها أم هر بل قيل ومنه  
الثفا بالثلاثه ثم الفاء (قوله وير بوع) نوع من الفأركابن عرس وحلها مستثنى منه والير بوع قصير اليدين  
طويل الرجلين كما مر عكس الزرافة (قوله وفذك) دوية يؤخذ من جلدها الفراء كالسمور (قوله  
وسمور) حيوان كالسمور ويحل القنفذ ومنه الدلدل والوبر بموحدة ساكنة فى شكل القنفذ ويسمى  
غمم بنى اسرائيل وابن عرس والحوصل والقام والسنباب وهو فى شكل الير بوع وهذه الثلاثة يؤخذ منها  
الفراء كالسمور والأخيران من ثعالب الترك ويحرم الير بموحدين مفتوحة فساكنة ويقال له الفرائق  
بالفاء أوله وهو من السباع ويعادى الأسد وتحرم الزرافة على الأصح فى المجموع وفى العباب أنها حلال وبه  
قال بغوى وصوبه الأذرى والزركشى وهو حيوان طويل اليدين قصير الرجلين عكس الير بوع  
ذكر أنها متولدة من سبع حيوانات لأن الزرافة بمعنى الجماعة لغة لها رأس كالابل وجلده كالخمر وذنب  
كالظبي وقرون وقوائم وأظلاف كالبقرة فى الثلاثة لكن لا ركب لها فى يديها وقيل غير ذلك وقيل  
متولدة بين ما كولين وهذا وجه القول بحلها المذكور (قوله ويحرم بثل) وإن حلت به فرس لأنه متولد  
منها ومن الحمار وأكثر شبهه بأمه ويحرم ذبحها مادامت حاملا لأدائه الى موته نعم المتولد بين فرس  
وحمار وحشى لم يحرم (قوله وحمار أهلى) وكنية الذكر أبو زياد والأنثى أم محمود (قوله وكل ذى ناب)

[قوله وضيع] هو اسم للأنثى ويقال للذكر ضبان [قوله وضى] العرب تستطيبه وتمدحه [قوله لأنه بعث]  
بوركه الى الخ [لم يبلغ أباحيفة الحديث فخره] [قوله لأن العرب] أى وناها ضعيف أيضا [قوله والحمار] أى  
فتحرى الحمار لم يقع إلا فى زمن خير وقبله كانت حلالا وبهذا رد على من تمسك فى تحريم الخيل بآية الخيل  
والبغال والحمار لتركبوها من حيث إنه فى معرض الامتنان ولم يذكر الأكل ووجه الرد أن الآية مكية  
فلو دلت على التحريم لزم تحريم الحمار قبل خير وهو متنع بالاتفاق [قوله وكل ذى ناب] قيل بنبى أن  
يستثنى من ذى الناب الضبع والتعلب والير بوع وقوله ناب المعنى فيه أن يعيش من فريسته التى يكسرها بنابه

(وظي) بالاجماع (وضيع)  
بضم الباء مثل جابر رضى  
الله عنه الضبع صيد يؤكل  
قال نعم قيل له أقاله رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال  
نعم رواه الترمذى وغيره  
وقال حسن صحيح (وضب)  
روى الشيخان أنه أكل  
على مائدة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم (وأرنب)  
لأنه بعث بوركه الى صلى  
الله عليه وسلم قبله رواه  
الشيخان زاد البخارى  
وأكل منه (وتعلب) ثلاثة  
(وير بوع) ذئب  
الفاء والواو (وسمور)  
بفتح السين وضم الميم  
المشقة لأن العرب  
تستطيب الأربعة وظاهر  
أن المراد فى كل ما ذكر  
الذكر والأنثى (ويحرم  
بثل) روى أبو داود عن  
جابر ذبحنا يوم خيبر  
الخيلى والبغال والحمار فنهانا  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من البغال ولم ينهنا  
عن الخيل واستاده على  
شرط مسلم (وحمار أهلى)  
حديث جابر السابق عن  
الشيخين (وكل ذى ناب  
من السباع

وطلب بكسر الميم (من الطير) انتهى من الأول في حديث الشيخين وعن الثاني في حديث مسلم والمراد من الأول ما يهدو على الحيوان ويتقوى نابه (كأسودغر) بفتح النون وكسر الميم (وذئب) بالهمزة (٢٥٩) والهمز (ودب) وفيل وقرد وباز وشاهين

ولأن كاله من فريسته كذئب الخلب كأسد وله ستائة اسم وثلاثون اسما (قوله وطلب من الطير) ومنه الوثق واللقاق والشرشير والصدرد (قوله وغر) بفتح النون وكسر الميم وسكون الميم مع فتح النون وكسر هاسمي بذلك لا اختلاف لونه لا يزال غضبان مجبها بنفسه ان شبع نام ثلاثة أيام (قوله وذئب) بالهمز وتركه وطبعه الانفراد والوحدة ونام بأحدى عينيه (قوله وقرد) وطبعه ذكاء الفهم وسرعته والأنس بالناس والضحك ومنه الناس البرى كاسر وهذا آخر أمثلة ذئب الناب (قوله وشاهين) هو فارسي معرب (قوله وصقر) بالصاد أو الزاي أو السين وهو من غطف العام (قوله ونسر) بفتح أوله وضمه وكسره (قوله وعقاب) نوع من الحداة (قوله وكذا ابن آوى بالمد) أى فى الحمزة أوله وهو مفرد وجعه بنات آوى سمى بذلك لأنه يأوى الى جنسه ويعوى اذا استوحش ليلا وصياحه يشبه صياح الصبيان وهو كربه الريح دون الكلب وفيه شبه من الذئب والطلب ومن خواصه أنه اذ مر تحت حائط عليه دجاج تساقطت من شدة خوفها منه وهذا ما يهدو ما يهدو ملحق بذئب الناب وأفرده للتحلاف فيه (قوله وهرة وحش) وهى المعروفة بالنمس وقيل غيرهم فهى حرام ويلحق بها فى الحرمة ابن مقرض بضم مضمومة قفاف ساكنة فمهملة مكسورة فضاء محجمة أو بكسر الميم وفتح الراء ويقال له الدلق بضم ففتح وهو دوىبة أصغر من الفأر كلاء اللون طويلة الظهر تقتل الحمار وتقرب النبات (قوله وتحرم الهرة الأهلية) كالوحشية المتقدمة وهى السنور وفى تغييره بالصحيح فيها جواب عن تخصيص المصنف لها بالوحشية فيما مر (قوله ويحرم ما ندب قتله) ومنه القمل والبرغوث والبق والبعوض والزنبور (قوله حكية وعقرب) هما اسم للد كرو الأتقى (قوله وغراب أبقع) ويقال له الأسور لحدته بصره أول كونه يغمض إحدى عينيه عند النظر وسيأتى آتقا (قوله وحداء) بوزن عبة (قوله وفأرة) ومنها الجرذان (قوله والكلب العقور) هذا القيد لمحل التدبب والافهو حرام مطلقا ويحرم قتل غير العقور وقيل يجوز قتل ما لا تقع فيه ولا ضرر كما قل عن والد شيخنا الرملى تبالا لام الشافعى رضى الله عنه (قوله وكذا رنجة) طائر أبيض كبير بطيء الطيران مصغر المنقار (قوله وبنانة الخ) هى من البوم وهو حرام بأنواعه كلها والصدى والضوع وملاعب ظله وغواب الليل ومنه الخفاش وهو الطوطى نعم استثنى شيخنا الرملى من البعاث التورث : يسمى الجوزية فقال انه حلال ويحرم الرخ وهو أعظم الطيور جثة لأن طول جناحه عشرة آلاف باع المساوية لأربعين ألف ذراع (قوله يقال له الزاغ) بمجهتين وقد يكون حجر المنقار والرجلين هذا أحد نوعيه والآخر أسود أو رمادى اللون ويسمى الغداف الصغير وهو حلال على الأصح المعتمد أيضا (قوله ويحرم الغراب الأسود الكبير) ويسمى

وهى مينة وكذا يقال فى ذئب الخالب [قوله بفتح النون وكسر الميم] ويجوز اسكان الميم مع فتح النون وكسرهما [قوله وشاهين] هو فارسي معرب [قوله وصقر] قيل الصواب أن هذا مع الذئب قبله من غطف العام على الخاص [قوله ونسر] قال ابن الصباغ لا يخلط له يعدو به ولكنه خبيث كالرنجة (فائدة) قال ابن مطرف الفسمر مثل النون [قوله وهرة] قال ابن الصلاح رحمه الله ويحرم النمر لأن له نابا يعدو به على الدجاج وهو أسوأ حالا من الهرة [قوله لأن الأول تستحبته] زاد الزركشى من جنس الكلاب وله ناب يعدو به ويأكل النجاسات [قوله ويحرم ما ندب قتله] لأن الأمر بقتله أسقط احترامه ومنع اقتناه ولو وطئ شخص بهيمة ما كوله فوجب ذبحها وحل أكلها [قوله حكية] هى وكذا العقرب تطلق على الذكر والأنثى [قوله بيتا]

وبالهمزة والثالثة طائر أبيض بطيء الطيران أصغر من الحداة ألحق بها (والأصح حل غراب زرع) وهو أسود صغير يقال له الزاغ بمجهتين وقد يكون حجر المنقار والرجلين لأنهم مستطاب بأكل الزرع والثاني نظر الى أنه غراب ويحرم الغراب الأسود الكبير فى الأصح وقطعه بعضهم لأنه مستحب بأكل الجيف (و) الأصح (تحريم بيتا) بفتح الموحدين وتثنية الثانية والجمع الثنين وبالقصر .

وهو المعروف بالذرة  
(وطاوس) لأنهما  
مستخبان والثاني يمنع  
ذلك (ونحل نعامه  
وكركي ويط) بفتح أوله  
(واوز) بكسر أوله وفتح  
ثانيه (ودجاج) بفتح أوله  
(وحام وهو كل ما عب)  
أي شرب الماء من غير  
مص (وهدر) أي صوت  
(وما على شكل عصفور)  
بضم أوله (وان اختلف  
لونه ونوعه كعندليب)  
بفتح العين والهمال  
المهملتين بينهما نون  
وآخره موحدة بعد  
تختانية (وصعرة) بفتح  
الصاد وسكون العين  
للمهملتين (وزرزور) بضم  
أوله لأنها من الطييات قال  
نحالي أحل لكم الطييات  
(لاخطاف) بضم الحاء  
وتشديد الطاء في الصحاح  
(ونحل ونحل وذباب) بضم  
المججمة (وحشرات) بفتح  
الثين (كخفساء) بضم  
الحاء وفتح الفاء وبالمد  
(ودود) أي فاتها لا تحل  
لاستحباتها وفي التنزيل  
في صفة النبي صلى الله عليه  
وسلم ويعمرم عليهم الحباث  
وتقدم حل أكل دود الخمل  
والفاكهة معه (وكذا  
ماتوله من مأكول  
وفيها) لا يحل

الضاد الكبير والجبل لأنه يسكن الجبال ويحرم بقية أنواع التراب كالعقور يقال القمع وهو على قدر  
الحماة طويل الذنب ذلونين أبيض وأسود قيل وهو الأبقع السابق والمعروف أن الأبقع ملونه بسواد  
ورماديه يتشام العرب بصوته ويعرف بالأعور كاسر (قوله وهو المعروف بالذرة) وإيست من طيور  
العرب بل تجلب من النوبة واليمن ولها قوة على حكاية الأصوات وقبول التلقين (قوله وطاوس) وهو  
ذو ألوان فريضة يجلبها وبفسه وهو عفيف طبعاً لكنه يتشام باقتنائه (قوله ويط) هو من الأوز  
فقطف الأوز بعده عام (قوله وحام) هو بتفسيره المذكور يشمل غير الحمام المعروف كالليمام والقطا  
والدباسي والدرّاج والفاخت والحباري والشرقا وأبو قردان والحجرة والحجل ويسمى دجاج البر والقبيج  
بالقاف والموحدة الفتوحتين والجيم ويسمى ذكره يعقوب والقمرى ويقال لذكره ورشان وشفتين  
بكسر الشين والنون وبينهما فاء ساكنة ويطلق على ذكر الليمام كاسر (قوله وهدر) هو لازم لعب  
فذكره تأكيد (قوله وما على شكل عصفور) سمي بذلك لما قيل أنه عصي نبي الله سليمان صلى الله عليه  
وسلم وفرمته وكيفية أبو يعقوب ومنه الغر بضم النون وفتح الغين المججمة ويصغر على غير ومنه  
حديث أبي عمير ما فصل النعير كقيل والببل بضم الموحدين ويقال له الهزار وأثم بكسر المشاء  
كالأوز والتهب بكسر المشاء أوله كاللقلق والنوط بضم المشاء أوله وسكون النون وكسر الواو وقيل  
بفتح المشاء أوله كاللجاج (قوله بضم أوله) ويجوز فتحه (قوله كعندليب) وهو المعروف بالهزار  
بفتح الهاء كاسر يلتد بصوته (قوله وصعرة) صغير أحر الرأس (قوله وزرزور) بضم أوله  
ومائه المهمتين سمي بذلك لأن صوته الزرزرة (قوله لاخطاف) وهو المعروف بعصفور الجنة  
نسب إليها لزمده في أقوات الناس ويطلق الخطاف على الخفاش وهو الوطواط وهو حرام أيضاً  
وكذا القمص والنهاس والضوع وملاعب ظله واللقلق كاسر (قوله ونحل) يحل قتل الصغير  
الأحر منه لا يذاته وسمى بذلك لأنه بكثرة ما يحمل مع قلة قوائمه وهو لاجوف له وعينه  
بالشم مع أنه أحرص الحيوان على القوت (قوله ونحل) جمع مفردة نحلة ويقال له الدبر بفتح  
المهملة وسكون الموحدة أوحى إليه في يوم الرحة وهو عيد الفطر وهو حيوان في طبعه الشجاعة  
والنظر في العواقب والفهم ومعرفة فصول السنة وأوقات المطر وتدير المرعى والمرتع وطاعة الأمير  
وبديع الصنعة وذكر أنه تسعة أصناف (قوله وذباب) مفرد جمعه أذبة كغراب وأغربة وقيل  
جمع وهو أجهل الحيوان يلقي نفسه فيما يهلكه كاللار والراد به العروف ويطلق على ما يشمل  
البعوض والناموس والقمل والبرغوث والبق والنمل والنحل وغيرها فغطفه على هذا عام ومنه  
الحديث الصحيح الذباب كله في النار إلا النحل أي لتعذيب أهلها به لا لتعذيبه بها (قوله  
وحشرات) ومنها الحرياء بكسر الحاء وسكون الراء وفتح الموحدة تمتد وتقصر وهي كالقار  
تتلون بساتر الألوان ومنها حار قبان بموحدة مشددة بعد القاف وهي دابة كالدينار ومنها  
الحرفون بمهملتين مكسورة فساكنة فذال مججمة مفتوحة كالورل (قوله كخفساء) منها الزعقوف  
ويسمى الجملان بضم الجيم ومنها الجدد بمجتمتين مضمومتين وهو الصرصار (قوله ماتوله من  
مأ كول) وإن كان على صورة الماء كول ويحل ما تولد بين ما كولين ولو على غير صورة الماء كول نحو كلب

قال الزركشي ليست من طيور العرب وإنما تجلب من النوبة واليمن [قوله ونحل نعامه الخ] قال القاضي قاعدة  
لشافعي رضي الله عنه إن كل طير يأكل المأكل ولا يكون نهاساً فهو حلال إلا ما استثنى [قوله ونحل ونحل] قال  
القائل الحكمة فيهما أنه لا حلية فيهما يتنفع بها [قوله وحشرات] يستثنى منها القنفذ والبرع والوبر

تظلي لأصله الحرام (وما لانس فيه ان استطابه أهل يسر وطبع سليمة من العرب في حال رفاة حل وان استغشوه فلا وان جهل اسم حيوان متلوا عنه وعمل بنسبتهم) له مما هو حلال أو حرام (وان لم يكن له

(٢٦١)

صوة أو طبع أو طعم لحم (واذا ظهر تغير لحم جلالة) من نم أو دجاج وهي التي تأكل العذرة اليابسة أخذنا من الجلة بفتح الجيم بالراحة والتثن في عرقها وضربه (حرم) أ كاه (وقيل يكره قلت الأصح يكره والله أعلم) قلها الرافعي في الشرح عن إيراد أكثرهم وتبع في المحرر الامام والبنوي والتعالي في ترجيحهم الأول (فان علفت طاهرا فطاب لهما) بزوال الرائحة (حل) أ كاه بالذبح من غير كراهة ويجزى الخلاف في لبنها ويضها على الحرمة يكون اللحم نجسا وهي في حياتها طاهرة والأصل فيها حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل الجلالة وشرب لبنها حتى تعلف أو يمين ليقروا والدارقطني والحاكم والبيهقي وقال الحاكم صحيح الإسناد والبيهقي ليس بالقوي ولفظ نهى يصدق بالحرمة والكراهة (ولو تنجس طاهر) مائع (تحلل) ودبس ذائب (بالجمعة حرم) تناوله لتعذر تطهيره وفي وجهه يظهر أنه من كلزيت فضله كما تقدم

من شاتين (فرع) يراعى في المسوخ أصله ان بدلت صفته فقط فان بدلت ذاته كلب صار دما ولو كراهة لولى اعتبر حاله الآن في حرم أ كاه ويخرج عن ذلك مالكة فان عدلنا عاد لمالك مالكة كجاء دبع فيجبرده اليه ويحل تناوله ويخرج بالمسوخ ما عسخ كبن خرج من ذرعه دما ومعنى كذلك فهو باق على طهارته مطلقا (قوله نظليا لأصله الحرام) ومنه النهاس ويقال له السمع بكسر السين من الضبع والذئب والزرافة لما تقدم (قوله العرب) أى اثنان منهم ويقدم الأ كاه فقر يش والعبرة في كل زمن بأهل ان لم يسبق فيه حل عن قبلهم أو حرمة فان لم يوجدوا فهو حلال نظر الأصل (قوله في صورة أو طبع أو طعم لحم) ويقدم الطبع فالطعم فالصورة (قائده) قال القزويني ورد في الحديث عن عمر إن الله خاق في الأرض ألف أمة ستائة في البحر وأربعمائة في البر وقال مقاتل بن حبان ان الله تعالى ثمانين ألف عالم أو بعون ألفا في البر وأربعمائة ألفا في البحر (قوله وهي التي الخ) هو تفسير لمعنى الجلالة والمراد ما علفت بنجس مطلقا ولو من غير العذرة لأنه يكره اطعامها ومنه شاة ارتضعت لبن نحو كلبه أو أتان وسقى الزرع بالجنس مثل العلف به على المعتمد وخرج بذلك يرضى صلق بنجس وزرع نبت في نجس فلا يكره وخرج بالنجس المتنجنس فلا يكره أيضا (قوله والتثن) عطفه على الرائحة تفسير وكلا رائحة الطعم واللون (قوله فان علفت طاهرا) وكذا بنجس أو متنجنس وخرج بالعلق زوال التغير بالغسل مثلا فلا يزول به الكراهة (قوله ويجزى الخلاف في لبنها ويضها) وكذا عرقها وصفوها وشعرها وجنينها وولدها نعم لا كراهة في لبن فرس ولدت بفلا ولو في نحو لحم مأ كولة علفت حراما كمنسوب ومسروق (قوله حتى تعلف أو يمين ليلة) هذا بالنظر لأغلب من أن التغير يزول بذلك لأن كل أ كاه يمكث فنعها في البطن أو يمين يوما فلا زال التغير بدون ذلك أو يغير علف زالت الكراهة نعم ما ذكر من تدوب في البدنة ويندب في البقرة أن تعلف ثلاثين يوما وفي الشاة سبعة أيام وفي السجاجة ثلاثة لخبر ورد بذلك ولوعاد التغير عادت الكراهة (قوله يصدق بالحرمة والكراهة) وقدمت على الحرمة للاتفاق على طهارة العالوفة بذلك حال الحياة ولأن التغير كتنن اللحم المدكى وهو لا يحرم ما لم يضر (قوله مائع) قيد ليناسب كلام المصنف إذ الحكم في الجامد كذلك (قوله حرم) أى ما لم يكن معفوا عنه كبول وروث بقر الدباسة على الحب فله الأكل منه ولو جيعه الاماعلم تنجسه قال شيخنا ويندبه اذا أكل ما لم يعلم طهارته أن يغسله منه احتياطا (قوله بمخاضة) أى مباشرة ومخالطة والمراد بالنجس ما فيه نجاسة فيعم المتنجنس (قوله كحجامة) لافصادة وحلاقة ومشاطة لبدن أو غيره بطاهر وكلامهم شامل لكراهة ما كسب بالشبهة العمولة من شعر الخنزير للكتان (قوله وكفس لزبل) ودفع وجزارة وصباغة بغير طاهر لاصباغة لنحو حلى ولا حياكة ولا نحوهما من سائر الحرف الحالية عن ذلك وأفضل المكاسب الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة (قوله ونحوه) أى الزبل كالعذرة والسرقة أو نحو الكفس مما تقدم والأول أولى لسلامته من التكرار (قوله مكروه للحر) الكامل الانتفاع به كإتاقى (قوله ويسن أن لا يأكله) أى لا ينتفع به الحرسواء (الكاسب له أو غيره

[قوله وما لانس فيه الخ] دليل هذا قوله تعالى قل أحل لكم الطيبات أى ما استطايه النفوس والخطاب مع قوم الرسول ﷺ وغيرهم لهم في ذلك تبع وبغنى الاكتفاء بقول شخصين منهم ولو اختلف مخبران ومخبران فالظاهر التحريم كذا في الزركشى وفي التصحيح ما يخالفه فيراجع [قوله وقيل يكره] أى لأنها كاللحم المتنن [قوله فان علفت طاهرا] مثله المتنجنس فيما يظهر ولو زالت الرائحة ثم عادت فينتجه عود النجاسة

في باب النجاسة فيحل بعد غسله (وما كسب بمخاضة نجس كحجامة وكفس) لزبل ونحوه (مكروه) للحر كسبه حر أو عبد (ويسن أن لا يأكله



وغيره حديث أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن كسب الحجام فنهى عنه وقال أطعمه رقيقك واعلفه ناضحك (ويحمل جنين ويوجد ميتا في بطن مذكاة) بللجسة روى أبو داود وغيره حديث أبي سعيد الخدري قلنا يا رسول الله أنا نذبح الأبل ونذبح البقرة والشاة فنجد في بطنها الجنين أفنقيه أم نأكله فقال كرهه إن شئت فإن ذكاته ذكاة أمه أي ذكاتها التي أحلتها أحلتها وباعها وظاهر أن سؤالهم عن الميت لأنه محل الشك بخلاف الحي الممكن الذبح في العلوم أنه لا يحل إلا بالتذكية فيكون الجواب عن الميت يطابق السؤال (ومن خاف على نفسه ونا أو مرضا مخوفا) من عدم الأكل فقد حلال بأكله ويسمى مضطرا (ووجد محرما) كنية ولحم خنزير (لزمه أكله وقيل يجوز) له الأكل وتركه (فإن توقع حلالا قريبا) أي على قرب (لم يجوز غير سد الرمي) وفي سده الوجوب وقيل الجواز أخفا عما تقدم (والا) أي وإن لم يتوقعه (ففي قول يشيع) جوازها (والأظهر سد الرمي) فقط لا لدفع الضرورة به فيجب في

ولو ينزأ كل كصدقة أو هدية فتكره له بذلك (قوله) وأن يطعمه رقيقه الخ) المراد أن يملوك الحرف يرفع به سواء يملوك الكاسب أو غيره ولم يكره له كالحرف لشرف الحر عليه (قوله) فنهى عنه (وصرفه من الحرمة أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجهم وأعطى الجحام أجرته وقال أطعمه رقيقك وراضحك فاعطاه الأجرة دليل على جواز أخذها والأصل فيما يجوز أخذها جواز الانتفاع به وأمره بإطعامه لرقيقه وراضحه ليس صريحا في منعه منه وغاية ما يفيد الأولوية وهو المطلوب ولو كان تعاطي الحجامة حراما لم يجز دفع الأجرة له لأن كل صنعة محرمة لا يجوز دفع أجره لفاعلها ولا يجوز لفاعلها أخذها كما أن كل صنعة مكروهة يكره فيها ما ذكر (فرع) لا يحرم الأكل ولا المعاملة ولا أخذ الصدقة والهدية ممن أكرمه حرام الإيما علم حرمة ولا يخفى الورع (قوله جنين) أي ليس علقه ولا مضغة ومات عقب ذبح أمه لا قبله حالا ولم ينصل منه شيء قبل ذبحها أو بعده وفيه حياة مستقرة تخرج رأسه وإن عاد ولم ينسب موته إلى سبب كضر به ثم إن خرج رأسه وفيه حياة مستقرة فذبحت ومات قبل انفصاله حل أو خرج وفيه حركة مذبوح كذلك ولو شك في موته بذبحها أو لا لم يحل ولو مكث بعد ذكاة أمه زمانا طويلا حيا لم يحل (قوله) في بطن مذكاة) بذكاة شرعية ولو بسهم أو بجراحة أو يموت بحتف أنفه كافي حيوان البحر ولو وجد جنين في بطن الجنين حل أيضا لشمول الحكم له (قوله) إن شئت) دفع لتوهم الوجوب من الأمر بالأكل أي أكله مباح لكم (قوله) أي ذكاتها الخ) يفيد أن ذكاة أمه مرفوع خبرا لأن ويجوز نصبه بنزع الخافض الذي هو الباء الموحدة لا الكاف الذي ذهب إليه الحنفية من عدم حله إلا بدعيه كما أنه إذا لم يكن فيه ذلك لم يحتج إلى السؤال عنه فهو من التهاوت الذي لا معنى له فتأمل (قوله) ومن خاف) أي وهو معصوم ولو كافرا فخرج المرتد والحربي وتارك الصلاة وقاطع الطريق وقتل عليه قصاص وخرج نحو عاص بنحو سفر لا بإقامة وهي خاف علم أو ظن برجعان أو استوى الأمران ولا يتوقف على قول نحو طيب (قوله) مرضا مخوفا) وكذا غير مخوف مما يبيع التيمم ولو باق طاع من رقة أو بطل برء وإن دام زمانا طويلا (قوله) ووجد محرما) بقصد الإدراء المفتوحة من مأكول أو مشروب غير مسكر ويقدم غير المفلظ عليه قال شيخنا جواو باو بخير بين ميتة مأكول وغيره ولم يعتمد الخطيب تقديم الأولى وجوبا (ففيه) يظهر من كلامهم وجوب الاجتهاد في اشقاء ميتة بعد ذكاة في اشقاء ميتة آدمي بغيرها وفي اشقاء ميتة غير مغلظ بميتته ولا يعارض ما مر في باب الاجتهاد من تصريحهم بمنع الاجتهاد في مثل ذلك لأنه في معرض التطهر والمالك وما هنا في معرض التخفيف في النجاسة مع أنه ربما يشمله قولهم أن يكون له أصل فيما طلب منه الذي هو الأكل هنا فتأمل وراجع (قوله) لزمه أكله) ولا يجب أن يتقيا ما إذا وجد طاهرا بعده وخرج بالأكل التمكن من الزنا فلا يجوز لضطره لأنه لا يباح إلا كراه (قوله) سدر مرقه) بالنسبة المهمة كما اختاره الأذري فالمراد بالمرق شبة الروح وبالمجعة فالمراد بالمرق قوة البدن (قوله) فيشيع) هو المعتمد أي بقدر ما يظن أنه يكفيه لا بأن لا يجد للطعام مساغا (قوله) أي للضطر بل عليه إذا كان فيه نفع والا كأن وصل إلى حالة الموت فلا يجوز (قوله) أكل آدمي ميت) أي غير ميتة نبي فيمتنع فيه مطلقا ولا يعارضه كون الأنبياء أحياء لأنه أمر آخر ولا يجوز لكافر [قوله ويحمل جنين] قال ابن المنذر كان الناس على إباحته حتى جاء أبو حنيفة فحرمه وأشار بهذا إلى أنه انفرد بذلك [قوله مذكاة] شمل المذبوحة وغيرها من الصيد والناد [قوله لزمه أكله] أي لقوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم [قوله وقيل يجوز] قال الرافعي لأنه قد يراد بالورع لردده في الانتهاء إلى حد الضرورة كالصول عليه (فرع) إذا أكل ثم قدر على الطاهر وجب عليه التقي (قوله) لا تتفاد الضرورة به [أي فليس مضطرا بعد ذلك] (قوله) وله أكل الخ] صرح به شيخ الإسلام في شرح المنهج وهو ظاهر وأما قتل غير المعصوم والغلظة

القياس تحريمه (وقتل  
مرتد وحرى) بالغ وأكلهما  
لأنهما غير معصومين  
(لاذمي ومستأن وصي  
حرى) وحرية حرمة  
قتلهم (قلت الأصح حل  
قتل الصبي والمرأة الحريين  
الأكل والله أعلم) قتل  
الرافعي الحل عن الامام  
والحرمة عن البغوى زادنى  
الروضة الأصح قول الامام  
(ولو وجد طعام غائب  
أكل) منه (وغرم) قيمة  
مأكله وفي وجوب الأكل  
والقدر المأكول الخلاف  
السابق (أو حاضر مضطرب  
يلزمه بذله) بالمهجمة (ان  
لم يفضل عنه فان آثر) بالمد  
في هذه الحالة (مضطربا  
مسلمًا جاز) بخلاف الكافر  
وان كان ذميًا (أو غير مضطرب  
لزمه اطعام مضطرب مسلم أو  
ذمي) ونحوه (فان منع فله)  
أى للضطر (قهره) وأخذ  
الطعام (وان قتله) ولا شيء  
في قتله الا ان كان مسلمًا  
والمضطرب غير مسلم ثم المقتول  
عليه ما يسد الرق وفي قول  
قدر الشيخ (وانما يلزمه)  
الاطعام (بعوض ناجزان  
حضر والافنسيئة) ولا  
يلزمه بلا عوض (فلو  
أطعمه

أكل ميتة مسلم مطلقا (قوله القياس تحريمه) هو المعتمد (قوله وقيل مرتد وحرى) وكذا قتل من  
له عليه قصاص ومثلهما زان محصن وترك صلاة ولا يبذل لحم طعام لو اضطروا (قوله لأنهما) أى  
المرتد والحرى سواء الذكر والأنثى وكذا من ألحق بهما (قوله الأصح حل قتل الصبي والمرأة)  
الحريين (وكذا الحنفي والمجنون والكلام فيما قبل الاستيلاء عليهم والافهم من المعصوم قال ابن  
عبد السلام ويقدم بالغ حرى على صبي كذلك وكالصبي ما أشبهه .

(فتاويه) له الطبخ أو الشئ في ميتة غير الآدمي المحترم مطلقا وكذا فيه ان لم يتمكن من الأكل  
بدونه (قوله ولو وجد طعام غائب الخ) أى ولم يقدر على ميتة ولا غيرها والاقدمها عليه كسيأتي  
آتفا والمراد الغائب المعصوم غير المضطرب والاقبال في التصحيح بفصل بين ما قرب حضوره وغيره (قوله)  
وغرم قيمة مأكله) الأذى بذله (قوله الخلاف السابق) والأصح منه وجوب الأكل بقدر سد الرق الا  
ان خاف تلفا في شبع (قوله أو حاضر مضطرب) أى وجد طعام حاضر معصوم ولم يجد ميتة ولا غيرها لم يلزمه  
بذله له وحضور الولي في مال محجوره كحضوره في مال نفسه (قوله ان لم يفضل عنه) أى قدر سد ريقه وعموم  
هذا شامل للموكانا مسلمين أو كافرين أو مختلفين فراجع (قوله فان آثر) أى صاحب الطعام الذى هو  
الحاضر المضطرب اليه أيضا (قوله مسلما) أى معصوما واحدا أو أكثر ويقسم بينهم ان أمكن والاقدم أب على  
ابن وعالم على غيره وكذا نحو جوار أو رحم والاختير في دفعه لمن شاء (قوله بخلاف الكافر) أى فلا يجوز  
اظهاره ظاهره وان كان صاحب الطعام كافرا أيضا فراجع اذ الذى يظهر أنهما حينئذ كالمسلمين (قوله أو  
غير مضطرب) أى وجد حاضر طعام حاضر غير مضطرب ولم يجد غيره من ميتة ولا غيرها لزم صاحبه اطعام المضطرب  
مسلم (قوله ونحوه) كموثمن والمراد المعصوم (قوله الا ان كان الخ) قال شيخنا نبينا لشيخنا الرضى  
ان الاستثناء عائد الى القهر والقتال أى ليس لغير المسلم ان يهزم المسلم ولا يقاتله واذ قتله ضمنه بديته في غير  
العمد وكذا في قتل العمد على المعتمد وظاهر كلام الشارح رجوع الاستثناء الى عدم الضمان ويفهم من  
الضمان منع المقاتلة وظاهره جواز القهر وبه قال ابن حجر قال لأنه هنا مقصر وبذلك فارق منع أكله ميتة  
المسلم كما تقدم (قوله وانما يلزمه بعوض الخ) له في مضطرب لم يجد اطعامه على سائر المسلمين وصاحب الطعام  
ليس منهم فراجع (قوله ففسيئة) قال شيخنا ولا يشتري جالا وان رضى بذمته لأنه لا يأمن مطالبته حالا  
وقال الزركشى وتبعه شيخ الاسلام يجوز اذ رضى ويمنع من مطالبته الى يساره وعلى الأول ينبغي أن يستثنى  
الولى في مال محجوره والمراد بالعوض بمن مثله زمانا ومكانا وبذل سترته في غن طعام ويصلى على يابلا عادة

من بدن نفسه ففضية من الارشاد الجواز وقضية من الحاوى وشرح القونوى الوجوب وقوله أكل يجب  
في هذا الاقتصار على سد الرق قطعا ولا يجوز فيه ولا طبعه وقيد الرافعي الجواز بما اذا لم يجد ميتة غيره  
أقول كان محصل تقييد الرافعي وكذا امتناع الشئ في ميتة المعصوم (قوله جاز) أى لقوله ويؤثرون على  
أنفسهم ولو كان بهم خصاصة واعلم أن ذلك مستحب صرح به القاضي وغيره (قوله فان منع فله) ظاهره  
جواز ذلك للذمي وفيه نظر فقد قال النووي لو وجد الذمي ميتة مسلم فالقياس تحريمها عليه اه فقتل الحى  
أولى ويجوز أن يقول له انتزاعه ما يؤدى الى قتله أو تلف عضده ويحتمل أن يمنع مطلقا قل في التصحيح والأصح  
أنه يجب على المضطرب قهر مالك الطعام وانتزاعه اذا لم يخف وأما القتل فلا يجب وقوله فله الخ اقتضى أنه لا يجب  
ثم محل هذا اذ لم يجد المضطرب ميتة فان وجد فليس له المقاتلة نص عليه وسيأتي الكلام فيه قريبا (قوله والا  
ففسية) كذا قاله الشيخان وفرع عليه أن المال لو كان لمحجور جاز لوليه البيع نسبية قال الزركشى وهو  
كله مشكل والوجه أن له أن يتمتع بالبيع حالا ولكن لا يطلب الا عند القدرة لأجل الاضرار .

العرض لأنه خلصه من الهلاك كما في العرض من التصاص يلزم معه الدية فيلزمه قسماً كل في ذلك المكان والزمان (ولو وجد مضطر ميتة وطعام غيره) وهو غائب كما في الروضة وأصلها (أو محرم ميتة وصيدها فالذهب أكلها) والثاني أكل الطعام والصيد والثالث التخيسير بين الاثنين في المستئين فالأول نجس لاضمان فيه والثاني طاهر فيه الضمان والخلاف في الأولى أوجه ويقال أقوال وفي الثانية قولان والثالث قول أو وجه وفيها طريق قطع بالأول بناء على أن ما يذبحه المحرم من الصيد ميتة (والأصح) في المضطر (محرم قطع بعضه) كاحمة من نظفه (لأكله) بلفظ المصدر لأنه قد يتولد منه الهلاك (قلت) أخذ من الرافعي في الشرح (الأصح جواز) لأنه اختلاف جض لاستيفاء الكل كقطع اليد للأحذية (وشرطه) أي الجواز (فقد الميتة ونحوها) مما تقدم (وأن يكون الخوف في قطعه أقل) من الخوف في تركه الكل بخلاف ما إذا كان مثله أو أكثر (ويحرم

فان خاف من البرد لم يحزله بذلها (قوله) ولو لم يذكر عرضاً ظاهره ولومع الجزم مر ذكره بجزمه عن الناق فراجه ولو اختلف في ذكر العرض وقدره صدق المالك (قوله) يلزمه معه الدية (أي على الوجه المرجوح) (قوله) ولو وجد مضطر ميتة) قال الزركشي من غير آدمي فراجعه (قوله) وهو غائب) قيد به لأجل كلام الروضة وأصلها أولاً أجل التفصيل في مفهومه والا فالوجه اسقاطه أخذاً بمعوم كلام المصنف إذ الحاضر المتع من البذل كذلك وليس له قهره ولا قتاله خلافاً لما في بعض الحواشي (قوله) أو محرم الخ) قال شيخنا ويتخير المحرم بين الصيد وطعام الغير وفيه نظر لأنه بقتله صار ميتة فهو من أفراد المسئلة قبله فراجعه (قوله) فله أكلها) أي الميتة وهو جواز بعد منع فيجب فيهما ولا يجوز قهره ولا مقاتلته كاسر (قوله) وفيها طريق) فظلت على الأولى في التعبير بالذهب فيما الموجب لتدبيرها على طعام الغير (قوله) بناء على الخ) يؤخذ منه أن صيد المحرم للحلال كذلك لأنه ميتة على المعتد وخرج بما ذكره بذا الحاضر طعامه بجنا أو بمن مثله كاسر أو بزيادة يتغابن بها فلا تحل الميتة ويندب للمضطر شراء الطعام بالزيادة التي لا يتغابن بها وله أن يحتال في فساد العقد ليلزمه من المثل ولو لم يجد المحرم إلا صيدا والحلال إلا صيد المحرم أكله واقتدى (قوله) بلفظ المصدر) احتراز عن اسم الفاعل أو عن السكل المقابل للبعض (قوله) جوازه) فليس واجبا خلافاً لمصنعه (قوله) مما تقدم) كالتردد والحر في (قوله) أقل الخ) أو عدم الخوف من أصله (قوله) أو أكثر) أو كمن الخوف في القطع وحده بالأولى (قوله) ويحرم قطعه أي بعض الانسان) أي العصوم (قوله) لغيره) مالم يكن نبياً فيجب له في هذه والتي بعدها (قوله) ومن معصوم) أي على القاطع فيدخل امتناعه من أحد المهذرين لآخر

#### (كتاب المسابقة والمناظرة)

الأولى مأخوذة من السبق بسكون الموحدة وهو التقدم وأما فتح الموحدة فاسم لال الذي يجعل بين المتسابقين والثانية وهي أفضل من الأولى كما يأتي مأخوذة من الضل وهو الغلبة يقال نضله عليه وناضله غلبه وزناومعني ولم يسبق أحدهم المصنفين الامام الشافعي رضي الله عنه في تصنيف هذا الباب وكان الأنسب ذكره قبل الجهاد لأنه كالوسيلة لثمة فيه الآن يقال أخره للإشارة إلى عدم توقف الجهاد عليه ولا شتاله على ما ينفع فيه ولعلم توقفه على المجاهد وذكروه عقب الأهمية لوجود الاكتساب فيه بالعرض وقدمه على الإيمان

[قوله] كما في العرض عن انقصاص [قال الزركشي] كذا ذكره الرافعي هنا لكن الأصح في العفو المطلق عدم لزوم الدية [قوله] والثاني أكل الطعام [حل عينه] [قوله] طاهراً [أي بناء على أن ما يذبحه المحرم من الصيد ليس بميتة] [قوله] والخلاف في الأولى الخ) أي بالنظر إلى اختلاف الأصحاب في نوع الخلاف سأل في التعبير بالذهب في الجلة [قوله] لأنه قد يتولد الخ) وكقطعه من غيره بجامع العصمة [قوله] ويحرم قطعه [أي لأنه معصوم] [قوله] ومن معصوم] لأن عصمة بعضه كعصمة كله قال العراقي وهو ينهم جواز قطع البعض من غير المعصوم وليس كذلك لتعذيب صرح به الماوردي

(تمة) في إعطاء النفس حظها من الشهوات الباسحة مذاهب حكماء الماوردي أحدها منعها وقهرها كي لا تنطق والثاني إعطاؤها تحيلاً على نشاطها وبعثاً روحانياتها والثالث قال وهو الأشبه التوسط لأن في إعطاء الكل سلاطه وفي المنع جلادة [قوله] دل على ذلك [يريد أن هذا الحكم مذكور في الرافعي لم يفرد النووي بزيادته]

#### (كتاب المسابقة)

سابق صلى الله عليه وسلم على الخيل التي ضمرت من الحيفاء إلى ثنية الوداع وعلى الخيل التي لم تضمر من الثنية إلى مسجد بني زريق والمسافة الأولى خمسة أميال وأوستة والثانية ميل

قطعه) أي بعض الانسان من قبه (لقهره) أي المضطر (و) قطعه (من معصوم) لنفسه أي المضطر (ولله أعلم) [قوله] هل على ذلك قوله في الروضة كأصلها لا يجوز أن يقطع لنفسه من معصوم غيره ولا لغيره أن يقطع من نفسه للمضطر (كتاب المسابقة والمناظرة)

الأول على الخيل ونحوها والثاني على السهام ونحوها كما سيأتي (وما) إذا قصد بهما التأهب للجهاد (سنة) أي كل منهما مسنون (وبعمل أخذ عوض عليهما) على ما يأتي بيانه (وتصح المناضلة على سهام وكذا مزاريق ورماح ورمي بأحجار) باليد وبالقتل (ومنجنيق) بفتح الميم والجيم (وكل نافع في الحرب) غير ما ذكر (٢٦٥) (على المذهب) ووجه مقابلة في الأولين

بقلة الرمي بهما في الحرب وفي الآخرين بأنهما ليسا من آلة الحرب ومنع ذلك وقطع بالأول في الأربعة وفي الروضة فيها طريقان أحدهما الجواز والثاني وجهان أحدهما الجواز وفي الشرح فيها وجهان أحدهما الجواز ثم حكى طريق القطع به وقوله كأصله وكل نافع في الحرب يعني عما يشبه الأربعة فيأتي فيه الطريقان وإن لم يصرح به في الروضة كأصلها (لاعلى كرة صولجان) بفتح الصاد واللام أي محجن وهاء كرة عوض عن واو (وبندق وسباحة وشطرنج) بكسر أوله المحجم والمهمل في تكملة الصغاني وغيره فتحة (وخاتم ووقوف على رجل ومعرفة ما يده) من شفع ووتر كما في الروضة وأصلها من الفرد والزوج لأن هذه الأمور لا تنفع في الحرب (وتصح المسابقة على خيل) وأبل وهما الأصل فيها (وكذا فيل وبنل وحمار في الأظهر) الحديث لا سبق إلا في خفة أوحافر أو فصل رواه

لعدم الاحتياج إليها فيه (قوله الأول الخ) هو صريح في مغايرتهما وليس كذلك بل الأول أعم قال الأزهرى النضال في الرمي والرهان في الخيل والسباق فيهما قال تعالى إنا ذهبنا نستبق أي بالرماح فتأمل (قوله إذا قصد الخ) فإن قصد بهما محرم حراماً أو مباح أيباح كحالة الإطلاق (قوله سنة) أي للدكتور المسلمين ويحرمان على النساء والخناثي يعرض ويكرهان بدونه وأما الكفار فليل بجوارهما لهم اصحة بيع السلاح لهم وبه قال العلامة السبكي وينبغي أن يجري فيهم ما في المسلمين من حيث تكليفهم بفروع الشريعة والسباق خاص بالخيل والأبل والبغال والحمير والفيلة لا غيرها من الحيوان نعم تجوز المسابقة على البقر بلا عوض (قوله كل منهما مسنون) لكن المناضلة أفضل ويكره تركها لمن تعهدها (قوله على سهام) والعربية منها تسمى النبل والحجمية تسمى النشاب قاله الأزهرى (قوله ورماح) عطف عام لأن المزاريق ورماح صغار (قوله ورمي باليد وبالقتل) أي يرى أيهما أبعدر ميا أما شيلها المعروف بالعلاج والمرامة التي تسمى الطابة بأن يرى كل منهما إلى الآخر غرام إلا أن غلبت السلامة وكذا كل أنواع اللعب الخطرة ومنها اللعب بالحيات ويجوز التفرج عليها حيث جازت وإلا فلا (قوله ومنجنيق) عطفه خاص لأنه من آلة رمي الحجارة كاسر (قوله غير ما ذكر) كأنواع القسي والمسلات والابر (قوله لا على كرة الخ) أي لا تصح المسابقة عليها وتحرم أن كان عوض وكذا جيع ما يأتي لأنه من أكل أموال الناس بالباطل ولذلك قال ابن سريج لو تراهن اثنان على رمي نحو جبل أو اقلل صخرة أو حمل كذا إلى موضع كذا أو إلى موضع كذا أو أكل كذا أو شرب كذا كان حراماً لأنه ضلال وجهالة وأكل مال بالباطل مع مافيه من ترك نحو صلوات وفعل منكرات (قوله صولجان) هو عصا طويلة يلطفه معوج (قوله وبندق) قال شيخنا وهو ما يرى به إلى الحفرة قال غيره وكذا بقتل أو قوس ولم يرتضه (قوله وسباحة) أي عوم وكذا القطس في الماء ولا يجوز على الدقاق كما قاله الأذهرى واعتمده الخطيب كالأسكام والعوم علم لا ينسى (قوله وغيره فتحة) مبتدأ وخبر (قوله وخاتم) ويقال له خاتم وخاتم وختم (قوله ووقوف على رجل) ومسابقة بأقدام أوسفن (قوله فصل) قال الرافعي شامل للسهم والسيف والرمح والسكين ونحوها وزاد بعض الكذايين في الحديث أوجناح وله حكاية مشهورة (قوله وسابق ﷺ على الخيل) فكان سباقه على المضرة منها من الخفياء بالحاء المهمة والمدة والقصر اسم مكان ويقال له الخفاء بتقديم التحية على الفاء أي ثنية الوداع وبينهما نحو

[قوله على سهام] أي سواء العربية منها وهي النبل والحجمية وهي النشاب قاله الأزهرى [قوله ورماح] من عطف العام على الخاص وما بعده عكسه [قوله وفي الشرح] قوته تعطي ترجيح الخلاف فلهذا اعتمده الشارح في حل عبارة الماتن [قوله لا على كرة الخ] قال الزركشي بعده حمله على عوض وإلا فيجوز قال ومنه يؤخذ جواز اللعب بالخاتم [قوله ونصل] قال الرافعي هو شامل لنصل السهم والسيف والسكين والرمح واستدل لبطل بحديث ركو به عليه الصلاة والسلام لبغلة الشهباء يوم حنين (تنبيه) تعجب الزركشي من إهمال المؤلف الأبل أقول لأعجب فقد ترك في ذلك الاقتداء بالكتاب العزيز حيث اقتصر عليها أي الخيل [قوله وفتحتها] منه يستدل على جواز العوضين [قوله قصر الحديث] رده الإمام بأن العدول عن ذكر البعير والفرس إلى الخلف والحق مؤيد لارادة التعميم [قوله وسابق صلى الله عليه وسلم] ثبت أيضاً أن الناقة

(٣٤ - (قليوبي وعميرة) - رابع) الأربعة وحسنه الترمذى وصححه ابن حبان يروى سبق بسكون للوحدة مصدراً وفتحتها وهو المال الذي يدفع إلى السابق والثاني قصر الحديث على الأبل والخيل لأنها المقاتل عليها غالباً وسابق صلى الله عليه وسلم على الخيل رواه الشيخان (لاطبر) جمع طائر كراكب وركب

(مصرع) جعوز فبهما (في الأصح) لأنهما ليسا من آلات القتال والثاني قال يفتنع بالطير في الحرب لانتهاء الأخبار وصرع لقبى صلى الله عليه وسلم ركاة على شياه رواه أبو داود في مراسيله وأجيب بأن الغرض أن يريه شدة قوته ليسم بدليل أنه لما صرعه فأسلم رد عليه غنمه ويصح عليهما بلاعوض جزاء (والأظهر أن عقدهما) أي المسابقة والمناضلة بعوض (لازم) كالأجارة (لأجاز) وهو الثاني كالجملات وبلا عوض (٢٦٦) جاز جزاء وعلى لزومه (فليس لأحدهما فسخه ولا ترك العمل قبل

شروع) فيه (وبعد ولا لاز يادقو) لا قص فيه ولا في مال بموافقة الآخر وعلى الجواز يجوز جيع ذلك وعلى اللزوم لم يفسخ العقد ولن له فضل منهما إذا لم يمكن أن يدركه الآخر ويسبقه ترك العمل لأنه ترك حق نفسه (وشرط المسابقة) من اثنين (علم الموقف) الذي يجريان منه (والغاية) التي يجريان إليها (وتساويهما فيها) فلو شرط تقدم موقف أحدهما أو تقدم غايته لم يجوز (وتعيين الفرسين) مثلا (ويتعينان) فلا يجوز إبدال واحد منهما وفي قيام الوصف مقام التعيين وجهان أحدهما في أصل الروضة نعم (وامكان سبق كل واحد) منهما فإن كان فرس أحدهما ضعيفا يقطع بتخلفه أو فلارها يقطع بتقدمه لم يجوز ولو كان سبق أحدهما يمكنه على الدور ففي الاكتفاء به وجهان أحدهما المنع ولا اعتبار

بالاحتمال الناصر (والعلم بالمال المشروط) عينا كان أو ديناً (ويجوز شرط المال من غيرهما بأن يقول الامام [قوله] لأحد الرعية من سبق منكأ فله في بيت المال أو على كذا) لما فيه من التعريض على تعلم الفروسية وبذل مال في طاعة (ومن أحدهما فيقول ان سبقتي فله على كذا أو سبقتك فلا شيء لي) (عليك) فإن شرط أن من سبق منهما فله على الآخر كذا لم يصح (لأن كلا منهما متردد بين أن ينضم وأن ينرم وهو صورة القمار المحرم) (إلا يجعل فرسه كفه لفرسهما) ان سبق أخذه ملها وإن سبق لم ينرم شيئا كما في المحرم وغيره فيصح

خسة أميال وعلى غير المضرة منهما من ثنية الوداع إلى مسجد بني زريق وبينهما نحو ميل (قوله ومصرع) بكسر أوله وقد يضم ولا ترد مصارعه <sup>كقوله</sup> ركاة على شياه لأنه كان لأجل أن يريه قوته ليسم ولما أسلم رد عليه غنمه (قوله لازم) أي من جهة ملتزم العوض ولو غير المتسابقين وإذا فسدت وجب أجرة المثل على المعتمد (قوله كالأجارة) نعم يفسخ العقد هنا بموت العاقد ونقل عن شيخنا خلافه فراجعه ولا يلزم تسليم العوض قبل المسابقة (قوله فليس لأحدهما) أي الملتزم منهما وكذا الأجنبي الملتزم ولو قال وليس للترنم فسخها لكان أولى ولغير الملتزم الفسخ (قوله وشرط المسابقة) هو مفرد مضاف فيم أي شروطها وهي ثمانية علم المبدأ والغاية وتساويهما وتعيين المراكز بين واتحاد جنسهما وامكان وصولهما ولم يذكر المصنف هذين ولمكان سبق كل منهما وعلم العوض المشروط (قوله علم الموقف والغاية) إما بالشرط أو بالعرف عند الإطلاق (قوله أو تقدم غايته) أو سبق بلاغاية أو وقوف المسبوق في أثناء المسافة (قوله مثلا) يحتمل أنه ذكره ليدخل البعيران والبغلان والحارثان والبغل ويحتمل أنه ليدخل الراميان في المناضلة لأنهما مثلهما في جميع الشروط وهذا أفيد نعم لو تناضلا على أن العوض لأحدهما رميا صح مع اتحاد القوسين (قوله أحدهما في أصل الروضة نعم) هو المعتمد ولم يدخل ذلك في كلامه لأجل الخلاف ولومات أحد المراكز بين أو عجز مثلا جاز إبداله في الوصف دون العين وكذا أحد الراكبين حيث لا يفسخ ويقوم دارته مقامه (قوله وامكان سبق كل واحد) فيه إشارة إلى اتحاد الجنس لا النوع نعم يجوز بين بغل وحمار كما مر (قوله أحدهما المنع) هو المعتمد (قوله والعلم بالمال الخ) أي جنسا وقدر في العين وصفة أيضا فما في النزمة كما في الأجرة (قوله بمحل) بكسر اللام ويقال له محل وحال سمي بذلك لأنه بسببه حل العقد وأخذ المال له ولغيره ويكنى واحد ولولا أكثر من اثنين (قوله فرسه كفه) بثلاث أوله وكذا كونه كفوا لهما (قوله ان سبق الخ) قال شيخنا لا بد من ذكر ذلك في العقد كما يرشد إليه كلام الشارح

العضاء كانت لا تسبق وأن أعرايا جاء بقعود فسبقها [قوله كالأجارة] أي بجماع اشتراط العلم بالمعقود عليه من الجانبين ووجه إلحاقها بالجمالة النظر إلى أن العوض مبذول في مقابلة ما لا يوثق به فكان كد الآبق [قوله فليس لأحدهما] أي بغير العيب فلو بان في العوض العين عيب جاز الفسخ كالأجارة [قوله وشرط المسابقة] ذكر من شروطها خمسة وقد استدرك الرافعي على الوجيز استباقهما على الهاتين فلو أرسل الدابتين من غير راكب فلا يجوز ومن الشروط أيضا امكان قطع المسافة وتعيين الفارس بالعين أي فلا يكفي فيه الوصف بخلاف الدابة كذا بحته الزركشي وهو ظاهر [قوله وتعيين الفرسين] لأن الغرض امتحانهما وأيضا فليضمرا ويمرنا على العدو [قوله ويتعينان] اتباعا للشرط [قوله وامكان سبق كل] أي غالبا استنبط بعضهم من هذا اشتراط اتحاد الجنس وهو كذلك إلا في البغل والحمار [قوله ويجوز شرط المال] كلامه يفيدك أن لاخراج المال ثلاث حالات [قوله]



(فان سبقهما أخذ المألين) جاء معا أو أحدهما قبل الآخر وقيل مال المتأخر للحلل والثاني لأنهما سبقاه وقيل للثاني فقط (وان سبقاه وجاء معا فلا شيء لأحد وان جاء مع أحدهما) وتأخر الآخر (فإن هذا لنفسه ومال المتأخر للحلل وللذي معه) لأنهما سبقاه (وقيل للحلل فقط) اقتصارا لتحليله على نفسه (وان جاء أحدهما ثم المحلل ثم الآخر فالأول في الأصح) لسبقه الاثنين والثاني له والحلل لسبقهما الآخر والثالث للحلل فقط لما تقدم والرابع لنفسه (٣٦٧) كمال الأول لنفسه (وان تسابى ثلاثة فصاعدا وشرط) بالذل

المال غيرهم (الثاني) منهم (مثل الأول فسد) العقد كالوكانا اثنين وشرط ماذكر لأنهما لا يجتهد واحد منهما في السبق وقيل جاز وهو الأصح في الروضة كأصلها لأن كل واحد يجتهد هنا أن يكون أولا وثانيا وان شرط للثاني أكثر من الأول لم يجز على الأصح في الروضة كأصلها (ودونه) أي وان شرط للثاني منهم دون الأول (يجوز في الأصح) كالأصح فيما لو كانا اثنين لأنه يجتهد ليفوز بالأكثر والثاني قال قد يتسكامل عنه فيفوت مقصود العقد فلا يجوز (وسبق ابل بكتف) وفي الروضة كأصها بكتف بفتح الفوقانية أشهر من كسرها وهو جمع الكتفين بين أصل العنق والظهر (وخيل بعنق) والفرق أن الابل ترفع أعناقها في العدو فلا يمكن اعتبار رفعها والخيل عمدتها المقدم ببعض الكتف أو العنق سابق وان زاد طول أحد

(قوله فان سبقهما الخ) فيه صورتان لأن المحلل إما أن يكون معهما معا أو مع الأول منهما أو مع الثاني أو بينهما أو متأخرا عنهما وجاء معا أو مرتبا أو سابقا لهما وجاء كذلك وحكم المال مذکور في كلامه ثم الأولى ليست في كلامه وحكمها لا شيء فيها لأحد (قوله وشرط الخ) قيده الشارح بدون البازل غيرهم وليس كذلك فلو عممه لكان أولى (قوله فسد) مرجوح والمعتمد الصحة كاذكره عن الروضة (قوله لم يجز) هو المعتمد (قوله يجوز في الأصح) هو المعتمد أيضا (قوله ابل) ومثله كل ذي خف (قوله بكتف) المراد منه ماذكره في الروضة (قوله وخيل) وكل ذي حافر (قوله بعنق) ولو شرط خلاف شيء من ذلك فسد العقد وفي الاطلاق يحمل على العنق في الابل والخيل قاله شيخنا وفيه نظر في الأول فراجع (قوله لأن الابل ترفع أعناقها) فلو كانت عمدتها فهي كالخيل على المعتمد عند شيخنا تبعها الشيخنا الرملي وفيه بحث فراجع (قوله قاله بق تقدمه الخ) وسبق الأقصر بتقدمه بجزء من عنقه زائد على قدر عنقه من الآخر (تنبيه) ولو شرط السبق بأقدام أو أذرع اعتبرت من آخر الميدان لامن أوله ولا وسطه ولو وقف أحدهما لغيره بعد جريهما معاه فهو مسبق والا فلا (قوله ويشترط للناضلة) أي زيادة على الشروط السابقة كإمساك شروط عشرة وهي بيان المبادرة والمخاطة وبيان عدد النوب وعدد الاصابة وقدر المسافة وقدر الغرض وارتفاعه وصفة الرمي وتعيين الفرس والسهم وبيان البادى بالرمي والمعتمد أنهما ندوبة وليست شرطا للصحة الايمان البادى وعدم الاصابة فقط (قوله أن يبدى) بضم الهمال أي يسبق (قوله فن أصابها) ولو في

[قوله فان سبقهما الخ] ذكر المصنف أحوال أربعة أن يسبقهما معا أو مرتبا والثاني أن يسبقاه ويجيا معا الثالث أن يسبقاه مترتين ويجي مع الأول الرابع أن يتوسط بجيش بينهما قال الزركشى والصور الممكنة ثمانية أن يسبقهما ومهما معا أو مرتبا أو يسبقاه ومهما معا أو يتوسط بينهما أو يكون مع أولهما أو ثانيهما أو يجيئوا معا. أقول حكم الأولين ان يأخذ المحلل الجميع والثالثة لا شيء والرابعة للأول والخامسة كذلك والسادسة الأول والمحلل والسابعة الأول والثامنة لا شيء [قوله وقيل للثاني] كأن قال هذا يجعل دخول المحلل محلا لغيره منهما أخذ المال اذا سبق ونفسه أخذ المال اذا سبق ولم يكن بينهما سبق [قوله وجاء معا] قال الزركشى مثله مالو ترتبوا وكان المحلل مع الثاني بخلاف مالو كان فكلاه (٧) ومأقوله مردود ولعله تحريف في النسخة فان الذي رأيته في الروضة وغيرها السبق للأول في المسئلتين [قوله مع أحدهما] أي السابق اقتصارا [قوله على نفسه] والأول مبنى على أنه محلل لنفسه ولغيره وهو الأصح [قوله غيرهم] قيل بذلك لأن قوله للثاني مثل الأول لا يمكن صدوره الا من غيرهم [قوله وشرط ماذكر] يرجع لقوله باذل وقوله قد يتسكامل عنه الضمير فيه يرجع لقوله بالأكثر [قوله وسبق ابل بكتف] أي فلو شرط خلاف هذا بطل العقد فليس المراد الحل عليه عند الاطلاق فقط هذا ما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما [قوله وقيل السبق بالقوائم] هي المعتبرة في ابتداء الميدان قطعاً وعبارة الروضة الأقدام [قوله يبدى] هو بالضم يسبق ومحل كونه ناضلا بعد استوائهما في عدد الرمي أو الياأس على تقدير المساواة

الصقن قال سبق بتقدمه بأكثر من قدر الزائد (وقيل) السبق (بالقوائم فيهما) لأن العدو بها (ويشترط للناضلة) أي فيها (بيان أن الرمي مبادرة وهي أن يبدى أحدهما باصابة العدو المشروط) كخمسة من عشرين فن أصابها ناضل لمن أصاب أربعة من عشرين فيستحق المال المشروط في العقد (أو مخاطة) بنشد يد الطاء (وهي أن تقابل أصابتهما) من هدد معلوم كعشرين من كل منهما (ويطرح المتشرك) أي ما اشتركا فيه من الاصابات

(فن زاد) فيها (عدد كذا) تكمس (فاضل) لا آخر فيستحق المال المشروط في العقد ثم اشتراط بيان أن الرمي مبادرة أو محظية أحد وجهين وأصحهما في أصل الروضة وعزاء الرافعي للغبوي لا يشترط والإطلاق محمول على المبادرة لأنها الغالب (وبيان عدد نوب الرمي) بين الراميين كأربع نوب كل نوبة خمسة أسهم (و) عدد (الاصابة) تكمة من عشرين (ومسافة الرمي) بالذراعان أو المشاهدة وإن كان فيها عادة غالبية ففي قول لا يشترط (٢٦٨) بيان المسافة وينزل المطلق على العادة وهو المرجح في الروضة كأصلها (وقدر

الفرض) بفتح الفين  
المجتمعة والراء أي ما رمى  
إليه (طولا وعرضا إلا أن  
يقدر بموضع فيه غرض  
معلوم فيحمل المطلق  
عليه) والفرص من خشب  
أوجلد كالشن أو قرطاس  
(وليينا صفة الرمي) في  
الاصابة (من قرع) يسكون  
الراء (وهو اصابة الشن بلا  
خدش) له (أو خرق)  
بالمجتمعة والزاي (وهو أن  
ينقبه ولا يثبت فيه أو  
خسق) بالمجتمعة ثم المهمة  
(وهو أن يثبت) فيه (أو  
مرق) بالراء (وهو أن  
ينفذ) من الجانب الآخر  
ولا يشترط الأخير وكذا  
جميع ما قبله في الأصح  
وعليه قوله (فإن أطلقا  
اقتضى القصر) لأنه  
المعارف (و يجوز عوض  
الناتجة من حيث يجوز  
عوض السابقة بشرطه)  
أي عوض المسابقة فيجوز  
أن يكون العوض من غير  
الراميين ومن أحدهما  
ومنهما بمحلل يكون أخذا  
مما تقدم وصرح ببعضه

أول العشرين ولا يحتاج إلى تمام باقية مطلقا (قوله فن زاد) أول يمكن لصاحبه شيء (قوله وأصحهما) هو  
المعتمد وإن جهلا لأنه نادر وتحمل على سهم فسهام فإن ذكر قدرا اتبع تكمة ثم خمسة وهذه نوب الرمي  
المدكورة (قوله وعدد الاصابة) هو المعتمد ويؤخذ من مثال الشارح أن لا تكون نادرة كخمسعة من  
عشرة ولا تمتعة كأن تكون متوالية ولا متيقنة كواحد من مائة (قوله بالذراعان) والغالب وقوعها في  
مائتين وخسين ذراعا بذراع اليد (قوله وهو المرجح) هو المعتمد (قوله طولا وعرضا) وارتفاعا وغلظا  
(قوله كالشن) وهو بالشين المجتمعة ثم النون الثقيلة الحلة البالي والمراد ما يريدونه من أي نوع كان ويندب  
وقوف الرماة صفان تنازعوا في موقف وقفا فيه واحد بعد واحد (قوله في الأصح) هو المعتمد ولا يضر  
في كل نوع ما بعده وبقى منها الحرم بالمجتمعة ثم المهمة وهو أن يصيب طرف الفرض فيخرمه والحوالي  
من حبال الصبي وهو أن يقع السهم بين يدي الفرض ثم يثبت إليه (قوله بمحلل الخ) لكن لا يأتي هنا جميع

[قوله تكمس] لو أصاب أحدهما الخمس المذكورة ولم يصب الآخر شيئا أصلا فالظاهر أن الأول ناضل قيل  
لكن يلزم ذلك نقض حد المحاطة ولو شرط بعد طرح المشترك أن من فضل له شيء فهو ناضل هل يجوز  
ويكون محاطة ظاهر كلامهم لا ويحتمل أن يقال تلك الصورة الأصلية وهذا ملحق بها [قوله نوب الرمي]  
هي المعروفة بالارشاق جمع رشق بكسر الراء ويجوز أن يتفقا على أن يرمى أحدهما جميع العدد ثم الآخر  
كذلك والإطلاق محمول على سهم قاله في الروضة وفي الصحاح الرشق بالفتح الرمي وبالكسر الأسهم  
وهو الوجه من الرمي [قوله وقدر الفرض] ويشترط أيضا إمكان الوصول إلى الفرض على تدوير قال  
الأصحاب ويجوز ما دون المائتي ذراع وكذا المائتان على المشهور وكذا المائتان وخمسون على الأصح ولا  
يجوز فما زاد على ثلاثمائة وخمسين وفيما بينهما وجهان [قوله كالشن] قال المصنف وهو الجلد البالي [قوله  
صفة الرمي] أي كما يطلب بيان عدد الاصابة يطلب بيان صفة الاصابة وقول الشارح في الاصابة دفع لما قيل  
هذا صفة الاصابة لا صفة الرمي كما عبر به الكتاب والشيخ النووي قد تبع صاحب التفتيش في هذا التعبير  
والأفندي في المحرر صفة الاصابة [قوله إن يثبت] لم يقل إن يثبته ويثبت لأنه لو وقع في ثقبه قديمة وثبت  
كنى وكذا لو كان هناك صلبة ولولاها ثبت كإسائي في المتن [قوله فإن أطلق الخ] أفاد هذا أن  
الطلب الأول ندب لا وجوب [قوله من حيث] قال الزركشي معناه من جهة كذا لأن حيث في اللغة  
طرف مكان والمكان مجاور للجهة [قوله رمية] يرجع لقوله يكون [قوله فلا يصح إلا بمحلل] لو كانا  
حزبين ولهم محل واحد فهل يكفي مع أنه لا يأخذ إلا قدر حصته دون جميع المال فيه وجهان قاله  
الزركشي . أقول إسائي قريباني كلام الشارح التصريح بأنه لا بد أن يكون عدده كعدد الحزب [قوله  
ولا يشترط الخ] لما ذكر ما يجتمعان فيه ذكر ما يفترقان فيه [قوله وجاز إبداله] قال الماوردي لكن  
يجوز تأخير الرمي لا بد الما إذا اختلفت ولا يجوز إذا لم تختلف [فرع] يشترط اتحاد الجنس فلا يجوز على سهام

ورماح

الماوردي رمية كرميها في القوة والعدد المشروط يأخذ مالهما إن غلبهما

ولا يرم أن غلب صورة الأول أن يقول أو أحد الرعية ارميا عشرة فن أصاب منها كذا فله في بيت المال أو على كذا وصورة الثاني أن  
يقول أحد الراميين كذا فإن أصبت أنت منها كذا فلك على كذا وإن أصبتها أنا فلا شيء لي عليك وصورة الثالث أن يشترط كل منهما المال  
على صاحبه إن أصاب فلا يصح إلا بمحلل كما تقدم (ولا يشترط تعيين قوس وسهم) لأن الاعتماد على الرامي (فإن عين لنا وجاز إبداله) أن  
المعين (بمثله) من نوعه وإن لم يحدث فيه خلل يمنع من استعماله (فإن شرط منع إبداله)

فسد العقد لقصد الشرط بالتضييق فيه على الرأى فانه قد يعرض له أحوال خفية تجرحه الى الابدال ولا يشترط تعيين نوع في العقد ويتراضيان بعده على نوع مثلا ولو عين فيه نوع لم يجز العدول عنه الى أجود منه أو دونه الا بالتراضى وذلك كالقسي والسهام الفارسية فهى أجود من العربية (والأظهر اشتراط بيان البادى) منهما (الرأى) لاشتراط الترتيب بينهما حذر من اشتباه المصيب بالخطئ لورميما معا والثاني لا يشترط بيانه ويقرع بينهما ان لم يبين في العقد (ولو حضر جمع للمناضلة فانصب زعيمان) منهم (يختاران أصحابا) بالتراضى بينهم بأن يختار زعيم واحدا ثم الآخر في مقابلته واحدا وهكذا الى آخرهم فيكونون حزبين (جاز ولا يجوز بشرط تعيينهما) الأصحاب (بقرعة) ولأن يختار واحد جميع الحزب أولا لأنه لا يؤمن أن يستوعب (٢٦٩) الخذاق والقرعة قد تجتمعهم في جانب

فيقوت مقصود المناضلة وبعد تراضى الحزبين يتوكل كل زعيم عن أصحابه في العقد ويعتده الزعيمان (فان اختار) زعيم (غريبا) ظنه راضيا فبان خلافه) أى أنه غير رام أى لا يحسن الرأى أصلا (بطل العقد فيه) وسقط من الحزب الآخر واحد) بازائه (وفى بطلان الباقي قولا) (تفريق الصفقة) فى قول لا تفرق فيبطل فيه وفى الراجح تفرق فيصح فيه (فان صححنا فلهما جميعا الخيار) فى الفسخ للتبعض (فان أجازوا وتنازعا فيمن يسقط بدله فسخ العقد) لتعذر امضائه ثم الحزبان كالشخصين فى اشتراط استوائهما فى عدد هما عند الأكثر وفى عدد الرأى والاصابة وفى جواز شرط المال من غيرهما ومن

الصورة السابقة فتأمل (قوله) ولا يشترط تعيين نوع في العقد هو المعتمد وخروج النوع الجنس كقوس ورج فلا بد من بيانه (قوله بيان البادى) أى بالشخص فالرأى غيره قبله لم يحسب له ولا عليه سواء أخطأ أو أصاب (قوله لأنه لا يؤمن الخ) يؤخذ منه أنه لو ضم حاذق الى غيره فى كل جانب جاز الاقراع اذا لمانع (قوله لا يحسن الرأى أصلا) خرج مالو كان يحسنه بضعف فلا خيار لحزبه أو فأرها فلا خيار للحزب الآخر ويستمر العقد على الصحة فيهما (قوله وتنازعا الخ) يفيد أنه لا يتعين بطلان من فى مقابلته وعلى قول البلقينى بأنه يبطل مقابله لا تنازع فتأمل (قوله وفى عدد الرأى) ولا يشترط فيما يخص كل حزب ان ينقسم على عدده صحيحا فراجع ذلك (قوله وقيل بالسوية) هو المعتمد كذا كره عن الروضة قال بعضهم وعلى هذا فلا زعيم منع غير الخذاق من حربه عن الرأى بخلافه على الأول لما فيه من منعهم من المال فراجع (قوله) وزع عليهم بالسوية) ظاهره وان قلنا ان الاستحقاق فى الحزب الناضل بحسب الاصابة فراجع (قوله بالنصل) بالصاد المهمة (قوله لا يعرض السهم) يضم العين أى جانبه ولا يفوقه بضم الفاء وله أى محل الوتر (قوله تلف وتر) ولو مع خروج السهم من القوس (قوله من غير تقصير) قيد لحسابه له عدم حسبه أنه عليه فان قصر حسب عليه (قوله موضعه) أى موضعا لو كان باقيا أصابه فيه (قوله فلا يحسب عليه) أى ان لم يصب الغرض فى الموضع المنتقل اليه فلا ينافى ما فى الروضة كما أشار اليه الشارح فهما مسئلتان هذا هو الوجه فى

ورماح [قوله فسد العقد] أى لأنه عقد معاوضة كالأجارة [قوله ويقرع] انما لم يمتد هذا لأن هذا العقد موضوع على الفشاط وقوة النفس والقرعة فى خروجها الانسان كسر قلب صاحبه فغبت واشترط البيان فى العقد قاله ابن الرفعة [قوله فانصب] أى بنصب القوم [قوله جاز] ويكون كل حزب فى الاصابة والخطأ كالشخص الواحد [قوله وفى عدد الرأى الخ] لكن لو أراد الزعيم عند الرأى الاقتصار على الخذاق من حربه ومنع غيرهم فالظاهر أن له ذلك لكن قولهم يشترط أن يكون عدد الرأى ينقسم عليهم جميعا يأتى بذلك [قوله بالنصل] أى لا يعرض السهم مثلا [قوله وما بعد لا] المراد بالالتى فى قوله فلا والمراد بما بعده ما قوله بحسب [قوله ولا يرد على المنهاج] كدأن وجه عدم الورود صدقه بها وبغيرها مثل أن يصب محلا آخر غير الغرض وغير موضعه وهذا الشق الثانى وان قال الزركشى وغيره إنه أولى بالحسبان عليه من مسئلة الروضة فكان الشارح رحمه الله تعالى لا يرى ذلك بل يقول بعدم الحسبان عليه وقد يوجه بأن من أصاب الغرض فى غير موضعه فقد تعهده وقصده حسب عليه بخلاف من لم يصبه وأخطأ موضعه الأصلي فان له عذرا ما خصوصا اذا كان تحوله من محله

أحدهما ومنهما بمحطل حزب ثالث يكافى كل حزب فى العدد والرأى كما صرح به الماوردى (واذا فضل حزب قسم المال) الشروط (بحسب الاصابة) لأن الاستحقاق بها (وقيل بالسوية) بينهم وعلى الأول من لم يصب منهم لاشئ له والثانى هو المصحح فى الروضة كأصلها ومنه من قطع به نظرا الى أن الحزب كالشخص واذا غرم حزب المال الشروط وزع عليهم بالسوية (ويشترط فى الاصابة المشروطة أن تحصل بالنصل) لأنه المفهوم منها عند الاطلاق (فلو تلف وتر) بالانقطاع (أو قوس) بالانكسار فى حال الرأى من غير تقصير (أو عرض شئ انقسم به السهم) كهيئة (وأصاب) فى المسائل الثلاث الغرض (حسب له والا) أى وان لم يصبه (لم يحسب عليه) له عذره فيعذر به (ولو نقلت ربح الغرض فأصاب موضعه حسب له) عن الاصابة المشروطة (والا فلا يحسب عليه) وما بعد لا من زيد على المحرر وفى الروضة كأصلها لو أصاب الغرض فى الموضع المنتقل اليه حسب عليه لا ولا يرد على المنهاج (ولو شرط خسق فنقب وثبت ثم سقط أو لقي صلابة فسقط) من غير نقب (حسب له) اذا تقصير منه

كلامه وان كان العتمد حسابه عليه فهما فتأمله نعم ان عرضت الريح بعد الرمي وكانت اصابت  
للفرض في غير موضعه بواسطة الريح لم يحسب عليه وحمل شيخنا الرمي كلام المصنف على هذه  
(فرع) يندب حضور شاهدين عند الفرض ليشهدا على المصيب والمخطئ ويطلب منهما عدم مدح  
الأول وعدم ذم الثاني .

### (كتاب الإيمان)

بفتح الهمزة ولعل ذكرها هنا لعدم احتياج ما قبلها اليها كالمصر وتوطئة لباب القضاء المحتاج اليها فيه  
وذكرها التذلل لأن أحد قسميه يمين وفيه كفارته (قوله جمع يمين) وهي لغة اليد اليمنى وسميت  
بذلك لأنه كان في الجاهلية اذا حلف أحدهم أخذ يمين صاحبه يمينه واليمين والقسم والحلف والابلاء  
الفاظ مترادفة وفيه نظر بما مر أن الحلف أعم وشرعا تحقيق أمر محتمل بكسر الميم الثانية قيل  
ويفتحها سواء كان ذلك الأمر ماضيا أو مستقبلا نفيًا أو اثباتا فهما علما به الحالف أو جاهلا فالترادف  
احتمال الصيغة في ذاتها لأمر غير محقق الوجود أو العدم فخرج بالتحقيق انمو اليمين وبالمحتمل نحو  
لأموتن لصدقه بتحقيق وقوعه مع عدم تصور الحث فيه وانما حثت في نحو لأقتلن الميت لعدم صدقه  
بتحقق عدمه ففيه هتك حرمة اليمين (قوله بذات الله) خرج ذات غيره كالنبي والولي قال الشافعي  
أخشى أن يكون معصية وحمل على الزجر عنه والتنفير لأنه مكروه (قوله بأن يحلف) أي المكلف  
المختار ولو حكما فدخل السكران ولا بد من قصد اليمين كياتي (قوله بما مفهومه) أي بلفظ مسماه  
الذات أو الصفة وظاهره أنهم ليسا يمينين كقوله بذات الله أو باسم الله أو بصفة الله كذا وبه صرح  
الرافعي لكن اعتمد شيخنا خلافه وأن ذلك يمين (قوله أو الصفة) هي مانعة خلوفيدخل ما مفهومه  
مما سمعنا كالحالقي (قوله والذات) وهي الاسم الدال عليها وحدها أو مع الصفة وهذا مبتدأ خبره  
وما بعده كذا كره لقايلته بما ياتي بقوله والصفة وكان المناسب التعبير بالقاء بدل الواو ولا يصح عطفه على ما قبله  
لاقتضائه أن الصفة وحدها لا تكون يمينًا وصرح بما ياتي بخالفه فيفتقر مما ذكره خمسة أقسام ما اختص  
الله تعالى به وما هو فيه أغلب وما هو فيه وفي غيره سواء وما هو في غيره أغلب وما هو صفة له وادخل بعضهم  
الراجع في الثالث نظرا لصحة الإطلاق للعرف كالعالم (قوله وكل اسم مختص به تعالى) ولو بالاضافة أو  
مشتقا أو من غير أسمائه الحسنی كصانع الموجودات قال شيخنا الرمي ومنه الجنب الرفيع والاسم الأعظم  
ومقسم الأديان وفي شرحه عدم الانعقاد بالجنب الرفيع وأنه ليس كناية (قوله ولا يقبل قوله) أي الحالف  
أي لا يخرج عن الحث دعواه أنه لم يرد به أي بهذا القسم كقوله الشارح يعني المختص به تعالى أي أنه

قبل إرسال السهم فهو معذور في عدم اصابه موضعه فلا يحسب عليه بخلاف الذي أصاب الفرض  
فانه قد قصده فيحسب عليه لتقصيره هذا غاية ما ظهر لي فليتأمل فقد تأملت بعد ذلك وليس بشئ .

### (كتاب الإيمان الخ)

[قوله بذات الله] خرج بذلك الأنبياء والكعبة والملائكة وغير ذلك الحديث من كان حالفا فليحلف بالله  
أوليسمت قال الشافعي وأخشى أن يكون الحلف بغيره معصية وبها صرح الجويني والداردي وقطع الامام  
بعد التحريم ومن ذلك الحلف بالطلاق واعترض ابن برهان التعبير بالذات في كلام المتكلمين والفقهاء  
وقال ليست بهذا المعنى يعني الحقيقة معروفة في اللغة وأما هي بمعنى صاحبة [قوله بما مفهومه الذات] أراد  
بهذا سائر ما ياتي الى قوله والصفة وذلك لأن الرازي والحالقي ونحوهما مفهومها الذات لأنها أسماء لها  
وهي المرادة منها وكذا النقي والموجود ونحوها إذا أر يد به الذات تكون مفهومه وقوله أو مفهومه الصفة  
والذات ناظر لقوله بعدد الصفة كوعظمة الله وذلك لأن الحالف بالعظمة المضافة لله تعالى فالعظمة محض صفة

(كتاب الإيمان)  
جمع يمين (لا تعتقد) اليمين  
(الابذات الله تعالى أوصفة  
له) بأن يحلف بما مفهومه  
الذات أو الصفة والذات  
(كقوله والله ورب العالمين)  
أي مالك المخلوقات (والحي  
الذي لا يموت ومن نفسي  
بيده) أي قدرته يصرفها  
كيف يشاء (وكل اسم له  
مختص به سبحانه وتعالى)  
غير ما ذكر كلاله والرحن  
وخالق الخلق (ولا يقبل  
قوله) في هذا القسم (لم أورد  
به اليمين) لافي الظاهر ولا  
فيها يمينه وبين الله تعالى

لم يرد أي بافراده اليمين لأنه منصرفه اليه من غير ارادته فلا ينصرف عن اليمين الا بصرفه بارادة غير  
اليمين فهما مستثنان عدم ارادة اليمين و ارادة عدم اليمين والذي في كلام المصنف هي الأولى و بقي مسئلة  
ثالثة ليست في المنهاج وهي ارادة غير الله تعالى باسم من هذه الأسماء التي في هذا القسم وحكمها عدم قبوله  
في ذلك ومن قال ان هذه التي في المنهاج يجعل ضمير به عائدا لاسم الله فقط وانه كان الصواب أن يقول لم أرد  
به الله تعالى لأن ارادة غير اليمين مقبولة غير مصيب بل هو ساء أو غافل أو جاهل بأساليب الكلام بل  
كلامه متناقض اذ مفاد لم أرد به الله ولم أرد به اليمين واحد وهو عدم الارادة المفيدة للاطلاق ومفاد  
أردت به غير الله أو أردت غير اليمين اثبات للارادة المتعلقة بغير الله أو بغير اليمين فبين المفادين مضادة  
فالمنهاج لو غير لفظ اليمين بلفظ الله لم يختلف الحكم فيه فاذا كره المعارض على التعبير بقوله لأن ارادته  
غير اليمين مقبولة غير مستقيم فبان بذلك فساد الاعتراض على المنهاج وفساد التصويب عليه وان كلامه  
هو الحق الذي لا غبار عليه ولذلك لم يعترض عليه هذا الشارح المحقق الذي هجرت العقول والافهام عن  
ادراكه بأساليب الكلام فلا زالت سحائب الرضوان منهلة عليه ولا زال قبره روضة يانعة فوقه وحواليه  
(قوله والرب) لأن آل قرينة ضعيفة لاقوة لها على الغاء القصد وبذلك فارتقت الاضافة فيما تقدم  
(قوله والحق) وال طالب والغالب والمدرک والمهلك (قوله الا أن يريد به غيره) ظاهره ولومعه فليس  
يحمينا وهو محتمل فراجع (قوله سواء) نصب على الحالية أو بترفع الخافض أو المصدرية أي استعمالا  
سواء (قوله الإلانية له) ظاهره ولومعه غيره وهو محتمل وفيه مع ما قبله تدافع في صورة اجتماع ارادته مع  
غيره فراجع (قوله فهو بها يمين) هو المعتمد (قوله كوعظمة الله) فالعظمة صفة محضة له تعالى  
بحسب الوضع فقال بعضهم إنها لمجموع الذات والصفة فيه نظر بل هو فاسد اذ لو كان كما قال لم تصح اضافتها  
الى الله تعالى كما يقال خالق الله ولا رازق الله فتأمل وراجع (قوله وكلامه) ومنه منسوخ التلاوة والتوراة  
أو الانجيل كذا ذكره شيخنا هنا وهو لا حاجة اليه الا اذا أريد بالكلام ماصدقه فتأمل (قوله بأن يؤتى  
الح) هذا شرط للصراحة فهو يمين مع الهاء بالية (قوله وبالقدرة الخ) وبكلامه الحروف أو النقوش  
وبالبقية ظهور آثارها وكتاب الله والقرآن والمصحف يمين ما لم يرد بالكتاب الحروف أو نحوها وبالقرآن  
المخططة أو نحوها بالمصحف الأوراق أو نحوها (قوله وحق الله فيمين) صريح إن جرح والافسكناية قاله  
شيخنا الرمي وحق الكتاب أو المصحف أو القرآن كذلك ما لم يرد ما تقدم (تنبيه) هذا الذي تقدم في

والمضاف اليه مفهومه الذات وبالجملة فالمحل محل تأمل ونظر فان الرحمن والرحيم والخالق ونحو ذلك مفهومها  
الصفة والذات بل الرب وأمانحو وعظمة الله فالمخوف به نفس العظمة مثلا وهي محض صفة غاية الأمر أنه لا بد  
من اضافتها وذلك لا يخبر بها عن كونها هي المخوف بها وليست الذات المقدسة من مفهومها فلي تأمل وعبارة  
المحرر بذات الله أو صفته فالأول كالنفي أعبدته ومن نفسى بيده الخ والذي في الروضة أن يحلف بالله أو باسم  
من أسمائه أو صفة من صفاته وأراد بالأول نحو الذي أعبدته أو الجدل أو فلق الحبة أو نفسى بيده أو مقلب  
القلوب ونحو ذلك ويجوز أن يكون قول الشارح رحمه الله والذات كقوله الخ استثناءا وحينئذ فيصح  
الكلام ويزول الاشكال [قوله وما انصرف الخ] قال الزركشى وجه اندراج هذه في القسم الأول وان  
كانت صفات أنها غلبت عليها الاسمية [قوله سواء] نصب على الحال [قوله الإلانية] فهو كناية وما قبله نص  
أو صريح وظاهر ويجوز أن يقول الصريح قسمان نص وظاهر فلا واسطة بين الصريح والكناية [قوله  
كوعظمة الله] قال الزركشى علم مما فسر به الصفة إن المراد بما سلف جميع أسمائه سواء اشتقت من صفة  
ذات كالسميع والعليم أم من صفة فعل كالخالق والرازق [قوله الضمير في الستة] انظر لو أتى بالضمير بعد

(وما انصرف) من هنا  
القسم (اليه سبحانه عند  
الاطلاق كالرحيم والخالق  
والرازق والرب) والحق  
(تتعقده اليمين الآن يريد  
غيره) تعالى فانه يستعمل  
في غيره مقيدا كرحيم القلب  
وخالق الافك ورازق  
الجيش ورب الابل (وما  
استعمل فيه وفي غيره) تعالى  
(سواء كالثمن والموجود  
والعالم) بكسر اللام (والحق)  
والنفي (ليس يمين الإلانية)  
له تعالى فهو بها يمين وفي  
وجه صححه الرافعي في  
الشرح أنه ليس يمين وصحح  
في الروضة الأول (والصفة  
كوعظمة الله وعزته  
وكبريائه وكلامه وعلمه  
وقدرته ومشيئته يمين) بأن  
يؤتى بالظاهر بدل الضمير  
في الستة (الا أن ينوي) أي  
يريد (بالعلم المعلوم وبالقدرة  
المقدور) فانه يقبل فيه  
ولا يكون واحد منهما يمين  
لأن اللفظ محتمل له (ولو قال  
وحق الله فيمين) لفظة  
استعماله فيها بمعنى استحقاق  
الله الإلهية (الا أن يريد  
العبادات) التي أمر بها  
فليس يمين لاحتمال اللفظ  
لها (وحروف القسم) عند  
أهل اللسان ثلاثة (باء)  
موحدة (واو وطاء)  
فوقانية (كبابه وواقه  
وثلاثة)



الثاء) للقوفانية (بالله)  
والواو بالمظهر وتدخل  
الموحدة عليه وعلى المضمر  
فهى الأصل وتليها الواو  
(ولو قال الله ورفع أو نصب  
أو جر) لأفعلن كذا  
(فليس بين الابنية لها  
واللحن بالرفع لا يمنع انعقاد  
اليين والنصب بنزع الجار  
(ولو قال أقسمت أو أقسم  
أو حلفت أو أحلف بالله  
لأفعلن) كذا (فيمين  
إن نواها أو أطلق وإن قال  
قصت خبرا ماضيا) في  
صيغة الماضي (أو مستقبلا)  
في المضارع (صدق باطنا  
وكذا ظاهرا على المذهب)  
وفي قول لاوبه قطع بعضهم  
لظهور اللفظ في الانشاء  
فإن عرف له يمين ماضية  
قبل قوله في إرادتها قطعاً  
(ولو قال لغيره أقسم عليك  
بالله أو أسألك بالله لتفعلن)  
كذا (وإذا يمين نفسه  
فيمين) يستحب للمخاطب  
إبراره فيها (والا فلا)  
ويجمل على الشفاعة في  
فعله (ولو قال إن فعلت كذا  
فأنا يهودى أو برى من  
الاسلام فليس يمين) ولا  
يكفر به إن قصد تبعيد  
نفسه عن الفعل قال في  
الروضة وليقل لإله الإله  
محمد رسول الله ويستغفر  
الله وإن قصد الرضا بذلك

صفات الذات الثبوتية القائمة به في الأزل أما صفاته السلبية وهي القائمة به كذلك كعدم جسميته وعرضيته  
وصفاته الفعلية كخلفه ورزقه ورجته وهي الثابتة له فيما يزال فتردد شيخنا في الأولى وقال القاضي تنعقد  
اليين وجرى عليه العبادى وجزم بعد انعقاد اليين بالثانية تبعاً للإمام الرافى والجمهور خلافاً للخفاف  
فراجعهم وأما نحو على عهد الله وبنائه وكفاله وأشهد بالله وأمر الله - كناية (فرع) لوقال إن فعلت كذا  
فأيمان البيعة لازمة لى أو فأيمان المسلمين لازمة لى فإن أراد اليين بالله أو أطلق لم تنعقد وإن أراد بيعة  
الحجاج انعقدت على ما يأتى لأن البيعة كانت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمصاحفة فلما تولى الحجاج  
ربها إيماناً تشتمل على ذكر اسم الله تعالى وعلى الطلاق والحج والاعتاق وصدقة المال وانظر ماذا يلزمه  
منها ولو شارك في بيعة بين ما ينعقد به وما لا ينعقد به كوالله والكعبة فقال العبادى المنع عندى الانعقاد سواء  
قصد الحلف بكل منهما أو أطلق أو بالجموع فراجعهم (قوله وتختص الثاء بالله) الأنصح ويختص  
الله بالثاء وسمع شاذاً ترب الكعبة وتارحن وتحيات الله ولا ينعقد بها اليين وقيل هو كناية وحكمة  
اختصاصها جبرضعفها لأنها بدل عن الواو التي هي بدل عن الموحدة وخرج بهذه الثلاثة الفاء  
والألف الممدودة والتحتية نحو والله وآله وبالله قال شيخنا فهى كناية وكذا به بتشديد اللام  
وحذف الألف على المتمد (قوله أو جر) أو سكن أيضاً (قوله واللحن الخ) أى هنا وكذا في  
سائر الأيمان الصريحة والكناية لا يمنع الانعقاد على أنه لا لحن لا مكان جعل الرفع على الابتدائية  
محذوف أى الله أحلف به والنصب على نزع الخافض والتسكين على نية الوقف (قوله حلفت أو  
أحلف) وكذا عزمت أو أعزم وأشهدت أو أشهد ولو حذف لفظ الله لم ينعقد يميناً وإن نواه  
(قوله عليك) فلا سكت عنه فيمين مطلقاً (قوله يمين نفسه) أى فقط (قوله يستحب الخ) أى مالم  
يقع في مكروه أو حرام ولا يكره عدم إبراره إلا في السؤال بوجه الله وإن كان مكروهاً فيكره السؤال به  
ورده (قوله وإلا) بأن أراد يمين المخاطب أو بينهما معاً أو الشفاعة أولم يرد شيئاً فلا يكون يميناً وفي الثانية  
بحث يعلم مما مر (قوله ولو قال إن فعلت الخ) والحلف بذلك حرام ولو قال يعلم الله أو يشهد الله فإن كان صادقا  
فلا بأس وإن كان كاذباً حرام بل إن قصد أن الله يعلم ذلك وهو كاذب فيه كفر كما قاله النووي وتبعه شيخنا  
(قوله إن قصد تبعيد نفسه) أو أطلق (قوله لا إله إلا الله) والأولى الاتيان بأشهاد بل يتعين أن كان كفر

تقدم ذكر الظاهر هل يكنى [قوله وتختص الثاء بالله] قيل الصواب ويختص الله بالثاء لأن الباء مع فعل  
الاختصاص إنما تدخل على المقصور [قوله فهى الأصل] قال النحاة أبدلوا من الباء واواً لقرب المخرج ثم  
من الواو ثاء لقرب المخرج كفى تراث وإنما اختصت الثاء بلفظ الله لأنها بدل من بدل فضايق التصرف فيها قال  
ابن الحشاش هى وإن ضاق تصرفت فما قد بورك لها في الاختصاص بأشرف الأسماء وأجلها [قوله بالله] احتج  
عن أن يقول أقسم فقط لكن أورد حديث الرؤيا التى فسر لها الصديق وقوله أقسمت عليك لتخبرنى  
فقال صلى الله عليه وسلم لا تقسم قسماً شرعياً كذا قال القاضي عياض لكن قال في  
شرح مسلم هو عجيب فإن الذى في جميع نسخ مسلم فوالله يارسول الله لتحدثنى [قوله أقسم عليك] أى  
أما بدون عليك فيمين لا يأتى فيها هذا التفصيل [قوله ولو قال إن فعلت كذا] لوقال إن فعلت كذا فعلى  
عتق أو صلاة مثلاً لم يمت ما التزم أو كفارة يمين ولو قال العتق يلزمنى لأفعلن كذا فالظاهر أنه كذلك لأنه في  
معنى أن فعلت كذا فعلى عتق [قوله فليس يمين] لكنه حرام كما صرح به الماوردى والدارمى والنووى في  
الأذكار وقوله فليس يمين أى لأنه خال عن اسم الله تعالى وصفاته وعن التزام دعوى القرب [قوله  
ومن سبق لسانه] قال الشافى الغفر فى كلامهم غير المعقود عليه ولهذا لو قصد إلى شئ فسبى لسانه

**(قوله)** كقولہ فی حال غضب أو لجاج أو مله كلام لا والله تارة وبلى والله أخرى (لم تنعقد) بينه وبسوى ذلك فهو اليمين المفسر به في قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم في حديث أبي داود (٢٧٣) واليهي (وتصح) اليمين (على ما مضى)

ومستقبل) نحو والله ما فعلت كذا أو ففعله والله لأفعلن كذا أو لا أفعلن (وهي مكروهة) قال تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم (إلا في طاعة) كفعل واجب أو مندوب وترك حرام أو مكروه خطاة (فإن حلف على ترك واجب أو فعل حرام عصي بحلفه ولزمه الحنث) بالثلاثة (وكفارة أو) على (ترك مندوب أو فعل مكروه) كالثلاث في الصلاة (سن حنثه وعليه كفارة) أو (على) ترك مباح أو (فعله) كدخول دار وأكل طعام ولبس ثوب (فالأفضل ترك الحنث وقيل) الأفضل (الحنث) لينتفع المساكين بالكفارة (فرج) الأيمان الواقعة في اللغو إذا كانت صادقة لا تنكرو ولا يكره اليمين لتوكيد كلام (وله تقديم كفارة بغير صوم على حنث جائز) كالحنث في المباح (قيل و) حنث (حرام) كالحنث بترك واجب أو فعل حرام كارتا (قلت هذا الوجه) (أصح) من مقابله وهو المنع

**(قوله بلا قصد)** أي لفظها (قوله وبلى والله أخرى) أوجع بينهما خلافا لابن الصلاح قال القاضي رمن لغو اليمين ما ودخل على صاحبه فأراد أن يقوم له فقال والله لا تقوم لي وهو كثير وتم البلوى به (قوله وهي مكروهة) أي في الحرام والمكروه صادقا كان أو كاذبا ماضيا كان أو مستقبلا فعلا أو تركا وعلى هذا فقولهم اليمين الفموس كبيرة هو من حيث اقتطاع المال بها لامن حيث ذاتها فراجع ذلك وإنما كرهت اليمين لأنه ربما يجهز عن الوفاء بها ولكثرة تولع الشيطان به الموقع له في الندم كما في حديث الحلف حنث أو ندم قال الامام الشافعي رضي الله عنه ما حلفت بالله صادقا ولا كاذبا قط (قوله فطاعة) أي لبست مكروهة ثم ان توقف عليها فعل واجب أو ترك حرام وجبت أو فعل مندوب أو ترك مكروه نذبت (قوله عصي بحلفه) أي من حيث الترك أو الفعل لامن حيث اليمين كما تقدم قاله سببية نعم لو أمكن سقوط الواجب كقود أو كان كفاية لم يعص كذا قالوه وفيه نظر إلا ان أرادوا امكان عدم الحنث كما لو حلف لا ينفق على زوجته فله طريق في أنه لا يحنث بأن يكفيها ويبرئها وقهره (قوله ولزمه الحنث) وفيه عكس ذلك يحرم الحنث ويحصل الحنث في ترك الواجب بفعله وفي فعل الحرام بتركه في وقت قيد به ان قيد والإفتركه مطلقا قال بعض مشايخنا ولا بد من العزم على الترك فراجع هذا كما ترى إنما يتصور في المستقبل أي فيما يمكن فعله أو تركه بعد حلفه وان سبق سببه أمالو حلف أنه ترك واجبا معينا كاذبا أو فعل حراما كذلك فهو حنث بمجرده حلفه وهذه من الحلف على الماضي وتلزمه فيه الكفارة خلافا للأئمة الثلاثة (قوله سن حنثه) بالثلاثة وفي عكس ذلك بكره حنثه وفيه ماضى (قوله فالأفضل الخ) أي يندب عدم حنثه تعظيما لاسم الله تعالى نعم ان تعلق به غرض ديني كأن لا يأكل طيب لا يلبس ناعما كره حنثه وفي عكسه حنثه قطعافيهما سواء قصد التأسي بالسلف أولا وقال الشيخان ينظر إلى قصد الحالف وهو المعتمد (قوله اذا كانت صادقة لا تنكرو) هذا وما بعده مستثنى من الكراهة السابقة بل لو توقف خلاص الحق عليها وجبت وقياس مأمرا أن الوجوب لامن حيث ذاتها بل من حيث التوقف (قوله ولا يكره اليمين لتوكيد كلام) اثباتا أو قضا ماضيا أو مستقبلا ومنه حديث والله لأغزون قريشا

**(تنبيه)** علم بما مر من كلامهم هنا ومن قولهم إن اليمين لا تفسر حكم المحلوف عليه حراما أو غيره أنها لا تكون حراما مطلقا وان وصفها بالوجوب وغيره لامن حيث ذاتها بل باعتبار ما هي وسيلة له

إلى غيره كان من لغو اليمين اه جعل منه صاحب الكافي ما لو أراد صاحبه أن يقوم بخلف عليه أن يقعد نعم اللغو لا يجري في العناق والطلاق لتعلق حق النير قاله الرافعي رحمه الله تعالى [قوله لا والله تارة الخ] لو قللها في وقت واحد كانت الأولى لغو والثانية منعقدة قاله الماوردي [قوله المفسر به] الضمير فيه يرجع لقوله لغو [قوله ومستقبل] لو حلف لا يصعد السماء فلا حنث بل لا تنعقد اليمين للامتناع ولو حلف ليصعدن انعدت وحنث حالا وفرق الرافعي بأن هذا يغفل بتعظيم اسم الله تعالى وحنثه بخلاف تمتنع الحنث كالثالث الأول [قوله وهي مكروهة] كأنه أراد به ما يشمل الحرام والمكروه وقال الزركشي المراد أنها مكروهة في الجملة كافي الحرر [قوله سن حنثه] وتكون اليمين مكروهة في الحالين وان بحث الزركشي أنها خلاف الأولى في الثاني لعله في الأول [قوله لينتفع المساكين] وأيضا ففي إقامته تغيير لموجب الشرع [قوله فرع الخ] يؤخذ منه أن القسم الأخير في كلام المتن مكروه أيضا [قوله جائز] أراد به ما يشمل للمندوب والواجب وغيره وأفهم قوله أن الأولى التأخير وهو كذلك خروجها من خلاف أبي حنيفة

كما تقدمت الإشارة إليه فراجع ذلك من محله وحرره (قوله وله تقديم الخ) فقدم التقديم أولى مطلقا وإذا قدم وفات التكفير بعدم الحنث فله الرجوع بما في الزكاة المجتلة فم لو كان التقديم بالعتق امتنع الرجوع ويقع ندبا وكذا لو خرج العبد عن الأجزاء في الكفارة المجتلة قبل وقت الحنث فيكفر بعتق آخر أو بغيره (قوله فلا يجوز التقديم على السببين) ولا مقارنة السبب الأول أيضا كأن أعتق مع الشروع في الجرح ولو وكل معه لم يصح التوكل وعلم بما ذكر جواز العتق بعد النذر في شفاء المريض ولو قبل الشفاء سواء قيده بوقت بعد الشفاء أولا (قوله على الموت) وكذا غيره مما مر ولعل خصوص ذكره لعدم الإطعام فيه

(فصل : في صفة كفارة اليمين) من الكفر بفتح الكاف وسكون الفاء وهو السر وأصله في اللغة لا يطلق إلا على ستر جسم بجسم آخر فها هنا مجاز أو حقيقة شرعية وتقدم أنها جارية في حق المسلم زاجرة في حق غيره وسميت بذلك للأغلب إذ لا إثم في نحو المباح كالندوب ثم إن كان عقد اليمين طاعة وحلها معصية كأن لا يزني ثم زنى كفرت إثم الحنث أو عكسه كأن لا يصلي فصرأه صلاه كفرت أم العقد كذا قالوه وفيه نظر بما مر فإن كانا مباحين تعلقت بهما لكنها بالحنث أحق لأنه الموجب لها كما يأتي قالوا وهي عجرة ابتداء أى في الحصال الثلاث الأولى مرتبة انتهاء أى في الخصلة الرابعة التي هي الصوم لا اعتبار توقفها على فقد الثلاثة قبلها (قوله بتخير) أى المكفر الحر الرشيد غير المقلص ولو كافرا (قوله بين عتق) أى اعتاق وهو أفضلها ولو في زمن مجاعة على المعتد خلافا لأن عبد السلام (قوله وإطعام) أى تملك أخذها مما يأتي (قوله عشرة مساكين) ولو في عشرة أيام ولا يجوز أقل من العشرة (قوله كل مسكين مئة حب) فلا يكفي أقل من مئة لواحد (قوله من غالب الخ) المعتد ما في الفطرة (قوله بلده) أى بلد الخائف الذي حنث فيه وإن لم يخلف فيه أو أدى عنه غيره بأذنه ويحتمل عود ضمير بلده للحنث المعلوم من المقام فيوافق ما ذكر وفي كلام شيخنا اعتبار وقت التكفير فإن أراد به وقت وجوب التكفير فهو ما تقدم لأنه بالحنث وإن أراد وقت إرادة التكفير فقد يخالف ما مر والوجه اعتبار قوت بلد الحنث حالة إرادة التكفير وإن كان في غيره فتأمل (قوله أو كسوتهم) أى العشرة فلا يجوز دونهم ولا أن يطعم بعضهم ويكسو بعضهم لأنه تلفيق من خصلتين (قوله بما يسمى كسوة) ولو متنجسا أو من جلد أولد أو فروة حيث اعتيدوا وأوجب الامام مالك وأحمد سائر العورة (قوله كقميص) ولو بلا كم على المعتد أو كبير اجدا لواحد فلا يكفي دفعه لأكثر من واحد قبل قطيعه (قوله أو عمامة) أو مقنعة أو طرحة لا قلنسوة وقبع وطاقيّة وفصاوية وعصابة والاكتفاء بالعرقية في المنهج وغيره محمول على ما يجعل تحت سرج الفرس لا العرقية المعروفة بالطاقيّة كإمر (قوله أو إزار) هو المتزر وهو ما يشتد

[قوله إلى ارتكاب حرام] والأول نظر إلى أن التحريم ثابت قبل اليمين وبعده فالتكفير لا يفيد الاستباحة (فرع) قال القاضي لو أيس من الحنث وكان قد شرط الرجوع فيما دفعه رجع كلزكاة وكذا قال الامام لا فرق بين البايين . أقول انظر هل يأتي ذلك في العتق عن كفارة اليمين (فصل : بتخير الخ) [قوله وإطعام] لو أطعم خمسة وكسا خمسة لم يصح لأن هذا قسم رابع والتخير في الآية بين ثلاثة فقط [قوله قوت بلده] أى فلا يجوز قوت نفسه إذا خالف قوت البلد (فتنبيه) إنما اعتبر المقتضى أخذنا من حديث العرق ولأنه سداد الرغب وكفاية المقصد ونهاية الزائد والكسوة لا سبيل إلى ضبطها لاختلاف الناس في الطول والقصر وغير ذلك وعن أبو بلى أن الواجب سائر العورة وهو قول مالك وأحمد قيل وهو قوي لأنها إحدى الخصال فيجب تقديرها كالإطعام واعتذر عنه الأصحاب بأنه خارج عن اعتبار

إلى ارتكاب حرام والصوم لا يجوز تقديمه على الحنث (و) له تقديم كفارة طهار على العود و) كفارة (قتل على الموت و) تقديم (من نور مالي) على المعلق عليه كشفاء المريض في قوله إن شفى الله مريضى فقه على أن أعتق عبدا والولد في الجلع التقديم بعد الخلف والظهار والجرح والنذر الأسباب الأول والحنث وما بعده الأسباب التواني فلا يجوز التقديم على السببين ولا يجوز تقديم الصوم على الموت وصوّروا التقديم على العود بما إذا ظاهرا من رجعية ثم كفر ثم راجعها وبما إذا طلق بعد الظهار رجعا ثم كفر ثم راجع أما إذا أعتق عقب الظهار عنه فهو تكفير مع العود لأجله لأن اشتداه بالأعتاق عود (فصل : بتخير في كفارة اليمين بين عتق كالظهار) أى كعتق كفارته وهو متيقنة مؤمنة بلا عيب يخل بالعمل والكسب كما تقدم في محله (و) إطعام عشرة مساكين كل مسكين مئة حب من غالب قوت بلده أو كسوتهم بما يسمى كسوة كقميص أو عمامة (قوله إزار)

لهذه (لاخف وقنازين ومنطقة) بكسر الميم وتقدم تفسير الثلاثة في بابي زكاة النقد ومحرمات الاحرام (ولا تشترط صلاحية) له ما يكتسب (لا يرفع اليه فيجوز سراويل صغير لكبير لا يصلح له و) يجوز (٢٧٥) قطن وكتان وحور لامة

ورجل وليس له ذهب  
قوته فان عجز عن  
الثلاثة) أى كل منها (لزمه  
صوم ثلاثة أيام) الآية (ولا  
يجب تنابها في الأظهر)  
لاطلاق الآية والثاني يجب  
احتياطاً (وان غلب ماله  
انتظره ولم يصم) لأنه واحد  
(ولا يكفر عبد بماله) لأنه  
لا يملك (إذا ماله كسبه  
طعاماً أو كسوة وقنا يملك)  
بملكه فانه يكفر به والأظهر  
عدم ملكه فلا يكفر به  
ولو ملكه عبداً ليعتقه من  
الكفارة وقنا يملكه فضل  
لم يقع عنها لاستعاضة الولاء  
للعبد وقيل يقع والولاء للعبد  
(بل يكفر بصوم فان ضربه)  
الصوم قال في المحرر لطول  
النهار وشدة الحر (وكان  
حلف وخش باذن سيده)  
فيهما (صام بلاذن) منه  
(أو وحداً بلاذن) لم يصم  
الاباذن منه لأن حقه على  
النور والكفارة على  
التراخي (وان أذن في  
أحدهما) فقط (فالأصح  
اعتبار الحلف) فان كان  
باذن صام بلاذن وان كان  
بغير اذن لم يصم الاباذن  
والثاني اعتبار الحنف فان  
كان باذن صام بلاذن أو

على الوط يستر العورة (قوله أورداء) وهو ما يجعل على الكتف كالقفوطة ويكفي المنديل الذي  
يجعل في اليد عند شيخنا الرمي وفيه نظر بما مر في العرقية (قوله لاخف) وجوب ومداس ونعل  
ونحوها (قوله وقنازين) وخام وفصه (قوله ومنطقة) ودرع ولومن نحو حديد كالزردية المعروفة  
(قوله فيجوز سراويل صغير) وقيصه وعمامة ورداؤه ونحوها لكبير لا تكة السراويل ولا التبان  
وهو سراويل لا تصل الى ركبة صغير قاله شيخنا الرمي فراجع (قوله فان عجز) وقت ارادته التكفير  
بمحرم سفه أو فلس مطلقاً أو روق على ما يأتي أو يعجزه عن قدر ما يخرج به زيادة على ما يكتفي للعمر  
الغالب (قوله والثاني يجب) أى تنابها احتياطاً حلاً لاطلاقاً على المقيّد في كفارة الظهار ومنع  
الحل بأن حق الله أوسع (قوله انتظره) ولو فوق مسافة القصر وجوباً (قوله ولم يصم) أى لا يصح  
صومه عن الكفارة (قوله ولا يكفر عبد بماله) ولو مكاناً ولا يكفر سيده عنه به نعم لا يكاتب  
التكفير بالطعام والكسوة باذن سيده وليس له أن يكفر عنه بذلك باذنه ويمتنع بالهتق مطلقاً (قوله  
والأظهر) هو الاعتماد نعم لسيده بعد موته أن يكفر عنه بغير الاعتاق (قوله والولاء للعبد) على هذا  
اقول المرجوح كذافي الروضة وفي نسخة منها والولاء للسيد وهو تحريف (قوله بل يكفر) أى العبد  
(قوله بصوم) ومثله محجور السفه والفلس قبل فك الحجر عنه (قوله لطول الخ) كأنه احتراز  
عن نحو المرض (قوله صام بلاذن) وليس له منعه والقرض أنه يضره في خدمة سيده كما سيذكره  
ولو باعه لم يكن لمشتريه منعه ولو أجره فلم يستأجر منه ولا يصوم الاباذنه (قوله فلا يصح) مرجوح  
(قوله والثاني اعتبار الحنف) هو العتد (قوله والمراد الخ) فيه اعتراض على المصنف من اقتضاء  
كلامه خلاف ذلك (قوله وفي الروضة الخ) تقدم ترجيحه (قوله ولو لم يضره) أى العبد ومثله الآية  
التي لا تحمل للسيد أمام من تحمل له فلا يصوم الاباذنه مطلقاً (قوله لا عتق) أى على المذهب كما مر في  
الرفيق نعم ان قال له سيده ان أعتقت عن كفارتك فصبي حر قبل عتقك أو معه كما قاله شيخنا  
صح عتقه عنها (قوله ولا صوم لماليته) فلو لم يكن له مال فهو في نوبته كالحار وفي غيرها كالرفيق .

الاسم وهو أصل وعن اعتبار الكفاية وهو عرف [قوله ومنطقة] أى ولا قلده وقولا خلاف في عدم اجزاء  
المنطقة وأما الخلف فعلى الأصح ومثله القفازان فيما يظهر ووجه عدم الاجزاء أن ذلك لا يسمى كسوة [قوله  
قطن] جمعه أقطان كقفول وأقفال [قوله وكتان] أى وصوف وشعر [قوله أى كل منها] أى لا مجموعها فان  
المعنى عليه فاسد [قوله احتياطاً] أى وحال هذا المطلق على المقيّد في كفارة الظهار. أقول قد يمنع من الحل  
أن الظهار حق آدمي وهذا حق الله تعالى لجاز اعتبار التخليط فيما يترتب على ذاك دون هذا وإيضاف ذاك  
سبب حرام ومقدار الصوم يختلف فيه [قوله ملكه سيده] مثله غيره [قوله يكفر به] أى ان أذن له سيده  
في التكفير بملكه الزركشي [قوله لطول النهار الخ] كأنه احتراز عن أن يضره لمرض [قوله والثاني اعتبار  
الحنف] وذلك لأن الاباذن اذا صدر في البين لا يلزمه الاباذن فيما يترتب عليها لأنها حائنة من الحنف قال ابن  
الرفعة رحمه الله تعالى مأخذ الخلاف يلتفت الى أن سبب الكفار ما إذا ان قلنا البين فقط كان المعتبر الاباذن  
فيها وان قلنا الحنف فقط اعتبر وان قلنا المجموع وهو الأصح اتجه اعتبار الحنف اذا يلزم من وجود الاباذن  
في أول السببين الذي ليس بملجئ للسبب الآخر ترتب الحكم عليه ويلزم من الاباذن في أحد السببين ترتب

بغير اذن لم يصم الاباذن والمراد أن في كل من الحلف باذن والحلف بغير اذن وعكسه وجهين في الصيام بغير اذن أحدهما جواز له والثاني  
منه والترجيح مختلف وهو الجواز في الأولى والمنع في الثانية وفي الروضة كأصلها المنع في الأولى والجواز في الثانية ولو لم يضره الصوم  
في الخلعة لم يمتنع الى اذن فيه (ومن بصره حر وله مال يكفر بطعام أو كسوة لا هتق) لنقصه عن أهلية الولاء ولا صوم لماليته

يبحث لو خرج وترك فيها أهله ومتاعه (فإن مكث بلا عفر حنث وإن بحث متاعه) وأهله كالأول يفتنهما لأن حلفه على سكنى نفسه وإن مكث لمعرك أن أعلق عليه الباب أو منع من الخروج أو أخاف على نفسه أو ما لو خرج لم يحنث (وإن اشتغل بأسباب الخروج كجمع متاع وإخراج أهل ولبس ثوب) للخروج (لم يحنث) بمكته لما ذكر كالأول عاقبه بعد الخروج في الحال (ولو حلف لا يسكنه في هذه الدار فخرج أحدهما في الحال لم يحنث وكذا لو بنى بينهما جدارا لكل جانب مدخل لا يحنث (في الأصح) لا يشترط برفع المساكنة والثاني بحث لحصولها إلى تمام البناء من غير ضرورة وفي الروضة كإصلها نسبة تصحيحه إلى الجمهور وترجيح الأول إلى البغوي (ولو حلف لا يدخلها وهو فيها أو لا يخرج وهو خارج فلا حنث بهذا) المذكور لأنه لا يسمى دخولا ولا خروجاً (أولا يخرج أو لا يظهر أو لا يلبس أو لا يركب أو لا يقوم أو لا يقعد فاستدام هذه الأحوال) التي هو عليها من الزوج إلى آخرها (حنث قلت نحيثه باستدامة الزوج والنظر)

(فصل) في الحلف على السكنى والمساكنة وغيرهما (قوله فليخرج) على العادة فلا يكف العفو في مشيه لكن يشترط أن ينوي التحول ليمتيز عن الخروج المعتاد ولا يكف أقرب البابين فله الخروج من الأبعد إلا أن كان يصعد نحو سطح (قوله فإن مكث بلا عفر حنث) قال بعضهم وإن كان مكثه بقدر زمن الاعتكاف وقال شيخنا يفتن ما بعد مكثنا في العرف (قوله أو منع من الخروج) قال شيخنا وليس من المنع حلف غيره عليه بعد الخروج (قوله أو أخاف على نفسه) وكذا على عهقه أو عرضه أو على ماله لو أخذه معه أو تركه فيما يظهر فإن لم يخف لم يحنث ولا إذا كان أو نهاراً وإن اختص الأمن به ومن العذر ضيق وقت صلاة (قوله لم يحنث بمكته) وإن طال زمنه نعم إن أمكنه في جمع المتاع إنباء غيره في جمعه من يأمنه ولو بأجرة قدر عليها ولم يفعل حنث (قوله غاد إليه) أي إلى جمع المتاع أي مع فقد نائب كأمس وخرج بالعود إليه ما لو عاد بعد تحويله ولو لم يغرض فلا يحنث وإن طال مثله (قوله ولو حلف لا يسكنه) أو لا يسكن معه أو لا مساكنة بينهما (قوله في هذه الدار) أو أطلق فإن نوى شيئاً عمل به حتى لو نوى أن لا يسكنه في البلد حنث بسكنائه فيها ولو في طرف بعيد عنه من طرفها (قوله فخرج أحدهما) أي بنية التحول ولو إلى محل ملاصق لها من نحو خان أوفى دار كبيرة حيث استقل كل محل بمراقبته من نحو بالوعة وحش وصدوسم وغير ذلك (قوله لم يحنث) فلو قال أردت مدة كسهر مثلاً قبل منه في الميعين بالله لا يطلق أو عتق ولو حلف لا يسكن زيداً وعمراً برّ مخرج أحدهما أو لا يسكن زيداً ولا عمراً لم يحنث بذلك (قوله وكذا) لا يحنث على مرجوح لو بنى بينهما جداراً لكل جانب مدخل في الأصح فيبدأنه لو كانا معاً في أحد جانبي الجدار حنث قطعاً ويظهر أن جهة ولكل جانب مدخل جهة حالية ليفيد أن كل من المدخلين موجود قبل بناء الجدار بينهما ويحتمل عطف لكل على بينهما فيكون كل من المدخلين جدد بناؤه كالجدار فراجع (قوله لا تتقاه الخ) فيبدأن من محل الخلاف في تعاطيه البناء بنفسه فلو مكث حتى بنى غيره الجدار ولو بأمره حنث قطعاً أو خرج كل من حتى بنى غيره الجدار ثم عاد لم يحنث قطعاً فراجع ذلك (قوله والثاني يحنث) وهو المعتمد عند شيخنا (قوله ولو حلف الخ) اعلم أن هذه المسائل مختلفة في الحكم والمعنى لم يجعلوا لها ضابطاً يجمع جزئيات أفرادها فيرجع فيها إلى المنقول في كل واحدة منها (قوله أو لا يقعد) أو لا يسافر أو لا يشارك أو لا يستقبل القبلة أو لا يسكن فاستدام هذه الأحوال حنث فلو كرر الحلف فيها تكرار الحنث وكذا لو حلف عليها وشرع فيها واستدامها في حنث أيضاً وهكذا فلو حلف بكما تكرر بكل لحظة حنث فلو قال كلما لبثت فأنت طائفي طلقت ثلاثاً بمضى ثلاث لحظات ولو حلف لا يلبس إلى وقت كذا فاستدامه لحظة حنث أو لا يقيم في محل كذا

الحكم عليه كالأول أذن فيهما .

(فصل : حلف لا يسكنها الخ) [قوله فإن مكث] أي ولو تردد في المكان واستدل لعدم اعتبار المتاع بآية وبأن أسكنت من ذرتي فأطلق على ذلك إسكاناً وليس معهم رحل ولا مناع واقتضى كلامهم أن المكث ولو قل يضر قال الرافعي هو ظاهر أن أراد لا أمكث وإن أراد لا أتخذها مسكناً فيبني عدم الحنث بمكث نحو الساعة ثم أجاب بأن مجرد النية لا يخرجها عن السكنى كالمقيم لا يصير مسافراً بمجرد النية (فائدة) جعل الماوردي من العذر ضيق وقت الفريضة [قوله لم يحنث] أي لأن المشتغل بأسباب الانتقال ليس ساكناً هرقاً [قوله لا يسكنه] مثله لا يسكن معي أو لا أسكن معه (فائدة) قال الزركشي من قال في مسئلة جمع المتاع بعدم الحنث قال هنا كذلك ومن لا فلا لا الرافعي في الشرح الصغير فصحح هناك عدم الحنث وصحح هنا الحنث وفرق الزركشي بأن قصد المساكنة موجود هنا وقصد التحول موجود هناك وفيه نظر [قوله] وكذا لو بنى بينهما الخ أي بفعلهما أو بأمرهما أو بأمر الحالف أو فعله [قوله التي هو عليها الخ] قال



ثلاثة أيام فإلما ولو متفرقة حث بخلاف عدم الكلام لأن المقصود منه المجر وهو لا يحصل بغير المتوالي  
 (قوله لا تسمى زوجا) لأن الخلف فيه منصرف إلى العقد وهو لا يتقدر بمدة قال شيخنا الرملي ويحتمل من  
 حث لا يسرى باستدامته مطلقا ووافقه شيخنا كابن حجر في التسري الشرعي وهو حجب الأمة مع الوطء  
 بخلاف العرفي وهو حجبها من الابتداء فلا يحتمل باستدامته كالتزوج فراجع (قوله وتطهرا) أي استدامة  
 الطهر لا تسمى تطهرا لأنه منصرف إلى فعل الطهارة وهو لا يتقدر بمدة فلو حلف في أثناء الوضوء حث  
 بتمامه قاله شيخنا وفيه نظر (قوله ليست تطيبا) لأنه ينصرف إلى الفعل (قوله وكذا وطء) أي لا يحتمل  
 باستدامته لأنها لا تسمى وطأ وإن كان وطأ وتقدم الفرق بينهما في الظاهر فارجع إليه واستدامة الوطء بعدم  
 الفرع وإن أنزل (قوله وصوم وصلاة) لا يحتمل باستدامتهما لأن الخلف فيهما ينصرف إلى انعقادهما بالنية  
 وهي لا تتقدر بزمن وقولهم صمت شهرا وصليت يوما مثلا لا يتأني ذلك (قوله بنسبائهما) أو بأشارة أخرس  
 (قوله والمسائل الأربع الخ) وألحق بها النصب فلا يحتمل باستدامته من حلف لا ينصب (قوله لا يدخل  
 دارا) ومثله الرباط والمدرسة والمسجد بخلاف البيت لا يحتمل بدخوله لأنه محل البيات (قوله حث  
 بدخول دهليز الخ) أي بنفسه حيث ينسب إليه فلو حله إنسان بغير أمره وإن قدر على منعه أو ركب دابة  
 فمادها في يد غيره لم يحتمل فإن حله بأمره أو كان الزمام بيده حث وقال بعض مشايخنا لا يحتمل  
 في الحمل مطلقا ويحتمل في الدابة مطلقا ولفظ الدهليز فارسي معرب (قوله لا بدخول طاق معقود قدام  
 الباب) ولا بدخول درب كذلك وإن نسب لها ودخل في حدها حيث لا باب في أوله ولا بدخول  
 نحو اصطبل كبستان إيس داخلا في حدها ولا باب له منها (قوله لدخوله في البيع) وفرق بأنه من مسماها  
 ولا يسمى دخوله دخولا لها كالذي بعده (قوله وكذا محوط) أي لا يحتمل بدخول المحوط الذي لم  
 يسقف فإن كان مسقفا ولو لبعثه حث به وإن لم يدخل تحت السقف حيث كان للسطح مرقى  
 من الدار والا فلا يحتمل به مطلقا (قوله لم يحتمل) نعم إن اعتمد على ذلك الداخل من رجليه أو رأسه  
 أو يده فقط حث قال شيخنا ولو أدخل بدنه كله ولم يعتمد على شيء منه كأن علق بحبل مثلا لم  
 يحتمل وفيه نظر ثم رأيت في شرح شيخنا أنه يحتمل فراجع وحرره (قوله لبقاء اسم الدار) فالمراد  
 بالأساس أسفل الحيطان ككلها أو بعضها فوق الأرض لا ما تحتها من الأرض فإن لم يبق فوق  
 الأرض شيء لم يحتمل بدخولها ولو بعد إعادتها زوال المحلوف عليه وهو اسم الدار نعم إن أعيدت بنفسها وحده  
 حث قاله شيخنا فراجع ولو لم يذكر لفظ الدار حث بدخول عرصتها (قوله نبيه) السفينة والآدمي كالدار  
 فلو قال لأركب هذه السفينة أولا كالم هذا الآدمي فتزعم أنها بعض الألواح أو قطع منه بعض الأعضاء ثم  
 ركبها أو كلفه حث لبقاء الاسم بخلاف ما لو حلف لا يلبس هذا الثوب فتزعم منه بعض خيوطه لم يحتمل بلبسه لأن

---

تزوجت من شهر ولا يقال تزوجت شهرا وكذا الطهر والطيب [قوله بخلافها الخ] أيضا أنه المحرم لا يجب  
 عليه تطليق زوجته وكذا الطيب إذا أحرم وهو فيه لافدية عليه ولا يجب نزع اللباس والفدية إن استدام قاله  
 الزركشي [قوله ومن حلف لا يدخل دارا الخ] [فرع] قال إن خرجت من الدار فأنت طالق ولها بستان  
 باب يفتح إليها فخرجت إليه فالتى يقتضيه المذهب أنه لا يحتمل أن كان بعد من مرافق الدار والافيه حث  
 قاله الشيخان [قوله أو بين باين] ظاهره ولو طال ذلك الدهايز (قائدة) الدهليز فارسي معرب [قوله  
 من الجوانب الأربعة] أمان بعض الجوانب فلا حث قطعها في الجانب الواحد وفي غيره تردد للامام [قوله  
 لبقاء اسم الدار] أي وصورتها أن يبقى هناك رسوم وبعض جدر بخلاف ما لو بقي الأساس المدفون  
 فقط فإن اسم الدار يزول وإن اقتضى كلام المنهاج خلاف ذلك أقول بل هو مراد المنهاج قطعها بدليل

فيهما لا يسمى تزوجا  
 وتطهرا بخلافها في باقي  
 الأحوال فتسمى إيسا  
 وركوبا إلى آخرها  
 (واستدامة طيب ليست  
 تطيبا في الأصح) فلا يحتمل  
 بها الخلف لا يتطيب (وكذا  
 وطء وصوم وصلاة والله  
 أعلم) أي استدامتها ليست  
 نفسها في الأصح فلا يحتمل  
 باستدامتها الخلف لا يضعها  
 ويتصور في الصلاة بنسبائهما  
 والمسائل الأربع ذكرها  
 الرافعي في الشرح (ومن  
 حلف لا يدخل دارا حث  
 بدخول دهليز) بكسر  
 الدال (داخل الباب) لا تأتي  
 له (أو بين باين لا بدخول  
 طاق) معقود (قدام الباب)  
 وقيل يحتمل بدخوله في البيع  
 (ولا بصعود سطح) من  
 خارجها (غير محوط وكذا  
 محوط) من الجوانب الأربعة  
 (في الأصح) والثاني يحتمل  
 لاحاطة حيطان الدار به  
 (ولو أدخل يده أو رأسه أو  
 رجليه) فيها (لم يحتمل)  
 لأنه لم يدخل (فإن وضع  
 رجليه فيها معتمدا عليهما  
 حث) لأنه نوع من  
 الدخول فإن مدحها فيها  
 وهو قاعد خارجها لم يحتمل  
 (ولو أتتهمت فدخل وقد  
 بقي أساس الحيطان حث)  
 لبقاء اسم الدار

حت بدخول ما يسكنها  
بذلك لا باعرة واجارة  
وغسب (الأن ير يد) بداره  
(مسكنه) فيبحث بالملك  
وغيره (ويبحث بما يملكه  
ولا يسكنه الا أن ير يد)  
بداره (مسكنه) فلا يبحث  
بما لا يسكنه والأصل في  
ذلك أن الاضافة الى من  
ملك تقتضي الملك (ولو  
حلف لا يدخل دار زيد  
أولا بكم عبده أوزوجته  
فباعهما أوطلقها فدخل  
وكلم مبحث) لزوال الملك  
بالباع والطلاق (الا أن  
يقول داره هذه أوزوجته  
عنده أو عبده هذا فيبحث)  
تظيلا للإشارة (الا أن  
يريد مادام ملكه) فلا  
مبحث (ولو حلف لا يدخلها  
من ذا الباب فتزعم واسب  
في موضع آخر منها لم يبحث  
بالتاني ويبحث بالأول في  
الأصح) فيهما جلاليتين  
على المنفرد دون المنسوب  
المثبت ونحوه والثاني  
العكس جلال على المنسوب  
والثالث لا يبحث بواحد  
منهما جلا على المنفرد  
والمنسوب معا هذا ان  
أطلق فان قال أردت بعض  
هذه الحامل حل عليه قطعا  
(أو لا يدخل بيتا حث  
بكل بيت من طين أو حجر  
أو أجر أو خب لو خيمه)

المعتبر فيه أحاطة المخالف عليه بالبدن قاله شيخنا نجا الشافعي في الرمي وفي السفينة نظر (قوله أو يستأنفلا بحث) وكذا لو جعلت عجزا لمحب أو غيره أو زينة لبواب أو طاحونا وإن بقيت على هيئتها وقت الحلف وسواء أشار إليها وقت الحلف أولا أخذها مما سيأتي (قوله دار زيد) أو خانوته (قوله لا باعرة وإجارة وغصب) أي لا بحث بدسول دار تحت يد زيد بشئ من ذلك وإن كان ساكنها فيها وكذا مات تحت يده بوقف عليه أو بوصية له بمنفعها وقتل ابن الرفعة من أئمة الثلاثة بحث بالمعار وغيره بما ذكر (قوله إلا أن يريد الخ) هذا كله في الحلف بالله تعالى أما الحلف بالطلاق والعق فيقع بما يملكه وإن لم يكن له وما يملكه ولو لم يملكه لأنهما حق آدمي والرجوع عنه لا يصح وإن لم تكن إرادة فالكل سواء في الحكم كذا قالوا وفيه نظر فتأمل (قوله ويبحث بما يملكه ولا يملكه) ومثله ما يعرف به كيدار العدل بغيره وهذا راجع لما قبل الإرادة إشارة إلى أن قول المصنف ما يسكنها مستدرك وشمل الملك ما يجدد بعد الحلف زيادة على الموجود وقتئذ وهو كذلك على المتمدن واليه يرشد التعبير بالمضارع وهو نظير ما لو حلف لا يكلم عبدا يد أو لا يمس شعره فإنه يشمل الموجود والمتجدد ولو بعد خلق شعره الأول لقد رتبه على اتحاد العبد وجريان المادة بعد أن شعره في زمن يسير وبذلك فارق ما لو حلف لا يكلم ولزم بدفاه لا بحث بكلام الولد الحادث بعد الحلف (قوله فباعهما) فيه التثنية بعد أو سواء باع الكل أو البعض. معنا أو شيوعا وكالبيع غيره كوقف وفرض أخذ من العلة (قوله لم يبحث) وإن لم يعلم بالبيع أو الطلاق (قوله لزوال الملك الخ) يعلم منه أن الكلام وقع بعد لزوم البيع من جهة البائع وأن الطلاق بائن (قوله أن يقول) أو ينوي (قوله تغليبا للإشارة) أي على الإضافة والاسم نعم إن زال الاسم كأن عتق العبد أو جعل الدار نحو مسجد كما لم يبحث قاله شيخنا وأعمده ولو لم يذ كر اسم الدار والعبد حدث بدخولها مطلقا (قوله إلا أن يريد) أي في اليمين بالله كما تقدم (قوله حلال اليمين على المنفذ) لأنه الحقيقة دون المنسوب لأنه المجاز (قوله والثاني العكس) فيه تقديم المجاز على الحقيقة وهو خلاف الأصل في الألفاظ (قوله والثالث الخ) فيه حل اللفظ على حقيقته ومجازه معا وهو ما عليه الإمام الشافعي وموافقه (قوله أولا يدخل بيتا) أي إن حلف بالمرية سواء كان حاضرا أو بدويا في جميع ما يأتي فإن حلف بالجمجمة كقوله درخانه زروم أو أنه خانه زروم لم يثبت إلا بالبنى فقط وخرج بالبيت الدار وإن أطلق عليها اسم البيت كافي في مصر فلا يثبت بدخولها كعكسه (قوله أو خشب) منه القصب والجريد ومحلله إن أحكم البناء فيها لا نحو بيوت الرعاة من جريد وحشيش كما قاله الماوردي (قوله أو خيمة) والمراد بها العرفية المتخذة من نحو الثياب إذا نصبت وشدت أطرافها وإن لم

قوله وان صارت فضاء [قوله المثن وان صارت فضاء] لو قال لأدخل هذه حث بدخول العرصة وان صارت فضاء [قول المثن ولو حاب لا يدخل دارز يدالح] لأن الاضافة تقتضى الملك ألا ترى أنه لو قال هذه الدار لز يد ثم قال أردت أنه يسكنها بعارة أو اجارة لا يقبل ولو قال دارى لز يد بطل اقراره للتناض [فرع] لو قال لأدخل حانوت زيد فضيته أن الأمر كذلك لكن ساق الزركشى كلاما طويلا فيها وكذا في الدار للوجرة مثلا وحاول الحث نظرا الى عرف الالفاظ دون عرف الالفاظ قال ونقل هذا في الشامل عن الأئمة الثلاثة [قوله للملك وغيره] ولو منسوب [قوله فلا يحث بما لا يسكنه] أى بل يحث بما يسكنه ولو منسوب [قوله من ذا الباب] مرجع الاشارة جملة المنفذ والباب وقوله فترع أى الباب المنسوب وهذا ظاهر والاعتراض عليه لوجه له [قوله لم يحث بالثاني] ولو سد الأول [قوله ويحث بالأول] أى لأنه هو المحتاج اليه في الدخول والخروج [فرع] حلف لا يدخل من باب هذه الدار جدد لها بابا آخر حث على الأصح [فرع] حلف لا يدخل هذه الخيمة فضررت في مكان آخر حث بدخولها [قوله أو خشب] فلا يحث ببيوت الرعاة من الحجر يد والحشيش لأنه لا يراد السكنى [قوله أو خيمة] قال الزركشى قضية كلامهم

يتافيه زيد وغيره) عالما بذلك (حت وفي قول ابن نوى الدخول على غيره دونه لا يثبت) كما في مسئة السلام الآتية وتفرق بينهما بأن الدخول لا ينجس بخلاف السلام (فلوجهل حضوره) في البيت (تخلاف حث الناس) والجاهل في ذلك والأظهر منه عدم الحث أخذاً من الرافعي في الشرح (قلت ولو حلف لا يسلم عليه فسلم على قوم هو فيهم) علمه (واستثناء) باللفظ أو بالنية (لم يثبت) وإن أطلق حث في الأظهر والله أعلم) لظهور اللفظ في الجميع والثاني وجهه بأن اللفظ صالح للجميع وللبعض فلا يثبت بالشك ولو جهله فهم لم يثبت في الأظهر أخذاً مما تقدم

(فصل: حلف لا يأكل الروس ولا نية له حث برؤس تباع وحدها) وهي رؤس النعم والبقر والأبل (لا) برؤس (طير وحوث) وصيد الأبلد تباع فيه مفردة) فيحث بأكلها فيه بخلاف أكلها في غيره فلا يثبت به في وجه صححه المصنف في تصحيح التثنية وفي الروضة كاصلا ووجهه الشيخ أبو حامد والروائي والأقوى الحث وهو أقرب

نرخ أنبلها وخرج بها الفرية وهي ما تؤخذ من نحو أعواد وتسقف بنحو حشيش كاسر في بيوت الرعاة ويظهر أنه لا يثبت بدخوله تحت نحو ردة جعلت على أعواد لدفع حر الشمس مثلاً يردد القنطرة بيوت الأعراب ويظهر الحث بها كالخيمة وربما يشملها قول الشارح أو من شعر فتأمله (قوله) لأنها لا يقع عليها اسم البيت) نعم إن كان في واحد منها نحو خلاة حث بدخولها كغارجيل هي للبيات والسكنى فيه (قوله) دخل يتافيه زيد وغيره) حث وإن استثناء بقلبه أو لسانه لأن الدخول لا يقبض بخلاف السلام كما يأتي ولو قال مؤمناً لسكان أهم وأولى إذ غير البيت مثله إلا نحو حمام أو مسجدهما لا يختص بأحد عرفاً فله شيخنا الرملي وحينئذ في مفهوم كلام المصنف تفصيل فتأمل (قوله) الأظهر منه عدم الحث) وهو المعتمد ولا يلزمه بعد علمه الخروج حالا ولا تنحل الممين (قوله) فسلم) أي ولو من الصلاة على قوم هو فيهم وقصد السلام عليهم وكان المحلوف عليه بحيث يسمح والأفلا حث مطلقاً وإنما اعتبر التقصد هنا بخلاف السلام من غير الصلاة لانصراف السلام فيها للتحلل منها (قوله) لم يثبت) لما تقدم وظاهره سواء حلف بالله أو بالطلاق فراجع (قوله) إن أطلق حث) إلا في السلام من الصلاة كاسر (فصل) في الحلف على الأكل والشرب وما يقتضيه بعض المأكولات وغير ذلك والقاعدة في ذلك العمل بالعرف فإن اضطرب عمل باللغة (قوله) حث برؤس) أي بأكل ثلاث رؤس إن حلف بالطلاق نظراً لتحقيق العصمة فإن حلف بالله حث بواحدة كاملة عند شيخنا وهو الوجه لما يأتي وقال الخطيب وابن عبد الحق يثبت ببعض واحدة أيضاً ولو حلف لا يأكل رؤوساً بالتكثير لم يثبت إلا بثلاث مطلقاً عند الجميع هذا في النفي وأما في الإثبات كالحلف لا يأكل رؤوساً أو الرؤوس فلا يبرأ إلا بثلاثة مطلقاً كاذكره الشيخان وفاق لابن الصباغ وغيره وقال المارددي والروائي إذا حلف على معدود في الإثبات نحو لا أكل الناس أو لا تصدقن على المسكين لم يبرأ إلا بثلاثة اعتباراً بأقل الجمع وفي النفي يثبت بواحدة اعتباراً بأقل العدد والفرق أن في الجمع يمكن وإثبات الجميع متعذر فاعتبر في كل ما يناسبه اهـ لكن في جعل أقل العدد واحداً انظر فراجع (قوله) تباع وحدها) أي شأنها ذلك (قوله) الأبلد الخ) أي إلا أن كان الحالف من بلد تباع فيه مفردة سواء حلف فيه أو في غيره أكله فيه أو في غيره على المعتمد من الخلاف المذكور بمده (قوله) والأقوى الحث) هو المعتمد (قوله) وهل يعتبر) أي على كل من الوجهين (قوله) وجهان) أحدهما الثاني كما تقدم (قوله) إذا حلف) أي ولا نية له فإن نوى شيئاً حل عليه فلا يثبت بنبره وكذا يقال في جميع ما يأتي (قوله) على مزابل الخ) أي على بيض شأنه أن يشارك بانهض في حياته ولو غير ما كول اللحم كغراب وحية لأن البيوض كلها مأكولة وإن حرمت لضرر كسم في بيض الحيات وسواء أكله وحده أو مع غيره ويحث ببعض بيضه لأنه اسم جنس سواء عرفه أو نكره فإن قال بيوضاً لم يثبت إلا بثلاثة مطلقاً ويشترط في الحث كونه يسمى حالة أكله بيضاً بأن

تصورها بما إذا اتخذت مسكناً (قوله) ولا يثبت بمسجد (لو نواه فالظاهر الحث وبه صرح الجرجاني خلافاً لابن سراقه (قوله) فلو جهل حضوره الخ) لو قال والله لأدخل عليه عامداً ولا ناسياً حث عند دخوله جاهلاً بخلاف (فتفيه) لا تنحل الممين بالفصل ناسياً ولا جاهلاً

(فصل: حلف لا يأكل الروس الخ) (قوله) ولا نية له) قيل كان ينبغي أن يقول مثل ذلك في مسئة البيض الآتية (قوله) والبقر والأبل) لأنها تفصل عن أبدانها وتباع وحدها (قوله) لطير وحوث) قال الشيخ عز الدين رحمه الله تعالى قاعدة الإيمان أتباع العرف مالم يضرب فإن اضطرب اعتبرت اللغة (قوله) وصيد من عطف العام على بعض أفرادها (قوله) بخلاف أكلها) منفصلة أو متصلة (قوله) والأقوى الحث) علمه الرزسكوني شارح التنبيه بأن العرف إذا ثبت في موضع عم تكبر الرز بطبرستان فقول الشارح نقلاً عن الروضة

في ظاهر النص وهل يعتبر نفس البلد الذي ثبت فيه العرف أم كون الحالف من أهله وجهان فإن قصد أن لا يأكل ما يسمى رأساً حث برأس السمك والطير وغيره وإن قصد نواهاً لم يثبت بنبره انتهى (والبيض) إذا حلف لا يأكله (يحمل على من يابى باتصفي الحياة كدجاج

بفتح لوله (وفضامة وحلم لاسمك وجواد) لأنه يخرج منه بعد الموت بشق البطن فيحنت بأكل القسم الأول دون الثاني (واللحم) لذا حلف لا يأكله يحمل (على فم) أي ابل وبقر وغنم (وخيل ووحش وطير) ما كولين فيحنت بالأكل من مذاكها على اللينة وملا يؤكل كالذئب (٢٨٠) وجهان رجح القفال وغيره الحنث والشيخ أبو حامد والرويان المنع قال في

يتصلب قشره لا بما يسمى عنقودا في باطن السجاجة ولا بما خرج منها بلا قشر متصل ولا بما تفرخ منه ولا بأكله في ناطف كحلوة المنقوش المعروفة (قائدة) البيض كله بالضاد المججمة إلامن النمل فهو بالطاء المشالة (قوله بفتح أوله) أي على الأفصح فهو مثلث الأول وهو اسم لا تسمى واسم الذكر الديك ويحنت ببيضه أيضا وهو يبيض في عمره مرة واحدة يضة واحدة أوفى كل سنة يضة واحدة (قوله لاسمك) أي يبيضه المعروف بالبطارخ (قوله من مذاكها) سواء أكله مطبوخا أو مشويا أو فشا (قوله وملا يؤكل) في اعتقاده الخالف (قوله المنع) أي منع الحنث في أكل لحم الميتة وغيرها كقول أقوى وهو المتمد (قوله لاسمك) أي حيوان البحر وإن لم يكن من السمك المعروف (قوله بفتح أولهما الخ) ويجوز سكون ثانيهما مع فتح أولهما وكسره (قوله ومسمى) هو مقصور بوزن رضا اسم للصارين (قوله ويرثه) بالهمز وتركه وقاضة وذكروا اثنين وأما الجلد فان ريقه كاللحم والإفلا (فرع) لا يحنت من حلف لا يأكل ميتة ميتة سمك وجواد ولا من حلف لا يأكل دما بكبد وطحال (قوله والدم) ويسمى الودك (قوله وشحم ظهر) و بطن وعين وجنب وفي تناوله لشحم الظهر والجنب نظر لما مر أنهما من اللحم وهو لا يتناوله (قوله وكل دهن) قال شيخنا من حيوان كسمن وزبد وهو ظاهر وفي شرح شيخنا تناوله لمن غير ذي الروح كسمسم وزيت ولم يرقه شيخنا وليس من السمك اللبن والقشطة على المتمد عند شيخنا (فرع) السمك والزبد واللبن والدهن متباعدة لا يتناول واحد منها واحدا من البقية والقشطة مغيرة لغير اللبن والدهن ما كان من ذي الروح المذكور فلا يحنت من حلف عليه يغيره والزفر يتناول اللحم والبيض ولو من سمك فيهما ويتناوله دهن الحيوان لا غيره ولادهن ميتة والمرق ما كان عن لحم وفيما كان عن نحو كرش وجهان والظاهر الحنث به والأدم والادام والتأدم سيأتي (قوله ولحم البقر يتناول جاموسا) أي دعبا وهي البقر المشهور ولا يتناول أحدهما الآخر ولحم النعم يتناول ضاؤا ومعزا ولا يتناول أحدهما الآخر (قوله مشبرا إلى حنطة) أي إلى قدر ضنها يمكن تناوله عادة ولو في مدة طويلة كافي شرح الروض لكن ينظر إلى قدر ذلك الطول بماذا يقدر من الزمن (قوله لا آكل هذه) وكذا لا آكل الحنطة هذه لأن ناخير الإشارة عن الاسم كالاتصار عليها هنا وفيما يأتي (قوله حنث بأكلها) أي جميعها ولو مقلية ويطحنها ولا يضر نحو بقاء دقيق نافعه في الرحا ونحوها خلافا للعلامة السباطي والخطيب والبرلسي ولا يحنت بما ينشأ عنها لوزعت (قوله لا آكل هذه الحنطة) بأن قدم الإشارة أولم يذكرها نحو لا آكل حنطة (قوله حنث بها مطبوخة) ما لم تصر عسيدة لأنها حينئذ كالطحونة الآتية وهل يعتبر نفس البدأ أي على الأول [قوله لاسمك] يبيضه هو البطارخ قال الزركشي ولا يجوز أكل المصران الذي مع البطارخ في الجوف لأنه محتمو على النجاسة [قوله كرش] يقال بفتح الكاف وكسر الراء وبسكون الراء مع فتح الكاف وكسرها ومثلها السكبد [قوله في الأصح] ولا يحنت أيضا بالجلد قال بعضهم إلا أن كان صغيرا يؤكل معه ولا يحنت أيضا بقاضة السجاجة ونحوه [قوله الذي لا يتخالطه] أي أما ما يتخالطه فلا حنث به قطعا [قوله وقيل مما شحم الخ] وجه الأول أنهما في معناه ووجه الثاني نباتهما في اللحم وشبههما به في الصلابة [قوله و بطن] وكذا يتناول اللبن بلارب دون دهن السمسم ونحوه لأن الدم مرتبط بذى الروح [قوله حنث بأكلها] أي كلها لكن في الماحن لا يمتن شيء يعلق في الرحا والظاهر عدم اغتفاره [قوله حنث

الروضة المنع أقوى (لاسمك وجواد) لأنهما لا يفهمان من إطلاق اللحم هرقا (وشحم بطن) وشحم عين لأنهما يتخالقان اللحم في الصفة كالاسم (وكذا كرش وكبد) بفتح أولهما وكسر ثانيهما (وطحال) بكسر الطاء (وقلب) ومضى وورثة (في الأصح) والثاني نظر إلى أنها تقام مقام اللحم (والأصح تناوله) أي اللحم (لحم رأس ولسان) وجلد وأكله والثاني يقول لا يفهم من إطلاق اللحم هرقا (وشحم ظهر وجنب) وهو الأبيض النقي لا يتخالطه الأحمر لأنه لحم سمين ولهذا يحمر عند الجزال والثاني نظر إلى اسم الشحم وينبغي عليهما الخلاف في قوله (وأن شحم الظهر لا يتناوله الشحم) إذا حلف لا يأكله (وأن الآية والسام) بفتح أولهما (لبسا شحما ولا لحما) أي ليس كل منهما ما ذكر لخالفته له في الاسم والصفة فلا يحنت بهما من حلف لا يأكل شحما ولا لحما وقيل هما

شحم وقيل لحم فيحنت (والآية لا تتناول سناما ولا يتناولها) فلا يحنت من حلف لا يأكل أحدهما بالآخر بها

(والسم يتناولها) وشحم ظهر و بطن (وكل دهن) فيحنت بأكل أحدهما من حلف لا يأكل دسما (ولحم البقر يتناول جاموسا) فيحنت بأكله من حلف لا يأكل لحم بقر ويحنت بقر الوحش أيضا (ولو قال) في حلفه (مشبرا إلى حنطة لا آكل هذه حنث بأكلها على هبتيها ويطحنها ونحوها) عملا بالإشارة (ولو قال) فيه (لا آكل هذه الحنطة حنث بها مطبوخة وبنية ومقلية) بفتح الميم

(لا بطحينها وسويقها وخبزها) لزوال اسمها (ولا يتناول وطبقا ولا يسرا ولا حطب زيبا وكذا العكوس) فلا بحث بأكل  
 الغر من حلف لا يأكل رطباً والعكس وكذا الباقي (ولو قال) في حلفه (لا أكل هذا الرطب فتعمر فأكله أولاً أكلهم فما الصبي  
 فكماله شيخاً فلا بحث) به (في الأصح) لزوال الاسم والثاني بحث (٢٨١) لبقاء الصورة وإن تغيرت الصفة

(والخبز يتناول كل خبز  
 كحطة وشعير وأرز وبجلا  
 وندرة) جتح الممطرة وض  
 الراموتشيد الزاي واللام  
 مع القصر والحجاب القل  
 والماء عوض من دواو  
 ياه (وحصن) بكسر الحاء  
 وفتح الهم وكسرهما  
 فيبحث بأكل أي منها من  
 حلف لا يأكل خبزاً ولا  
 يضر كونه غير معهود بلده  
 وسواء ابتلعه بعد مضغ أم  
 دونه أكله على هيئته أم  
 بعد جمعه ثريدا كما قال  
 (فلو ثرده) بالثلاثة مخففا  
 (فأكله حنت) لكن لو  
 صار في المرققة كالحسو  
 فتحسبه لم يبحث (ولو  
 حلف لا يأكل سويقاً  
 فصفه أو تناوله بأصبع)  
 مبالغة (حنت) لأنه بعد  
 أكله (وان جمعه في ماء  
 فشربه فلا) يبحث لأنه  
 ليس أكله (أو) حلف  
 (لا يشربه) أي السويق  
 (فبالعكس) أي يبحث في  
 الثانية دون الأولى (أو)  
 حلف (لا يأكل لبناً أو مالحاً  
 آخر) كالسلس (فأكله  
 يخبز حنت) لأن أكله  
 كذلك (أو شربه فلا)  
 يبحث لأنه لم يأكله (أو)

(قوله لا بطحينها) أي لا يبحث بأكله ويظهر أن منه الجريش وعطف سويقها يدل لذلك لأنه دقيقها فهو  
 من عطف الطائر أو الأعم فتأمل (قوله وكذا الباقي) مما ذكره غيره من بقية أنواعه فان أوله طلع ثم خلال  
 بفتح المعجمة ثم بلع ثم بر ثم رطب ثم غر ولا يبحث في الرطب بالمشخ بضم الميم وفتح المعجمة والهمزة المشددة  
 وآخره خاء معجمة ويقال به بصير المعمول وهو ما عولج حتى يتربط ويبحث في البسر والرطب بالنصف ثم ان  
 قال رطبة أو بسرة لم يبحث به (قوله لزوال الاسم) لأنه المعتبر حيث أخرج عن الإشارة فلأخرها عنه أو اقتصر  
 عليها حنت مطلقاً والمراد بالشيخ البالغ والعبد إذا اعتق كالصبي إذا بلغ (قوله كل خبز) أي مخبوز ومنه  
 الكنافة والقطائف والراقق ونحوها وخرج به المقل كلز لانية وما يخبز تارة وبقي أخرى كالسنبوسك فلكل  
 حكمه فيبحث به مخبوزاً لا مقلباً (فرع) العيش والحلف بكسر الجيم وسكون اللام خاص بالخبز المعروف  
 لانهو فطير ورقاق (فتبينه) ظاهر كلامهم أنه يبحث في الخبز ولو ببعض رقيق والوجه أن يجري فيه ما يقل  
 في الرموس فتأمل (قوله وسواء الخ) هذا من الحلف بالله أما بالطلاق فلا يبحث إلا بأكله بعد مضغ لأنه لا كل  
 لغة المعتبر في الطلاق (قوله لكن لو صار الخ) هو استثناء من التريده الذي يبحث به والمرقة في الأصل ماء طبخ  
 اللحم والمراد بها هنا أعم من ذلك (قوله كالحسو) هو بفتح الحاء ضم السين المهملة وتشديد اللام واسم  
 للمزوج من الدقيق أو الخبز أو نحوهما بالماء حتى يصير كالسائغ (قوله فتحسبه لم يبحث) وكذا الودقة ناعماً واستفه  
 لأنه لا يسمى الآن خبزاً (قوله سويقاً) هو دقيق الشعير أو مطلق الدقيق أو ما قلى بنا قبل طحنه (قوله  
 فبالعكس الخ) لأن الأكل في الجوامد والشرب في المائعات ولو حلف لا يطعمه حنت بكل منهما ولو حلف  
 لا يذوق حنت بوجود طعمه بشمه وان جمعه والايحار في الحلق وان وصل جوفه لا يسمى أكلاً ولا شرباً ولا ذوقاً  
 فلا يبحث به فيها (قوله لبناً) وهو ينصرف عند الإطلاق إلى الماء كقول من آدمى أو صيد بجميع أنواعه ولو في  
 زبد أو قشدة ومنه اللبن الذي ينزل أول الولادة بخلاف المعمول في النار في الأواني وبخلاف اللبن والمصل  
 والأقط والسمن واللبن غير الماء كقول كلبن الأنان (قوله عينه ظاهرة) أي جرمه في العصيدة مثلاً مشاهداً  
 متميزاً في الحس لا ربحه وطعمه ولونه (فتبينه) لو حلف لا يأكل عنباً أو رماناً أو قصباً أو نحوها فقصه وشرب  
 مائه أو مصه ورعى فله لم يبحث لأن هذا لا يسمى أكلاً ومنه سكروضعه في فوه وذاب بنفسه وبلعه فان أذابه حنت

بها مطبوخة [أي مع بقاء الحبات] استشكل الزركشي ذلك بما لوقال ان ظهرت  
 من فلانة الأجنبية فانت على كظهر أي ثم تزوجها وظهر منها فانه يكون مظاهراً من الأولى ويكون  
 قوله الأجنبية تعريفاً قال في الفرق اهـ أقول الفرق أن الظاهر لا يصح شرعاً إلا من زوجة فوجب  
 انحطاط الوصف معه على التعريف بخلاف كل الخنطة فانه يمكن مع وصف الخنطة فجاز اعتبار وصف  
 الخنطة معه ويحتمل أن يكون على التقريب [قوله فكماله شيخاً] مثله البالغ ولو قال لا أكل لحم هذه  
 البقرة وأشار لخنطة حنت بها بخلاف نظيره من البيع فانه يبطل لأن الصيغة إذا فسد بعضها فسد كلها [قوله  
 ولو حلف لا يأكل سويقاً] من قواعد الباب أن الأفعال مختلفة الأجتناس كالأقوال ثم ما صح هنا من أن  
 الأكل لا يشترط فيه المضغ صحح في الطلاق خلافه [قوله أو حلف لا يأكل لبناً الخ] (فرع) حلف  
 لا يأكل مما اشتراه زيد لا يبحث بما اشتراه زيد مع عمرو [قوله ان كانت عينه ظاهرة] بحيث يرى جرمه

(٣٦) - (قيلوبى وعميره) - رابع) حلف (لا يشربه فبالعكس) أي يبحث في الثانية دون الأولى (أو) حلف  
 (لا يأكل سمناً فأكله يخبز جامداً أو ذائباً) بالمعجمة (حنت) كما لو أكله وحده (وان شربه ذائباً فلا) يبحث (وان أكله في عصيدة  
 حنت ان كانت عينه ظاهرة) بخلاف ما اذا كانت مستهلكة (ويدخل في



كانقصر والزبيب (قلت)  
أخضع من الرافعي في الشرح  
(وليمون ونبق وكذا  
بطيخ) بكسر الباء فيهما  
(ولب فستق) بضم التاء  
وفتحها (وبندق وغيرهما  
في الأصح) فهو من يابس  
الفاكهة والثاني ينفيها  
هنا وعن البطيخ (لاقتاء)  
بكسر القاف وبالمثناة والمد  
(وخيار وباذنجان) بكسر  
الذال المعجمة (وجوز)  
قلبت من الفاكهة (ولا  
يدخل في الثمار) بالمثناة  
إذا حلف لا يأكلها (يا بس  
واحدة أعلم) وهي جمع تمر  
(ولو أطلق بطيخ وتمر  
وجوز لم يدخل هندي)  
من الثلاثة فيها فلا يحث  
بأكله من حلف لا يأكلها  
والهندي من البطيخ  
الأخضر (والطعام) إذا  
حلف لا يأكله (يتناول  
قوتاً وفاكهة وأدماً  
وحلواء) وتقدم في باب الربا  
الدواء وفيه هنا وجهان  
(ولو قال) في حلفه (لا آكل  
من هذه البقرة تناول  
لها) فيحث به (دون  
وله) لها (ولبن) منها فلا  
يحث بهما (أو من هذه  
الشجرة قشر) يحث به  
(دون ورق وطرف غصن)  
منها عملاً في الحث  
بالمطرف في المثلثين

قاله شيخنا ولعله إذا كسره بأسنانه لأن أداره بلسانه حتى ذاب كما هو الوجه فراجع  
(فرع) لو حلف لا يفطر حث بكل مفطر ولو جامعاً لبردة وحيض وجنون ودخول ليل (قوله فاكهة)  
وهي في الأصل اسم اسكل حلو لذيق الطعم ذي شجر (قوله وعنب ونبين) ومنه الجيز المعروف أخفا  
باطلاقهم ويقال له التين الأحق وتوقف بعضهم في الحث به هنا وفي دخوله في التين عند إطلاقه  
فراجع (قوله بضم الهمزة الخ) ويقال أترنج وترنج أيضاً (قوله ورطب) بفتح الراء ومعه ان بلغ  
أوان لذاته وتقوه لانحو حصرم عنب ورمال (قوله ويابس) ان بقي فيه لذادة لانحو حشف تمر  
ويابس بطيخ وعلج ليمون وحشفه ونحو ذلك (قوله وليمون) ونارنج وانبات نون ليمون صحيح لغة  
خلافاً لمن منعه ولا يحث بالزيتون على الاعتماد من وجهين (قوله وكذا بطيخ) وقصب سكر وموز  
(قوله بكسر الباء فيهما) أي النبق والبطيخ ويجوز سكونها في الأول وفتحها في الثاني ويقال فيه  
طبيخ بكسر الطاء وفتحها وتأخير الباء عنها وتشديد الباء (قوله وبندق) بالوحدة أو له وقد تبدل بالفاء  
(قوله فهو) أي اللب فعطفه تفصيل كالذي قبله (قوله لاقتاء) ومنها الققوس المعروف (قوله وخيار  
وباذنجان وجوز) بفتح الجيم وكسرها ثم زاي ثم راء فليست أي الأربعة من الفاكهة وهي أجناس  
فلا يحث من حلف على واحد منها بغيره منها (قوله جمع تمر) بفتح أوليه وهو جمع ثمرة وجمع الثمار  
تمر بضم أوليه وجمعه أثمار (قوله والهندي من البطيخ الأخضر) وهذا عرف قديم قد اقلب الآن  
فيحث به دون الأصفر على الاعتماد (قوله قوتاً) منه التمر والزبيب والأجسم والأولان من الفاكهة  
أيضا وقد تقدم والثلاثة من الأدم عند ابن حجر ونوزع في الثلاثة منها فراجع وفي شرح الروض أنه  
لا يحث بها إلا ان اعتاد التفوت بها والافلا (قوله وأدماً) منه الفجل والشمار والبصل والملح والخل  
والشبرج والتمر بالثناة الفوقية ونحوها (قوله وحلواء) قال السمرقاني بالمد وظاهر كلام الفقهاء خلافه  
وهي ما يركب بصناعة من الحلو وغيره بالنار كالذشا مع العسل والحلو بخلافها كالسكر والفانيد والمراد  
هنا الأعم ومما تقرر يعلم أن قول شيخ الاسلام بشمول الفاكهة للأدم والحلواء فيه نظر فتأمل  
(فرع) لا يتناول الحلو منها حامضاً من جنسه كالرمان والعنب والاحاص (قوله وفيه) أي في تناول  
الطعام هنا للدواء وجهان أحدهما أنه لا يتناوله هنا وفارق الربا بوجود هلة الطعم فيه (قوله لهما)  
وكذا بقية أجزائها (قوله دون ولد) وكذا جنين (قوله ولبن) وما يتخذ منه كخبز (قوله قشر)  
ومنه الطلع ومثله الجمار فيحث به قاله شيخنا فراجع ولا يحث بغير ما كوله منها ولا بصمغها ولا  
بأكل تمر غصن زرع فيها أو تمر من غصن زرع منها وأتمر كما مر في الخطة والبيض (قوله وطرف  
غصن) أي لا يحث بأكله إلا ان جرت العادة بأكله فيحث به (فرع) حلف لا يشرب ماء النيل  
أو البحر أو النهر أو البر أو لومع الإشارة لم يحث بالشرب منه أو حلف لا يشرب منه حث بشر به منه  
يبد أو فم أو كرع أو بانه وغير ذلك

(تنبيه) جميع ما تقدم عند الإطلاق فان أراد الحالف شيئاً معيناً رجع الى ما أراد  
(فصل) في المسائل المنثورة (قوله التمرة) بالثناة أو بالمثناة واختلطت بحسنها ولم تتميز وأمكن اشتباهها  
(قوله إلا تمر) أو بعضها غير ما يصدق مدركه كما يأتي فان أكله حث به آخر جزء من آخر واحدة فتصدق  
[قوله رطب وعنب ورمال] خالف في ذلك أبو حنيفة متمسكاً بالعطف في قوله تعالى فيهما فاكهة ونخل  
ورمال وقوله تعالى حبا وعنباً إلى أن قال وفاكهة وأبا ورد بأن ذلك نظير قوله تعالى وملائكته  
ورسله وجبريل أي باعتبار أن فاكهة في سورة الرحمن مسوقة في مقام امتنان فتم  
(فصل: حلف لا يأكل هذه التمرة الخ)

لم يثبت) لغير أن تكون المتروكة هي الحلف عليها (أولياً كانها فاختلطت) بغير (الميراث بالجميع) لاحتمال أن تكون المتروكة الحلف عليها (أولياً كان هذه المائة فانما يبر بجميع حبها) ولو قال لا آكلها فترك حبة (٢٨٣) لم يثبت (أو لا يلبس هذين لم يثبت بأحدهما) لأن الحلف عليهما (فإن لبسهما ولو مرتباً بحت أو لا لبس هذا ولا هذا بحت بأحدهما) لأنه يمينان (أو لا يمينان) لأنه لم يبلغ زمن البر والحنث (وإن مات أو تلف الطعام في القدر بعد تمكنه من أكله بحت) لأنه تمكن من البر (وقوله أي التمكن) لأنه قوت البر بغير اختياره والأظهر فيه عدم الحنث (وإن أكله بأكل وغيره قبل القدر بحت) لأنه قوت البر بغير اختياره وهل الحنث في الحال لحصول اليأس عن البر أو بعد مجيء القدر فيه قولان أو وجهان وعلى أولهما لو كانت كفارته بالصوم جاز أن ينوي صوم القدرين على ثانيهما حنثه بضمي زمن إمكان الأكل من القدر أو قبل غروب الشمس وجهان أحدهما عند الغنى الأول (وإن تلف أو أكله أجنبي) قبل القدر (فكمكروه) لما تضمنه والأظهر فيه عدم الحنث (أو أفضين) حنث عند رأس الهلال فليقتض عن غروب الشمس آخر الشهر) فوق الترويب أول جزء من الليلة الأولى من الشهر (وإن قدم) القضاء على الترويب (أو مضى بعد الترويب فكمكروه) أي القضاء (حنث) فينبى

في الطلاق من حيث (قوله لاحتمال الخ) يفيد أن الراد بالجميع ما أمكن اختلاطها به فلو اختلط بجانب من صبرة تعاقى الحكم به ومثل التمر كل ما عتيرت أفراده كزبيب ولو حلف لا يأكل منه أو لا يأكل منه كغذاء البعض حنثاً وبراً والمائع مثل ذلك أيضاً فلو حلف لا يشرب به أو لا يشرب به فاختلط بمائع آخر وامتنع بجميع أجزائه لم يثبت في الأول ولم يبر في الثاني إلا بشرب الجميع أو لا يشرب من منه أو لا يشرب منه كغذاء شرب بعضه فيهما برا وحنثاً (قوله فترك حبة) وبعض الحبة مثلها برا وحنثاً الامداد مذكورة كأمير ولا عبرة بشحمها وقشرها (قوله أو لا يلبس هذين) أو هذا وهذا (قوله لأنهما يمينان) لإعادة حرف النفي فإن لبسهما معاً أو مرتباً لزمه كفارتان ولو قال لألبس هذين أو هذا وهذا لم يبر بأحدهما أو لا يلبس هذا فهذا أو هذا ثم هذا فلا بد من الترتيب وهل يعتبر الفور في الأولى والمهلة في الثانية ويظهر عدم اعتبارهما راجعه .

(تفسيه) لو كوز اليمين على شيء واحد فسيأتي فيه ما في الإيلاء وهو أنه إن قصد الاستئناف أو أطلق وتعدد المجلس تعددت الكفارة والأفلا (قوله فبات) أي لا يبقته نفسه والاحتل لأنه قوت البر باختياره قاله شيخنا فراجع (قوله وإن مات) أو نسي حتى تلف الطعام وسواء تلف كله أو بعضه في جميع ما ذكر (قوله بعد تمكنه) بزم من يسع الأكل ولا ضرورة فإن كانت ضرورة كأن لم يجد مساقلاً كل ولو بأكل طعام سابق على الحلف لم يثبت ولو حلف ليسافر غداً أو ليقضيه حقه غداً فهو كاطعام المذكور ولو حلف بالطلاق الثلاث ليسافر في هذا الشهر فخالق قبل فراغه فإن مضى الشهر ولم يسافر تبين بطلان الخلع ويقع الطلاق الثلاث لأنه قوت البر باختياره وهذا على طريقة شيخنا الرملي من أن الخلع لا يخلص في الإثبات المفيد كالمير في الخلع وتقدم عن شيخنا وغيره كالحطاب وابن حجر وابن عبدالحق أنه يخلص فيه (قوله بغير اختيار) يفيد أنه لو تلف بتقصيره بحت (قوله وإن أكله) أي إذا كرر الحلف مختاراً أو لا فلا يثبت (قوله بحت) خلافاً للثلاثة (قوله فيه قولان) المعتمد منهما الثاني وهو أنه لا يثبت إلا بعد مجيء القدر (قوله أمهما عند الغنى الأول) وهو حنثه بضمي زمن إمكان الأكل من القدر وهو المعتمد (قوله أكله أجنبي) ولم يقدر على منع من اتلافه لم يثبت (قوله عند رأس الهلال) أو مع أوله أو فيه أو مع رأسه ولو حلف لفظ رأس تعين من رؤيته (قوله فليقتض) وعليه السفر إليه لم يكن به عذر من أعذار الجمعة قاله ابن حجر نعم إن سافر الحالف حنث لتفريته البر باختياره (قوله فإن قدم) أي وليس فيه الحالف أن لا يؤخر حقه عن الشهر والإمام بحت (قوله بحت) أي أن لم يكن له عذر ولو بما يرخص في الجمعة غير نحو رجوعه منه والاعار باليمن

[قوله لم يثبت] أي بخلاف مالوا كل الجميع فإنه يثبت بأخر مرة يأكلها [قوله لم يثبت بأحدهما] أي كما لو حلف ليلبسهما (فرع) قوله لا يلبس هذا وهذا مثل هذين بخلاف لألبس هذا وهذا قال الرافعي وهو مشهور كل لأن الإثبات مبني على النفي . أقول لو قال المريض لعبدية أعتقت هذا وهذا وهما ثلثاه عتق الأول ولا يقرع وهذا يؤيد الفرع المذكور [قوله بحت] أي - حين التلف [قوله وقوله] قال الزركشي هو شامل للمومات قبل التدمع أنه لا حنث قطعاً . أقول هذا عجيب فإن هذه قد سلفت في المتن فليست مرادة قطعاً [قوله قبل القدر بحت] أي إذا كان وقت الاتلاف ذا كرا لليمين وقال الأئمة الثلاثة لا حنث لأن الفرض أن لا يؤخره عن القدر [قوله آخر الشهر] راجع لقوله الطعام (١) ليكفيه لا يقتصر وفيه نظر

غروب الشمس آخر الشهر) فوق الترويب أول جزء من الليلة الأولى من الشهر (وإن قدم) القضاء على الترويب (أو مضى بعد الترويب فكمكروه) أي القضاء (حنث) فينبى

(١) قول المتن راجع لقوله الطعام الخ هكذا في النسخة التي بأيدينا وفيه سقط خبر اه

أن بعد الحلال ويترصد ذلك الوقت فيفضيه فيه (وان شرح في الكيل) أو الوزن (حيث قد ولم يفرغ لكثرة الاجد مدة لم بحث) وبمنه  
أجيب قبلها ابتداء حيث قد عتمة (٢٨٤) القضاء كحمل الميزان (أو لا ينكم فسيح) انه (أو قرأ قرأنا فلا حث)

ومنه الشك في الحلال ومنه موت صاحب الحق ولا عبرة بوارنه لاسناد الخطاب اليه (قوله أن بعد)  
بضم أوله وكسر ثانيه من الاعداد لامن العدد (قوله حيث قد) أي في الوقت ولم يفرغ الاجد أو كان  
شروعه في قدر يعلم أنه لا يسمع القضاء لم بحث ومثل الشروع في العد الشروع في احضار الحق أو  
احضار نحو الميزان كما قاله الشارح .

(فرع) لو حلف ليقضيه حقه الى حين أو زمان أو دهر أو مدة قرينة أو مهيدة أو حقب أو أحقاب أو نحو ذلك  
حث قيل الموت ان تمكن من القضاء وفارق الطلاق بأنه تطبق وهنا وعد لا يختص بزمان (قوله فسيح  
الح) ضابطه أن لا يأتي بما يبطل الصلاة ومنه اعتبار الخطاب ولو بغير القرينة (قوله أو قرأ قرأنا) ولو  
خبيا أو قرأ من التوراة ما لم ييقن تبديله (قوله وفي وجه الح) هو استعراض على المصنف (قوله فسل عليه)  
ولو من صلاة مع قصده في السلام منها كما مر (قوله حث) ان تلفظ بحيث يسمعه وفيه قوة السماع وفهم  
الخطاب ولو بالقوة فدخل ما لو كله نأما وخروج ما لو كان أصم أو مجنون أو مضى عليه أو بعيد أو لا بد من  
مواجهته بالسلام أيضا فلو توجه الى غيره ولو نحو جدار وخطب ذلك الغير لم بحث وان صدق افهامه مراده  
(قوله أو أشار اليه) ولو أخرب وانما اعتد بها في نحو العقود للضرورة كما مر (قوله على حقيقته) أي  
التحوية لكونه لفظا مر كبا مفيدا كما قاله ابن حجر تبعنا للزركشي وفي شرح شيخنا اعتبار حقيقته  
الشرعية وفيه نظر الا ان كان مقصوده منها اعتبار الخطاب في الكلام كما مر (قوله والقديم الحث الح)  
وهو مردود بأن محل الكلام على المجاز مع امكان الحقيقة وعدم قرينة على المجاز ليس مقبعا والآية التي  
استدل بها تدل على أن ذلك من الحقيقة وهو لا يثبت به فتأمل (قوله وقصد قراءة) ولو مع التفهم كاهل  
عامة (قوله أي وان لم يقصد قراءة) بأن قصد التفهم أو أطلق على المعتمد كأن تقدم في الضابط فقوله أفهمه  
مقصوده بمعنى أتى بما يفهم به مقصوده (فرع) لو حلف لا يسمع كلاما يزيد لم بحث بسماع قراءته أو حلف  
ليؤمن على الله أحسن التناء أو أكله أو أعظمه أو أجله كفاه أن يقول سبعنا لك لا أحصى ثناء عليك أنت  
كما أئنت على نفسك ولا يحتاج الى زيادة بعضهم ولك الحمد حتى ترضى أو ليحمدنك بجميع المجد أو بأجل  
الحمد أو أعظمها أو أكلها كفاه أن يقول الحمد لله جدا براني نعمه ويدافع قومه ويكافئ من يده ولو حلف  
ليصلين على النبي صلى الله عليه وسلم بأفضل الصلاة كفاه ما في التشهد (قوله وان قل) ولو غير متوكل كما  
قاله ابن حجر وقال شيخنا يشترط كونه متوكل (قوله وما وصى به) وكذا مضروب وضال ومسروق  
وغائب قال شيخنا نعم ان جهل من هو عليه أو اتقطع خبره لم بحث به وفي شرح شيخنا خلافه (قوله  
ودين) ولو على مكانه ولو بنجوم الكتابة على المعتمد وكذا على ميت قال شيخنا ان كان له تركة والا فلا بحث  
به واعتمده ويبحث بما على المعسر (قوله والثاني الح) ورد بالمؤخر (قوله لا مكاتب) أي كتابة صحيحة فيبحث  
بالمكاتب كتابة فاسدة كالاستولادة (قوله لأنه كالحارج عن ملكه) ولذلك لا بحث به من حلف لاجده  
أو لارقيق على المعتمد وسواء عتق أو عاد الى الرق بتجهيز أو نحوه (فرع) لو حلف لا ملك له حث ولو

والظاهر أنه مثل الشروع في احضار الكيل والميزان [قوله أو لا ينكم] قال الزركشي ضابط  
الكلام فيما يظهر اللفظ المركب لافتادة الخطاب بلفظه واعتبر الماوردي والتقال المواجهة به محتجا  
بقصة عائشة مع أم سلمة عند خروج عائشة ونهى أم سلمة لها [قوله أفهمه] المظهر أن الشرط  
في الحث قصد الافهام وان لم يفهم الخطاب [قوله وقصد قراءة] ولو مع قصد الاعلام

به لأن اسم الكلام عند  
الاطلاق ينصرف الى كلام  
الأمميين في محاوراتهم  
وفي وجه أنه بحث (أو  
لا يكلمه فسل عليه حث)  
لأن السلام عليه نوع من  
الكلام (وان كاتبه أو  
راعه أو أشتر اليه به  
أو غيرها) كراس (فلا)  
حث به (في الجديد) اقتصارا  
بالكلام على حقيقته  
والقديم الحث حلالا كلام  
على المجاز مع الحقيقة وفي  
التنزيل للقديم وما كان  
لبشر أن يكلمه الله الا وحيا  
أو من وراء حجاب أو يرسل  
رسولا وللهجد بدفن أكله  
اليوم إنسيا فأشارت اليه  
(وان قرأ آية أفهمه بها  
مقصوده وقصد قراءة لم  
بحث) لأنه لم يكلمه (والا)  
أي وان لم يقصد قراءة  
(حث) لأنه كله (أو)  
لا مال له حث بكل نوع  
وان قل حتى توب بدنه  
لصدق الاسم عليه (ومدبر  
ومطلق عتقه بصفة وما  
وصى به) من مال (ودين  
حله) وكذا مؤجل في  
الأصح) والثاني نظر الى  
الخطاب استحقاق المطالبة  
به كالعوم (لا مكاتب في  
الأصح) لأنه كالحارج عن ملكه والثاني بحث به لأنه عبد  
مابق عليه نعمهم (أو ليضربنه قاله) فيه

(بما يسمى ضرباً ولا يشترط) فيه (الإلام) وقيل يشترط (ألا أن يقول ضرباً شديداً) فبشترط فيه الإلام (وليس وضع سوط عليه وهضم وخفق) بكسر النون (وتنفشعر) بفتح العين (ضرباً قيل ولا لطم) (٢٨٥)

أن حكلا منها ضرب  
(أول يضربه مائة سوط  
أو خشبة فند مائة) من  
السياط أو الخشبات (وضربه  
بها ضربة أو) ضربه  
(بشكل) بكسر العين  
وبالمثلثة أي عرجون  
(عليه مائة شمر أخ) بكسر  
السين (بر) أن علم أصابة  
الكل أوتراكم بعض على  
بعض فوصله ألم الكل  
وفي الروضة كأصلها تصحج  
أنه لا يبر في قوله مائة سوط  
بالشكل (قلت) أخذاً  
من الرافعي في الشرح (ولو  
شك في أصابة الجميع بر) على  
النس والله أعلم (وفي قول  
عمر ج أنه لا يبر) (أول يضربه  
مائة مرة لم يبر بهن) (هذا)  
المدكور من الشكل أو  
للمائة المشدودة لأنه لم  
يضربه إلا مرة (أولا  
لأقارئك حتى أستوفي حتى)  
مك (فهو لم يمكنه أتباعه  
لم بحث) بخلاف ماذا  
أمكنه (قلت) أخذاً من  
الرافعي في الشرح (الصحيح  
لا بحث إذا أمكنه أتباعه  
والله أعلم) لأنه حلف على  
فعل نفسه فلا يثبت فعل  
غيره والحث مبني على  
حث المكره الرجوع  
(وان فارق) الخالف (أو

بنحو منصوب وأبق لا بنحو ولا متنجس ولا بزوجه ولو أمة (قوله بما يسمى ضرباً) أي عرفاً فخرج نحو  
وضع أصبع أو نحوه (قوله وقيل يشترط الإلام) وبه قال الإمام مالك رحمه الله تعالى (قوله إلا أن يقول) أو ينوي  
(قوله ضرباً شديداً) فبشترط فيه الإلام قطعاً (قوله بكسر النون) وبالسكون لحن (قوله أي دفع) بيان  
للمراد سواء بظهر الكف أو بطنها وأصله الضرب باليد مطبوعة (قوله والأصح أن كلا منهما) أي اللطم  
والوكز (قوله ضرب) فيبر به وهو المعتمد وكذا الرقس واللكم والصفع والرمي بنحو حجر أصابه  
(فرع) قال الخفيعه لو قال لأضربه حتى ينشئ عليه أو يبول حل على حقيقة أو حتى أقتله أو يموت أو يقع ميتاً  
حل على أشد الضرب قال الرافعي ويظهر على أصلنا الحل على الحقيقة أيضاً واعتدته شيخنا الرملي قال  
بخلاف ما لو قال لأجبرن مديني على الفرك فيحمل على مطلقه فراجع (قوله فوصله ألم الكل) ولو بانكسب  
بعضها على بعض ولم تمس البدن (قوله وفي الروضة) كأصلها تصحيح أنه لا يبر في قوله مائة سوط بالشكل  
وهو المعتمد لأنه ليس من جنس السياط فيكفيه أن يشد مائة سوط والمائة في ذلك مثال فلو كانت خمسين  
ضرب بها مرتين وهكذا (قوله ولوشك) أي تردد ولوع رجحان في عدم الإصابة حصل البر (قوله  
مخرج) أي عما في الزمان أنه لا يكفي الشكل حالة الشك وفرق بقوة إرادة التثكيل فيه (قوله لأنه لم  
يضربه إلا مرة) فلا بد من تعدد المائة ولو غير متوالية ولو حلف لأخيك ففعل كذا حل على منعه منه  
مع علمه وقدرته (قوله منك) قيد به لأجل ما بعده فلو لم يقل منك كفي الاستيفاء من وكيله ومن الأجنبي  
قال شيخنا وبالحالة إن قبض في المجلس (قوله فلا يثبت بفعل غيره) وإن أذن له فيه (قوله وكان  
ماشين) ظاهره وإن فارق لنحو بول بخلاف ما لو كان واقفاً أو قاعدين (قوله وفي المخرج) فهي أولى لعدم  
العلية فيها (قوله حث) إن كان عامداً عالماً بمخارها وحل الحث مالم يكن أراد بالاستيفاء براءة الذمة منه  
وصدق في إرادته ذلك ظاهره أو باطنا (قوله فارق) قيل لأحاجة إليه واستعفه (قوله والأخيرة) نعم إن فارق  
فيها بأمر الحاكم لم يثبت لأنه إكراه (قوله وتفتوته في الثالثة) وكذا في الرابعة وأعماله يذكر فيها لأجل  
الخلاف ومقتضى العلة أنه يثبت بمجرد إرائه واحتياله وهو مبني على الحث بتلف الطعام قبل التذقيص  
وهو مرجوح فلا يثبت هنا إلا بعد المفارقة لأنها كالتفاد فلا بد منها في الحث (تنبيه) لو قال لفرجه لا تقاركني

[قوله ولا يشترط إلام] أي لصدق الاسم ألا ترى أنه يقال ضربه ولم يؤله لكن قال الإمام لا بد من شيء ملين  
الألم فلو وضع الأتلة على جسده فهو متلاعب لا ضارب [قوله وقيل يشترط] هو مذهب مالك [قوله  
ضرباً شديداً] قال الإمام ولا حديق عند في هذا لكن يرجع إلى ما يسمى شديداً وقتل الشيخين من  
الخفيعه أنه لو قال لأضربه حتى ينشئ عليه أو حتى يبول حل على الحقيقة أو حتى أقتله أو يقع ميتاً حل على  
أشد الضرب قال الرافعي ويظهر على أصلنا الحل على الحقيقة أيضاً اهـ [قوله بكسر النون] ولا يثبت  
بكونها [قول المتن أصابة الكل] يتصور بأن يسطها على الحصير ثم يضرب [قوله فوصله ألم الكل]  
لأن حيوانه البعض كحيولة الثياب واعترض تغييره بالألم بأنه غير شرط كالسلف قال بعضهم إلا أن يقال لما  
ذكر العدد في حلفه كان قرينة على إرادة الإلام فيلحق بقوله ضرباً شديداً وبعبارة الروضة قل  
الكل [قول المتن حتى أستوفي حتى] زاد الشارح منك وباعتبارها لا يبر إلا بالقبض منه وبدونها يصح  
من الوكيل ومن الأجنبي إذا أدى عنه [قول المتن فهو لم يمكنه الخ] مثله لو أذن له في المفارقة [قوله  
بخلاف ماذا أمكنه] أي فاته يثبت كمنظيره في انقطاع خيار المتبايعين [قوله لا يثبت] مثل

وقف حتى ذهب (الفرج) وكما ماشين أو أبراه من الحق (أو احتال) به (على غريم) للفرج (ثم فارق) في المستثنى (أو أنفس)  
هو أي ظهر أنه مفلس (فأقرقه ليوسر) وفي المخرج إلى أن يوسر (حث) في المسائل الخمس لوجود المفارقة في الأولى والأخيرة  
وتفتوته في الثالثة البر بالخيار ولعدم الاستيفاء الحقيقي في الرابعة بالاحتياط وقيل لا حث فيها

نظرا الى تسمية الاحتيال استيفاء (وان استوفى) حقه (وقارقه فوجده) نقضا ان كان من جنس حقه لكنه اردا) منه (لم يحنث والا) وان لم يكن جنس حقه بان (٢٨٦) كان حقه الهراهم فخرج ما اخذه نحاسا أو منشوشا (حنث علم) به (وفى فيه)

حتى استوفى أو توفى حتى فهمي من الحلف على فعل غيره فان قارقه التريم وهو لا يبالي بحلفه أو يبالي وهو عايد عالم بخمار ولو بفرار منه حثت فان فر الحالف منه لم يحنث وان أمكن اتباعه كحمر ولو قالا لا تفرق أو لا تفرقنا حتى استوفى حتى ففهما الحلف على فعل كل منهما وقد علم (قوله) لكنه اردا منه لم يحنث (وان لم يتساع بمثله لأن النقص فيه مطلقون وبذلك تارق قصه من غير جزمه لأنه محقق (قوله) حنث علم به) أي قبل المارقة (قوله) أظهرهما لا حنث عليه) لجهله وهو المعتمد (قوله) تكبير المجلس في البيع) وهي المارقة العرفية (قوله) لا رأي منكرا) أي فاعله ويحمل على رؤية البصر لمن كان حال حلفه بصيرا ولا فعلى العلم به والمراد منكرا في اعتقاد الحالف ولو وحده (قوله) حتى مات) أي الحالف (قوله) على قاضي البلد) قال شيخنا قاضي بلد الحلف وفي شرح شيخنا قاضي بلد الحالف وفي شرح الإرشاد لابن حجر قاضي بلد المنكر وفي شرحه للأصل تفصيل يرجع منه وكل من اعتبر واحدا لا يحصل عنده البر بالرفع إلى غيره ولا إلى نائبه ولا إليه في غير محل ولايته ويتجه الاكتفاء بأي قاض منهم حيث كان له ولاية تأديب الفاعل لأن مقصود الحالف منع فاعله منه فراجعهم يلزم على ما ذكره أنه لو تعدد القاضي في البلد كفي الرفع لواحد وان لم يجب اجابته فراجعهم (قوله) فان عزل) أو مات وتولى غيره في محل ولايته فالبر بالرفع إليه في محلها (قوله) في ذلك البلد وغيره) وان لم تلزمه اجابته (قوله) وان لم ينو) بأن أطلق أو قصد عينه ويكون ذكر القضاء فيه للتعريف لا للتقييد (قوله) باخباره) أي القاضي (قوله) برسول أو كتاب) ولومن غير الراي أو بغير عمله ويكفي علم القاضي من غير اخبار ولو كان الحالف هو فاعل المنكر لم يبر الا برفع نفسه إلى القاضي فلو كان هو القاضي فلا يبر الا برفع نفسه لقاض غيره وعلم القاضي ولومن غير الفاعل كالرفع إلى القاضي برفع نفسه .

فصل : في الحلف على أن لا يفعل كذا ) والأصل فيه أن اللفظ يحمل على حقيقته ما لم يكن مجاز متعارف ويريد به فلا يحنث أمير حلف لا يبنى داره إلا بفعله ولا من حلف لا يخلق رأسه بفعل غيره ولو بأمره (قوله) فقدت) أي بأن وجدت الصيغة الصحيحة الموجودة للآلة أو مع خيار ماسيا أي أنه لا يحنث بفساد إلا إن أراد به أو كان في الشك (قوله) ولا يحنث) بما ذكر ولا يبره وان لم يتمكن من فعله بنفسه كحمر إلا إن أراد أن لا يفعله هو ولا غيره فيحنث بفعل غيره (قوله) فيحنث) وهذا يشمل من وكله فيه قبل حلفه ومثله ما لو أذن لزوجته في الخروج ثم حلف عليها أن لا تخرج إلا بأذنه فلا بد من الأذن بعد الحلف والواقع الطلاق على المعتمد في المثلين ونقل عن شيخنا الرملي عدم الحنث في الأولى (قوله) بعقد وكيله) أي لا يرجعته سواء قلنا انها ابتداء نكاح أو استدامة أم لو حلف لا يرجع فيحنث برجعته بنفسه وبوكيله (قوله) لأن الوكيل الخ)

ذلك المكره على الطلاق إذا ترك التورية مع القدرة [ قوله نظرا الى تسمية الاحتيال استيفاء ] الصحيح الحنث ولو جعلنا الحوالة استيفاء لأن ذلك باعتبار الحكم وليس على الحقيقة [ قوله ] ويحمل أي نظرا الى أن اللفظ كونه الحالف منها [ قول المتن وان لم ينو ] صادق بالاطلاق وبقصد العين .

فصل : حلف الخ ) [ قول المتن فوكل من فعله ] لو كان المحلف عليه لا يتعلطى إلا بالأمر دون المباشرة كالاتهام والفسد وحلق الرأس وبناء الدار حنث وفي الروض خلاف هذا وجعل الرافعي بناء الدار من الذي لا يحنث به وحكي في حلق الرأس طريقين من غير ترجيح وجزم بالحنث فيه في هرمات الاحرام [ قول المتن لا يحنث ] ولو بحضرة [ قول المتن إلا أن يريد ] يحنث الزكشي استثناء ما لو وكل قبل الحلف ثم

وهو الجاهل به (القولان) في حنث الناسي والجاهل أظهرهما لا ثم المارقة الترتب عليها الحنث هي التقاطعة لخيار المجلس في البيع (أو) حلف (لاأرى منكرا) الارتفاع إلى القاضي فرأى ذلك (ويمكن) من الرفع (فلم يرفع حتى مات حنث) ويحمل على قاضي البلد فان عزل) وتولى غيره (فالبر بالرفع إلى الثاني أو الارتفاع إلى قاض بر بكل قاض) في ذلك البلد وغيره (أو إلى القاضي فلان فرأه) أي المنكر (م عزل) أقاضى (فان نوى مادام قاضيا حنث ان أمكنه رفعه فتركه والا) أي وان لم يمكنه رفعه لم يحنث (فكمكره) والأظهر عدم حنثه (وان لم ينو) مادام قاضيا (بر برفع ليه بعد عزله) ويحصل الرفع إلى القاضي باخباره برسول أو كتاب وان لم يكن معه صاحب المنكر .

فصل : حلف لا يبيع أو لا يشتري نفسه أو غيره) بولاية أو وكالة (حنث ولا يحنث بعقد وكيله له أو لا تزوج أو

لا يطلق أو لا يعتق أو لا يضرب فوكل من فعله لا يحنث إلا أن يريد أن لا يفعل هو ولا غيره) فيحنث (ولو لا ينكح حنث بعقد وكيله له لا يقوله هو لغيره) لأن الوكيل في قبول النكاح سبب حنث لا بد منه من تسمية الزوج



على الصحيح (أولاً يبيع  
له فأوجب له فلم يقبل لم  
يحث) لعدم تمام العقد  
(وكذا ان قل ولم يقبض)  
لا يحث (فى الأصح) لأن  
مقصود الهبة من قل الملك  
لم يحصل والثانى نظر الى  
تمام العقد (ويحث)  
الحالف لا يبيع (بعمري  
ورقبي وصدة) لأنها أنواع  
من الهبة مذكورة فى بابها  
(لا اعارة ووصية ووقف)  
فلست من مسمى الهبة  
(أولاً يتصدق لم يحث بهبة  
فى الأصح) والثانى يحث  
بها كعكسه وقال الأول  
الصدقة أخص من الهبة  
كما تقدم فلا يحث بنبرها  
من الهبة (أولاً يأكل طعاماً  
اشتراه زيد لم يحث بما  
اشتراه مع غيره) كعمرو  
شركة (وكذا لو قال من  
طعام اشتراه زيد لم يحث  
بما ذكر (فى الأصح)  
لأن كل جزء منه مشترك  
والثانى قال بسخول من  
يصدق الأكل مما اشتراه  
زيد (ويحث بما اشتراه  
سليماً) لأنه نوع من المشترى  
(ولو اختلط ما اشتراه بمشترى  
غيره لم يحث بالأكل من  
المختلط (حتى يتيقن أكله  
من ماله) بأن يأكل كثيراً  
كالكف والكفين بخلاف  
القليل ككثير حبات  
وعشرين حبة فيمكن أن

يؤخذ منه أن من لو حلف لا يزوج موليته من زبدفوكل زيد من قبل له أن الولي يحث خلافاً لمن زعم خلافه  
قاله شيخنا ولو حلفت امرأة لا تزوج فأذنت لوليها فزوجها حثت كذا قالوه فانظره مع ما مر فى حلق الرأس  
(قوله لا يبيع مال زيد) أولاً يبيع لزيد ماله على المعتد (قوله لفساد البيع) ويؤخذ منه أن عدم الاذن  
مثال (قوله وهو) أى البيع وكذا غيره من سائر المحلوف عليه وان أضافه الى ماله قبله كأن حلف لا يبيع  
خراً أو مستولدة منزل على الصحيح ولو فى العبادات الا فى النسك فلا حلف على الفاسد كأن لا يبيع يباع  
فاسداً ففعله حث به واعلم أن الفاسد غير الباطل فلا يحث الحالف على أحدهما بالآخر قاله شيخنا (قوله  
وصدة) وهبة مندوبين (قوله لا اعارة ووصية ووقف) وكذا اجارة وضيفة ونذر وكفارة وزكاة  
وهبة بثواب لأن الهبة ما فيه تمليك تطوع فى حياة (قوله لم يحث بهبة) ولا هدية وقرض وقراض وان  
ظهر ربح وضيفة وعاريه يحث بصدقة فرض أو نفل ولو على غنى وذمى وبعثى وبراء ووقف وبذلك علم  
حث من حلف لا يتصدق على عبده فأعتقه أو على مدينه فأبراه (فرع) لو حلف لا يشارك فقارض  
حث قال الزركشى وعمله بعد ظهور الربح لا قبله فراجع (تفسيه) قال شيخنا ليس لعين تابعة للوقف  
حكمه كلبن الموقوف ووصفه وورثه خلافاً للبلقيني فانظره وأمله (قوله وقال الأول الصدقة أخص من  
الهبة) فالمراد الهبة هنا ما قبل الصدقة والهبة وفيما مر ما يشملهما كما قرر (فرع) حلف لا يبرئه حث  
بذم وصدقة وبراء لا نحو زكاة (قوله أولاً يأكل الخ) والبس والركوب كالأكل (قوله شركة) معا أو  
مرتباً لأن العين منزلة على ما اشتراه وحده بنفسه ولو سلم أو تولى أو مرابحة أو اشراكاً وأفرز حصته أو  
اشترى باقية وخرج ما اشتراه وكيله وما لا يسمى يباعاً كرش ووصية وهبة ورد بهيمة وصلاح وإقالة وقسمة نعم  
من الشركة ما ملكه بقسمة رد كأن اشترى باطنخة ورمانة ثم تراضيا برد شي من إحدى الحصتين لانهما يبيع  
(قوله بمشترى غيره) أى بملك غيره وان لم يكن بشراء وظاهر ذلك يشمل المناهات فراجع (قوله يتيقن)  
أى يظن واستشكل ذلك بمسئلة التمرة فيما مر (قوله أى بعضها) قيد للظاهر والا فلا وأخذها بشفعة جوار  
أوفى مرتين أو أكثر فكذلك (فرع) حلف لا يأكل مما يبيع به يحث بما أوقفه عليه وحده حتى يضيغ  
لا يبرئ ذلك كمن قطع لحم ووضع ماءً أولاً يأكل مما خبز به حث بما وضعه فى التنور أولاً يقطع ههنا السكين فيبرئ  
حدها من الجانب الآخر لم يحث أولاً يكتب بهذا القلم فجدد برأيه بعد كسر الأولى لم يحث لأن القلم اسم لها لا  
للقصة أولاً يلبس حلياً حث بخلخال وسوار ودمليج وطوق وخاتم سواء من ذهب أو فضة أو لا يلبس خاتماً  
حث بلبسه فى الخنصر فقط أولاً يصلح حث بأحرام بفرض أو نفل لا بصلاة جنازة أو لا يزور فلانا فتبع  
جنازته لم يحث أولاً يشرب ماءً أو لا يأكل طعاماً وأطلق فضيفه لم يحث بشرب مائه وأكل خبز أو طعامه  
لأنه يملكه بوضعه فى فمه على المعتد وهذا يشمل كون الحلف بالله وبالطلاق فراجع قال شيخنا الرملى ولو  
حلف لا يشرب من مائه أولاً يأكل من طعامه فضيفه لم يحث لما مر وفيه نظر والفرق بين هذا وما مر ظاهر

فعل الوكيل ذلك بعد الحلف فلا حث كما قال القاضى فيما اذا حلف لا يبيع وجعل البلقيني مثله ما لو حلف  
لا يخرج الاباذنه وكان قد أذن قبل الحلف فى الخروج [قول المتن بما اشتراه مع غيره] قال العراق تبعها  
لشيخه لو اشترى نصف الطعام مشاعاً ثم اشترى عمرو النصف الآخر مشاعاً فالحكم كذلك [قوله  
كالكف والكفين] هذا قال النووى رحمه الله أنه يشكك على ما لو حلف لا يأكل هذه التمرة  
فاختلطت بتمر فأكله الا واحدة (تمه) حلف لا يلبس هذا الثوب فسل خيطاً منه ثم لبسه فلا حث .  
(فرع) حلف لا يصلح خلفه فوجده يصلح اماماً فى الجمعة وقد ضاق الوقت محل نظر يحتمل أن  
يصلح ويحث ويحتمل أنه يصلح ولا يحث لأنه ملجأ .

يكون من ماله الآخر (أو لا يدخل داراً اشتراه زيد لم يحث بهما أخذها) أى بعضها (بشفعة) لأن الأخذ بها لا يسمى شراء صرفاً

فما تامل ولو حلف لا يشرب له ماء فأكل خبزه أو لبس قميصه لم يحث وكذا عكسه أو لا يأكل خبزه فلبس قميصه لم يحث وعكسه .

( فرع ) تقدم في الطلاق من افتاء والد شيخنا الرملي أنه لو حلف لا يكتب مع فلان في شهادة لم يحث ان كتب خطه قبل رفيقه الا إن أراد أنه لا يجتمع خلهما فراجعه أو لينفردن بعبادة فانه يطوف منفردا أو يتولى الإمامة العظمى .

### ( كتاب النذر )

بالجمعة هو لغة الوعد بشرط أو التزام ماليين بلازم أو الوعد بخير أو بغير أو شر وشرطا التزام قربة لم تعين أى شأنه ذلك فلا يرد أن نذر اللجاج مكروه وعلم من ذلك أن أركانه ثلاثة نذر ومنذور وصيغة وشرط النذر اسلام واختيار ونفوذ تصرفه فيما يندره فيصح نذر سكران وسفيه مهممل ولو في الأموال ورفيق كضمانه ولا يصح نذر صبي ومجنون ومجور وسفوكافر ومكره مطلقا ولا محجور فلس في عين ماله وانما صح وقف الكافر لعدم اعتبار القرية في الوقف وشرط الصيغة لفظ يشعر بالتزام وفي معنى اللفظ إشارة الأخرس والكتابة مع النية ولو من ناطق فلا يصح بالنية وتقدم شرط المنذور في الحج ( قوله لجاج ) وهو التبادي في الخصومة وعطف غضب عليه تفسير ويقال له نذر غلق ونذر لجاج وغضب وغلق فهي ألقاظ مترادفة والتلق بالعين المجمة وفتح أوليه ويقال في في الجميع أنه ما تعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر ( قوله فله على ) أو فعله وان لم يقل لله بخلاف يلزمى أو لازم لى فلقو ( قوله كفارة يمين ) قال الامام نعم ان قصد التقرب لزومه ما التزم عينا فراجعه وشملت الكفارة ما لو كانت بالصوم فيخبر بين أن ينوى الكفارة أو النذر كالأول نذر العتي ( قوله أو نذر ) هو مجرور عطف على يمين مضافا الى كفارة أى فعلى كفارة نذر فلو قال فعلى نذر خير في نذر اللجاج بين كفارة وقرية من القرب ولزومه في نذر التبرر قرية من القرب وتعيينها اليه ولو قال فعلى يمين فلقو ولو قال فعلى كفارة فأنظره وله اذا اختار شيئا في جميع ماس الرجوع عنه الى غيره ولو أغلظ ولو قال نذرت لله بكذا فيمين الا إن نوى النذر ولو قال نذرت لفلان بكذا فصريح في الاقرار ( قوله ونذر تبرر ) سمي بذلك لما فيه من طلب البر وهو قرية مندوب ولو وقع التعليق

### ( كتاب النذر )

[ قوله أو إن لم أخرج ] أى وان لم يكن الأمر كما قلته لأن اليمين إما حث أو منع أو تحقيق خبر والنذر المذكور كاليمين [ قوله فله على ] أو فعلى [ قوله وفي قول ما التزم ] لحديث من نذر أن يطيع الله فليطعه أى وكما في نذر التبرر ووجه الثالث أنه أخذ شيئا من نذر التبرر من حيث إنه التزام طاعة ومن اليمين من حيث المنع ولا سبيل الى المنع ولا الى التعطيل فوجب التخير وانما خرج من حديث لوقا بالنذر لشبهه باليمين قال الامام محل الخلاف اذا قصد منع نفسه فان قصد التقرب لزومه ما التزم قول واحد أقول سكت عن حالة الاطلاق وينبغي أن تلحق بقصد المنع لأنه الغالب من هذه الصيغة والمتبادر منها [ قوله بأن يلتزم الخ ] اعلم أنه يقع عند القضاء لأن الإنسان يشهد على نفسه بمأنه ان أحياى الله بقية هذا اليوم وطالب فلان فلانا بكذا كان على القيام له بنظيره على وجه النذر وغرضهم من هذا التحيل على جعله من نذر المجازاة كي يلزمه ما التزم وفيه عتدى بحث من ثلاثة أوجه الأول أنهم شرطوا في نذر المجازاة حدوث النعمة قال في شرح الروض بخلاف النعم المستمرة كتظيره من سجدات الشكر وقوله ان أحياى الله معناه ان استمرت حياتى وحينئذ فلا يصح أن يكون من المجازاة الثاني أنا نسلم أنه من النعم الحادثة لكن قدرته بالمطالبة المانعة من لزوم خصوص ما التزم لكونها لجاجا والمانع مقدم على مقتضى الثالث أن في الروضة عن النزالي لو قال ان ظهر البيع مستحقا فلك على كذا أنه لا يصح قال النزالي لا يقال المحبة قرية لأننا نقول ليست قرية محبة

( كتاب النذر )  
بالجمعة ( هو ضربان نذر لجاج ) وغضب ( كان كانه ) أى فلانا أو ان لم أخرج من البلد ( فله على عتي أو صوم ) أو صلاة ( وفيه ) اذا وجد المطلق عليه ( كفارة يمين ) لأنه يشبه اليمين ( وفي قول ما التزم وفي قول أيهما شاء ) وعنى الأول حل حديث مسلم كفارة النذر كفارة اليمين ( قلت الثالث يظهر ) قل في الروضة أيضا ( وراجعته المراقبون ) كقوله الرافعي في الشرح ( والله اعلم ) قال لكن رجس الأول البغوى والرويانى وابراهيم الروزى والوفى ابن طاهر وغيرهم ( ولو قال ان دخلت النار فعلى كفارة يمين أو نذر لزومه كفارة بال دخول ) في صورتين ( ونظر تبرر بأن يلتزم قرية

صوم أو غيره ( فيلزمه ذلك إذا حصل المعلق عليه ) قال صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطعم الله فليطعمه رواه البخاري ( وإن لم يطقه بشئ كتبه على صوم لزمه ) ذلك ( في الأظهر ) والثاني لعدم العوض ( ولا يصح نذر معصية ) كشرب الخمر والزنا والحديث مسلم لا نذر في معصية الله ( ولا واجب ) كالصبح أو صوم أول رمضان إذا لمعنى لا يجابه بالنذر ( ولو نذر فعل مباح أو تركه ) كقيام أو قعود ( لم يلزمه الفعل أو الترك ) روى أبو داود حديث لا نذر إلا فيما ابتغى به وجهه الله ( لكن إن خالف لزمه كفارة بين على المرجح ) في المذهب كما في المحرر وفي قول أو وجهه لا كفارة و يؤخذ ترجيحه من الروضة كأصلها حيث حكى الخلاف في نذر المعصية إن خولف ورجح فيه عدم الكفارة ثم أحيل عليه نذر الواجب ونذر المباح المذكور وفي شرح المهذب الصواب أنه لا كفارة في الثلاثة ( ولو نذر صوم أيام نذر تجبيلها ) مساعة إلى براءة الذمة ( فإن قيد بتفريق أو موالاته واجب ) ( جازا ) أي التفريق والموالات

( قوله حدث نعمة الخ ) خرج بالحدث النعمة المستمرة والنعمة هنا أعم مما في سجود الشكر وكذا النعمة ( قوله كان شفي الخ ) وإن كرره ولو بعد طول الفصل ويعلم الشفاء بقول عدل رواية وفي التجربة ما مرفى التيمم ولا يصح أن علق بمشيئة الله تعالى ( قوله أو غيره ) كعتق وصلاة وصدقة ومال للفقراء أو لمعين ولوجنبا ورقيقا ويشترط عدم ردّه لا ليت إلا في نحو مشهد صالح ينتفع به بسراج مثلا وللمعين المطالبة به ولو قال إن شفي الله مريضى عمرت مسجد كذا أو دارز يد أو فعلى ألف دينار فلفو وكذا الوقال العتق يلزمى ما فعلت كذا أو فعلته أولا أفعله أولا فعلته إذ لا تعليق ولا التزام والعتق لا يحلف به لكن قال شيخنا الرملى إن نوى الالتزام تخير كندر اللجاج ولو قال مالى صدقة فلفو أو إن دخلت الدار فمالى صدقة فكندر اللجاج أو إن شفي الله مريضى فمالى صدقة ففبر فيلزمه صرف جميع ماله للفقراء ولو قال مالى طالق فإن نوى النذر فكاللجاج وإلا فلفو ولو قال جعلت هذا لاني <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> صح وصرف في مصالح الحجرة الشريفة ولو قال إن حصل لى كذا جئت له بكذا فلفو ( قوله فيلزمه ذلك ) لا على الفور ولو بقر به مالية إلا لمعين وطالب كاسر وهذا يسمى نذرا المجازاة لأنه في مقابلة غيره ومعنى لزومه تعلقه بذمته ويجب الوفاء به نعم قال الزركشى إن نوى به الممين لزمه فيه كفارة فراجع ( قوله ولا يصح نذر معصية ) لذاتها وأولازمها ولا مكروه كذلك ولا خلاف الأولى كذلك ( قوله ولا واجب ) أى عيني ( قوله مباح ) أى فى أصله وإن طلب ندبا لنحو تقوى على عبادة ( قوله على المرجح ) مرجوح والمعتمد أنه لا كفارة فيه وقول شيخنا الرملى يحتمل عدم الكفارة على ما إذا خلا عن حث ومنع وتحقيق خبر وإضافة إلى الله تعالى وإلا ففيه الكفارة وهذا جمع بين الكلامين انتهى غير مستقيم إذ لا يتصور وجود صورة خالية عما ذكر فيلزم إحالة مالا كفارة فيه فيبطل الجمع المذكور مع أن في محبة النذر مع الحث ونحوه نظرا لأنه خال عن صفة الله تعالى وأيضا في جعل ما ذكر من نذر المباح نظر لأنه التزام قر به على ترك مباح أو فعله فهو من نذر اللجاج وإنما نذر المباح أن يقول الله على أن أقوم مثلا أو أن شفي الله مريضى فله على أن أقوم وهذا لا كفارة فيه وكذا يقال في المعصية والواجب فتأمل ذلك وحوره فانه مما لا وجه للعدول عنه ( فائدة ) قال شيخنا في شرحه يقع كثيرا ممن اقترض من آخر مالا أن يندر لمقرضه كل يوم كذا مادام القرض أو شئ منه في ذمته والمرجح محته لأن فيه نعمته مرج القرض ودفع تقمة المطالبة به ولو لم يقل أدنى منه ثم دفع منه شيئا بطل حكم النذر لا تقطاع ديومة السكل ( فرع ) لو جمع في نذر ين ماصح ومالا يصح كقوله إن سلم مالى وهلك مال زيد أعقت عبدي أو طلقت زوجتى فلكل حكمه ويلزمه في الجزاء عتق العبد لا طلاق الزوجة ( قوله صوم أيام ) أى غير معينة ( قوله نذر تجبيلها ) إلا لنذر أو فوت ما هو أهم ( قوله وجب ذلك ) أى التفريق أو الموالات ولا يجوز أحدهما عن الآخر فلونذر عشرة أيام متفرقة فصام عشرة متوالية حسب له منها خمسة فقط وهي الافراد والخمسة باطلة إن علم والا فنقل مطاق ولونذر عشرة متوالية فصام عشرة متفرقة فالوجه أنه لا يقع شئ منها عن النذر لفوات الشرط مع عدم تصور القضاء وفي وقوعها فلا مامر نعم إن وصل اليوم الأخير بصوم تسعة بعده متوالية حسب من العشرة ( قوله جازا ) بألف التثنية بدليل تفسير الشارح وغيره وفي بعض النسخ سقوط الألف ولعله من الناسخ لتوهمه أنها مكررة مع الألف بعدها فراجع

هو من المباح انتهى والفرع المذكور من هذا الوادى فلي تأمل وفي فتاوى القفال لو قال الله على أن أعطي الفقراء عشرة دراهم ولم يرد الصدقة لم يلزم وهو يؤيد ما قلناه ذكره في شرح الروض [ قوله إن حدثت نعمة ] ظاهر إطلاقه أنه لا يشترط أن تكون تلك النعمة نادرة للحصول [ قوله نذر تجبيلها ] أى مالم يعارض معارض من جهاد أو مشقة في سفر [ قوله بتفريق ] ظاهره ولو لم يمين مقدار التفريق وهو ظاهر

(لوسنة معينة) كسنة كذا أوسنة من الفد أو من أول شهر كذا (صامها) عن نذره إلا مذكر في قوله (وأفطر) أي منها (العبد) أي يرميه (والشرقي) أي أيامه الثلاثة لأنها غير قابلة للصوم لحرمته فيها (وصام رمضان) منها (عنه) لأنه غير قابل للصوم غيره (ولا قضاء) لما ذكر عن النذر لأنه غير داخل فيه لما تقدم (وان أفطرت بحيض ونفاس) في السنة (وجب القضاء) لأيامهما (في الأظهر) لأنها قابلة للصوم (قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (الأظهر لا يجب) وبه قطع الجمهور والله أعلم (لأنها غير قابلة للصوم منها فلا يدخل في نذرها (٣٩٠) (وان أفطر يوما بلاعذر) من السنة (وجب قضاؤه ولا يجب استئناف سنة

(قوله سنة معينة) وتحمل على الملاية ان لم يقدر بغيرها (قوله لأنها) أي أيام الحيض والنفاس وهو شامل لما لو اختلفت عاداتها أو جلسته بدواء ونحوه فراجع (قوله بلاعذر) هل منه نسيان النية لئلا راجعه أما بالعدر فان كان لشقة تبيح الفطر للقيم كالمرض ونحوه فلا قضاء حضرا كان أو سفرا أولعذر السفر مع عدم المشقة لو صام وجب القضاء قاله شيخنا تبعنا الشيخنا الرملي فراجع (قوله فان شرط التابع) ولو بنية قاله شيخنا في شرحه (قوله وجب استئنافها) وان كان فطره لعذر كمرض وجنون كان الكفارة قاله شيخنا أيضا فتأمل (قوله عن فرضه) خرج بالوصاية عن غيره فهو باطل ويقع التابع حينئذ ويوجب الاستئناف وكذا لو أفطره وهذا شامل لجميع رمضان ولبعضه ولو يوما منه فراجع وحرة فان الوجه فيه أنه لا يقطع التابع مطلقا لأنه لم يدخل في النذر في وقته والتقييد بقوله عن فرضه بيان لما هو عنه لا قيد لخروج غيره فتأمل وراجع (قوله ويقضيها) أي أيام رمضان والعبد والشرقي (قوله تباعا) أي متتابعة متصلة بالسنة ولا يضر لو تخللها ما لا يقبل الصوم مثلا (قوله ولا يقطعه حيض) ومثله النفاس ولا يجب قضاؤه أيضا الحاقا بالحيض الذي شأنه التكرار وخرج بذلك المرض ولو جنونا والسفر فقياس مأمور وجوب الاستئناف فراجع (قوله فيصوم كيف شاء) فان صام شهورا ولو غير متوالية فهي اثنا عشر شهرا بالهلال ويقضى أيام العبد والشرقي والحيض والنفاس ورمضان قاله شيخنا وفي قضاء الحيض والنفاس نظر كما مر نعم ان كانت تخلو عنه في شهور وصامت غيرها فوجوب القضاء له وجه لتقصيرها وان صام أياما فهي ثلاثمائة وخمسة أوسنة وخمسون يوما لأن ذلك مقدار الاثني عشر شهرا العربية وقولهم يصوم ثلاثمائة وستين يوما فيه نظر لأنه ليس بمقدار السنة العربية كما علمت ولا بمقدار السنة القبطية لأنها ثلاثمائة وستة وستون يوما فراجع ذلك وحرة (قوله وكأن وجهه الخ) مردود لأنه لم يعمد نعم نقل ابن حجر وتبعه شيخنا الرملي أن حذفها وإثباتها

[قوله وأفطر العبد الخ] وذلك لأنها لا تصح عند التعيين فالأولى أن لا تدخل عند الإطلاق [قوله فان شرط التابع وجب] قال الماوردي ولو بالنية لكن صحح الرافعي أن نية تتابع الاعتكاف لا تؤثر فيها ولو نذر اعتكاف شهر أقول له في غير المعين فلا تخالف [قوله ولا يقطعه صوم رمضان عن فرضه] خرج بالوصاية عن نذر أو تطوع فانه لا يصح وينقطع التابع به قطعا [قوله أظهرهما لا يجب] لك أن تقول قضاؤهما أولى من العبد ورمضان فليتأمل [قوله فيصوم كيف شاء] أي اذا كان قد أطلق أمالو شرط التفرق فانه يلزمه كاسلف نظيره [قوله ان سبقت الكفارة] قال ابن الرفعة إلا اذا كان قادرا على العتق وقد نذر الصوم لأنه حينئذ لم يتقدم فاقضى استثناءه اه وهو محل توقف [قوله وأضافه المصنف الخ] الذي في الزركشي نقلا عن

فان شرط التابع وجب استئنافها (في الأصح) وفاء بالشرط والثاني قال ذكره مع التعيين لغو (أو غير معينة وشرط) فيها (التابع وجب ولا يقطعه صوم رمضان عن فرضه وفطر العبد والشرقي ويقضيها تباعا متصلة بآخر السنة) ليني بنذره (ولا يقطعه حيض) أي في زمنه (وفي قضاؤه القولان) أظهرهما لا يجب كما تقدم (وان لم بشرطه) أي التابع (لم يجب) فيصوم كيف شاء (أو يوم الاثنين أبدا لم يقض أثاني رمضان) اللازمة وهي أربعة لعدم دخولها في النذر لما تقدم (وكذا العبد والشرقي) الأيام الخمسة لا يقضى أثانيها (في الأظهر) لما ذكره والثاني يقضيها لأن مجيء الاثنين فيها غير لازم وفي الاثنين الخامس في رمضان هذا الخلاف بترجيحه

الفرأ

(فلولزمه صوم شهرين تباعا لكفارة صامها ويقضى أثنائهما) لنذره (وفي قول لا يقضى

ان سبقت الكفارة النذر قلت ذا القول أظهر والله أعلم) رجحه في الروضة أيضا والرافعي في الشرح نقل ترجيح كل عن طائفة والأقول ناظر الى وقت الأداء والثاني الى وقت الوجوب (فتبينه) ذكر الجوهرى في جمع اثنين أثنان وبه عبر في المحرر وغيره معرفا باللام وأضافه المصنف هنا حاذفا نونه وقال في شرح المذهب قول الشيخ أثنان رمضان صوابه أثنان بحذف النون انتهى وكأن وجه التبعية لحذفها من المفرد ووجه اثباتها أنها محل الاعراب بخلافها في المفرد وظاهر على الحلف بقاء يكون لئلا كما نقل عن ضبط المصنف في للموضين

ترجيح عدم القضاء ولعل السكوت عن زيادته للعلم به من الزيادة السابقة ولو كان له عادة غالبية فعدم القضاء فيما يقع في عاداتها أظهر (أو) نذر (يوما بعينه لم يصم قبله) والصوم بعده قضاء (أو يوما من أسبوع) بمعنى جمعة (ثم نسيه صام آخره وهو الجمعة) فان لم يكن هو وقع قضاء (وان كان هو وقع أداء) (ومن شرع في صوم نفل فنذر أتمامه لزمه على الصحيح) والثاني لا يلزمه لأنه نذر صوم بعض اليوم (وان نذر بعض يوم لم ينقذ) نذره لأنه غير مذهب شرعا (وقيل) ينقذ (و يلزمه يوم) أقل المعهود (أو يوم قدوم زيد فلا يظهر انعقاده) والثاني قال لا يمكن الوفاء به لاتقاء تبييت النية المشروط لاتقاء العلم بقدومه قبل يومه وأجاب الأول بإمكان العلم بقدومه قبل يومه فيبيت (فان قدم ليلا أو يوم عيده أو في رمضان فلا شيء عليه) لعدم قبول الأولين للصوم والثالث لصوم غيره (أو) نهارا وهو مفطر أو صائم قضاء أو نذرا وجب يوم آخر عن هذا) نفوات صومه (أو وهو صائم فلا فكذلك وقيل) لا يل

لثان (قوله وقضى زمن حيض ونفاس في الأظهر) مرجوح والمعتمد عدم القضاء كاد كره عن الروضة (قوله لم يصم قبله) فلا يصح عنه ويأتى ان علم (قوله والصوم بعده قضاء عنه) سواء صام نظيره أو غيره وهذا ان عينه بوقته أو بأسه ووقته معا فان عينه بأسه فقط كيوم خميس فله صوم أية خمس شاء ولا يتصور فيه القضاء ولا يصح صوم يوم غيره عنه ويستقر في ذمته بمضى أول خميس بعد النذر فلو مات قبل صومه عصى (قوله بمعنى جمعة) بيان المراد من الأسبوع ولتصور القضاء فيه كذا قيل وهو لا يستقيم إذ الأسبوع والجمعة ليس فيهما تعيين وقت فلا يتصور فيهما القضاء الا ان عينه كأول شهر كذا أو آخره وانما قوله الشارح للأسبوع لأنه اسم للجمعة أيام ولا يلزم أن يكون آخرها يوم جمعة بخلاف الجمعة فتأمل (قوله وهو يوم الجمعة) هذا بناء على أن أول الأسبوع يوم السبت وهو المعتمد وصح نذر يوم الجمعة لأنه مندوب في نفسه وانما المكروه افراده حتى لو قيد نذره بالافراد لم يصح نذره (قوله ومن شرع في صوم نفل) ليس الثبوت والصوم قيدا والمراد أن ينذر أتمام نفل شرع فيه سواء كان متلبا به أولا أو كل نفل شرع فيه (قوله لزمه الاتمام) لانص الصوم بل هو باق على النفلية وانما يحرم الخروج منه ولا يجب فيه تبييت النية وفي تعليل الوجه الثاني نظر (قوله بعض يوم) وكذا بعض كل عبادة كبعض ركعة ونحو ذلك نعم يصح نذر بعض الفسك وبعض الطواف قاله شيخنا وعليه فهل يلزمه الفسك كاملا والطواف كاملا أو اذا فعله يقع قدر ما نذره واجبا وغيره فقل أو يفرق بين الفسك والطواف والذي يتجه فيهما الثاني لكن لا يخرج عن النذر الا بفعل الجميع في الفسك وكذا في الطواف ان قلنا بالمرجوح إنه لا يندب بالتطوع بنحو طوفة منه وعلى هذا لو قصد في نذره الاقتصار على البعض الذي نذره لم ينقذ نذره على نظير ما مر في افراد يوم الجمعة فراجع (قوله يوم قدوم زيد) خرج أمس يوم قدومه فلا يصح نذره على المعتمد الذي صححه في المجموع ونقل خلاف ذلك عنه سهو قاله شيخ الاسلام لكن الجواب الآتي ربما يخالفه فينتجه صحة نذره أيضا كما هو الوجه الوجه فراجع (قوله أوليلا أو يوم عيده) أو نثر بقى أو في يوم حيضها أو في نفاسها (قوله فلا شيء عليه) قال الرافعي ويندب أن يصوم اليوم التالي لليل في الأول ويوما في الثاني شكرا لله تعالى (قوله وهو مفطر) أي لا ينحو جنون والافلا شيء عليه (قوله أو صائم قضاء) أو نذرا وجب يوم آخر قال الامام الشافعي رضي الله عنه وأحب أن يعيد ذلك القضاء والنذر لأنه تبين أن ذلك مستحق الصوم

الفراء أنه يجمع على أثنين وأثاني يحذف النون وقال إنها في عبارة المصنف بفتح الباء ويجوز التسكين نحو أعطيت القوس باريا [قوله لم يصم قبله] كالواجب بالشرع [قوله صام آخره] القياس صوم الأسبوع كله ولكن امتنعوا من ذلك لأن النية تكون متردة لكن هذا قد يشكك بما لو نذر أن يصلي في ليلة القدر حيث قلوا يلزمه إيقاع تلك الصلاة في جميع ليالي القدر [قوله وهو الجمعة] ذهب البيهقي إلى أن أول الأسبوع الأحد وأطال في بيان ذلك لكن حكى ابن النجاشي قولا أن أول الأيام الأحد وأول الجمعة السبت قيل وهو أحسنها وقد أيد كون الأول الأحد بأن الاثنين سمي بذلك لأنه ثاني الأسبوع وكذا سمي الخميس لأنه خامسه [قوله وان كان هو الخ] انظر كيف يصح نذر الجمعة مع أن صومه منفردا مكروه [قوله وقيل ينقذ] يحتاج الأول إلى جواب عما لو نذر بعض ركعة فانه يلزمه ركعة على ما في تكملة الزركشي لكن الذي صوبه غيره عدم اللزوم [قوله أو نذرا] ظاهره ولو كان ذلك النذر تعلق بهذا اليوم بعينه وفي كلام الماوردي الحاق مثل هذا بربضان .

(فرع) لو كان مفطرا لجنون فلا قضاء [قوله وقيل يجب تيممه] أي فلا بد من نية النذر من الآن .

(يجب تيممه ويكفيه) بناء على لزوم الصوم من وقت قدومه والصحيح أنه



بعده) أى بعد قدومه (فقدما  
في الأر بعام وجب صوم  
الخيس عن أول النذر ين  
ويقضى الآخر) يوم .

(فصل) إذا (نذر المشى  
الى بيت الله تعالى) ناويا  
السكبة (أو انيائه فالذهب  
وجوب انيائه بحج أو  
عمرة) وفي قول من طريق  
لا يجب ذلك جلالا لنذر على  
الجزء والأول بحمله على  
الواجب وان لم ينو السكبة  
فقل يحمل عليها والأصح  
لا يصح نذره (فان نذر  
الاتيان لم يلزمه مشى) فله  
الركوب (وان نذر المشى  
أو أن يحج أو يعتزم ماشيا  
فأظهر وجوب المشى)  
والثاني له الركوب (فان  
كان قال أحج ماشيا فن  
حيث يحرم) من الميقات  
أو قبله (وان قال أمشى  
الى بيت الله تعالى فن  
دورة أهله) يمشى (في  
الأصح) والثاني يمشى من  
حيث يحرم (واذا أوجبا  
المشى فركب لعذر أجزاء  
وعيه دم في الظاهر)  
لتركه الواجب والثاني لادم  
عليه كولو نذر الصلاة قائما  
فصلي قاعدا للجزء لاشئ  
عليه (أو بلا عذر أجزاء  
على المشهور) لأنه لم يترك  
الاهيئة التزمها (وعليه

لتبرهما (قوله من أول النهار) وهو الذي تقدم ترجيحه لأن الصوم لا يقبض و بذلك فارق مالو  
نذر اعتكاف يوم قدوم زيد فاعلم يلزمه من وقت قدومه وعلم من الجواب المتقدم أنه لو أخر بقدمومه  
غدا وبيت النية صح صومه وأجزأه ان قدم ولا يضرك تردده في قدومه وعدمه حيث كان النذر عدلا  
أوصدقه كما مر في اخبار هلال رمضان (قوله عن أول النذر ين) فان صامه عن الثاني أجزأه عنه مع  
الانم و يصوم الذي بعده عن الأول (قوله ويقضى الآخر) في كونه قضاء نظر فتأمله .

(فصل) في نذر اتيان الحرم المسكى أو غيره وما يحمل عليه ألفاظ نذر العباداة أو غيرها وما ينبع ذلك (قوله  
نذر) ولوداخل المسجد أو السكبة (قوله ناويا السكبة) وكذا لو ذكرها بالأولى ومثل السكبة سائر  
أجزاء الحرم كدار أو جهل وجبل أو نوى قيس وخرج بمأذ كرسائر المساجد ولومسجد المدينة والأقصى  
فلا يصح نذر المشى اليها ولا اتيانها ولا زيارتها نعم يصح نذر زيارة من فيها كقبره صلى الله عليه وسلم وغيره  
(قوله نذر انيائه) أو الذهاب اليه أو الانتقال اليه أو المضي اليه أو المشى اليه أو مسه ولو بشو به وبجري ذلك  
في سائر أجزاء الحرم كحجر ولو نذر المشى مثالا الى عرفات فان نوى الحج لزمه والا فلا (قوله بحج أو عمرة)  
وان نفاه في نذره لأنه شديد التعلق و بذلك فارق بطلان نذر الأنحية مع نفى التصديق بها (قوله لا يجب  
ذلك) أى الاتيان والفكسك فينذب وهو يفيد انعقاد نذره مطلقا وان الخلاف في الوجوب أو الندب فتأمل  
(قوله فان نذر الاتيان) أى غير المشى وهذا تفصيل للذكر قبله (قوله أو ان يحج الخ) أو عكس ذلك  
(قوله وجوب المشى) وصح نذره لأنه مندوب وان كان الركوب أفضل منه ولذلك لا يصح نذر الحفاء الا في  
محل يندب فيه ومحل محبة نذر المشى ان كان حال النذر قادرا عليه والا فلا ويلزمه الفكسك راكبا ولادم عليه  
وبذلك علم محبة نذر المعضوب للفكسك وللمشى فيه ولا يلزمه المشى فان قيد فيه أن يفعل بنفسه لغا نذره له  
(قوله الثاني له الركوب) كالمونذر الصلاة قاعدا فله القيام وفرق بأن ما هنا يمكن تدارا كمال المال وبأن المنذور  
هنا وصف وذاك جزء فهو كجزاء بدنة بدلا عن شاة مندورة (قوله أحج) أو أعتزم ماشيا أو أمشى حاجا  
أو معتبرا (قوله أو قبله) وكذا بعده وان أتم لجاوزته الميقات مریدا للفكسك قال شيخنا ويلزمه اذا جاوزه  
مریدا راكبا دمان للجوازاة وركوب وفي وجوب دم الركوب نظر فراجع (قوله من دورة أهله)  
المراد من ابتداء سيره للفكسك والأفضل له تأخير الاحرام الى الميقات (قوله فركب) ولو جزءا يسيرا ولا يتعدد  
الدم بتعدد الركوب الا ان تخلله مشى من المنذور لا نحو حوط وترحال ونزول قضاء حاجة وهكذا متى فسد نسك  
سقط عنه وجوب المشى فيه وانما يلزمه المشى في القضاء لأنه المجزئ عن النذر قال الدمبرى وانما يلزمه المشى  
في القضاء في محل ركب فيه في الأصل والا فلا وفيه نظر فراجع (قوله لعذر) وهو ما يبيح القعود في الصلاة  
(قوله والثاني الخ) وفرق بأنه عهد لزوم الدم في الحج مع العذر .

(فصل : نذر المشى الخ) [قوله وجوه انيائه] قال في الكفاية لأن مطلق كلام الناذر ين يحمل على ما ثبت له  
أصل في الشرع فن نذر أن يصلى يحمل على الصلاة الشرعية لا الدعاء والمعهود في الشرع قصد السكبة  
لحج أو عمرة فحمل النذر عليه اه [قوله لا يجب ذلك] الظاهر أن مرجع الاشارة للحج والعمرة وأما الاتيان  
فواجب ويحتمل عدمه أيضا [قوله وان نذر المشى] أو ان يحج ولو نوى حجة الاسلام [قوله وجوب المشى] أى  
لأنه جملة وصفافي العبادة كالمونذر أن يصلى قائما [قوله فان كان قال أحج ماشيا فن حيث يحرم] مثله عكسه  
[قوله أو قبله] قال الزركشى من تفقحه أو بعده [قوله والثاني الخ] به تعلم أنه مجزئ قطعاً [قوله فصلي قاعدا  
الخ] والجواب أن الصلاة لا تصح بالمال بخلاف الحج أشار اليه الشافعى رضى الله عنه [قوله لترفعه بتركها]

دم ( لترفعه بتركها والثاني لا يجزئه لأنه لم يأت بما التزمه بالصفة مع قدرته عليها والدم في المسكتين شاة وفي قول أى  
بدنة وجوب المشى فيأذ كر في العمرة حتى يفرغ منها وفي الحج حتى يفرغ من التحللين وقيل من الأول وله الركوب بعد ذلك قال الرافضى

يتردد في خلال أعمال  
النفسك لفرض تجارة  
وغيرها فله أن يركب  
ولم يذكره وسكت عليه  
في الروضة (ومن نفر  
حجا أو عمرة لزمه فله  
بنفسه) ان كان محصيا  
(فان كان معصوبا اسقناب)

كأن حجة الاسلام (ويستحب  
تجسسه في أول) زمن  
(الامكان) مبادرة الى  
براءة الذمة (فان تمكن  
فآخر فوات حج من ماله)  
وان مات قبل التمكن فلا  
شيء عليه كحجة الاسلام  
(وان نذر الحج عامه  
وأمكنه لزمه) فيه (فان  
منعه مرض) بعد الاحرام  
(وجب القضاء أو عدو)  
أو سلطان أو رب دين  
لا يقدر على وفائه (فلا)  
قضاء (في الأظهر) أو  
صده عدو أو سلطان بعد  
ما أحرم قال الامام أو امتنع  
عليه الاحرام للعدو فلا  
قضاء على النص وخرج  
ابن مريج قولا بوجوبه  
وحكى الامام هذا الخلاف  
في المرض وان لم يمكنه في  
العام قال في التتمه بأن كان  
مريضا وقت خروج الناس  
ولم يتمكن من الخروج  
معهم أول بعد رقة وكان  
الطريق غسوقا لا يتأتى  
للاحد سلوكه فلا قضاء

(قوله والقياس الخ) هو المعتمد وخلال النفسك ليس قيدا بل المراد ما ليس من سير النفسك .  
(فرع) هل من الركوب السفينة تردد فيه شيخنا ومال الى أنه ليس منه لأنه لا يسمى ركوبا  
عرفا اذ لا يبحث به من حلف لا يركب وفيه نظر أما أولا فلأن المنذور هنا المثنى وهذا لا يسمى مشيا  
اتفاقا وأما ثانيا فلأن المراد بالركوب هنا ما يقابل المثنى وهذا مما يقابله قطعا مع أن كون ركوب  
السفينة لا يسمى ركوبا عرفا فيه منع ظاهر فان قيل لا يتبادر الى الفهم . قلنا يشاركه في ذلك ركوب  
نحو غزال وقرد فتأمل (قوله لزمه) بحسب ما التزم مفردا أولا (قوله اسقناب) فان عجز عن الاسقناب  
أيضا وقات عام النذر قبل صحته فلا قضاء عليه (قوله ويستحب) نعم ان خشي الغضب وجب  
التجسس (قوله فان تمكن) بتوفر شروط الوجوب واذا شق العضوب بعد حج غيره عنه لم  
يقع له بل للأجير ويلزمه الحج بنفسه ويرجع على الأجير بما أخذه كما قالوه في حجة الاسلام  
وقد يفرق بأن تلك وظيفة العمر فراجع (قوله لزمه فيه) ويقع عن النذر ان لم يكن عليه حجة  
الاسلام والواقع عنها وكأنه نذر تجسس فان لم يحج فيه أو لم يعين عاما لم يقع حجه عنها بل عن  
حجة الاسلام وان نوى به النذر وحده لأنه لا يقع عن غيرها مع بقائها (قوله فان منعه مرض  
وجب القضاء) ومنه نحو الجنون والاعماء ومثله خطأ الطريق أو الوقت أو النسيان لهما أو لأحدهما  
أو للنفسك (قوله بعد الاحرام) قيد لوجوب القضاء (قوله أو عدو) عطف على مرض أى أو منعه  
عدو فلا قضاء الخ فهو من المنع الخاص به بعد الاحرام (قوله أو صده) هو عطف على منعه وهذا  
من المنع العام له ولغيره بعد الاحرام (قوله للعدو) ومثله السلطان وهذا يشمل الخاص والعام (قوله على  
النص) هو المعتمد (قوله وخرج) أى من النص في قضاء نذر صوم يوم كاتقتم (قوله في المرض)  
أى بعد الاحرام فيكون فيه طريقان والمعتمد منهما طريق القطع بوجوب القضاء كما تقدم (قوله  
فان كان مريضا) هذا مفهوم القيد المتقدم بقوله بعد الاحرام (قوله هذا) أى ما ذكره بقوله وان  
منعه الخ وحاصله من حيث الخلاف أنه لا خلاف في المرض قبل الاحرام بعد القضاء وكذا لا خلاف  
في وجوب القضاء فيه بعد الاحرام أو فيه طريقان وأن غير المرض ان كان خاصا وبعد الاحرام  
ففيه قولان والافيه النص والتخريج ومن حيث الحكم أنه لا قضاء الا في المرض بعد الاحرام  
لأنه لا يجوز التحلل فيه الا بشرط بخلاف غيره وتقدم وجوب القضاء في النسيان وغيره مما ألحق به وقد كنت  
ذكرت عن شيخنا ما يخالف هذا فليحذر وسكت الشارح عن ذكره مقابل الأظهر ما لعدم ذكر الروضة  
له كما يؤخذ من الإشارة السابقة أوله من مقابل النص أوله بذلك (قوله أو نذر صلاة) أى معينه بخلاف  
ما لو نذر صلاة جميع النوافل دائما أو أن يقوم فيها كذلك أو سجد نحو ثلاثة عند مقتضيتها كذلك لم

أى كالحرم اذا تطيب [قوله وجب القضاء] كالأمر بالصوم سنة معينة فافطر فيها بعذر المرض قاله الزركشي  
قال وحكى الامام تخريجه على الخلاف في التي بعدها قال أعني الزركشي وأما في العدو فكأن حجة الاسلام  
اذا صد عنها في أول سنى الامكان ويفارق المرض لاختصاصه بجواز التحلل من غير شرط بخلاف المرض  
هذا هو النص وخرج ابن مريج قولا أنه يجب لأن باب النذر أوسع من واجب الشرع قال ومسألة المرض  
مقيدة بما بعد الاحرام بخلاف مسألة العدو [قوله أو عدو الخ] عبارة الروضة أو منعه عدو أو سلطان وحده  
اه وبه تعلم الفرق بين المنع والصداى المراد بالمنع أن يمنع الشخص وحده بالصداى العام له ولغيره [قوله  
بأن كان مريضا] أى ولم يحرم [قوله هذا] أى ما ذكر في الشرح والمثني نعم عبر في الروضة في مسألة المرض  
بالمذهب الذي قطع به الجمهور قال وحكى الامام تخريجه على الخلاف في العدو اه وقد أشار اليه في المتن

عليه لأن المنذور حج في تلك السنة ولم يقدر عليه كالاتق حجة الاسلام والحالة هذه هذا ما في الروضة كاصلها في المسألة (أي) غير صلاة الصوم

ينعقد نذره لما فيه من إبطال رخصة الشرع (قوله في وقت) أي معين ولو نذر صلاة ركعتين فاحرم بأرجح لم يصح على المتمد وقال النووي بجواز موله تشهدان أو تشهد واحد وان نذر تشهدين لزماه أو نذر صلاتين لم يكفه صلاة بسليمة واحدة (قوله فغنه مرض) أي من فعلها لم ينه عن فعل ذلك فيه والا لم يصح النذر ولو نذر أن يصلي في أفضل الأوقات أو أحبها إلى الله في ليلة القدر أو نذر أن يعبد الله بعبادة لا يشركه فيها أحد فليطف وحده كإمر وعجزه عن القيام فيها بالمرض فله فعلها جالساً ومن المرض الأغماء وفارق عدم وجوب صلاة يوم استفرقه الأغماء بأن النذر لا يتكرر وعن شيخ شيخنا عميرة وجوب ما فات بنحو الحيض هنا لذلك وقياس ما سر خلافه وهو الوجه فراجع (قوله أو عدو وجب القضاء) للصلاة والصوم أما في الصلاة بأن منعه من فعلها كإمر أو أكرهه على فعل مبطل لها واستشكل منع العدو للصوم لأنه لا يمكن المنع من النية والا كراه على تعاطي المفطر لا يبطله وقد يقال إن ذلك بيان لحكمه لو وجد أو أن هذا قول الرافعي القائل بطلانه بالا كراه كإمر في بابه والمصنف تبعه بذكره ولم ينه لما مر له من تصحيح خلافه كأنه لم ينه على ما تقدم في نذر صومه سنة معينة بأنه لا يجب قضاء ما فات منها بالمرض على الراجح المتمد ففعل ما هنا مبني على المرجوح الذي هو طريقة الرافعي فافهم ذلك فانه بمقابل العتور عليه إلا بتوفيق (قوله وجب القضاء) ويجب فعل الصلاة في الوقت المعين كيف أمكن كإتيان الفرض الأصلي (قوله هذا الثوب) يفيد أنه ليس المراد بقوله هدياً ما ينصرف إليه الهدى الشرعي وإنما المراد به التصديق بشئ مخصوص كزيت وشمع وغيرهما سواء كان في الذمة أو معيناً ولو عين نجساً تعين ولو أطلق ما في الذمة كفي أقل متمول من غير نجس وبما ذكر سقط ما لبعضهم هنا نعم في عمة نذر العين من النجس تأمل (قوله لزمه حله) إن أمكن ومؤثته عليه فإن عجز عنها بيع منه جزء لها (قوله إلى مكة) أي حرمها إن لم يعين موضعاً منه والا فإليه ولو عين وقتاً لم يعين (قوله بعد ذبح الخ) قال شيخنا إن كان مما يجزئ في الأضحية والا لزمه صرفه لم حيا فإن ذبحه ضمن نقصه وفيه نظر فراجع (قوله على من بها) ما لم يعين الناذر غيرهم كسرتها وطيبها والا وجب صرفه فيما نواه كزيت للوقود أو احتيج إليه والبيع وصرف ثمنه في مصالحها كإتيان الفقار ونحوها مما يشق نقله وليس لها كمكة التعرض له فيه ولا أخذه (قوله من الفقراء الخ) وهم من يصح صرف زكاة المسكين عليهم ويعمهم به إن انحصروا وأمكن والا كفي ثلاثة منهم (قوله على أهل بلد) شمل ما لو كان فيهم كافر أو كانوا كلهم كفاراً وسلوك واجب الشرع بالنذر في نحو ذلك من حيث وجوب صرفه وتخصيص أهله ونحو ذلك كإتيان في نذر الرقبة الكافرة في شرح شيخنا أن شرط صحة النذر أن لا يكون أهل البلد كفاراً لأن النذر لا يصرف للكفار فراجع (قوله لزمه) أي صرفه إلى فقرائه ولو بنذر ذبح لأن نذر الذبح لا يصح إلا بالحرم ويعم أهله كإمر ولا يجوز نقلها إلى غيرهم ولو نذر التصديق على ميت أو قبره فإن لم يقصد تملكه وجوز صرف ذلك لأهل عمله صح النذر والا فلا ولو نذر تصديقاً بشئ عن مريض إن شفى فشفي جاز صرفه له إن لم تلزمه نفقته (قوله في مكان) بخلاف الزمان كإمر (قوله إلا المسجد الحرام) هذا الاستثناء من حيث الشخص فلا نذر فرضاً أو نقلاً في مسجد لزمه في أي مسجد شاء

في وقت فغنه مرض أو عدو وجب القضاء) لتعين الفعل في الوقت (أو) نذر (هدياً) كأن قال لله علي أن أهدي هذا الثوب أو الشاة إلى مكة (لزمه حله) إلى مكة والتصدق به بعد ذبح ما يذبح منه (على من بها) من الفقراء أو المساكين (أو) نذر (التصدق على أهل بلد معين لزمه) سواء مكة وغيرها (أو) نذر (صوماً في بلد لم يتعين) فله الصوم في غيره سواء عين مكة أم غيرها (وكذا صلاة) نذرها في مكان لم يتعين (إلا المسجد الحرام) فيتعين (وفي قول ومسجد المدينة والأقصى قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (الأنظر)

حيث لم يحك فيه خلافاً [قوله إلى مكة] قال الزركشي أو أطلق [قوله وكذا صلاة] فرق ابن الرضا بين ذلك وبين لزوم الصوم في زمن معين بأن الشارع عهد منه النظر إلى الصوم في زمن معين بخلاف الصلاة فانه لم ينظر فيها إلى مكان معين قال ولا يشك على الفرق لزوم الاعتكاف بالنذر لأن الشارع نظر فيه إلى إمكانية خصوصية بخلاف الصلاة اهـ واعلم أن حكم الاعتاق في نذره في المساجد كالصلاة على الراجح .

فحينما قلنا مسجد الحرام والله أعلم لا شراك الثلاثة في عظم الفضيلة ونظرا لقول الآخر إلى أنهما لا يتعلق بهما نسك بخلاف الأول وعلى  
التعنين يقوم الأول مقامهما في الأصح ويقوم أحدهما مقام الآخر في أحد وجهين ومصحح في الروضة ثالثا زاده أنه يقوم أولهما مقام الآخر دون  
عكسه كالصحيح في نذر الاعتكاف وتقدم في كتابه حديث الشيخين (٢٩٥) لانتد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد

وحديث الامام أحمد صلاة  
في مسجدي هذا أفضل  
من ألف صلاة فيما سواه إلا  
المسجد الحرام وصلاة في  
المسجد الحرام أفضل من  
مائة صلاة في مسجدي  
(أو) نذر (صوما مطلقا  
فيوم) لأنه أقل ما يفرد  
بالصوم (أو أياما فثلاثة)  
ذكره الامام (أو) نذر  
(صدقة فيما) أي بأي شيء  
(كان) بما يتجول كدائقي  
ودونه (أو) نذر (صلاة  
فركعتان) أقل واجب منها  
(وفي قول ركعة) أقل جائز  
منها (فعلى الأول يجب  
القيام فيها مع القدرة)  
عليه (وعلى الثاني لا) يجب  
فيما يأتي به (أو) نذر (عتقا  
فعلى الأول) المبني على  
واجب الشرع عليه (رقبة  
كفارة) بأن تكون  
مؤمنة سليمة من العيب  
(وعلى الثاني) المبني على  
جائز الشرع عليه (رقبة)  
فتصدق بكافرة معينة  
(قلت الثاني هنا أظهر  
والله أعلم) رجحه في  
الروضة أيضا (أو) نذر  
(عتق ككافرة معينة  
أجزاء كاملة فان عين

ولا يتعين ما عينه (قوله تعينهما) وخرج بهما مسجد قباء فلا يتعين وإن صح الحديث أن ركعتين فيه تعدل  
عمرة (قوله ومصحح في الروضة) هو المعتقد (قوله وتقدم الخ) وتقدم هناك أن الصلاة في المسجد  
الحرام بمائة صلاة في مسجد المدينة الشريفة وبمائتين في الأقصى وبمائة ألف فيما سواه ما وأن الصلاة في  
مسجد المدينة بصلتين في الأقصى وبألف صلاة فيما سواه ما وأن الصلاة في الأقصى بخمسمائة فيما سواه  
(قوله مطلقا) أي عن عدد وإن وصفه بدهر طويل أو حق أو كثير بالثلاثة أو الموحدة سواء ذكر ذلك  
معرفا أو منكرا وقال شيخنا إن عرف العصر والعصر محل على بقية عمرة (قوله أو أياما فثلاثة) وكذا الأيام  
وهو مشكل بما مر من الروس وقال الخطيب هنا يلزمه جميع الأسبوع (قوله صدقة) وإن وصفها بعظم  
أو نحوه (قوله فركعتان) أي بسلام واحد فلزاد عليهما لم يصح إجماعه على المعتقد عند شيخنا (قوله  
الثاني هنا أظهر) نظرا لتشوق الشارع إلى فك الرقاب (قوله أجزاء كاملة) وإن قدر على ما عينه  
(قوله تعين) ولا يلزمه بدله أو تلفها هو أو أجني وله أخذ بدله منه ملكا لا يتصرف فيه (قوله أو نذر  
صلاة قائما) أي نذر القيام في صلاة فليزمن معين فلا يرد ما اعترض به عليه (قوله طول قراءة) ويكفي  
حصولها في الركعة الأولى كالجمعة وغيرها ما لم يرد أكثر ويكفي فيه أقل زيادة على ما يندب لمام غير  
محصورين على المعتقد (قوله أو الجماعة) سواء في الفرض أو النفل ما لم يكره تطويلها يصح نذر الحصة  
العليا من خصال الكفارة النجزة وهي العتق دون غيرها على المعتقد ومتى خالف شيئا مما ذكر من الأوصاف  
وفات لا يقضي نعم لو نذر الفاتحة كلما عطس فعطس في الصلاة في غير القيام آخر قراءتها لما بعد السلام فلا  
خوف قبله وإن طال الفصل كما هو ظاهر كلامهم ويتجه أنه لا يلزمه قراءتها أصلا لأن طلبها صاف وقت  
كرامتها كالجواز ابتداء ونظيره ما لو نذر أن يصلي ركعتين كلما عطس فعطس وقت الكراهة فراجعه .

### (كتاب القضاء)

بالمدلفة الإلزام ونحوه وشرعا الحكم بين الناس كذا كرهه أو الإلزام بحكم الشرع وهو أفضل من الجهاد ويحتاج  
الممول ومول ومولى فيه ومحل ولا يوصيصة والمولى هو الامام الأعظم وأتابه الله وشرطه نفوذ تصرفه فيما  
نولي فيه وأهليته كما يأتي والمتولى هو النائب وشرطه صحة تصرفه فيما يتولى فيه واعتبار أهليته أيضا والمولى

(قوله بخلاف عكسه) [قاعدة] لو قال بصيغة العموم لله على أت أصلى النوافل قائما لم ينعقد لأن فيه  
ابطال رخصة الشرع كذا نبه عليه إبراهيم المروزي كطاعة الأصحاب وقال البغوي والقاضي ينعقد [قول  
المتن أو طول قراءة الصلاة الخ] قال في شرح الروض بشرط أن لا يندبر فيه ترك التطويل [قول المتن لزمه]  
لأنه سقط عنه النذر لأنه ترك الوصف الملتزم ولا يمكن قضاء الصفة وحدها واعلم أن صحة نذر تطويل  
القراءة والجماعة محله في الفرائض قال البلقيني ولا يلزم النذر في التوافل وإن شرعت الجماعة فيها  
[قوله والثاني قال الخ] (تتمه) لو نذر زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لزمه ولو قال إن شئ  
الله مريض فقله على أن أتصدق بدينار فشيئ جاز دفعه إليه إذا كان فقيرا ولا يلزمه نفقته .

### (كتاب القضاء)

أصله قضاي من قضيت قلبت الياء هو ينظر فيها أثر ألف زائدة قال امام الحرمين هو شرعا اظهار حكم الشرع

ناقصة تعينت (لتعلق النذر بالعين) (أو) نذر (صلاة قائما لم يجز قاعدا بخلاف عكسه) أي نذر الصلاة قاعدا فتجوز قائما (أو)  
نذر (طول قراءة الصلاة أو سورة معينة أو الجماعة لزمه) ما ذكر لأنه طاعة (والصحيح انعقاد النذر بكل قرينة لا يجب ابتداء  
كعبادة) لمريض (وتشجيع جنازة والسلام) لأن الشارع رغب فيها فهي كالعبادة والثاني قال ليست على وضعها .  
(كتاب القضاء) أي الحكم بين الناس (هو فرض كفاية) في حق الصالحين له في الناحية

أى وان لم تعين له واحد في  
الناحية بأن كان معه غيره  
(فان كان غيره أصح  
وكان) أى الأصح (بتولاه)  
أى رضى بتوليته  
(فالمفضل) وهو غير  
الأصح (القبول وقيل لا)  
ويحرم طلبه وتوليته (و)  
على الأول (يكراه طلبه  
وقيل يحرم) والفاضل  
يندب له القبول وقيل يلزمه  
ويستحب له الطلب وان  
كان الأصح لا يتولى ذو  
كالعدوم (وان كان)  
غيره (مثله فله القبول  
ويندب) له (الطلب ان  
كل من خلا يرجو به نشر  
العلم أو) كان (محتجا الى  
الرزق) ويحصل بمن بيت  
المال (والا) أى وان لم  
يكن خلا ولا محتجا الى  
الرزق (فالأولى) له (تركه  
قلت) كما قال الرافى في  
الشرح (ويكره) له الطلب  
والقبول (على الصحيح  
والله أعلم) والثاني هما  
خلاف الأولى (والاعتبار  
في التعين وعسبه بالناحية)  
كما تقدم أخذا من هنا  
(وشرط القاضي) أى من  
يولى قاضيا (مسلم مكلف)  
أى بالغ عاقل (حر) ذكر  
عدل سميع بصير ناطق  
كاف) فلا يولاه رقيق  
وامرأة وطلق لنفسهم ولا

فيه هو ما يتصرف فيه وشرطه جواز شرعا وتعينه من الأنسكة أو الدماء أو الأموال أو غير ذلك  
وخل الولاية مكان نفوذ تصرفه ويشترط تعيينه ببلد أو محلة أو إقليم أو غير ذلك والصيغة ايجاب ولو بكتابة أو  
رسالة أو إخبار موثوق به أو نحو ذلك وهو صريح كوليئك القضاء وخلفئك فيه واستنبكت فيه واقض بين  
الناس واحكم بينهم أو كناية كاعتمدت عليك في كذا وفوضته اليك وأنتك فيه ووكتك فيه وقبول كالوكالة  
ولا يجوز عقد القضاء أو الامامة برزق أو نحوه ولو من غير بيت المال ولا يجوز لأحدهما أخذ شيء من بيت المال  
ان تعين وكان مكنتسا والا فله أخذ كفايته وعمونه (فرع) يجوز للامام أن يرزق من بيت المال من  
عمله مصلحة عامة للمسلمين كأمير ومؤذن ومختب ومفت ومعلم قرآن أو علم شرعى (قوله فيولى الامام)  
وجوبه لأنه في حقه فرض عين كإيقاع الحكم بين المتخاصمين وعليه أن لا يخلى مسافة عدوى عن قاض  
لا يخلى مسافة قصر عن عالم يفتى (قوله لزمه) أى في الناحية فقط وهى مادون مسافة العدوى من وطنه  
ويجبر عليه لو امتنع ولا يفسق بامتناعه ولو توقف على بذل مال منه وجب بذله ولا يملكه الأخذ وبذله لثلا  
يعزل كذلك ويندب بذله لعزل غير صالح ويحرم لعزل صالح ولو بأفضل منه ويفسق طالب عزله ولو بغير بذل  
مال (قوله بتوليته) أى قبوله ففيه استخدام (قوله يكره) هو المعتمد نعم ان كان أطوع للناس أو  
أقرب لقبول الناس أو أقوى على القيام بالأمر أو أكرم في الحكم فلا كراهة (قوله مثله) في المضوية  
(قوله فله القبول) ندبا (قوله خلا) أى غير مشهور (قوله ويكره) ان جاور أن غيره يقبل رالا فلا  
كراهة (قوله بالناحية) فلا يلزمه في غيرها لأن أمد القضاء يطول غالبا وبذلك فارق نحو الجهاد بما يتوقف  
على سفر (قوله وشرط القاضي) ولو في الواقع ويندب فيه أن يكون قرشيا نسبيا ذاهل ولين وفطنة  
ونيقظ ووقار وسكينة كتابا صحيح الخواس والأعضاء عارفا بلغة أهل محل ولايته فنوعا سليما من الشحنة  
صدوقا وافر عقل ولا يجوز له أخذ مال على القضاء إلا قدر أجرته ان لم يكن له شيء في بيت المال كامر (قوله  
سميع) وان كان سمعه قليلا (قوله بصير) ولو بعين واحدة أو لا يرى نهارا أو عكسه وفي شرح شيخنا أن من  
لا يرى نهارا كالأعمى وخالفه شيخنا لكن قال لا يحكم إلا وقت إبصاره وليس معزولا في غيره ولا يرد ولاية  
النبي ﷺ لابن أم مكتوم على المدينة لأنه ولأه في إمامة الصلاة فقط كذا قالوا أو يقال انه كان  
قبل عماره وهو خصوصية له وأنه منسوح (قوله ناطق) ولو مع لسان أو نحوها (قوله لارقيق) ولو مبعضا  
(قوله وامرأة) وخنى وان بان ذكرا (قوله وكافر) ولو على كفار فان وقع فهو تقليد سياسة لا ولاية  
والزامة لهم من اطاعتهم لامن حكمه (قوله وأخرس) وان فهمت اشارته (قوله ومغفل الخ) هو محتر كافي  
وسكت عن محترز مكلف لعلمه من ذلك بالأولى أو هو منه ولا يصح في محجور السفه دون محجور الفس لجهالة  
ويصح كونه أميا أو لا يعرف الحساب كاعلم (قوله هو متعلق الاجتهاد) وما بعده متعلق الكتاب والسنة قال  
الماوردى وآيات الأحكام في القرآن خمسمائة آية وكذا أحاديث السنة وهذه المادة من معرفة الكتاب

في الواقعة من مطاع واحتز بالمطاع عن المفتى واعتصر والوجه أنه الزام بمن له في الواقع الخاصة بحكم الشرع  
لمعين أو غيره فخرج بالالزام المفتى وبالخاصة العامة ومن ثم كان الحكم بثبوت الهلال مجرد ثبوت لأن الحكم  
على عام غير ممكن قال الفزالي وهو أفضل من الجهاد (قوله فيولى الامام الخ) أى وجوب عين عليه  
(فتبينه) اعتبر الأصحاب بين المفتين قدر مسافة القصر قال الزركشى فينبغي أن يكون هنا كذلك وذكر  
الامام أنه لا يجوز اخلاء مسافة العدوى عن القاضي وقوله شرح والروايات عن الاصطخري (قول المتن  
ويكره الخ) يجب فرضه فيها لو كان هناك من هو خامل أو يرجو الرزق (قول المتن عدل) هو ممن عن الاسلام

أصم وأعمى وأخرس ومغفل ومختل النظر بكبر أو مرض (مجتهد هو أن يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالأحكام) هو [قول  
متعلق الاجتهاد (وخاصة عامه) ومطلقة ومقيدة (وبحمله ومبينه وناسخه ومنسوخه ومتواتر السنة وغيره) أى الآحاد (والمتمصل والمرسل)



أى غير المتصل (وحال الرواة قوة وضعفا) فيقدم الخلق على العام المعارض له والمقيد على المطلق والناسخ والقصل والقوى (ولسان  
الحرب لغة ونحوها وأقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم أجماعا واختلافا) فلا يخالفهم في اجتهاده (والقياس بأنواعه) الأول المسلول  
والأدون فيعمل بها كقياس الضرب للوالدين على التأفيف لهما وقياس احراق (٢٩٧) مال الزينة على كله في التحريم

فيهما وقياس التنازع على  
البر في بلب البر بإجماع الحكم  
المشتمل عليه مع القوت  
والكيل البر (فان تعذر  
جمع هذه الشروط) في  
رجل (فولى سلطان له  
شوكه فاسقا أو مقلدا نفذ)  
بالمجعة (قضاؤه للضرورة)  
لئلا تعطل مصالح الناس  
قاله في الوسيط فقها قال  
في الروضة كأصلها وهذا  
حسن (ويندب للامام  
اذا ولي قاضيان بأذن له في  
الاستخلاف) اعانة له  
(فان نهى) عنه (لم  
يستخلف) ويقتصر على  
ما يمكنه ان كانت توليته  
أكثر منه (فان أطلق)  
توليته فما لا يقدر الا على  
بعضه (استخلف فيما  
لا يقدر عليه) لحاجته اليه  
(لا في غيره) أى ما يقدر  
عليه (في الأصح) والقادر  
على ما عليه لا يستخلف فيه  
في الأصح أيضا والثاني في  
المستثنين يستخلف  
كالامام بجامع النظر في  
المصلحة العامة ولو أذن الامام  
له في الاستخلاف قطع ابن  
كج بانه يستخلف في  
المقدور عليه كغيره وقال

والسنة التي يتوصل الى استنباط الأحكام الشرعية منها (قوله أى غير المتصل) فيشمل العضل والمنقطع  
والموقوف وغيرها لأن المتصل ما لم يسقط أحده من روايته من ابتداء سنده الى انتهائه فان سقط فيه الصحابي  
فهو المرسل أو التابعي أيضا فهو الموقوف أو اثنان متصلين فهو العضل أو واحد ولو من مكانين فهو المنقطع أو  
أسند الى النبي صلى الله عليه وسلم من غير ذكر شيء من الرواة فهو المرفوع (قوله لغة ونحوها) وبلاغة وصرفا  
وغير ذلك من علوم الأدب وهي اثناعشر علما كما قاله الزمخشري اللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان  
والاشتقاق والعروض والقافية والخط وقرض الشعر وانشاء الرسائل والخطب والمحاضرات والتواريخ وأما  
البديع فهو كالذي لم يمس (قوله وأقوال العلماء) أى في المسئلة التي يريد الخوض فيها (قوله تعذر) ليس  
قيدا (قوله فولى سلطان) خرج نائبه فلا يصح توليته لمن ذكر (قوله له شوكه) بيان للواقع في السلطان  
وفي كلام شيخنا الرملي الاكتفاء بأحدهما قال شيخنا محله ان اختصت الشوكه له على أهل محل مخصوص  
بعينه عن السلطان مثلا وليس من ذوى الشوكه من شوكته بغيره كالقاضي الأكبر (قوله فاسقا أو مقلدا)  
وكذا غيرهما ممن فقد الشروط ما عدا الكافر قال شيخنا ومحله اشتراط الشوكه في الفاسق والمقلد وجود  
عدل ومجتهد والا فلا ولعل هذا وجه اقتصار المصنف عليهما وذكر التعذر فيهما فتأمل ولو اجتمع عالم فاسق  
وعالم عدل قدم الأول ان كان فسقه بحق الله والا كرشوة قدم الثاني وراجع العلماء (نفيه) يحرم على  
الامام تولية غير أهل مع وجود أهل ويحرم القبول أيضا ولا تنفذ توليته (قوله للضرورة) قال شيخنا  
ويشترط في قاضي الضرورة أن يذكرك مستنده في سائر أحكامه والا فلا وذكره شيخنا الرملي أيضا ولوزلات  
شوكه من ولا ما نزل ويسترد منه ما أخذ من الأوقاف والجوامك ونحوها لأن الضرورة في نفوذ أحكامه  
والضرورة تنقدر بقدرها (قوله لم يستخلف) أى مطلقا الا في نحو سماع ينة أو تحليف ما لم ينه عن ذلك  
بخصوصه (قوله فيما لا يقدر الخ) أى إن اتحد المحل فلولا في محلين متباعدين فله اختيار أحدهما وبه  
ينعزل عن الآخر بخلاف تولية مدرس في مدرستين متباعدين فله الاستنباط في أحدهما قاله شيخنا الرملي  
(قوله استخلف) ولو أصله وفرعه (قوله فيما لا يقدر عليه) سواء حال التولية أو بعدها ما لم يعلم نهي عنه  
(قوله قطع ابن كج الخ) هو المعتمد من حيث الحكم وغيره المعتمد من حيث الخلاف (قوله قطع  
القتال بجوازه) هو المعتمد كغير ما لم ينه عن خصوصه كما تقدم (نفيه) خرج بالاستخلاف ما لو فوض  
اليه الأمر في الاستخلاف شخص فليس له تعيين أصله أو فرعه ولو فوض الولاية لانيسان وهو في غير محل

[قول المتن لغة ونحوها] الأول لفردات والثاني للركبات [قول المتن فان تعذر الخ] قضيت أنه مع عدم التعذر  
لا ينفذ قضاؤه اذا ولاه وقضية العلة النفوذ. (فائدة) قال ابن السمعاني في القواطع وهذا الذي ينفذ  
للضرورة اذا ادعى عليه خصم وجب عليه الاجابة ظاهرا لا باطنا. (نفيه) لو علم من نفسه الفسق وخفي  
حاله على الامام حرم عليه القبول ولا تصح ولايته من ذى الشوكه ولا غيره قال الزركشي وقاضى القضاة اذا  
ولى من ليس أهلا من الفسقة وغيرهم لا تصح توليته [قوله المتن له شوكه] مثله غيره فيما يظهر لأن الغرض  
تعذر الشروط [قوله المتن كالقاضي] قال الرافعي لودعى الى كل منهما خصم واحد وجب اجابة الأصل

(٣٨) - (قلوبى وعميره) - رابع) الرافعي القياس محيى الخلاف فيه وسكت عليه في الروضة وما ذكر في  
الاستخلاف العام والاستخلاف في أمر خاص كتخليف وسماع ينة قطع القفال بجوازه وقال غيره هو على الخلاف وهو مقتضى  
الطلاق الأكثرين كذا في الروضة كأصلها (وشرط المستخلف) بفتح اللام (كالقاضى) أى كشرطه المتقدم (الا أن يستخلف  
في أمر خاص كسماع ينة فيمكن علمه بما يتعلق به وبحكم اجتهاده) ان كان مجتهدا

(الاجتهاد مقلده) بفتح اللام (ان كان مقلدا) بكسرها حيث ينفذ قضاء المقلد (ولا يجوز أن يشترط عليه خلافه) أى خلاف الحكم  
باجتهاده أو اجتهاد مقلده وقضية ذلك (٢٩٨) أنه لو شرط لم يصح الاستخلاف وكذا لو شرطه الامام في تولية القاضي لم يصح

توليته (ولو حكم) بتشديد  
الكاف (خصمان رجلا  
في غير حد لله تعالى جاز  
مطلقا) على التفصيل الآتي  
(بشرط أهلية القضاء وفي  
قول لا يجوز) مطلقا (وقيل)  
يجوز (بشرط عدم قاض  
بالدوقيل بخص) الجواز  
(بعدم دون قصاص ونكاح  
ومحو) كاللعان وحد  
القذف وكل من الوجهين  
ما حوذا من طريقة حاكية  
للقولين في ذلك والمنع منها  
داخل فيما قبل الجواز منها  
زائد عليه فاقصر عليه  
والتعير فيه بقيل صحيح  
ولا يجزى التحكيم في  
حدود الله تعالى اذ ليس لها  
طالب معين (ولا ينفذ  
حكمه) أى الحكم (الاعلى  
راض به فلا يكتفى رضا قائل)  
بحكمه (في ضرب دية على  
عاقلة) بل لا بد من رضا هم  
به (وان رجع أحدهما قبل  
الحكم امتنع الحكم ولا  
يشترط الرضا بعد الحكم  
في الأنظمة) والثاني بشرط  
كقبول الحكم (ولو نصب)  
الامام (قاضيين بناد  
وخص كلام منهما) (بمكان)  
منه (أو زمان أو نوع)  
كلام سوال أو الدماء أو

ولايته ليذهب ويحكم بهاصح التفويض قاله شيخنا كوالده (فرع) لو ولاء القضاء في بلدة في بلد وسكت  
عن صوابها عمل بالعرف فيها من دخول وعدمه ويراعى في اختلاف العرف الأكثر فلا يقرب عهدا (قوله)  
أو اجتهاد مقلده) أى المعتمد منه عند مقلده إن لم يكن هو متبحرا والافبا عتاده ولا يجوز له الحكم بغير  
مذهبه (قوله أن بشرط) خرج بالشروط الأمر والنهي نحو احكم بمذهب كذا أولا تحكم به فيلغو ولا  
تبطل التولية ويعتبران في التفويض (قوله وقضية ذلك الخ) هو المعتمد في المسئلتين (قوله ولو حكم  
خصمان) أى رشيدان يتصرفان لأنفسهما وليس المحكم أصلا ولا فرعا لأحدهما ولا عدو له (قوله جاز  
مطلقا) أى ولو مع وجود قاض ولو مجتهدا وهو المعتمد مع وجود الشرط المذكور (قوله وبشرط أهلية  
القضاء) أى غير الاجتهاد فلا يجوز تحكيم أعمى ولا أصم ولا امرأة ولا خنثى ولا رقيق ولا كافر ولو في  
خصم كافر (قوله وقيل يجوز بشرط عدم قاض بالبلد) هو المعتمد ولو لغير الأهل فيمنع تحكيم غير الأهل  
مع عدم وجود قاض الضرورة إلا ان كان يأخذ مالا له وقع بحيث يضر حال الفارم فيجوز التحكيم وان كان  
القاضي مجتهدا وهذا ما قاله شيخنا فهما من كلام شيخنا الرملى (قوله والتعير فيه بقيل صحيح) أى لأنه  
أحد وجهين من الطريقتين الحاكيتين والجواب بخلاف هذا غير مستقيم ومقصود الشارح الجواب عن  
المصنف حيث لم يعبر بالمذهب (قوله ولا يجزى التحكيم في حد ودائه) وكذا حقوق الله المالية التي ليس لها  
طالب معين أخذنا من العلة (قوله راض به) أى لفظا في غير بكر نعم لو كان أحد المحكمين له قاضيا لم يحتج  
إلى رضا لأنه نائب الحاكم وليس للمحكم أن يحكم بعله على المعتمد وليس له حبس ولا ترسيم ولا استيفاء  
قصاص ونحوه ولا ينقض حكمه وله أن يشهده في المجلس على نفسه لا بعده لأنه ينزل بالتفريق (قوله)  
قاضيين) أو أكثر بحسب الحاجة على المعتمد (قوله بمكان) ولا ينفذ قضاؤه في غيره ولا في  
بعضه الذي منع من سماع الدعوى فيه بخارج مجلسه المعين (قوله بل عهم) أى صريحا أو  
تزيلا كأن أطلق لأنه يحمل عليه (قوله في محل الاجتهاد) ومثله اختلاف الاعتماد في المقلدين  
وخرج بذلك المسائل المتفق عليها فيجوز شرط الاجتماع أخذنا من العلة .

(تنبيه) يقدم في الطلب الأصل على خليفته ثم الأسبق طلبا ثم يقرع ويقدم في اختيار الخصمين عند التنازع  
على الحضور لأحد القاضيين صاحب الحق فان تساوى فيهما كافي التحالف أوجب طالب الأقرب فان تساوى باقرع.

[قول المتن في غير حد لله] أى بخلاف حدود الله تعالى لأن مناط الحكم رضا المستحق وهو مفقود فيه قال  
ابن الرفعة ولا يجزى هنا ما تقدم من ولاية غير الأهل للضرورة لفقد العلة وهي ولاية ذى الشوكة [قول المتن  
جار] دليله تحاكم عمر وأبي بن كعب إلى يزيد بن ثابت وعثمان وطلحة إلى حبيب بن مطعم ولم يخطفوا فكان  
اجبا على رضاه عنهم [قول المتن وفي قول لا يجوز] أى لأنه يؤدي إلى اختلال أمر الحكم وقصور نظرهم  
والافتيات عليهم [قوله والتعير فيه بقيل صحيح] أى لأن المراد به الطريقة غلبة الأمر أن شق المنع منها لما  
دخل فيما قبله لم يتعرض له [قول المتن وكذا ان لم يخص] قال الشيخ أبو على والقاضى والامام واذا أرسل  
لخصم بحاج من سبق دأبه فان جا آقرا بينهما (فرع) ولاهما ولم ينص على تعميم ولا غيره صح  
وحمل على الاستقلال ولا كذلك نظيره من الوصيين والفرق أن الوصيين لو شرط اجتماعهما على العمل  
صح بخلاف هذا وقضية الفرق أن الوكيلين كالوصيين نعم استشكل بما قاله للموصى أو وصلى من شئت ولم

الفروج (جاء وكذا ان لم يخص) بما ذكر بل عهم ولايتهما  
مكانا وزمانا وحدته فانه يجوز (في الأصح) كلوكيلين والوصيين (الا أن يشترط اجتماعهما على الحكم) فلا يجوز لما يقع  
بينهما من الخلاف في محل الاجتهاد والثاني لا يجوز كلاما لا يعتمد

يقول

**(فصل)** اذا (جن قاض أو أغنى عليه أو عصى أو ذهبت أهلية اجتهد به وضبطه بنفقة أو نسيان لم ينفذ حكمه) في حال بمأذوكر ونحوه عليه على الأصح الآتي (وكذا لو فسق) لم ينفذ حكمه (في الأصح) والثاني ينفذ كالامام وافرقت الأول بحدوث الفتن في حق الامام دون القاضي (فان زالت هذه الأحوال لم تعد ولايته في الأصح) والثاني تعود من غير استئناف تولية (والامام عزل قاض ظهر منه خلل أولم يظهر وهناك) أي في حال عدم الظهور (أفضل منه أو مثله وفي عزله به مصلحة كتنكين فتنة (٢٩٩) والافلا) أي وان لم يكن في عزله به

مصلحة فليس له عزله (لكن ينفذ العزل في الأصح) لطاعة السلطان والثاني لا ينفذ لانتفاء المصلحة فيه وقوله مثله كذا دونه وقوله وفي عزله الخ قيد في مثله ودونه الصالحين للقضاء وان لم يكن ثم من يصلح للقضاء غيره لم يجز عزله فلو عزل لم يعزل (والمذهب أنه لا يعزل قبل بلوغه خبير عزله) وفي قبول من الطريق الثاني أنه يعزل كأرجح القولين في الوكيل والفرق بينهما على الأول عظم الضرر في نقض الأفضلية دون تصرفات الوكيل (واذا كتب الامام اليه اذا قرأت كتابي فانت معزول فقراءه انعزل وكذا ان قرئ عليه في الأصح) نظرا الى أن التعرض اعلامه بصورة الحال لا قرأته بنفسه والثاني ينظر الى صورة اللفظ (ويعزل بموته) أي القاضي (وانعزاله من أذن له في شغل معين كبيع مال

**(فصل)** في انعزال القاضي وعزله وغيرهما (قوله جن قاض أو أغنى عليه) وان قصر زمنه (قوله وكذا لو فسق) أوزاد فسقه بحيث لو عرض على موليه لابرءاه (قوله هذه الأحوال) ومنها العمى وقيد شيخنا الرمي بما اذا تحقق زواله أو الاعادة الولاية بعوده قال بعضهم ولعل مراده أنه يتبين عدم زوالها به فلا ينافي ما قاله من أنه لا تعود الولاية بعود الأهلية بعد زوالها إلا في الأب والجد والحاضنة والناظر بشرط الواقف (قوله والامام عزل قاض ظهر منه خلل) ولو بالظن الغالب وهذا في الخليفة العام عن الامام ويحرم على الامام عزله بلا سبب وخرج بذلك القاضي فله عزل نوابه مطلقا وأما نحو مدرس وناظر وقيم يتيم فليس لموليه ولا لغيره عزله ولا يعزل لو عزله إلا بسبب يقتضيه ولا يكفي فيه غلبة الظن وقال شيخنا بالاكتفاء ونوزع فيه (قوله لكن ينفذ) أي مع الحرمة للقاضي عزل نفسه مطلقا ما لم يتعين (قوله الصالحين) لاحتاجته مع المثل (قوله خبر زله) الذي تثبت به ولايته ونائبه مثله فلا يعزل من لم يبلغه خبر العزل منهما بلوغ الآخر ويصح حكمه قبل بلوغه ولو لم يعلم بعزله على المعتمد (قوله عظم الضرر) أي غالبا (قوله الغرض اعلامه) أي بواسطة القراءة فلا يكفي اخباره بما في الكتاب من غير قراءة ولو من عدلين خلا قال بعضهم وفي نحو بعض الكتاب ما مرفى الطلاق ولو كتب عزلك أو أنت معزول انعزل ببلوغ الكتاب (قوله والأصح انعزال نائبه) وان لم يبلغه الخبر لخروجه عن الأهلية وبذلك فارق العزل فيما تقدم (قوله عني) قال بعض مشايخنا وعنا أو عني وعنك فراجع (قوله ولا يعزل قاض) ولو قاض ضرورة بموت امام لكن عن غير ذي الشوكة كما مر آتيا ولا وال بذلك ولو بالولاية العامة ولا ناظر وقت أو قيم وأمين بيت المال أو محتسب أو ناظر جيش كذلك (قوله بحكمه) وخرج شهادته باقرار الخصم عنده فتقبل (قوله بحكم حاكم) ولو قاض ضرورة فليس ذكرا جازا الحكم قيدا ولعل ذلك كره دفع توهم شمول حاكم الشرطة وفيه نظر (قوله قبلت)

بقل عني ولا عنك فانه لا يصح ولم يزلوه على الوصاية عن الموصى كي يصح وفرق بأن الأصل منع وصاية الوصى حتى يصرح الموصى بأنه يوصى عنه

**(فصل : جن قاض الخ)** [قول المتن لم ينفذ] عبر بهذا دون الانعزال ليلائم حكاية الخلاف في القول الآتي [قول المتن ظهر منه خلل] عزل النبي ﷺ امام قوم بصرى في القبلية وقال لاتصل بهم بعد هذا أبدا رواه أبو دلود [قوله لكن ينفذ العزل] أي والامام آثم [قوله والثاني ينظر الخ] كما في تعليق الطلاق على قراءة الكتاب وفرق بأن تفاصيل الصفات مراعى في تعليق الطلاق وأمر العزل يراعى فيه عرفا الاعلام ولو راعى الامام غير الاعلام عدا عابثا وقضية هذا الفرق أنه لو أعلم رجلا بيقول الامام في هذا انعزل [قول المتن في شغل معين] انظر هل يقال في هذا لا يعزل إلا ببلوغ الخبر كالامام أم لا [قوله ووال] كالأمير والمحتسب وناظر الجيش ووكيل بيت المال وما أشبه ذلك [قول المتن ولا يقبل الخ] أي لأنه غير قادر على الانشاء فلا يقدر على الاقرار [قول المتن جاز الحكم] قيل هونا كيد

ميت أو غائب (والأصح انعزال نائبه المطلق) بمأذوكر (ان لم يؤذن له في استخلاف أو) ان (قيل) له (استخلف عن نفسك وأطلق) له الاستخلاف (فان قيل) له (استخلف عني فلا) يعزل الخليفة بمأذوكر والثاني الانعزال مطلقا والثالث عدمه مطلقا رعاية لمصلحة الناس (ولا يعزل قاض) (وموت الامام) وانعزاله لشدة الضرر في تعطيل الحوادث (ولا ناظر يتيم ووقف بموت قاض وانعزاله) لثلاث تعطل أبواب المصالح (ولا يقبل قوله بعد انعزاله حكمت بكلمة) وانما ثبت حكمه بالبينه (فان شهد مع آخر حكمه لم يقبل على الصحيح) لأنه لا يشهد على فعل نفسه والثاني يقبل اذا تجرأ بهادته فعلى نفسه ولا يذبح ضررا (أو بحكم حاكم جاز الحكم قبلت في الأصح) والثاني المتع لأنه قد يرذنب فعل نفسه فان بين خبره

ثبت (ولو قبل قوله قبل مره حكمت بكذا فان كان في غير محل ولايته فكعزول) فلا يقبل (ولو ادعى شخص على معزول)  
 له ذكر للقاضي (انه اخذ ماله برشوة) أي على سبيل الرشوة كما في الحرر وغيره والراء مثلثة (أوشهادة عبيد مثلا) أي لو  
 غيرهما من لا تقبل شهادته (٣٠٥) ودفعه الى المدعى (أحضر وفصلت خصوصتهما وان قال حكم بعبدین ولم يذكر

ملا أحضر وقيل لا حتى  
 تقوم بينة بدعواه) قال في  
 الحرر ورجحه مرجحون  
 وفي الشرح انه أصح عند  
 البغوي والأول أصح عند  
 الروياني وضربه وجزم  
 أصل الرخصة بتسحيحه  
 (فان حضر) على الوجهين  
 وادعى عليه (وأنكر  
 صحت بلايين في الأصح)  
 لأنه أمين الشرع فيعان  
 منسبه عن التعليف  
 والابتذال بالمنازعات (قلت  
 الأصح يجيز والله أعلم)  
 كالودع وسائر الأمانه اذا  
 ادعى عليهم خيانتهم في الحرر  
 والشرح أن الأول أحسن  
 على الرخصة كإصلها أنه  
 أصح عند الشيخ أي عاصم  
 والبغوي وأن الثاني أصح  
 عند العراقيين والروياني  
 (ولو ادعى على قاض جور  
 في حكم لم يسمع) ذلك لأنه  
 أمين شرعا (ويشترط  
 يئنه) به فلا يحلف فيه  
 (وإن لم يتعلق) ما يدعى به  
 عليه (بحكمه حكم بينهما)  
 فيه (خليفته أو غيره) أي  
 قاض آخر

(فصل) في آداب القضاء  
 وغسبها (ليكتب  
 الامام لمن يوليه) القضاء  
 ببلد كتابه وانما يحتاج اليه فيه لأنه صلى الله عليه وسلم كتب لعمر بن حزم لما بعثه الى اليمن  
 رواه أصحاب السنن وفيه الزكاة والديات وغيرها (ويشهد بالكتاب) أي للكتاب (شاهدين بخبرجان معه الى البلد) وجه التحريم  
 (بضربان بالحال) من التولية وغيرها

ما لم يعلم المشهود عنده أنه يعنى نفسه والا فلا تقبل شهادته (قوله و يقبل) ولوقاضى ضرورة وبين السبب  
 كما تقدم (قوله حكمت بكذا) ولو بطلاق نساء قريته (قوله ولو ادعى) أي أخبر كما أشار اليه الشرح  
 (قوله على سبيل الرشوة) الاضافة بيانية فالمدعى به هو الرشوة (قوله أوشهادة عبيد) عطف على  
 رشوة فالل مال المأخوذ غير الرشوة كما أشار اليه بقوله ودفعه الى المدعى ولعل المراد بدفعه ما يميم أمر القاضى  
 للمدعى عليه باعطاء المال للمدعى وانما عبر بدفعه لأجل قول المصنف أخذ ماله الخ (قوله أحضر)  
 ولو بوكيله ثم تعاد الدعوى ولا يحضر قبل الاخبار بها لأنه ربما قصد ابتداله (قوله وفصلت  
 خصوصتهما) بأن يعيد المدعى عليه المحصى على القاضى المعزول وبأمره القاضى المدعى عنده بإعادة  
 ما أخذه بالرشوة وباعادة ما أخذه المدعى من المدعى عليه (قوله وان قال الخ) المعتمد في المسئلة أنه  
 لا يحضره حتى يخبره المدعى بان معيينة وأنه لا تشهد البينة إلا بعد احضاره والدعوى عليه فان حلت  
 الاقامة في كلام المصنف على الاخبار فالصحيح الوجه الثاني أو على الشهادة فالصحيح الأول وهذا جمع بين  
 الوجهين لكن يلزم عليه احالة الخلاف فافهم (قوله الأصح يجيز) بل لو عزل بجور أو فسق حلف قطعا  
 قاله الزركشى (قوله وسائر الأمانه) ولو أماناه حتى لو حوسبوا وظهر معهم مال وقالوا أخذناه عن  
 أجزتنا رجع عليهم بما يز يد على أجرة مثلهم (قوله ولو ادعى على قاض) أي حسن السيرة ظاهر العدالة  
 حال ولايته في محلها والاحلف (قوله وان لم يتعلق بحكمه) أي ولا يتدخى في ولايته كما قاله الزركشى  
 (فصل) في آداب القضاء وغيرها من حيث التولية وغيرها وعلم من ذكر الآداب أنها مندوبة على الأصل أي  
 غالبا (قوله ليكتب) أي ندبا وكذا جميع الأفعال الآتية كما علم (قوله الامام) وكذا القاضى خلفائه ونوابه  
 ويندب أيضا أن يجعل الكاتب عنده نسخة أخرى ليتذكر بها ما يكتبه ومن كتب له ويبلغ في الوصية بما  
 يكتبه وفي مراجعته العلماء فيما يقع له (قوله به الخ) ضمير به عائد الى القضاء وضمير فيه وضمير اليه عائد الى ما

[قول المتن و يقبل قوله] خلافا لما لك حيث قال لا يقبل إلا البينة لنا القياس على ولية البكر وأجاب بالفرق  
 برفور الشفقة (فرع) لو ولاء قاض قضاء بلد وولاء آخر قضاء بلد آخر فهل له أن يزوجه امرأة وهو في بلد من  
 أهل البلدة الأخرى الظاهر لا لأن مستفيه في البلد الذي هو فيه عاجز عن ذلك [قول المتن في غير محل ولايته]  
 ينبغي أن يكون ضابط ذلك في البلد الوصول الى حد تقصيره الصلاة [قوله أي على سبيل الرشوة] يقتضى  
 أن المدعى به نفس الرشوة المأخوذة [قول المتن أحضر] أي ولو وكل كفى [قول المتن بعبدین] قال ابن  
 الرفعة وهو يعلم ذلك وأنه لا يجوز وأنا أطالبه بالنرم . أقول انظر ذلك مع قول المنهاج ولم يذكر ما لا [قول المتن  
 وقيل لا] أي لأنه كان أمين الشرع والظاهر من أحكام القضاء مضيا على الصحة ومنسبه يسان عن الابتذال  
 بالارسال خلفه قبل تبين الحال ولا كذلك مسئلة الرشوة لأنه يسهل على المدعى إقامة البينة على الحكم لأنه  
 يقع ظاهرا بخلاف أخذ المال ممعنى البينة اقامتها ليقين الحاكم الحال كي يحضره على بهيرة ولا يبنى  
 فلك من عاداتها بعد ذلك [قوله كالودع وسائر الأمانه الخ] ولعموم حديث البينة على المدعى واليمين  
 على من أنكره ولو عزل بفسق وجور حلف قطعا بحته الزركشى رحمه الله تعالى  
 (فصل : ليكتب الامام الخ) [قوله أي المكذوب] وإذا قال في التنييه ويشهد على التولية

[قول] ببلد كتابه وانما يحتاج اليه فيه لأنه صلى الله عليه وسلم كتب لعمر بن حزم لما بعثه الى اليمن  
 رواه أصحاب السنن وفيه الزكاة والديات وغيرها (ويشهد بالكتاب) أي للكتاب (شاهدين بخبرجان معه الى البلد) وجه التحريم  
 (بضربان بالحال) من التولية وغيرها

ويكنى اخبارهما بها من غير كتاب (ونكتفي الاستفاضة) بها (في الأصح) كما جرى عليه الخلفاء والثاني قال التولية صدقوا العقود لا تمتع بالاستفاضة ثم منهم من أطلقها ومنهم من ذكرها في البلد القريب وليس للتعديد كادل عليه كلام الروضة وأصلها (لا مجرد كتاب) بها أي لا يكتفى (على المذهب) وفي وجه من الطريق الثاني المحكي في الوسيط يكتفى بعد الجراءة في مثل ذلك على الامام (ويبحث) بالرفع والمثلية (القاضي عن حال علماء البلد وصدوله) قبل دخوله فان لم يتيسر (٣٠١)

الاثنين) قال في الروضة قال الأصحاب فان قصر يوم الاثنين فالتجسس والاقتسب (ويؤجل وسط البلد) يفتح المسكين ليساوى أهله في القرب منه (وينظر أولا في أهل الحبس) لأنه عذاب (فن قال جدت بحق أدامه) فيه (أولما فعل خصمه حجة) ويصدق المحبوس بيمينه ان لم تقم (فان كان) خصمه (غائبا كتب اليه ليحضر) عاجلا فان لم يفعل أطلق (ثم) بعد فراغه من المحبوسين ينظر في (الأوصياء) بأن يطلبهم (فن ادعى وصاية) بكسر الواو وفتحها (سأل عنها) من جهة نبوتها بالينة (وعن حاله وتصرفه فن وجده) مستقيم الحال قويا أقره أو (فاسقا أخذ المال منه أو ضعيفا) لكثرة المال أو لسبب آخر (عضده بمعين ويتخذ بالمهمة) (مركبا) بالزاي للحاجة اليه وسيأتي شرطه في أواخر الباب

(قوله ويكنى اخبارهما بها) أي بالحال أو التولية والأول الأقرب بل هو المتعين فان كان في البلد كما كتبت التولية عنده بشرطها (قوله لا مجرد كتاب بها) ولا اخباره بنفسه نعم ان صدوقه وجب عليهم طاعته خلافا لابن حجر (قوله بالرفع) دفع التوهم عود الضمير على الامام لو نصب (قوله عن حال الخ) أي ان لم يعرفهم (قوله ويدخل يوم الاثنين) أي صبيحته وعليه عمامة سوداء ويقصد المسجد ويصلي فيه ركعتين ويأمر بقراءة العهد الذي معه وينادي من كان له حاجة فليحضر محل كذا وعند النظر في أهل الحبس ينادي من كان له محبوس فليحضر يوم كذا وهكذا فيما يأتي (قوله وسط البلد) ان لم يكن له موضع معين معروف به (قوله وينظر أولا) ندبا فيهما كما تقدم خلافا لابن حجر ويقدم على هذا النظر في الشهود وأحوالهم (قوله أدامه فيه) الى وفاته أو ثبوت اعساره ومن كان له حدا وتزير أقامه عليه وأطلقه (قوله ويصدق الخ) ويطلق بلا كفيل فان رآه فحسن (قوله أطلق) أي بعد حلفه ويحسن أخذ كفيل عليه ومن لم يعرف له خصم نادى عليه فان لم يحصل له خصم بعد ثلاث أطلقه (قوله في الأوصياء على أيتام) أو غيرهم ويبدأ بمن شاء منهم ثم بعدهم ينظر في أمناء القاضي على الأطفال وله عزلهم بلا سبب لأنهم من جهته بخلاف الأوصياء ثم في الأوقاف ولو عامة ومتوليها وأهلها وبما زالت اليهم وهل لبعضهم ولاية على بعض أولا ثم ينظر في اللقطة من حيث حفظها أو تملكها وجعلها في بيت المال أو غيره (قوله وعن حاله) ويجب على من سأله اخباره ولو بما فيه كذب وكذا جميع الباب (قوله فن وجده) يقينا أو ظنا أو شك فيه على المعتمد (قوله أخذ المال منه) وجوبا ان كان باقيا والافبله (قوله مركبا) المراد به وبما بعده الحبس فلا يكتفى واحد في واحد منها وتقييد الجميع بالحاجة بفهم أنه لو لم يحتاج اليهم لم يتخذهم ومحل ندب اتخاذهم ان رزقوا من بيت المال وكذا رزق من يدون السجلات والمحاضر ونحوها منه أيضا فان لم يكن فعلى من أراد الكتابة فان لم يرد لم يجبر وبمحرم اتخاذ صنف منهم لا يقبل غيرهم كما يأتي في الشهود (قوله مسلما) حوا ذكرا حاسبا فصيحيا (قوله وكتب حكمية) هي الحجج المعروفة الآن وسيأتي في كلامه الآخرون (قوله كالشاهد) يفيد أنه لا يكون أصلا ولا فرعا للترجم عنه وبه صرح ابن الرفعة (قوله كفى الخ) هو المعتمد وكذا أربع نسوة فيما ثبت بهن (قوله ويكتفى في الزنا رجلان) هو المعتمد

[قول المتن لا مجرد كتاب] ذكر المصنف في زوائد الروضة وشرح المذهب أنه يجوز الاعتماد على الفتوى اذا أخبر من يثق به أنه خط المتن أو كان يعرف خطه ولا يشك فيه قال الزركشي ينبغي أن يحصى ههنا مثله [قول المتن فعلى خصمه حجة] قبل هذا من كل لأن وضعه في الحبس حكم من القاضي الأول بحبسه فكيف يكلف الخصم الحجة [قول المتن وكاتبنا] كان له عليه الصلاة والسلام كتاب منهم زيد بن ثابت وعليه معاوية رضي الله عنهم أجمعين [قول المتن وسجلات] السجل الكتاب وأصله الاستحكام والاستيثاق [قول المتن وترجأ] أي لحديث أنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> أمر أناسا أن يتعلم العبرانية من أجل مكاتبة اليهود قال فتعلمتها في نصف (١)

(وكاتبنا) لما ذكر (ويشترط كونه مسلما عدلا عارفا بكتابة محاضر وسجلات) وكتب حكمية لأن القاضي لا يتفرغ لها غالبا (ويستحب) فيه (فقه ووفور عقل وجودة خط) وضبط للحروف (ومترجما) للحاجة اليه في معرفة كلام من لا يعرف القاضي لغته من خصم أو شاهد (وشروطه عند الفوحر ية وعدد) كالشاهد وان كان الحق بما يجب برجل وامرأتين كفى في ترجمته مثل ذلك واشترط الامام والهنوي رجلين ويكتفى في الزنا رجلان وفي قول بشرط أربعة



(والأصح جواز أعمى) في الترجمة والثاني قاسم على الشهادة وفرق الأول بأنها تفسير للفظ لا تحتاج إلى معابة وإشارة بخلاف الشهادة (و) الأصح (اشتراط عدد في إسماع قاض به صمم) كالترجم والثاني لا يشترط لأن المسمع لو غير أنكر عليه الخصم والحاضرون بخلاف المترجم وعلى الثاني يشترط الحرية في الأصح (٣٠٢) وعلى الأول يشترط لفظ الشهادة أيضا في الأصح وليجوز الخلاف في لفظ

الشهادة والحرية مع ما بعده في المترجم وبشبهه أن يكتفى بإسماع رجل وامرأتين في المال كافي المترجم وأجاب في الوسيط بالمنع أما إسماع الخصم الأصم ما يقوله القاضي والخصم فقال القفال لا يشترط فيه العدد لأنه إخبار محض (ويتخذ درة) بالمهمة (للتأديب وسجنا لأداء حق ولتعزير) كما اتخذهما عمر رضي الله عنه (ويستحب كون مجلسه فسيحا) أي واسعا لئلا يتأذى بضيقه الحاضرون (بإيضا) أي ظاهرا ليعرفه من يراه (مصونا من أذى حر وبرد) ودرج وغبار ودخلن (لا تقابل الوقت) من صيف وشتاء (والقضاء) بأن يكون دارا (لا مسجدا) فيكره اتخاذ مجلس الحكم في الأصح صونا له من ارتفاع الأصوات واللفظ الواقفين بمجلس القضاء عادة ولو اتفقت قضية أو قضايا وقت حضوره في المسجد لصلاة أو غيرها فلا بأس بفضلها (ويكره أن يقضى في حال غضب وجوع وشبع مفرطين وكل حال يموء خلقه) فيه كرم مؤلم

(قوله والأصح جواز أعمى) هو مستثنى من قياسه على الشاهد وحيفئذ فيأمر القاضي الحاضرين بالسكوت خوف الاشتباه (قوله به صمم) أي تقل سمع كاسر (قوله كالترجم) وقد يفتى عنهم (قوله لفظ الشهادة) هو المعتمد (قوله وبشبهه أن يكتفى الخ) هو المعتمد وكذا الاكتفاء برجلين في الزنا كاسر (قوله فقال القفال الخ) هو المعتمد قال شيخنا وقياسه عدم اشتراط الحرية والذكورة وغيرهما أخذ من العلة (قوله درة) بكسر المهملة أوله وتشديد ثانيه (قوله كما اتخذهما) أي البتة والسجن عمر رضي الله عنه أمير المؤمنين وكانت درته من نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يضرب بها أحدا على معصية وعاد إليها ومنع ابن دقيق العيد الضرب بالدرّة في هذه الأزمنة لقوى الهيئات لأنه يعير به ذرية المضر وب وكان سجن عمر رضي الله عنه ولا يلزم القاضي طلب المسجون إذا هرب وإذا حضر سأله فإن لم يجد عذرا عزره وله نقله من سجن إلى آخر حيث خيف هربه ولو طلب صاحب الحق فلازمة غريمه بغير حبس أوجب لآكسره وأجرة السجن على المسجون وأجرة السجن على صاحب الحق (قوله كون مجلسه فسيحا) ويندب تعدده بعدد الأجناس من ذكر وورخاني ونساء ويكره اتخاذ حجاب اللحنوزجة وكونه ممسوحا لنحو نساء (قوله من صيف وشتاء) ومن الصيف الربيع ومن الشتاء الخريف ويندب كونه دازمة كخضرة في الربيع وذمام في الصيف وذا كن في الشتاء ويوضع له فراش على مرتفع ورسادة يتكى عليها لأنه أهيب وإن كان متواضعا ويركب في مسيره ويسلم على الناس في طريقه ودخوله (قوله أو غيرها) كطر (قوله فلا بأس) لكن مع منع الخصوم من نحو مشاعة فيه ومن الجلوس فيه إن أمكن (قوله ويكره) ولو في غير مسائل الاجتهاد أو كان النضيق مالم تدع حاجة إلى القضاء (قوله الفقهاء) أي أهل الاقتاء العدول ولو عبيدا ونساء (قوله أن لا يشتري الخ) أي لا يامل مطلقا إلا لأصله وفرعه سواء في ذلك عامل لنفسه أو لغيره (قوله لئلا يجاني) فإن وقعت المحابة حرم العقد وحرم أخذها (قوله فان أهدى) أو أضاف أو وقف على عينه أو فذر له أو تصدق عليه ولو صدقة واجبة قال شيخنا غير الزكاة [قوله جواز أعمى] أي يفتقر ذلك هنا وإن كانت شهادة بلفظها لكون المشهود عليه حاضرا بين يدي القاضي والحاجة داعية إلى ذلك فاعترف بذلك هنا وغلب فيه معنى الرواية وإن كان الغلب في المترجم معنى الشهادة من حيث العدد والحرية ولفظ الشهادة وغير ذلك (فائدة) أجرة الرسول على الطالب إن لم يتمتع المدعى عليه من الحضور والافعل المدعى عليه ثم تعيين الرسول والوكيل والكتاب إلى صاحب الحق دون القاضي [قول المتن صمم] أي تقل سمع [قوله مع ما بعده] أي والمتعجب اشتراط لفظ الشهادة فيه جزما ووجه واعلم أن اشتراط الحرية في المسمع يعلم من اشتراط العدد [قول المتن وسجنا] لو كان مستأجر العين على عمل لا يمكن في الحبس امتنع حبسه ولو امتنع الشخص من الأداء وله مال ظاهر فهل يحبس حتى يدفع أم لا وجهان وحكى في الروضة في القفوس عن الأصحاب التخيير والمريض والمخدرة وابن السبيل تقل الرافعي لا يجلسون ويمنع من التمتع بزوجه إن رآه القاضي وأفتى الغزالي بذلك في محادثة الصديق أيضا (فائدة) أجرة الحبس على المسجون [قوله ولو أنفقت الخ] هو يفهم من التعبير بالاتخاذ [قول المتن في حال غضب] أي وينفذ لقصة الزبير المشهورة [قول المتن الفقهاء] أي ولو أدون منه بدليل استقاربه صلى الله عليه وسلم لغيره [قوله ومشاورتهم الخ] روى أبو داود المستشير معان والمستشار مؤمن

[قول]

وخوف مزيج (ويندب أن يشاور الفقهاء) ومشاورتهم عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الآراء (و) يندب (أن لا يشتري ويبيع بنفسه ولا يكون له وكيل معروف) (فان أهدى إليه من له خصومة أو) غيره (لم يهد قبل ولايته حرم قبولها) لأنه في الصورة الأولى يدعو إلى الليل

فراجه أو أبرأه من دين عليه أو وقي عنه ديناً عليه لا بشرط رجوع لكن يصح ما ذكره وإن حرم  
**(فرع)** الإهداء للفقير والمعلم ولو لقرآن والواعظ يندب قبوله إن كان لحض وجه الله تعالى والأولى عدمه بل  
يحرم أن يعلم أنه عن طيب نفس **(قوله إليه)** ولو بنائه أو إلى بيته أو محجوره أو نحوه **(قوله خصومة)** ولو  
مألاً **(قوله حرم قبولها)** ولا يملكها ويحرم الإهداء ونحوه مما مر على فاعله الأجل الحكم بالحق  
**(قوله ولا تحرم الخ)** ما لم تكن مقدمة لخصومة كاعلم **(قوله أن يثيب)** أو ردها أو يجعلها في بيت المال **(قوله)**  
**(حرم قبولها)** أي جيعها الآن يمكن فصل الزائد ورده **(قوله لنفسه)** أماعلى نفسه فأقرار على المعتمد  
قال شيخنا الرملى ويصح حكمه لمحجوره وإن كان وصياً عليه قبل القضاء وإن تضمن استيلاءه على المال  
وكذا بائناً وقف شرط نظره لمقاوض وجد وصفه فيه وإن تضمن وضع يده عليه وبائناً مال بيت المال  
وإن كان يرزق منه لأبماً أجرة هو أو مأذونه من وقف على مدرسة هو مدرستها مثلاً **(قوله وسأل)** فالولم  
يسأل لم يلزمه لأنه يتمتع الحكم له قبل سؤاله **(قوله أو يمينه)** أو قبول يمينه أقامها **(قوله لزمه ما ذكر)**  
وكذا لو حلف المدعى عليه ابتداء وسأل القاضي الأشهاد ليكون حجة له فلا يطالبه مرة أخرى **(تنبيه)**  
صفة الحكم حكمت له بكذا أو قضيت له به أو ألزمت له الحق وأما صريح عندي كذا باليمين العادلة فهو ليس بحكم  
بالحق بل تعديله للينة وكذا ثبت عندي كذا ليس بحكم أيضاً إلا في نحو وقف على الفقراء **(فائدة)** الحكم  
بالموجب يلزمه الصحة ويتناول الآثار الموجودة والتابعة والحكم بالصحة يتناول الموجودة فقط ولكنه  
أقوى من حيث استلزامه الملك وقد ذكر الولى العراقي الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب في مؤلف  
له . ونحن نذكر حاصله لمافية من الفوائد الجلية ونذكر ما خولف فيه في أثناء مع زيادة عليه فنقول الآثار  
المقربة أن كانت متفقاً عليها فامرها واضح لا حاجة إلى ذكره وأما المختلف فيها فنسرد صحة الحكم بها ومنع  
المخالفة من قضائها أن يكون قد دخل وقتها كالحكم حنفى بموجب التديير ومن موجه منع بيعه عنده فليس  
للشافعى أن يأذن في بيعه إذا رفع إليه فإن لم يدخل وقتها حين الحكم فهو افتاء لا حكم منه كالحكم علق إنسان طلاق  
امرأة أجنبية على نكاحها وحكم ماله على بموجبه فإذا عقد ذلك الإنسان عليها كان للشافعى الحكم  
باستمرار النكاح إذا رفع إليه لأن وقوع الطلاق به على سبب لم يوجد حال الحكم فهو نظير ما لو قال  
حكمت بصحة بيع هذا العبد إذا بيع أو بطلاق هذه المرأة إذا طلقها زوجها وهذا جهل أوسع وفي شرح  
شيخنا اعتماد خلاف هذا والرد على الولى العراقي فيه ولم ير أنه شيخنا وغيره ولى بهم أسوة ومنه ما لو حكم  
شافعى بموجب الإجارة ثم مات المؤجر فله حنفى أن يحكم بفسخها لعدم دخول وقت الفسخ حال حكمه وقد  
يستوى الحكم بالصحة والحكم بالموجب كالحكم حنفى بالنكاح بلاولى أو بشفعة الجوار أو بالوقف على  
النفس كالحكم حنفى شافعى بآجارة الجزء الشائع من دار أو عتد وقد يفتقران كافي مسألة التديير السابقة فللشافعى  
الحكم بصحة بيعه إن حكم الحنفى بالصحة لأن حكم بالموجب وكالحكم الشافعى ببيع دار لها جار فله حنفى  
الحكم بصحة الشفعة للجار إن حكم الشافعى بالصحة لأن حكم بالموجب لأنه للاستمرار والدوام ومنه ما لو  
حكم ماله على في القرض فيمتنع على الشافعى أن يحكم بالرجوع في عينه إن حكم بالموجب لأن حكم بالصحة  
ومنه ما لو حكم شافعى في الرهن فللمالك الحكم بفسخه بنحو عتق الرهن مثلاً إن حكم الشافعى بالصحة لأن  
حكم بالموجب لأن موجه عند الشافعى استمراره ومن أراد المزيد على ذلك فليراجع أصله وغيره من محله

[ قوله المتن وكذا أصله وفرعه ] أى حتى فى سماع الدعوى والينة ويجوز لزوجه وصديقه وفى  
التنذيب يجوز أن يحلف ابنه على خلو ذمته لأنه ليس حكماً له [ قوله والثانى ينفذ الخ ] اعموم  
أهله القضاء بين الناس ولأنه أسير الينة بخلاف الشهادة لهما ولو حكم لولده على ولده امتنع أيضاً وقيل

إليه وفى الثانية فى محله  
ولا يته سببها العمل ظاهراً  
ولا تحرم فى غير محله ولا يته  
كافى الروضة وأصلها وإن  
كان يهدى قبل ولا يته  
(ولا خصومة) له (جاز)  
قبولها إذا كانت (بغير)  
العادة والأولى أن يثيب  
عليها) فإن زادت على  
العادة حرم قبولها (ولا  
ينفذ حكمه) أى القاضى  
(لنفسه ورقيقه وشريكه  
فى المشترك وكذا أصله  
وفرعه) ورقيق كل منهما  
وشريكه فى المشترك (على  
الصحيح) والثانى ينفذ  
حكمه لهم بالينة ولا ينفذ  
بعلمه قطعاً وينفذ حكمه  
على المذكورين معه  
(ويحكم له ولهؤلاء) إذا  
وقع لكل منهم خصومة  
(الامام أو قاضى آخر وكذا  
نائبه على الصحيح) والثانى  
ينزله منزله (وإذا أقر  
المدعى عليه أو نكل لحلف  
المدعى وسأل القاضى أن  
يشهد على إقراره عنده أو  
يمينه) أى المدعى بعد  
النكول (أو الحكم بما  
ثبت والأشهاد به لزمه)  
ما ذكر (أو أن يكتب له) فى  
قرطاس أحضره (محضراً  
بما جرى من غير حكم أو  
سجلاً بحكم) به

(استحب الجاهل وقيل نجيب) كالأشهاد وفرق الأول بأن الكتابة لا تثبت حقا بخلاف الأشهاد (ويستحب نسختان أحدهما هو الآخر)  
 مختلف في ديوان الحكم) ويكتب على رأيه اسم الخصمين (واذا حكم) القاضي (باجتهاده ثم بان) حكمه (خلاف نص الكتاب أو السنة  
 لو الاجاع أو قياس جلي أو قضا (٣٠٤) هو وغيره لا قياس (خفي) فلا ينقض الحكم المخالف له ومن الجلي قياس الضرب على

التأنيف للوالدين في قوله  
 تعالى فلا تفلح لهما أف بجامع  
 الإيذاء ومن الخفي قياس  
 الأرز على البر في باب الربا  
 بعمدة العلم (والقضاء) فيما  
 باطن الأمر فيه بخلاف  
 ظاهره (ينفذ ظاهر الأباطنا)  
 فله حكم بشهادة زور  
 بظاهري العدالة لم يحصل  
 بحكمه الحل باطنا سواء  
 المال والنكاح وغيرهما  
 وما باطن الأمر فيه كظاهره  
 وهو متفق عليه بين  
 المتهدين ينفذ القضاء فيه  
 باطنا أيضا وكذا في المختلف  
 فيه فالأصح عند جماعة  
 والثاني لا والثالث ينفذ  
 باطنا لعقده دون غيره  
 وعليهما لا يحل للشافعي  
 الأخذ بحكم الخفي بشفعة  
 الجسوار (ولا يقضى)  
 القاضي (بخلاف علمه  
 بالاجماع) كأن علم أن  
 المدعي أبرأ المدعى عليه  
 بماتعة وأقام به بينة أو  
 أن المدعي قتله وقامت به  
 بينة أنه حي فلا يقضى  
 بالبينه فيذكر (والأظهر  
 أنه يقضى بعلمه) كأن رأى  
 المدعي عليه اقتراض من  
 المدعي ماله مدعي به أو سمعه  
 يقر به وأنكر هو ذلك  
 فيقضى به عليه مصرحا بأنه يعلم ذلك والثاني علل بأن فيه تهمة (الافى حدود الله تعالى)

(قوله استحب اجابته) نعم يجب التسجيل جزا في حكومة لصبي أو مجنون أو غائب لم أو عليهم ويندب  
 للقاضي إذا اراد الحكم أن يعلم الخصم أن الحكم توجه عليه لأنه أطيب للقلب قال الأذرى ويجوز الحكم  
 على الميت بإقراره حي على أصح الوجهين (قوله نسختان) انظر قرطاس النسخة الثانية وأجرة كتابتها  
 على من (قوله أو قياس جلي) أو خلاف نص مقلده (قوله نقضه) بقوله نقضته أو بطلته وهذا المعتمد وقاله  
 شيخ الاسلام بان أن لا حكم قال بعضهم وهو خلاف لفظي وأبدى بعضهم له فوائد منها الزوائد الحاصلة قبل  
 النقض فهي على النقض الثاني وعلى تبين البطلان الأول فراجع وحرره ويندب التسجيل بالنقض ان  
 لم يكن الأول مسجلا والاوجب (قوله لا باطنا) خلافا للمنفية (قوله والنكاح) فيعحر الوطء على الزوج  
 المحكوم له (قوله في الأصح) هو المعتمد (قوله وعليهما لا يحل الخ) وعلى الأول المعتمد محل ماذكره  
 الدعوى به وان لم يعتقد ولا يحتاج الى تقليد نعم لو قضى قاض بصحة نكاح زوجة المفقود بعد مضي أربع  
 سنين والعدة أو نفى خيار مجلس أو نفى بيع العرايا أو منع القصاص في المثل أو حجة بيع أم الولد أو حجة نكاح  
 الشغار أو نكاح المتعة أو حرم الرضاع بعد حولين أو قتل مسلم بذي أو توارث بين كافر ومسلم أو باستحسان  
 فاسد استنادا لعادة الناس بلادليل قضى قضاؤه في ذلك كله قاله شيخنا كوالده (فرع) قال خصمان  
 لقاض حكم بينهما فلان بكذا فاقضه واحكم بينهما بخلافه لم يحجهم لأن الاجتهاد لا ينقض بمثله (قوله ولا يقضى)  
 أي يحرم ولا ينفذ على الراجح في المجتهد وقطاعا في غيره (قوله بخلاف علمه) ولو بالظن ولا بعلمه المخالف للبينه  
 فيتوقف (قوله انه يقضى بعلمه) ان كان مجتهدا والا فلا يقضى بعلمه قطعا بل بالبينه المخالفة له (قوله  
 فيقضى به عليه مصرحا بأنه يعلم ذلك) فان لم يصرح بذلك لم ينفذ حكمه قاله شيخنا الرملي (قوله الافى  
 حدود الله) وكذا تعزيراته (قوله شاهدان) أو أكثرهما لم يملغوا عددا لتواتر على ما قاله بعض مشايخنا  
 يجوز كالبيع [قول المتن نص الكتاب] المراد ما يشمل الظاهر وقوله السنة أى ولو آحادا [قول المتن  
 أو الاجاع] النقض بمخالفة الاجاع بالاجاع والباقي في معناه كتب عمر الى أبي موسى لا يمنعك قضاء قضيته  
 بالأمس ثم رجعت في نفسك وهديت لرشدك أن تنقضه فان الحق لا ينقض والرجوع الى الحق خير من  
 التماذى في الباطل [قول المتن نقضه] يجب عليه التسجيل بذلك ان كان قد سجل بالحكم والافيسن  
 [قول المتن لا باطنا] خلافا لأبي حنيفة حيث نفذ باطنا وأباح للشهود له الوطء [قوله عند جماعة] منهم  
 البغوي ونقله القاضي والامام عن الجمهور وهو قضية قولهم يحل للشافعي الأخذ بشفعة الجوار اذا حكم الخفي  
 لكن وقع للرافعي هنا انه قال ان قلنا المصيب واحد لم ينفذ باطنا ولا نفذ (تنبيه) محل النفوذ الاحكام التي  
 لا تنقض أشار اليه الماوردي وابن عبد السلام قال الزركشى لكن قضية اطلاقهم النفوذ سواء الذي ينقض  
 والذي لا ينقض [قول المتن بخلاف علمه] قال الزركشى المراد به هنا اليقين بخلاف ما يأتي في القضاء بعلمه  
 قبل الصواب أن يقول بما يعلم بخلافه لأنه اذا شهدت عنده البينة بشئ لم يعلمه يحكم بها ويصدق أنه قضى  
 بخلاف علمه ورده البلقيني بأنه في هذه انما يقضى بما شهد به الشهود لا بصدقهم فلم يقض بخلاف علمه ولا بما  
 يعلم خلافه فالعبارتان مستويتان [قوله فلا يقضى الخ] أى ولا يقضى بخلافها [قول المتن انه يقضى بعلمه]  
 توقف جماعة في الفاسق الذي نفذت أحكامه للضرورة ووجه التوقف ظاهر لأنه لا ضرورة في قبول قوله  
 [قول المتن الافى حدود الله] بحث الزركشى استثناء الردة [قول المتن لم يعمل به] أى بخلاف غير مائة يعمل

بالحكم

فيقضى به عليه مصرحا بأنه يعلم ذلك والثاني علل بأن فيه تهمة (الافى حدود الله تعالى)

لتعيب السر في أسبابها وشمل غير المستثنى القصاص وحد القاذف فيقضى فيهما بعلمه كالسالم وفي قول لا لأن العقوبة يسى في دفعها ولا  
 يبرح فيها (ولو رأى ورقة فيها حكمه أو شهادته أو شهد شاهدان أنك حكمت أو شهدت بهذا لم يعمل به ولم يشهد

حتى يتذكر ( لا يمكن التزوير ومثابه الخط (وفيها) أى العمل والشهادة (وجه في ورقة مصونة عندهما) أى عند المطلوب منه العمل والمطلوب منه الشهادة للصيانة والوثوق (وله الحلف على استحقاق حق أو أدائه اعتمادا على خط مورثه اذا فرق بخطه وأماتته) قلها الروضة كأصلها من الأصحاب وفيها عن الشامل لا يجوز له الحلف على ذلك اعتمادا على خط نفسه حتى يتذكر وسيأتي في كتاب الدعوى جواز الحلف على التبتن. وكد يعتمد خطه وأخطأه وفي الروضة كأصلها نحوه (٣٠٥) (والصحيح جواز رواية الحديث بخط

محفوظ عنده) وعليه عمل العلماء سلفا وخلفا والثاني المنع كالشهادة وفرق الأول بالتوسعة في الرواية (فصل : ليسوا) القاضي وجوبا وقيل استحبابا (بين الخصمين في دخول عليه) بأن يأذن لهما فيه (وقيام لهما) ونظر اليهما (واستماع) لكلامهما (وطلاقة وجه) لهما (وجواب سلام) منهما (ومجلس) بأن يجلسهما ان كانا شريفيين بين يديه أو أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله وكذا سائر أنواع الاكرام فلا يخص أحدهما بشئ منها (والأصح رفع مسلم على دمي فيه) أى المجلس بأن يجلس المسلم أقرب الى القاضي كاجلس على رضى الله عنه بحجب شريح في خصومة له مع يهودى رواه البيهقي والثاني يسوى بينهما فيه ويشبه كما في الروضة كأصلها أن يجري الخلاف في سائر وجوه الاكرام وظاهر أنه يأتي على كل من الوجهين

(قوله حتى يتذكر) ما حكم به أو شهد به ولا يكفي تذكر أنه خطه (قوله مورثه) أو كاتبه أو مأذونه أو وكيله أو شريكه أو غيرهم (قوله وفيها عن الشامل الخ) مرجوح (قوله جواز الحلف على التبتن معتمد) (قوله جواز رواية الحديث) والعمل بالفتوى (قوله بخط محفوظ) أو اخبار عدل (قوله عنده) أو عند من يثق به وان لم يتذكر قراءة ولا سماعا ولا اجازة للتوسع في ذلك

(فصل) في بيان كيفية ما يلزم القاضي من التسوية بين الخصمين وما يتبعها (قوله الخصمين) متى خصم بفتح الخاء وسكون المهملة ووجه خصوم ومن العرب من يطلق الخصم على المفرد والجمع والمذكر والمؤنث قال بعضهم وهو الأصح والخصم بكسر الصاد الشديد الخصومة والمراد بهما المتخاصمان عند الحاكم ولو بالوكالة لهما أو لأحدهما فلا يعتبر الموكل ولا مجلسه (قوله وقيام لهما) فلو قام لأحدهما لظنه أنه غير مختصم فبان أنه مختصم قام للآخر أو اعتذر له أو يقول قصدت القيام لكما ان أمكن (قوله ويشبه الخ) هو المعتمد والوجوب هو المعتمد أيضا فيحرم عليه مخالفة قال ابن قاسم وفي حرمة نحو الحديث وطلاقة الوجه توقف ويسقط جواب السلام من الأول اذا لم يسلم الثاني و يقتطرون الفصل بعد الأول اذا سلم الثاني وإذا كان أحدهما غير مسلم وسلم المسلم أجابه حال تقدم أو تأخر وهل يسقط جواب الكافر فيهما نظرا للرفع المذكور أو يكفي عدم التوقف في الرد على سلامه راجعه (قوله ليتكلم المدعى منكما) فان عرفه قال له نكلم (قوله طالب) جوازا قبل طلب خصمه وجوبا ان طلب (قوله فذاك ظاهر) أنه يلزمه ما أقر به من غير حكم الا في اقرار مختلف فيه فلا بد من الحكم قال شيخنا في شرحه وله الدفع عن أحد الخصمين لعود النفع لهما وله أن يشفع له ان ظن قبوله لاعتناع حياء أو خوف والا أتم (قوله وأن يسكت) وهو أولى إلا ان علم جهله فيجب اعلامه (قوله فله ذلك) ان كان المدعى عليه متصرفا عن نفسه والا كوكيل أو ولي تعينت البيئة (قوله وأظهر كذبه) أى في الواقع وقد لا يكون كاذبا بقلبة ظن أو نسيان ولذلك لا يعزر خلافا لما يفعله جهلة القضاة (قوله أوزاد عليه لاحضرة ولا غابة) أو كل بيئة أقيمها زورا وكاذبة فان قال يدينى عبيد أو فسقة ثم أقام بيعة كاملة فان مضت مدة استبراء أو عتق أو قال هؤلاء غيرهم واعتذر بنسيانهم أو جهله بهم قبلت والا فلا ولو أنكر رد بيعة ثم ادعى ردا أو تلفا قبل (قوله لأنه ربما الخ) أى شأنه ذلك فلا يضر اعترافه بعدم نسيان

بالحكم مالم يصرح الأول بالانكار [قوله الحلف الخ] احتج ابن دقيق العيد على جواز اليمين بغلبة الظن بحلف عمر في شأن ابن صياد بحضور النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه [قوله عن الشامل الخ] الفرق على هذا أن التذكر يمكن في خط نفسه ولو رأى خط وكيله أو شريكه أو أخبره عدل ووثق به في كل ذلك جاز له الحلف

(فصل : ليسوا الخ) [قوله والثاني يسوى بينهما] أى لعموم الأمر بالتسوية في غيره [قول المتن وأن يقول] قال في التنبيه لأن الدعوى تتضمن سؤال المدعى طلب الجواب

(٣٩) - (قليوبى وعميره) - رابع) الوجوب والاستحباب السابقان (واذا جلسا) بين يديه مثلا (فه) أن يسكت) حتى يتكلم (و) له (أن يقول ليتكلم المدعى) منكما (فاذا ادعى طالب خصمه بالجواب فان أقر فذاك) ظاهر (وان أنكر فله أن يقول للمدعى أنك بيعة وأن يسكت فان قال لى بيعة وأريد تحليفه فله ذلك) لأنه قد لا يحلف ويقر فيستغنى للمدعى عن إقامة البيعة وان حلف أقامها وأظهر كذبه فله في طلب تحليفه غرض (أو) قال (لا بيعة لى) أوزاد عليه لاحضرة ولا غابة وحظه (ثم أحضرها قبلت في الأصح) لأنه ربما لم يعرف له بيعة

لوني هم صرفاً وقد كروا الثاني لا يقبل المناقضة الآن يذ كر كلامه تأويل بما ذكر من جهل أونسيان وان قال لا بينة لي لحضرة وحظه  
 ثم أحضرها قبلت جزماً فلعلها حضرت وجزم الغوى في مسألة الكتاب بالقبول وحكى النزاع فيها الوجهين (واذا ازدحم خصوم) مدعون  
 (قدم الأسبق) فالأسبق منهم (٣٠٦) (فان جهل) الأسبق (أوجاهوا معاً أقرع) بينهم وقدم من خرجت قرعته هذا اذا

لم يكن فيهم من ذكر في قوله (ويقدم مسافرون مستوفزون) شدوا الرجال ليخرجوا مع رفقتهم على مقيمين (ونسوة) على رجال (وان تأخروا) أى المسافرون والنسوة في الحجى الى القاضى (مالم يكتروا) وينبى كافي الروضة كأصلها أن لا يفرق بين كونهم مدعين ومدعى عليهم وتقديمهم جائزة وقيل واجب واختار في الروضة أنه مستحب فان كثروا أو كلن الجميع مسافرين أو نسوة فالقديم بالسبق أو القرعة كما تقدم (ولا يقدم سابق وقارع إلا بدعوى) واحدة ثلاث يطول على الباقيين ويلحق بهما المسافر في احتمال للرافى وكذا المرأة قال ويحتمل أن يقدم بجميع دعاويه وهو الأرجح في الروضة ان لم يضر بالباقيين إضرارا بينا وإلا فيقدم بواحدة (ويحرم اتخاذ شهود معينين لا يقبل غيرهم) بلأ فيه من التصديق على الناس (واذا شهد) عنده (شهود فصرف) فيهم (عدالة أو

أوجهل) قوله (وجزم الغوى الخ) فالمناسب التعبير بالذهب (قوله مدعون) فلا يعتبر المدعى عليهم (قوله قدم الأسبق) وحبوا الى مجلس الحكم ان حضر خصمه وإلا قدم غيره ويؤخذ مما تقدم تقديم السلم على غيره مطلقاً وجوباً كما قاله البلقيني وهو المعتمد (قوله أقرع) وجوباً (قوله مسافرون) ولورجالاً على مقيمين ولونساء بجميع دعاويهم (قوله ونسوة على رجال) استوى السكك سفرأ وأقامة والنسوة كالمرأة وتقدم شابة على عجوز (قوله مالم يكتروا) أى بحيث يحصل ضرر لغيرهم لا يحتمل عادة (قوله أن لا يفرق الخ) هو المعتمد (قوله أنه يستحب) هو المعتمد (قوله وهو الأرجح) وهو المعتمد كما مر والتقييد بالدعوى الواحدة فيما اذا كانوا ذكورا واتفقوا سفرأ وأقامة أو إنا كذلك وهو المعتمد وكل ذلك في قاض يلزمه فصل الخصومة والأفله تقديم من شاء (فرع) الازدحام على المفتي والمدرس والبايع ونحوهم كالقاضى سواء تعين من ذكر أو لا وسواء كان الافتاء وغيره فرض عين أو كفاية أو لا كما قاله شيخنا الرملى واليه رجع شيخنا الزيدى آخرأ واعتمده (قوله) ويحرم اتخاذ شهود معينين لا يقبل غيرهم) وتقدم أن المزكى وغيره كذلك وعلم بقوله لا يقبل غيرهم أنه لا يضر تعيينهم مع قبول غيرهم أخذاً من العلة وله تعيين من يكتب الوثائق ان رزق من بيت المال أو كان متبرعاً ولا فيحرم لأدائه الى المفاداة في الأجرة ولا يظهر التكبر على الشهود ولا الاستهزاء بهم ولا يتعنت عليهم في الألفاظ مثلاً (قوله واذا شهد) أوزكى (قوله عمل بعلمه) ان لم يكن قاضى ضرورة (قوله وجب الاستزكا) وللحاكم الحيولة بعد البينة وقبل التزكية ولو بغير طلب المدعى ان رآه والمدعى ملازمته ولو بنائبه ولا ينفذ تصرف أحدهما في مدتها وللحاكم بعد التزكية أن يحكم حالا والأولى أن يقول قبل المدعى عليه أنك دافع فلو طلب الا مهال أمهل ثلاثة أيام ولا يجب استيفاء حق ولا حجر ولا حبس قل الحكم (قوله فلا تنجزأ) أى العدالة كما في الدمبرى وشيخنا الرملى قال لا يبعد اختلافها بذلك (قوله من كيا) اثنين ويندب كون البعث سواء وأن لا يعلم أحدهما بالآخر ومع كل ورقة محتومة من غير علم صاحبه (قوله يبحث) من المبعوث اليه ويسمى من كيا أيضاً كما عبر به في المحرر وغيره

[قوله أونسى الخ] لوزاد عدم التمسك بنفسيان ولا غلط فالظاهر القول أيضاً [قوله شدوا الرجال] تفسير مستوفزون كما أشار اليه بتضييحه [قول المتن ويحرم اتخاذ شهود] أما تعيين من يكتب الوثائق لجائز في أصح الوجهين [قول المتن عمل بعلمه] خالف أبو حنيفة فقال اذا طلب الخصم التزكية وجب وان علم القاضى العدالة وانثنى البلقيني أصله وفرعه فلا يقضى بعلمه في عدالتهما كما لا يركيهما [قول المتن وجب الاستزكا] أى وان لم يطلب الخصم [قول المتن من كيا] هو في الحقيقة يجرح ويذكرى ولكن وصف بأحسن أحواله قال الزركشى من كيا كذا بخط المصنف وصوابه الى المزكى كما عبر به في المحرر وغيره لأن أصحاب المسائل وان سموا بذلك فالزكى هو المبعوث اليه كما بينه أصحاب المسائل وقول المتن يشافهه المزكى قال أى يشافه القاضى لأن المعول عليه شهادة المزكى وانما أرسل اليه أولاً ليمهده الأمر بما كنبه والاعتماد على ما يجرى آخرأ ثم نقل عن الشيخين أنهما نقلتا عن جمع من الأصحاب أن المعول على قول أصحاب المسائل خلافاً لأبي اسحق وأن ابن الصباغ اعتذر عن قولهما وهى شهادة على شهادة والأصل حاضر لمكان الضرورة قال الامام وثلاثي شهر المزكون ويكثر ترددهم ثم قال الرافى ان ولى صاحب المسئلة الجرح والتعديل فحكم

فسما عمل بعلمه) فيهم فيقبل من عرف عدالتهم ويرد من عرف فسقه (وإلا) أى وان لم يعرف فيهم ما ذكر (وجب الاستزكا) القاضى بأن يكتب ما يجيز به الشاهد والشهود له وعليه) من الأسماء والحرف وغيرها (وكذا قدر الدين) المشهود به (على الصحيح) والثاني لا يكتب لأن العدالة تختلف بجهة المال كذا فلا تنجزأ والأول قال على تقدير تسليم ذلك ذكر المال أطيب لقلب المزكى وكثيراً ما جدر بالاحتياط (ويبحث به) عما يكتب (من كيا) يبحث عن حال من ذكر في قبول الشاهد في نفسه وهل يفهم بين المشهود له وعليه ما يمنع شهادة تمن قرابة أو عدوة



ويسمى الأولان صاحبي مسألة أيضا (قوله ثم يشافه المزكي) أي يشافه المبعوث الحاكم الذي أرسله بما سمعه من المبعوث اليه وقيل يشافه المبعوث إليه بما علمه المبعوث من جهة الحاكم وهذا هو ظاهر عبارة المصنف فانزكي الأول في كلامه هو المبعوث والثاني هو المبعوث اليه وكلام الشارح يوافقه لكن يبعد هذا الوجه الثاني المذكور فتأمل (قوله وشرطه) أي الزكي المبعوث اليه وشرط المبعوث مثله في غير خبرة باطنه (قوله وخبرة باطن الخ) أي أن يكون المبعوث اليه خيرا باطن من يعدله أو يجرحه ولو باستفاضة عن تجربتها من غيره من الناس وقال ابن الرفعة لا حاجة في الجرح إلى خبرة الباطن وهو المعتمد (قوله لكذا) راجع إلى غير عدل أي أن يقول هو غير عدل لأنه مجروح بالأمر الفلاني مثلا ولولم يقل لكذا لم يقبل ويتوقف تدبافي الحكم وقيل وجوباً ويندب تفرقة الشهود واستقصاء شهادتهم والأولى قبل التزكية ولا يجب عليه وإن سأل الخصم ولا تجب عليهم إجابته (قوله هو عدل) أو مرضى أو معقول القول ولا يكفي لأعلم فيه الاخيرا أولاً أعلم منه ما رده شهادته على المعتمد كما وقع لأمر المؤمنين كما يأتي (قوله على ولي) المعنى أنه ليس به صفة تمنع الشهادة وقال القفال معنى على أنه ليس عدوياً ومعنى على أنه ليس ولداً إلى مثلاً وظاهر كلام المصنف أن قائل ما ذكر هو المبعوث اليه بدليل ما مر من اعتبار خبرة الباطنين وظاهر كلام ابن الصلاح أنه راجع للمبعوث لا اعتذاره عنه من أنه شهادة على شهادة مع حضور الأصل بالحاجة اليه فإنه لا يلزم المبعوث اليه الحضور وهذا ما مشى عليه شيخنا الرملي وقال شيخنا الزياي إن راجع لكل منهما فراجع (قوله ويجب ذكر سبب الجرح) كزنا وسرقة وإن كان فقيهاً موافقاً للقاضي في مذهبه ولا يجوز ذكر جرح أكبر مع الاكتفاء بدونه ولا يكون بذكراً إذا لم يكن بدونه أو سئل عنه والافهو قاذف قاله شيخنا وفي كلام شيخنا الرملي ما يخالفه وإنما كان الشاهد إذا قصص عن النصاب قاذفاً لأنه مندوب إلى الستر وإذا لم يذ كر سبب الجرح وجب التوقف إلى البحث عنه كما مر الإشارة اليه (قوله الاستفاضة) أي عن يعتمد قولهم وإن لم يبلغوا عدد التواتر ولا يجب ذكر ما يعتمدونه من معانة أو غيرها على المعتمد (قوله وتاب منه وأصلح ذكر أصلح تأكيد والمعتبر ذكر التوبة وإن لم يذ كر شروطها ولا مدتها خلافاً لابن حجر (قوله والأصح أنه لا يكفي الخ) نعم إن قال هو عدل فيما شهد به على قبل وحكم عليه بذلك .

القاضي مبنى على قوله ولا يعتبر العدد لأنه حاكم وإن بحث وشهد فالحكم أيضاً مبنى عليه لأنه شاهد ولا بد من العدد وإن راجع المزكين فقط فرسول والعمدة على قوله ما لأن شهادة الفرع مع حضور الأصل مردودة اه وتبعه النووي رحمه الله تعالى أقول وفي قوله ما حكى القاضي مبنى على قوله ما يفيد أن الثبوت ينتقل في البلد وإن تجرد عن الحكم الآن بحمل ذلك على ما لو حكم نائب القاضي المذكور بالجرح أو التعديل ثم شافه القاضي ثم رأيت كلاماً للشيخين محصله أن نائب القاضي يشافه بالثبوت وإن لم يحكم ويفتقر فيه ذلك لأنه معين له بخلاف القاضي المستقل ذكر ذلك الشيخان عند الكلام على كتاب القاضي للقاضي [قوله أيضاً من كذا] قال صاحب التصحيح مراده به صاحب المسئلة وبالمزكي الآتي المبعوث اليه لا المبعوث المذكور [قول المتن وخبرة] بالكسبر والفتح كذا ضبطه المحشي رحمه الله [قوله لكذا] يرجع لقوله أو غير [قوله وقيل لا يشترط] عليه الإمام بأن قبلنا شهادته مع إمكان الوصول إلى الأصول اه وقضيته اختصاص الخلاف بأصحاب المسائل [قول المتن وقيل يزيد الخ] قال ابن الصلاح فيما نقله عن خط الشيخ أبي محمد قلاعن القفال إن معناه ليس عدوياً إلى بل تقبل شهادته على وليس بآب إلى بل تقبل شهادته إلى قال ومن أصحابنا من قال معناه المبالغة في القبول بكل حال وليس بصحيح وبينه [قوله وقيل يكفي] أي لأنه اعترف بالثبوت بالبيئة يقضى عليه

(ثم يشافه المزكي بما عنده وقيل تكفي كتابته له وشرطه كشاهد مع معرفته الجرح والتعديل) أي أسبابهما لأنه يشهد بهما (وخبرة باطن من يعدله) أو يجرحه (لصحة أو جوار أو عاملة) ليتأني له التعديل أو الجرح (والأصح اشتراط لفظ شهادة) منه فيقول أشهد أنه عدل أو غير عدل لكذا وقيل لا يشترط لفظها (وأنه يكفي هو عدل مع لفظها) وقيل يزيد على ولي وهو على الأول تأكيد (ويجب ذكر سبب الجرح) للاختلاف فيه بخلاف سبب التعديل (ويعتمد فيه) أي الجرح (المعانة أو الاستفاضة) ويقدم على التعديل لما فيه من زيادة العلم (فإن قال المعدل عرفت سبب الجرح وتاب منه وأصلح قدم) قوله على قول الجرح (والأصح أنه لا يكفي في التعديل قول المدعى عليه هو عدل وقد غلط) في شهادته على وقيل يكفي في حقه

## باب القضاء على النائب

قد خالف في هذا الباب الأئمة الثلاثة فلم يقلوا به (قوله بينة) أى علمها الحاكم ولو بعد الدعوى وقبل  
القضاء ولو عبر بحجة كان أولى ليدخل اليقين مع الشاهد وسواء كانت الحجة على الحق أو على الإقرار  
وخالف شيخنا في هذه ولا يتصور هنا اليقين المردودة إلا أن كان ردها قبل غيبته لكن في هذه ليست  
الدعوى على غائب (قوله فإن قال هو مقر) ولم يقل إنه ممتنع فإن قال هو مقر لكه ممتنع أولكن لا يقبل  
إقراره سمعت الدعوى والبيعة كالأولى (قوله لم تسمع) نعم إن كان للغائب مال حاضر وأراد  
المدعى إقامة البيعة ليوافى له القاضى حقه منه لا يكتب إقاضى ببلد الغائب سمعت على المتمد وان قال هو  
مقر وكذا لو ادعى على غائب ودية أو تلفها بتقصير لأن للقاضى الوفاء من مال الغائب فيها (قوله مخبر بين  
النصب وعدمه) المتمد أنه مستحب قال بعض مشايخنا وأجروته على الغائب فراجعه وجاز إنكار المسخر  
وان كان كاذبا للصلحة (قوله ويجب أن يحلفه) أى وإن كانت حجته يمينام شاهد فيجتمع عليه يمينان  
وعمل وجوب تحليفه إن لم يكن للغائب نائب حاضر والافلا يجب الإيسواله وخرج بالغائب الحاضر فلا يجب  
التحليف وإن ارتاب القاضى في البيعة وكالغائب المتوارى والمتعزز على المتمد (قوله بعد البيعة) أى  
وبعد تعديلهما (قوله ثابت) أى مستمر الثبوت وأنه يلزمه أدائه ولا يجب التعرض لصدقه شهوده  
لكمال الحجّة هنا خلافا لابن حجر وشرح شيخنا كابن حجر ولم يرتضه شيخنا الزبائدى وخرج بالدعوى  
بالحق الدعوى بإسقاطه كقوله كان له على ألف قضيته أو أبرأتى منه وأخاف مطالبته ولى حجة بذلك فلا  
تسمع الدعوى ولا البيعة لعدم المطالبة قال ابن الصلاح والطريقة لسألهما أن يدعى إنسان أن الغائب أحله  
بهو يعترف مر يد الدعوى بالدين والحوالة ويدعى الإبراء والقضاء فسمع دعواه وبينته بذلك قال شيخنا  
الرملى والحاضر في هذا كالتأنيب على المتمد قال في العباب وفائدة ذلك سقوط المطالبة لا البراءة ولا يمين  
استظهار في غير الحقوق المالية مما تقبل فيه شهادة الحسبة كطلاق وعنف (قوله على صبي أو مجنون)  
ومثلهما السفه (قوله وإن كان الخ) فلا بد من سؤاله كإمر في الغائب ولو جهل السؤال أعلمه الحاكم  
به ومثله ولى الصبي والمجنون فلو لم يوجد سؤال من هؤلاء جاز للحاكم التحليف ولا يجب ولو سئل الحاكم  
ولم يحلف لم ينفذ حكمه قاله شيخنا الرملى وفي عكس ما ذكره بأن ادعى ولى لمولى شيئا على شخص آخر أو على  
وليه وأقام بيعة وجب انتظار كمال المدعى له ليحلف ثم يحكم له كاهو مقتضى كلام الشيخين وهو المتمد خلافا  
لشيخ الإسلام تبعاً للسبكي وابن عبد السلام نعم لو ادعى المدعى عليه مسقطاً كإبراء ورث الصبي أو استيفائه  
أو إشهاد على رسم القبالة لم يعتبر دعواه ويؤمر بدفع المال حالا ولا يؤخر إلى كمال الصبي ليحلف كما يأتي في  
دعوى الوكيل وعلم بما ذكره من دعوى على الصبي ولو مع حضوره ولى وقولهم بعدم محتها عليه محمول على  
عدم البيعة وقال الخطيب الدعوى على الصبي بمعنى الدعوى على ولىه (قوله لجزمهم عن التدارك) صريح  
في أن الصبي والمجنون إذا كلاليس لهما تقص ما وقع وقال شيخنا الرملى لهما ذلك كافى للغائب إذا حضر  
(قوله ولو ادعى وكيل) قال شيخنا عن غائب فوق مسافة العدو وفيه نظر بل الوجه صحة الدعوى من  
الوكيل مطلقا لكن بقيد عدم التحليف بكون الموكل في تلك المسافة والافلا بد من حضوره وحلفه ولا يحكم  
على الغائب قبله فإن حل كلام شيخنا على هذا فسلم كالأولى ادعى شخص ثم كل وغاب فانه لا يحكم إلا أن حضر

## باب القضاء على النائب الخ

[قول المتن أن كان عليه بيعة] لأن الإقرار حقيقة أرحمها يتعذر في النائب [قول المتن بعد البيعة] أى  
وبعد تعديلهما [قول المتن أن الحق ثابت الخ] قال ابن الرفعة لعل المراد استمرار الثبوت والافلا تأنيب نفسه

الذى يأتي ضابطه (هو جاز  
إن كان عليه) أى الغائب  
(بيعة) بما يدعى به (و ادعى  
المدعى جهوده فإن قال هو  
مقر لم تسمع بينته) ولت  
دعواه (فإن أطلق) أى لم  
يتعرض لجهوده ولا إقراره  
(فالأصح أنها) أى بينته  
(تسمع) لأنه قد لا يعلم  
جهوده ولا إقراره والبيعة  
تسمع على الساكت فلتجعل  
غيبته كسكوته والثاني نظر  
إلى أن البيعة إنما يحتاج  
إليها عند الجحد (و) الأصح  
(أنه لا يلزم القاضى نصب  
مسخر) بفتح الخاء المجمة  
المستددة (ينكر عن  
النائب) لأنه قد لا يكون  
منكراً والثاني يلزمه  
لنكون البيعة على إنكار  
منكر وعدم الزوم بصدق  
بما قال أبو الحسن العبادى  
وقهره إن القاضى مخبر بين  
النصب وعدمه (ويجب أن  
يحلفه) أى المدعى (بعد  
البيعة أن الحق ثابت في  
فتمته) احتياطاً للغائب  
لأنه لو حضر بما ادعى  
ما يبرئ منه (وقيل يستحب)  
فهرته وباب تداركه إن  
كان هناك دافع غير منقسم  
(و) مجريان) أى الوجهان  
(في دعوى على صبي أو  
مجنون) أو ميت ليس له  
ولدت خاص وإن كان

فيحلف بسؤال الوارث والوجوب فيهم أولى المجزهم عن التدارك (ولو ادعى وكيل على النائب فلا تحليف) لو

وحلف لأن غيبته حيلة لاسقاط اليمين فلا تعتبر (قوله ويعطى المال) أى بعد الحكم (قوله هناك) أى فى ولاية الحاكم والارجع الى الانتهاء الآتى .

(نفيه) لو اعترف الخصم بوكالة المدعى قبل فى اثبات الحق لا فى وجوب تسليمه له ولو قال الشخص لآخر أنت وكيل فلان الغائب ولى عليه مال ومعنى به بينة فأدعى عليك به وأقيم البينة فأنكر الوكالة أو قال لا أعلم أنى وكيل لم تصح الدعوى عليه ولا تصح إقامة بينة عليه أنه وكيل لأن الوكالة حقه ولم يتدع بها وإذا ثبت وكالته فله عزل نفسه (قوله ولو حضر الخ) قال شيخنا هو مسئلة مستقلة بنفسها وليس لها تعلق بما قبلها وليست من فروع الباب فليراجع (قوله أمر بالتسليم) نعم له تخليفه أنه لا يعلم أن موكله أبرأه مثلا (قوله وإذا ثبت) أى حكم بثبوتها كما يأتى وطلبه المدعى أيضا قاله شيخنا (قوله وله مال) ولو دينا قال شيخنا الرملى ولو جانيا أو مرهونا فيجبر المرتهن والمجنى عليه على البيع ويوفى اسكل منهما حقه ويدفع الباقي للمدعى قال بعضهم ولولم يكن فى نحو المرهون فضل فلا بيع وشمل الدفع للرتن مالو كان دينه مؤجلا لكن يتجه فى المؤجل أن يجعل ما يدفع له رهنا تحت يده لاستيفاء غرضه (قوله حاضر) أى فى محل ولاية القاضى وحضور الدين بحضور من هو عليه (قوله قضاء) أى وجوبا ان طلب كاسر (قوله والا الخ) ليس قيدا بل يجوز الانتهاء ولو مع وجود المال وحضوره فلو جعل ما بعد الا راجعا للقضاء لكان أولى (قوله أجابه) وجوبا ولو قاضى ضرورة وله انتهاء حكم بعلمه ان كان مجتهدا (قوله بسماع بينة) ولو شاهدا واحدا ولوقبل تعديله وقيم الشاهد الآخر أو يعذله أو يحلف عند المكتوب اليه ثم يحكم ولا يتقيد الانتهاء بقاضى بلد الغائب ويتقيد الوفاء بمن المال فى ولايته كما تقدم (قوله أن يشهد عدلين) ويكفى حضورهما ويكفى فى نحو هلال رمضان عدل واحد (قوله يؤدىان الخ) ولا بد من تعديلهما بعد ذلك الأداء عند القاضى الآخر ولا يكتفى تعديل الأول لهما لأنه قبل الأداء ولا بد أن يقول لهما أشهد كما أتى كتبت لفلان ما فى هذا أو بما سمعنا ويضعان خطهما فيه ولا يكتفى أشهد كما أن هذا خطى مثلا ولوضع الكتاب أو أجمعى عمل بقولهما (قوله ويستحب كتاب به الخ) ويستحب نسخة ثانية معهما بلا ختم ليطالعاها (قوله ويختمه) فوق نحو شمع (قوله ويحمل) أى يحمله من يوصله الى القاضى من الشاهدين أو غيرهما (قوله ان أنكر الخصم المحضر للقاضى) فلا بد من حضوره خلافا لبعض فقهاء اليمين ولا بد من حكم ثان من ذلك القاضى لكن بلا دعوى ولا حلف (قوله صدق بيمينه) ار لم

لو كان حاضرا وطلب هذا مع البينة لايجاب [قول المتن ولو حضر الخ] قال العراقي هى مسئلة مستقلة ليست من تمام التى قبلها ولا هى فى الحقيقة من فروع هذا الباب قال دهل المراد بغيبة الموكل الغيبة المعبرة فى القضاء عليه أو مطلق الغيبة عن البلدرجج البلقينى الثانى [قول المتن وله مال] لو كان مرهونا أو جانيا فهل للقاضى أن يطلب صاحب الدين أن يلزمه المرتن والمجنى عايه بأخذ حقهما بطرفيه ليدفع الفاضل لرب الدين قال البلقينى هذا موضع نظر والأرجح له ذلك اه . أقول ولو كان مال الغائب دينا فالظاهر أن القاضى يقضى منه [قول المتن والا الخ] يوهم أن وجود المال الحاضر مانع من ذلك وليس كذلك ويوجب بأن الغالب أن طلب الانتهاء عند تعدد المال [قول المتن بسماع بينة] قال الزركشى الدرجات ثلاث مطلق السماع الثبوت عند القاضى الحكم قال و مراد النهاج هنا الثانية بدليل قوله ليحكم بها . أقول ليس فى قوله ليحكم دليل فالعبارة شاملة للتقسيمين بلادرب [قول المتن عدلين] لو كان المكتوب به هلال رمضان كفى القاضى أن يشهد على نفسه واحدا قاله الرافى

عليه هناك مال (ولو حضر المدعى عليه وقيل لو كبل المدعى أبرأنى موكلك أمر بالتسليم) للوكيل ولا يؤخر الحق الى أن يحضر الموكل والا لا تجزأ الأمر الى أن يتعذر استيفاء الحقوق بالوكالة ويمكن ثبوت الإبراء من بعد أن كانت له حجة (وإذا ثبت) عند حاكم (مال على غائب وله مال) حاضر (قضاء الحاكم منه) لغيبته (والا) أى وان لم يكن له مال حاضر (فان سأل المدعى انتهاء الحال) فى ذلك (الى قاضى بلد الغائب أجابه فينبى) اليه (بسماع بينة ليحكم بها) ثم يستوفى المال (أو) ينهى اليه (حكما) إن حكم (لبيستوفى) المال (والانتهاء أن يشهد عدلين بذلك) يؤدىانه عند القاضى الآخر (ويستحب كتاب به يذكر فيه ما يتميز به المحكوم عليه) والمحكوم له (ويختمه) ويحمل الى قاضى بلد الغائب ويخرج اليه العدلان ويقت على ما فيه (ويشهدان) عنده (عليه) أى على الحاكم به (ان أنكر) الخصم المحضر للقاضى أن المال المدكور فيه عليه (فان قال) لت المسمى فى الكتاب صدق بيمينه

هناك مشارك له في الاسم والصفات) ولا يبالى بقوله (فان كان) هناك مشارك له فيما ذكر (أحضر فان اعترف بالحق طوب وترك الأول والابث الى) الحاكم (الكتاب ليطلب من الشهود زيادة صفة تميزه ويكتبها ثانيا ولوحضر قاضي بلد الغائب ببلد الحاكم فشافهه بحكمه في أمضائه اذا عاد الى ولايته خلاف القضاء بعلمه) وقد تقدم (ولو ناداه) كاتنين (في طرفي ولا بينهما أمضاه وان اقتصر على سماع بينة كتب سمعت بينة على فلان ويسمى ان لم يعد لها والا) أى وان عدلها (فالأصح جواز ترك التسمية) هو المفهوم من كلام البغوي وغيره وقال الامام والنسائي لا يجوز وعبر في الحرر بالأشبه وقال في الشرح يجوز أن يقدر فيه خلاف (والكتاب بالحكم بمضى مع قرب المسافة) كبعدها (وبسماع البينة لا يقبل على الصحيح الا في مسافة قبول شهادة على شهادة) وهي كما سيأتى ما فوق مسافة العدوى التي يرجع منها بكرا الى موضعه لئلا وقيل هي مسافة القصر

يكن معروفا بذلك الاسم والافلايالى بقوله (قوله وعلى المدعى بينة) ويكتفى فيها مستورا الصلة ولا يبالغ الحاكم في البحث عنها (قوله أحضر) أى أحضره المدعى عليه ولا يلزم صاحب الحق احضاره بل له الزام المدعى عليه بتوفية حقه قال العلامة البرلى قال ويؤخذ مما هنا أن الوثائق الشهادة باقرار فلان بن فلان مثلا ما اذا أنكر ذلك كلف باحضار مشارك (قوله والا) بأن لم يعترف بالحق وكذا لومات وكان معاصرا له يمكن معاملته له (قوله بعث) الحاكم المكتوب اليه (قوله زيادة صفة تميزه) فان لم توجد زيادة وقف الأمر حتى ينكشف قال شيخنا الرملى ولا بد بعد الزيادة من تجديد حكم وان كان الحاكم عالما بذلك الزيادة قبل طلبها ولا يحتاج في هذا الحكم الى دعوى ولا حلف (قوله ولو حضر الخ) المراد ولو شافه القاضي الذي حكم وهو في محل ولايته قاضيا آخر سواء كان هو المكتوب اليه أولا وسواء كان في محل ولايته أولا قال شيخنا كشيخنا الرملى والمراد بالقاضى في كل منهما من يتوقف تخليص الحق عليه ولوعرفا كبعض الشرطة (قوله بحكمه) أى لا بسماع البينة (قوله وقد تقدم) أى أنه من القضاء بالعلم فلا يجوز الا من المجتهد كذا قاله شيخنا تبا الفير كاسر فانظر مع ما قبله من أن المراد بالقاضى الحاكم العرفى (قوله ولو ناداه) أى بالحكم كاسر (قوله أمضاه) وان لم يحضر الخصم وهى أمضاه نفذه اذا كان في عمله وهو يحتاج الى صيغة كنفذته أو أمضيته قال بعض مشايخنا لا يحتاج فراجع وخروج بالحكم المشافهة بسماع الحجة فلا يقضى بها ان تيسرت شهادة الحجة والا فله القضاء (قوله وان اقتصر) أى في الانهاء السابق (قوله ان لم يعد لها) بحث الأذرى وجوب تعديلها ان لم يكن في بلد المنهى اليه من يعدلها ويجوز للمدعى عليه تجريحها (قوله جواز ترك التسمية) هو المعتمد وخروج بالبينة الشاهد مع اليمين واليمين الردودة والاقرار فلا بد من بيانها (قوله والكتاب بالحكم) أى الانهاء به ولو بلا كتاب (قوله بمضى مع قرب المسافة كبعدها) قال شيخ الاسلام كغيره والمراد بالمسافة هنا ما بين القاضين في هذا وما بعده في سماع البينة وانما لم يعتبر البعد في الحكم لأنه قد تم ولم يبق الا استيفاء الحق وأما البينة فلأنه مع القرب يسهل احضارها للحاكم الآخر وأما المحكوم عليه فقبل الحكم يشترط أن يكون بينه وبين من يحكم عليه من القاضين دون الآخر فوق مسافة العدوى وبعد الحكم لا يعتبر له مسافة مطلقا أمل نعم لو عسر احضار البينة مع القرب لنحو مرض قبل الانهاء مطلقا كذا ذكره في المطلب (فصل في الدعوى بالعين الغائبة اماكن البلد أو عن المجاس كسيأتى (قوله ادعى عينا) خرج بالعين

[قول المتن وعلى المدعى بينة] هذه البينة يكتفى فيها بالعدالة الظاهرة ولا يبالغ فيها بالبحث والاستزكا كما أشار اليه الرافى في الشهادات [قول المتن لزمه الحكم الخ] يؤخذ من هذا أن الوثائق الشهادة باقرار فلان ابن فلان اذا وجد شخص ببلد النسبة يقضى عليه الآن يحضر من بشاركه في الاسم والنسب المذكور أى فهو المكلف بذلك لا صاحب الحق فاذا أحضره كلف صاحب الحق ما قاله المصنف فليتنبه لذلك [قول المتن بحكمه] قال الزركشى احتز عن المشافهة بسماع البينة لأنه لا يقضى بها مثل هذا قطعاً لأن الاحضار بها لا يحصل علما بخلاف الحكم فبذلك مسلك الشهادة فيختص بمحل الولاية [قول المتن في طرفي ولا بينهما] الشرط أن يكون الحاكم الذى أقيمت عنده البينة في ولايته بخلاف الآخر .

(تنبيه) احتز بالحاكم عن سماع البينة فانه لا يكتفى فيه المناذرة المذكورة كما يفيد ذلك أيضا قول المناج الآتى وبسماع البينة الخ [قول المتن جواز ترك التسمية] جزم القاضي بوجوب التسمية وحكى اجاع الأصحاب عليه وقواه ابن أبى الدم وقال هو متعين ليتأتى للخصم القدر فيه .

(فصل : ادعى عينا الخ)

القاضي (يفته وحكم بها  
وكتب الى قاضي بلد  
المال ليسله للمدعي  
ويعتمد في العقار حدوده)  
الأربعة (أولا يؤمن)  
اشتباها كغير المعروف  
من العبيد والفرس  
(فالأظهر سماع البيعة) فيها  
اعتمادا على الصفات والثاني  
قال الصفات تشابه (و)  
على الأول (يبالغ المدعي  
في الوصف) ما أمكنه  
(ويذكر) معه (القيمة)  
في التقويم وغيره (و)  
الأظهر (أنه لا يحكم بها)  
أي بالبيعة لخطر الاشتباه  
ومقابلته ما ينظر الى ذلك  
(بل يكتب الى قاضي بلد  
المال بما شهدت به  
فيأخذه ويبعته الى  
الكاتب ليشهدوا على  
عينه والأظهر) في طريقه  
(أنه ليسله الى المدعي بكفيل  
بيدته) والثاني بكفيل باليمن  
(فان شهدوا بعينه كتب  
براءة الكفيل وإلا فعلى  
المدعي مؤنة الرد أو غرامة  
عن المجلس لا البلد أمر  
باحضار ما يمكن احضاره  
ليشهدوا بعينه ولا تسمع  
شهادة بصفة) وما لا يمكن  
احضاره كالعقار يحده  
المدعي ويقم البيعة عليه  
بتلك الحدود ولو كان

ماليس عينا مما لا يوصف باحضار ولا عده كدين ونكاح وطلاق ووكالة ووصاية ونسب ونفي واثبات  
وغبرها (قوله غالبة عن البلد) ولو في محل ولاية القاضي والمدعي عليه في البلد (قوله فيه تغليب الخ)  
هو اعتراض وجواب على أحد طرفين (قوله حدوده الأربعة) فان عرف ببعضها اكتفى به أو  
بالكل أو السكة فكذا يكتفى بها وإلا وجب ذكر الجميع (قوله ويبالغ المدعي في الوصف) بقدر  
ما يدفع الاشتباه وان زاد على صفات السلم وذكر الوصف في المثلي واجب وذكر القيمة فيه مندوب  
والتقويم بعكسه وهذا لا يخالف ما ذكره في الدعوى من وجوب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها  
مثلية كانت أو متقومة لأنه في عين حاضرة بالبلد يسهل حضورها مجلس الحكم وأما البيعة هنا فانها  
لا تشهد إلا بالصفات كما اقتصر عليه الشارح كغيره (قوله في طريقه) أي في كيفية البعث (قوله الى  
المدعي) ان كان مليا ثقة ومع نحو محرم ان كان أمة تحل له وإلا فعلى أمين ثقة ويندب الختم عليها  
بختم لازم لثلاث تبدل ويلتبس الأمر على الشهود فان كان حيوانا جعل في نحو عنقه قلادة وختم  
عليها (قوله بكفيل) وجوبا بشرط كونه مليا ثقة قادرا (قوله والثاني بكفيل باليمن) قال شيخنا معناه  
أنه يبيع العين المدعاة للمدعي ويأخذ منه كفيلا بمنها وصح البيع للضرورة واذا ثبتت للمدعي تبين بطلان  
البيع له فراجع واستفيد من كلامه أن الخلاف في كيفية البعث لافيه كما أشار اليه الشارح قبله (قوله  
كتب براءة الكفيل) ولو أحضر الخصم عينا أخرى مشاركة لها في الاسم والصفة فكما مر في  
المحكوم عليه (قوله مؤنة الرد) وكذا مؤنة الاحضار وكذا نفقة نحو رقيق بسبب السفر وكذا  
أجرة مدة الحيلولة لأجرة الخصم المدعي عليه وفي شرح شيخنا كابن حجر أن نفقة المدعي به مدة  
الخصومة في بيت المال ثم باقتراض ثم على المدعي (قوله لا البلد) نعم الغالبة عن البلد في دون مسافة  
العدوى كالتى في البلد (قوله ما يمكن) أي ما يسهل احضاره بلا مشقة لا تحتمل عادة نعم ان كان مشهورا  
للناس لم يحتاج لاحضاره فان عرفه القاضي بنى على أنه هل يقضى بعلمه (قوله يحده المدعي) أو يصفه وتشهد  
البيعة بصفاته أو يحضره القاضي أو نائبه ويتعين هذا فيما لا يعرفه الشهود إلا بالعين وتعتمد الشهود الصفات  
وقت التحمل ويحكم القاضي هنا بالتحديد أو الشهادة بالصفة بخلاف الغائب عن البلد كما تقدم

[قول المتن ويعتمد في العقار] قال الشيخ في المنهج أي الذي لم يشتر [قول المتن حدوده] ويذكر  
أيضا الحارة والسكة وهل هو في صدرها أو يمينها أو غير ذلك [قول المتن يشهدوا الخ] ففائدة الإقامة الأولى  
قل العين المذكورة [قول المتن بيده] أي وجوبا والضمير في بيده يرجع للمدعي من قوله الى المدعي  
[قوله باليمن] بأن يديه ملو يطلب منه كفيلا باليمن ثم ان سلمت العين له تبين بطلان البيع والإنيين الصحة  
ويتولى القاضي ذلك للضرورة [قول المتن مؤنة الرد] أي والاحضار وكذا نفقة العبد لكن الزائدة بسبب  
السفر وكذا أجرته تلك المدة [قوله بصفة] لأنها انما جازت عند الغيبة عن المدلل الحاجة وهي منتفية هنا  
ومن كلام الشيخ رحمه الله تعلم أن الدعوى تعتمد الصفة وتسمع بخلاف الشهادة وهو كذلك [قوله وما لا  
يمكن] عبارة شرح الارشاد والتقييد بسهولة النقل ليخرج ما يتعذر نقله أو يتعسر لكونه قليلا فالأول  
كالعقار بحدوده ويقم البيعة بتلك الحدود فان قال الشهود نعرفه بعينه ولا نعرف الحدود بعث القاضي من  
يسمعها على عينه ولو كان العقار مشهورا فلا حاجة إلى التحديد وأما الثاني وهو الذي يتعسر فيصفه المدعي  
في دعواه ويحضره القاضي للشهادة أو يبعث نائباً [قول المتن واذا وجب احضار] أي بأن كانت العين  
من شأنها أن يجب احضارها كعبد هذا هو المراد من قوله وجب

مشهورا لا يشتهى فلا حاجة الى تحديده (واذا وجب احضار فقال ليس  
يبدى عين بهذه الصفة صدق بيحه ثم) بعد حلفه (المدعي)



دهوى القيمة فان نكل) من اليمين (خلف المدعى أو أقام بيته) حين أنكر (كأن الاحضار وجس عليه ولا يطلق إلا باحضار لودوى  
تلف) فتؤخذ منه القيمة (ولو شك المدعى هل تلفت العين فيدعى قيمة أم لا فيدعيها) أى العين (فقال غصب منى كذا فان بقي لزمه رده)  
الى (والا فقيمته سمعت دعواه) ويحلف غريمه أنه لا يلزمه رد العين ولا قيمتها (وقيل لا) تسمع (بل يدعيها) أى العين (ويحلف ثم يدعى  
القيمة) ويحلفه (ويجربان) (٣١٢) فيمن دفع ثوبه لدلال لبيعه فجده وشك هل باعه فيطلب الثمن أم أنلفه

فقيمته أم هو باق فيطلبه)  
أى يدعى ذلك فى دعوى  
أوفى ثلاث دعوى ويحلف  
الحصم على الأول يميناً  
واحدة أنه لا يلزم رد الثوب  
ولأنه ولا قيمته وعلى  
الثاني ثلاث أيمان (وحيث  
أوجبنا الاحضار) للمدعى  
(فتبت للمدعى استقرت  
مؤنته على المدعى عليه  
والا) أى وان لم يثبت  
للمدعى (فهى) أى مؤنة  
الاحضار (ومؤنة الرد على  
المدعى)

(فصل الغائب الذى تسمع  
اليينة عليه ويحكم) بها (عليه  
من بمسافة بعيدة وهى التى  
لا يرجع منها مبكراً الى  
موضعه ليلاً وقيل) هى  
(مسافة قصر ومن بقرية)

وهى دون البعيدة بوجهها  
(كحاضر فلا تسمع بيته  
ولا يحكم) عليه (بغير  
حضوره الا لتواريه أو  
تعززه) فتسمع اليينة  
ويحكم عليه بغير حضوره  
(والأظهر جواز القضاء  
على غائب فى قصاص وحد  
قذف ومنعه فى حد الله  
تعالى) كحد الزنا والشرب

(قوله دعوى القيمة) أى فى المتقوم أو المثل فى المثل (قوله أودعوى تلف) أى مع الحلف أو اليينة (قوله  
والا فقيمته) الأولى بدله هنا وفيما يأتي (قوله لبيعه) قيده ابن الرفعة بأكثر من ثمن مثله قال شيخنا ولا  
وجه له (قوله فى دعوى) أى على الأصح أوفى ثلاث على مقابله (قوله) ويحلف الحصم الخ) فان رد اليمين  
على المدعى حلف مترددا كما دعى قال شيخنا وبطال مترددا أيضاً (قوله أو مؤنة الاحضار) ومؤنة الرد  
على المدعى قال شيخنا الرملى وكذا أجرة مدة الاحضار وخالفه شيخنا فى هذه تبع الشيخ الاسلام بخلاف  
الغائب كاسر ولو تلفت العين فى مدة الاحضار فلا ضمان فيها (فرع) قال شيخنا الرملى للحاكم الأمين  
استخلاص مال الغائب من عين أودين حيث خيف فوته بهرب أو عسار أو جحد والا فالعين لا الدين .  
(فصل) فى بيان من يحكم عليه فى غيبته وما يذكر معه (قوله منها) متعلق بمبكر الى موضعه متعلق  
بالإرجاع فلا اعتراض والمراد بالمبكر عرفا وقيل من الفجر وبالليل قبيله وهذه المسافة فوق مسافة العدوى  
ولم يذكر المصنف ولا غيره لها غاية وحيث فتكون أعم من مسافة القصر وذكر عن بعضهم أن غايتها الى  
أول مسافة القصر فراجعه وأما دون هذه فهى المسافة بمسافة العدوى كما تقدم وسيأتى ضبطها بضد هذه  
واعتبار المسافة يقتضى أنه لا يعتبر محل ولاية القاضى ونقل عن شيخنا أن من ليس فى محل ولايته كالنفي  
البعيدة فراجعه (قوله ولا يحكم عليه) أى على من فى المسافة القريبة بغير حضوره ولو فى الواقع فلو حكم  
فتبين أنه فيها تبين بطلان الحكم قال شيخنا الرملى وكذا كل تصرف من الحاكم تبين فى الواقع ما يوجب  
عدم صحته كحكمه على صبي أو مجنون أو سفیه تبين كاله (قوله ويحكم عليه بغير حضوره) أى بعد بين  
الاستظهار كاسر لأنه كالغائب (قوله فى حد الله) لوقال عقوبة لله كان أولى ليشمل التعزير قال شيخنا  
وصورتها أن يدعى عليه بها فى حضوره ثم يقرأ ويقام عليه اليينة فيهرب قبل الحكم والا فدعوى الحسبة  
لا تسمع على الغائب (قوله حد الزنا) والشرب وأما نحو حد السرقة بما فيه الحاقان فيحكم فيه بحق الأدمى  
دون حق الله تعالى فيحكم فى السرقة بالمال دون القطع (قوله ولو عزل) أو انزل (قوله بعد سماع بيته)  
أى ولم يحكم قبوله والافلاتعاد (قوله وجبت الاستعادة) قال ابن الرفعة محله ان تيسرت اعادتها والا فلا

[قوله عن اليمين] أى المأخوذة من قول الماتن صدق بيمينه [قول الماتن أودعوى تلف] أى فيقبل منه  
ذلك وان ناقضها بالانكار أو بالضرورة الا لا يتخلد عليه المجلس مع احتمال صدقه [قول الماتن ولو شك  
المدعى الخ] يشمل المشتري وغيره [قول الماتن أوجبنا الاحضار] أى فى البلد الا لا يتكرر مع الذى سلف  
رأس الصفحة يعنى قوله أرغابته عن المجلس الخ [قوله فهى ومؤنة] أى ولا تجب الأجرة بخلاف العين الغائبة  
عن البلد لسهولة الأمر هنا ولو تلفت العين فى الطريق بانهدام دار ونحوها لم يضمنها قال ابن الرفعة  
لأنها تلفت تحت يد مستحقها وجعل هذا حيلة لعدم ضمان أجرتها أيضاً [قول الماتن ومؤنة الرد]  
قال الزركشى كذلك تجب مؤنة الرد فى الأولى الى دار المدعى اذا كانت العين مغبوبة .

(فصل الغائب الخ) [قول الماتن وقيل الخ] هو كالحلاف فيمن دعى لأداء الشهادة (قائدة) لو كان دون مسافة  
العدوى ولكنه خارج عن محل ولاية القاضى فهو كالبعيد لأنه لا يجب حضوره لو طلب [قوله بغير حضوره]  
قال ابن القصاص ولا بد من نصب وكيل عنه بخلاف الغائب [قوله يوم الشهادة] كذلك قبله اذا لم تمض مدة

الاستبراء

والفرق أن حق الله تعالى مبنى على المساهلة بخلاف حق الأدمى والثانى

التع مطلقاً لأن العقوبة لا يوسع بابها والثالث الجواز مطلقاً كالمال فيكتب القاضى الى قاضى بلد المشهود عليه ليأخذه بالعقوبة  
(ولو سمع بيته على غائب فقدم قبل الحكم لم يستعدها) أى لم يجب استعادتها (بل بخبره) بالحال (ويمكنه من جرح)  
ليينة والقائم بعد الحكم على حجته بالأداء والإبراء والجرح يوم الشهادة (ولو عزل بعد سماع بيته ثم ولى وجبت الاستعانة)

حاجة للاعادة ومال شيخنا الرملى الى خلافه (قوله واذا استعدى) يقال أعداء الحاكم أراد عدوه (قوله أحضره) ولو يهوديا في يوم السبت أو نصرانيا في يوم الأحد وجوب ان علم القاضى كذب الطالب أو كان المطلوب مكترى على عمل يتعطل بحضوره أو كان في وقت خطبة لم يحضره وفي كلام شيخنا الرملى أنه يحضره في صورة الاكتراء وان تعطل العمل ولم يوافقه شيخنا . (فرع) لو طلب شخص حضور شخص لحاكم بنيرطلبه وجب الحضور إن كان عليه حق يتوقف قبوله على حضوره والاوجب الوفاء أو الحضور وان لم يثبت الحق (قوله بدفع ختم طين رطب أو غيره) أى كسمع محتوم عليه (قوله وليكن مكتوبا الخ) قال شيخنا وهذا قد هجر في هذه الأعصار وصار المعتمد عليه الآن الكاغد المعروف (قوله أو بمرتب) هى للتفريع لأن المعتمد الترتيب بين الختم والمرتب قال شيخنا والترتيب مستحب (قوله ومؤتته) أى المرتب على الطالب حيث ذهب به ابتداء كما هو الفرض سواء قلنا بالتخير أو الترتيب فان ذهب به بعد امتناعه في الختم فؤتته على المطلوب لتعديه بامتناعه سواء قلنا بالتخير أو الترتيب وحينئذ فلا يظهر فرق بين التخير والترتيب وقول شيخ الاسلام ان المؤتة على الطالب على قول التخير وعلى الممتنع على قول الترتيب فيه نظر فتأمل ومحل وجوب مؤتة المرتب ان لم يرزق من بيت المال قال بعضهم وينبغى أن يجري هنا ما سرى في احضار العين أنه اذا لم يثبت الحق فالمؤتة على الطالب مطلقا ولم يرتضه شيخنا (قوله فان امتنع) ويثبت امتناعه بقول المرتب ان كان معه والافعدين ومحل تعديه بالامتناع ان كان مع الطالب أو المرتب أمر القاضى والا فلا ولا يقبل قول المرتب أمرنى القاضى باحضارك ولا يلزمه الحضور معه من غير طلب خصمه والافكاس (قوله بلا عذر) من أعذار الجماعة ولو بقول العون (قوله أحضره بأعوان السلطان) ولا يلزمه الحضور الا ان كان مع العون أمر كاسر واذا امتنع من الحضور مع العون لاختفائه بهرب مثلا نودى على بابه أنه ان لم يحضر بعد ثلاثة أيام سمر بابه أو ختم عليه فان لم يحضر بعدها أجيب الخصم لما طلبه منهما لكن محلها ان لم يكن في البيت غيره ويؤمر بالخروج منه مستعير لا مستأجر ومحل القسمير ان كان الباب ملكه وللقاضى أن يهجم عليه بنحو مسح ان كان في البيت نساء قال ابن القاص ويبحث مع الذى يهجم عدلين يقفان قريبا منه قال ولاهجم في حد الله ولا فى قطع طريق ولو لم يحضر بعد ما ذكر حكم القاضى عليه بالينة لكن بعد النداء على بابه أن القاضى يريد الحكم عليه بالنكول (قوله وان امتنع لعذر) أى مما تقدم (قوله وكل من يخاصم عنه الخ) عبارة شيخنا الرملى والمعدور يرسل اليه القاضى من يسمع الدعوى بينه وبين خصمه أو يلزمه بالتوكيل وله الحكم عليه بالينة كالغائب انتهى ولم يوافق على ما ذكره الأسوى (قوله فليس له احضاره) أى يحرم عليه ولو في دون مسافة العدوى (قوله نائب) أو مصلح بين الناس وان لم يصلح للقضاء (قوله لم يحضره) أى يحرم احضاره (قوله بل يسمع الخ) أى ان كان فوق مسافة العدوى لأن الكتاب بجماع البينة لا يقبل فيها (قوله اليه) أى الى نائبه أو للمصلح ليتوسط بينهما فى الصلح .

للينة (واذا استعدى على حاضر بالبلد) أى طلب من القاضى احضاره (أحضره بدفع ختم طين رطب أو غيره) لمدعى بعرضه على الخصم وليكن مكتوبا عليه أجب القاضى فلانا (أو بمرتب لذلك) من الأعوان يباب القاضى ومؤتته على الطالب (فان امتنع) المطلوب (بلا عذر أحضره بأعوان السلطان وعزّره) بما يراه والمؤتة عليه وان امتنع لعذر كمرض وكل من يخاصم عنه فان وجب تحليفه بعث القاضى اليه من يحلفه (أو) على (غائب في غير) محل (ولايته فليس له احضاره أو فيها وله هناك نائب لم يحضره بل يسمع بينته) عليه (ويكتب اليه) بذلك (أو لائتاب) له هناك

الاستبرام [قول المتن واذا استعدى] يقال أعداء الحاكم أزال العدوان كأشكاه بمعنى أزال شكواه [قول المتن أو بمرتب] يريد أن ذلك راجع لنظر القاضى بحسب ما يراه من خصم أو مرتب [قول المتن فان امتنع] لا يثبت الامتناع الا بشاهدين قال الماوردى والروايات اذا كان المبعوث الخصم فان كان العون كفى قوله لأنهم يلب الاخبار أى فيتقيد بالثقة [قول المتن فليس له احضاره] هذا يؤخذ منه أن له القضاء عليه ولو كان في مسافة العدوى [قول المتن له هناك الخ] أنظر هل يلحق بهذا ما لو كانت البلد متسعة ولها قضاة وطلب شخص لقاض فى طرفها وهو بالطرف الآخر ظاهر كلامهم وجوب الاجابة ولا نظر الى وجود قاضى

(قوله فالأصح يحضره) أى بعد البحث عن صحة الدعوى ولزومها التلقيب بما لا يصح نحو دعوى ذمى على مسلم فحرم ألقها وهذا واجب الغائب بخلاف الحاضر لقلة المشقة (قوله من مسافة العدوى) هو المعتمد (قوله وهى التى يرجع الخ) هذا غايتها فادونه منها وأبداؤها من محل تبكيه ولو غير بلده ولعل ابتداءها فى البلدى محل جواز قصر الصلاة للسافر منه فراجع (فرع) قال شيخ شيخنا البرلى لو كان فى البلد الواسعة قضاة وطلب شخص لقاض وهما فى طرفها وجبت الاجابة ولا نظرقاضى طرف المدعى عليه انتهى فراجع (قوله المخدرة) أى ابتداء أو دواما ويعتبر فيها مدة توبة الفاسق وخرج بها البرزة لكنها لا تحضر من خارج البلد الا مع محرم ونحوه ويثبت التخدير بينة وكذا بقولها ان كانت من قوم عادتهم التخدير (قوله مجلس الحكم) ولو لتخليف بخلاف حضور الجامع خلف اقتضاء الحاكم فتحضر اليه (قوله بل توكل) أو يحضر القاضى اليها ويجزى فيها ما فى المندور على ماسبق وإذا حضر اليها القاضى مثلا أجابته من وراء ستر ويكفى فى كونها هى اعتراف الخصم أو شهادة اثنين من محارمها والا تلفت بنحو ملحقه وخرجت من الستر اليه (قوله وهى من لا يكثر خروجها لحاجات) أى من لا تخرج لمعاودة (باب القسمة)

بكسر القاف وسكون السين قال شيخ الاسلام وغيره وهى تميز الحصص بعضها من بعض وظاهره أن هذا معناها لغة وشرعا فراجع (قوله أو منصوب بهم) أى بغير تحكيم والافس كمنسوب الحاكم ولو طلب الشركاء من الحاكم قسمة ما بأيديهم لم يجز له اجابتهم كقوله العلامة السفياطى وتقدم فى باب الفلوس ترجيحهم عن شيخنا أولم تجب عليه كقوله العراقى حتى يقيموا بينة غير شاهد وبين ثبت بهاملكهم وان لم يكن لهم منازع وسمعت البيهقي مع عدم الدعوى للحاجة اليها (قوله ذكر حردل) ضابط سمع بصير وغير ذلك من شروط الشهادة وكذا عفيف عن الطمع لأنه لا يجوز للحاكم أخذ أجره من صاحب الحكم لأنه حق الله والقول بجواز الأخذ كافى الروضة محمول على غير هذا من الأعمال (قوله يعلم المساحة) وهى علم يعرف به مقادير الأسطحة (قوله والحساب) وهو علم يعرف به مقادير الأعداد ويندب كونه عارفا بقيم المتقومات على المعتمد (قوله ولا يشترط فى منصوبهم العدالة) نعم ان كان فيهم محجور عليه اشترطت وعليه يحمل ما قاله شيخنا فى شرحه (قوله والحرية) أى ولا يشترط فى منصوبهم الحرية ولا غيرها ما عدا التكليف ولو وكل بعضهم واحدا منهم ليقسم مع بقيتهم فان ضم حصته مع حصته موكله صح والا فلا

طرفها وهو متجه لظهور الفرق بين الحاضر والغائب [قول المتن فالأصح يحضره] أى ولكن به تحرير دعواه ومعرفة بخلاف الحاضر فى البلد [قوله والأصح أن المخدرة الخ] من جهة أدلته حديث واغد يا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فأرجعها قلوا إنها كانت مخدرة وقوله لا تحضر أى يستحب عدم احضارها (فرع) لو اختلفا فى التخدير فعليها البيهقي [قول المتن وهى من لا يكثر الخ] قال ابن أبى الدم الأولى فى ذلك رده الى العرف والعادة .

### (باب القسمة الخ)

[قول المتن أو منصوب بهم] هو شامل للحكم [قول المتن ذكر] انظر كيف يصح حل الخبر على المبتدأ هنا [قول المتن يعلم المساحة] مصدر مسحت أى ذرعت ولا يشترط علم المساحة والحساب للقاضى بخلاف هذا لأن هذا هنا بمنزلة الفقه المشترط للقاضى لا حياجه اليه [قوله بالاقرار] أى بالقرعة يحصل الاقرار بخلاف ما لو نصبوا انسانا ولو فى قسمة التعديل والافراز فانه لا بد من رضاهم بعد القرعة أيضا فلا يحصل الاقرار بالقرعة ولو كان ذلك على وجه التحكيم بينهم لم يراى بعد كتابة هذه الحاشية فى شرح الروض ما يخالفها فى مسألة التحكيم

(فالأصح يحضره من مسافة العدوى فقط وهى التى يرجع منها مبكرا ليلا) الى موضعه والثانى من دون مسافة القصر والثالث من أى مسافة قربت أو بعدت لكن له أن يبعث الى بلده من يحكم بينهما (و) الأصح (أن المخدرة لا تحضر) أى لا تكلف حضور مجلس الحكم بل توكل والثانى تحضر كغيرها (وهى من لا يكثر خروجها لحاجات) كشراء خبز وقطن وبيع غزل ونحوها بأن لم تخرج أصلا للضرورة أولم تخرج الا قليلا لحاجة ومنها العزام والزبارة والحام (باب القسمة)

(قد يقسم) المشترك (الشركاء) أو منصوبهم أو منصوب الامام وشرط منصوبه ذكر حردل يعلم المساحة بكسر الميم (والحساب) ولا يشترط فى منصوبهم العدالة والحرية لأنه وكيل عنهم ومنسوب الامام ملزم بالاقرار) فان كان فيها

تقويم وجب للسان) لاشتراط العدد في المقوم (وإلا فقسام وفي قول) من طريق (اثنان) بناء للقولين على أن منصب القاسم منصب الحاكم أو منصب الشاهد والكلام في منصب الامام ولو فوض الشركاء القسمة الى واحد بالتراضي جاز قطعاً (وللامام جعل القاسم كما في التقويم فيعمل فيه بعدلين ويقسم) بنفسه (٣١٥) (ويجعل الامام رزق منصوبه من بيت

المال فان لم يكن) فيه مال كما في المحرر (فأجرته على الشركاء فان استأجروه وسمى كل منهم قدراً لزمه وإلا) بأن أطلقوا المسمى (فالأجرة موزعة على الحصص وفي قول) من طريق (على الرودس) لأن العمل يقع لهم جميعاً (ثم ما عظم الضرر في قسمته كجوهره ونوب نفيسين وزوجي خفة ان طلب الشركاء كلهم قسمته لم يجبه القاضي ولا يمنعهم ان قسموا بأنفسهم ان لم تبطل منفته كسيف يكسر) بخلاف ما تبطل منفته فيمنعهم لأنه سفة (وما يبطل نفته المقصود حكماء وطاحونة صغيرين لا يجاب طالب قسمته في الأصح) لما فيها من الضرر والثاني يجاب لعدم ضرر الشركة (فان أمكن جعل حاميين أو طاحوتين (أجيب) وان احتيج الى أحداث بئر أو مستوقد (ولو كان له عشر دار لا يصلح لسكنى والباقي (آخر) يصلح للسكنى (فالأصح اجبار صاحب العشر بطلب صاحبه دون

(قوله جاز) وان كان فيها تقويم لأن الرجوع لما اتفقوا عليه (قوله بعدلين) أو بعلمه كما في الروضة (قوله ويجعل الامام رزق منصوبه من بيت المال) وجوباً وحينئذ يجب نصبه ولو لم يكف واحد وجبت الزيادة (قوله كما في المحرر) ولو أبقى كلام المصنف على إطلاقه لكان أولى ليشمل مالو كان غيره أهم أو منع ظاهراً ولا يبعد أن المصنف أراد ذلك (قوله فأجرته) أي ان استأجروه فالمقصود من ذكره نفي كونها على بيت المال ولو لم توجد اجارة فلا شيء له (قوله فان استأجروه) أي كلهم معاً أو مرتباً ولو بأوليائهم فان استأجروه بعضهم فعليه وحده وعلى الولي طلب القسمة ان كان فيها مصلحة لموليه وللولي بذل الأجرة من مال موليه مع الشركاء وان لم يكن فيها حظ لموليه (قوله على الحصص) أي المأخوذة لا الأصلية في قسمة التعديل (قوله وان لم يبطل نفته) فلا يضر قصه (قوله بخلاف ما يبطل نفته) أي بالسكنى بحيث لا يفتق به بوجه فيمنعهم الحاكم وجوباً واذا تنازع الشركاء فيما لا يقسم اتفقوا به مهياًة ولكل الرجوع متى شاء أو أجروه لبعضهم أو لغيرهم فان لم يرضوا بذلك أجبرهم الحاكم على اجارته ان أمكن وإلا فعلى الاتفان به مهياًة (قوله حكماء) وهو محل الاستحمام لامع نحو مستوقد (قوله وطاحونة) وهي محل دوران الدواب حول الحجر لامع نحو دار الدواب (قوله فان أمكن الخ) هذا مما لا يعظم ضرره وانما قدمه لضرورة الفهم (قوله دار) أي مثلاً (قوله آخر) واحداً أو أكثر وطلب كل القسمة وخت الدار عن نحو بناء وشجر وإلا لم يجب أحد للقسمة (قوله متعنت) فلو كان بجانب الدار ملك له أو نحو موات أوجب للقسمة وتضم حصته بجانب ملكه كما قاله شيخنا الرملي لعدم تعنته حينئذ وكذا يقال في الآخر (قوله ووجه المرجوح) وهو مقابل الأصح وهو عدم اجابة صاحب الأكر في الأولى واجباره بطلب صاحبه في الثانية ومقتضى تعليله اجبار صاحب الأكر في الأولى واجبارهما معاً في الثانية قال بعضهم ولعل هذا وجه عدول الشارع عن أن يقول والثاني الخ فراجع (قوله أنواع) أي ثلاثة لأنه ان تساوت الأنصاء صورة وقيمة فهو الأول والا فان لم يحتج الى شيء آخر من خارج فالثاني وإلا فالثالث وبذلك علم وجه تقديم بعضها على بعض (قوله بالأجزاء) وتسمى قسمة التشابهات (قوله متفقة الأبنية) بأن لا يكون فيها بناء غير سورها أو بأن يكون في كل جانب منها مثل ما في الآخر من الأبنية وكذا من غيرها (قوله وأرض مشبهة بالأجزاء) أي متساوية في القوة والضعف وليس فيها نحو زرع فتقسم وحدها ولو اجباراً فان كان فيها زرع لم تصح قسمته وحده ولا قسمتها معاً نعم ان كان

وليس كما قال [قول المتن تقويم] لو كان فيها خرص قال الامام فالقياس أن يكون كذلك لكن قال النووي في تصحيح التنبيه الصحيح ألا كفاء بواحد [قوله الى واحد بالتراضي] قال الماوردي والرويانى ولا يقبل قول هذا الواحد لأنه غير نائب القاضي وكذا لا تقبل شهادته لأنه شاهد على فعل نفسه [قول المتن فيعمل فيه الخ] قال الزركشى هو كالسكنى من شرط العدد [قوله وزوجي خف] قال ابن الأنبارى العامة تخطئ بظن أن الزوج اثنان وليس ذلك في السنة العرب إذ كانوا لا يتكلمون بالزوج موحد بل يقولون عندى زوجا جام قال الزركشى الحاصل أن الواحد هو الفرد فان ضم إليه غيره من جنسه سمي كل واحد منهما زوجاً [قول المتن ولا يمنعهم] استئناف [قول المتن كسيف يكسر] مثال لما لا يمنعهم منه [قول المتن صغيرين] قال هذا لأن الحمام مذكر

عكسه) أي لا يجبر صاحب الباقي بطلب صاحب العشر والفرق أن صاحب العشر متعنت في طلبه والآخر معذور ووجه المرجوح في الأولى ضرر صاحب العشر وفي الثانية تميز ملكه (وما لا يعظم ضرره قسمته أنواع أحدها بالأجزاء كسكنى) من حبوب ودوام وأحطن وتبعها (ودار متفقة الأبنية وأرض مشبهة الأجزاء

فيجبر الممتنع) عليها الأضرار وعليه فيها (فتعدل السهام كيلا) في المكيل (أو وزنا) في الموزون (أو ذرعا) في المقروع والأرض (بعد  
 لأصحاب المستوف) كالأثلاث لزيد وعمرو وبكر (ويكتب في كل رقعة اسم شريك أو جزء مجزأ بحد أو جهة) مثلا (وتدرج في بنادق  
 مستوية) وزنا وشكلا من طين مخفف أو شمع (ثم يخرج من لم يحضرها) أي الرقاع حين الكتابة والادراج بعد جعلها في حجر مثلا (رقعة على  
 الجزء الأول) ان كتب الأسماء فيعطى من خرج اسمه أو على اسم زيد ان كتب الأجزاء) فيعطى ذلك الجزء ويفعل كذلك في الرقعة الثانية  
 فيخرجها على الجزء الثاني أو على اسم عمرو وتتعين الثالثة للباقي ان كانت أثلاثا وتعين من يبدأ به من الشركاء والأجزاء منوط بنظر القاسم  
 (فان اختلفت الأنصاء كنصف (٣١٦) وثلاث سدس) في أرض (جزئت الأرض على أقل السهام) وهو السدس فتكون ستة

أجزاء (وقسمت كما سبق  
 ويحترز عن تفرق في حصة  
 واحد) وهو في غير الأقل في  
 كتابة الأجزاء في ستر قاع  
 إن بادى صاحب السدس  
 وخرج على اسمه الجزء  
 الثاني أو الخامس فيفرق  
 حصة غيره فيبدأ بمن له  
 النصف مثلا فان خرج على  
 اسمه الجزء الأول أو الثاني  
 أعطيهما والثالث وبشي  
 بصاحب الثلث فان خرج  
 على اسمه الجزء الرابع  
 أعطيه والخامس وتعين  
 السدس لصاحب السدس  
 وفي كتابة الأسماء زيد  
 وعمرو وبكر في ثلاث رقاع  
 أوست ان خرج اسم بكر  
 صاحب السدس على الجزء  
 الأول أخذ من ان خرج على  
 الجزء الثاني اسم عمرو  
 صاحب الثلث أخذه مع  
 الثلث وتعين الثلاثة  
 الباقيتين بصاحب النصف  
 ولا يخفى الحكم لو خرج اسم  
 زيد قبل اسم عمرو أو

قيلا لم يبد صلاحه جازت قسمتهما معا بالتراضي وتجوز قسمة الكتان بعد تقض رءوسه ومعايراه الوزن  
 قاله شيخنا وتصح قسمة الثمر على الشجر من نخل وعنب خرصا ولو منصفا ولا يصح قسمة غيرهما وشملت  
 الأرض شركة الوقف ولو مسجدا فتجوز قسمتهما معه في هذا النوع دون غيره على المتمد (قوله فيجبر  
 الممتنع) ولو في شركة الوقف (قوله ويكتب) مثلا فتحو حصة وحصى كذلك (قوله مستوية) ندبا  
 (قوله من لم يحضرها) والأولى كونه ميبا لبعده التهمة وله كغيره البداءه بأى نصيب أو شريك شاء كما  
 سيذكره (قوله ويحترز) أى وجوبا (قوله وهو) أى التفرق يحصل في البداءه بصاحب الأقل  
 (قوله أعطيهما والثالث) وبقرع بين الآخرين وان خرج على اسمه الثالث أعطيه والذين قبله أيضا  
 وأقرع بين الآخرين وكذا ان خرج باسمه الرابع أعطيه والذين قبله وتعين الأول لصاحب السدس  
 والأخير ان لصاحب الثلث وان خرج على اسمه الخامس أعطيه والذين قبله أيضا وتعين الأخير لصاحب  
 السدس ولا آخر الأولان كذا في شرح الروض واعترضه الأسنوى واعتبر كغيره نظرا للقاسم فيما يضم  
 في الصورتين ولو بدأ بصاحب السدس على خلاف مانع منه فخرج على اسمه الثاني أو الخامس لم يعطه  
 وتعد القسمة أو غيرهما أعطيه وعمل في الآخرين بقياس ما مر (قوله أعطيه) أى الرابع وأعطى معه  
 الخامس ولا يعطى معه الثالث للزوم التفرق وان خرج على اسمه الخامس فعلى قياس كلام الشيخين من  
 مراعاة القبيلة أعطى معه الرابع وعلى كلام غيرهما يرجع لنظر القاسم فان ظهر له اعطاء السادس معه أعطيه  
 وأقرع بين الباقيين وهكذا (قوله وفي كتابة الأسماء) وهى الأولى لأنه ليس فيها اجتناب شيء (قوله  
 أوست) منها ثلاثة باسم زيد واثان باسم عمرو (قوله بحسب قوة انبات وقرب ماء) أوفى جانب منها عنب وفى  
 الآخر نخل أوفيه بر وفى الآخر شجر ولم تستو القيمة في ذلك (قوله ويجبر الممتنع الخ) ولا يمنع من الاجبار  
 الاشتراك في نحو الممر ولا في نحو سطح بين سفلى وعلا ولو أمكن قسمة الجيد وحده والردى وحده فلا اجبار  
 (قوله بحسب المأخوذة) هو المتمد كما تقدم (قوله فلا اجبار الخ) أى ولا قسمة أيضا فان تراضيا بها فهي

[قول المتن مستوية] لأنها لو اختلفت لما سبقت الكيرة الى اليد ففيه ترجيح لصاحبها [قول المتن  
 على أقل السهام] أى لأنه يتأدى به القليل والكثير [قوله فان خرج الخ] لو خرج على اسمه الجزء الرابع  
 مثلا فتدقيق نزاع فيما يضم اليه هل هو الخامس والسادس أو الثالث والثاني [قوله أوست] أى باسم صاحب  
 النصف ثلاث وباسم صاحب الثلث اثنان وفائدة هذه سرعة اخراج نصيبهما [قول المتن فلا اجبار]  
 قال الماوردى ولو تراضيا بذلك لم تكن قسمة بل هو بيع محض يبيع كل واحد منهما حقه من إحدى

أحدهما أولا وتوسط بينهما اسم بكر ولا تفرق لحصتهما في ذلك (الثاني) من الأنواع القسمة (بالتعديل) بأن الدارين  
 فتعدل السهام باقية (كأرض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوة انبات وقرب ماء) فاذا كانت لاثنتين نصفين وقيمة ثمنها المشتل على  
 ملك كرقعة ثلثها الخالى عن ذلك جعل الثلث سهما والثلاثان سهما وأقرع بكتابة الاسمين أو الجزئين نحو ما تقدم فن خرج له جزء أخذه  
 (ويجبر) الممتنع (عليها في الأظهر) الحاصل للساوى في القيمة بالساوى في الأجزاء والثاني لا يجبر لاختلاف الأغراض والمنافع وعلى الأول  
 أجر ما تقاسم بحسب المأخوذ وقيل بحسب الشركة في الأصل (ولو استوت قيمة دارين أو حانوتين) لاثنتين بالسوية (فطلب جعل كل) منهما  
 (لواحد فلا اجبار) في ذلك تجاوز ملكه أو تباعد لثقة اختلاف الأغراض باختلاف الحالة والأبنية (أو) قيمة (حده) أي



من نوع أجبر (المتنع لاختلاف الأغراض فيها) (أو نوعين) كعبد بن بركي وهندي ونوين ابرهيم وكتان (ولا أجبر في ملكه  
(الثالث) من الأنواع القسمة (بالرأى أن يكون في أحد الجانبين) من الأرض (بأرض شجرة لا يمكن قسمته فبرد من يأخذ) بالقسمة بأن  
خرج له بالقرعة (قسط قيمته) فان كانت ألقاؤه النصف رديخاً (ولا أجبار) (٣١٧) فيه وهو بيع) وقيل فيها يقابل

المردود وفيما سواها بخلاف  
في قسمة التعديل (وكذا  
التعديل) بيع (على  
المذهب) وقيل فيها بخلاف  
في قسمة الأجزاء (وقسمة  
الأجزاء افراز في الأظهر)  
والثاني بيع ودخول  
الاجبار فيها للحاجة اليه  
ومعنى أن القسمة افراز  
أنه يتبين أن ما خرج لكل  
من الشريكين مثلاً هو  
الذي ملكه ووجه أنها بيع  
أنها لما انفرد بها كل من  
الشريكين ببعض المشترك  
بينهما كأنه باع كل منهما  
ما كان له مما انفرد به صاحبه  
بما كان لصاحبه مما انفرد  
هو به ولا يشترط فيها لفظ  
البيع (ويشترط في)  
قسمة (الرأى الرضا بعد  
خروج القرعة) كما في  
الابتداء (ولو تراضيا بقسمة  
مالاً اجبار فيه اشترط الرضا  
بعد القرعة في الأصح  
كقولهما رضياً بهذه  
القسمة أو بما أخرجه  
القرعة) اعترض قوله  
لاجبار فيه بأن صوابه  
عكسه كما في المحرر القسمة  
التي يجبر عليها إذا جرت  
بالتراضي إلى آخره

يع كما قاله الماوردي (قوله من نوع أجبر المتنع) أي ان زالت الشركة ومنه نحو دكا كين صغار  
متلاصقة وان اختلفت قيمتها ومنه منفعة أرض استحقها جماعة ولم يرضوا بالمهاياة ومنه شجرة في أرض  
مملوكة دون أرضه وليس لهم منفعة الأرض والا فلا أجبار (فرع) يصح قسمة المنافع المملوكة ولو  
بوصية مهاياة ولو مسانحة ولا أجبار فيها ولا تصح ضمير المهاياة فان انفردا عليها وتنازعا في البداية أقرع  
بينهم ولكل منهم الرجوع متى شاء ومن استوفى زائدا على حقه لزمه أجره ما زاد على قدر حصته من الر -  
وان امتنعوا من المهاياة أوجبا الحكم العين وقسم الأجرة بينهم ولا تصح قسمة الديون في الذم ولو بالتراضي  
وكل من أخذ منها شيئاً لا يختص به كذا قلوا هنا فانظره مع قولهم ان محل عدم الاختصاص في ثلاث مسائل  
فما يأخذ أحد الورثة من الدين الموروث وفيما يأخذ أحد سيدي المكاتب من نجوم الكتابة وفيما يأخذ  
أحد الموقوف عليهم من ريع الوقف عليهم فراجع وحرر ولا تصح قسمة وقف بين أربابه نعم ان كان على  
سبيلين جاز (قوله لا يمكن قسمته) أي وليس في الجانب الآخر ما يعادله (قوله وهو بيع) فثبت فيه  
أحكامه من شفعة وخيار وغيرهما (قوله وفيما سواها الخ) أي فيه طرق وفي ذلك اعتراض على المصنف  
بعدم ذكر الخلاف في القسمين (قوله بيع) أي في غير ما دخله الاجبار منها كالمس (قوله ولا يشترط فيها)  
أي في القسمة بأنواعها لفظ البيع (قوله الرضا) أي باللفظ كما يأتي (قوله بعد خروج القرعة) ولا يعتبر له  
مجلس ولو تراضوا بالقرعة كأن رضى واحد بأحد الجانبين وواحد بجانب آخر أو رضى واحد بأخذ النفيس  
والآخر بالنفيس أو نحو ذلك لم يحتج إلى رضا أصلاً (قوله بما هو محله) وهو قسمة التعديل والافراز  
(قوله أصرح الخ) أي لابهام اجتماع التراضي والاجبار وهو فاسد وهو أصرح من عبارة الروضة المذكورة  
أيضا (قوله قسمة الاجبار) أي القسمة التي وقعت بالاجبار بالفعل (قوله وإذا تراضيا) أي بالقسمة  
بقاسم يقسم بينهما فيما هو محل الاجبار (قوله أظهرهما الاشتراط) أي اشتراط الرضا باللفظ بعد  
القرعة وهو العتمد وفيه اعتراض على المصنف في تغييره بالأصح (نفيه) حيث قلنا القسمة بيع

الدارين بحصته من الأخرى [قول المتن لا يمكن قسمته] قال الزركشي لا بد أن يزيد على هذا وما في  
الجانب الآخر لا يعادل ذلك الا بضم شيء آخر من خارج [قوله فيما يقابل المردود] أي وهو نصف البئر مثلاً  
التي قوبل بالمال الذي أخذ من سلت له البئر ورد إلى شريكه [قوله بيع] أي ولا ينافيه الاجبار كما في  
الحاكم يبيع مال المتنع قهراً [قول المتن في الأظهر] قال الرافعي محل الخلاف اذا لم يقسم بأقسامتهما متفاضلاً  
والا فهو بيع قطعا [قوله ولا يشترط فيها] أي في القسمة مطلقاً [قول المتن ويشترط الخ] أي ولو قسم  
بينهم الحاكم (نفيه) هل خيارهم على الفور أم عند امتداد المجلس وجهان [قول المتن بعد خروج القرعة]  
ثم قوله الآتي أيضاً بعد خروج القرعة [يفيدك أنهما لو اقسما بالتراضي من غير قرعة لا يتوقف على تصريح  
برضا تأخر وبذلك صرح في شرح المنهج [قوله أصرح في المراد] وذلك لأن عبارة المحرر تصدق بما لو  
ترافعا لتقاضى عن رضائهما وسأله أن يقسم بينهما قسمة افراز أو تعديل فقسم بينهما وأقرع فان أقرعه  
الزام لهما لا يتوقف على رضا بعد ذلك كما أشار إليه الشارح رحمه الله فيما سلف صدر الباب بخلاف  
عبارة المنهاج باعتبار التأويل المذكور هذا غاية ما ظهر لي وهو مراده ان شاء الله تعالى والله أعلم

ويجاب بأن المراد ما اتفق فيه الاجبار بما هو محله وهو أصرح في المراد مما في المحرر وفي الروضة كما أصلها قسمة الاجبار لا يعتبر فيها  
التراضي لا عند اخراج القرعة ولا بعدها وإذا تراضيا بقاسم يقسم بينهما فهل يشترط الرضا بعد خروج القرعة أم يكفي الرضا الأول

فولان أظهرهما الاشتراط

تحليف شريكه) فان نكل وحلف المدعى نقضت القصة (ولو ادعاء في قصة تراض) بأن نصبا قاسما أو اقتسما بأنفسهما ورضيا بعدد القصة (وقلنا هي بيع فالأصح أنه لا أثر للغلط فلا قائمة لهذه الدعوى) والثاني له أثر لأنهما تراضيا لا اعتقدهما أنها قصة عدل فتتقض القصة إن قامت بينة بالغلط ويحلف الشريك إن لم يتم (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وان قلنا افرازت نقضت ان ثبت) الغلط (والا فيحلف شريكه والله أعلم ولو استحق بعض المقسوم خالفا) كالثالث (بطلت فيموتى الباقي خلاف تفريق الصفقة) ففي قول يبطل فيه أيضا والأظهر يصح ويثبت الخيار (أو من النصيبين معين سواء) بالنصب (بقيت) أى القصة في الباقي (والا) أى وان كان المعين من أحدهما أكثر من المعين من الآخر (بطلت) تلك القصة لأن ما بقي لكل واحد لا يكون قدر حقه بل يحتاج أحدهما الى الرجوع على الآخر وتعود الإلحاح والله أعلم .

اشترط فيها شروط البيع كالقبض في المجلس للربوى وامتناع قصة الرطب منها بفتح المراء وغير ذلك تخيارى المجلس والشرط (قوله بينة) وهى هنا ذكران عدلان ومثلها اقرار وبين رد وعلم قاض (قوله وادعاء) أى وعين قدرا (قوله فله تحليف شريكه) أى لا تحليف القاسم ولا الدعوى عليه وبحث البلقينى سماع الدعوى عليه ان كان المراد رد الأجرة وغرمه رجاء أن يثبت فيرد ويغرم (قوله بأنفسهما) أو بمنصوب الحاكم بتراضيهما (قوله وقلنا هي بيع) أى على الأصح في التعديل والرد وعلى المرجوح في الافراز (قوله فلا قائمة لهذه الدعوى) الا ان كانت قصة ربوى وعلم الغلط (قوله بطلت) ولو زرع أو بنى أو غرس قبل ظهور فسادها فكما لو بان فساد البيع لكن لا يلزم الشريك هنا من نحو أرض القلع الا بقدر حصة شريكه .

### ﴿ كتاب الشهادات ﴾

قدمت على الدعوى نظرا لتحملها وتقدم أنها اخبار بحق الغير على الغير بلفظ أشهد وقال بعضهم هي اخبار عن شيء بلفظ خاص فهو أولى لشموله لنحو الشهادة بالهلال ولعل اختيار الأول لأجل قولهم والافراز اخبار بحق لغيره عليه وعكسه الدعوى وعلم بما ذكر أن أركانها خمسة (قوله شرط الشاهد) ومثله المزكى في جميع ما يأتي (قوله أضدادهم) ومنه السفية لأنه غير عدل وقبل الامام أحمد شهادة الرقيق وقبل الامام مالك شهادة الصبيان على بعضهم فيما يقع بينهم من الجراحات (قوله وسكت عن النطق) المبرعنه بالصيغة وهو الركن الخامس فلا بد فيها من وجوده وهو لفظ أشهد فقط لا غيره وان أدى معناه لأنه لا تجوز الشهادة بالحق ولا يكفي أشهد بما شهد به هذا ولو بعد تقدم شهادته ولا بما وضعت به خطي ولا بنم في جواب تشهد بكذا مثلا ولو أخبر عدل شاهدا بما ينافي شهادته وظن صدقه اعتمده واستنعت عليه الشهادة أو ما كما يرجع

[قول المتن أو حيف] وذلك لأن القاضى اذا ثبت عليه بالبينه أنه جار في حكمه ينقض في حد أو غيره [قوله ورضيا بعد القصة] أما اذا قلنا لا يعتبر الرضا بعد القصة فتكون كقصة الاجبار (نفيه) لو قسم القاضى بينهما قصة رد اشترط الرضا بعد أيضا [قول المتن لا أثر للغلط] لأنه لما وقع الرضا بعد القصة فكأنه رضى بترك الزيادة فصار كمن اشترى شيئا بدين ولا أثر عنده لدعوى الغبن في البيع والشراء [قوله إن قامت بينة الخ] وجهه في الكفاية عدم سماع البينة بأنه يجوز أن يكون قدر رضى بدون حقه لما صدر منه الرضا آخر نعم لو كان المقسوم ربوا لمن جنس واحد نقضت [قول المتن نقضت] أى لأن الافراز لا يتحقق مع التفاوت بخلاف البيع [قوله ففي قول تبطل الخ] هذه طريقة والثانية القطع بالطلان وهو ما حكاها الماوردى عن الجمهور ونسبها الى المطلب للنص وجزم بها القاضى أبو الطيب وغيره ووجهها أن ما تشريع له القصة من التمييز لم يتم ولا فرق على هذه الطريقة بين الافراز والبيع [قول المتن بقيت] وفيه وجه أنها تبطل نظرا لتفريق قال في البسيط وله التفات الى تفريق الصفقة قال الزركشى وهو متجه على القول به في المسئلة قبلها .

### ﴿ كتاب الشهادات ﴾

[قول المتن شرط الشاهد] أى فلا بد من تأويل في المبتدا والخبر [قول المتن مسلم] خروج الكافر لقوله تعالى ذوى عدل منكم واشترط الحرية لأن المخاطب بالآية الأحرار بدليل اذا تداينتم وقوله تعالى عن ترضون من الشهداء وانما يرضى الأحرار وأيضا نفوذ القول على الغير نوع ولاية وخالف أحد قبل شهادة الرقيق واختاره ابن المنذر وغيره وأما الصبي فلائنه لا يقبل اقراره على نفسه فشهادته على غيره بالأولى وقبل مالك شهادة الصبيان في الجراحات التى تقع بينهم ما لم يفرقوا [قول المتن ذو مروءة]

﴿ كتاب الشهادات ﴾ جمع شهادة وتتحقق بشاهد ومشهود له ومشهود عليه ومشهود هي به وتأتى الأربعة وما ينظر بها (شرط الشاهد مسلم حر مكلف عدل ذو مروءة غير منهم) فلا تقبل شهادة أضدادهم وسكت عن النطق لأن

(الاصرار على صغيرة)  
فبارتكاب كبيرة أو اصرار  
على صغيرة من نوع أو أنواع  
تنتفى العدالة إلا أن قلبه  
طاعت المصر على ما أمر  
عليه فلا تنتفى العدالة عنه  
ومن الكبائر القتل والزنا  
واللواط وشرب الخمر القدر  
المسكر وغيره والسرقه  
والقذف وشهادة الزور  
ومن الصغائر النظر الى  
ملايحوزوا الفية والسكوت  
عليها والكذب القبيح لا حد  
فيه ولا ضرر والاشراف  
على بيوت الناس وهجر  
المسلم فوق ثلاث والجلوس  
مع الفساق ايناها لم  
(ويحرم اللعب بالفرد على  
الصحيح) حديث أبى  
داود من لعب بالفرد فقد  
عصى الله ورسوله وفى  
حديث مسلم فكأنما  
غمس يده فى لحم خنزير  
ودمه أى وذلك حرام  
والثانى يكره كالشطرنج  
(ويكره) اللعب (بشطرنج)  
بكسر أوله المجه والمهمل  
وفتحه لأنه صرف العمر  
الى ما لا يجدى (فإن شرط  
فيه مال من الجانبين) أى  
ان من غلب من اللاعبين  
كان له على الآخر كذا  
(قمار) محرم فقد به  
الشهادة بخلاف ما إذا شرط  
من جانب أحد اللاعبين  
أى ان غلب بضم أوله بئله

لشاهد فكذلك ومن شهد باقرار مع علمه بخلافه باطنا وجب عليه الاخبار به (قوله وشرط  
العدالة) أى حالة الأداء مطلقا لا فى النكاح حالة العقد أيضا وهى ملكه راسخة فى النفس تمنع صاحبها  
من ارتكاب ما يبطلها وتحقق أى تظهر تلك الملكة بما ذكره المصنف كما أشار اليه الشارح (قوله  
واجتناب الاصرار على صغيرة) بأن يزم على الترك فترك العزم عليه اصرار والعزم على الكبيرة  
صغيرة نعم ان غلبت طاعت المصر على معاصيه لم ترّد شهادته ومعنى غلبتها مقابلة الفرد بالفرد من  
غير نظر الى المضاعفة قال شيخنا وفيه بحث بقول ابن مسعود وروى مرفوعا أيضا ويل لمن غلبت  
وحداته على عشراته فتأمل وراجع (قوله من نوع أو أنواع) راجع للكبيرة والصغيرة (قوله  
ومن الكبائر) أشار الى عدم حصرها فيما ذكره وقد اختلف فى عددها وفى حدها إنها ما توجب الحد وقيل  
فيه قليل فى عددها سبعون وقيل غير ذلك وقيل فى حدها إنها ما توجب الحد وقيل  
ما فيها وعيد شديد وقيل غير ذلك ومنها تقديم الصلاة على وقتها وتأخيرها عنه بغير عذر وقال بعضهم  
ان هذه من الصغائر ومنها ترك تعلم فرض عيني فى بيع أو تجارة أو صلاة وان سمحت باعتقاده بأن  
لا يعتقد بفرض فلا أو وضوء كذلك وغير ذلك فقد شهدته حيث قصر فيه (قوله القتل) أى العمد  
ولو لكافر أول نفسه ولو مهدرا كالزاني المحسن (قوله واللواط) وكذا اتيان البهائم على المعتد  
(قوله القدر المسكر وغيره) أو القدر المسكر من غير الخمر (قوله والسرقه) أى لما يقطع به ودونه صغيرة  
ومثلها النصب وقال شيخنا إنه كبيرة مطلقا كما مر (قوله والقذف) ولو لغير محسن خلافا للحليمي نعم  
قال ابن عبد السلام قذف المحسن فى خلوة بحيث لا يسمعه الا الله والحفظة ليس بكبيرة موجبة للحد لا تنفاه  
المفسدة اهـ وحيفئذ فهى من الصغائر وعليه فيمكن فيه الاستغفار لأنها لم تبلغ صاحبها فراجع (قوله  
وشهادة الزور) ولو باثبات فلس أوفيه ان كانت عند حاكم والا ففى كونها كبيرة ترّدّد والتزوير كذلك  
وهو محاكاة الخط والنميمة كبيرة مطلقا وهى نقل الكلام بين الناس ولو كفار الفساد مع العلم بأنه للافساد  
وان لم يقصده الافساد واليمين الفاجرة كبيرة ان كان فيها اقتطاع مال وان قل كما مر والافصيرة وقطيعة  
الرحم وعقوق الوالدين وضرب المسلم بغير حق ونسيان القرآن (قوله والنية) بكسر أولها وهى ذكر  
الشخص المسلم بما يكره وان كان فيه وهى فى أهل العلم والقرآن العاملين بهما والا فصغيرة (قوله  
والاشراف الخ) وان لم يوجد نظر قال شيخنا وهذا من الصغائر كالذى بعده (قوله وهجر المسلم) أى  
بلاسبب شرعى والا فيجوز ولو فى جميع الدهر (قوله ويحرم اللعب بالفرد) أى ومن الصغائر كالذى  
بعده مما يأتى والفرد هو المعروف الآن بالطولة أو الطاولة بفتح أوله المهمل فيها وألقى بها كل ما يعتمد  
الخارج كلعب الطاب المعروف وتحرم المنقلة التى معه قاله شيخنا الرملى وسيأتى عنه خلاف هذا فاعل  
هذا مرجوح عنه عنده (قوله ويكره اللعب بشطرنج) ان كان مع من يعتقد حله والاحرم لاعنته  
على محرم لا يمكن الاقترابه وبذلك فارق عدم حرمه الكلام مع المالكي فى وقت خطبة الجمعة (قوله  
وفتحه) أى أوله المجه والمهمل (قوله لا يجدى) أى لا يتنع (قوله قمار محرم) قال شيخنا الرملى والمحرم  
العقد وأخذ المال لأنه غصب من الجانبين أو أحدهما وأما اللعب فهو باق على كراهته وانما عزر عليه  
الحاكم المعتدللحرمة عملا باعتقاده لكن تقدم عنه حرمه المنقلة مع الطاب وهو يخالف هذا فراجع

هى الاستقامة [قول المتن وشرط العدالة] أى فهى الملكة وهذه شروط تحققها [قوله فلا تنتفى  
العدالة عنه] قال بعضهم بشرط أن يؤمن اتباعه لهواه عند الغضب [قول المتن ويحرم اللعب الخ]  
وهو صغيرة [قول المتن ويكره الخ] ذهب الأئمة الثلاثة الى التحريم [قوله فلا ترده الشهادة] ظاهره

لآخر وان غلب أسكه فليس بقمار فلا ترده الشهادة لكنه عقد مسابقة على غير آله قتله

لما فيه من تشبيها للسبيل  
وايقاظ التوام (ويكره  
الفناء) بكسر الفين والمد  
(بلا آله وسماعه) لما فيه  
من اللهو (ويحرم استعمال  
آله من شعار الشربة)  
للخمر (كظنبور وعود  
وصنج ومنمار عراقى  
واستماعها) لأنها تطرب  
(لايراع فى الأصح) لأنه  
يشتط على السبيل فى السفر  
(قلت الأصح تحريمه والله  
أعلم) قال فى الروضة بعد  
تصحيحه أيضا وهو هذه  
الزمارة التى يقال لها  
الشبابية (ويجوز دف  
لعرس وختان وكذا  
غيرهما) مما هو سبب  
لاظهار السرور (فى الأصح  
وان كان فيه جلاجل) فى  
واحد من الثلاثة وقيل  
لايباح ماهى فيه فى واحد  
منها ومقابل الأصح فى  
الثالث لايجوز الخالى عنها  
فيه (ويحرم ضرب  
الكوبه وهى طبل طويل  
ضيق الوسط) واسع  
الطرفين لحديث ان الله  
حرم الخمر والبسر والكوبه  
رواه أبو داود وابن حبان  
والحنلى فيه التشبه بمن  
يعتاد ضربه وهم الخنثون  
قاله الامام (لا الرقص الا  
أن يكون فيه فكسر

(قوله فلا يصح) أى وهو حرام وأخذ المال فيه كبيرة كإمرو ويحرم اللعب بكل ما عليه صورة محرمة وبكل  
ما فيه إخراج صلاة عن وقتها أو اقترن بفحش (قوله ويباح الحداء) بضم أوله المهمل وكسره مع المد وقبل  
الألف دال مهملة وقال النووى هو مندوب وهو المعتمد (قوله من رجز) بجم قبلها مهملة وبعدها مهملة  
نوع من الشعر وقيل الحداء تحسين الصوت بالشعر (قوله ويكره الفناء) بكسر أوله والمد فان قصر فهو ضد  
الفقر وان مد مع الفتح فهو بمعنى النفع ومحل كراهة الأول ما لم يخف منه فتنة كإمرو والاف يحرم والتخنى  
بالقرآن حرام قال الماوردى مطلقا لأخراجه عن نهجه القويم وقيدته غيره بما إذا وصل به الى حلقه يقل به أحد  
من القراء (قوله بلا آله) أمابها فيحرم وقال شيخنا الرملى كالزكشى بحرمة الآله دونه على قياس  
ما مر عنه (قوله وسماعه) أى استماعه فلا يحرم بلا قصد (قوله كظنبور) بضم أوله ومثله الرابطة  
المعروفة وقطع الصبى ونحو الفناجين ونحو ذلك (قوله وصنج) بفتح أوله ويقال له الصفاقتين وهما  
من صفر أى نحاس تضرب إحداها على الأخرى وقيل من صفر عليه أوتار يضرب بها وما قيل  
عن بعض الصوفية من جواز استماع الآلات المطربة لما فيها من النشاط على الذكر أو غير ذلك  
فهو من تهوؤهم وضلالهم فلا يعول عليه نعم يجوز لنحو مرض بقول طيب عدل (قوله ومنمار  
عراقى) بكسر الميم أوله وبعدها زاي مهملة ساكنة وهو ماله بوق والغالب أنه يوجد مع الأوتار  
ولومن حبش رطب كالبرسيم ونحوه (قوله لايراع) بتحتية مفتوحة فراء مهملة ثم ألف مم عين  
مهملة (قوله قلت الأصح تحريمه) وكذا استماعه (قوله ويقال لها الشبابية) وهى ما لبس لها بوق  
ومنها المأصول المشهور والسفارة ونحوها (قوله ويجوز دف) بل يندب على المعتمد ولومع الجلاجل  
وهو بضم الدال أقصع من فتحها وتشديد الفاء واستماعه مثله (قوله جلاجل) جمع جلاجل  
كقنفذ والمراد بها الحلقى التى تجعل داخل دائرة الدف والقطع العراض التى تؤخذ من صفر وتوضع  
فى خروق دائرته (قوله وقيل لايباح الخ) فى ذكر هذا الوجه اعتراض على المصنف حيث لم يذكر ما يدل  
عليه على قاعدة رجوع الخلاف لما بعد كذا واليه أشار الشارح بقوله ومقابل الأصح فى الثالث وقيدته  
بالخالى عنها لأنه محل انفراده عن الأولين لجواز الخالى فيهما جزما لا يقال يلزم على ذلك أن الوجه الثالث  
يقول بحرمة الخالى عن الجلاجل ويحل غير الخالى عنها لأننا نقول يحتمل أن القائل به هو بعض القائلين  
بالوجه الثانى فهو محرم مطلقا وانما قيد بالخالى لأنه محل تفرده عنهم ويحتمل أنه ثبت عنده أن الدف الوارد  
كان فيه الجلاجل فقيدها لعله لوروده ومنع الخالى رجوعا الى أصل المنع فى آلات الملاهى فتأمل (قوله  
الكوبه) بضم الكاف وسكون الواو قبل الموحدة (قوله واسع الطرفين) أو أحدهما (قوله الخنثون) بكسر  
النون فى الأشهر وفتحها على الأصح أى المتشبهون بحركات النساء كإسبأ فى بعده (قوله لا الرقص)  
فلا يحرم ولا يكره (قوله فيحرم) أى على الرجال والنساء وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم وقف لعائشة  
يسترها حتى تنظر الى الحبشة وهم يلعبون ويغنون والزفن بالزاي المهملة والفاء الرقص محمول على أنه كان  
بغير فكسر وما قيل عن بعض الصوفية بجوازه مع التكسر فهو كذب محض وخيال باطل أو محمول على ما

ولو بالمره الواحدة فتكون كبيرة وصرح فى شرح النهج بأنه صغيرة [قول المتن وصنج] وهو  
الذى يتخذ من صفر يضرب احدى الصنجيتين على الأخرى [قول المتن قلت الأصح تحريمه]  
لأنه يطرب بانفراده [قول المتن لا الرقص] قال ابن أبى التمر لورفع رجلا وقعد على الأخرى فرحا  
بنعمة الله تعالى عليه اذا هاج به شئ أخرجه وأزعجه عن مكانه فوثب مرارا من غير مراعاة تزين فلا بأس به

**واستماعه (الآن يهجو)** فيه ولو بما هو صادق فيه (أو يفحش) فيه بضم الياء وكسر الحاء (أو يعرض) وفيه وفيه  
 يشبهه (بمراة معينة) أو غلام معين فيحرم وترد به الشهادة بخلاف المبهين لأن التشبيب صفة وغرض الشاعر تحسين الكلام  
 لا تحقيق المذكور (والمروءة) للشخص (تخلق بخلق أمثاله في زمانه ومكانه فلا كل في سوق) والشرب فيها العبر سوق إذا غلبت العطش  
 ومنها الجوع (والمشى) فيها (مكشوف الرأس) أو البدين غير العورة من (٣٣١) لا يليق به مثله (وقبله زوجة)

له (بعضرة الناس) واكثر  
 حكايات مضحكة (بينهم  
 (وليس فقيه قباء وقلنسوة  
 حيث) أي في بلد (لا يستقام)  
 للفقير (واكبب على لب  
 الشطرخ أو) على (غناء أو  
 سماعه وإدانة رقص  
 يسقطها) أي المروءة  
 (والأمر فيه) أي في  
 مسقطها) يختلف بالأشخاص

والأحوال (والأماكن)  
 فيستحب من شخص  
 دون آخر وفي حال دون  
 حال وفي بلد دون آخر كما علم  
 مما تقدم (وحرفة دينية)  
 بالهمز (كحجامة وكفن  
 ودفع عما لا يليق به)  
 بالفوقانية (يسقطها)  
 لأشعارها بالنسبة (فإن  
 اعتادها وكانت حرفة أيه  
 فلا) تسقطها (في الأصح)  
 والثاني نعم لما تقدم قال في  
 الروضة لم يتعرض الجمهور  
 لهذا القيد وينبغي أن  
 لا يقيد بصناعة آياته أي  
 المذكور في الشرح بل  
 ينظر هل يليق به هو أم لا  
 (والتهمة) بضم التاء وفتح  
 الحاء في الشخص (أن  
 يجر إليه) بشهادته (فغالو

ليس بالاختيار (قوله الآن يهجو) هذا وما بعده مقيد بنوع جري ومرند (قوله بمراة) أي غير  
 حليته فلا يحرم فيها إلا أن تأت به وتسقط مروءته بذكر ما يندب أخفاؤه منها (قوله أو غلام) أي أمره  
 (قوله فيحرم وترد به الشهادة) راجع للهجو وما بعده (قوله المبهين) أي المرأة والأمرد على المعتمد  
 فيه والمراد بالإبهام عدم معرفته ولو بقرينة حاله أو مقابلة (قوله والمروءة) وهي لغة الاستقامة مطلقا وعرفا  
 طفره (قوله بخلق أمثاله) أي الأخلاق المباحة غير الزرية وبحرم تعاطي مسقط للشهادة لمن عنده  
 شهادة وقصد إسقاطها والأفلا حمة كذا قاله شيخنا وفيه بحث يعلم مما يأتي (قوله والمشى) أي مثلا  
 فكشف الرأس كاف (قوله وقبله الخ) أي لا لاكرام وخلا عن دناءة أورية ولا يرد تقبيل ابن عمر رضى  
 الله عنه أمته التي وقعت في سهمه بعضرة الناس لما قال الزركشي أن ذلك كان لأجل صورة الاستحسان  
 أولأنه ظن أنه ليس هناك من ينظر إليه أولأن المرة الواحدة لا تسقط المروءة كأنص عليه انتهى والوجه  
 أن يقال إنه فعل ذلك لأجل التشريع لأنه قصد به إجماع الصحابة عليه ولذلك صار جائزا كما ذكر في محله  
 (قوله حكايات مضحكة) أي فعلها تصنعنا لاطعنا والمراد كثرتها عرفا فلا يرد ما ذكر عن بعض الصحابة  
 وغيرهم (قوله قباء) هو المفتوح من أمامه وخلفه سمي بذلك لاجتماع طرفيه وأما القباء المشهور الآن  
 المفتوح من أمامه فقط فقد صار شعارا للفقهاء ونحوهم (قوله وإكبب) أي مداومة عرفا (قوله أو غناء)  
 منه أو عنه كاتخاذ امرأة تنفي للناس (قوله وحرفة) سميت بذلك لانحراف الشخص إليها للتكسب وهي  
 أهم من الصناعة لاعتبار الآلة في الصناعة دونها (قوله دينية) فالهمزة أولى كالسكان والعرفان والمصور  
 ويصنف بها أهل نحو طعام إلى نحو بيته والتعشف في نحو أكل ولبس لا بقصد الاقتداء بالسلف (قوله  
 يسقطها) وإن قرره فيها حكم مثلا (قوله فإن اعتادها) بأن تلبس بهامة يحكم العرف بكونها صارت  
 حرفة له (قوله وينبغي أن لا يقيد الخ) هو المعتمد (فرج) تنقب التوبة من مسقطات المروءة وهل يعتبر  
 فيها مضي سنة كغيرها مما يأتي أو يكفي مضي زمن يقضى العرف بنفيها عنه أولا يعتبر ذلك راجعه (قوله  
 أن يجر الخ) أي أن يظهر حالة الشهادة أن فيها جرح له فشهادته لاخ له ابن حالة الشهادة مقبولة وإن مات  
 الابن بعدها (قوله وغيره) أي غير المأذون له فهو إشارة لكون عبارة المصنف أولى (قوله وغيرهم له ميت  
 أو عليه حجر فلس) أي أن يشهد بمال عين أو دين كما قاله ابن حجر وشيخنا واعتدله لمديونه الميت أولديونه  
 المحجور عليه بالفلس وإن لم تستغرق الديون تركة الميت أو مال المحجور لأنه لما تعلق حقه بالمال فيها فكأنه  
 يشهد لنفسه ور بما يظهر غريم آخر لليت أول المحجور وخرج بذلك غريمه الموصر والمعسر قبل موته  
 لتعلق حقه بالذمة (قوله وبما هو وكيل فيه) لأنه ثبت لنفسه ولاية على الشهود به نعم إن شهد به بعد

[قول المتن الآن يهجو] عليه حل حديث لأن يمتلى جوف أحدكم الحديث [قول المتن أو يفحش] أي  
 يمسح الناس ويطرهم متجاوزا الحد في ذلك [قول المتن قباء] سمي بذلك لاجتماع طرفيه وكل شيء قبوته  
 فقد جمت طرفيه [قول المتن وبما هو وكيل فيه] لو عزل فإن كان قد خاصم لم تقبل شهادته والاقبلت

(٤١) - (قليوبي وعميرة) - رابع

بدفع عنه بها (ضرر افترد شهادته لمجده) المأذون له كافي المحررو وغيره (ومكاتبه  
 وغيرهم لميت أو عليه حجر فلس وبما هو وكيل فيه وبراءة من ضمنه) هو (وبجراحه مورثه) غير أصله وفرعه قبل انضمامه لأنه لو مات  
 كان لأصله (ولو شهد لمورثه مريض أو جرح بمال قبل الاندمال) وهو غير أصل وفرعه (قبات) شهادته (في الأصح) والثاني قل لا  
 كالحاجة لانهمة وفرق الأول بأن الجراحة سبب للوثائق لالحق اليه بخلاف المال وبعد الاندمال تقبل قطعا لا تنفاه التهمة (وترد شهادة



عاقلة بفسق فهو قتل) يحملونه من خطأ أو شبه عمد بخلاف شهود اقرار بذلك أو شهود محمود كرهذه المسائل هناع تقدمها في كتب  
 وهوى النى لا بعد تكرار الأنة لتمثيل (و) رد شهادة (غرماء مفلس بفسق شهود دين آخر) لأنهم يدفعون بها ضرر المزاحة (ولو شهد)  
 أى الشاهدان (لاثنين بوصية) من تركه (فشهدا) أى الاثنين (لشاهدين بوصية من تلك التركة قبلت الشهادتان فى الأصح) والثانى  
 لضع لاحتمال المواطأة ويدفع بأن (٣٣٣) الأصل عدو هناع أن كل شهادة منفصلة عن الأخرى (ولا تقبل) الشهادة (لأصل

ولا فرع) للشاهد (وتقبل)  
 منه (عليهما وكذا) تقبل  
 من ابنين (على أيهما  
 بطلاق خضرة أمهما أو قدنفها  
 فى الأظهر) والثانى المنع  
 فأنها تجزأ ففعا الى الأم  
 فالتنف محوج الى اللعان  
 المسبب للفراق والأول قال  
 لا عبرة بمثل هذا الجز ولا  
 تقبل لمكاتب أصل أو فرع  
 وماذونهما (واذا شهد  
 لفرع) أو أصل له (وأجنبي  
 قبلت للأجنبي فى الأظهر)  
 من قولى ففريق الصفقة  
 والثانى لا ففريق فلا تقبل  
 له (قلت) أخذ من الرافى  
 فى الشرح (وتقبل لكل  
 من الزوجين) من الآخر  
 (ولأخ) من أخيه  
 (وصديق) من صديقه  
 (والله أعلم) اذ لا تهمة (ولا  
 تقبل من عدو) لشخص  
 عليه (وهو من يفضه  
 بحيث يفتى زوال نعمته  
 ويحزن بسروره ويفرح  
 بحسينته) وذلك قد يكون  
 من الجانين وقد يكون  
 من أحدهما (وتقبل له)  
 أى للعدو (وكذا عليه فى  
 صدائة دين ككافر

عزله ولم يكن خاصم قبله قبلت فان كان خاصم قبله لم تقبل قال شيخنا الرملى وكذا بعده قال بعضهم ولعله أراد  
 بالخاصمة المنازعة وليس مرادا بل إنما المراد بها الدعوى منه أو عليه فتأمله ويجرى هنا ما مر فى شهادة  
 الحاكم بحكمه بعد عزله (فرع) تقبل شهادة أصل الوكيل وفرعه له بالوكالة (تنبيه) الوصى والقيم  
 كالوكيل لكن ينظر ما صورة الوصى راجعه (قوله عاقلة) ولو فقراء (قوله مفلس) أى محجور فليس وان كان  
 عند الغرماء رهون تفى بديونهم لاحتمال ظهور غرماء غيرهم (قوله بوصية) أو اقرار أو دين (قوله لأصل ولا  
 فرع) ولو برشد أو تركية أو على بعضه آخر نعم ان لم يكن الحق للشهود له قبلت كامام ادعى شيئا لبيت  
 المال أو ناظر ادعى شيئا للوقف أو لى ادعى شيئا لموليه أو وكيل ادعى شيئا لموكله فشهد لواحد منهم أصله  
 أو فرعه بذلك (قوله وتقبل منه) أى حيث لا عداوة (قوله بطلاق) أى بأن وكذا راجى قطعاً وعمله مالم  
 تكن الأم وهى المتصية (قوله لفرع الخ) المراد ما لوجع فى شهادته بين من تقبل له ومن لا تقبل سواء قدم  
 الأول على الثانى أو عكسه (قوله من الزوجين) وعليه نعم لا تقبل شهادته عليهما بزناهما مع ثلاثة غيره ولاهما  
 بأن فلانا قدنفها (قوله من عدو لشخص عليه) قال شيخنا الرملى ومنه شهادة عدو الوارث بدين على ميتة ولا  
 تنقيد العداوة بزمن فلو بالغ فى خاصمة شخص عند ارادة الشهادة عليه مثلاً فرد عليه لم تقبل شهادته عليه  
 وان لم يرد عليه قبلت ولا تنقيد بشخص أيضاً فقاطع الطريق عدو لكل أحد وخرج بالشهادة عليه الشهادة  
 له فقبولة (قوله يفتى زوال نعمته) أى مطلقاً فان تفتى زوالها الى نفسه فهو الحسد (فرع) قال ابن  
 عبد السلام لو شهد لأصل أو فرع أو على عدو أو شهد فاسق بحق يعلمه والحاكم يجهل ذلك فالمختار جوازه قال  
 بعضهم بل يجب اذا تعين طر يقالاتصال الحق (قوله أى غير سنى) وهو من يخالف ما عليه الامامان أبو الحسن  
 الأشعرى وأبو منصور الماترىدى بضم المثناة الفوقية لأنهما على ما كان عليه النبى صلى الله عليه وسلم  
 وأصحابه (قوله كنسكرى صفات الله) ولو الذاتية (قوله لما قام عندهم) أى من التأويل فقبلت شهادتهم وان  
 استجلاوا دماء وأموالنا العذرهم فيما لم يعلم بحجى الرسول به ضرورة تقبل شهادة الداعية على المعتمد كروايته  
 وهو من يدعو الناس الى بدعته ولا تقبل شهادة الخطأى لمثل ان لم يذكرفعل نفسه كرايته فعل كذا أو سمعته  
 قاله فان ذكره أو شهد لغيره قبلت وهو المنسوب الى أى خطاب الأسدى الكوفى كان يقول بألوهية جعفر  
 الصادق فلعلامات جعفر ادعى الألوهية لنفسه وهم يعتقدون أن أصحابهم لا يكذبون (قوله لا يضبط) أى دائماً  
 أو غالباً مالم يبين السبب ويندب للحاكم استفساله فيه (قوله ولا مبادر) ولو فى مال يتيم أو زكاة أو كفارة

[قوله والثانى المنع] لو حكم بشهادة الأولين ثم شهد الآخران فالظاهر اختصاص الرد بالتأخر على هذا [قول  
 المتن لأصل] لو ادعت المرأة الطلاق فشهد لها ابنها لم تقبل ولو شهد احسبه من غير دعوى قبلت وروضة  
 (فرع) لو شهد على الميت وهو عدو والوارث فوجهان [قول المتن وتقبل لكل من الزوجين] لأن شهادة  
 الأخ تقبل مع وجود النسب فمع وجود السبب أولى [قول المتن احسبه] سميت بذلك لأن صاحبها يحتسبها  
 عند الله لازالة الفاحشة ثم الدليل عليها خبر الأخرى بغير الشهود الذى يأتى بشهادته قبل أن يسألها وقصة

الشهود

(وتقبل شهادة مبتدع لا تكفره) يبدعته كنسكرى صفات الله وخلقه

أفعال صبيغة وجوارز رويته يوم القيامة لا اعتقادهم أنهم مصبون فى ذلك لما قام عندهم بخلاف من تكفره يبدعته كنسكرى حدوث العالم  
 والبعث والحشر للأجسام وعلم الله بالمعدوم وبالجزئيات لانكارهم بعض ما علم بحجى الرسول به ضرورة فلا تقبل شهادتهم (لا مضط لا يضبط  
 ولا مبادر) بالشهادة قبل أن يسألها فكل منهما منهم ويسقتى من الثانى ماذكر فى قوله (وتقبل شهادة الحسبة فى حقوق الله تعالى)

**كالصلاة والزكاة والصوم** بان يشهد بتركها (وفيما له فيه حق مؤكّد كطلاق وعتي وعفو عن قصاص وبقاء علة واتصافها) بان يشهد بما ذكر لجميع من مخالفة ما يترتب عليه (وحدّله) تعالى بان يشهد (٣٢٣) بموجبه والأفضل فيه السركنة

الزنا والسرقة وقطع الطريق (وكذا النسب على الصحيح) لأن في وحده حقا لله تعالى والثاني قال هو حق لأدعي وحقه كالتقصص وحدّ القذف والبيع والاقرار لا تقبل فيه شهادة الحسبة وصورتها مثلا أن يقول الشهود ابتداء للقاضي نشهد على فلان بكذا فأحضره لنشهد عليه فان ابتدوا وقالوا فلان زني فهم قذفة وانما نسمع عند الحاجة إليها فلو شهد اثنان أن فلانا أعتق عبده أو أنه أخو فلانة من الرضاع لم يكف حتى يقول أنه يسترقه أو أنه يريد نكاحها وما تقبل فيه هل تسمع في الدعوى قبل لا اكتفاء بالينة وقيل نعم لأن الينة قد لا تساعد ويراد استخراج الحق باقرار المدعي عليه (ومنى حكم) القاضي (بشاهدين فبانا كافرين أو عبيدين أو صبيين نقضه هو وغيره) لتيقن الخطأ فيه (وكذا فاسقان في الأظهر) كما في المسائل المذكورة والثاني لا ينقض لأن قبولهما بالاجتهاد وقبول يينة فسقهما بالاجتهاد ولا ينقض الاجتهاد

أو وقف أو غائب أو غير ذلك بل ينصب القاضي من يدهي ثم يطلب الينة ولا يحتاج إلى حضور خصم ولو أعاد المبادر شهادته قبلت (تفنيه) علم بمسار أنه لا يشترط في الشاهد معرفته بفروض الصلاة والوضوء مثلا اذالم يقصر في التعلم وأنه لا يضرتوقفه فيها اذا ادعاهما جازما بها ولا غير ذلك من غير ما تقدم (قوله كالصلاة) وكالحج ولو عن ميت ونحوه (قوله كالطلاق) ولو في خلع لافي ماله (قوله بقاء عدة واتصافها) واستيلاء واسلام وبلوغ وسفه ووقف ووصية لا لعين فيهما وتحريم رضاع ومصاهرة والثابت في الوقف أصله لا شروطها مالم يذكرها الشاهد (قوله مثلا) هو راجع الى لفظ نشهد وإلى ابتداء وإلى فأحضره ويكفي أشهد وأنا شاهد أو عندي شهادة أو معي شهادة ولا يضرتقدم دعوى فاسدة كعبد ادعى أن سيدهما أعتق أحدهما ولا يضرت السكوت عن فأحضره مع أنه لا يحتاج الى احضاره الا ان كان بمسافة لا يحكم فيها على غائب والافقيه مافى القضاء على الغائب وعليه يحمل مافى شرح شيخنا تبالين حجر (قوله فهم قذفة) أي مالم يسلوه بقولهم فأحضره الخ (قوله وقيل نعم الخ) وهو المعتمد الا في محض حدود الله تعالى (قوله فبانا) أي ظهر اولو بينة أنهما كانا وقت الحكم على ما ذكر بخلاف ماله كانا قبله أو صار بعده ولا يضرتطرو موت أو جنون أو انما أو عمى أو خرس (قوله نقضه) قال شيخنا بمعنى أن بطلانه لا يتوقف على صيغة نقض ولا غيره (قوله ولا كذا فاسقان) ولا بد في شهادة يينة الفسق من ذكر التاريخ لاحتمال طروقه بعد الحكم (قوله لأن قبولهما بالاجتهاد الخ) قيل المعنى أن القاضي اجتهد في ثبوت عدالة الشاهدين ليرتب الحكم عليهما واجتهد في ردّ عدالة الشاهدين بالفسق ولا ينقض اجتهاد بالاجتهاد وقيل المعنى أن شرط العدالة في الشاهد ثابت بالاجتهاد مطلقا وقيل غير ذلك (قوله ينقض بخبر الواحد) بخبر الواحد (قوله ولو شهد كافر) أي ليس مخفيا كفره ولا فلا يقبل لبقاء التهمة (قوله أو عبد أو صبي) أو أعمى أو آخرس (قوله بعد كماله) باسلام وحرية وبلوغ وإبصار ونطق ومثله مبادرة كإسار (قوله أو فاسق تاب) بعد شهادته ثم أعادها فلا تقبل ومثله شهادة عدو أو سيد أو خاتم مروءة وقيد شيخنا الفسق بالخفي والاقبلت حالا وكذا مراد أسلم (قوله وتقبل شهادته) أي الفاسق في خبرها ومثله خاتم المروءة (قوله بسنة) أي تقر بينة على الأوجه نعم يكفي في غيبة بصغيرة لم تبلغ صاحبها استغفار ولو بلغته بعد الاستغفار

الشهود على المنيرة بن شعبة (فرع) لافرق في المشهود عليه بين كونه حاضرا أو غائبا (فرع) أكل رجلان في آخر رمضان ثم جاء وشهدا أنه يوم العيدة ل بعضهم بتجهم عدم القبول لأن لهما في ذلك غرضا [قول المتن كطلاق] يدل على أن المقلب في حق الله تعالى عدم ارتفاع ما يقع منه وإن راضى عليه الزوجان (فرع) لا تقبل في التدير وتعليق العتي أو الطلاق (فرع) العتي الضمني لا تقبل فيه شهادة الحسبة لأن النرض فيه الملك ثم يقبضه العتي بخلاف الخلع [قول المتن وبقاء عدة] كذلك البلوغ لما يترتب عليه من التكليف [قول المتن فبانا] أو أحدهما وقت الحكم أو الشهادة فلو شهدا بفسقهما ولم يورخا لم ينقض الحكم لاحتمال الطريان [قول المتن نقضه هو وغيره] قضيته توقف الأمر على النقض قال في البحر وهو المذهب لكن الامام والغزالي قالا المعنى بالنقض تبين عدم النفوذ فان القضاء لا يغير الحكم عندنا وانما هو اظهار خلافا لأبي حنيفة [قوله لتيقن الخطأ فيه] قضية هذا أن محل النقض اذا لم يكن الحاكم يرى ذلك والا فلا نقض الا أن يكون ذلك مخالفا لدليل من قياس جلي أو غيره [قول المتن وكذا فاسقان] لوقال كرهني السلطان على الحكم بقولهما وكنت أعلم فسقهما قبل من غير يينة [قوله وقيل تقدر بسنة أشهر] الذي في تعليق البغوى خـون يوما

بالاجتهاد وعورض بأن الحكم بالاجتهاد ينقض بخبر الواحد (ولو شهد كافر أو عبد أو صبي ثم أعادها بعد كماله قبلت أو فاسق تاب) بعد ما أعادها (فلا) تقبل منه لأنه متمم في ذلك بخلافهم (وتقبل شهادته في غيرها بشرط اختياره بعد التوبة بمدة يظن به صدق توبته وقدرها الأكترون بسنة) وقيل تقدر بسنة أشهر وقيل لا تقدر بمدة ويختلف الظن بالأشخاص وأطراف الصدق (ويشترط في توبة مصيبة قولية القتل

بالحل وأنا نعم عليها ولا  
أعود إليها (قلت) أخذنا  
من الرافعي في الشرح  
(في) العصية (غيا القولية)  
كلنا والشرب والسرقة  
(يشترط) في التوبة منها  
(اقلاع) عنها (ونعم) عليها  
(ويعزم أن لا يعود) إليها  
(هبة) سلامة آدمي أن  
تقلت به وانه أعلم) من  
مال وغيره فيؤدي الزكاة  
لمستحقها ويرد التصوب  
إلى بقي وبه إن تغ  
لمستحقه ويمكن مستحق  
التصاص وحده القذف  
من الاستيفاء وما هو حد  
الله تعالى كلنا والشرب  
إن لم يظهر عليه أحد فله  
أن يظهره ويقربه ليقام  
عليه الحد وله أن يستر على  
نفسه وهو الأفضل وإن  
ظهر فضلات الترفياني  
اللام ويقربه ليقم عليه  
الحجة

(فصل: لا يحكم بشاهد)  
واحد (إلا في هلال  
رمضان) فيحكم به فيه  
(في الأظهر) كما تقسم في  
كتاب الصيام وذكره هنا  
لخصر فيه لا يمت تكرارا  
في بشرط لزنا أربعة  
وجال) قل تعالى والذين  
يؤمنون المحصنات ثم يأتيوا  
بهم بركة شهاد الآيات  
(ولا لا يفسر به إيمان)

قالوجه بقاؤها (قوله فيقول) أي عند القاضي أن وصلت إليه نعم لا يشترط القول في نحو يا خنزير يا ملعون (قوله في  
التوبة منها) أي ومن القولية أيضا (قوله وعزم أن لا يعود) وعدم وصوله إلى حالة الغرغرة وعدم طلوع الشمس  
من مفر بها (قوله من مال) بعينه أو ببدله أو بالعزم على رده إذا قدر وبرده لمستحقه أو وارثه أو لحاكم قته ولا  
فبالعزم إذا عرفه (فرع) تجب التوبة فوراً من كل ذنب ولو صغيرة وإن أتى بكفر لأن هذا بالنسبة للآخر  
وتصح من ذنب دون آخر وتكرر بتكرره لا بتدكره وإذا طلب في قتل قبل تسليم نفسه صحت في حق  
الله دون حق آدمي وإسلام المرتد أو الكافر توبة من الكفر بشرط الندم عليه وكذا قتلة تركها  
(فصل) في بيان أنواع المشهود به وتعدد الشهود وحاصل كل منها خمسة أنواع لأن الشهود إما أربعة  
من الرجال أو رجلان فقط أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة واليمين مع الرجل مؤكد والأول  
في نحو الزنا والثاني فيما يطلع عليه الرجال والثالث في نحو هلال رمضان والرابع فيما يقصد منه المال والخامس  
فيما يطلع عليه النساء غالباً كما سيأتي (قوله فيحكم به فيه) بوجوب الصوم على العموم فهو حكم حقيقة بلا  
خلاف ولا يجوز زعمه وفيمرّد على من ادعى أن هذا ثبوت لا حكم لأنه إنما يكون على معين وتقديم الصوم  
زيادة على ما هنا فراجع (قوله للحصر فيه) أي الحصر الحقيقي من حيث أنه حكم كاسر فلا يرد قبول  
الواحد في الحرم وفي القسمة وفي ثبوت إسلام كافر مات للصلاة عليه ونوابها وفي أخبار العون للحاكم  
بامتناع الخلع لأجل تعزيره وفي محبة الأحرار بالحج بعد إيدى هلال شوال وفي محبة صوم شهر نذر صومه  
بذلك وفي محبة الوقوف بعرفة كذلك وغير ذلك خلافاً لمن خالف في بعض ذلك (قوله الزنا) أي لا ثبانه  
وإن لم يجب فيه حد كالميتة وكذا اللواط وإتيان البهائم وخرج بآيات تدرّد الشهادة به فيسكني إنسان لأنه تجرّج  
بأن شهدا بفسقه وفسرهما بالزنا لكن يشترط أن يقولوا إنهما اتعاضا كراه للتجرّج وبذلك فارق ما لو شهد  
دون أربعة بزنا (قوله في فرجها) أي فلانة إن غابت أو هذه فلا بد من تعيينها باسمها ونسبها ولا يشترط  
ذكر زمان أو مكان إلا أن ذكر أحدهم فيجب سؤال باقيهم لاحتمال تناقضهم فلا حد (قوله ولئلا)

أخذنا من قصة المتخلفين في تبوك وأما عدم التقدير الذي هو الثالث صححه القاضي وغيرهما قال الامام  
وكيف يطمع في التقدير وهو لا يثبت إلا بتوقيف [قول المتن قلت إلخ] هذه الثلاثة مشترطة في العصية القولية  
أيضا [قول المتن اقلاع عنها] أي بعدم التلبس بالفعل حالا وبعدم التلبس بالعزم على الفعل حالا فهو متعلق  
بالحل والندم بالماضي والعزم أن لا يعود بالمستقبل قال تعالى فاستغفروا لذنوبهم وقال ولم يصروا على ما فعلوا  
الأول الندم والثاني العزم على أن لا يعود [قول المتن وردة ظلامه] روى مسلم من كان لأخيه عنده مظنة في  
عرض أو مال فليستحطه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم فأن كان له عمل أخذ منه بقدره مظنت وإلا أخذ  
من سببنا صاحبه وطرح عليه (قائدة) لو تلف عنده وهو مفلس وجب عليه أن يكسب لوفائه ولو انقطع  
خبر المظالم ولم يعرف له وارث دفعه للامام العادل وإلا فصّدق به على قصد الترم لوعلمه  
(فصل: لا يحكم إلخ) [قول المتن إلا في هلال رمضان] قد سلف أن آخر قول الشافعي اعتبار الاثنين (فرع)  
لو شهد مسلم أن هذا النصراني أسلم قبل موته فهل يحكم بذلك من حيث الصلاة عليه ونحوها وجهان بناءً  
المولى على القولين في هلال رمضان حكاه عنه في شرح المهذب وأقرّه [قول المتن إنان] لأنه ليس كالشهادة  
على نفس الزنا لتكن المقر من الرجوع قال البندنجي وهذه المسئلة تصور في موضع واحد وهو إذا قذف  
رجل رجلاً ثم ادعى القاذف على المقذوف بأنه أقرّ بالزنا وأنكر وقضيته عدم سماعها بالاقرار ابتداء (قائدة)  
قد تعتبر ثلاثة على وجهه وذلك في الغارم بصرفه الزكاة وفي الإفلاس وفي حصة الورثة [قول المتن وعقد مالي]

كفيه (ولو قول أربعة) كنفه ولا يثبت اللواط وإتيان البهيمة إلا بأربعة وفي وجه من طريقين بآيتين  
طلب في الشهادة من ذكره مفسراً فيقولون رأيناه أدخل ذكره أو قدر الحنفية منه في فرجها على سبيل الزنا (ولئلا) وقد ملأ

جميع واقالة وحوالة وضمان وحق مالي - نكحار وأجل رجلان أو رجل وامرأتان (فعموم قوله تعالى واستشهدوا أي فيما بينكم من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فعموم الأشخاص فيه مستلزم لعموم الأحوال المخرج منه ما يشترط فيه الأربعة وما لا يقتضي فيه رجل والمرأتين (ولغير ذلك من عقوبة الله تعالى) كحد الشرب وقطع الطريق والقتل بردة (أو لآدمي) كالقصاص في النفس أو الطرف وحد القذف (وما يطلع عليه رجال غالبا كنسكاح وطلاق ورجعة (٣٢٥) وإسلام وردة وجرح وتعديل وموت وإعسار ووكالة ووصاية وشهادة على شاهد رجلان)

روى مالك عن الزهري  
مضت السنة أنه لا يجوز شهادة  
النساء في الحدود ولا في  
النكاح والطلاق وقيس  
على الثلاثة باقي المذكورات  
بجامع أنها ليست بمال ولا  
يقصد منها مال أو القصد من  
الوكالة والوصاية الراجعتين  
إلى المال الولاية والخلافة  
للمال (وما يختص بمعرفة  
النساء أولا برأيه رجال غالبا  
كبكارة وولادة وحيض  
ورضاع وغيوب تحت  
الثياب) كبرس ودرق  
وقرن (ثبت بما سبق  
وبأربع نسوة) روى مالك  
عن الزهري مضت السنة  
أنه يجوز شهادة النساء فيما  
لا يطلع عليه غيره من  
ولادة النساء وغيوبهن  
وقيس بما ذكر باقي  
المذكورات واحتز بقوله  
تحت الثياب عما لا  
يغوى العيب في وجه المرأة  
وكيفها لا يثبت إلا برجلين  
وفوجه الأمة وما يبدو  
عند المهنة يثبت برجل

أي أو يشترط بمعنى قبل رجلان أو رجل وامرأتان وكذا رجل ويمين كأي في المال وعقد مالي أي أو فسخه  
ومنه الاقالة وتمثيل المصنف به للعقد مبني على مرجوح (قوله وضمان) وإبراء وقرض ووقف وصلاح  
وشفعة ورد عيب ومسابقة وغصب ووصية بمال وإقرار ومهر في نكاح أو طء شبهة أو خلع وقتل خطأ وقتل  
صبي ومجنون وقتل حر عبدا ومسلم ذميا والدولة وسرقة لا قطع فيها (قوله وحق مالي) ومنه رهن وقبض  
مال ولو في كتابة ومن حقوق العقود طاعة زوجة لاستحقاق نفقة وكذا قتل كافر لسلبه وإزمان صيد لملكه  
ومجز مكاتب وأفلاس ورجوع ميت عن تدبير وأما الشركة والقراض والكفالة فكالوكالة الآتية (قوله  
نكحار المجلس) أو شرط أو عيب (قوله فعموم الأشخاص) في قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا (قوله  
ولغير ذلك) أي المذكور من حلال رمضان والزنا وما يقصد منه المال أي ويشترط رجلان لغير ما ذكر  
(قوله كحد الشرب الخ) أي بأن شهدوا بأنه استحق الجلد بذلك (قوله وحد القذف) والتعزير (قوله  
ووكالة) وكذا الشركة والقراض والكفالة كما مر ثم إن أراد في الشركة والقراض حصة من الربح فكالل  
ومنه دهوى المرأة النكاح لآبات ائث كافي المهر كما تقدم وكذا عتق وبلوغ وإيلاء وظهار وفسخ  
نكاح ورضاع محرم ومقتضيات نكاح وإقرار ولومن النساء وولاء واحسان وحكم وقضاء عدة بأشهر وخلق  
من جانب المرأة ودعوى الرقيق التدبير والاستيلاء والسكينة بخلاف دعوى السيد شيئا من الثلاثة فانه من  
قسم المال المتقدم (قوله وما يختص) أي يشترط بمعنى يكتفي بشهادة أربع نسوة لما الخ (قوله ورضاع)  
أي من الثدي أو أن اللبن منه أما الرضاع من إناة مثلا فلا بد من رجلين (قوله لا يثبت إلا برجلين) وهو  
المتعمدان قلنا بحرمة نظر ذلك ثم إن قصد منه المال فكالل (قوله وما يبدو) أي من الأمة (قوله  
يثبت برجل وامرأتين) وكذا برجل ويمين ثم إن لم يكن المقصود المال فلا بد من رجلين كافي شرح  
شيخنا (قوله ونحوها بالنسب) أي عطا على عيوب كالحيض والحمل فلم أنه لا يستثنى من عيوب  
النساء ما في وجه المرأة وكيفها وما يبدو عند المهن من الأمة فلا يثبتان بالنساء المفردات ولا بد في الأول من  
رجلين ويكتفي في الثاني رجلان أو رجل وامرأتان (قوله فلا تثبت برجل ويمين) إن لم يقصد منه المال ولا  
فكالل (نبيه) علم بما ذكر أن المرأتين واليمين لا يثبت بهما شيء وقال الامام مالك تثبت بهما

أي أو فسخه ومنه الاقالة ثم القراض والشركة كالوكالة [قول المتن كبيع] كذا الاجارة والوقف  
والصلح والفرقة والمهر والوصية والجنایات الموجبة للمال ومن حق المال الرد بالعيب وشرط رهن  
وطاعة الزوجة [قول المتن نكحار] أي للمجلس أو شرط أو عيب أو مجز مكاتب أو أفلاس ونحوه [قوله قوله تعالى  
واستشهدوا] قال الزركشي نص سبحانه وتعالى على ذلك في الديون وقسنا عليها غيرها والمعنى في ذلك  
كثرتها وعموم البلوى بها [قوله روى مالك الخ] هو مرسل ولكنه اعتضد فيما يظهر [قول المتن كبكارة]  
وثبوبة [قول المتن وحيض] للنساء طرق في معرفته [قول المتن وعيوب] وكذا الحمل [قوله روى الخ]  
أي هو أما اعتبار الأربع فلا ن كل امرأتين برجل قال الماوردي ويشترط في شهادة الرجال بالولادة أن

وامرأتين (ولا يثبت برجل وامرأتين لا يثبت برجل ويمين وما ثبت بهم ثبت برجل ويمين) روى مسلم وأبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين (الاصيوب النساء ونحوها) بالنسب فلا تثبت برجل ويمين لخطرها (ولا يثبت شيء بامرأتين ويمين) لعدم  
برودة وقيامها مقام رجل في غير ذلك لوروده (و) في الشاهد واليمين (انما يخلف المدعي بعد شهادة شاهده وتعديله ويذكر) وجوبا  
(في حلفه صدق الشاهد) فيقول والله ان شاهدي لصديق واني مستحق لسكنا قل الامام ولو قدم ذكر الحق وأخر تصديقي الشاهد

فلا بأس وذكر صدق الشاهد ليحصل الارتباط بين اليمين والشهادة المختلفي الجنس ( فان ترك ) المدعى ( الحلف ) بعد شهادة الشاهد ( وطلب بين خصمه فله ذلك ) لأنه قد يتورع عن اليمين ويمتنع الخصم تسقط الدعوى ( فان نكل ) عن اليمين ( فله ) أى المدعى ( أن يحلف ) ( ٣٣٦ ) بين الرد في الأظهر ) والثاني المنع لأنه ترك الحلف فلا يعود إليه وعلى

الأموال وأن محض النساء لا يثبت بهن مال ولا ما يطلع عليه الرجال وإن الرجل والمرأتين أو اليمين لا يثبت بهن ما يطلع عليه الرجال وإن نحو الزنا لا يثبت بدون أربع من الرجال ( فرع ) يشترط في كل شاهد أن يكون عارفا بما يتعلق به ففي عيوب النساء يكون عالما بالطب ( قوله فلا بأس ) هو المعتمد ( قوله ) وطلب بين خصمه ) فلولم يطلبه فلا خصم أن يقول له احلف أو حلفنى وخلصنى ( قوله ) وبين الخصم ) أى لا يطلب اليمين قبل الحلف فلا يسقط الطلب ولا الدعوى خلافا لما رجحه الشيخان كإقيل ولعل الشيخين ببناء على مرجوح إذ لو سقط ذلك بالطلب لما احتيج إلى نكول بعده ولا إلى رد بين فتأمل ( قوله تسقط الدعوى ) أى فلا مطالبة أصلا وقال شيخ شيخنا عميرة أنه يدعى في مجلس آخر ويقم البيئة ولو شاهدا ويمينا فراجع ( قوله بين الرد ) هو صريح في أن شهادة الشاهد سقط اعتبارها ( قوله سقط حقه من اليمين ) أى في هذا المجلس وله تجديد الدعوى ويحلف وظاهر ما في شرح شيخنا كان حجر سقوط الدعوى مطلقا ( قوله في ملكى ) أى منى بدليل ما بعده ( قوله لأن حكم المستولدة الخ ) فيه إشارة إلى أن الثابت بالبيئة هو المالية فيها والاستيلاد تابع له بإقراره كاذ كره الشارح بعده وكذا يقال في ثبوت النسب والحريية على القول الثاني فالحكم بالتبعية فيه نظرا لإقراره فأسلكه بعضهم هنا بما يخالف ذلك فيه نظر فتأمل ( قوله فيبقى الولد في يد صاحب اليد ) أى على سبيل الملك فلا أسند دعواه إلى زمن يمكن فيه حدوث الولد تبع الولد أمه وللمدعى الزوائد من حينئذ ( قوله ما ذكر في بابه ) وهو أنه إن كان صغيرا لم يثبت نسبه عن استلحقه الابينة أو كغير ثابت بتصديقه ( قوله وهو الراجح في أصل الروضة ) ولعل عذره في عدم حمل كلام المصنف عليه مراعاة النص الموافق له ( قوله مالا ) عينا أو ديناً أو منفعة ( قوله وحلف معه بعضهم ) وحلفه على الجميع إن ادعاه وإن ادعى قدر حصة فقط حلف عليها فقط وكذا كل من حلف منهم ولا يكتفى حلف واحد منهم من غيره ولا يأخذ الأقدار حصته مطلقا ( قوله ولا يشارك فيه ) إثلا يلزم ثبوت ذلك لشخص يمين غيره ( قوله ) ويبطل حق الخ ) أى من اليمين فقط ولا يحلف وارثه بعد موت مورثه ( قوله بنكوله ) خرج امتناعه بلا نكول فلا يبطل حقه ( قوله إن حضر ) أى وعلم بالخصومة قال شيخنا والغائب كالحاضر إذا علم ونكل كفى شرح شيخنا ( قوله إن حضر ) أى وعلم بالخصومة وشرع فيها والافسك الغائب ( قوله حلف ) أى على الجميع على

هذا يحبس المدعى عليه حتى يحلف أو يقر وعلى الأول لولم يحلف المدعى سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة الخصم كما سأتق في كتاب الدعوى ( ولو كان بيده أمة وولدها ) يسترقهما ( فقال الرجل هذه مستولدتى ) حلفت بهذا في ملكى وحلف مع شاهد أو شهد له رجل وامرأتان بذلك ( ثبت الاستيلاد ) لأن حكم للمستولدة حكم المال فسلم إليه وإذا مات حكم بعقها بإقراره ( لا نسب الولد ) وحريته في الأظهر ( لأنها لا يثبتان بهذه الحجة فيبقى الولد في يد صاحب اليد وفي ثبوت نسبه من المدعى بالإقرار ما ذكر في بابه والثاني يثبتان تبعاً لها فينتزع الولد من المدعى عليه ويكون حراً نسبياً بإقرار المدعى ( ولو كان بيده غلام ) يسترقه ( فقال رجل كان لى وأعتقته وحلف مع شاهد ) أو شهد له رجل وامرأتان بذلك ( فالذهب انتزاعه ومصيره حراً ) كما نص عليه ومنهم من خرج قولاً

يذكروا أنهم شاهدوها من غير تعمد نظر ( فرع ) الذى تقبل فيه شهادة النسوة ولو شهدن فيه على الإقرار لم يقبلن فيه [ قول المتن فان نكل الخ ] سكت عما إذا حلف وحكمه أنه لا يمكن من الحلف مع شاهده بعد ذلك [ قول المتن لا نسب الولد الخ ] عبارة المحرر وهل يحكمه بالولد وينزع من المدعى عليه قولان قال الزركشى لكن يلزم منه ما قاله المصنف رحمه الله اه . أقول عبارة المحرر أحسن ومنها تعلم أن قول الشارح رحمه الله الآتى والثاني يثبتان تبعاً الفرض منه ثبوت الانتزاع كما أشار إليه الشارح رحمه الله بقوله الآتى فينزع الولد وبهذا التقرير اندفع ما عساه يقال كيف يقول الشارح رحمه الله والثاني يثبتان تبعاً يقول بعد ذلك أن النسب والحريية يثبتان بالإقرار والله تعالى أعلم [ قوله ما ذكر في بابه ] فان كان صغيرا لم يثبت محافظة على حق الولد للسيد وإن كان كبيرا وصده ثبت [ قول المتن فالذهب أنه لا يقبض الخ ] ويمكن من في يده من التصرف فيه

[ قول ]

من مسئة الاستيلاد بنفى ذلك فجعل في المسئلة قولين ومنهم من قطع بالأول وهو الراجح

في أصل الروضة والفرق أن المدعى هنا يدعى ملكا وحجته تصلح لابنائه والعق يرتب عليه بإقراره ( ولو ادعت وروثة مالا لمورثهم وأقاموا شاهدا حلف معه بعضهم وأخذ نصيبه ولا يشارك فيه ) كما نص عليه ( ويبطل حق من لم يحلف بنكوله إن حضر وهو كامل فان كان غائبا أو ميا أو مجنونا فالذهب أنه لا يقبض نصيبه فانما زال عذره حلف وأخذ



**غير إعادة شهادة** وقيل في قول يقبض نصيبه ويوقف ولو تغير حال الشاهد قبل الحلف لم يقبض في أحد وجهين (ولا تجوز شهادة على فعل كزنا وغصب واتلاف وولادة) ورضاع (إلا بالابصار) له مع فاعله فلا يكفي فيه السماع من الغير (وتقبل) فيه (من أصم) لا بصره (والأقوال كعقد) وفسخ وقرار بهما (يشترط سماعها وإبصار قائلها) فلا (٣٣٧) تقبل فيها شهادة أصم لا يسمع

شيئا (ولا يقبل أعمى) حل شهادة في بصر (إلا أن يقر) رجل (في أذنه) بطلاق أو عتق أو مال لرجل معروف الاسم والنسب (فيتعلق به حتى يشهد) عليه (عند قاض به) فيقبل (على الصحيح) والثاني المنع سدا للباب (ولو جعلها بصير ثم عي شهد إن كان المشهود له وعليه معروف الاسم والنسب) بخلاف محموليهما أو أحدهما أخذنا من مفهوم الشرط (ومن سمع قول شخص أورأى فعله فإن عرف عينه واسمه ونسبه شهد عليه في حضوره إشارة وعند غيبته وموته باسمه ونسبه فإن جهلها لم يشهد عند موته وغيبته) وكذا إن جهل أحدهما فيما يظهر (ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة) بالنون قبل التاء من انتقبت كما في الصحاح (اعتمادا على صوتها) فإن الأصوات تشابه (فإن عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز) التحمل عليها منتقبة

**ما مر (قوله بغير إعادة شهادة)** أي أن كان السابق ادعى الجميع وإلا فتعذر جزمه كالعدوى (قوله لم يقبض) المعتمد خلافه فلا بد من شاهد غير لغير من حلف ولا تعاد الدعوى إن كان ادعى من قبله بالجميع (قوله إلا بالابصار) صريحه أنه لا تصح شهادة الأعمى وإن مس الذكرو بيده في الفرج والمعتمد جوازها إن أمسكهما إلى أن حضروا بين يدي القاضي وإن لم يستمر الذكر في الفرج ويجوز النظر لفرج الزانين لتحمل الشهادة لأنهما متكاح حرة أنفسهما ولا تبطل شهادتهما لو تعمدوا النظر لغير الشهادة لأنه صغيرة (قوله فلا يقبل فيها) أي الأقوال فهو مفهوم شرط السماع وذكر الأعمى هو مفهوم إبصار فاعلمها لكنه مقيد بالبصريات كما أشار إليه الشارح بقوله في بصر وبذلك صح الاستثناء لقيام الفعل مقام البصر (قوله في أذنه) أي مثلا فنحو وضع يده على فقه وكونهما في محل ليس فيه غيرهما والاستفاضة كذلك (قوله وعند غيبته) قال شيخ الإسلام إلى فوق مسافة العدوى وقال الشيخ عميرة المراد الغيبة عن مجلس القاضي ولو في مسافة العدوى قال ولا أعلم لشيخنا يعني شيخ الإسلام سلفا فما ذكره انتهى وفي كلام شيخنا الرمي موافقة شيخ الإسلام واعتمد شيخنا الزيادي كلام شيخه البرلسي المذكور (قوله وكذا إن جهل أحدهما فيما يظهر) هو المعتمد إن لم يعرف بالآخر وإلا كفي وحده ولا ينش بعدد فنه وإن اشتدت الحاجة إليه خلافا للفرزالي (قوله بعينها) برؤية سابقة معين أنها هي أو باستفاضة كذلك أو باسمها ونسبها وأخبر عدلان أنها هي فيجوز أن يشهد على شهادتهما (قوله جاز التحمل عليها منتقبة) ولا تجوز رؤيتها (قوله عدل أو عدلين) ولو في الشهادة ولو من أقر بها

**[قول المتن بغير إعادة شهادة]** وذلك لأن الشهادة تتعلق بأمر الميراث واثبات ملك الميث وذلك في حكم الخصلة الواحدة فلذا تعدى حكمها للكل بخلاف اليمين فإنها مقصورة على الحالف لا يتجاوز أثرها وأما الدعوى فإنها وإن فرض اختصاصها فهي وسيلة والوسائل يسامح فيها ولا ينظر إليها نعم ينبغي أن يكون محل ذلك إذا ادعى الأول بالجميع لا بقدر نصيبه فقط وإلا فلا بد من إعادة الشهادة كذا بحثه الزركشي رحمه الله **[قول المتن بالابصار]** أي فيجوز رؤية الزنا إذا كان لغرض التحمل **[قول المتن على الصحيح]** وذلك لأنه لو امتنع ذلك لزم أن لا تجوز شهادة البصير على الغائب والميث **[قول المتن إشارة]** اقتضى هذا أنه لا بد في الشهادة على الحاضر من الإشارة إليه وقوله ونسبه لو اقتصر على اسمه وإضافته لعنقه كفلان عتيق السلطان فينبغي الاكتفاء بذلك إذا لم يلتبس **[قول المتن وعند غيبته]** الظاهر أن المراد غيبته عن مجلس القاضي وفي شرح المنهج فوق العدوى ولا أعلم فيه سلفا **[قول المتن فإن جهلها الخ]** قال ابن أبي الدم وأما شهادة الشاهد على من لا يعرفه اعتمادا على حليته وصفته كما يفعله كثير من جهلة الشهود ثم يؤذيها في غيبته أو موته فلا يجوز قول واحد ولا أعرف فيه خلافا أقول نعم صرح الرافعي بأنه إذا جهلها ولو لكان استفاض بين الناس من بعد أنه فلان بن فلان ساغ له أن يشهد ثم ما قاله في المنهاج مع ما قاله ابن أبي الدم يعرفك فساد كثير من الأحكام الواقعة في زماننا لأن الشهود يؤذون في الغيبة معوقين في النسب على أخبار المشهود عليه وذلك باطل وإن وصفوا حليته فليتنبه لذلك **[قوله منتقبة]** كان صورة هذا في الاسم والنسب أن يستفيض عنده وهي منتقبة أنها فلانة بنت فلان ثم يتحمل عليها وهي كذلك **[قوله وقيل يجوز بتعريف عدل]** وحينئذ تعلم أنه

(ويشهد عند الأداء بما يعلم) مما ذكر فيشهد في العلم بعينها عند حضورها وفي العلم بالاسم والنسب عند غيبتها وموتها (ولا يجوز التحمل عليها بتعريف عدل أو عدلين) أنها فلانة بنت فلان (على الأشهر) المعبر به في الحرر وفي الروضة كأصلها عند أكثرين وقيل يجوز بتعريف عدل لأنه خبر وقيل بتعريف عدلين بناء على جواز الشهادة على النسب بالسماع منهما والأول مبنى على اشتراط السماع من جمع يؤمن بوثاقهم

**قوله الكذب (والعمل على خلافه) أي الأشهر وهو التحمل بما ذكر وفي ذكر العمل به المزيد على الروض وأصلها إشارته إلى الميل إليه (وهو)**  
**قامت بينة على عينه بحق فطلب (٣٢٨) المدعى التسجيل سجل القاضي بالحلية لا الاسم والنسب ما لم يثبتا ولا يكنى فيهما**

قول المدعى ولا اقرار من  
 قامت عليه البينة لأن نسب  
 الشخص لا يثبت باقراره  
 ويثبت بينة حسبة على  
 الصحيح فإذا قامت عند  
 القاضي بنسبه سجل به  
 (وله الشهادة بالتسامع على  
 نسب) ثم كرر أو انتهى (من  
 أب وقبيلة وكذا أم في  
 الأصح) كالأب والثاني  
 المنع لا مكان رؤية الولادة  
 (وموت على المذهب)  
 وفي وجه من طريق المنع  
 لأنه يمكن فيه المأينة (لاعتق  
 فولاد ووقف ونكاح  
 ملك في الأصح) لأن  
 مشاهدة أسبابها متيسرة  
 وصارة المحرر فيها رجح  
 المنع (قلت الأصح عند  
 المحققين والأكثرين في  
 الجميع الجواز والله أعلم)  
 لأن مدتها تطول فتعسر  
 إقامة البينة على ابتدائها  
 فتمس الحاجة إلى اثباتها  
 بالتسامع والرافعي في الشرح  
 قل في خبر الملك المنع عن  
 طائفة والجواز عن أخرى  
 زاد في الروضة الجواز أقوى  
 وأصح وهو المختار وسكت  
 فيها على قول الرافعي في  
 الملك أقرب الوجهين إلى  
 إطلاق الأكثرين الجواز

(قوله والعمل على خلافه) أي عمل الشهود والناس لأعمال الأصحاب كما قاله البلقيني (قوله إشارة إلى الميل  
 إليه) واعتمده بعض المتأخرين ونقل عن شيخنا الرملي أنه فعله وأقر عليه في تزويج بنته (قوله سجل  
 القاضي) أي جوازا (قوله لا بالاسم والنسب) أي من غير انضمام الحلية إليهما (قوله لأن نسب الشخص  
 لا يثبت باقراره) فإيضا له الآن بعض الشهود من جهلهم (قوله ويثبت بينة حسبة على الصحيح)  
 هو المعتمد وكذا يعلم القاضي (قوله سجل به) فيقول حضر رجل ذكر أنه فلان بن فلان وحليته كذا  
 وكذا وهذا واضح أن كان المراد التذكري فلان كان المراد الكتابة به إلى بلد آخر ففيه نظر فراجع (قوله وله  
 الشهادة بالتسامع) أي ما لم يعارض بانكار المنسوب إليه مثلا أو بخبر من يورث خبره رتبة بأن لم يقطع  
 بكذبه (قوله وصارة المحرر فيها رجح المنع) فليس فيه جزم بالمنع كما مر في التنازع فالجزم فيه معترض (قوله  
 الأصح في الجميع الجواز) وهي المسائل الخمس المذكورة وهي الرق والولاء والوقف والنكاح والملك كافي النسب  
 والموت قبلها والمراد بالنسب من الأب لأم الأم قاله الخطيب والمعتمد خلافه والمراد بالوقف ثبوت أصله  
 وأما تفاصيله وشروطه فلا تثبت بذلك قال ابن الصلاح نعم أن ذكرها الشاهد في شهادته تثبت على ما ذكره  
 وإذا لم تثبت فقال النووي أن كان الوقف على جماعة قسم بينهم بالسوية أو على جهات فكذا ذلك والارجح  
 إلى رأي الناظر والمراد بالملك أمه وأما حدود نحو العقار فلا تثبت بذلك أيضا قاله شيخنا وألحق بما ذكر  
 ولاية القاضي وعزله ونصير الزوجة واستحقاق الزكاة والتصدق والرضاع والولادة والحمل واللوث وقدم العيب  
 والسفوف والرشد والعدة والجرح والتعديل والكفر والاسلام والوصية والارث والقسامة والنسب والصدائق  
 والأشربة والعسر والافلاس لجملة ذلك مع ما ذكره المصنف اثنان وثلاثون مسألة وبعضهم نظم غالبيتها  
 (قوله وسكت فيها الخ) هو اعتراض على المصنف لمخالفة كلامه (قوله والظاهر أنه لا يجوز) وهو مرجوح  
 كما تقدم (فتبينه) صورة الشهادة بالتسامع أن يقول أشهد أن هذا ولد فلان أو أنه ملكه أو أنه وقفه أو أنه  
 عتيقه أو مولاه أو أنه تزوجته ولا يشهد بالأسباب الا في الارث ولا بالأفعال كأن يقول ان فلانة ولدت فلانا وان

على هذا لا يشترط على الشهادة [قول المتن والعمل الخ] قال البلقيني يريد عمل بعض البلدان لا عمل  
 الأصحاب وحينئذ فلا عبرة به [قول المتن سجل القاضي الخ] أي فيكتب حضر رجل ذكر أنه فلان بن  
 فلان ومن حليته كذا قال ابن أبي الدم أن كان الغرض منها التذكير عند حضورهما بعد ذلك  
 فصحيح وإن كان الغرض الكتابة بالصفة إلى بلد آخر إذا غاب المدعى عليه ليقابل حليته ما في الكتاب  
 ويعمل بمقتضى ذلك أن أنكر فهو في غاية الاشكال وكذا أن كان الغرض الاعتماد على الحلية عند  
 الاحتياج إلى الثبوت والحكم ثانيا ولا أحسب أحدا يقول له قال ونزيل كلامهم على الحالة الأولى بأبواب جهلهم  
 الحلية في الجهول كالاسم والنسب في المعروف أقول قد سلف لك عنه قريبا على قول المنهاج فإن جهلها  
 الخ لأن الحلية لا تسوغ الشهادة في النية بخلاف فكيف يكون في مرتبة الاسم والنسب [قول المتن  
 بالحلية] انظر لقوله لو قامت بينة على عينه فإنه يهديك إلى دفع ما نقلنا عن ابن أبي الدم في القول الذي قبل هذه  
 [قول المتن وموت على المذهب] ألحق الصيمري والماوردي بالتسامع فيه أن يمر بباب القتل فيسمع النوح  
 في داره والناس جلوس للتعزية فيخبره واحد بموته [قول المتن وملك] لو انضم إلى الملك اليد والتصرف  
 جاز بالتسامع قطعا [قول المتن سماعه الخ] هل يشترط التكرار وطول المدة خلاف [قول المتن  
 وقيل يكنى الخ] وجهه أن القاضي يتمدحها فكذا الشاهد (فرع) لو جزم الشاهد بالشهادة

والظاهر أنه لا يجوز إلى آخره (وشرط التسامع) في استناد الشهادة إليه (سماعه) أي للشهود به (من جمع ثم  
 ممن فلو لم يسمعهم على الكذب) لكفرهم فيقع العلم أو الظن القوي بخبرهم (وقيل يكنى) سماعه (من عدلين) وعلى الأصل

لا تشترط الصلاة ولا الحر بنوالة كوروق عبر في الروضة كأصلها في الثلاثة ينفني (ولا يجوز الشهادة على ملك بمجريد) أو تصرف (وقوله  
وتصرف في مدة قصيرة تجوز في طويلة في الأصح) والثاني قال قد يوجدان من غاصب ووكيل ومستأجر ومرجع الطول والتقصير العرف وقيل  
أقل الطويلة سنة (وشرطه) أي التصرف المنضم إلى البلد (تصرف ملاك) (٣٢٩) في العقار (من سكنى وعلم

وبناء وبيع) وفسخ بعه  
(ورهن) ولا يسكنى  
التصرف مرة واحدة لأنه  
لا يحصل ظنا (وتبني شهادة  
العاسار على قرآن وعقاييل  
الضرر والاضافة) مصدر  
أضاق الرجل ذهب ماله  
والضيق بالكسر والفتح  
مصدر ضاق الشيء وبالفتح  
جمع الضيقة وهي الفقر  
وسوء الحال والضرر بالفتح  
خلاف النفع وبالضم  
الهزال وسوء الحال وهو  
المناسب هنا وعقاييل جمع  
مخيلة من خال بمعنى ظن  
أي ما يظن بها ما ذكر بأن  
يراقب الشاهد المشهود له  
في خلواته وذلك طريق  
خبرة باطنه التي ذكر فيها  
التفليس وشرط شاهده  
أي عسار شخص خبرة  
باطنه

﴿فصل: تحمل الشهادة  
فرض كفاية في التكاح  
وكذا الاقرار والتصرف  
المالي وكتابة الصك في  
الأصح﴾ أما فرضية  
التحمل في التكاح فتوقف  
الانعقاد عليه وفي الاقرار  
وتاليه الحاجة إلى اثباتهما  
عند التنازع والثاني قال

فلا توقف كذا أو اشتراء أو تزوج فلانة وهكذا لأنه كذب محض لما أمر أنه يشترط في الشهادة بالفعل الابصار  
وبالقول السماع والابصار وإذا ذكر الشاهد مستنده كالاستصحاب بطلت شهادته إذا ذكره على وجه  
الريبة والافلا (قوله) لا تشترط العدالة ولا الحرية ولا الذكورة وهو المعتقد وكذا لا يشترط الاسلام ان  
بغير أعداد التوار لأنه يفيد العلم الضروري (قوله في مدة قصيرة) نعم ان استفيض بين الناس نسبة الملك  
اليه كفى (قوله وتجوز في طويلة) نعم لا يكفي في الرق الا ان انضم اليها استفاضة أو شيوع بين الناس  
(قوله في العقار) ذكره لمناسبة ما بعده لا للتقييد به (قوله مرة واحدة) فلا بد من التكرار بنوع أو  
أنواع وفي شرح شيخنا أن الواو في كلام المصنف بمعنى أو فراجع .

﴿فصل: في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الصك﴾ قد مر أن الشهادة تطلق على تحملها كشهدت بمعنى  
تحملت وعلى أدائها وعلى المشهود به وهو المراد هنا كتحملت شهادة بمعنى مشهود به فهو مصدر بمعنى  
المفعول والمعنى تحمل حفظه أو الاطاعة به (قوله فرض كفاية) أي في حق من هم أهل لثبوتهم وان  
زادوا على النصاب على ما يأتي (قوله وكتابة الصك) أي في حق من طلبت منهم الشهادة (قوله والفرضية  
فيها) أي كتابة الصك (قوله دونها) أي أضعف منها فيما قبلها الذي هو الاقرار والتصرف المالي  
المعبر فيه أي فيما قبلها بالصحيح لأن مقابله لما كان وإما جاد فأكأنه انقرد بالحكم فهو أقوى من المعبر  
فيه بالأصح لقوة مقابله (قوله من طلب منه يلزمه) ظاهره وان زاد على النصاب وكان بحضرة غيره وهو  
غير بعيد لأن المطلوب منه الاصفاء فقط وهو لا كلفة فيه عليه حتى ان كل من سمع ولو بلا طلب صار متحملا  
فليس معنى الزوم الا عدم التشاغل عن السماع تأمل (قوله فان دعي للتحمل) بأن لم يكن بحضرة  
المحمل (قوله فالأصح عدم وجوب الاجابة) أي لا عيننا ولا كفاية لأن المحمل لا عذر له فهو أولى بطلب

ثم قال مستندى السماع قال السبكي لا يضر بل قال بعضهم لو ذكر السماع في الشهادة لاعلى وجه التردد  
والتهري لم يضر وجعل ذلك جمعا بين ما وقع للشيخين في موضع من أن التصريح بأن المسند السماع لا يضر  
وفي موضع بأنه يضر [قول المتن وتجوز في طويلة] استثنى الزركشي نقلا عن الروضة الشهادة بالرق قال  
وكان وجه الاحتياط للحرية [قوله وفسخ بعده] لا بد منه والا فالبيع يزىل الملك فكيف يشهد له بالملك  
﴿فصل: تحمل الشهادة الخ﴾ [قول المتن الشهادة] قال الزركشي تطلق بمعنى الأداء وبمعنى التحمل وبمعنى  
المشهود به وهو المراد . أقول بل المراد الأول لأنه لا معنى لتحمل المشهود به الا بتأويل حفظه أو أدائه قال  
ويدل على وجوب التحمل والأداء قوله تعالى ولا ياب الشهداء اذا ما دعوا دلت على وجوب التحمل والمعنى  
على الأداء الا أن التحمل انما وجب للأداء بعد وجوبها فكونها دلت باللفظ على التحمل دون الأداء محل  
توقف بل جعلها الشارح دليلا للأداء ولم يذكرها في التحمل [قوله فلائها لا يستغنى عنها الخ] قال القاضي  
قوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيدان كان المخاطب بها المكتوب له لم تجب وان كان الكاتب وجبت [قوله  
يلزمه] ظاهره لزوم عين فان كان هذا مراده فيجب أن يكون قوله الآتي والثاني قاس على ما اذا دعيا  
للتحمل بقايا على ظاهره وهو الشق الثاني هنا لكن في الزركشي ما قد يخالفه ثم رأيت في شرح  
المنهج ما هو صريح في أن محل فرض الكفاية عن حضور التحمل أو غيبته مع العنراه وهو ظاهر .

(٤٢) - (قيلوبى وعبره) - رابع ) لا توقف محتمها واستيفاء مقاصدهما عليه وقال هو مندوب وأما فرضية كتابة  
الصك فلائها لا يستغنى عنها في حفظ الحق والمال ولها أثر ظاهر في التذكر والثاني قال هي مندوبة والفرضية فيها دونها فيما قبلها المعبر فيه في  
الروضة بالصحيح لأن الحجة بالشاهد لا بها في التعبير بالأصح في الثلاث تغليب الثالثة ثم على فرضية التحمل من طلب منه يلزمه اذا حضره  
التحمل قلن دعي التحمل فالأصح عدم وجوب الاجابة الا أن يكون المحمل مريضا أو مجبوسا أو امرأة مخدرة أو قاضيا يشهد على أمر ثبت عنده

تلازمه الاجابة (واذا لم يكن في القضية الاثتان) بأن لم يتحمل سواهما أومات غيرهما أوجن أوفسقى أوغاب (لزمهما الأداء) اذا دعيه قبل تعالى ولا يجب للشهادة اذا ادعوا (٣٣٠) (فلو أدى واحد وامتنع الآخر وقال) لادعى (احلف معه عصي) لأن من مقاصد

الاشهاد التورع من اليمين (وان كان) في القضية (شهود) كآر بعة (فالأداء فرض كفاية) عليهم (فلو طلب من اثنين) منهم (لزمهما في الأصح) والا لأفضى الى التواكل والثاني فاس على ما اذا دعيا للتحمل لا تلزمهما الاجابة والفرق ظاهر (وان لم يكن) في القضية (الا واحد لزمه) الأداء (ان كان فيما ثبت بشاهد ويمين والا فلا) يلزمه (وقيل لا يلزم الأداء الا من تحمل قصدا لا اتفاقا) والأصح يلزم الآخر (ولو وجوب الأداء شروط أن يدعى من مسافة العدوى) فأقل وهي كما تقدم التخرج منها مبكرا ليلا الى موضعه (وقيل دون مسافة قصر) وهذا يزيد على الأول بما بين المسافتين فان دعى من مسافة القصر لم يجب عليه الحضور للأداء لبعدها (وان يكون عدلا فان دعى ذو فسق يجمع عليه) كشارب الخمر (قبل أو مختلف فيه) كشارب التبيذ (لم يجب) عليه الأداء والأصح في الثاني وجوب الأداء وان عهد من

الحضور عند التحمل (قوله فلنلزمه) أى تلزم من دعى الاجابة لأجل عذر الحمل بعد قدرته على الحضور عند التحمل حسا أو شرعا ولا يجوز للدعوى أن يمتنع وان كان مم غيره خشية التواكل نعم ان زاد على النصاب وحضر قدر النصاب كفى عن غيره بل لو حضر نصاب غير المدعى كفى على الوجه الوجهه ولا يدعو حينئذ طلب أجرة ان كان كلفة وأجرة ركوب وان لم يركب واذا دعى من مسافة فوق العدوى فله طلب ماشاء وان كثروا الامتناع لأخذه قاله شيخنا وهذا التقرير الذي سلكناه هو صريح كلام الشارح وهو واضح لا غبار عليه وما نقل عن شرح شيخنا وغيره مما يخالفه غير مستقيم ولعله نشأ من اشتباه التحمل المذكور بالأداء الآتي فراجعناه وثأمله (قوله واذا لم يكن الخ) هذا شروع فيما يلزم المتحمل بعد التحمل سواء وقع اتفاقا أولا (قوله لزمهما الأداء) أى عينا فورا وكذا الواحد فيما ثبت به مع اليمين والنساء كالرجال فيما ثبت بهن ولو مع غيرهن وفي طلب الأجرة ما تقدم (قوله عصي) وان كان امتناعه لنحو حياء من المشهود عليه وبامتناعه يخرج من أهلية الشهادة وليس للقاضي طلب احضاره لعدم صحة شهادته فلا بد من ثبوته الا ان أراد التأخير الى وقت آخر فتقبل شهادته حالا (قوله فرض كفاية) أى قبل الطلب وكذا بعده ان زاد المطلوب عن النصاب حالا (قوله من اثنين) أو من واحد (قوله والفرق ظاهر) وهو أنهما هنا يؤديان أمانة الزماها بخلاف التحمل وهذا صريح فيما قدمناه (قوله بشاهد ويمين) أى عند الحاكم والمراد به هنا كل من يمكن خلاص الحق على يديه وان لم يكن من جانب الشرع قاله شيخنا (قوله والأصح الخ) هو المتقدم في كلام المصنف (قوله من مسافة العدوى فأقل) أى أقل من آخرها اذ لا أقل لها (قوله لم يجب عليه الحضور) وان كان الطالب الامام الأعظم (قوله والأصح في الثاني الوجوب) هو المصنف لأن للشاهد أن يتحمل شهادة على ما يخالف معتقده ويؤدي عند حاكم يراها (قوله لأنه قد يتغير اجتهاده) خرج به المقلد فلا يجب على الشاهد أن يشهد عنده بما يعلم أنه يخالف اعتقاد مقلده (قوله ونحوه) من بقية أعداء الجمعة (قوله أشهد على شهادته) أى يجب عليه ذلك ان طلب منه قال ابن حجر أو خيف ضياع الحق لو لم يشهد غيره قال بعضهم بالوجوب مطلقا نظرا لطلب الشهادة منه (قوله وكان في صلاة الخ) ضبط ذلك بما في الرد بالعيب . (فرع) تجوز الشهادة على المكوس لأجل رد الحقوق الى أربابها ولو لم تقبل الشهادة عند قاض وطلب الشهادة لقاض آخر تقبل شهادته عنده وجب حضوره اليه .

[قول المتن عصي] مثله من يدعى رد الوديعة ويطلب الشهادة بذلك مع تمكنه من اليمين قاله الزركشي [قول المتن ان كان فيما ثبت الخ] لا يقال هلا قال ان كان القاضي يرى ذلك لأنا نقول ذكر الثبوت ينفي عنه لأنه يفهم منه [قول المتن لا اتفاقا] لأنه لم يلزم وأجاب الأصح بأن ذلك نظير الثوب تلقية الريح في داره يجب عليه الخروج من عهدها ويقرب من هذا كراهة الشمس ولو بنفسه وسجود التلاوة وان لم يستمع (فرع) لو كان ذلك مما تقبل فيه شهادة الحسبة كالطلاق ينبغي أن يجب قطعا اذا تحمل اتفاقا وهو ظاهر [قول المتن أن يدعى الخ] لو كان المشهود به حسبة من نسب أو طلاق ونحوهما فينبغي أن يجب من غير دعاء وهو ظاهر وأما فيما فوق مسافة العدوى فالظاهر عدم الوجوب فيها كغيرها لا مكان الشهادة على الشهادة لكن ينبغي أن يقال يجب أن يحضر أو يشهد على شهادته من يطلب على ظنه أنه يتوجه [قوله فأقل الخ] صريح في أن الأقل المذكور ليس من مسمى مسافة العدوى وفيه نظر .

(فصل) القاضي رد الشهادة لأنه قد يتغير اجتهاده (وأن لا يكون معنورا بمرض ونحوه) كتخدير المرأة (فان كان أشهد على شهادته أو بعث القاضي من يسمعها) واذا اجتمعت الشروط وكان في صلاة أو حرام أو على طعام فله التأخير الى أن يخرج

**(فصل : قبل الشهادة على الشهادة في غير عقوبة)** كمال وعقد وفسخ وطلاق وعتي وولادة ورضاع ووقت مسجد وزكاة وجهه على  
(وفي عقوبة الآدمي على المذهب) كقصاص وحد قذف بخلاف عقوبة الله تعالى كحد الزنا والشرب على الأظهر ومنه خرج قول في عقوبة  
الآدمي بناء على أن علمته أن العقوبة لا يوسع بابها ودفع التخرج بأن العلم أن حق الله مبني على المساهلة بخلاف حق الآدمي فلذلك عبر المصنف  
فيه بالمذهب وهذا الخلاف والتخرج والترجيح ذكره الرافعي في الشرح في القضاء على الغائب والكتب إلى قاضي بلدة ليبنى عليه وأحال هنا  
عليه حكم الشهادة على الشهادة واقتصر على تصحيح القبول في الشق الأول (٣٣١) والمنع في الثاني وتبعه في الاقتصار في

الروضة وعبر بالمذهب  
خلاف تعبيره في المنهاج في  
القضاء بالأظهر (وتعملها  
بأن يسترعيه) الأصل  
(فيقول أنا شاهد بكذا  
وأشهدك) على شهادتي  
(أؤشده على شهادتي أو  
يسمعه يشهد عند قاضي)  
ان لفلان على فلان كذا  
فه ان يشهد على شهادته  
وان لم يسترعه (أو) يسمعه  
(يقول أشهد أن لفلان على  
فلان ألفا عن ثمن مبيع أو  
ضيمه) كقرض فتجوز  
الشهادة على شهادته وان لم  
يشهد عند قاضي (وفي هذا  
وجه بالمنع) لاحتمال التوسع  
فيه (فلا يكني سماع قوله  
لفلان على فلان كذا أو  
أشهد بكذا أو عندي  
شهادة بكذا) لأن الناس  
قد يتساءلون في إطلاق ذلك  
على عدة ونحوها (وليبين  
الفرع عند الأداء جهة  
التحمل) فان استرعه  
الأصل قال أشهد أن فلانا  
شهد أن لفلان على فلان

**(فصل)** في تحمل الشهادة على الشهادة (قوله بخلاف عقوبة الله) أي اثباتها أمارفهما كان كاشاهدين  
بأنه أقيم عليه الحد فيصح التحمل عنهما (قوله كحد الزنا) ومثله الاحسان وان ثبت الزنا باقراره خلافا  
للبقيني (قوله عبر المصنف فيه بالمذهب) نظرا لدفع التخرج فانه قاطع (قوله في الشق الأول) وهو  
عقوبة الآدمي (قوله خلاف تعبيره الخ) فكان حقه هناك التعبير بالمذهب كاهنا إلا أن يقال انه لم يعتبر  
ردة التخرج (قوله بأن يسترعيه) أي يطلب منه رعاية الشهادة وحفظها حقيقة أو حكما فن سمي به يسترعي  
غيره كذلك (قوله الأصل) قال بعضهم ليس قيذا بل الفرع أن يسترعي غيره وهكذا لكن عليه هل يكفي  
تسمية الفرع الذي قبله أو لابد من تسمية الشاهد الأصلي وحده أو مع ما بعده مراجعه (قوله أنا شاهد بكذا)  
أي أنا شاهد بأن لفلان على فلان كذا كأي أتى وظاهر كلامهم أنه لا يحتاج إلى بيان السبب فراجع (قوله  
عند قاضي) وكذا يحكم أو غيره عن يراد بالشهادة عنده الالتزام كما س (قوله وفي هذا وجه) وحل على ما إذا  
قلت القرائن القطعية على تساهل الشاهد (قوله بعله) أي بمعرفة الشاهد بجهة التحمل (قوله وكان  
الشاهد موافقا للقاضي) نعم يندب استفساله (قوله لا ماشه به الأصل) منه يعلم أنه لو تحمل فرع واحد عن  
أصل فيما ثبت بشاهد معين فأراد ذو الحق أن يحلف مع هذا الفرع لم تجز لأن شهادة الأصل لا تثبت بشاهد  
ويعين وأنه لو شهد فرعان على أصل واحد فله الحلف معهما (قوله لأنه) أي ذلك (قوله ولو حدث) أي قبل  
شهادة الفرع أو بعدها وقبل الحكم ولا يضر حدوث ذلك بعد الحكم (قوله أو عداوة) أي بين المشهود  
عليه والأصل (قوله منعت شهادة الفرع) لأنها لا تهجم غالباً دفعة فتورث رية فيما مضى وليس لمدتها  
الماضية ضبط فتتعطف على حالة التحمل فيبطل ذلك التحمل حتى لو زالت هذه الموانع احتيج إلى تحمل  
جديد وبذلك يلغز ويقال لنا شخص قبلت شهادته وامتنع الحكم بها لفسق غيره (فرع) قال  
شيخنا الرملي وتكذيب الأصل للفرع كقوله نسبت مازع من قبول الفرع قبل الحكم أيضا (قوله  
وجنونه) أي حالة الشهادة والحكم وإن أفاق بعده فلا فرق بين الجنون المطبق والمقطع وفي شرح شيخنا  
تقييده بالمطبق وحله شيخنا على أن المراد باطباقه وجوده حالة الشهادة ودوامه إلى تمام الحكم فراجع

**(فصل : قبل الشهادة الخ)** [قول المتن يسترعيه] أي يطلب منه رعاية الشهادة وحفظها [قوله  
بكذا] يرجع لقوله على شهادة فلان [قول المتن ولا تحمل النسوة] [فرع] لو تحمل فرع واحد عن  
أصل فيما ثبت بشاهد معين فأراد ذو الحق أن يحلف مع هذا الفرع لم تجز لأن شهادة الأصل  
لا تثبت بشاهد معين ولو شهد على أصل واحد فرعان فله الحلف معهما [قول المتن كونه على  
الصحيح] لأنه لا يوقعه في رية [قوله قبلت شهادته] أي كأصله لو كان كذلك

كذا وأشهدني على شهادته وان لم يسترعه بين أنه شهد عند القاضي أو أنه أسند المشهود به إلى سببه (فان لم يبين) جهة التحمل (ووفق  
القاضي بعله فلا بأس) في ذلك كأن يقول أشهد على شهادة فلان بكذا (ولا يصح التحمل على شهادة مردود الشهادة) كفاسق ورقيق  
وعتو (ولا تحمل النسوة) وان كانت الأصول أو بعضهم نساء وكانت الشهادة في ولادة أو رضاع أو مال لأن شهادة الفرع تثبت شهادة  
الأصل لا ماشه به الأصل (فان مات الأصل أو غاب أو مرض لم يمنع) ذلك (شهادة الفرع) لأن عملها كما سيأتي بشرطه وذكر هنا  
قوتلة لما بعده (وان حدث ردة أو فسق أو عداوة منعت) شهادة الفرع (وجنونه) أي الأصل (كونه على الصحيح) والتخي  
كفخته فيمنع شهادة الفرع (ولو تحمل فرع فاسق أو عتو) أو صبي (فأدى وهو كامل قبلت) شهادته



(ويمكن شهادته اثني على الشاهدين) كما لو شهد على مقرب (وفي قول بشرط لكل رجل أو امرأة اثنان) لأن شهادتهما على واحد قائمة مقام شهادته فلا تقوم (٣٣٢) مقام شهادة غيره (وشروط قبولها) أي شهادة الفرع (تعذر أو تصير الأصل

(قوله) وتكنى شهادة اثنين على الشاهدین) بأن يشهد كل على كل فلا يكتفى واحد على واحد ولو في هلال رمضان قاله شيخنا الرملي (قوله) تعذر أو تعسر الأصل) أي حال شهادة الفرع وبعدها إلى تمام الحكم فان تيسرت شهادة الأصل قبل الحكم بزوال عفره كحضور غائب فلا بد من شهادته وتبطل شهادة الفرع (قوله) أو مرض) أو غير الاغناء على المعتمد إلا أن أيس من زواله والتعليل يقرب زواله غير معتبر أو هو حكمة لتعليل ويلحق بما ذكر سائر أَعْذار الجملة والجماعة قال شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي ولو نحو ربح كربه (قوله) كان موافقاً الخ) أي أنه لا بد منها على المعتمد (قوله) وأن يسمى الأصول) أي يذكرون بما يتميزون به من اسم أو نسب مثلاً وبحث الأذرع وجوب تسمية القاضي المشهود عنده في هذه الأزمنة لغلبة الجهل والفسق فيهم (قوله) ولا يشترط أن يذكروا الفرع) ولا أن يتعرضوا لصدقهم لأنهم قد لا يعرفونهم وبذلك فارق تعرض الحالف في عيینه لصديق شاهده (فرع) لواجتماع أصل وفرعاً أصل وجب تقديم شهادة الأصل (قوله) واشترطه بعضهم) وهو مرجوح وعلى الأول يجوز لهم تركيبتهم (قوله) تمة لشهادتهم) وبذلك فارق ما لو شهد اثنان في واقعة حيث لا يصلح أن يركب أحدهما الآخر (فصل) في رجوع الشهود ومأمعه (قوله) إذا رجعوا) خرج ما لو قال له توقف فيجب عليه التوقف فان قالوا له الحكم فله الحكم بلا إعادة شهادة ومن الرجوع قول الشاهد أن بطلت شهادتي أو فسختها أو رددتها على المعتمد (قوله) امتنع الحكم بها) ولا تقبل لو أعادوها بل يفسقون أن قالوا نعلمنا (قوله) أو بعده الخ) وليس للحاكم الرجوع لورجع الشهود بعده أن كان حكم بالصحة فان كان حكم بالثبوت أو بالموجب فله الرجوع بل يتعين عليه أن ثبت عنده خلافه بل لو قامت بينة وصرحت بأنهم رجعوا قبل الحكم تبين بطلانه (قوله) وقالوا نعلمنا) فان قالوا أخطأنا فلا قصاص فان قال بعضهم تعدت وبعضهم أخطأت فلكل حكمه فعلى الأول القصاص ان قال أخطأ صاحبي لأنه شريك في الخطي في الفعل ولا بد أن يزيدوا وعلينا أنه يقتل شهدائنا فان قالوا لم نعلم ذلك لم يعتبر قولهم ان لم يخف عليهم ذلك وإلا يكن قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء فشه عمده (قوله) قصاص) أي في القتل بشرطه السابق وفي الرجم وكذا في الجلد ان وقع في وقت يقتل غالباً كحر وقالوا علينا أنه يجلد فيه (قوله) أودية) أي في غير ماذكر ولو لم يمت بالجلد لم يستوف منهم بل يعزرون قاله البلقيني (قوله) ويجدون الخ) فيه اعتبار رعاية المماثلة وهو المعتمد

[قول المتن على الشاهدين] أى على كل واحد منهما [قول المتن تعذر أو تمس] وذلك لأن باب الشهادة يراعى فيه الأقوى بحسب الامكان ومن الأعداء كون المرأة مخففة وخوف خروج من ظالم ونحوه [قول المتن أو مرض أو غيبة] يرجع كل منهما الى قوله أو تمس [قوله وقيل لمسافة قصر] لا يقال أى حاجة للفظ مسافة لأننا نقول لما سقطت عن هذا التقدير فسد المعنى لوجوب تقدير القرينة حينئذ [قول المتن ولو شهدوا الخ] قال الزركشى إنما أخره عن مسئلة التزكية ليفيد أن تزكية الفروع للأصول وإن جازت فلا بد من تعيينهم للاسم ولو قدمهم لم يكن صريحاً في ذلك (تمه) شهد فرع أن الأرض التى حدودها كذا لفلان ولا يعرف عين الأرض والأصل يعرفها قال الرويانى يحتمل أن يصح كما يروى الراوى وإن لم يشهد الثانى النبى صلى الله عليه وسلم (فصل : رجعوا الخ) [قوله وأدبية مغلظة] قال الرافى وقياس مشاركة الشهود له فى الصورة الثانية أن لا يجب عليه هنا إلا نصفها وأبطله ابن الرفعة بأنه يلزم على كلام الرافى أن الشهود لو رجعوا وحدهم يلزمهم النصف

بموت أو عي أو مرض  
 (يشق) به (حضوره أو  
 غيابه لمسافة عدوى وقيل  
 قصر) في الأول توسع  
 بصنف لفظه فوق ولو  
 ذكرها قبل مسافة وقال  
 وقيل لمسافة قصر كان  
 موافقا لما في الروضة  
 وأصلها والمحرر (وأن يسمى  
 الأصول) لتعرف عدالتهم  
 (ولا يشترط أن يزكهم  
 الفروع فإن زكهم قبل)  
 فذلك منهم واشترطه بعضهم  
 حجة لشهادتهم (ولو شهدوا  
 على شهادة عدلين أو  
 عدول) بذكهم (ولم  
 يسموهم لم يجز) أى لم  
 يكف لأن القاضي قد يعرف  
 جرحهم لو سموهم ولأنه  
 يفسد باب الجرح على الخصم  
 (فصل) إذا (رجعوا) أى  
 الشهود (عن الشهادة قبل  
 الحكم امتنع) الحكم بها  
 لأنه لا يندرى أصدقوا فى  
 الأول أو فى الثانى فلا يبقى  
 ظن الصدق فيها (أو بعده)  
 أى الحكم (وقبل إسقياء  
 مال استوفى أو عقوبة)  
 كالقصاص وحده القذف  
 والزنا والشرب (فملا)  
 يستوفى لأنها تسقط بالشبهة  
 والرجوع شبهة والمال  
 لا يسقط بها (أو بعده) أى

الاصفياء ( لم ينقض ) أى الحكم ( فان كان المستوفى قصاصا أو قتل ردة أو رجم زنا أو جلده ومات ) وان  
 المجرم ( وانما تعمدنا ) شهادة الزور ( فعليهم قصاص أو دية منغلظة ) موزعة على عدد رموسهم ويحدون في شهادة الزنا حد التصف  
 ثم رجون وقيل يقتلون بالسيف ( وعلى القاضى ) الراجع دون الشهود ( قصاص ) أو دية منغلظة

(من قال تمتدت) الحكم بشهادة الزور (وان رجع هو وهم فعلى الجميع قصاص) أودية منطلقة (ان قالوا الصمدان قالوا اخطأوا) أو على من  
 ملك (فعلية نصف حدية وعليهم نصف) منها (ولو رجع من تركه فلا صرح أنه يضمن) ويتعلق به قصاص لأنه بالتركية يلجئ القاضي الى الحكم القضي  
 الى القتل والثاني المنع لأنه كالمسك مع القاتل (أو) رجع (ولى) دم (وحده فعلية قصاص أودية أو مع الشهود فكذلك) على الولي وحده  
 ما ذكر لأنه المباشر وهم معه كالمسك مع القاتل (وقيل هو وهم شركاء) لتعاونهم على القتل فعلى الجميع القصاص أو الدية نصفها  
 على الولي ونصفها على الشهود ولو رجع القاضي معهم فثلث الدية عليه وثلث (٣٣٣) على الولي وثلث على الشهود

وكان المصنف أخذ  
 ترجيح الأول من بداهة  
 الرافعي به الناقل في الشرح  
 ترجيحه عن الامام وترجيح  
 الثاني عن البغوي وقال  
 في المحرر لسنه في الروضة  
 زاد الأصح الأول (ولو شهدا  
 بطلاقها أو رضاع) محرم  
 (أو لهما وفرق القاضي)  
 في المسائل الثلاث (فرجعا)  
 عن الشهادة (دام الفراق)  
 وقولهما المحتمل لا يرد به  
 القضاء (عليهم) هو أخصر  
 من عليهما (مهر مثل  
 وفي قول نصفه ان كان)  
 الفراق (قبل وطء) لأنه  
 الذي فات على الزوج  
 والأول نظر الى بدل البضع  
 المفوت ولو رجعا عن  
 الشهادة بطلاق رجعي فلا  
 غرم اذ لم يفوتا شيئا فان لم  
 يراجع حتى انقضت العدة  
 التحق بالبين ووجب  
 الغرم وقيل لا لتقصيره  
 بترك الرجعة (ولو شهدا  
 بطلاق) بائن (وفرقت  
 فرجعا فقامت بينة أنه كان

(قوله ان قال تمتدت) ويعتبر لوجوب القصاص أن يقول وعلمت أنه يقتل بحكمي (قوله فعلى الجميع  
 القصاص) بشرطه السابق (قوله وعليهم نصف) ويوزع على رؤسهم (قوله أنه يضمن) أى وحده سواء  
 قال علمت صدق الشهود أو كذبهم وسواء رجعوا معه أو لا وسواء رجع القاضي أيضا أو لا وقول شيخنا الرملي  
 إنه يلزم المازكين قدر ما يلزم الشهود اذ ارجعوا معهم مبنى على مرجوح ولو رجع فرع مع أصله اختص  
 الضمان بالفرع كذا قاله شيخنا فانظره (قوله أو رجع على الخ) قال البلقيني ولا عبرة برجوع الولي في قطع  
 الطريق واعتمده شيخنا الرملي (قوله أو مع الشهود) أو مع القاضي والمزكي أيضا أخذا من الدالة وبما  
 يأتي بعده (قوله ولو رجع القاضي الخ) هو مبنى على مرجوح (قوله وفرق القاضي) كأن يقول فرقت  
 بينكما أو حكمت بالفراق أو حكمت بالتحريم (قوله دام الفراق) قال شيخنا والدعوى في البائن ما لم يوجد  
 سبب بخلافه (قوله وعليهم) ان كان الزوج حيا والا فلا غرم اذ لا تفويت (قوله مهر مثل) وان أبرأته  
 الزوجة منه قبل أخذه منه وهو المطلب ان كان أهلا والا فويله فان كان رقيقا فهو لسيده أو بمعضا سقط  
 (قوله ووجب الغرم) وهو المعتمد كالزوج شاة غيره وترك صاحبها ذبحها فعلى الجارح قيمتها (قوله  
 فلا غرم) ويستردان ما غرماه قبل البينة ولو شهدا أنه تزوجها بألف ودخل بها ثم بعد الحكم رجعا غرما  
 ما نقص عن مهر المثل على المعتمد أو أنه طلقها بألف ومهرها ألفان غرما ألفا وأنه أعنت أمته بألف وقيمتها  
 ألفان غرما كل القيمة لأن الرقيق يؤدي من كسبه وهو لسيده كالزوج رجعا عن الشهادة بالسكينة أو بعق  
 رقيق ولو أم ولد غرما كل القيمة والغرم في المدبر للحيلة فيستردان بعد الموت ما خرج من ثلث المال  
 والغرم في المعلق بصفة عند وجودها وفي أم الولد بعد موت سيدها اذا شهد بتعلق العتق أو الأيلاد (قوله  
 اذ لم يفوتا) فلا رجع شهود الرضاع اختص الغرم بهم (قوله ودفعه) أى المال فقبل دفعه لا غرم على  
 الشهود وهل الإبراء كالدفع راجعه (قوله لحصول الحيلة) صريح في أن الغرم القيمة ولو في المثل  
 واعتمده شيخنا وفي شرح شيخنا كالمخرج خلافه وفيه نظر إلا أن يدعى أن الحيلة هنا كالتلف لكن  
 يرد قول الشارح وقد يصدق الخ والمعتبر في القيمة وقت الحكم لا وقت الشهادة (قوله بشهادتهم) أى مع

وأن القاضي اذ رجع وحده لا يطالب لبقاء النصاب فالوجه أن الشهود والقاضي كالشركيين ولو ائفرد  
 أحدهما اختص بالغرم بخلاف جملة الشهود فانهم كالقاتل الواحد [قوله لكنه في الروضة زاد الخ]  
 وقضية جعله من الزيادة عدم أخذه من كلام الرافعي وان لا يمكن زيادة هذا وجه الايمان بل يمكن [قول  
 المتن فلا غرم] أى فلا كانوا غرموا قبل اقامة البينة رجعوا به (فرع) لو رجع شهود الرضاع أيضا  
 في هذه المسئلة بعد الحكم بشهادتهم فالظاهر اختصاص الغرم بهم لأنهم فوتوا ما لزم الأولين ورجوعهم  
 بعد الحكم لا يفيد [قوله والثاني المنع] لأن الضمان باليد أو الاتلاف ولم يوجد واحد منهما [قوله  
 كن حبس] هو تنظير [قوله المفوت] يرجع لقوله الجميع [قوله لقسطه] الضمير فيه يرجع لقوله كل

بينهما رضاع) محرم (فلا غرم) اذ لم يفوتا (ولو رجع شهود مال) عين أو دين بعد الحكم به ودفعه (غرموا في الأظهر) للشهود عليه  
 لحصول الحيلة بشهادتهم والثاني المنع وان أتوا بما يقضى الى الفوات كن حبس المالك عن ماشيته حتى ضاعت وقد يصدق المشهود  
 الشهود في الرجوع فيلزمه رد المال (ومتى رجعوا كلهم وزع عليهم الغرم) بالسوية (أو بعضهم وبقى) منهم (نصاب فلا غرم) على  
 الراجح لقيام الحجة بمن بقي (وقيل يغرم قسطه) لوقوع الحكم بشهادة الجميع المفوت كل منهم لقسطه (وان قصص النصاب ولم تزد  
 الشهود عليه قسط) يغرمه الراجح وهو النصف في أحد اثنين (وان زاد) الشهود على النصاب كثلاثة رجع منهم اثنين

من النصاب وقيل من العدد) يفرم من رجع فيفرمان النصف على الاول والثلاثين على الثاني (وان شهد رجل واحداً) ورجعوا (فصله  
نصف وهما نصف او) هو (واربع) (٣٣٤) من النساء (في رضاع) ورجعوا (فعليه ثلث وهن ثلثان فان رجع هو أو ثنتان

الفرم كاسم (قوله في رضاع) ومثله كل ما ثبت بمحض النساء (قوله لبقاء الحجة) فان رجع النسوة لأربع  
أو الرجل واحد أو اثنان فعلى الراجع نصف لبقاء نصف الحجة (قوله لما تقدم) بقوله لوقوع الحكم بشهادة الجميع  
(قوله لا يفرمون) أي شهود الاحسان والصفة سواء رجعوا فقط أو مع غيرهم وسواء شهدوا قبل شهود  
الزنا والتعليق أو بعدهم والضمأن يتعلق بشهود الزنا والتعليق وظاهر كلامهم وقوع الطلاق والعق في رجوع  
شهود الصفة فقط وفي عدم غرمهم في هذه نظر واهل هذا منشأ قول الأسنوي المعروف أنهم يفرمون وقول  
الباقين انه الأرجح ويقال مثل ذلك في شهود الاحسان فراجع (قوله لا يترتب عليه الرجوع) لأنه كالشرط  
مع السبب فيها وفي الاحسان صفة كمال (قوله الى توقفها عليه) فهو كالزكي مع الشاهد ورد بما ذكره بأن  
الزكي معين للشاهد على ثبوت المشهود به (فرع) لو شهد أربعة بأربع بعمانة ثم رجع واحد من مائة وآخر  
عن مائتين وآخر عن ثلاثمائة وآخر عن الأربع بعمانة غرم الكل مائة أو بأعوا غرم الثلاثة نصف مائة لبقاء  
نصف الحجة فيها وغرم المائتين الباقيتين لبقاء الحجة فيهما قال شيخنا تبعاً لغيره وفيه بحث والوجه أن  
يقال لا غرم على الأولين ويفرم الثالث نصف الأربع بعمانة وحده ويفرم هو والرابع نصفها الآخر فتأمل  
﴿ كتاب الدعوى والبيئات ﴾

جمع الدعوى دعاوى بفتح الواو وكسرها قال بعضهم مدار الخصومة على خمسة الدعوى والجواب واليمين  
والنكول والبينة وقد ذكرها المصنف كذلك (قوله اسم للادعاء) أي الطلب وهو معناها لغة وأما شرعا  
فهى اخبار بحق له على غيره عند حاكم (قوله بمدعى) أصله مدعى به فدخله الحذف والايصال (قوله  
تختلف البينة) بكونها شاهداً أو شاهدين أو أربعة من الرجال أو من النساء وسمى الشهود بينة لأن بهم يتبين  
الحق (قوله تشترط الدعوى) أي فيما لا تسمع فيه شهادة الحسبة والافهوى كافية عن الدعوى وتسمع فيها  
الدعوى على المعتمد الا في محض حد لله كما تقدم (قوله عند قاض) وكذا الحكم وغيره ممن يرضى الخلاص  
على يده (قوله في عقوبة لآدمي) لو قال في غير عين ودين كان أولى لدخول نحو نكاح ورجعة وإيلاء فلا  
تضرب المدة لنفسها لتفسخ بعدها وهى كذلك ولعمان فلا يستقل به أحد الزوجين أو ماولا تسمع الدعوى  
في عقوبة الله وان توقفت على الحاكم وكذا التعزير لحق الله الا ان تعلق به مصلحة عامة كفاح حجارة  
بطريق وليس للفقراء استقلال بأخذ أموال الله كزكاة وان عزلها مالكمها ونوى الزكاة وعلما به  
وانحصروا قاله شيخنا الرملى لكن لو أخذوها حينئذ اعتد به لوجود النية وان حرم عليهم وأما العين والدين  
ففيهما تفصيل يأتي (قوله فلا يأخذها) أي يحرم عليه ذلك فلا يستقل به فان كان قصاصا وقع الموقع مطلقا

[قول الماتن من النصاب وقيل من العدد] الخلاف مبنى على الوجهين فيما اذا رجع بعضهم وبقي نصاب ان  
قلنا لا غرم وهو الأصح وزع الغرم هنا على العدد المعتبر وهو النصاب وحصة من نقص من العدد المعتبر توزع  
عليه بالسوية وان قلنا بالغرم هناك وزع هنا على جميع الشهود [قوله بناء على الأصح] يرجع لقول الماتن  
والأصح هو نصف الخ [قول الماتن لا يفرمون] استشكل مسألة الاحسان بنعيم شهود التزكية .  
﴿ كتاب الدعوى والبيئات ﴾

[قول الماتن عند قاض] مثله الحكم والسيد [قوله فلا يأخذها] أي لا يجوز أخذها وان كان  
يقع الموقع في بعض أفرادها كالقصاص فليجعل الاشتراط في عبارة المنهاج للجواز واعلم أن  
عقوبة الله تعالى لا بد فيها من الرفع الى القاضى أيضا غاية الأمر أنها لا يدهى فيها

[قول]

فلا غرم) على من رجع  
(في الأصح) لبقاء الحجة  
والثاني عليه أو عليهما الثلث  
لما تقدم (وان شهد هو  
وأربع بمال) ورجعوا  
(فقيل كرضاع) فعليه ثلث  
وعليهن ثلثان (والأصح هو  
نصف وهن نصف سواء  
رجعن معه أو وحدهن)  
لأنه نصف الحجة وهن معه  
كذلك اذ لا يثبت المال  
بالنساء وحدهن بخلاف  
الرضاع (وان رجع ثنتان)  
منهن (فالأصح لا غرم)  
عليهما لبقاء الحجة والثاني  
عليهما يرجع بناء على الأصح  
فيما قبلها (و) (الأصح أن)  
شهود احسان أو صفة مع  
شهود تعليق طلاق وعق  
اذا رجعوا (لا يفرمون)  
لأن ما شهدوا به لا يترتب  
عليه الرجوع والطلاق والعق  
والثاني ينظر الى توقفها  
عليه فيفرم شهود الصفة  
النصف وشهود الاحسان  
الثلث وقيل النصف

﴿ كتاب الدعوى

والبيئات ﴾

الدعوى اسم للادعاء  
تعلق بمدعى باختلافه  
تختلف البينة فجمعت  
(تشترط الدعوى عند  
قاض في عقوبة) لآدمي

﴿ كقصاص و) حد (قذف) فلا يأخذها مستحقها بدون رفع  
الى القاضى لخطرها والاحتياط في اثباتها واستيفائها (وان استحق) شخص (عينا) عند آخر

(ثم أخذه) بدون رفع إلى القاضي (ان لم يخف فتنة والاوجب الرفع إلى قاض) تهرزاعنها (أودى بنا على غير ممتنع من الأداء طالبه راجعاً  
أخذه أو على منكر ولا يئنه) له (أخذ جنس حقه من ماله) ان ظفر به (وكذا) (٣٣٥) غير جنسه ان فقهه هو المذهب

للضرورة وفي قول من  
طريق المنع لأنه لا يمكن  
من تملكه (أو على مقرر ممتنع  
ومنكر ولا يئنه فكذلك)  
أي له أخذ حقه استقلالاً  
(وقيل يجب الرفع إلى  
قاض) والأول قال فيه مؤنة  
ومشقة وتضييع زمان (وإذا  
جاز الأخذ فله كسر باب  
وقب جدار لا يصل للمال  
الآ به) ولا يضمن ما فوته  
(ثم المأخوذ من جنسه) أي  
الحق (بتملكه ومن غيره  
بيعه) استقلالاً (وقيل يجب  
رفعه إلى قاض يبيعه) وفي  
المحرر رجح كلاهما  
طائفة وبدأ فيه بالأول وقوة  
كلام الشرح تعطى ترجيحه  
وفي أصل الروضة أحدهما  
عند الجمهور الاستقلال ثم  
بيع القاضي بعد إقامة الينة  
على استحقاق المال  
(والمأخوذ مضمون عليه)  
أي الأخذ (في الأصح  
فيضمنه ان تلف قبل تملكه  
وبيعه) لأنه أخذه لغرض  
نفسه كالاستم والشافعي قال  
أخذه للتوثق والتوصل به  
إلى الحق كالترهن واذن  
الشرع في الأخذ يقوم  
مقام اذن المالك عليهما  
(ولا يأخذ المستحق) (فوق  
حقه ان أمكن الاقتصر)

أو غيره فكذلك ان عجز عن رفع إلى قاض أو عن اثباتها عنده أو لم يجد (قوله فله أخذها الخ) أي ان كانت  
تحت يد عادية والا كوديعة فلا بد من اعلامه خوف الارهاب مع محض الأمانة (قوله لم يخف) أي لم يظن  
(قوله إلى قاض) تقدم المراد به (قوله ولا يئنه) فيحرم ولا يملكه ويجب رده ويضمنه ان تلف (قوله  
أودى بنا) ومنه فتنة تزوجه يلحق به نفقة نحو القريب كإبنتي والمنفعة كالعين ان وردت على عين ويستوفى  
نفسه وكالدين ان وردت على الذمة فيستوفى بما يأخذه من ماله (قوله على منكر) ومثله من لا يقبل  
اقراره كسي (قوله ولا يئنه) أوله يئنه أو امتنع أو طلبت مالا أو طلب الحاكم رشوة (قوله على مقرر ممتنع)  
ولو صغيراً أو قبل رفع لقاض ومثل الممتنع من يدعي اعساراً وان أقام به يئنه أو صدق بيمينه وهو يعرف  
كذبه أو يدعي تأجيلاً كذبا أو يدعي اعساراً بنفقة قريب كذبا أو يحدد قرابته (قوله فله) بنفسه  
لا بوكيله (قوله كسر باب الخ) ولا يحتاج إلى اذن حاكم على المعتد ومحل الكسر ونحوه ان كان ١٠ أسكا  
لدينه ولم يتعلق به حق ولا يس محجوراً عليه والا ككثير ومهار ومهرهون ومحجور فليس فلا (قوله للمال)  
وكذا الاختصاص (قوله بتملكه) أي بلفظ ان كان دون صفة حقه نحو مكسر عن صحيح وملكه باللفظ  
ان كان بصفة حقه فان كان بصفة أعلى كصالح عن مكسرة فهو كغير الجنس فيما يأتي (قوله يبيعه) أي  
بنقد البلد وان لم يكن جنس حقه ثم يشتري به صفة حقه ويملكه بلفظ وان كان بصفة حقه وعن شيخنا  
الرملي أن الذي بصفة حقه يملكه باللفظ بل بمجرد أخذه كالتقدم وفيه نظر ولا يصح قياسه على ما تقدم قال  
شيخنا ويجب أن يقدم في الأخذ النقد على غيره وغير الأمانة عليها قال البلقيني ولو كان مدينه محجوراً عليه  
فليس لم يجزله أن يأخذ الا قدر ما يخصه بالمضاربة (قوله استقلالاً) أي ان لم يكن له حجة من يئنه أو علم  
قاض والا فلا بد من الرفع اليه (قوله ثم يبيع القاضي) على الوجه المرجوح (قوله مضمون) أصلاً  
وزوائد ويجب رد الزوائد (قوله قبل تملكه وبيعه) وكذا بعد بيعه حتى يملكه أو يملكه على ماصر  
(قوله كالاستم) من حيث كونه مضموناً لكونه أخذه لغرض نفسه والا فالضمان هنا بأقصى القيم وفي  
الاستم بقيمة يوم التلف (قوله في الأصح لعذر) هو المعتد (تنبيه) لوجاه المديون بوفاء دينه فقال

[قول المتن فله أخذها] ان كانت تحت يد عادية والا فليس سبيله الا الطلب منه [قول المتن ان لم يخف] ظاهره  
الاكتفاء بمجرد الخوف والوجه تخصيصه بما اذا غلب الخوف أو استوى الأمران [قول المتن إلى قاض] مثله  
أمير ونحوه ممن يرجى الخلاص على يده والمقصود عدم الاستقلال [قول المتن على غير ممتنع الخ] هو مخرج  
للمنكر وللمقر الممتنع [قول المتن أو على منكر ولا يئنه] قال الماوردي وغيره يلحق به ما لو كان يئنه ولكنه يجز  
لقوة سلطان المستحق قال في الاكافي وكذلك لو كان باب الحاكم فاسداً [قول المتن وكذا غير جنسه] لاطلاق  
قصة هند رضي الله عنها مع أن حقوقها مختلفة من دهن ومشط وأدم وحب وكسوة وغير ذلك [قول المتن  
فكذلك] أي لقصة هند رضي الله عنها [قول المتن وقيل يجب] لأنه متمكن في الجمله وعلى هذا القول جماعة  
كثيرون ولذا اعتبر الزركشي التعبير فيه بقيل أقول لاوجه للاعتراض لاحتمال أن يريد أن يقابل الأصح  
لا الصحيح [قوله ولا يضمن الخ] أي كدفع الصائل [قول المتن يبيعه] أي بعد ثبوت الحق بالينة وقيل يواطئ  
رجلا يقره بالحق ويمتنع من الدفع ويقره بالأخذ بالمال وضعف كل بأن الأول يجزى تكليف الينة والثاني  
كذب فلذا رجح الاستقلال [قوله واذن الشرع الخ] اوضح لجهه كالاستم وكالرهون فان فيهما اذنا

عليه فان لم يمكنه بأن لم يظفر بالمتاع تزيد قيمته على حقه أخذه ولا يضمن الزيادة في الأصح لعذره وبيع منه بقدر حقه ان أمكن  
بتجزئة والاباع الكل وأخذ من نخته قدر حقه ورد الباقي بهية ونحوها (وله أخذ مال غريم غريمه) كأن يكون لزيد على عمرو  
من وصره على بكر مثله لزيد أن يأخذ من مال بكر ماله على عمرو ولا يمنع من ذلك

وهو عمرو وقرار بكره ولا حمود بكر استحقاق زيد على عمرو وكذا في الروضة كآصلها ويؤخذ منه علم القريين بالأخذ وتزيل على  
 مفردة الأول (والأظهر أن المدعى من (٣٣٦) يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه من يوافقه) ذكرنا تعلق الدعوى بهما والثاني أن

المدعى من لو سكت خلى ولم يطالب بشئ والمدعى عليه من لا يخلى ولا يكفيه السكوت فإذا طالب زيد بغير ما يدعي في ذمته أو عين في يده فأنكر فزيد لو سكت ترك ويخالف قوله الظاهر من راء عمرو وعمرو لا يترك ويوافق قوله الظاهر فهو مدعى عليه وزيد مدع على القولين ولا يختلف موجهما غالبا وقد يختلف منه قوله (فالذا أسلم زوجان قبل وطء فقال الزوج أسلمنا معا فالتكاح باق وقالت أسلمنا (مرتباً) فالتكاح (فهو) على الأظهر (مدع) لأن ما قاله خلاف الظاهر وهي مدعى عليها وعلى الثاني هي مدعية وهو مدعى عليها لأنها لو سكت تركت وهو لا يترك لو سكت لزعمها انفساخ التكاح فعلى الأول تخلف المرأة ويرتفع التكاح وعلى الثاني يخلف الزوج ويستمر التكاح (ومنى ادمى فقد اشترط بيان جنس ونوع وقهر وحمه وتسكسر ان اختلفت بهما قيمة) كانه درهم فضة ظاهرية صحاح أو مكسرة واشترط ذلك

الشيخان لا يأخذ منه ولا يرد له شيئاً كان بعد تملكه لأن تملكه كدفع المدين له نعم تسجته أنه لو خشي من رده ضرراً فله أخذه الآن ثم رده عليه بوجه حيلة (قوله رد عمرو) أى منع عمرو زيدا عن الأخذ من مال بكر (قوله واقرار بكره) أى لعمرى بدينه قال شيخنا تبعاً لما فى المنهج ولا بد من جحد بكر مال عمرو أو امتناعه من دفعه ونظرفيه بأن امتناع عمرو من زيد كاف في جواز الأخذ أخذاً من التزويل المذكور بعده لكن لا بد من محز زيد عن مال عمرو (قوله يؤخذ الخ) أى لأن منع عمرو زيدا عن الأخذ من بكر فرع عن علمه بإرادة أخذه وظاهر كلامه أن هذا شرط لجواز الاقدام وهو ما يفيد شرح شيخنا آخراً وفي كلامه أولاً ما يفيد الجواز وأن الواجب أن يعلم زيد عمراً أنه أخذ من مال بكر لئلا يؤخذ منه ثانياً ظلاً (قوله وتزويل الخ) يفيد أن لز يد كسر باب بكر وقب جداره وشرح شيخنا كالشارح وفي شرح الخطيب المنع (فرع) لو كان لكل من اثنين على الآخر دين وجحد أحدهما فلا تخران بجحد قدر دينه ليقع التقاس وان لم يكونا من النقود واختلف الجنس للضرورة (قوله ذكرنا) بألف التثنية للمدعى والمدعى عليه وبدونها لدفع توهم أنه لا حاجة لذكر المدعى عليه إذ ليس الكلام فيه وتقدم شروطهما في باب القسامة (قوله تخلف المرأة) المعتمد أن الذي يخلف هو الزوج على هذا أيضاً كالثاني كرجعها في أنسكة الكفار لقوة جانبه باستمرار النكاح وفي عكس ما ذكر يصدق الزوج أيضاً (قوله قدراً) أودينا مثلياً أو متقوماً من يجب في السلم ذكر صفاته وان لم يختلف بها قيمة على المعتمد (قوله ظاهرة) نسبة إلى السلطان الظاهر (قوله عينا) أى من غير التقدين وفيهما يذ كر قيمة أحدهما بالآخر (قوله وجب ذكر القيمة) أى مع الجنس كافى العباب ويسن ذكر الوصف (قوله ويكفى) أى يجب الضبط بالصفات مع ذكر الجنس وينبذ ذكر القيمة وعلم بما ذكر أن الدعوى لا تسمع بالمجهول نعم قد استثنى من ذلك مسائل نسمع فيها الدعوى بالمجهول للضرورة كوصية واقرار ودية وغرة وفرض مهر ومتعة وحكومة ورخص ونفقة وكسوة وحق اجراء الماء في أرض جددت (قوله ادمى نكاحاً) خرج ما لو ادمى زوجية امرأة فلا يحتاج إلى تفصيل قاله شيخنا عميرة ولو ادمت زوجية رجل فأنكر وحلفت اليمين المردودة ثبتت زوجيتها ووجبت مؤنتها وحل له وطؤها ظاهر او كذا بلان ان كان كاذباً في انكاره (قوله لم يكف الاطلاق) كأن يقول هذه زوجتى ولومن فقيه عارف كاقضاء اطلاقهم نعم يكفى في أنسكة الكفار ما لم يذ كروا استمراره بعد الاسلام (قوله مرشد) أى عدل فان كان يصح عقده مع فسقه قال بولى يصح عقده (قوله وشاهدى عدل)

من المالك بخلاف هذا ولكن اذن الشرع كاذنهما [قوله بالأخذ] فلا يحل الأخذ عند الجهل لأن بكراً يتضرر بالأخذ منه ثانياً وأما قوله وتزويل الخ فالظاهر أن غرضه من جواز الأخذ تعويلاً على امتناع عمرو ولا نظر إلى اقدار بكر لأنها نجعل ماله هو مال عمرو لكن اعتمد الأذى خلاف ذلك [قوله لأنها لو سكت تركت] نوزع في هذا بأن الزوج يدعى دوام التمسكين بمقتضى استمرار النكاح فلا تخلى لو سكت ثم الظاهر أن الكلام مفروض فيها لو ابتدأت بدعوى رفع يده عنها بحكم التعاقب والافالزوج لو ابتدأ لسكان بتركه وسكوته لو سكت ففيه المعنيان قاله الزركشى [قول المتن معها] قال الزركشى مستدرك لأن من اعتبر القيمة اكتفى بها عن الصفات [قول المتن وجب ذكر القيمة] قال الزركشى مع الجنس فيها يظهر [قول المتن لم يكف الاطلاق الخ] وجهه الاحتياط في الأنسكة وكثرة اختلاف الأئمة في شروطه .

[قول]

المفيد لعلمه لتصح الدعوى به (أو) ادمى (عينا تضبط) مثلية أو متقومة (كحيوان) وحبوب ونبات

(وهي بصفة السلم وقبل يجب معها ذكر القيمة) هذا ان بقيت (فان تلفت وهي متقومة وجب ذكر القيمة) لأنها الواجب أو مثلية فلا يجب (ويكفى الضبط بالصفات) (أو) ادمى (نكاحاً لم يكف الاطلاق على الأصح بل يقول نكحتنا بولى مرشد وشاهدى عدل ورضاعاً



انكشافهم بأن كانت غير مجبرة والثاني يكفى الاطلاق فيه كالمال (فان كانت أمة فالأصح وجوب ذكر الهجر من طول) أى مهر طرفة  
(وخوف عنت) أى زنا المشترطين في جواز نكاح الأمة والثاني لا يجب (٣٣٧) ذكرهما (أو) ادعى (عقدا ماليا كبيع

وهبة كفى الاطلاق في الأصح)

والثاني يشترط التفصيل  
فيقول في البيع تعاقدنا بغير  
معلوم ونحن جاز التصرّف

وتفرقنا عن تراخى (ومن  
قامت عليه بينة) بحق  
(لبس له تحليف المدعى)  
على استحقيقه لأنه كملن

في الشهود (فان ادعى  
أداء) له (أو إبراء) منه (أو  
شراء عين) من مدعيها

(أو هبتها وإقباضها) منه  
(حلفه) أى خصمه (على  
نفيه) وهو أنه ما تآدى منه

الحق ولا أبرأه منه ولا باعه  
العين ولا وهبها إياها (وكذا  
لو ادعى علمه بنفق شاعده

أو كذبه) فانه يحلفه على  
نفيه (في الأصح) فانه لو أقر  
بذلك بطلت الشهادة والثاني

لا يحلفه ويكتفى بظاهر  
العدالة وتعديل المزكين  
(واذا استهل) من قامت

عليه البينة (ليأتى بدافع  
أهل ثلاثة أيام) وقيل يوما  
فقط (ولو ادعى رق بالغ

فقال أنا حر) بالأصل  
(فالقول قوله) وعلى المدعى  
البينة وان استخدمه قبل

انكاره وجرى عليه البيع  
مرارا وتداوله الأيدي  
(أورق صغير ليس في يده لم

يقبل الا بينة أو في يده حكم  
له به ان لم يعرف استنادها

ولا يشترط تعيينهما (قوله وخوف عنت) واسلامها ان كان مسلما ويقول زوجنيها من له ولاية نكاحها  
من مالك أو غيره (قوله عقدا ماليا) أى غير المسلم كالمسلم (قوله كفى الاطلاق) ولا بد من وصف الصحة لأنه  
مشترط في كل عقد (نفيه) بحث الأذرعى أن الدعوى بنحو ريع وقف تكون على الناظر لا على  
المستحق وان حضر الاقنى وقف على جماعة معينين سواء شرط النظر لكن في حصة أول القاضى المدعى  
عنده والدعوى عليهم ان حضروا أو على الحاضر منهم لكن لا يحكم عليه الا بعد اعلام الجميع بالحال ومن هذا  
القبيل الدعوى على الورثة أو بعضهم (نفيه) قال شيخنا والذي استقر عليه رأى السبكي أن الحاكم ولو حنفيا  
لا يتوجه عليه ولا على نائبه دعوى لبيت المال أو نحو يقيم أو محجور تحت نظره أو وقف كذلك بل ينصب  
الحاكم مدعيًا ومدعى عليه عنده أو عند غيره فراجع وتأمله (قوله فان ادعى أداء الخ) سواء ادعى ذلك حالة  
الدعوى عليه أو بعدها أو بعد الحكم عليه كالمال اليه شيخنا الرملى حيث أمكن سبق ما ادعاه على وقت  
الدعوى عليه (قوله حلفه) أى إن لم يكن حلف بين الاستظهار أو مع شاعده (قوله وهو أنه ما تآدى  
الخ) فان نكل في هذه المسائل حلف المدعى عليه وبطلت الشهادة قاله شيخنا الرملى (قوله علم بنفق  
شاعده) أى مثلاً حال شهادته لا بعده لأنه لا يؤثر كالمسؤولين بينة بأعصار مدين فلدائه تحليفه  
لاحتمال مال باطن ومالوقات بينة بعين وقالت لا نعلمه باع ولا وهب فلخصمه تحليفه أنها ما خرجت عن ملكه  
لأنه يحتمل خروجها بغير ما ذكرنا لم يكن التحليف في هذه المسائل لعناني الشهود لأنه في دعوى مستقلة  
حكماً (قوله من قامت عليه البينة) وهو المدعى عليه (قوله ليأتى بدافع) ولا بد من ذكر الدافع من العامى  
لاحتمال أن يعتقد ما ليس بدافع دافعا (قوله أهل وجوبا) بكفيل أو ترسيم ان خيف هربه (قوله ثلاثة  
أيام) غير يومى الامهال والعود ولا يزاد عليها وان كانت بينته بعيدة بل يؤمر بدفع الحق ثم يأتى بالدافع بعد  
ذلك ولو عاد بعد الثلاث وطلب يمين خصمه على نحو إبراء أو أقام بعض البينة أو كلها وطلب  
الامهال للتعديل أو التكميل أهل ثلاثا أيضا ولو وفى الحق ابتداء ثم أتى ببينة ولو قبل الثلاث سمعت  
(قوله بالغ) عاقل رشيد (قوله بالأصله) قيد لقبوله بيمينه ففي غيرها لا بد من بينة وعمل تصديقه مالم  
يسبق منه اقرار بالرق (قوله وجرى عليه البيع) ويرجع مشتريه على بائعه بئنه وان كان أقر له  
بالملكية عنده (قوله صغير) أو مجنون (قوله حكم له به) ان خلف (قوله وهو يميز) أو بعد بلوغه أو المجنون  
بعد افاقه (قوله فانكاره لغو) ظاهره وان ادعى عن ذرا (قوله ووجل) أى كله وتسمع بالحال كله أو بعضه  
وان ادعى بكه لبس له الحال قال البلقيني وكذا لو كان كله مؤجلا وقصد بدعواه تصحيح عقد وقع فيه .  
(فرع) لا تسمع الدعوى بدین على معسر ليطالبه اذا أيسر .

[قول المتن ان كل بشرط] خرج مالو كان لا يشترط فانه يخلف ذلك اشتراط تعيين الولي من أب أو جد  
قاله الزركشى (فرع) لو ادعى أنها زوجته لم يحتج للتفصيل ومسئلة الكتاب فيما لو ادعى أنه نكحها [قوله  
والثاني بشرط الخ] قال الشيخ عز الدين بل هو أولى بالاحتياط لأن الناس ينسأهون فيها بخلاف الأنكحة  
[قوله والثاني لا يحلفه] لأنه لم يدع عليه حقا [قول المتن أهل ثلاثة أيام] لو قال لى بينة في المكان الفلانى  
والأمر يز يد على الثلاثة ففهوم كلامهم عدم الامهال فلو قضى عليه ثم أحضرها بعد الثلاثة أو قبلها  
سمعت ولو حضر الشهود بعد الثلاثة وطلب منه التعديل أهل ثلاثة أيضا [قول المتن فالقول قوله] أى لأن  
الأصل في الناس الحرية [قول المتن ولا تسمع دعوى دين الخ] لو كان بعضه حالا وبعضه مؤجلا سمعت

(٤٣) - (قلىو بنى وعميره) - رابع ) الى التقاط ) كما تقدم في كتاب اللقيط فان عرف استنادها اليه لم يقبل الا بينة في الأظهر (فلو  
أنكر الصغير وهو يميز) في صورة عدم الاستناد (فانكاره لغو وقيل) هو (كبالغ) فلا يحكم برقه الا بينة (ولا تسمع دعوى دين مؤجل في  
الأصح) اذ لا يتعلق بها الزام في الحال والثاني تسمع لفرض الثبوت والثالث ان كان له بينة تسمع لفرض التسجيل وان لم تكن له بينة لم تسمع

**(فصل) فما أصر المدعى عليه على السكوت عن جواب الدعوى جعل كسكرا ناكل** فترد اليمين على المدعى وعلى التسليم **(فان المدعى عليه عشرة فقال لا تزمى العشرة لم يكف حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف)** ان حلف لأن مدعى العشرة مدعى لكل جزء منها فافترط مطابقة الانكار واليمين دعواه **(فان (٢٣٨) حلف على نفي العشرة واقتصر عليه فناكل) عمادون العشرة (فيحلف)**

**(فصل) فيما يتعلق بجواب المدعى عليه (قوله أصر المدعى عليه على السكوت) لالدهشة ولا لغبارة** والواجب على القاضي أن يشرح له الحال وكذا لو نكل ولم يعرف ما يترتب على التسكوت ليحجب الشرح له أيضا وسكوت الأصم قبل علمه بالحال ليس ذكولا بخلاف عدم الإشارة من الآخر بعد سماعه **(قوله جعل كسكرا ناكل)** أى ان حكم القاضي بسكوله أو قال للمدعى احلف أو نحو ذلك **(قوله فيحلف)** أى من غير تجديد دعوى الا ان اقتصر في الجواب على العشرة وحلفه القاضي عليها ثم أراد تحليفه على مادونها فلا بد من تجديد دعوى نعم ان استند موجب العشرة لعقد كبيع فيكفيه نفي العقد نحو ما بعته بعشرة ولو قال المدعى عليه عند طلب اليمين أنا أدفع المال ولا أحلف لم يلزم المدعى قبوله بغير اقرار وله تحليفه لعدم أمنه منه بعد ذلك أن يدعى عليه بما دفعه له وكذا لو قال ذلك عند ارادة حلف المدعى عين الرد فيلزمه الحاكم أن يقر والاقال للمدعى احلف **(قوله يحجز)** وان لم يتمم لصحة الدعوى به على المعتمد **(قوله لنفي الجهة)** أى السبب فلو تعرض لنفيه جاز لكن لو أقام المدعى بينة به لم تسمع بينة المدعى عليه بعد ذلك بأداء مثالا نهايتبت الحق وقد نفاه أولا ومن هذا ما لو ادعت عليه نفقة أو كسوة فيكفيه الجواب المطلق نحو لا يلزمى لها شيء وان علم تمكنها لاحتمال مسقط خفي قاله شيخنا واعتمده ولو ادعى عليه ودعية لم يكفه الجواب بلا يلزمى التسليم لأنه انما يلزمه التخلية فيجب بلا يلزمى شيء أو رددتها أو تلفت ونحو ذلك كالا يلزمى التخلية **(قوله بيده مرهون أو مكرى)** أى في الواقع **(قوله أولا)** بتشديد الواو وهو متعلق بحجز أو اعترف لا تخاف اذا معنى له قاله العراقي **(قوله بسكون الحاء)** لافادة أنه مصدر معمول لحلف وأن ضميره عائد على المدعى لا بفتحها المقضى أنه فعل جواب للشرط وأن ضميره عائد للمدعى به **(قوله خيلته الخ)** فلا يكتفى في الجواب في هذا وغيره أن يقول يفتى ما يدعيه لاحتمال علمه أنه للمدعى وهو عاجز عن الانبات **(قوله فاذ كره لأجيب)** وعكس هذا مثلها كأن يدعى المرتهن على الراهن بدينه وخاف الراهن أن يجحد المرتهن الرهن ان اعترف له بالدين خيلته في الجواب أن يقول ان ادعت ألقا الراهن بها فلا يلزمى أو به رهن فاذ كره لأجيب ولا يكون

بالكل واستشكل بأنه ان لم يقل يلزمه التسليم الى لم تسمع وان قاله لم يصح وان فصل فهما دعوتان .  
**(فصل : أصر المدعى الخ)** [قول المتن يحجز] أى وان قل لأن المدعى عليه ناكل عن كل مادون العشرة ثم الجزء يشمل ما لا يتمم وهو كذلك بناء على صحة الدعوى به وهو ما صححه الرافعي رحمه الله تعالى [قول المتن فان أجاب] لو أجاب بالنفي المطلق كان له الحلف على نفي السبب **(فرع)** حلف على نفي السبب فأقام المدعى بينة به فأراد المدعى عليه أن يقيم بينة بالقضاء أو البراء لم تسمع لأنها ثبتت الحق وقد نفاه أولا **(قوله والثاني يقبل قوله)** أى بالنسبة الى ثبوت الاجارة والدين فانه لم يقل به أحد قاله العراقي **(قوله أولا)** قال العراقي الأحسن تقديمه عقب عنها أو تأخيرها عن اعتراف فان تعلقه بالخوف لا معنى له [قول المتن خيلته الخ] قال العراقي هذا يلزمه الجاء المدعى الى تعيين أحد القسمين وهو يتصور بذلك لأن البيئة قد تساعد على اقرار الخصم بألف مطلقا ولا يمكنهم تعيين الجهة وكما اكتفينا بالجواب المطلق في المدعى عليه اثلا يلزمه ما ليس يلزم لوعين الجهة وجب الاكتفاء باطلاق المدعى وعدم الجأته الى التعيين خوفا عما ذكر .

المدعى على استحقاق دون عشرة بحجزه وبأخذه واذا ادعى مالا مضافا الى سبب كما قرضتك كذا كفاه في الجواب لا تستحق بالفوقانية (على شيئا أو ادعى (شفعة كفاه) في الجواب لا تستحق على شيئا أو لا تستحق تسلم الشقص) وذلك لأن المدعى قد يكون صادقا ويعرض ما يسقط الدعوى ولو اعترف به وادعى المسقط طوبى بالبيئة وقد يحجز عنها فدعت الحاجة الى قبول الجواب المطلق **(ويحلف على حسب جوابه هذا)** ولا يكف التعرض لنفي الجهة **(فان أجاب بنفي السبب المذكور حلف عليه وقيل له حلف بالنفي المطلق) كالأجواب به والأول راعى مطابقة اليمين للجواب (ولو كان بيده مرهون أو مكرى وادعاه مالكة كفاه) في الجواب (لا يلزمى تسليمه) ولا يجب التعرض لذلك (فلو اعترف بالملك وادعى الرهن والاجارة فالصحيح أنه لا يقبل الا يمينه) والثاني يقبل قوله**

بهونها **(فان يحجز عنها)** على الأول **(وخاف أولا ان اعترف بالملك) للمدعى (جحدته) بسكون الحاء (الرهن والاجارة خيلته أن يقول) في الجواب (ان ادعت مسلما مطلقا فلا يلزمى تسليم) لمدعائك (وان ادعت مرهونا فاذ كره لأجيب) وكذا يقال في النور (واذا ادعى عليه عينا) عقارا أو منقولا (فقال ليس هي لى أو هي لرجل لأعرفه أولا يبنى الطفل**

أو وقف على الفقراء أو مسجداً كذا فالأصح أنه لا تنصرف الخصومة عنه (ولا (٣٣٩) تزعم العين) منه بل يحلفه المدعى

أنه لا يلزمه التسليم) العين (ان لم تكن بينة) بها والثاني تنصرف عنه وينزع الحاكم العين من يده فإن أقام المدعى بينة على استحقاقها أخذها والا حفظها إلى أن يظهر مالكها وفي وجه في الأوليين تسلم العين للمدعى إذ لا مزاحمة له (وان أقرب به) أي بالذكور (العين حاضر يمكن مخاصمته وتحليفه مثل فإن صدقه صارت الخصومة معه وان كذبه ترك في يد المقر) كما تقدم تصحيحه في كتاب الاقرار (وقيل يسلم إلى المدعى وقيل يحفظه الحاكم لظهور مالك) به (وان أقرب له) غائب فالأصح انصرف الخصومة عنه ويوقف الأمر حتى يقدم النائب فإن كان للمدعى بينة قضى بها وهو قضاء على غائب فيحلف معها وقيل على حاضر) إذ الخصومة معه فلا يحلف معها ومعه في الروضة كأصلها وان لم يكن للمدعى بينة فله تحليف المدعى عليه أنه لا يلزمه تسليمه اليه فإن نكل حلف المدعى وأخذه وإذا عاد النائب وصدق المقر رد إليه بلا حجة لأن اليد له باقرار صاحب

أحدهما بما يذكره مقر التردد مع الحاجة (قوله) أو وقف على الفقراء أو مسجداً كذا) أي وهو ناظر عليه فيهما وإلا انصرفت عنه الخصومة إلى ناظره ونزعت العين منه إليه (قوله) ولا تزعم العين منه) حتى لو ادعاه بعد ذلك لنفسه سمعت دعواه كما قاله القاضي مجلي وابن أبي عصرون (قوله) بل يحلفه المدعى) فان أقر أو نكل وحلف المدعى ثبت له العين في الأولين والبدل للحالولة في البقية وانما يلزمه البدل لاحتمال صدقه في اقراره وعدم انزعاع العين منه لاحتمال أن له ولاية عليها ومعنى عدم انصراف الخصومة عنه من حيث طلب تحليفه لاثبات الملك (قوله) إن لم تكن بينة) ليس قيداً بل له التحليف ولو كان له بينة (قوله) (العين) مفهومه المجهول وقدره وحاضر مفهومه النائب وسيأتي ونمكن مخاصمته لا مفهوم له وانما هو لمناسبة ما بعده إذ المحجور كذلك وولي مقامه (قوله) ترك في يد المقر) ولا تنصرف الخصومة عنه من بينة حيث الحلف على مثل ما مر (قوله) قضى بها) نعم ان أقام ذواليد بينة أنها الغائب قدمت لقوتها باقرار ذي اليد له وانصرفت الخصومة عنه وان دعت تهمة كذبه ثم ان أثبت أنه وكيل عنه فهي تحت يده بالوكالة أو أنها مؤجرة معه فيده عليها بالاجارة وإلا فيده عليها بالاستصحب (قوله) قضاء على غائب) فيتقيد بمسافة السابقة فيه بأن يكون فوق مسافة العدوى (قوله) فيحلف معها) هو المعتقد (قوله) ومعه في الروضة كأصلها) قال شيخنا الرمي هو سبق نظر من الشارح لأن التصحيح فيهما على مقابل الأصح المرجوح وقال بعضهم لعل النسخة الواقعة للشارح قد سقط منها المقابل فظن أن التفرع والتصحيح على الوجه الصحيح وهو محتمل (قوله) وإن لم يكن للمدعى بينة) هو مراعاة لكلام المصنف والافتقار إلى التحليف وان كان معه بينة (قوله) فان نكل الخ) هو تفرع على ما في الروضة ومعنى أخذه على هذا أخذه به كما صرح ولا تزعم العين منه (قوله) كعقوبة) لأدعى كقود وحدقذف وتزير وكدين تجارة مأذون أماعقوبة الله تعالى فلا تسمع الدعوى فيها كأن تقدم (قوله) كأرض) ليعب وضمان متلف (قوله) فعلى السيد) قال في التهذيب فان ادعى على العبد سمعت واعتمده شيخنا الرمي نعم تكون الدعوى والجواب عليه في دعوى القتل خطأ أو شبه عمد بمحل لو تمت مع أنه لا يقبل اقراره به لأن الولي يقسم وتعلق اليد برقبته وقد يكونان عليهما معا كما في نكاح العبد ونكاح المكاتب فانه انما ثبت باقرارهما.

[قول المتن ان لم تكن بينة] قضيته عدم مشروعية التحليف مع وجودها وبعبارة المحرر يقيم البينة أو يحلفه [قوله] فان أقام المدعى الخ [تفرع على قوله والثاني ينصرف عنه الخ] [قوله] ترك في يد المقر] أي فتش الخصومة معه [قول المتن وقيل يسلم إلى المدعى] أي يمينه قال الامام هو باطل لأنه اعطاء بمجرد الدعوى [قول المتن لظهور مالك له] أي كمال الضائع قال في الروضة في موضع وهذا أقوى الوجوه [قول المتن فالأصح انصراف الخصومة] أي بالنسبة إلى قيمة العين وإلا فله تحليفه رجاء أن يقر فينرم البدل للحالولة وبعبارة الزركشي حكاية مقابل الأصح والثاني لا تنصرف بل يحلف أنها غيره لنزع الملك من يده باليمين المردودة لئلا يتخذ ذلك ذريعة إلى اسقاط الدعوى [قوله] ومعه الخ] هذا وكذا قوله الآتي فان نكل حلف المدعى وأخذه انما هو مفرع في الروضة وأصلها على مقابل الأصح القائل بأن الخصومة لا تنصرف وأما على الأصح وهو انصرافها فالذي رأيته في الروضة ترجيح أنه قضاء على غائب كافي للمحتاج ثم قال بعد ذلك وجب قلنا بانصراف الخصومة فله التحليف لتفريم البدل لعل نسخة الشارح رحمه الله من الروضة وإذا قلنا ينصرف باسقاط لا أعنى عند التفرع على الوجه الضعيف فيكون منشأ ذكره هنا سقم النسخة التي وقف عليها فجعل التفرع على الضعيف بسبب ذلك تقريباً على الصحيح .

اليد ثم يستأنف المدعى الخصومة معه (وما قبل اقرار عبده كعقوبة فالدعوى عليه وعليه الجواب ومالا) يقبل اقراره به (كأرض فلي السيد) للدعوى به وجوابها لأن الرقبة التي هي متعلقة حتى السيد



مضربا وكذا البهية الآتية لأن الدعوى على من مذهبها (قوله ويجوز البتة) هو المعتمد (قوله جواز) فاعل تقدم وقتل مصدر عطف عليه واعتمد شيخنا الرمي اطلاق ما هنا وضف ما في الشامل وقال الماوردي وما لا يجوز الحلف عليه لا يجوز الدعوى به وله المطالبة به (قوله نية القاضي) ومنه كل من له ولاية التحليف (قوله المستحلف) أي الطالب للحلف فلا بد من طلبه وطلب الخصم وموالاته اليمين وكونها مما يجوز الحلف به ممن يجوز له التحليف (قوله بحيث لا يسمع القاضي) فإن سمعه عزره وأعاد اليمين عليه رجوا بأن وصلها بكلام لم يفهمه القاضي نهاء عنه وأعادها أيضا فإن قال كنت أذكر لك قال له ليس هذا موضع الذي ذكرنا بعض مشايخنا والمراد بسماعه علمه بذلك ولو بأخبار عدل أو الخصم ان اعتقد صدقه فراجع (قوله وفي ذلك) عائد لذكر كور من التورية وما معها (قوله الفاجرة) فيه إيماء إلى أنه لو كان الحالف محققا في الواقع نفعته التورية لأنها حينئذ غير فاجرة كالأخذ من ماله بنحو ظفر قاضي عليه أنه أخذ من ماله بغير إذنه وطلب تحليفه على ذلك خلف ونوى بغير استحقاق لم يكن آمنا ولم تكن يمينه فاجرة كما قاله البلقيني وهو المعتمد (قوله أو حلفه غير القاضي) أو القاضي بنحو طلاق أو عتق أو نحوه كالمس (قوله أو خصم) خلافا لابن عبد السلام (قوله وتنفعه التورية) وإن حرمت حيث يبطل بها حق مستحق فنفعها من حيث عدم اعتاد اليمين (قوله في دعوى) قيده ليوافق أصله كالروضة وأصلها والوجه عدم التقيد واصلها مراد المصنف كما قاله شيخ الإسلام ليشمل طلب القاذف يمين المقدوف أو وارثه على أنه لما زنى وقال الرافعي لو أدت زوجة وقوع الفرقة بينها وبين زوجها حلف على نفسها ولو علق الطلاق بفعل من أفعالها فزعمته وأنكر فطلبت يمينه لم يحلف قال بعضهم هذا مشكل فليراجع (قوله لو أقر الخ) خرج به نائب المالك كوكيل ووصى وقيم فلا يحلف لأنه لا يصح إقراره (قوله البينة على المدعي واليمين على من أنكر) قالوا والمعنى فيه أن جانب المدعي ضعيف لمخالفته للأصل فكلف الحجة القوية وجانب المدعي عليه قوى لموافقة الأصل فاكتفى منه بالحجة الضعيفة (قوله اليمين على المدعي عليه) هر بيان لمن أنكر في الرواية قبله (تنبيه) يستثنى من هذه القاعدة التي ذكرها المصنف مسائل تطلب من الطولات (قاعدة) لا يجوز عندنا أخذ مال على ترك اليمين (قوله ولا يحلف قاض) أي قبل عزله كما تقدم (قوله أناسي) أوسفيه محجور (قوله لم يحلف) نعم لو كان كافرا مسبيا أثبت وادعى تحليفه حلف لسقوط القتل عنه والحكم برقه لوجود علامة البلوغ مع حقن الدم فإن أنكر قتل (قوله لبراءة) أي في غير نحو الوديعة إذا حلف الوديع على عدم استحقاق المودع مثلا (قوله أقام بينة) ولو شاهدا ويمين (قوله حكم بها) ولا يعز الزم الحالف خلافا لما يفعله جهة القضاء لاحتمال

يتعلق الأرض بالرقبة فعلى البتة أو سهاو بالذمة معا فعلى نفي العلم لأن العبد ذمة وتكون الرقبة كالمترهنة بما ثبت في الذمة [قول المتن قطعا] أي لأنه لازمة لها [قوله أنه لا يجوز الخ] قد يقال لا يجعل الظن المؤكد المذکور هنا فيحتاج الإلتزام كبير [قول المتن فلو وري أو تأول] قال الزركشي التورية قصد ما يخالف ظاهر افظله والتأويل اعتقاد خلافة لشبهة عنده كالخفي في شعبة الجوار [قول المتن بحيث لا يسمع] أي ألو سمعه فلا يعتد باليمين وتعاد [قوله في دعوى] هذا صحيح للعبارة لكن مع ذلك لا يلائم قوله الآتي فأنكر الا أن يؤول بمعنى صمم على الإنكار. نعم قيل عبارة للنهائج تشمل ما لو طلب القاذف يمين المقدوف أنه ما زنى أقول هذه دعوى فهي يمين في دعوى ثم هذا الضابط يرد عليه اليمين المردودة [قول المتن ولا يحلف قاض] هذا يخرج عن الضابط أن أر بد توجه الدعوى لأنها هنا غير مسموعة وإن مشينا على ظاهر النهائج في تعبيره باليمين فهنا استثنى من الضابط [قول المتن أناسي] لو قسم المال بين الثراء فظهر شخص وقال لبعضهم أنت تعلم ثبوت ديني لم يحلف [قول المتن ثم أقام بينة] أي ولو شاهدا مع يمين

(بظن مؤكده يستمد خطه أخطأ أيه) وقسم في كتاب القضاء جوار الحلف اعتلوا على خط مورثه اذا وثق بخطه ولما قته وتقل الشيعين عن الشامل أنه لا يجوز له الحلف اعتلوا على خطه حتى يتذكر (وتفسير نية القاضي المستحلف) للخصم (فلو وري أو تأول خلافا أو استثنى بحيث لا يسمع القاضي لم يدفع) ذلك (إم اليمين الفاجرة) وفي ذلك حديث مسلم اليمين على نية المستحلف حل على القاضي قال في الروضة اذا حلف الانسان ابتداء أو حلفه غير القاضي من قاهر أو خصم أو غيرهما فلا اعتبار بنية الحالف وتنفعه التورية (ومن توجهت عليه يمين) في دعوى وفي المحرر والروضة وأصلها بدل يمين دعوى (لو أقر بمطو به الزمة فان أنكر حلف) لحديث البينة على المدعي واليمين على من أنكر رواه البيهقي وفي الصحيحين حديث اليمين على المدعي عليه (ولا يحلف قاض على تركه الظلم في حكمه ولا شاهد أنه لم يكذب) في شهادته لأن منصبهما يأتي ذلك (ولو قال مدعي عليه لا صبي) وهو محتمل (لم يحلف يوقف) (حتى يبلغ) فيدعى عليه (واليمين فيقطع الخصومة في الحال لبراءة فلا حلفه ثم أقام بينة) بقطعه (حكم بها)



(فيحلف أنه لم يحلفني) عليه (مكن) من ذلك (في الأصح) لأن ما قاله محتمل غير مستبعد والثاني المنع إذ لا يؤمن أن يدعى المدعى أنه حلف على أنه ما حلفه وهكذا في دور الأمر ولا ينفصل. وأجيب بعدم سماع ذلك من المدعى لثلاث يتسلسل (وإذا نكل) المدعى عليه عن الحلف المطالب منه (حلف المدعى) لتعويل الحلف إليه (وقضى له ولا يقضى) له (بنكوله) أي المدعى عليه لأنه عليه الصلاة والسلام رد اليمين على طالب الحق رواه الحاكم وقال صحيح الإسناد (والنكول أن يقول أنا نأكل أو يقول له القاضي احلف فيقول لا أحلف) فقول هذا نكول (فان سكت حكم القاضي بنكوله) إذا لم يظهر كون سكوته لهشمة وغباوة ونحوهما (وقوله) أي القاضي (للدعى احلف حكم بنكوله) أي المدعى عليه في سكوته وفي الروضة كأصلها نازل منزلة الحكم به (واليمين المردودة) وهي يمين للدعى بعد نكول المدعى عليه يردّها هو أو القاضي (في قول كينة

نسيانه (قوله لما ذكر) وهو عدم البراءة الشاهد له حديث أنه صلى الله عليه وسلم أمر رجلا بعد ما حلف بالخروج من حق صاحبه كأنه عرف كذبه (قوله عند قاض) أو أطلق وسواء عين القاضى أو أطلقه فان قال للقاضى المدعى بين يديه حلفني عندك فان ذكر لم يحلفه والاحلفه ولا عبرة بأقامة بيته أنه حلفه حيث لم يذكر (قوله مكن من ذلك) فإذا حلف طالبه بالحلف وقول الروضة طالبه بالمال سبق قلم فان أقام بيته بأنه حلفه فكما لو حلف ويجهل لأقامتها ثلاثة بطله وإذا لم يقمها وعاد الى الحلف مكن منه وان نكل حلف المدعى عليه يمين الرد وانفذت الخصومة والدعوى ولا تسقط يمين الأصل الابدعى أخرى لأنهما الآن في غير الدعوى الأولى (قوله وإذا نكل) هذا شروع في النكول ولذلك عبر عنه شيخ الاسلام بفصل من زيادته (قوله حلف المدعى) أي بعد طلب اليمين منه وهذا في الحكم للعين وسيأتي مقابله كالفقراء وإذا حلف ثبت حقه وإن لم يقض له القاضى به على الأصح فان قضى ثبت قطعا وهذه المذكورة في كلامه بقوله وقضى له لعدم ذكره الخلاف فيها (قوله ولا يقضى له بنكوله) خلافا لأبي حنيفة وأحمد رضى الله عنهما (قوله والنكول الخ) هذا بيان لقوله نكل المتقدم (قوله أو يقول) أي بعد عرض اليمين عليه ويندب تكرير العرض عليه ثلاثا (قوله احلف) خرج ما لو قال له أتخلف بالاستفهام فقله بعده لأحلف ليس نكولا (قوله فقله هذا نكول) فيه إيماء الى الاعتراض على عبارة المصنف ومن النكول عدوله عما ذكره له القاضى من الأسماء كقوله قل والله فقال والرحمن أو عكسه لأن للقاضى أن يحلف بالرحمن على العتد خلافا للباقيين وكذا امتناعه من التخليط باللفظ أو الزمان أو المكان نكول على المعتد بخلاف ما لو امتنع عن الصلة كقوله قل والله فقال بالله أو بالله أو عكسه فليس نكولا على المعتد (قوله حكم القاضي بنكوله) فيقول حكمت بنكولك أو بأنك نأكل ونحود ذلك فلا يكون بسكوته نأكل قبل الحكم به بخلاف ما تقدم قبله (قوله إذا لم يظهر الخ) ليس قيد الصحة الحكم بنكوله لأنه صحيح وان ظهر له ذلك لتقصير المدعى عليه غالبا بعدم قطعه مثلا وانما هو قيد لعدم وجوب التنبيه على القاضى لأنه اذا ظهر له منه ما ذكر وجب تنبيهه على المعتد كما يجب عليه أن يبين للجاهل ما يترتب على النكول وحكمه أن يقول له ان نكلت عن اليمين حلف المدعى وأخدمتك الحق وإذا حكم بلا قول نفذ حكمه أيضا (قوله نازل منزلة الحكم به) وكذا اقبال القاضى على المدعى ليحلفه وان لم يقل له احلف نازل منزلة الحكم بنكوله أيضا وللدعى عليه أن يعود الى اليمين قبل نكوله حقيقة أو تزيلا وللدعى أن يعود الى طلب اليمين منه مطلقا وإذا طلبها منه وامتنع لم يكن له العود الى يمين الرد لأنه أبطل حقه برضاه ملصمه ولو طلب بعد إقامة شاهد تحليف المدعى عليه فهذا لا ينفعه بعد ذلك الا لينة لتقصيره ولو هرب المدعى عليه قبل الحكم بنكوله امتنع الخالف على المدعى (قوله وفي الأظهر كإقرار المدعى عليه) هو المعتد فيجب بفرأعها الحق كما مر (قوله لم تسمع) هو المعتد

[قول المتن حكم القاضي] أي لابد من الحكم في حالة السكوت كأن يقول جعلتك نأكل أو يقول للدعى احلف بخلاف التصريح بالنكول فانه يرد اليمين معه من غير توقف على الحكم وحيث حكم بالنكول فليس للدعى عليه أن يطلب العود الى اليمين الا برضا المدعى ولو رضى فلم يحلف لم يكن للدعى أن يعود الى الحلف لأنه أبطل حقه برضاه بيمين المدعى عليه قاله في الروضة [قول المتن كينة] أي تغليباً لجانب المدعى فتجعل يمينه بمنزلة بيته يقيمها والثاني غلب جانب المدعى عليه تزيلا لنكوله منزلة إقراره [قول المتن لم تسمع] قد خالف الشيخان ذلك في موضع آخر وقالوا بالسماع لأنه إقرار قد يرى ومقوله الزركشى

[قول]

وفي الأظهر كإقرار المدعى عليه فلا أقام المدعى عليه بعدها بيته بأداء أو إبراء لم تسمع على الثاني لتكذيبه لما بقرره وتسمع على الأول (فان لم يحلف المدعى ولم

يتعلل بشئ سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة الخصم) وله أن يقيم البيعة (وان تعلل بأقامة بيعة أو مراجعة حساب أمهل ثلاثة أيام وقيل أبدا) لأن اليمين حقه فله تأخيرها الى أن يشاء كالبيعة وفرق الأول بأن البيعة (٣٤٣) قد لا تساعد ولا تحضر واليمين اليه

(وان استمهل المدعى عليه حين استعطف لينظر حسابه لم يمهل) الآن يرضى المدعى لأنه مقهور بطلب الاقرار أو اليمين بخلاف المدعى (وقيل) يمهل (ثلاثة) كالمدعى (ولو استمهل في ابتداء الجواب) لينظر في الحساب (أمهل الى آخر المجلس) قال في الروضة كأصلها ان شاء أى المدعى (ومن طوب بركة فادعى دفعها الى ساع آخر أو غلط خالص والأزمنة اليمين) على وجه (فشكل وتعذر رد اليمين) بأن لم ينحصر المستحقون في البلد ولارد على السلطان والساعي (فالأصح أنها تؤخذ منه) لأنه لم يأت بدافع والثاني لا إذ لم تقم عليه حجة وان انحصر المستحقون في البلد ومنعنا نقل الزكاة وهو الأظهر ردت اليمين عليهم ويتعذر الرد على السلطان والساعي وان قلنا باستحباب اليمين وهو الأصح المتقدم في باب زكاة النبات لم يطالب بشئ (ولو ادعى ولى صبي ديناه) على شخص (فأنكر ونكل) عن الحلف (لم يحلف الولي)

سواء في العين والدين (قوله سقط حقه من اليمين) ولو في مجلس آخر وان لم يحكم القاضي بنكول خصمه (قوله وليس له مطالبة الخصم) ولو في مجلس آخر أيضا ولا ينفعه الإقامة البيعة ولو شاهد أو يمينا (قوله وان تعلل) الأولى أبدى عذرا لأن التعلل للهو والاشتغال (قوله أمهل) وجوبا كإس (قوله ثلاثة أيام) غير يوجب الامهال والعود ولا يزداد عليها كاتقدم ولو أقام شاهدا وطلب الامهال لان تمام السنة أمهل ثلاثة أيضا وكذا التعليل (قوله لينظر حسابه) خرج استمهاله لأقامة بيعة فيمهل ثلاثا كاتقدم وتقدم أنه لو كانت بيعة بعيدة أمر بدفع الحق ولا يترك لاحضارها وله بعد ذلك أن يأتي بالدافع (قوله أى المدعى) هو من تصرف الشارح وهو مرجوح لأن امهال المدعى لا يتوقف على زمان فالعتمد أن الضمير عائدا الى القاضي والمراد بالمجلس الى آخر النهار (فرع) لو نكل مدعى عليه بنحو وقف عام أو مسجد أو مال ميت بلا وارث أو على وارث بوصية من تركته ميتة حبس المدعى عليه الى أن يقر أو يحلف وليس ذلك من القضاء بالنكول بل لعدم الدافع (قوله على وجه) أى مرجوح كإس في بابه (قوله فالأصح) أى على الوجه المرجوح المذكور وكذا ما بعده (قوله وهو الأصح) هو المعتمد (قوله لم يطالب بشئ) وان انحصر المستحقون وأنكروا الدفع (فرع) من طوب بجزية فادعى مسقطا فان أمكن كأن ادعى أنه أسلم قبل مضى الحول وكان غائبا وحلف لم يطالب فان لم يمكن أو أمكن ولم يحلف أخذت منه وليس ذلك من القضاء بالنكول بل لعدم الدافع (قوله ولى صبي) وتقدم أن الوكيل والوصى والقيم وكذا الساعي كالولى وكالصبي المجنون (قوله لم يحلف الولي) خرج بالحلف لأقامة البيعة فيغرم بها فان ادعى مسقطا كأداء آخر الى الكمال ويحلفه (قوله حلف) محل الخلاف اذا حلف على ثبوت الدين أما اذا أراد اثبات تصرفه فله الحلف قطعا ويثبت المال تبعا . (فصل) في تعارض البيعتين (قوله أى كل الخ) فيه دفع توهم أن العين مشتركة بينهما وأن كل واحد يدعى بحصة منها فتأمل (قوله أنكرهما) فان أقر لأحدهما ولو بعد اقامة البيعة عمل باقراره .

[ قول المتن سقط حقه ] أى في هذا المجلس وغيره ويكون ذلك بمنزلة حلف المدعى عليه قال الرافعي ولا يتوقف سقوط حقه على اليمين على حكم القاضي بنكوله [ قول المتن لينظر حسابه ] خرج ما لو طلب الامهال لأقامة بيعة بأداء أو إبراء فانه يمهل ثلاثة أيام قاله الزركشي ولو زعم أنها غائبة فالظاهر أنه لا امهال وقد تعرض لنحو المسئلة في متن الروض في الكلام على بيعة الداخل والخارج [ قول المتن فالأصح الخ ] هذا كالسنتي من قوله لا يحكم بالنكول بل باليمين والتحقيق أنه لاحكم فيهما بالنكول بل بالحكم مستند للأصل لأن الحكم بالنكول ليس في مذهبننا [ قول المتن لم يحلف الولي ] قال في القوت كالحلف الساعي والوكيل انتهى فليقتبه لمسئلة الوكيل فيما يباشر فيه فانه لا يحلف كالولى والباوى تعم بها [ قول المتن وقيل يحلف الى آخره ] هو مرجوحاه في الصداق حيث قال لا يتحالف ولى الصغير مع الزوجة فيه . (خاتمة) من وجب عليه عين نقل المصنف عن البويطى جواز اقتدائها بالمال والمذهب المنع فان ذلك من قول البويطى لامن قول الشافعي رضى الله عنهما قال شريح في روضه لا يجوز عندنا خلافا لما لك . (فصل: ادعيائنا الخ) [ قول المتن سقطنا ] لأنهما متعارضا الموجب فأشبهنا الدليلين اذا تعارضا [ قول المتن وفي قول تستعملان ] أى صيانة عن الاسقاط بقدر الامكان وقوله في قول استدل بحديث شخصين اختصما في شئ وأقام كل بيعة فجعل بينهما واستدل الثاني بحديث روى بهناه والثالث بالقياس على

لأن اثبات الحق انير الحالف بعيد (وقيل يحلف) لأنه المستوفى (وقيل ان ادعى مباشرة سببه حلف) والا فلا يحلف

(فصل) اذا (ادعى) أى كل من اثنين (عيناى يثبتك) أنكرهما (وأقام كل منهما بيعة) بها (سقطنا) فيصار الى التحليف فيحلف لكل منهما يمينا (وفي قول تستعملان) فتترع العين منه وعلى هذا (ففي قول تقسم) بينهما أى يكون لكل نصفها (و) في (قول يقرع

بينهما فيأخذها من خرجت قرعته (و) في (قول بوقف الأمر حتى يبين أو يصطلحا) وسكت في الروضة كأصلها عن ترجيح واحد من الثلاثة (ولو كانت في يدها وأقاما بينتين بقيت) في يدها (كما كانت) على قول السقوط وتجعل بينهما على قول القسمة ولا يجيء الوقف وفي القرعة وجهان (٣٤٤) (ولو كانت بيده) وحده (فأقام غيره بها بيته وهو بيته قدم صاحب اليد) ترجيحاً

(قوله وسكت في الروضة الخ) وقضية كلام الجمهور ترجيح الثالث لأنه أعدل (قوله في يدها) أولاً في يد أحد (قوله بقيت في يدها) إن لم يكن مرجح لأحدهما ومنه اليد الآتية وظاهر أن مقيم البيته أولاً في الذي بيدهما يحتاج إلى إقامتها ثانياً للنصف الذي بيده لتقع بعد بيته الخارج ولو أقام كل منهما بيته بما في يد الآخر حكم له به وبقيت في يدهما وكذا لو لم تكن بيته سواء حلف كل منهما أو نكلا (قوله بيده وحده) أي لا عن التقاط والافهمي كالعدم (قوله ترجيحاً لبيته بها) أي باليد وان كانت بيته شاهداً وبينا والأخرى شاهدين ومن المرجح ما لو شهدت أحدهما بفسب والأخرى بشراء فتقدم هذه لصحة نقلها ولو شهدت بيته الخارج بأن الداخل أقر له بالملك قدمت ما لم تشهد الأخرى بانتقاله من المقر والافتقار وتقدم من قالت اشتراه من زيد وهو ملكه على من قالت وهو في يده وتقدم من قالت وهو في يده على من قالت وتسلمه منه وليس من المرجح بيته وقف ولا بيته مع حكم فلو أقامت بفت من وقف وقفاً ولو مع حكم به بيته أن أباه باعه لها أو ملكه لها قبل وقفه سمعت وطل الوقف قاله شيخنا الرملي وترجح الحكم بالصحة أو المطلق لجله عليها على الحكم بالموجب (قوله بعد بيته المدعى) ولو قبل تعديها نعم إن كان في إقامة بيته الداخل أولاً دفع ضرر كدفع تهمة سرقة سمعت ولا يحتاج لإعادتها بعد بيته الخارج قاله شيخنا الرملي (قوله مستندا الخ) لا بد من ذكره في الدعوى وفي الشهادة والا فلا تسمع (قوله واعتذر الخ) ليس بقيد إلا إن ظهر ما يخالفه على المعتمد كما قاله الولوي العراقي المشهور بالولي العراقي (قوله بما قاله) خرج ما لو شهدت كل بيته بأنه اشتراه من صاحبه فتقدم بيته ذي اليد (قوله الآن يذكر انتقالاً) قال شيخنا الرملي ولا بد من ذكر سبب الانتقال في هذا وفي نظائره كإقرار أو هبة أو شراء فلو أقام بيته أنه أقر له بها والآخر بيته بأنها ملكه قدمت الأولى لذكر السبب (قوله مؤاخذه له بإقراره) ولو حكما كاليمين المردودة (قوله لم يشترط ذكر الانتقال) قال شيخنا ولا يشترط ذكر السبب هنا مطلقاً كما قاله الجمهور بخلاف ما تقدم بأن ذاك في دعوى واحدة بخلافه هنا (فرع) لو قال وهبته له وملكه لم يكن إقراراً بلزوم المبة لجواز اعتقاده لزومها بالعقد (فتبينه) لو اختلف زوجان أو أراثما أو أحدهما ووارث الآخر في أمتعة دار وإن صلحت لأحدهما فقط ولا يمين ولا اختصاص بيد فكل تحليف الآخرفان حلفاً جعلت بينهما وإن حلف أحدهما قضى له شيخنا الرملي (قوله رجل وامرأتان) أو أربع نسوة فيما يقبلن فيه (قوله شاهدو يمين) أي وليس معه يد والارجح (قوله رجح الشاهدان) وكذا الرجل والمرأتان وكذا مالوزجها وليان ونسب أسبقهما (قوله فيأخذها من خرجت قرعته) أي مع اليمين بناء على أن الحكم بدعواه مع القرعة فإن قلنا باليمين فلا وحكي الأول في البحر عن النص وعامة الأصحاب (قوله عن ترجيح واحد الخ) ورجح الرافعي الثالث في التحالف ولو كانت البيتان في نسب سقطت الأقوال الثلاثة وليس هناك إلا القيافة (قول المتن ومن أخذ الخ) هذه المسئلة في الحقيقة من فروع قوله قبل ذلك ولو أزيلت يده بيته وإنما أخرها إلى هنا لبيان الفرق بين ما استحق بالإقرار وما أزيل بالبيته لكن قد سلف أن بيته الداخل تحتاج أن تضيف إلى ما قبل الإزالة وحينئذ فلا وجه لمقابل الأصح فليتأمل (قوله لأن القلب الخ) وكنظيره من الرواية وفرق الأول بأن الشهادة نص فيتبع (قوله ترجيح إلى آخره) جواب عن قول الزركشي أن الذي رجحه الرافعي طريق الخلاف وفي الثانية طريق القطع (قوله لأنهما الخ) وأيضاً فالخالف

ليفته بها (ولا تسمع بيته الإبهد بيته المدعى) لأنه وقت إقامتها (ولو أزيلت يده بيته ثم أقام بيته بملكه مستنداً إلى ما قبل إزالة يده واعتذر بفسب شهوده سمعت وقدمت) لأنها إنما أزيلت لعدم الحاجة وقد ظهرت فينقض القضاء (وقيل لا) والقضاء بحاله (ولو قال الخارج هو ملكي لشريته منك فقال بل ملكي وأقاما بينتين) بما قاله (قدم الخارج) لزيادة علم بيته بالانتقال (ومن أقر لغيره بشئ ثم ادعاه لم تسمع) دعواه (الا أن يذكر انتقالاً) منه لأنه مؤاخذ بإقراره ويستصحب إلى الانتقال (ومن أخذ منه مال بيته ثم ادعاه لم يشترط ذكر الانتقال في الأصح) لأنه قد يكون له بيته بملكه فرجح باليد السابقة كما تقدم والثاني يشترط كالأقرار (والذهب أن زيادة عدد شهود أحدهما لا ترجح) لكمال الحاجة في الطرفين وفي قول من طريق ترجيح لأن القلب إلى الزائد أميل (وكذالو

صدق

كلين لأحدهما رجلان وللآخر رجل وامرأتان) لا يرجح الرجلان وفي قول من طريق

برجحان زيادة الوثوق بقولهما وترجح طريق انقطع في المسئلتين في أصل الروضة (فإن كان الآخر شاهد ويمين رجح الشاهدان في الأظهر) لأنهما حاجتا بالاجماع وفي الشاهد واليمين خلاف والثاني يتعدلان لأن كلامهما حاجة كافية في المال (ولو شهدت بيته لأحدهما

فذلك من سنة) إلى الآن (و) بينة (لاخر) بملك (من أكثر) من سنة إلى الآن كسنتين والعين في يد غيرها (فلاظهر ترجيح الأكثر) لأن الأخرى لا تعارضها فيه والثاني لا ترجح به لأن مناط الشهادة الملك في الحال وقد استوفى فيه (ولصاحبها) أي بينة (لا أكثر) ترجيحها (الأجرة والزيادة الحادثة من يومئذ) أي يوم ملكه بالشهادة وقول الثاني فيما (٣٤٥)

تعارض الينتين أي من القسمة والاقراع والوقف حتى بين الأمر أو يسطلحا (ولو اطلقت بينة وأرخت بينة فالذهب أنهما سواء) وقبل كافي أصل الروضة تقدم المؤرخة لأنها تقتضي الملك قبل الحال بخلاف المطلقة قال الأول لكنها لاتنفى وفي الشرح حكاية طريقين طارد للقوانين من المسئلة السابقة واطلع بالتسوية وكيف فرض فالظاهر التسوية انتهى (وأنه لو كان لصاحب متأخرة التاريخ بد قدم) على صاحب متقدمة التاريخ وقبل العكس وقيل يتساويان لأن لكل جهة ترجيح ثلاثة أوجه في الروضة كأصلها ولو كانت اليد لصاحب متقدم التاريخ قدم قطعا (وأنها لو شهدت بملكه أمس ولم تعرض للحال لم تسمع حتى يقولوا ولم يزول ملكه أولا نعلم منبلا له) وفي قول تسمع من غيرها القول ويثبت بها الملك أمس ويستصحب ومنهم من قطع بالأول (ونجوز الشهادة بملكه الآن استصحابا لما سبق من ارث وشراء

الأربع نسوة فيما يقبل فيه (قوله بملك) أي من غير اسناد لسبب (قوله والعين في يد غيرها) أخذه الشارح من كلام المصنف سابقا ولا حقاقومته لو كانت يدهما أولا يدا أحد (قوله ترجيح الأكثر) وإن شهدا بوقف أو أحدهما به والأخرى بملك (قوله لا تعارضها فيه) أي الأكثر فيسقط ما تعارضها فيه ويبقى أصل استمرار الملك السابق (قوله الأجرة) نعم لو كان المدعى به صداقا أو ميبعا قبل قبضهما فلا أجرة على الزوج أو البائع ولو بالتفويت كأمري في باهما (قوله فالذهب أنهما سواء) هو المعتمد سواء كان يدهما أو يدهما أو لا يدهما أحد نعم لو شهدت أحدهما بالحق والأخرى بالبراء قدمت بينة الإبراء وحمل الاستواء ما لم يوجد مرجح والا ككونه يد أحدهما أو كانت بينته غير شاهد وعين أو أسندت بينته لسبب كتنج في ملكه أو غيره أو حمل فيه أو ورثه من أبيه فتقدم بينته ولا أثر لقولها بنت دابته من غير تعرض للمسكها (فرع) قال الأذرمي لا تجوز الشهادة بالارث أو الشراء أو نحو ذلك حتى يعلم الشاهد ذلك المتقل عنه (قوله بدقدم) وإن كانت شاهدة بوقف ما لم تكن اليد عادية كغصب وبيع من أهل وقف بلا موجب وبه يعلم أنه لو أقام بينة بعين في يد غيره أنه اشتراها من زيد منذ سنتين وأقام ذواليد بينة أنه اشتراها من زيد المذكور منذ سنة فتقدم بينة الخارج لأنه ثبت بها أن يد الداخل عادية ولا نظر لاحتمال زوال ملكه وهو دة لأنه خلاف الأصل وللايد الصورية وكذا لو تنازع في شيء اشتراه من أمين بيت المال فتقدم سابقة التاريخ على المعتمد (قوله ثلاثة أوجه) هو إشارة إلى أن تغيير المصنف فيه بالذهب تغليب لما قبله عليه (قوله لا نعلم منبلا) ولا يكتفى لا ندري زوال ملكه أولا لمافيه من الريبة (قوله وفي قول الخ) اعتراض على المصنف (قوله ومنهم من قطع بالأول) كل واحد عى رفق شخص بيده وأقام آخر بينة أنه كان ملكه أمس وأنه اعتقه فانه تسمع بينته وفرق بأن المقصود هنا اثبات العتق وذكر الملك وقمع تبعاً (قوله فوجهان) حمل الأول منهما على ما إذا ذكره الأعلى وجه الريبة والثاني على ما إذا ذكره على وجه الريبة (قوله ولو شهدت بينة بأقراره) هذا مرجح لنقولها لبينة الشاهدة بالملك أمس فانها لا تقبل كأمري حتى تقول ولا نعلم منبلا كما تقدم أو تبين سبب ملكه كأن تقول اشتراه منه أو أقراه به فلا قرار في كلام المصنف

يصدق نفسه والشهود يصدقون غيرهم قال ابن الرضا إن قلنا القضاء يستند إلى الشاهد والمبين أو إلى المبين والشاهد عاضده قدم الشاهدان والاتعادلان العدد لا ينظر إليه [قوله إلى الآن] أي أما الشهادة بالملك فيما مضى من غير تعرض للحال فانها لا تسمع [قول المتن ولا آخر من أكثر] ولولم عين وقتا [قوله في يد غيرها] زاد الزركشى أو في يدهما زاد شيخنا ولا يدا أحد [قول المتن فلا يظهر] لو فرض مثل ذلك في نكاح قدم السابق قطعا لأن الانتقال يطلب في المال دون النكاح [قوله وقيل يتساويان] وحكي ابن الصباغ طريقة قاطعة بالأول ولزركشى [قوله وانها لو شهدت الخ] شمل اطلاقه ما لو شهدوا بأنه ورث هذه الدار فلا يقبل حتى يتعرضوا لمساواة المصنف لكن خالف في ذلك العمراني ونسبه لنقل البيع والمزني واحتج بسامع البينة على الشراء من مالكها فانه يحكم له قال والمبرات أقوى (فرع) شهدت على حاكم بحكمه في زمن متقدم قل الزركشى عن بعض المتأخرين أنه لم يرفها قطعا قال ويحتمل التوقف لأن الحكم بها لتبر مستند حاصر بل اعتمادا على استصحاب ما ثبت مع احتمال زواله وظهور اليد الحاضرة في خلافه أي فلا بد أن يصل ذلك في الشهادة بما يلائم ما ذكره المصنف رحمه الله [قوله لا تقبل] أي بخلاف ما لو شهدت

(٤٤) - (قيلوني وهيمه) - رابع (وغيرهما) وإن احتمل زواله ولو صرح في شهادته باعتماد الاستصحاب فوجهان قال القاضي حسين قبل لأنا نعلم أنه لا مستند له سواء وقال الغزالي قال أصحاب لا تقبل كما لا تقبل شهادة الرضاع على امتصاص الثدي وحركة الخطوم (ولو شهدت) بينة (بأقراره) أي المدعى عليه (أمس بالملك له) أي للمدعى (استدبر) الأقرار وإن لم تصرح البينة

مثال (قوله موجودة) أي ظاهرة لأن غيرها ثابتة كما في البيع لأنها كالحل المذكور (قوله إذ يكتفى الخ) فيد أن البينة مطلقة وأنها أقيمت عقب الدعوى فإن أرخت أو تأخرت عن وقت الدعوى فهذا الزيادة من وقت التاريخ أو الدعوى وسواء تأخرت البينة بتمامها أو أحد شقيها لأن الحكم مفسوب إلى الشقين على الأصح (قوله لاحتمال كونه الخ) ورد بأن الأصل عدم ذلك (قوله فأخذ منه) أي بعد قبضه لأنه قبله كالآفة فيرجع بخلاف (قوله بحجة) أي عن إقراره أو تصديقه أو يمينه المردودة وإلا فلا يرجع نعم إن ظهر في ذلك كأن جهل كونه بمنع الرجوع وجع لعذر كالأشترى من أقر برقه لملكه لظاهر اليد ثم ثبت أنه حر الأصل فانه يرجع (قوله مطلقة) قيد لعل الخلاف لأنه إذا قيدت بحال العقد أو بعده رجع قطعا (فتبينه) زوائد المبيع المشتري وإن رجع بالثمن وإن تعجب منه النزالي (قوله على بالعه) لا على بالعه لأنه لم يتلق الملك عنه (قوله لم يضر ما زادوه) أي ولا يكون مرجعا لعدم كونه في الدعوى فلا يستحق به الزوائد لو كانت فإن أعاد الدعوى وذكره فيها وذكره في شهادتهم كان مرجعا كما هو واستحق الزوائد إن كانت (قوله للتناقض بين الدعوى والشهادة) خرج به التناقض في الملك فلا يضر كالأدعي بأنفس من ثمن عبد فشهدوا باستحقاقه من ثمن داره فانه ثبت له الألف (فرع) له عليه عشرة فدفع له منها خمسة وجحد الخمسة فصفة البينة أن تقول لشهد أن له خمسة من جهة عشرة ولا تشهد بالكل ولا بالباقي (فصل) في اختلاف المتداعين (قوله تعارضنا) إن اتفقتا على أنه لم يجز إلا عقد واحد مطلقا أو اطلقتا أو إحداهما أو اتفقتا تاريخيهما فإن اختلفت عمل بالأسبق منهما فإن كانت هي الشاهدة بالكلية لفت الأخرى أو البعض عمل بالأخرى في الباقي وقول الرافعي يمثل ذلك عند عدم اتحاد التاريخ مرجوح وأجاب عنه شيخنا في شرحه كابن حجر فراجع (قوله ويقول الخ) أي إن القول بالتعارض الذي هو الأصح يقول قد تقدم أنه يجري قولان أحدهما سقوط البينتين وهو الأصح وعليه فيتعاضدان ثم يرجعان إلى فسخ العقد منهما أو أحدهما والحاكم والقول الثاني يستعملان وعليه يجري هنا قول واحد من الأقوال الثلاثة السابقة وهو القرعة (قوله به القان ثم بنفسه العقد) هو المعتمد (قوله ونجى القرعة على الصحيح دون القسمة والوقف)

بالمك أمس وقالت عقبه ولا نعلم له مزيلا فانه تقبل كما سلف لأنه استصحب تابع [قوله بالملك في الحال] بخلاف الشهادة بالملك كما سلف والفرق أن البينة هنا شهدت بأمر يقين فيستصحب وهناك بملك وهو أمر تخميني فضعف الاستصحاب قاله الامام [قول المتن رجع على بالعه] هذا كالاستثنى من مسألة الشجرة حيث اكتفى بتقدير الملك فيها قبيل البينة ولوراعينا ذلك هنا امتنع الرجوع والحكمة في عدم اعتباره مسيس الحاجة إلى ذلك في عهدة العقود وأيضا فالأصل عدم المعاملة بين المشتري والمدهي فليستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء وقال القاضي أبو سعيد قد تعارض أصلا عدم استحقاق الرجوع وعدم المعاملة بينهما فينبغي أن يكون على قولين وقال النزالي العجب كيف يترك في هذه نتائج حصل قبيل البينة وبعد الشراء ثم هو يرجع على البائع بالثمن وبعض الحنفية يعلله بأنه بالبيع الأول كأن البائع ضمن له العهدة في الثمن [قول المتن لم يضر] اقتضاه على نفي الضرر وبما يدل على أن السبب الذي شهد به لا يكون مرجعا عند المعارضة لأنها شهدت به قبل دعواه (فصل : قال آجرك الخ)

[قول المتن تعارضنا] لو كانت إحداهما أسبق تاريخيا ففيها قولان أظهرهما تقدم السابقة والثاني اللاحقة وجه الثاني أنها ناسخة ووجه الأول أنه إن سبق العقد على الدار صرح ولعل التأخر وإن سبق على البيت صرح وبطل النسب يده فيه وفي الباقي قولان فريق الصفقة فكانت السابقة في التاريخ راجحة بذلك لأنها صحيحة بكل حال والاصل صاحب التعريب موضع القولين في مسألة سبق التاريخ إذا لم يتفقا على أنه لم يجز إلا عقد واحد فإن اتفقا على أنه لم يجز إلا عقد واحد ففي مسألة تعارض البينتين قال الرافعي عقب هذا والله أن

فصل في البينة سبقه بلعظة  
الطبعة (ولا ولدا منضلا  
ويستحق خلاف الأصح)  
تبعاقلا هو الثاني لا يستحقه  
لاحتمال كونه تير ملك الأم  
بوصية (ولو اشترى شيئا  
فأخذ منه بحجة مطلقة  
رجع على البائع بالثمن وقبل  
لا يرجع) (إلا إذا ادعى في  
ملك سابق على الشراء)  
لاحتمال انتقال الملك من  
المشتري إلى المدهي ودفع  
بأن الأصل عدم هذا  
الاحتمال فيستند الملك  
المشهود به إلى ما قبل الشراء  
(ولو ادعى ملكا مطلقا  
فشهدوا له) به (مع سببه لم  
يضر) (مأزودوه) (وإن ذكر  
حبيا ومم سببا آخر ضرر)  
ذلك للتناقض بين الدعوى  
والشهادة وإن لم يذكر  
السبب قبلت شهادتهم لأنهم  
شهدوا بالقصور ولا تناقض  
(فصل) إذا قال آجرك  
هذا (البيت) شهر كذا  
(بشره فقال بل) آجرتني  
(جميع الدار) المشتة عليه  
(بالعشرة وأما جيتين)  
بملاؤه (تعارضنا في قول  
يقدم المستأجر) لما في  
بينته من زيادة غير البيت  
والأولى بنى التجميع بذلك  
ويقول على قول السقوط  
بمخالفة ثم ينسخ العقد  
لو ينسخ على ما سبق  
فصل في المستأجر أجرة مثل ما سكن في البيت أو الدار ونجى القرعة على الصحيح على قول الاستعمال



فوق القسمة والوقف فن خرجت قرعته عمل بقوله (ولو ادعى) أى كل من اثنين (ثبثا في يد ثالث) أنكرهما وطلب كل منهما  
 حصة له (فإنه) منه (ووزن له) منه فإن اختلف تاريخ حكم للأسبق) تاريخا (والا بأن أحد) التاريخ (تعارضتا) فقول  
 قول السقوط يحلف لكل منهما يمينا أنه ما باعه ولا تعارض في الثمين فيلزمه (٣٤٧) وقيل نم فيحلف عليهما وعلى

القرعة من خرجت له سلم  
 إليه الثمن واسترد الآخر  
 عنه وعلى القسمة لكل  
 منهما نصف ثمن بنصف  
 الآخر وعلى الوقف يتزعم  
 الثمن والثمنان من المصم  
 ويرقب الجميع (ولو قال  
 كل منهما بتمك بكفا  
 وألقاهما) أى اليتيم  
 بمأقلا ومطلبا بالثمين  
 (فإن أحد تاريخهما  
 تعارضتا) فيحلف على  
 قول السقوط يمينين ولا  
 يلزمه شيء من الثمين وعلى  
 القرعة من خرجت له قضى  
 له بتمك ولا آخر تحليف  
 المصم على ثمنه وعلى  
 القسمة لكل نصف ثمنه  
 وكانهما باعه بيمينين متفقين  
 أو مختلفين وعلى الوقف  
 يؤخذ المبيع والمثمنان على  
 وزن ما تقدم ويوقف  
 الجميع (وإن اختلف)  
 تاريخهما (لزمه الثمنان)  
 لا مكان الجميع بانتقال المدهى  
 من المشتري إلى البائع الثاني  
 بأن يسمعا بين التاريخين  
 (وحكنا) يلزمه الثمنان  
 (إن أطلقتا أو) أطلقت  
 (أحدهما) وأزاحت  
 الأخرى (في الأسس)  
 لا مكان الجميع والثاني يقول

وهما القولان السابقان من الأقوال الثلاثة التي تقدم أنها مفرعة على استعمال اليتيمين فعمل في عبارة  
 الشارح سقطا كما يصرح به كلام الزركشي وإنما لم تأت القسمة والوقف لأن العقد لا يقسم ولا يوقف  
 (قوله ووزن له) وكذا لو استكتاه فلاز كونه إحداهما قدمت وإن تأخرت (قوله بأن أحد التاريخ)  
 لوقال بأن لم يختلف التاريخ كان أولى لأنه مفهوم كلام المصنف ويشمل ما لو أطلقتا أو أحدهما إلا أن  
 يحصل اتحاد التاريخ ولو احتمالا فيشمل ما ذكر (قوله تعارضتا) نعم إن قيدت إحداهما بتمك البائع وقت  
 العقد دون الأخرى قدمت وإن تأخرت (قوله فعلى قول السقوط) الذى هو المعتمد من أحاد القولين عند  
 التعارض يحلف لكل منهما يمينا أنه ما باعه وحينئذ فلا بيع له (قوله ولا تعارض في الثمين) لا تخالف اليتيمين  
 على وزنه وإنما التعارض في الثمن (قوله فيلزمه) نعم إن تعرضت إحداهما لقبض المبيع دون الأخرى  
 قدمت ولا رجوع باليمن (قوله وقيل نم) أى إن التعارض في الثمين أيضا فيحلف على عدم أحدهما ولا  
 يلزمه (قوله وعلى القرعة) لوقال وعلى القول الثاني بعدم السقوط تجب الأقوال الثلاثة فعلى القرعة الخ  
 لكان واضحا ويجرى مثل ذلك فيما يأتى (قوله بنصف الثمن) الذى وزنه وان اختلفت بينهما (قوله ولو  
 قال الخ) هذه عكس التي قبلها (قوله بتمك) ولا بد أن يقول وهو ملكي والالم تسمع دعواه (قوله بما  
 قاله) أى من البيع ومثله الشهادة بالإقرار به (قوله يمينين) ولا يلزمه شيء من الثمين (قوله وعلى القرعة)  
 فيما تقدم من التأويل (قوله بأن يسمعه) فإن لم يسمع حلف لكل منهما ولا يلزمه شيء كلاهما اتحاد التاريخ (قوله  
 ولومات الخ) هذه الأحكام بالنسبة للتركة أما تجهيزه والصلاة عليه فواجبة وله إطلاق المصداق والنية (قوله  
 فإن عرف أنه كان نصرانيا) لا حاجة لهذا لأنه لازم لكفر الولد (قوله كقولهم) الكاف للثالث والقول  
 بقوله يجب أن يقال أيضا موضع التعارض في المطلقين والثنين إحداهما مطلقة ما إذا اتفقا على أنه  
 يجوز الاعتقاد واحد والا فلا تنافي بين اليتيمين لجواز أن يكون التاريخ مختلفا وحينئذ ثبت أكثر الزيادة  
 بالينة الزائدة [قوله دون القسمة] أى لأن المتنازع فيه العقد وهو لا يقسم وأما الوقف فلأن العقود عندنا  
 لا توقف وأيضا تفوت للمنافع بالتأخير [قوله بأن أحد التاريخ] مثل ما لو أطلقتا أو أطلقت إحداهما [قول  
 المتي تعارضتا] لو شهدت إحداهما مع ذلك بأن البائع مالك لما باعه وقت البيع أو بأنها ملك المشتري الآن قدمت  
 [قوله ولا تعارض في الثمين] يعنى أن اليتيمين تعارضتا من وجه وأعمال من وجه آخر [قوله أى اليتيمين  
 الخ] الذى صورها الشافعي رضي الله عنه وعزاه الرافعي لا كثيرين أن يقول المدعى وهى ملكي وتشهد  
 البينة بذلك وإن كانت ليست في ملكه الآن قال الماوردي لأن حصة البيع تنوقف على الملك فلا بد من  
 ثبوته [قوله فيحلف] أى ولا يلزمه شيء من الثمين [قوله ولا خراج] اقتضى هذا أن خروج القرعة مانع  
 من العمل بالبينة الأخرى [قوله نصف ثمنه] أى فإذا كان ثمن هذا مائة وثمانين فلأول خمسة وخمسون  
 والثاني خمسة وعشرون ولا شيء لهما غير ذلك هذا معنى كلامه فيما يظهر [قوله لا مكان الجميع] أى بخلاف  
 المسئلة السابقة فانه بالبيع الأول يبطل البيع الثاني [قوله لا مكان الجميع] أى ويخالف الصورة السابقة  
 بأن التصديق عين واحدة تصيق عن حقهما والتصدق هنا الأثمان والتمه منسقة لما [قوله بتعارضهما]  
 أى كتحديد التاريخ [قوله كقولهم ثالث ثلاثة] أى لا بد من بيان هذا ونحوه في الشهادة وأما بيان ما به

بتعارضهما فيحلف على قول السقوط يمينين ولا يلزمه شيء من الثمين وعلى الأقوال الثلاثة ما تقدم (ولومات عن ابنين مسلم ونصراني فقال لكل  
 منهما مات على ديني فإن عرف أنه كان نصرانيا صدق النصراني) يمينه لأن الأصل بقاء كفره (فإن ألقاها يمينتين مطلقتين) بمأقلا (فيم  
 المسلم) لأن معيته زيادة علم وهو اتفق من النصرانية (وإن جفت) إحداهما (أن آخر كلامه استقم وعكست الأخرى) كقولهم ثالث

**فتاوى (تعارضات)** وكذا ان قيدت بينة النصراني فقط فعلى قول السقوط بصدق النصراني بيمينه وعلى القرعة من خرجت فمصطفى القوم  
وعلى القسمة بقسم بينهما نصفين وعلى الوقف بوقف (وان لم يعرف دينه وأقام كل) منهما (بينه أنه مات على دينه تعارضتا) أطلقنا وأقيدنا  
بمثل ما ذكرنا وأقيدت بينة النصراني فقط ففيه ما تقدم على الأقوال الأربعة (ولومات نصراني عن ابنين مسلم ونصراني فقال المسلم أسلمت  
بعد موته فإلزامنا بيننا وقال النصراني (٣٤٨) بل قبله) فلا تتره (صدق المسلم بيمينه) لأن الأصل بقاءه على دينه (وان أقامهما

لا بد منه ولا بد من تفسير كلمة الاسلام وكلمة التنصر خصوصاً ممن لا يعرف ما به الكفر والاسلام ولو قالت بينة  
علمنا تنصره ثم اسلامه قدمت قطعاً (قوله تعارضتا) قال البلقيني ان بقيتنا عنده الى موته والا فلا (قوله وان  
لم يعرف دينه) انظر كيف يجهل دينه مع كفر أحد ولديه فان قيل كفره الآن محتمل لاحتمال اسلامه قلنا  
يلزم علم كفره فيستصحب عليه وان قيل برده قلنا يلزم أن ماله في لا يستحقه واحد منهما وقد يقال محتمل  
أن ولده المسلم أسلم بعد بلوغه ولا يلزم بقاء الأب على الكفر وفيه ما فيه (قوله على الأقوال الأربعة) هو  
مصرح في أن النصراني يصدق بيمينه على قول السقوط والذي اعتمدته شيخنا الرملي ومصرح به شيخ  
الاسلام ان كلامهما يحلف الآخر يميناً ويقسم المال بينهما وان كان في يد أحدهما أو في يد غيره لم يذهب  
(قوله صدق المسلم بيمينه) سواء اتفقا على وقت موت الأب أم لا (قوله قدم النصراني) أي يفته نعم  
ان قالت بينة المسلم علمنا تنصر الولد بعد موت أبيه تعارضتا فيحلف المسلم (قوله والأخرى مستصعبة  
للحياة) نعم ان قالت رأيتاه حياً في شوال تعارضتا فيحلف النصراني وذكر في المنهج هنا كلاماً  
مكرراً مع ما قبله (قوله ولومات عن أبوين كافرين وابنين مسلمين) وفي عكس هذه في المنهج كلام غير  
محور وقال شيخنا انه ان عرف للأبوين كفر سابقاً وقال أسلمنا قبل بلوغه أو بلغ أو أسلم بعد اسلامنا ولم  
يتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة فالصدق الابنان لأن الأصل بقاء الكفر وان لم يعرف للأبوين كفر  
واتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة صدق الأبوان عملاً بالظاهر في الأولى وبأصل بقاء الصبا في الثانية  
(فرع) مات عن مال وأولاد فوضوا أيديهم على المال ومات أحدهم عن ولد صغير ثم بعد كماله ادعى  
بمال أبيه وبارت أبيه من جده فقالوا ان أباك مات في حياة أبيه فان كانت بينة عمله بها والا فان اتفق معهم  
على وقت موت أحدهما واختلف في الآخر صدق من ادعى البعدي والاصدق هو في مال أبيه وهم في مال  
أبيهم ولا يرت بينهما وان نكلا جعل مال أبيه له ومال أبيهم لهم (قوله أنه أعنى) أي بلا تعليق لأحدهما على  
الآخر كما مر في الفرائض (قوله الذي هو أحد القولين) من الطريق الحاكية (قوله جماعين البيتين)  
ولا يقرع لاحتمال ارقاق حر وحرير رقيق أي كامل واحتمل مثل ذلك في النصف لأنه أسهل

الاسلام ففيه وجهان [قول المتن تعارضتا] أي بالنظر الى الارث ولكن يسلو صلى عليه ويدفن وينوى  
في الصلاة ان كان مسلماً [قوله أو قيدت] عبارة الروضة أطلقنا وأقيدنا [قوله ما تقدم] اقتضى صنيعة أنه على  
السقوط بصدق النصراني وليس كذلك بل الحكم كالأحكام بينهما فيصنف كل منهما لآخر ويجعل المال  
بينهما سواء كان في يدهما أو في يد أحدهما [قول المتن ولومات] أي شخص [قول المتن وفي قول الخ] قال  
في الروضة هو أرجح دليلاً ولكن الأصحاب على الأول [قول المتن قدم الأسبق] أي لأن التصرفات  
المتعجزة في مرض الموت يقدم منها الأول فالأول [قول المتن قيل قرع] أي لاحتمال المعية ووجه مقابله أن  
القرع رخصاً بما يقتضي الى ارقاق الحر وعكسه واعلم أن القول بالتصنيف مشكل فانه ان كانت المعية فلا وجه  
سوى الاقراء وان كان الترتيب فلا وجه للتصنيف السابق [قوله الذي هو أحد القولين] (فائدة) ذكر هذا  
التفصيل على أن المذهب عبره ناعن أحد القولين من الطريقة الحاكية وليس المراد طريقة قاطعة بذلك

أي البيتين بما قاله  
(قدم النصراني) لأن مع  
يمينه زيادة علم بالانتقال  
الى الاسلام قبل موت  
الأب ينهي ناقة والأخرى  
مستصعبة لدينه (فلو  
اتفقا على اسلام الابن  
فمريضان وقال المسلم مات  
الأب في شعبان وقال  
النصراني في شوال صدق  
النصراني) لأن الأصل  
بقاء الحياة (وقدم بينة  
المسلم على بينة) اذا  
أقامها بما قاله لأنها  
ناقة من الحياة الى الموت  
والأخرى مستصعبة  
للحياة (ولومات من  
أبوين كافرين وابنين  
مسلمين فقال كل) من  
القرعين (مات على ديننا  
صدق الأبوان باليمين)  
لأن الولد محكوم بكفره  
في الاستدناء تبعاً لهنا  
فيستصحب حتى يعلم خلافه  
(وفي قول بوقف الأمر  
حتى يقين أو يسطلحو)  
والنحية نزول بالبلوغ وفي  
وجه صدق الابنان باليمين  
لأن ظاهر النظر الاسلام  
(ولو شهدت) بينة (أنه

أعنى في مرضه سالماً وأخرى) أنه أعنى (غائماً وكل واحد) منهما (ثلاث ماله فان اختلف تاريخ) البيتين (قدم وحل  
الأسبق) تاريخاً (وان اتحد التاريخ) أي بينهما (وان أطلقنا) أو أحدهما (قيل يقرع بينهما) اقتصر عليه البخاري (وقيل في قول  
بصدق كل نصفه) ذكره جماعة منهم الامام (قلت للمذهب يعتق من كل نصفه) الذي هو أحد القولين كأي الروضة كإسقاطها من غير تصريح  
بجميع (وقوله أصل) جماعين البيتين (ولو شهد أجنبيان أنه أوصى بصدق سالم وهو قتلته) أي من ثلث ماله (وولدتان

**حازن** أنه رجع عن ذلك ورمى بعتى غام وهو ثلثه ثبنت) أى الوصية (ثانم) دون سالم وارتفعت التهمة فى الشهادة بالرجوع عنه بذكر بدل يساويه (فان كان الوارثن فاسقين لم يثبت الرجوع فيعتق سالم) بشهادة الأجنيين (ومن غام ثلث ماله) أى القوصى أى قدر ثلث ماله (بعد سالم) بأقرار الوارثن الذى تضمنته (٣٤٩) شهادتهما له وهو ثلثاه وكان سالما ملك

أو ضرب من التركة ولو كان الوارثن غير حازن عتق من غام قدر ثلث حصتها (فصل فى القاتل الملحق بالنسب عند الاشهاد ما خصه الله به من علم ذلك (شرط القاتل) ليعمل بقوله فيأذكر (مسلم عدل مجرب) بأن يعرض عليه ولدى نسوة ليس فيهن أمه ثم فى نسوة آخر كذلك ثم فى نسوة رابع فيهن أمه ويصير فى الكل والأصح الحاق الأب بالأم فى عرض الولد مع رجال ومنهم من اكتفى بالعرض مرة وقال الامام العبرة بظلة الظن وقد تحصل بدون ثلاث (والأصح اشتراط حر ذكر) كالتقاضى والثانى لا كالتفى (لا عدد) كالتقاضى والثانى يشترط كالزكى (ولا كونه مدليا) أى من نبي مدلى فيجوز كونه من سائر العرب ومن الهجر والمشرط وقف مع ماورد فى الحديث وهو ماورد الشيخان عن عائشة قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم مسرورا فقال

(قوله بدل يساويه) أى فى القيمة ولا نظر لحرفة أو نحوه فان لم يساوه لم يقبل فى الرائد وفى الباقي خلاف لبعض الشهادة فان قلنا به وهو المعتمد كما تقدم عتق كل غام ونصف سالم والإعتق الأول كله وقدر نصيب الورثة من الثاين (قوله وهو ثلثاه) أى غام وهما ثلث الثلثين الباقيين (قوله وعتق من غام) أى مع عتق سالم كله (فصل فى القاتل) من القيافة أى التى هى من خواص العرب وهولته المتبع للأثر والشبه وشرعا ما ذكره موجهة كبايع وباعة والحاكمة حكم بعد دعوى فلذلك ذكرهنا (قوله عدل) أى فى الرواية وإلا لم يصح لما بعده (قوله والأصح الحاق الأب بالأم) وكذا سائر العصبة والأقارب على المعتمد (قوله وقال الامام الخ) هو المعتمد لما قيل من أنه يعرض فى كل مرة مما تقدم ولد لواحدة منهم محمول على الأكل (قوله حر ذكر) وكذا بقية شروط الشاهد إلا السمع على المعتمد ولا بد من عدم تهمة وعداوة فلو كان ابنا لأحد المتداعين قبل الحاقه بغيره أو كان عدوا له فبالعكس (قوله مسرورا) سبب سروره أن أسامة وزيدا كانا محبويه عليه السلام وكان قد تبنى زيدا أباه وكان أسامة أسود طويلا أفتى الأتف وزيد أبيض قصير أخف الأتف وكان الكفار يطعنون فى نسبهما اغاظه له عليه السلام فلما وقع من المدلى ما ذكره أقره عليه السلام عليه وفرح به وهو لا يقر على خطأ (قوله مجهولا) أى غير مميز كسبي ومجنون وسكران قال البيهقي وثأم ولم يوافقوه (قوله لحقه) ولا عبرة بانكاره بعد كماله ويعرض بعد البلوغ مالم ينسب بعد الموت مالم يدفن ولا ينشئ لودفن وعن أبى حنيفة الحاق الولد بالمتنازعين معا (قوله فى وطء) وكذا استدخال النى كالوطء (قوله بشبهة) قال شيخنا ولا بد فى ثبوت وطء الشبهة من بينة أو تصديق الولد المكلف والأحق بالزوج ولا يرض ولا يكتفى اتفاق الزوجين والوطء عليه فراجع

وحل الشارح على ذلك الموافقة لما فى الروضة وأصلها وقوله من غير تصريح يعنى أنهم فى الروضة وأصلها حكيا الطرفين من غير تصريح بترجيح [قول المتن حازن] قبل هذا ذكره توطئة للشبهة الآتية ولا مفهوم له هنا [قوله وارتفعت التهمة] أى ولا يقدح فيها ما بطن من طلب الكسب ونحوه كالحرفة فى العبد ونظر الى ذلك ماله فنع وهذا قد يؤيد بما لو شهد أجنبيان أنه وصى لزيد بدينهم وشهد وارثن أنه رجع عن ذلك ووصى به لغيرهما لا يقبلان فى الرجوع جزما [قوله وهو ثلثاه] أى ثلثا غام (فصل فى القاتل) ذكرهنا لأنه دعوى فى الأنساب [قول المتن القاتل] هو متبع الآثار والنظائر من قولهم قتيته اذا تبت أثره [قول المتن مسلم] لو قال اسلام كان آيين [قول المتن مجرب] كما لا يولى القضاء إلا بعد معرفته بالأحكام فلو ادعى عليه بها لم يقبل حتى يجرب [قول المتن حر ذكر] لأن قول الفساة لا يقبل فى الأنساب ثم الحرية مفهومة من العدالة ولكن صرح بها للخلاف فيها [قوله لحقه] أى ولا ينقض إلا بينة فلو بلغ وانصب لم يؤثر بخلاف عكسه ومن ثم تعلم أن القاتل يرجع اليه بعد البلوغ أيضا ويعرض أيضا على القاتل بعد الموت فان دفن فلا ينشئ قال الرافعى لو كان لأحدهما عليه يد قدم كذا أطلقه الغزالي والفقهاء والأشبه أن كانت يد التناظر لم يؤثر إلا فيقدم ان سبق دعواه أو الإفوجها ان أحدهما يستويان فيعرض على القاتل [قول المتن وتنازعا] كذلك لو ادعاه أحدهما فقط والآخر ساكت أو منكر لأن

لم ترى أن مجزأ المدلى دخل على قرأى أسامة وزيدا عليهما قطيفة قد غطيا رءوسهما وقد بدت أقدامهما فقال ان هذه الأقدام بعضها من بعض (فلذا ندعيا مجهولا) لقيطا وأخيره (عرض عليه) أى القاتل فن الحقه به لحقه كما تقدم فى كتب القبط (وكذا لو اشتركا فى وطء) لامرأة (فولدت) ممكنة منهما وتنازعا بأن وطئا بشبهة) كأن وجدها كل بفراشه فظنها زوجته أو أمته (أو) وطئا مشتركة لهما ولو وطئ زوجته وطلق فوطئها آخر بشبهة

يستبرئ واحد منهما  
وكذا لو وطئ) بشبهة  
(منكوحه) ووطئت  
فكأنه ومن زناها  
يؤرض على القالب (في  
الأنس) والثاني يلحق  
الزوج لأبها فوائده (فإذا  
ولدت) الموطوءة في المسائل  
للزكوة (لما بين سنة  
أشهر وأربع سنين من  
وطئها) ولذا (واحد  
مرض عليه) أي القالب  
فيالحق من الخلقه منها  
(فإن تخال بين وطئها  
حيثه) (الولد) (الآ  
أن يكون الأول نكاحا في  
نكاح صحيح) والثاني  
وطئ بشبهة أو في نكاح  
فاسد فلا يتقطع طلق الأول  
لأن امكان الوطئ مع فرائض  
النكاح قائم مقام نفس  
الوطئ والامكان حاصل بعد  
الحبيضة وإن كان الأول  
قويًا في نكاح فاسد  
اتقطع طلقه في الأخير لأن  
المرأة لا تصير فرائضا في  
النكاح الفاسد الإجماع  
الوطئ (وسواء فيها) أي  
المتزوجين قبل ذلك (اتفقا  
اسلاما وحرية أم لا)  
كسالم وفي حر وعبد كما  
قدم في كتاب القبط  
(كتاب العتيق)  
بني الاعتاق (أعياض  
من مطلق التصرف) فلا  
يصح من مبي وجنون وسفه ويصح من ذي وحري

(قوله أولى نكاح فاسد) هو من عطف الخاص وخرج به النكاح الصحيح فالولد لاحق له حيث لم يكن  
وان أمكن من غيره (قوله منكوحه) أي نكاحا صحيحا والتعميم هنا لصحة الاستثناء الآتي (قوله لأن  
امكان الوطئ الخ) يفيد أنه لا يعتبر الوطئ بالفعل (قوله والامكان قائم مع الحبيضة) فمع عدم الحبيضة بالأول  
فالولد لاحق في النكاح الصحيح بالزوج مطلقا متى أمكن منه كاتقدم وحيث فلا فائدة في العرض على  
القالب فيه فواجبه (قوله يوطئ) ويقع في النسب لافي الدين وبالبينة يتبعه فيها معا (قوله وعبد)  
ولا يصحكم بركة الولد لاحتمال حرية أمه  
(كتاب العتيق)

هو لغة الاستقلال والاطلاق من قولهم عتيق الفرس وعتق الفرج اذا طار وشرعاز الفارق عن الأدنى وهو  
من المسلم لحرية مطلقا وأما طبقه فحرية ان كان جربة كان ملبث كذا فانت حر والا فلا ولو قال ان  
حافظت على الصلاة فانت حر اعتبر بحافظة سنة قال شيخنا الرمي وخرج بالأدعي البيه والظير فلا يصح  
عتقهما وهو حرام نعم ان أرسل سدا كولا بقصد ابنته لمن يأخذها جز ولا يأخذها سدا فقط (قوله يعني  
الاعتاق) أي فهو ليس بمصدر لاعتق لاسد لعتق مطاوعه بقرينة خود ضمير يصح اليه قال ابن درستويه  
العامية تقول عتقوه هو خطأ وأما قال اعتقه في الحديث عن الشيخين أيعارجل أعتق امرأ مسلما استفيد  
أنه بكل عضو منه عضو منه من الترخي الفرج بالفرج وأما خص الفرج الذي كرا لاختلاف ذكره وقواؤنة  
أو لم يجر منه بالزنا ولا ترده الزدة لأنه لا عتيق فيها وذكر الرجل والمسلم للثالب فلا مفهوم لهما (قائده)  
أعتق النبي ﷺ ثلاثا وستين رقبة بقدر عمره وأعتق عائشة نسما وستين رقبة بقدر عمرها  
وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألفا وأعتق عبدالله بن عمر ألفا وأعتق حكيم بن حزام مائة رقبة مطوقة  
بالذهب وأعتق ذوالسكراع الجبري في يوم ثمانية آلاف رقبة (قوله أعياض الخ) أي شرط عتقه أن  
يكون العتيق مطلق التصرف فالعتق ركن من أركانه الثلاثة وثانيها الصيغة وسيد كرها وثالثها العتيق ويضمهم  
من كلامه أن شرطه أن لا يتعلق به ما يمنع بيعه غير العتيق كرهن على تعصيل فيه بخلاف ما يمنع بيعه كإجارة  
أو ملكه وهو عتيق كاستيلاء وكتابة (قوله من مطلق التصرف) ولو كافر أحرى يا ويثبت له الولاء على  
حقيقه ولو مسلما وهذا اذا أراد العتيق المنجز من نفسه فخرج المطلق والعتق من التبر وسيايان والولاء  
بالمطلق التصرف فهو تصرف فيه في ذاته وإن توقف على شيء فدخل عتيق المشتري قبل قبضه وعتق الراهن  
الموسر وعتق الوارث الموسر في التركة وعتق الامام من بيت المال وخرج محجور الفليس ونحوه (قوله فلا  
يصح من مبي) خرج الاعتاق عنهم وعليه عن كفاية قوله صحيح (قوله يوسف) أي عن نفسه كما سألنا  
عن غيره بلذنه صحيح ولا من مكاتب لعدم اطلاق تصرفه أيضا ولا من مكره ملك الإعتاق كإكراه الحاكم

قوله حقان الانساب بل ولوا أنكره معاقلة الزكشي رحمه الله ونه بذلك على أن وطئ الشبهة لا يثبت إلا  
بينة فلا يكفي فيه توافق الواطئ والموطوءة إلا ان صدقهما الولد المكاف وعند أبي حنيفة يلحق بالمتازحين  
مما وثاقه أصحابه لئلا لا يلحق من الماء بن وأنطوعا عياضه مسلم وكافر لا يلحق بهما اتفاقا [قول المتن الآن  
يكون الخ] اعلم أنه يكفي في هذا الحكم امكان الوطئ في النكاح الصحيح ولا يشترط الوطئ بالفعل  
(كتاب العتيق)

[قول المتن العتيق] ملته لغة يدور على معنى السراح والاستقلال ومنه عتيق الفرج اذا طار واستقل  
وشرعاز رفع ملكه الأدبيين عن أدعي مطلقا تقربا الى الله تعالى وخرج بمطلقا الوقت فانه رفع من  
الرقبة دون المنافع قال ابن درستويه والعامية قول عتقه وهو خطأ وإنما هو أعتقه [قول المتن من  
مطلق التصرف] حل للامام أن يعتق من بيت المال قال الزكشي الأغلب نعم بالصحة



من الحق بشرط الصق عليه واكرهه على الصبي على العتق من كفارة قتل العمد وشبهه لوجوب الفور فيه بخلاف الخطأ أو ادبهم في الحركونه أهلا للولاء ليخرج البعض فيها ملكه ببعضه الآخر (قوله ويصح تعليقه) أي من صحيح العبارة وإن لم يكن مطلق التصرف كسفيه وراهن معسر ومفلس وممرئ نسوا علمت الصفة المعلق عليها أولا ولا يصح الرجوع من التعليق بالقول ويصح بالفعل كبيع ونحوه وأما تأنيته فلا يمنع من قوته ويظهر التأنيث (قوله واما فتاوى جزء) وكذا الى الله تعالى نحو اعتقتك الله وهو كناية (قوله فيحق كله) ان كان المبشر للمالك أو هربك بانه لا كوكيل أجنبي فلا يعتق إلا ما اعتقه فقط ان كان ما اعتقه جزءا من مالها حيثما كنصف والا كان له حق بصفه أو عيئانه أو يده فلا يعتق شيء منه وفي هذا ما شكل وجواب في شرحه من هذا الجاه (قوله وجهان) أحدهما السراية (قوله وصريحه) ولو بغير العربية (قوله على المشتقات من هذه الألفاظ) الثلاثة وأما المصدر فكنايات (قوله نحو أنت حر) أو هو حر أو هذا حر فإن قاله خوف من مكس عتق ظاهر أو كذا يعتق ظاهر أو نحو أفرغ من عتقك وأنت حر أو لمن زوجه في طريق تأخيرها أو قبلان عبدا أو تأخرى بأسرة فبانت أمته وقال الخطيب لا يقع العتق فيهما بوجه قال شيخنا تيمما الشيخ شيخنا الجراسي تيمما لرافعي ولو قال أنت حر مثل هذا العبد أو مثل هذا عتق الأول فيهما وكذا الثاني في الثانية كما صوته التووي وأما أنت ابني أو بنتي أو أبني أو أمي أو هذا ابني أو أبني أو هذه أمي أو بنتي فعتق ظاهر أو بالطلاق ولو في خوف من مكس بشرط إمكانه حساوان عرف نسبه وقال شيخنا إن أراد بذلك الملاحظة فلا يعتق صريحا بل هو كناية ومنه يابى ويأتى فيمن اسمها حرة ما من في الطلاق وهو أنه ان كان اسمها حرة حاله التدام فعتق إلا ان قصد عتقها أو قبله وهجر وقصد النداء وحدهم فعتق والاعتقت (قوله لا يحتاج الى نية) الاكتفاء فيمكن معرفة معنى اللفظ (قوله ويحتاج اليها كناية) ويأتى في اقتراحها بكل اللفظ أو جزئه ما في الطلاق وهو بجزء منه ومنه أنت ونحوه على العتد (قوله وهي الخ) المراد بالحصص فيها ذكرنا والافاضا بها كل ما أنبأ عن فرقة أو زوال ملك (قوله لا ملك لي) أولاد أو لأمر أو لامرأة أو لامرأة أو لأحكام أو لا قدرة (قوله بفتح التاء) ليس قبله الذلل ولا يضر وسيأتي (قوله أنت مولاي) أو أنت سيدي أو يابسي وقال السبكي هذه لغو ومن الكناية أنت عتيق الله أو اعتقتك الله كاسم (قوله للطلاق) أو للظهار صريح أو كناية فيها هو صالح فليس منه ملو قال لعبد أو أمته أناسك حر فهو لغو بخلاف نظيره في الطلاق (قوله عتقتك اليك) أو اعتاقتك (قوله ونوى) أي في خيرتك فإن قال خيرتك اليك أو خيرتك في اعتاقتك لم يحتاج الى نية ولو قال وهبتك نفسك ونوى العتق عتق ولا يحتاج الى قبول ولو نوى الخليك أو قال ملكتك نفسك عتق ان قبل فوراً فيهما فإن قيده بعوض فيه ما في الخلع فلو كان فاعدا عتق ولزمه قيمته ذكرنا كان أو أتى ولو أوصى له برصية اعتبار القبول بعد الموت (قوله في المجلس) المراد منه الفورية كما في الخلع (قوله على ألف) فلو قال ولي عليك ألف عتق مجانا كما في الطلاق

[ قول المتن ويصح تعليقه ] أي قياسا على التدبير [ قول المتن في الأصح ] مدرك الخلاف وروده من القرآن وعدم تكرره فيه [ قوله في غير العتق ] أي كالتفك من الأسر [ قول المتن ولا يحتاج ] هو كذلك ولا بد من قصد اللفظ لعناء كتنظيره في الطلاق فلو رأى أمة في الطريق فقال تأخرى بأسرة فأذا هي أمته لم يعتق [ قوله أيضا لا يحتاج ] هذا شأن الصريح وإنما ذكره توطئة لما بعده نعم قال الزركشي المكروه يحتاج في عدم الوقوع الى عدم نية العتق [ قول المتن لا ملك ] الأحسن نحو لا ملك [ قول المتن أنت مولاي ] بخلاف أنت سيدي لأنه خطاب تلميح ولا إشعار به بالعتق [ قول المتن ونوى ] يرجع قوله أو خيرتك [ قول المتن عتق في الثلاث ] أي كالخلع وأولى لشوف الشارع الى العتق (فرع) قال اعتقتك ولي عليك ألف فعتق عتق مجانا كتنظيره في الطلاق [ قول المتن ولو قال بعتك نفسك الخ ] ولو قال بعتك نصفك مثلا

كأصلها (أو قال له العبد أعتقني على ألف فأجابه عتق في الحال ولزمه الألف) في الثلاث (ولو قال بعتك نفسك بألف فقال

وجهان وسواء الموروث فيه (وصريحه نحو يروا عتقك وكذا أفك رقية في الأصح) لوروده في القرآن والثاني هو كناية لاستعماله في غير العتق وظاهر أن المراد الصبح المنتهية على المشتقات من هذه الألفاظ نحو أنت حر أو محررا أو حررتك أو عتقك أو عتقتك أو فكيك الرقية الى آخره (ولا يحتاج الصريح الى نية ويحتاج اليها كناية وهي لا ملك لي عليك لا سلطان) أي لي عليك (لا سبيل) أي لي عليك (لا خدمة) أي لي عليك (أنت) بفتح التاء (سائبة أنت مولاي) لا شراكا بين العتق والعتق (وكذا كل صريح أو كناية للطلاق) أي كناية عنها فيها هو صالح فيه بخلاف قوله لعبد اعتد أو استعري رحك ونوى العتق إقامه لا ينفذ (وقوله لعبد أنت حرة) ولأمة أنت حر صريح) ولا أثر لخطأ في التذكير والتأنيث (ولو قال عتقتك اليك أو خيرتك ونوى ففوض العتق اليه فأعتق نفسه في المجلس عتق) وفي الروضة كأمليها الحال بدل المجلس (أو) قال (اعتقتك على ألف أو أنت حر على ألف فعتق) في الحال كما في الروضة



(قوله في الحال) مستدرك (قوله ولزمه الألف) أى وإن لم تكن معينة والالزمية قيمته ولو قال إن أعطيتنى ألفا فأتى حر لم يشترط الفور كافي الطلاق لأنه لا يملك ولو قال أعتقتك على أن تخدمنى وإن لم يقل شهرا مثلا حتى بقيته وإن قال شهرا من الآن حتى بما التزم (قوله نفسك) فإن قال بعتك نصفك صح وسرى (قوله بألف) أى غير معينة كما مر فإن قال بهذه الألف بطل البيع (قوله فيه طريقان) والمعبر عنه بالمذهب أحد القولين من الحاكية (قوله ولو قال لحامل) ولو قبل تمام انفصاله أو انفصل بخدمتها (قوله عتقا) نعم إن كان ذلك في مرض موته وثلاثة يني بالأمر فقط عتقت فقط (قوله لأنه كالجزء منها) فعتقه بالتبعية لها وإن استثناه (قوله ولو أعتقه أى الحمل حتى دونها) أى وإن كان قد نفخت فيه الروح كما سيذكره وانفصل حيا فإن انفصل ميتا ولو بجناية لم يعتق والواجب فيه ما في الأرقاء لا غرة (قوله والحمل لآخر) كوصية أو غيرها كان باعها خملت عند المشتري ثم ردها فإن الحمل يبقى له لأنه زيادة ولو كان الحمل مضى أو علقه وقال أعتقت مضنتك أو علقتك أو جعلت لم يعتق ولو قال مضى هذه الأمة أو علقتها حرة فهو اقرار بانقضاء الولد حرا فإن قال علقته بها في ملكي متى صارت أم ولد أيضا لا فلا (قوله فأعتق أحدهما) ولو مسلما مع كافرا أو عكسه (قوله بقي الباقي لشريكه) ولا يلزم المعسر قصص حصة شريكه لو قصت قيمتها وللرأى بشرى كالجنس فلا كانوا ثلاثة مثلا وأعتق واحدا لزمه قيمة حصص الآخرين ولو أعتق اثنان حصتهما معا وأحدهما معسر لزم المعسر حصة شريكه الذي لم يعتق ولو كانا موسرين لزمهما قيمة حصة شريكهما الذي لم يعتق على عدد الرءوس وإن تفاوتا في قدر المالك (قوله والا) بأن كان موسرا بزائد على ما يترك للفلس سواء قدر حصة شريكه أو بعضها وقت الاعتراف سواء كان عليه دين أولا (قوله سري إليه) أى سري إلى ما يسره به من حصة شريكه كلها أو بعضها وإن تعلق به حتى لازم غير استيلاء وغير وقف وغير كتابة كإتيان في الكتابة أنهما لو كاتبا عبدهما ثم أعتق أحدهما نصيبه لم يسر حتى يجر (قوله قيمة ذلك) أى نصيب شريكه وهذا صريح فانه يلزمه قيمة النصف لانصف القيمة وهو ما في الروض وغيره وفي الروضة عكسه وبه قال البلقي وهو نظير ما رجعه في المهري بانه نعم قد يسرى ولا قيمة كأن وهب أصل فزرعه بعض عبد ثم أعتق الأصل ما بقي منه فلا يسرى إلى ما أعطاه لولده ولا شيء عليه ثم لم يباع بعض عبد ثم جبر على المشتري بالفلس وأعتق الباقي ما بقي له فانه يسرى عليه ولا شيء عليه لأنه صادف ما كان له أن يرجع فيه (قوله وفي قول بأداء القيمة) وعلى هذا ينبغي منع شريكه من التصرف في حصته وللشريك مطالبة المصطفى بالقيمة على كل قول فإن لم يطالب طالبه العبد فإن لم يطالب طالبه القاضى وتؤخذ من تركته لومات قبل

صح وسرى إن قلنا الولاء للسيد والأفلا يسرى قاله البغوى في فتاويه [قول المتن فالمذهب صحة البيع] أى كالكتابة [قول المتن والولاء لسيد] أى كما لو كاتبه [قول المتن ولو قال لحامل الخ] لو كانت المستلفة في مرض الموت والثلث لابن الألبام فيحتمل عتقها دونها كما لو قال أعتقت سائما وغائما وكان الأول ثلث ماله [قول المتن حتى دونها] لو انفصل ميتا بجناية بحث الزركشى عدم عتقه ولا تورث عنه الغرة [قول المتن ولو كانت لرجل الخ] أماني حتى الولد فلائنه إذا لم يستمتع الأم وهي في ملك المعتق في الأجنبي أولى وأما في عكسه فلا خلاف المالك [قول المتن فأعتق أحدهما] أى ولو كافرا والشريك مسلم [قول المتن يوم الاعتراف] أى فإن كان باللفظ فوقته ومثله القول بالوقف وإن قلنا بالأداء فكذا المعتبر فيه يوم الاعتراف على الأصح [قول المتن وقمع السراية بنفس الاعتراف] وعليه يكون حكمه كالأحرار حتى في الحدود وإن كانت القيمة لم تدفع بعد [قول المتن وفي قول بأداء القيمة] ولا يبنى الإبراء ودليله حديث أن كان موسرا يقوم عليه ثم يعتق ورده بأن هذا يدل على اعتبار التقويم لا الدفع [قول المتن وفي قول إن دفعها الخ] وذلك لأن القول الأول يراعى العبد والثاني يراعى الشريك وهذا يراعى الجهتين [قول المتن لم يدفعها] أى بأن أصر مثلا

البيع ويحق في الحال وطيه أقوالا لا يسيد) وقل الربيع قولاً أفتته بعض دون بعض أنه لا يصح فيه طريقان (ولو قال لحامل أعتقتك أو أعتقتك دون حلك عتقا) لأنه كالجزء منها وقوة العتق لم يبطل في الثانية بخلاف البيع فيها كما تقدم (ولو أعتقه) أى الحمل (حتى دونها) ولو أعتقها عتقا بخلاف البيع في المستثنين فيبطل كما تقدم (ولو كانت لرجل والحمل لآخر لم يعتق أحدهما يعتق الآخر) وفي الروضة وأصلها أو آخر الباب في فتاوى القاضى حسين أنه لو قال لجاريته وجعلها مضى أعتقت مضنتك كان لقوا لأن اعتاق ما لم ينفخ فيه الروح لا يصح (وإذا كان بينهما عبد فأعتق أحدهما كله أو نصيبه عتق نصيبه فإن كان معسرا بقي الباقي لشريكه وإلا سري إليه لو إلى ما يسره به وعليه قيمة ذلك يوم الاعتراف وقمع السراية بنفس الاعتراف وفي قول بأداء القيمة وفي قول إن دفعها بل إنهما بالاعتاق وإن لم يدفعها أبان أنه لم يعتق فأصل في ذلك حديث

يبلغ ثمن العبد قيمته عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعق عليه العبد والافتد عتق منه ما عتق ويقضى المومر بعض الباطل على المومر بكافى السراية اليه وقيل لا يسرى اليه اقتصارا على الوارد في الحديث (واستبلا دأعد الشريكين المومر يسرى وعليه قيمة نصيب شريكه وحصته من مهر مثل وتجرى الأقوال في حصول وقت السراية فعلى الأول والثالث لا تجب قيمة حصته من الولد) وعلى الثاني تجب (ولا يسر تدير) من أحدهما نصيبه إلى الباقي (ولا يمنع السراية من مستغرق في الأظهر) لنفوذ تصرف المدين فيما بيده المملوك له والثاني يقول هو في الحقيقة غير مومر (ولو قال لشريكه المومر أعنت نصيبك فعليك قيمة نصيبه) فأنكر صدق جيمه فلا يعتق نصيبه ويعتق نصيب المدعي باقراره ان قلنا يسرى بالاعتاق ولا يسرى إلى نصيب المنكر) ولا يعتق على (٣٥٣) القولين الأخيرين (ولو قال لشريكه

ان أعنت نصيبك فنصبي حر بعد نصيبك فأعتق الشريك وهو مومر يسرى إلى نصيب الأول ان قلنا السراية بالاعتاق وعليه قيمته) وفي الروضة وأصلها وان قلنا بالتين فكذلك الحكم اذا أدبت القيمة وان قلنا بالأداء فنصيب المعلق عمن يعتق فيه وجهان أحدهما عتق والثاني عن المعتق وعليه قيمته وبنى على الوجهين فيما اذا أعتق أحدهما نصيبه بعد اعتاق الأول قبل الأداء فترى على قوله أحدهما يعتق عنه والأصح عن الأول وعليه قيمته وقوله وهو مومر احتزبه عن المومر فلا يسرى عليه وعق على المعلق نصيبه (ولو قال) لشريكه ان أعنت نصيبك (فنصبي حر قبله فأعتق الشريك فان كان المعلق مومرا عتق نصيب كل عنه

أدائها قال البلقيني والرضا بذمته كالأداء على القولين الأخيرين (قوله يبلغ ثمن العبد) أى قيمة حصص شركائه فيه ففي الحديث مضاف أى ثمن باقى العبد (قوله قيمة عدل) أى لا حيف فيها (قوله) واستبلا دأعد الشريكين المومر يسرى) ولو غير مطلق التصرف نحو مجنون وإن كان لا ينفذ عتقه لأن الفعل أقوى (قوله من مهر مثل) أى مهر مثل ثيب ان تأخر الانزال عن منيب الحشفة والأفلا وعليه أيضاً أرش بكاره ان كانت بكرا ان تأخر الانزال عن زوالها أيضاً وقال شيخنا مطلقاً فراجعه (قوله لا تجب الخ) لا انعقاد الولد حراً على الأول وتزبدل استحقاق السراية منزلة حصول الملك على الثالث (قوله وعلى الثاني تجب) وفي انعقاد الولد حراً كله أو نصفه وجهان أحدهما الأول وانما وجبت قيمته لتوقف الحكم بحريته على دفع قيمة أم تأمل (قوله ولا يمنع السراية دين) أى بلا حجر والافيمع ولو حال وجود الصفة فقط (قوله صدق جيمه) فان رد الميم على المدعي حلف واستحقاق القيمة ويعتق نصيب المنكر عنه لأن رده الميم كالإقرار خلافاً لبعضهم ولا سراية عليه لأنه لم ينشئ عتقا (قوله ويعتق نصيب المدعي) أى عن نفسه وان أخذ القيمة بحلفه فراجعه وعليه فالولاء في نصيب كل عن نفسه (قوله ولا يسرى إلى نصيب المنكر) وان كان مومرا (قوله بعد نصيبك) وكذا لو أطلق (قوله يسرى الخ) وقدمت السراية على التعليق لأنها أقوى بكونها قهرية (قوله والثاني) هو الصحيح على المرجوح (قوله على قوله) أى الأداء (قوله دور لفظي) أى مرجعه إلى اللفظ لا حقيقى مرجعه إلى العقل (قوله والأصح يعتق عن كل نصيبه) هو المعتمد كالقبليّة ويبطل الدور (قوله يكسر الحاء) من حيث كونه ضبط المصنف لامن حيث الحكم (قوله بالثنية) أو بالأفراد لأنه مضاف (قوله بان علق الخ) أو فرغا من الصيغة معا (قوله وهما مومران) فان أيسر أحدهما يسرى عليه السكل (قوله لأن سبيلها) أى السراية سبيل الاتفاق فوزعت على الرؤوس وهو المعتمد (قوله كفى نظيره في الشفعة) ردّ بتعليل الأول المذكور بأن الشفعة مراعى في الأخذ بها فائدة الملك (قوله اعاقه) أى إيجاد العتق منه منجزا [قول المتن لا تجب قيمة الخ] أى لأننا جعلناها أم وألها لا فيكون الوضع في ملكه [قوله وعلى الثاني الخ] عليه هل أفقد جميع أوله حراً أو نصفه ثم عتق النصف الآخر قولان [قوله ولا يعتق على القولين الخ] هذا اذا حلف المدعي عليه أمالود الميم خلف المدعي واستحقاق القيمة فقالوا انه لا يعتق أيضاً [قوله والأصح عن الأول] قضية البناء أن المسئلة المبينة يقع العتق فيها عن المعلق لا عن المعلق فتدبر والمراد انه يقع عن المعلق اذا أدى القيمة كما يعلم بمراجعة الرافعي [قوله لأن سبيلها الخ] أى وكان ذلك كالموجب سلاماً وقد ألتى بعضهم جزءاً وآخر جزأين من النجاسة [قول المتن وشرط السراية الخ] برد عليه مال ووصى له ببعض

(٤٥) - (قيلوبى وعمبره) - رابع) والولاء له ما ذكرنا ان كان مومرا وأبطلنا الدور) وهو الأصح (والا) أى وان محمضناه (فلا يعتق شئ) لأنه لو عتق نصيب المجز لعتق قبله نصيب المعلق وسرى عليه بناء على ترتب السراية على العتق فلا يعتق نصيب المجز فيلزم من القول بعقته عدم عتقه وفياذا كر دور وهو ترتب الشئ على ما يتوقف عليه وهو دور لفظي ولو قال في المسئلة فنصبي حرم عتق نصيبك فأعتقه وقلنا السراية بالاعتاق ففي وجه يعتق على المجز جميعه ويلفوذ كرمع لأن المعلق يتأخر عن المعلق عليه والأصح يعتق على كل نصيبه نظر الاعتبار المعية المانع للسراية (ولو كان عبد لرجل نصفه ولا آخر ثلثه ولا آخر سدسه فأعتق الآخران) يكسر الحاء (نصبيهما) بالثنية (معا) بأن علق العتق بشرط واحد أو كلا من أعتقه مادفعه وهما مومران (فالقائمة) للنصف الذى سرى إليه العتق (عليهما انصافان على المذهب) لأن سبيلها حيل ضمن للثقف بعدد الرؤوس وفي قول من الطريق الثاني القيمة عليهما على قدر المالكين كفى نظيره في الشفعة (وشرط السراية اعاقه

بأختياره فلو وراث بعض ولده لم يهرى عتقه عليه الى باقية (والمرضى مصر الانى ثلث ماله) فاذا عتق أحد الشرىكين نصيبه الى مرض الموت ولم يخرج (٣٥٤) من الثلث الانصبة فلا سراية عليه (واليت مصر فلو أوصى بعتق نصيبه) من جه

أومعقلا وكونه بأختياره حقيقة كولو اشترى بعض قريبه أو تزولا ليدخل ماله وهب لعبد بعض قريبه سيده لأن فعل عبده كفعله ومالو وصى شخص ببعض قريبه وقبل وارثه بعموته فانه يهرى أيضا على الميت (قوله ولم يخرج من الثلث الانصبة فلا سراية) فان وسع الثلث بعض نصيب شرىكه عتق بقتله أو كله عتق كله وفارق كون استيلاده من رأس المال لأنه أقوى وخروج بالموسر المهر فلا يهرى استيلاده نعم ان كان المستولد أصلا اشترىه سرى اليه قال شيخنا الرملى وهذا فى عتق التبرع فلو أعتق المريض عن كفارة عليه بعض رقة بفتيا سرى ولا يتوقف على الثلث لأنها تقع كلها عن كفارته . (فصل) فى العتق بالبعضية بمعنى الأصلية والفرعية (قوله أهل تبرع) المراد به الحر الكامل أخذا مما سياتى ليخرج المكاتب وكذا البعض قاله شيخنا الرملى ونوزع بأن المنع فى البعض لكونه ليس أهلا للولاء لا لضعف ملكه ولذلك تعتق أم ولده عنه بعموته لا تقطاع الرق بعموته مع وجود شاة الحرية فيه (قوله أصله أو فرعه) أى من النسب فيهما ولو حلا أو اختلفا ديناً أو منفا بلعان بعد استلحاقه فلو ملك زوجته الحامل منه عتق حلقها وفهم من كلام المصنف أن الملك مقدم على العتق على المذهب قال شيخ شيخنا عميرة لو قال لمن ملك بعضه أعتقه عني على ألف ففعل لم يعتق فراجع (قوله ولا يشترى لطفل) ومثله المجنون والسفيه (قوله قريبه) سواء كله أو جزؤه لأنه يعتق عليه (قوله ولو وهبه الخ) أى لو حصل له ملكه بلا عوض (قوله قريبه) أى كل قريبه أما جزء قريبه فيمنع قبوله مطلقا ولا يصح لضرره لأنه يهرى ويهرم القيمة (قوله كاسبا) المراد أنه لا تلزمه نفقته (قوله فعلى الولي قبوله) فان لم يقبل فى هذه والتي بعدها قبل الحاكم فان لم يقبل فله أن يقبل بعد كاله فى الوصية (قوله فى بيت المال) تبرعا فى المسلم وقرضا فى الكافر على المعتمد كاذ كره فى أحد موضعين (قوله حرم القبول) ولا يصح (قوله وقيل من رأس المال) هو المعتمد (قوله ولا يرث) أى حيث قلنا يعتق من الثلث أخذا من العلة بخلاف ما اذا عتق ابنه فأت وقبل الوصية أخوه عتق الشخص على الميت وسرى الى باقية ان وفى به الثلث .

(فصل : اذا ملك الخ) [قول المتن اذا ملك الخ] اقضت عبارته حصول الملك أولا ثم يترتب العتق وهو المذهب لكن قال أبو اسحق يحصلان معا واستشكل فى المطلب الأول بأن البعضية تنافى الملك فكيف يحصل مع اقترانها بسببه ولذا قال ابن الحداد لا يملك القريب الحر فى القهر وقيل العتق مترتب على سبب الملك لا على حقيقة الملك وهو الشراء وهو اختيار أبى اسحق وفى آخر النهاية جواز الشراء ذرية الى تخليصه من الرق وقال النزالي المختار أن من اشترى قريبه اندفع ملكه بالعتق لأنه حصل ثم انقطع قال الزركشى وهو قضية قولهم بعدم وجوب انقصاص على قاتل ولده وعدم ثبوت المهر على العبد للسيد [قول المتن أو فرعه] لو كان منفا بلعان فيه وجهان فلو استحلقت بعد ذلك قال الزركشى ثبت العتق . (فرع) لو وكله فى شراء من يعتق على الوكيل لم يعتق وان قلنا الملك يقع للوكيل ابتداء (فرع) فى فتاوى القاضى لو قال لمن ملك بعضه أعتقه عني على ألف ففعل لم يعتق قال البغوى ويحتمل أن يحكم بعتقه . (فرع) اشترى زوجته الحامل منه الظاهر أن الحل يعتق فلو اطاع على عيب اجتمع الرد فيما يظهر [قول المتن فان كان كاسبا] ولكن وهبه بعضه امتنع القبول لحذور السراية [قول المتن ونفقته فى بيت المال] أى ان كان مسلما فان كان كافرا فكذلك لكن قرضا [قول المتن من ثلثه] علل بأنه دخل فى ملكه وخروج بلا مقابل ثم على هذا لا يرث الا ليجتمع بين الوصية والارث وعلى مقابله يرث (فرع) حاول الزركشى ان يكون من هذا القبيل مملك بمعاوضة غير محضة كالصدق وعوض الخلع [قول المتن ولا يرث] هو عائد الى الصورتين

بأختياره فلو وراث بعض ولده لم يهرى عتقه عليه الى باقية (والمرضى مصر الانى ثلث ماله) فاذا عتق أحد الشرىكين نصيبه الى مرض الموت ولم يخرج (٣٥٤) من الثلث الانصبة فلا سراية عليه (واليت مصر فلو أوصى بعتق نصيبه) من جه  
فأعتق بعموته (لم يهرى)  
وان خرج كله من الثلث  
لا انتقال المال غير الموصى  
به بالموت الى الوارث  
(فصل : اذا ملك أهل تبرع  
أصله أو فرعه عتق) عليه  
قال صلى الله عليه وسلم ان  
يجزى ولده والده إلا أن يجده  
مملوكا فيشتريه فيعتقه أى  
بالشراء ومسلم وقال تعالى  
وقالوا اتخذ الرحمن ولدا  
سبحانه بل عباد مكرمون  
دل على نفى اجتماع الوادية  
والعبدية وسواء فى الأصل  
الذ كروا لأتى وان علوا وفى  
الفرع كذلك وان سقلا  
وسواء الملك الاختيارى  
بالشراء ونحوه والقهرى  
بالارث ولا يعتق غير الأصل  
والفرع من الأقارب وقوله  
أهل تبرع لم يقصد به مفهوم  
لماسياتى من العتق على  
الصبي والمجنون وليس من  
أهل التبرع (ولا يشترى  
لطفل قريبه) الذى يعتق  
عليه أى لا يصح اشتراؤه  
(ولو وهبه أو وصى له) به  
(فان كان كاسبا فعلى الولي  
قبوله يعتق) على الطفل  
(ويبقى من كسبه والا)  
أى وان لم يكن القريب  
كاسبا (فان كان الصبي  
مصر او جب) على الولي

[قوله]

(القبول ونفقته فى بيت المال أو ومسرا حرم) القبول لثلا يتضرر الصبي بالانفاق عليه

(ولو ملك فى مرض موته قريبه بلا عوض) كأن ورثه أو وهب له (عتق) عليه (من ثلثه وقيل من رأس المال) لحصوله بلا مقابل

وعبر فيه فى الروضة بالأصح أخذا من قول الرافعى إنه أولى بالترجيح (أو بعوض بلا محالة فن ثلثه) يعتق (ولا يرث)

أن عتقه من التثوية ولا يجمع بينها وبين الارث (فإن كان عليه دين قيل لا يصح الشراء) لأنه لا يترتب عليه العتق (والأصح أنه لا يخل فيه) (ولا يعتق بل يباع للدين) فهو مانع من عتقه (أو بمحاياة قدرها كهيبة) فتكون من الثلث وقيل من رأس المال كما قدم (والباقي من الثلث ولو وهب لغيره بعض قريب سيده فقبل وقبلنا يستقل به) أي بالقبول وهو الأصح المذكور في باب معاملات العبيد (عتق وسرى يوهب سيده قيمة باقية) لأن الهبة له هبة سيده وقبوله كقبول سيده وقال في الروضة ينبغي أن لا يسرى لأنه دخل في ملكه قهرا كالارث وفيها كاصلها في كتاب الكتابة قبل الحكم الرابع تصحيحه وحكاية الأول وجهها في الوسيط وفرض المسئلة فيها إذا لم يتعلق بالسيد لزوم النفقة انتهى والأول جزم به بغوى في التهذيب هنا وشيخه القاضي الحسين في كتاب القبط (٣٥٥) (فصل) إذا أعتق في مرض موته

عبدا لا يملك غيره عتق ثلثه لأن العتق تبرع معتبر من الثلث كما تقدم في كتاب الوصايا (فإن كان عليه دين مستغرق لم يعتق شي منه) لأن العتق وصية والدين مقدم عليها (ولو أعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمتهم سواء) دفعة كقوله أعتقكم (عتق أحدهم بقرعة وكذا لو قال أعتقت ثلثكم أو ثلثكم حر ولو قال أعتقت ثلث كل عبيد منكم (أفرع) بينهم لأن اعتاق بعض العبد كاعتاق كله فيكون كالوفاة أعتقكم (وقبل يعتق من كل ثلثه) فقط فلا أفرع (والقرعة أن يؤخذ ثلاث رقع متساوية يكتب في ثنتين منها (رق وفي واحدة عتق وتدرج في بنادق كاستبق) في باب القسمة (وتخرج واحدة باسم أحدهم فإن خرج العتق عتق ورق (الآخران) بفتح الخاء (أو الرق ورق وأخرجت أخرى

من رأس المال وهو الأصح في الأولى فيرث (قوله لأن عتقه من التثوية ولا يجمع بينها وبين الارث) أي لتلازم الدور المعبر عنه بقولهم لأنه لو ورث لكان عتقه تبرعا على وارث فيسقط لتعذر إجازته لتوقفها على إرثه المتوقف على عتقه المتوقف عليها فيتوقف كل من إجازته وإرثه على الآخر (قوله دين مستغرق) هو في بعض النسخ ولا حاجة إليه (قوله بل يباع للدين) أن لم يسقط بإبراء أو غير مو لا عتق كله أو بعضه بحسب المال أو ما أجازته الوارث (قوله أو بمحاياة) أي من البائع له (قوله وقيل من رأس المال) تقدم أنه المعتمد (قوله لغير مكاتب ولا بعض لأن المكاتب له ملك فإذا قبل بعض سيده لا يعتق على سيده وإن عجز بعد ذلك ولو تنجز السيد والبعض في نوته لا عتق وفي نوته سيده كالقن وإن لم تكن مهايأة فبها يقابل الرق كالقن (قوله وهو الأصح) هو المعتمد (قوله وسرى) هو مروج وعلم السراية المذكور عن الروضة هو المعتمد (قوله لزوم النفقة) أي فإن لزمه لم يصح القبول جزما وإن أذن له السيد فيه كما قاله شيخنا (فصل) في الاعتاق في مرض الموت وبيان القرعة (قوله إذا أعتق) أي تبرعا لا عن نذر وقع في محنته ولا عن كفارة ولا عتق كله عنهما وسرى لو عتق جزؤه كاسر (قوله عتق ثلثه) أي أن تأخر موته عن موت سيده والامات رقيقا كله على المعتمد من أوجه ثلاثة (قوله مستغرق) فإن لم يستغرق عتق ثلث ما يبق بعد مالم تجز الوارث ولو سقط الدين بإبراء فكالم يكن دين (قوله عتق أحدهم بقرعة) أي تبين عتقه بها وإن كان مات قبل القرعة ويتبعه كسب لو كان ويرث عنه وليس من القرعة ما لو قيل إن طار غراب مثلا فقلان حر أو أن وضع صبي يده على رأسه فهو حر ونحو ذلك (قوله لأن اعتاق الخ) هذا إذا كان في الحياة فإن قال بعد موتي تبين الوجه الثاني لأنه لا سراية بعد الموت (قوله ثلاث رقع) قال شيخنا الرمي ويجوز رقعتان وتعدادان خرج الرق أولا (قوله ويجوز الخ) قال القاضي وهو أولى وأصوب من الأول لعدم تعدد الإخراج فيه ولأنه أقرب إلى فصل الأمر (قوله على الحرية) أو على الرق والأول أولى لما مر (قوله بسهمي رق وسهم عتق)

[قوله لأنه الخ] عبارة غيره لأنه عقد عتاقه فإذا لم يترتب عليه العتق وجب أن يبطل [قوله فتكون الخ] هذا يعرفه أن المراد المحاباة لأنه واقعة أعلم [قوله كالارث] أي كارت البعض من أصله وأفرعه السابق قبيل الفصل (فصل: أعتق الخ) [قول المتن عتق ثلثه] لو مات قبل موت الموصي فهل يموت كله رقيقا أو حرا أو ثلثه حرا أوجه أحدها عند السيد في الأول لأن ما يعتق يجب أن يبق للورثة مثلا وقلا في الوصايا عن ابن الاستاذ تصحيح الثاني وقال في البحر إن الثالث هو ظاهر المذهب [قول المتن يكتب في ثنتين الخ] لأن الرق ضعف الحرية ثم قبل هذا واجب وقيل احتياط فلو كتب واحدة للرق وأخرى للحرية كفى ثم إن خرجت التي للحرية فاضل الأمر والا احتياج إلى إدراج القرعة في البندقة ثانيا قال الامام والأوجه أنه احتياط [قول المتن ويجوز] فيه اشعار بأن الكيفية الأولى أولى لكن مقبوض القاضي والامام وغيرهما الثانية لأن

باسم آخر) فإن خرج العتق ورق الثالث وان خرج الرق ورق عتق الثالث (ويجوز أن تكتب أسماؤهم) في الرقع (ثم تخرج رقعته على الحرية فمن خرج اسمه عتق ورقة) أي الباقيان (وان كانوا ثلاثة قيمة واحداثة وآخر مائة وآخر ثمانية أفرع) بينهم (بسهمي رق وسهم عتق) فيكتب في رقتين رقة وفي واحدة عتق إلى آخر ما تقدم (فإن خرج العتق لذي المائتين عتق ورقة) أي الباقيان (أول ثلاث عتق ثلثاه) ورق باقية الآخران أول الرق عتق (ثم يفرع بين الآخرين بسهم رق وسهم عتق) في رقتين (فمن خرج) العتق على اسمه منهما (ثم منه الثلث) فإن كان لها المائتين عتق نصفه وإذا الثلاثة عتق ثلثه ورق الباقي والآخر وان كتب في الرقع أسماؤهم فإن خرج على الحرية اسم في المائة عتق وتم الثلث بمن خرج اسمه بعده إلى آخر ما تقدم (وان كانوا فوق ثلاثة وأمكن توزيعهم بالعدد والقيمة) في جميع الأجزاء



(كسنة قيمتهم سواء جعلوا اثنين اثنين) أى جعل كل اثنين منهم جزء وصنع كاسبق في الثلاثة المتساوية القيمة (لأن القيمة دون العدد كسنة قيمة أحدهم مائة وقيمة اثنين مائة و) قيمة (ثلاثة مائة جعل الأول جزءا والاثنان جزءا والثلاثة جزءا) وأخرج عنهم كما تقسم وفي عتق الاثنين ان خرج رافق ثلث العدد ثلث القيمة فقوله دون العدد صادق ببعض الأجزاء في مقابلته للثبته قبله في جميع الأجزاء ولا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة (وان تعذر بالقيمة) مع العدد (كأربعة قيمتهم سواء ففي قول يجرهمون ثلاثة أجزاء واحد) جزء (وواحد) جزء (رائنان) جزء (فان خرج العتق لواحد عتق ثم أفرع لتسيم الثلث) بين الثلاثة أثلاثا كما صرح به في التهذيب فمن خرج له سهم العتق عتق (أو) ثلثه (أو) خرج العتق (للاثنين رق) الآخران ثم أفرع بينهما أى

أو بكتابة الأسماء كما مر وسيد كره (قوله كسنة قيمتهم سواء) أو قيمة ثلاثة منهم مائة مائة وثلاثة خسون خسون فيضم خسين الى نفيس (قوله ولا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة) أى بحيث تكون ثلاثة أجزاء كل جزء قدر الثلث قيمة وعددا معا فلا يتأتى ما في الروضة من تمثيله بالسنة المذكورة للاستواء في العدد دون القيمة لأنه باعتبار قطع النظر عن القيمة كأن المصنف قطع النظر عن العدد (قوله كما صرح به في التهذيب) ودل عليه كلام الشيخين وبه رد على من أبى الاثنين على الماهما ردة فيما إذا خرجت لهما مل (يعتق من كل سدسه أو يفرع ثانيا الى غير ذلك) (قوله وثلث الثاني) أى الذى يخرج اسمه ثانيا (قوله فى استحباب) هو المعتمد (تنبية) لو أعتق عبدا مرتبا قدم الأول فالأول الى تمام الثلث ولا إقراع (قوله من يوم الاعتاق) أى وقته وهو متعلق بقوله عتقوا وبقوله لهم كسبهم وبين فساد تصرف الوارث فيهم ولو وقفا وتزوجا ويقين أن عليهم تمام حقه نحو زنا وكالكسب الولد وأرض الجناية وفارق ما هنا كسب الموصى بعقده بعده ثم قبل عتقه لأنه ملك لوارث قبله (قوله ولا يرجع الوارث بما أعتق) وهم لا يرجعون عليه بخدمتهم ان خدموا بغير استعداده والارجعوا عليه (قوله فيما إذا عتق من الثلاثة واحد) قيد بهذا المثال لأجل قول المصنف عبدا آخر والا فالحكم لا يتقيد بذلك لكن فالو عتق أولاء عبد وبعض عبدهم ظهر مال هل يكمل بقية العبد من غير قرعة أو يفرع منه وبين غيره والذى مال اليه شيخنا الأول حذر من زيادة التشخيص (قوله قوم يوم الموت) ان لم تزد قيمته على وقت الاعتاق لأن المعتبر أقل قيمة من وقت الاعتاق الى وقت قبض الوارث التركة (قوله ضعف ما عتق) لأنه إذا سقط من كسبه خمسة وعشرون بقي منه خمسة وسبعون وهي مع قيمة العبد الثلاثة ثلثا منه وخمسة وسبعون ثلثاها مائتان وخمسون للورثة وثلثها مائة وخمسة وعشرون الأخراج فيها يكون مرة واحدة فهي أقرب الى فصل الأمر [قوله فقوله الخ] اعلم أن الزر كشى اعترض المتن بأن المثال غير مطابق من جهة أن السنة لمائتان جميع فالتوزيع يمكن بالعدد دون القيمة قال وصواب المثال خمسة قيمة أحدهم مائة واثنين مائة واثنين مائة فصواب عبارة الكتاب وان أسكن بالعدد دون القيمة قال وقد صرح بما ذكرنا في الشرح والروضة والذى سلكه الشارح رحمه الله حسن وفيه تصحيح لكلام المتن رضى الله عنهم أجمعين [قوله لثبته] يرجع لقول المتن وان كانوا فوق ثلاثة الخ [قوله بين الاثنين] يرجع لقول المتن للاثنين [قوله المتن أظهرهما الأول] لأنه أشبه بما ورد في الحديث قاله الشافعي رضى الله عنه [قول المتن فى استحباب] أى لأن المقصود حاصل بكل ووجه الوجوب مراعاة ظاهر ما ورد [قول المتن عتقوا] أى بان عتقهم من يوم الاعتاق حتى لو كان أحدهم نكح أمة لاتباح في الحرية بطل نكاحها [قول المتن ولا يرجع الوارث الخ] أى كالألف من ظن أنها زوجته ثم بان فساد النكاح وكالاتفاق على المشتري شراء فاسدا بخلاف ما ألتفق على المبتوتة بنية الحل ثم تبين عدم

بين الاثنين (فيعتق من خرج له العتق وثلث الآخر وفي قول يكتب اسم كل عبد في رقعة) ويخرج على الطرية رقعة ثم أخرى (فيعتق من خرج أولا وثلث الثاني قلت) كما قال الرافعي في الشرح (أظهرهما الأول والله أعلم والقولان فى استحباب وقيل إيجاب) قال فى الروضة كأن أصلها وهو مقتضى كلام الأكثرين والأصل فى القرعة ما روى مسلم عن عمران بن الحصين أن رجلا من الأنصار أعتق ستة أعبد مملوكين له عند موته لم يكن له مال غديرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فزاهم أثلاثا ثم أفرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة والظاهر تساوى الأثلاث فى القيمة (واذا أعتقنا بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث عتقوا ولهم كسبهم من يوم

الاعتاق ولا يرجع الوارث بما أعتق عليهم) ادلا موجب للرجوع به (وان خرج بمظهر عبد آخر) فيما إذا عتق من ثلاثة واحد (فصل) (أفرع) بين الباقيين فمن خرج له العتق عتق (ومن عتق بقرعة حكم بعقده من يوم الاعتاق وتعتبر قيمته حينئذوله كسبه من يومئذ غير محسوب من الثلث ومن بقي رقيقا قوم يوم الموت وحسب من الثلثين هو وكسبه الباقي قبل الموت لا الحادث بعده) لأنه ملك الوارث (فلو أعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمة كل) منهم (مائة فكسب أحدهم مائة) قبل موت السيد (أفرع) بينهم (فان خرج العتق لكسب عتق وله المائة وان خرج لغيره عتق ثم أفرع) بين الباقيين الكاسب وغيره (فان خرجت) القرعة (لغيره عتق ثلثه) لتسمية مائة الكاسب (وان خرجت) القرعة (له) أى لكاسب (عتق ربه ويصير مع كسبه) ويكون للوارث الباقي منه ومن كسبه مع العبد الآخر وذلك مائتان وخمسون ضعف ما عتق وذ كرى المحرم



طريقة بالجبر والمقابلة فقال ويستخرج ذلك بطريق الجبر بأن يقال عتق من الثاني شيء وتبعه (٣٥٧) من الكسب ثم غير هسوب

من الثالث حتى لولرت  
ثلاثة سوى شيئين  
تعدل مثل ما اعتقناه وهو  
مائة وشئ فثلاثة مائتان  
وشيئين وذلك يقابل ثمانية  
سوى شيئين فتجبر وتقابل  
فمائتان وأربعة أشياء  
تقابل ثلثمائة تسقط المائتين  
بالمائتين فيبقى أربعة أشياء  
في مقابلة مائة فالثاني خمسة  
وعشرون فعلنا أن الذي  
عتق من العبد تبعه وتبعه  
من الكسب تبعه غير  
محسوب من الثالث.

(فصل في الولاء (من  
عتق عليه رقيقا باعته أو  
كتابة وتديروا سقلا ودقراة  
وسراية فولأؤله) أما بالاعتق  
فحديث الشيخين إنما الولاء  
لمن أعتق وأما بغيره فبالقياس  
عليه (ثم لعصبة) الأقرب  
فالأقرب لحديث الولاء لغة  
كلعمة النسب رواه ابن  
حبان وابن خزيمة والحاكم  
وقال صحيح الإسناد يترتب  
على الولاء الارت قد صرح  
به في المحرر (ولا ترتب  
امرأة بولاء الامن عتيقها  
وأولادها وعتقناه) وقد تقدم  
ذلك في كتاب الفرائض  
(فإن عتق عليها أبوها ثم أعتق  
عدا فمات بعد موت الأب  
بلاوارث فله البنت) لأنه  
عتق عتيقها (والولاء لأعلى  
العصبات) كابن المعتق مع  
ابن ابنه (ومن سه رق فلا  
ولاء عليه إلا لعصبة وعصبة)

لعتق (قوله طريقة بالجبر والمقابلة) وهي أن يقال عتق من العبد الثاني شيء وتبعه من كسبه شيء مثله  
يبنى للورثة ثلاثمائة الا شيئين تعدل مثل ما عتق وهو مائة وشئ ومثله مائتان وشيئين وذلك يعدل  
ثلاثة الا شيئين فتجبر وتقابل فمائتان وأربعة أشياء تعدل ثلاثمائة تسقط منها المائتين يبقى مائة  
تعدل أربعة أشياء فالثاني خمسة وعشرون فعلم أن الذي عتق من العبد تبعه وتبعه ربع كسبه .  
(فصل في الولاء) وهو بالمد وفتح الواو لغة القرابة مأخوذ من الموالة وهي المعاونة والمقاربة وشرعا  
عسوية سبها نعمة المعتق على رقيق أو يقال سبها زوال الملك عن رقيق بالحرية (قوله من عتق عليه  
رقيق) المراد من وقع عنه عتق رقيق وإن اختلفا دينا إن لم يرثة سواء من نفسه أو من غيره بوكالة أو ولاية  
أو من أجنبي بأذنه بعوض أو دونه أو بغير أذنه ومحمناه كافي أصل الروضة وهو المعتمد خلافا للخطيب في  
جعل ولأئله المال كخرج بذلك من أقرت بحريته واشتراه فإنه يعتق وولأؤه موقوف ومن طرأ له الرق بعد  
ولأؤه كعتق كافر التحق بدار الحرب واسترق ثم ملكه غريمه الأول وأعنته فولأؤه في هذا للثاني  
لا للأول ولا بينهما ومنه لو أعتق الامام عبد بيت المال فولأؤه للمسلمين لاله (قوله ثم لعصبة) أي من حيث  
الارتب لانه انقل لأنه ثابت لهم ولو في حياة المعتق على الراجح والولاء لأعلى العصبات فالو خلف المعتق  
ابن فولأؤه لهما فلومات أحدهما من ابن فولأؤه لعمه وإن كان هو الوارث لأبيه فلومات الآخر عن نسعة  
بنين فولأؤه بينهم على العشرة بالسوية ولو أعتق عتيق أباعته فلكل الولاء على الآخر ولو أعتق أجنبي  
أختين فاشترى أباهما يعتق عليهما فليس لاحد منهما ولأؤه على الآخر ولو أعتق كافر مسلما وله إنسان مسلم  
وكافر فإن مات العتيق في حياة معتقه فمراته لبيت المال أو بعد موته فولأؤه للمسلم فقط فإن أسلم الآخر قبل  
موته فولأؤه لهما (قوله لغة) بضم اللام وفتحها بمعنى الاختلاط أو بمعنى الملاصقة وتفسير بعضهم له بالقرابة  
بعيد (قوله وترتب على الولاء الارت) هو إشارة لمراد بالترتيب في كلام المصنف كأمير وكالارت ولاية  
التزوج تحمل الدية وصلاة الجنائز فهي أربعة أحكام (قوله بلاوارث) للعبد والأب (قوله فله البنت)  
إن لم يكن لبيت عصبة نسب كأخ أو ابن وهم الأفعاله له ولا شيء لها وقد غلط في هذه المسئلة أربعة مائة فاض غير  
المنقمة لكن صور بعضهم مسئلة القضاء بغير هذه كأمير في الفرائض (قوله ولو نكح عبد معتقه) ففتح التاء  
(فصل : من عتق عليه رقيق الخ) [قول المتن باعنا] منه شراء العبد نفسه نعم أورد ما لو أقر بحرية  
عبد ثم اشتراه فإنه يعتق ويكون الولاء موقفا على النص ثم لا فرق في ثبوت الولاء بين الاتفاق في الدين  
والاختلاف فيه (فرع) أعتق شخصا كافرا ثم التحق بدار الحرب فاسترقه آخر وأعتقه حكى ابن  
القطان والدارمي ثلاثة أوجه للأول للثاني فيهما والراجح الثاني فقد قال ابن اللبان إنه قول الشافعي ومالك  
[قول المتن ثم لعصبة] أعلم أن الذي ينتقل اليهم الارتب به لانفسه كالنفس سواء قال المتولى ووجه ذلك أن  
ثبوت الولاء للمعتق إنما هو لما له عليه من النعمة وهي ليست لورثته حتى يثبت لهم ولأؤه (نفيه) قوله ثم لعصبة  
يقضى أنه لا يثبت في حياة المعتق وليس كذلك بدليل ارت المسلم من العتيق المسلم في حياة المعتق الكافر  
[قول المتن ولا ترتب امرأة] لأنها ليست بعصبة ومن ثم تعلم أن المراد بالعصبة السابقة العصبة بنفسه [قول المتن  
الامن عتيقها] أي لا لحديث وأما أولادها وعتقاؤه فلا لأن نعمة العتيق سرت اليهم تبعاً [قول المتن بلاوارث] من  
جهة هذا الوارث المنفي عصبة الأب ولو بعدت فانها مقدمة على البنت وهذه المسئلة هي التي غلط فيها أربعة مائة  
فاض حيث قالوا ان البنت هي الوارثة وغفلوا عن كون المقدم المعتق ثم عصبة ثم معتق المعتق وصورها الامام  
بأخ وأختا اشتريا أباهما فعتق ثم أعتق عدا ومات بعد موت الأب فالمرات ثلاث [قوله لأنه عتيق عتيقها]  
لأنها بنت معتقه [قول المتن ومن سه رق] أي فعتق فلاولاء عليه أي فيكون هذا مستثنى من استرسال  
الولاء على أولاد العتيق وأحفاده واستثنى الرافعي معها من أبوه حوالا فلأثبت عليه الولاء لحوالي  
أمه [قوله فلاولاء عليه] وذلك لأن نعمة معتقه مقدمة على النعمة التي على أصوله فلا تناوله بحال  
فلاولاء عليه لمعتق أحسن أصوله وصورته أن تلد رقيقة رقيقا من رقيق أو سر وأعتق الولد لو أعتق أبواه وأمه (ولو نكح عبد معتقه

كانت برهنة لا تملأ (الأم) لأنه عتق بنتها (فان أعتق الأب ابنته) الولاء (الى مواله ولومات الأبريقا وعتق الجد ابنته مواله قلن  
أعتق الجد ابنته مواله (فان أعتق الأب ابنته مواله) من مواله الجد (الى مواله موقيل) لا ينجر (٣٥٨)

أى حقيقة تغيره فولاء أولاد مملوكت أيهم وخرج بالبعد الحر فأولادهم منها أحرار أصالة لا ولا عليهم لأحد وان  
طرا لأبوه موقيل ثم عتقوا على الرجوع وخرج بالعتيقة الحرة إذا نكحها العبد فأولادهم منها أحرار لا ولا عليهم  
لأحد وانهم موقيل فإذا عتق بنت الولاء مواله (قوله انجر الولاء الى مواله) ولا يعود الى مواله الأم وأن عدم  
مولى الأب بل هو ليت المال على الرجوع (قوله جر ولا اخوته لآيه) ولومع أمه (قوله لا ينجر) بل يبقى  
لمواله أمه قال شيخنا شيخنا عمير موقيل هذا الموات إخوته ورثهم مواله أمه لأن لهم الولاء على هذا الولد الذى له  
الولاء على اخوته عتق آيه (قوله لأنه لا يمكن الخ) ولهذا إذا اشترى العبد نفسه من سيده أو كاتبه سيده  
وعتق بأداء الثمن أو التجرد كان ولاؤه لسيده لأن نفسه كماله عامر (كتاب التديير)

هو لغة النظر في العواقب وشرعا ما ذكره (قوله بالموت الذى هو دبر الحياة) أى فسمى تدييرا لذلك وقيل سمي  
به لأن السيد بر أمر نفسه في الدنيا باستخداه وفي الآخرة بعقته وردده الرافى بأن التديير فى الأمور مأخوذ  
من لفظ البر وعورض بأنه مأخوذ من النظر فى العواقب كما سركان معروف فى الجاهلية فأقره الشرع وأشر  
بقوله بالموت الى أنه ليس وصية كسبائى والمراد موت السيد وحده أو مع صفة قبله لا معه ولا بعده كما يأتى (قوله  
أن حر) وكذا عضوه نحو يذك حرة أو رجلك أو رأسك ويكون مدبر أجيته على المعتد خلافا للخطيب  
لأن كل تصرف قبل التعليق تصح اضافته الى بعض محله وهل هو من السراية أو من التعبير ببعض عن  
الكل ويظهر الثانى كبر شذاله ما بعده وأما الجزء الشائع فالمدبر ما ذكره فقط نحو نصفك أو ربعك  
فان قال بعضك صح ويرجع لما يبعنه هو أو وارثه ولا يضر المحن بكسر التاء فى مذكر أو عكسه أو فتح  
الكاف فى مؤنث أو عكسه (قوله مخرج من الكتابة) وسبائى مع الفرق بينهما فان التديير مشهور فى  
معناه والكتابة لا يعرفها الا لغوامس (قوله ويصح بكناية عتق) وكذا مصرع وقف نحو حبستك بعد  
موقيل (قوله مقيدا) أى يمكن لا ينحو التمسك فانه لا يصح وكذا الوقيد بشئ وزال قبل موته كقوله إذا مت  
فى هذا الشهر فأت حر فاذا مضى الشهر قبل موته زال التديير (فرع) لو قال لعبد ان قرأت القرآن بالهمز فان ذكر  
فأت حر فقرأ شيئا من القرآن ثم مات السيد عتق بموته وكذا ان قال ان قرأت القرآن بالهمز فان ذكر  
القرآن بنهر مخرج لم يعتق الا ان قرأه موقيل كذا قوله البغوى عن الامام الشافعى فراجع (قوله  
ويشترط الخول) لا القورية وهذه الصورة من التديير كماله مما تقدم (قوله ثم دخلت الخ) وهذه  
الصورة التى بعدها ليست من التديير بل مما من تعليق العتق بصفة (قوله وهو على التراخي) أى لا تشترط

الى مواله الجد بل (يقول  
لمولى الأم حتى يموت الأب  
فينجري الى مواله الجد ولو  
ملك هذا الولد أمه من ولده  
إخوته لآيه) من مولى الأم  
(آيه) وكذا ولا نفسه فى  
الأصح) كالمولى الأب  
غيره ثم سقط ويصير كحر  
لا ولا عليه (قلت) كقال  
الرافى فى المصريح (الأصح  
للمنصوص لا ينجر) والله  
أعلم لأنه لا يمكن أن يكون  
له على نفسه ولا.

(كتاب التديير)  
هو تعليق عتق بالموت  
الذى هو دبر الحياة  
(مصرجه) أنت حر بعد  
موقيل أو إذا مت أو متى مت  
فأت حر أو أعتقتك بعد  
موقيل وكذا دبرك أو أنت  
مدبر على المذهب المنصوص  
لاشتماره فى معناه وفى قول  
من طريق ثان مخرج من  
الكتابة هو كناية لخلاؤه  
عن لفظ العتق والحرية  
(ويصح بكناية عتق مع  
نية تكليل سيده بعد  
موقيل) بنية العتق (ويجوز)  
التديير (مقيدا كان  
مت فى هذا الشهر أو المرض  
فأت حر) فان مات على  
الصفة المذكورة عتق والا  
فلا (ومطلقا كان دخلت)  
المدبر (فأت حر بعد موقيل)

[قول المتن فان أعتق الجد] أى أبو الأب [قول المتن وقيل بقى الخ] هذا الخلاف قريب من الخلاف فيما أو سلم  
الجد والأب كافر وله أطفال هل يحكم باسلامهم أم لا [قوله ثم يسقط] هذا الوجه زيه الامام بأن الولاء إذا ثبت  
لا يسقط [قول المتن قلت الأصح الخ] لو فرض على هذا موت الاخوة عن مواله الأم خاصة فهل يرثونهم من  
حيث ان لهم الولاء على هذا الولد الذى له الولاء على اخوته من حيث اعتناق الأب الظاهر نعم فليتا مل [قوله  
لأنه لا يمكن الخ] أى فيبقى لمواله أمه (كتاب التديير الخ) [قول المتن أنت حر] لو قال نحو أنت حر كان  
أحسن [قوله من الكتابة] أى فيما لو قال كاتبتك على كذا ولم يقل فاذا أدت فأت حر والمذهب تقرير  
النصين والفرق أن الكتابة تحتل المراسلة والخارجة بخلاف التديير [قول المتن ومعلقا] قال الزركشى  
لأنه إملاوية أو عتق على صفة وكل منهما يقبل التعليق [قول المتن ثم دخلت] لو أتى بالواو بدل ثم فنقل  
عن البغوى اشتراط الخول بعد الموت أيضا وصوب الزركشى خلافه وقال ان هذا وجه أشار فى التهمة  
الى أنه مفرج على أن الواو للترتيب وقال ان الشيخين جزموا فى نظيره من الطلاق بأنه لا فرق بين التقدم  
والتأخر وأن هذا وجه مفرج على ما قاله [قول المتن وهو على التراخي] أى فى كل من الصورتين

فان وجدت الصفة ومات عتق والا فلا ويشترط الدخول قبل موت السيد (فى حصول العتق وهو على التراخي)  
فان قل ان مت ثم دخلت (المدبر) فأت حر (فأنت حر) فى حصول العتق (وهو على التراخي)

وليس للوارث بيعه قبل الدخول) وله كسبه (ولو قال اذامت ومضى شهر فانت حر فلو ارثت استخداما في الشهر لا يبعه) حتى الميت (ولو قال ان شئت فانت مدبر لو انت حر بعد موتك ان شئت اشترطت المشيئة متصلة) أي على الفور (فان قال متي شئت) بدل ان شئت (فقطراخي) وتقتصر المشيئة في صورتين قبل موت السيد (ولو قال لا بعدهما اذامتا فانت حر لم يمتق حتى يموتا) معا أو مرتبا (فان مات أحدهما فليس لوارثه بيع نصيبه) وله اجارته ثم عتقه بموتهما معا قبل عتق تدير والصحيح للتعلم بموتين فهو عتق بحصول الصفة وفي موتها مرتبا قبل لا تدير والصحيح أنه بموت أحدهما يصير نصيب الآخر مدبرا ونصيب الميت (٣٥٩) لا يكون مدبرا (ولا يصح تدير مكره

ومجنون وصبي لا يميز وكذا يميز في الأظهر) والثاني قال لا يضيع فيه (ويصح من سفيه) أي محجور عليه بسفه لصحة عبارته (وكافر أصلي) حر بي أو ذمي (وتدير المرتد يني على اقوال ملكه) فعلى قول بقائه يصح وزواله لا يصح ووقفه وهو الأظهر إن أسلم بان محته وان مات مرتدا بان فساده (ولو دبر مارتد لم يبطل) تديره (على المذهب) والطريق الثاني يبطل والثالث يني على اقوال ملكه ان يني لم يبطل أو زال بطل أو وقف وقف ووجه الطريق الأول الصيانة لحق العبد عن الضياع فيعتق اذامات السيد مرتدا ووجه الطريق الثاني بأنه لو بقي التدير لتفد العتق به من الثلث وشرط ما ينفذ من الثلث بقاء الثلثين للورثة ومال المرتد في لوارث ودفع بأن الشرط سلامة الثلثين للمستحقين من ورثة أو غيرهم (ولو ارث المدبر لم

فيه الفورية فتجوز ولو عبر بالقاء اشترط الفورية ولو عبر بالوار جاز الدخول قبله وبعده مع الفور وعدمه فان أراد شيئا اتبع قاله الأسنوي واعتمد شيخنا الرمي تبع للشيخين اشترط الترتيب فيها مثل ثم الان أراد القبلية (قوله) وليس للوارث بيعه) ولا غيره مما يزيل الملك ومال شيخنا الزبدي الى منع وطئها وان لم تحبل حسما للباب كالحرة نعم ان أسره الوارث بالدخول فاستع جازله يبعه قطعا وليس له رهنه لعدم فائده وليس له تنجيز عتقه ان خرج من الثلث لما فيه من ابطال الولاء للميت وهو مقصوده وعلى هذا ليس له تنجيز ما يخرج من الثلث مطلقا والأولى للوارث في غير ما يخرج منه الاجازة لا للتنجيز فأنل (قوله) وله كسبه) ولو باجارة رهن تبطل بدخوله هو محتمل فان لم تبطل عتق مسلوب المنفعة مدتها والأجرة للوارث وان بطلت ملك منفعة نفسه وقياس أم الولد البطلان وما ذكرهنا يخرج في المسئلة بعدها (قوله ان شئت) فان لم يخاطب فهو مثل متي ولا عبرة بعدم المشيئة بعد وجودها ولا عكسه اذ اشترطنا الفور (قوله قبل موت السيد) ما لم يصرح بأنها بعده (قوله والصحيح لا) هو المعتمد فيهما (قوله يصير نصيب الآخر مدبرا) فله بيعه ويبطل تديره (قوله ونصيب الميت لا يكون مدبرا) بل باق على تعليقه وليس للوارث تصرف فيه فاذا مات الثاني عتق وليس تدير او في الخطيب ان عتق نصيب الميت الثاني بالتدير (قوله ومجنون) أي حال جنونه فلا يضر طروه (قوله والثاني الخ) ورد بالقاء عبارته (قوله ويصح من سفيه) ولولى ابطاله بالبيع اذ ارآه مصلحة ويصح من محجور فلس ومن مبعض لامن مكاتب ولو باذن سيده كاقتم (قوله لم يبطل) وان التحق بدار الحرب (قوله ولو ارث المدبر لم يبطل تديره) ولا يرق لوسبي لبقائه على ملك سيده فلو مات سيده جاز رقه ان كان عتيق ذمي لان كان عتيق مسلم (قوله ولحر بي حل مدبره لدار الحرب) وكذا أم ولده ومكاتبه كتابة فاسدة (قوله بخلاف مكاتبه) أي كتابة صحيحة وبخلاف المنتقل من دين الى آخر وبخلاف المرتد بعد تديره أو كتابته فليس له حلهم وصورته في المرتد أن يسلم ثم يرتد بعد ما ذكر (قوله ويبيع عليه) هو من عطف السبب لأن بيعه نقض ولا يحتاج الى نقض قبله (قوله بالقول) لوجه على البيع [قول المتن وليس للوارث] أي وان كان مورثه كان له الابطال ونظيره الوصية [قول المتن يبعه] لو نجز عتقه فالظاهر النفوذ [قول المتن متصلة] لأنه يشبه التملك ولأن الخطاب يقتضي جوابا وكفى نظيره من الطلاق [قوله قبل موت السيد] انظر ما الفرق بين هذا وبين ما لو قال اذامت فانت حر ان شئت حيث قالوا تعتبر المشيئة بعد الموت [قول المتن ولو قال الخ] أي قال كل منهما الصيغة المذكورة [قوله والثاني قال الخ] عبارة غيره وذلك لأن الحجر لمصلحة والمصلحة هنا في جواره لأنه ان عاش لم يلزمه وان مات حصل الثواب وقد اختاره جماعة منهم الفارقي وقال وأما قولهم انه ليس من أهل العقود فانه يبطل بالسفيه هم الخلاف جار في وصيته واعلم أن تعليق الصبي باطل قطعا والخلاف جار هنا وان قلنا هو تعليق لأنه في معنى الوصية من حيث اضافته لمابعد الموت [قول المتن على المذهب] لأنها لا تؤثر في العقود الماضية [قول المتن ولحر بي] صورته أن يكون قد دخل دارنا بأمان [قول المتن نقض ويبيع] لو بيع من أول

يبطل) تديره فلو مات السيد قبل موته عتق (ولحر بي حل مدبره) الكافر الكائن في دار الاسلام (الى دارهم) بخلاف مكاتبه الكافر من غير رضاه لاستقلاله (ولو كان لكافر عديم فديره نقض) تديره أي أبطل (ويبيع عليه) لأنه مأثور بإزالة الملك عنه وهي لا تحصل بالتدير كاذكره الرافعي في الشرح في كتابة الذمي في أثناء تعليل ولم يذكر المسئلة هنا ولا هي في الروضة (ولو دبر كافر كافرا فأسلم) العبد (ولم يرجع السيد في التدير) بالقول بناء على القول بصحة الرجوع به الآتي (نزع) العبد (من يد سيده) وجعل عند عدل دفعا للذل عنه (وصرف كسبه اليه) أي الى سيده وهو باق على تديره لا يباع (وفي قول يباع) عليه و يبطل التدير دفعا لاذلاله ورجع الأول

بتوقع الحرية ولو رجح السيد التدبير بالقول وجوز فالرجوع به بيع عليه جزا وظاهر أن البيع عليه حيث لم يزل ملكه بيع أو غيره (والم)  
 أي السيد (بيع المدبر) لأنه صلى الله عليه وسلم باع مدبر رجل من الأنصار رواء الشيخان (والتدبير تعليق عتق بصفة وفي قول وصية) للعبد  
 بعتقه (فلو باعه) السيد (ثم ملكه لم يعد) (٣٩٠) التدبير على المذهب) وفي قول على قول التعليق يعود على قول عودا لحدث

كان أولى كذا ذكره بعده ولعل الحامل للشارح على ذلك لفظ الرجوع دون لفظ الإزالة (قوله بتوقع الحرية) التي ينظر في الشرع لها بتوقع الولاء للسيدة كافي المنهج (قوله أي للسيد) بنفسه أو بولي في السفيه (قوله بيع المدبر) أوهبته أو نحوها مما يزيل الملك (قوله رواء الشيخان) وفي الرواية أن يبيعه كان في دين عليه ولكنه ليس قيد المأورد أن عائشة باعت مدبرة لها ولم ينكر عليها أحد من الصحابة (قوله تعليق عتق بصفة) لعدم احتياجه إلى فعل أو قبول بعد الموت (قوله وفي قول الخ) أشار الشارح إلى أنه ليس في المسئلة طرق وأنه لا خلاف في عدم العود على قول الوصية كذا قيل وهو في الثاني مسلم وفي الأول ممنوع إذا اختلف المبنى على خلاف آخر واشتمل على قطع يسمى طرقا كما يعلم من سبر كلام الشارح في مواضع كثيرة وهو هنا كذلك إذ المعنى أنا إذا قلنا بعدم عودا لحدث لم يعد هنا قطعاً وإن قلنا بعودا لحدث ففيه هنا قولان فتأمل (قوله العتق بالتدبير) أي إن احتمله الثلث والاعتق منه بقدره والباقي بوجود الصفة نعم إن قال أنت حر قبل موثق بلامرض يوم أو قبل مرضي الذي أموت فيه بيوم عتق كله بموته من رأس المال ولا سبيل لأحد عليه وهذه حيلة في عتق المدبر من رأس المال (قوله بطل تدبيره) لو قال بطل تدبيرها لكان أنسب (قوله ويصح تدبير مكاتب وكتابة مدبر) ويصح تعليق كل منهما بصفة فيكون مدبرا مكانا معلقا ويعتق بالأسبق من الثلاثة وفيه ما يأتي (قوله قال الشيخ أبو حامد تبطل الكتابة الخ) قال بعضهم ويجمع بين الكلامين بحمل البطلان على أنه لا يبطل بالنجوم وحمل عدم البطلان على أنه يتبعه كسبه وولده كذا ذكره ابن الصلاح وظاهر أنه لو لم يسهه اثنتا عتق منه بقدره ويتوقف باقيه على الأداء وعلى هذا هل يتوقف عتق باقيه على أداء جميع النجوم أو على قدر ما يقابل الباقي منها يظهر الآن لاحتمال الثاني فليراجع (فصل في حكم حمل المدبرة والمعلقة وما يتبع ذلك) (قوله والثاني يثبت) وبه قال الأئمة الثلاثة (قوله بجامع العتق

في الميمن (ولو رجع عنه بقول كأبطلته فسخته بقتضه رجعت فيه صح أن قلنا وصية والأفلا) يصح (ولو عتق عتق مدبر بصفة صح) تعليقه (وعتق بالأسبق من الموت والصفة) ففي سقي الموت العتق بالتدبير (وله وطه مدبرته ولا يكون رجوعا) عن التدبير (فإن أولها بطل تدبيره) لأن الاستيلاء أقوى منه (ولا يصح تدبير أم ولد) إذ لا فائدة فيه (ويصح تدبير مكاتب وكتابة مدبر) فيكفر كل منهما مدبرا مكانا فيعتق بالأسبق من موت السيد وأداء النجوم وذلك في الثاني معنى على الظاهر أن التدبير تعليق عتق بصفة فإن قلنا وصية بطل بالكتابة ويطل أيضا إذا أدت النجوم قبل موت السيد فإن مات قبل أدائها ففي المسئلة الأولى ومثلها الثانية قال الشيخ أبو حامد تبطل الكتابة وكذا قال الشيخ في التنبيه وفي التهذيب لرفعته وقال ابن الصباغ لا تبطل كالأعتق السيد

الأمر كفي في تحصيل الغرض المذكور [قول المثنى تعليق عتق بصفة] وذلك لأنه لا يحتاج إلى فعل ولا إنشاء قبول بعد الموت فكان كالتعليق على دخول الدار [قول المثنى وفي قول وصية] لا اعتباره من الثلث [قول المثنى وكتابة مدبر] لأن كلامهما لا ينافي مقصود الآخر [قوله من موت السيد الخ] وإذا مات السيد أولا وخرج بعضه من الثلث فقط عتق ذلك البعض وبصر باقيه متوقفا على دفع قسطه قاله الرافعي [قوله وفي التهذيب ارتفعت] أعلم أن المكاتب إذا أولدها السيد ثم مات قبل مجزئها تعتق عن الكتابة ويتبعها كسبها وولدها كما نقله في الشرح الصغير عن البغوي وأقره فليست الفرق بين المكاتبين وعبرة الرافعي وإن مات السيد قبل الأداء عتق بالتدبير إن احتمله الثلث حيث فطن الشيخ أن حامد أنها تبطل الكتابة قاله ابن الصباغ وعندى أنه ينبغي أن يتبعه ولده وكسبه كالأعتق مكانه قبل الأداء فكلاهما لا يبطل الكتابة بالاعتاق وجب أن لا يملكه بالتدبير قال ويحتمل أن يريد بالبطلان زوال العقد دون سقوط أحكامه انتهى قال في الخادم وهذا الاحتمال الثاني جزم به الروياني فلو خرج من الثلث بعض العبد عتق ذلك البعض ويبقى باقيه مكاتباً يعتق بأداء قسطه كما نقله الرافعي عن النص وأبي حامد وغيره [قوله لا تبطل] أي بل يعتق بالموت عنها فيتبعه ولده وكسبه [قوله عن الكتابة] لأنه متضمن للإبراء عن النجوم (فصل : ولدت مدبرة الخ) [قول المثنى لا يثبت] لم يقل لا يسرى لأن السراية لا تكون إلا في الأشخاص ولا تكون في الأشخاص [قوله والثاني الخ] به قال الأئمة الثلاثة [قول المثنى ولو دبر حاملا] لو استثناء صح

مكاتبه قبل الأداء فيتبعه ولده وكسبه انتهى وعلى الأول يكونان للسيد وبحاج بأن العتق في المقيس بخلاف عليه عن الكتابة والكلام هنا في العتق بالتدبير (فصل) إذا (ولدت مدبرة من نكاح أوزنا) ولما حدث بعد التدبير وانفصل قبل موت السيد (لا يثبت للولد حكم التدبير في الأظهر) كالأثبت لولد المرهونة حكم الرهن بجامع أن كلامهما يقبل الرفع والثاني يثبت كما يثبت لولد المستولدة حكم أمه بجامع العتق بموت السيد ولو كانت حاملا عند موت السيد تبعها الحمل قطعا (ولو دبر حاملا



**جمله** أي العمل (حكم التديير على المذهب) وفي قول من الطريق الثاني مبنى على أن الحمل لا يعلم لا بثبت وعلى الثبوت (فإن مات) فيه حياة السيد بعد انفصال الحمل (أورجع في تدييرها) بالقول بناء على القول بصحة الرجوع به (دام تدييره) أي الحمل المنفصل والتصل (وقيل اندرج وهو متصل فلا) يدوم تدييره بل يتبعها في الرجوع (ولودر خلاص) تدييره (فإن مات) السيد (عق) الحمل (دون الأموان بأعها صح) البيع (وكان رجوعا عنه) أي عن تدييره الحمل (ولودت المعلق عتقا) (٣٦١) يفتوا لمن زنا أو نكاح حلت

بمعلق عتق وانفصل قبل وجود الصفة (لم يعتق الولد وفي قول ان عتق بالصفة عتق) وهما كالقولين في ولد المدبرة ولو كانت حاملا عند وجود الصفة عتق الحمل قطعا وظاهر أن الحامل عند التعليق كالحامل عند التديير فيتبعها الحمل على الأصح في تصحيح التنيه (ولا ينبع مدبرا ولده) المالك السيد وما يبيع الأم في الرق والحرية (وجنابته) أي الدبر (كجنابة قن) فإن قتلها فالتديير أو بيع فيها بطل التديير أو فداء السيد بقي التديير والجنابة عليه كالجناية على قن فإن كانت بالقتل وأخذ السيد قيمته لا يلزمه أن يشترى بها عبدا يدبره (ويعتق بالموت) أي موت السيد (من الثلث كله أو بضعه بعد الدين) فلو استغرق الدين التركة لم يعتق منه شيء أو نصفها وهي فقط بيع نصفه في الدين ويعتق ثلث الباقي منه وإن لم يكن دين ولا مال سواء

(الح) ورد بجواز بيع المدبرة (قوله ثبت له حكم التديير) أي أن كان ملكه ولم يستثنه والإفلا ثبت له حكمه فإن مات في الثانية وهي حامل تبعها (قوله بالقول) قيد به لأنه إذا باعها حاملا تبعها في البيع حيث كان متصلا وبطل تدييره (قوله بل يتبعها في الرجوع) أي كما يتبعها في التديير وفرق بأن للعق قوة (قوله) فيقبعها) نعم إن ماتت الأم أو السيد قبل وجود الصفة بطل التعليق في الولد بخلاف ولد المدبرة (قوله بطل التديير) أي فيما بيع من كله أو بعضه (قوله بقي التديير) فإن مات السيد قبل البيع والفداء لم يملك الفداء من التركة إن أمكن وعتق كله فإن لم تكن تركته بطل تدييره إن استغرقه الأرض والاعتق منه ثلث ما بقي بعده (قوله لا يلزمه أن يشترى الح) لأنه باق على ملكه وبذلك فارق الأنحية والوقف (قوله من الثلث) نعم إن علق عتقه بزمان قبل موته وعاش بقدره فأكثر بعد التعليق كأن قال أنت حر قبل موتي بيوم ومات بعد يوم بلا مرض أو قال قبل مرض موتي بيوم عتق من رأس المال كمر (قوله وإن لم يكن دين) أو سقط بأبراء مثلا (قوله فوجدت في المرض فن رأس المال) وكذا إن وجدت في حجر الفليس أو في الجنون أو السفه وليس في هذين خلاف لعدم تعلق الحق بالغير (قوله نعم الح) هو المعتقد (قوله فليس يرجوع) هو المعتقد (قوله بل يحلف الح) فإن رد اليمين حلف العبد وثبت تدييره .

بخلاف ما لو قال أعتقتك دون حلك نعم بشرط في استثناء حمل المدبرة أن تلده قبل الموت (فرع) ولده تفوق ستة أشهر من وطء الزوج بعد التديير فله حكم الحادث بعده بخلاف ما إذا كان لا يطؤها أو يطؤها وولدت لدون ستة أشهر من الوطء (قوله بل يتبعها الح) كما يتبعها في التديير وفرق الأول بتغليب الحرية في التديير (فرع) وهب ولده جارية حاملا ثم رجع فيها هل ثبت في الح أو أيضا ظاهر كلامهم نعم والرق ظاهر [قول المتن وكان رجوعا عنه] أي سواء قصد به الرجوع أم لا [قول المتن لم يعتق الولد] أي لأنه عقد بلحقه الفسخ فلم يتعد إلى الولد الحادث كالرهن والوصية والتديير وقول الشارح رحمه الله وهما كالقولين الح يوهم أنه على القول الثاني إذا ماتت الأم قبل وجود الصفة بقي حكمها في الولد كولد المدبرة والذي عليه الجمهور أنه إذا مات السيد أو مات بطل حكم الصفة في الولد بخلاف ولد المدبرة إذا مات في حياة السيد بقي حكمه على القول المذكور [قوله عتق الحمل قطعا] أي بخلاف التديير فإن دخوله خلافا وقوله وظاهر الح هو كذلك ولكن لو ماتت الأم أو السيد قبل وجود الصفة بطل التعليق في الولد بخلاف نظيره في ولد المدبرة هذا هو الظاهر خلافا لما في شرح المنهج [قوله لم يعتق منه شيء] لو فرض بعد ذلك إبراء من الدين مثلا فذا عتق وحاول ابن الرقة تخرجه وجه بعدم النفوذ كعتق الرهن إذا رد ثم انفك الرهن ورد بأن العتق هنا لما أخرج عن اللفظ لتوقفه على الموت ساغ اعتباره بخلاف تنجيز الرهن لأنه لما رد لقانم إذا حصل الإبراء هل يقضى به من الآن أم يقول يقين العتق من حين الموت تردد للامام قال والأظهر الأول [قول المتن فوجدت في المرض] لو وجدت في حال جنون السيد أو سفه فهمي معتبرة قطعا بخلاف ما لو وجدت في المرض أو حجر الفليس ففيه خلاف لتعلق الحق بالغير [قول المتن فليس يرجوع] أي كأن جحد الرد لا يكون اسلا ما وجحد الإطلاق لا يكون رجعة

(٤٦) - (قليوبى وعمره) - رابع) عتق ثلثه وإن خرج من الثلث عتق كله وسواء في اعتبار التديير من الثلث وقع في الصحة أم في المرض (ولو علق عتقا على صفة تختص بالمرض كان دخلت) الدار (في مرض موتي فأنت حر عتق من الثلث) عند وجود الصفة (وإن احتملت) الصفة (الصحة) والمرض بأن لم يقيد به (فوجدت في المرض فن رأس المال) يعتق (في الأظهر) اعتبار ابوقت التعليق والثاني من الثلث اعتبار ابوقت وجود الصفة يرجع الأول بأنه حين التعليق لم يكن منهما باطلا حق الورثة نعم إن وجدت الصفة باختیار السيد عتق من الثلث جرما (ولو ادعى عبده التديير فأنكر فليس يرجوع) بناء على جواز الرجوع بالقول (بل يحلف) أنه طهره



وله اسقاط الميراث من نفسه بأن يقول ان كنت دبرته فقد رجعت عنه بناء على جواز الرجوع بالقول (ولو وجد مع مدبر طلق  
فقتل كسبته بعد موت السيد وقال الوارث قبله صدق المدبر بيمينه) لأن اليد له (وان ألقاها بينتين) بمقتضى (قدمت يمينته) لما ذكر  
(كتاب الكتابة) يعلم المراد بها (٣٦٢) من صيغتها الآية والأصل فيها قوله تعالى والذين يمينون الكتاب مما ملكت

(قوله وله اسقاط الميراث) وله رفع التدبير بالبيع (قوله صدق المدبر بيمينه) ان أمكن (قوله لأن اليد الخ)  
وبذلك فارق قوله المدبرة أو المستولمة اذا ادعاء الوراث قبل الموت أو الاستيلاء فان الوارث يصدق وتقدم  
بينه المدبر على الوارث لو ألقاها بينتين (كتاب الكتابة)

بكسر الكاف وحكى فتحها ولفظها اسلامي وسميت بذلك لجريان العادة بكتبتها في كتاب وهي لغة الضم  
والجمع وشرعاً عقد عتق بلفظها بعوض منجم بنجمين فأكثر وهي خارجة عن القواعد لأن العبد وكسبه  
للسيد فكانه باع ماله بماله لكن قام الاجماع على جواز ما قاله الباقي رحمه الله ليس لنا عقد يتوقف على صيغة  
مخصوصة الا السلم والنكاح والكتابة وقد مر ذلك في مواضعه (قوله يعلم المراد بها الخ) أي يعلم تعريفها  
وأركانها وهي أربعة مالك ورقيق وصيغة وعوض والصيغة الآتية مشتملة عليها فأغنت عن ذكرها وغير  
ذلك (قوله وبها) أي الكسب والأمانة (قوله لأنه قد يضيع الخ) أشار إلى أن هذا المراد من الأمانة لا نحو  
عبادة فصلة (قوله ولا تتركه بحال) فهي مباحة أي من حيث ذاتها والافتقار تذكره لعارض كأن ظن كسبه  
بمحرم ويحرم ان علم ذلك كفجور وقد تجب كاي علم بما مر في فقرة الرقيق اذا توقفت ثقته على بيت المال  
المتوقف على كتابته مثلاً فراجعه فتعريفها الأحكام الخمسة (قوله لبطال الخ) وبذلك فارق بقاء الأمانة في الآية  
على الوجوب (قوله اذا أدبته) أو برئت منه أو فرغت منه ولا بد من ذلك ليفارق المخارجة (قوله وبين)  
أي وجوب الأمانة من الصيغة (قوله ويكنى ذكر نجمين) فالمراد من الجمع ما زاد على الواحد وابتدأها من  
العقد ولا يشترط فيها طول زمان فيكنى نحو ساعتين لا مكان نحو الاقراض ويرجع في النية إليه وتصح بتقديم  
قبول العبد كغيرها من العقود (قوله جاز) أي في الكتابة الصحيحة ولا بد من ذكره في الفاسدة لأنها  
تعليق والنية لا تخلصه (قوله ولا يكنى الخ) فالكتابة بغير ذلك باطلة فقوله بلا تعليق أي بلا لفظ به بأن عدم  
لفظه ونيته معا (قوله مخرج) أي من التدبير كما مر (قوله ويقول المكاتب) فوراً بنفسه لا بوكيله  
أو أجنبي (قوله أي المكاتب والمكاتب) بكسر الفوقية في أحدهما وفتحها في الآخر (قوله مختارين)  
فلا تصح من مكره ولاه فقول النهج ان الاختيار من زيارته فيه نظر لكنه تنوع فيه ما في التصحيح .

(كتاب الكتابة الخ) [قول المتن عن كسب] أي بحيث تنفي بالنجوم [قوله الخبير في الآية الخ] اعلم  
أن الخبير يطلق بمعنى المال كما في قوله سبحانه وتعالى وأنه لحب الخبير لشدده ومعنى الدين كما في قوله سبحانه  
يعمل مثقال ذرة خيراً به (فائدة) حكى ابن الصباغ عن الشافعي رحمه الله أنه استدلل على عدم الوجوب بأن  
الأمر في الآية وارد بعد النهي وهو أن يبيع الانسان ماله بماله محظور فيكون الأمر بعد فيها للإباحة وثبت  
الاستصحاب من محل آخر وقال الاصطخري المصارف قوله سبحانه ان علمتم فيهم خيراً حين وكل ذلك إلى اجتهد  
السادات [قوله اذا أدبته الخ] ليس تعليقاً محضاً وإنما هو تعبير عن مقصود الكتابة وما طلبه بديل حصول  
العتق بالابراء ونحوه [قول المتن وبين الخ] وجه ذلك أنه عقد معاوضة فلا بد فيه من البيان كالبيع [قوله  
وهو الوقت] سمي بذلك لأن العرب كانت تعرف الأوقات بالنجوم فسمي الوقت نجماً [قول المتن جاز] لم  
يجزوا في ذلك خلاف انعقاد البيع بالكتابة نظر الجانب العتقي [قول المتن بلا تعليق] قاله الامام [قول المتن  
ولا نية] لو قال كاتبك فقط لم يكف قطعاً [قول المتن والمطلق] قال الزركشي هو يفتي عن التكليف

لإيمانكم فكاتبوهم ان  
علمتم فيهم خيراً (هي  
مستحبة ان طلبها رقيق  
أمين قوي على كسب)  
وبها فسر الشافعي رضي  
الله عنه الخبير في الآية (قيل  
أو غير قوي) على الكسب  
فانظر الى أن الأمين يمان  
بالصدقات ليعتق والأول  
قال لا يوثق بذلك وقيل  
يستحب لقوى غير أمين كما  
فسره ابن عباس وغيره  
الخبير بالقدره على الكسب  
والشافعي ضم اليها الأمانة  
لأنه قد يضيع ما يكسبه فلا  
يعتق (ولا تتركه بحال)  
لأنها عند فقد الوصفين قد  
تنقض الى العتق ولا تجب  
اذا طلبها العبد للموصوف  
بهما والابطال أثر الملك  
واحتكم المالك على  
المالكين (وصيغتها كاتبك  
على كذا) كالتب (منجماً  
اذا أدبته) فأنشأ جرد بين  
عدم النجوم وقسط كل  
نجم) وهو الوقت المضروب  
ذكره الجوهري ويطلق  
على المال المؤدى فيه ويكنى  
ذكر نجمين (ولو ترك لفظ  
التعليق) أي اذا إلى آخره

(قوله) بقوله كاتبك على كذا إلى آخره (جاز ولا يكنى لفظ كتابة بلا تعليق.

ولأنه على المذهب) النصوص وفي قول من طريق ثان مخرج يكتفى بالتدبير وقرئ الأول بأن التدبير مشهور في معناه بخلاف  
الكتابة لا يعرف معناها الا لغواً (ويقول المكاتب قبلت) وبه تم الصيغة ويؤخذ منها أن معنى الكتابة عقد عتق بلفظها بعوض  
مؤجل برقين فأكثر (وشرطها) أي المكاتب والمكاتب (تسليف) بأن يكونا اثنين عاقلين (والمطلق) بأن يكونا مختارين

والسيد غير محجور عليه بسفه والعبد غير مرهون ومؤجر ولا تصح كتابة ولي المحجور عليه أيا كان أو غيره لأجل جميع (قوله)  
 المريض) مرض الموت (من الثلث فان كان له) عند الموت (مثلا) أي العبد بأن كانت قيمته ثلث التركة (صحت كتابة) (قوله)  
 فان لم يملك غيره وأدى في حياته مائتين وقيمته مائة عتيق) لأنه يتيق (٣٦٣) للورثة مثلا ومما المائتين

(وان أدى مائة حتى تظلم)

ويبقى للورثة ثلثه والمائة

والمؤدى في المستثنين هو

المكاتب عليه وان لم يؤده

شيء قبل موت السيد فثبته

مكاتب فإذا أدى حصته

من النجوم حتى (ولو كافي)

مرتبني على أقوال الملوك

فلي قول بقائه يصح وزوجه

لا يصح (فان وقضاه) وهو

الأظهر (بطلت على

الجديد) في وقت العقود

وعلى القديم ان أسلم بان

صحتها وان مات مرتعا بان

بطلانها وتصح صك كتابة

الكافر غير مرته (ولا تصح

كتابة مرهون) لأنه

معرض للبيع (ومكرى)

لأنه مستحق المنفعة فلا

يتفرغ للاكتساب لنفسه

(وشرط العوض كونه دينيا

مؤجلا) ليحصله ويؤديه

(ولو منفعة) كبناء (ومنجما

بنجمين فأكثر) كاجرى

عليه الصحابة فن يدهم

(وقيل ان ملك) السيد

(بعضه وباقيه حر لم يشترط

أجل وتنجيم) في كتابه

لأنه قد يملك ببعضه الحر

ما يؤديه فقتنى حكمه

السورة على هذا الوجه

والأصح لا تستثنى ومن

التنجيم بنجمين في المنفعة أن يكاتبه على بناء دارين موصوفتين في وقتين معاويين ويشترط في المنفعة التي يمكن الشروع فيها

في الحال كالخدمة أن تتصل بالعقد ولا بد فيها لصحة الكتابة من ضمنية فإذا كاتبه على خدمة شهر من الآن أو على دينار يؤديه

فهو اقتضاء الشهر الثاني أو يوم منه صحت ولو قسم شهر الدينار على شهر الخدمة

(قوله) والسيد غير محجور عليه بسفه بخلاف السفية الممهل فيصح منه ولا يصح من محجور فليس ولا من مكاتب لعبد ولو باذن السيد ولا من أذن الحاكم بصرف أمواله في الديون ولا من موصى له بالمنفعة ولا من بعض لأنه ليس أهلا للولاية ويمكن شمول كلام المصنف لذلك كله بجعل الإطلاق عدم وجود مانع لمسا فلا يحتاج لزباد تأهلية الولاية كافي في المنهاج (قوله) والعبد غير مرهون ولا مؤجر) ذكرهما هنا لبيان معنى الإطلاق في العبد فلا ينافي ذكر المصنف لهما بعد ذلك ومثلهما موصى بمنفعته ومضروب ومجور عن خلاصه (قوله) وكتابة المريض من الثلث ولو باضعاف قيمته (قوله) فإذا أدى) بعد موت السيد (قوله) حسنة) أي الثلث (قوله) عتيق) ذلك الثلث الذي بقيت فيه الكتابة كذا ذكره فراجع (قوله) ولو كاتبت مرته) أي حال رفته بطلت ولم يصح فلوارتد بعدها لم تبطل جزا وان التحق بدار الحرب ويعتد بما أخذه من النجوم ويدفع العبد ما بقي منها لهما كرو يعتق فان طلب التجهيز عجزه الحاكم ولا يبطل هذا التجهيز بعد السيد ولو مسلما وكتابة العبد المرته صحيحة ويعتق بالأداء فان مات على رفته بطلت (قوله) على الجديد في وقت العقود الواقعة من المرتد فيما قبل التعليق منها وبطلانها فيما لا يقبل التعليق منها والكتابة من ذلك وإلها انما صحت كتابة العبد المرتد كما مر لأنه لا مال له لأن كسبه للسيد وهو مستثنى لأجل تشوف الشارع للعتق (قوله) وتصح كتابة الكافر) هو مصدر مضاف لفاعله ومفعوله وكون ظاهر كلام الشارح الأول لا ينافيه وشمل الكافر الحر في وغيره فدخل ماله كاتبا وبين نعم لو قهر أحدهما الآخر بطلت وظاهر أنه لا يصح أن يكاتب الكافر مسلما لأنه مأثور بإزالة ملكه عنه حالا (قوله) غير المرتد) هو قيدي السيد لا في العبد كما مر (قوله) ولا يصح كتابة مرهون) ظاهره ولو من سيد موسر وهو يخالف عقوله إلا أن يقال لبقاء الملك فيه فلم يحصل ما تشوف إليه الشارع من العتق التاجز فتأمل (قوله) كونه دينيا) وعلم من كونه عوضا أنه مال وأنه معلوم قدره وجنسًا وصفة بصفات السلم الاعزة الوجودية لو كاتبت كافر كافر على خمر فان رافعا لينا قبل قبضه أبطلناها أو بعده حصل العتق لكن يرجع السيد على العبد بقيمته ان وقع القبض قبل استلامها (قوله) مؤجلا) أي مستملا على أجل يشمل المنفعة المتعلقة بالعين (قوله) ليحصله) أي بحسب الأصل فلا يراد البعض أو لأنه عتق (فيه) ذكر الأجل بعد الدين من ذكر القيد بعد القيد وهو من محاسن الخطابات والبلاغة والاعتراض بالاكفاء بالمؤجل عن الدين والاعتذار بكونه من دلالة الالتزام أو التضمن أو التصريح بما علم غير مستقيم لانما يتجبه لو قسم للمؤجل فتأمل (قوله) موصوفتين الخ) هو تصريح بأن ذلك في المنفعة المتعلقة بالخدمة بخلاف ما بعده وعلم بقوله في وقتين عدم اتصالهما والافهما وقت واحد كما سيأتي (قوله) ويشترط في المنفعة

(قوله) والعبد الخ) دفع لما يقال كونه مطلقا التصرف قيدي السيد فقط وهو خلاف ظاهر العبارة (قوله) ليحصله) هذا التعليق قد يتخلف في البعض فالأولى التعليق بأنها خارجة عن القيلس فيجب الاقتصار على ما ورد فيها وان كان في الأحوال تجهيل العتق (قول المتن) ولو منفعة) كما لا يجوز أن يحمل المنافع أجرة قال الزركشي عهره تقتضي أمرين أحدهما اشتراط تأجيلها كالدين وليس كذلك بل ان كانت منفعة عين اعتبر فيها التججيل واشترط اتصالها بالمقدوان كانت في النعمة جاز التججيل والتأجيل الثاني لا اكتفاء بها وحدها والقول أنه ان كانت منفعة عين حالة فلا بد معها من دينار مثلا لأن التجنيم شرط (قوله) والأصح لا تستثنى

التنجيم بنجمين في المنفعة أن يكاتبه على بناء دارين موصوفتين في وقتين معاويين ويشترط في المنفعة التي يمكن الشروع فيها في الحال كالخدمة أن تتصل بالعقد ولا بد فيها لصحة الكتابة من ضمنية فإذا كاتبه على خدمة شهر من الآن أو على دينار يؤديه فهو اقتضاء الشهر الثاني أو يوم منه صحت ولو قسم شهر الدينار على شهر الخدمة

ليصبح ولو انصرف على خدمة الشهرين وصرح بان كل شهر نجم لم يصبح أيضا لانهم نجم واحد ولا ضمنية (ولو كاتب على خدمة شهر) حتى الآن (ردنيار عند انقضائه) (٣٦٤) أو في أثنائه كبعد العقد يوم (محت) في المستثنين وقيل لا لانعاد النجم

وكضم الدينار ضم خيالة  
توبيموصوف (أو) كاتب  
العبد (على أن يبيعه كذا)  
كتوب بألف (فست)  
لأنه شرط عقدا في عقد  
(ولو قال كاتبك وبنتك  
هذا التوب بألف ونجم  
الألف) بنجمين مثلا فقال  
لنكر كل شهر نصفه (وعلى  
الطريقة بأدائه) وقبل العبد  
(فالمذهب صحة الكتابة  
هذه البيع) فيبطل وعلى  
قوله تبطل الكتابة أيضا  
وهما قولان فترى الصفة  
هذه الطريقة الراجعة  
والشرط الثاني فيما قول  
بالطريقة وقول بالطلاق  
وهما قولان الجمع بين عقدين  
فقتل الحكم ووجه  
ترجيح القطع بطلان  
البيع تقدم أحدهما على  
صبر العبد من أهل مبايعة  
السيد وعلى صحة الكتابة  
فكأن يوزع الألف على  
قيمتي العبد والتوب فما  
خص العبد يؤديه في  
النجمين مثلا (ولو كاتب  
هيئذا) ككتابة صفقة  
(على عوض منجم)  
بنجمين مثلا (وعلى  
مقتهم بأدائه فالنص  
صحتها ويزرع) المسمى  
كألف (على قيمتهم يوم  
الكتابة فن أدى حته

أي المتعلقة بالعين أخذ من المثال وهذه توطئة لما في كلام المصنف وأشاره إلى أن الضمنية إما بعد فراغ زمن  
المنفعة أو في أثنائه والأول لا خلاف فيه وهو ما ذكره الشارح والثاني فيه خلاف وهو ما ذكره المصنف فافهم  
وتأمل (قوله لم يصبح) أي لعدم اتصال المنفعة بالعقد مع تعلقها بالعين (قوله عند انقضائه) أي مع فراغه أو  
قيل فراغه فعطف في أثنائه مغاير أو علم (قوله كبعد العقد يوم) قال شيخنا فيه إشارة إلى أنه لا بد من  
تعيين وقت أدائه وفيه نظر لأن بعد العقد يوم شامل لجميع بقية الشهر فليس المراد الانصراف بكونه في  
الشهر لاقبله ولا بعده حتى لو قال ودينار تؤديه في ذلك الشهر كان صحيحا ويبدله ما مضى في المسئلة السابقة من  
التصريح بكون الدينار بعد مدة الشهر ولم يقيد لأدائه زمانا تأمل (نفيه) لا يشترط بيان الخدمة ويرجع  
فيها للعرف كما في الأجرة (قوله وكضم الدينار الخ) فيه تصريح بأن اختلاف المنفعة بكونها متعلقة  
بالذمة وبالعين كاف في تعدد النجوم وحينئذ يلزم أن يكون خيالة التوب متأخرة عن الشهر لأن مناقضه  
فيه مسترفة بخدمة السيد الآن قال إن السيد قد يأذن له فيه أو يكون في وقت خال من الخدمة وكلام  
الشارح شامل له (نفيه) قول المنهج ولا تغفل المنفعة في القيمة من التأجيل وإن كان في بعض نجومها  
تجهيل فالأجل فيها شرط في الجملة اه أشار به إلى أنه يصح كون العوض كله منفعة وأن نجومها متعددة  
وأن التأجيل فيها موجود بالضرورة لأنه إذا كاتبه على بناء دارين مثلا في وقتين معلومين فاما أن يتأخر  
الوقت عن العقد فالأجل واقع فيهما معا فالعوض كله مؤجل واما أن يتصل الأول منهما بالعقد فيلزم  
تأجيل الآخر فالأجل واقع في جلة العوض وبذلك علم أنه لو أسقط لفظ شرط أو بدله بوجوده لكان  
واحد وأنه لا حاجة لما ذكره بعضهم هنا مما لا يخفى من نظر أو فساد فراجع (قوله وبنتك هذا التوب  
بألف) قال شيخنا خراج السلم فيصح لكن فيه نظر بتعليه السابق بقوله لأنه شرط عقدا في عقد فأنه  
(قوله هذه الطريقة الراجعة) وفيها القطع بطلان البيع لانفاق القولين عليه وانما الخلاف في الكتابة  
فصح ما سياتي بقوله ووجه ترجيح القطع الخ (قوله من أهل مبايعة السيد) قال البلقيني يؤخف منه أنه  
لو كان مبعضا مع البيع قطعا قاله شيخنا وهو ظاهر (قوله فأخص العبد الخ) أي وما خص التوب يسقط  
من الألف وهل على هذا يسقط من كل نجم من النجمين قدر نصف ما يخص التوب ولو اتفق النجمان قدما  
أو يسقط من كل نجم قدر نصف ما يخصه بالنسبة لو اختلفا أو يسقط كله من نجم واحد وما بقي منه يؤدي  
فيه والآخر بحاله وهل يكون الاسقاط من النجم الأول أو الثاني وهل إذا استغرق على هذا جميع ما في  
النجم يسقط واجبه ويبقى الآخر أو يوزع ما في الآخر عليهما وعلى التوزيع هل تعتبر النسبة أو بحسب  
مراد السيد أو العبد راجع ذلك وحرره (قوله فن أدى حته عتي) فيه تصريح بأنه ليس عتي بعضهم  
معلقا بأداء غيره فقوله وعلى عتقهم بأدائه أي العوض منزل على معنى أن كل واحد معلق عتقه بأداء  
ما يخصه فسقط ما نقل عن بعضهم هنا تأمل (قوله فعلى الأول سدس المسمى) أي موزع على النجمين مثلا  
فعليه في كل نجم سدس ما فيه تساويا أو تقاوتا وكذا يقال في الثلث والنصف هكذا يجب أن يفهم فتأمل وراجع

قال الزركشي لأنه تعبد قال نعم لو جعل مال الكتابة عينا من الأعيان التي ملكها ببعضه الحر فبشبهه القطع  
بالصحة قال ولم يذكره [قول المتن محت] لأن الخدمة مستحقة من الآن ودينار في الوقت المعين له لو اختلف  
اختلاف وقت الاستحقاق حصل التنجيم قال الزركشي رحمه الله وكأنه لما كان استيفاء الخدمة تمامها لا يحصل  
الافق للمستقبل كان ذلك في معنى تأجيل العوض لحصول التصديق وهو الاتفاق بالتأخير [قول المتن على أن  
يبيعه كذا] لو أنه على ابتاع كذا كان أولى ليشمل الطرفين [قوله وفي قول الخ] منه ثم أن طريقة القطع  
ببطلان البيع راجحة كانه عليه الشارح رحمه الله بعد [قوله يوزع] وفي قول يصح في العبد بالجميع (فرع) فكذا

قوله يخرج بطلان كتابهم (و يصح كتابة بعض من باقهم فلو كاتب كله صح (٣٦٥) في الرق في الاظهر) من قول الرقيق

الصفة و بطل في الآخر  
(ولو كاتب بعض رقيق  
فسدت ان كان باقية غيره  
ولم ياذن في كتابته) وكذا  
ان اذن فيها (او كان له على  
المذهب) لأن العبد لا يستقل  
فيها بالتردد لا ككتاب  
النجوم وفي قول تصح  
كافتائه والطريق الثاني  
القطع بالاول وهو الرجوع  
في الثانية وحكاية الاولى  
الرافعي وليس في الروضة  
(ولو كاتبه معا او كلا من  
كاتبه او وكل أحدهما الآخر  
فكاتبه (صح) ذلك (ان  
اتفقت النجوم) قال في  
الروضة كأصلها جنسا  
وأجلا وعددا وفي هذا  
الطلاق النجم على المؤدى  
(وجعل المال على نسبة  
ملكيتها) صرح به وأطلق  
(فلو عجز) العبد (فجهزه  
أحدهما) وفسخ الكتابة  
(وأراد الآخر ابقاءه) فيها  
وانظاره (فكاتبه عقد)  
فلا يجوز بغير اذن الآخر  
ولا ياذنه على الاظهر (وقيل  
يجوز) بلاذن قطعا لأن  
الدوام أقوى من الابتداء  
(ولو أبرأ) أحد المكاتبين  
معا العبد (من نصيبه) من  
النجوم (أو اعتقه) أي  
نصيبه من العبد (حتى  
نصيبه) (وقوم الباقي)  
وعتق عليه (ان كان  
موسرا) والعبد عاجز عنه  
الى الرق فان لم يكن كذلك

(قوله قول يخرج) أي من بيع عبيد جمع فمن فاته باطل ورد باعماله ملك هنا كذا قالوا وفيه نظر لا يقتضاه  
صحة بيع عبده لجماعة فمن واحد فراجع وقد يتقدم الصحة في ذلك ويوزع الملك فيه على عدد ودسهم كالنجم  
(قوله من باقية) أو موقوف على جهة عامة وفي الأرض خلافه (قوله فلو كاتب كله) ولو مع علمه بحرية  
باقية (قوله صح في الرق و بطل في الآخر) أي ويسقط ما يقابل من المسمى بنسبة القيمة فإذا أدى قسط الرق  
عتق (قوله فسدت) أي فهي من الكتابة الفاسدة فإذا لم يفسخها السيد وأدى النجوم حتى و يرى الى  
باقية ان كان له مطلقا أولا بأسره من حصة غيره أو كلها فيخرم له ما لم يره ويرجع العبد على سيده بما دفعه له  
ويخرم للسيد قسط القمر المكاتب من القيمة نعم استثنى من ابطال كتابة البعض ثلاث مسائل ملو أو وصى  
بكتابة رقيق ولم يخرج من الثالث والابض لم تجز الورثة فتصح كتابة ذلك القدر ولو وصى بكتابة بعض  
رقيق وملو كاتب في مرض موته بعض رقيق وهو ثلثه ماله والمعتمد في الأولى الصحة وفي الآخر بطلان  
لأن فيهما التبعض ابتداء (قوله وهو الرجوع في الثانية) أي طريق القطع بالبطلان هو الرجوع فيها إذا كان  
البعض الباقي من الرقيق للسيد (قوله جنسا وأجلا وعددا) وكذا صفة أيضا فالجنس والصفة للمال والأجل  
والعدد للزمن فان اختلف شيء من ذلك لم يصح كذهب وفضة أو فضة ومكسرة أو فضة صحاح فلهنجم  
واحد أو في نجمين وأحد النجمين لأحد هاشمير ولا آخر شهران أو ان لهذا نجمين ولا آخر ثلاثة وقال  
شيخنا المراد بالعدد في الدفعات كأن يشترط أن يدفع لأحد هاشمير في النجم الواحد ثلاث دفعات ولا آخر دفعتين  
وفيه نظر مع قولهم ان الاتفاق في قدر المال لا يشترط فلو جعل في النجم الواحد لواحد خمسة ولا آخر عشرة  
لم يضر فراجع (قوله صرح به أو أطلق) فان شرط اختلاف النسبة فسدت أيضا وحيث فسدت فيأتي  
ما تقدم (قوله فلا يجوز بغير اذن الخ) أي يحرم على الآخر ابقاء الكتابة في نصيبه بل يجب عليه تجهيز العبد  
وفسخها بالعود نصيبه الى الرق فلم أنه لا يعود الى الرق بمجرد فسخ شريكه (قوله ولو أبرأ أحد المكاتبين الخ)  
خرج بالابراء والاعتاق ملو قبض نصيبه فلا يعتق وان رضى الآخر بتقديمه اذ ليس للعبد تخصيص أحدهما  
بالقبض وما أخذه لا يختص به قهر عليه (قوله والعبد عاجز عائد الى الرق) جهته حاله متعينة لصحة الحكم بما  
قبلها من التديم والعق المرتين على اليسار الذي نشأ عنه السراية دفع بها ما اقتضاه كلام المصنف من  
وجودهما مع اليسار قبل فسخ السيد الآخر الذي يعود به العبد للرق وهو فاسد (قوله فان لم يكن كذلك)  
ظاهره مع ما بعد ما أن ضمير يكن عائد للعبد أي فان لم يكن العبد عائدا الى الرق ويحتمل أن ضميره عائدا الى  
القيدن قبله وهما اليسار والعد للرق وهو أفيد والمعنى فان لم يكن الأمر كذلك بأن كان المبري موسرا  
وان عاد العبد للرق أو لم يعد العبد للرق وان كان المبري موسرا فلا سراية فيهما ثم ينظر فان أدى للشرية  
حصة من النجوم حتى نصيبه عن الكتابة وصار الولاء لهما وان عجز قبل الأداء عاد ما تقدم من حقه  
على الشرية المبري ان كان موسرا وقت التجهيز والا فلا هكذا يجب أن يفهم هذا التقرير في هذا المقام  
الذي قد تراحت فيه الأفهام واختلفت فيه العقول والأوهام والله ولي التوفيق والالهام

فلنا بسادها لم يعتق حتى يؤدي الجميع ثم يراجعان [قوله يبطلان كتابهم] كافي بيع عبيد جمع فمن [قول  
الملك فسدت] أي فان أدى عتق ويراجعان وحيث فهو أحسن من قول المحرر بطلت [قوله وهو الرجوع]  
يرجع لقوله والثاني القطع الخ [قول الملك ولو أبرأ أو اعتقه] خرج به ما رآى له نصيبه بغير اذن الآخر  
فانه لا يعتق بناء على عدم صحة القبض وهو الأصح فيه عليه الزكشي وقال قد وقع في ذلك اضطراب  
للعاوى الصبر [قوله عتق نصيبه الخ] أي وقت الهز لا وقت الاعتاق والابراء صرح بذلك الرافعي  
رحم الله تعالى [قوله كما تقدم] أي فيها إذا أبرأ أو اعتق والحال أن العبد عاجز عائد الى الرق والحاصل  
أن تلك كان الهز فيها موجودا وهذه طرأ بعد ذلك ويكون العتق فيها وقت الهز قال الشيخان

فان أدى نصيب المبري من النجوم عتق نصيبه من العبد من الكتابة وان عجز وعاد الى الرق حتى نصيبه على المبري الاول بالقيمة كما تقدم



(فصل : بقرم السيد أن يصاحبه) أي العبد (جزء من المال) المكاتب عليه (أو يملكه إليه) فبقبضه ويقوم مقامه فبقرم من جنته قال تعالى  
ما تروهم من ملأته لقي آتاكم فسر (٣٦٧) الايتاء بما ذكر لأن القصد منه الاغاثة على العتق (والخط أولى) من الدفع لما ذكر

(وفي النجم الأخير أتي)  
لأنه أنسب إلى العتق  
(والأصح أنه يكتفى ما يقع  
عليه الاسم) أي اسم المالك  
(ولا يختلف بحسب المال)  
فله وكثرة الثاني لا يكتفى  
بما ذكر ويختلف بحسب  
المالك فيجب ما يلحق بالمالك  
فإن لم يتفقا على شيء فبقرمه  
الحاكم اجتهد (و) الأصح  
(أن وقت وجوبه قبل  
العتق) ليستين به عليه  
والثاني بعده ليتبلغ به موصلي  
الأول يتعين في النجم  
الأخير يجوز من أول عقد  
الكتابة وبعد الأداء  
والعتق قضاء (و) يستحب  
الرابع (والأفالسبع) روى  
الفسائي والسيدي عن علي  
كرم الله وجهه بخط عن  
المكاتب قدر ربع كتابته  
وروى عنه رفعه إلى النبي  
صلى الله عليه وسلم وروى  
مالك في الموطأ عن ابن عمر  
رضي الله عنهما أنه كاتب  
عبد له على خمسة وثلاثين  
ألفاً ووضع منها خمسة آلاف  
وفد في آخر نجومه وخمسة  
سبع خمسة وثلاثين (و) يحرم  
على السيد (وطء مكاتبته)  
لاختلال ملكه فيها (ولا  
حقيقه) لبقاء ملكه فيها  
ويجزئ أن علم تحريره

(فصل) فيما يجب على السيد وما يحرم عليه وما يسره وحكم ولد المكاتب وغير ذلك (قوله يلزم) خلافاً  
للإمام مالك والامام أبي حنيفة (قوله السيد) وكذا وأرغمقما على مؤنة التجهيز ولو تعدد السيد وجب  
الخط على كل منهم أو تعدد الرقيق وجب الخط لكل منهم نعم يستثنى السيد المريض إذا لم يزد المكاتب على  
ثالث ماله لأنه يلزم على الإيتاء عدم عتقه كماله لعدم خروجه من الثالث (قوله أن يحط) أي في الكتابة الصحيحة  
على غير منفعة فقط (قوله جزءاً من المال) أن زاد على قدر ما يحط (قوله المالك كاتب عليه) فلا يصح من غيره  
قبل قبضه (قوله ويقوم مقامه) أي المقبوض غير من جنسه وكذا من غيره إن رضى العبد به والدفع بدله  
عن الخط والآية شاملة لهما والخط أيتاموز بآية لأنه يحقق (قوله أتي) أي أنسب لأنه أفضل (قوله ما يقع  
عليه اسم المالك) وهو أقل متمول على العتد (قوله ويجوز من أول عقد الكتابة) في الخط طلقاً في الدفع  
بشرطه السابق أقام من أنه فيما أخذ منه الخ فهو واجب موسع كقوله البغوي (قوله ويستحب ربع) وأوجه  
الإمام أحمد وأفضل منه ثلث وأقل منه خمس فسدس وهذا في حق التصرف عن نفسه أما الولي فيتعين عليه  
الأقل مراعاة للصحة (قوله ويحرم وطء مكاتبته) وشرطه في العتد فسدله عندنا وقال الإمام مالك بفساد  
الشرط فقط وقال الإمام أحمد بسخطها وغير الوطء مثله لأنها كالحر حرم مثلها المنفعة وكذا أمة مكاتبه ويلزم  
بأحبها قيمتها (قوله لا اختلال ملكه) يفيد أنه في الكتابة الصحيحة فيعجز الوطء في الفاسدة (قوله  
ويجب به مهر) واحد وإن تعدد الوطء مالم يؤد قبل وطء آخر ولو عجزت قبل أخذه سقط أو حل نكح قبله وقع  
التصاص بشرطه (قوله منه) هو قيد لكونه حر أنسيا (قوله في الأظهر) هو المعتمد وإن كان من عبدا  
(قوله مع قول آخر) وعلى هذا الأقيمة قطعاً فصح التغيير بالمذهب (قوله وصارت) قال الزركشي يجوزني  
الصيرورة في المكاتبه أي لأن الكتابة ساقطة وقيد بقوله الصيرورة باعتبار انضمام الوصفين (قوله فإن عجزت  
عتقت بموته) أي عن الأبلاد وتبعها أولادها فإن مات السيد قبل عجزها أو أدت النجوم أو عجزت عتقتها عتقت  
عن الكتابة وتبعها كسبها وولدها (قوله وولدها) أي الحادث قبل الاستيلاء وقبل الكتابة (قوله من  
نكاح أوزنا مكاتب) أي له حكم المكاتب تبعاً لها ويجوز للسيد مكاتبته استقلالاً ويصحب بالأسبق من ألقائه

(فصل : يلزم السيد الخ) [قول المتن أن يحط عنه] لوحظ من غير النجوم لم يصح لأنه لا إغاثة فيه على العتق  
[قوله قال تعالى وآتوهم الخ] ذهب الحسن البصري إلى أن المراد الإيتاء من مال الزكاة ورد بأن الضمير  
للسادات وعن مالك وأبي حنيفة أنه لا يجب واختاره الروياني قال لأن الوطء واجب لتعذر الزكاة [قول المتن أنه  
يكتفى الخ] لا إطلاق الإيتاء في الآية الكريمة والثاني استنبط منها معنى خصصها وأعلم أن هذا الحكم خالف المنة  
لأن أيتها ترضت للتقدير حيث قال على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف [قول المتن وإن وقت  
وجوبه] يحتمل أصريين وجوباً من حين العقد وجوباً موسعاً ويتضيق عند العقد قال البغوي الثاني أن  
يدخل في العقد وقت الجواز لأنه سبب في الإيتاء كدخول رمضان لجواز دفع زكاة الفطرة [قول المتن  
ويستحب] ذهب أحمد إلى وجوبه لأنه ورد والقاعدة محل المطلق على المقيد [قول المتن ويحرم] لو شرط  
ذلك في عقد الكتابة فسد العقد وقال مالك فسد الشرط فقط وقال أحمد يصح أن (فرع) يجوز الوطء في  
الكتابة الفاسدة [قول المتن ولا يجب قيمته الخ] قاله الزركشي لو تأخر الوضع إلى بعض العتق لم تجب القيمة  
قطعا [قول المتن يتبعها] مع الصحة هنا كونه تابعاً في العتق بسبب الكتابة حتى لو عجز عتقها قبل الأداء  
عتقت عن الكتابة وتبعها ولو ماتت بطلت قيمته لأنه عقد معاوضة فيوقف حكم الولد فيه على العاقد

وكذلك هي (ويجب به) مهر (لها وإن طأعت) (والولد منه) حر) لأنها عتقت به في ملكه (ولا يجب قيمته على المذهب)

وفي قوله لها قيمته بناء على قول يأتي إن حق المالك في ولدها من غيره لها والأول معنى على مقابله الاظهر أن حق المالك فيه للسيد مع قول  
آخر أنه مملوك له (وصارت) الولد) مستولمة مكاتبه فإن عجزت عتقت بموته) أي السيد (وولدها من نكاح أوزنا مكاتب) لا يظهر يقيناً أنه عتق



وليس عليه شيء) السيد والثاني هو مملوك السيد يتصرف فيه بالبيع وغيره كونه المرهونة (و) على الأول (الحق) أي حق الملك (فيه السيد  
 ولحقولهما فلا قتل فقيمتا في الحق) منهما (والذهب أن أرض جنايته عليه) أي على الولد (وكسبه ومهره ينفق منهما عليه وما فضل منها  
 وقسطن حق فله (والا فلا السيد) وفي وجهه لا يوقف بل يصرف إلى السيد هذا كله على قول أن حق الملك فيه السيد وعلى قول إنه لما يكون  
 ملاك من الأرض وغيره لها (ولا يفتق شيء من المكاتب حتى يؤدى الجبيع) أي (٣٦٧) جميع المال المكاتب عليه لخدمته  
 المكاتب عبد مابق عليه  
 درهم رواه أبو داود وغيره  
 ووصفه في الروضة بأنه حسن  
 (ولو أقي) المكاتب (عمال)  
 فقال السيد هذا حرام  
 أي ليس ملكه (ولا يئنه) له  
 بذلك (حلف المكاتب أنه  
 حلال) أي ملكه (ويقال  
 للسيد تأخذه أو تبرئه عنه)  
 أي عن قدره (فإن أبي  
 قبضه القاضي) وإن كان  
 قدر المكاتب عليه حتى  
 العبد (فإن نكل المكاتب)  
 عن الحلف (حلف السيد)  
 لفرض امتناعه من الحرام  
 ولو كان له يئنه سمعت لذلك  
 (ولو خرج المؤدى مستحقا  
 رجع السيد ببدله) وهو  
 مستحقه (فإن كان في النجم  
 الأخير بأن العتيق لم يقع  
 وإن كان) السيد (قال عند  
 أخذه أنت حر) لأنه بطله  
 على ظاهر الحال من جهة  
 الأداء وقد بان عدم صحته  
 (وإن خرج معيا فله رده  
 وأخذ بدله) وله أن يرضى  
 به (ولا يتزوج) المكاتب  
 (الا بإذن سيده) لبقائه  
 على الرق (ولا ينسرى  
 بأذنه على المذهب) خوفا

وعق أمه والسيد وطؤ ولو كان أنى ولم يكاتبها وله استخداما وإذا اعتق تبعاً له لا يرجع بما آذاه من النجوم  
 كغيره وكذا لو نجز السيد عتقه ولو مات أمه قبل السيد بطلت كتابته كأنه ولو عتقت بغير الكتابة لا يقعها  
 أيضا (قوله ينفق) يفتح الفاء مبنياً للجهول أي ينفق عليه السيد بموته منهما فإن لم تكن قوته على السيد  
 (قوله حتى يؤدى الجبيع) ولو القدر الواجب حطه فيتوقف عتقه على حطه أو أدائه وفي معنى الأداء الإبراء  
 والحوالة بها لعلها (قوله أي ليس ملكه) يفيد أن حرمة لا لوصفه فيخرج ما لوجه له بلحجم فقال السيد أنه  
 مينة فيحلف السيد إلا أن ادعى المكاتب أنه ذكاه بنفسه فالصدق المكاتب لأنه أخاير من فعل نفسه  
 (قوله حلف المكاتب) فإن رد اليمين على السيد حلف ولا يأخذه كإثباتي (قوله تأخذه أو تبرئه) مما عني  
 الأمر وبالتخير سقط ما قيل كيف يؤمر السيد بأن يأخذه مع دعواه أنه حرام (قوله ولو خرج المؤدى)  
 ولو بعد موت السيد أو العبد (قوله وهو مستحقه) فيه إشارة إلى أن في البدلية ارتكاب محذور (قوله لأنه  
 بناء الخ) يفيد أنه لم يقصد الانشاء والاعتق قاله شيخنا وقال شيخنا الرمي إنه يعتق في الإطلاق أيضاً بتعلا بن  
 حجر ويصدق السيد في عدم قصد الانشاء أو عدم الإطلاق إذا ادعى العبد وأنكر وفهم من بأن أن لا يعتق  
 أن المدفوع على ملك مالك فروا عنه له (قوله أخذ بدله) لم يقل هنا وهو مستحقه كما صرحنا بالعلم به من ذلك  
 ولأنه الرضا به هنا وإذا رده بأن أن لا يعتق وإنما يعتق بأخذ البدل فإن رضى به عتق من وقت الرضا وظاهر  
 ذلك أن الزوائد للعبد لعدم ملك السيد لها أخذ وقال شيخنا إنه في الرضا بيمين عتقه من القبض وعليه فالزوائد  
 لا سيد قال وهذا كله في قصص الصفة فإن قصصت عنه كوزن لم يعتق بالأخذ ولا بالرضا إلا أن أبرأه من النقص  
 (قوله ولا يتزوج المكاتب) ذكرنا كان أو أثنى بغير إذن (قوله ولا ينسرى) مطلقاً أي لا يطأ ولو بغير تسري كإشهر  
 إليه كلام الشارح (قوله خوفا الخ) أي مع ضعف الملك هنا فلا ينافي امتناعه مع الإذن وحينئذ فقياسه على  
 الرهن لا يصح وإنما ذكره لأنه محل طريق القطع المقابل لما قول الشيخ أبي محمد الذي هو الطريق الحاكية  
 ورده ولده وقطع بالمنع أيضاً وكلامهما فيمن لا تحبل (قوله في الثاني) وهو نكاحهم يعني العبيد (قوله أن في  
 تسرى المكاتب) الشامل لمن تحبل فالتعير بالمذهب فيها صحيح كالثي قبلها في كلام الشيخ أبي محمد (قوله وما  
 هنا الرجح) أي المنع هنا مطلقاً والراجع المعتمد خلافاً لما يقتضيه التنبية من جوازه بالإذن ووجه الرجحان  
 أن النفقة قد تستغرق كسابه فيفوت مقصود العتق ولا كذلك التبرع (قوله أي جاريته) فيه إشارة إلى  
 أن لام الجوارى للجنس وأن الوطاء بعد الشراء (قوله أي قبل عتق أيه) هو تفسير للظرفية وتدخل المعية فيها  
 بخلاف التدبير والاستيلاء [قول المتن وليس عليه شيء] لأنه لم يجر معه عقد ولم يصدر منه قبول [قوله كوله  
 المرهونة] أي بجمع أن كلا عقد يقبل الرفع [قول المتن وفي قول لها] أي لأنه لو كان للسيد اعتق بعتقها ورد  
 بأنه كأمة ثم القولان مفرعان على أنه ثبت له حكم الكتابة والأفهوم لك السيد قطعاً له ببيع [قول المتن والا  
 فلا سيد] منه أن يموت قبل عتقه [قوله لحديث المكاتب الخ] ولأنه إن كان المذهب المعاوضة فلا يجب تسليمه  
 الاقبض كل العوض وإن كان القلب التعليق فلا بد من وجود تمام الصفة قال الاصطخري ولو فضلت حباً لم  
 يعتق [قوله أنه أن يرضى به] أي ويقع العتق من غير توقف على إبراء من قدر نقص العين بخلاف ما لو خرج

من هلاك الجارية في الطلق فتمه من الوطاء كنح الرهن من وطء المرهونة وقال الشيخ أبو محمد لا يبعد اجراء الوجهين في وطء الرهن  
 من يؤمن حبلاً هنا وفي الروضة في بابي معاملات العبيد ونكاحهم كأصلها في الثاني أن في تسرى المكاتب بلذن سيده قولين  
 كتبرعه وماله أن يرجع (وله شراء الجوارى لتجارة فإن وطئها) أي جاريته على خلاف منعائه (فلاحد) عليه لشبهة الملك ولا مهر  
 لأنه لو تمت ثبت له (والولد) من وطئه (نسب فإن ولدته في الكتابة) أي قبل عتق أيه (أو بعد عتقه لكون سنة أشهر) منه

(بمعنى قوله عتقا) وهو عتلك لأبيه يتمتع بيه ولا يعتق عليه لضعف ملكه (ولا يصير مستولفا في الأظهر) لأنها عتقت بماله والثاني نصه (لأنه عتقه) حتى الحرية بكتابه على أبيه وامتاع بيه فيثبت له حرمه الاستيلاء (ولو ولدته بعد العتق ففوق سنة أشهر) منه وفي الروضة وأصلها السنة أشهر فأكثر (وكان) (٣٦٨) يطؤها فهو حر وهي أم ولد) وإن احتمل أن العتق قبل العتق تقليبا للحرية

وإن لم يطأها بعد العتق فاستيلاهما على الخلاف (ولو عجل) المكاتب (النجوم) قبل عتقها (لم يجبر السيد على القبول إن كان له في الامتناع) من قبضها (غرض كونه حفظه) أي المال النجوم إلى عتقها (أو خوف عليه) كأن عجل في زمن نهب (والأ) أي وإن لم يكن له في الامتناع غرض (فيجبر) على قبضه (فإن أبي قبضه القاضي) عنه وعتق المكاتب (ولو عجل بعضها) أي النجوم (ليبرته من الباقي فأبرأ) مع الأخذ (لم يصح الدفع ولا الإبراء) وعلى السيد رد المأخوذ ولا عتق (ولا يصح بيع النجوم ولا الاعتياض عنها) لأنها غير مستقرة (فلو باع) السيد (وأدى) المكاتب (إلى المشتري) النجوم (لم يعتق في الأظهر وبطالع السيد المكاتب) بها (والمكاتب المشتري بها أخذ منه) والثاني يعتق لأن السيد سلف المشتري على قبضها منه فأشبه الوكيل وقرئ الأول بأن المشتري يتخبط لنفسه بخلاف الوكيل ونعم الثاني بأن ما أخذه المشتري يعطيه السيد لأنه جعل كوكبه

بعده أو ملحقه به (قوله بعه راقعتا) فإن لم يعتق أبوه رق وصار مالا السيد (قوله يتمتع بيه) وهل يتمتع استخدامه أيضا راجعه (قوله فيثبت له حرمه الاستيلاء) ورد بأن ثبوت حق الحرية من ملك أبيه لا من البلاد كذا قيل فتأمل (قوله فوق الخ) لزوم على هذه اللفظة تدافع كلامه في السنة أشهر وهي ملحقه بما فوقها أخذنا بجهوم كلامه السابق وهو العتق كذا ذكره عن الروضة والمراد سنة غير لحظة الوطء (قوله منه) أي من العتق (قوله وكان يطؤها) أي مع العتق أو بعده ولو مرة وطئا يمكن كون الولد منه (قوله بعد العتق) أومعه كاتقدم (قوله على الخلاف) والأظهر أنها لا تصير أم ولد والحاصل أنه إن حلت بالولد قبل العتق بقينا فهو عتلك ولا تصير أم ولد (قوله عجل النجوم) كلا أو بعضا (قوله فرض) أي صحيح (قوله أي المال النجوم) إشارة إلى أن الأنسب تأنيث الضمير (قوله أو خوف عليه) أي من شيء يرجح زواله عند الحلول والالزامة القبول قطعا (قوله في زمن نهب) وإن وقعت الكتابة فيه ومن الغرض ما لو كان يخاف تعلق الزكاة به أو أحضره في غير محل التسليم كفى السلم (قوله فيجبر على قبضه) أي أو على الإبراء وفارق تعيين القبض في السلم لأن المقصود هنا العتق (قوله فإن أبي) أي وعجز القاضي عن إجباره أو تعذر (تنبيه) المكان هنا كالزمان كما مرث الإشارة إليه (قوله لم يصح) أي أن لم يعلم فساد الدفع والبرئ وعتق وسواء كان الاتمسك من العبد أو السيد وخرج بقوله ليرثه ما لو عجل ذلك البعض بشرط فأخذه منه وأبرأه عما بقي أو ادعى العجز عن الباقي فأبرأه منه أو أعتقه فانه يصح الإبراء والعتق في جميع ذلك وخرج بقوله عجل ما لو جاء به في المحل ولو بعد الشرط فانه يبطل الشرط ويصح القبض والبراء والعتق (قوله ولا الاعتياض عنها) وهذا ما جزم به في الروضة وأصلها هنا جزأ في الشفعة بصحته وقال الأسنوي نص الشافي عليه في الأم وغيرها وحل الجورجى الأول على الاعتياض من الأجنبي والثاني على الاعتياض من السيد والذي اعتمده شيخنا بعل الشينخا الرملي عدم الصحة مطلقا لأن من المرجحات ذكر الشيء في بابه (قوله ولو باع السيد) أي على الرجوع (قوله يعطيه السيد) أي يلزمه إعطاؤه له لفساد قبضه لنفسه (قوله ولا يصح بيع رقبته) ولو بشرط العتق أي لأجنبي غير رضاه فإن رضى فهو تهجير لنفسه أو باعه لنفسه صح وكان فسخا للكتابة فيها فعتقه في الثانية ليس عن الكتابة فلا يبقعه كسبه ولا ولده قاله شيخنا كان حجروا عتقه من شيخنا الرملي خلافة (قوله ولو باع) أي على الرجوع (قوله أظهرهما المنع) نعم لو علم المشتري كالسيد بعدم صحة البيع وأذن له السيد في قبضها صح وعتق لأنه حينئذ وكيل محض عن السيد (قوله وبه كيبه) فبطل أن كانت لأجنبي غير رضاه على نظير ما مر وبطل الوصية به أيضا (قوله لأنه مع كالأجنبي) منه يعلم أن غير هذه الثلاثة ناقصة جزأ [قوله فيجبر على قبضه] أي بخلاف بخلاف نظيره من سائر الديون فإن في ذلك قولين ولو أدى هكذا والسيد غائب ولا ضرر بقبضه القاضي بخلاف غيره من الديون لأن يكون بهارهن نظرا لفكها كأنظر هنا لك الرقبة [قوله المثلن فإن أبي قبضه القاضي] قيل هذا لا يلزم الجبر. وأجيب بأن القاضي مخير بين جبره والقبض [قول المثلن لم يصح الدفع ولا الإبراء] أي سواء كان الاتمسك من العبد أو من السيد وذلك لأن الإبراء المعلق بشرط باطل والتعجيل على شرط غير صحيح لأنه يشبه بالجاهلية فأنهم كانوا يربون في الحق ليزاد في الأجل ومثله أبرئك بشرط أن تعجل أو إذا عجلت فقد أبرئك [قوله أظهرهما المنع] والثاني يعتق لكن قد سلف أن عليه العتق هناك لأن السيد سلف المشتري على قبض النجوم وهناك يقال التسليط إنما هو على الرقبة أشار إليه القاضي [قوله وفي القديم الخ] احتج به بقصة بريرة وأجيب بأنها هجرت نفسها قبل

(ولا يصح بيع رقبته في الجديد ولو باع) السيد (فأدى) المكاتب النجوم (إلى المشتري في عتقه القولان) شراء (لأنه ما المنع وفي القديم يصح بيعه كبيع المطلق عتقه بصفة) وملكه المشتري مكاتبو يعتق بأداء النجوم إلى الوالاه (وبه كيبه) فبالا (وليس له) أي السيد (بيع ما في يد المكاتب واعتاق عبده وتزوج أمته) لأنه مع كالأجنبي (ولو قال لمرجل أعتق مكاتبك حتى كذا ففعل

عن قوله ما لزمه) وهو افتدائه منه (فصل: الكتابة لازمة من جهة السيد ليس له فسحها الآن بجزء) المكاتب (عن الأداء) عند الحل  
لنجم أو بضه فليسيد الفسخ في ذلك وفيما اذا امتنع من الأداء مع القسرة عليه كافي الروضة كأصلها أو غاب وقه كإيائي (وجائزة للمكاتب  
فله ترك الأداء وان كان معه وفاة فاذا عجز نفسه) أي قال أنا عاجز عن كتابتي (٣٦٩) مع تركه الأداء (فليسيد الصبر)

عليه (والفسخ) الكتابة  
(بنفسه وان شاء بالحاكم)  
وليس على الفور (وللمكاتب  
الفسخ) لها أيضا (في  
الأصح) والثاني قال لا ضرر  
عليه في بقائها (ولو استعمل  
المكاتب) السيد (عند  
حلول النجم استعجب) له  
(امهاله فان أمهل) السيد  
(ثم أراد الفسخ) لسبب  
بما تقدم (فله) ذلك (وان  
كان معه عروض أمهاله)  
لزوما (ليبيعها فان عرض  
كساد فله أن لا يزيد في  
المهلة على ثلاثة أيام) كافي  
الروضة كأصلها من البقوى  
لا يلزم أكثر منها وسكتا  
على ذلك (وان كان ماله  
غائبا أمهاله الى الاحضار ان  
كان دون مرحلتين والام)  
بأن كان مرحلتين أو أكثر  
(فلا) يهل للسيد الفسخ  
وفي الروضة كأصلها ذكر  
هذا التفصيل عن ابن  
الصباغ والبنوي وغيرهما  
وحل اطلاق الامام والفراي  
أن للسيد الفسخ عليه  
(ولو حل النجم وهو) أي  
المكاتب (غائب) أو غاب  
بعد حلوله فيترادى السيد  
كافي الروضة كأصلها

مثلها في المنع من التصرف كالمطبة والتصدق وغير ذلك (قوله عتق) أي عن السيد وولاؤه له مطلقا  
(قوله ولزمه) أي الملتزم (قوله ما لزمه) مالم يقل أعنته عني أو عنا والا فلا شيء عليه في الأولى  
وكذا في الثانية تعليقا لجانب السيد ولأن الزوم على خلاف الأصل فراجع .  
(فصل) في لزوم الكتابة وجوازها حكم تصرفات المكاتب وغير ذلك (قوله الكتابة) أي الصحيحة لأن  
الفاسدة جائزة لهما (قوله أو بضه) أي غير الواجب في الإبقاء والمكاتب الرفع للحاكم يلزم السيد بحظه قال  
شيخ الاسلام ولا يحصل التقاوس لأن للسيد أن يؤدبه من غيره اليه وفيه نظر لما مر أنه لا يجوز الاعطاء من  
غير مال الكتابة ولأن جوار الاعطاء من غيره لا يمنع من جواز التقاوس فراجع (قوله أو غاب) أي فيترادى  
السيد والافليس له الفسخ (قوله وجائزة للمكاتب) خلافاً لابي حنيفة رضي الله عنه (قوله أي قال أنا عاجز)  
أي مثلاً اذا مدار على الامتناع من الأداء (قوله والمكاتب الفسخ لها) أي تعاطيه بنفسه وفي فسخ السيد  
بنفسه والمكاتب لا يحتاج الى ثبوت عجز باقرار أو بينة وفي فسخ الحاكم يحتاج لذلك مع ثبوت الكتابة  
وحلول النجم الأخير (قوله استعجب له امهاله) نعم يلزمه الامهال لقضاء حاجة ووزن مال وأكل ونحو ذلك  
من كل ضروري (قوله أمهاله لزوما) ولا يلزمه أن يزيد على ثلاثة أيام كإيائي (قوله وسكتا على ذلك) وهو  
المتعمد (قوله أمهاله الى الاحضار) أي وجوبه على المتعمد قال شيخنا الى ثلاثة أيام كما مر في الكساد وقال  
شيخنا الرملي وان زادت المدة على الثلاث وفرق بما يعلم عدم جدواه بمراجعته (قوله فلا يعمل) أي لا يجب  
امهاله (قوله وهو غائب) ولو لم يكن مسافة القصر وفي شرح شيخنا الى مسافة القصر أو العدوى (قوله فيترادى  
لذن السيد) في المستثنين قال شيخنا الرملي ومثل اذنه انظاره قبل السفر (قوله فليس للقاضي الخ) وان كان  
مضطورا في غيبته لنحو مرض أو خوف (قوله ولا تنفسح بمجنون المكاتب) ولا يجنون السيد ولا يموت (قوله  
ويؤدى القاضي عنه) أي بعد ما مر في جواز الفسخ عنده (قوله يضيع) أي يفسد حاله (قوله لم يؤد) أي  
شراء عائنة رضى الله عنهما وبأن محل المنع اذا لم يرض المكاتب به وهذه قد رضيت بحزم بذلك  
القاضي قال الزركشي وهو الحق وقول الجرجاني لا يصح بيعه رضى أو سخط ممنوع .

(فصل: الكتابة لازمة الخ) [قول المتن ليس له الخ] تصرح باللزم وتوطئة لما بعده [قوله في ذلك]  
كافي البيع عند افلاس المشتري بالتمن ومن ثم تعلم أنه لا بد من الفسخ ولا يحصل بمجرد التجيز لنفسه  
وسبأ في ذلك صريحاً [قوله وفيما اذا امتنع الخ] أي فليس ما أفاده الاستثناء من الحصر مراداً [قول المتن]  
فليسيد الصبر] بسكونه الباء وكسرهما [قول المتن بنفسه] أي لأنه لا يفسخ بجمع عليه فلم يحتج الى الحاكم نعم  
ان كان في يده وفانيه مع ذلك يجوز نفسه فقد جزم الماوردي بمنع استقلال السيد بالفسخ لكونه مختلفاً  
فيه فقل لا بد من الحاكم [قول المتن والمكاتب الفسخ] أي كالمترنن [قول المتن في الأصح] استشكل  
حكايته بخلاف مع الجزم بجوازها من جهته وأجيب بأن معنى جوازها تمكنه من تجيز نفسه لانشاء الفسخ  
[قوله وهذا أحسن] قال الزاوي لكنه قليل الجدوى مع قولنا ان السيد اذا وجد له مالا يستقل بأخذه الآن  
يقال بمنه الحاكم والحالة ما ذكر قال الزركشي ومع ذلك هو قليل الجدوى أيضاً لأنه اذا منعه الحاكم ففسخ  
ويجوز له المال [قوله مكن السيد من الفسخ] قال الزركشي لا يمكن هنا الا بعد الرفع الى القاضي .

(٤٧) - (قليوبي وعميرة) - رابع (فليسيد الفسخ) ان شاء بنفسه وان شاء بالحاكم (ولو كان له مال حاضر فليس للقاضي  
الأداء منه) ويمكن السيد من الفسخ لأنه ربما عجز نفسه لو كان حاضر ولم يؤد المال (ولا تنفسخ) الكتابة (بمجنون المكاتب ويؤدى  
القاضي) عنه (وان وجد له مالا) قال الفزاري زيادة على الجمهور ورأى له مصلحة في الحرية وان رأى أنه يضيع اذا افاق لم يؤد وهذا أحسن  
وإن لم يجد له مالا مكن السيد من الفسخ فاذا فسخ عاد المكاتب قتاله وعليه ثقته فان افاق وظهر له مال كأن حمله قبل الفسخ دفعه الى السيد

وحكم بعته وحقق التجهيز (ولا) تنسخ الكتابة (بجنون السيد يدفع) وجوبا المكاتب المال (الى وليه ولا يتحقق بالدفع اليه) أى الى السيد لأن قبضه فاسد ولو تلف في بدء فلا ضمان لتقصير المكاتب بالدفع اليه ثم ان لم يكن في يد المكاتب شيء آخر يؤديه فلولى تجهيزه ولا تنسخ أيضا إغناء السيد والحجر عليه بسفه ولا بإغناء العبد (ولو قتل سيده) عمدا (فلوارثه قصاص فان هفا على دية أو قتل) المكاتب (خطأ أخطأ) أى أخذ الوارث الدية (مما معه) لأن معه كأجنبي وفي قول ان كانت الدية أكثر من القيمة أخذ القيمة (فان لم يكن) معه ما يفي بما ذكر (فله) أى الوارث (تجهيزه) (٣٧٠) فى الأصح) والثاني المنع لأنه اذا عجزه سقط مال الجناية لأن السيد لا يثبت له

على عبده دين فلا فائدة للتجهيز ودفع بأنه يستفيد بمال رد الى الرق المحض (أو قطع) المكاتب (طرفه) أى السيد (فاقصاصة والدية) للطرف (كاسبق) فى قتله (ولو قتل) المكاتب (أجنبيا أو قطعه) عمدا (فضا على مال أو كان) ماضيا (خطأ أخذ) المستحق (مما معه) وما سيكسبه الأقل من قيمته والأرض وفى قول ان كان الأرض أكثر من القيمة أخذه وفى إطلاقه على دية النفس تغليب وذكر فى الروضة كأصلها مسألة السيد بعد هذه وقال فيها القولان أى فى هذه وهو يقتضى ترجيح أقل الأمرين فيها أيضا (فان لم يكن معه) أى المكاتب (شئ) وسأل المستحق تجهيزه عجزه (القاضى) المسئول (وبيع) منه (بقدر الأرض) ان زادت قيمته عليه والا فكله (فان بقى منه شئ بقيت فيه الكتابة) فاذا

ولا يمنع سيده من الأخذ بنفسه وان أدى الى ضياعه فله شيخنا كوالد شيخنا الرملى وفى شرحه تبعا لابن حجر خلافة (قوله وحكم بعته) ويرجع السيد بما أفتقه عليه ان لم يقصد التبرع ولم يعلم بالمال وانفق باذن الحاكم أو أشهد ولو أقام العبد بعد افاقة بينة أنه كان أدى النجوم للسيد قبل جنونه حكم بعته ولارجع للسيد عليه وما ذكر هنا يأتي بعد زوال الحجر الآتى (قوله وجوبا) هو من حيث عدم محبة الدفع لغير الولي والافل المكاتب تجهيز نفسه وفسخ الكتابة كإمر (قوله ولا تنسخ أيضا بإغناء السيد) وانظر على هذا هل ينتظر إفاقة كافى بقية الأبواب أو قبض عنه الحاكم أو غيره راجعه وحرره (قوله والحجر عليه) أى السيد بسفه ويقوم وليه مقامه كإمر فى الجنون ومثله حجر الفلاس لكن قبض بنفسه (قوله ولا بإغناء العبد) وحينئذ هل يأتي فيه ما مر فى جنونه راجعه وسكت عن حجر السفه فيه وذكره شيخ الاسلام فى المنهج ويأتى فيه ما مر فى جنونه (ففيه) صفة الفسخ من السيد فسخ الكتابة تقتضيا أبطلتها رفعتها عجزته ونحو ذلك ولا تعود بالترتيب بل لابد من انشاء عقد (قوله بمماعه) وما يكسبه (قوله وفى قول الخ) ورد بأن الواجب هنا يتعلق بذمته فتزومه الدية بالغة ما بلغت وبذلك فارق الأجنبي (قوله كاسبق فى قتله) فيلزمه الأرض بالغاما بلع لاسر (قوله الأقل من قيمته والأرض) نعم ان أعتقه السيد أخذ المستحق بمماعه الأرض بالغاما بلع فان لم ينف مامعه به فداء السيد على ما سياتى (قوله وهو يقتضى الخ) تقدم أنه مرجوح (قوله عجزه القاضى) أى عجزه بقدر الأرض ان لم يستغرقه ولا يبيع قبل التجهيز وفارق المرهون بتشوف الشارع للعق هنا كذا قال شيخنا وهو فى الحقيقة لا يترتب عليه فائدة فتأمل (قوله عتق) ولا يسرى على باقيه ولا على من اشتراه (قوله وللسيد فداؤه) وله تجهيزه بطلب المستحق وبيعه كالحاكم (ففيه) قال الزركشى لو تعذر بيع بضعة بيع كله (قوله ولو أعتقه بعد الجناية أو أبرأه) خرج ما لو أدى النجوم للسيد فانه يمتنع ولا يلزم السيد فداؤه (قوله عتق) أى ان كان السيد موصرا ولا لم يصح عتقه ولا أبرأه لثلاث فوت حق المجنى عليه (قوله ولزومه الفداء الخ) بأقل الأمرين كإمر (قوله ومات رقيقا) وترقى أولاده كإمر (قوله ولو قتل) خرج ما لو قطع طرفه مثلا فيلزم ضمانه وليس لنا من لا يضمن كله بالقتل ويضمن بعضه بالقطع الا هذا (قوله كالبيع الخ) أى بلا محاباة فى ذلك (قوله كالبيع نسيئة) وكل ما يحسب من التثا لئ لو وقع فى المرض [قول المتن ولا يجنون السيد] أى ولا يموت [قول المتن كاسبق فى قتله] فيكون الواجب الأرض بالغاما بلع قال الماوردى والفراي لأن حق السيد لا يتعلق برقبته لأنها ملكه وانما يتعلق بذمته فيلزمه وفاؤه بالغاما بلع كدين المعاملة بخلاف ما اذا كان المستحق أجنبيا فان حقه يتعلق بالرقبة فلا يجوز أن يزاد عليها [قوله وهو يقتضى الخ] قال بعضهم هو قضية قولهم انه معه فى الجناية كالأجنبي قال الزركشى نعم صرح الرافعى بعد هذا فيما لو أدى النجوم فمتى بأن الواجب فى الجناية على السيد لا يتعلق برقبة المكاتب بل هو فى ذمته بعد العتق [قوله كالبيع الخ] انظر هل له التدبير ولو بغير اذن السيد .

[قول

لحق حسنه من النجوم عتق (وللسيد فداؤه وإيقاؤه مكاتب) وعلى المستحق

قبوله فى الفداء وهو بأقل الأمرين (ولو أعتقه بعد الجناية أو أبرأه) من النجوم (عتق) ولزومه الفداء) لأنه فوت متعلق حق المجنى عليه كولو قتله (ولو قتل المكاتب بطلت) كتابته (ومات رقيقا) لفوات محلها (وللسيد قصاص على قاتله) العائد (المكافى) له (والا فالقيمة) له (لحقه على ملكه ولو قتله فليس عليه الا الكفارة) قاله فى المهرور (ويستقل) المكاتب (بكل تصرف لا تبرع فيه ولا خطر) كالبيع والشراء والابارة (والا فلا) أى وما فيه تبرع كالصدقة والهبة أو خطر كالبيع نسيئة والقرض فلا يستقل به



**(ويصح بأن سيده في الظاهر)** لأن الحق فيه لا يحدوها والثاني نظر إلى أنه بقوت فرض العتق (ولو اشترى من يتي على سيده صح) والملك فيه للكتاب (فإن عجز وصار لسيده عتق) عليه (أو) من يعتق (عليه لم يصح بلاذن وبإذن فيه القولان) أظهرهما الصحة (فإن صح فكتاب عليه) فيتبعه رقا وعتقا (ولا يصح اعتاقه وكتابته بإذن على المذهب) لأنهما (٣٧١) يعقبان الولاء والمكاتب فهي

أهله وفي قول يصح ويرقف الولاء والطريق الثاني القطع بالأول وعلى الثاني أن أعتق المكاتب كان الولاء له وإن مات ترقيقا كان لسيده

**(فصل : الكتابة الفاسدة لشروطه)** فسد كشرط أن يبيعه كذا (أو عوض) فاسد حكمر (أو أجل فاسد) كنجم (كالصحيحة في استقلاله) أي المكاتب (بالكسب وأخذ أرض الجناية عليه ومهر شبهة) في الأمة (وفي أنه يعتق بالأداء ويتبعه كسبه وكالتعليق بصفة) في أنه لا يعتق ببراء ولا بأداء النير عنه تبرعا (وتبطل) كتابته (بموت سيده) قبل الأداء لعدم حصول المطلق عليه في المسائل الثلاث (وتصح الوصية برقبته ولا يصرف إليه من ثمنهم المكاتبين) بخلافهما في الصحيحة (وتخالفهما) أي تخالف الفاسدة الصحيحة والتعليق (في أن للسيد فسغها) وهو نفسه أو بالحاكم (وأنه

كذلك نعم ما تصدق به عليه من نحو لحم وخبز مما جرت العادة بأكله وعدم بيعه بجوزله أهداؤه كغيره كافي نص الأم ولا يكفر بالمال ولا يدبر عبده كما تقدم (قوله بإذن سيده) وكذا بقبول سيده ما تبرع به العبد عليه أو على مكاتب له آخر بأداء ما عليه للسيد (قوله من يعتق على سيده) سواء اشترى جميعه أو جزءا (قوله عتق عليه) ولا يسرى في صورة الجزء وإن اختار تجهيزه لما مر (قوله عليه) أي العبد (قوله أظهرهما الصحة) معتمد (قوله فكتاب عليه) أي على العبد فيتبعه رقا وعتقا (قوله ولا يصح اعتاقه وكتابته) ووطؤه وتديره لعبده كما تقدم فإن أعتق عن سيده أو أجنبي بإذن سيده صح وولاؤه لمن وقع العتق عنه **(فصل)** في الفرق بين الكتابة الصحيحة والباطلة والفاسدة وما ينبع ذلك والباطلة ما اختل فيها ركن والفاسدة ما اختل فيها شرط والباطلة ملغاة إلا في تعليق معتبر بأن تقع مما يصح تعليقه كان أعطيتني هذا الثمن فأت حرّ وأعلم أن الباطل والفاسد عندنا سواء إلا في مواضع منها الحج والعمارة والخلع والكتابة وقال الأسنوي يجري ذلك في سائر الأبواب وقد مر في محله (قوله في استقلاله بالكسب) فله معاملة سيده لكن المعتمد خلافه (قوله ومهر شبهة) لو أسقط لفظ شبهة كان أخصروا عم (قوله وفي أنه يعتق بالأداء) قال البندنجي وليس لنا عقد فاسد بملكه كالصحيح إلا هذا أي لأنه حصل المعلق عليه وهو العتق (قوله فأنه يتبعه كسبه) وكذا ولده فيكاتب عليه وأنه لا يلزم السيد نفقته وإن لم يمت فطرته (قوله تبرعا) ولو بوكالة (قوله وتبطل بموت سيده) نعم إن كان قال إن أدت إلى أو إلى وارفى لم تبطل بموته (قوله وتصح الوصية برقبته) ويصح عتقه عن الكفارة ويصح تملكه ويجوز وطؤه الأمة وينعم من السفرو تلزم فطرته ولا يعتق بتججيل النجوم (قوله وتخالفهما في أن لا السيد فسغها) وكذا للعبد لجوازا من الجانيين بقول أو فعل كالبيع (قوله متقوما) أي له قيمة كما أشار إليه (قوله بخلاف غيره كالخر) فلا يرجع العبد على السيد بشئ وإن تلقى له الرجوع بمحترم لم ينف ولا يرجع السيد على العبد بقيمة العبد راجعه وفي حاشية شيخنا ما يصرح برجوعه (قوله غالب نقد البلد) قيد لوقوع التجانس فيهما وكونهما من القود لأن القصاص خاص بهما على المعتمد (قوله سقوط أحد الدينين بالآخر) بشرط كونهما تقديين حالين لا مؤجلين أو

[قول المتن ويصح بإذن سيده الخ] لو تبرع على السيد صح وإن تقدم الإيجاب كغضبه من بيع الرهن للرهن [قول المتن عتق] أي من حين الفسخ [قوله القطع بالأول] أي لأنه قد يستفيد من أكسابه ما يبيعه **(فصل : الكتابة الفاسدة الخ)** [قول المتن في استقلاله] منه تعلم أنه يسوغ له معاملة السيد وتستفيد أيضا من هناما يصرح به من تبعية الكسب قال الزركشي لكن أقوى الوجهين في الرافعي أنه لا يعمل سيده [قول المتن وأخذ أرض الجناية ومهر شبهة] وذلك لأنهما في معنى الكسب [قول المتن بالأداء] أي إلى السيد في وقت المحل وذلك لوجود الصفة والمراد أداء المسمى فلا ينفي الإبراء كإسيأتي ولا الأداء لنير السيد كالوارث قيل وإذا تأملت وجدت ذلك في الحقيقة من أحوال افتراقهما لامن أحوال استوائهما بخلاف تبعية الكسب [قول المتن ويتبعه كسبه] وأولاده كذا قاله الأصحاب ونازعهم صاحب الانتصار من حيث أنه تعليق عتق بصفة والكسب والأولاد لا يتبعان فيه [قول المتن إن كان متقوما] أي له قيمة

لا يملك ما يأخذه بل يرجع المكاتب به إن كان متقوما بخلاف غيره كالخر فلا يرجع فيه بشئ (وهو) أي ويرجع السيد (عليه بقيمة يوم العتق) وإن تلف ما أخذ ما للسيد يرجع عليه بمثله أو قيمته وعلى القيمة (فإن تجانسا) أي وأجبا السيد والعبد أي كانا من جنس واحد أي غالب نقد البلد (فأقول التماس) فيه فعل القول به الأصح الآتي سقوط الدينين المتساويين (ويرجع صاحب الفضل) في أحدهما (به) على الآخر (قلت) أخلا من الرافعي في الشرح (أصح أقوال التماس سقوط أحد الدينين بالآخر) من الجانيين (بالرضا) لئلا حاجة إليه (والثاني برضاها) كالحيل والاحتال



(والثالث برضا أحدهما) لوجود قضاء منه بإزالة القضاء من حيث شاء (والرابع لا يسقط) وإن رضيا (واقعة أعلم) لأنه بيع بين يدين وهو منهي عنه قطعا خذا أحدهما من الآخر ثم يدفع إليه المأخوذ عن دينه ليسلم من التهيى ويحجب بأنه في بيع الدين لغیر من عليه (فان فسخها) أى الفاسدة (السيد فليشهد) بالفسخ خوف النزاع فيه (فلو أدى) المكاتب فيها (المال فقال السيد كنت فسخت فأنا كرم صدق العبد) لنكر (يمينه) وعلى السيد اليقنة (والأصح بطلان الفاسدة بجنون السيد واغمائه والجهل عليه) بسفه (لابجنون العبد) واغمائه لأنها تجمع فيؤثر فيها اختلال عقل السيد دون العبد ووجه بطلانها فيما جازها من الطرفين كالوكالة ووجه عدمه أن الغلب فيها التعليق وهو لا يبطل بما ذكر (ولو ادعى) العبد (كتابة فأنكر سيده أو وارثه صدق) باليمين (و يحلف الولد على نفي العلم) والسيد على البت (ولو اختلفا) أى السيد والمكاتب (في قدر النجوم) أى المال (أدصفها) وفي الروضة كأصلها أو جنسها أو عددها أو قدر الأجل ولا ينة (تحالفا) على الكيفية السابقة في (٣٧٢) البيع (م) بعد التحالف (ان لم يكن) السيد (قبض ما يدهيه لم تنفسخ الكتابة

أحدهما ولا متقويين ولا مثليين فم يقع التقاض في المثليين هنا لتشوف الشارع للعق (قوله في بيع الدين لغیر من عليه) بناء على المرجوح (قوله فان فسخها السيد) أو العبد فيشهد الفاسخ منهما ندبا (قوله بسفه) لا بفلس (قوله لابجنون العبد واغمائه) ولا بجهل سفه عليه كافي التهج (قوله ولو ادعى العبد الخ) وفي عكس ذلك اذا أنكر العبد فأنكره تعجز لنفسه ان كان عايدا علما فان اعترف السيد بقبض النجوم عتق العبد لا لقرار (قوله في قدر النجوم) أى أو جنسها أو عددها غير المفسد إلا كدعوى نجم أو نجمين صدق مدعى الصحة (قوله تحالفا) ويبدأ بالسيد (قوله على شيء) أى بما قاله أحدهما (قوله في الأصح) هو المعتمد (قوله صدق السيد) أى مع أنه مدع للفساد لأن الحق لم يملأو بذلك فارق مالوز وجبته ثم ادعى الفساد حيث لا يقبل لتعلق الحق بثالث (قوله النجم الآخر) قال بعضهم وهو أكثر من الأول ليكون للاختلاف فائدة وفيه نظر واضح اذ اختلاف وقت المطالبة ووقت حصول العتق فائدة أى فائدة (قوله فان أعنى أحدهما) أو أبرأ (قوله فالأصح في الحرر) مرجوح وكان الوجه التعبير بالأظهر أخذ بما بعده (قوله وان عجز قوم) فان كان أحدهما أبرأ عن نصيبه فلا يعتق منه شيء لبطلان الكتابة بالهجز (قوله بل الأظهر العتق) أى ولا سراية ممن عتق نصيب الآخر باعتاق أو أداء أو أبرأ فالولا لم يمت وان عجز عجزه بالآخر وعاد نصيبه فبقا (قوله ان أعنته) الا ان عتق بأداء أو أبرأ فلا سراية (قوله فالذهب) هو المعتمد (قوله يقوم عليه الباقي)

[قول المتن والثالث الخ] وجهه غير الشارح بأن ذلك نظير المثلث المشترك يجبر أحد الشريكين على قسمته بطلب الآخر [قول المتن لم ينفسخ] أى كما في البيع ووجه مقابله أن العقد اذا انتهى الى النزاع فكأنه لم يكن قولهما [قوله عتق المكاتب] أى لاتفاقهما على العتق على كل تقدير [قول المتن على المصق] قال الزركشي احتراز عما اذا كان أحدهما أبرأه عن نصيبه فإنه لا يعتق منه شيء بهلجز لأن الكتابة تبطل به والعق في غير الكتابة لا يحصل بالأبرأ [قول المتن بل الأظهر العتق] كما لو تباعدا وأعتق أحدهما نصيبه وعلى العتق فالولا لم يمت ولا سراية لأن الميث معسر [قول المتن فان أعنته] خرج بالوعتق نصيب المصدق بقبضه

(ودبحة) لى عند السيد (عتق) المكاتب (ورجع هو بما أدى والسيد بقيمته وقد يتقاضان) في تلف المؤدى بأن النجوم كانت قيمته من جنس قيمة العبد (ولو قال) السيد (كاتبك وأنا بجنون أو مجبور على فأنكر العبد) الجنون أو الجبر (صدق السيد ان عرف سبق ما ادعاء والا فالعبد) ومعلوم أن تصديق كل منهما يمينه وصرح به في الحرر في السيد (ولو قال السيد وضعت عنك النجم الأول أو قال البعض) من النجوم (فقال) المكاتب (بل) وضعت النجم (الأخير والكل) أى كل النجوم (صدق السيد) يمينه كافي الروضة كأصلها (ولومات عن ابنين وعبد فقال كاتبني أبو كذا فان أنكر صدق) يمينهما على نفي العلم بكتابة الأب كافي الروضة كأصلها (وان صدقه) أو قلت بكتابتها ينة (فمكاتب فان أعنته أحدهما نصيبه فالأصح) في الحرر (لا يعتق بل يوقف فان أدى نصيب الآخر عتق كله وولاؤه للابن وان عجز قوم على المصق) الباقي (ان كان موسرا) وعتق كله وولاؤه له وبطلت كتابة الأب (والا) أى وان كان معسرا (فنصيبه حر والباقي من لا خرققت) أخذا من الرافعي في الشرح في مقابلة تصحيح الحرركا لجنوى قول عدم العتق (بل الأظهر العتق ولفظة أعلم وان صدقه) أحدهما فنصيبه مكاتب ونصيب المكاتب حر (يمينه على نفي العلم بكتابة أبيه) فان أعنته المصدق (أى أعنته نصيبه) فالذهب أنه يقوم عليه الباقي

في الأصح بل ان لم يتنقا على شيء (فسخ القاضي) الكتابة والثاني تنفسخ بالتعالمات وعلى الأول ان اتفقا على ما قاله أحدهما فظاهر بقاء الكتابة وفي الروضة كأصلها هل تنفسخ الكتابة أو يفسخها الحاكم ان لم يرضيا على شيء فيه ما سبق في البيع وسبق فيه أن الحاكم يفسخ وكذلك حاله فان أحدهما في الأصح وفي البيان هل يتولى الفسخ الحاكم أو كل واحد منهما فيه وجهان كما في التبايعين (وان كان) السيد (قبضه) أى ما يدهيه (وقال المكاتب بعض المقبوض) وهو الزائد على ما اعترف به في العقد

لأنكلمه الكتابة (قوله ويعتق) وولاء ماعتق من العبد كله أو بعده للمصدق وحده .

### ﴿ كتاب أمهات الأولاد ﴾

بكر للمهزة وضما مع فتح الميم وكسرها والمراد حكمهم من حيث الاستيلاء والعق به والاستيلاء قربة  
ان قصد به الولد والافلا (قوله جمع أمهات) قال شيخ الاسلام وفيه تسميح وانما هو جمع أم كقوله الجوهرى  
(قوله يقال فى البهائم) أى من غير الآدمى أمات وفى الناس أمهات وقال بعضهم يقال كل فى كل ولكن  
أمهات فى الناس أكثر وعكسه فى غيرهم وفى هذا الذى كور اشار الى عموم البلب لغير الآدمى ولغير العتق  
فتخصيصه بما مر للقائم (قوله اذا) هى للتيقن وللفظون الغالب وجوده كالوطء هنا فلذلك آثرها  
على أن لأنها لانهم وجوده (قوله أحبل) الأولى حبلت والمراد كونه سببا فى الحبل باستدخال منه المحترم  
فى حياته ولو فى الدبر أو بوطئه وان حرم لثاته كاخته أو محوسية أو كافر فى مسلحة أو لعارض كخضوع كتابة  
وضمير أحبل عائد للمالك المبالغ الحر ولو بعضا الممكن نسبة الولد اليه غير محجور الفلاس وغير الميتم وان كان  
سفيا أو مجنون أو مجبورا أو غيبا أو خسيا أو كافرا أو لومر تدا أو سلم أو مكرها أو رهناعلى ما يأتى فى فرج الصبي  
وان نسب اليه الولد الرقيق ولو مكاتباً وان عتق بعد والمسوح ومحجور الفلاس وان برى من الدين بعد  
أو ملكها بعد فك الحبر قاله شيخنا الرضى وخالفه الخطيب وخرج من حبلت عنه مثلاً بعد موته وان ثبت  
القسم والارث (قوله أمته) أى المملوكة له كالأو بعضاً أو تقريرا أو مالا غير المتعلق بها حق النذر فشم  
أمتها المكاتبه وبتتها والزوجة والمحرمه عليه كأمه والمشرقة ويسرى الى نصيب شريكه ان كان موسرا  
والاقت الاستيلاء فى حصته فقط وشم من اشتراها بشرط اعتاقها وان لم يسقط عنه طلب الاعتاق وشم  
أمة ولهم ولو مكاتبه له أو ضو جنة أو أمة مكاتبه أو مكاتب ولده وخرج مملوكة غير من ذكر وسبأى ومن نذر  
التصدق بها أو جنتها ومن اشتراها مورثه بشرط اعتاقها ومن نذر عتقها والموصى بها وخرجت من الثلث  
ومن تعلق بها مال جناية أو رهن وهو مصر ولم يملكها بعد وخرج المورثه مع تعلق دين بالتركة ومن اشتراها  
عبد المأذون وعليه دين وأمة يفت المال وان ملكها بعد وكذا الميتمية (قوله فولدت) تمام انفصاله ولو لم  
غيره المعتاد لا يخرج بعضه مع الاتصال ويثبت بالقاء بعضه الاستيلاء لا العتق فان ألفت بعضه بعد موت  
السيد تبين عتقها ولما كسبها (قوله كضفة) الكاف استصائية (قوله أخبر بها القوابل) رجلان

النجوم فلا يسرى لأنه مجبر عليه وكذا لو أبرأه لاسراية على المذهب لأن المكاتب يعتقد أن الأبراء لغير  
بخلاف حاله من المصدق لا اعتاق فنبأ الله تعالى أن بمن عطينا بالعتق من نار جهنم آمين وصلى الله على  
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم [قول الملقن ان كان موسرا] وولاء ماعتق من كل العبد أو بعضه للمصدق خاصة

### ﴿ كتاب أمهات الأولاد الخ ﴾

﴿قائمة﴾ اذا كانت الأمة مستولمة مكاتبه ثم مات السيد قبل الأداء عتقت عن الكتابة ونجها الكسب  
والولد قاله البغوى ولو كانت مدبرة مكاتبه ومات قبل الأداء قال الرافى عتقت بالتدبير فان لم تخرج من الثلث  
عتق قدر الثلث وبقيت الكتابة فى الباقي فاذا أدى قسطه عتق كالنص عليه وأورده الشيخ أبو حامد وجاعة  
ثم قال الرافى بعد ذلك بنحو صفحة فى مسئلة المدير المكاتب ولومات السيد قبل الأداء عتق بالتدبير ان  
احتله الثلث وحيفت فمن الشيخ أبى حامد أنه تبطل الكتابة قال ابن الصباغ وعندي أنه ينبغي أن  
يقبض ولده وكسبه كالأو عتق السيد مكاتبه قبل الأداء فكما لا يملك ابطال الكتابة بالاعتاق ويجب أن  
لا يملك بالتدبير قال ويحتمل أنه أراد بالطلان زوال العبد دون سقوط أحكامه اه قال فى الخاتم  
وهنا الاحتمال الثانى جزم الروايات اه . أقول هذا الذى تقرر عن أبى حامد قد قطفه الجلال المحلى عنه

(ان كان موسرا) ويعتق  
وفى قول لا يقوم فلا يفتق  
وقطع بعضهم بالأول .  
(كتاب أمهات الأولاد)  
جمع أمهات أصل أم قاله  
الجوهرى وقال بعضهم  
يقال فى البهائم أمات (اذا)  
أجل أمته فولدت حيا  
أو ميتا أو ما نجب فيه  
ثمرة (كضفة فيها صورة  
آدمى ظاهرة أو خفية أخبر  
بها القوابل

أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة وإن خالفهم غيرهم وخرج بقوله فيها صورة خفية ما لو قالوا لو بقيت  
تصورت فلا يثبت بها استيلا ولا عتق ولا يجب فيها غيرة لكن تنقضي بها العدة ويقال لهذه مسئلة النصوص  
لهذه الأحكام المذكورة (قوله عتقت) كلا أو بضاً لا انعقاد ولدها في ملكه حراً كله في غير البعض  
بالاجماع وفيه على الراجح المعتقد (قوله بموت السيد) ولو بقتله له واسترقاقه كموته وتنفخ اجارتها لو  
كانت مؤجرة لاستحقاقها العتق قبل موته وبذلك فارت ما لو أجزم سيده مدة ثم مات السيد في أثناءها أو  
أعتقه ثم لو أجزه بعد إيجارها ثم مات لم تنفسخ الإجارة كالعبد (قوله أو أمة غيره بنكاح) خرج استدخال  
المنى فيعتقد فيه الولد حراً وعليه قيمته لسيدته ولا يثبت الاستيلاء لعدم ملكها وإن ملكها بعد حملها به  
(قوله لا غرور فيه) سيد كرمفهوم وفيه احتراز عن تكرار الشبهة في كلام المصنف (قوله حق عليه  
الولد) قال العلامة البرلسي وله رد لها بالعيب على تردد (قوله ومعلوم الخ) دفع به عودة الرق بأجل السيد  
الذي أومعه كلام المصنف (قوله أو بشبهة) أي من الواطئ كما يؤخذ من الأمثلة فنرجع بها شبهة الأكرام  
وشبهة الطريق كالحكم بصحة نكاح الموسر الأمة فالولد رقيق فيها (قوله وكالشبهة الخ) ومثله ما لو  
استدخلت أمة ذكراً ثم حر فإن الولد ينعقد حراً لأنه ليس زمانه وعليه قيمته لسيدته ويحتمل أنه يرجع  
عليها بعد عتقها قاله البغوي (قوله وله وطء أم الولد) الألمانع كردة وتزويج وإسلامها مع كافر لكن  
يحل بينهما ولا يجبر على عتقها وخرج بها بنتها فيحرم وطؤها وإن ثبت الاستيلاء به إذا حبلت كأمس (قوله  
واجارتها) لأنفسها وفارق البيع بأدائه إلى العتق قال شيخنا الرملي وأعارتها كاجارتها وقال الشمس  
الخطيب بجواز إعارتها لنفسها وهو وجيه جداً لأنه كاستعارة الحر نفسه ممن استأجره وإذا مات السيد  
انفسخت الإجارة إن لم تكن سابقة على الاستيلاء (قوله وقيمتها إذا قتلت) أي للسيد لموتها على الرق  
نعم لو أقت بعد غصبها فترم الغاصب قيمتها ثم مات السيد أو أعتقها رجع الغاصب بما غرمه ومثلها العبد  
النصوب إذا أعتقه .

(فرع) لو رجع شهود عتقها غرموا قيمتها لفوات ملكها أو شهود اقرار السيد بأمية الولد لا يفرمون  
لبقاء ملكها والفائت عليه سلطنة لا قيمة لها وإذا مات السيد وجب عليهم قيمتها لفوات ملكها عليه  
(قوله وكذا تزويجها بنير اذنها) وفارقت المسكينة بملك السيد منافعها (قوله وهما في الروضة كأصلها  
قولان ثانيهما قديم) فيه اعتراض على المصنف في تصديره بالأصح (قوله ويحرم بيعها) أي ولا يصح  
ولو لمن عتق عليه وتقديم حجة كتابتها نعم يصح بيعها من نفسها كأمس بناء على أنه عقد عتاق وهو  
الأصح وينبغي عليه أنه لو باعها بمضاه صحت وسرى إلى باقيها لأنه لا يصح بيعها من سيدها البعض (قوله  
وهبتها) أي لا يصح ولو لنفسها كما هو ظاهر إطلاقهم هنا (قوله فلا يصح شيء من ذلك) أشار إلى فائدة  
الحرمة في المذكورات نعم يصح بيع مستولدة المملوك والراهن ومالك الجانية العسرين كأمس وكذا مستولدة  
حرى استرق أو استرق أو فهرها حرى آخر وتقدم في هذه أنه لا ينفذ الاستيلاء فيها ومثلها ملكها بعد

وعن البغوي وأبي اسحق الشيرازي وهو مشكل لأن الاستيلاء أقوى من التدبير فكيف يكون  
التدبير هادماً لأحكام الكتابة بالموت ولا يكون الاستيلاء هادماً لها . لا يقال لعل سببه كون  
العتق في مسئلة المدير من الثلث فيكون الكسب تركه ليعين على خروجه من الثلث . لأننا نقول  
في المسئلة المذكورة إن خرج العبد من الثلث فلا إشكال وينبغي أن يتبعه كسبه وولده إبقاء لحكم  
الكتابة وإن لم يخرج من الثلث حتى منه بالتدبير ما يحتمله الثلث ويبقى الباقي مكاتباً وجميع كسبه  
له تؤدي منه النجوم عن باقيه فالوجه ما قاله ابن الصباغ والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

موت ابن ماجه وغيره  
حديث أبا أمة ولدت من  
سيدها فهي حرة عن دبر  
منه وقال الحاكم صحيح  
الاسناد (أو) أحبل (أمة)  
غيره بنكاح) لا غرور فيه  
بحريتها أو زنا (فالولد رقيق)  
تبع الأمة (ولا تصير أم ولد)  
له (إذا ملكها) لا تنفك  
العاقب بحراً ولو ملكها  
حاملًا من نكاحه عتق  
عليه الولد كما قاله في المحرر  
ومعلوم أن ولد المالك انعقد  
حراً (أو بشبهة) كأن ظنها  
أمتها أو زوجته الحرة (فالولد  
حر) لظنه وعليه قيمته  
لسيدها (ولا تصير أم ولد)  
له (إذا ملكها في الأظهر)  
والثاني تصير لها عاقباً بحراً  
والأول نظر إلى انتقام ملكه  
حيث وكالشبهة المذكورة  
فيها ذكر نكاح أمة غر  
بحريتها ولو ظن بالشبهة أنها  
زوجه المملوك فالولد  
رقيق ولا استيلاء إذا  
ملكها جزوا (وله) أي  
للسيد (وطء أم الولد) منه  
(واستخدامها واجارتها  
وأرض جناية عليها) وقيمتها  
إذا قتلت كما قاله في المحرر  
(وكذا تزويجها بنير اذنها  
في الأصح) كالقنة والثاني  
يشترط رضاها كالمسكينة  
وهما في الروضة كأصلها  
قولان ثانيهما قديم (ويحرم  
بيعها وهبتها ورهنها) فلا يصح شيء من ذلك وفي الرهن قسبط على البيع

البيع وتصح هبة غير الموهونة والجانية ( فرع ) الوقف والوصية والتدبير كالهبة ( قوله ولو ولدت )  
 أي المستولدة ( قوله من زوج أوزنا ) أو شبهة ليس فيها ظن الحرية والافهور ( قوله تبعها لها في  
 حق الحرية ) أشار بذلك إلى مفاد التشبيه في كلام المصنف ومنه يعلم منع بيعه وهبته ورهنه ووقفه  
 وتدبيره والوصية به وجواز اجارته وأعارته وتزويجه واستخدامه وغيره مما أمر نعم بحرم وطء الولد الأثني  
 ولذا وطئها صارت أم ولد كما صرح ولا يجبر الولد الذي كره على التزويج ولا يتزوج هو بغير إذن سيدها ويبطل حكم  
 الولد بما ذكر إذا ماتت أمه في حياة السيد وحكم أولادها وأولادها الإناث حكم أولادها بخلاف الذكور ودخل في  
 ذلك ما لو حلت من زوج أوزنا بعد بيعها في نحو من ثم ملكها حاملا فانه يتبعها في حكمها أيضا على المعتمد عند  
 شيخنا الرملي ( قوله وأولادها قبل الاستيلاء ) ولو بدعوى السيد أو وارثه فان كلا منهما هو المصدق  
 لو نزعته فيه كما أنه يصدق أيضا فيما لو أنكر الحمل أو الولادة أو الاسقاط أو تصوير السقط ويحرم عليها  
 كغيرها اسقاط ما فتحت فيه الروح ويكره قبله ويكره العزل ونقير الشهوة ويحرم قطع النسل ولو بدواء  
 ( قوله وعق المستولدة ) وكذا أولادها المتقدم ولو قال ولولدها حكمها لشم ذلك وسلم من جواز ضمير بالكاف  
 الذي هو شاذ ولو ولد له هالة حكمها ان كان من الإناث لأنه يتبع أمه بخلافه من الذكور قاله الشمس الخطيب  
 بحثا فراجع له لأنه شامل لتعدد الطبقات وان سفلت ( قوله من رأس المال ) وان أوصى به من الثلث  
 وتلقو وصيته بذلك ( قوله نزل ) أي الاستيلاء ( قوله منزلة استهلاك المال بافقا في الذات ) فلا  
 تؤثر فيه الوصية بدون الثلث ولذلك يكون قرينة إذا قصد به الولد والعق كبقية المباحات وبما ذكر فارق  
 صحة الوصية بحجة الاسلام من الثلث كذا ذكره وفيه بحث ذكرناه في غير هذا المحل ( فروع ) لو أوصى  
 بعق أمه بعد موته بمدة كعشرين سنة مثلا توقف عقها على مضي تلك المدة وأولادها في تلك المدة يعتقدون  
 من رأس المال ويمتنع على الوارث التصرف فيهم بخلاف ما يملك فلهم حكم ولد المستولدة كما قاله الشيخان  
 ولو تزوج حر جارية أجنبي ثم ملكها ابنه أو تزوج عبد جارية ابنه ثم عتق لم يفسخ النكاح فيهما والولد  
 رقيق ولا استيلاء فيهما ( فائدة ) في ذكر أحكام الأولاد في أبواب الفقه الشامل لها ترجمة المصنف  
 السابقة واقتصاره على العتق لأنه المقصود بالتبويب قوله المستولدة قد علم حكمه هنا وولد المكاتبة  
 تقدم في الباب المتعلق لهذا وهو أنه يتبعها عتقا ورقا فيعود رقيقا بموتها على الرق وولد المدبرة والمعلقة  
 تقدم أيضا أيضا أنفا أنه لا يتبعهما في العتق وولد المندورة العتق وولد الأنحبة والمندورة والمهدى له  
 حكمها إلا في جواز أكله على ما فصل في محله وولد الموصى بمنفعها كأمه وولد المؤجرة والمعاراة  
 لا يتعدى حكمهما اليه وكذا ولد الموهونة والمضمونة والمنصوبة والوديعة والجانية والمستأجرة  
 والموقوفة وأمة القراض ولذلك قال الزركشي ان ضابط ما يتعدى حكمه إلى ولده هو كل ما لا يقبل  
 حكمه الرفع والافلا وولد العدو تصح شهادته على عدو أصله وولد الكافر كافر وولد من في  
 أصوله مسلم محكوم بإسلامه وولد المرتدين مرتد والله سبحانه وتعالى أعلم .

( ولو ولدت من زوج أوزنا )  
 فالولد للسيد يعتق بموته  
 كهي ) تبعها لها في حق  
 الحرية ( وأولادها قبل  
 الاستيلاء من زنا أو زوج  
 لا يعتقون بموت السيد وله  
 بيعهم ) لأنهم حدثوا قبل  
 ثبوت حق الحرية للأب  
 ( وعق المستولدة من  
 رأس المال ) وان كان  
 الاستيلاء في مرض الموت  
 نزل منزلة استهلاك المال  
 بافقا في الذات والشهوات  
 ويقدم عتقها على الديون  
 والله أعلم .  
 في بعض النسخ ما نصه  
 قال مؤلفه رحمه الله تعالى :  
 ثم هذا الربع في ثالث  
 ربيع الآخر في سنة ستين  
 ونعمائنه انتهى .



## تقريظ

وجد على طرة النسخة الأصلية هذه الآيات تقریظا لكتاب «المنهاج»  
فأثبتناها هنا محافظة على الأصل :

قد صنف العلماء واختصروا فلم يأتوا بما اختصروه كالمنهاج  
جمع الصحيح مع النصيب وفاق بالتسريح عند تلاطم الأمواج  
لم لا وفيه مع النواوي الرافعي جبران بل بحرمان كالعجاج  
من قاسه بسواه مان وذاك من خسف ومن غبن وسوء مناج



بمداقة قد تم طبع :  
« حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحل  
على منهاج الطالبين للنووي »  
مصححا بمعرفة لجنة التصحيح  
بشركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده  
[ ١٤٨ / ١٠ / ٣٠٠٠ / ١٩٥٦ ]

٥ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ هـ  
٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م } القاهرة في



# فهرس

## الشيخ السراج

من حاشيتي القليوبي وعميرة على شرح المحلى لمنهاج الطالبين للنووي

صفحة	
٢	(كتاب الرجعة)
٨	(كتاب الايلاء)
١٢	فصل في أحكام الايلاء
١٤	(كتاب الظهار)
١٧	فصل في أحكام الظهار المترتبة على وجوده ومحلته من قائله
٢٠	(كتاب الكفارة)
٢٧	(كتاب اللعان)
٣٢	فصل في قذف الزوج وزوجته
٣٣	فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمرته وأركانه
٣٨	فصل فيما يترتب على اللعان وحكمه
٣٩	(كتاب العدد)
٤٣	فصل في انقضاء العدة بالحل ومأمعه
٤٦	فصل في تداخل العدتين وعدمه
٤٧	فصل في حكم ماهرة المعتدة
٤٩	فصل في عدة الوفاة والمفقود وفي الاحداد وغيرها
٥٤	فصل في سكنى المعتدة وزمانها ومكانها وغير ذلك
٥٨	باب الاستبراء
٦٢	(كتاب الرضاع)
٦٦	فصل في طرؤ الرضاع على النكاح وغيره
٦٧	فصل في الاقرار بالرضاع ومأمعه
٦٩	(كتاب النفقات)
٧٧	فصل في موجب المؤن ومسقطاتها

- ٨١ فصل في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة  
 ٨٤ فصل في مؤنة القريب وقدرها ونحو ذلك  
 ٨٨ فصل في الحضنة  
 ٩٢ فصل في مؤنة المملوك وما معها  
 ٩٥ ( كتاب الجراح )  
 ١٠٣ فصل في الجنابة من اثنين وما معها  
 ١٠٤ فصل في اختلاف حال المقتول وفي اعتبار الكفاة في القتل وغير ذلك  
 ١١٠ فصل في تنبير حال المجروح وما معه  
 ١١٢ فصل فيما يعتبر في قود الأطراف والجراحات والمعاين وما معها  
 ١١٦ باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه  
 ١٢٠ فصل في اختلاف مستحق الدم والجاني  
 ١٢١ فصل في مستحق القود ومستوفيه  
 ١٢٦ فصل في موجب العمد  
 ١٢٩ ( كتاب الديات )  
 ١٣٣ فصل في حكم واجب مادون النفس في المسلم وغيره  
 ١٤٣ فصل في الجنابة التي لا يتقدر أرشها وفي الجنابة على الرقيق  
 ١٤٥ باب موجبات الدية  
 ١٥٠ فصل فيما يوجب الشركة في الضمان وما يتبعه  
 ١٥٤ فصل في بيان العاقلة وكيفية تحملهم  
 ١٥٧ فصل في جناية الرقيق  
 ١٥٩ فصل في الفرقة  
 ١٦٢ فصل في كفارة القتل  
 ١٦٣ ( كتاب دعوى الدم والقسامة )  
 ١٦٨ فصل فيما يثبت به موجب القود أو المال  
 ١٧٠ ( كتاب البغاة )  
 ١٧٣ فصل في شروط الامام الأعظم وما معه  
 ١٧٤ ( كتاب الردة )  
 ١٧٨ ( كتاب الزنا )  
 ١٨٤ ( كتاب بيان حد القذف )  
 ١٨٥ ( كتاب قطع السرقة )  
 ١٩٣ فصل فيما يمنع القطع وما لا يمنعه وما يكون حرزا لشخص دون آخر  
 ١٩٦ فصل فيما تثبت به السرقة ومن يقطع بها وما يقطع به غيرها  
 ١٩٨ باب قاطع الطريق

- ٢٠١ فصل في اجتماع عقوبات الله تعالى أو الأدب أو لهما  
 ٢٠٢ ( كتاب الأثرية )  
 ٢٠٥ فصل في التعزير  
 ٢٠٦ ( كتاب الصيال )  
 ٢١١ فصل في بيان حكم ما تلتفه البواب  
 ٢١٣ ( كتاب السير )  
 ٢١٧ فصل فيما يكره من الغزو ومن يكره له وما يجوز أو يسر فعله بهم ومن يحرم قتله منهم  
 ٢٢٠ فصل في حكم الأسر وما يؤخذ من أهل الحرب  
 ٢٢٥ فصل في الأمان مع الكفار  
 ٢٢٨ ( كتاب الجزية )  
 ٢٣١ فصل في مقدار مال الجزية وما يتبعه  
 ٢٣٤ فصل في بقية أحكام عقد الجزية  
 ٢٣٧ باب المدنة  
 ٢٣٩ كتاب الصيد والنباه  
 ٢٤٣ فصل في الركن الرابع من أركان الذبح  
 ٢٤٦ فصل فيما يملك به الصيد وما يذكركمه  
 ٢٤٩ ( كتاب الأنصبة )  
 ٢٥٥ فصل في العقيقة  
 ٢٥٧ ( كتاب الأطعمة )  
 ٢٦٤ ( كتاب السابقة والمناضة )  
 ٢٧٠ ( كتاب الإيمان )  
 ٢٧٤ فصل في صفة كفارة اليمين  
 ٢٧٦ فصل في الحلف على السكنى والمساكنة وغيرها  
 ٢٧٩ فصل في الحلف على الأكل والشرب وما يقتضيه بعض المأكولات وغير ذلك  
 ٢٨٢ فصل في المسائل المنشورة  
 ٢٨٦ فصل في الحلف على أن لا يفعل كذا  
 ٢٨٨ ( كتاب النذر )  
 ٢٩٢ فصل في نذر أتيان الحرم المسكى أو غيره وغير ذلك  
 ٢٩٥ ( كتاب القضاء )  
 ٢٩٩ فصل في انزال القاضى وهزله وغيرها  
 ٣٠٠ فصل في آداب القضاء وغيرها  
 ٣٠٥ فصل في بيان كيفية ما يلزم القاضى من التسوية بين الخصمين وما يتبعها  
 ٣٠٨ باب القضاء على الغائب

- ٣١٠ فصل في الدعوى بالعين الغائبة  
 ٣١٢ فصل في بيان من يحكم عليه في غيبته وما يذكر معه  
 ٣١٤ باب القسمة  
 ٣١٨ ( كتاب الشهادات )  
 ٣٢٤ فصل في بيان أنواع المشهود به وتعدد الشهود  
 ٣٢٩ فصل في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الصك  
 ٣٣١ فصل في تحمل الشهادة على الشهادة  
 ٣٣٢ فصل في رجوع الشهود ومأمعه  
 ٣٣٤ ( كتاب الدنوى والبنات )  
 ٣٣٨ فصل فيما يتعلق بجواب المدعى عليه  
 ٣٤٠ فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف  
 ٣٤٣ فصل في تعارض البينتين  
 ٣٤٦ فصل في اختلاف المتداعين  
 ٣٤٩ فصل في القاتق  
 ٣٥٠ ( كتاب العتق )  
 ٣٥٤ فصل في العتق بالعضية  
 ٣٥٥ فصل في الاعتراف في مرض الموت وبيان القرعة  
 ٣٥٧ فصل في الولاء  
 ٣٥٨ ( كتاب التدبير )  
 ٣٦٠ فصل في حكم حل المدبرة والمعلقة وما يتبع ذلك  
 ٣٦٢ ( كتاب الكتابة )  
 ٣٦٦ فصل فيما يجب على السيد وما يحرم عليه وما يسن له وحكم ولد المسكينة وغير ذلك  
 ٣٦٩ فصل في لزوم الكتابة وجوازها وحكم تصرفات المكاتب وغير ذلك  
 ٣٧١ فصل في الفرق بين الكتابة الصحيحة والباطلة والفاسدة وما يتبع ذلك  
 ٣٧٣ ( كتاب أمهات الأولاد )